

كتاب مسرود
الجزء الرابع

من اعانة الطالبين على حل ألفاظ
فتح المعين للعلامة الفاضل الصالح الكامل
السيد أبي بكر المشهور بالسيد البكري ابن العارف
بالله السيد محمد شطا الدمياطي نزله
المشرفة زاده الله شرفا
رحمه الله تعالى
المسلمين ببركاته
آمين



ولرجاء نيل الاجور وضع بالهامش فتح المعين المذكور
مع تقريرات شريفه وزادات منيفه للمؤلف السيد البكري
رحمه الله تعالى آمين بحاجه الامين

هذه الطبعة الخامسة وهي أعلى ومن المعالوم ان المكرر أحلى
سما وقد قوبلت على نسخة المؤلف التي بخطه حين قراءته
بالمسجد الحرام تجاه الكعبة المشرفة رحمه الملك العلام

﴿نبيه﴾

طبعت هذه الحاشية باذن نجل المؤلف حفظه الله
ولايسوغ لأحد طبعها بدون اذن منه

﴿طبع بالمطبعة الميمنية بمصر﴾

* (فهرست الجزء الرابع من اعانة الطالبين) *

| صفحة | موضوع | صفحة | موضوع |
|------|--|------|---|
| ٨٩ | تنبيه بتحقيق العجز عما راج | ٢ | فصل في الطلاق |
| ٩٧ | تتمة في حكم مؤن الاقارب راج | ١٠ | فروع لوقالت له طلقني راج |
| ١٠٠ | فرع من له أب وأم فنفقته على الأب | ١٢ | مهمة في بيان ما لو أبدل حرفا من لفظ الطلاق بآخر |
| ١٠١ | فصل في بيان أحكام الحضنة | ١٣ | مطلب الطلاق بالكناية |
| ١١٠ | باب الجنابة | ١٦ | فرع في بيان أن الكناية كناية |
| ١٢١ | تنبيه فيما يوجب القصاص في غير النفس | ١٩ | مطلب تعدد الطلاق وهو قوله ولو قال |
| ١٢٣ | مطلب في بيان الأدية | | طلقتك ونوى عددا راج |
| ١٢٧ | تنبيه في بيان ما يتعلق بقطع الاطراف | ٢١ | مطلب تغريض الطلاق وهو قوله ولو قال |
| ١٢٩ | تنبيه يحبس الجاني الى كمال الصبي راج | | لهما طلق نفسيك ان شئت راج |
| ١٣٠ | تتمة في حكم ما يلقى في البحر راج | ٢٢ | فائدة في بيان جواز تعليق الطلاق |
| ١٣١ | خاتمة في بيان وجوب الكفارة | ٢٣ | مهمة في بيان حكم الاستثناء بالراج |
| ١٣٢ | مطلب ينذب للعائن أن يدعو للعيون راج | ٢٥ | فرع في حكم المطلقة بالثلاث |
| ١٣٣ | باب في الردة أعادنا الله منها | ٢٧ | تتمة فيما ثبت به الطلاق |
| ١٤٠ | تتمة في بيان ما يحصل به الاسلام | ٢٨ | فصل في الرجعة |
| ١٤٣ | باب الحدود | ٢٣ | فصل في بيان حكم الایلاء |
| | مطلب حد الزنا | ٣٥ | فصل في بيان أحكام الطهار |
| ١٥٠ | مطلب حد القذف | ٣٧ | فصل في العدة |
| ١٥٤ | فرع اذا سب شخص آخر راج | ٤٤ | تنبيه في بيان الاحداد |
| | تنبيه قال في المعنى يجوز للظلم ان يدعو على ظالمه راج | ٥٣ | تتمة في بيان تداءل العديتين |
| ١٥٥ | مطلب حد شرب كل مسكر | ٥٤ | فرع في حكم الاستبراء |
| ١٥٨ | تتمة لا يحسد السكران في حال سكره | ٦٠ | فصل في النفقة |
| ١٥٩ | مطلب حد السرقة | ٧٢ | تنبيه يجب في جميع ما ذكر راج أن يكون |
| ١٦٦ | خاتمة في قاطع الطريق | | تمليكا |
| ١٦٧ | خاتمة تسقط عقوبات تخص القاطع راج | ٧٦ | تنبيه لبس على خادمها راج |
| | فصل في التعزير | | مهمات لو اشترى حليها راج |
| ١٧١ | فصل في الصیال | ٧٨ | مطلب تسقط المؤن بالنشوز |
| ١٧٥ | مطلب الختان | ٨٠ | فرع لها منع التمتع لقبض الصداق الحال |
| ١٧٦ | مطلب حكم شقيب الاذن مستبدلا | ٨١ | تنبيه يجوز لها الخروج في مواضع راج |
| | بحدث أم زرع | ٨٤ | مهمة لو تزوجت زوجة المفقود غيره راج |
| ١٧٩ | تتمة في حكم ما تلغى البهائم | | فائدة يجوز للزوج منعها من الخروج راج |
| ١٨١ | باب الجهاد | | تتمة في بيان بعض أحكام النشوز الجلي |
| ١٨٢ | مطلب حكم فرض الكفاية | | والخفي راج |
| ١٨٥ | مطلب رد السلام | ٨٦ | فرع في فسخ النكاح |

| صحيحة | صحيحة |
|---|--|
| الراجح | ١٨٩ فروع يسن ارسال السلام للغائب |
| ٢٣٥ تنبيه ثان في بيان المعتقد في المذهب | ١٩٢ فواتيد وحنى الظهور مكرره الخ |
| ٢٣٥ مطلب لا يقضى القاضي بخلاف علمه الخ | ١٩٣ مطلب شحيت العاطس |
| ٢٣٨ تنبيه في بيان ما اذا خالف الظاهر الباطن الخ | ١٩٥ مطلب شروط الجهاد الذي هو فرض كفاية |
| ٢٣٩ مطلب جواز القضاء لحاضر على غائب وهو قوله والقضاء على غائب الخ | ١٩٦ مطلب حرم سفر على مدين بلا اذن غريم وحرم السفر لجهاد بلا اذن أصل الخ |
| ٢٤٦ مهمة لو غاب انسان من غير وكيل الخ | ١٩٨ مطلب حرم على من هو من أهل فرض الجهاد انصراف عن صف الخ |
| ٢٤٨ باب الدعوى والبيئات | ٢٠٠ مطلب ما يفعل بالاسرى وهو قوله ويرق الخ |
| ٢٦٠ فصل في جواب الدعوى وما يتعلق به | ٢٠٠ فرع يحكم بالسلام غير بالغ ظاهرا وباطنا اما تبعاً للسانى المسلم الخ |
| ٢٧٤ فصل في الشهادات | ٢٠٥ مهمة أى تتعلق بما يسي من بلاد الروم الخ |
| ٢٧٨ مطلب شروط الشاهد | ٢٠٧ تمة في مسائل تتعلق بالهدنة |
| ٢٨٠ مطلب العدالة وهي اجتناب الكبار | ٢٠٨ مطلب ما يتعلق بالامان والجزية وهو قول المحشى خاتمة الخ |
| ٢٨١ حد الكبيرة وهو قوله من كل جريمة الخ | ٢٠٩ باب القضاء |
| ٢٨٢ حد الصغيرة وهو قوله والصغيرة الخ | ٢١٧ مهمة أى في بيان كون القاضى يحكم باجتهاده الخ |
| ٢٨٤ مطلب ذم الغيبة وهو قوله ومما ورد فيها قوله عليه السلام الخ | ٢١٨ فائدة أى في بيان التقليد |
| ٢٨٥ تنبيه البواعث على الغيبة كثيرة | ٢٢٠ تمة أى في بيان حكم الاستفتاء |
| ٢٨٦ مطلب حكم اللعب بالشطرنج | ٢٢٢ مطلب ما يقتضى انعزال القاضى وما يذ كرمعه الخ |
| ٢٩٤ مطلب التوبة وهو قوله وتقبل الشهادة من فاسق بعد توبة الخ | ٢٢٧ مطلب الامر المطلوب من القاضى وفي المحرم عليه وبدأ بالاول فقال وليسو القاضى الخ |
| ٢٩٨ فروع لا يقدر في الشهادة جهله بفروع نحو الصلاة الخ | فرع لوازدحم مدعون قسدم الاسبق الخ |
| ٣٠٢ مطلب الشهادة بالاستغاضة وهو قوله وله أى الشخص الخ | ٢٢٩ مطلب فيما يحرم على القاضى وهو قبوله هدية الخ |
| ٣٠٥ مطلب الشهادة على الشهادة وهو قوله وتقبل شهادة على شهادة الخ | ٢٣٢ مطلب فيما ينقض حكم الحاكم وهو قوله ونقض القاضى |
| ٣٠٩ تمة لو شهد واحد باقراره الخ | ٢٣٤ تنبيه في بيان عدم جواز الحكم بخلاف |
| ٣١١ خاتمة في الايمان | |
| ٣٢١ فرع في بيان صفة كفارة اليمين | |
| ٣٢٣ باب في الاعتاق | |
| ٣٢٨ مطلب التدبير | |
| ٣٣٠ مطلب الكتابة | |
| ٣٣٧ مطلب أم الولد | |

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

(فصل في الطلاق)

(فصل في الطلاق)

وهو لغة حل القيد

أى فى بيان أحكامه ككونه مكرها أو حراما أو واجبا أو مندوبا وككونه يقتضى نية فى السكينة ولا يقتضى البهاقى الصريح والاصل فيه قبل الاجماع الكتاب كقوله تعالى أطلاق مرتان أى عدد الطلاق الذى تملك الرجعة بعده مرتان فلا ينافى أنه ثلاث وقد سئل صلى الله عليه وسلم أين الثالثة فقال أو تسريح باحسان ولذلك قال الله تعالى بعده فان طلقها أى الثالثة فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره وكقوله تعالى يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن والسنة كقوله صلى الله عليه وسلم أتانى جبريل فقال لى راجع حفصة فانها صائمة قوامه وانهار وجئت فى الجنة رواه أبو داود وغيره باسناد حسن والطلاق لفظ جاهلى جاء الشرع بتقريره فليس من خائص هذه الامة يعنى أن الجاهلية كانوا يستعملونه فى حل العصمة أيضا لكن لا يقتصرون فى الثلاث فى تفسير ابن عادى روى عروة بن الزبير قال كان الناس فى الابتداء يطلقون من غير حصر ولا عدد وكان الرجل يطلق امرأته فاذا قاربت انقضاء عدتها راجعها ثم طلقها كذلك ثم راجعها بقصد مضاررتها فانزلت هذه الآية الطلاق مرتان وأركان خمسة زوج وصيغة وقصد ومحل وولاية عليه وكلها تعلم من كلامه (قوله وهو لغة حل القيد) أى ان الطلاق معناه فى اللغة حل القيد أى فكاه سواء كان ذلك القيد حسيا كقيد الهمة أو معنويا كالعصمة فلذلك كان المعنى اللغوى أعم من المعنى الشرعى لان القيد فيه المعبر عنه بالعقد معنوى ومن المعنى اللغوى قولهم ناقه طالفة أى محلول قبلها اذا كانت مرسلة بلا قيد ومنه أيضا ما فى قول الامام مالك

العلم صيد والكتابة قيد * قيد صيدوك بالجمال الواثقة

فن الجماعة أن تصيد غزالة * وتفكها بين الخلائق طالقة

وقد نظم بعضهم ما تضمنه هذان البيتان فى قوله

قيد بخطك ما أبداه فكرك من * نتائج تعجب الخدائق والفضلا

فما نتأخّر ففكر المرء مرة * في كل وقت اذا ما شاءها فعلا

(قوله وشرع احل الخ) المراد بالحل ازالة العلقه التي بين الزوجين وعرف الطلاق الشرعي النووي في تهذيبه بانه تصرف بمالك للزوج بحديثه بلا سبب فيقطع النكاح وقوله عقد النكاح الاضافة للبيان وتعبيره بعقد اصرح في المراد من تعبيره بغيره بقاء (قوله باللفظ الآتي) متعلق بحل وهو مشتق طلاق وفراق وسراح وغير ذلك (قوله وهو اما واجب الخ) والحاصل نعتيه الاحكام الخمسة وذكر منها غير المباح للخلف في وجوده وأثبتته الامام وصوره بما اذا لم يشتهها ولا تسمع نفسه بمؤنتها من غير تمتع بها (قوله كطلاق مول) تمثيل للطلاق الواجب والمولى بضم الميم وكسر اللام هو الخلفان لا بطار زوجته في العمر أو زائد عن أربعة أشهر فان أبى وحب عليه الطلاق فان أباه طلقها الحاكم عليه طلاق واحدة كما سيأتي في بابها واندرج تحت الكافي طلاق الحكيمين ان رأياه فهو واجب أيضا وقوله لم يرد الوطء الجملة صفة لمول أي مول موصوف بكونه لم يرد الوطء فان أراد فطلاق لكن عليه اذا وطئ كفارة يمين كما سيأتي (قوله أو مندوب) معطوف على واجب (قوله كأن يجز عن القيام بحقوقها) أي الزوجة وهو تمثيل للمندوب وقوله ولولعدم الميل أي ولو كان المجز حصل لعدم الميل إليها أي بالكلية ولا ينافي هذا تصوير الامام المباح بما اذا لم يشتهها لان المراد من قوله لم يشتهها أي شهوة كاملة وهو صادق بوجود شهوة عنده غير كاملة والحاصل في المندوب لم يوجد منه ميل أصلا وفي المباح يوجد منه ميل لكنه غير كامل فلا تنافي بينهما وعبارة الروض وشرحه ويستحب الطلاق لخوف تقصيره في حقها بغض أو غيره اه وهي أولى من عبارة شارحنا (قوله أو تكون الخ) بالنصب معطوف على يجز أي أو كأن تكون غير عفيفة أي فاسقة وينبغي أن يقيد فسقها بغير الفجور بها والا كان التقيد بقوله بعدم الخش الفجور بها غير ظاهر (قوله ما لم يخش الفجور بها) قيد في الندبية أي محل نذب طلاقها ما لم يخش الفجور بها أي فجور الغير بها لو طلقها والا فلا يكون مندوبا لان أبقائها صونا لها في الجملة بل يكون مناجا وينبغي أنه ان علم فجور غيره بها لو طلقها وانتفاء ذلك عنها مادامت في عصمتها حرمة طلاقها ان لم يتأذ ببقائها تاذيا لا يحتمل عادة كذا في عرش (قوله أو سيئة الخلق) معطوف على غير عفيفة أي أو تكون سيئة الخلق وبين المراد بها بقوله أي بحيث لا يصبر على عشرتها عادة أي بان تجاوزت الحد في ذلك وقوله والا الخ أي وان لم يكن المراد ما ذكر فلا يصح لانه يلزم أن كل رجل يندب له طلاق زوجته لان كل امرأة سيئة الخلق ولا يتصور أنها توجد امرأة في أي وقت وليست بسيئة الخلق (قوله وفي الحديث الخ) ساقه دليلا على عدم وجود امرأة غير سيئة الخلق وفيه أن المدعي سيئة الخلق والذي في الحديث المرأة الصالحة فلا يصلح دليلا لما ذكره الا أن يقال ان اساءة الخلق تستلزم عدم الصلاح في الغالب فينتج المدعي تأمل (قوله كناية الخ) أي ان قوله كالغراب الاعصم كناية عن ندرة وجود المرأة الصالحة لان الغراب المذكور كذلك (قوله اذا اعصم هو أبيض الجناحين) أي وهذا نادر وعبارة الخفة اذ الاعصم وهو أبيض الجناحين وقيل الرجلين أو احدهما كذلك اه (قوله أو يأمره) أي وكان يأمره فهو بالنصب عطف على يجز أو على تكون وقوله به أي بالطلاق (قوله من غير تعنت) أي بان يكون لغرض صحيح فان كان بتعنت بان لا يكون لذلك كما هو شأن المحقق من الآباء والامهات فلا يندب الطلاق اذا أمره أحد والديه به وفي القاموس عنته تعنتا أي شدد عليه وألزمه ما يصعب عليه إذا واه ويقال جاءه متعنتا أي طالبا زلته اه (قوله أو حرام) عطف على واجب وقوله كالبدعي أي كالطلاق البدعي وهو تمثيل للحرام (قوله وهو) أي البدعي وقوله طلاق مدخول بها أي موطوءة ولو في الدبر أو مستدخلة ماء المحترم وقوله في نحو حيض متعلق بطلاق أي طلاقها في نحو حيض كنفاس وإنما حرم الطلاق فيه لتضررها بطول العدة اذ بقية دمها لا تحسب منها ومن ثم لا يحرم في حيض حامل

وشرع احل عقد
النكاح باللفظ الآتي
وهو اما واجب
كطلاق مول لم يرد
الوطء أو مندوب كان
يجز عن القيام
بحقوقها ولولعدم
الميل إليها أو تكون
غير عفيفة ما لم يخش
الفجور بها أو سيئة
الخلق أي بحيث
لا يصبر على عشرتها
عادة فيما استطهره
شخصا أو لاقتى توجد
امرأة غير سيئة الخلق
وفي الحديث المرأة
الصالحة في النساء
كالغراب الاعصم
كناية عن ندرة
وجودها اذا اعصم
هو أبيض الجناحين
أو يأمره به أحد
والديه أي من غير
تعنت أو حرام
كالبدعي وهو طلاق
مدخول بها في نحو
حيض بلا عوض منها

عدتها بالوضع وقوله بلاعوض منها قيد في الحرمة أي يحرم الطلاق في نحو حيض ان كان بلاعوض
صادر منها وخرج به ما اذا كان طلاقها بعوض صادر منها فلا يحرم فيه وذلك لان بذلها المال يشعر
باضطرارها للفراق حالا وقيد بقوله منها يخرج ما اذا كان العوض صادرا من أجنبي فحرم أيضا فيه
وذلك لان خلعه لا يقتضي اضطرارها اليه (قوله أو في طهر جامعها فيه) معطوف على في نحو حيض
والنقد رأي أو طلاق مدخول بها في طهر جامعها فيه ولا يخفى أن الشرط وطؤها في الطهر سواء
دخل عليها قبل أم لم يدخل عليها فلا يفهمه كلامه من اشتراط الدخول بها قبل ليس مراد أن محل
حرمة ذلك فيمن تحبل لعدم صغرها أو بأسها وعدم ظهور رجل بها أو الأفلاحرمة كما صرح به في متن
المنهاج (قوله وكطلاق من لم يستوف الخ) معطوف على قوله كالبديعي فهو متميل للحرمان أيضا ومحل
حرمة ما لم ترض بعدم القسم والأفلاحرمة ولو سألته الطلاق قبل استيفائها حقها من القسم لم يحرم كما
بحته ابن الرفعة ووافقه الأذري بل بحث القطع به وتبعه الزركشي وذلك لتضمن سؤالها الرضا بإسقاط
حقها وقوله دورها هو كناية عما هو مفروض على الزوج للزوجات من الليالي أو الأيام والمراد به هنا
حصتها منه (قوله وكطلاق المريض الخ) معطوف على قوله كالبديعي أيضا وقوله بقصد الخ قيد في
الحرمة أي يحرم طلاق المريض لزوجته إذا قصد حرمانها من الارث والأفلاحرمة (قوله ولا يحرم الخ)
انما أتى به رداعلى من قال انه يحرم وأدرجه في قسم الحرام وانما لم يحرم لان عويمرا المحلالي لما لعن
امرأته طلقها ثلاثا قبل أن يخبره رسول الله صلى الله عليه وسلم بحرمتها عليه رواه الشيخان فلو حرم
لنها عنه ليعلمه هو أو من حضره (قوله بل يسن الاقتصار على واحدة) وحيد نذ فيكون الجمع بين
الثلاث خلاف السنة (قوله أو مكروه) معطوف على واجب (قوله بان سلم الحال من ذلك كله) أي عما
يقتضي الوجوب أو الندب أو الحرمة (قوله للخبر الصحيح) دليل الكراهة (قوله أبغض الحلال الى الله
الطلاق) استشكل الحديث بانه يفيد أن الحلال مبعوض وأن الطلاق أشد بغضا مع أن الحلال
لا يبغض أصلا وأجيب بان المراد من الحلال المكروه فقط لا سائر أنواع الحلال ولا ينافي ذلك وصفه
بالحل لانه طلق ويراد منه الجائر وانما كان المكروه مبعوضا لله لانه منهي عنه نهى تنزيه والطلاق
أشد بغضا الى الله من غيره لما فيه من قطع النسل الذي هو المقصود الأعظم من النكاح وما فيه من
إيذاء الزوج وأهله وأولادها واستشكل أيضا بان حقيقة البغض الانتقام أو إرادته وهذا انما
يكون في الحرام لا في الحلال حتى على ناويله بالمكروه وأشار الشارح الى الجواب عنه بقوله واثبات
بغضه تعالى له المقصود منه زيادة التنفير عنه وهذا على تسليم أن حقيقة البغض في حقه تعالى ما ذكر
فان كان المراد بها في حقه تعالى عدم الرضا به وعدم المحبة فلا إشكال وقوله لمنافاتها أي حقيقة البغض
وقوله لحله أي الطلاق (قوله انما يقع لغير بائن) أي لزوج غير بائن أي بطلاق أو فسخ والغیر صادق
بغير المطلقة وبالمطلقة طلاقا رجعيا فقله ولو كانت رجعية صريح بما فهم وانما الحق الطلاق
الرجعية لانها في حكم الزوجات هنا وفي الارث وصحة الطهار والايلاء والعان كما تقدم وهذه الخمسة
عناها الامام الشافعي رضي الله عنه بقوله الرجعية زوجة في خمس آيات من كتاب الله تعالى وقوله لم
تنقض عدتها الجملة صفة لرجعية أي رجعية موصوفة بكونها لم تنقض عدتها فان انقضت عدتها
صارت بائنا فلا يلحقها الطلاق (قوله فلا يقع لمختلفة) أي لا نقطاع عصمتها بالسكينة في تلك الخمس
وغيرها وخبر المختلة يلحقها الطلاق مادامت في العدة موضوع ووقفه على أبي الدرداء ضعيف اه
تحفة وهذا مفهوم قوله غير بائن أي أما البائن كالمختلة فلا يقع طلاقها (قوله ورجعية انقضت
عدتها) أي ولا يقع لرجعية انقضت عدتها وهذا مفهوم قوله لم تنقض عدتها (قوله طلاق) فاعل
يقع وقوله مختار مكلف قيدان في وقوع الطلاق وسيذكر محتر زهما وقوله أي بالغ عاقل تفسير
للمكلف (قوله فلا يقع طلاق صبي ومجنون) أي وناثم وذلك لخبر رفع القلم عن ثلاث عن الصبي حتى

أو في طهر جامعها
فيه وكطلاق من لم
يستوف دورها من
القسم وكطلاق
المريض بقصد
الحرمان من الارث
ولا يحرم جمع ثلاث
طلقات بل يسن
الاقتصار على واحدة
أو مكروه بان سلم
الحال من ذلك كله
للخبر الصحيح أبغض
الحلال الى الله
الطلاق واثبات
بغضه تعالى له
المقصود منه زيادة
التنفير عنه لاحقيقته
لمنافاتها لحله انما
(يقع لغير بائن) ولو
رجعية لم تنقض
عدتها فلا يقع لمختلفة
ورجعية انقضت
عدتها (طلاق)
مختار (مكلف) أي
بالغ عاقل فلا يقع
طلاق صبي ومجنون

يبلغ وعن المجنون حتى يفريق وعن النائم حتى يستيقظ صحته أبوداود وغيره وحيث رفع عنهم القلم بطل
تصرفهم والمراد قلم خطاب التكليف وأما قلم خطاب الوضع فهو ثابت في حقهم بدليل ضمان ما أتلفوه
ولكن يرد على ذلك أن الطلاق من باب خطاب الوضع وهو ربط الأحكام بالأسباب فكان مقتضاه
وقوعه عليهم ويجاب بأن خطاب الوضع يلزمه حكم تكليفي تحريم الزوجة عليهم وخطاب التكليف
مرفوع فيلزم من رفع اللازم وهو خطاب التكليف رفع الملزوم في خصوص مسألة الطلاق وأما
خطاب الوضع في غيرها فثابت كالاتلاف لأنهم يضمنون ما أتلفوه اهـ بحيري (قوله ومتعد بسكر)
معطوف على مختار أي ويقع طلاق متعد بسكر لأنه وان لم يكن مكلفاً هو في حكمه تغلظاً عليه وكذا
سائر تصرفاته فيما له وعليه ومثله المتعد بسكر لأنه وان يقع طلاقه وكذا سائر تصرفاته على المذهب
فقوله فلا يقع طلاق صبي ومجنون أي غير متعد بسكر لأنه (قوله أي شرب خمر الخ) الباء سببية
متعاقبة متعد أي متعد بذلك بسبب شربة الخمر وأكله نجساً وحشيشاً والمراد تعاطي ذلك عن قصد
وعا به والأفلا يكون تعدياً (قوله له عصيانه الخ) علة لوقوع الطلاق من المتعد بسكره أي وإنما
وقع الطلاق منه مع كونه لا عقل له لأنه عاص بأزائه (قوله بخلاف سكران لم يتعد الخ) أي وبخلاف
مجنون لم يتعد بسكره (قوله كأن أكرمه عليه) أي على تناول مسكر وهو تمثيل لغير المتعد
بسكره (قوله أولم يعلم) أي أو تناوله وهو لم يعلم أنه مسكر بأن تعاطى شيئاً على زعم أنه شراب أو دواء
فإذا هو مسكر (قوله فلا يقع طلاقه) أي السكران الذي لم يتعد بسكره (قوله إذا صار بحيث
لا يميز) أي انتهى إلى حالة فقد فيه التمييز أما إذا لم ينته إلى هذه الحالة فإنه يقع عليه الطلاق (قوله
لعدم تعديه) علة لعدم وقوع طلاق غير المتعد بسكره (قوله وصدق مدعي الكراه في تناوله)
أي من المسكر وقوله بيمينه متعلق بصدق (قوله أن وجدت قرينة عليه) أي على الكراه (قوله
كحبس) تمثيل للقرينة على الكراه (قوله والا) أي وإن لم توجد قرينة وقوله فلا بد من البينة
أي تشهداً كراهه (قوله ويقع طلاق الهازل) أي ظاهر أو باطناً أجماعاً والخبر الصحيح ثلاث
جدهن جدهن هن جده الطلاق والنكاح والرجعة ونخصت لتأكيدها أمر الإيضاح والأفكل
التصرفات كذلك وفي رواية والعتق ونخص لتشوف الشارع إليه (قوله بان قصد اللفظه) أي
الطلاق أي نطق به قصداً وهو تصوير للهزل بالطلاق وقوله دون معناه أي دون قصد معناه وهو حل
عصمة النكاح (قوله أولعب به) بصيغة الفاعل عطف على الهازل الذي هو اسم فاعل من عطف
الفعل على الاسم المشبه له أي ويقع طلاق الذي هزل به أو الذي لعب به وقوله بان لم يقصد شيئاً أي
للفظه ولا معناه وهو تصوير للعب بالطلاق ثم إن مفاده مع مفاد تصوير للهزل المسار التغار بينهما
وتطرفيه في التحفة ونصها أولكون اللعب أعم مطلقاً من الهزل عرفاً فإذا الهزل يختص بالكلام عطفه
عليه وإن رادفه لغة كذا قال شارح وجعل غيره بينهم ما تغار ففسر الهزل بان يقصد اللفظ دون
المعنى واللعب بان لا يقصد شيئاً وفيه نظر إذ قصد اللفظ لا بد منه مطلقاً بالنسبة للوقوع باطناً اهـ وفي
المعنى لونسى أن له زوجة فقال زوجتي طالق طالقت كما نفي لاه عن النص وأقر اهـ (قوله ولا أثر
لحكاية طلاق الغير) أي لا ضرر في حكاية طلاق الغير كقوله قال زيد زوجتي طالق فلا تطلق
زوجة الحاكى لطلاق غيره وقوله وتصوير الفقيه أي ولا أثر لتصوير الفقيه الطلاق كان قال الفقيه
تصوير الصورة الطلاق بالثلاث زوجتي طالق بالثلاث (قوله وللتلفظ به الخ) أي ولا أثر للتلفظ
بالطلاق تلفظاً مصوراً بحالة هي كونه لا يسمع نفسه وذلك لأنه بشرط وقوع الطلاق التلفظ به
بحيث يسمع نفسه فإن اعتدل سمعه ولا مانع من نحو لفظ فلا بد أن يرفع صوته به بقدر ما يسمع نفسه
بأنفعل وإن لم يعتدل سمعه أو كان هناك مانع من نحو لفظ فلا بد أن يرفع صوته بحيث لو كان معتدل
السمع ولا مانع لسمع فيكفي سماعه تقديره وإن لم يسمع بالفعل (قوله واتفقوا على وقوع طلاق

(ومتعد بسكر) أي
بشرب خمر وأكل نجس
أو حشيش لعصيانه
بإزالة عقل بخلاف
سكران لم يتعد تناول
مسكر كان أكرمه عليه
أولم يعلم أنه مسكر فلا
يقع طلاقه إذا صار
بحيث لا يميز لعدم
تعديه وصدق مدعي
الكراه في تناوله بيمينه
أن وجدت قرينة
عليه كحبس والأفلا
بدمن البينة ويقع
طلاق الهازل به بان
قصد لفظه دون معناه
أولعب به بان لم يقصد
شيئاً ولا أثر لحكاية
طلاق الغير وتصوير
الفقيه وللتلفظ به
بحيث لا يسمع نفسه
واتفقوا على وقوع
طلاق

الغضب (في ترغيب المشتاق سئل الشمس الرمي عن الحلف بالطلاق في حال الغضب الشديد المخرج عن الأشعار هل يقع الطلاق أم لا وهل يفرق بين التعليق والتخيير أم لا وهل يصدق الحالف في دعواه شدة الغضب وعدم الأشعار فأجاب بأنه لا اعتبار بالغضب فيها نعم أن كان زائل العقل عذر اه بحديث وقوله وإن ادعى زوال شعوره أي ادركه وقوله بالغضب أي بسبب الغضب وهو متعلق بزوال (قوله لا طلاق مكره) معطوف على طلاق مختار باعتبار الشرح أما باعتبار المتن فمكره معطوف على مكلف أي لا يقع طلاق مكره إذا وجدت شروطه إلا تية خلافاً للإمام أبي حنيفة رضي الله عنه وذلك لخبر رفع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه وخبر لا طلاق في اغلاق بكسر الهمزة أي الكراه والمراد لا الكراه على طلاق زوجة المكره بفتح الراء ونحوه ما إذا كان على طلاق زوجة المكره بكسر الراء كان قال له طلق زوجتي واللاقنتك فطلقها فإنه يقع على الصحيح لأنه ألغى في الأذن وقوله بغير حق متعلق بمكره وسيد كرمحترزه (قوله بمحذور) متعلق بمكره أيضاً أي مكره بمحذور منه أي يخاف منه من أنواع العقوبات قال حل ولو في ظن المكره فلو خوفه بما ظنه محذور أفيان خلافه كان مكرها اه وضابط المحذور هو الذي يؤثر العاقل لاجله الإقدام على ما كره عليه وقوله مناسب أي لحال المكره بفتح الراء وذلك لأن المحذور يختلف باختلاف طبقات الناس فقد يكون كراهاً في حق شخص دون آخر كالصفعة فهي كراهة لذی المروءة دون غيره فاعتبر فيه ما يناسبه (قوله كحبس طويل) تمثيل للمحذور (قوله وكذا قليل) أي حبس قليل والمناسب أن يقول قصير وقوله لذی مروءة يعني أن الحبس القصير يعد محذوراً لذی المروءة (قوله وصفعة) معطوف على حبس أي وكصفعة أي ضربة واحدة قال في المصباح الصفعة المرة وهو أن يبسط الرجل كفه فيضرب بها أقفاً لا إنسان أو بدنه فإذا قبض كفه ثم ضرب به فليس بصفع بل يقال ضربه بجمع كفه اه وقوله له أي لذی المروءة وقوله في الملا أي بين الناس وفي حواشي الجبرمي قال الشاشي أن الاستغناء في حق الوجهية كراهة وابن الصباغ أن الشتم في حق أهل المروءة كراه اه (قوله وكاتلاف مال) معطوف على كحبس ولو حذف الكاف كالذی قبله لكان أولى ومثل اتلاف المكره بكسر الراء مال المكره أخذه منه بجماع أن كلاً تغويت مال على مالكه كذا في ع ش وقوله يضيق عليه أي يتأثر به فقول الروضة أنه ليس بكراهة محمول على مال قليل لا يبالي به كخوف موسر أي سخي بأخذ خمسة دنانير كافي حليمة الروياني اه نهاية (قوله بخلاف الخ) أي بخلاف اتلاف نحو خمسة دراهم لو لم يطلق زوجته في حق موسر فإنه لا يعد كراهة لأنها لا تضيق عليه وقوله في حق موسر قال في التحفة ويظهر ضبط الموسر المذكور بمن تقضى العادة بأنه يسرح بمنزل ما طلب منه ولا يطلق ويؤيده قول كثيرين أن الكراهة بالانلاف المال يختلف باختلاف طبقات الناس وأحوالهم اه (قوله وشرط الكراهة) أي شرطه فهو مفرد مضاف فيعم وذ كر الشارح منها ثلاثة شروط وبقي منها أن لا ينوي وقوع الطلاق والواقع أن صريح الطلاق في حقه كناية وسيصرح الشارح بمفهوم هذا الشرط بقوله فإذا قصد المكره الخ وان لا يظهر منه قرينة اختيار فإن ظهرت منه وقع عليه الطلاق وذلك بأن كرهه شخص على طلاق ثلاث فطلق واحدة أو اثنتين أو على طائفة فطلق اثنتين أو ثلاثاً أو على مطلق طلاق فطلق واحدة أو اثنتين أو ثلاثاً أو على طلاق إحدى زوجتيه على الإهم فعين واحدة منها أو على طلاق معينة فاهم أو على الطلاق بصيغة من صريح أو كناية أو تخييراً أو تعليقاً في بضدها في جميعها يقع عليه الطلاق لأن مخالفته تشعر باختياره لما أتى به فلا كراهة فإن قلت حيث كان يقع في جميع هذه الصور فاصورة الطلاق الذي لم يقع قلت صورته أن يكرهه على أصل الطلاق فيأتي به فقط كان يقول طلقته أو يسأله فيقول له أطلق ثلاثاً أو اثنتين فإذا عين له شيئاً أتى بما عينه له ولا يتجاوز

الغضب وإن ادعى
زوال شعوره بالغضب
(لا) طلاق (مكره)
بغير حق (محذور)
مناسب كحبس
طويل وكذا قليل
لذی مروءة وصفعة
له في الملا وكاتلاف
مال يضيق عليه
بختلاف نحو خمسة
دراهم في حق موسر
وشرط الكراهة

وان لم يعين شيئا اقتصر على أصل الطلاق وقال بعضهم يشترط أن يسأله ما ذكر (قوله قدرة المكره) بكسر الراء (قوله على تحقيق ما هدبه) أى على إيجاد المحذور الذى خوف المكره به وقوله عاجلا فليسأتى محترزه (قوله بولاية) أى بسبب ولاية وهو متعلق بقدرته أى قدرته عليه بسببانه والوقولأ وتغلب أى بسببه كان تغلب ذوشوكة على بلدتوأ كرهه على طلاق زوجته (قوله وعجز المكره) بفتح الراء وهو معطوف على قدرة وقوله من دفعه أى المكره بكسر الراء وقوله بقرار الخ متعلق بدفع أى عجزه عن أن يدفع المكره بكسر الراء بالقرار أو الاستغاثة أى طالب الغوث من يخلصه منه أى أو نحو ذلك كالتحصن بحصن يمنع عنه منه (قوله وظنه) بالرفع عطف على قدرة أى وشروط ظنه أى المكره بفتح الراء وكذا الضمير فى انه وفى امتنع والضمير البار فى خوفه وأما ضمير فعل وضمير خوف المستتر فهو يعود على المكره بكسر الراء وضمير به يعود على ما وفى المغنى تنبيهه عليه بالظن يقتضى أنه لا يشترط تحققه وهو الأصح اه (قوله فلا يتحقق العجز) أى عن دفع المكره بكسر الراء (قوله بدون اجتماع ذلك كله) أى قدرة المكره على ما هدبه وعجز المكره عن الدفع بكل شيء يمكنه وظنه ما ذكر (قوله ولا يشترط التورية) أى فى عدم وقوع طلاق المكره فلا يقع وان لم يور قال فى شرح الروض والتورية من ورث الخبر تورية أى سترته وأظهرت غيره مأخوذ من وراء الانسان كانه يجعله وراءه حيث لا يظهر ذكره الجوهرى قاله النووى فى أذكاره ومعناها أن نطاق لفظها هو ظاهر فى معنى وتريد به معنى آخر يتناول ذلك اللفظ ولكنه خلاف ظاهره اه (قوله بأن ينوى غير زوجته) تصوير للتورية أى كان يريد بقوله طنقت فاطمة غير زوجته وعبارة المغنى مع الأصل ولا تشترط بأن كان ينوى بقوله طنقت زينا مثلا غير ما أى غير زوجته أو ينوى بالطلاق حل الوفاق اه (قوله أو يقول سراعته) أى الطلاق ان شاء الله أى ويكون قاصدا به التعاليق وفى المغنى أيضا وعبارة الروضة وأصلها أو قال فى نفسه ان شاء الله فان قيل لا أثر للتعليق بمشئته الله تعالى بمجرد النية لا ظاهرا ولا باطنا بل لا بد من التلفظ به أجيب بان المراد بقوله فى نفسه تلفظه بمشئته الله سر بحيث لم يسمعه المكره لأنه نواه أو ان ما ذكر من اشتراط التلفظ بالتعليق بمشئته الله تعالى محله فى غير المكره أما هو فيكفى بقلبه كما نقله الاذرعى عن القاضى حسين عن الاصحاب وهى فائدة حسنة اه (قوله فاذا قصد الخ) مفهوم شرط مطوى وهو أن لا ينوى إيقاع الطلاق كما تقدم التنبيه عليه آنفا (قوله كما اذا أكره بحق) أى فانه يقع عليه وهو محترز قوله بغير حق وكان عليه أن يقول كمادته وخرج بقولى بغير حق ما اذا أكره بحق (قوله كان قال مستحق القود طلق زوجته والقتل بقتلك أبى) تمثيل للاكره بحق قال سم هذا يدل على أن المراد بالاكره بحق ما يعم كون المكره به حقا لا خصوص كون نفس الاكره حقا فانه ليس له الاكره على الطلاق وان استحق قتله اه قال فى المغنى وصور جمع الاكره بحق باكره القاضى المولى بعد مدة الإبلاء على طلبة واحدة فان أكره على الثلاث فتلفظ بها لفظا لفظا لانه يفسق بذلك وينعزل به فان قيل المولى لا يؤمر بالطلاق عينابل به أو بالغيثه ومثل هذا ليس كراهي يمنع الوقوع أجيب بان الطلاق قد يتعين فى بعض صور المولى كما لو آلى وهو غائب خفضت المدة فوكلت بالمطالبة فرفعه وكيها الى قاضى البلد الذى فيه الزوج وطالبه فان القاضى يأمره بالغيثه باللسان فى الحال وبالمسير اليها أو الطلاق فان لم يفعل ذلك أجبر على الطلاق عيناه هكذا أجاب به ابن الرفعة وهو أنما أتى تغريعا على مرجوح وهو ان القاضى يكره المولى على الغيثة أو الطلاق والأصح ان الحاكم هو الذى يطلق على المولى الممتنع وحينئذ فلا اكره أصلا حتى يحترز عنه بغير حق اه ببعض تصرف (قوله أو قال رجل لا آخر الخ) محترز قوله عاجلا (قوله فطلق) أى فى صورتين وقوله فيقع أى الطلاق وقوله فيه ما أى فى صورة القود وفى صورة الوعد بالقتل فى المستقبل (قوله

قدرة المكره على تحقيق ما هدبه عاجلا بولاية أو تغلب وعجز المكره عن دفعه بقرار أو استغاثة وظنه انه ان امتنع فعل ما خوفه به ناجزا فلا يتحقق العجز بدون اجتماع ذلك كله ولا يشترط التورية بان ينوى غير زوجته أو يقول سراعته ان شاء الله فاذا قصد المكره الإيقاع لالطلاق وقع كما اذا أكره بحق كان قال مستحق القود طلق زوجته والقتل بقتلك أبى أو قال رجل لا آخر طلقها أولا قتلناك غدا فطلق

بصري (متعلق يقع أي التمايق الطلاق بصري مح وهو شر وع في بيان الصيغة التي هي أحد أركانها وهي لفظ يدل على فراق أو ماصر يحاو وهو لا يحتمل ظاهره غير الطلاق والفاظه نجسة طلاق وفراق وسراح وخلع ومغادرة كما قال ابن رسلان في زبده

صريحه صرحنا أو طلقت * خالعت أو فاديت أو فارت

وانما كانت صريحاً لا شتمها في معنى الطلاق وورودها في القرآن مع تكرار بعضها فيه والحق ما لم يتكرر منها بما تكرر وحكمه أنه لا يحتاج إلى نية إيقاع الطلاق به لأنه لا يحتمل غير الطلاق فلا يتوقف وقوع الطلاق فيه على نية إيقاعه بل يقع وإن نوى عدمه نعم لا بد من قصد اللفظ مع معناه عند عروض صارف للفظ عن معناه كنداء من اسم زوجته طالق بقوله لها يا طالق فإن كان قاصداً لفظ الطلاق مع معناه وقع الطلاق والابان قصد النداء أو أطلق لم يقع ومثله في ذلك حكاية طلاق الغير وتصوير الغيبة وأما كناية وهي كل لفظ احتمل ظاهره غير الطلاق ولا تنحصر ألفاظها وحكمها أنها تحتاج إلى نية إيقاع الطلاق بها قال ابن رسلان

وكل لفظ لفراق احتمل * فهو كناية بنية حصل

(قوله وهو) أي الصريح في الطلاق وقوله ما لا الخ أي لفظ لا يحتمل ظاهره معنى غير الطلاق (قوله مشتق طلاق الخ) أي وأما الطلاق وما بعده ففيه تفصيل يشعر به كلامه وهو أنه إن وقع مفعولاً أو فاعلاً أو مبتدأً فصريح والاف كناية (قوله ولو لم يعمى) أي ولو صدر مشتق الطلاق من عجمي فإنه يقع طلاقه وقوله عرف أنه موضوع الخ الجملة صفة لعجمي أي عجمي موصوف بكونه عرف أن هذا اللفظ موضوع لحل عصمة النكاح الذي هو معنى الطلاق وهو قيد لا بد منه وخرج به ما لو تلفظ به وهو لا يعرف ذلك فإنه لا يقع طلاقه وعبارة المتماجم مع التحفة ولو لفظ عجمي به أي الطلاق بالعربية مثلاً إذا لم يعمى كل من تلفظ بغير لغته ولم يعرف معناه لم يقع كمتلفظ بكلمة كقول لا يعرف معناها أو يصدق في جهله معناه لاقرينة ومن ثم لو كان مخالطاً لاهل تلك اللغة بحيث تقضي العادة بعلمه به لم يصدق ظاهره أو يقع عليه وقيل إن نوى معناها عند أهلها وقع لأنه قصد لفظ الطلاق لمعناه وردوه بأن المجهول لا يصح قصده اهـ (قوله أو بعده عنها) معطوف على حل عصمة النكاح أي أو عرف أن هذا اللفظ موضوع لبعده عن زوجته وإن لم يعرف معناه الأصلي أي حل عصمة النكاح وانما كتمى بمعرفة أن هذا اللفظ موضوع لما ذكرناه لأن لازم لمعناه الأصلي إذ يلزم من حل عصمة النكاح بعده عن زوجته (قوله وفراق وسراح) معطوفان على طلاق أي ومشتق فراق وسراح بفتح السين ومثله مشتق الخلع والمغادرة لكن مع ذكر المال أو نيته (قوله لتكررها) على الصراحة في المشتقات من هذه المصادر أي وانما كانت صريحة لتكررها في القرآن كما تقدم (قوله كطلقتك الخ) مثله ما لو قال طلقك الله فهو من الصريح وذلك لأن ما استعمل به الشخص كالطلاق والابراء والعق إذا أسند إلى الله تعالى كان صريحاً بالقوة بالاستقلال وما لا يستعمل به الشخص كالبيع والاقالة إذا أسند إلى الله تعالى كان كناية وقد نظم ذلك بعضهم بقوله ما فيه الاستقلال بالإنشاء * وكان مسند الذي لا

فهو صريح ضده كناية * فكن لذا الضابط ذا دراه

(قوله أوز وجتي) أي أو يقول طلقت أو فارت أو سرحت زوجته فيأتي بالاسم الظاهر بدل ضمير الخطابية (قوله وكانت طالق أو مطلقة) أشبه بتهديد اللام المفتوحة إلا أنه لا فرق في المشتق بين أن يكون فعلاً أو اسم فاعل أو اسم مفعول وقوله بتشديد اللام المفتوحة أحسن زبه عن مطلقة بسكون الطاء وتخفيف اللام المفتوحة أو المكسورة فإنه كناية وإن كان الزوج نحوياً وليس بصريح (قوله ومغارقة ومسرحة) أي أو أنت مغارقة أو مسرحة ويقرأ بصيغة اسم المفعول مع تشديد الراء الثانية أما

فيقع فيهما (ب) صريح وهو ما لا يحتمل ظاهره غير الطلاق (ك) مشتق طلاق ولو لم يعمى عرف أنه موضوع لحل عصمة النكاح أو بعده عنها وإن لم يعرف معناه الأصلي كما أفق به شـ بخنا (وفراق وسراح) لتكررها في القرآن كطلقتك وفارتك وسرحتك أو زوجتي وكانت طالق أو مطلقة بتشديد اللام المفتوحة ومغارقة ومسرحة

بصفة اسم الفاعل فكناية (قوله أما مصادرها) هذا محترز قوله مشتق بالنسبة لجميع الالفاظ
 أى أما مصادرها هذه المشتقات فهى كناية لما كن حيث وقعت خبرا كما يدل عليه أمثله بخلاف ما إذا
 وقعت مبتدأ فانها صريحة غالبا ومثله ما لو وقعت مفعولا أو فاعلا وذلك كان قال الطلاق لازم على
 أو واجب على فان قال فرض على كان كناية والفرق أن الفرض قدر ادبه المقدر فتطرق اليه الاحتمال
 فاحتاج الى النية للتعين بخلاف اللزوم والوجوب فان معناهما الثبوت لا غير ولو قال على الطلاق
 فهو صريح أيضا خلافا لبعضهم وكان قال أو وقعت عليك الطلاق أو يلزمنى الطلاق (قوله ويشترط
 ذكر مفعول الخ) أى ضمير أو اسم ظاهر وقوله ومبتدأ مع نحو طالق أى وذكر مبتدأ مع ذلك سواء
 كان بلفظ الضمير كانت بالاسم الظاهر كزوجه حتى أو أرى (قوله فلو نوى أحدهما) أى
 المفعول أو المبتدأ وقوله لم يؤثر لا يقع به الطلاق (قوله كما لو قال طالق الخ) ان أراد التمثيل لحذف
 المبتدأ أشكل عليه قوله أو أرى الخ فانه فيه حذف الخبر لا المبتدأ وان أراد التنظير أشكل عليه
 المثال الاول فانه لا يصلح له اذ هو عين ما قبله فكان الاولى له ان يقول كما لو قال أنت أو أرى ونوى
 لفظ طالق والمراد كما لو ذكر المبتدأ وحذف الخبر فانه لا يؤثر عليه (قوله لان سبق ذكرها)
 أى لم يؤثر لان سبق ذكر زوجته في سؤال أى ونحوه والمراد لان دل دليل على المحذوف أى فانه
 يؤثر (قوله في نحو طلق امرأتك) لو حذف لفظ في لكان أولى ومثله أطلقت زوجته الآن
 الفعل بعده يكون كناية كما سيصرح به بخلافه بعد طلق أو طلقى نفسك فانه صريح والفرق كما في
 التحفة انه بعدهما امتثال لما سبقه الصريح في الازام فلا احتمال فيه بخلافه بعده فانه وقع جوابا
 لما لا الزام فيه فكان كناية ومثله ما يدل على المفعول ولم يمتثل لما يدل على المبتدأ أو الخبر والاول
 كأن تقول له أنا طالق فقال لها طالق والثاني كأن يقول نساء المؤمنين طوالت وأنت يازوجتى
 التقدير طالق (قوله أو فوض اليها) أى فوض الطلاق اليها والتفويض هو تمليكها الطلاق
 ويشترط لوقوع الطلاق تطبيقها فورا كما سيصرح به وقوله بطلق نفسك أى بقوله لها طلق
 نفسك (قوله فيقع) أى الطلاق وقوله فبهما أى فى صورتين صورة ما اذا سبق ذكرها
 وصورة التفويض (قوله وترجته) بالجر عطف على مشتق طلاق أى وكرجته وقوله أى
 مشتق بيان للضمير وقوله ما ذكر أى من الطلاق وما بعده وقوله بالمحمية متعلق بترجته أى
 وكرجته بالمحمية وهى ما عدا العربية من سائر اللغات (قوله فترجته الطلاق صريح) أى لشهرة
 استعمالها عندهم فى معناها شهرة العربية عند أهلها ولا ينأى تأثير الشهرة هنا عنه فى أنت على
 حرام لان ما هنا موضوع للطلاق بخصوصه بخلاف ذلك وان اشتبه رقيه وفى البحرى وترجته
 الطلاق بالمحمية سن بوش فسن أنت وبوش طالق اه وقوله على المذهب قال فى المغنى والطريق
 الثانى وجهان أحدهما انه كناية اقتضاه فى الصريح على العربى لوروده فى القرآن وتكرره على
 لسان جملة الشرع اه (قوله وترجته صاحبه) أى الفراق والسراح وقوله صريح أيضا على
 المعتقد قال فى التحفة بعده على ما اقتضاه ظاهر أصله واعتمده الاذرى ونقل عن جمع الجزم به لكن
 الذى فى أصل الروضة عن الامام والرويانى وأقراهما انها كناية لبعدها عن الاستعمال اه
 وظاهرها اعتماد أنها كناية وجزم بها فى شرح الارشاد فقال أما ترجمة السراح والفراق فكناية بخلاف
 لما حوى كما صححه فى أصل الروضة وان أطال جمع فى رده اه وجزم بها فى النهاية أيضا فعلم أن قوله
 على المعتقد هو جار فيه على ما اقتضاه ظاهر أصل المتهاج وهو المحرر وعلى ما اعتمده الاذرى وقد
 علمت ان المعتقد خلافه (قوله الجزم به) أى بهذا المعتقد وهو ضعيف كما علمت (قوله ومنه
 أعطيت) أى ومن الصريح أعطيت الخ (قوله ويأطالق) فيه تفصيل مضى (قوله ويأطالقة
 بتشديد اللام) أى المفتوحة وقد علمت انه احتراز به عن مطلقة بتخفيف اللام مع سكون الطاء فانه

أما مصادرها فكناية
 كانت طلاق لو فراق
 أو سراح * (تنبيه) *
 ويشترط ذكر
 مفعول مع نحو
 طلق ومبتدأ مع
 نحو طالق فلو نوى
 أحدهما لم يؤثر كما
 لو قال طالق ونوى
 أنت أو أرى ونوى
 لفظ طالق الان
 سبق ذكرها فى
 سؤال فى نحو طالق
 امرأتك فقال طلق
 بلا مفعول أو فوض
 اليها بطلق نفسك
 فقالت طلق ولم
 تقل نفسك فيقع
 فبهما (وترجته)
 أى مشتق ما ذكر
 بالمحمية فترجته
 الطلاق صريح على
 المذهب وترجته
 صاحبه صريح أيضا
 على المعتقد ونقل
 الاذرى عن جمع
 الجزم به (و) منه
 (أعطيت) أو قلت
 (طالقت) أو وقعت
 أو ألقيت أو وضعت
 (عليك الطلاق) أو
 طالقى ويأطالق
 ويا مطلقة بتشديد
 اللام

لأنت طلاق ولك

الطلاق بل هما
كنايتان كان فعلت
كذا ففيه طلاق أو
فهو طلاق فيما
استظهره شيخنا لأن
المصدر لا يستعمل
في العين الا توسعا
ولا يضر الخطأ في
الصيغة اذ لم يخل
بالمعنى كالخطأ في
الاعراب (فروع)
لوقالت له طلقني
فقال هي مطلقة فلا
يقبل ارادة غيرها لان
تقدم سؤالها يصرف
اللفظ اليها ومن ثم
لولا يقدم لها ذكر
رجح لنته في نحو
أنت طالق وهي غائبة
أو هي طالق وهي
حاضرة قال البغوي
ولوقال ما كنت أن
أطلقك كان اقرارا
بالطلاق انتهى ولو
قال لولها زوجها
فخر بالطلاق قال
المزجد لوقال هذه
زوجة فلان حكم
بارتفاع نكاحه وأفتى
ابن الصلاح فيما لو
قال رجل ان غبت
عنها سنة فما أنا لها
بزوج بانه اقرار في
الظاهر بزوال
الزوجة بعد غيبته
السنة فلها بعد ما تم
بعد انقضاء عدتها

كناية (قوله لا أنت طلاق ولك الطلاق) أي ليس من الصريح قوله أنت طلاق ولك الطلاق
(قوله بل هما) أي أنت طلاق ولك الطلاق كنايةتان (قوله كان فعلت كذا) أي كدخول
الدار والكاف للتنظير وقوله ففيه أي في فعلك طلاقك وهنا وقع المصدر مبتدأ وهو كناية فهو من
غير الغالب (قوله لا المصدر الخ) علة للسكنا في جميع المثل وقوله لا يستعمل في العين أي على
وجه الاخبار أما على غيره فيستعمل فيها كما وقعت عليك الطلاق كما تقدم وقوله الا توسعا أي
بضرب من التجوز كتأويل المصدر باسم الفاعل أو اسم المفعول كما هنا وكما تقدم مضاف وكما كونه
على المبالغة ففيه الاوجه الثلاثة الجارية في نحو زيد عدل أي عادل أو ذو عدل أو هو بنفس العدل
مبالغة (قوله ولا يضر الخطأ في الصيغة) منه قوله أنت طالق وقوله مخاطب بالزوجة أنتم أو أنتين
طالق وقوله اذ لم يخل بالمعنى أي فان أخل بالمعنى كان فاما أنت طالب أو طالع مثله الاضمر (قوله كالخطأ
في الاعراب) أي فانه لا يضر كالموافق أنت طالق بالقياس لنصب (قوله فروع) أي خمسة (قوله لوقالت له
طلقني فقال هي مطلقة) هذا من أفراد الخطأ في الصيغة كما يفهم من التحفة اذ المقام للخطاب
فعدوله الى الغيبة من غير نكتة خطأ (قوله فلا يقبل الخ) أي لو ادعى انه أراد غير زوجته
المخاطبة لا يقبل وذلك لان تقدم طلبها يصرف لفظ الطلاق اليها (قوله ومن ثم) أي ومن أجل
أن تقدم السؤال يصرف اللفظ اليها لولا لم يتقدم شيء احتجج الى نيته (قوله في نحو الخ) لوقال كما
في نحو الخ لكان أولى (قوله قال البغوي الخ) اعلم أن الاصح في أفعال المقاربة ان اثباتها اثبات
ونفيها نفي كقيمة الأفعال فاذا قلت كاذب زيدان يقوم كان المعنى قرب زيد من القيام أو قلت ما كاذب
زيدان يقوم كان المعنى لم يقرب زيد من القيام وعلى كل فالقيام منتف وقيل ان اثباتها نفي ونفيها
اثبات فاذا قلت كاذب زيدان يفعل كان المعنى أنه لم يفعل وعليه قوله تعالى يكاذب بها بضيء أي أنه لم
يضيء بمعنى ما كاذب زيدان يفعل أنه فعل أي لم يقتصر على مقاربة الفعل بل فعل وعليه قوله تعالى
فذبجوها وما كذوا يفعلون أي أنهم فعلوا بدليل فذبجوها والاتفاض وعلى هذا جرى البغوي
والعراقي فقالا لوقال ما كنت أن أطلقك يكون اقرارا بالطلاق وهو باطل كما في الهامة عن الاشعري
ولفظها وقول البغوي لوقال ما كنت أن أطلقك كان اقرارا بالطلاق نظيره الغزي بان النسفي
الداخل على كاذلا يشبهه على الاصح لأن يقال واخذناه للعرف قال الاشعري المعنى ما قاربته ان
أطلقك واذا لم يقارب طلاقها كيف يكون مقاربه وانما يكون اقرارا بالطلاق على قول من يقول
ان نفيها اثبات وهو باطل اه (قوله ولوقال) أي الزوج وقوله لولها أي زوجته وقوله زوجها
بصيغة الامر وقوله فخر بالطلاق أي فهو مقر بالطلاق أي وبانقضاء العدة كما هو ظاهر ومحماله ان لم
تكذبه والالزامتها العدة مؤاخذة لها باقرارها اه تحفة (قوله قال المزجد الخ) تأييد لما قبله
(قوله لوقال) أي الزوج وقوله هذه أي مشير الزوجة فلان وقوله حكم بارتفاع نكاحه أي
لان قوله المذكور اقرار بالطلاق كما في المسئلة التي قبله (قوله ان غبت عنها) أي عن الزوجة
(قوله فما أنا لها بزوج) أي أنا لست لها بزوج (قوله بانه اقرار) متعلق بافتي وقوله بزوال الزوجية
الخ قال ع ش فديقال تعريف الاقرار بأنه اخبار بحق سابق لغبره لم ينطبق على ما ذكرناه حين
الاخبار لم تدل الغيبة وجدت حتى يكون ذلك اخبارا عن الطلاق بعد ما كان الاقرار كناية
كما قدمناه عن حجر في نحو ان فعلت كذا فليست لي زوجة اه وكتب الرشيدى قوله بانه اقرار
لا يخفى ان هذا بالنظر للظاهر وانظر ما للحكم في الباطن اذ اقصده انشاء التعليق اه (قوله فلها)
أي الزوجة وقوله بعد ما أي السنة وقوله ثم بعد انقضاء عدتها أي ثم بعد سنة بعد انقضاء
عدتها (قوله تزوج) مبتدأ خبره الجار والمجرور قبله وهو فلها وقوله لغيره أي غير زوجها (قوله
فوائد) أي تتعلق بالطلاق (قوله ولوقال) أي أجنبي لا أنحر أي زوج (قوله أطلعت زوجتك)

مقول القول (قوله ملتصا الانشاء) حال من فاعل قال أى قال ذلك حال كونه ملتصا من الزوج
 أى طالباً منه انشاء الطلاق واحداً لأنه لان الاستفهام واستعمال الاستفهام في الطلب تجوز لاحقية
 كما هو ظاهر (قوله فقال) أى الزوج بحسب ما له نعم أو أى بكسر الهمزة وسكون الياء أى أو جبر وقوله
 وقع أى الطلاق وقوله وكان صريحاً أى في ايقاع الطلاق وذلك لان كلمة الجواب قائمة مقام طلقها
 وهو صريح فقام مقامه مثله (قوله فاذا قال طلقت) أى بدل قوله نعم وقوله كان كناية أى على
 الوجه عند ابن حجر قال سم وفي شرح الروض أيضاً وفي النهاية الاصح انه صريح اه (قوله لان
 نعم الخ) بيان للفرق بين نعم حيث انها من الصرائع وطلقت حيث انها من الكسايات (قوله فاحتملت
 الجواب) وعليه يقع الطلاق وقوله والابتداء وعليه لا يقع فلما طرق اليه الاحتمال ندرج في
 سلك الكناية فاحتاج الى النية (قوله أما اذا قال) أى الاجنبى وقوله له أى للزوج وقوله ذلك أى
 أطلعت زوجتك وقوله مستخبراً أى حال كونه مستخبراً أى مستفهماً أنه وقع منه طلاق أم لا وقوله
 فاجاب أى الزوج بنعم وقوله فاقرار بالطلاق أى لانه صريح اقرار (قوله ويقع) أى الطلاق
 عليه وقوله ظاهراً أما باطناً فلا يقع وقوله ان كذب أى في اقراره بقوله نعم (قوله ويدين) أى يعمل
 بدينه باطناً وفي الجبري التدين لغة أن يوكل الى دينه واصطلاحاً عدم الوقوع فيما بينه وبين الله
 ان كان صادقا على الوجه لذي اراده اه (قوله وكذا الخ) أى وكذا يقع عليه الطلاق ظاهراً
 لو جهل الزوج حال السؤال أى هل اراد السائل به التماس الانشاء أو الاستخبار وفي سم ما نصه
 فرع لو قصد السائل بقوله أطلعت زوجتك الانشاء فظنه الزوج مستخبراً وبالعكس فينبغي
 اعتبار ظن الزوج وقبول دعواه ظن ذلك اه (قوله فان قال) أى في صورة الاقرار وقوله أردت
 أى بقول نعم طلاقاً سابقاً وقد راجعت الآن (قوله صدق بيمينه) جواب ان (قوله لاحتماله)
 أى ما يدعيه (قوله ولو قيل لمطلق أطلعت زوجتك ثلاثاً) أى وكان القائل ملتصا بالانشاء أو مستخبراً
 كالذي قبله والفرق بينهما بالتقيد بثلاثاً في هذه دون تلك (قوله فقال) أى الزوج طلقت وقوله
 وأراد واحدة أى قال اني أردت طلاقاً واحداً أى منشأة أو اقراراً (قوله صدق بيمينه) أى في انه
 صلق طلاقاً واحداً (قوله لان طلقت محتمل للجواب) وعليه يقع الطلاق ثلاثاً تنزيلاً للجواب على
 السؤال وقوله والابتداء وعليه لا يقع شئ أصلاً لما احتمل ما ذكر صار كناية في الطريق وفي العدد
 أيضاً فاذا نوى طلاقاً واحداً وقع لا غير ويصدق في ذلك بيمينه (قوله ومن ثم) أى ومن أجل
 احتمال ما ذكر الجواب والابتداء (قوله لو قالت) أى لزوجها رده قوله فقال أى الزوج وقوله ولم
 ينو عدداً أى لا واحدة ولا أكثر (قوله فواحدة) أى فتقع طلاقاً واحداً وذلك لاحتمال قوله لها
 طلقتك الجواب والابتداء ولا يتعين للجواب والواقع ثلاثاً لا غير ولا يقال هنا لما احتمل ما ذكر صار
 كناية في الطلاق لانه صريح مطلقاً سواء نوى به الجواب أو الابتداء وإنما يقال فيه لما احتمل
 الابتداء لم يختص بعدد فهو بحسب النية ان نوى شيئاً تعين وان لم ينو شيئاً يحمل على أقل المراتب وهو
 طلاقاً واحداً وتظهر في الروض في الوقوع به واحدة ونصه ولو قالت طلقني ثلاثاً فقال طلقتك ولم ينو
 عدداً فواحدة وفيه نظر قال في شرحه لان الجواب منزل على السؤال فينبغي وقوع ثلاث كما مر فيما لو
 قال طلق نفسك ثلاثاً فقالت لاني طلقت وقد يحجب عنه بان السائل في تلك المالك للطلاق بخلافه
 في هذه اه (قوله ولو قال) أى الزوج وقوله أنتك طالق مقول القول (قوله وقال) أى الزوج
 وقوله أردت بنتها الاخرى أى التي هي ليست زوجته فان لم يقل ذلك لا يصدق فتطلق عليه زوجته
 (قوله صدق بيمينه) أى فلا تطلق عليه زوجته وذلك لصلاحيه اللفظ لهما واستشكل ذلك بما لو
 وصى بطب ل من طبولة فإنه ينصرف للحيير وأوجب بانهما على حد واحد لان ذلك حيث لانيته له
 وهنا اذا لم تكن له نية ينصرف لزوجته (قوله كما لو قال لزوجته الخ) الكاف للتنظير أى نظير ما لو

ملتصا بالانشاء فقال
 نعم أو أى وقع وكان
 صريحاً فاذا قال
 طلقت فقط كان
 كناية لان نعم معينة
 للجواب وطلقت
 مستقلة فاحتملت
 الجواب والابتداء
 أما اذا قال له ذلك
 مستخبراً فاجاب بنعم
 فاقراراً بالطلاق ويقع
 عليه ظاهراً ان كذب
 ويدين وكذا لو جهل
 حال السؤال فان قال
 أردت طلاقاً ما ضياً
 وراجعت صدق
 بيمينه لاحتماله ولو
 قيل لمطلق أطلعت
 زوجتك ثلاثاً فقال
 طلقت وأراد واحدة
 صدق بيمينه لان
 طلقت محتمل للجواب
 والابتداء ومن ثم
 لو قالت طلقني ثلاثاً
 فقال طلقتك ولم ينو
 عدداً فواحدة ولو قال
 لام زوجته أنتك
 طالق وقال أردت
 بنتها الاخرى صدق
 بيمينه كما لو قال
 لزوجته وأجنبية

قال لزوجه وأجنبية أحدا كما طالق أي فانه يصدق بعينه ولا تطلق عليه زوجته (قوله وقال قصدت الأجنبية) فان لم يقل ذلك طلقت عليه زوجته كالذي قبله قال في التحفة نعم ان كانت الأجنبية مطلقة منه أو من غيره لم ينصرف لزوجه على ما بحثه الاسنوي اصدق اللفظ علم ما صدقا واحدا مع أصل بقاء الزوجية اهـ (قوله لتردد اللفظ الخ) علة لتصديقه بعينه فيما لو قال لزوجه وأجنبية ماذا كراي وانما يصدق بعينه لتردد اللفظ وهو احدا كما بين زوجته والأجنبية فصحت ارادتها أي الأجنبية وفي بعض النسخ ارادته بضمير المذكر وعليه يكون الضمير عائدا على الزوج ومتعلق ارادة محدودة أي ارادته للأجنبية ويصح على هذا أيضا أن تكون العلة للمسئلتين المنطوق والمنظور بالآلا أنه يجعل المتعلق شيئين الأجنبية وبنات أم زوجته (قوله بخلاف ما لو قال) أي ابتداء أو بعد سؤال طلاق وقوله زينب طالق أي ولم يرفع في نسبها ما تم بزيه اهـ معني (قوله وقصدت الأجنبية) أي وقال لم أقصد زوجتي بل قال قصدت أجنبية اسمها زينب (قوله فلا يقبل قوله) أي الزوج في ارادته الأجنبية وذلك لانه خلاف المتبادر (قوله بل يدين) أي فيما بينه وبين الله تعالى لاحتماله وان بعد قال في التحفة بعده اذا لم يعلم الاشتراك ولا تناول فيه وضعافا لطلاق مع ذلك لا يتبادر الا الى الزوجة بخلاف احدا كما فانه يتناول الأجنبية كما يتناول الزوجة وضعافا لتناول واحد فاثرت فيه نية الأجنبية اهـ بتصرف (قوله مهمة) أي في بيان ما لو أبدل حرفا من لفظ الطلاق بالآخر (قوله ولو قال عامي الخ) خرج به الغيبة فاذا كره كناية فيه مطلقا سواء كانت لغته كذلك أم لا وقوله أعطيت تلاق الخ في سم فرع لو قال أنت دالقي بالبدال فيمكن أن ياتي فيه ما في تالقي بالتاء لان الدال والطاء أيضا متقاربان في الابدال الا أن هذا اللفظ لم يشتهر في الاسنة كاشتهار تالقي فلا يمكن أن ياتي فيه القول بالوقوع مع فقد النية اهـ (قوله وقع به) أي باللفظ المذكور الطلاق (قوله وكان) أي اللفظ المذكور وقوله صريح في حقه أي العامي وأطلق مر انه كناية وقال بناء على أن الاشتهار لا يلحق غير الصريح به بل كان القياس عدم الوقوع ولو نوى لاختلاف مادتهما اذا التلاق من التلاق والطلاق الاتفاق اهـ (قوله ان لم يطاوعه لسانه الخ) قيد في صراحة هذا اللفظ وقوله الاعلى هذا اللفظ المبدل أي الحرف المبدل عن غيره كالتاء في المثال الاول بديل الطاء (قوله والا) أي بان داووعه لسانه على الصواب ولم يكن ممن لغته كذلك فهو كناية (قوله لان ذلك الابدال له أصل في اللغة) علة لوقوع الطلاق باللفظ المبدل مطلقا صريحا كان أو كناية وان كان المتبادر من صنيعة أنه راجع لما بعد والا وفي التحفة بعد التعليل المذكور مانصه ويؤيده افتاء بعضهم فيمن حلف لا يا كل البيضا بظاء المسألة بانه يحث بنحو بيض الدجاج ان كان من قوم ينطقون بالمشالة في هذا أو نحوه اهـ وفي سم مانصه في فتاوى السيوطي بسط كبير فيمن قال لزوجه أنت تالقي ناوي به الطلاق هل يقع به طلاق قال فاجبت الذي عندي أنه ان نوى به الطلاق وقع سواء كان عاميا أو فقيها ولا يقال انه بمنزلة ما لو قال أنت تالقي فانه لا يقع به شيء لان حرف التاء قريب من مخرج الطاء ويبدل كل منهما من الآخر في كثير من الالفاظ فابدل التاء طاء في قولهم طرقت يده وترت أي سقطت وضرب يده بالسيف فاطرها وأترها أي قطعها وأبدلت التاء طاء في نحو مصطفى ومضطر ثم أيد الوقوع من المنقول بمسئلة ما اذا اشتهر لفظ للطلاق كالحلال على قال ولا يظن أحدا اختصاصه بلفظ الحلال على حرام ونحوه فانما ذكره على سبيل التمثيل فالضابط لفظ يشتهر في بلد أو فريق استعماله في الطلاق وهذا اللفظ اشتهر في السنة العوام استعماله فيه فهو كناية في حقهم عند النوى وصريح عند الرافعي وأما في حق غيرهم من الفقهاء وعوام بلد لم يشتهر عندهم ذلك في لسانهم فكناية ولا ياتي قوله بأنه صريح قال وأما من قال ان التالق وهو معنى غير الطلاق فكلامه أشد سقوطا من أن يتعرض لرده فان التالق لا يبنى منه وصف على فاعل اهـ وقوله وأما من قال الخ يردد كلام مر السابق (قوله ويقع اللغة (و) يقع

احدا كما طالق وقال
قصدت الأجنبية
لتردد اللفظ بينهما
فصحت ارادتها بخلاف
ما لو قال زينب طالق
واسم زوجته زينب
وقصدت أجنبية اسمها
زينب فلا يقبل قوله
ظاهرا بل يدين
(مهمة) * ولو قال
عامي أعطيت تلاق
فلانة بالتاء أو طلاقها
بالسكاف أو دلاقها
بالدال وقع به الطلاق
وكان صريح في حقه
ان لم يطاوعه لسانه
الاعلى هذا اللفظ
المبدل أو كان ممن لغته
كذلك كما صرح به
الجلال البلقيني
وأعقده جمع متأخرون
وأفتى به جمع من
مشايخنا ولا فهو
كناية لان ذلك
الابدال له أصل في
اللغة (و) يقع

(بكائية) أصل المتن وبكائية فهو معطوف على قوله سابقا بصرح وهو مقابل له وتقدير الشارح لفظ يقع حل معنى لا اعراب لان متعلقه مذكور وهو يقع أول الفصل والكنائية في اللغة التحفاء والايحاء الى الشيء من غير تصريح فليما كانت الالفاظ الاتية فيها تحفاء وايحاء الى الطلاق من غير تصريح به سميت كناية (قوله وهي ما يحتمل الطلاق وغيره) أي الكناية لفظ يحتمل الطلاق ويحتمل غير الطلاق لكن احتمال الاول أقرب وفي ترغيب المشتاق ضابط الكناية أن يكون للفظ اشعار قريب بالفرقة ولم يسمع استعماله فيه شرعا اه وذلك كقوله أنت بريئة فانه يحتمل الطلاق ليكون المراد بريئة من الزوج ويحتمل غير الطلاق ليكون المراد بريئة من الذين أو من العيوب وهكذا ونخرج بذلك ما لا يحتمل ما ذكره قومي واقعدى واطعميني واسقيني وزوديني وما أشبه ذلك فلا يقع به طلاق وان نواه لان اللفظ لا يصلح له (قوله ان كانت مع نية الخ) قيد في وقوع الطلاق بالكناية أي يقع الطلاق بالكناية ان كانت مع نية لا يقع الطلاق زاد في التحفة ومع فسد وفه أيضا ثم قال فان لم ينو ذلك لم يقع اجابا سواء الكناية الظاهرة وهي المقترن بها قرينة كانت بائن بينونة محرمة لا تحلين لي أبدا وغيرهما كلست لي بزوجة الان وقع في جواب دعوى فانه اقرار وقد يؤخذ من ذلك ما يحتمل ابن الرفعة ان السكران لا ينفذ طلاقه بالتوقفه على النية وهي مستحيلة منه فمحل نفوذ تصرفه السابق انما هو بالصرائح فقط ولك ان تقول شرط الصريح أيضا قصد لفظه مطلقا أو لمعناه كما تقرد والسكران يستحيل عليه قصد ذلك أيضا فكما وقعوه به ولم ينظر والذالك فكذا هي اه بتصرف وكتب سم قوله قصد لفظه الخ قديقال المراد بهذا الشرط عدم الصارف لاحقيقة القصد فلا دليل فيه لما ذكره ولا وجه للايقاع عليه بالكناية ما لم يقر بأنه نوى وهو مراد ابن الرفعة اه (قوله مقترنة باولها) أي وان عزبت في آخرها استحبابا لحكمها في باقيها ونخرج بقوله أولها آخرها فلا يكفي اقتران النية به لان انعطافها على ماضى بعين (قوله ورجح في أصل الروضة الخ) ورجح في التماذج اشتراط الاقتران بكل اللفظ وعبارته وشرط نية الكناية اقترانها بكل اللفظ قال في المغني فلو قارنت أوله وعزبت قبل آخره لم يقع طلاق اه فتحصل ان الاقوال ثلاثة وقد صرح بها كلها في فتح الجواد مع الاصل وعبارتها وشرط تأثير الكناية ان يكون لفظها معصوبا بنية للطلاق اجماعا وان تكون النية قد قارنت أوله وفي التماذج جميعه وفي أصل الروضة تكفي مقارنتها ولولا آخره وصحح كلا جماعة كما بينته في الاصل مع بيان ان الاخير هو الاوجه وتعليل الاول بان انعطافها على ماضى بعيد بخلاف استحباب ما وجد يحجب عنه بان هذا انما ينظر اليه في العبادات وأما غيرها فالتصديق للفظ عن نحو الـذيان وصورته يحصل باقتران النية بجزء من اجزائه فليس هنا انعطاف يستبعد وان الاوجه أيضا ان اللفظ المختلف في الاقتران به هو جميع أنت بائن مثالا لا بائن فقط اه (قوله وهي) أي الكناية (قوله كانت الخ) أي بالكاف لان كنايات الطلاق لا تنحصر فمما ذكر بل هي كثيرة والضابط فيها كل لفظ أشعر بالفرقة اشعارا قريبا ولم يسمع استعماله فيه شرعا ولا عرفا ثم ان الشارح أتى في جميع هذه الكنايات بالمعنى الموضع للطلاق وترك الاحتمال الا آخر لان الاول هو المقصود (قوله أو حرمتك) جملة فعلية ويقرأ الفعل بتشديد الراء المفتوحة (قوله ولوتعارفوه طلاقا) أي ان ما ذكر من قوله أنت على حرام وما بعده كناية وان اشتهر عندهم في الطلاق وذلك لان التحريم قد يكون بغير الطلاق وقوله خلافا للرافعي أي حيث قال انه صريح في الطلاق ان اشتهر وبعبارة المهاج ولو اشتهر لفظ الطلاق كالحلال أو حلال الله على حرام فصرح في الاصح قلت الاصح انه كناية والله أعلم قال في التحفة أي لانه لم يتكرر في القرآن للطلاق ولا على لسان جملة الشريعة اه (قوله ولونوى تحريم عنها) أي نوى بقوله أنت على حرام وما بعده تحريم عنها أو فرجها أو وطئها أي أو رأسها أو رجلها ولم ينو به الطلاق (قوله لم تحرم) أي لما روى النسائي ان ابن عباس سأل

(بكناية) وهي ما يحتمل الطلاق وغيره ان كانت (مع نية) لا يقع الطلاق (مقترنة باولها) أي الكناية وتعبيري بمقترنة باولها هو ما رجه كسرون واعتمده الاسنوى والشيخ زكريا تبع الجمع محققين ورجح في أصل الروضة الا كفاء بالمقارنة لبعض اللفظ ولو لا آخره وهي (كانت على حرام) أو حرمتك أو حلال الله على حرام ولوتعارفوه طلاقا خلافا للرافعي ولونوى تحريم عنها أو ونحو فرجها أو وطئها لم تحرم

من قال ذلك فقال كذبت أي ليست زوجتك عليك بحرام ثم تلا أول سورة التحريم اه تحفة (قوله
وعليه مثل كفارة يمين) أي وعلى من قال أنت على حرام ونوى تحريم عينها أو وطنها أو نحو ذلك مثل
كفارة اليمين حالا وإن لم يطأها بعد ذلك كما لو قاله لامته أخذ من قصة مارية رضي الله عنها النازل فيها
قوله تعالى يا أيها النبي لم تحرم إلا آية على الأشهر عند أهل التفسير كما قاله البيهقي روى النسائي عن
أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كانت له أمة يطؤها أي وهي مارية أم ولده إبراهيم فلم
ترز به عائشة وحفصة حتى حرهما على نفسه فأمر الله تعالى لم تحرم ما أحل الله لك قد فرض الله لك
تحلة أي نعم أي أو جيب عليكم كفارة كالكفارة التي تجب في الإيمان وقال البيضاوي تحلة أي أيمانكم
أي تحليلها وهو حل ماعة رتبته بالكفارة الخ وإنما قال وعليه مثل الخ لأن هذا اللفظ ليس يميناً إذ اليمين
ما كانت باسماء الله وصفاته ومحل وجوبها في غير محو رجعة ومعتدة ومحرمه كاخته المملوك كقوله
وذلك لصدقه في وصفه بالتحريم (قوله ولو قال هذا الثوب أو الطعام) أي أو نحوهما من كل مال ليس
بضع وقوله فلغوا شيئاً فيه أي لا كفارة فيه ولا غيرها وعبارة الروض وشرحه ولو حرّم الشخص
غير البضع كان قال هذا الثوب أو الطعام أو العبد حرام على فلا كفارة عليه بخلاف البضع
لاختصاصها بالاحتياط ولشدة قبولها التحريم بدليل تأثير الظاهر فيها دون الأموال وكالاتها
فما يظهر قول الشخص لغير زوجة ولا أمة له أنت حرام على اه وفي المغني لو حرّم كل ما يملك وله نساء
وأما زمته بالكفارة كما علم مما روي بكفيه كفارة واحدة كما لو حلف لا يكلم جماعة وكلمهم اه (قوله
وأنت خلية أي من الزوج) ويحتمل خلية من المال أو من العيال فإذا قصد الطلاق وقع والافلا
وقوله أو ريشة منه أي الزوج ويحتمل من الدين أو العيوب فلا يقع إلا أن قصده (قوله وبأن) هو
اللغة الفصحى والقليل بآنية وقوله أي مفارقة بيان للمعنى المقصود وهنا وهو بصيغة اسم المفعول من
الفراق ويحتمل أنه من البين وهو البعد بل بعدم مكانها عنه فلا يقع به الطلاق إلا أن قصده (قوله
وكانت حرة) إنما كان كناية لأصل حيتها للمراد وهو زوال ملكه عنها الذي هو الانتفاع بالبضع ولغير
المراد وهو زوال الملك عنها بالعق مثلاً فإذا قصد المعنى الأول الذي هو معنى الطلاق وقع والافلا
(قوله ومطلقة بتخفيف اللام) أي المفتوحة أو المكسورة وقوله أو أطلقتك إنما كان مع الذي قبله
من الكناية لاحتمالهما الاطلاق من الوثاق والاطلاق من عصمة النكاح فإذا قصد المعنى الثاني
وقع والافلا (قوله وأنت كامي أو بنتي أو أختي) أي في العطف والحنو وفي التحريم أي أنت محرمة
على لاني طلقك كتحريم أي الخ فإذا قصد إيقاع الطلاق وقع والافلا (قوله وكيابنتي الخ) قال في
شرح الروض وإنما لم يكن صريحاً لأنه إنما يستعمل في العادة للملاطفة وحسن المعاشرة اه وقوله
لممكنة كونها بنته أي قال يابنتي لوجه ممكنة كونها بنته وقوله باحتمال السن أي بان يمكن أن مثله
يولده مثلاً وقوله وإن كانت معلومة النسب أي من غيره وهو نافية لكون يابنتي من ألقاب الكناية
(قوله وكاعتقتك) اعلم أن كل لفظ صريح أو كناية في الاعتاق كناية في الطلاق وكل لفظ للطلاق
صريح أو كناية كناية في الاعتاق وذلك لدلالة كل منهما على إزالة ما يملكه وقوله وتركتك أي لاني
طلقك ويحتمل تركتك من النفقة وقوله وقطعت نكاحك أي لاني طلقك ويحتمل قطعت الوطاء
عنك وقوله وأزلتك أي من نكاحي لاني طلقك ويحتمل أزلتك من داري وقوله وأحللتك يحتمل
أحللتك للزواج لاني طلقك ويحتمل أحللتك من الدين الذي لى عندك فقول الشارح أي للزواج
بيان للاحتمال الأول المراد هنا وقوله وأشر ككك مع فلانة يحتمل في الطلاق ويحتمل أشر كك معها
في المال أو في الدار وقوله وقد طلقت أي فلانة والجملة حالية بقوله منه أي من القائل لزوجه ما ذكر
وقوله أو من غيره أي زوج غيره (قوله وكترجى) أي لاني طلقك ويحتمل من التزوج وهو مطلق
الاختلاط أي اختلطى وامتزجى بي (قوله وأنت حلال لغيري) أي لاني طلقك ويحتمل إذا طلقك

وعليه مثل كفارة
يمين وإن لم يطأ ولو
قال هذا الثوب
أو الطعام حرام على
فلا غولاً شيء فيه (و)
أنت (خلية) أي من
الزوج فعليه بمعنى
فاعلة أو ريشة منه
(وبأن) أي مفارقة
(و) كانت (حرة)
ومطلقة بتخفيف
اللام أو أطلقتك
(و) أنت (كامي)
أو بنتي أو أختي (و)
ك (يابنتي) لممكنة
كونها بنته باحتمال
السن وإن كانت
معلومة النسب (و)
ك (اعتقتك وتركتك)
وقطعت نكاحك
(وأزلتك) وأحللتك
ي للزواج وأشر كك
مع فلانة وقد طلقت
منه أو من غيره (و)
ك (تزوجي) أي لاني
طلقتك وأنت حلال
لغيري

في المستقبل فانت حلال لغيري أو أنت حلال لغيري من قبل أن أتزوج بك (قوله بخلاف قوله للولي زوجها فانه صريح) أي في الاقرار بالطلاق ليوافق ما قدمه من أن قوله للولي ما ذكر اقرار بالطلاق ويغيد هذا ما صرح به في النهاية من أن عندهم ألفاظ يجعلونها كناية في الاقرار ونصها في قوله بانت مني أو حرمت علي كناية في الاقرار به وقوله لولها زوجها اقرار بالطلاق وقوله لها تزوجي وله زوجها كناية فيه اهـ وقوله فيه قال ع ش أي في الاقرار اهـ (قوله واعتدي أي لاني طلقك) ويحتمل اعتدي من الغير الواطئ بشبهة مثلاً أن اعتدي بمعنى عدى الايام مثلاً كاعتد عليهم بالسخاية اهـ شق (قوله وودعيني من الوداع) أي لاني طلقك ويحتمل اجعلني عندى وودعته (قوله وتكذبي طلاقك) يحتمل الطلاق الذي هو حل عصمة النكاح ويحتمل الطلاق الذي هو فك الوفاق وقوله ولا حاجة لي بك يحتمل لاني طلقك كما قاله الشارح ويحتمل لاني قضيت حاجتي بنفسى من غير احتياج اليك (قوله ولست زوجتي) أي لاني طلقك فنفى الزوجية مترتب على الانشاء الذي نواه ويحتمل لأعمالك معاملة الزوجة في النفقة عليك والقسم مثلاً لترك ما ذكر فالمراد في بعض آثار الزوجية فلما احتمل ما ذكر ولو كان احتمالاً لا غير ظاهر احتاج لنية الايقاع وقوله ان لم يقع في جواب دعوى أي بأن قال ذلك ابتداء وقوله والافاقرار أي وان وقع في جواب دعوى بان ادعت عليه بأنها زوجته لتطلب النفقة فانه ذكر وقال لست بزوجة فيكون اقراراً بالطلاق قال سم هل يشترط وقوع الدعوى عندها كم اهـ قال ع ش أقول الظاهر انه لا يشترط الخ اهـ وكتب الرشيدى على قول م ر فاقرار ما نصه وما ياتي في الدعاوى والبيّنات ما يخالف هذا فراجع انتهى عبارته هناك ولو ادعت زوجية رجل فأنكر فخلعت الممين المردودة ثبتت زواجهما وجبت مؤنتها وحل له اصابته لان انكار النكاح ليس بطلاق قاله الماوردى ومحل حل اصابته باعتبار الظاهر لا الباطن ان صدق في الانكار اهـ وقوله لان انكار الخ هذا هو محل المخالفة (قوله وذهب طلاقك) يحتمل أن المراد خرج وجرى مني طلاقك ان فعلت كذا ويحتمل أن المراد ذهب عني فلا أريده بعد ان كنت مصمماً عليه وقوله أو سقط طلاقك يحتمل أن المراد سقط وطرح من لساني الطلاق أي اني طلقك ويحتمل أن المراد سقط عني طلاقك أي لا يقع علي وقوله ان فعلت كذا راجع للصورتين والباء يحتمل أن تكون تاء المتكلم ويحتمل أن تكون تاء المخاطبة (قوله وكذا طلاقك واحد وثنتان) يحتمل أن المراد الاخبار بان الطلاق الذي يبين به واحد وثنتان ويحتمل أن المراد انشاء طلاقك واحد وثنتان أي اني أنشأت طلاقك بالثلاث (قوله فان قصد به الايقاع الخ) يحتمل أنه راجع لذاته وكذا طلاقك واحد وثنتان وهو المتبادر من صنيعه ويحتمل أنه راجع لجميع ما تقدم من ألفاظ الكناية وعليه فضمير به يعود على المذكر (قوله وكلك الطلاق) أي فانه كناية وقوله أو طلقة أي أولك طلقة فانه كناية (قوله وكذا سلام عليك) أي فانه كناية وقوله على ما قاله ابن الصلاح أي معلاله بانه يقال عند الفراق اهـ مغنى (قوله ونقله شيخنا في شرح المنهاج) لم ينقله عن أحد كما يعلم من عبارته ونصها وسلام عليك وكلى واشربى خالفاً لمن وهم فيهما اهـ وبقي من ألفاظ الكناية تجردى وتزودى واخر جى وسافرى وتغنى وتسترى وبرئت منك والزنى أهلك ونحو ذلك (قوله لا منها الخ) أي ليس من ألفاظ الكناية مثل طلاقك عيب أو نقص وقلت كلمتك أو أعطيت كلمتك أو حكمتك وليس منها أيضاً نحو قومي واقعدى وأغنناك الله وأحسن الله جزاك واغزلى والباب مفتوح وذلك لعدم اشعارها بالفرقة اشعاراً قريياً فلا يقع بها طلاق وان نواه (قوله فلا يقع به) أي بما ذكر ولو قال بها أي بالألفاظ المذكورة من قوله لا منها الخ لكان أنسب بما بعده فانه فيه أنث الضمير (قوله وان نوى الخ) غاية في عدم وقوع الطلاق بالألفاظ المذكورة وقوله بها متعلق بما بعده وهو يحتمل أنه متعلق بنوى (قوله لانها الخ) تعليل لعدم الوقوع أي وانما لم يقع

بخلاف قوله للولي زوجها فانه صريح
(واعتدي) أي لاني طلقك وودعيني من الوداع أي لاني طلقك (و) كذا خذى طلاقك ولا حاجة لي بك (أي لاني طلقك ولست زوجتي) ان لم يقع في جواب دعوى والافاقرار (و) كذا ذهب طلاقك أو سقط طلاقك ان فعلت كذا (و) كذا طلاقك واحد وثنتان فان قصد به الايقاع وقع والا فلا وكلك الطلاق أو طلقة وكذا سلام عليك على ما قاله ابن الصلاح ونقله شيخنا في شرح المنهاج (لا) منها (كذا طلاقك عيب) أو نقص (ولا قلت أو أعطيت كلمتك أو حكمتك) فلا يقع به الطلاق وان نوى بها المتلطف بالطلاق لانها ليست من الكنايات التي تحتمل الطلاق بل لا تعسف

بها الطلاق وإن نواه لأنها ليست من الكليات التي تحتل الطلاق بالتعسف بل هي من الكليات
 التي تحتل الطلاق بتعسف وشرط الكناية الأولى كما تقدم عن ترغيب المشتاق والتعسف هو
 ارتكاب الأمور الشاقة (قوله ولا أنراخ) أي ولا عبرة بأشتم هذه اللفاظ التي ليست من
 الكليات في الطلاق في بلدة من قطر (قوله ولونطق بلفظ من هذه اللفاظ الملقاة) أي التي ليست
 من الكليات وذلك كطلاقك عيب وما بعده (قوله فقال له الآخر) الأولى حذف ال وقوله
 مستخبرا أي طالبا للأخبار وخرج به ما إذا قال ذلك ملتصقا بانشاء الطلاق فإنه يقع بقوله نعم (قوله
 أنا الخ) حال من فاعل قال العائد على الزوج أي قال الزوج نعم طنانا ان الطلاق يقع باللفظ الذي
 نطق به أولا وهو طلاقك عيب مثلا (قوله لم يعم) أي الطلاق بقوله نعم طنانا ما ذكر وهو جواب
 لو (قوله كما أفتى به) أي بعدم الوقوع شيئا (قوله وسئل البلقيني الخ) تأييد لغتوى شيخه
 المذ كورة (قوله عما لو قال لها) أي لزوجته وقوله أنت على حرام مقول القول (قوله وظن)
 أي الزوج وقوله أنها طلقت به ثلاثا أي بقوله لها أنت على حرام (قوله فقال لها أنت طالق ثلاثا)
 أي بعد قوله لها أولا أنت على حرام وقوله طنانا الخ حال من فاعل قال أي قال الزوج أنت طالق
 ثلاثا حالة كونه طنانا وقوع الطلاق الثلاث بالعبارة الأولى أي قوله أنت على حرام (قوله فاجاب)
 أي البلقيني وقوله بأنه أي الزوج (قوله لا يقع عليه طلاق بما أخبر به ثانيا) في بعض نسخ الخط
 بانيا بالباء الموحدة وهو أنسب بقوله على الظن المذ كور وعلى ما في معظم النسخ من أنه بالياء المثلثة
 يكون قوله على الظن المذ كور متعلقا بحال محذوفة وتقدير بانيا وخرج به ما إذا قال ذلك لا بانيا له
 على الظن المذ كور فيقع به الطلاق ثلاثا لأنه صريح به (قوله ويجوز لمن ظن صدقه) أي الزوج
 في قوله أنه قال أنت طالق ثلاثا بانيا على الظن المذ كور وقوله أن لا يشهد عليه أي بوقوع الطلاق
 ثلاثا (قوله فرع) أي في بيان أن الكتابة كناية سواء صدرت من ناطق أو من آخرس فإن نوى بها
 الطلاق وقع لانها طريق في افهام المراد كالعبارة ويعتبر في الآخرس اذا كتب الطلاق أن يكتب
 اني قصدت الطلاق أو يشير الى ذلك (قوله لو كتب) أي الى زوجته أو الى ولها وفي المغني ما نصه
 تنبيه احتري بقوله كتب عما لو أمر أجنبيا فكتب لم تطلق وان نوى الزوج كما لو أمر أجنبيا ان يقول
 لزوجته أنت بائن ونوى الزوج خلاف الصيرى في قوله أنه لا فرق بين ان يكتب بيده وبين ان يمل
 على غيره اه وقوله صريح طلاق أي كطلعتك أو طلعت بنتك وقوله أو كتابته أي كأنك خلية أو
 بنتك خلية مني (قوله ولم ينو ايقاع الطلاق) أي بما كتبه وخرج به ما إذا نواه من غير تلفظ به
 فإنه يقع على الاظهر كما في المتنازع ونصه فان نواه فالأظهر وقوعه قال في المغني لان الكتابة طريق
 في افهام المراد وقد اقرنت بالنية ولا نها أحد الخطابين فإزان يقع بها الطلاق كاللفظ اه (قوله
 فلغو) أي فالملكتوب لغو لان الكتابة تحتل النسخ والحكاية وتجربة القلم والمداد وغيرها (قوله
 ما لم تلفظ الخ) قيد في كون المكتوب لغوا وخرج به ما لو تلفظ به مع عدم النية فإنه يقع وقوله
 بصريح ما كتبه أي بما كتبه الصريح في الطلاق فالإضافة من إضافة الصفة الى الموصوف
 وأفاد به أنه اذا تلفظ بالمكتوب الكفائي ولم ينو ايقاع الطلاق لا يقع وهو كذلك اذا كناية محتاجة
 الى النية مطلقا سواء كتبت أو لم تكتب فتحصل ان التلفظ بالمكتوب من غير نية يقع به الطلاق اذا
 كان صريحا فان كان كناية فلا بد مع التلفظ به من النية (قوله نعم يقبل الخ) تقييد لوقوع
 الطلاق بالتلفظ بالمكتوب من غير نية أي ان محل الوقوع بما ذكر عند عدم النية اذا لم يقل
 أردت قراءة المكتوب لانشاء الطلاق والا صدق بيمينه لاحتمال ما قاله أما اذا نوى عند الكتابة
 ايقاع الطلاق ثم تلفظ به وقال أردت قراءة المكتوب فلا يبعد قوله المذ كور شيئا اذا عبرة بالنية فيقع
 عليه الطلاق واعلم ان الخلاف السابق في اقتران النية بأول الكناية أو جميعها أو باي جزء يجري

ولا أثر لاشتجارها في
 الطلاق في بعض القطر
 كما أفتى به جمع من
 محقق مشايخ عصرنا
 ولونطق بلفظ من
 هذه اللفاظ الملقاة
 عند ارادة الفراق
 فقال له الآخر
 مستخبرا أطلقت
 زوجتك فقال نعم
 طنانا وقوع الطلاق
 باللفظ الاول لم يقع
 كما أفتى به شيخنا
 وسئل البلقيني عما
 لو قال لها أنت على
 حرام وظن انها طلقت
 به ثلاثا فقال لها
 أنت طالق ثلاثا طنانا
 وقوع الثلاث
 بالعبارة الأولى
 فاجاب بأنه لا يقع
 عليه طلاق بما أخبر
 به ثانيا على الظن
 المذ كور انتهى
 ويجوز لمن ظن
 صدقه أن لا يشهد
 عليه (فرع) * لو
 كتب صريح طلاق
 أو كناية ولم ينو ايقاع
 الطلاق فلغو ما لم
 يتلفظ حال الكتابة
 أو بعدها بصريح
 ما كتبه نعم يقبل
 قوله أردت قراءة
 المكتوب لا الطلاق

في الكتابة أيضا * (تنبيه) * تعرض للكتابة ولم تعرض للإشارة وحاصله أن إشارة الآخرس بالطلاق
بعدها سواء كان قادرا على الكتابة أم لا وسواء كان خرسه عارضا أو أصليا ثم ان فهم طلاقه بها كل
أحد كان قيل له طلق فإشارة بثلاث أصابع فصريحة وان اختص بفهم الطلاق منها فطنون فكناية
وان انضم المهاقران وقيل ان لم يفهمها أحد فبلغوا وتعرف نية الآخرس فيما اذا كانت اشارته
كناية بإشارة أخرى أو كتابة ومثل الطلاق في ذلك سائر العقود والحلول كالفسخ والعق والافارير
والدعاوى وغيرها نعم لا يعتد بها في الشهادة والصلاة والحنث وقد تظمها بعضهم في قوله
إشارة الآخرس مثل نطقه * فماعد ثلاثة لصدقه

في الحنث والصلاة والشهادة * تلك ثلاثة بلا زيادة

يعني لو حلف أن لا يتكلم فإشارة بذلك لم يحنث أو شهد بالإشارة لا تقبل لأنها محتاط لها وأشار في صلاته
لا تبطل صلاته ولو باع في صلاته بالإشارة انعقد البيع ولا تبطل صلاته وبه يلغزو يقال لنا انسان
يبسح ويشتري في صلاته عامدا عما ولا تبطل صلاته ويتصور الحلف على عدم الكلام مع أنه آخرس
فيما اذا كان الخرس طارئا على الحلف به (قوله ولا يلحق الكناية بالصرح) أي لا يجعلها من الصريح
بحيث لا تحتاج الى نية وقوله طلب المرأة الطلاق أي تقدم طلب المرأة للطلاق على اللفظ الكنائي
بان تقول له خلعني فيقول لها أنت بريئة مثلا (قوله ولا قرينة غضب) الاضافة بيانة أي ولا يلحقها
أضابه قرينة هي غضب (قوله ولا اشتها الخ) أي ولا يلحقها به أيضا اشتها بعض ألفاظ الكنايات في
الطلاق كانت حرام على (قوله وصدق منكروية) أي أو مشبهة بدليل التفرع الآتي وقوله بيمينه
متعلق بصدق (قوله في أنه الخ) متعلق بيمينه وفي معنى على أي يصدق بحلفه على أنه مانوي بالكناية
الطلاق (قوله فالقول الخ) في معنى التعليل لما قبله ولوقال لان القول الخ لكان أولى (قوله اثباتا
ونفيا) منصوبان على التمييز المحول عن المضاف أي فالقول في اثبات النية ونفيها وقوله قول الناي
الانصب قول المنلفظ بالكناية اذ في حالة النفي لا يسمى ناي (قوله اذ لا تعرف) أي النية وهو تعليل
للكون القول في النية قول الناي وقوله الامنه أي من الناي (قوله فان لم تكن الخ) مقابل المحذوف
أي هذا ان أمكن معرفة نيته فان لم تكن الخ وقوله مراجعة نيته الاضافة لادنى ملائمة أي مراجعته
في نيته ولو قال معرفة نيته لكان أولى وقوله يموت الخ بالاسم سببية متعلق بتمكن أي لم تكن بسبب
موت أو فقد (قوله لم يحكم الخ) جواب ان وقوله بوقوع الطلاق أي على من لم تكن معرفة نيته لغيره
أو موت (قوله لان الأصل بقاء العصمة) علمه عدم الحكم عليه بوقوع الطلاق (قوله فروع) أي سبعة
وانفرع الاول منها قد صرح به في كلامه قبل قوله ويقع بكناية (قوله من اسم زوجته فاطمة مثلا)
أي أو هند أو عائشة (قوله فقال) أي الزوج وقوله ابتداء أي من غير تقدم سؤال وقوله أو جوابا أي
أقال ذلك جوابا لطلبها الطلاق وقوله فاطمة طالق مقول الفول (قوله وأراد غيرها) أي وقال أردت
فاطمة غير زوجتي (قوله لم يقبل) أي على الأصح وقيل يقبل كافي الروض وشرحه ونصهما وان
قال زينب طالق وأراد غير زوجته قبل ان سبق استدعاؤها كذا نقله الأصل هنا عن فتاوى
الغفال والأصح عدم القبول كما حرم به المصنف في الباب الخامس في الشك في الطلاق اه (قوله
ومن قال لامرأته يا زينب أنت طالق) أي ومن خاطب امرأته بقوله لها يا زينب أنت طالق وقوله
واسمها عمرة أي والحال ان امرأته اسمها عمرة لا زينب (قوله طلقت) أي امرأته عليه وهو جواب من
وقوله للإشارة أي المعنوية الحاصلة بالنداء اذ هو التوجه للمخاطب والاقبال عليه بحرف من حرف
النداء (قوله ولو أشار) أي الزوج أي بنداها وقوله وقال يا عمرة لوقال بقوله يا عمرة لكان أولى اذ
الإشارة في المثال بالنداء وان كان غير متعين (قوله واسم زوجته عمرة) أي كالمشار إليها (قوله لم
تطلق) أي زوجته المسماة بعمرة لوجود القرينة الصارفة لفظ عنها وهي الإشارة الى الأجنبية

لا احتمال ولا يلحق
الكناية بالصرح
طلب المرأة الطلاق
ولا قرينة غضب ولا
اشتها بعض ألفاظ
الكنايات فيه
(وصدق منكروية)
في الكتابة بيمينه
في أنه مانوي بالطلاق
فالقول في النية اثباتا
ونفيا قول الناي اذ
لا تعرف الا منه فان
لم تكن مراجعته
يموت أو فقد لم يحكم
بوقوع الطلاق لان
الأصل بقاء العصمة
* (فروع) * قال في
العباب من اسم
زوجته فاطمة مثلا
فقال ابتداء أو جوابا
لطلبها الطلاق فاطمة
طالق وأراد غيرها لم
يقبل ومن قال لامرأته
يا زينب أنت طالق
واسمها عمرة طلقت
للإشارة ولو أشار الى
أجنبية وقال يا عمرة
أنت طالق واسم
زوجته عمرة لم تطلق
ومن قال امرأتي طالق

(قوله مشير الاحدى امرأته) أى بأن قال امرأتى هذه (قوله وأراد الاخرى) أى وقال أردت بامرأتى طالق الاخرى لا المشار اليها (قوله قبل بعينه) قال فى شرح الروض ولا يلزمه بالاشارة شئ وقيل لا يقبل بل تطلقان جميعا (قوله ومن له زوجتان) من موصولة واقعة مبتدأ خبره قوله قبل وصلة الموصول جملة له زوجتان (قوله اسم كل واحدة منهما) أى من زوجتيه (قوله وعرف أحدهما) أى أحد الابوين أى أشهر أحدهما وقوله زيد أى بدل محمد (قوله فقال) أى الزوج وقوله فاطمة بنت محمد الجملة مقول القول أى قال هذا اللفظ وقوله ونوى بنت زيد الجملة حالية أى قال ذلك حال كونه ناويا بنت محمد بنت زيد (قوله قبل) أى مانواه ومثله ما لنوى بنت محمد الذى لم يشهر بزيد فلم يتو بنى المشهور بزيد ولا بنت محمد الا آخر بل أطلق أو قصد مبهمة لم يطلق عليه بنت محمد معينا بل يقع على احدهما مبهمة ويلزمه البيان فى الحالة الاولى والتعيين فى الحالة الثانية كما صرح به فى متن المتهاج فى صورة من قال لزوجه اسم واحد كما طالق وكما يستفاد من عبارة الروض وشرحه ونصهما وان كان أبوا وزوجتيه مسميين لمحمد وغلب على أحدهما عند الناس زيد فقال بنت محمد طالق لم تطلق بنت محمد معينا حتى يريد نفسه أى المعينة تطلق بنته لان العبرة فى اسم الشخص بتسميته أبويه لا بتسميته الناس وقد تعدد الاسماء اه (قوله قال شيخنا) أى فى فتح الجواد لكن مع تصرف كما يعلم من عبارته وقوله لم يقبل أى قول الزوج أردت بفاطمة غير زوجتي وقوله فى المسئلة الاولى وهى من اسم زوجته فاطمة الخ (قوله نعم يتجه قبول ارادته الخ) لم يستوجه هذا فى التحفة بل جعله أحدا احتمالا بين على السواء ونصها بعد قول المصنف ولو قال زيد طالق وقال قصدت الأجنبية فلا يقبل على الصحيح وهل يأتى بحث الاسنوى هنا فيقبل منه تعيين زينب التى عرف لها طلاق منه أو من غيره أو يفرق لأن التبادر هنا الزوجته أقوى فلا يؤثر فيه ذلك كل محتمل اه (قوله ولو قال) أى الزوج وقوله زوجتي عائشة بنت محمد طالق الجملة مقول القول وقوله وزوجته خديجة أى والحال ان زوجته اسمها خديجة بنت محمد لا عائشة (قوله طلقت) أى زوجته (قوله لانه لا يضر الخطأ فى الاسم) عبارة التحفة لالغاء الخطأ فى الاسم لقوله زوجتي الذى هو القوي بعدم الاشتراك فيه ويؤيده ما مر من صحة زوجته بنتي زينب وليس له الابنت اسمها فاطمة لان البنتية لا اشتراك فيها بخلاف الاسم فافتاء بعضهم بعدم الوقوع نظرا للخطأ فى الاسم غير صحيح اه (قوله ولو قال) أى الزوج وقوله لابنه المكاف خرج به ابنته غير المكاف فقوله ما ذكر لا يحتمل التوكيل اذ شرطه أن يكون الوكيل مكافا (قوله قل لا ملك أنت طالق) الجملة مقول قال وقوله لم يرد التوكيل أى ولا الاخبار كما هو ظاهر فان أراد أحد هما تعيين وقوله يحتمل التوكيل أى توكيل ابنته بطلاق أمه وهو جواب لو وقوله فاذا قاله الضمير المستتر يعود على الابن والبارز يعود على الموكل فيه وهو الطلاق بان يقول لها طلقك أو أنت طالق (قوله لها) أى لامه وقوله طلقت أى أمه يقول الابن لها ما ذكر وقوله كما تطلق الكاف للتنظير وقوله به أى يقول الابن لها ما ذكر وقوله لو أراد التوكيل أى لو أراد الاب عند الامر التوكيل (قوله ويحتمل أمها تطلق) أى يقول الاب لابنته ما ذكر ويكون الابن مخبرا لأمه بالحال التى وقعت منه وهى الطلاق وكان الانسب أن يقول كما فى الروض ويحتمل الاخبار أى اخبار أمه بما وقع منه فكانه قال يا بنى اخبر أمك بانى طلقتها وعبارة الروض وقوله قل لا ملك أنت طالق يحتمل التوكيل والاخبار وقال فى شرحه أى أنها تطلق ويكون الابن مخبرا لها بالحال اه (قوله قال الاسنوى ومدرك التردد) أى منشأ التردد بين الحمل على الوكالة والحمل على الاخبار وقوله ان الامر بالامر بالنفى الخ وذلك كان يقول الاب مثلا لابنته قل لا ملك سافرى أو أمك فلتسافر فالام مأمورة الابن وهو مأمور الاب فان جعلنا الامر من الابن كصدوره من الامر الاول وهو الاب كان أيضا الامر بالاخبار بمنزلة الاخبار من الاب كما فى مثال الشارح وهو قول الاب لابنته قل لا ملك أنت طالق

مشير الاحدى امرأته
وأراد الاخرى قبل
بعينه ومن له
زوجتان اسم كل
واحدة منهما فاطمة
بنت محمد وعرف
أحدهما بزيد فقال
فاطمة بنت محمد
طالق ونوى بنت زيد
قبل انتهى قال
شيخنا لم يقبل فى
المسئلة الاولى أى
ظاهره بل يدين نعم
يتجه قبول ارادته
لمصلحة له اسمها فاطمة
اه ولو قال زوجتي
عائشة بنت محمد
طالق وزوجته
خديجة بنت محمد
طلقت لانه لا يضر
الخطأ فى الاسم ولو
قال لابنه المكاف قل
لا ملك أنت طالق ولم
يرد التوكيل يحتمل
التوكيل فاذا قال لها
طلقت كما تطلق به لو
أراد التوكيل ويحتمل
انها تطلق وكون
الابن مخبرا لها بالحال
قال الاسنوى ومدرك
التردد ان الامر
بالشئ ان جعلناه
كصدور الامر
من الاول

ففيه أمر الابن باخبار أمه بانها طالق وهو بمنزلة قول الاب لها أنت طالق فيقع الطلاق بمجرد قوله
للابن ماذا كروا لم نجعله كصدوره من الأمر الأول فلا يكون الأمر بالاخبار بمنزلة الاخبار منه فلا
يقع عليه الطلاق بمجرد الأمر بل بقول الابن لأمه المأمور به وهذا هو الأقرب لأن الأمر بالأمر بالشئ
ليس أمر بذلك الشئ كما هو مقرر في محله (قوله كان الأمر بالاخبار) أي الذي هو في مسئلتنا
(قوله فيقع) أي الطلاق بمجرد قول الاب لابنه قل لأمك أنت طالق (قوله والا فلا) أي وإن لم نجعل
الأمر بالأمر بالشئ كصدوره من الأول فلا يكون الأمر بالاخبار بمنزلة الاخبار من الاب فلا يقع
الطلاق بمجرد الأمر (قوله قال الشيخ زكريا) أي في شرح الروض واعلم أن العبارة كلها من قوله
ولو قال الخ في الروض وشرحه وصنيعه يفيد دخلا فيه وقوله وبالجمله أي فاقول قولاً متلبساً بجمله
الكلام وحاصله وقوله فينبغي أن يستفسر أي يطلب من الاب تفسير ما أراده عند أمر ابنه هل هو
التوكيل أو الاخبار ويرد عليه أن الفرض أنه لم يرد شيئا عند الأمر فكيف يطلب منه ذلك ويمكن أن
يكون المراد يطلب منه تعيين أحدهما من الشئين أما التوكيل وأما الاخبار فالمراد من التفسير
التعيين فتنبه (قوله فان تعذر استفساره) أي بموت أو فقد وقوله عمل بالاحتمال الأول وهو الحمل
على التوكيل وقوله حتى لا يقع أي لا جمل أن لا يقع الطلاق حتى تعليلية وقوله أي قول الاب
لابنه ماذا كروا وقوله بل بقول لابن أي بل يقع بقول الابن لأمه ماذا كروا (قوله لان الطلاق لا يقع
بالشك) على عدم وقوعه بقول الاب وذلك للشك في كونه أراد التوكيل أم الاخبار (قوله ولو قال
الخ) شروع في بيان تعدد الطلاق بنية العدد فيه وقد أفرد الفقهاء بترجمة مستقلة وقوله طلقك
أي أو فحواه من سائر الصرائح كانت طالق أو مسرحة أو مفارقة وكذا الكناية وذلك للخبر الصحيح أن
ركانة طلق امرأته البتة ثم قال ما أردت الا واحدة خلفه صلى الله عليه وسلم على ذلك وردها اليه دل على
أنه لو أراد ما زاد عليها وقع واللام يمكن لاستحلافه فائدة وقوله ونوى عدداً أي في نية العدد ما مر في نية
أصل الطلاق في الكناية من اقترانها بكل اللفظ أو أوله أو أي جزء منه (قوله اثنتين) بدل من عدداً
وقوله أو واحدة معطوف على اثنتين وأفاد به أن المراد بالعدد ما يشمل الواحد والاكثر لا المصطلح عليه
(قوله وقع منوى) قال في التحفة لان اللفظ لما احتمله بدليل جواز تفسيره به كان كناية فيه فوقع
قطعا واستشكل بأنه لو نذر الاعتكاف ونوى أياماً في وجوبه أو جهان قال الزركشي وكائن الفرق
أن الطلاق تدخله الكناية بخلاف الاعتكاف اهـ وليس أي الفرق المذكور بشاف بل ليس
بصحيح كما هو ظاهر والذي يتجه في الفرق أن التعدد في الايام خارج عن حقيقة الاعتكاف الشرعية لان
الشارع لم يربطها بعد معين بخلاف التعدد في الطلاق فإنه غير خارج عن حقيقة الشرعية وكان
المنوى هنا دخلاً في لفظه لاحتماله له شرعاً بخلافه ثم فانه خارج عن لفظه والنية وحدها لا تؤثر في
النذر اهـ وكتب سم مانصه قوله والذي يتجه في الفرق الخ قد يناقش في هذا الفرق بأنه لا خفاء
ان معنى كونه نوى أياماً أنه نوى الاعتكاف في تلك الايام والاعتكاف في تلك الايام غير خارج عن
حقيقة الاعتكاف لعدم خروج العدد عن حقيقة الطلاق فليست أم اهـ (قوله ولو في غير موطوءة)
تعميم في وقوع ما نواه أي يقع ما نواه من عدد الطلاق فيمن طلقها مطلقاً سواء كانت مدخولاً لها أم لا
(قوله فان لم ينوه) أي عدد الاو واحد أو أكثر وقوله وقع طلقاً واحدة أي وقع عليه طلقاً واحدة
(قوله ولو شك في العدد الخ) مثله الشك في أصل الطلاق ولو صرح به كغيره لكان أولى وعبارة
المنهاج مع التحفة شك في أصل طلاق منجز أو معلق هل وقع منه أو لا فلا يقع أجساماً وفي عدده بعد
تحقق أصل الوقوع فالأقل لانه اليقين ولا يخفى الورع في الصورتين وهو الأخذ بالأسوأ اهـ وقوله
المفوض أي كأن شك في التلفظ بواحدة أو اثنتين وقوله أو المنوى أي بأن شك في أنه نوى في قوله
طلقك وقوع طلقاً أو أكثر (قوله فيأخذ بالقل) أي لذلك وقوله ولا يخفى الورع أي وهو

كان الأمر بالاخبار
بمنزلة الاخبار من
الاب فيقع والا فلا اه
قال الشيخ زكريا
وبالجمله فينبغي أن
يستفسر فان تعذر
استفساره عمل
بالاحتمال الأول حتى
لا يقع الطلاق بقوله
بل بقول الابن لأمه
لان الطلاق لا يقع
بالشك (ولو قال
طلقك ونوى عدداً
اثنتين أو واحدة
(وقع منوى) ولو في
غير موطوءة فان لم
ينوه وقع طلقاً
واحد ولو شك في
العدد المفوض أو
المنوى فيأخذ بالقل
ولا يخفى الورع

الاخذ بالا سوا لقوله صلى الله عليه وسلم دع ما يربك الى ما لا يربك فان شك في وقوع طلقتين منه
 او ثلاث فالاحتياط جعلها ثلاثا ولا ينسحبها حتى تنكح زوجا غيره (قوله فرع) الاولى فرعان (قوله
 لوقال) أى الزوج وقوله طلقتك واحدة وثنتين مقول القول (قوله فيقع به الثلاث) محله ان قاله
 المدخول بها وان كان ظاهر صنيعة يفيد الاطلاق حيث قيد في المسئلة الثانية بالمدخول بها ولم يقيد
 به هنا فان قاله لغيرها تقع واحدة فقط لانها تبين بها فلا يقع بما بعده هاشي وعبرة من الارشاد مع
 شرحه ولوقال لموطاة أنت طالق واحدة بل ثنتين أو عكسه وقع عليه ثلاث اه وفي الروض وشرحه
 ولوقال أنت طالق أنت طالق أو قال أنت مطلقة أنت مسرحة أنت مفارقة وكذا لو لم يكر رأت فيقع به
 الثلاث لكن ان قصد الاستئناف أو أطلق فان قصدا كيد الاولى بالآخرين فواحدة أو تأ كيدها
 بالثانية فقط أو تأ كيد الثانية بالثالثة فثنتان فان قصدا كيد الاولى بالثالثة فثلاث لتخلل
 الفاصل بين المؤ كد والمؤ كد والشرط التوالى ولوقال أنت طالق وطالق وطالق أو أنت طالق وطالق
 فطالق أو بل طالق فثلاث يقعن ولا يقبل منه ارادة النوكيد لوجود العاطف المفتضى للمغارة ومحل
 هذا كله في المدخول بها أيضا ما غير هافلا يقع فيها الواحدة وان قصد الاستئناف لانها تبين بها
 فلا يقع بما بعده هاشي ويخالف قوهم أنت طالق ثلاثا حيث يقع به الثلاث مطلقا مدخولا بها أولا لأن
 ثلاثا تبين لما قبله فلم يس مغاير له بخلاف العطف والتكرار اه بتصرف (قوله ولوقال للمدخول
 بها) خرج غير هافلا تقع فيها الواحدة لانها تبين بها كما تقدم (قوله كما صرح به الشيخ كريا
 في شرح الروض) هذه المسئلة مصرح بها في الروض لافي شرحه وعبرة الروض ويقع لاهموسسة
 بقوله أنت طالق طلقتك بل طلقتين ثلاث ثم قال وان قال لغير هموسسة أنت طالق ثلاثا أو احدى عشرة
 طلقت ثلاثا أو واحدة ومائة أو احدى وعشرين أو طلقة ونصف أو طلقتك بل طلقتين أو ثلاثا فواحدة
 قال في شرحه أى فواحدة فقط تقع لانها بانها العطف ما بعده اعلم بانها بخلافه في احدى عشرة
 لانه مركب فهو بمعنى المفرد اه (قوله ويقع طلاق الوكيل الخ) شروع في بيان الوكالة في
 الطلاق (قوله في الطلاق) متعلق بالوكيل أى أنه وكيل في الطلاق بان قال له الزوج وكلتك في أن
 تطلق زوجتي (قوله بطلقت فلانة) متعلق بيقع أى يقع هذا اللفظ وقوله ونحوه أى نحو طلقت
 كسرت وفارقت وأنت مطلقة أو مسرحة أو مفارقة (قوله وان لينو) أى الوكيل وقوله أنه
 مطلق لموكله أى موقع الطلاق عن موكله قال في شرح الروض بعده وقيل تعتبر نيته وعلى الاول
 بشرط عدم الصارف بان لا يقول طلقتها عن غير الموكل أخذاعا سيما في قبيل الديات أنه لوقال وكيل
 المقتص قتلته بشهوة نفسى لاعتن الموكل لزمه القصاص كذا نبيه عليه الاستوى ويحتمل الفرق بان
 طلاق الوكيل لا يقع الا لموكله بخلاف القتل اه (قوله ولوقال) أى الزوج (قوله أعطيت)
 مفعوله الاول محذوف أى أعطيتك بناء على ما في بعض النسخ من أن بيدك من النسخ والافلا (قوله
 أو جعلت بيدك) أى أو قال الزوج لا يخرج جعلت بيدك (قوله طلاق زوجتي) تنازعه كل من
 أعطيت وجعلت (قوله أو قال له) أى قال الزوج لا يخرج وقوله روح بطلاقها أى اذهب وقوله
 وأعطها أى اياه (قوله فهو) أى قول الزوج المذكور وقوله تو كيد أى لذلك الا آخر في الطلاق
 (قوله يقع الخ) الاولى زيادة الواو وقوله بتطبيق الوكيل أى لزوجة موكله (قوله لا يقول الزوج
 الخ) أى لا يقع بقول الزوج الموكل هذا اللفظ أى أعطيت وما بعده (قوله بل تحصل الفرقة)
 الاولى والاخصر أن يحذف هذا وما بعده الى قوله لا باعلامها ويريدوا والعطف بان يقول عاطفا على
 قوله لا يقول الزوج ولا باعلامها الخ (قوله متى شاء) ظرف لقول الوكيل وقوله طلقت فلانة مقول
 قول الوكيل (قوله لا باعلامها الخبر) أى لا تحصل الفرقة باعلام الوكيل اياها الخبر وقوله بان
 فلانا الخ تصوير للخبر أى الخبر المصور والمبين بما ذكر (قوله ولا باعلامها الخ) معطوف على لا

* (فرع) * لوقال
 طلقتك واحدة وثنتين
 فيقع به الثلاث كما هو
 ظاهر وبه أفتى بعض
 محقق علماء عصرنا
 ولوقال للمدخول بها
 أنت طالق طلقتك بل
 طلقتين فيقع به ثلاث
 كما صرح به الشيخ
 كريا في شرح
 الروض (ويقع طلاق
 الوكيل) في الطلاق
 (بطلقت) فلانة
 ونحوه وان لم ينو عند
 الطلاق أنه مطلق
 لموكله (ولوقال لا آخر
 أعطيت) أو جعلت
 بيدك (طلاق
 زوجتي) أو قال له روح
 بطلاقها واعطها
 (فهو تو كيد) يقع
 الطلاق بتطبيق
 الوكيل لا يقول
 الزوج هذا اللفظ بل
 تحصل الفرقة من
 حين قول الوكيل
 متى شاء طلقت فلانة
 لا باعلامها الخبر بان
 فلانا أرسل بيدى
 طلاقك ولا باعلامها
 أن زوجك طلق

بأعلامها (قوله وإذا قال) أي الموكل وقوله له أي للوكيل وقوله لا تعطه أي الطلاق أي لا توقعه إلا في يوم كذا وقوله فيطلق أي الوكيل وهو جواب إذا (قوله ثم إن الخ) كالا استدراك من صحة إيقاعه بعده أي فجعل جواز إيقاعه بعد اليوم المعين مالم يقصد الموكل ذلك اليوم الذي عينه بخصوصه لا قبله ولا بعده ولا تعين ولا يجوز بعده كما لا يجوز قبله وقوله طلق أي الوكيل وهو جواب إن وقوله فيه أي في اليوم الذي قصد تقييده وقوع الطلاق به وقوله لا بعده أي لا يجوز أن يطلق بعد ذلك اليوم المقصود التقييده وبالأولى عدم الجواز قبله (قوله ولو قال لها الخ) شروع في بيان تفويض الطلاق إلى الزوج وقد أفرد الفقهاء بترجمة الأصل فيه الإجماع واستؤنس له بأنه صلى الله عليه وسلم خير نساءه بين المقام معه وبين مغارقتها لما نزل قوله تعالى يا أيها النبي قل لا أزواجكم الخ ووجهه أنه لما فوض إليهن سبب الفراق وهو اختيار الدنيا جاز أن يفوض إليهن المسبب الذي هو الفراق وقوله المكلفة أي ولو سفيهة حيث لا عوض والافيشترط فيها أن تكون رشيدة وقوله منجزا بصيغة اسم المفعول حال من قوله طلق نفسك أي قال طلق نفسك حال كونه منجزا أو بصيغة اسم الفاعل حال من فاعل قال أي قال ذلك حالة كونه منجزا قوله لا معلقا له يصبح جعله صفة لمصدر محذوف أي قال قولا منجزا ولكن يقرأ بصيغة اسم المفعول كالاول والاول أقرب لصيغة وقوله طلق نفسك مثله ما لفوض إليها بالكنية كأن قال لها أبنى نفسك ومنها المثال الآتي وقوله إن شئت ليس بقيدان أخره فإن قدمه لم يقع طلاق أصلا لانه تعليق وسيأتي أنه مبطل قل اه جل (قوله فهو) أي قوله المذكور وقوله تملكك لطلاق أي لانه يتعلق بغرضها فنزله قوله ملكتك طلاقك (قوله لا توكيل) أي على المتعمد وقيل أنه توكيل كما لو فوض طلاقها لاجنبي وعليه لا يشترط فور في تطبيقها نفسها كما في الوكالة وقوله بذلك أي بالطلاق (قوله وبمحت الخ) اعتمده مر اه سم وقوله إن منه أي من التفويض وقوله طلقني أي قول الزوج مخاطبا لزوجته طلقني وقوله فقالت أي زوجته فوراً وقوله أنت طالق قال ع ش خرج به ما لو قالت طلقت نفسي فانه صريح لانها أتت بما تضمنه قوله طلقني اه (قوله لا كنية كناية) أي لكن المذكور من قوله لها طلقني وقوله له أنت طالق كناية والاول كناية تفويض من الزوج والثاني كناية طلاق من الزوجة (قوله فان نوى) أي بقوله طلقني التفويض أي تفويض الطلاق إليها أي ونوت هي بقوله له أنت طالق تطبيق نفسها كما صرح به في التحفة وقوله طلقت أي بالثلاث أن نواها والافواحدة وان ثلثت اه حل (قوله والا فلا) أي وإن لم ينو التفويض إليها فلا يقع الطلاق ومثله ما لو لم تنو هي الطلاق فلا يقع الطلاق (قوله ونخرج بتقييدي) أي الزوجة وقوله غيرها أي غير المكلفة (قوله لفساد عبارتها) تعليل لمحذوف أي فلا يصح التفويض إليها ولا يقع منها طلاق لفساد عبارتها أي العبارة الظاهرة كالعدم ونحوها (قوله وبمنجز) معطوف على بتقييدي أي ونخرج بمنجز وكان الاولى الحكاية فينصبه وقوله المعلق فاعل خرج أي فلا يصح التفويض به (قوله فلو قال الخ) تفريع على المخرج (قوله لغا) أي بطل قوله المذكور ولا يصح أن يكون تفويضاً ومثله أن جرينا على قول التملك وذلك لأن التملك لا يصح تعليقه كما إذا قال ملكتك هذا العبد إذا جاء رأس الشهر بخلافه على قول التوكيل قال في التحفة لما سرفيه أن التعليق يبطل خصوصه لا عموم الأذن (قوله وإذا قلنا الخ) أي وإذا جرينا على الأصح من أن التفويض تملك لا توكيل (قوله فيشترط الخ) جواب إذا وقوله لوقوع الطلاق أي لعمته (قوله تطليقها) نائب فاعل بشرط أي تطليق نفسها وقوله ولو بكناية أي ولو كان التطلق الصادر منها بلفظ كناية كأن قالت أبيت نفسي أو حرمت نفسي عليك ولو أخر الغاية عما بعده لكان أولى وقوله فوراً هذا محط الشرطية وإنما اشترطت الفورية لأن التطلق هنا جواب التملك فكان كقبوله وقبوله فوري (قوله بأن لا يتخلل الخ) تصوير للفورية وقوله فاصل

وإذا قال له لا تعطه إلا في يوم كذا فيطلق في اليوم الذي عينه أو بعده لا قبله ثم إن قصد التقييد بيوم طلق فيه لا بعده (ولو قال لها) أي الزوجة المكلفة منجزا (طلق نفسك إن شئت فهو طلقني فقالت أنت طالق ثلاثا لكنه كناية فان نوى التفويض إليها طلقت والا فلا يخرج بتقييدي بالمكلفة غيرها لفساد عبارتها وبمنجز المعلق فلو قال إذا جاء رمضان فطلق نفسك لغا وإذا قلنا أنه تملكك (فيشترط) لوقوع الطلاق المفوض إليها (تطليقها) ولو بكناية (فورا) بأن لا يتخلل فاصل بين تفويضه

أى ينقطع به القبول عن الإيجاب وقوله بين تغويضه أى الزوج والنظر متعلق بفصل أو بمحذوف
 صفة له أى فاصل واقع بين تغويض الزوج لها وبين إيقاعها الطلاق (قوله نعم) استثناء من
 اشتراط الغورية (قوله لانه) أى الفصل بقولها كيف يكون تطليق نفسه وقوله فصل يسير قال
 في التحفة بعده وظاهره ان الفصل اليسير لا يضرا إذا كان غير أجنبي كما مثل به وان الفصل بالأجنبي
 يضر مطلقا كسائر العقود وجرى عليه الأذرى وفيه تطرأ لانه ليس محض تمليك ولا على قواعده
 فالذى يتجه انه لا يضر اليسير ولو أجنبيا كالخلع اهـ ومثله في النهاية (قوله بطلقت الخ) متعلق
 بتطليقها (قوله لا قبلت) أى لا يقع الطلاق بقولها قبلت وعبارة التحفة وقول الزركشى عدوله
 عن شرط قبولها الى تطليقها يقتضى تعينه وهو مخالف لكلام الشرح والروضة حيث قالان
 تطليقها يتضمن القبول وهو يقتضى الاكتفاء بقولها قبلت اذا قصدت به التطليق وان حقها ان
 تقول حالا قبلت طلقت والظاهر اشتراط القبول على الفور ولا يشترط التطليق على الفور اهـ بعيد
 جد ابل الصواب تعينه وكلامهما لا يخالف ذلك لما قررته في معناه ان هذا التضمن أو جب الغورية
 لا الاكتفاء بمجرد القبول لانه لا ينتظم مع قوله طلق نفسك وان قصدت به التطليق اهـ (قوله وقال
 بعضهم كمختصر الروضة الخ) هو بكسر الصاد جمع مختصر بصيغة اسم الفاعل وفي شرح الروض
 مانصه وما ذكره المصنف كمعنى مختصر الروضة من عدم اشتراط الفور في ذلك على القول بان
 التغويض تمليك هو ما جزم به صاحب التنبيه ووجهه ابن الرفعة بان الطلاق لما قبل التعليق سويح
 في تمليكه والاصل انما ذكره تغريعا على القول بانه توكيد وصوبه في الدخاير وهو الحق اهـ (قوله
 في متى شئت) أى في قول الزوج لها طلق نفسك متى شئت بتأخير أداة التعليق فاندفع ما قيل ان
 التغويض منجز فلا يصح تعليقه أفاده الجبيري (قوله فتطلق متى شئت) أى فتطلق نفسها متى
 شئت لان متى للتراخي كما سيأتى (قوله وجزم به) أى بقول بعضهم المذكور وقوله صاحب التنبيه
 والكفاية صاحب التنبيه هو أبو اسحق الاسفراينى وصاحب الكفاية ابن الرفعة (قوله لكن المعتمد
 الخ) أى لما ران التطليق جواب التملك وهو يشترط فيه الغورية (قوله وان أتى) أى الزوج
 في صيغة التغويض وقوله بنحو متى أى من كل أداة تدل على التراخي (قوله ويجوز له) أى للزوج
 وقوله رجوع أى عن التغويض اليها وقوله قبل تطليقها أى قبل أن تطلق نفسها وقوله كسائر
 العقود أى فانه يجوز فيها الرجوع بعد الإيجاب وقبل القبول (قوله فائدة) أى في بيان جواز تعليق
 الطلاق وقد أفردوه بترجمة مستقلة (قوله كالعتق) أى قياسا على العتق فانه يجوز تعليقه (قوله
 بالنسب) متعلق بتعليق والمراد منها أدوات التعليق كان ومتى واذا وكلما كان دخلت الدار فانت
 طالق ثم ان أدوات التعليق لا تقتضى بالوضع فورا في الاثبات بل هي فيه للتراخي الا اذا وان مع المال
 أو شئت خطا با كان قال اذا أعطيتنى ألفا أو ان أعطيتنى ألفا فانت طالق وكذا ان قال اذا ضمنت لى ألفا
 أو ان ضمنت لى ألفا فانت طالق أو قال اذا شئت أو ان شئت فانت طالق فلا تطلق الا ان أعطته الألف
 أو ضمنت له أو شئت فورا لانه تمليك على الصحيح أما في النفي فتقتضى الفور الا ان فلو قال ان لم تدخل
 الدار فانت طالق لم يقع الطلاق الا بالياس من الدخول كان ماتت أو مات قبلها فصح بالوقوف قبيل
 موتها أو موته بما يسع الدخول وفائدة ذلك الارث والعدة فان كانت بائنا لم يرثها ولا ترثه فاذا مات هو
 ابتدأت العدة قبل موته بمن لا يسع الدخول وتعد عدة طلاق لا وفاة ولو أتى باذا وقال أنت طالق
 اذ لم تدخل الدار وقع الطلاق بمضى زمن يمكن فيه الدخول من وقت التعليق ولم تدخل ولا تقتضى
 الأدوات أيضا تكرارا في المعاق عليه بل متى وجد مرة واحدة من غير نسيان ولا اكراه ولا جهل
 انحلت اليقين ولا يؤثر وجوده مرة أخرى الا كلما فانها تفيد التكرار وقد نظم بعضهم قاعدة الأدوات
 في قوله أدوات التعليق في النفي للغو * رسوى ان وفي الثبوت رأوها

وايقاعها زم لوقال
 لها طلق نفسك
 فقالت كيف يكون
 تطليق نفسي ثم قالت
 طلقت وقع لانه فصل
 يسير (بطلقت)
 نفسي أو طلقت فقط
 لا قبلت وقال بعضهم
 كمختصر الروضة
 لا يشترط الفور في
 متى شئت فتعلق
 متى شئت وجزم به
 صاحب التنبيه
 والكفاية لكن
 المعتمد كما قال شيخنا
 انه يشترط الغورية
 وان أتى بنحو متى
 ويجوز له رجوع
 قبل تطليقها كسائر
 العقود (فائدة)
 يجوز تعليق الطلاق
 كالعتق بالشروط

للتراخي الا اذا ان مع الما * لوششت وكلما كروها

وقد سأل بعضهم ابن الوردي بقوله

أدوات التعليق تخفى علينا * هل لكم ضابط لكشف غطاها

فأجابه بقوله

کَلِمَاتُ التَّكْوِينِ وَهُنَّ مِثْلُ هَذَا * اِنْ اِذَا اَيُّ مِثْلِ هَذَا مَعْنَاهَا

للاستراخى مع الشبوت اذالم * يك معها ان شئت أو أعطاها

أَوْضَاحُ وَالْكَفَى فِي جَانِبِ النَّفْسِ لِغُورِ لَا أَنْ فِدَا فِي سَوَاهَا

وقوله للترأخي مع الثبوت أى بالتفصيل الذى علمته وكيف يقع التعليق بالأدوات المذكورة يقع التعليق
بالأوقات فتطلق بوجودها فإذا قال أنت طالق شهر كذا أو فى أوله أو رأسه أو غربته أو هلاله وقع الطلاق
بأول جزء من الليلة الأولى منه أو أنت طالق فى آخر شهر كذا أو فى أول يوم منه طلقت بفجر اليوم الأول منه أو أنت
طالق فى أول آخر شهر كذا طلقت بأول اليوم الأخير منه لأنه أول آخره أو أنت طالق فى آخر أوله
طلقت بأخر اليوم الأول منه لأنه آخر أوله أو أنت طالق فى نصف شهر كذا طلقت بغروب خامس
عشره وإن نقص الشهر أو فى نصف نصفه الأول طلقت بطلوع فجر الثامن لأن نصف نصفه سبع
ليال ونصف ليلة وسبعة أيام ونصف يوم والليل سابق النهار فأخذنا نصف الليلة الثامنة الذى
كان يستحقه النصف الأول وأعطيناه للنصف الثانى فقابلنا نصف ليلة بنصف يوم فصارت ثمان
ليال وسبعة أيام ونصف فإسبغ ليال وثمانية أيام نصفاً آخر ولعلق بمابين الليل والنهار طلقت
بالغروب أن علق نهاراً بالفجر أن علق ليلاً أن كلامهم عبارة عن مجموع جزء من الليل وجزء من
النهار إذا فاصل فى الحقيقة بينهما ويقع التعليق أيضاً بالصفات كأنت طالق طلاقاً سنياً أو بدعياً
وليست فى حال سنة فى الأول ولا فى حال بدعة فى الثانى فتطلق إذا وجدت الصفة بخلاف ما إذا كانت
فى ذلك الحال وقال سنياً أو بدعياً فتطلق فى الحال (قوله ولا يجوز الرجوع فيه) أى فى التعليق
وقوله قبل وجود الصفة أى المعلق علمها وهى معلومة وإن لم يتقدم لها ذكر (قوله ولا يقع)
أى الطلاق (قوله قبل وجود الشرط) المقام للأضمار إذا المراد به الصفة المعلق عليها (قوله ولو
علقه) أى الطلاق وقوله بفعله شيئاً أى على أن يفعل هو بنفسه شيئاً كان دخلت الدار فأنت طالق
وخرج بفعله ما لوعلقه على فعل غيره فإن كان من يبالى بتعليقه بحيث يشق عليه طلاق زوجته
ويحزن له لصداقة أو نحوها وفعله ناسياً أو جاهلاً لم يقع أيضاً كما إذا علقه على فعل نفسه وإن كان
من لا يبالى بذلك وقع وقوله بفعله ناسياً الخ عبارة التحفة تنبيه مهم محل قبول دعوى نحو النفساني
مالم يسبق منه إنكار أصل الحلف أو الفعل أما إذا أنكره فشهد الشهود عليه به ثم ادعى نسياناً أو نحوه
لم يقبل كما بحثه الأذرى وتبعوه وأفتيت به مراراً للتناقض فى دعواه فالغيت وحكم بقضية ما شهدوا به
أه وفى ترغيب المشتاق فى أحكام الطلاق ما نصه حلف أنه يجامع زوجته فى ليلة معينة ففجر عن
الوطء قبل تمكنه منه بأن وجدها حائضاً وطالع الفجر أو نسي أو جبذ كره أو عن أو ماتت فلا حث
فى الجميع للعذر أه وقوله لم تطلق لكن العيين منعقدة لفعله بعد ذلك عامداً لما سخر حث
(قوله ولو علق الطلاق الخ) أى بأن قال إن ضربتك بغير ذنب فأنت طالق (قوله لم يحث) أى فلا
يقع عليه الطلاق لعدم وجود الصفة المعلق عليها وهى الضرب بغير ذنب لأن الشتم ذنب وقوله
ثبت ذلك أى شتمه أى بينة أو باقرارها (قوله والا) أى وإن ثبت ذلك وقوله صدقت أى فى
عدم شتمه وقوله فتختلف أى على أنها ما شتمته ويقع الطلاق (قوله مهمة) أى فى بيان حكم
الاستثناء بالأنحوها وقد أفرد الفقهاء بترجمة مستقلة (قوله يجوز الاستثناء) أى لو وقع فى
القرآن والسنة وكلام العرب والاستثناء هو مأخوذ من التنى وهو الرجوع والصرف لأن المتكلم

ولا يجوز الرجوع فيه قبل وجود الصفة ولا يقع قبل وجود الشرط ولو علقه بنفسه شيئاً فعلقه ناسياً للتعليق أو جاهلاً بأنه المعلق عليه لم تطلق ولو علق الطلاق على ضرب زوجته بغير ذنب فشتمه فضرى به المبحث أن ثبت ذلك والأصـدق فتحلف (* مهمة) * يجوز الاستثناء

رجع عن مقتضى كلامه وصرفه عن ظاهره بالاستثناء وقد يقال كيف هذا مع أن الاستثناء معيار
العموم ولا عموم في قوله أنت طالق ثلاثا ويجاب بأن اصطلاح الفقهاء أعم من ذلك اهـ بجبري
(قوله بخوالا) أي بالآ وأخواتها من أدوات الاستثناء كغير وسوى (قوله بشرط أن يسمع نفسه الخ)
ذكر لوجه الاستثناء شرطين أن يسمع نفسه أي بتلفظ به مسجعا نفسه وأما السماع غيره فليس شرطا
لهجته وإنما يعتبر لتصديقه فيه لأنه لو ادعى الاستثناء وأذكرته الزوجة صدقت فتخلف على نفيه
وان يتصل الاستثناء بالعدد المفقود أي اتصالا عرفيا لا حقيقيا لأنه لا يضر الفصل بسكته التنفس
والحي واقطاع الصوت وبقي عليه من الشرط أن ينوي الاستثناء قبل الفراغ من المستثنى منه
وان لا يستغرق المستثنى المستثنى منه فلو فقد شرط من هذه الشرط لغا الاستثناء وصار كما أنه لم
يذكر فلو قال أنت طالق ثلاثا الاثنتين ولم يسمع نفسه بالاستثناء ولم يتصل الاستثناء بما قبله أولم
ينوالاستثناء قبل الفراغ وقال أنت طالق ثلاثا الاثنتين فلو وقع الطلاق ثلاثا لغا الاستثناء لكن محل
الغاء المستغرق ما لم يتبع بالاستثناء آخر والا عطف لوقال أنت طالق ثلاثا الاثنتين وقوع ثنتان
لان الاستثناء من النفي اثبات وعكسه فالعنى أنت طالق ثلاثا تقع الاثلاث لا تقع الاثنتين تقعان فيقع
ثنتان ولو قال أنت طالق ثلاثا الاثلاثا واحدة وقعت واحدة على وزان ما قبله (قوله فيقع طلقة)
أي لانتك أخرجت من الثلاث ثنتين فبقي منها واحدة فهي التي تقع (قوله أو الواحدة) أي أو قال
طلقتك ثلاثا الواحدة (قوله فطلقتان) أي فيقع عليه طلقتان لأنه أخرج من الثلاث واحدة فبقي
منها اثنتان وهما اللتان وقعتا (قوله ولو قال أنت طالق ان شاء الله) أي أو اذا أومتى أو مهما شاء الله
ومثل الاثبات النفي كان لم يشأ الله ومثل مشيئة الله مشيئة الملائكة لا مشيئة الا آدميين أما هي
فيتوقف وقوع الطلاق المعلق على مشيئتهم على وقوع المشيئة منهم (قوله لم تطلق) أي ان قصد
التعليق بالمشيئة نفيًا أو اثباتًا قبل فراغ اليمين ولم يفصل بينهما أو أسمع نفسه وذلك للخبر الصحيح من
حلف ثم قال ان شاء الله فقد استثنى وهو شامل للطلاق وغيره وخرج بقصد التعليق ما اذا سبق لسانه
اليه أو قصد التبرك أو ان كل شيء بمشيئة الله أو لم يعلم هل قصد التعليق أم لا أو أطلق فانه يقع الطلاق
ويبلغ الاستثناء ومحل كون التعليق بالمشيئة يمنع وقوع الطلاق عند قصده في غير حالة النداء أما
فهما فلا يمنع فلو قال يا طالق ان شاء الله وقع طلقة والفرق أن النداء يشعر بحصول الطلاق حالته
والحاصل لا يعلق بخلاف غيره كأنت طالق فانه قد يستعمل عند القرب من الطلاق وتوقع الحصول
فيقبل التعليق (قوله وصدق مدعي الخ) الانسب ذكره عند قوله المار لا طلاق مكره الخ
(قوله أو انشاء) أي أو مدعي انشاء وقوله حالته أي الطلاق (قوله أو سبق لسان) أي أو مدعي
سبق لسان وكان المناسب ذكره اذا عند قوله أول الفصل ولا أثر لحكاية طلاق الغير الخ بأن يقول
ولا لسبق لسانه بالطلاق وهو في الحقيقة مفهوم شرط لم يذكره المؤلف وذكره غيره وهو أن يقصد
لفظ الطلاق مع معناه أي يقصد استعماله فيه وعبارة الأنوار الركن الخامس القصد الى حروف
الطلاق بمعنى الطلاق فلو سبق لسانه الى لفظ الطلاق في غفلة أو محاوراة وكان يريد أن يتكلم بكلمة
أخرى لم يقع الطلاق اهـ ومثله في التهمة والنهاية وقوله الى لفظ الطلاق متعلق بسبق أي سبق
لسانه الى لفظ الطلاق مع كون القصد النطق بلفظ غيره (قوله بيمينه) متعلق بصدق (قوله ان
كان ثم قرينة) أي على ما دعاه وهو قيد في تصديقه بيمينه (قوله كجس الخ) تمثيل للقرينة
(قوله والأتكن هناك) أي في دعواه الا كراه أو الانشاء أو سبق اللسان (قوله فلا يصدق)
جواب ان المدعومة في لانا في (قوله من قال زوجته) أي المسئلة (قوله مر يد حقيقة الكفر)
وهي الخروج عن دين الاسلام (قوله جرى فيها) أي الزوجة وقوله ما تقر في الردة وهو انه ان لم
يدخل بها تنجزت الفرقة لكفره بتدبيره اياها وان دخل بها فان جمعها اسلام في العدم دام

بخوالا بشرط أن يسمع
نفسه وأن يتصل
بالعدد المفقود
كطلقتك ثلاثا الا
اثنتين فيقع طلقة
أو الواحدة فطلقتان
ولو قال أنت طالق
ان شاء الله لم تطلق
(وصدق مدعي
اكره) على طلاق
(أو انشاء) حالته
(أو سبق لسان) الى
لفظ الطلاق (بيمينه
ان كان ثم قرينة)
كجس وغيره في
دعوى كونه مكرها
وكرض واعتياد
صرع في دعوى
كونه مغشيا عليه
وككون اسمها طالا
أو طالسا في دعوى
سبق اللسان (والا)
تكن هناك قرينة
(فلا) يصدق الا
بينة * (تمة) * من
قال لزوجه يا كافرة
مر يد حقيقة الكفر
جرى فيها ما تقر في

نكاحهما والا فالفرقة حاصلة من حين الردة (قوله أو الشتم) بالنصب عطف على حقيقة أى أو
 مريد الشتم وقوله فلا طلاق أى ان أراد الشتم لا يقع عليه الطلاق (قوله وكذا ان لم يرد شيئاً) أى
 وكذا لا يقع عليه الطلاق ان لم يرد بقوله لهايا كافر شيئاً لا حقيقة الكفر ولا الشتم (قوله لا يصل بقاء
 العصمة) اضافة أصل الى ما بعد منه للبيان وهو عليه لعدم وقوعه عند عدم ارادة شئ وقوله وجريان
 ذلك للشتم كثيراً على تانيه له أى فلما كان جريان الشتم كثيراً على حاله عدم ارادة شئ في عدم
 وقوع الطلاق وقوله مراد به أى بقوله كافر عند عدم ارادة حقيقة الكفر كقوله نعممة ويحرم عليه
 ذلك ويعز به (قوله فرع في حكم المطلقة بالثلاث) أى أو انتين والاول في حق الحر والثاني في
 حق العبد وذلك الحكم هو انه لا يجوز له مراجعتها الا بعد وجود خمسة شروط والاول انقضاء عدتها
 من المطلق والثاني تزويجها بغيره تزويجاً صحيحاً والثالث دخوله بها والاربع بينوثتها منه والخامس
 انقضاء عدتها منه وكلها ذكرها المصنف ماعداً الاول ويمكن اندر اجماعه في قوله بنكاح صحيح اذ
 النكاح في العدة فاسد (قوله حرم الحر) أى على حر فاللام بمعنى على وقوله من طلقها أى نكاح
 من طلقها أى نكح طلاقها بنفسه أو وكيله أو علقه بصفة ووجدت تلك الصفة وقوله ولو قبل الوطاء
 أى سواء طلقها قبله أو بعده وهو غاية للحرمة وقوله ثلاثاً أى معاً ومربوا ولا يحرم جمع المطلقات
 الثلاث كما ذكره اول الفصل والقول بحرمة ضعيف وكذا اثنتان في حق ارفيق (قوله ولعبد الخ)
 أى وحرم على عبد ولو مدبر انكاح من طلقها اثنتين وذلك لانه روى عن عثمان رضى الله عنه
 وزيد بن ثابت ولا يخالف لهما من الصحابة رواه الشافعي رضى الله عنه (قوله في نكاح أو أنكحة)
 مرتبط بكل من طلاق الحر وطلاق العبد والمراد بالجمع ما فوق الواحد اذ لا يتصور في الرقيق
 الانكاحان ومعنى تطبيقها في أنكحة أن ينكحها أولاً ثم يطلقها وبعد انقضاء عدتها مراجعتها بنكاح
 جديد وهكذا (قوله حتى تنكح زوجاً غيره) أى تنكح أى الحرمة بنكاحها زوجاً غيره مع وجود
 بقية الشر وط أى ولو كان عبد بالغاً بخلاف العبد الصغير لان سيده لا يحرمه على النكاح قال
 في الاقناع فليصدراً وقع لبعض الرؤساء والجهال من الحيلة لدفع العار من انكاحها بما لو كان
 الصغير ثم بعد وطئه يملكه لها لينسخ النكاح وقد قيل ان بعض الرؤساء فعل ذلك وأعادها فلم
 يوفق الله بينهم ما وتفرقا اهـ وأما الحر الصغير فيكفى لكن بشرط كونه يمكن جماعه ولكن لا يقع
 طلاقه الا بعد بلوغه (قوله بنكاح صحيح) وذلك لانه تعالى علق الحل بالنكاح وهو انما يتناول
 النكاح الصحيح ونحوه بالنكاح مالم يوطئ تلك الميكن أو يشبهة فلا ينفى ونحوه بالصحيح الفاسد كما
 لو شرط على الزوج الثاني في صلب العقد أنه اذا وطئ طلق أو فـ لانكاح بينهما فان هذا الشرط يفسد
 النكاح فلا يصح التحليل وعلى هذا يحمل قوله صلى الله عليه وسلم لعن الله المحلل والمحلل له بخلاف
 ما لو توطأ على ذلك قبل العقد ثم عقدوا من غير شرط مضمّن ذلك فلا يفسد النكاح به لكنه يكره
 اذ كل ما لصرح به أبطل يكون اضراراً مكرهاً (قوله ثم يطلقها الى قوله معلوم) في بعض نسخ
 الخط ذكره عقب قوله مع اقتضاض لبكر وهو أولى وأولى منه تأخير عنه قوله بان تشاركا هو ظاهر
 وفي بعض نسخ الطبع اسقاطه بالكسبة وهو خطأ والمعنى ثم بعد أن تنكح زوجاً غيره يشترط أن
 يطلقها ذلك الغير وتنقض عدتها منه (قوله كما هو) أى المذكور من الطلاق وانقضاء العدة
 معلوم أى وان لم يصرح به في الآية الآتية (قوله ويؤم بقبليها) معطوف على تنكح أى وحتى
 يؤم بقبليها أى ولو طائفة أو صائمة أو مظاهرة أو معتدة عن شبهة طرأت في نكاح المحلل أو محرمة
 بنسلك أو كان هو محرماً به أو صائماً فيصح التحليل وان كان الرطة حراماً خرج بالقبول الدبر فلا يحصل
 بالوطء فيه التحليل كما لا يحصل به التحصين وقوله حشفة أى ولو كان عليها حائل كان لف عليها
 خرقه وقوله منه متعلق بمحذوف صفة لحشفة أى حشفة كائنة من الزوج الآخر وهو قيد خرج

الردة أو الشتم فلا
 طلاق وكذا ان لم يرد
 شيئاً لا يصل بقاء
 العصمة وجريان ذلك
 للشتم كثيراً مراد به
 كقوله نعممة (فرع في
 حكم المطلقة بالثلاث
 * حرم الحر من طلقها)
 ولو قبل الوطاء (ثلاثاً
 ولعبد من طلقها
 ثنتين) في نكاح أو
 أنكحة (حتى تنكح)
 زوجاً غيره بنكاح
 صحيح ثم يطلقها
 وتنقض عدتها منه كما
 هو معلوم (ويؤم)
 بقبليها (حشفة) منه

به ما لو أتى بحشفة للغير مقطوعة وأدخلها فلا يكفي (قوله أو قدرها) أي أو يوجب قدر الحشفة وقوله من
 فاقدها الجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من قدرها أي أو يوجب قدرها حال كونه من فاقدها أي
 مقطوعها وخرج به الإلاج قدر الحشفة مع وجودها كان يثنى ذكره ويدخل قدرها فلا يحصل به
 التحليل (قوله مع اقتضاض لغيره) متعلق بمحذوف وهو شرط في التحليل أي يشتر في تحليل الذكر
 مع الإلاج الحشفة اقتضاضها فلا بد من إزالة البكارة ولو كانت غورا (قوله وشرط كون الإلاج
 بانتشار لاند كره) أي بالفعل لا بالقوة على الأصح كما أفهمه كلام الأكثرين وصرح به الشيخ أبو
 حامد وغيره فاقيل ان الانتشار بالفعل لم يقل به أحد مردود وقال الزركشي وليس لنا سكاح
 يتوقف على الانتشار إلا هذا وخرج به ما إذا لم ينتشر لشلل أو عنة أو غيرهما فلا يحصل به التحليل
 حتى لو أدخل السليم ذكره بأصبعه من غير انتشار لم يحصل به التحليل وقوله أي معه أفاد به ان الباء
 الداخلة على انتشار بمعنى مع وقوله وان قل أي ضعف الانتشار فانه يكفي (قوله أو أعين بنحو
 أصبح) غاية ثانية ونائب الفاعل ضمير يعود على الانتشار أي وان استعان الواطئ عليه بنحو أصبح
 أي حروروا أصبح له أو وطأ وعبارة الروض وشرحه بشرط الانتشار لا لآلة وان ضعف الانتشار
 واستعان بأصبعه أو أصبعها لم يحصل ذوق العسيلة اه (قوله ولا يشترط) أي في التحليل وقوله
 ازال أي للمني (قوله وذلك) أي حرمتها عليه حتى تنكح الخ وقوله لا لا ية وهي فان طلقها أي الثالثة
 فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره (قوله والحكمة في اشتراط التحليل) أي وهو نكاحها
 زوجا غيره وتطابقها وانقضاء عدتها (قوله التنغير من استيفاء ما يملكه) أي الزوج من الطلاق
 ثلاثا ان كان حرا وثنتين ان كان عبدا أو أوضح الامام القفال حكمة اشتراط التحليل فقال وذلك لان
 الله تعالى شرع النكاح للاستدامة وشرع الطلاق الذي يملك فيه الرجعة لاجل الرجعة فكان
 من لم يقبل هذه الرخصة صار مستحقا للعقوبة ونكاح الثاني فيه غضاضة على الاول اه وقوله
 غضاضة أي حرارة والمراد لازمه وهو الصعوبة (قوله ويقبل قولها أي المطلقة في تحليل) أي فاذا
 ادعت انها نكحت زوجا آخر وانه طلقها وانقضت عدتها تصدق في ذلك لكن يمينها على ما سياتي
 (قوله وانقضت عدة) معطوف على تحليل من عطف الخاص على العام اذ التحليل شامل له ولغيره
 من بقية الشروط (قوله عندا مكان) متعلق بيقبل أي يقبل قولها عندا مكانه بان مضى زمن
 يمكن فيه التزوج وانقضت العدة (قوله وان كذب الثاني الخ) غاية لا يقول أي يقبل قولها
 في ذلك وان كذب الثاني الذي هو المحلل في وطئه لها بان قال لها اني لم أطاك وقوله لعسر اثباته
 أي الوطء وهو تحليل لقبول ما ذكر مع التكذيب المذكور ومقتضاه انه لا يقبل قولها في أصل
 النكاح اذا أنكره الثاني اذ لا يعسر اثباته وليس كذلك بل يقبل قولها في ذلك وان كذبها
 الزوج فيه نعم ان انضم معه الولي والشهود وكذبها الجميع فلا يقبل قولها كما هو صريح الخفة
 ونصها ويكره تزوج من ادعت التحليل لزمن امكانه ولم يقع في قلبه صدقها وكذبها زوج عينته
 في النكاح أو الوطء وان صدقناه في نفيه حتى لا يلزمه مهر أو نصفه ما لم ينضم لتكذيبه في أصل
 النكاح تكذيب الولي والشهود اه وفي قل على الجلال مانصه وتصديق في عدم الاصابة وان
 اعترف بها المحلل فليس للاول تزوجها وتصديق في دعوى الوطء اذا أنكره المحلل أو الزوج كما تصدق
 اذا ادعت التحليل وان كذبها الولي أو الشهود أو الزوج أو اثنتان من هؤلاء الثلاثة لا ان كذبها
 الجميع ويكره نكاح من ظن كذبها فيه ولو رجع الزوج عن التكذيب فليس أو رجعت هي عن
 الاخبار بالتحليل قبلت قبل عقد الزوج لا بعده اه (قوله واذا الخ) أصل المتن وللأول نكاحها
 فقوله اذا ادعت الخ دخول عليه (قوله وحلفت عليه ما) أي على النكاح وانقضت العدة قال
 الجبيري لا يحتاج الى الحلف الا اذا أنكر المحلل بعد طلاقه الوطء أو قال ذلك ولها أما اذا يعارض احد

أو قدرها من فاقدها
 مع اقتضاض لغيره
 وشرط كون الإلاج
 (بانتشار) للذكور
 أي معه وان قل أو
 أعين بنحو أصبح ولا
 يشترط ازال وذلك
 لا لا ية والحكمة في
 اشتراط التحليل
 التنغير من استيفاء
 ما يملكه من الطلاق
 (ويقبل قولها)
 أي المطلقة (في
 تحليل) انقضاء
 عدة عندا مكان
 وان كذب الثاني
 في وطئه له العسر
 اثباته (و) اذا ادعت
 نكاحا وانقضت عدة
 وحلفت عليه ما (جاز
 لـ) لزوج (الاول
 نكاحها)

وان ظن كذبها لان
 العبرة في العقود
 بقول اربابها ولا عبرة
 بظن لا مستند له ولو
 ادعى الثاني الوطء
 وانكرته لم تحل
 للاول ولو قالت لم أنكح
 ثم كذبت نفسها
 وادعت نكاحا
 بشرطه حاز للاول
 نكاحها ان صدقها
 (ولو أخبرته) أى
 المطلقة زوجها الاول
 (أنها تحللت ثم رجعت)
 وكذبت نفسها
 (قبلت) دعواها
 (قبل عقد) عليها
 للاول فلا يجوز له
 نكاحها (لا بعده)
 أى لا يقبل انكارها
 التحليل بعد عقد
 الاول لان رضاها
 بنكاحه يتضمن
 الاعتراف بوجود
 التحليل فلا يقبل
 منها خلافة (وان
 صدقها الثاني) في
 عدم الاصابة لان
 الحق تعالى بالاول
 فلم تقدر هي ولا
 مصدقها على رفعه
 كما أفتى به جمع من
 مشايخنا المحققين
 (تمه) انما ثبت
 الطلاق كالإقرار
 به بشهادة رجلين
 حرين عدلين فلا
 يحكم بوقوعه بشهادة

وصدقها الزوج الاول فلا يحتاج الى يمينها كما أفاده شيخنا الحنفى اه (قوله وان ظن كذبها)
 غاية في الجواز أى حاز للاول ذلك وان ظن كذبها وعبرة الروض وشرحه وله أى للاول تزوجها
 وان ظن كذبها لكن يكره فان كذبها بان قال هي كاذبة منعناه من تزوجها الا ان قال بعده
 تبينت صدقها فله تزوجها لا نهى بانكشافه خلاف ما ظنه اه (قوله لان العبرة الخ) علة الجواز
 نكاحها مع ظنه كذبها وقوله بقول اربابها أى أصحابها أى والزوجة المدعية ذلك منهم فى الجملة
 وقوله ولا عبرة بظن الخ من جملة العلة وقوله لا مستند له أى شرعى وعبرة التحفة وانما قبل قوله فى
 التحليل مع ظن الزوج كذبها لما مر ان العبرة فى العقود بقول اربابها وانه لا عبرة بالظن اذ لم يكن له
 مستند شرعى وقد غلط المصنف كالامام المخالف فى هذا ولكن انتصر له الاذرى وأطال اه (قوله
 ولو ادعى الثاني) أى المحلل وقوله الوطء أى انه وطئها وقوله وانكرته أى الوطء (قوله لم تحل للاول)
 أى لان القول كما تقدم فى الصداق قول نافي الوطء (قوله ولو قالت لم أنكح الخ) عبارة شرح الروض
 ولو قالت أنا لم أنكح ثم رجعت وقالت كذبت بل نكحت تزوجا وطنى وطنى واعتدت وأمكن
 ذلك وصدقها الزوج فله نكاحها ولو قالت طلقنى ثلاثا ثم قالت كذبت ما طلقنى الا واحدة أو اثنتين
 فله التزوج بها بغير تحليل قاله فى الانوار ووجهه أنهم لم يتصل برجوعها حقها لغيرها وقديقل
 أبطلت حق الله تعالى وهو التحليل اه (قوله وادعت نكاحا) أى تحل به للاول وقوله بشرطه
 أى النكاح الذى تحل به للاول بشرط مفرد مضاف فيعم أى شروطه وهى كونه صححا وكونها
 وطئت فيه وكون الزوج المحلل طلقها وكونها انقضت عدتها (قوله حاز للاول نكاحها ان
 صدقها) خرج به مالوكذبها فلا يجوز له نكاحها وانظر لوظن كذبها هل يجوز له أن يتزوج بها أيضا
 كما اذ لم يسبق انكارها منها أولا وعلى عدم الجواز فاطر الفرق بين ما هنا وبين ما تقدم من أنه يجوز له
 فيه نكاحها وان ظن كذبها ويمكن أن يفرق بتقديم انكار النكاح هنا دون ما تقدم (قوله ي
 المطلقة) بيان للفاعل وقوله زوجها الاول بيان للفعول (قوله أنها تحللت) أى نكحت نكاحا
 صححا بشرطه السابقة (قوله ثم رجعت) أى عما أخبرت به وبين الرجوع بقوله وكذبت نفسها
 (قوله قبلت دعواها) أى الرجوع عن قولها الاول (قوله قبل عقد عليها) متعلق بقبلت أو بمحذوف
 حال من نائب فاعله الذى قدره الشارح (قوله فلا يجوز له) أى للاول نكاحها وهو مفرع على
 قول دعواها (قوله لا بعده) معطوف على قبل عقد وقوله أى لا يقبل الخ بيان لمفهومه وقوله
 انكارها التحليل أى وهو دعواها التى عبر بها آنفا وكان الانسب التعبير بها هنا أيضا (قوله لان
 رضاها بنكاحه) أى الاول وهو علة لعدم قبول ذلك بعد العقد وقوله يتضمن الاعتراف أى الإقرار
 منها بوجود التحليل وقوله فلا يقبل منها خلافة أى خلاف ما اعترفت به (قوله وان صدقها الثاني فى
 عدم الاصابة) أى الوطء وهو غاية لعدم قبول انكارها بعد العقد وكان المناسب ان يقول فى عدم
 التحليل لفقد شرط من شروطه كالاصابة وقوله لان الحق الخ علة لعدم قبول انكارها بعد العقد
 والمراد بالحق انتفاعه بالبضع بسبب العقد (قوله على رفعه) أى الحق أى ازالته * (فرع) * قال
 فى التحفة وفى الحاوى لو غاب الزوج ثم رجعت وزعم موتها حل لاختها بنكاحه بخلاف ما لو غابت
 زوجته وأختها فرجعت أى الأخت وزعمت موتها لم تحل له اه (قوله تمه) أى فيما ثبت به الطلاق
 (قوله انما ثبت الطلاق) أى على الزوج المنكر له (قوله كالإقرار به) أى بالطلاق وصورة
 ذلك ان يقر بالطلاق ثم يسكره فاذا ادعى عاينه باقراره به لا يقبل ذلك الا بشهادة رجلين (قوله بشهادة
 الخ) متعلق بثبت وقوله رجلين الخ ذكر ثلاثة شروط الد كورة والحرية والعدالة فلو قد واحد
 منها لا يحكم بوقوع الطلاق كما بينه بعد بالتفريع (قوله فلا يحكم الخ) وذلك لانه مما يظهر للرجال
 غالباً وهو لا يقبل فيه شهادة النساء وقوله بوقوعه أى الطلاق وقوله بشهادة الاناث أى على الطلاق

أوعلى الاقرار به (قوله ولومع رجل) غاية في عدم جواز الحكم بشهادة الاناث (قوله أو كن أربعاً) أى ولو كانت الاناث أربعاً فلا يقبلن لما علت (قوله ولا بالعبيد) معطوف على قوله بشهادة الاناث أى ولا يحكم بوقوعه بالعبيد أى بشهادتهم وهذا مفهوم الحرية والذي قبله مفهوم الذكورة وقوله ولو صلح أى ولو كانت العبيد صلحاء فلا يحكم بشهادتهم وقوله ولا بالفساق معطوف على قوله بشهادة الاناث أى ولا يحكم بالفساق أى بشهادتهم وهذا مفهوم العدالة (قوله ولو كان الخ) غاية في عدم جواز الحكم بشهادة الفساق (قوله بلا عذر) قيد في اخراج المكتوبة عن وقتها الذي يفسق به ونخرج به ما إذا كان بعذر فلا يكون مفسقاً (قوله ويشترط للاداء) أى أداء الشهادة بالطلاق عند الخاءكم وقبولها منه والمراد يشترط لصحة الشهادة على الطلاق أداء وقبولاً وقوله ان يسمعه أى المذكور من الطلاق والاقرار به فلا تقبل شهادة الاصم به وقوله ويبصر المطلق أى أو المقرب به فلا تقبل شهادة الاعمى فيه لجواز ان تشبهه الاصوات وقديحا كى الانسان صوت غيره فيشبهه به الا ان يقر شخص في اذنه به فمسكه حتى يشهد عليه عند قاض أو يكون عماماً بعد تحمله والمشهود عليه معروف الاسم والنسب فتقبل شهادته لحصول العلم بانه المشهود عليه (قوله حين النطق به) أى بالطلاق (قوله فلا يصح تحملهما) أى الشاهدان وهو تفرع على مفهوم الشرط الثانى أعنى أن يبصر فقط بدليل ما بعده وكان الاولى أن يفرع عليه وعلى ما قبله وهو أن يسمعه بان يقول فلا يصح تحملهما الكونهما اصميين أو لم يريا المطلق (قوله من غير أن يريا المطلق) أى لعمى قائم بهما أو لظلمة (قوله لجواز اشتباه الاصوات) تعليل لعدم صحة التحمل اعتماداً على الصوت (قوله وان بيننا الخ) معطوف على أن يسمعه أى ويشترط أن يبين الشاهدان اللفظ الصادر من الزوج من صريح أو كناية وهذا شرط للقبول (قوله ويقبل فيه) أى فى الطلاق (قوله شهادة أبى المطلق وابنها) الذى يأتى للشارح فى باب الشهادة انه لا ترد شهادة الفرع على أبيه بطلاق ضرة أمه وعبارته هناك ولا ترد على أبيه بطلاق ضرة أمه طلاقاً بائناً أو أمه تحته أما رجعى فتقبل قطعاً هذا كله فى شهادة حسبة الخ اه ومثله فى المنهاج ولم يذكروا كراين حجروا م ر انه يجوز ذلك فى مسئلتنا ثم رأيت فى الروض فى باب الشهادة ما ذكره الشارح وعبارته مع شرحه وتقبل شهادته على الاب بتطبيق ضرة أمه وقذفها وان جرت الى أمه اذ لا عبرة بمثل هذا الجرح لشهادته لانه بطلاق أو رضاع الا ان شهد لها حسبة اه لكن الذى فى العبارة المذكورة شهادة الابن بطلاق زوجته لها لا شهادة أبيها به ويمكن أن يقاس على الابن فكما قبلت شهادة الابن بالطلاق قبلت شهادة الاب فصيح ما قاله المؤلف هنا من قبول شهادة أبى المطلقة وابنها (قوله ان شهدا حسبة) وهى ما قصد بها وجه الله فتقبل قبل الاستشهاد ونخرج بذلك ما لو شهد الاحسبة بل بتقديم دعوى فلا تقبل شهادتهما لها اللهم (قوله ولو تعارضت الخ) يعنى لو ادعى الزوج انه طلقها طلاقاً معلقاً وادعت هى انه منجز وأقاما بينتين متعارضتين بان لم تؤرخا بتارىخين مختلفين بان أطلقتا أو أرختا بتارىخ واحد أو أطلقت احدهما وأرخت الاخرى كما تقدم غير مرة قدمت بينة التعليق لان معها زيادة علم بسماع التعليق والله سبحانه وتعالى أعلم

الاناث ولومع رجل
أو كن أربعاً ولا
بالعبيد ولو صلح
ولا بالفساق ولو كان
الفسق باخراج
مكتوبة عن وقتها
بلا عذر ويشترط
للاداء والقبول أن
يسمعه ويبصر
المطلق حين النطق
به فلا يصح تحملهما
الشهادة اعتماداً على
الصوت من غير أن
يريا المطلق لجواز
اشتباه الاصوات
وان يبين اللفظ الزوج
من صريح أو كناية
ويقبل فيه شهادة
أبى المطلقة وابنها ان
شهدا حسبة ولو
تعارضت بينتا تعليق
وتيجر قدمت الاولى
لان معها زيادة علم
بسماع التعليق
* (فصل فى الرجعة) *

* (فصل فى الرجعة) * أى فى بيان أحكامها وذكروا عقب الطلاق لانها تترتب عليه فى الجملة أى فيما اذا كان رجعيّاً وأصلها الاباحة وتعبر بها أحكام النكاح السابقة وهى الوجوب على من طلق احداً من زوجتيه قبل أن يرفى لها ليلاتها والحرمة فيما اذا تترتب عليها عدم القسم أو عجز عن الانفاق والحرمة حيث سن الطلاق والنسب حيث كان الطلاق بدعيّاً والأصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى وبعولتهن أحق بردهن فى ذلك أى فى العدة ان أرادوا أصلاً أى رجعة كما قال الشافعى رضى الله عنه وقوله تعالى الطلاق مرتان فامسك بمعروف أو تسريحاً باحسان والرد والامساك مفسران بالرجعة وقوله صلى الله عليه وسلم أتانى جبريل فقال لي يا محمد راجع حفصة فانها صائمة قوامه وانها

زواجك في الجنة وأركانها ثلاثة مرتجع ومحل وصيغة والمراد بالمرتجع الزوج أو من يقوم مقامه من وكيل فيما إذا وكل إن راجع زوجته وولي فيما إذا جن من قد وقع عليه الطلاق وكان الصلاح في الرجعة وشروطه أهلية عقد النكاح بنفسه بأن يكون بالغاً عاقلاً مختاراً وشرط في المحل كونه زوجة موطوءة وفي معنى الوطء استدخال المني المحترم معينة قابلة للحل المطلقة مجاناً لم يستوف عدد طلاقها وتكون الرجعة في العدة فخرج بالزوجة الأجنبية وبالوطوءة والمحققة بها المطلقة قبل الوطء وما في معناه فلا تصح رجعتها لينوتها بالطلاق قبل الدخول وبالمعينة المهمة فلو طلق إحدى زوجتيه مهمة ثم راجعها أو طلقها جميعاً ثم راجع أحدهما مهمة لم تصح الرجعة وبالقابلة للحل المرتدة فلا تصح رجعتها في حال ردتها لأن مقصود الرجعة الحل والردة تنافيه وكذا لو ارتد الزوج أو ارتد أمعاؤه بالمطلقة المفسوخ نكاحها فلا رجعة فيها وإنما تسترد بعقد جديد ومجاناً المطلقة بعوض فلا رجعة فيها أيضاً بل تحتاج إلى عقد جديد ولم يستوف عدد طلاقها المطلقة ثلاثاً فلا تحل له إلا بمحل كما تقدم وبني العدة ما إذا انقضت عدتها فلا تحل له إلا بعقد جديد وشرط في الصيغة لفظ يشعر بالمراد صريحاً كان أو كناية بشرط عدم التعليق ولو عيشتها وعدم التأقيت فلو قال راجعتك إن شئت فقالت شئت لم تصح الرجعة وكذا لو قال راجعتك شهراً ولا تصح بالنية من غير لفظ ولا بفعل كوطء خلافاً للإمام أبي حنيفة رضي الله عنه نعم لو صدر ذلك من كفار واعتقدوه رجعة ثم ترفعوا اليأس وأسلموا أقر دنأهم ويقوم مقام اللفظ الكتابة مع النية وإشارة الآخر من المفهمة كسائر العقود وجميع هذه الأركان مع معظم الشروط تعلم من كلامه (قوله هي) أي الرجعة بفتح الراء وكسرهما والاول أفصح وقوله لغة المرة أي حتى على الكسر ولا يخالفه قول ابن مالك وفعلة مرة بكسسه * وفعلة طمئة بكسسه

لأن ذلك أغلبي لا كلي وقوله من الرجوع حال من المرة أي حال كون المرة كائنة من الرجوع سواء كان من الطلاق أو غيره فيكون المعنى اللغوي أعم من الشرعي (قوله وشرعاً) عطف على لغة (قوله رد المرأة) من إضافة المصدر لمفعوله بعد حذف الفاعل أي رد الزوج أو القائم مقامه المرأة (قوله إلى النكاح) أي الكامل والافهسي قبل الرد في نكاح لأن لها حكم الزوجة في النفقة ونحوها كالخوف الطلاق والظهار إلا أنه ناقص لعدم جواز التمتع بها (قوله من طلاق) متعلق برده وهو قيد أول خرج به وطء الشبهة والظهار والإيلاء فان استباحة الوطء فيها بعدز والمانع لا يسمى رجعة وقوله غير بائن قيد ثان خرج به البائن كالمطلقة بعوض والمطلقة ثلاثاً وقد تقدم حكمهما وقوله في العدة أي عدة الطلاق وهو متعلق بردها ما إذا انقضت العدة فلا تحل له إلا بعقد جديد كما تقدم وقال بعضهم إن هذا لا يوضح لانها بعد ما تصير بائناً وفي التحفة والنهاية وغيرهما زيادة على وجه مخصوص بعد قوله في العدة ويشار به إلى شروط الرجعة المعتبرة في صحتها وقد علمتها (قوله صرح رجوع مفارقة) أي امرأة مفارقة أي فارقها زوجها وهو شروع في بيان شروط الرجعة وذكر منها ستة أن يكون الفراق بطلاق وأن لا يبلغ أكثره وأن يكون مجاناً وأن يكون بعد وطء وأن يكون قبيل انقضاء العدة وأن يكون الرجوع بصيغة وبقي منها كون المطلقة قابلة للحل للراجع فلو أسلمت الكافرة واستمرت وراجعها في كفر لم يصح كونها معينة كما تقدم التنبيه على ذلك (قوله بطلاق) متعلق بمفارقة (قوله دون أكثره) الطرف متعلق بمحذوف صفة الطلاق أي طلاق لم يبلغ أكثره (قوله فهو) أي أكثر الطلاق وقوله ثلاث لحر أي ثلاث طلاقات بالنسبة للحر وقوله وثنتان لعبد أي وهو بالنسبة للعبد ثنتان (قوله مجاناً) حال من النكاح وهو طلاق وهو جائز عند بعضهم (قوله بلا عوض) بيان لمجاناً (قوله بعدوطء) متعلق بمفارقة أو بمحذوف صفة لطلاق (قوله أي في عدة وطء) أنظر هذا التفسير فانه إن جعل تفسير مراد لقوله بعدوطء المتعلق بمفارقة أو بمحذوف صفة لطلاق لزم تعلقه هو بهما أيضاً

هي لغة المرة من الرجوع وشرعاً رد المرأة إلى النكاح من طلاق غير بائن في العدة (صرح رجوع مفارقة بطلاق دون أكثره) فهو ثلاث لحر وثنتان لعبد (مجاناً) بلا عوض (بعدوطء) أي في عدة وطء

(قبل انقضاء عدة) فلا
يصح رجوع مفارقة
بغير طلاق كفسخ ولا
مفارقة بدون ثلاث
مع عوض تكليح
ليبنونها ومفارقة
قبل وطء اذلا عدة
عليها ولا من انقضت
عدتها لانها صارت
أجنبية ويصح تجديد
نكاحهن اياذن
جديد وولي وشهود
ومهر آخر ولا مفارقة
بالطلاق الثلاث فلا
يصح نكاحها الا بعد
التحليل وانما يصح
الرجوع (راجعتم)
أورجعت (زوجتي
أو فلانة وان لم يقل
الى نكاحي أو الى
لكن يسن أن يزيد
أحدهما مع الصيغة
ويصح بردها الى
نكاحي وبأمسكتها
واما عقد النكاح
عليها بايجاب وقبول
فكناية تحتاج الى
نية

فيصير التقدير مفارقة في اثناء العدة أو طلاق كائن في اثناء العدة وهو لا معنى له وان جعل قيد اذا ثابدا
متعلقا رجوع كان مكر رابع قوله قبل انقضاء عدة اذا علمت ذلك فالصواب اسقاطه أو تأخيرها عن
قوله قبل انقضاء عدة ويكون تفسير مرادله لان قوله قبل انقضاء صادق بما اذا قارنت الرجعة
الانقضاء كما في الجبرمي وفي هذه الحالة لا تصح الرجعة كما نص عليه في التحفة في تفسيره بما ذكر
تخرج هذه الحالة (قوله قبل انقضاء عدة) متعلق برجوع أي رجوع قبل انقضاء عدة أي قبل
تمام عدة الزوج فلو وطئت في عدته بشبهة وحلت منه فانها تنتقل اعدة الحمل من الشبهة وبعد ذلك
تكمل عدة الطلاق فلو راجعها في عدة الشبهة صح لكونها رجعة قبل تمام عدة ولو لم يكن لا يستمتع
راحتي تقضيها (قوله فلا يصح رجوع مفارقة الخ) شروع في أخذ محترقات القيود المارة
(قوله بغير طلاق) محترز قوله بطلاق وقوله كفسخ تمثيل للمفارقة بغير طلاق أي فلا تصح الرجعة
فيه لانه انما شرع لدفع الضرر فلا يليق به جواز الرجعة (قوله ولا مفارقة الخ) معطوف على
مفارقة بغير طلاق وقوله بدون ثلاث مع عوض محترز قوله بمجانا وقوله تكليح تمثيل للمفارقة بالعوض
وقوله ليبنونها على عدم صحة الرجوع فيه أي وانما لم يصح ليبنونها بالعوض اذ هي تملك نفسها به
قوله ومفارقة قبل وطء معطوف أيضا على مفارقة بغير طلاق وهو محترز قوله بعدم وطء وقوله اذ
لا عدة عليها على عدم صحة الرجعة أيضا أي فلا يصح الرجوع في المفارقة قبل الوطء لانه لا عدة عليها
وشرط الرجعة ان تكون في عدة (قوله ولا من انقضت عدتها) الموصول واقع على مفارقة
ومعطوف على مفارقة بغير طلاق أيضا أي ولا يصح رجوع المفارقة التي انقضت عدتها وقوله لانها
صارت أجنبية على أي وانما لم يصح من انقضت عدتها لانها صارت أجنبية بانقضاء العدة (قوله
ويصح تجديد نكاحهن) أي المفارقة بالفسخ والمفارقة بعوض والمفارقة قبل الوطء والمفارقة التي
انقضت عدتها (قوله اياذن جديد) هذا في غير المفارقة قبل الوطء اذا كانت بكرا أما هي فلا يشترط
اذن جديد منها (قوله ولا مفارقة بالطلاق الثلاث) معطوف أيضا على مفارقة بغير طلاق أيضا
وهو محترز قوله دون أكثره على سبيل اللف والنشر المشوش ولعله ارتكبه لكون الخ في غير
الآخيرة واحد بخلافه في الآخيرة فانه مخالف له كما بينه بقوله فلا يصح نكاحها أي المفارقة بالطلاق
الثلاث الا بعد التحليل أي بان تشكع زوجها آخر ويطلقها وتنقض عدتها (قوله اذ وانما يصح الرجوع
راجعتم الخ) شروع في بيان الصيغة وقوله أورجعت أي بتخفيف الجيم قال تعالى فان رجعت
الله (قوله زوجتي) تنازعه كل من راجعت ورجعت وقوله أو فلانة أي هو خير بين أن يقول
زوجتي أو يقول فلانة ويذكر اسمها كفاطمة ومثله ما لو أتى بصغير المخاطبة كراجعتك وفي المغني
تنبيه لا يكفي مجرد راجعت أو ارتجعت أو نحو ذلك بل لابد من إضافة ذلك الى منظر كراجعت فلانة أو
مضمر كراجعتك أو مشار إليه كراجعت هذه اه (قوله وان لم يقل الخ) غاية في صحة الرجوع
راجعت الخ وهي التعميم أي يصح بما ذكر ويكون صريحاً فيه سواء أضافه الى نفسه كالى نكاحي أو
الى تشديد التحية أم لا (قوله لكن يسن) استدراك من صحته بدون ذلك الموهوم أنه غير سنة أيضا
وقوله ان يزيد أحدهما أي وهو الى نكاحي أو الى تشديد الباء وقوله مع الصيغة أي صيغة الرجعة
بان يقول رجعت زوجتي الى نكاحي أو الى (قوله ويصح) أي الرجوع وقوله بردها الى نكاحي
أي أو الى وهو صريح أيضا لكن مع الإضافة المذكورة قال م لان الرد وحده المتبادر منه الى
الفهم ضد القبول فقد يفهم منه الرد الى أهلها بسبب الفراق فاشترط ذلك في صراحته خلافاً لمجمع اه
ومثله في التحفة (قوله وبأمسكتها) أي ويصح بأمسكتها وهو صريح ولا يشترط فيه الإضافة
لكن تندب فيه خلافاً لما في الروضة من اشتراط ذلك فيه أيضا كارد (قوله وأما عقد النكاح الخ)
أي وأما بيان صورة عقد النكاح على الرجعية بايجاب وقبول فكناية رجعة وذلك بان يبتدى

ولها بالاجاب بان يقول له زوجتك بنتي فيقول المرتجع قبلت نكاحها فاصدا الرجعة وفي البحري
فاذا جرى بينه وبين الولي عقد النكاح بايجاب وقبول فهو كتابة في الرجعة لان ما كان صريحا في شيء
لا يكون صريحا في غيره كالطلاق والطهارة فان نوى فيما اذا عقد على الرجعية بايجاب وقبول
الرجعية حصلت والا فلا ولا يلزم المال الذي عقده اه وقوله يحتاج الى نية ظاهره ان الولي ينوي
بقوله زوجتك الارجاع والمرجع ينوي الارتجاع والطاهر ان الولي لا يشترط نية ذلك اذا فائدة
فيها فليراجع (قوله ولا يصح تعليقها) أي صيغة الرجعة ومثل التعليق التأقيت فهو لا يصح أيضا
كراجعتك شهر او قوله كراجعتك الخ تمثيل للتعليق وقوله ان شئت هو بكسر الهمزة والتاء فلو ضم
التاء من شئت أوفتح الهمزة من ان أو أبدلها بأباضت الرجعة لافرق بين النحوي وغيره وقيل يفرق
بين النحوي وغيره وهو المعتمد اه بحري (قوله ولا يشترط الاشهاد عليها) أي على الرجعة وهذا
في الجديد لان الرجعة في حكم استدامة النكاح ومن ثم لم يحتاج لولي ولا رضاها ولقوله تعالى وبوعولهن
أحق بردهن في ذلك ونخيرانه صلى الله عليه وسلم قال لعمر مره فليراجعها ولم يذكر فيها اشهاد وفي القديم
يجب الاشهاد لظاهر آية وأشهدوا ذوى عدل منكم قال في المغني وأجاب الاول بحمل ذلك على
الاستحباب كما في قوله تعالى وأشهدوا اذا تباعتم للامن من المحذوراتما وجب الاشهاد على النكاح
لائبات الفرائس وهو ثابت هنا (قوله فروغ) أي ثلاثة الاول قوله يحرم الخ الثاني قوله وتصدق الخ
الثالث قوله ولواذعي رجعة الخ (قوله يحرم التمتع برجعية الخ) أي قبل الرجعة لانها مفارقة
كالبائن وأيضاً النكاح يبيحه فحرمه الطلاق لانه ضده قال سم وعدي الزواج من الكبار وطء
الرجعية قبل ارتجاعها من معتقد تحريمه ثم قال وعدي هذا كبيرة اذا صدر من معتقد تحريمه غير
بعيد الى آخر ما أطال في بيانه اه (قوله ولو بمجرد نظر) غايته مقدراً أي يحرم التمتع بسائر التمتع
ولو كان مجرد النظر سواء كان بشهوة أو غيرها (قوله ولا حدان وطئ) أي ولا حد على المطلق طلاقاً
رجعياً ان وطئها قبل الرجعة وان اعتقد تحريمه وذلك للخلاف الشهير في اباحتها وحصول الرجعة به
نعم يجب عليه لها بالوطء مهر المثل للشبهة ولوراجع بعده لان الرجعة لا ترفع أثر الطلاق وتستأنف له
عادة من تمام الوطء لكونه شبهة فاذا جلت منه أو كانت حاملاً فله مراجعتها فيما لم تضع لوقوع
عادة الحمل عن الجهتين واذا لم تحمل منه ولم تكن حاملاً فله مراجعتها فيما بقي من عدة الطلاق دون
ما زاد عليها من عدة وطء الشبهة فلو وطئها بعد مضي قرأين مثلاً استأنفت للوطء ثلاثة أقراء ودخل
فيها ما بقي من عدة الطلاق والقرء الاول من الثلاثة واقع عن العدتين فراجع فيه والاخران
متهمحضان لعدة الوطء فلا رجعة فيهما (قوله بل يعزر) أي ان وطئ في شرح الروض ومثل
الوطء سائر التمتع ويشترط في تعزيره أن يكون عالماً بالحرمه معتقداً تحريمه عليه فان كان جاهلاً
أو معتقداً حله فلا يعزر لعذره (قوله وتصدق) أي الرجعية وقوله في انقضاء العدة متعلق
بتصدق وقوله بغير الاشهر متعلق بانقضاء وخارج به ما اذا ادعت انقضاءها بالاشهر وأنكره فانه
يكون هو المصدق بيمينه وذلك لرجوع اختلافهما الى وقت الطلاق وهو يقل قوله في أصله
فكذا في وقته اذ من قبل في شيء قبل في صفة وقوله من أقراء أو وضع بيان لتغير الاشهر وقوله اذا
أمكن أي انقضاءها بما ادعته أما اذا لم يمكن لصغر أو يأس أو عقم أو قرب زمن فيصدق هو بلا يمين
في الصغيرة على المعتمد باليمين في الآيسة ونحوها واعلم انه يمكن انقضاءها بوضع للتام في الصورة
الانسانية بستة أشهر عديدة وهي مائة وثمانون يوماً ولخطتان لحظة للوطء ولخطبة للوضع من حين
امكان اجتماعهما بعد النكاح ولمصورة مائة وعشرين يوماً ولخطتين ولمضغة ثمانين يوماً ولخطتين
ويمكن انقضاءها بأقراء لحره طلقت في طهره سبق محيض باثنين وثلاثين يوماً ولخطتين لحظة للقرء
الاول ولخطبة لاطعن في الحيضة الثالثة وذلك بان يطلقها وقد بقي من الطهر لحظة ثم تحيض أقل

ولا يصح تعليقها
كراجعتك ان شئت
ولا يشترط الاشهاد
عليها بل يسن
(فروع) * يحرم
التمتع برجعية ولو
بمجرد نظر ولا حدان
وطئ بل يعزر
وتصدق بيمينها في
انقضاء العدة بغير
الاشهر من أقراء
أو وضع اذا

الحيض ثم تطهر أقل الطهر ثم تحيض وتطهر كذلك ثم تطعن في الحيض لحظة وفي حيض بسبعة وأربعين يوما ولحظة من حيضة رابعة بان يطلقها آخر جزء من الحيض ثم تطهر أقل الطهر ثم تحيض أقل الحيض ثم تطهر وتحيض كذلك ثم تطهر أقل الطهر ثم تطعن في الحيض لحظة ويمكن انقضاءها بها غير حرة من أمة أو مبعضة طلقت في طهر سبق بحيض ستة عشر يوما ولحظتين بان يطلقها وقد بقي من الطهر لحظة ثم تحيض أقل الحيض ثم تطهر أقل الطهر ثم تطعن في الحيض لحظة وفي حيض باحد وثلاثين يوما ولحظة بان يطلقها آخر جزء من الحيض ثم تطهر أقل الطهر وتحيض أقل الحيض ثم تطهر أقل الطهر ثم تطعن في الحيض لحظة فان جهلت انها طلقت في طهر أو حيض حمل أمرها على الحيض للشك في انقضاء العدة والاصل بقاؤها وخرج بقولنا سبق بحيض ما لو طلقت في طهر لم يسبقه حيض فأقل امكان انقضاء الاقراء للحره ثمانية وأربعون يوما ولحظة لان الطهر الذي طلقت فيه ليس بقره لعدم احتواشه بين دميين وغيرهما اثنان وثلاثون يوما ولحظة واعلم ان اللحظة الاخيرة في جميع صور انقضاء العدة بالاقرء لتبين تمام القرء الاخير لا من العدة فلا رجعة فيها ويجوز زلل غير العدة علمها فها على المعتمد وان المطلق في النفاس كهو في الحيض وسيصرح الشارح بمعظم ما ذكر في باب العدة وانما ذكرته هنا تبيح لالغائدة (قوله وان أنكره) أي الانقضاء الذي ادعته وهو غاية لتصديقها فيه بيمينها (قوله أو خالفت عاداتها) أي في الحيض بان كانت عاداتها في كل شهر من حيضة فادعت انها حاضت في شهر من حيضة (قوله لان النساء الخ) عليه لتصديقها بيمينها في ذلك ولو منع انكار الزوج له وقوله مؤتمنات على أرحامهن أي على ما هما من حمل وغيره أي والمؤمن على شيء يصدق فيه (قوله ولو ادعى) أي المطلق طلاقا رجعيا وقوله رجعة مفعول ادعى وقوله في العدة متعلق برجعة أي ادعى انه راجعها في أثناء العدة (قوله وهي منقضية) الجملة حالية أي ادعى ذلك والحال انها قد انقضت والمراد انه ادعى بعد انقضاءها أنه قد راجعها في العدة وخرج به ما اذا ادعى رجعة في العدة وهي باقية فيصدق هو لقد درته على انشائها وقوله ولم تنكح معطوف على الجملة الحالية قبله فيكون هو حالا أيضا أي ادعى ذلك والحال انها لم تنكح غيره وخرج به ما اذا نكحت غيره ثم ادعى انه راجعها في العدة فان لم ينكح غيره فتسمع دعواه لتخليفها فان أقرت غرمت له مهر مثل للحيولة ولا ينفسخ النكاح ثم ان مات الثاني أو طلقها رجعت للاول بلا عقد عملها باقرارها واستردت منه ما غرمت له وان أقام بينة بانه راجعها انفسخ نكاح الثاني (قوله فان اتفقا الخ) جواب لو أي ولو ادعى ذلك ففيه تفصيل وهو انه ما اتفقا الخ وقوله على وقت الانقضاء أي على الوت الذي تنقضي العدة فيه لولا الرجعة وقوله كيوم الجمعة مثال لوقت الانقضاء (قوله وقال) أي المطلق طلاقا رجعيا وقوله راجعت قبله أي قبل وقت الانقضاء الذي هو يوم الجمعة كيوم الخميس (قوله فقالت) أي الرجعية وقوله بل بعده أي بل راجعت بعده أي بعد وقت الانقضاء كيوم السبت (قوله حلفت انها لا تعلم انه راجع) أي قبل وقت الانقضاء الذي هو يوم الجمعة وانما حلفت على نفي العلم لان الرجعة فعل الغير وهو الزوج والخالف على فعل الغير انما يكون على نفي العلم فقط (قوله فتصدق) أي الرجعية بخلفها على نفي العلم (قوله لان الاصل الخ) عليه لتصديقها وقوله قبله أي وقت الانقضاء (قوله فلو اتفقا الخ) الاولى أن يقول أو اتفقا كما في المنهاج عطفًا على اتفقا الاولى اذ هو من جملة التفصيل الذي صرح به آنفاً وقوله كيوم الجمعة تمثيل لوقت الرجعة المتفق عليه (قوله وقالت) أي الرجعية وقوله انقضت أي العدة وقوله يوم الخميس أي وهو قبل يوم الرجعة وقوله وقال أي المطلق المذكور وقوله بل انقضت أي العدة وقوله يوم السبت أي الذي هو بعد يوم الرجعة (قوله صدق) أي المطلق المذكور أي فتصرح رجعته وقوله انها أي العدة وقوله ما انقضت يوم الخميس أي بل يوم السبت (قوله لا تفقاها الخ) عليه لتصديقها بيمينه وبقي ما اذا لم

أمكن وان أنكره الزوج أو خالفت عاداتها لان النساء مؤتمنات على أرحامهن ولو ادعى رجعة في العدة وهي منقضية ولم تنكح فان اتفقا على وقت الانقضاء كيوم الجمعة وقال راجعت قبله فقالت بل بعده حلفت انها لا تعلم انه راجع فتصدق لان الاصل عدم الرجعة قبله فلو اتفقا على وقت الرجعة كيوم الجمعة وقالت انقضت يوم الخميس وقال بل انقضت يوم السبت صدق بيمينه أنها ما انقضت يوم الخميس لا تفقاها على وقت الرجعة والاصل عدم انقضاء العدة

يتفق على شيء بل اقتصر هو على أن الرجعة سابقة واقتصر على أن الانقضاء سابق صدق بيمينه من سبق إلى القاضي فإن ادعى ما عابان قالت انقضت عدتي مع قوله راجعتك صدقت هي لأن الانقضاء ما يعلم غالباً إلا منها وقوله والأصل الخ هذا من جهة العلة بل هو محطها وقوله قبله أي قبل وقت الرجعة (قوله ولو تزوج رجل مفارقتة) أي عقد رجل على مفارقتة بعد انقضاء العدة ومثله بالاولى ما لو راجعها في العدة وقوله ولو بخلع أي ولو كان الفراق بخلع وهذا بناء على الأصح أن الخلع ينقص عدد الطلاق فالخلع طلاق واحدة وتعود إليه إذا عقد عليها ببقية الطلاق أما على مقابله فلا طلاق حتى أنه تعود إليه ببقيته (قوله ولو بعد أن نكحت الخ) أي ولو تزوج بها بعد نكاحها زوجها آخر (قوله ودخوله بها) بالجر عطف على المصدر المؤول من أن ونكحت أي تزوج بها بعد نكاحها آخر وبعد دخول الآخر بها (قوله عادت إليه) جواب لو وقوله ببقيته أي فالزوج الآخر فيما إذا تزوجت لا يدم الطلاق قبل استيفاء عدده لأن عودها غير متوقف عليه فوجوده وعدمه سواء بخلاف ما إذا تزوجت على آخر بعد استيفاء عدد الطلاق فإنه يدمه وتعود له كالزوجة الجديدة وقوله فقط راجع للبقية أي عادت إليه بالبقية لا غير أي فلا تعود إليه بكل عدد الطلاق وقوله من ثنتين بيان للبقية وهذا فيما إذا طلقها واحدة وكان المطلق حراً وقوله أو واحدة وهذا فيما إذا طلقها ثنتين وكان المطلق كذلك أو واحدة ولكن كان رقيقاً والله سبحانه وتعالى أعلم

قبله (ولو تزوج)
رجل (مفارقتة) ولو
بخلع (بدون ثلاث
ولو بعد) أن نكحت
(زوج آخر)
ودخوله بها (عادت)
إليه (ببقيته) أي بقية
الثلاث فقط من
ثنتين أو واحدة
*(فصل) * الإيلاء
حلف زوج يتصور
وطؤه

*(فصل) * أي في بيان أحكام الإيلاء كالتمييز بين القيمة والطلاق وذكره بعد الرجعة لأهميته للرجعية والأصل فيه قوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر وأنما عدي فيها من وهو أنما تعدى بعلي يقال آلى على كذا لأنه ضمن معنى العطف كأنه قال للذين يؤلون من بعدن أنفسهم من نسائهم وهو حرام للإيذاء وهل هو صغيرة أو كبيرة خلاف فقيل أنه كثيرة كالظهار ولا تمتدأنه صغيرة وكان طلاقاً في الجاهلية فغير الشرع حكمه وخصه بالخلف على الامتناع من وطء الزوجة مطلقاً أو أكثر من أربعة أشهر وأركانها ستة حالف ومخوف به ومخوف عليه ومدة وصيغة وزوجة وشرط في الحالف أن يكون زوجاً مكلفاً مختاراً يتصور منه النجاء فلا يصح من غير الزوج كسيد ولا من غير مكلف إلا السكران ولا من مكره ولا ممن لا يتصور منه النجاء كجبوب وأشل وشرط في المخوف به أن يكون واحداً من ثلاثة إما اسم من أسمائه تعالى أو صفة من صفاته تعالى وإما تعليق طلاق أو عتق وإما التزام ما يلزم بالندرك صلالة وصوم وغيرهما من القرب وسياً في حكم ما إذا حلف بواحد منها وشرط في المخوف عليه ترك وطء شرعي فلا إيلاء بخلفه على امتناعه من تمتعه بها بغير وطء ولا من وطئه في دبرها أو في قبلها في نحو حبض أو إحرام وشرط في المدة أن تكون زائدة على أربعة أشهر ولو كانت أربعة أشهر أو أقل فلا يكون إيلاء بل مجرد حلف وشرط في الصيغة لفظ يشهر بإيلاء وهو ما صرح به كقوله والله لا أغيب حشقتي في فركك أو لا أطؤك أو لا أطامعك ونحو ذلك وإما كناية كقوله والله لا أمسكك أو لا أباضعك أو لا أباشرك أو لا آتيتك ونحو ذلك ثم إن الإيلاء المستكمل للشرط يرفع حكمه بواحد من أربعة أمور بالوطء مدة الإيلاء والطلاق البائن وانقضاء مدة الحلف وموت بعض المخوف عليهم في قوله لا ربع من النساء والله لا أطؤك كن وجيع ما ذكر يعلم من كلامه (قوله الإيلاء حلف الخ) أي شرعاً وأما لغة فهو مطلق الحلف قال الشاعر

وأكذب ما يكون أبو المثنى * إذا آلى يميناً بالطلاق

وهو من آلى باليد يؤلى بالهمز إذا حلف ونزادفه اليمين والقسم ولذلك قرأ ابن عباس للذين يقسمون من نسائهم وقيل من الآلية بالتشديد وهي اليمين والتجمع الإيلاء بالتخفيف كعطية وعطايا قال الشاعر

قليل الإيلاء حافظ ليمينه * فإن سبقت منه الآلية رت

وقوله زوج أي حراً كان أو رقيقاً وقوله يتصور وطؤه أي ويمكن طلاقه ليخرج به الصبي والمجنون

وتخرج بالاول المجهوب والاشل كما تقدم (قوله على امتناعه) متعلق بحلف وقوله من وطء الخ متعلق بامتناع وقوله زوجته أى التى يتصور وطؤها وذلك بأن يقول والله لا أطوك ومثله ما لو قال والله لا أجامعك فان قال أردت بالوطء الوطء بالقدم وبالحجاء الاجتماع لم يقبل ظاهره او يدين باطنا فتجربى عليه أحكام الأيلاء ظاهره ولا يأثم باطنا ثم لا يسلأ له لم يحلف على الامتناع من الوطء فى الفرج بل على الامتناع من الوطء بالقدم فى الاولى والاجتماع فى الثانية وقوله مطا قاصفة لمصدر محذوف أى امتناعا مطلقا أى غير مقيد بمدة وذلك كان يقول والله لا أطوك ويسكت ومثله الاطلاق ما لو أبدى كقوله والله لا أطوك أبدا (قوله أو فوق أربعة أشهر) معطوف على مطلقا أى أو امتناعا مقيدا بأكثر من أربعة أشهر وظاهره ولو لم يسمع الرفع الى القاضى وهو معتمد م ر وحج وفائدة ذلك حيثئذ أنه يأثم انتم الأيلاء وان لم يترتب عليه الرفع الى القاضى واعتمد زى وسم انه لا بد أن يكون فوق أربعة أشهر بما يمكن فيه الرفع الى القاضى وعليه فلا يأثم فيما اذا كان الزائد على الأربعة أشهر لا يسمع الرفع الى القاضى انتم الأيلاء وان كان يأثم انتم الايلاء انتم لا تقطع طمعهما من الوطء تلك المدة وتخرج بقيد الفوقية على أربعة أشهر ما اذا قال والله لا أطوك أربعة أشهر فلا يكون موليا بل يكون طالقاً لان المرأة تصبر على الزوج هذه المدة كما روى عن سيدنا عمر رضى الله عنه أنه خرج ذات ليلة فسمع امرأة تنشد أيتها وهى هذه

على امتناعه من وطء
زوجته مطلقا أو
فوق أربعة أشهر
كان يقول لا أطوك
أولا أطوك خمسة
أشهر أو حتى يموت
فلان فاذا مضت
أربعة أشهر من
الايلاء بالوطء فلها
مطالبته بالغيثة

تطاول هذا الليل واسود حنانه * وأرقى ان لا خليل إلا عبه
فوالله لولا الله انى أراقبه * لحرك من هذا السرير جوانبه
مخافة ربي والحياء يصدنى * وأكرم بعلى ان تنال مراتبه

فسأل عمر رضى الله عنه بعض بناته كم تصبر المرأة عن زوجها قالت أربعة أشهر ويعيل صبرها بعدها (قوله كان يقول الخ) أى بمثلين الاول للطلاق والثانى للقيد بفوق أربعة أشهر (قوله أو حتى يموت فلان) معطوف على فوق أربعة أشهر أى أو يقول لا أطوك حتى يموت فلان وهو يفهم أن الفوقية على الأربعة الأشهر تعتبر ولو فى ظنه بان يغلب على ظنه بقاء ما علق به الى تمام العدة كالمثال المذكور فان الموت مستبعد ظنا وان كان قرى بياقى الواقع (قوله فاذا مضت الخ) مرتب على محذوف تقديره ويمهل المولى وجوبا حرا كان أو رقيقا أربعة أشهر ولا فاذا مضت أربعة أشهر الخ ويقطع الولاء مانع من الوطء قام بها حسيبا كان كنشوز أو حبسها أو مرضها أو شرعا كصوم فرض فاذا زال المانع منها تستأنف مدة الأيلاء ولا يتطعه حيض أو نفاس ولا مانع قام به كجنونه ومرضه وقوله من الأيلاء الجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من أربعة أشهر أى حال كونها مبتدأة من الأيلاء وهذا فى غير الرجعية أما فيما فتبتدأ من وقت الرجعة فاذا طلقها طلاقا رجعيا ثم آلى منها لم تحسب المدة حتى تراجع وقوله بالوطء متعلق بمضت أى مضت من غير وطء وخارج به ما اذا وطئها فى الأربعة الأشهر فيفعل الأيلاء ويلزمه كفارة اليمين فى الحلف بالله تعالى ومثله الوطء فى ذلك الطلاق البائن وموت بعض المحلوف عليهن لما تقدم ان هذه الامور ترتفع حكم الأيلاء وعبارة الارشاد وشرحه فان تمت هذه الأربعة ولم ينحل الأيلاء بوطء أو غيره كزوال الملك عن القن المعلق عنه بالوله طالبت الخ اه (قوله فلها مطالبته) أى بالقاضى أى بان تطلب من القاضى أن يطلب منه ذلك ثم ان ظاهرا العبارة انها تردد الطلب بين الغيثة والطلاق وهو المعتمد خلاف لما قال انها ترتب فقط طلب منه أولا الغيثة فان لم يفتى بطلب منه الطلاق وقوله بالغيثة بفتح الفاء وكسرها مأخوذة من فاء اذار جع لرجوعه الى الوطء الذى امتنع منه ومحل مطالبته بالغيثة اذ لم يقم به مانع شرعى كاحرام أو صوم واجب والا طالبت بالطلاق فقط لحرمة الغيثة عليه حيثئذ فان كان المانع القائم به طبيعيا كخوف بظمر وعجز عن اقتضاى بكرادعاه وحلف عليه طالبت به بغيثة اللسان بأن يقول اذا قدرت فنت فمكتفى

بالوعد كما قال القائل قد صرت عندك كمنابذ زرع * ان فاته السقي أغنته المواعيد
ولا تطالبه بالوطء لانه عاجز عنه ويكفي منه ما يندفع به الاذى الذى حصل من اللسان ولو استهل
للفيئة باللسان لم يجهل اذلا كلفة عليه في الوعد وقال في المنهج وشرحه ومجمل اذا استهل يومافاقل
ليني عفيه لان مدة الايلاء مقدرة باربعة أشهر فلا يزداد عليها كثيرا كثر من مدة التمكن من الوطء عادة
كزوال نعاس وشبع وجوع وفراغ صيام اه (قوله وهى) أى الفيئة (قوله أو بالطلاق)
معطوف على بالفيئة أى أو مطالبة بالطلاق أى ان لم يفتى وذلك للآلية (قوله فان أبى) أى امتنع
من الفيئة ومن الطلاق وقوله طلق عليه القاضى أى بطريق النيابة عنه طلبة واحدة وذلك كأن
يقول أو قعت على فلانة عن فلان طلبة أو حكمت عليه في زوجته بطلقة فلو زاد عليها الغا الزائد وقد
نظم ذلك ابن رسلان في زبده فقال

حلفه أن لا يطأ في العسر * زوجته أو زائد عن شهر

أربعة فان مضت لها الطلب * بالوطء في فرج وتكفير وجب

أو بطلاقها فان أباهما * طلق فرد طلبة من حكما

وهى الوطء أو بالطلاق
فان أبى طلق عليه
القاضى وبتعقد
الايلاء بالحلف بالله
تعالى وبتعليق
طلاق أو عتق
أو التزام قرينة
وطى مختارا بمطالبة
أودونها لزمته كفارة
يمين ان حلف بالله
(فصل)

(قوله وينعقد الايلاء بالحلف بالله تعالى) أى أو صفة من صفاته وذلك كأن يقول والله أو والرحمن
لا أطوك خمسة أشهر وقوله وبتعليق طلاق أو عتق أى على وطئها كأن يقول لها ان وطئتك فانت
طالق أو فعبدى حر وقوله أو التزام قرينة كأن يقول لله على صوم أو عتق أو ألف درهم ان وطئتك
(قوله واذا وطئ) أى فى مدة الايلاء فى القبل فخرج الدر واستدخل المني وقوله مختارا قيد للزوم
الكفارة أما الفيئة فتحصل بالوطء مكرها وكذا ناسيا أو جاهلا أو مجنونا وهى كذلك وباستدخالها
ذكره فلا مطالبة لها بعده ولا يحنث ولا ينخل الايلاء ان بقى قدر مدته فان وطئ بعده عامدا عالما
مختارا انخل الايلاء وحنث أيضا اه شق (قوله بمطالبة) متعلق بوطئ وقوله أودونها أى دون
مطالبة (قوله لزمته كفارة يمين) أى وهى عتق رقبة أو اطعام عشرة مساكين لكل مسكين
مد أو كسوتهم فان عجز عن ذلك فصيام ثلاثة أيام وهى واجبة عليه لحنثه وأما المغفرة والرجعة فى
فان فاؤا فان الله غفور رحيم فلما عصى به من الايلاء فلا ينفى ان الكفارة المستقرة وجوبها فى كل
حنث (قوله ان حلف بالله) فان حلف بالترام قرينة تخير بين ما التزم وكفارة اليمين أو بتعليق نحو
طلاق وقع عليه لوجود المعلق عليه الذى هو الوطء عا الله سبحانه وتعالى أعلم

(فصل) أى فى بيان أحكام الظهار كزوم الكفارة اذا صار عا ئدا وذكركه قب الايلاء لكونه مثله
فى التحريم وكونه كان طلاقا فى الجاهلية لاربعة فيه وهو امة مأخوذ من الظهر بمعنى الاستعلام
فيه من استعلاء شئ على شئ آخر وشرعا تشبيه الزوج وزوجته غير البائن بانثى لم تكن حلاله وانما عبروا
بالظهار المأخوذ من الظهر ولم يعبروا بالبطن المأخوذ من البطن مثلا مع انه يصح التشبيه بالبطن
لان صيغته المتعارفة فى الجاهلية ان يقول الرجل لزوجته أنت على كذا أى وحصوا الظهر لانه
موضع الر كوب والمرأة مركوب الزوج فى قوله أنت على كذا أى كطهر أى كناية تلويحية عن الر كوب
فكانه قال أنت لا تركبين كمالا تركب الام والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى والذين ظاهرون
من نساءهم الآية وسبب نزولها ان أوس بن الصامت ظاهرا من زوجته خولة بنت حكيم وكان قد عصى
فسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال لها حرمت عليه فقالت يا رسول الله انظر فى أمرى معه
ففى لا أصبر عنه ومعى منه صدة صغار ان ضممتهم اليه ضاعوا وان ضممتهم الى جاعوا فقال لها حرمت
فكررت ثلاث مرات فلما أيست منه اشتدت الى الله تعالى وحديثها وفاقها فانزل الله قد
سمع الله قول التى تحسد لك فى زوجها الا آيات وقد مر بها عمر بن الخطاب رضى الله عنه فى خلافته
فاستوقفته زمانطاويلا وعظته وقالت له يا عمر قد كنت تدعى عميرا ثم قيل لك يا أمير المؤمنين فانق

الله يا عمر فانه من أيقن بالموت خاف العقوبت ومن أيقن بالحساب خاف العذاب وهو واقف بسمع كلامها فقبل له يا أمير المؤمنين أتقف لهذه المجوزة هذا الوقوف فقال والله لو حبستني من أول النهار إلى آخره لازلت إلا للصلاة المكتوبة أتدرون من هذه المجوزة هي التي سمع الله قولها من فوق سبع سموات أسمع رب العالمين قولها ولا يسمعه عمر والظاهر حرام من الكبائر لقوله تعالى فيه وأنهم ليقولون منكرا من القول وزورا ولأن فيه اقدا ما على حالة حكم الله تعالى وتبديله وهذا أخطر من كثير من الكبائر وقضيته الفكر لولا خلو الاعتقاد عن ذلك وأركانها أربعة مظاهر ومظاهر منها ومشببه بصيغة وشروط في المظاهر كونه زوايا يصح طلاقه فلا يصح من غير زوج من أجنبي وإن نكح من ظاهر منها وسيد فلوقال لامته أنت على كظهر أمي لم يصح ولا يصح من صبي ومجنون ومكره لعدم صحة طلاقهم وشروط في المظاهر منها كونها زوجة ولو رجعية فلا يصح من أجنبية ولو مختلعة ولا من أمة مملوكة بخلاف الزوجة الأمة فيصح الظاهر منها وشروط في المشببه به أن يكون كل أنثى أو جزء أنثى محرم بنسب أو رضاع أو مصاهرة لم تكن حلاله قبل كاهه وبنته وأخته من النسب ومرضعة أبيه أو أمه وزوجة أبيه التي نكحها قبل ولادته أو معها فيما يظهر وأخته من الرضاعة إن كانت ولادتها بعد رضاعه أو معها فيما يظهر فخرج بالأنثى الذكروا الخنثى لأن كلامهم ليس محلا للتحقق والمحرّم أخت الزوجة لأن تحريمها من جهة الجمع وزوجات النبي صلى الله عليه وسلم لأن نكحها يبعد ولادته وأخته من الرضاعة التي كانت موجودة قبل رضاعه فلا يكون التشبيه بها ظاهرا لأنما كانت حلالا له وانما طارأت تحريمها وشروط في الصيغة لفظ يشعر بظاهره وفي معناه الكتابة وإشارته الآخرس المفهومة ثم هو ما صريح كانت أو رأسك أو يدك أو فخذك من الاعضاء الظاهرة كظهر أمي أو كيدها أو رجليها وان لم يكن لها يد أو رجل أو فخذك من الاعضاء الظاهرة أيضا بخلاف الباطنة فيهما على المعتمد كالكبد والطحال والقلب ومخلاف ما لا يبعد جراً كاللبن والريق وأما كناية كانت كأمي أو كعينها أو غيرها مما يذكّر الكرامة كمراسها فإن قصد الظاهر كان ظاهرا وإلا فلا وجب ما ذكر يعلم من كلامه تصرّحاً وتلويحاً (قوله انما يصح الظاهر من يصح طلاقه) فلا يصح من لا يصح طلاقه كالصبي والمجنون والمكره كما تقدم آنفاً واعلم ان الظاهر كان طلاقاً في الجاهلية كالأبلاء فغير الشرع حكمه إلى تحريم المظاهر منها بعد العود ولزوم الكفارة ففيه شبه باليمين من حيث لزوم الكفارة وشبه بالطلاق من حيث ترتب التحريم عليه ولذلك صح توقيته نظراً للاول وتعليقه نظراً للثاني فاذا قال ان دخلت الدار فانت على كظهر أمي تكون مظاهراً منها بدخولها الدار ولوقال ان ظاهرت من ضربتك فانت على كظهر أمي فاذا ظاهرت من الضربة صار مظاهراً منها عملاً مقتضى التجيز والتعليق وتأقيته يكون بيوم أو بشهر أو غيرهما فلوقال أنت على كظهر أمي خمسة أشهر كان ظاهراً وأبلاء فتجربى عليه أحكامها ما قبل النظر للأبلاء تصبر عليه المرأة أربعة أشهر ثم تطالبه بالغيثة والطلاق فان وطئ زال حكم الأبلاء وصار عائد في الظاهر بالوطء في المدة فيجب عليه النزع حالا ولا يجوز له وطؤها ثانياً حتى يكفر أو تنقضي المدة وكالمقيد بالزمان المقيد بالمكان كان قال أنت على كظهر أمي في مكان كذا فيصير عائد بالوطء فيه فيجب عليه النزع حالا ولا يجوز وطؤها ثانياً في هذا المكان حتى يكفر (قوله وهو) أي الظاهر وقوله ان يقول الخ وهذا باعتبار صورته الأصلية الكثيرة الغالبة والافتل القول الكتابة وإشارة الآخرس المفهومة كما تقدم (قوله أنت) أي أو رأسك أو يدك وفخذك من كل عضو ظاهر وقوله كظهر أمي أي أو بطنها أو عينها أو يدها أو رجليها كما تقدم وقوله ولو بدون على أي ان الظاهر هو قول ما ذكر سواء زاد لفظ على بعد أنت أو لم يزد كما مثل الذي ذكره (قوله وقوله) أي الزوج وقوله أنت كأمي أو كعينها أو

انما يصح الظاهر من
يصح طلاقه وهو
أن يقول لزوجته
أنت كظهر أمي ولو
بدون على وقوله أنت
كأمي

أسمها محاذ كرامة وقوله كناية أي فان قصد به الظهار كان ظهارة أو افلا (قوله وكلام محرم) أي ينسب أو رضاع أو مصاهرة فاذا قال أنت على كظهر أختي من النسب أو من الرضاع أو كظهر (٣) أم زوجتي كان ظهارة (قوله لم يطرأ تحريمها) الجملة صفة لمحرم أي محرم لم يطرأ تحريمها على المظاهر وخرج به من طرأ تحريمها عليه كزوجة ابنه وأم زوجته ووجه أمه بعد ولادته فان هؤلاء كن حلالا والتحريم فيهن طارئ فلو شبه زوجته بواحدة منهن لم يكن مظاهرا منها كما تقدم (قوله وتلزمه كفارة ظهار) أي وهي عتق رقبة مؤمنة سليمة من العيوب فان عجز فصيام شهرين متتابعين فان عجز فإطعام ستين مسكينا لكل مسكين مد طعام فهي مرتبة ابتداء وانتهاء بخلاف كفارة اليمين فانها بخيرة ابتداء مرتبة انتهاء لانه بخير ابتداء بين الاطعام والكسوة والاعتاق فان لم يقدر على هذه الحصال صام ثلاثة أيام ومثل كفارة الظهار كفارة جوع نهار رمضان ومثلها أيضا كفارة القتل الا أنها لا اطعام فيها اقتصارا على الوارد وقوله بالعود الباء سببية متعلقة بتلزم أي تلزمه الكفارة بسبب العود ولو طلقتها بعد مدة فلا تسقط عنه الكفارة بعد العود بالطلاق بعده ومثل الطلاق غيره من أنواع الفرقة وذلك لاستقرارها بالامساك بعد الظهار زمن واسع الفرقة ولم يفارق وظاهر عبارته وجوب الكفارة بالعود فقط وهو أحد وجه ثلاثة ناهيها وجوبها بالظهار والعود شرط ثالثها وجوبها مع ما عاوه والاعتدالموافق لترجيحهم ان كفارة اليمين وجبت باليمين والحنث جميعا وينبني على ذلك انه على الاخبار يجوز تقديمها على العود لانها حينئذ لها سببان فيجوز تقديمها على أحد السببين وعلى الأولين لا يجوز تقديمها على العود لانها سببا وشرطا على الثاني وسببا فقط على الأول وعلى جواز تقديمها عليه على الآخر ان كانت بغير الصوم فان كنت به فلا يجوز تقديمها عليه لانه عبادة بدنية والعبادة البدنية لا تقدم على وقتها (قوله وهو) أي العود وقوله ان يمسكها من أي يمكن فراقها فيه أي يسكت عن طلاقها بقدر نقطة بما يقع به فراقها كطلقتك وأنت طالق ولو جاهد لا أو ناسيا وانما سمي الامساك المذكور عودا لانه عاد لما قاله أي خالفه ونقضه يقال قال فلان قولنا وعادله أو فيه أي نقضه وخالفه وذلك لان قوله أنت على كظهر أختي يقتضي ان لا يمسكها زوجة بعد فاذا أمسكها زوجة بعد فقد عاد في قوله ومحل كون الامساك المذكور يكون عودا في الظهار غير المؤقت وغير المقيد بزمان وفي غير الرجعية أما في الأول والثاني فلا يصير عائدا الا بالوطء في الوقت أو في المكان وأما في الثالث فلا يصير عائدا الا بالرجعة وقد نظم ابن رسلان في زبده حاصل مسائل الظهار فقال

قول مكلف ولومن ذمي * لعرسه أنت كظهر أختي
أو نحوها فان يكن لا يعقب * طلاقها فعائد يحتب
الوطء كالحائض حتى كفر * بالعتق يتوى الغرض عما ظاهرا
رقبة مؤمنة بالله جل * سليمة عما يخل بالعمل
ان لم يجدي صوم شهرين على * تتابع الاعذار حصلا
وعاجز ستين مدا مسكا * ستين مسكينا كفطرة حتى

والله سبحانه وتعالى أعلم

(فصل في العدة) * أي في بيان أحكامها ككونها تحصل بوضع الحمل أو بالاقرار أو بالاشهر وانما أخر الكلام عليها الى هنا لانه لا يترتبها غايبا على الطلاق وانما قدم الكلام على الايلاء والظهار عليها لانها كانتا طلاقا في الجاهلية وللطلاق تعلق بهما والاصل فيها الكتاب والسنة والاجماع وهي من حيث الجملة معلومة من الدين بالضرورة كما هو ظاهر وقولهم لا يكفر جاحدا لانها غير ضرورية ينبغي جله على بعض تفاصيلها وانما كررت الاقرار المحقق بها الاشهر مع حصول البراءة بواحد

كناية وكلام محرم لم يطرأ تحريمها وتلزمه كفارة ظهار بالعود وهو ان يمسكها زمنا يمكن فراقها فيه * (فصل في العدة)

استظهر أرى طلبا لظهور ما شرعت لأجله وهو براءة الرحم واكتفى بهامع أنها لا تنقيد ثيقن البراءة
 لان الحامل قد تحيض لكونه نادرا وهي من الشرائع القديمة (قوله هي مأخوذة من العدد) أي لغة
 كما يفيد مقابله إلا في وقيل هي لغة اسم مصدر لا اعتد والمصدر الاعتداد (قوله لا شتما لما) أي
 العدة بالمعنى الشرعي فهو بيان لحكمة تسمية المعنى الشرعي بها فيكون تعليلا لمحدوف أي وانما سميت
 المدة التي تترى فيها المرأة بالعدة التي هي مأخوذة من العدد لا شتما لتلك المدة على عدد أقرأ أو
 أشهر ولو أخر هذا التعليق عن المعنى الشرعي وزاد وسميت بذلك لكان أولى وأوضح (قوله غالبا)
 راجع لقوله على عدد أي ان اشتغالها على عددها في الغالب واحترز به عن وضع الحمل فانه لا عدد
 في صورته وعن عدة الامة بشهر ونصف (قوله وهي) أي العدة وقوله شرعا أي في الشرع (قوله
 مدة تترى فيها المرأة) أي تنتظر وتمنع نفسها عن النكاح في تلك المدة وشملت المرأة الحرة والامة
 وخرج به الرجل فلا عدة عليه قالوا في حالاتين الأولى ما إذا كان معه امرأة وطلقها رجعا وأراد
 التزوج بمن لا يجوز جمعها معها كاختها الثانية ما إذا كان معه أربع زوجات وطلق واحدة منهن
 رجعا وأراد التزوج بخامسة فلا يجوز له ذلك في الحالتين المذكورتين إلا بعد انقضاء العدة وفي
 كون العدة واجبة على الرجل فهم ما نظر بل غاية ما فيه أنه يترى بل التزوج حتى تنقضي العدة
 الواجبة على المرأة (قوله لمعرفة الخ) علة التريص أي تترى في تلك المدة لأجل معرفة براءة رجها
 من الحمل وهذا بالنسبة لغير الصغيرة والآتية والمراد بالمعرفة ما يشمل النطن اذا ما عدا وضع الحمل يدل
 عليها ظنا والرحم جلدة معلقة في فرج المرأة فها كالكيس يجمع فيها مني الرجل ومنى المرأة فيتعلق
 منهما الولد (قوله أولته بعد) معطوف على معرفة الخ فهو علة ثانية للتريص أي أو تترى في تلك
 المدة لأجل التعبد وهذا بالنسبة للصغيرة والآتية وهو الغلب في العدة بدليل عدم الاكتفاء بقرة
 واحدة مع حصول البراءة به وبدليل وجوب عدة الوفاة وان لم يدخل بها قال في التحفة وقول الزركشي
 لا يقال فيها أي في العدة تعبد لأنها ليست من العبادات المحضة عجيب اه (قوله وهو) أي التعبد
 وقوله اصطلاحا أي في اصطلاح الفقهاء وقوله ما لا يعقل معناه أي أمر لا تدرك حكمته بل الشارع
 تعبدنا به ثم ان في جعل ما خبر عن التعبد مساححة إذا الامر الواقع عليه لفظ ما بمعنى التعبد به فهو ليس
 عين التعبد وقوله عبادة كان أي كالأصالة وقوله أو غيرها كالعدة في بعض أحوالها (قوله أو
 لتفجعا) معطوف على لمعرفة الخ فهو علة ثالثة للتريص أي أو تترى لتفجعا أي توجعها وتحرزها
 يقال فجعه المصيبة أي أوجعته وفي البحري وقد يجمع التعبد مع التفجع في فرقة الموت عن لا يولده
 أو كانت قبل الدخول وقد يجمع براءة الرحم مع التفجع فيمن يولده في فرقة الموت وقد يجمع
 الثلاثة كما في هذا المثال لان العدة فيها نوع من التعبد دائما واجتماع الاقسام بعضها بعضا
 مأخوذة من ذكر أولانها مانعة خلو فتجوز الجمع اه وقوله على زوجات متعلق بتفجع أي لتفجعا
 على فراق زوج بالموت (قوله وشرعت) أي العدة وقوله صونا الخ فيه أنه لا يشمل نحو الصغيرة وغير
 المدخول بها في عدة الوفاة وأجيب بأنه حكمته وهي لا يلزم اطرافها وقوله عن الاختلاط فيه أن الرحم
 اذا دخله مني الرجل انسدفه فلا يقبل منيا آخر فلا يتصور اختلاط وأجيب بان المراد به الاشتباه
 (قوله تجب عدة لفرقة زوج ح) سياق مقابله في قوله وتجب لوفاة زوج وفي البحري ومثل فرقة
 الحياة مسخه حيوانا ومثل فرقة الموت مسخه جادا اه (قوله بطلاق الخ) الباء سببية متعلق
 بفرقة أي فرقة حاصلة بسبب طلاق (قوله أو فسخ نكاح) أي بعيه أو عيها ومثل الفسخ
 الانفساخ بلعان أو رضاع أو غيره كعدة (قوله حاضر الخ) يحتمل جعله بدلا من زوج فيكون تعميما
 فيه ويحتمل أن يكون مضافا اليه لفظ نكاح وقوله مدة طويلة متعلق بغائب أي غائب مدة طويلة
 وفي التقييد به نظر لانه على الاحتمال الاول يكون قوله حاضر أو غائب مرتب طابكل من الطلاق أو من

هي مأخوذة من
 العدد لا شتما لها على
 عدد أقرأ وأشهر
 غالبا وهي شرعا ملة
 تترى فيها المرأة
 لمعرفة براءة رجها من
 الحمل أولته بعد وهو
 اصطلاحا ما لا يعقل
 معناه عبادة كان أو
 غيرها أولته فجعا على
 زوج مات وشرعت
 أصالة صونا للنسب
 عن الاختلاط (تجب
 عدة لفرقة زوج ح)
 بطلاق أو فسخ نكاح
 حاضر أو غائب مدة

الفسخ في النسبة لا لطلاق لا فرق بين أن يكون المطلق غائباً مدة طويلة أو قصيرة ومثله بالنسبة للفسخ ولا يرد عليه ما سياتي في باب النفقات من أن كثيرين اختاروا في غائب تعذر تحصيل النفقة منه الفسخ لأنه لا يلزم من التعذر المذ كور أن تكون المدة طويلة وعلى الاحتمال الثاني يكون قوله حاضر أو غائب مرتبطاً بالفسخ فقط ولا فرق فيه أيضاً بين أن يكون الذي يفسخ غائباً مدة طويلة أو قصيرة ولا يرد عليه ما سياتي أيضاً مما تقدم أنفاقته (قوله وطئ) الجملة صفة ثانية لزوجة من الوصف بالجملة بعد الوصف بالمفرد أي يشترط في ثبوت العدة وطء الزوج لها ولا بد أن يكون الواطئ ممن يمكن وطؤه كصبي تهيأ له وأن تكون ممن يمكن وطؤها ومثل الوطء ادخال منيه المحترم حال خروجه وحال دخوله على ما عتده ابن حجر وحال خروجه فقط وإن لم يكن محترماً حال دخوله على ما عتده م ر وذلك كما إذا احتلم الزوج وأخذت الزوجة منيه وأدخلته فرجها طائفة أنه مني أجنبي فإن هذا محترم حال الخروج وغير محترم حال الدخول وتجب به العدة إذا طلقت الزوجة بعده وقبل الوطء على مذهب الثاني دون الأول لأنه اعتبر أن يكون محترماً في الحالين وفي س م ولو وطئ زوجته طائفاً أنها أجنبية وجبت العدة بلا إشكال بل لو استدخلت هذا المأزوجة أخرى وجبت العدة فيما ظهر اه وقوله في قبل أو دبر تعميم في الوطء (قوله بخلاف ما إذا لم يكن وطئ) أي ولم تدخل منيه المحترم أي فلا عدة عليها وإن وجدت خلوة وذلك لقول الله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها (قوله وإن تيقن براءة رحم) غاية في وجوب العدة على الموطوءة أي تجب العدة عليها وإن تيقن ذلك وذلك لأن العدة إنما وجبت لعدم الأدلة ولأن الغلب فيها جهة التعبد كما تقدم (قوله كما في صغيرة وصغير) تمثيل للتيقن براءة رحمها وكون الزوج صغيراً ليس بقيد في تيقن براءة رحمها بل متى كانت صغيرة تيقن ذلك ولو كان كبيراً (قوله ولو طء الخ) معطوف على لفرقه أي وتجب عدة لوطء حصل مع شبهة كائنة في حاله (قوله كما في نكاح فاسد) أي كما في وطئه بنكاح فاسد فإن الوطء بالنكاح المذ كور شبهة (قوله وهو) أي وطء الشبهة وقوله كل ما لم يوجب حداً على الواطئ أي وإن أوجبته على الموطوءة كما لو زنى المراهق ببالغة أو المجنون بعاقلة قتلها العدة لا حترام الماء (قوله لا يستمتع) أي الزوج وقوله بموطوءة بشبهة أي زوجته التي وطئت بشبهة وقوله مطلقاً أي استمتاعاً مطلقاً كان أو غيره (قوله حـ لا كانت) أي سواء كانت عدة الشبهة بالجملة أو بغيره من الأقراء والأشهر (قوله حتى تنقضي الخ) غاية في النفي أي لا يستمتع بها إلى أن تنقضي عدتها بوضع الحمل أو غيره فإذا انقضت عدتها بذلك جاز له الاستمتاع بها (قوله لا اختلال النكاح الخ) علة لعدم الاستمتاع أي لا يستمتع بها لأنه قد اختل نكاحه بسبب تعلق حق الغير بها وذلك الحق هو العدة لوطء الشبهة (قوله قال شيخنا ومنه) أي ومن التعليل المذ كور وهو اختلال النكاح بما ذكره كتب ع ش على قول م ر ومنه يؤخذ حرمة نظراً منه هذا يخالف ما مر له قبيل الخطبة من جواز النظر لماعدا ما بين السرقة والركبة من المعتدة عن شبهة وعبارته ونخرج بالتالي فحل زوجته المعتدة عن شبهة ونحو أمة محوسية فلا يحل له إلا نظراً ما عدا ما بين السرقة والركبة اه ويمكن الجواب بأن الغرض مما ذكره هنا مجرد بيان أنه يؤخذ من عبارة المصنف ولا يلزم من ذلك اعتداده فليراجع وليتأمل على أنه قد يمنع أخذ ذلك من المتن لأن النظر بالاشهوة لا بعد تمتعها وهذا بناء على أن الضمير في منه راجع للمتن أما أن جعل راجعاً لقول الشارح لا اختلال النكاح الخ لم يبعد الأخذ اه وقوله لم يبعد الأخذ فيه أن الأشكال وهو المخالفة المذ كورة لا يرتفع بذلك وقوله والخلوة بها بالرفع عطف على النظر أي ويحرم الخلوة بها (قوله وإنما يجب لما ذكر) أي لفرقة زوج حي ولو طء شبهة وهو دخول على المتن (قوله بثلاثة قروء) الباء للتصوير متعلق بعدة أي تجب عدة مصورة بثلاثة قروء أي وإن طالت أو استجملت الحيض بدواء

طويلة (وطئ) في قبل أو دبر بخلاف ما إذا لم يكن وطئ وإن وجدت خلوة (وإن تيقن براءة رحم) كما في صغيرة وصغير (ولو طء) حصل مع (شبهة) في حاله كما في نكاح فاسد وهو كل ما لم يوجب حداً على الواطئ (فرع) * لا يستمتع بموطوءة بشبهة مطلقاً ما دامت في عدة شبهة حـ لا كانت أو غيره حتى تنقضي بوضع أو غيره لا اختلال النكاح بتعلق حق الغير قال شيخنا ومنه يؤخذ أنه يحرم عليه نظرها ولو بلا شهوة والخلوة بها وإنما يجب لما ذكر عدة (بثلاثة قروء)

أو اختلفت عاداتها فيه أو كانت حاملا من زنا لان جل الزنا لا حرمة له ولو جهل ل الحمل ولم يمكن لحوقه بالزوج بان ولدت لاكثر من أربع سنين من وقت امكان وطء الزوج لها جل على أنه من زمان حيث صحته نكاحها معه وجواز وطء الزوج لها وعلى أنه من شبهة من حيث عدم عقوبتها بسببه فان أتت به للامكان منه لحقه ولم ينتف عنه الابلعان ولو أقرت بانها من ذوات الاقراء ثم كذبت نفسها وزعمت أنها من ذوات الاشهر لم يقبل لان قولها الاول يتضمن أن عدتها لا تنقضي بالاشهر فلا يقبل رجوعها فيه بخلاف ما لو قالت لا أحيض زمن الرضاع ثم كذبت نفسها وقالت أحيض زمنه فيقبل أفاده مر (قوله والقراء الخ) اعلم أنه اختلف في القراء فقل انه مشترك بين الحيض والطهر وقيل حقيقة في الطهر مجاز في الحيض وقيل عكسه ولكن المراد به هنا أي في العدة الطهر كما روى عن عمرو بن وعائشة وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين وقوله تعالى فطلقوهن لعدتهن أي في الوقت الذي يشرع فيه في العدة وهو زمن الطهر لان الطلاق في الحيض حرام ولا يصح ارادته هنا والالكا ما مورين بالحرام والاحتراز بقوله هنا عن الاستبراء فان المراد به الحيض ومن استعمله فيه ما في خبر النسائي تترك الصلاة أيام اقراء ثم اوقوله طهر بين دمي حيضتين اضافة دمي الى ما بعده من اضافة الاعمال للاخص فهي للبيان أي طهر كائن بين دمين هما حيضتان وقوله أو حيض ونفاس أي أو كائن طهرها بين دمي حيض ونفاس ويتصور عد الطهر قرأ بينهما بما اذا طلقتها زوجها وهي حامل من زنا أو وطء شبهة وكانت تحيض في جملها فحاضت ثم طهرت ثم نفست فحسب هذا الطهر قرأ لأنه بين حيض ونفاس ومثل الطهر بين ما ذكر الطهر الكائن بين نفاسين كان طلقت حاملا من زنا أو من وطء شبهة ثم وضعت فشرعت في عدة الطلاق ثم حلت من زنا فحسب الطهر بين النفاسين قرأت ثم تأتي بعد الوضع الثاني بقرآن آخرين ان لم يتقدم طهرها الذي طلقت فيه حيض ولا نفاس والا فبقراءة واحد (قوله فلو طلق الخ) مفرغ على كون القراء هو الطهر الكائن بين حيضتين الخ أي فلو لم يكن بين ذلك كائن طلق من لم تحض أولا أي من لم يسبق منها حيض ومثله من لم تنفس كذلك وقوله ثم حاضت أي بعد الطلاق أي أو نفست (قوله لم يحسب الزمن الذي طلق فيه قرأ) أي لم يعد قرأ أو قوله اذ لم الخ عليه لعدم حسابه قرأ (قوله بل لا بد الخ) اضرب انتقالي وقوله بعد الحيضة الخ الطرف متعلق بمحذوف صفة لثلاثة أي ثلاثة أطهار واقعة بعد الحيضة وقوله المتصلة بالطلاق أي بالطهر الذي طلق فيه (قوله وبحسب بقية الطهر طهر في غيرها) أي غير من لم تحض أولا وهي التي حاضت لان نفى النفي اثبات يعني اذا طلقت في طهر مسبق تحيض ولو قل بحسب قرأ كما سيذكره قريبا في قوله فن طلقت طاهرا الخ (قوله وتحجب العدة بثلاثة اقراء) الاولى اسقاطه لانه يغني عنه قوله سابقا في الدخول على بثلاثة قراء وانما يجب لما ذكره عدة وليس هناك طول عهد حتى يقال انه أعاده لطوله كما هو عادة المؤلفين (قوله على حرة تحيض) متعلق بتجب (قوله لقوله تعالى الخ) دليل على وجوب العدة عليها (قوله والمطلقات يتر بصن) أي ينتظرن ويعدن بانفسهن عن النكاح ثلاثة قراء أي أطهار فن طلقت طاهرا) لا يخفك أن هذا مفرغ على تفسير القراء بأنه الطهر بين الحيضتين وان قوله المار وبحسب بقية الطهر الخ مفرغ عليه أيضا وهذا يؤدي مؤدى ذلك ويزيد عليه فكل الملائم والاخصر أن يقدم هذا بحسب المفرغ عليه ثم يعطف عليه قوله المار فلو طلق أو يجعل قوله فلو طلق باقيا في محله ويقدم هذا أيضا ويجعله معطوفا عليه وعلى الحالتين يحذف قوله وبحسب الخ فتنبه (قوله وقد بقي الخ) الجملة حالية أي طلقت والحال أنه بقي من طهرها لحظة (قوله انقضت عدتها الخ) جواب من (قوله لاطلاق القراء على أقل لحظة) أي فيصدق على القراءين مع بعض القراء ثلاثة قراء كما صدق على الشهرين مع بعض الثالث أشهر في قوله تعالى الخ أشهر معلومات (قوله وان وطئ فيه) غاية في اطلاق القراء على أقل لحظة (قوله أو حائضا) عطف على طاهرا (قوله وان لم يسبق الخ)

والقراء هنا طهر بين دمي حيضتين أو حيض ونفاس فلو طلق من لم تحض أولا ثم حاضت لم يحسب الزمن الذي طلق فيه قرأ لم يكن بين دمين بل لا بد من ثلاثة أطهار بعد الحيضة المتصلة بالطلاق وبحسب بقية الطهر طهر في غيرها وتجب العدة بثلاثة اقراء (على حرة تحيض) لقوله تعالى والمطلقات يتر بصن بانفسهن ثلاثة قراء فن طلقت طاهرا وقد بقي من الطهر لحظة انقضت عدتها بالطعن في الحيضة الثالثة لا اطلاق القراء على أقل لحظة من الطهر وان وطئ فيه أو حائضا وان لم يسبق من زمن الحيض الا

غاية مما بعده فكان الاولى تأخير عنه (قوله فتتقضي عدتها الخ) أي ولا يحسب الحيض الذي طلقت فيه قرأ (قوله وزمن الطعن في الحيضة) أي الثالثة فيما اذا طلقت طاهرا أو الرابعة فيما اذا طلقت حائضا وقوله ليس من العدة خبر المتدا الذي هو لفظ زمن (قوله بل يتبين به) أي بزمن الطعن في الحيضة وقوله انقضاؤها أن بالا قراء السابقة عليه * (تذيه) * سكت المؤلف عما اذا طلقت وهي ذات نفاس وظاهر كلام الروضة في باب الحيض أنه لا يحسب من العدة فلا بد من ثلاثة اقراء بعد النفاس كذا في المغني وعش وسكت أيضا عن عدة المستحاضة وحاصله أن عدة المستحاضة غير المتحيرة حرة كانت أو أمية بأقرائها المردودة هي اليها حيضا وطهر افترد معتادة لعادتها فيهما وعميرة لتمييزها كذلك ومبتدأة ليوم وليلة في الحيض وتسع وعشرين في الطهر فعدتها تسعون يوما من ابتداء دمها ان كانت حرة لاشتمال كل شهر على حيض وطهر غالبا وعدة المتحيرة الحرة ثلاثة أشهر هلالية لاشتمال كل شهر على حيض وطهر هذا اذا طلقت في أول الشهر كان علق الطلاق به أما لو طلقت في أثنائه فان بقي منه ما يسع حيضا وطهرا بان يكون ستة عشر يوما فاكثر حسب قرأ الاشتغال على حيض وطهر لا بحالة فتسكمل بعده شهرين هلاليين وان بقي منه خمسة عشر يوما فقل لم يحسب قرأ لاحتمال انه حيض فتعبد بعده بثلاثة أشهر أما الرقيقة فقال البيهقي تعبد بشهر ونصف وقال البيهقي هذا قد يتخرج على ان الأشهر أصل في حقها وليس بمعتد فالفتوى على انها اذا طلقت أول الشهر اعتدت بشهرين أو وقدي بقى أكثره فيباقيه والنائي أو دون أكثره فبشهرين بعد تلك البقية وهذا هو المعتقد (قوله وتجب عدة بثلاثة أشهر الخ) أي لقوله تعالى واللاتي يشن من الحيض من نسائك ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن أي فعدتهن ثلاثة أشهر فحذف المتدا والخبر من الثاني لدلالة الاول عليه وقوله هلالية أي لا عدية وقوله ما لم تطلق أثناء شهر قيد لكونها هلالية أي ان محل كونها هلالية اذا لم تطلق أثناء شهر بان طلقت أوله (قوله والا تتم الخ) أي والالم تطلق الخ بان طلقت أثناء شهر تم الاول المنكسر من الشهر الرابع ثلاثين يوما سواء كان المنكسر ناقصا أو تاما (قوله ان لم تحض) أي لصغر أوله أو جبهلة منعتهاروة الدم أي ولم تبلغ سن اليأس لئلا يتكرر مع ما بعده (قوله أو حاضت أولا) أي أو رأت الحيض قبل اليأس (قوله ثم انقطع) أي الحيض (قوله ويشت من الحيض) أي من عوده عليها (قوله يبلوغها الخ) الباء لتصور اليأس أي ان اليأس مصور يبلوغها الخ وقوله الى سن الى زائدة أو أصلية ويضمن العامل وهو بلوغ معنى وصول وقوله تبأس فيه النساء أي كل النساء في كل الازمنة باعتبار ما يبلغنا خبره ويعرف قيل المعتبر في اليأس بآس عشرتها أي نساء أقاربها من الابوين الاقرب اليها فالأقرب لتقاربهن طبعاً وخلقا (قوله وهو) أي سن اليأس وقوله اثنتان وستون سنة الخ عبارة النهاية وحده باعتبار ما بلغهم بانثنتين وستين سنة وفيه أقوال أخر أقصاها خمس وثمانون سنة وأدناها خمسون أه وفي شرح الروض ولا يبالى بطول مدة الانتظار احتياطاً وطلباً لليقين أه (قوله ولو حاضت الخ) المقام للتفريع فالاولى التعبير بالغاء بدل الواو وقوله من لم تحض قط سيأتي محترزه وهو الآيسة وقوله في أثناء الخ متعلق بحاضت قوله اعتدت بالاطهار أي استأنفت العدة بالاطهار رجاء عا وذلك لانها الاصل في العدة وقد قدرت عليها قبل الفراغ من بدنها فتنتقل اليها كالتيمم اذا وجد الماء في أثناء التيمم قال في المغني ولا يحسب ما بقي من الطهر قرأ أه (قوله أو بعدها) معطوف على في أثناء الخ أي أو حاضت بعد العدة بالأشهر وقوله لم تستأنف العدة بالاطهار أي لان حيضها حينئذ لا يمنع صدق القول بأنها عند اعتدادها بالأشهر من اللاتي لم يحضن (قوله بخلاف الآيسة) هذا محترزه وقوله من لم تحض قط أي بخلاف الآيسة اذا حاضت فان فيها تفصيلا حاصلا انها اذا حاضت في أثناء الأشهر الثلاثة وجبت الاقراء لانها الاصل ولم يتم البطل ويحسب ما مضى قرأ لا احتواشه بدمين فتضم اليه قرأين واذا

لحظة فتتقضي عدتها
بالطعن في الحيضة
الرابعة وزمن الطعن
في الحيضة ليس من
العدة بل يتبين به
انقضاؤها (و) تجب
عدة (بثلاثة أشهر)
هلالية ما لم تطلق
أثناء شهر والا تتم
المنكسر ثلاثين (ان
لم تحض) أي الحرة
أصلا (أو) حاضت
أولا ثم انقطع
(و) يشت من
الحيض يبلوغها الى
سن تبأس فيه النساء
من الحيض غالباً
وهو اثنتان وستون
سنة وقيل خمسون ولو
حاضت من لم تحض
قط في أثناء العدة
بالأشهر اعتدت
بالاطهار أو بعدها
لم تستأنف العدة
بالاطهار بخلاف
الآيسة

حاضت بعد ما كان نكحت زوجها آخر فلا شيء عليها لان عدتها انقضت ظاهرا ولا ريبه مع تعلق
حق الزوج بها وان لم تنكح استأنفت العدة بالاقرأ لتبين عدم بأسها وانها ممن يحضن مع عدم
تعلق حق بها (قوله ومن انقطع حيضها) أي قبل الطلاق أو بعده في العدة برماوى (قوله
بلاعلة) متعلق بانقطع وسيأتى مقابله في قوله أما من انقطع حيضها بعلة الخ وقوله تعرف الجملة
صفة لعلة (قوله لم تتزوج حتى تحيض أو تياس) أي وان طال صبرها وذلك لان الاشهر إنما
شرعت للتي لم تحض وللأيسة وهذه غيرهما وفي عش مانصه انظر هل يمتد زمن الرجعة الى
اليأس أم ينقضى بثلاثة أشهر كنظيره السابق في المتخيرة الظاهر الاول اه عميرة وهل مثل
الرجعة النفقة أم لا فيه نظر أيضا والاقرأ الاول لان النفقة تابعة للعدة وقلنا بقائها وطريقه
في الخلاص من ذلك أن يطلقها ببقية الطلقات الثلاث اه وقوله ثم تعمد بالاقرأ أي اذا حاضت
وقوله أو الاشهر أي اذا أبست فهو على الف والنشر المرتب (قوله وفي القديم) الجار والمحرور
خبر مقدم والمصدر المؤول بعدم مبتدأ مؤخر (قوله وهو) أي القول القديم وقوله انها أي من
انقطع حيضها (قوله تبرز بص تسعة أشهر) وفي قول قديم أيضا تبرز بص أربع سنين لانها أكثر
مدة الحمل ثم ان لم يظهر حمل تعتد بالاشهر (قوله ثم تعتد الخ) أي ثم بعد مضي تسعة أشهر تعتد
بثلاثة أشهر وفي التحفة وقيل ثلاثة من التسعة عدتها اه (قوله لي عرف الخ) علة لتربصها تسعة
أشهر لالكونها تعتد بعدها ثلثة أشهر لان معرفة فراغ الرحم تحصل بالتسعة الاشهر المترتبة
وحينئذ علة كونها تعتد بعدها بما ذكرنا كالتعبد وقوله فراغ الدم عبارة التحفة فراغ الرحم اه
وهي أولى لان المراد فراغه من الحمل لا من الدم ولعل في عبارته تحريفان من النسخ وقوله اذهى أي
التسعة الاشهر وهو علة للعلة أي وانما كان يعرف فراغ الرحم بها لانها غالب مدة الحمل (قوله
وانتصر له الخ) أي استدل الشافعي لقوله القديم بان سيدنا عمر قضى به مع ذلك هو ضعيف
اذ المعتمد الجديد (قوله ومن ثم) أي ومن أجل ان هذا القول قضى به سيدنا عمر ولم ينكر عليه
(قوله أما من انقطع حيضها الخ) محترز لقوله بلاعلة تعرف (قوله كرضاع الخ) تمثيل للعلة
التي تعرف وقوله ومرض أي وان لم يرضه كإشغاله اطلاقهم خلافا لما اعتمد الزركشي اه نهاية
وقوله خلافا الخ قال عش لعلة يقول ان عدتها ثلثة أشهر الحاقا لما بالائيسة اه (قوله فلا
تتزوج الخ) أي لان سيدنا عثمان رضي الله عنه حكم بذلك في المرض رواء البهقي بل قال الجويني
هو كالأجاع من العجاجة رضي الله عنهم وقوله اتفاقا هو محل المخالفة بينهم وبين من انقطع حيضها
بلاعلة (قوله وان طالت المدة) أي فلا يجوز لها التزوج وفي الخطيب قال بعض المتأخرين ويتعين
التفطن لتعليم جهلة الشهود هذه المسئلة فانهم يزوجون منقطعة الحيض لعارض أو غيره قبل
بلوغ سن اليأس ويسمونها مجرد الانقطاع آيسة ويكتفون بمضي ثلثة أشهر ويستغربون القول
بصبرها الى بلوغ سن اليأس حتى تصير عجوزا فليحذر من ذلك اه (قوله وتجب العدة لوفاة) مقابل
قوله أول الفصل تجب العدة لفرقة زوج حتى (قوله حتى الخ) غاية في وجوب عدة الوفاة على
المتوفى عنها زوجها أي تجب العدة عليها ولو كانت مطلقة طلاقا رجعييا بان طلقها طلاقا رجعييا ثم
مات قبل انفضاء عدتها حينئذ فتنتقل الى عدة الوفاة ويسقط عنها بقية عدة الطلاق فتحد وتسقط
نفقتها بخلاف ما اذا مات عن بائن فانها لا تنتقل اليها بل تكمل عدة الطلاق لانها ليست زوجة فلا
تحد ولها النفقة ان كانت حاملا وقيد بالحره لا جمل أن يصح تقييده العدة بعد اربعة أشهر وعشرة
أيام لانها هي التي عدتها ما ذكر وأما الامسة فهي على النصف من ذلك (قوله وغير موطأة)
معطوف على حره رجعية أي وتجب عدة الوفاة على غير الموطأة بان مات قبل أن يطأها لكونها
صغيرة او غير ذلك بخلاف فرقة الحياة فانها ان كانت قبل الوطء لا تجب عدة عليها لآيته ثم طلقتها وهن

(ومن انقطع حيضها)
بعد أن كانت تحيض
(بلاعلة) تعرف
(لم تتزوج حتى
تحيض أو تياس)
ثم تعمد بالاقرأ أو
الاشهر وفي القديم
وهو مذهب مالك
وأجد انها تبرز
تسعة أشهر ثم تعتد
بثلاثة أشهر لي عرف
فراغ لدم اذهى غالب
مدة الحمل وانتصر له
الشافعي بان عمر
رضي الله عنه قضى
به بين المهاجرين
والانصار ولم ينكر
عليه ومن ثم أفتى به
سلطان العلماء عز
الدين بن عبد السلام
والبارزى والري
واسماعيل الحضرمي
واختاره البلقيني
وشحننا ابن زياد
رحمهم الله تعالى أما من
انقطع حيضها بعلة
تعرف كرضاع ومرض
فلا تستزوج اتفاقا
حتى تحيض أو تياس
وان طالت المدة
(و) تجب العدة
(لوفاة) زوج حتى
(على) حره (رجعية
(وغير موطأة)

من قبل أن تمسوهن الخ قال في المغنى وانما لم يعتبر هنا الوطء كما في عدة الحياة لان فرقة الوفاة لا اساعة
 فيها من الزوج فأمرت بالتفجع عليه واطهار الحزن بفراقه ولهذا وجب الاحداد كما سيأتي ولانها
 قد تنكر الدخول ولا تنازع بخلاف المطلقة ولان مقصودها الاعظم حفظ حق الزوج دون معرفة
 البراءة ولهذا اعتبرت الاشهر اه (قوله وان كانت ذات اقراء) غاية في كون عدة الوفاة بالاشهر
 وحينئذ فكان الاولى تأخير عن قوله بأربعة أشهر وعشرة أيام (قوله بأربعة أشهر وعشرة أيام)
 أى بعد وضع الحمل ان كانت حاملا من شبهة لان عدة الحمل مدة مطلقة تقدمت أو تأخرت عن
 الموت بان وطئت بشبهة في أثناء العدة وحلت فانها تقدم عدة الشبهة وبعد وضع الحمل تبني على
 ما مضى من عدة الوفاة فان كانت حاملا من زنا انقضت عدتها بمضى الاشهر مع وجوده لانه لا حرمة له
 ثم ان الاربعة الاشهر معتبرة بالاهلة ما لم يمت أثناء شهر وقديق منه أكثر من عشرة أيام والاعتبار
 ثلاثة من الاهلة ويكمل من الرابع ما يملأ أربعين يوما ولو جهلت الاهلة حسبتها كاملة قال في
 النخعة وكان حكمه هذا العدد ما مر ان النساء لا يصبرن عن الزوج أكثر من أربعة أشهر فجعلت مدة
 تفجعهن وزيدت العنبر استظهارا ثم رأيت شرح مسلم ذكر ان حكمه ذلك ان الاربعة أشهر لا تحرك
 الحمل وتنفع الروح وذلك يستدعي ظهور الحمل ان كان اه وقوله ولياليها في المغنى ما نصه تنبيه
 انما قال ولياليها لان الاوزاعى والاصم قالتا تعد بأربعة أشهر وعشر لبال وتسعة أيام قال لان العشر
 تستعمل في الليالي دون الايام ورد بان العرب تغلب صيغة التانيث في العدد خاصة فيقولون سرنا
 عشر او ير يدون به الليالي والايام وهذا يقتضي أنه لو مات في أثناء الليل ليلة الحادى والعشرين من
 الشهر ان هذه العشرة التي هو آخر الشهر لا تكفى مع أربعة أشهر بالهلال بل لابد من تمام تلك
 الليلة والذي يظهر ان ذلك يكفي اه (قوله لا كتاب الخ) دليل لكون عدة الوفاة أربعة أشهر وعشرة
 أيام أى وهو قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر
 وعشرا وقوله والسنة أى والاجماع لكن في غير اليوم العاشر نظرا الى ان عشر انما يكون للوث
 وهو الايام لا غير كما تقدم (قوله وتجب على المتوفى عنها زوجها) صادق بالحامل من شبهة
 فيقتضى انه يجب عليها الاحداد لاهل الحمل وليس كذلك بل يجب عليها بعد الوضع ولو قال وتجب على
 الممتدة عن وفاة لكان أولى لعدم صدقه على ما ذكر وقوله العدة بما ذكر أى بأربعة أشهر وعشرة
 أيام (قوله مع احداد) الظرف متعلق بمحذوف حال من العدة أى تجب العدة حال كونها
 معطوبة بالاحداد وهو من أحد ويقال فيه الحداد من حد لغة المنع واصطلاح الامتناع من الزينة
 في البدن (قوله يعنى يجب الاحداد عليها) أى على المتوفى عنها زوجها وقوله أيضا أى كما يجب
 عليها العدة * واعلم ان ترك الاحداد كل المدة أو بعضها كبيرة فتعصى به ان حلت حرمة ترك
 ومع ذلك تنقضى عدتها ولو بلغها وفاة زوجها بعد انقضاء العدة لا الاحداد عليها لان قضاء عدتها كما
 لو بلغها طلاقه بعد انقضاء العدة فانه لا عدة عليها (قوله بأى صفة كانت) أى المتوفى عنها زوجها
 أى سواء كانت رجعية أو صغيرة أو غيرهما (قوله للخبر المتفق عليه) دليل لوجوب الاحداد وقوله
 لا يحل الخ بدل أو عطف بيان من الخبر (قوله فوق ثلاث) أى وأما الثلاث وما دونها فيحل فيهما
 للمرأة الاحداد في نحو القريب من سيد وصديق ومملوك وصهر والضابط من حزن لموته فلها
 الاحداد عليه ثلاثة أيام ومن لافلا كذا في الجبرمى نقلا عن الزياى (قوله بأربعة أشهر وعشرا)
 متعلق بمحذوف بينه الشارح بقوله أى فانه الخ وقوله أى يجب تفسير مراد للهل الذى هو الحواز
 (قوله لان الخ) علمه لكون المراد من الحل الرجوب وحاصله ان ما جاز بعد امتناعه أى نفيه
 واجب غالبا ولك أن تقول ان ما جاز بعد الامتناع يصدق بالوجوب الجمع عليه كما هنا لاهو نفس
 الوجوب وبيان ذلك انه اول انفى الحل بقوله لا يحل ثم أعيد ثانيا مشبها بالثبوت فعمل ان المراد به ما قابل

لصغرا وغيره وان
 كانت ذات اقراء
 (بأربعة أشهر وعشرة
 أيام) ولياليها للكتاب
 والسنة وتجب على
 المتوفى عنها زوجها
 العدة بما ذكر
 (مع احداد) يعنى
 يجب الاحداد عليها
 أيضا بأى صفة كانت
 للخبر المتفق عليه
 لا يحل لامرأة تؤمن
 بالله واليوم الآخر
 ان تحدد على ميت
 فوق ثلاث الا على
 زوج أربعة أشهر
 وعشرا أى فانه يحل
 لها الاحداد عليه
 هذه المدة أى يجب
 لان ما جاز بعد
 امتناعه واجب

الامتناع قيصدق بالوجوب (قوله وللإجماع على إرادته) أي إرادة الوجوب في الحديث
 لا الجواز وقوله الاما حكي عن الحسن البصري أي الاما نقل عنه من عدم وجوبه فلا يكون قاذفاً في
 الإجماع (قوله وذكر الإيمان) أي في الحديث وقوله للغالب أي أن المحدث تدون مؤمنة (قوله
 أولانه) أي الإيمان وقوله أبعث أي أشد باعثاً وحاملاً لها على الامتناع للمأمور به (قوله والا فمن
 الخ) أي وإن لم نقل أن ذكر الإيمان للغالب أولانه أبعث فلا يصح التقييد به لأن من لها إيمان
 كالذمية والمعاهدة والمستأمنة كذلك (قوله يلزمها ذلك) أي الأحاديث بمعنى أنا نلزمها به لورفع
 الأمر إلى نافي سم بل ويلزم من إيمانها أيضاً لزوم عقاب في الآية ثمة بناء على الأصح من مخاطبة
 الكفار بقروع الشريعة اه (قوله ويلزم الولي الخ) أي ويلزم الولي أن يأمر موليته صغيرة كانت
 أو مجنونة بالأحاديث (قوله تنبيه) أي في بيان معنى الأحاديث اصطلاحاً (قوله الأحاديث) مبتدأ
 خبره قوله ترك الخ (قوله على المتوفى عنها زوجها) ودعلت ما فيه (قوله ترك لبس مصبوغ لينة)
 أي لبس لا ونهاراً من حرير أو غيره كتوب أصفر أو أجرو وخرج بقوله لينة ما صيغ لينة بل لا جلى
 احتمال وسمي كالأسود والآخر والأزرق فلا يحرم عليها لبسه إلا أن كانت من قوم يتزينون به
 كالأعراب فيحرم وقوله وإن خشن غاية للحرمة (قوله ويباح إربس) هو بالمعنى إشمال للقر
 مطلق الحرير ومثله بالاولى قطن وصوف وكتان لم تصبغ (قوله وترك التطيب) معطوف على ترك
 الاول أي والأحاديث الواجب عليها أيضاً ترك التطيب فيحرم عليها التطيب في بدن أو ثوب أو طعام أو
 شراب أو كل وضابط الطيب المحرم عليها كل ما حرم على المحرم لكن يلزمها هنا إزالة الطيب الكائن
 معها حال الشروع في العدة (قوله والتحلى الخ) معطوف على التطيب أي والأحاديث الواجب أيضاً
 ترك التحلى وقوله نهاراً أماليلاً الخ ترك مع الكراهة أن كان لغير حاجة فإن كان للحاجة فلا
 كراهة قال في المغنى فإن لبس المصبوغ يحرم لئلا يفلا كان هنا كذلك أجيب بأن ذلك يحرك
 الشبهة بخلاف الحلى اه وقوله بحلى ذهب أوفضة متعلق بالتحلى أي ترك التحلى بحلى ذهب أوفضة
 فلو تحلّت بذلك حرم لأنه يزيد في حسنها كما قيل

وما التحلى إلا زينة لنقيضة * يتقمن من حسن إذا الحسن قصراً

فأما إذا كان الجمال موفراً * كحسنك لم يحتج إلى أن يزورا

وقوله أن يزورا أي يحسن ويزين من التزوير وهو تحسين الكذب (قوله ولو نحو خاتم) أي ولو
 كان ذلك الحلى نحو خاتم كالحلّال وسوارفانه يحرم (قوله أو قرط) هو بضم القاف وسكون الراء وهو
 حلزوني يعلق في شحمة الأذن وينبغي أن يحرم ما لم يحصل لها ضرر بتركه والأجاز لها لبسه
 (قوله أو تحت الثياب) أي أو كان الحلى لبسته مر تحت الثياب فيحرم (قوله انتهى عنه) تعليل
 لوجوب ترك التحلى بحلى ذهب أوفضة أي وإنما وجب ذلك للنهي عن الحلى في رواية أبي داود
 والنسائي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال المتوفى عنها زوجها لا تلبس الحلى ولا تتحل ولا تحتضب
 (قوله ومنه عموه) أي ومن الحلى الواجب تركه نحاس عموه بذهب أوفضة ومثله المموه بغيرهما إن
 كان مما يحرم التزين به (قوله ولو أو) معطوف على عموه أي ومن الحلى أيضاً ولو أو فيحرم التزين به
 لأن الزينة فيه ظاهرة قال تعالى يحلون فيها من أساور من ذهب ولو أو أو لباسهم فيها حرير وهذا هو
 الأصح ومقابلته يقول لأحرمة بالتزين به لأنه يحل للرجل (قوله ومنها العقيق) أي ومن الجواهر
 العقيق فيحرم عليها التحلى به (قوله وكذا نحو نحاس) أي وكذلك من الحلى نحو نحاس كرسا
 بالقيد الآتي وحينئذ تقييد الحلى فيما لم يكن من ذهب أوفضة محله أن كانت من قوم لا يحلون
 إلا ما راء الأول ليس بقيد وعبارة المغنى والتقييد بذهب والفضة يفهم جوار التحلى بغيرهما كنحاس
 ورسا وهو كذلك إلا أن تعود قوله التحلى هما أو أشبه الذهب والفضة بحيث لا يعرفان إلا بتأمل

وللإجماع على إرادته
 الاما حكي عن الحسن
 البصري وذكر
 الإيمان للغالب أو
 لأنه أبعث على
 الامتناع والا فمن
 لها إيمان يلزمها
 ذلك أيضاً ويلزم
 الولي أمر موليته به
 * (تنبيه) * الأحاديث
 الواجب على المتوفى
 عنها زوجها ولو
 صغيرة ترك لبس
 مصبوغ لينة وإن
 خشن ويباح إربس
 لم يصبغ وترك
 التطيب ولو لبس التحلى
 نهاراً يحلى ذهب أو
 فضة ولو نحو خاتم
 أو قرط أو تحت الثياب
 للنهي عنه ومنه
 عموه باحد هما
 ولو أو ونحوه ومن
 الجواهر التي تحلى
 بها ومنها العقيق
 وكذا نحو نحاس

أوموها بما فانهما يحرمان قال الأذري والقويه بغير الذهب والفضة أي مما يحرم تزينها به كالقويه
 هما وإنما اقتصر وأعلى ذكرهما اعتبارا بالغالب أه (قوله ان كانت) أي المرأة المعتدة بعدة الوفاة
 وقوله يتحلون هما أي بالنحاس والعاج وهو عظم الفيل (قوله وترك الا كتحال) عطف على ترك
 الاول أيضا أي والا حداد الواجب أيضا ترك الا كتحال وقوله بأتمد أي ونحوه مما يكتحل به للزينة
 وقوله الحاجة أي كرمد فتكتحل به لكن ليلا فقط وتسجد نهارا ويجوز للضرورة نهارا أيضا وذلك
 لخبر أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم دخل على أم سلمة وهي حادة على أبي سلمة وقد جعلت على عينها صبيرا
 فقال ما هذا يا أم سلمة فقالت هو صببر لا طيب فيه فقال اجعليه بالليل وامسحيه بالنهار (قوله ودهن)
 بالجر عطف على الا كتحال أي وترك دهن وهو يفتح الدال مراد به المصدر وقوله شعر رأسها أي ولحياتها
 ان كانت وبقيته شعور وجهها (قوله لاسائر البدن) بالجر عطف على رأسها أي لا يجب عليها ترك
 دهن سائر شعور البدن وكما يحرم عليها الدهن يحرم عليها طلاء وجهها بالاسفيداج بالذال المعجمة وهو
 ما يتخذ من الرصاص يطلى به الوجه وبالدهم بكسر الدال المهملة وضمها وهو ما يطلى به الوجه للتخسين
 وهو الحبرة التي يورد بها الحد وهو المسمى عند العامة بحسن يوسف ويحكى ان الامام ابا حنيفة رضي
 الله عنه كان اذا ذكر أحد عنده بسوء ينهي عنه ويقول

حسدوا الفتى اذ لم ينالوا سعيه * فالكل أعداء له وخصوم

كضراثر الحسناء قلن لوجهها * حسدا وبغضائه لدميم

أي معمول بالدهم المتقدم ويحرم عليها أيضا خضاب ما ظهر من بدنها كالوجه واليدين والرجلين
 بنحو الحناء وتطريق أصابعها وتصفيف شعر طرتها أي ناصيتها على جبهةها وتجهيد شعر صدغها
 وحشوا جفها بالكحل وتدقيقه بالخف وهو إزالة شعر ما حول الحاجبين وأعلى الجبهة بالتخفيف
 (قوله وحل تنظف بغسل) أي لرأس أو بدن ولو بدخول حمام ليس فيه خر وج محرم وحل أيضا
 امتشاط بالدهن واستعمال نحو سدر وإزالة شعر الحية أو شارب أو باطن أو عانة وقلم ظفر (قوله وإزالة
 وسخ) بالجر عطف على غسل أي وحل تنظف بإزالة وسخ (قوله وأكل تنبل) بالرفع عطف على
 تنظف أي وحل لها كل تنبل اذ هو ليس من أنواع الطيب (قوله ونذب احداث لبائن الخ) وفي
 قول قديم يجب كالمتر في عناز ووجهها جميع الاعتداد عن النكاح وردبائها ان فودقت بطلاق فهي
 محققة به أي مهيوة متر وكة بسبب الطلاق ونفسها قائمة منه فلا تحزن عليه أو يخلع فالحل انما هو
 منها الكراهة له أو بفسخ فالفسخ امانتها أو منه لعيب قائم بها فلا يليق بها الايجاب الاحداث (قوله لئلا
 يفضي الخ) علة النذب أي وانما نذب لئلا يفضي تزينها الى فسادها (قوله وكذا الرجعية) أي
 وكذا ينذب الاحداث للرجعية كما نقله في الروضة كاصلاها عن أبي ثور عن الشافعي رضي الله عنه ثم
 نقل عن بعض اصحاب ان الاولى لها ان تتزين بما يدعوا الزوج الى رجعتها أه شرح المنهج (قوله
 ان لم ترج عوده بالتزين) قيد في نذب الاحداث للرجعية (قوله فينذب) أي التزين وهو مفرع على
 محذوف أي اذا ترجعت العود فينذب لها التزين وعلى ما ذكره ابن جرير ما أطلقه الاصحاب من
 أولوية التزين لها * (تنبيه) * قال سم حيث طلب الاحداث أو أسيج وتضمن تغيير اللباس لاجل
 الموت كان مستثنى من حرمة تغيير اللباس للموت المقررة في باب الجنائز أه (قوله وتجب على المعتدة
 بالوفاة الخ) وذلك لقوله تعالى في الطلاق أسكنوهن من حيث سكنتم أي مكانا من مكان سكننا كم ونحو
 فربعة بضم الفاء بنت مالك في الوفاة ان زوجها قتل فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ترجع
 الى أهلها وقالت ان زوجي لم يتركني في منزل يملكه فاذن لها في الرجوع قالت فانصرفت حتى اذا
 كنت في الحجرة أوفي المسجد دعاني فقال امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله قالت فاعتددت فيه
 اربعة أشهر وعشر أصححه الزمذني وغيره (قوله وبطلاق) معطوف على بالوفاة أي وعلى المعتدة

وعاج ان كانت من
 قوم يتحلون بها
 وترك الا كتحال بأتمد
 الحاجة وان كانت
 سوداء ودهن شعر
 رأسها لاسائر البدن
 وحل تنظف بغسل
 وإزالة وسخ وأكل
 تنبل ونذب احداث
 لبائن يخلع أو فسخ أو
 طلاق ثلاث لئلا
 يفضي تزينها لفسادها
 وكذا الرجعية ان لم
 ترج عوده بالتزين
 فينذب وتجب على
 المعتدة بالوفاة
 وبطلاق بائن

بطلاق وقوله بآئن مفاد التقييد به أن المفارقة بطلاق رجعي لا يجب عليها ملازمة المسكن وليس كذلك بدليل قوله بعد أما الرجعية الخ ولو قال أو بطلاق ولو بآئن أو قيد قوله ولها الخروج بغير الرجعية لكان أولى وأنسب بقوله أما الرجعية الخ تأمل (قوله أو فسخ) أي أو انقضاء ردة أو لعان أو رضاع حل (قوله ملازمة مسكن) فاعل يجب أي وتجب على المعتدة بالوفاء وما بعده ملازمة مسكن فلا تخرج بنفسها منه وليس لزوم ولا غيره أن يخرجها منه ولو وافقها الزوج على خروج منه بغير حاجة لم يجز وعلى الحاكم المنع منه لأن في العدة حق الله تعالى وقد وجبت وهي في ذلك المسكن قال تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة والاضافة في قوله من بيوتهن لسكنهن فيها والألفايوت للزواج وفسر ابن عباس وغيره الفاحشة المبينة بأن تبذروا على أهل زوجها حتى يشهدوا أذاهم ومثل أهل الزوج جيرانها فإذا أشهدوا أذاهم بها جازاخراجها كما أنه إذا اشتد أذاها بهم جاز خروجها (قوله كانت فيه الخ) الجملة صفة لمسكن أي مسكن موصوف بأنها كانت فيه عند الموت أو عند الفرقة أي باذن الزوج وكان لا ثقبها حينئذ وأمكن بقاؤها فيه لاستحقاقه منفعته فان فورقت بوفاء أو غيرها وهي في مسكن لم ياذن فيه بأن انتقلت من مسكنها الأول إلى المسكن الثاني بغير اذن الزوج لها فيلزمها أن ترجع للأول وتعتد فيه ما عصى ما بهذا بخلاف ما لو انتقلت إليه بآئنه فانها تعتد فيه وجوباً وإن كان أبعد من الأول أو رجعت إليه لخدمته مع ذلك لا عراضها عن الأول بحق أو لم يكن لا ثقبها فلا تكلف السكنى فيه كالزوجة أو لم يمكن بقاؤها فيه كان تعاقب به حق كرهن وقد يبيع في الدين تعذر وفائه من غيره ولم يرض مشتمة بقاؤها فيه بإجرة المثل فتنتقل منه إلى غيره (قوله إلى انقضاء عدة) متعلق بملازمة أي وتجب الملازمة إلى أن تنقضي العدة فإذا انقضت فلا وجوب (قوله ولها الخروج نهاراً الخ) وذلك لما رواه مسلم عن جابر قال طلقت خاتمي سلمى فأرادت أن تخرج فدخلها فزجرها رجل أن تخرج فأتت النبي صلى الله عليه وسلم لم فقال جذبي عسى أن تصدقني أو تغفلني معي وقال الشافعي رضي الله عنه وتخل الأنصار قريب من منازلهم والجداذ لا يكون النهار أو ورد ذلك في البائن ويقاس به المتوفى عنها زوجها بطل من يجوز لها الخروج لما ذكره ومن لا يجوز لها ذلك كل معتدة لا تجب نفقتها ولا يمكن لها من يقضي حاجتها إليها الخروج في النهار أو شراء طعام وقطن وبيع غزل الحاجة أمان وجبت نفقتها من رجعية أو بآئن حامل أو مستبرأة فلا تخرج إلا باذن أو ضرورة كالزوجة لأنهن مكنت بالنفقة (قوله لا ليلاً) أي لا يجوز لها الخروج في الليل مطلقاً لذلك لأنه مظنة الفساد إذا لم يمكنها ذلك نهاراً أي وأمنت كما يحتمل أبو زرعة أنه تحفة وقوله ولوأوله أي لا يجوز لها الخروج في الليل ولو كان في أوله (قوله خلافاً لبعضهم) أي الفائل بأن لها الخروج أوله (قوله لكان لها الخروج ليلاً) استدراك من امتناعه ليلاً وإنما جاز لها فيه للغزل ونحوه لما رواه الشافعي والبيهقي رحمه الله تعالى أن رجلاً استشهد وأباً أحدف قالت نساؤه يا رسول الله أنا نستوحش في بيوتنا فنبيت عند أحدها فاذن لهن صلى الله عليه وسلم أن يتحدثن عند أحدهن فإذا كان وقت النوم تأوى كل واحدة إلى بيتها (قوله إلى دار حاره الملاصق) أي لدارها ومثله ملاصق الملاصق المقابل وفي تقييده الجار بما ذكره إشارة إلى أن المراد به هنا غير الذي مر في الوصية وهو والذي لم يتجاوز داره أو بعين داره من كل جانب فما كان من الأربعين فهو جار ولو لم يكن ملاصقاً ولا ملاصق الملاصق فسلوا أو صلى لجيرانه يقسم على أربعين داراً من كل جانب وقوله لغزل وحديث متعلق بخروج وقوله ونحوه ما أي كخياطة (قوله لكان الخ) تقييد لحواجز الخروج المذكور (قوله أن يكون ذلك) أي الخروج إلى دار جارتها والمراد ما يترتب عليه وهو مكنتها عند جارتها ولو صرح به وقال إن يكون مكنتها بقدر العادة لكان أولى وقوله بقدر العادة وقال بعضهم

أو فسخ ملازمة مسكن كانت فيه عند الموت أو الفرقة إلى انقضاء عدة ولها الخروج نهاراً الشراء فسخ وطعام وبيع غزل ونحو احتطاب لا ليلاً ولوأوله خلافاً لبعضهم لكان لها خروج ليلاً إلى دار جاره الملاصق لغزل وحديث ونحوهما لكان بشرط أن يكون ذلك بقدر

تمسكت عند جارتها لذلك حصته لم تكن معظم الليل والافحرم عليها ذلك (قوله وان لا يكون عندها
 الخ) أى وبشرط أن لا يكون عندها أى المعتدة أى فى دارها التى هى فيه من يؤنسها ويحدثها فان
 وجد من ذكر عندها فلا يجوز لها ذلك ولم يذكروا هذا الشرط الرمى (قوله وان ترجع الخ)
 أى وبشرط أن ترجع الى دارها وتبيت فيه فلو لم ترجع بل باتت عند جارتها حرم عليها ذلك (قوله
 أما الرجعية فلا تخرج الا باذنه) مقابل قوله المعتدة بالوفاء الخ والانساب بالمقابلة أن يقول أما الرجعية
 فيجب عليها ملازمة السكنى أيضا ولكن لا تخرج الا باذنه أو يقول ما قدمته هناك وقوله الا باذنه
 هذا هو محل المخالفة بين الرجعية وغيرها فالأولى لا تخرج الا بالاذن والثانية لها الخروج ولو بلا
 اذن لحاجة أما حالة الضرورة فهم اسواء فى جواز الخروج (قوله لان عليه) أى الزوج وهو عالة
 لا ممتناع الخروج عليها الا باذنه أو ضرورة وقوله كالزوجة الكاف للتنظير والمراد تنظير الزوجة
 الحقيقية فانها تمتنع عليها الخروج الا باذنه لكونه قائما بجميع مؤنها (قوله ومثلها) أى الرجعية
 باثر حامل أى فيمتنع عليها الخروج الا باذنه لكونه قائما بجميع مؤنها أيضا (قوله وتنتقل) أى
 المعتدة لمطلقا بوفاء أو غيرها جواز وقوله من المسكن أى الذى كانت فيه عند الموت أو الفارقة (قوله
 لخوف على نفسها) اللام تعليلية متعلقة بتنتقل أى تنتقل لأجل خوف على نفسها اذا دامت فيه
 أى من نحو رغبة للضرورة قال فى التحفة وظاهرها انه يجب الانتقال حيث ظنت فتنة كخوف على
 نحو بضع ومن ذلك أن يتخبر قوم البدوية وتخشى من التخلف اه وقوله أو ولدها أى أو خوف
 على ولدها وقوله أو على المال أى أو خوف على المال وقوله ولولغ غيرها وهو
 موضوع عندها على سبيل الامانة كوديعة وقوله وان قل أى ذلك المال الذى يظهر انه لا بد من
 ان يكون متقولا ذللا وجهه لجواز الخروج للخوف على نحو حجة برو فى التحفة زيادة أو اختصاص
 (قوله وخوف هدم الخ) الاولى ان يقول من نحو هدم الخ فيبدل لفظ خوف بلفظة من نحو لان
 هذا هو الخوف منه وعبارة المهاج مع التحفة وتنتقل من المسكن لخوف على نفسها أو نحو ولدها
 أو مال ولولغ غيرها كوديعة وان قل أو اختصاص كذلك فيما يظهر من نحو هدم أو غرق أو سارق
 أو خوف على نفسها مادامت فيه من رغبة الخ اه فلو عبر مثلها مال كان أولى ولعله حصل تحريف من
 النسخ بابدال لفظة من نحو بخوف فتنبه (قوله أو تأذت بالجيران) الاولى والاخصر ان يقول كالمهجع
 أو شدة تأذيها بالجيران لانه معطوف على خوف ومثل تأذيها بالجيران ما لولا تأذي الجيران أى الذى
 شديد فيجوز لها الانتقال لما روى مسلم ان فاطمة بنت قيس كانت تبذو على أجسامها فنقلها صلى الله
 عليه وسلم عنهم الى بيت ابن أم مكتوم ولا يعارضه رواية نقلها الخوف مكانها لاحتمال تكرار الواقعة
 قال فى التحفة تنبيه يتعين جل المتن على ما اذا كان تأذيهم بامر لم تتعدهى به والا أجبرت على تركه ولم
 يحل لها الانتقال حينئذ اه (قوله وعلى الزوج سكنى المفارقة) أى ويحب على الزوج سكنى المفارقة
 لمطلقا بوفاء أو طلاق باثر أو رجعى أو فسخ وفى الوفاة تكون السكنى فى تركه حيث وجدت وتقدم
 على الديون المرسله فى الذمة قال ع ش وتقدم على مؤنة التجهيز لانه حق تعلق بعين التركة وليس
 هو من الديون المرسله فى الذمة وينبغى ان هذا اذا كان ملذمه أو يستحق منفعة مدته عندتها باجارة
 ويحتمل أنه اذا خلفها فى بيت معار أو مؤجر وانقضت المدة انها تقدم باجرة المسكن على مؤنة التجهيز
 أيضا ويحتمل وهو الظاهر انها تقدم باجرة يوم الموت فقط لان ما بعده لا يجب الا بدخوله فلم يراحم
 مؤنة التجهيز اه وفى التحفة ويسن للسلطان حيث لا تر كة ولا متبرع اسكانها من بيت المال
 كذا أطلقوه ولو قيل يجب كوفاء دينه بل أولى لان هنا حق الله ايضا لم يبعده اه (قوله عالم
 تكن) أى المفارقة مطلقا ناشئة فان كانت كذلك فليس عليه سكناها ومثل الناشئة كل من
 لا نفقة لها عليه كصغيرة لا تحتمل الوطء وعبارة المنهج وشرحه هذا حيث تجب نفقتها على الزوج

العادة وأن لا يكون
 عندها من يحدثها
 ويؤنسها على
 الأوجه وان ترجع
 وتبيت فى بيتها أما
 الرجعية فلا تخرج
 الا باذنه أو ضرورة
 لان عليه القيام
 بجميع مؤنها
 كالزوجة ومثلها بائن
 حامل وتنتقل من
 المسكن لخوف على
 نفسها أو ولدها أو على
 المال ولولغ غيرها
 كوديعة وان قل
 وخوف هدم أو حرق
 أو سارق أو تأذت
 بالجيران أى شديدا
 وعلى الزوج سكنى
 المفارقة ولو باجرة
 عالم تكن ناشئة

لأنه لا يتفق على ما عليه من ناشرة ولو في العدة وصغيرة لا تحتل الوطء وأمة لا تحب
 نفقتها اه وقوله لا تحب نفقتها بان لم تكن مسجلة له ليل لا ونهارا حل (قوله وليس له مساكنتها)
 أي ليس للزوج مساكنتها أي المعتدة منه بطلاق ولورجعي أو فسخ أو ما الموت فتعذر كما هو ظاهر
 ومحل هذا حيث كان المسكن واحدا فلو تعدد بان كانت الدار مشتملة على حجرتين وسكن أحدهما
 حجرته والآخر حجرته جاز ذلك مع الكراهة ولو لم يكن محرم ان لم يتحد المرافق كمطبخ ومستراح وعموم رقي
 وأغلق باب بينهما أو سد فأن اتحدت اشترط المحرم كما لو لم تكن الا حجرته واحدة وقوله ولا دخول أي
 وليس له دخول محل هي أي المعتدة ساكنة فيه أي وان لم يكن على جهة المساكنة (قوله مع انتفاء
 نحو المحرم) الطرف متعلق بكل من مساكنة ومن دخول المنفيين أي ليس له المساكنة المقارنة
 لا انتفاء نحو المحرم وليس له الدخول المقارن لا انتفاء نحو المحرم من زوجة أخرى أو أمة أو امرأة أجنبية
 فان وجد محرم لها بصير عزمي تحتشم بحيث يمنع وجوده وقوع خلوة بها أو محرم له أنثى أو زوجة
 أخرى أو أمة أو امرأة أجنبية وكل منهن ثقة تحتشم جاز ذلك لكن مع الكراهة وانما حلت خلوة رجل
 بامرأتين ثنتين تحتشمهما بخلاف خلوة امرأة برجلين لما في وقوع فاحشة من امرأة بحضور مثلها من
 البعد لانها تحتشمها ولا كذلك الرجل مع مثله (قوله فيحرم الخ) لما كان امتناع المساكنة
 والدخول المفهوم من النفي السابق قديكون على طريق الاستحباب فلا يتعين للتحريم صرح بالتحريم
 وقوله ذلك أي المذكور من المساكنة والدخول عليها (قوله لان ذلك الخ) علة التحريم أي
 وانما حرم ذلك عليه لانه يجزى الى الخلوة المحرمة قال في المغني ولان في ذلك اضراؤها وقد قال تعالى
 ولا تضاروهن لتضييقنا عليهن أي في المسكن اه (قوله ومن ثم) أي من أجل ان ذلك يجزى
 يلزمها ان تمنعه من مساكنتها والدخول عليها وقوله ان قدرت عليه أي على المنع المذكور (قوله
 وكما تعتد حرة بما ذكر) أي بالاقراء أو بالأشهر (قوله أي غير الحرة) وهي من فهارق ولو
 مبعضة وقوله بنصف من عدة الحرة أي فتعد ذات الاشهر شهر أو نصفها وتعد ذات الاقراء قرأين
 بتكميل المذكور كما سيأتي وهذا في غير الوفاة أما فيما فتعد بشهرين وخمسة أيام ولو كانت من ذوات
 الاقراء (قوله لانها على النصف) أي لان غير الحرة جارية على نصف الحرة أي ولقول سيدنا عمر
 رضي الله عنه وتعتد الأمة بقرأين وقوله في كثير من الاحكام أي كما تقدم في القسم ان الحرة يملتين
 وللأمة ليلة وكما سيأتي في باب الحدود ان شاء الله تعالى انها اذا زنت الحرة المكلفة فجلد مائة وتغرب
 عاما والأمة على النصف واذا ضربت الاولى الخ فحد أربعين والأمة على النصف وغير ذلك وخرج
 بالكثير القليل كضرب المدة في العنة ومدة الزفاف وكسن الحيض وأقله وأكثره وكينونتها
 بالثلاث فيما اذا تزوجت على حر وأبأنه في جميعها ساوت الحرة (تنبية) لو عتقت في عدة رجعية
 فكمرة فتكمل ثلاثة اقراء لان الرجعية كالزوجة في معظم الاحكام فكانها عتقت قبل الطلاق
 بخلاف ما اذا عتقت في عدة بينونة لانها كالأجنبية فكانها عتقت بعد انقضاء العدة أما لو عتقت مع
 العدة كأن علق طلاقها وعتقها بشئ واحد فانها تعتد عدة حرة وفي عكس ما ذكر بان سارت الحرة
 أمة كان التحقت بدار الحرب فتكمل عدة حرة على اوجه الوجهين (قوله وكل الطهر الثاني) أي
 مع انها اذا كانت على النصف كما ذكره في قوله أن تكون عدتها قرأ ونصفا وقوله اذا نظهر الخ علة
 التكميل وجعله في شرح الروض علة لعله قبلها وعبارته وانما كملت القرء الثاني لتعذر تبعضه
 كالطلاق اذا نظهر الخ اه وهي أولى وانما تعذر تبعضه لان أكثر الطهر لا آخره ولا تعتبر
 عادتها فيه لانه ربما انها تخالف عادتها فاحتيط لذلك وأوجبوا عليها تكميل القرء وقوله نصفه أي
 الطهر وقوله لا يظهر ركله أي لا يظهر النصف لا يظهر الكلي أي لا تبين ويتضح لنا الا اذا تم ظهور
 الكل وتما ظهوره يكون بعود الدم (قوله فلا بد الخ) تفريع على العلة أو على المعلن وقوله من الانتظار

وليس له مساكنتها
 ولا دخول محل هي
 فيه مع انتفاء نحو
 المحرم فيحرم عليه
 ذلك ولو أعمى وان
 كان الطلاق رجعي
 لان ذلك يجزى الى
 الخلوة المحرمة بها
 ومن ثم لم يمانعه
 ان قدرت عليه (و)
 كما تعتد حرة بما
 ذكر (تعتد غيرها)
 أي غير الحرة (بنصف)
 من عدة الحرة لانها
 على النصف في كثير
 من الاحكام (وكل
 الطهر الثاني) اذا
 يظهر نصفه الا
 بظهور ركله فلا بد من
 الانتظار الى أن يعود
 الدم

أى تنتظر نفسها وتترى فلا تزوج وقوله الى أن يعود الدم أى فاذا عادت مدة الانتظار والترى
 فيجوز لها بعد ذلك ان تزوج لانقضاء العدة (قوله وتعتدان الخ) لما انتهى الكلام على عدة الحائض
 شرع في بيان عدة الحامل وقوله أى الحرية والامة بيان لالف التثنية وقوله لوفاة متعلق بتعتدان أى
 تعتدان عدة وفاة وقوله أو غـ يرها أى الوفاة أى غير عدة الوفاة كعدة الطلاق أو الفسخ (قوله وان
 كانتا حيضان) غاية لكون عدة الحامل بوضع الحمل وحيثما كان الاولى تأخيره عن قوله بوضع
 حمل (قوله بوضع حمل) متعلق بتعتدان والمراد تنقضى عدتهما بوضع حمل وذلك لقوله تعالى وأولات
 الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن وهو مخصص لقوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء
 ولان القصد من العدة براءة الرحم وهى حاصلة بالوضع ثم انه يتوقف انقضاؤها على انفصال جميع
 الولد فلا أثر لخروج بعضه متصلاً أو منفصلاً لا يتوقف أيضاً على وضع الولد الاخير من توأمين بينهما
 أقل من ستة أشهر فان كان بينهما ستة أشهر فأكثر فالثانى حمل آخر وقوله حمل أى الحرية والامة
 وقدره لا حمل تعلق الجار والمجرور به ولا حاجة لتقديره ويكون الجار والمجرور بعده صفة لحمل
 أى حمل منسوب الى صاحب العدة من زوج أو واطى شبهة وخرج به ما اذا كان منسوباً بالغير فلا
 تنقضى العدة به ثم ان كان الحمل بوطء شبهة انقضت عدة الشبهة بوضعه ثم تعتد للزوج وان كان من
 زنا فوجوده كعدمه اذ لا احترام له فان كانت من ذوات الاشهر بان لم تحض قبل الحمل اعتدت بها أو
 من ذوات الاقراء اعتدت بها وعليه لو زنت في العدة وحملت من الزنا لم تنقطع العدة (قوله ولو مضغة
 الخ) غاية لكون عدة الحامل بالوضع أى تعتد بذلك ولو كان ما وضعت من الحمل مضغة تتصور
 لوبقية في ظن او مثله بالادى مالمو كان فيها صورة آدمى بالفعل وعبارة المنهاج مع التحفة وتنقضى
 بمضغة فيها صورة آدمى خفية على غير القوابل أخبرنا بطريق الجزم أهل الخبرة ومنهم القوابل لانها
 حينئذ تسمى جلا وعبروا بان خبر لانه لا يشترط لفظ شهادة الا اذا وجدت دعوى عند قاض أو محكم واذا
 اكتفى في الاخبار بالنسبة للباطن فليكتف بقابلة كما هو ظاهر أخذنا من قولهم ان غاب زوجها
 فأخبرها عدل بموته أن تزوج باطنا فان لم يكن فيها صورة خفية ولا يكن قان أى القوابل مثلاً لا مع
 ترددها أصل آدمى ولو بقيت تخلقت انقضت العدة بوضعها أيضاً على المذهب لتيقن براءة الرحم بها
 كالم بل أولى اه وقوله فليكتف بقابلة أى بالنسبة للباطن أما بالنسبة للظاهر فلا بد من أربع
 قوابل بشرط عدالتهم كما في سائر الشهادات أو رجلين أو رجل وامرأتين (قوله لا بوضع علة) أى
 لا تنقضى العدة بوضع علة وذلك لانها تسمى دماً لا جلاً ولا يعلم كونها أصل آدمى ومثلها بالاولى
 النطفة (قوله يلحق ذالعدة الخ) أى بشرط ان لا تنكح آخر أو تنكحته ولو كان لم يمكن كون الولد
 منه بان كان صبيهاً وممسوحاً أو ولدته لدون ستة أشهر من نكاحه كما سيعلم بما بعده وقوله الى أربع سنين
 متعلق بمحذوف أى اذا وضعت لستة أشهر ولحظتين أو أكثر وتنتهى الكثرة بوضعه لاربع سنين
 لانها أكثر مدة الحمل بدليل الالتزام وحكى عن مالك انه قال جاورت امرأة نكاحاً من عجلان امرأة صدق
 وزوجها رجل صدق حملت ثلاث أبطن في اثنتى عشرة سنة فحمل كل بطن أربع سنين (قوله من
 وقت طلاقه) أى تحسب الاربع سنين من وقت فراقه بتنجيز أو تعليق وهذا محمول على مقارنة
 الوطء للفراق والازادت مدة الحمل على أربع سنين مع انهم حصرها أكثر مدة الحمل في أربع سنين
 مع لحظة الوطء فقط وفي شرح المذهب من وقت امكان العلوق قبل الفراق ثم قال فيه واعتبارى للمدة
 في هذه من وقت امكان العلوق قبل الفراق لا من الفراق الذى عبر به أكثر الاصحاب هو ما اعتده
 الشيخان حيث قال فيها اطلقوه تساهل اه (قوله لان أتت به الخ) أى لا يلحق ذالعدة ان أتت الخ
 ومثله في عدم اللحق به مالم أتت به من لم تنكح آخر لا أكثر من أربع سنين من وقت الوطء لعدم
 الامكان (قوله وامكان لان يكون منه) أى من غير ذى العدة (قوله بان أتت به الخ) تصوير

(وتعتدان) أى
 الحرية والامة لوفاة أو
 غيرها وان كانتا
 حيضان (بوضع حمل)
 حملت الصاحب العدة
 ولو مضغة تتصور
 بقيت لا بوضع علة
 * (فرع) * يلحق ذال
 العدة ان ولد الى أربع
 سنين من وقت
 طلاقه لان أتت به
 بعد نكاح لغير ذى
 العدة وامكان لان
 يكون منه بان أتت
 به ستة أشهر بعد

نكاحه (وتصدق) المرأة (٥٠) (في دعوى (انقضاء عدة) بغير أشهر ان (أمكن) انقضاءها وان خالفت عادتها وكذبها

الزوج اذ يعسر عليها إقامة البينة بذلك ولا نهام وثمينة على ما في رجها وامكان الانقضاء بالولادة ستة أشهر ولحظتان وبالأقراء المحررة طلق في شهر اثنان وثلاثون يوما ولحظتان وفي حيض سبعة وأربعين يوما ولحظة * (فائدة) * ينبغي تحليف المرأة على انقضاء العدة (ولا يقبل دعواها) أي المرأة (عدم انقضائها) أي العدة (بعد تزوج الا آخر) لان رضاها بالنكاح يتضمن الاعتراف بانقضاء العدة فلو ادعت بعد الطلاق الدخول فأنكر صدق بيمينه لان الاصل عدمه وعليها العدة مؤاخذة لها بأقرارها وان رجعت وكذبت نفسها في دعوى الدخول لان الانكار بعد الاقرار غير مقبول * (فرع) * لو انقضت عدة الرجعية ثم نكحت آخر فادعى مطلقها عليها أو على الزوج الثاني رجعة قبل انقضاء العدة فأثبت ذلك بينة أو لم يثبت لكن أقر أي الزوجة والثاني له به أخذها لانه قد ثبت بالبينة أو الاقرار ما يستلزم فساد النكاح وطأ عليها بالوطء مهر المثل فلما انقضت الرجعة لها

لا يمكن كونه منه وقوله بعد نكاحه أي الغير وبين المصنف حكم ما اذا أمكن كونه من الاول أو من الثاني وبقى عليه بيان حكم ما اذا أمكن كونه منهما كان ولدته لستة أشهر من وطء الثاني ولدون أربع سنين من طلاق الاول وحاصله انه يعرض على قائف فان ألحقه باحدهما فسكالا مكان منه فقط وقد مر حكمه أو ألحقه بهما أو اغناه عنهما أو اشتبه عليه الامر انتظر بلوغه وانتسابه بنفسه ومثله ما لو فقد القائف كأن كان بمسافة القصر وأما اذا لم يمكن كونه منهما كأن ولدته لدون ستة أشهر من وطء الثاني ولا أكثر من أربع سنين من وطء الاول فهو منفي عنهما (قوله وتصدق المرأة الخ) قد ذكر هذا بعينه في آخر فصل الرجعة قبيل فصل الایلا وقد تقدم الكلام عليه (قوله وامكان الانقضاء) أي للعدة وقوله ستة أشهر أي عددية وهي مائة وثمانون يوما من حين امكان اجتماعهما بعد النكاح اه شق وقوله ولحظتان أي لحظة للوطء ولحظة للوضع وهذا في وضع التام أما في غيره فان كان مصورا فامكان انقضاء العدة بوضعه مائة وعشرون يوما ولحظتان وان كان مضغعا فامكان ذلك في ثمانون يوما ولحظتان (قوله وبالأقراء) معطوف على بالولادة أي وامكان انقضاء العدة بالأقراء المحررة طلق في شهر اثنان وثلاثون يوما ولحظتان لحظة للقرء الاول ولحظة للطعن في الحيضة الثالثة وبيان ذلك بأن يطلقها وقد بقي من الطهر لحظة ثم تحيض أقل الحيض ثم تطهر أقل الطهر وهو خمسة عشر يوما ثم تحيض وتطهر كذلك ثم تطعن في الحيضة الثالثة لحظة (قوله وفي حيض الخ) معطوف على في طهر أي وامكان انقضاء العدة بالأقراء المحررة طلق في حيض سبعة وأربعين يوما ولحظة أي من حيضة رابعة وبيانه بأن يطلقها آخر جزء من الحيض ثم تطهر أقل الطهر ثم تحيض أقل الحيض ثم تطهر وتحيض كذلك ثم تطهر أقل الطهر ثم تطعن في الحيض لحظة وقد تقدم الكلام كله مع بيان عدة الامة والمبعضة فارجع اليه ان شئت (قوله فائدة ينبغي تحليف الخ) أي يجب عليه فالمراد من الانبغاء الوجوب كما يفيد عبارته فيما مر حيث جزم بذلك وهي وتصدق بيمينه في انقضاء العدة بغير الأشهر الخ ومثله في متن الارشاد وعبارته مع الشرح واذا تنازع الزوجان فادعت انقضاء العدة بمدة مكن وضع أو اقراء صدقت ان خالفت وان خالفت عادت العسر إقامة البينة واثباتها على ما في رجها فان نكحت صدقت ان أراد رجعة اه (قوله ولا يقبل دعواها الخ) يعني المرأة المطلقة لو تزوجت على آخر ثم بعده ادعت أنها تزوجت عليه وعدتها لم تنقض بقصد فساد النكاح لا يقبل دعواها ذلك لان رضاها بالنكاح عليه يتضمن الاعتراف بانقضاء العدة (قوله فلو ادعت بعد الطلاق الخ) يعني اذا اختلفا بعد الطلاق في ادخول وعدمه فادعت هي الدخول والآخر لا يأخذ المهر كله وأنكر هو الدخول بها ويتشطر المهر صدق هو بيمينه وقوله لان الاصل عدمه أي الدخول وقوله وعليها العدة الخ أي ويجب عليها العدة مع سقوط المهر وقوله مؤاخذة الخ علة لوجوب العدة عليها وقوله وان رجعت أي عما أقرت به وهو غاية لوجوب العدة عليها (قوله فرع لو انقضت العدة الخ) المناسب ذكر هذا الفرع في باب الرجعة بعد قوله ولوادعي رجعة وهي منقضية ولم تنكح الخ أو يذ كر ذلك هنا وذلك لان ما هنا محترز وقوله هناك ولم تنكح (قوله فادعي مطلقها) أي طلاقا رجعيما كما هو ظاهر وقوله لمها أو على الزوج الثاني أي أو عليها معا فاما مائة خلو (قوله فائدت) أي مطلقها فالصغير المستتر يعود له ومثله ضميره الا في وقوله ذلك أي ما ادعاه من الرجعة ومثله ضميره الا في وقوله أولم يثبت أي ذلك بالبينة وقوله لكن أقر الخ قيد فيها لالم يثبت ذلك وقوله له أي لمطلقها (قوله أخذها) أي انتزعتها مطالبا لها من الزوج سواء دخل بها أم لا (قوله ما يستلزم فساد النكاح) أي وهو الرجعة وذلك لانه اذا ثبت الرجعة لم يصح نكاحها لانها زوجة (قوله ولها عليه) أي الثاني وقوله مهر المثل أي لا المسمى لفساد النكاح (قوله فلو أنكر الثاني الرجعة) أي مع انكارها

أخذها لانه قد ثبت بالبينة أو الاقرار ما يستلزم فساد النكاح وطأ عليها بالوطء مهر المثل فلما انقضت الرجعة لها

لها أيضا والا كانت عين المسئلة الثانية وقوله صدق بيمينه فلو نكل عن اليمين حلف الاول
واخذها (قوله اقرت هي دون الثاني) أي فانه أنكر ذلك وحلف عليه (قوله فلا يأخذها)
أي مطلقها وقوله لتعلق حق الثاني أي بها وهو استحقاق الانتفاع بالضع (قوله حتى تبين من
الثاني) أي بموت له أو فسخ أو طلاق بائن (قوله لا يقبل اقرارها عليه) أي على الثاني أي
بالنسبة للثاني وهو علة لعدم أخذها إلى أن تبين وقوله بالرجعة متعلق باقراره وقوله مادامت في
عصمته أي الثاني وقوله لتعلق حقه أي الثاني وقوله بها أي بالمرة بالرجعة للاول (قوله أما إذا بان
الاولي فاذا بان لأنه مفاد الغاية السابقة وقوله منه أي من الثاني (قوله فتسلم للاول) أي مدعى
الرجعة وقوله بلا عقد أي لأنه ادعى الرجعة وهي لا تحتاج إلى عقد (قوله وأعطت وجوب الاول) أي
الزوج الاول المدعى للرجعة وقوله قبل بينوتها أي من الثاني وعبارة الروض وشرحه وقبل ذلك أي
زوال حق الثاني بحسب علم الاول مهر مثلها للحيولة أي لانها حالت بينه وبين حقه بالنكاح الثاني
حتى لو زال حق الثاني رد لها المهر لارتفاع الحيولة (قوله للحيولة) أي لا للقيضولة وحكم الذي
للحيولة أنه يكون كالرهن عنده بخلاف الذي للقيضولة فانه لا يكون كذلك بل يستبد به ويتلذذ به من
تسلمه وقوله بينه أي الاول وقوله وبين حقه أي وهو الانتفاع بالضع كما تقدم وقوله بالنكاح الثاني
متعلق بالصادرة أي انها صدرت منها بسبب نكاحها الثاني (قوله حتى لو زال) أي النكاح الثاني
بينوتها منه وقوله أخذت المهر أي من الاول وقوله لارتفاع الحيولة علة الأخذ (قوله ولو
تزوجت امرأة الخ) الفرق بين هذه المسئلة وبين ما قبلها انه في هذه المسئلة وقع الاختلاف في أصل
الطالة وفيما قبلها في الرجعة مع الاتفاق على الطلاق وقوله في حيالة بالياء المنناة قال في القاموس
الحيال خيط يشده من بطن البعير إلى حقه وقوله في حيالة بالياء المنناة قال في القاموس
نسخ الخط بالياء الموحدة وهو الموافق للروض والمراد على كل أنها تحت عهد زوج (قوله بان ثبت
ذلك) أي كونها تحت زوج والياء للتصوير (قوله ولو باقرارها) أي ولو ثبت ذلك باقرارها
وقوله بها أي بكونها كانت تحت زوج (قوله قبل نكاح الثاني) متعلق باقرارها واحترز به عما
إذا أقرت بالزوجة للاول بعد نكاح الثاني فانه لا يقبل اقرارها عليه نظير ما لو نكحت باذنها ثم ادعت
رضا عما محرما فانه لا يقبل ولا يصح جعله متعلقا بشئ لانه يفيد أنه إذا ثبت ذلك بينة بعد نكاح الثاني
لا تقبل فلا يأخذها وهو لا يصح (قوله فادعى علمها الاول) أي الزوج الاول الذي كانت تحت حياله
(قوله بقاء نكاحه) مفعول ادعى وقوله وان لم يطلقها معطوف على بقاء نكاحه أي وادعى أنه لم
يطلقها (قوله وهي) أي من تزوجت على غير زوجها الاول وقوله أنه أي الاول وقوله وانقضت
عدتها منه أي وانه انقضت عدتها منه أي الاول وقوله قبل أن تنكح الثاني الطرف متعلق بكل من
طالها وانقضت عدتها وقوله ولا بينة بالطلاق أي والحال أنه لا بينة تشهد بالطلاق (قوله خلف)
أي الاول المدعى عليه الطلاق (قوله أخذها) أي الاول وقوله من الثاني أي الزوج الثاني (قوله
لأنها أقرت له بالزوجة) أي فيما إذا ثبتت بالاقراء أي وألأنها ثبتت له بالينة (قوله وهو) أي
اقرارها بالزوجة أقرار صحيح وقوله اذ لم يتفقا أي الزوج الاول والزوج وهو علة لصحة الاقرار
وقوله على الطلاق أي الراجع للزوجة بخلاف المسئلة السابقة فانهما اتفقا فيهما على الطلاق وادعى
بعده رجعة فاذا أقرت هي من دون الثاني لا يقبل اقرارها كما تقدم (قوله وتنقطع عدة) شروع
في حكم معاشرة المفارق للعدة وقد ترجم له الفقهاء بترجعة مستقلة (قوله بغير حل) خرج به عدة
الحمل فلا تنقطع بما ذكر بل تنقضي بوضعه مطلقا (قوله بمخالطة الخ) الباعسية متعلقة بتنقطع
وقوله مفارق يقرأ بصيغة اسم الفاعل وقوله المفارقة يقرأ بصيغة اسم المفعول أي زوجة مفارقة أي
فارقتها زوجها وقوله رجعية صفة لمفارقة (قوله فيها) أي في العدة وهو متعلق بمخالطة أو بمحذوف

صدق بيمينه في
انكاره لان النكاح
وقع صحيحا والاصل
عدم الرجعة
أو أقرت هي دون
الثاني فلا يأخذها
لتعلق حق الثاني
حتى تبين من الثاني
اذ لا يقبل اقرارها
عليه بالرجعة مادامت
في عصمته لتعلق
حقه بها أما إذا بان
منه فتسلم للاول بلا
عقد وأعطت وجوبا
الاول قبل بينوتها
مهر المثل للحيولة
الصادرة منها بينه
وبين حقه بالنكاح
الثاني حتى لو زال
أخذت المهر لارتفاع
الحيولة ولو تزوجت
امرأة كانت في حيالة
زوج بان ثبت ذلك
ولو باقرارها به قبل
نكاح الثاني فادعى
علمها الاول بقاء
نكاحه وان لم يطلقها
وهي تدعى أنه طلقها
وانقضت عدتها منه
قبل أن تنكح الثاني
ولا بينة بالطلاق
خلف أنه لم يطلقها
أخذها من الثاني
لأنها أقرت له بالزوجة
وهو اقرار صحيح اذ لم
يتفقا على الطلاق
(وتنقطع عدة) بغير
حل (بمخالطة)
مفارق لمفارقة
(رجعية فيها)

صفة لها أي مخالطة حاصلة في العدة (قوله لا بائن) معطوف على رجعية أي لا تنقطع العدة بمخالطة مفارق لا بائن لأنه لا شبهة لغرضه وعادة المغني لأن مخالطتها محرمة بلا شبهة فاشبهت المفارق بما أفلا أنر للمخالطة اه وقوله ولو بخلع غايته في البائن أي ولو كانت بينوتها بسبب خلع فانها لا تنقطع عنها بالمخالطة (قوله كمخالطة الزوج زوجته) قيد في المخالطة التي تنقطع العدة فالجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة للمخالطة أي مخالطة كائنة كمخالطة الزوج زوجته وذلك بأن يدوم على حالته التي كان معها قبل الطلاق من النوم معها ليلاً ونهاراً والخلوها كذلك وغير ذلك وقوله بان كان الخ تصوير للمخالطة المذكورة وقوله يختل بها أي بالرجعية (قوله ويتمكن عليها) على بمعنى من كما هو مصرح به في بعض نسخ الخط والمراد التمكن من الاستمتاع بها وقوله ولو في الزمن اليسير غايته في الاختلاص بها والتمكن منها أي ولو كان ماذكري يحصل في زمن يسير قال الرشيدى هو صادق بما اذا قل الزمن جداً ولعله غير مراد وإنه انما احتزبه عن اشتراط دوام المعاشرة في كل الأزمنة (قوله سواء أحصل الخ) تعميم في انقطاع العدة بالاختلاص ولو لم يكن منها أي لا فرق في ذلك بين أن يكون حصل منه وطء أولاً وأفاد به ان المدار في انقطاع العدة على وجود الاختلاص والتمكن بحيث لو أراد الوطء لا يمكن (قوله فلا تنقضي العدة) أي زمن المخالطة وان طال الزمان جداً كعشر سنين وهو مفرغ على انقطاع العدة (قوله لكن اذا زالت الخ) استدراك من قوله وتنقطع عدة الخ رفع به ما يوهمه الانقطاع من وجوب الاستئذان وقوله المعاشرة عبر بها هنا وفيما تقدم بالمخالطة تغنياً وهواراً كتاب فنيين من التعبير مؤداهما واحد (قوله بأن نوى الخ) تصوير لزوال المعاشرة وهو يفيد أنها لا تزول إلا بالنية (قوله كانت) بالبناء للعلوم أي كملت هي عدتها وهو جواب اذا وقوله على ماضى متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر أي حال كونها بانية للعدة على ماضى منها قبل المعاشرة والمراد انها لا تستأنف عدة جديدة بعد زوال المعاشرة ومحل ماذكري ان ماضى زمن بعد الطلاق بلا معاشرة فان لم يمض زمن بعده بلا معاشرة بان استمرت المعاشرة من حين الطلاق استأنفت العدة من حين زوالها (قوله وذلك لشبهة الفرائس) اسم الإشارة يعود على المذكور من عدم انقضاء العدة والاضافة على معنى اللام أي وانما لم تنقض العدة بالمخالطة في الرجعية لوجود شبهة للاستفراس بها وهي كونها كالزوجة في الاحكام المار ببيانها غير مرة وعبارة المغني فلا تنقضي عدتها وان طالت المدة لان الشبهة قائمة وهو بالمخالطة مستفرس بها فلا يحسب زمن الاستفراس من العدة كالونكحت غيره في العدة وهو حائل بالحال لا يحسب زمن استفراسه من العدة اه (قوله كالونكحتها الخ) السكاف للتنظير والفاعل يعود على مطلق شخص والمفعول يعود على امرأة أجنبية في عدة طلاق رجعي أي هذا نظير ما لو نكح مطابقة من غيره طلاقاً رجعياً في العدة وهو حائل بالحال فانها تنقطع ولا يحسب زمن استفراسه هكذا يتعين حل العبارة كما تنطبق به عبارة المغني المارة ولو غير مثله لكان أولى لان عبارته توهم ان الزوج نكح المطلقة منه مطلقاً لا قارجياً في العدة وهو لا يصح لانه ان اراد بالنكاح من قوله نكحتها العقد فهو باطل لانه تقدم ان العقد على الرجعية رجعية لكن بالنية وان اراد به الوطء فلا يصح أيضاً لانه يلزم عليه أن يكون المنظر عين المنظر به فتأمل وقوله حائلاً الذي في التحفة والنهاية جاهلاً فاعل في عبارتنا تحريفاً من النساخ وقوله في العدة متعلق بنكحتها (قوله فلا يحسب) جواب لو ولا حاجة اليه مع ما بعده لانه قد علم من كاف التنظير وقوله زمن استفراسه أي من نكح المعتدة من غيره وقوله منها أي العدة (قوله بل تنقطع) أي العدة وقوله من حين الخلو أي بها ولو لم يوجد وطء (قوله ولا يبطل بها) أي بالخلوة وقوله ماضى أي من العدة (قوله قتبني عليه) أي على ماضى وهذا هو معنى عدم بطلان ماضى بها وقوله اذا زلت أي الخلو (قوله ولا يحسب) أي من العدة وقوله الاوقات أي التي لم تحصل فيها خلو (قوله ولكن لا رجعة الخ) استدراك من المتن أي

لا بائن ولو بخلع
كمخالطة الزوج
زوجته بان كان
يختل بها ويتمكن
عليها ولو في الزمن
اليسير سواء أحصل
وطء أم لا فلا تنقضي
العدة لكن اذا زالت
المعاشرة بان نوى انه
لا يعود اليها كملت على
ما مضى وذلك لشبهة
الفرائس كما لو نكحها
حائلاً في العدة فلا
يحسب زمن استفراسه
عنها بل تنقطع من
حين الخلو ولا يبطل
بها ماضى قتبني
عليه اذا زالت ولا
يحسب الاوقات
المخالطة بين الخلو
(و) لكن لا رجعة
له عليها

لا تنقطع عدتها بالمخالطة في العدة ولكن لا رجعة الخ ولو أبقى المتن على حاله ولم يزد أداة الاستدراك
 لكان أولى وانما لم يجزله الرجعة بعدها للاحتياط والتغليظ عليه فهي كالباثن بعد مضي عدتها
 الأصلية الا في حقوق الطلاق خاصة كما صرح به المؤلف والحاصل هي بعد انقضاء عدتها الأصلية
 كالباثن في تسعة أحكام في أنه لا يصح رجعتها ولا توارث بينهما ولا يصح منها ايلام ولاظهار ولا لعان
 ولا نفقة ولا \equiv سوة ولا يصح خلعهما بمعنى أنه اذا خالعهما وقع الطلاق رجعيا ولا يلزم العوض ولذلك
 قال بعضهم ليس لنا امرأة يلحقها الطلاق ولا يصح خلعهما الا هذه واذا ماتت عنها لا تنتقل لعدة الوفاة
 وكالرجعية في خمسة أحكام في حقوق الطلاق وفي وجوب سكناها وفي أنه لا يحد بوطئها وليس له
 تزوج نحو أختها ولا أربع سواها (قوله أي بعد العدة) أي بعد انقضائها والمراد صورة والا فلا
 يصح لان الغرض في هذه أن عدتها لا تنقضي بسبب المخالطة وقوله على المعتمد مقابله ثبت له الرجعة
 بعدها وفي شرح الروض مانصه وما نقله كاصله عن البغوى من عدم ثبوت الرجعة هو ما جزم به في
 المنهاج ونقله في المحرر عن المعبرين وفي الشرح الصغير عن الأئمة قال في المهمات والمعروف من
 (٣) المذهب المفتي به ثبوت الرجعة كما ذهب اليه القاضي ونقله البغوى في فتاويه عن الاصحاب
 فالرافعي نقل اختيار البغوى دون من قوله وذكر نحوه الزركشي لكن يعارض نقل البغوى له عن
 الاصحاب نقل الرافعي مقابله عن المعبرين والأئمة كما مر (قوله وان لم تنقض عدتها) الاولى اسقاطه
 لان فرض المسئلة في الرجعية المخالطة وهي لا تنقضي عدتها بسبب المخالطة (قوله لكن يلحقها
 الطلاق الى انقضائها) أي العدة الصورية (قوله انه لا مؤنة لها) أي عليه وقوله بعدها أي بعد
 العدة الصورية (قوله ويجزم به) أي بما رجهه البلقيني (قوله فقال لا توارث الخ) لا يدل على المدعى
 فعل في العبارة سقطا يعلم من عبارة التحفة ونصها ومؤنتها عليه الى انقضاء العدة لكن الذي رجه
 البلقيني أنه لا مؤنة لها وجزم به غيره فقال لا توارث بينهما ولا يصح ايلام منها ولاظهار ولا لعان
 ولا مؤنة لها ويجب لها السكنى لانها بائن الا في الطلاق ولا يحد بوطئها أه يحذف فاساقط من عبارتنا
 الذي كان عليه أن يأتي به هو قوله ولا مؤنة لها ف كان عليه أن يأتي به وقوله ولا يحد بوطئها أي لشبهة
 اختلاف العلماء في حصول الرجعة بالوطء كما تقدم في بابها (قوله تنقذ) أي في بيان بداخل العديتين
 (لواجمع عدتا شخص الخ) ذكر حكم اجتماع عديتين من جنس واحد لشخص واحد وبقي عليه
 ما اذا كانا من جنس له أيضا كحمل واقراء كان طلقها خا ملا ثم وطئها تبيل الوضع أو طلقها خا ملا ثم
 وطئها أو أحدهما وحكم ذلك كحكم ما اذا كانا من جنس واحد فتتداخلان وتنقضيان بوضعه وما اذا
 كانا لشخصين سواء كانا من جنس كأن كانت في عدة زوج أو وطء شبهة فوطئت من آخر بشبهة أو
 نكاح فاسد فلا تدخل لتعدد المستحق بل تعدد لكل منهما عدة كاملة وتقدم عدة الطلاق على وطء
 الشبهة وان سبق وطء الشبهة الطلاق اقوتها باستنادها الى عقد جازم أو كانا من جنسين كأن وجد
 حمل من أحد الشخصين فكذلك لا تدخل لكن عدة الحمل تقدم مطلقا سواء كان من المطلق أو من
 الواطئ بشبهة فغيبا اذا كان من الاول ثم وطئت بشبهة تنقضي عدة الطلاق بوضعه ثم بعد مضي زمن
 النفاس تعدد بالاقرء وفي عكسه تنقضي عدة الشبهة بوضعه ثم تعدد أو تكمل للطلاق فتحصل أن
 الاقسام أربعة وذلك لان العديتين اما أن يكونا لشخص أو لشخصين وعلى كل اما أن يكونا من جنس
 أو من جنسين (قوله مطلقا) أي سواء كان الوطء بشبهة أم لا كما يدل عليه التقييد بعد وفيه أن وطء
 الرجعية لا يكون الاشبهة فلا يصح التعميم المذكور وأجيب بأن المراد بالشبهة فيها شبهة الفاعل
 بان ظنناز وجته غير المطلقة أو كان جاهلا معذورا بانه يحرم عليه وطؤها (قوله أو البائن) معطوف
 على الرجعية أي أو وطئ مطلقته البائن وقوله بشبهة متعلق بوطئ أي وطئها بشبهة والمراد شبهة
 الفاعل كما في الذي قبله ونخرج ما لو وطئها بغير شبهة بان كان عالما بانها المطاوعة فلا عدة للوطء لانه

(بعدها) أي بعد
 العدة بالاقرء أو
 الأشهر على المعتمد
 وان لم تنقض عدتها
 لكن يلحقها الطلاق
 الى انقضائها الذي
 رجهه البلقيني أنه
 لا مؤنة لها بعدها
 وجزم به غيره فقال
 لا توارث بينهما ولا
 يحد بوطئها * (تنقذ)
 لواجمع عدتا شخص
 على امرأة بان وطئ
 مطلقته الرجعية
 مطلقا أو البائن بشبهة

غير محترم لكونه زنا (قوله تكفي عدة أخيرة) هي هنا عدة الوطء أي تغني عما سبق من عدة الطلاق
وقوله منهما أي العدين عدة الطلاق وعدة الوطء (قوله فتعداين) هذا هو معنى الاكتفاء بالعدة
الأخيرة منهما (قوله من فراغ الوطء) أي وهو إخراج الحشفة حل بجبري (قوله وتندرج)
أي تدخل وقوله فيها أي العدة الأخيرة وقوله بقية الأولى أي عدة الطلاق هنا أي فيكون قدر
تلك البقية مشتركا واقعا عن الجهتين (قوله فإن كر الوطء) أي مطلقا في الرجعية وبشبهة
في البائن (قوله استأنفت أيضا) أي من فراغ الوطء ويندرج في عدته بقية الأولى وهكذا (قوله
لكن لا رجعة الخ) استدراك من اندراج بقية الأولى في عدة الثانية وقوله حيث لم يبق من الأولى أي
عدة الطلاق الرجعي وذلك كان وطئها بشبهة بعد قرأين من عدة الطلاق ولم يراجعها إلا بعد تمام القرء
الثالث فلا تصح الرجعة فإن بقي منها بقية كأن راجعها في القرء الثالث صح الرجعة * (فائدة) *
قد يجب على المرأة أربع عدود ذلك كما لو طلقت الأمة فسرعت في العدة فلما قرب انقضاؤها اعتقت
فانها تنتقل لعدة الحرائر فلما قرب انقضاؤها مات زوجها فانها تنتقل لعدة الوفاة فلما قرب انقضاؤها
وطئت بشبهة وجلت منه فانها تنتقل لعدة الحمل (قوله فرع في حكم الاستبراء) أي كحرمة
الاستمتاع بالأمة التي حدث له ملكها حتى يستبرئها وقد أقرده الفقهاء بيباب مستقلة وانما ذكر
عقب العدة لاشتراكهما في أصل البراءة وخص هذا الاسم لانه اكتفي فيه بأقل ما يدل على براءة
الرحم كحيضة في ذوات الحيض وشهر في ذوات الأشهر بخلاف العدة فانه لم يتم بكتف فيها بذلك خست
باسم العدة المأخوذة من العدد لاشتمالها عليه غالبا والأصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم في سببها
أوطاس ألا توطأ حمل حتى تضع ولا غير ذوات حمل حتى تحيض حيضة وأوطاس بضم الهمة أفصح
من فتحها اسم وادمن هو وزن عند حنين وقاس الشافعي رضي الله عنه غير المسببة علمها بجامع
حدوث الملك ومن لا تحيض بمن تحيض في اعتبار قدر الظهر والحيض وهو شهر غالبا (قوله وهو) أي
الاستبراء وقوله شرع الخ أي وأما لغة فهو طلب البراءة وقد يطلق بمعنى تحصيلها والاتصاف بها كما في
قوله صلى الله عليه وسلم فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه أي حصل براءتهما واتصف بهما
(قوله تربص بمن فيها ريق) أي صبر وانتظار بمن فيها ريق ولو بمعضة والمتر بص بها هو السيد فيما
إذا أراد التمتع بها أو تزويجها أو هي نفسها نائما إذا زال فراشه عنها بعقها فلا بد من أن تربص وتنتظر
نفسها بنفسها ولا يجوز لها أن تتزوج حالا وقد يكون الاستبراء في الحرمة كما إذا كان لها ولد من غير
زوجها ومات ذلك الولد فانه يسن له استبرأؤه لانها ربما تكون حاملا فيكون الحمل أخاليت من الأم
فيرث منه السدس ولو عبر بالمرأة كما في شرح المنهاج لكان أولى لشمولها الحرمة وغيرها وقوله عند
وجود سبب مما يأتي وهو حدوث الملك أو زول القراش وهذا باعتبار الأصل والغالب والافقد يجب
الاستبراء بغير ذلك كأن وطئ أمة غيره نطن أنها أمة فوجب فيها الاستبراء لانها في نفسها مملوكة
والشبهة شبهة ملك اليمين وخرج يظن أنها أمة مملوكة نهاز وجته الحرمة فانها تعتد بثلاثة قروء أو
زوجته الأمة فتعتد بقرأين (قوله للعالم الخ) علمه لقد رأى وانما شرع التربص ليحصل العلم
بالبراءة وهذا فيمن تحبل وقوله أو للتعبد وهذا في البكر ومن استبرأها بآثارها قبل بيعها والمستتر أن
صبي أو امرأة (قوله يجب استبراء) أي على السيد بالنسبة لما إذا أراد التمتع بأمته أو تزويجها بعد
أن وطئها أو علمها بالنسبة لزال القراش عنها بعقها بموته أو اعتاقها فوجب عليها أن تستبرئ نفسها
بنفسها فلا يحل لها أن تتزوج قبل ذلك كما تقدم وقد يستحب الاستبراء كما في الحرمة السابقة وكما في
الأمة التي اشتراها زوجها فتستبرئ استجابا ليمتيز ولد النكاح عن ولد ملك اليمين فانه في النكاح
ينعقد مملوكا ثم يعتق بالملك وفي ملك اليمين ينعقد حرا وتصور أم ولد وكما في الأمة الموطوءة فانه
يستحب ماله كما قبل بيعها استبرأؤها ليكون على بصيرة (قوله حل تمتع) تعليل لوجوب الاستبراء

تكفي عدة أخيرة
منهما فتعده هي من
قراغ الوطء وتندرج
فيها بقية الأولى فان
كر الوطء استأنفت
أيضا لكن لا رجعة
حيث لم يبق من
الأولى بقية * (فرع)
في حكم الاستبراء
وهو شرعاً تربص بمن
فيها ريق عند وجود
سبب مما يأتي للعالم
ببراءة رجعتها وللتعبد
(يجب استبراء) لحل
تمتع أو

أى وانما وجب لاجل حل التمتع بها وقوله أو تزويج معطوف على تمتع أى أو لحل تزويج فلا يحل
 للسيد أن يزوج أمته على غيره إلا بعد استبائها لکن بشرط أن يكون قد وطئها ويعلم منه أن
 الاستبراء إنما يجب على الرجل دون المرأة لأنها لا تمتنع بجواريتها ولا بشرط وجوب الاستبراء في
 صورة التزويج إلا شئمة أن تكون الأمة موطوءة لسيدها وهذا لا يتأتى في المرأة أهـ جل (قوله
 بملك الأمة الخ) ذكر لوجوب الاستبراء سببين ملك الأمة أى حدوثه وزوال فراشه ويرد على الأول
 ما لو فسخت المكاتب كناية صحبة الكتابة أو فسختها السيد عند عجزها عن النجوم فيجب استبراءها مع
 عدم حدوث الملك ولو لم يملك الأمة المرتدة والسيد المرتد أو أسلما معا بعد تزويجها فإنه يجب
 استبراءها مع عدم ذلك ويرد على الثاني ما لو أراد تزويج موطوءة مستولدة كانت أو غيرها فإنه يجب
 استبراءها قبل تزويجها مع أنها عند اعادة التزويج لم يزل فراشه عنها واجيب بأن هذين سببان باعتبار
 الأصل والغالب وهذه الصور حلت على خلاف ذلك وقال بعضهم ما ذكر ليس بسبب حقيقة
 والسبب في الحقيقة إنما هو حل التمتع أو زوم التزويج ولكل منهما اسباب فمن اسباب الأول الملك
 ومن اسباب الثاني وطؤه الأمة التي يريد تزويجها ويمكن حل كلام المؤلف عليه بجعل قوله لحل تمتع
 أو تزويج علة لوجوب الاستبراء وجعل الباء من قوله بملك الخ سببية مرتبطة بحل التمتع لا بوجوب
 الاستبراء في المتن أى يجب الاستبراء لاجل حل التمتع ولا لاجل حل تزويجها والأول يحصل بسبب
 ملك الأمة والثاني يحصل بزوال الفراش عنه على اللف والنشر المرتب (قوله ولومعتدة) غاية في
 وجوب الاستبراء بملك الأمة أى يجب بذلك لو كانت الأمة التي استبرأها معتدة بوطء شبهة مثلاً
 وعبرة الجملة قوله ولومعتدة أى فيجب عليها الاستبراء بعد انقضاء العدة وهذا بالنسبة لحل التمتع أما
 بالنسبة لحل التزويج فيمكن فيه انقضاء العدة وهذا كله ان كانت العدة لغيرة فإن كانت العدة له
 فلا استبراء وتنقطع بملك لها والصواب أن معتدته يجب عليها الاستبراء أيضاً لکن تنقطع العدة
 بالفارق بين معتدته ومعتدة غيره إنما هو انقطاع العدة وعدم انقطاعها أهـ وهذا محله في ارادة
 التمتع أما في ارادة التزويج فلا يجب الاستبراء كما صرح به في الروض (قوله بشرأ الخ) الباء سببية
 متعلقة بملك أى ان الملك حصل له بسبب شرائه للأمة وقوله أو ارث أى لها وقوله أو وصية أى هاله مع
 قبوطا وقوله أو هبة أى هاله وقوله مع قبض قيد في الهبة اذهى قبله لا تملك وقوله أو سبي أى حاصل منه
 لها فهذه كلها أسباب للملك وقوله بشرطه أى بوجود شرط السبي أى التملك به وقوله من القسمة أو اختيار
 تملك به بشرطه وأول تنويج الخلاف يعنى أنه اختلف فيما يحصل به التملك بالسبي فقيل القسمة أى
 قسمة الامام السبي على المستحقين وهو الراجح وقيل اختيار التملك أى بأن يقول كل واحد منهم
 اخترت نصيبى وهو مرجوح وفي الجبىرى ما نصه وعن الجوينى والغفال وغيرهما أنه يحرم وطء
 السرارى اللاتى يجلبن من الروم والهند والترك إلا أن ينصب الامام من يقسم الغنائم من غير ظلم أى
 بقر زخمس الخمس لاهله أهـ سم والمعتد حوازي الوطء لاحتمال أن يكون السابى ممن لا يلزمه
 الخمس كذمى ونحن لانحرم بالشك مر أهـ وسيد كراشارح مسئلة حكم السرارى المحلوبة
 من الروم والهند ونقلنا عن شيخنا فى اواخر باب الجهاد بأبسط من هذا (قوله وان تيقن براءة رحم) غاية
 لوجوب الاستبراء أى يجب الاستبراء وان تيقن الخ للتعبد كما مر (قوله كصغيرة) تمثيل للتيقن
 براءة زوجها (قوله وبكر) فى كون البكر تيقن براءة زوجها نظراً لأنه يمكن شغله باستدخال المني من
 غير وطء واجيب بأن ذلك نادر فلا عبرة به (قوله وسواء أملكها الخ) تعميم فى وجوب الاستبراء
 فهو معطوف على الغاية ولو قار ومملوكة من صبي الخ عطفاً على كصغيرة لكان أولى وأخصر اذهى من
 افراد من تيقن براءة زوجها (قوله فيجب) أى الاستبراء وهو تفرغ على الغاية وعلى التعميم وقوله
 فيما ذكر أى الصغيرة وما بعدها (قوله بالنسبة لحل التمتع) أى وأما بالنسبة لحل التزويج فلا يجب

تزويج (بملك أمة)
 ولومعتدة بشراً أو
 ارثاً أو وصية أو هبة
 مع قبض أو سبي
 بشرطه من القسمة أو
 اختيار تملك (وان
 تيقن براءة رحم)
 كصغيرة وبكر وسواء
 أملكها من صبي أم
 امرأة أم من بائع
 استبرأها قبل البيع
 فوجب فيما ذكر
 بالنسبة لحل التمتع

الاستبراء كما في الروض وشرحه وعبارة هما وان اشترى أمة غير موطوءة أو أمة من امرأة أو وصي أو أمة
استبرأها البائع فله تزويجها بلا استبراء فان أعتقها فله تروجه قبل الاستبراء ويذكر أن
الرشيد طلب حيلة مسقطه للاستبراء فقال له أبو يوسف من الحنفية أعتقها ثم تزويجها أم وقوله
استبرأها البائع الجملة صفة أمة وقوله فله تزويجها أي على الغير وهو جواب أن وقوله فله تزويجها
أي لنفسه (قوله وزوال فراش) عطف على بملك أمة أي ويجب الاستبراء عليها بزوال فراش أي
ملك وقوله له أي لاسيد وهو قيد في الفراش وخرج به ما لو أعتق أمته المزوجة أو المعتدة من زوج فلا
استبراء لانها ليست فراشا للسيد ولان الاستبراء لحمل التمتع أو التزويج وهي مشغولة بحق الزوج من
الزوجة أو عدة النكاح وقوله عن أمة متعلق بزوال وقوله موطوءة خرج غيرها فلا استبراء عليها
بعقها (قوله غير مستولدة ومستولدة) تعميم في الموطوءة (قوله بعقها) متعلق بزوال والباء
سببية (قوله أي باعتاق) بيان لما يحصل به العتق أي ان العتق الحاصل لها تارة يكون باعتاق
السيد لها وتارة يكون بموته (قوله كل واحدة منهما) أي من المستولدة وغيرها (قوله أو موته)
عطف على اعتاق ويتصور عتقها بموته بما اذا كانت مستولدة أو مدبرة لان غيرها لا يعتق بالموت
بل ينتقل الملك للورثة (قوله لان استبرأ الخ) استثناء من وجوب الاستبراء على من زال فراشها
بالعتق أو بالموت أي يجب عليها الاستبراء لان استبرأها سيدها قبل اعتاقها وكانت غير مستولدة فلا
يجب عليها وعبارة المنهج وشرحه ولو استبرأ قبله أي قبل العتق مستولدة فانه يجب عليها الاستبراء
لما مر لان استبرأ قبله أي غير مستولدة ممن زال عنها الفراش فلا يجب الاستبراء فتزوج حالا
اذ لا تشبهه منكوحة بخلاف المستولدة فانها تشبهها فلا يعتد بالاستبراء الواقع قبل زوال فراشها أم
ولو صنع الشارح كصنيعها كان أولى وأوضح (قوله غير مستولدة) مفعول استبرأ وقوله ممن زال
عنها الفراش بيان للضاف الذي هو لفظ غير والمراد زال عنها الفراش بالاعتاق الذي استبرأها قبله
وحاصل هذه المسئلة انه لو استبرأ السيد أمته غير المستولدة بان مضت مدة الاستبراء وهو لم يطأها فيها
ثم زال فراشه عنها بالاعتاق فلا استبراء عليها فان تزوج حالا (قوله فلا يجب) أي الاستبراء عليها
وهو مفرع على مفهوم قوله لان استبرأها أو جواب شرط محذوف أي فان استبرأها كما ذكر فلا يجب
استبرأها ولو حذفه لكان أحصر وأولى لانه يعلم من استثنائه مما يجب الاستبراء فيه (قوله بل الخ)
اضراب انتقال (قوله اذ لا الخ) علة لعدم وجوب الاستبراء وقوله هذه أي غير المستولدة التي
استبرأها سيدها قبل زوال الفراش (قوله بخلاف المستولدة) أي فانها تشبه المنكوحة قال في التحفة
والفرق بين غير المستولدة وبين المستولدة ظاهرا اذا لولى لا تشبه المنكوحة بخلاف الثانية لتبوت
حق الحرية لها فكان فراشها أشبه بفراش الحرية المنكوحة أم بالمعنى وقوله أشبه بفراش الحرية
وهي تجب عليها العدة أم (قوله ويجزى بل لا يصح الخ) هذا قيد أن السبب في الاستبراء روم التزويج
وهو يؤيد ما تقدم من بعضهم ان السبب الحقيقي اما حل التمتع او روم التزويج وقوله تزويج
موطوءة أي او موطوءة غيره ان كان المأء مخترا وأراد تزويجها الغير صاحبه ولم يكن البائع استبرأها
قبل البيع كما يعلم من التفصيل الذي ذكره الشارح (قوله قبل مضى استبراء) في التحفة وانما
حل بيعها قبله مطلقا لان القصد من الشراء ملك العيز والوطء قد يقع وقد لا بخلاف النكاح لا يقصد
به الا الوطء (قوله حذر من اختلاط المأءين) أي اشتباه أحدهما بالآخر فليس المراد حقيقة
الاختلاط لانه تقدم ان الرحم لا يحتوى على ماءين (قوله اما غير موطوءة) صادق بصورتين بما
اذ لم توطأ أصلا وبما اذا ووطئها غيره وقد أفادها بقوله فان كانت الخ (قوله فله) أي المالك
والمناسب للتقابل أن يقول فلا يحرم تزويجها وقوله تزويجها أي قبل مضى مدة الاستبراء وكذا
يقال فيما بعده وقوله مطلقا أي من كل أحد (قوله او موطوءة غيره) أي او كانت موطوءة غير

وبزوال فراش له
(عن أمة موطوءة)
غير مستولدة او
مستولدة بعقها) أي
باعتاق السيد كل
واحدة منهما او
موته لان استبرأ
قبل اعتاق غير
مستولدة ممن زال
عنها الفراش فلا
يجب بل تزويج حالا
اذ لا تشبه هذه
منكوحة بخلاف
المستولدة (و) يحرم
بل (لا يصح تزويج
موطوءة) أي المالك
(قبل) مضى
(استبراء) حذر من
اختلاط المأءين اما
غير موطوءة فان
كانت غير موطوءة
لاحد فله تزويجها
مطلقا او موطوءة
غيره

المالك المريد لتزويجها بان كانت موطوءة للبائع لها قبل استبراءها أو موطوءة بشبهة أو بزنا (قوله
 فله) أي للمالك الذي هو المشتري وقوله تزويجها عن الماعنه أي على من الماعنه ولا فرق فيه
 بين أن يكون الماء محترماً أم لا مضت مدة الاستبراء عنده أم لا ويدل على ذلك ما بعده (قوله وكذا
 من غيره) أي وكذا له أن تزوجها على غير من الماء منه لكن بشرط أن يكون الماء غير محترم بان
 كان موطوءة لها بزنا أو محترماً لكن مضت مدة الاستبراء منه أي عند صاحب الماء قبل انتقالها
 للمشتري (قوله ولو أعتق موطوءة فله نكاحها بالاستبراء) أي كما يجوز أن ينكح المعتدة منه إذا
 اختلاط هنا ومن ثم لو اشترى أمة فزوجها بالبائع الذي لم يوطأها غيره لم يلزمه استبراء كل الواعته أفراد
 بائعها أن تزوجها وخرج بموطوءة ومثلها من لم يوطأ أو ووطئت زناً واستبراءها من انتقلت منه إليه
 من ووطئها غيره ووطأ غير محرم فلا يحل له تزويجها قبل استبراءها وان أعتقها أه تحته وقوله من ووطئها
 فاعل خرج (قوله وهو) مبتدأ خبره حيضة وقوله أي الاستبراء أي قدره وقوله لذات اقراء حال من
 المبتدأ على رأى أو من الخبر مقدم عليه وهو المسوغ لمجيء الحال من النكرة (قوله حيضة كاملة)
 إنما كان العبرة هنا بالحيض وفي العدة بالطهر لان الاقراء فيها متكررة فتعرف البراءة بتكرار
 الحيض ولا تكرر رهنافيعتد بالحيض الدال على البراءة فن انقطع حيضها صبرت الى ان تحيض فتستبرأ
 بحيض فان لم تحض صبرت الى سن اليأس ثم استبرئت بشهر على نحو ما تقدم في العدة وأقل مدة
 أمكان الاستبراء إذا جرى سببه في الطهر يوم وليالته ولحظتان وفي الحيض ستة عشر يوماً ولحظتان
 (قوله فلا تكفي بقيتها) أي الحيضة أي لا يحصل بهذه البقية من الحيض الاستبراء بخلاف بقية الطهر
 في العدة فانها تحسب قرأ أو الفرق ان بقية الطهر تستعقب الحيضة الدالة على البراءة وهذه تستعقب
 الطهر ولا دلالة له على البراءة (قوله ولو ووطئها الخ) أي لو ووطئ السيد أمة في الحيض أي وقبل مضي
 مدة الاستبراء كما يدل عليه آخر العبارة ولو صرح به كالروض وشرحه لكان أولى وعبارة الروض وشرحه
 فرع ووطئ السيد أمة قبل الاستبراء أو في اثنا لا يقطع الاستبراء وان اتم به لقيام الملك بخلاف العدة
 فان حبلت منه قبل الحيض بقي التحريم حتى تضع كالأوطئ ولم تحبل او حبلت منه في اثنا حلت له
 بانقطاعه لتمامه قال الامام هذا ان مضى قبل ووطئه أقل الحيض والافلاتح له حتى تضع كالأوطئ
 قبل الحيض اه (قوله فحبلت منه) أي الواطئ (قوله فان كان) أي الحمل وقوله قبل مضي
 أقل الحيض الطرف يتعلق بمحذوف خبر كان أي فان كان حاصلاً قبل مضي أقل الحيض وهو يوم
 وليلة (قوله انقطع الاستبراء) أي انقطع بالحبل اعتبار الاستبراء بالحيض واعتبر الاستبراء بالوضع
 فاذا وضعت حل ووطئها كما يفيد قوله وبقي التحريم الى الوضع أي بقي تحريم الوطئ عليه الى أن تضع
 فاذا وضعت ارتفع التحريم ولا يلزم استبراء ثان بعد الوضع (قوله كالأوطئ الخ) الكافي للتنظير
 أي هو نظير ما لو حبلت الأمة من ووطئها في حال طهارتها فانه يبقى التحريم الى الوضع فاذا وضعت
 ارتفع (قوله وان حبلت بعد مضي أقله) أي الحيض وهو يوم وليلة (قوله كفي) أي مضى
 أقله في الاستبراء أي فحبل له بعده التمتع بها ولا يصبر الى الوضع (قوله لمضى حيض الخ) عليه لقوله
 كفي أي وانما كفي ذلك لمضى حيض كامل لها قبل الحمل (قوله ولذات أشهر) معطوف على
 لذات اقراء أي والاستبراء لذات أشهر شهر وقوله من صغيرة الخ بيان لذات الاقراء الشهر وقوله شهر أي مالم
 تحض فيه فان حاضت فيه استبرئت بالحيضة لانها صارت من ذوات الاقراء اه ع ش (قوله
 والحامل) معطوف أيضاً على ذات اقراء أي والاستبراء لأمة حامل وقوله لا تعتد بالوضع أي ليس
 لها عدة بالوضع رهو قيد في كون الاستبراء في حق الحامل وضع الحمل وخرج به مالو كانت تعتد
 بالوضع بان ملكها معتدة عن زوج أو ووطئها أو عتقت حاملاً من شبهة وهي فراش لسيدها فلا
 يكون الاستبراء بالوضع بل يلزمها أن تستبرئ بعده (قوله وهي) أي التي لا تعتد بالوضع وقوله التي

فله تزويجها عن
 الماعنه وكذا من
 غيره ان كان الماء
 غير محترم أو مضت
 مدة الاستبراء منه
 ولو أعتق موطوءة
 فله نكاحها بالاستبراء
 (وهو) أي
 الاستبراء لذات اقراء
 حيضة كاملة فلا
 تكفي بقيتها الموجودة
 حالة وجوب الاستبراء
 ولو ووطئها في الحيض
 فحبلت منه فان كان
 قبل مضي أقل
 الحيض انقطع
 الاستبراء وبقي
 التحريم الى الوضع كما
 لو حبلت من ووطئها
 وهي طاهرة وان
 حبلت بعد مضي
 أقله كفي في الاستبراء
 لمضى حيض كامل
 لها قبل الحمل (ولذات
 أشهر) من صغيرة
 أو أيسة (شهر والحامل
 لا تعتد بالوضع) أي
 بوضع الحمل وهي التي
 حملها من الزنا

جاءها من الزنا أي ولم تحض فان حاضت كفت حيضة ولا عبرة بالحمل ولو كانت من ذوات الشهور
ومضى شهر فكذلك والحاصل ان الاستبراء في الحامل من الزنا يحصل بالاسبق من الوضع والحيضة
فمن تحيض وبالاسبق من الوضع والشهر في ذوات الاشهر (قوله أو المسبية الحامل) أي من كافر
وأفاد بذلك أنها وما بعدها ان الحمل قد يكون من غير زنا ويكون الاستبراء بالوضع وان دفع بذلك حصر
بعضهم الحامل التي لا تعتمد بالوضع في التي جاءها من زنا وقال لانه ان كان من سيدها صارت به أم ولد
ولا يصح بيعها وان كان من زوج انقضت عدتها به ولا يدخل الاستبراء في العدة بل يجب الاستبراء
بعده ويكون الولد في هذه رقيقا وان كان من شبهة انقضت عدة الشبهة بوضعه والولد حرم وبغرم الواطئ
فقيمة لسيد الامة ولا يصح بيعها وهي حامل به لان الحامل بحر لا تباع فيتعين أن يكون الحمل من الزنا
وحاصل الدفع اننا لانسلم أنها تنحصر في ذلك بل تارة تكون حاملا من زنا وتارة تكون غيرها كالمسبية
المذكورة وما بعدها (قوله أو التي هي حامل من السيد الخ) أي أو الامة التي هي حامل من
السيد ثم زال عنها فراشه بعثتها فانها ليس لها عدة بالوضع فاذا رام تزويجها لا بد من استبرائها
و يكون استبرائها بالوضع (قوله سواء الخ) تعميم في الاخيرة وهي الحامل التي زال فراش السيد
عنها بالعتق أي لا فرق فيها بين أن تكون مستولدة من قبل هذا الحمل بان ولدت منه أولا ثم وطئها
وجاءت منه ثم اعتقها ورام أن تزوجها فيكون استبرائها بالوضع والتعميم المذكور ساقط من عبارة
التحفة والنهاية (قوله وضعه) أي والاستبراء للحامل وضع الحمل لحصول البراءة به وللخبر السابق
(قوله لو اشترى نحو وثنية) أي كمجوسية (قوله أو مرتدة) أي أو اشترى مرتدة (قوله فحاضت)
أي الوثنية ونحوها والمرتدة (قوله ثم بعد فراغ الحيض) الظرف متعلق بأسلمت بعده وقوله أو في
اثنائه أي الحيض (قوله ومثله) أي مثل الحيض الشهر أي فلو أسلمت بعده أو في اثنائه لم يكف
مضى الشهر عن الاستبراء قال في التحفة وكذا الوضع على ما صرح به اهـ (قوله لم يكف حيضها الخ)
أي فلا بد من استبرائها ن بعد الاسلام وقوله أو نحو أي الحيض من الشهر أو الوضع وقوله في الاستبراء
متعلق بيكفي (قوله لانه الخ) عليه لعدم الاكتفاء بما ذكر في الاستبراء وقوله لا يستعقب ان
جعلت السنين والتأزادتين فما بعده فاعل به وحذف مفعوله أي لا يعتد به ويتسبب عنه حل
التمتع وان جعل لا لطلب فما بعده مفعول والفاعل ضمير مستتر يعود على المذكور ومن الحيض
ونحوه أي لا يستلزم وبطلب حل التمتع واعتراض التعليل المذكور بانه ياتي في المحرمية أي اذا
اشترى محرمة فحاضت قبل التحلل فانه يعتد به مع انه لا يستعقب الحل (قوله الذي هو) أي حل
التمتع بعدمضي الحيضة أو الشهر القصد في الاستبراء أي وهذا القصد لم يحصل بما ذكر فلا يكفي في
الاستبراء ولذلك قال القفال كل استبراء لا يتعلق به استحابة الوطء لا يعتد به أي الاستبراء المرهونة
قبل انفقك الرهن فيعتد به لا يحل للراهن وطؤها باذن المهرن فهي محل الاستمتاع وفرق ابن
حجر بينها وبين ما لو اشترى عبدا ما ذون له في التجارة أمة وعليه دين حيث لا يعتد باستبرائها قبل
سقوط الدين فليس للسيد وطؤها مع انه يجوز للسيد وطؤها باذن العبد والغرماء حل اهـ جعل
وقوله وفرق ابن حجر عبارته ويفرق بينها وبين ما قبلها بانه محل وطؤها باذن المهرن فهي محل
للاستمتاع بخلاف غيرها حتى مشتراة المأذون لان له حق في الحرج وهو لا يعتد باذنه فان قلت هي تباح
له باذن العبد والغرماء فساوت المرهونة قلت الاذن هنا لا يختلاف جهة تعلق العبد والغرماء
بخلافه في المرهونة اهـ بخلاف (قوله وتصديق المملوكة بيمين في قولها حضت) أي تصديق
في انقضاء الاستبراء قال في التحفة واذا صدقناها فكذبها فهل يحل له وطؤها قياسا على ما لو ادعت
التحليل فكذبها بل أولى أولا ويفرق محل نظر والاول أوجه اهـ (قوله لانه) أي الحيض لا يعلم الا
منها وهو عليه تصديقها بيمين في قولها ذلك قال الجبري ولانها لو كانت لم يقدر السيد على الحلف

أو المسبية الحامل
أو التي هي حامل من
السيد وزال عنها
فراشه بعثت سواء
الحامل المستولدة
وغیرها (وضعه)
أي الحمل * (فرع) *
لو اشترى نحو وثنية
أو مرتدة فحاضت ثم
بعد فراغ الحيض
أو في اثنائه ومثله
الشهر في ذات الشهر
أسلمت لم يكف حيضها
أو نحو في الاستبراء
لانه لا يستعقب حل
التمتع الذي هو
القصد في الاستبراء
(وتصدق المملوكة
بلايمين في قولها
حضت) لانه لا يعلم

على عدم الحيض فالسيد وطؤها بعد الطهر وهذا حيث أمكن كما تصدق الحرمة في انقضائها حيث
 أمكن لانها مؤتمنة على رجها اه (قوله وحرم في غير مسبية تمتع الخ) وهل هو كبيرة أو لا فيه نظر
 والاقرب الاول لكن لا يخفى أن الوطء وان كان حراما لعدم الاستبراء لكنه ليس بزنا لوجود شبهة
 الملك ومحل حرمة ما يخفى الزنا فان خافه جازله أفاده ع ش وغيره (قوله ولو بنحو نظر بشهوة) أي
 ولو كان التمتع بنحو نظر بشهوة فانه يحرم وفي سم مانصه قوله ويحرم الاستمتاع بالمستبراء قد يشمل
 الاستمتاع بنحو شعرها وطفرها لمس أو تطر بشهوة ويجزئها المنفصل وهو غير بعيد ما لم يوجد نقل
 بخلافه * (فرع) * وقع السؤال استطراد اعن النظر لاجل الشرائع هل يجوز اذا كان بشهوة كما في
 نظر الخطبة أو يفرق فيه نظرا اه بتصرف (قوله ومس) يفيد عدم تقبيله بما اذا كان بشهوة وتقييد
 النظر بما اذا كان بشهوة انه يحرم المس ولو بغير شهوة (قوله قبل الخ) متعلق بحرم (قوله لادائه
 الى الوطء المحرم) علته لحرمة التمتع لكن بغير الوطء والالم يصح لانه بصير المعنى يحرم التمتع بالوطء لادائه
 الى التمتع بالوطء ولا معنى له (قوله والاحتمال الخ) علة ثانية لحرمة التمتع مطلقا سواء كان بوطء
 أو غيره وقوله انها حامل بحرأى بان وطئت بشبهة أو وطئها سبيدها (قوله فلا يصح نحو بيعها) أي
 واذا كانت حاملا بحر فلا يكون بيعها صحيحا واذا لم يكن صحيحا لا يجوز للشترى أن يتمتع بها لانها باقية
 على ملك البائع (قوله نعم الخ) استدراك من حرمة التمتع بها دفع به ما يتوهم من حرمة الخلوة أيضا
 وقوله تحل له الخلوة بها أي لتفويض الشرع أمر الاستبراء الى أمانته نعم ان كان مشهورا بالزنا وعدم
 المسكة حيل بينه وبينها (قوله أما في المسبية الخ) مقابل قوله غير مسبية وقوله فحرم الوطء الخ انما
 فارق المسبية غير هاتين من مأكها ولو حاملا فلم يحرم فيها الاحتمال السابق وانما حرم وطؤها صيانة
 لمائها أن يختلط بماء حرمي لحرمة وطئها ولم ينظر والاحتمال كونها أم ولد للمسلم فلم يملكها سابها بالندوة
 وقوله لا الاستمتاع بغيره أي لا يحرم عليه الاستمتاع بغير الوطء وقوله من تقبيل ومس بيان لغير الوطء
 (قوله لانه صلى الله عليه وسلم الخ) تعليل لحرمة الوطء وعدم حرمة غيره وقوله لم يحرم الخ أي في الخبر
 المسار أول الفرع وهو قوله في سبايا أو طاس ألا تودأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض
 حمضة وقوله منها أي المسبية وقوله غيره أي الوطء (قوله مع غلبة الخ) فيه ان هذا الاختصاص
 بالسبايا فلا ينتج المدعى وقوله الى مس الاماء هذا بالنسبة لا امتداد الايدي وكان حقه ان يزيد الى
 النظر اليهن ليكون مقابل امتداد الاعين وقوله سيما الحسن أي خصوصاً في الغلبة المذكورة
 الاماء الحسن (قوله ولان ابن عمر الخ) معطوف على قوله لانه صلى الله عليه وسلم الخ (قوله من
 سبايا أو طاس) وقيل من سبايا جلولاء وجع بينهم ما بان جلولاء كانوا معاوين لهما وزن لكونهم
 خلفاءهم أي معاهدين لهم فيمكن أن السبايا من هوازن أو من جلولاء وقسموها في الموضع المسمى
 بأوطاس فتكون الجارية الواقعة لابن عمر من جلولاء وقصة ابن عمر رضي الله عنه انه اتفق أن
 واحدة سبيت من نسائهم فلما تطر عنقها كبريق أي سيف فضة فلم يتالك الصبر عن تقبيلها
 والناس ينظرونه ولم ينسأ أحد عليه فصار أجاعا سكو تبالا يقال الاجاع لا ينعقد في حياته صلى
 الله عليه وسلم لانا نقول المراد ولم ينسأ عليه أحد من الصحابة بعد موته صلى الله عليه وسلم لا يقال
 تقبيلها لها حرم للروعة لانا نقول لعله اعتد عدم وجود أحد عنده فقوله والناس ينظرون أي وهو
 لم يعلم بذلك أو انه فعله اغاظة للكفار أو باجتهاده (قوله وألحق الماوردي الخ) قال سم ظاهر
 كلامهم بخلافه اه (قوله بالمسبية) متعلق بالحق وقوله في حل الاستمتاع هذا هو وجه الالحاق
 وقوله كل الخ مفعول ألحق وقوله من لا يمكن جعلها أي أمة لا يمكن جعلها لما منع منه كصغر وإياس وجل
 من زنا موجود في بطنها اذا الحمل لا يتصور أن تحمل على جعلها الحاصل (قوله كصبيبة الخ) تتميل
 لتي لا يمكن جعلها (قوله لا نصير أمة الخ) وهذا بخلاف الزوجة فانها نصير فراسا بجرد الخلوة بها حتى

الامنها (وحرم في غير
 مسبية تمتع) ولو بنحو
 تطر بشهوة ومس
 (قبل) تمام (استبراء)
 لادائه الى الوطء
 المحرم ولا احتمال انها
 حامل بحر فلا يصح
 نحو بيعها نعم تحل
 له الخلوة بها أما في
 المسبية فحرم الوطء
 لا الاستمتاع بغيره
 من تقبيل ومس
 لانه صلى الله عليه
 وسلم لم يحرم منها غيره
 مع غلبة امتداد
 الاعين والايدي الى
 مس الاماء سيما
 الحسن ولان ابن عمر
 رضي عنه قبل أمة
 وقعت في سهمه من
 سبايا أو طاس وألحق
 الماوردي وغيره
 بالمسبية في حل
 الاستمتاع بغير الوطء
 كل من لا يمكن جعلها
 كصبيبة وآيسة
 وحامل من زنا
 * (فرع) * لا نصير
 أمة فراسا للسيدة

إذا ولدت للامكان من الحلوته بالحقة وان لم يعترف بالوطء والفرق ان مقصود النكاح التمتع والولدا كتنفي فيه بالامكان من الحلوته وملاك الجين قد يقصده التجارة والاستخدام فلا يكتفي فيه الا بالامكان من الوطء اهـ شرح المنهج (قوله الأبوطه منه) أي من السيد ومثل الوطء دخول مائه المحترم فيه وقوله في قبلها نخرج به الدرر فلا تصير فراشا بالوطء فيه وقيل تصير فراشا به فعلية اذا ولدت للامكان منه بالحقة (قوله ويعلم ذلك) أي الوطء وقوله باقراره أي السيد وقوله به أي الوطء وقوله أو بينة أي على الوطء أو على اقراره به (قوله فاذا الخ) تغريغ على كونها تصير بالوطء فراشا وعبرة التحفة مع الاصل واذا تقر بان الوطء يصير فراشا فاذا ولدت للامكان الخ (قوله للامكان من وطئه) أي عند الامكان أو مع الامكان فاللام بمعنى عند أو مع والمعنى انها اذا ولدت ولدا يمكن أن يكون من وطئه بان يكون بين زمن الولادة وزمن الوطء ستة أشهر (قوله لحقه وان لم يعترف به) أي بان سكت عن استحقاقه وذلك لانه صلى الله عليه وسلم ألحق الولد زمعة بمجرد الفراش أي بعد علمه الوطء بوحى أو اخبار فان نفي الولد بعد اقراره بالوطء ودعى استبراء بعد الوطء بحمضة وقبل الوضع بستة أشهر وحلف على ذلك لم يلحقه الولد وذلك لان الوطء الذي هو الموعول عليه في الحقوق عارضه دعوى الاستبراء في محض الامكان ولا تعويل عليه في ملك الجين والله سبحانه وتعالى أعلم

الأبوطه منه في قبلها
ويعلم ذلك باقراره به
أو بينة فاذا ولدت
للامكان من وطئه
ولدا لحقه وان لم
يعترف به

* (فصل في النفقة) *
من الاتفاق وهو
الانحاج (يجب المد
الانحاج وما عطف عليه
(زوجة) ولو أمة
ومريضة (مكنت)
من الاستمتاع بها
ومن نقلها الى حيث
شاء عند أمن الطريق
والمقصود لو لم يركوب
بحر غلبت فيه

* (فصل في النفقة) * أي في بيان أحكامها واعلم أن للنفقة ثلاثة أسباب الزوجية والقرابة والملك وذكر في هذا الفصل الاولين وذكر الثالث في فصل الحضنة وكان الاولى ذكره في هذا الفصل جمعا بين الاسباب وبدأ بنفقة الزوجة لانها أقوى لكونها معاوضة في مقابلة التمكين من التمتع ولا تسقط بمضى الزمان وأخرت الى هنا لوجوبها في النكاح وبعده كان طلقت وهي حامل أو كان الطلاق رجعيا والاصل فيها الكتاب والسنة والاجماع فمن الاول قوله تعالى وعلى المولود له رزق من وكسوتهن بالمعروف ومن الثاني خبر اتقوا الله في النساء فانكم أخذتموهن بأمانة الله تعالى واستحلتم فروجهن بكلمة الله تعالى ولهن عليهن رزقهن وكسوتهن بالمعروف (قوله من الاتفاق) برده عليه ان النفقة مصدر مجردو الاتفاق مصدر مزيد ولا يشق المجرد من المزيدي يمكن أن يجاب بان المراد ما خوذ من الاتفاق والاخذ أو وسع دائرة من الاشتقاق (قوله وهو) أي الاتفاق وقوله الانحاج أي دفع ما يسمى نفقة لمن يستحقه ثم ان الاتفاق لا يستعمل الا في الخبر كما ان الاسراف لا يستعمل الا في غيره ومن بلاغات الزخشرى لا سرف في الخبر كما لاخير في السرف وهو مرد المجزأ الى المصدر (قوله يجب) أي وجوبه باموسعاف لا يجبس ولا يلزم لكن لو طأته وجب عليه الدفع فان تركه مع القدرة عليه أثم حل مجبري (قوله المد الا في) أي ذكره في المتن ثم ان المؤلف قدر هنا فعلا للفعل وجعل الفاعل بحسب صنيع المتن خبرا وقدر له مبتدأ (قوله وما عطف عليه) أي المد الا في وهو مدان ومد ونصف أي وما تعلق به من الأدم وما بعده (قوله لزوجة) متعلق يجب (قوله ولو أمة ومريضة) الغاية للتعميم أي لا فرق في وجوب ما ذكر للزوجة بين أن تكون أمة أو تكون حرة ولا فرق أيضا بين أن تكون مقيمة أو مريضة (قوله مكنت من الاستمتاع بها) أي بان عرضت نفسها عليه كان تقول اني مسئلة نفسي اليك فاختر أن آتيك حيث شئت أو ان تأتيني ومحل ذلك اذا كان في بلدها فان غاب عن بلدها رفعت الامر الى الحاكم ليكتب الى حاكم بلد الزوج ليعلمه بالحال فيجيب اليها أو يוכל في الاتفاق عليها فان لم يفعل شيئا من الامرين فرضها القاضي في ماله من حين امكان وصوله هذا ان كانت بالغه عاقلة فان كانت صغيرة أو مجنونة فالعبرة بعرض وليها لانه هو المخاطب بذلك ولا بد من التمكين التام ولو مكنته وقتادون وقت كان تمكينه الليل دون النهار أو في دار دون دار فلا نفقة لها ونخرج بتمكينها من الاستمتاع بها ما لو لم تمكنه من ذلك فهي ناشرة ولا نفقة لها وقوله ومن نقلها الخ أي ومكنته من نقلها الى حيث شاء الزوج ونخرج به ما لو امتنعت من ذلك فهي ناشرة أيضا ولا نفقة

لها وقوله عند أمن الطريق والمقصد قيد في اشتراط تمكين نفسها له من نقلها الى حيث شاء أي يشترط ذلك اذا كان كل من الطريق والمقصد آمنا والا فلا يشترط فلو امتنعت من ذلك حيثئذ فليست بناشرة وعليه نفقتها وقوله ولو بر كوب بحر الخ غاية في اشتراط التمكين من النقل معه أي يشترط ذلك ولو كان النقل يكون بر كوب بحر لانه يلزمها اجابته اليه على الاوجه كما في فتح الجواد وقوله غلبت فيه السلامة قيد في ركوب البحر وخرج به ما لم تغلب فيه السلامة فلا يشترط ان تمكن من نقلها الذي يحصل بر كوبه بمعنى لو امتنعت من ذلك لا تكون ناشرة فلا تسقط نفقتها (قوله فلا تجب) أي المذكورات من المذموم ما عطف عليه وما يتعلق به ويصح عوده على المؤن المعلومة من المقام وهو تفريع على قوله مكنت المجعول قيد اللوجوب وقوله بالعقد أي وقبل التمكين وذلك لانه يوجب المهر فلا يوجب عوضين ولانها مجهولة بسبب جهل حال الزوج من يسار أو عسار أو توسط والعقد لا يوجب مالا مجهولا ولانه صلى الله عليه وسلم تزوج عائشة رضي الله عنها وهي بنت ست سنين ودخل بها وهي بنت تسع سنين ولم ينقل انه أنفق عليها قبل الدخول فلو كانت النفقة واجبة بالعقد لساقتها اليها ولو وقع لنقل (قوله خلافا للقديم) أي القائل بوجوبها بالعقد كالمهر بدليل وجوبها للريضة والرتقاء كتب الرشيدى مانصه قوله والقديم تجب بالعقد أي وتستقر بالتمكين كما عرح به الجلال ثم قال عقبه فان امتنعت سقطت اه وانظر ما عني وجوبها بالعقد عليه ولعله يظهر ذلك فيما لو مات أحدهما قبل التمكين فيستحق مؤنة ما بعد العقد وقبل الموت (قوله وانما تجب بالتمكين يوما فيوما) أي وتجب بفجر كل يوم كما سيصرح به وانما وجبت به لان الواجب كما سيأتي الحب فيحتاج الى طعنه وعجنه وخبره فلو حصل التمكين ابتداء في اثناء اليوم وجبت بالقسط حتى لو حصل وقت الغروب كما يقع كثيرا وجبت كذلك وخرج بقولي ابتداء ما لو كان ذلك بعد نشوز بان كانت ناشرة ثم مكنت نفسها في اثناء اليوم فلا تجب نفقة ذلك اليوم لانها تسقط بالنشوز فلا تعود بالطاعة (قوله ويصدق هو بيمينه الخ) أي لو اختلف الزوجان في التمكين وعدمه بان ادعته هي وانكره هو ولا بينة صدق بيمينه لان الاصل عدمه ولو نكل عن اليمين حلفت هي بيمين الرد واستحققت النفقة لان اليمين المردودة كالاقرار أو كالبينة (قوله وهي الخ) أي وتصدق هي فيما لو اتفقا على التمكين وادعى هو نشوزها بعدده وهي عدمه أو ادعى هو الانفاق عليها وادعت هي عدمه وذلك لان الاصل عدم النشوز وعدم الانفاق وقوله والانفاق عليها بالجر عطف على النشوز (قوله واذا مكنت من يمكن التمتع بها) من واقعة على الزوجة وهي فاعل الفعل ومفعوله محذوف أي واذا مكنت الزوجة التي يمكن التمتع بها زوجهها وجبت عليه المؤن وقوله ولو من بعض الوجوه أي ولو كان التمتع بها من بعض الوجوه لا من كلها (قوله وجبت مؤنها) أي على زوجهها (قوله ولو كان الزوج طفلا) غاية لوجوب المؤن لها عليه وهي للرد على من قال لا تجب عليه لانه لا يستمتع بها بسبب هو معذور فيه وعبارة المنهاج مع شرح م والاطهر انها تجب له كبيرة أي لمن يمكن وطؤها وان لم تبلغ كما هو ظاهر على ص غير لامن وطؤها اذا عرضت على وليه لان المانع من جهته والثاني لا تجب لانه لا يستمتع بها بسبب هو معذور فيه فلا يلزمه غرم انتهت (قوله وان عجزت عن وطء الخ) ظاهر صنيعة انه غاية لقوله وجبت مؤنها المرتب على من يمكن التمتع بها وبرد عليه انه لا يلزمه قوله بعد لان عجزت بالصغر لانه يخل المعنى لان عجزت أي من يمكن التمتع بها بالصغر ولا يخفى ما فيه ولو قدم الشارح هذه الغاية على قوله واذا مكنت الخ لكان أولى لانه يصير عليه غاية لقوله وانما تجب بالتمكين وهو ظاهر كما في فتح الجواد ومبارته وتجب لها بالتمكين وان عجزت عن وطء الخ ما ذكره الشارح وحاصل المعنى انها تجب المؤن بالتمكين وان عجزت عن وطء بسبب غير الصغر وذلك لان المرض يطأ ويرول ومنه الجنون والرتق وان كان لا يزول لكنه قد رضي به مع ان

السلامة فلا تجب
بالعقد خلافا للقديم
وانما تجب بالتمكين
يوما فيوما ويصدق
هو بيمينه في عدم
التمكين وهي في
عدم النشوز
والانفاق عليها واذا
مكنت من يمكن
التمتع بها ولو من
بعض الوجوه
وجبت مؤنها ولو
كان الزوج طفلا
لا يمكن جماعه اذ
لا منع من جهتها وان
عجزت عن وطء بسبب
غير الصغر كرتق أو

التمتع ممكن بغير الوطء في الجميع وهو كاف من بعض الوجوه كما صرح به قبل وقوله أو جنون أي
مقارن للتسليم أو حدث بعده (قوله لا أن عجزت بالصغر) أي لا تجب أن عجزت بالصغر وعبارة المتنازع
مع شرح م ر والاظهار أن النفقة ولا مؤنة لصغيرة لا تحتل الوطء وأن سلبت له لأن تعدد وطئها
لمعنى قائم بها فليست أهلا للتمتع والثاني لها النفقة لأنها حبست عنده وفوات الاستمتاع بسبب هي
فيه معذورة كالمريضه والرقاء وفرق الأول بما مر في التعليل اهـ (قوله فلا نفقة لها) الأولى أسقاطه
لأن معنى قوله لا أن عجزت الخ لا تجب المؤن أن عجزت وقوله وأن سلبها الخ غاية لعدم وجوب النفقة
لها (قوله اذ لا يمكن التمتع بها) أي ولا من وجه وهو علة لعدم وجوب النفقة (قوله بخلاف
من تحتله) أي الوطء وهو محترز قوله لا تحتل الوطء (قوله ويثبت ذلك) أي تمكينها له الموجب
للفقة وقوله باقراره أي الزوج وقوله وبشهادة البينة به أي بالاقراء وقوله أو بانها في غيبته الخ
أي ويثبت ذلك بشهادة البينة بانها في حال غيبته باذلة للطاعة قال ع ش وهذا لما يحتاج اليه اذا
لم يسبق تمكين منها أو سبق نشوز والا فالقول قولها في عدم النشوز من غيبته وقوله ونحو ذلك بالجر
معطوف على اقراره أي ويثبت بنحو ذلك كرفع أمرها للحاكم واطهارا عنها مسلمة له (قوله ولها مطالبة
بها الخ) أي للزوجة اذا أراد زوجه أن يسافر سفرًا أو يلا أن تطالبه بالنفقة مدة سفره ويلزم
القاضي اجابتها في منعه من السفر حتى يترك لها النفقة منه أو يوكل من ينفق عليها أي أو
يطلقها كما سيصرح به الشارح قال في النفقة ويفرق بينها وبين من له دين مؤجل فإنه لا يمنع له وأن
كان يحل عقب الخروج بان الدائن ليس في حبس المدين وهو المقصر برضاه بذمته ولا كذلك
الزوجة فيها اذ لا تقصره نها وهي في حبسه فلم يمكنه من السفر الطويل بالنفقة ولا منفق لادى
ذلك الى اضرارها بما لا يطاق الصبر عليه لاسيما الفقيرة التي لا تجب له نفقة فافتضت الضرورة
الزاهية ببقاء كفالتها عند من يتقرب به اهـ وهذه المسئلة مكررة مع قوله الآتي ويكلف من أراد
سفرًا طويلا طلقها أو توكل من ينفق عليها من مال حاضر فكان المناسب الاقتصاد على
أحدهما وعلى الثانية أولى لأن فيها زيادة الطلاق (قوله ولور رجعية) غاية لوجوب ما ذكر للزوجة
أي يجب ما ذكر لها ولو كانت زوجة حكما كالرجعية (قوله وان كانت) أي الرجعية وقوله حائلا
أي غير حامل (قوله أي يجب لها ما ذكر) أي وهو المد الآتي وما عطف عليه ولو أبدل ما ذكر
بالآتي لكان أولى (قوله ما عدا آلة التنظف) أي أمأهي فلا تجب عليه لها ما يزيل الوسخ
فقط كما سيذكره (قوله لبقاء حبسه لها) علة لوجوبها للرجعية (قوله ولا امتناعه) متعلق
بما بعده أي لم يجب لها آلة التنظف لامتناع الزوج عنها أي عن الاستمتاع بها لكونه قد طلقها
(قوله ويسقط مؤنتها) أي الرجعية ما يسقط مؤنة الزوجة أي عما يتصور فيها كالنشوز بخلاف
مالا يتصور فيها كالعجز عن الوطء بسبب الصغر وذلك لأنها اذا طلقت قبل الوطء تبين ولا تكون
رجعية وقوله كالنشوز أي بخصوص الخروج عن المسكن والسفر والردة وأما نشوزها بامتناعها
من الاستمتاع بها فلا يتصور فيها (قوله واتصدق) أي الرجعية وقوله في قدر أقرأها فلو ادعت
أقرأها أي طهرها تسع وعشرون يوما غالبا وادعى هو أن قرأها خمسة عشر يوما أقله صدقت هي
لأنها مؤمنة على ما في رجحها (قوله ان كذبها) قيد في الجين (قوله والا) أي وان لم يكذبها فلا يمين
عليها (قوله وتجب النفقة) الأولى التعبير هنا وفي جميع ما يأتي بالمؤنة لأنها تشمل الكسوة والمسكن
بخلاف النفقة فاتها خاصة بالقوت والحامل البائن يجب لها النفقة والكسوة والمسكن لا الأولى فقط
وعبارة المنهج مع شرحه ولا مؤنة من نفقة وكسوة والحائل بائن وتجب للحامل الخ اهـ وقوله أيضا أي
كما تجب للرجعية وقوله لمطابقة حامل الخ انما وجبت لها لآية وان كن أولات حمل فانفقوا عليهن
ولأنه كالمستمتع برجها لا اشتغاله بمائه ثم ان وجوب النفقة لها بسبب الحمل لا للحمل على الأصح لأنها

مرض أو جنون لا أن عجزت بالصغر بار كانت طفلة لا تحتل الوطء فلا نفقة لها وان سلبها الولي الى الزوج اذ لا يمكن التمتع بها كالناشرة بخلاف من تحتله ويثبت ذلك باقراره وبشهادة البينة به أو بانها في غيبته باذلة للطاعة ملازمة للسكن ونحو ذلك ولها مطالبة بها ان أراد سفرًا طويلا (ولور رجعية) وان كانت حائلا أي يجب لها ما ذكر ما عدا آلة التنظف لبقاء حبسه لها وقد ندرته على التمتع بها بالرجعية ولا امتناعه عنها لم يجب لها آلة التنظف ويسقط مؤنتها ما يسقط مؤنة الزوجة كالنشوز وتصديق في قدر أقرأها بيمين ان كذبها والا فلا يمين وتجب النفقة أيضا المطلقة حامل بائن بالطلاق الثلاث أو الخلع أو الفسخ

تلزم المعسر وتتقدر بالامداد بحسب يسار الزوج واعساره وتسقط بالذسوز ولا تسقط بمضى الزمان
 ولو كانت الحمل لتقدرت بقدر كفايته وهي متعذرة ولم تجب على المعسر وسقطت بمضى الزمان وقوله
 بالطلاق الثلاث متعلق ببيان وقوله أو الخلع معطوف على الطلاق أى أو بائن بالخلع وقوله أو الفسخ
 معطوف أنضاع على الطلاق أى أو بائن بالفسخ وفيه ان عبارة تغيير البائن الفسخ مطلقه مع أنه
 تقدم ان الفسخ لا يحسب طلاقا فالأولى ان يقول وتجب للحامل بائن الخ وبجاء في لفظ مطلقه وقوله
 بغير مقارن متعلق بالفسخ أى الفسخ بسبب غير مقارن للعقد بان يكون طرا بعده كرده أما اذا قارن
 العقد بان وجد حاله كعيب أو غرور فلا نفقة لها بفسخه به فان في النفقة لاه برفع العقد من أصله
 اه وتوقف فيه سم وقال الجمل هذا التعليل ضعيف والمعتمد انه برفعه من حيثه ومع ذلك لا يستحق
 اه (قوله وان مات الزوج قبل الوضع) غاية لوجوب النفقة للطلق الحامل أى تجب النفقة لها وان
 مات قبل أن تضع حملها ما علمت ان الاصح ان النفقة تجب لها للحمل ولان البائن لا تنتقل لعدة
 الوفاة ولان المؤمن وجبت قبل الموت فاعتقر بقاؤه في الدوام لانه أقوى من الابتداء وادامات آخر جت
 من تركه وقوله ما لم تنشر قيد لوجوب النفقة ونخرج به ما لو نشرت بان خرجت من المسكن لغير حاجة
 فانها تسقط نفقتها (قوله ولو أنفق) أى الزوج عليها وقوله ينظره أى الحمل وقوله فبان عدمه أى
 تبين أن لاجل وقوله رجع عليها أى بما دفعه لها بعد عدتها لانه بان أن لا تسمى عليه (قوله أما اذا
 الخ) محترز قوله بائن بالطلاق الثلاث الخ وقوله فلا نفقة أى لها عليه وذلك لخبر الدارقطني ليس
 للحامل المتوفى عنها زوجها نفقة وانما وجبت فيما لو توفي بعد عدتها لانها وجبت قبل الوفاة
 فاعتقر بقاؤه في الدوام لانه أقوى من الابتداء ولان البائن لا تنتقل الى عدة الوفاة كما مر آنفا (قوله
 وكذا لا نفقة) أى أصلا لا على الزوج ولا على الواطئ بشبهة وقوله لزوجة الخ أى ولو كانت رجعية
 لكن بشرط فها ان تحمل من وطئ الشبهة أما اذا لم تحمل فيجب لها النفقة لان عدة الطلاق حينئذ
 مقدمة على عدة الشبهة كذا في فتح الجواد وعبارته مع الأصل وتجب لزوجة رجعية لا اذا تلبست
 احدهما بعدة شبهة بان وطئت الزوجة بشبهة وان لم تحبل أو الرجعية بها وجبت لا تنقضاء تمكين
 الزوجة اذ يحال بينه وبينها الى انقضاء العدة ولان الرجعية مشغولة بحق غيره واشترط حملها لان عدة
 الشبهة لا تقدم الا حينئذ كما مر اه بتصرف (قوله بان وطئت بشبهة) أى ولو بدت كاح فاسد والباء
 لتصور المتلبسة بعدة الشبهة (قوله وان لم تحبل) غاية في عدم وجوب النفقة (قوله لا تنقضاء التمكين)
 اه لعدم وجوب النفقة أى وانما لم تجب لان نفاة التمكين منها الموجب للنفقة (قوله اذ يحال الخ) علة
 للعلة أى وانما انتفى التمكين لانه يحال بينها وبينه الى انقضاء عدة الشبهة (قوله ثم الواجب الخ)
 دخول على المتن وقوله من مر بيان الخ والزوجة وهو الرجعية والحامل البائن بما تقدم (قوله مد
 طعام) خبر الواجب (قوله من غالب الخ) بيان للحد أى حال كونه كائنا من غالب قوت محل اقامتها
 سواء كان من برأ وغيره كاقط كالغطرة وان لم يبق لها ولا ألفتها اذ لها ابداله فان اختلفت غالب قوت
 محل اقامتها وجب لائق به يسارا وضده ولا عبرة بما يتناولوه هو توسعا أو بخلا (قوله لا اقامته) أى
 لا من غالب قوت محل اقامة الزوج (قوله ويكفي) أى في براءة ذمتها من النفقة وقوله دفعه أى المد
 ومثله بقية المؤن ويكفي الوضع بين يديها مع التمكين من الأخذ والدفع يكون لها ان كانت كاملة
 والا فلو ايسر غير المكتات وقوله كالدين في الذمة أى فانه يكفي فيه الدفع من غير افتقار الى ايجاب
 وقبول (قوله قال شيخنا) أى في شرح الارشاد ونص عبارته ويكفي دفعه من غير ايجاب وقبول
 كالدين في الذمة ومنه يؤخذ الخ اه وقوله ومنه يؤخذ انظر من أين يؤخذ ذلك فان كان من جعل
 أدائه كاداء الدين ففيه نظر لانه لا بد في وقوع ما دفعه عن الدين من قصد الاداء عن جهة الدين كما يعلم
 من عبارة شرح الروض الا تية قريبا وكما تقدم عن ابن حجر في باب الضمان ونصه هناك قال السبكي

بغير مقارن وان مات
 الزوج قبل الوضع
 ما لم تنشر ولو أنفق
 بظنه فبان عدمه
 رجع عليها اما اذا
 بان الحامل بموته فلا
 نفقة وكذا لا نفقة
 لزوجة تلبست بعدة
 شبهة بان وطئت
 بشبهة وان لم تحبل
 لا تنقضاء التمكين اذ
 يحال بينه وبينها الى
 انقضاء العدة ثم
 الواجب للزوج زوجة
 من مر (مد طعام)
 من غالب قوت محل
 اقامتها لا اقامته
 ويكفي دفعه من غير
 ايجاب وقبول كالدين
 في الذمة قال شيخنا
 ومنه يؤخذ أن
 الواجب هنا عدم
 الصارف لا قصد

في تكملة شرح المذهب عن الامام متى أدى المدين بغير قصد شيء حالة الدفع لم يكن شيئا ولم يملكه المدفوع اليه بل لابد من قصد الاداء عن جهة الدين وكثير من الفقهاء يغلط في هذا ويقول أداء الدين لا تجب فيه النية اه وجرى عليه الزكشي وغيره اه وان كان من الاكتفاء بالدفع بقطع النظر عن التشبيه فمحتمل ويدل على هذا التقيد بقوله هنا أي في النفقة فقط لا في الدين الا انه بعيد تأمل وقوله عدم الصارف أي أن لا يكون صارف يصرف الاداء عن جهة النفقة بأن ينوي به مثلا غير أدائها كالترع أو قضاء دينه الذي عليه لها غير النفقة (قوله خلافا لابن المقرئ ومن تبعه) أي فانهم اشترطوا قصد الاداء وفي حاشية الجمل ما نصه قوله وعليه دفع حب الخ قال في شرح الروض بأن يسلمه لها بقصد أداء مال الزمة كسائر الديون من غير افتقار الى لفظ اه وقضية قوله كسائر الديون اعتبار القصد فيها (قوله على معسر) متعلق بالواجب الذي قدره الشارح أو بحب في المتن وقوله ولو بقوله أي ولو ثبت اعساره بقوله كان قال أنا معسر وحلف على ذلك فانه يصدق بيمينه وقوله ما لم يتحقق له مال قيد في ثبوت اعساره بقوله وخارج به ما لو تحقق له ذلك فانه لا يثبت اعساره بقوله بل لابد من اليقينة وعبارة النهاية ولو ادعت سارز وجهها صدق بيمينه ان لم يعهد له مال والا فلا فان ادعى تلغه ففيه تفصيل الوديعة اه وقوله ففيه تفصيل الوديعة هو انه ان ادعى تلغه مطلقا أي من غير ذكر سبب له أصلا أو سبب خفي كسرقة أو ظاهري كحريق عرف دون عمومته فانه يصدق بيمينه وان عرف عمومته ولم يهتم فيصدق بلا يمين وان ذكر سببا ظاهرا أو جهلا طوالب بيمينته بوجوده ثم يحلف انها تلقت به (قوله وهو) أي المعسر وقوله من لا يملك الخ بيان لضابط المعسر والمعنى ان ضابط المعسر هو من لا يملك شيئا من المال يكون به غير مسكين بان لا يملك شيئا أصلا أو يملك شيئا منه يكون معه مسكينا فالمراد بالمعسر هنا مسكين الزكاة بالنسبة للمال أما بالنسبة للكسب فلا كما تفيد الغاية بعد الذي يكتسب قدر كفايته كل يوم معسر هنا لا في الزكاة ويعتبر اعساره ومثله اليسار والتوسط بطلوع فجر كل يوم لانه وقت الوجوب فتعتبر ما عنده عند طلوع الفجر هذا اذا كانت مكتنة عنده أما المكتنة بعده فيعتبر عقب التحسين (قوله ولو لم يكتسب) غاية للأن أي انه يجب على المعسر مد طعام ولو كان مكتسبا فاكتسابه لا يخرج من الاعسار ويصح أن يجعل غايته لضابط المعسر في الشرح أي ان ضابط المعسر هو الذي لا يملك الخ ولو كان مكتسبا فاكتسابه لا يخرج من كونه لا يملك شيئا وقوله وان قدر على كسب واسع غاية في المكتسب أي ان المكتسب معسر ولو قدر على الكسب الواسع فالقدر عليه لا يخرج من الاعسار في النفقة وان كانت تخرج من كسبه عن استحقاق سهم المساكين في الزكاة وكتب عن ش ما نصه قوله وان قدر زمن كسبه على مال واسع أي فهو معسر في الوقت الذي لا مال بيده وان كان لو اكتسب حصل مالا كثيرا وموسر حيث اكتسب وصار بيده مال وقت طلوع الفجر اه وفي سم ما نصه قوله ومنه كسوب أي قادر على المال بالكسب فان حصل مالا منه نظريه باعتبار ما يأتي في قوله ومسكين الزكاة معسر بانه قد يكون معسرا وقد يكون غيره اه (قوله وعلى رقيق) معطوف على معسر أي ويجب مد أيضا على رقيق أي من فيه رفق ولو كان مكاتباً أو مبعوضاً وذلك لضعف ملكه ان كان مكاتباً ونقص حاله ان كان مبعوضاً وعدم ملكه ان كان غيرهما (قوله ومدان على موسر) معطوف على مد على معسر من عطف المفردات أي والواجب مدان على موسر وانما فاقوا بين المعسر والموسر في قدر الواجب لقوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله وأما كون الواجب على الموسر خصوص المسكين وعلى المعسر خصوص المد فقيل القياس على الكفارة بجامع ان كلا مال وجب بالشرع ويستقر في الذمة وأكثر ما وجب في الكفارة لكل مسكين نصف صاع وهو مدان وذلك في كفارة نحو الملقى في النسك وأقل ما وجب له مد في كفارة نحو اليمين وهو يكتفي به الزهيد ويقنع به الرغيب واما وجبوا على الموسر الاكثر وعلى المعسر الاقل أوجبوا على

الاداء خلافا لابن المقرئ ومن تبعه (على معسر) ولو بقوله ما لم يتحقق له مال وهو من لا يملك ما يخرج من المسكنة (ولو لم يكتسب) وان قدر على كسب واسع (و) على (رقيق) ولو مكاتباً وان كثر ماله (ومدان على موسر)

المتوسط ما بينهما لأنه لو أزمناه بالمدين لضره ذلك ولو اكتفينا منه بالمدين لضره ذلك فلو جئنا عليه قدرًا وسطًا وهو مدين ونصف قال في النهاية وإنما لم يعتبر شرف المرأة وضدها لأنها لا تعبر بذلك ولا الكفاية كنفقة القريب لأنها تحجب للريضة والشبعانة وما اقتضاه ظاهر خبره من خذ ما يكفيك وكذلك بالمعروف من تقديرها بالكفاية الذي ذهب إلى اختياره جمع من حيث الدليل وأطالوا القول فيه بحجابه عنه بأنه لم يقدرها فيه بالكفاية فقط بل بها بحسب المعروف وحيث أنه إذا ذكره هو المعروف المستقر في العقول كما هو واضح ولو فتح للنساء باب الكفاية من غير تقدير لوقع التنازع لآلى غاية فتمين ذلك التقدير للاتفاق بالعرف اه (قوله وهو) أى الموسر وقوله من لا يرجع أى يصير فهو من يرجع بمعنى صار ومعسر أخبره وقوله مدين من مفعول المصدر والمعنى أن ضابط الموسر هو الذى لو كلفناه كل يوم مدين لا يصير معسر أو فى الجبرمى ما نصه قوله من لا يرجع الخ بأن يكون الفاضل من ماله بعد التوزيع على العمر الغالب أو سنة مدين حل اه وقوله على العمر الغالب أى أن لم يستوفه وقوله أو سنة أى أن استوفاه والحاصل أن الموسر هو الذى عنده ما يكفيه بقية العمر الغالب ويزيد عليه مدين فإن لم يكن عنده ما يكفيه العمر الغالب أو كان عنده ما يكفيه ولم يزد عليه شئ فمعسر وإن زاد عليه شئ ولم يبلغ مدين فتوسط وفى حاشية الشرح ما نصه وهناك ضابط للشيخين أحصر من ذلك وهو أن من زاد دخله على خرجه فوسر ومن استوى دخله وخرجه فتوسط ومن زاد خرجه على دخله فمعسر اه (قوله ومدين ونصف الخ) معطوف أيضا على مد الخ أى قالوا يجب مدين ونصف على متوسط (قوله وهو) أى المتوسط وقوله من يرجع الخ أى من يصير بتكليفه مدين كل يوم معسرا (قوله وإنما تحجب النفقة الخ) هذا ليس دخولا على المتن وإنما هو بيان أن يكون الوجوب يعتبر بفقر كل يوم وذلك لأنه لو جعل دخولا لاقتضى أن قوله وقت طلوع الخ قد ذكره قبل مع أنه لم يذكره ولو زاد الشارح عند قوله أول الفصل وإنما تحجب بالتمكين يوما فيوما وقت طلوع الفجر أصبح أن يكون دخولا ومعنى كون وجوب النفقة يعتبر وقت طلوع الفجر أنها إذا طال به من حينئذ لا تحتاجها إلى طعنه ونحوه كما مر ويلزم من اعتبار الوجوب وقته اعتبار يساره وأعساره وتوسطه وقته أيضا كما قدمته فنعتبر ما عنده عند طلوع الفجر فإذا وجدناه يزيد على كفاية العمر الغالب بمدين فهو موسر فيلزمه في هذا اليوم مدين ويختلف ذلك بالرخص والغلاء وقلة العيال وكثرتهم حتى أن الشخص الواحد قد يلزم لزوجه نفقة موسر ولا يلزمه لو تعددت النفقة متوسط أو معسر (قوله أن لم تؤا كله) قيد للثن أى يجب عليه لها المد الخ أن لم تأكل عنده معه أو وحدها وأرسل إليها الطعام فاكلته يحضرته أو غيبته ولا سقط وذلك لا طباق الأس عليه في زمنه صلى الله عليه وسلم وبعد ولم ينقل خلافه ولا أنه صلى الله عليه وسلم بين أن لمن الرجوع ولا قضاء من تركه من مات وقوله على العادة أى أكلنا على العادة بأن تتناول كفايتها من غير تمليك ولا اعتياض وفى شرح الروض قال فى المهمات والتصوير بالاكل معه على العادة يشعر بأنها إذا أتلفته أو أعطته غيرها لم تسقط أى النفقة عنه اه وقوله لم تسقط أى ويرجع عليها ببدل ما أتلفته أو أعطته كما هو ظاهر وقوله رضاها متعلق بتؤا كله وهو قيد سيد كرمحترزه وقوله وهي رشيدة المحلة حالية وهي قيد آخر سيد كرمحترزه أيضا وكردن للمعتبر رضاها وهي رشيدة محله إذا كانت حرة فإن كانت أمة فالعبرة فيها إذا أوجبت نفقتها على الزوج بأن كانت مسلمة ليلًا ونهارا برضا سيدها المطلق التصرف لا برضاها (قوله فلوأ كلت الخ) محترزه قوله على العادة وكان المناسب أن يذكر مفهوم المنطوق المستكمل للقيود بأن يقول فإن آكلته على العادة رضاها وهي رشيدة لم يجب عليه المد الخ ثم بعد ذلك يذكر مفهوم القيود (قوله ويجب لها تمام الكفاية) أى فقط طال به بالتفاوت بين ما آكلته وبين كفايتها فى أكلها المعتاد وانظر هل ولو كان قدر الكفاية عادة زائد على الواجب شرعًا ولا بد من أن يكون قدره والذى يؤخذ من كلام

وهو من لا يرجع
بتكليفه مدين
معسرا (ومدين ونصف
على متوسط) وهو
من يرجع بذلك
معسرا وإنما تحجب
النفقة وقت طلوع
الفجر كل يوم فيوم (أن
لم تؤا كله) على العادة
رضاها وهي رشيدة
فلوأ كلت معه دون
الكفاية وجب لها
تمام الكفاية على

سم الثاني ونصه قوله ان كلت قدر الكفاية والارجعت بالتفاوت هل المراد التفاوت بين ما كلتها وكفايتها أو بين الواجب شرعاً فيه وتطرو ويجه الثاني اذا الواجب شرعاً هو اللازم له دون ما زاد عليه الى حد الكفاية اذا كانت أكثر منه اه وقوله على الاوجه مثله في فتح الجواد ومغاده أن مقابل الاوجه هو أنه لا يجب لها تمام الكفاية فانظره فانه لم يصرح به في التحفة والنهاية والاسي وغيرها (قوله وتصدق الخ) أي اذا ادعت عليه أن ما كلته دون الكفاية وأرادت منه تمامها وادعى هو أنها كلت كفايتها فتصدق هي أي باليمين لان الاصل عدم قبضها ما نفعته (قوله ولو كلفها الخ) أي أكرهها على أن تأكل معه من غير رضاها وهذا محترز لقوله رضاها وقوله أو أو كلتها الخ أي أو أكلت معه رضاها من غير إذن الولي حال كونها غير رشيدة لصغرها أو جنونها أو سفهها أو قد حجر عليها بان استقرسفهها المقارن للبلوغ أو طرأ وحجر علمها والام بحتيج لاذن الولي ومثلها كما تقدم ما لو كانت قنة ولورشيدة لم ياذن سيدها المطلق التصرف والافوليه وقوله بلاذن ولي فان كان باذنه سقطت نفقتها به قال في التحفة واكتفى باذن الولي مع أن قبض غير المكلفة لغولان الزوج باذنه يصير كالو كسل في الاتفاق عليها وظاهر أن محله ان كان لها فيه حظ والام بعدم باذنه فيرجع عليه بما هو مقدر لها اه ومثله في النهاية (قوله فلا تسقط الخ) جواب لو وقوله به أي بالاكل معه (قوله وحينئذ) أي حين اذ لم تسقط نفقتها وقوله هو أي الزوج وقوله متطوع أي بما كلته معه (قوله فلا رجوع له بما كلته) تقرير على كونه متطوعاً بالنفقة ومحله ما ذكر ان كان غير مجبور عليه والافوليه الرجوع كذا في ممر (قوله خلافاً للبليغيني) أي في قوله أنها تسقط نفقتها به كفاي المغنى وعبارته وأفتى البليغيني بسقوطها بذلك قال وما قيده النوى غير معتد اه (قوله ولو زعمت) أي الرشيدة الا أن كلمة معه رضاها وقوله أنه متطوع أي أنه قاصد باطعامها معه التبرع بالنفقة باقية وقوله وزعم أنه مؤدع عن النفقة أي أنه قاصد بذلك النفقة (قوله صدق بيمينه على الاوجه) أي كما لو دفع لها شيئاً ثم ادعى كونه عن المهر وادعت هي الهدية فانه المصدق باليمين ومقابل الاوجه ما في الاستقصاء من أنها بصدق بلايمين كما في التحفة ونصها ولو قالت له قصدت بأطعمي التبرع فنفتي باقية فقال بل قصدت النفقة صدق بلايمين على ما في الاستقصاء والقياس وجوبها أي اليمين اه (قوله وفي شرح المهاج) أي مع المتن لان قوله سقطت نفقتها من وعبرة الشرح فقط بل قال شارح أو أضافها رجل أكرامه اه (قوله أكرامه) أي للزوج وحده فان كان لهما فينبغي سقوط النصف أولها لم يسقط شيء اه ع ش (قوله ويكلف الخ) أي يكلف الحاكم من أراد سقراطو بلا بعد طلبها للنفقة طلاقها أو تو كيل من ينفق عليها أي ثقة ينفق عليها من مال حاضر أي ببقية عنده وكبقاء المال عنده من ذلك كدنيته على موسم مقر باذل وجهة ظاهرة طردت العادة باستمرارها فان لم يفعل شيئاً من ذلك منعه الحاكم من السفر (قوله ويجب ما ذكر) أي المدد والمدان أو المدد والنصف (قوله بادم) هو بضم الهمزة والذال المهملة أو سكونها ما يؤكل به الخبز مما يطبخه ويصلحه فيصير ملائماً للنفس فهو من أسباب الصحة وأفضله اللحم ثم اللبن ثم عسل النحل وفي التحفة والنهاية وبحت الأذرعى أنه اذا كان القوت فحولم أولين اكتفى به في حق من يعتاد اقتنياته وحده اه ويجب لها أيضاً القاء ككة التي تغلب في أوقاتها نحو الخوخ ومشمش وتين ونحو ذلك وما جرت به العادة من الكعك والسمك والنقل في العيد والقهوة والدخان ان اعتادت شربهما وما تطلبه المرأة عند ما يسي بالوحم مما يسي بالملوحه اذا اعتيد أيضاً ويجب السراج أيضاً في أول الليل لجران العادة بذلك والضابط أنه يجب لها كل ما جرت به العادة وقوله أي مع آدم أفاده أن الباء بمعنى مع وقوله اعتيد أي جرت به العادة فالعادة هي الحكمة في ذلك فان جرت عادة بلد ما بشيء من أنواع الادم اتبعت هذا ان كان في بلد ما آدم غالب فان لم يكن فيها ما ذكر كان يكون فيها آدمان على السواء وجب اللائق بحال الزوج من يسار أو عسار ويختلف الادم باختلاف

الاوجه وتصدق هي في قدر ما كلتها ولو كلفها مؤا كلتها من غير رضاها أو واكلتها غير رشيدة بلا إذن ولي فلا تسقط نفقتها به وحينئذ هو متطوع فلا رجوع له بما كلته خلافاً للبليغيني ومن تبعه ولو زعمت أنه متطوع وزعم أنه مؤدع عن النفقة صدق بيمينه على الاوجه وفي شرح المهاج لو أضافها رجل أكراماً له سقطت نفقتها ويكلف من أراد سقراطو بلا طلاقها أو تو كيل من ينفق عليها من مال حاضر ويجب ما ذكر (بادم) أي مع آدم

الفصول فيجب في كل فصل ما يعتاده الناس فيه قال في التحفة حتى الفواكه فيكفي عن الادم على ما اقتضاه كلامهما اه وكتب سم قوله فيكفي عن الادم المتجه انه يجب وأن المعتبر في قدرها ما هو اللائق بامثاله وانما ان أغنت عن الادم بان تأتي عادة التام بها لم يجب معها آدم آخر والاوجب اه (قوله وان لم تأكله) أي يجب لها ما جرت به العادة من الادم وان لم تأكله لانه حقها (قوله كسمن الخ) تمثيل للادم (قولا وزيت) أي الزيت الطيب ومثله الشبرح وهو دهن السجهم وورد فيه كلوا الزيت وادهنوا به فانه من شجرة مباركة وفي رواية فانه طيب مبارك (قوله ولوتنا زعافيه) أي في الادم من السعن والزيت والتمر أي في قدره وقوله أو في اللحم أي قدره وقوله قدره قاض باجتهاده أي لانه لا تقدر فهم ما من جهة الشرع وقوله مغاوتنا في قدر ذلك أي الادم وقوله بين الموسر وغيره هو المتوسط والمعسر أي في نظر القاضي ما يحتاجه المدم من الادم فيفرضه على المعسر ويضاعفه على الموسر ويجعل ما بينهما على المتوسط وينظر في اللحم الى عادة المحل من اسبوع أو غيره (قوله وتقدير الحاوي كالنص الخ) في التحفة وتقدير الشافعي بمكيله سمن أو زيت حلاوه على التقريب وهي أوقية قال جع اي حجازية وهي أربعون درهما لا بغدادية وهي نحو اثني عشر لانا لا تغني عنها شيا ونص على الدهن لانه كل الادم وأخفاه مؤنة اه (قوله ويجب أيضا اللحم) اقارده عما قبله يغبرانه ليس من الادم وقد يطلق اسم الادم عليه فيكون من ذكر الخاصر بعد العام لفضله ويدل على كونه أدم ما حديث سيد أدم أهل الدنيا والاخرة اللحم أفاده الجبري وقوله اعتيد قدرا وقتا عبارة المخرج ويجب لحم يليق به كعادة المحل قال في شرحه قدرا وقتا اه ومثله المنهاج وهي أولى لان معنى عبارة المؤلف يجب لحم معتاد من جهة القدر والوقت وفي القدر والوقت ومقاده انه لا يجب لحم ليس معتادا كذلك ولا يخفى ما فيه فلو صرح كصنيعهم الكان اولى وقوله قدرا وقتا أي ونوعا وكيفية من كونه مطبوخا ومشويا ونحو ذلك وقوله بحسب يساره اي ويعتبر بحسب ما يليق به يسارا واعسارا وتوسطا ولا يتقدر بشئ اذ لا توقيف فيه (قوله وان لم تأكله) غاية في وجوب اللحم أي يجب على العادة وان لم تأكله زوجته وقوله ايضا أي كما يجب الادم وان لم تأكله (قوله فان اعتيد مرة في الاسبوع) أي فان جرت العادة بأكله مرة واحدة في الاسبوع (قوله فالاولى كونه يوم الجمعة) أي فالاولى ان يكون اكله في يوم الجمعة لانه احق بالتوسيع (قوله أو مرتين) معطوف على مرة أي او اعتيد كونه أي اكله مرتين من الاسبوع وقوله فالجمعة والثلاثاء أي فالاولى ان يكون ذلك في يوم الجمعة ويوم الثلاثاء (قوله والنص) مبتدأ وقوله رطل لحم بدل منه وقوله محمول خبره أي وتقدير اللحم في النص برطل على المعسر ورطلين على الموسر محمول على قوله اللحم في أيام الشافعي بمصر أي فعادتهم فيها ما ذكر قال في التحفة وقول جع لا يراد على النص لان فيه كفاية لمن يقنع ضعيف اه (قوله فيزاد) أي على ما في النص وقوله بحسب عادة المحل أي محل الزوجة (قوله والاوجه انه الخ) في التحفة ومبحث الشرحان عدم وجوب الادم يوم اللحم ولهما احتمال بوجوبه على الموسر اذا أوجبتا عليه اللحم كل يوم لانه يكون أحدهما غداء والاخر عشاء واعتد الاذرى الاول اه وفي حاشية المحل قال أبو شكيل والذي يظهر توسط بين ذلك وهو انه يجب لها مع اللحم نصف الادم المعتاد في كل يوم ان كان اللحم لا يكفيها الا مرة واحدة وهذا التفصيل كالتعيين اذ لا يتجه غيره فيقال ان أعطاهما من اللحم ما يكفيها للوقتين وليس لها في ذلك اليوم أدم غيره وان لم يعطها الا ما يكفيها للوقت واحد وجب أي نصفه قاله في التنبيه شو برى اه وقوله اركفاها الخ قيد في انتفاء وجوب الادم يوم اللحم وقوله والا أي وار لم يكفها غداء وعشاء وقوله وجب أي الادم والمراد تمام كفايتها منه وبه وافقت عبارة المؤلف النصف - ميل الذي ذكره أبو شكيل (قوله ومع ملح الخ) معطوف على بادم وصرح في المعطوف بمعه - ني الباء وهو المعية ولو صرح بها لكان أولى لانه على حاله

اعتيد وان لم تأكله
كسمن وزيت وتسر
ولوتنا زعافيه أو في
اللحم الا في قدره
قاض باجتهاده مغاوتنا
في قدر ذلك بين الموسر
وغيره وتقدير الحاوي
كالنص باوقية زيت
أو سمن تقسرب
ويجب أيضا اللحم
اعتيد قدرا وقتا
بحسب يساره واعساره
وان لم تأكله أيضا
فان اعتيد مرة في
الاسبوع فالاولى
كونه يوم الجمعة أو
مرتين فالجمعة والثلاثاء
والنص أيضا رطل
لحم في الاسبوع على
المعسر ورطلان على
الموسر محمول على قوله
اللحم في أيامه بمصر
فيزاد بقدر الحاجة
بحسب عادة المحل
والاوجه انه لا أدم
يوم اللحم ان كفاها
غداء وعشاء والا
وجب (و) مع (ملح)

يلزم ان مع معطوفة على الباء ومداخل مع معطوف على مداخل الباء ولا يصح عطف الاسم على الحرف وهذا يقال في جميع ما ياتي أي ويجب ما ذكر مع آدم ومع ملح وقوله وحطب أي ومع حطب أي ونحوه من كل ما يوقد به (قوله وماء شرب) في شرح م ر يجب لها أيضا ماء شربه كما أفهمه قوله آلات كل وشرب لأنه اذا وجب الطرف وجب المظروف وأما قدره فقال الزكري والدميري الظاهر انه الكفاية قالوا ويكون امة اعالا تملكها حتى لو مضت عليه مدة ولم تشر به لم تملكه واذا شرب غالب أهل البلد ماء ملح او خواصها عذبا وجب ما يلبق بالزوج اه لكن مقتضى كلام الشيخين وغيره ما انه تملك وهو المعتمد اه (قوله لترقف الحياة) علة لوجوب ماء الشرب وقوله عليه أي على ماء الشرب (قوله ومع مؤنة) أي تتعلق بالقوت وبالأدم (قوله كاجرة طحن الخ) تتميل للمؤنة المتعلقة بما ذكر وحمل وجوب ما ذكر ما لم يتول ذلك بنفسه والا فلا جرة ولو باعته أو أكلته حيا استحقها ويوجب به بانه بطالع الفجر تلمزه تلك المؤن فلم تسقط بما فعلته وقوله وعجن الخ أي وأجرة عجن وأجرة خبز وأجرة طبخ وفي غش مانصه وقع السؤال في الدرس هل يجب على الرجل اعلام زوجته بانها لا تجب عليه أحد منته مما جرت به العادة من الطبخ والكنس ونحوه مما عاشرت به عاداتهن أم لا وأجنا عنه بان الظاهر الاول لانها اذا لم تعلم بعدم وجوب ذلك ظنت أنه واجب وانها لا تستحق نفقة ولا كسوة ان لم تفعله فصارت كائنها مكرهة على الفعل ومع ذلك لو فعلته ولم يعلمها فيحتمل انه لا يجب لها أجرة على الفعل لتقصيرها بعدم التمسك والسؤال عن ذلك اه (قوله ما لم تكن من قوم الخ) قيد في وجوب اجرة المذكورات عليه (قوله وجزم غيرهما) أي غير ابن الرفعة والاذري وقوله بانه لا فرق أي في وجوب المؤن بين أن تكون من قوم اعتادوا ذلك بأنفسهم أم لا (قوله ومع آلة) أي ويجب ما ذكر مع آلة أي تابع به ولا يعتبر بها (قوله كقصعة) بفتح القاف وفي المثل لا تفتح الحزانة ولا تكسر القصعة وقوله وكوز آلة للشرب ومثله الجرة وقوله وقدر ومغرفة مثالان لآلة الطبخ وهي بكسر الميم ما يعرف به وقوله وارب يق هذا مثال لآلة الوضوء فكان حقه أن يزيد بقوله وشرب ووضوء (قوله من خشب الخ) راجع للقصعة وما بعدها وقوله ولا يجب أي ما ذكر من القصعة وما بعدها من نحاس نعم ان اطرده عادة أمثاله يكونه نحاسا وجب اذا المعلوم عليه فيما يجب لها عليه عادة أمثاله م (قوله ويجب لها) أي للزوجة ولو رجعية ومثله الحامل البائن كما مر (قوله ولو معسرا) هو من لا مال له أوله مال لا يكفيه لو وزع على العمر الغالب كما تقدم (قوله أول كل ستة أشهر) أي من وقت التمكن واستشكل تعبيره بستة أشهر وان تبع فيه شيخ الاسلام بما اذا وقع التمكن في نصف فصل الشتاء مثلافه يلزم عليه انه لا تتم الستة أشهر الا في نصف فصل الصيف وعكسه ومن المعلوم ان ما يلزم من الكسوة في الشتاء غير ما يلزم منها في الصيف فيلزم على تغليب نصف الشتاء انه يلزم في نصف الصيف ما ليس لازما فيه ويسقط ما كان لازما فيه وعلى تغليب نصف الصيف انه يسقط في نصف الشتاء ما كان لازما فيه ويلزم فيه ما ليس لازما وكل باطل ولذلك عبر في المتأخر بقوله أول شتاء وأول صيف والمراد بالشتاء ما يشعل الربيع وبالصيف ما يشعل الخريف فالسنة عند الفقهاء فصلان وان كانت في الاصل أربعة وهي الشتاء والربيع والصيف والخريف قال في التمهة هذا ان وافق أول وجوها أول فصل الشتاء والا أعطيت وقت وجوها ثم جمدت بعد كل ستة أشهر اه وقوله أعطيت الخ أي بالقسط قال ع ش بان يعتبر قعة ما يدفع اليها من جميع الفصل فيقسط عليه ثم ينظر ما مضى قبل التمكن ويجب فيها ما بقي من القيمة فيشتري لها من جنس الكسوة ما يساويه والخبرة لها في تعيينه اه وفي ممانصه قال الدميري والظاهر أن هذا التقدير في غالب البلاد التي تبتقي فيها الكسوة هذه المدة فلو كانوا في بلاد لا تبتقي فيها تلك المدة لفطر الحرارة أول داعة نياها اتبعت عاداتهم وكذلك لو كانوا

وحطب (وماء شرب)
لتوقف الحياة عليه
(و) مع (مؤنة)
كاجرة طحن وعجن
ونحوه وطبخ ما لم تكن
من قوم اعتادوا ذلك
بأنفسهم كاجزم به
ابن الرفعة والاذري
وجزم غيرهما بانه
لا فرق (و) مع (آلة)
لطيخ أو كل وشرب
كقصعة وكوز
وجرة وقدر ومغرفة
وارب يق من خشب
أو خرف أو حجر ولا
يجب من نحاس
وصيني وان كانت
شريفة (و) يجب
لها على الزوج ولو
معسرا أول كل ستة
أشهر

كانوا يعتادون ما يبق سنة كالا كسوة الوثيقة والجلود كاهل المرأة بالسين المهملة قالوا شبه اعتبار
عادتهم اه (قوله كسوة) بكسر الكاف وضعا وانما وجبت لما روى الترمذي أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال في حديث وحققه عليهم أن تحسنوا اليهن في كسوتهن وطعامهن وقوله تكفها
طولا وضخامة أى المتعبر كفايتها وهى تختلف بطولها وقصرها وسمنها وهزالها فلا يكفى ما ينطق
عليه اسم الكسوة اذالم يكفها ولو اعتاد أهل البلد تقصيرها كتياب الرجال لم يعتبر ذلك وانما لم تقدم
الكسوة كالنقعة لمشاهدة كفاية البدن المانعة من وقوع تازع فيها ويختلف أيضا عدددها
باختلاف البلاد حر او بردا وجودتها وضدها بيسارها وضدها في غاوت بين الموسر وغيره في الجودة
والرداءة لا في عدد الكسوة لانه لا يختلف بذلك (قوله فالواجب قيص) قال في المغنى هو ثوب مخيط
يستر جميع البدن وفي ذلك اشعار بوجوب الحياطة على الزوج وبه صرح في الروضة كاصلها (قوله
ما لم تكن الخ) قيد في وجوب القميص (قوله فيجبان) مفرع على مفهوم القيص أى فان كانت
من اعتدن الازار والرداء فانها يجب ان دون القميص (قوله وازار) معطوف على قيص أى والواجب
أيضا ازار (قوله وسراويل) الراوي بمعنى أو وهو ثوب محيط يستر أسفل البدن ويصون العورة
وهو معرب مؤنث عند الجمهور وروى قيل مذكر اه مغنى (قوله ونجار) معطوف على قيص أيضا
(قوله أى مقنعة) تفسير للخمار وهى بكسر الميم شئ من القماش يوضع على الرأس (قوله ولولامة)
أى فانه يجب لها (قوله ومكعب) بكسر الميم وسكون الكاف وتخفيف العين أو بضم الميم وفتح
الكاف وتشديد العين وقوله أى ما يلبس في رجلها تفسير مرادله وذلك كالسداس والبابج
والصرمة وكاللقباقب ان حرت العادة به (قوله ويعتبر في نوعه) أى المكعب وقوله عرف ببلدها أى
لابلده (قوله نعم الخ) استدراك من وجوب المكعب لها (قوله ويجب ذلك) أى ما ذكر من
القميص وما بعده وقوله لها أى للزوجة ونحوها مما روى وقوله مع لحاف لشتاء أى مع زيادة لحاف في
الشتاء (قوله يعنى وقت البرد) أى ان المراد بالشتاء الذى يراد فيه اللحاف وقت البرد لوفى غير وقت
الشتاء (قوله ويريد في الشتاء الخ) لا يحسن ارتباطه بما قبله ولو قال ومع جبة الخ عطف على مع لحاف
الكان أولى وأخصر وقوله محشوة أى بالقطن أو نحوه كصوف وفى المغنى فان اشتد البرد فجب ان أو
فروتان فاكتر بقدر الحاجة واذالم تستغن في البلاد الباردة بالثياب عن الوقود وجب لها من الحطب
والفحم بقدر العادة اه (قوله أما في غير وقت البرد الخ) مقابل قوله مع لحاف لشتاء الخ (قوله
فجب لها الخ) الانسب بالمقابلة أن يقول فلا تجب زيادة جبة محشوة وقوله أو نحوه أى الرداء كالحففة
أى المدة التى يتلحف بها وهى غير لحاف الشتاء كما يدل عليه عبارة المغنى ونصها وتجب لها المحففة بدل
الحاف أو الكساء في الصيف اه (قوله ان كانوا الخ) قيد في وجوب الرداء ونحوه والضمير يعود
على قوم هذه الزوجة ولو قال ان كانت من قوم الخ كان أولى وقوله يعتادون فيه أى في غير وقت
البرد وقوله غطاء غير لباسهم أى غطاء زائد على لباسهم أى ما يلبسون من القميص ونحوه كالازار
والرداء (قوله أو ينامون عريا) معطوف على يعتادون أى أو كانوا ممن ينامون عريا أى يعتادون
النوم عريا أى مجردين من لباسهم والمراد يعتادون ذلك مع استعمال غطاء آخر بدله وليس المراد انهم
يعتادون ذلك من غير غطاء لانه حينئذ تنكشف عورتهم وهو حرام كما هو مقرر معلوم (قوله كما هو
السنة) الضمير يعود على العرى عند النوم أى ان العرى عند النوم هو السنة والمراد بالعرى فيه
أيضا التجرد من ثيابهم التى يلبسونها مع استعمال غطاء بدلا لا التجرد مطلقا من غير أخذ غطاء لان
هذا مخالف للسنة لانه السنة اذ يترتب عليه كشف العورة المحرم ومن صرح بان العرى عند النوم
هو السنة العلامة الرمل فى شرح المنهاج فى باب شروط الصلاة وعبارته هناك ولونام فى ثوب فكثير
فيه دم البراغيث الحق بما يقتله منها عمدا لخالفت السنة من العرى عند النوم ثم رأيت صورة سؤال

كسوة تكفها طولا
وضخامة فالواجب
(قيص) ما لم تكن
من اعتدن الازار
والرداء فيجبان دونه
على الاوجه (وازار)
وسراويل (ونجار)
أى مقنعة ولولامة
(ومكعب) أى ما
يلبس في رجلها
ويعتبر في نوعه عرف
بلدها نعم قال الماوردي
ان كانت من يعتدن
أن لا يلبسن في
أرجلهن شيأ في
اليمن سوت لا يجب
لأرجلهن شيأ ويجب
ذلك لها (مع لحاف
لشتاء) يعنى وقت
البرد لوفى غير الشتاء
ويريد في الشتاء جبة
محشوة أما في غير
وقت البرد لوفى وقت
الشتاء في البلاد
الحارة فيجب لها رداء
أو نحوه ان كانوا ممن
يعتادون فيه غطاء
غير لباسهم أو ينامون
عريا كما هو السنة

رفع العلامة السيد محمد بن عبد الرحمن الاهدل رحمه الله تعالى في المراد من العري في نظير العبارة
 المذكورة فاجاب رحمه الله تعالى: ان يؤيد ما قررته فيه ولقطها اسـ مثل ما المراد بالتعري في قول الانعاب
 ولونام في ثيابه فكثير فيها دم البراغيث التحق بما يقتله منها عمد المخالفة السنة من التعري عند النوم
 اهـ فاجاب المراد بالتعري التجرد عن اللباس الذي كان على بدنه ثم ياخذ غطاء غير لباسه أو يتجرد عما
 سوى الأزار كما يدل على ذلك الأحاديث الواردة في ذلك وليس المراد بالتعري التعري عن جميع الثياب
 على البدن فان ذلك يؤدي الى كشف العورة لغير ضرورة وذلك حرام بل معدود من جملة الكبائر
 كما في الزواجر اهـ ملخصا وقوله أو يتجرد عما سوى الأزار هذا احتمال ثان في المراد من التعري والاول
 الذي اقتضرت عليه أولى وذلك لان الحكمة في سنية التعري خوف اصابة المحاسة لللبوسه عند
 النوم وهو لا يشعر به وهي غير مغفلة لان النوم فيه ينزل منزلة العمى في اصابة النجاسة كما تفيد
 العبارة المارة واذا كان لا بأس بالأزاره انتفت الحكمة المذكورة قننبه (قوله فان لم يعتادوا النوم
 غطاء) أي غير لباسهم بل انما يعتادون النوم فيه وهذا ما قبل قوله ان كانوا من يعتدون فيه غطاء
 غير لباسهم وانما اقتصر عليه ولما يتقبل قوله أو ينامون عرايا وهو أول يناموا عرايا لان ذلك يغني
 عنه وذلك لانه يلزم من كونهم لم يعتادوا عند النوم غطاء غير لباسهم بل انما يعتادون النوم فيه أنهم
 لم يناموا عرايا (قوله لم يجب ذلك) أي الرداء ونحوه بل الواجب عليه لباسهم فقط وعبارة المغني قال
 الرويانى وغيره لو كانوا يعتادون في الصيف لنومهم غطاء غير لباسهم لم يجب غيره اهـ (قوله ولو
 اعتادوا ثوبا بالنوم وجب) ان كان المراد اعتادوا ثوبا بالنوم غير لباسهم كان عين قوله فيجب له رداء
 أو نحوه بالنسبة للحالة الاولى أعني قوله ان كانوا من يعتادون فيه غطاء وان كان المراد أنهم لم يعتادوا
 ثوبا مع التجرد من لباسهم أغنى عنه ذلك بالنسبة للحالة الثانية أعني قوله أو ينامون عرايا وعبارة
 التحفة ويختلف عددها أي الكسوة باختلاف محل الزوجة ردا وحرا ومن ثم لو اعتادوا ثوبا بالنوم
 وجب كما جزم به بعضهم وجودتها وضدها بيساره وضدها ولو صنع المؤلف كصنيع شيخه لكان
 أولى (قوله ويختلف جودة الكسوة الخ) عبارة المراجع مع المغني وجنسها أي الكسوة قطن أي
 ثوب يتخدمه لانه لباس أهل الدين وما زاد عليه ترفه ورعونة ويختلف ذلك بحال الزوج من يسار
 واعسار وتوسط فحب لأمراة الاول من لينه والثاني من غليظه والثالث مما بينهما هذا ان اعتدته فان
 جرت عادة البلد مثله بكتان أو حرير وجب في الاصح مع وجوب التفاوت في مراتب ذلك الجنس بين
 الموسر وغيره عملا بالعادة والثاني لا يلزمه ذلك بل يقتصر على القطن لماسر وتعتبر العادة في الصفاقة
 ونحوها نعم لو جرت العادة بلبس الثياب الرفيعة التي لا تستر ولا تصح فيها الصلاة فنه لا يعطيهام منها
 اهـ (قوله وضدها) أي الجودة وهي الرداء وقوله بيساره أي الزوج وهو متعلق بختلف وقوله
 وضده أي اليسار وهو الاعسار وعبارة لا تشمل حالة التوسط بين الجودة والرداءة وبين اليسار
 والاعسار ويمكن أن يقال ان المراد بالضده مطلق الخلاف فالمراد بضد الجودة خلافها وهو صادق
 بحالة التوسط وبحالة الرداءة والمراد بضد اليسار خلافه وهو صادق بالاعسار وبحالة التوسط
 (قوله ويجب عليه) أي الزوج (قوله توابع ذلك) أي الكسوة (قوله من نحو الخ) بيان
 للتوابع وقوله تكة هو مضاف الى ما بعده وهي ما يتسكن بها السراويل وقوله وزم معطوف على نحو
 من عطف الخاص على العام وهو بكسر الزاي واحد أزار القميص كما في المختار وقال في المصباح زر
 الرجل القميص زر من باب قتل أدخل الأزار في العري اهـ وقوله وخيط وأجرة خياط معطوفان
 أيضا على نحو تكة (قوله وعليه) أي ويجب على الزوج مطلقا موسرا كان أو متوسطا أو مسرا
 لادن يفاوت بينهم في الديقية وقوله فراش أي كطراحة ومضربه وثيرة أي لينة وقطيفة أي دنار
 تحمل أي له نخل ويجب لها أيضا ما تده عليه من بساط تخين له وبرة كبيرة وهو المسمى بالسجادة

فان لم يعتادوا النوم
 غطاء لم يجب ذلك ولو
 اعتادوا ثوبا بالنوم
 وجب كما جزم به
 بعضهم ويختلف
 جودة الكسوة
 وضدها بيساره
 وضده ويجب عليه
 توابع ذلك من نحو
 تكة سراويل وزر
 خيط وقميص وخيط
 وأجرة خياط وعليه
 فراش ونومها

في الشتاء ويطع بكسر النون وفتحها مع اسكان الطاء وفتحها وهو الجلد كالغرونة في الصيف بالنسبة
للوسر ونحو لباد في الشتاء وخصير في الصيف بالنسبة للعسر وتقدم قريبا وجوب ما تنطفي به
كالعاف في الشتاء والرداء في الصيف واعلم انه لا يجب تجديد ما ذكر من الفراش وما بعده في كل
فصل كالكسوة بل يجب تصلحه كلما احتاج لذلك بحسب ما جرت به العادة وهو المسمى عند الناس
بالتهجير (قوله ومخدة) بكسر الميم وهي ما يوضع الرأس عليها وسهيت بذلك لوضع الخد عليها
(قوله ولواعتادوا على السرير) أي اعتادوا النوم عليه وقوله وجب أي السرير ولواعتادوا النوم
على فرش الجلوس لم يجب غيره (قوله يجب تجديد الكسوة الخ) أعاده مع أن قوله فيما تقدم
ويجب لها أول كل ستة الخ يفيد مغازة لاجل التقييد بقوله التي لا تدوم سنة ولا جل بيان حكم
ما اذا تلفت في أثناء الفصل (قوله التي لا تدوم سنة) فان كانت تدوم سنة كالكسوة الوثيقة
فلا يجب تجديدها في كل فصل كما تقدم (قوله بان تعطاها الخ) تصوير لتجديدها (قوله ولو
تلفت) أي الكسوة وفي الجبري قال المنوفي وكذلك لو تلفت أو تمزقت قبل أو ان التمزق لا اثر
نومها فيها وتحملها عليها لم يلزمه الابدال أيضا اه (قوله ولو بلا تقصير) غاية في التلف (قوله لم
يجب تجديدها) أي الكسوة لانه وفها ما عليه كالنقعة اذا تلفت في يدها فلا يجب عليه اعطاؤها
بذلها (قوله ولها عليه الخ) أي ويجب للزوجة ولولامة على الزوج وقوله آلة تنظف أي ماله دخل
في التنظيف أي ازالة الوسخ والرائحة الكريهة فتشعل نحو الاواني ما يغسل فيه وشمل نحو مرتك
بفتح الميم وكسرها اذا تمزق لدفع صنان أما اذا لم يتعين كائن كان يندفع بماء وتراب فلا يجب (قوله
وان غاب عنها) أي يجب عليه آلة التنظيف وان غاب الزوج عنها ولو كانت الغيبة طويلة وظاهر
هذا عدم الاكتفاء بما يزيل شعثها فقط وحينئذ في دفع مع قوله الا في وليس لحامل بائن ومن
زوجها غائب الا ما يزيل الشعث الخ الا أن يقال ان المراد ما آلة التنظيف ماله دخل في التنظيف ولو من
بعض الوجوه وهو ما يزيل الشعث فقط فلا تدافع والغاية المذكورة ساقطة من عبارة التحفة وهو
أولى (قوله لا حتماؤها اليه) أي الى التنظيف وهو علة لوجوب آلة التنظيف وقوله كالادم أي
تطير الادم في وجوبه لها (قوله فنها) أي من آلة التنظيف وقوله سدر هو شجر النبق وقوله ونحوه
أي كصابون وأشنان وغاسول (قوله كسط) بضم الميم وسكون الشين أو ضعهما بكسر الميم مع
سكون الشين ما تمسح به المرأة شعرها وهو تمثيل لنحو السدر بالنسبة للشرح وتمثيل لآلة التنظيف
بالنسبة للثمن (قوله وسواك) قال سم هو ظاهر ان احتيج اليه لتنظيف القدم لتغير لونه أو ريحه
أما لو لم يحتج اليه لذلك بان لم يكن فيه تغير مطلقا وانما احتاجت لغيره كالتعبده واقامة سنية الاستياك
في الوجوب نظر اه (قوله وخلال) هو بكسر الخاء ما تخلل به سنانه ومثله المدرى وهو ما تفرق
به شعر رأسها (قوله وليه دهن الخ) أي ويجب عليه دهن لرأسها الخ أي اما دهن الا كل فتقدم
في الادم (قوله وكذا الخ) أي وكذلك يجب الدهن لجميع بدنها وقوله ان اعتيد راجع لما بعد كذا
أي انه يجب الدهن لجميع بدنها ان جرت العادة به والا فلا يجب (قوله من شيرج) بيان للدهن وهو
بفتح الشين دهن السمسم ويتبع في نوع الدهن عادة بلدها فان ادهن أهله زيت كالأشام أو شيرج
كالعراق أو سم كالحجاز وجب كذلك وكذلك يتبع في قدره العادة ولواعتيد ان يكون مطيبا
بمنفج أو ورد وجد أيضا (قوله فيجب الدهن الخ) مفرع على ما حذف كان الاولي التصريح
به وهو و يعتبر في تعيين زمنه العادة والحاصل يعتبر في تعيين نوعه وقدره وزمنه عادة محلها (قوله
وكذا دهن لسراجها) أي وكذلك يجب لها دهن لسراجها بحسب العادة وعبارة المعنى سكتوا عن
دهن السراج والظاهر كما قاله بعض المتأخرين وجوبه ويتبع فيه العرف حتى لا يجب على أهل
البوادي شيء اه وعبارة الجبري ويحب لها زيت السراج بآول الليل وقضية تقييدهم

ومخدة ولواعتادوا
على السرير وجب
(فرع) يجب
تجديد الكسوة التي
لا تدوم سنة بان
تعطاها كل ستة
أشهر من كل سنة ولو
تلفت أثناء الفصل
ولو بلا تقصير لم يجب
تجديدها ويجب
كونها جديدة
(و) لها عليه (آلة
تنظف) لبسها
ونوبها وان غاب عنها
لاحتياجها اليه
كالادم فنها سدر
ونحوه (كسط)
وسواك وخلال
(و) عليه (دهن)
لرأسها وكذا بدنها
ان اعتيد من شيرج
أو سم فيجب الدهن
كل أسبوع مرة فأكثر
بحسب العادة وكذا
دهن لسراجها

بأول الليل عدم وجوبه كل الليل اذا جرت العادة بأسراج كل الليل ويمكن توجيهه بأنه خلاف السنة اذا
 يسن اطفاءه عند النوم والا قرب وجوبه عملا بالعادة وان كان مكررها كوجوب الحمام لمن
 اعتاده اه بخذف (قوله وليس لحامل الخ) مثلها الرجعية كما يعلم من عبارة النهاية ونصها
 والاوجه عدم وجوب آلة التنظيف لبائز حامل وان اوجبتا نفقتها كالرجعية تعميج لها
 ما يزيل شعثها فقط الخ اه وقوله والوسخ معطوف على الشعث من العطف بالمرادف (قوله ويجب
 عليه) أي الزوج وقوله الماء أي أوغثه وقوله بسببه متعلق بالواجب أي الواجب بسبب الزوج
 أي أنه هو السبب في وجوبه عليها كان لا عنها فانزلت أوجامعها (قوله كغسل جماع) تمثيل
 للغسل الواجب بسببه والاولى حذف المضاف وجعله تمثيلا للسبب وقوله ونفاس يعني ولادة ولولا
 بلل لان الحاجة اليه من قبله وبه يعلم انه لا يلزمه الماء الفرض لا السنة اه تحفة وفي عش مانصه
 وقع السؤال في الدرس عما لو انقطع دم النفاس قبل مجاوزة غايه أو أكثره فاخذت منه أجرة الحمام
 واغتسلت ثم عاد عليها الدم بعد ذلك فهل يجب عليه ابدال الأجرة لتبين انه من بقايا الاول وعذرهما في
 ذلك أم لا فيه نظر والجواب عنه ان الظاهر ان يقال لا يجب ابداله قياسا على ما لو دفع لها ما تحتاج اليه
 من الكسوة ونحوها وتلف قبل مضي زمن يجدد فيه عادة حيث لا يبدل اه (قوله لاحتضار الجرح)
 عطف على جماع أي لا يجب عليه الماء للغسل من الحيض وان وطئ فيه أو بعد انقطاعه فيما يظهر
 لانه ليس بسببه وقوله واحتلام وألحق به استدخاله الذكروه وهونائم أو مغمى عليه لا تنقضه
 كغسل زناها ولو مكرهه ولادتها من وطئ شبهة فاء هذه عليها دون الواطئ وبه يعلم ان العلة مركبة
 من كونه زوجا وبفعله اه شرح مر (قوله وغسل نجس) انظره ومعطوف على ماذا فان جعل
 معطوفا على حبض أفاد انه لا يجب عليه الماء لغسل ما تنجس من بدنها أو ثوبها وليس كذلك
 بل يجب عليه ذلك وان لم يكن بتسببه كما تضافتها بل أولى وان عطف على غسل جماع صار تمثيلا للغسل
 الواجب بسببه وأفاد حينئذ انه لا يجب عليه الماء لغسل النجاسة الا اذا كانت بسببه مع انه ليس
 كذلك لانه يجب عليه الماء لها مطلقا وان عطف على قوله للغسل الواجب صح ذلك وأفاد وجوبه
 عليه مطلقا الا أنه بعد من صنيعه لما يلزم عليه من تفرق المعطوفات فكان الاولى أن يسلك مسلك
 شيخه في التعبير وعبارته ويلزمه أيضا ما وضوء وجب لتسببه فيه وحده بخلاف ما وجب لغير
 ذلك كان تلاصقا معا فيما يظهر وما غسل ما تنجس من بدنها وثيابها وان لم يكن بتسببه كما اقتضاء
 اطلاقهم كما تضافتها بل أولى اه وقوله ولا ماء وضوء الاولى حذف المضاف ويكون معطوفا على حبض
 لانه مع وجوده وعطفه عليه يصير التقدير ولا يجب عليه الماء ماء وضوء وفي ذلك ركاكة لا تحفي
 والحاصل كان حق التعبير ما بينته لك وقوله الا اذا انقضه أي الوضوء وقوله بلمسه يتعين أن تكون
 الاضافة من اضافة المصدر لفاعله والمفعول محذوف أي للزوجة اياها (قوله لا عليه طيب)
 معطوف على قوله ولها عليه آلة تنظف أي لا يجب عليه لها طيب أي لانه لا يذوقه حقيقة فان
 أراد هياها ولزمها استعماله وقوله لا لقطع ريح كرهه أي كثر الحيض فوجب عليه لها من الطيب ما
 تقطعه به (قوله ولا كل) أي ولا يجب كل ومثله الخضاب لما تقدم أنفا قال في التحفة ونقل الماوردي
 انه صلى الله عليه وسلم لعن المرأة السلتاء أي التي لا تختضب والمرءاء أي التي لا تتكحل من المراه بفتح
 أي البياض ثم حله على من فعلت ذلك حتى يكرهها ويفارقها وفي رواية ذكرها غيره اني لا بغض المرأة
 السلتاء والمرءاء والكلام في المروحة لكرهه الخضاب أو حرمة لغيرها اه (قوله ودواء) عطف على
 طيب أي لا يجب عليه دواء لمرضها ومنه ما تحتاج اليه المرأة بعد الولادة لما يزيل ما يصيبها من الوجع
 الحاصل في بطنها ونحوه فلا يجب عليه أفاده عش وقوله وأجر طيب معطوف على طيب أيضا
 أي ولا يجب عليه أجرة طيب أي وحاجم وفاصد وخاتن وانما لم يجب عليه كالدواء لانها لحفظ الأصل

وليس لحامل بائن
 ومن زوجها غائب
 الا ما يزيل الشعث
 والوسخ على المذهب
 ويجب عليه الماء
 للغسل الواجب بسببه
 كغسل جماع ونفاس
 لاحتضار الجرح
 وغسل نجس ولا ماء
 وضوء الا اذا انقضه
 بلمسه (لا) عليه
 (طيب) الا لقطع
 ريح كرهه ولا كل
 (ودواء) لمرضها
 وأجره طيب

وهو لا يجب عليه كما لا يجب عمارة الدار المستأجرة وأما آلة التنظيف فانها انظر غسيل الدار وكسها
 انما وجب لها ذلك لانها محبوسة له (قوله وتصرفه الخ) أي وطها ان تصرفه لانه حقها (قوله
 تنبيه الخ) الاولى تأخير عن قوله وطها عليه مسكن لانه متعلق به أيضا كإتيه عليه بقوله أما المسكن
 الخ (قوله يجب الخ) أي يتعين وقوله في جميع ما ذكر متعلق بيجب وقوله من الطعام الخ بيان لما
 وقوله وآلة ذلك أي الطعام والادم وقوله والكسوة والفرش أي ومن الكسوة والفرش وقوله وآلة
 التنظيف أي ومن آلة التنظيف (قوله أن يكون تمليكا) المصدر المؤول فاعل يجب أي يجب بمعنى
 يتعين كونه تمليكا لها لا امتاعا وقيل هو امتاع وينبني على هذا الخلاف انه على الاول يشترط أن
 يكون ملكا للزوج وان الحرية وسد الامة كل منهما يتصرف فيه بما شاء من بيع وغيره الا أن تضيق
 على نفسها أو يضيق سيد الامة عليها في طعام أو غيره بما يضرها فله منعها من ذلك لحق التمتع
 وينبني عليه أيضا انه لا يسقط بمسأجر ولا مستعار قال في الروض وشرحه فلو لبست المستعار وتلف
 فضمانه يلزم الزوج لانه المستعبر وهي ثابتة عنه في الاستعمال والظاهر ان له علم في المسأجر أجرة
 المثل لانه انما أعطاه ذلك عن كسوتها اه وقوله بالدفع أي للحرية أو لسيد الامة وقيد في شرح الروض
 الدفع المذكور بشرط قصد أداء ما لزمه كسائر الديون ومثله في النهاية وعليه لو وضعها بين يديها
 من غير قصد شيء لا يعتد به وفي سم خلافة ونصه قوله وتملكه بمجرد الدفع ولا يتعبد بشرط قصد
 الدفع عما لزمه بل يكفي عن القصد المذكور والوضع بين يديها مع التمكّن من الاخذ اه (قوله دون
 ايجاب وقبول) أي دون اشتراط ايجاب وقبول (قوله وتملكه هي) أي الزوجة وما ألحق بها (قوله
 فلا يجوز أخذ) أي ما ذكر من الطعام وما بعده وهذا تفريع على كونها تملكه بالقبض (قوله
 أما المسكن) مقابل قوله ويجب في جميع ما ذكر من الطعام الخ (قوله فيكون امتاعا) أي حكمه أن
 يكون امتاعا أي انتفاعا لتمليك كالانتفاع به (قوله حتى يسقط) أي فيسقط حتى تفريعية والفعل
 بعدها مرفوع (قوله لانه مجرد الانتفاع) عليه لانه امتاعا وفيه تعليل الشيء بنفسه اذا امتاع
 هو الانتفاع كما فسره به الجيزي فان قلت هو عليه فيسقط بمعنى الزمان قلت هو مفرع على كونه
 امتاعا كما علمت والقاعدة ان المفرع عليه علة في المخرج فبصير مكر راعه لان التقدير عليه فيسقط
 بمعنى الزمان لانه امتاع لانه مجرد الانتفاع ولو قال بدل هذه العلة كما في شرح المنهج لانه لا يشترط
 ان يكون ملكا كان أولى (قوله كالخادم) الكاف للتنظير أي ان المسكن مثل الخادم في كونه
 امتاعا وهذا بخلاف نفقة فهي كنفقتها وهي تمليك لا امتاع وعمارة المنهج والمسكن والخادم
 امتاع لا تمليك قال في شرحه لما مر انه لا يشترط كونها مالا اه (قوله وما جعل تمليكا الخ) بيان
 لما يترتب على التمليك غير ما قدمته وقوله بصيرد ينال في الزمان أي اذا مضت مدة وهو لم يكسها أو
 يتفق عليها فالنفقة أو الكسوة لجميع ما مضى من تلك المدة دين لها عليه لانها استحققت ذلك في ذمته
 وفي النفقة ما نصه فرع ادعت نفقة أو كسوة ماضية كفي في الجواب لا تستحق على شيئا وكذا نفقة
 اليوم لان عرف التمكين على ما بحثه بعضهم وفيه نظر بل الاوجه انه يكفي وان عرف ذلك لان نشوز
 لحظة يسقط نفقة جميعه وتصدق بيمينها في عدم النشوز وعدم قبض النفقة اه (قوله ويعتاض
 عنه) أي عما جعل تمليكا أي انه يجوز ان تستبدل الطعام الواجب لها بغيره وكذا الكسوة (قوله
 ولا يسقط) أي ما جعل تمليكا وقوله بموت أي حصل لها أوله وقوله أثناء الفصل أي أو اليوم ومثل
 الاثناء على المعتمد الموقوف الموقوف الفصل فوجب كمالها ولا يقال كيف تجب كلها بمضي لحظة
 من الفصل لانا نقول ذلك جعل وقتا لا يجاب فلم يفترق الحال بين قليل الزمان وكثيره ومن ثم ملكتها
 بالقبض وجاز لها التصرف فيها بل لو أعطاه نفقة وكسوة مستقبلة جاز وملكها بالقبض وجاز لها

ولها طعام أيام المرض
 وأدمها وكسوتها
 وآلة تنظيفها وتصرفه
 للسوداء وغيره
 * (تنبيه) * يجب في
 جميع ما ذكر من
 الطعام والادم وآلة
 ذلك والكسوة
 والفرش وآلة التنظيف
 ان يكون تمليكا
 بالدفع دون ايجاب
 وقبول وتملكه هي
 بالقبض فلا يجوز
 أخذه منها الا برضاها
 أما المسكن فيكون
 امتاعا حتى يسقط
 بمضي الزمان لانه مجرد
 الانتفاع كالخادم وما
 جعل تمليكا بصير
 دين بمضي الزمان
 ويعتاض عنه ولا
 يسقط بموت أثناء

الانصراف فيها كتهجيل الزكاة ويستردان حصل مانع اه تحفة تصرف (قوله ولها عليه مسكن) أي ويجب للزوجة على زوجها مسكن أي تهيئته لان المطلقة يجب لها ذلك لقوله تعالى أسكنوهن فالزوجة أولى (قوله تأمن فيه) شرط في المسكن أي يشترط فيه أي الا كتفائه ان تأمن الزوجة فيه وقوله لو خرج عنها أي تأمن اذا خرج عنها وتر كها فيه (قوله على نفسها) متعلق بتأمن قال ع ش يؤخذ منه انه لا يجب عليه أن ياتي لها بمؤنسة حيث أمنت على نفسها فالولم تأمن أبدا لها المسكن بما تأمن على نفسها فيه فتنبه له فانه يقع فيه الغلط كثيرا اه وقوله وماله أي أو اختصاصها وقوله وان قل أي المال فهو غاية لا شرط الا مان فيه (قوله للحاجة الخ) تعليل لوجوب المسكن عليه وقوله بل للضرورة اليه أي المسكن والاضراب انتقالي (قوله يليق بها عادة) شرط آخر للمسكن وكان على الشارح أن يقدّر قبله ما يناسبه كان يقول ولا بد أن يليق بها أو نحوه والمعنى انه يشترط في المسكن أن يكون لا ثقلها بحسب العادة بان يكون من دار أو حجرة أو غيرهما كسعر أو صوف أو خشب أو قصب وانما اعتبر المسكن بحالها بخلاف النفقة والسكوة حيث اعتبرتا بحاله يسارا وعييره لان الاعتبار فيهما التليك منه وفيه الامتاع فروعي حاله فيه ما وحاها فيه ولا هما اذا لم يليق بها أي كنها ابداهما بلائق فلا اضرار بخلاف المسكن فانها ملزمة بملازمة فتتضرر به اذا لم يكن لا تقاوبل بعضهم

ما كان امتاعا مسكن وجب * لمرأة فراغ حالها شب

وان يكن تملكها كالسكوة * فحال زوج راعها لا الزوجة

(قوله وان كانت ممن لا يعتادون السكنى) أي يجب لها المسكن وان كانت ممن قوم لا يعتادون المسكن قال في فتح الجواد والذي يظهر في هذه انه يعتبر اللائق بها لو كانت من أهل المحل الذي يريد اسكانها به فيعتبر بمن يملكها من أهلها نسباً وغيره نظير ما مر في مهر المثل وغيره اه وفي النهاية ما نصه وذكر ابن الصلاح ان له نقل زوجته من حضرة ليا ديقه وان خشن عيشها لان نفقتها مقدرة أي لا تزيد ولا تنقص وأما خشونة عيش البادية فهي بسبيل من الخروج عنها بالابدال كما مر قال وليس له سد طاق مسكنها عليها وله اغلاق الباب عليها عند خوف حقوق ضرر له من فتحه وليس له منعها من نحو غزل وخباطة في منزله اه وما ذكره آخر ايتين حمله على غير زمن الاستمتاع الذي يريد أوعلى ما اذا لم يتعذر به وفي سد الطاقات محمول على طاقات لاربية في فتحها والافله السد بل يجب عليه كما أفتى به آلو الدرجه الله تعالى أخذ من اقتناء ابن عبد السلام بوجوبه في طاقات ترى الجانب منها أي وعلم منها تعمدرؤيتهم اه (قوله ولو معاراً ومكثري) غاية في المسكن وهي للتعميم أي لا فرق بين أن يكون مملوكاً له أو معاراً أو مكثري وذلك لحصول المقصود بما ذكر (قوله ولو سكن الخ) لو شرطية جوابها قوله لم يلزمه أجرة (قوله باذنها) أي له في السكنى معه (قوله أو لا متناعها) أي أو لم يكن باذنها لكن كانت ممنوعة من الانتقال معه الى بيته أو بابه (قوله أو في منزل الخ) معطوف على قوله في منزلها أي أو سكن معها في منزل نحو أبيها كامها (قوله باذنه) أي نحو أبيها أي أو منعه من النقلة (قوله لم يلزمه أجرة) عبارة المغنى سقط حق السكنى ولا مطالبة لها بأجرة سندان معها الخ اه (قوله لان الاذن العري الخ) هذا التعليل قاصر على صورة الاذن وكان عليه أن يزيد بعده ولان امتناعها أو منع نحو أبيها من النقلة معه أمارة على رضاها أو رضاها وبسكنى الزوج فهو منزل من منزلة الاذن ولو سكن معها مع السكوت وعدم الامتناع من النقلة معه لم يمتنع الاجرة (قوله ينزل على الاعادة) أي يحمل على اعارة المسكن وقوله والاباحة معطوف على الاعارة من عطف اللازم اذا الاعارة عقد يتضمن اباحة الانتفاع بالمعار (قوله وعليه) أي ويجب على الزوج وقوله ولو معسرا الغاية للرد أي يجب على الزوج الاخذام ويستوى فيه الموسر والموسر والمعسر (قوله خلافاً لمخ) أي قائلين بعدم وجوبه على المعسر واستدلوا بأنه صلى الله عليه وسلم لم يوجب لسيد تناقطة على سيدنا

الفصل (و) لها (عليه مسكن) تأمن فيه لو خرج عنها على نفسها وماله وان قل للحاجة بل للضرورة اليه (يليق بها) عادة وان كانت ممن لا يعتادون السكنى (ولو معاراً) ومكثري ولو سكن معها في منزلها باذنها أو لا امتناعها من النقلة معه أو في منزل نحو أبيها باذنه لم يلزمه أجرة لان الاذن العري عن ذكر العوض ينزل على الاعارة والاباحة (و) عليه ولو معسرا خلافاً لمخ

على رضى آ عنهم اخادما لا عساره قال في التحفة ويردبانه لم يثبت انهما تنازعا في ذلك فلم يوجبهما وأما
 مجرد عدم إيجابه من غير تنازع فهو لما طاع عليه صلى الله عليه وسلم من المساحة بحقوقه وحقوق
 أهله على أنها واقعة حال محتملة فلا دليل فيها اه (قوله أو قنا) معطوف على معسرا أى ولو كان
 الزوج قداما كاتبا أو غيره (قوله اخدام حرة) وفي المغنى ما نصه أفهم قوله اخدام ان الزوج لو قال أنا
 أخدمها بنفسى ليسقط عني مؤنة الخادم لم يلزمها الرضا به لأنها تستحي منه وتعير به وإنها لو قالت أنا
 أخدم نفسي وأخذ أجرة الخادم أو ما يأخذ من نفقة لم يلزمه الرضا بذلك لأنها تصير مبتذلة اه ملخصا
 (قوله بواحدة لأكثر) ظاهره وان احتاجت الى الأكثر وهو كذلك الا ان مرضت واحتاجت
 لأكثر من واحدة فوجب قدر الحاجة كذا في الجيرى (قوله لانه) أى الاخدام وهو تعليل
 لوجوب الاخدام عليه وقوله من المعاشرة بالمعروف أى المأمور بها (قوله بخلاف الامة) أى
 بخلاف الزوجة الامة فلا يجب اخدامها ولو بمبعدة ما لم تكن مريضة لان العرف على ان تخدم نفسها
 لنقصها وقوله وان كانت جيلة أى أو كانت تخدم في بيت سيدها (قوله تخدم) الجملة صفة لحره وهو
 شرط في وجوب الاخدام لها أى يجب الاخدام لها بشرط أن تكون ممن تخدم وقوله أى تخدم
 مثلها أفاد به ان الشرط أن يكون مثلها ممن تخدم سواء هي خدمت بالفعل أو لم تخدم به فلو كان مثلها
 لا تخدم ولا كن هذه خدمت بالفعل في بيت أهلها لا يجب على الزوج اخدامها وقوله عند أهلها
 متعلق بتخدم أى ان العبرة في خدمة مثلها ببيت أهلها (قوله فلا عبرة الخ) محترز قوله عند أهلها
 يعنى لو ارتفعت في بيت زوجها وترفعت فيه بحيث صار يليق بحالها في بيت الزوج الخادم لم يجب
 كما صرح به الشيخ أبو حامد في تعليقه وأقره في الروضة (قوله وانما يجب عليه الاخدام الخ) الاولى
 والاخصر أن يقول والاخدام الواجب عليه يكون بحرة الخ اذ لا معنى للحصر ولا للغاية وعبارة المنهاج
 وعليه لمن لا يليق بخدمتها اخدامها بحرة أو أمة له أو مستأجرة الخ اه وحاصل ذلك ان له
 الاخدام بكل ما يحصل المقصود به لكن بشرط حل النظر من الجانبين فله ذلك بحرة ولو متبرعة وقول
 ابن الرفعة لها الامتناع من المتبرعة للثمة بردبان المنة عليه لا علمها وبأمة له أو مستأجرة وبصى غير
 مراهق وبخو محرم لها أو مملوك لها أو بمسوح لا بخو مراهق ولا بدمية مع مسلمة لحرمة النظر ولا
 بنفسه أى الزوج لأنها تستحي منه وتعير به كما تقدم (قوله صحبتها) الجملة صفة لحره والضمير المستتر
 يعود اليها والبارز يعود على الزوجة أى له الاخدام بحرة صحبت زوجها والمراد صحبتها تخدمها من
 غير استئجار لها بل بالنفقة فقط (قوله أو مستأجرة) أى له الاخدام بمسأجرة للخدمة (قوله
 أو محرم) أى زوجته (قوله أو مملوك لها) أى أوله وكان أمة أو عبدا غير مراهق وقوله ولو عبدا
 غايه في المملوك لها ولا فرق بين أن يكون صغيرا أو كبيرا (قوله أو بصى) الاولى حذف الباء
 كالذى قبله وقوله غير مراهق فان كان مراهقا لا يجوز اخدامها (قوله فالواجب للخادم الذى عينه
 الزوج مد الخ) الغاء الفصححة الواقعة في جواب سؤال حاصله اذا وجب الاخدام عليه فما
 الواجب عليه للخادم من النفقة فأجاب بان الواجب الخ ثم انه لا يخفى ما في عبارته من إيهام ان الواجب
 للخادم مطلقا ما ذكره مع ان فيه تفضيلا وهو انه ان كان مستأجرا فعليه أجرته فقط وان كان ملكا له
 فعليه كفايته سواء كانت مدا وتزيد أو تنقص فليس عليه نفقة مقدرة وان كان حرة صحبتها أو
 محرما أو مملوكا لها فله ما ذكره بقوله مد وثلاث ومن إيهام التقييد بالذى عينه وهو ان الذى عينته
 هى ليس لها ما ذكره مع ان معنيها اذا رضى به كعينته في التفصيل المذكور ويدل لما ذكرته
 عبارة فتح الجواد ونصها ثم الخادم ان لم يعينه الزوج بان كان ملكا وجب له كفايته من غير تقدير
 وان عين فان كان مستأجرا لم يجب له غير أجرته وان كان ملكا أو حرة صحبتها ورضى الزوج وجب
 لمن عينتها منها أو عينها هو صبح كل يوم مد الخ اه بحذف وأصرح منها عبارة المنهاج ونصها فان

أوقنا (اخدام حرة)
 بواحدة لأكثر لانه
 من المعاشرة بالمعروف
 بخلاف الامة وان
 كانت جيلة (تخدم)
 أى تخدم مثلها عادة
 عند أهلها فلا عبدة
 بترفهها في بيت
 زوجها وانما يجب
 عليه الاخدام ولو
 بحرة صحبتها أو
 مستأجرة أو محرم أو
 مملوك لها ولو عبدا
 أو بصى غير مراهق
 فالواجب للخادم
 الذى عينه الزوج

أخدمها بجزرة أو أمة بجزرة فليس عليه غيرها أو بامته أنفق عليها بالملك أو بمن صحتها الزمته نفقتها
وجنس طعامها أي التي صحبتها جنس طعام الزوجة الخ اه (قوله مدونث) قال في التحفة
ووجهه ان نفقة الخادمة على المتوسط ثلثا نفقة الخدومة عليه ففعل المוסر كذلك اذا لم يد والثلث ثلثا
الدين اه (قوله على موسر) الملائم أن يقول عليه أي الزوج ان كان موسرا ومدان كان معسرا
أو متوسطا (قوله ومتوسط) انما الحقوه بالمعسر في الخادم لافي الزوجة لان ممدار نفقة الخادم على
سد الضرورة (قوله مع كسوة) أي ومع آدم له على الصحيح لان العيش لا يتم بدونه وهو كافي في التحفة
بجنس آدم الخدومة ودونه نوعا وأما قدره فهو بحسب الطعام وفي وجوب اللحم وجهان والذي يتجه
ترجيحه منهما اعتبار عادة البلد وقوله أمثال الخادم أي واللائق بالخادم دون ما يليق للخدومة جنسا
ونوعا (قوله من قيص الخ) بيان لكسوة (قوله ومقنعة) تقدم بيانها والاولى ذكرها به وقوله
وزاد للخادمة لاهام تقديمه ان المقنعة مشتركة بين الخادم والخادمة وليس كذلك وعبارة فتح الجواد
وزاد ذكرها وأنتى مقنعة ونجارا وخفا ومقنعة اه وعبارة شرح المنهج وقد روى الكسوة قيص
وتحوم مكعب ولذا كره خروج وللانثى مقنعة وخف ورداء لحاجتها الى الخروج ولكل جبة في الشتاء
لا سراويل وله ما يفرشه وما ينغطي به كقطعة لبد وكساء في الشتاء وبارية في الصيف ونحوه اه
وكتب الجبري على قوله لا سراويل ما نصه هذا مني على عرف قديم وقد اطراد العرف الآن بوجوبه
للخادمة وهذا هو المعتمد زي اه (قوله وزاد للخادمة خف ومقنعة) أي ملاءة وقوله اذا كانت
تخرج قيد في زيادة ما ذكر (قوله وانما يجب الخف والمقنعة للخدومة على المعتمد) قال سم والاولاه
كما أفاده الشيخ أي شيخ الاسلام وجوب الخف والرداء للخدومة أيضا فانها تحتاج للخروج الى حمام
أو غيره من الضرورات وان كان نادرا مرس اه (قوله لان الخ) علة لعدم الوجوب (قوله
والاحتياج اليه) أي الى الخروج وقوله نادرا رأى والنادر لاحكامه (قوله تنبيه ليس على خادمها الخ)
عبارة التحفة وفي المراد باخدمها الواجب خلاف والعتمد منه اه ليس على خادمها الا ما يخصها الى
آخر ما ذكره الشارح وزاد عليه وله منعها من ان تتولى خدمة نفسها لتغوز بمؤنة الخادم لانها تصير
بذلك مبتدلة اه وقوله الا ما يخصها أي الا الامر المختص بها وسيد كرم حترزه وقوله وتحتاج اليه
قيد فلو كان الامر يخصها لكان لا تحتاج اليه فانه لا يجب على الخادم فعله (قوله كعمل الماء الخ) تمثيل
للامر الذي يخصها وتحتاج اليه وقوله لاستخدم هو يضم الميم مع فتح التاء والحاء موزع الغسل وقوله
والشرب معطوف على المستعمل أي وكعمل الماء للشرب (قوله وصبه على بدنهما) أي وكصب الماء
عليه فهو معطوف على حمل (قوله وغسل الخ) معطوف على حمل أيضا أي وكغسل خرق الحيض وقوله
والطبخ معطوف أيضا على حمل أي وكالطبخ لا كلها (قوله اما ما لا يخصها) أي بل يخص الزوج وقوله
كالطبخ الخ تمثيل للذي لا يخصها وقوله لا كله أي الزوج وقوله وغسل ثيابه أي وكغسل ثيابه أي
الزوج (قوله فلا يجب) جواب اما وقوله على واحد منهما أي من الخادم والزوجة والانسب بالمقابلة أن
يقول فلا يجب على الخادم كمالا يجب على الزوجة (قوله بل هو) أي ما لا يخصها مما ذكر (قوله
فيوفيه) أي فيوفي الزوج ما لا يخصها بل يخصه وقوله بنفسه أو بغيره أي يوفيه أي يفعل ان شاء بنفسه
وان شاء بغيره باستئجار أو غيره (قوله مهمات الخ) الملائم ذكرها في آخر التنبيه المار قبيل قوله
ولهام مسكن أو يؤثر التنبيه عن قوله ولهام مسكن كما نهت على هذا هناك وذلك لانه انما ذكرها هنا
مع ان غالبها قد تقدم في باب الهبة لتكونها لها تعلق بالتنبيه المذكور من جهة انها كالتيقيد لما
ذكر فيه من كون الطعام والكسوة والفرش تملكه بمجرد الدفع اليها ولا يحتاج ذلك الى ايجاب
وقبول وبيانه ان ظاهر هذا انها تملك ما ذكر بالدفع اليها مطلقا سواء كان من جنس الواجب عليه
أم لا مع انه ليس كذلك بل لا بد من تقييده بكونه من جنس الواجب عليه والافلا بد من لفظ

مدونث على موسر
ومد على معسر
ومتوسط مع كسوة
أمثال الخادم من
قيص وازاد مقنعة
وزاد للخادمة خف
ومقنعة اذا كانت
تخرج وان كانت قنعة
اعتادت كشف الرأس
وانما يجب الخف
والمقنعة للخدومة
على المعتمد لان له
منعهما من الخروج
والاحتياج اليه لنحو
الحمام نادر* (تنبيه)*
ليس على خادمها
الا ما يخصها وتحتاج
اليه كعمل الماء
للسم تحم والشرب
وصبه على بدنهما
وغسل خرق الحيض
والطبخ لا كلها اما
لا يخصها كالطبخ
لا كله وغسل ثيابه
فلا يجب على واحد
منهما بل هو على
الزوج فيوفيه بنفسه
أو بغيره (مهمات)
من شرح النهج
لشيخنا

ألوأشترى حلياً و
 ديباً جاز و جتسه
 وزينها به لا يصير
 ملكاً لها بذلك ولو
 اختلفت هي والزوج
 في الاهداء والعارية
 صدق ومثله وارثه
 ولو جهز بنته بجهاز
 لم تملكه الا بايجاب
 وقبول والقول قوله
 في انه لم يملكها
 ويؤخذ مما تقرر
 ان ما يعطيه الزوج
 صلحة أو صباحية كما
 اعتيد ببعض البلاد
 لا تملكه الا بلفظ
 أو قصد اهداء خلافاً
 لما مر من قتاوى
 الحناطى وافتاء غير
 واحد بأنه لو أعطاهما
 مصر وفاللعرس
 ودفعاً وصباحية
 فنشرت استردا جميع
 غير صحيح اذ التقيد
 بالنشوز لا يتأق في
 الصباحية لما قرره
 فيها أنها كالصلحة
 لأنه ان تلفظ باهداء
 أو قصده ملكته من
 غير جهة الزوجية
 والاف هو ملكه وأما
 مصر وفاللعرس
 فليس

الايجاب والقبول أو قصد الهدية ويستفاد التقيد المذکور من المهمات والمراد من معظمها
 ويدل لما ذكرته سياق التحفة ونصها بعد كلام وظاهر انها على الاول أى على ان المذکورات من
 الطعام وما بعده تملك لا امتناع تملكه بمجرد الدفع والاخذ من غير لفظ وان كان زائداً على ما يجب لها
 لكن في الصفة دون الجنس فيقع عن الواجب بمجرد اعطائه لان الصفة الزائدة وقعت تابعة فلم يحتاج
 للفظ بخلاف الجنس فلا تملكه الا باللفظ لأنه قد يعبرها قصد التملك لها به ثم يستر جعه منها وحينئذ
 فكسوتها الواجبة لها باقية في ذمته وفي الكافي لو اشترى حلياً أو ديباً جازاً إلى آخر ما ذكره المؤلف
 اه فتنبه (قوله لو اشترى) أى الزوج وقوله حلياً أو ديباً جازاً أى ونحوهما من كل ما يتخذ للزينة
 (قوله وزينها به) أى زين الزوج زوجته بالمذکور من الحلى والديباج (قوله لا يصير الخ)
 الجملة جواب لو أى لا يصير المذکور من الحلى والديباج ملكاً لها بنفس التزين المذکور بل انما
 يصير بصدد الايجاب والقبول منهما أو بقصد الهدية منه لها بذلك (قوله ولو اختلفت هي
 والزوج في الاهداء والعارية) أى فادعت هي انه أهدي لها الحلى والديباج المذکورين وادعى
 هو انه لم يهدهما لها وانما جعلهما عند عارية (قوله صدق) أى الزوج لان الاصل عدم التملك
 (قوله ومثله وارثه) أى مثل الزوج في ذلك وادعته يعنى لو اختلفت هي ووارث الزوج في الاهداء
 والعارية صدق الوارث (قوله ولو جهز) أى أعطى الاب بنته وهذه المسئلة ذكرها هنا
 استطرادى لانها ليس لها تعلق بالزوج والزوجة (قوله بجهاز) هو بفتح الجيم ويجوز الكسر
 الامتعة (قوله لم تملكه الخ) جواب لوالثانية وكان حقه أن يصرح بهذا أيضاً في المسئلة الاولى
 (قوله والقول الخ) أى ان ادعت البنت بانه ملكها اياه بايجاب وقبول وادعى هو بانه لم يملكها
 فالقول قول الاب في انه لم يملكها (قوله ويؤخذ مما تقرر) أى من انها لا تملك ما ذكر الا باليجاب
 والقبول (قوله ان ما يعطيه الزوج) أى لزوجه وقوله صلحة اسم للشيء المعطى لاجل المصلحة اذا
 غضبت وقوله أو صباحية هي اسم للشيء المعطى صبح الزواج ويسمى صبحية (قوله كما اعتيد) أى اعطاء
 الصلحة والصباحية ببعض البلاد (قوله لا تملكه) أى ما اعطاه الزوج لها من الصلحة والصباحية
 (قوله الابلغظ) أى مفيد للتعليل ويصح أن يقرأ من غير تنوين ويكون هو وما بعده مضافين الى
 اهداء (قوله خلافاً لما مر) أى في باب الهبة من انها تملكه من غير لفظ ونص عبارته هناك ونقل
 شيخنا ابن زياد عن قتاوى ابن الحياط اذا أهدي الزوج للزوجة بعد العقد بسببه فانها تملكه
 ولا يحتاج الى ايجاب وقبول ومن ذلك ما يدفعه الرجل الى المرأة صبح الزواج مما يسمى صبحية في
 عرفنا وما يدفعه اليها اذا غضبت أو تزوج عليها فان ذلك تملكه المرأة بمجرد الدفع اليها انتهت ثم ان
 قوله هنا الحناطى وهناك ابن الحياط يعلم انه وقع تحريف في النسخ ولم يعلم الاصح منهما (قوله وافتاء
 الخ) مبتدأ وقوله غير صحيح خبره (قوله بانه) أى الحال والشأن (قوله لو أعطاها) أى زوجته
 قبل الدخول وقوله مصر وفاللعرس أى لوليعة الزواج وقوله ودفعاً أى أو أعطاها دفعاً أى مهر او قوله
 وصباحية أى أو أعطاها صباحية (قوله فنشرت) أى بعد ان أعطاها ما ذكر (قوله استرد) أى
 الزوج وهو جواب لو وقوله الجميع أى جميع ما ذكر من مصر وفالعرس والدفع والصباحية
 (قوله اذ التقيد بالنشوز الخ) تعديل لعدم العهدة وقوله لا يتأق في الصباحية أى لا يتأق فيها (قوله
 لما قرره فيها) أى في الصباحية وهو تعليل لعدم تأق النشوز فيها وذلك لأنه ان دفعها لها بلفظ
 الاهداء أو قصده صارت ملكاً لها سواء وقع منها ذلك أم لا (قوله انها كالصلحة) في عبارة
 التحفة اسقاط لفظه انها وهو الاولى لأنه على اثباتها استفاد انه قرر حكم الصلحة أولاً ثم قاس عليها
 الصباحية مع انه لم يصنع كذلك (قوله لأنه ان تلفظ الخ) هذا عين الذي قرره فيلزم تعليل الشيء
 بنفسه فالاولى ان يبدل لام التعليل بمن البيانية وقد علمت معنى العلة المذكورة آنفاً (قوله فليس

(واجب) أي عليه (قوله) فإذا صرفته بأذنه ضاع عليه) أي سواء وقع منها نشوز أم لا ويقهمنه
 أنها لم تصرفه أو صرفته بأذنه لا يضيع عليه بل هو باق على ملكه في الأول وتغرّمه في الثاني
 (قوله) وأما الدفع) أي المهر فإن كان قبل الدخول استرده اسم كان يحتمل أن يعود على النشوز
 المعلوم من السياق وضمير استرده يعود على الدفع بمعنى المهر المقروض وقوله قبل الدخول وهو الذي
 ربط المبتدأ بالجملة الواقعة خبراً ويحتمل أن يعود على الدفع المذكور ويقدر مضافاً ومتعلق
 والتقدير على الأول وأما الدفع الواقع قبل النشوز كما هو أصل فرض المسئلة فإن كان النشوز وقع
 قبل الدخول أيضاً استرده وعلى الثاني وأما الدفع فإن كان تسليحاً وقع قبل الدخول استرده بالنشوز
 الواقع قبله أيضاً والأول أقرب إلى صنيعه وأولى بما في الثاني من كثرة الحذف ثم إنه إذا استرده بغيره
 عنده إلى زوال النشوز وحصول التمكين فإذا زال النشوز وحصل التمكين رده كله أياً وإلى
 طلاقها فإذا طلقها رد لها النصف واحد وهو النصف وكان حقه أن يسترده منها النصف فقط لأنه هو
 الذي يستحقه على تقدير أنه يطلقها ولذلك كتب السيد عمر على قول التحفة استرده مانصه محل تأمل
 إن أريد استرداد جميعه أه ولعل ما ذكرته هو وجه التأمل ثم إنى رأيت في الروض وشرح في باب
 الصداق ما يخالف ما ذكر من استرداده ونص عبارته لو امتنعت من تسليم نفسها بلا عذر وقد بادر
 بتسليم الصداق لم يسترده لتبرعه بالمبادرة كما لو عجل الدين المؤجل فإنه لا يسترده أه ومثله في فتح
 الجواد (قوله) والأفلا) أي وإن لم يكن النشوز حاصلاً قبل الدخول فلا يسترده على الاحتمال الأول
 أي وإن لم يعط الدفع لئلا قبل الدخول بل أعطى بعده فلا يسترده على الثاني (قوله) لتقرره) أي الدفع
 وقوله به أي بالدخول (قوله) فلا يسترد بالنشوز) لا حاجة إليه لأنه عين قوله فلا (قوله) وتسقط الخ)
 المراد بالسقوط ما يشمل عدم الوجوب من أول الأمر حتى لو طلع الفجر وهي ناشرة فلا وجوب ويقال
 سقطت بمعنى أنها لم تجب من أول الأمر وإن كان السقوط فرع الوجوب فقلب ما في الإثناء على ما في
 الابتداء وسمى الكل سقوطاً وقوله المؤن المراد بها ما يشمل المسكن (قوله) بنشوز) متعلق بتسقط
 وقوله منها متعلق بمحذوف صفة لنشوز أي نشوز حاصل من الزوجة (قوله) اجاعاً) مرتبط بقوله
 تسقط أي تسقط بالاجاع (قوله) أي بخروج الخ) تفسير لنشوز (قوله) وإن لم تأثم) غاية في
 سقوط المؤن بالنشوز أي تسقط به وإن لم تكن تأثم به وتسقط أيضاً إذا كروا قدر على ردها
 للطاعة وتركه (قوله) كصغيرة الخ) تمثيل لغير الآثمة بالنشوز (قوله) ومكرهة) قال ع ش
 ومن ذلك ما يقع كثيراً من أهل المرأة يأخذونها مكرهين لها من بيت زوجها وإن كان قصدهم
 بذلك إصلاح شأنها كمنعهم للزوج من التصرف في حوائجها منع النفقة أو غيرها أه (قوله) ولو ساعة
 أو ولو لحظة) غایتان في سقوط المؤن أي تسقط المؤن بالنشوز ولو نشرت ساعة أو لحظة فلا يشترط
 نشوزها في كل اليوم أو كل الفصل فلو عادت للطاعة في بقية اليوم أو بقية الفصل لا تعود نفقة ذلك
 اليوم ولا كسوة ذلك الفصل بل تنفق على نفسها بقية ذلك اليوم وتسكن نفسها بقية الفصل ثم بعد
 ذلك اليوم ينفق عليها الزوج وبعد ذلك الفصل يكسوها وفي حاشية المحل مانصه وهذا كله ما لم
 يتنعم به أي بالناشرة فإن تمتع بها ولو لحظة لم تسقط بل تجب نفقة اليوم بكما لها وكسوة الفصل بكما لها
 على معتمد مر وإن قيل بالتقسيم على زمن التمتع وغيره أه شيخنا وفي قل على الحلال ولا
 تعود بعودها للطاعة في بقية الليلة أو اليوم أو الفصل ما لم يستمتع به أعلى المعتمد كما تقدم أه (قوله)
 فتسقط نفقة ذلك اليوم الخ) مفرع على سقوطها بنشوزها ساعة أو لحظة أي وإذا نشرت ساعة
 أو لحظة سقطت ذلك اليوم كله وذلك الفصل كله قال سم بقي النشوز بالنسبة لما يدوم ولا يجب
 كل فصل كالعرش والأواني وجبة البرد فهل يسقط ذلك ويسترد بالنشوز ولو لحظة في مدة بقائها
 أو كيف الحال للأدعي فيه ترددوا احتمالات يراجع ويحرج والترجيح وقال أيضاً بقي المسكن فانظر

واجب فإذا صرفته
 بأذنه ضاع عليه
 وأما الدفع أي المهر
 فإن كان قبل الدخول
 استرده والأفلا لتقرره
 به فلا يسترد بالنشوز
 (وتسقط) المؤن كلها
 (بنشوز) منها اجاعاً
 أي بخروج عن طاعة
 الزوج وإن لم تأثم
 كصغيرة ومكرهة
 (ولو ساعة)
 أو ولو لحظة فتسقط
 نفقة ذلك اليوم
 وكسوة ذلك الفصل

ما يسقط منه بالنشوز هل سكنى ذلك اليوم أو الليلة أو الفصل أو زمن النشوز فقط حتى لو أطاعته بعد لحظة استحقته لانه غير مقدر بزمن معين فيه تظر ولا يبعد سقوط سكنى اليوم واليلة الواقع فيهما النشوز اه قال الجبرمي والظاهر أن مثل السكنى غيرها من الفرش والغطاء وغيرها اه (قوله ولا توزع الخ) هذا لازم لسقوطها كل اليوم وكل الفصل (قوله ولو جهل سقوطها) أى النفقة وقوله بالنشوز متعلق بسقوط (قوله فأنفق) أى عليها جاهلا بذلك (قوله رجع عليها) أى إذا تبين له أنها كانت ناشرة (قوله من يخفى عليه ذلك) أى سقوطها بالنشوز والظاهر أن المراد من يخفى عليه ذلك غير الفقيه ولو كان مخالفا للعلماء اذهب هذه المسئلة من فروع المسائل الدقيقة (قوله وانما لم يرجع) أى عليها في صورة النكاح وعلى سيدتها في صورة الشراء وهذا وارد على رجوع الزوج بما أنفق عليه عند جهله بالنشوز وقوله فاستدسفة لكل من نكاح وشراء (قوله وان جهل ذلك) أى الفساد وهو غاية لعدم الرجوع (قوله لانه شرع في عقدهما) أى النكاح والشراء والاضافة للبيان اذ المراد بالنكاح والشراء العقد أيضا بدليل وصفهما بالفساد وفيه ان هذا التعليل لا يحدى شيئا لان من جهل سقوط نفقتها بالنشوز كذلك شرع في عقدها على أن يضمن مؤنتها فلو قال لانهما أى المنكوحه بنكاح فاسد والمشتراة بشراء فاسد تحت حبسه وقبضته والناشرة ليست كذلك لكان أولى ثم رأيت العلامة الرشيدى كتب على قول النهاية لانه شرع الخ مانصه فيه وقفه لا تخفى اه ولعل وجهه ما ذكرته تأمل (قوله ولا كذلك هنا) أى وليس في صورة جهله بسقوط نفقتها بالنشوز شارعا في عقدها على أن يضمن مؤنتها وقد علمت ما فيه (قوله وكذا من الخ) أى ومثل من أنفق في نكاح الخ من وقع عليه طلاق باطنا الخ لانه شرع في عقدها على أن يضمن المؤن بوضع اليد على ما ذكره والاولى أن يقال لان هذه المطلقة طلاقا باطنا تحت حبس الزوج وتمكنه وقوله باطنا وذلك بان علق طلاقها بالثلاث على شئ فوجد الشئ المعلق عليه وهو لم يعلم به (قوله ويحصل النشوز) دخول على المتن (قوله يمنع الزوجة الزوج من تمتع) أى ولو حبسها ظاهرا أو بحق وان كان الحابس هو الزوج كما اقتضاه كلام ابن المقرئ واعتمده الوالد رحمه الله تعالى ويؤخذ منه بالاولى سقوطها بحبسها ولو بحق للحيولة بينه وبينها كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى أو باعتدادهابوطه شبهة اه نهاية وكتب الرشيدى قوله وان كان الحابس هو الزوج هو غاية في قوله أو بحق فقط كما يعلم من التحفة اه ومحل كون المنع المذكور يحصل به النشوز اذا لم يكن على وجه التسلل أى الحبس واطهار الجبال والافلات تكون ناشرة به (قوله ولو لم يحصل) أى ولو لم يمتنع من التمتع أى ولو لم يمتنع من التمتع أى في موضع منها قد عينه كيدها ونفذها فانه يحصل النشوز به (قوله لان منعه عنه لعذر) أى لا يحصل النشوز ان منعت زوجها عن التمتع بعذر (قوله ككبر آلتها) مثال للعذر لكان في غير اللبس اذ هو ليس عذرا في منع اللبس (قوله بحيث لا تحتمله) تصوير لكبر أى حال كون الكبر مصورا بحالة لا تحتملها الزوجة (قوله ومرض الخ) معطوف على كبر أى وكرض قائم بها بضر مع وجوده الوطء فلا يحصل النشوز بمنعها من الوطء حينئذ (قوله وفرح في فرجها) معطوف على مرض عطف الخاص على العام (قوله وكفحوص) لاحاجة لزيادة الكاف كالذى قبله وانما لم تسقط النفقة به وبما قبله من الاعذار لانه اما عذر دائم ككبر الذكرا أو يطرأ ويؤثر كمرض الحيض والمرض وهى معذورة فيه وقد حصل التسليم الممكن ويمكن التمتع بهما من بعض الوجوه (قوله ويثبت كبر آلتها الخ) قال ع ش وسكت عن بيان ما يثبت به المرض والقياس انه لا يثبت الا برجلين من الاطباء لانه مما طلع عليه الرجال غالبا اه وقوله باقراده أى الزوج وهو متعلق بيبث وقوله أو برجلين

ولا توزع على زمانى
الطاعة والنشوز ولو
جهل سقوطها بالنشوز
فأنفق رجع عليها
ان كان من يخفى عليه
ذلك وانما لم يرجع
من أنفق في نكاح
أو شراء فاسد وان
جهل ذلك لانه شرع
في عقدهما على أن
يضمن المؤن بوضع
اليد ولا كذلك هنا
وكذا من وقع عليه
طلاق باطنا ولم يعلم به
فأنفق مدة ثم علم فلا
يرجع بما أنفق على
الأوجه ويحصل
النشوز (بمنع)
الزوجة الزوج (من)
تمتع ولو لم يحصل
أو بموضع عينه (لا)
ان منعه عنه (لعذر)
ككبر آلتها بحيث
لا تحتمله ومرضها
بضر معه الوطء وفرح
في فرجها وكنحو
حيض ويثبت كبر
آلتها باقراده أو
برجلين من رجال

معطوف على باقراره وقوله من رجال الختان أى من الرجال الذين لهم معرفة بالختان وانما خصهم لانهم غالباً لهم اطلاع على آلات الرجال فيميزون بين صغيرها وكبيرها (قوله ويختلان) أى الرجال وقوله لا تتشارذ كره أى إذا كانت معرفة الكبر متوقعة عليه وقوله بأى حيلة متعلق بحيلة غير ايلاج ذكره في فرج محرم أما به فيحرم وقوله أو دبره معطوف على فرج محرم من عطف الخاص على العام (قوله أو بربع نسوة) معطوف على باقراره أى وثبت كبرآلته بربع نسوة أى شهادتهن (قوله فأن لم يمكن معرفته) أى كبرآلته (قوله ألا ينظرهن) أى الأربع النسوة وقوله اليهما أى إلى الرجل وزوجه وقوله مكشوفى الفرجين حال من ضمير اليهما وقوله حال منصوب باسقاط الخافض أى نظرهن في حال انتشار عضوه أى ذكره (قوله حاز) أى النظر وهو جواب ان وقوله ليشهدن علة الجواز (قوله فرغ لها الخ) قد تقدم ذكره في باب الصداق وانما أعاده هنا ليرتب عليه عدم حصول النشوز وسقوط النفقة به وكان الاختصار أن يقول وعدم اقباضه إياها الصداق الحال أصالة قبل الوطء عطف على كبرآلته وذلك لانه من جملة الاعتذار (قوله الحال أصالة) أى ابتداء وخرج به ما إذا نكحها بمهر مؤجل ثم حل فليس لها الامتناع من التمتع لانه قد وجب عليها التمكن قبل الحلول (قوله قبل الوطء) متعلق بمنع (قوله بالغة) حال من مقدراً أى قبل وطئها حال كونها بالغة ولو عبر بكاملة كما عبر به في باب الصداق لكان أولى لتخرج المحنونة (قوله اذهب الامتناع) تعليل لقوله لها منع الخ وهو عين المعلى كما لا يخفى وقوله حينئذ أى حين إذ كان قبض الصداق الحال (قوله فلا يحصل الخ) هذا هو ثمره كونها لها الامتناع وقوله ولا تسقط الخ عطف لازم على ملزوم وقوله بذلك أى بامتناعها القبض الصداق وقيد في فتح الجواد عدم السقوط بما إذا كانت عنده ونص عبارته فلا تسقط مؤثنتها بذلك إذا كانت عنده لعذرهما اهـ (قوله فان منعت) أى تمتعهها فالفعال محذوف وقوله لقبض الصداق المؤجل أى وان حل قبل الامتناع وهو محترز قوله الحال (قوله أو بعد الوطء) محترز قوله قبل الوطء وقوله طائفة حال من محذوف واقع مفعولاً للصداق كما تقدم (قوله فتسقط) أى المتفقة وهو جواب ان (قوله فلو منعت ذلك) أى لقبض الصداق الخ (قوله بعد وطئها) متعلق بمنعته وقوله مكروهة أو صغيرة هذا محترز قوله بالغة مختارة وقوله ولو بتسليم الولي أى ما لم يكن تسليحه مصلحة كما صرح به في باب الصداق والغاية راجعة لقوله أو صغيرة فقط (قوله فلا) أى فلا تسقط نفقة لانها إذا وطئت غير كاملة لها أن تمتع نفسها بعد اكمال الأمان يسلمها الولي بمصلحة ومثله مالو وطئت مكروهة فلها أن تمتع نفسها بعد زوال الإكراه (قوله ولو ادعى وطأها الخ) يعنى لو ادعى وطء من منعته نفسها القبض الصداق الحال أصالة بتمكينها نفسهاه وطلب منها أو من وليها تسليحها اليه وادعت هى عدم تمكينها نفسهاه وامتنعت من التسليم فانها هى المصدقة في ذلك وعبرة الروض ومخرج فصل القول قول من ينكر الوطء من الزوجين بيمينه وان وافق على جريان خلوة لان الأصل عدمه فلو ادعى وطأها بتمكينها وطلب تسليمها اليه فأنكرته وامتنعت لتسليم المهر صدقت أو ادعت جاعها قبل الطلاق وطلبت جميع المهر فأنكره صدق اهـ (قوله وطلب) بصيغة الماضى عطف على ادعى ومتعلقه محذوف أى منها أو من وليها (قوله فأنكرته) أى الوطء بتمكينها نفسها له (قوله وامتنعت) أى لاجل قبض الصداق الحال (قوله صدقت) أى باليمين ولا تسقط نفقتها (قوله وخرج من مسكن) معطوف على يمنع من تمنع أى ويحصل النشوز أيضاً بخروج من مسكن (قوله أى المحل) تفسير لما مراد من المسكن أى ان المراد منه المحل الذى رضى بأقامتها فيه سواء كان محله أو محل أبيها (قوله ولولعيادة الخ) غاية لكون الخروج بعد نشو أى بعد الخروج نشوزاً ولو كان لعيادة مريض أو كان زوجه غائبا وقوله بتفصيله أى الخروج بالنسبة

الختان ويختلان لا تتشارذ كره بأى حيلة غير ايلاج ذكره في فرج محرم أو دبر أو بربع نسوة فأن لم يمكن معرفته ألا ينظرهن اليهما مكشوفى الفرجين حال انتشار عضوه جاز ليشهدن (فرع) لها منع التمتع لقبض الصداق الحال أصالة قبل الوطء بالغة مختارة إذ لها الامتناع حينئذ فلا يحصل النشوز ولا تسقط النفقة بذلك فان منعت لقبض الصداق المؤجل أو بعد الوطء طائفة فتسقط فلو منعت له ذلك بعد وطئها مكروهة أو صغيرة ولو بتسليم الولي فلا ولو ادعى وطأها بتمكينها وطلب تسليمها اليه فأنكرته وامتنعت من التسليم صدقت (وخرج من مسكن) أى المحل الذى رضى بأقامتها فيه ولو بينها أو بيت أبيها ولولعيادة وان كان الزوج غائبا بتفصيله الآتى

(بلاذن) منه ولا

ظن لرضا وفروجها
غير رضا ولو لزيارة
صالح أو عبادة غير
محرم أو إلى مجلس
ذكر عصيان ونشوز
وأخذ الأذرى وغيره
من كلام الامام ان لها
اعتمادا للعرف الدال
على رضا أمثاله بمثل
الخروج الذي تريده
قال شيخنا وهو محتمل
ما لم تعلم منه غيره
تقطعه عن أمثاله في
ذلك (تنبيه) يجوز
لها الخروج في مواضع
منها إذا أشرف البيت
على الانهدام وهل
يكفي قولها خشيت
انهدامه أولا بد من
قرينة تدل عليه
عادة قال شيخنا كل
محتمل والأقرب
الثاني ومنها إذا خافت
على نفسها أو مالها
من فاسق أو سارق
ومنها إذا خرجت إلى
القاضي لطلب حقه
منه ومنها خروجها
لتعلم العلوم العينية
أول الاستفتاء حيث لم
يغنها الزوج الثقة أو
فحوصر بها فيما
استظهره شيخنا ومنها
إذا خرجت لاكتساب
نفقة بتجارة أو سؤال
أو كسب إذا عسر
الزوج ومنها إذا
خرجت على غير وجه

النشوز

لما إذا كان الزوج غائبا وقوله إلا في أي قريبا عند قوله ومنها إذا خرجت على غير وجه النشوز
ومخرج وحاصله انه إذا كان الزوج غائبا خرجت بلاذنه لعبادة أو زيارة قريب ولم يمنعها أو برسل
إليها لم يكن نشوزا ولا عدا نشوزا (قوله بلاذن الخ) متعلق بخروج أي يحصل النشوز بخروج
منه بلاذن أصلا من الزوج ولا ظن رضا فان كان الخروج بأذنه أو ظن رضا فلا يحصل به
النشوز (قوله وفروجها) مبتدأ خبره قوله عصيان ونشوز وهذا تصريح بما علم مما قبله وقوله
أو عبادة غير محرم أي قريبا ما بالخروج لعبادة المحرم أي القريب فلا يكون عصيانا أو نشوزا
لكن بشرط أن لا يمنعها منه (قوله ان لها اعتمادا للعرف) أي ولو لم يأن لها أو ظن رضا وقوله
الدال أي ذلك العرف وقوله على رضا أمثاله أي الزوج وقوله بمثل الخ متعلق برضا (قوله وهو)
أي ما أخذه الأذرى وغيره من كلام الامام (قوله ما لم تعلم الخ) قيد في كونه محتملا أي محتمل كونه
محتملا إذا لم تعلم بان للزوج غير زائدة تقطعه عن أمثاله أي تفرد عنهم (قوله في ذلك) أي في مثل
الخروج الذي تريده (قوله تنبيهه يجوز لها الخروج الخ) هذا كالاستثناء مما قبله فكأنه
قال الخروج من المسكن عصيان ونشوز إلا في هذه المواضع (قوله منها) أي المواضع التي يجوز
لأجلها الخروج وقوله إذا أشرف البيت أي كله أو بعضه الذي يخشى منه كما هو ظاهر اه تحفة
(قوله وهل يكفي قولها الخ) أي إذا ادعى الزوج عليها بانها خرجت لغیر ضرورة وادعت هي انها
خرجت خشية انه دام البيت وليس هناك قرينة تدل على ذلك فهل يكفي قولها المذ كور فلا
تسقط نفقتها أولا يكفي مجرد قولها المذ كورا إذا انضم اليه قرينة تدل عادة على الانهدام (قوله
قال شيخنا كل) أي من الشقين محتمل وقوله والأقرب الثاني من مقول قول شيخنا وهو انه لا بد من
قرينة تدل عليه (قوله ومنها) أي من المواضع التي يجوز لأجلها الخروج (قوله إذا خافت على
نفسها أو مالها) قال في النهاية ويتجه ان الاختصاص الذي له وقع كذلك اه وكتب ع ش قوله
أو مالها أي وان قل أخذ من إطلاقه هنا وتقييده الاختصاص بماله وقع ولو اعتبر في المال كونه
ليس نافعا جدام يكن بعيدا اه (قوله ومنها) أي المواضع المذ كورة وقوله إذا خرجت إلى القاضي
لطلب الخ أي إذا خرجت إلى القاضي لأجل طلب حقها من زوجها والمراد خرجت لطلب حقه
القاضي حقها من الزوج (قوله ومنها) أي من المواضع المذ كورة وقوله خروجها لتعلم العلوم
العينية أي كالواجب تعلمه من العقائد والواجب تعلمه مما يصح الصلاة والصيام والحج ونحوها (قوله
أول الاستفتاء) أي لا مخرج تحتاج اليه بخصوصه وأرادت السؤال عنه اه تعلمه اما إذا ارادت الحضور لمجلس
علم لتستفيد أحكاما تتفقه بها من غير احتياج إليها ألا أو الحضور لمعاضة الوعظ فلا يكون عذرا
(قوله حيث لم يغنها) قيد في جواز الخروج لتعلم ما ذكر أي محل جواز ذلك إذا لم يغنها الزوج الثقة عن
الخروج لذلك أما إذا أغناها عن ذلك بان كان يملكها ما تحتاج اليه فلا يجوز لها الخروج وقوله ونحو
محرمها أي وجبت لم يغنها فحوصر بها عن محله النظر كعبدها قال في التحفة بعده ويظهر انها لو
احتاجت للخروج لذلك وخشى عليها منه فتنة والزواج غير ثقة أو امتنع من أن يعلمها أو يسأل لها
أجبره القاضي على أحد الأمرين ولو بان يخرج معها أو يستأجر من يسأل لها اه وقوله فيما استظهره
شيخنا راجع لنحو محرمها (قوله ومنها) أي من المواضع التي يجوز الخروج لأجلها وقوله إذا خرجت
لاكتساب نفقة أي لأجل اكتساب نفقتها وقوله بتجارة متعلق باكتساب وقوله أو سؤال أي سؤال
النفقة أي طلبها على وجه الصدقة وقوله أو كسب أي عمل صنعة (قوله ومنها) أي المواضع المذ كورة
(قوله إذا خرجت على غير وجه النشوز) يفيد التقييده أن الخروج لزيارة أو عبادة قريب قد
يكون على وجه النشوز وانه حينئذ يسقط النفقة والتعليل إلا في قوله لأن الخروج لذلك لا يعد
نشوزا يفيد خلافه وحينئذ يدفع بين مغادره ومغاد التعليل وبعبارة فتح الجواد ليس فيها ذلك

في غيبة الزوج عن
البلد بلاذنه لزيارة أو
عبادة قريب لأجنبي
أو أجنبية على الوجه
لأن الخروج لذلك
لا يعد نشوزا عرفا
قال شيخنا وظاهر
أن محل ذلك أن لم
يمنعها من الخروج أو
يرسل إليها بالمنع
(وبسفرها) أي
بخروجها وحدها
إلى محل يحوز القصر
منه للسافر ولو لزيارة
أبويها أو للحم (بلا
أذن) منه ولو لغرضه
مالم تضطر كان جلا
جميع أهل البلد
أو بقي من لا تأمن
معه (أو) بأذنه
ولكن (لغرضها) أو
لغرض أجنبي فتسقط
المسئنة على الظاهر
لعدم التمكين ولو
سافرت بأذنه لغرضها
معا فتقتضي المرح
في الإيمان فيما إذا
قال لزوجه أنه
خرجت لغير الحمام
فانت طالق فخرجت
لها ولغيرها أنها
لا تطلق عدم السقوط
هنا

ونصها وتسقط بالخروج إلا أن لم يعد نشوزا كان خرجت لطلب حقها منه أو لزيارة أو لعبادة لا أحد
من محارمها بلا إذن مع تلبسه بغيبة عن البلد اهـ فالأولى إسقاط التقييد المذكور أو يرد قبل
قوله لزيارة الخ لفظ كائن خرجت لزيارة الخ ويكون تمثيلا للخروج الذي ليس على وجه النشوز كما في
عبارة فتح الجواد المذكورة (قوله في غيبة الزوج عن البلد) قال سم خرجت وجهها في غيبته
في البلد فهو نشوز اهـ قال ع ش وينبغي أن يمثل غيبته عن البلد بخروجها مع حضوره حيث
اقتضى العرف رضاه بتمثل ذلك ومن ذلك ما لو خرجت عادته بأنه إذا خرج لا يرجع إلا آخر النهار مثلا
فلما خرج للعبادة ونحوها إذا كانت ترجع إلى بيتها قبل عودته وعلمت منه الرضا بذلك اهـ وقول
ع ش موافق لما أخذته الأذرى من كلام الأمام أن لها اعتمادا للعرف الدال على رضا أمثال الخ
(قوله لزيارة أو عبادة) مضافان لما بعدهما فيقرآن من غير تنوين وعبارة المنهاج لزيارة ونحوها
وكتب سم قوله ونحوها منه موت أبيها وشهود جنازته فأنقله الزركشي عن المحمدي شارح التنبية
مقيد بحضوره اهـ وقوله فأنقله أي من أنه ليس لها الخروج لموت أبيها ولا للشهود جنازته وقوله
مقيد بحضوره أي محمول على الزوج الحاضر في البلد وذلك لتمكينا من استئذانه وقوله قريب قال في
التحفة قضية التعبير هنا بالقرب أي أنه لا فرق بين المحرم وغيره لكن قضية تعبير الزركشي بالمحارم وتبعه
في شرح الروض تقييده بالمحرم وهو متجه اهـ وقوله لأجنبي أو أجنبية أي ليس من الموضع التي
يحوز الخروج لها إذا خرجت لزيارة أو عبادة أجنبي أو أجنبية وقوله على الوجه مقابله بقوله لها
الخروج للزيارة والعبادة مطلقة سواء كان لغير أو نحوه (قوله لأن الخروج لذلك) أي لزيارة أو
عبادة قريب وهو تعليل لكون الخروج لزيارة أو عبادة القريب جائزا لا تصير به ناشئة (قوله وظاهر
أن محل ذلك) أي كون الخروج المذكور لا يعد نشوزا وقوله أن لم يمنعها أي قبل السفر وقوله
أو يرسل لها بالمنع قال ع ش أي أو يدل القربنة على عدم رضاه بخروجها في غيبته مطلقا اهـ
(قوله وبسفرها) معطوف على منع من تمتع أي ويحصل النشوز أيضا بسفرها أي مطلقا سواء كان
طويلا أو قصيرا ولا ينافي هذا قول الشارح بعد أي بخروجها إلى محل يحوز القصر منه لأنه لا يلزم
من خروجها إليه أن يكون سفرها طويلا (قوله أي بخروجها وحدها) تفسير مراد للسفر الذي
يحصل النشوز به (قوله إلى محل يحوز القصر منه) أي وهو خارج السور أو كان أو العمران وقوله
للسافر أي سفرها طويلا وهو متعلق بحوز (قوله ولو لزيارة الخ) غاية لحصول النشوز بخروجها
وحدها أي يحصل بخروجها أي ولو كان ذلك الخروج لزيارة أبويها أو للحم ولو قال أول للنسك لكان
أولى ليشمل العمرة (قوله بلا إذن منه) أي الزوج والجار والمجور ومرتعلق بمخوف حال من سفرها
أي يحصل النشوز بالسفر في حال كونه بغير إذن من الزوج وقوله ولو لغرضه أي ولو كان سفرها بلا
إذن لغرض الزوج أي حاجته فيحصل به النشوز (قوله مالم تضطر) قيد في حصول النشوز
بالسفر المذكور أي محل حصول النشوز بسفرها بلاذنه مالم تضطر إلى السفر والافلا يحصل النشوز
به وقوله كائن الخ تمثيل لحاله الاضطرار وقوله جلا جميع أهل البلد أي تفرقوا عنها قال في القاموس
جلا القوم عن الموضع ومنه جلوا وجلوا أو جلوا تفرقوا اهـ وقوله أو بقي من لا تأمن معه أي ولم
يحل جميع أهل البلد ولكن بقي من لا تأمن معه على نفسها أو مالها (قوله أو بأذنه الخ) أي ويحصل
النشوز بسفرها بأذنه أيضا ولكن كان سفرها لغرضها أو لغرض أجنبي (قوله فتسقط المؤن) مفرع
على جميع ما قبله والمراد بالمؤن ما يشمل الكسوة فتسقط كسوة ذلك الفصل كما تقدم وتقدم أيضا
الخلاف في المسكن فلا تغفل وقوله لعدم التمكين أي بسبب سفرها المذكور (قوله ولو سافرت بأذنه
لغرضها) أي الزوج والزوجة أو لأجنبي بدلها (قوله فتقتضي المرح) مبتدأ خبره قوله عدم
السقوط وقوله في الإيمان متعلق بالمرجع وقوله فيما إذا قال الخ يدل من في الإيمان يدل بعض وقوله أن

خرجت لغير الحسام فانت طالق الجملة مقول القول وقوله خرجت لها أى خرجت بقصد الذهاب
الى الحسام وبقصد غيره واعلم أنه يوجد في غالب النسخ خرجت لها ولا غيرها بتأنيث الضمير
وهذا مبني على أن الحسام مؤنث وهو خلاف الغالب وفي حاشية عبادة على الشذور ما نصه قوله
وجامات هذا بناء على أن جامات مذكر وهو قول جل أهل اللغة وقال بعض أهل اللغة الحسام
مؤنثة اه وقوله انها لا تطلق ان وما بعد ما في تاويل مصدر يدل من المريج أو عطف بيان له أى
فقهضى الذى يرجح في الايمان وهو انها لا تطلق عدم سقوط المؤن وقوله هنا أى فيما اذا سافرت لغرضها
(قوله لكن نص الام والمختصر يقتضى السقوط) أى سقوط المؤن هنا قياسا على عدم وجوب النفقة
اذا ارتد امعا ولانه اذا اجتمع مقتض ومانع يقدم المانع (قوله لا يسفرها معه) أى لا يحصل النشوز
بـسفرها مع زوجها الا ان منعها من الخروج معه فخرجت ولم يقدر على ردها فيحصل النشوز به
وتسقط المؤن وقوله باذنه ايس بقاءه كيدل على ذلك عبارة الفتح وهى وان سافرت معه ولو لحاجتها
بلاذن وان عصت اه ومثلها عبارة شرح المنوع ثم ان هذا محتمل زقوله فيما امر وحدها وقوله ولو في
حاجتها أى ولو سافرت معه لاجل قضاء حاجة نفسها (قوله لا يسفرها باذنه حاجته) أى ولا يحصل
النشوز بسفرها وحدها باذنه لحاجته وهذا محتمل زقوله بلاذن منه وقوله ولو لمع حاجة غيره الاولى
استقاطه لانه يغنى عنه قوله فيما تقدم ولو سافرت باذنه لغرضها مع امعا لا غير صادق او لو باجنى (قوله
فلا تسقط المؤن) مفرع على قوله لا يسفرها الخ أى واذا لم يحصل النشوز بما ذكر فلا تسقط المؤن به
(قوله لانها ممكنة) أى في الاولى وهى ما اذا سافرت معه وكان الاولى زيادته بدليل المقابلة (قوله
وهو) أى الروح (قوله المفوت لحقه في الثانية) وهى ما اذا سافرت وحدها باذنه (قوله لو امتنعت
من النفقة معه) أى لسفره وقوله لم تجب النفقة أى لما تقدم من انها لا تجب الا ان مكنته من
التمتع بها ومن نقلها الى حيث شاء (قوله الا ان كان) أى الزوج وهو استثناء من عدم وجوب النفقة
اذا امتنعت من النفقة معه (قوله فتجب) أى النفقة (قوله ويصيرتمعه بالخ) أى ويصير بسبب
التمتع بها كانه عقا عن النفقة معه ورضى ببقائها في محلها وقوله حينئذ أى حين اذا امتنعت من
النفقة والنظر في متعلق بتتمتع (قوله وقضيتها) أى ما ذكر في الجواهر من أن امتناعها من النفقة
مع التمتع بها لا يسقط النفقة وقوله جريان ذلك أى عدم سقوط النفقة بالتمتع وقوله في سائر صور
النشوز أى في سائر أنواع النشوز الذى يتأتى منه هنا كالخروج من المسكن وأما الذى لا يتأتى
كالنوع الاول منه وهو منعها من التمتع لانها اذا منعه فكيف يقال اذا تمتع بها لا تسقط نفقتها
الا ان يقال يتأتى التمتع مع كراهتها له ومنعهما منه بان يتمتع بها فخرجت عنها وقوله وهو أى الاقتضاء
الذى كور وقوله محتمل في التحفة بعده ونوزع فيه بما لا يجدى وما روي في مسافرة معه بغير اذنه من
وجوب نفقتها التحكينها وان أثبت بعصيانها صريح فيه وظاهر كلام الماوردي انها لا تجب الا زمن
التمتع دون غيره نعم يكفي في وجوب نفقة اليوم تمتع لحظة منه بعد النشوز وكذا الدليل اه وقوله
صريح فيه أى في جريان ذلك في سائر صور النشوز (قوله وتسقط المؤن) الملائم لما قبله ان يقول
ويحصل النشوز وان كان يلزمه سقوط المؤن وقوله أى كما تسقط بما قبله (قوله باغلاقها الباب
في وجهه) أى وبعبوسها بعد لطف وطلاقة وجهه وبكلام خشن بعد ان كان بلين لان ما ذكره
بعد نشوزا (قوله وبدعواها طلاقا بنا كذبا) أى وتسقط المؤن بدعواها ما ذكر لانها لا تكون
الا عن كراهة فتعد نشوزا في العرف (قوله وليس من النشوز شتمه واذاؤه باللسان) لانه قد يكون
لسوء الخلق (قوله وان استحققت التأديب) غاية في كون ما ذكر من الشتم والاذاة ليس من
النشوز أى ليس منه وان كانت تستحق عليه التأديب قال الجعفي والمؤدب لها هو التزويج فيتولى
تأديبها بنفسه ولا يرفعها الى القاضي لان فيه مشقة وعارا وتكيد للاستمتاع فيما بعد وتوحيدا

لكن نص الام
والمختصر يقتضى
السقوط لا يسفرها
(معه) أى الزوج
بأذنه ولو في حاجتها
ولا يسفرها بأذنه
لحاجته ولو لمع حاجة
غيره فلا تسقط المؤن
لانها ممكنة وهو المفوت
لحقه في الثانية وفي
الجواهر وغيرهما عن
المأوردى وغيره لو
امتنعت من النفقة
معه لم تجب النفقة
الا ان كان يتمتع بها في
زمن الامتناع فيجب
ويصيرتمعه بها عفوا
عن النفقة حينئذ
انتهى قال شيخنا
وقضيتها جريان ذلك
في سائر صور النشوز
وهو محتمل وتسقط
المؤن أيضا باغلاقها
الباب في وجهه
وبدعواها طلاقا
بائنا كذبا وليس
من النشوز شتمه
واذاؤه باللسان وان
استحققت التأديب

للقلوب بخلاف ما لو شئت أجنبيًا قال الزوكشي وينبغي تخصيص ذلك بما إذا لم يكن بينهما عداوة ولا
 في تعيين الرفع إلى القاضي اهـ (قوله مهمة لوتر زوجة المفقود الخ) هذه المهمة مختصرة من
 عبارة الروض وشرحه ونصها ما وصل زوجة المفقود المتوهم موته لا تنزوح غيره حتى يتحقق أى
 يثبت بعدلين موته أو طلاقه وتعذر لانه لا يحكم بموته في قسمة ماله وعق أم ولده وكذلك في فراق زوجته
 ولأن النكاح معلوم بيقين فلا يزال الا بيقين ولو حكم ما حكم بنكاحها قبل تحقق الحكم بموته نقض
 لمخالفته للقياس الجلي ويسقط بنكاحها غيره نفقتها عن المفقود لانه ناشرة به وان كان فاسدا وكذا
 قسقط عنه ان فرق بينهما واعتدت وعادت إلى منزله ويستمر السقوط حتى يعلم المفقود عودها إلى
 طاعته لان النشوز انما يرزول حينئذ ولا تنفقه لها على الزوج الثاني اذا لازوجية بينهما ولا رجوع له
 بما أنفقه عليها لانه متبرع افعيا كلفه من الاتفاق عليها بحكم ما حكم في رجوعها به ولو تزوجت قبل
 نبوت موته أو طلاقه وبان المفقود ميتا قبل تزوجها بمقدار العدة صح التزوج لخلافه عن المانع في
 الواقع فاشبه ما لو باع مال أبيه يظن حياته فبان ميتا اهـ (قوله قبل الحكم بموته) أى حكم القاضي بموته
 بينة تشهد به أو باجتهاده عند مضي مدة لا يعيش مثله اليها في غالب العادة فان تزوجت بعد الحكم
 بموته ثم تبينت حياته لا تسقط نفقتها لانها ليست ناشرة حينئذ (قوله سقطت نفقتها) أى عن المفقود
 (قوله ولا تعود الخ) يعنى لو تبين عدم موته ولا تعود نفقتها عليه الا بعد علمه بعودها إلى طاعته
 والتعريق بينهما وبين زوجها الثاني لان نكاحها عليه فاسد (قوله يجوز للزوج الخ) ويجوز له
 معناها أيضا من كل سم وعرض لها خشية الهلاك ومن تناول منتهن كتوم وكراث وبصل وفجل دفعا
 للضرر لا منعها من فحوغزل في منزله الامع من يستحي من أخذها من بينهما لعضاء وطره (قوله ولو
 لموت أحد أبيها) أى له ذلك ولو كان الخروح لموت أحد أبيها (قوله ومن ان تمكن من دخول
 الخ) أى وله منعها من ان تمكن من دخول غير خادمة واحدة لمنزله أما هي فليس له منعها ان كانت
 ممن تخدم فان كانت ممن لا تخدم فله منعها من ان تمكن من دخولها وان انفقت عليها كما في الفتح
 ونص عبارته وله منع من تخدم من زيادة تخدم آخر من ما لها ولا تخدم ان تتخذ خادما وان أنفقت
 اهـ وقوله ولو لأبوي أو ابني أى ولو كان ذلك الغير أبويها أو ابنيها وقوله من غيره أى غير زوجها الا ان
 أى حال كون ذلك الابن من زوج غيره (قوله لكن يكره منع أبيها) أى من دخول منزله (قوله
 حيث لا عذر) أى في المنع فان كان عذر كفسق أبيها أو إساءة خلقها مما يحث يحملانها على النشوز
 وخرجها عن الطاعة فلا يكره منعها (قوله وان كان المسكن الخ) مقابل لمخذوف أى ما تقدم من
 جواز المنع له من تمكين دخول غير خادمة واحدة اذا لم يكن المسكن ملكها بان كان ملكه أو
 مسأجره فان كان ملكها لم يمنع الخ وقوله لم يمنع شيئا من ذلك لاولى لم يمنع ذلك ويحذف لفظ شيئا ولفظ
 من الجارة لان اسم الاشارة عائد على تمكينها من دخول غير خادمة واحدة فقط وهو شئ واحد ولا
 يصح عوده على جميع ما تقدم من منعها من الخروح من المنزل ومن منعها من التمكين المذكور لان
 له منعها من الخروح مطلقا سواء كان مسكنها أو مسكنه ثم رأيت هذه اللفظة سرت له من عبارة فتح
 الجواد ونصها وله منعها من ان تمكن من دخول غير خادمة ولو لأبويها أو ابنيها وله منعها أيضا من
 دخولها وانخرجهم منه وله انخراج ساثر أموالها ما عدا تخدمها من منزله نعم ان كان المسكن ملكها لم
 يمنع شيئا من ذلك اهـ وهو ظاهر فيها لان المتقدم أشياء متعددة فاذا كان المسكن ملكها ليس له
 أن يمنع شيئا منها (قوله تنه) أى في بيان بعض أحكام تتعلق بالنشوز الجلي والنشوز الخفي وحاصله
 أنها اذا نشزت نشورا جليا أى ظاهرا كان حرجت من المنزل ثم غاب عنها زوجها وعادت إلى الطاعة
 بعودها إلى المنزل في حال غيبته فلا تجب عليه مؤنتها ولو علم ذلك نعم ان رفعت أمرها لهما كم وأظهرت
 له التسليم وكتب لهما كم بلده لم يعلم بالحال ويحضر فور ليستلمها أو يرسل من يستلمها عنه فن

* (مهمة) * لوتر زوجت
 زوجة المفقود غيره
 قبل الحكم بموته
 سقطت نفقتها ولا
 تعود الا بعلمه عودها
 إلى طاعته بعد
 التفريق بينهما
 * (قائمة) * يجوز
 للزوج منعها من
 الخروج من المنزل ولو
 لموت أحد أبيها
 أو شهو دجنارته ومن
 ان تمكن من دخول
 غير خادمة واحدة
 لمنزله ولو لأبويها أو ابنيها
 من غيره لكن يكره
 منع أبيها حيث
 لا عذر فان كان
 المسكن ملكها لم يمنع
 شيئا من ذلك الا عند
 الريبة * (تنه) *

علم ذلك ولم يفعل ما ذكر وجبت عليه وهو غائب في فرض القاضي لها من ماله الحاضر ان كان
والا فيقتضى لها عليه وان نشرت نشوزا خفيا كان ان اردت بعد الوطء ثم غاب عنها زوجها
او امتنعت من تمتعه بها ولم تخرج من المنزل ثم غاب وعادت الى الطاعة باسلامها في الصورة الاولى
و رجوعها عن الامتناع من التمتع في الثانية فتجب لها المؤن بمجرد ذلك ولو لم ترفع امرها الى
الحاكم لم يكن بشرط أن يعلم بذلك بان ترسل له بعودها الى الطاعة (قوله لو نشرت بالخروج من
المنزل) أي كان نشوزها بسبب خروجها من المنزل (قوله فغاب) أي الزوج (قوله وأطاعت)
أي الزوجة في حال غيبته (قوله بنحو عودها للمنزل) متعلق بالطاعة وانظر ما يسد جرح تحت قوله
نحو ما يحصل به العود الى الطاعة وهو ساقط من عبارة المغني وهو أولى (قوله لم تجب مؤنها)
جواب لو (قوله في الاصح) مقابله يقول مؤنها تجب لعودها الى الطاعة فان الاستحقاق زال
بمخروجها عن الطاعة فاذا زال العارض عاد الاستحقاق اه نهاية (قوله لخروجها عن قبضته)
أي الزوج وهو علة لعدم وجوب مؤنها وعبارة المغني لا تنتفاء التسليم والتسليم اذ لا يحصلان مع
الغيبه اه وهي أولى من عبارتنا (قوله فلا بد من تجديد تسليم) أي تسليم نفسها له وقوله وتسليم
أي منه (قوله ولا يحصلان) أي التسليم والتسليم وقوله مع الغيبه أي غيبه الزوج والمراد لا يحصلان
بغير الطريق الذي سيذكره (قوله فالطريق في عود الاستحقاق) أي لها في حال غيبته وقوله ان
يكتب الحاكم أي بعد ان ترفع امرها اليه وتظهر له التسليم وعبارة فتح الجواد وانما يحصل بذلك بان
تبعث وكيل القاضى ببلده ليثبت عودها للطاعة عنده أو تثبت هي ذلك عند قاضى بلدها ثم ينبيه الى
قاضى بلده لبعاله فاذا علم خرج فوراً أو وكل من يذهب اليها ويستلمها وتجب المؤن من حين التسليم
فان امتنع قدر له مدة يمكن عوده فيها ثم يعدها بفرض نفقتها في ماله ان كان والا اقتضى عليه أو اذن
لها أن تنفق لثرج فان جهل موضعه كتب القاضي لقضاة البلاد الذين ترد عليهم القوافل من بلده
عادة فان لم يظهر فرضها من ماله الحاضر وأخذ منها كفيلا بما يصرفه اليها لاحتمال موته أو طلاقه
ويجوز ذلك كله فيما لو غاب الزوج عن بلدها وأرادت القرض عليه ابتداء اه (قوله فاذا علم)
أي الزوج بعودها الى الطاعة وعاد اليها من سفره (قوله أو أرسل الخ) معطوف على عاد أي أولم يعد
ولكن أرسل من يتسلمها (قوله أو ترك ذلك) أي العود اليها أو إرسال من يتسلمها وقوله لغير عذر
خرج به ما اذا منعه من العود والتوكيل عذر فلا يعود الاستحقاق ولا يفرض عليه القاضي شيئا لعدم
تقصيره (قوله وقضية الخ) مبتدأ خبره ان النفقة تعود الخ وقوله قول الشافعي أي ان النفقة تجب
بالعقد فقول القول محذوف معلوم مما سبق ومن التعليل الآتي وقوله تعود عند عودها للطاعة
أي مطلقا سواء حصل تجديد تسليم وتسليم أم لا وهذا هو مقابل الاصح المسار (قوله لان الموجب في
القديم الخ) لا يخفى ما في هذا التعليل اذ هو عين القول القديم فلا يصح ان يؤتى به ويجعل علة
قضيته و اذا علمت ذلك فكان الاولى بتقديمه على قوله ان النفقة تعود الذي هو خبر عن قضية الخ
وحذف لام الجر مع لفظ في القديم وجعله مقولا لقول الشافعي في القديم بان يقول وقضية قول
الشافعي في القديم ان الموجب أي للنفقة العقد لا التمكن أن النفقة تعود الخ (قوله وبه قال مالك)
أي مقتضى قول الشافعي القديم قال مالك (قوله وصرحوا الخ) صنيعة يقتضى انه تأييد للقضية
لمذكورة وليس كذلك لان القضية المذكورة مفروضة في النشوز الجلي وهو الخروج من المنزل
وما صرحوا به مفروض في الخفي وهو الردة وبينهم ما فرق فلا يصح أن يكون تأييدا وساقه في التحفة
لاجل بيان مخالفة النشوز بالردة للنشوز بالخروج عن المسكن وذكره عقب قوله ولا يحصلان
مع الغيبة بلفظ وبه فارق نشوزها بالردة الخ اه فلو صنع كصنيع شيخه لكان أولى وقوله ان
نشوزها بالردة أي الحاصل بسبب الردة وقوله يزول أي النشوز فتستحق النفقة من وقته لكن حيث

لو نشرت بالخروج
من المنزل فغاب
وأطاعت في غيبته
بنحو عودها للمنزل لم
تجب مؤنها مادام
غائبا في الاصح
لخروجها عن قبضته
فلا بد من تجديد
تسليم وتسليم ولا
يحصلان مع الغيبة
فالطريق في عود
الاستحقاق أن
يكتب الحاكم أي
قاضى بلده ليثبت
عودها للطاعة عنده
فاذا علم وعاد أو أرسل
من يتسلمها له أو ترك
ذلك لغير عذر عاد
الاستحقاق وقضية
قول الشافعي في
القديم أن النفقة
تعود عند عودها
للطاعة لان الموجب
في القديم العقد
لا التمكن وبه قال
مالك وصرحوا ان
نشوزها بالردة يزول
باسلامها مطلقا

أعلمته به كافي عرش وقوله مطلقاً أي سواء حصل تجديد تسليم وتسليم بالطريق الذي ذكره
 أم لا (قوله لزوال المسقط) أي للنفقة وهو الردة وكتب الرشيدى قوله لزوال المسقط أي مع كونها
 في قبضته ليفارق نظيره اه (قوله وأخذ منه) أي من كون النشور بالردة يزول بالاسلام
 مطلقاً لزوال المسقط ووجه المناسبة بين المأخوذ والمأخوذ منه ان النشور في كل منهما خفي (قوله
 لو نشرت في المنزل) أي نشرت وهي في المنزل بنوع خفي من أنواع النشور (قوله عادت للطاعة)
 أي بصر يحلف بغيره عليه وقوله عادت نفقتها أي مطلقاً أيضاً لزوال المسقط وهو منعها نفسها منه
 (قوله وهو كذلك على الأصح) هذا من جهة كلام الأذرعى فكان ينبغي أن يزيد قبله لفظ قال
 اه رشيدى قال في التحفة بعده قال وحاصل ذلك الفرق بين النشور الجلي والنشور الخفي اه ويتجه
 أن مراده بعودها للطاعة ارسال اعلامه بذلك بخلاف نظيره في النشور الجلي واتفاقنا ذلك لان
 عودها للطاعة من غير علمه بعيد كما هو ظاهر وهل اشهادها عند غيبته وعدمها كم كاعلامه
 فيه نظر وقياس ما عرف في نظائره نعم اه ومثله في النهاية (قوله ولو التمس زوجة الخ) هذه
 مسألة مستقلة فكان الاولى أن يقول فرع لو الخ كعادته وكما في التحفة وقوله من القاضي متعلق
 بالتمس (قوله أن يفرض الخ) المصدر المؤول مفعول التمس وقوله فرضا عليه أي على زوجها
 الغائب (قوله اشترط) أي في فرض القاضي لها فرضاً وقوله ثبوت النكاح أي بعدلين وقوله
 واقامتها بالرفع عطف على ثبوت المضاف أي واشترط أيضاً إقامة الزوجة في مسكن الغائب ويحتمل
 أنه بلجر عطف على المضاف اليه وقوله وحلفها بالرفع لا غير معطوف على ثبوت أيضاً أي واشترط
 حلفها على أنها تستحق النفقة لكونها قد مكنته ولم تنشر وقوله وانها لم تقبض أي وحلفها على أنها
 لم تقبض من زوجها الغائب نفقة مدة مستقبلية وهي مدة الغيبة (قوله فيثبت) أي حين اذ ثبت
 نكاحها واقامتها في المنزل وحلفت على ما ذكر يفرض القاضي لها عليه نفقة المعسر ولو كان
 ما يفرضه من الدراهم قال في التحفة بعده ويطهران محل ذلك أي الفرض المذكور ان كان له مال
 حاضر بالبلد تترد الاخذ منه والا فلا فائدة للفرض الا أن يقال له فائدة هي منع المخالف من الحكم
 بسقوطها بمضي الزمان وأيضاً فيحتمل ظهور مال له بعد فتاخذ منه من غير احتياج لرفع اليه اه
 (قوله الا ان ثبت يساره) أي يفرض لها نفقة المومر * (فائدة) * تتعلق بالمثل المذكور في
 سبب مانعه مثل شيخنا الشهاب الرملي عن امرأة غاب عنها زوجها وترك معها أولاداً صغاراً ولم يترك
 عندها نفقة ولا أقام لها منفقاً وصادت مصلحتها وأولادها وحضرت الى حاكم شافعي وأنهت
 له ذلك وشكت وتضررت وطالب منه أن يفرض لها وأولادها على زوجها نفقة ففرض لهم عن
 نفقتهم نقداً معيناً في كل يوم وأذن لها في أنفق ذلك عليها وعلى أولادها وفي الاستدانة عليه عند
 تعذر الاخذ من ماله والرجوع عليه بذلك وقبلت ذلك منه فهل التقدير والفرض صحيح وإذا قدر
 الزوج لزوجه نفقة نظير كسوتها عليه حين العقد نقداً كما يكتب في وثائق الألف كجة ومضت على ذلك
 مدة وطالبته بما قدر لها من تلك المدة وادعت عليه بذلك عند حاكم شافعي واعترف به وألزمه فهل
 إلزامه صحيح أم لا وهل اذا مات الزوج وترك زوجته ولم يقدر لها كسوة وأثبتت وسألت الحاكم
 الشافعي أن يقدر لها من كسوتها الماضية التي حلفت على استحقاقها نقداً وأجابها بذلك وقدره لها
 كما تفعله القضاة الا أن فهل له ذلك أولاً وهل ما تفعله القضاة من الفرض للزوجة والأولاد عن
 النفقة أو الكسوة عند الغيبة أو الحضور - داصحج أولاً فاجاب تقدير الشافعي في المسائل الثلاث
 صحيح اذا الحاجة داعية اليه والمصلحة تقتضيه فله فعله ويتأب عليه بل قد يجب عليه اه (قوله
 فرع في نسخ النكاح) أي بالاعسار بالمؤن وقد ترجم الفقهاء له باب مستعمل والاصل فيه خبر
 لدارقطني والبيهقي الآتي وحاصل الكلام على ذلك انه اذا أعسر الزوج مالا وكسباً لا ثقاً بقل

لزوال المسقط وأخذ
 منه الاذرعى انها لو
 نشرت في المنزل ولم
 تخرج منه كان منعته
 نفسها فغاب عنها
 ثم عادت للطاعة
 عادت نفقتها من غير
 قاض وهو كذلك
 على الأصح ولو التمس
 زوجة غائب من
 القاضي أن يفرض
 لها فرضاً عليه اشترط
 ثبوت النكاح
 واقامتها في مسكنه
 وحلفها على استحقاق
 النفقة وانها لم تقبض
 منه نفقة مدة
 مستقبلية فيثبت
 يفرض لها عليه نفقة
 المعسر الا ان ثبت
 يساره (فرع) في نسخ
 النكاح

نفقة أو كسوة أو مهر وجب قبل وطء ولم تصبر زوجته فلها الفسخ بالطريق الأول في بيانه أما لو امتنع
 من الاتفاق وهو موسر أو متوسط أو معسر لا عن أقل نفقة أو كسوة أو مهر أو حاضر أو غاب فليس لها
 الفسخ وإن انقطع خبره على المعتد الذي عليه النوى والرافعي (قوله وشرع) أي الفسخ وقوله
 دفع الضرر للمرأة أي تضررها بعدم النفقة أو الكسوة أو المهر (قوله يجوز لزوجه الخ) أي ويجوز
 لها الصبر فهي بخيرة بين الفسخ وبين الصبر (قوله أي بالغة عاقلة) أي ولو كانت سفهة فهي
 كالشيدة هنا (قوله لا لولي غير المكلفة) أي لا يجوز الفسخ لولي غير المكلفة وكذا لولي المكلفة
 بالاولى وعبارة التحفة والنهاية لا لولي امرأة حتى صغيرة ومجنونة الخ اه وانما يجوز الفسخ للولي
 لأن الفسخ بذلك يتعلق بالشهوة والطبع فلا يفسد لغیر مستحقة وإذا لم تجز الفسخ له تكون النفقة في
 مالها إن كان والأفعلى من تلزمه قبل النكاح وإن كانت تصير ديناً على الزوج (قوله فسخ
 الخ) فاعل يجوز وقوله أي زوج أفاد به أن من نكحه موصوفة وقوله أعسر الخ الحاصل شروط
 هذه المسئلة خمسة تعلم من كلامه الأول الأعسار فخرج ما إذا امتنع مع عدم الأعسار الثاني كونه
 بالنفقة أو الكسوة أو المسكن أو المهر بشرطه الآخر في فخرج ما إذا أعسر بنحو الأدم الثالث كون
 النفقة لها فخرج ما إذا أعسر بنفقة الخادم الرابع كون الأعسار بنفقة المعسر فخرج ما إذا أعسر
 بنفقة الموسر أو المتوسط مع القدرة على نفقة المعسر الخامس كون النفقة مستحقة فخرج ما لو أعسر
 بالنفقة الماضية (قوله ما لا وكسبا) منصوبان على التمييز أي أعسر من جهة المال ومن جهة
 الكسب فليس عنده مال ولا قدرة على كسب ينفق عليها من أحدهما (قوله لا ثقباه) صفة
 لكسبا وليس بقيد بل مثل اللائق غيره إذا أراد تحمل المشقة بمشورته كما في التحفة وقوله حالا صفة
 ثانية وخرج به الحرام فلا أثر لقدرة عليه فلها الفسخ قال في التحفة وأما قول الماوردي والرويانى
 الكسب بنحو بيع الخمر كالعدم وبخوصنة آله فهو محرمة له أجرة المثل فلا فسخ لزوجه وكذا
 ما يعطاه منجم وكاهن لأنه عن طيب نفس فهو كالهبة فردوه بأن الوجه أنه لا أجر لصانع محرم
 لا طباقهم على أنه لا أجر لصانع آنية القدر ونحوها وما يعطاه من نحو المحرم إنما يعطاه أجرة لاهية فلا
 وجه لما قالاه (قوله باقل نفقة) متعلق بأعسر وقوله يجب أي النفقة في المستقبل والمراد يجب
 لها دليل قوله في المفاهيم ولا بنفقة الخادم وكان الأولى التصريح به لأن ما ذكره هو محترزه (قوله
 وهو) أي أقل النفقة مد (قوله أو أقل كسوة) معطوف على أقل نفقة أي أو أعسر باقل كسوة
 وقوله يجب أي لها في المستقبل كالذي قبله (قوله كقميص الخ) تمثيل لأقل الكسوة (قوله
 بخلاف الخ) مرتبط بمحذوف يعلم من عبارة الفتح الأول في نقلها تقديره والمراد باقل الكسوة ما لا بد
 منه كقميص الخ بخلاف نحو سراويل الخ إلا أن قوله وفرش وما بعده لا يناسب ذكره هنا لأنه ليس
 من أنواع الكسوة وعبارة فتح الجواد ليس فيها ذلك ونصها مع الأصل أو عن أقل كسوة وهي
 كسوة المعسر إذا بقاء بدونها غالباً وقيد ابن الصلاح البعض أي المفهوم من لفظ أقل بما لا بد منه
 نكهار وجبة شتاء بخلاف نحو نعل وسراويل واختاره الزركشى وهو متجه اه بزيادة يسيرة إذا
 علمت ذلك فكان الأولى للشارح أن لا يذكره هنا وإن يزيد ما قدرته وقوله وفرش الخ في ع ش
 مانصه ومحت مر الفسخ بالحجر عما لا بد منه من الفرش بأن يترتب على عدمه الجلوس والنوم على
 البلاط والرخام المضرب ومن الأولى كالذي يتوقف عليه نحو الشرب اه سم (قوله لعدم بقاء الخ)
 تعليل لجواز الفسخ بالأعسار باقل النفقة وأقل الكسوة وقوله بدونها أي أقل النفقة وأقل
 الكسوة (قوله فلا فسخ بالأعسار بالادم) هذا محترز قوله عن أقل نفقة بناء على أن المراد باقل
 النفقة ما لا تقوم النفس بدونه كما أشار إليه الشارح بقوله فيما تقدم وهو مد أي لا غيره وقوله وإن لم
 يسغ القوت أي بدون الادم فالمتعلق محذوف وقوله ولا بنفقة الخادم قد علمت أن هذا محترز ما قدرته

وشرع دفع الضرر
 المرأة يجوز (لزوجة
 مكلفة) أي بالغة
 عاقلة لا لولي غير
 المكلفة (فسخ نكاح
 مسن) أي زوج
 (أعسر) ما لا وكسبا
 لا ثقباه حالا (باقل
 نفقة) يجب وهو مد
 (أو أقل كسوة)
 يجب كقميص ونحوه
 وجبة شتاء بخلاف
 نحو سراويل ونعل
 وفرش ومخدة والأواني
 لعدم بقاء النفس
 بدونها فلا فسخ
 بالأعسار بالادم وإن
 لم يسغ القوت ولا بنفقة
 الخادم ولا بالهجر عن
 النفقة الماضية
 كنفقة الامس

وهو لفظ لها وقوله ولا بالجهر عن النفقة الماضية محترز قوله نفقة تجب ومثل الجهر عن النفقة الماضية الجهر عن الكسوة الماضية أيضا فلا فسخ به واعلم أن ما ذكر من الادم ونفقة الخادم والنفقة الماضية وان كان لا يحصل الفسخ بالجهر عنها يصير دينا حتى في ذمة المعسر لانها في مقابلة التمكين وقد وجد وقوله كنفقة الامس تمتثل للنفقة الماضية وقوله وما قبله أى قبل الامس (قوله لتتزيلها الخ) علة لعدم جواز النسخ بالجهر عن النفقة الماضية فقط لا كما يفيد صنيعة أنه علة لجميع ما قبله أى وانما لم يجز الفسخ بالجهر عنها لانها منزلة منزلة دين آخر غير النفقة الماضية الكائنة عليه لها وتوضيح ذلك أنها اذا كان لها دين غير دين النفقة عند زواجها وأعسر به فليس لها الفسخ به فلهذا دين النفقة الماضية لانها منزلة منزلة (قوله أو أعسر بمسكن) معطوف على أعسر بأقل الخ أى ويجوز فسخ نكاح من أعسر بمسكن ولم يقل بأقل مسكن كسابقه لعدم تصور الأقل فيه اذا الواجب على المعسر مسكن لا تقي بحاله بخلاف سابقه فان الواجب فيه مما يليق بحاله يسارا أو عسارا أو توسطًا فيتصور فيه ما أقل ووسط وأكثر وانما كان لها الفسخ بجهر عن المسكن تشددا للحاجة اليه كالنفقة وخالف بعضهم فعله كالادم وهو ضعيف (قوله وان لم يعتاده) غايه في كونها لها الفسخ بالا عسار بالمسكن أى لها الفسخ بذلك وان لم يعتد أهل محلها المسكن (قوله أو أعسر بمهر الخ) معطوف على أعسر بأقل نفقة أى ويجوز لها فسخ نكاح من أعسر بمهر لكن بشرط أربعة منذ كورة في كلامه أن يكون واجبا بتسمية وبدونها وأن يكون حالا وأن لا تقبض منه شيئا وأن يكون عساره به قبل وطئها طاعة فلا فسخ بعساره بغير الواجب كمفوضة قبل القرض وذلك لانها اذا فوضت لولها المهر بان قالت له زوجي بما شئت فلا يجب على الزوج الا بعد أن يفرضه على نفسه أو يفرضه الحاكم عليه كما تقدم ولا بغير الحال ولا بعد قبضها منه شيئا ولا بعد الوطء (قوله واجب) صفة للمهر وهو الشرط الاول وقوله حال صفة ثانية وهو الشرط الثانى وقوله لم تقبض منه شيئا الجملة صفة ثالثة وهو الشرط الثالث وقوله حال الخ هو الشرط الرابع وقوله به أى بالمهر (قوله قبل وطئ طاعة) أى قبل وطئها حال كونها طاعة (قوله فلها الفسخ) أى اذا أعسر بالمهر بدليل سياق كلامه وليس مرتبطا بجميع ما قبله وأعاده مع أنه معلوم لاجل العلة بعده وهى قوله للجهر الخ (قوله عن تسليم العوض) هو المهر (قوله مع بقاء العوض بحاله) هو البضع وذلك لان تلفه انما هو بالوطء فاذا لم يوجد حتى على حاله والقاعدة أنه اذا لم يسلم أحد العاقدين العوض وكان المعوض باقيا بعينه رجع فيه مال كله وفسخ العقد (قوله وخيارها) أى فى الفسخ وقوله حينئذ أى حين اذا أعسر بالمهر المذكور وليس المراد حينئذ أعسر بأقل النفقة وبأقل الكسوة وبالمسكن وبالمهر - رفيكون راجعا لجميع ما قبله لانه غير صحيح اذا الفورية خاصة في الخيار بالا عسار بالمهر وأما ما عداه فسيصرح المؤلف بأنه بعد توفّر شرط الفسخ يمهّل ثلاثة أيام وحينئذ فلا يكون فوريا وقوله عقب الرفع قال ع ش أما الرفع نفسه فليس فوريا فلو أخرت مدة ثم ارادته مكنت والفرق أنه بعد الرفع ساغ لها الفسخ فتأخيره ارضا بالا عسار وقبل الرفع لم تستحق الفسخ الا ان لعدم الرفع المقتضى لاذن القاضى لاستحقاقها الفسخ وقوله فوري قال في شرح الروض وعلم من كونه على الفور بعد الطلب أنه لا يمهّل ثلاثة أيام ولا دونها وبه صرح الماوردى والرويانى قال الاذرى وائس بواضح بل قد يقال بان الامهال هنا أولى لانها تنضّر بتأخير النفقة بخلاف المهر اه قال سم وما قاله الاذرى هو الوجه والفورية انما تعتبر بعد الامهال اه (قوله فيسقط الفسخ) أى خياره فليس لها الخيار بالفسخ اذا أخرته بلا عذر عن الرفع الى الحاكم أو عن الامهال على ما قاله الاذرى واستوجهه سم وقوله كجهل مثل العذر فاذا جهلت أن الخيار فوري وأخرته عن الرفع المذكور لها الفسخ بعد ذلك (قوله ولا فسخ بعد الوطء) أى طاعة وكان حقه أن يذكره كما ذكره

وما قبله لتتزيلها
منزلة دين آخر (أو)
أعسر بمسكن
وان لم يعتاده (أو)
أعسر بمهر واجب
حال لم تقبض منه
شيئا حال كون
العسار به (قبل
وطء) طاعة فلها
الفسخ للجهر عن تسليم
العوض مع بقاء
المعوض بحاله
وخيارها حينئذ
عقب الرفع الى
القاضى فوري فيسقط
الفسخ بتأخيره بلا
عذر كجهل ولا فسخ
بعد

لتلف المعوض به
وصيرورة العوض
ديناً في الذمة فلو
وطئها مكرهة فلها
الفسخ بعده أيضاً قال
بعضهم إلا أن سلمها
الولي له وهي صغيرة
بغير مصلحة فتجبس
نفسها بمجرد بلوغها
فلها الفسخ حينئذ
أن يحجز عنه ولو بعد
الوطء لأن وجوده هنا
لعدمه أما إذا قبضت
بعضه فلا فسخ لها
على ما أفتى به ابن
الصلاح وأعمدة
الاسنوي والزرکشی
وشخنا وقال البارزی
كالجورحی لها
الفسخ أيضاً واعتمده
الأذری (تنبيه)
يتحقق العجز عما
بغية ماله لمسافة
القصر فلا يلزمها
الصبر إلا أن قال
أحضر مدة الامهال
أو بتأجيل دينه
بقدر مدة احضار
ماله الغائب بمسافة
القصر أو بحلوله مع
اعسار المدين ولو
الزوجة لانها في
حالة الاعسار لا تصل
لحقها والمعسر منظر
وبعدم وجدان
المكاتب من
يستعمله ان غلب ذلك

فما تقدم لاجل ان يلائم التفرع بعده (قوله لتلف المعوض الخ) تعليل لعدم جواز الفسخ يعني
ليس لها الفسخ بما ذكر كون المعوض وهو البضع قد تلف بالوطء والعوض وهو المهر صار ديناً في
ذمته بتكليفه لانه يشعر برضاها بذمته والفسخ لا يتصور الا اذا كان المعوض باقياً بحاله والعوض
ليس في الذمة فصار حكمه حينئذ حكم عجز المشتري عن الثمن بعد قبض المبيع وتلقه (قوله فلو
وطئها مكرهة) محترضة طائفة التي قدرتها والتي ذكرت في كلامه (قوله فلها الفسخ بعده) أي
بعد ووطئها الذي أكرهت عليه لأن وجوده كعدمه وقوله أيضاً أي قبل الوطء (قوله قال بعضهم
الخ) مرتبط بقوله ولا فسخ بعد الوطء فلا استثناء منه فكان الأولى تقديمه على قوله ولو ووطئها مكرهة
واستوجه في النهاية القول المذکور وقوله أي للزوج وقوله وهي صغيرة أي والحال انها صغيرة
أي أو مجنون وقوله بغير مصلحة متعلق بسلمها والمصلحة كأن كانت تحتاج الى الانفاق وليس هناك
من ينفق عليها فيسلمها لاجل الانفاق (قوله فلها الفسخ حينئذ) أي حين اذ سلمها الولي بغير
مصلحة وحبست نفسها عنه عقب بلوغها وعقب افاقتهما من الجنون وقوله ان يحجز عنه أي عن المهر
(قوله ولو بعد الوطء) الأولى عدم ذكر هذه الغاية لأن الاستثناء من قوله ولا فسخ بعد الوطء كما علمت
(قوله لأن وجوده) أي الوطء وقوله هنا أي في حالة ما اذا سلمها الولي له بغير مصلحة وقوله كعدمه أي
الوطء (قوله أما اذا قبضت بعضه) مفهوم قوله لم تقبض منه شيئاً (قوله فلا فسخ لها) أي بعجزه عن
بقية (قوله على ما أفتى الخ) أي ان عدم الفسخ مبني على ما أفتى به الخ وهذا هو المعتقد عند ابن حجر
قال لأن البضع لا يقبل التبعيض فبدأ البعض بدور الامر بين أن يغلب عليه حكم المقبوض أو حكم
غيره والأول أولى لتشوف الشارع الى بقاء النكاح اهـ وقوله حكم المقبوض أي فلا فسخ وقوله أو
حكم غيره أي فيثبت الفسخ وقال في التحفة وفارق جواز الفسخ بالنكاح بعد قبض بعض الثمن بامكان
التشريك فيه دون البضع اهـ (قوله وقال البارزی كالجورحی لها الفسخ) أي لانه يلزم على عدم
جواز اجبارها على تسليم نفسها بتسليم بعض الصداق ولو درهم او احد من صداق هو ألف درهم
وهو في غاية البعد وقوله واعتمده الأذري أي وقال هو الوجه نقلاً ومعنى واعتمده هذا الخطيب في مغنیه
أيضا (قوله يتحقق العجز) أي المثلث للفسخ وقوله عما رأي من أقل النفقة وأقل الكسوة والمسكن
والمهر (قوله بغية ماله) أي الزوج (قوله لمسافة القصر) خرج غيبته لدون مسافة القصر فلا
يتحقق العجز لانه في حكم الحاضر فيكلف احضاره عاجلاً (قوله فلا يلزمها الصبر) أي فلها الفسخ
حالا لتضررها بالانتظار الطويل قال في شرح الروض وفرق البغوي بين غيبته موسراً وغيبته ماله
بانه اذا غاب ماله فالعجز من جهته واذا غاب هو موسراً فقد رتبته حاصلة والتعذر من جهتها اهـ (قوله
الا ان قال أحضر الخ) أي فيلزمها الصبر وبعبارة شرح المنهج نعم لو قال أنا أحضره مدة الامهال
فالظاهر اجابته ذكره الأذري وغيره اهـ وقوله مدة الامهال قال في الجمل أي امهال المعسرين وهي
ثلاثة أيام فاذا لم يحضره فيها أمهل ثلاثة أخرى فاذا لم يحضره فيها فسخت ولا يمهل مدة ثلاثة اهـ شيخنا
اهـ ثم ان هذا في غير الاعسار بالمهر لانه ليس فيه امهال بل الفسخ فيه فوري كما علمت (قوله أو بتأجيل
دينه الخ) معطوف على بغية ماله أي ويتحقق العجز أيضاً بتأجيل دينه الذي له على غيره ان كان
الاجل بقدر مدة احضار ماله الغائب بمسافة القصر فافوق فان كان بدون قدر ذلك فلا يتحقق العجز
به (قوله أو بحلوله الخ) معطوف على بغية ماله أي ويتحقق العجز أيضاً بحلول الدين مع كون المدين
معسراً وقوله ولو الزوجة أي ولو كان المدين الزوجة (قوله لانها الخ) تعليل للاخير وقوله لا تصل
لحقها أي لكون الزوج ليس عنده الا الدين الذي على معسر وقوله والمعسر منظر كالغلة لقوله لا تصل
لحقها وانما كان منظر القوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة (قوله وبعد وجدان الخ)
معطوف على بغية ماله أي ويتحقق العجز بعدم وجدان المكاتب من يستعمله لانه حينئذ في حكم

المعسر وقوله ان غلب ذلك أى ان كان عدم وجوده من يستعمله غالبا نادرا أى وتعذرت النفقة لذلك كما في حاشية الجمل نقلا عن الروض وشرحه ونص عبارته وان كانت تحصل البطالة على الجلاء أى العمل به بان لم يجدوا من يستعملهم وتعذرت النفقة لذلك وكان ذلك يقع غالبا نادرا حاز لها الفسخ لتضررها أه وفي النهاية فلو كان يكتسب في كل يوم ما يفي بثلاثة ثم يتطل ثلاثة ثم يكتسب ما يفي بها لا فسخ لعدم مشقة الاستدانة حينئذ فصار كالموسر ومثله فحوضناج ينسج في الاسبوع ثوبا بآخرته تفي بنفقة الاسبوع ومن تجمع له أجرة الاسبوع في يوم منه وهى تفي بنفقة جميعه وليس المراد اننا نصبرها أسبوعا بل بنفقة وانما المراد انه في حكم واحد نفقتها وينفق مما استدانه لا مكان الوفاء ويعلم من ذلك اننا مع كوننا كنهما من مطالبته ونأمره بالاستدانة والانفاق لا نفسخ عليه لوامتنع لما تقرر أنه في حكم الموسر الممتنع اه (قوله أو بعروض) معطوف على بغية ماله أى ويتحقق الحجر أيضا بعروض مانع كمرض يمنعه عن الكسب ولا بد من تقييد ذلك بكونه لا يتوقع زوال المانع عن قرب كما يفيد عبارة التحفة والنهاية ونصهما أولا أن لجهزته ان رجي برؤيه قبل مضي ثلاثة أيام اه وفي الروض وشرحه فلو أبطل من كان يكتسب في الاسبوع نفقة جميعه الكسب أسبوعا لعارض فبخت لتضررها للامتناع له من الكسب فلا تنسخ اه (قوله فائدة) أى في بيان حكم ما اذا كان عند زوجة الغائب بعض ماله وكان معسر ابصار (قوله من صداق الخ) بيان للدين الحال وقوله أو غيره أى غير الصداق كدين نفقة المدة الماضية أو الحاضرة أو دين آخر غيرها (قوله وكان عندها) أى زوجة الغائب وقوله بعض ماله أى الغائب وقوله وديعة أى على سبيل الوديعة والامانة (قوله فهل لها) أى لزوجة الغائب وقوله أن تستقل أى من غيرها كم وقوله باخذة أى بعض مال الغائب وقوله لديها أى لا حول دينها الصداق أو غيره وقوله بالارفع هذا هو معنى استقلالها (قوله ثم) أى بعد أخذها اياه في مقابلة دينها وقوله تنسخ به أى بالاعسار بالنفقة أو نحوها بمسار وقوله أولا أى أولا تستقل به بل لا بد من الرفع الى الحاكم (قوله بل ترفع الامر الى القاضي) أى وهو بعد ذلك يأذن لها في أخذه بعد ثبوت دينها عليه عنده (قوله لان النظر الخ) علة لعدم جواز استقلالها بالاخذ (قوله نعم الخ) استدراك من قوله ليس لها الاستقلال الخ وقوله ان علمت انه أى القاضي وقوله لا يأذن لها أى في أخذ ما عندها من مال الغائب لدينها (قوله حاز لها الخ) جواب ان (قوله واذا فرغ المال) أى المودع عندها والمناسب واذا أخذت المال في مقابلة ماله اعليه (قوله وأرادت الفسخ باعسار الغائب) أى بالنفقة أو بالصداق أو نحوهما (قوله فان الخ) أى في ذلك تفصيل وهو انه ان لم يعلم الخ وقوله المال أى الذى كان عندها لزوجها الغائب وأخذته لديها (قوله ادعت) أى عند القاضي وهو جواب ان وقوله اعساره أى بمسار وقوله وانه لا مال الخ أى وادعت انه لا مال لزوجها الغائب حاضر في البلد وقوله ولا ترك نفقة أى وادعت انه لم يترك لها نفقة (قوله وأثبتت الاعسار) أى ببينة أو باقراره كما سيأتى (قوله على الآخرين) أى كونه لا مال له حاضر وكونه لم يترك لها نفقة (قوله ناوية الخ) أى لاجل البراءة من الكذب ومحل هذا اذا ترك لها نفقة فان لم يترك لها نفقة أصلا فلا حاجة اليه كما هو ظاهر وقوله بعدم ترك النفقة أى وبعدم وجود مال (قوله وفسخت بشر وطه) أى الفسخ وهى ملازمتها للسكن وعدم صدور نشوز منها وحلقها عليهما (قوله وان علم المال) مقابل قوله فان لم يعلم المال أحد (قوله فلا بد من بينة بفرأغه) أى فلا بد في فسخها بالاعسار من بينة تشهد بفرأغه المال المودع عندها وقوله أيضا أى كما انه لا بد من بينة على الاعسار ومن حلقها على انه لا مال له حاضر ولا ترك نفقة مستقبلة (قوله فلا فسخ الخ) وذلك لان انتفاء الاعسار المثبت للفسخ وهى متمكنة من خلاص حقها في الحاضر بالحاكم بان يلزمه بالحبس وغيره وفي الغائب يبعث الحاكم الى قاضى بلده (قوله على المعتمد) لايلائه التقييد بقوله بعد ان لم ينقطع خبره لان المعتمد عدم الفسخ مطلقا انقطع

أو بعروض ما يمنعه
عن الكسب (فائدة)
اذا كان للمرأة على
زوجها الغائب دين
حال من صداق
أو غيره وكان عندها
بعض ماله وديعة فهل
لها أن تستقل
باخذة لديها بالارفع
الى القاضي ثم تنسخ
به أولا فاجاب بعض
أصحابنا ليس للمرأة
المذكورة الاستقلال
باخذة حقها بل ترفع
الامر الى القاضي لان
النظر في مال الغائبين
للقاضى نعم ان علمت
انه لا اذن لها الابتنى
باخذة منها حاز لها
الاستقلال بالاخذ
واذا فرغ المال
وأرادت الفسخ باعسار
الغائب فان لم يعلم
المال أحد ادعت
اعساره وانه لا مال له
حاضر ولا ترك نفقة
وأثبتت الاعسار
وحلقت على الآخرين
ناوية بعدم ترك
النفقة عدم وجودها
الا ن وفسخت
بشر وطه وان علم
المال فلا بد من بينة
بفرأغه أيضا انتهى
(فلا فسخ) على المعتمد

(بامتناع غير موسر)
أو متوسطا من
الاتفاق حضر أو غاب
(ان لم ينقطع خبره)
فان انقطع خبره ولا
مال له حاضر حاز لها
الفسخ لان تعذر
واجبها بانقطاع خبره
كتعذره بالا عسار كما
جزم به الشيخ زكريا
وخالفه تلميذه شيخنا
واختار جمع كثير من
من محقق المتأخرين
في عائب تعذر تحصيل
النفقة منه الفسخ
وقواه ابن الصلاح
وقال في فتاويه
اذ اتعذر النفقة
لعدم مال حاضر مع
عدم امكان أخذها
منه حيث هو بكتاب
حكمي وغيره لكونه
لم يعرف موضعه أو
عرف ولكن تعذرت
مطالبته عرف حاله في
اليسار والاعسار أو
لم يعرف فلها الفسخ
بالحكم والافتاء
بالفسخ هو الصحيح
انتهى ونقل شيخنا
كلامه في الشرح
الكبير وقال لا آخره
وأفتى بما قاله جمع
من متأخري العن
وقال العلامة المحقق
الطبي — داوي في
فتاويه والذي تختاره
تبعا للأئمة المحققين
أنه اذا لم يكن له مال

خبره أولا فالصواب اسقاطه (قوله بامتناع غيره) أي غير من أعسر باقل النفقة أو أقل الكسوة أو بالمسكن أو بالصدق بشرطه وهو صادق بالموسر والمتوسط والمعسر القادر على نفقة المعسر بنفقته بقوله بعد موسر أو متوسط أي أنه معسر قادر على ما ذكر (قوله من الاتفاق) متعلق بامتناع أي فلا فسخ بامتناعه من الاتفاق أي أو لكسوة أو بالمسكن أو بالمهر ومثله امتناع القادر على الكسب من الاكتساب فيحبر الحاكم على الاكتساب (قوله حضر أو غاب) الجملة في محل نصب حال من غير أي حال كون غير المعسر حاضرا في البلد أو غائبا عنها (قوله ان لم ينقطع خبره) المعتمدانه حتى امتنع من الاتفاق وهو قادر على نفقة المعسر بنفقته الفسخ مطلقا حضر أو غاب انقطع خبره أولا وعبارة شرح م وشمل كلامه من تعذر تحصيلها منه لغيبته وان طال وانقطع خبره فقد صرح في الام بانه لا فسخ مادام موسرا وان انقطع خبره وتعذر استيفاء النفقة من ماله أي ولم يعلم غيبته ماله في مرحلتين أخذ ما أتى والمذهب نقل كما قاله الأذري وأفتى به لوالد رحمه الله تعالى وان اختار كثير من الفسخ وجزم به الشيخ في شرح منهجه اه ومثله في التحفة وفي قل مانصه قوله لا فسخ بمتنع موسر ولا متوسط سواء حضر أو غاب وان انقطع خبره بان تواصلت القوافل الى لا ما كس التي يظن وصوله اليها ولم تخبر به وان لم يبلغ العمر الغالب سواء غاب موسرا أو معسرا أو جهل حاله وان شهدت ببنه بانه غاب معسرا وهذا ما اعتمدته شيخنا زكي ومرو وقال الأذري انه نص الشافعي وما نقل مما يخالف ذلك مردود نعم لو شهدت البينة أنه معسر الا ان اعتمدا على اعساره السابق على غيبته من غير ان تصرح بذلك قببات ولها الفسخ بذلك وقال شيخ الاسلام في المنهج وغيره وتبعه العلامة الطيلاوي وغالب المتأخرين ان لها الفسخ بانقطاع خبره وعزى أيضا والد شيخنا م في بعض حواشيه وهو غير معتمد له اه (قوله فان انقطع خبره الخ) مفهوم ان لم ينقطع (قوله ولا مال له حاضر) أي في البلد فان كان له مال حاضر امتنع الفسخ ومثله ما اذا غاب ماله دون مسافة القصر فيمتنع الفسخ لانه في حكم الحاضر (قوله جاز لها الفسخ) جواب ان (قوله لا تعذر واجبها) أي الزوجة من النفقة والكسوة ونحوهما مما مر وهو على الجواز الفسخ وقوله بانقطاع خبره الباعسيه متعلقة بتعذر (قوله كتعذره) أي الواجب والجار والمجرور خبرا (قوله كما جزم به) أي بجواز الفسخ عند انقطاع خبره (قوله وخالفه تلميذه شيخنا) عبارته بعد كلام نجزم شيخنا في شرح منهجه بالفسخ في منقطع خبره لا مال له حاضر يخالف للنقل كما علمت اه وقد علمت ان م يخالف أيضا (قوله واختار الخ) هذا قول ثالث أعم مما جزم به شيخ الاسلام وهو ضعيف أيضا (قوله في غائب) أي زوج غائب وهو متعلق باختار وقوله تعذر تحصيل النفقة أي سواء كان التعذر بانقطاع خبره أم لا ومثل النفقة سائر ما يجب لها اذ لا فرق بين أنواع ما يجب لها (قوله الفسخ) مفعول اختار (قوله وقواه) أي ما اختاره كثير من (قوله وقال) أي ابن الصلاح في فتاويه (قوله اذا تعذرت النفقة) أي أو نحوها من كل ما هو واجب لها كما علمت (قوله لعدم مال حاضر) على التعذر (قوله مع عدم امكان أخذها) أي النفقة وقوله منه أي من الزوج الغائب وقوله حيث هو أي في المكان الذي هو مستقر فيه وقوله بكتاب متعلق بأخذها وقوله حكمي نسبة للعلماء بان ترفع أمرها لحكم بلد أو يكتب كتابا لحكم بلد (قوله وغيره) أي غير الكتاب الحكمي (قوله لكونه لم يعرف الخ) على عدم امكان أخذها منه (قوله أو عرف) أي موضعه (قوله ولكن تعذرت مطالبته) أي لكونه ظالما مثلا (قوله عرف حاله) أي من تعذرا أخذ النفقة منه وقوله في اليسار والاعسار في معنى من البيانية لحاله وقوله أو لم يعرف أي حاله من ذلك (قوله فلها الفسخ) الجملة جواب اذا (قوله والافتاء بالفسخ) من مقول ابن الصلاح وقوله هو الصحيح ضعيف (قوله ونقل شيخنا كلامه) أي كلام ابن الصلاح وقوله في الشرح الكبير هو الامداد (قوله وقال في آخره) أي وقال شيخنا في آخر كلامه وقوله وأفتى بما قاله أي ابن الصلاح (قوله اذا لم يكن له) أي لزوجها

عليه وسلم بعثت بالحنيفية السمحة ولان مدار الفسخ على الاضرار ولا شك ان الضرر موجود فيها اذ لم يمكن الوصول الى النفقة منه وان كان موسرا اذ سر الفسخ هو تضرر المرأة وهو موجود لا سيما مع اعسارها فيكون تعذر وصولها الى النفقة حكمه حكم الاعسار انتهى وقال تليذه شيخنا خاتمة المحققين ابن زياد في فتاويه وبالجملة فالمذهب الذي جرى عليه الراجح والنزوي عدم جواز الفسخ كما سبق والمختار الجواز وحزم في فتيا له أخرى بالجواز و (لا) فسخ باعسار بنفقة ونحوها أو بمهر (قبل ثبوت اعساره) أي الزوج باقراره أو بينة تذكر اعساره الآن ولا تكفي بينة ذكرت انه غاب معسرا ويجوز للبينة الاعتماد في الشهادة على استصحاب حالته التي غاب عليها من اعسار أو يسار ولا تسئل من أين لك أنه معسر الآن فلو

الغائب وقوله مال كما سبق أي حاضر مع عدم امكان أخذها منه حيث هو (قوله لها الفسخ) جواب اذا (قوله لقوله تعالى وما جعل) علة لتكونها لها الفسخ (قوله بعثت بالحنيفية) أي بالطريق الحنيفية أي المسئلة عن سائر الاديان الى الدين الحق القيم وقوله السمحة أي السهلة التي لا يكلف فيها أحد الا وسعه وقوله ولان مدار الفسخ على الاضرار أي أصل الفسخ مرتب على اضرار الزوجة (قوله موجود فيها) أي في المرأة وقوله اذ لم يكن الخ قيد في وجود الضرر فيها وقوله وان كان موسرا غاية في وجود الضرر حيثئذ (قوله اذ سر الفسخ الخ) الاولى حذف هذا والاقتصار على قوله بعد لا سيما لانه عين قوله ولان مدار الفسخ الخ (قوله فيكون تعذرا الخ) مقرر على كونها اذ لم يكن له مال كما سبق وقوله حكمه حكم الاعسار أي وهو كونه يثبت الفسخ (قوله وبالجملة) أي فاقول قولنا ملتبساً بجملة الكلام وحاصله (قوله عدم جواز الفسخ كما سبق) أي على الوصف الذي سبق وهو كونه في غائب تعذر فحصول النفقة منه (قوله والمختار الجواز) أي جواز الفسخ وهو ضعيف كما علمت (قوله وحزم) أي ابن زياد وقوله في فتياه أخرى غير هذه الفتيا التي اختار فيها الجواز وقوله بالجواز أي جواز الفسخ حيثئذ (قوله ولا فسخ باعسار بنفقة الخ) هذا كالنقيض لجواز الفسخ بالا عسار المار فكأنه قال محله اذ ثبت الاعسار والالم بجز الفسخ (قوله ونحوها) أي النفقة كالكسوة والمسكن (قوله قبل ثبوت الخ) الظرف متعلق بمحذوف خبر لا أي لا فسخ كائن قبل ثبوت الاعسار (قوله باقراره) متعلق بثبوت (قوله أو بينة) معطوف على اقراره (قوله تذكر) أي البينة في الشهادة وقوله اعساره الآن أي اذا أرادت البينة تشهد بالا عسار لا بد من أن تقول انه معسر الآن سواء كانت معتمدة في ذلك على ما كان من اعساره حال الغيبة أم لا بدليل قوله ويجوز للبينة الخ (قوله ولا تكفي الخ) المقام للتفريع على قوله تذكر اعساره الآن أي فلا تكفي بينة تذكر انه غاب عنهم وهو معسر وذلك لاحتمال طر والغنى له بعد غيبته والذي يظهر ان الاقرار بمثل البينة فلا بد من اقراره بانه معسر الآن فلو أقرب بانه كان معسرا فلا يكفي للعلامة المذكورة (قوله ويجوز للبينة الخ) يعني يجوز للبينة الاقدام على الشهادة باعساره الآن اعتمادا على حالة الزوج التي غاب وهو ملتبس بها وهي الاعسار وقبلها القاضي وان علم أنها انما شهدت معتمدة على ما كان عليه وقوله أو يسار الاولى اسقاطه اذ الكلام في الاعسار (قوله ولا تسئل الخ) أي ولا يسأل القاضي البينة اذا شهدت بالا عسار ويقول لها من أين لك انه معسر الآن (قوله فلو صرح بمستنده) أي فلو صرح الشاهد بمستنده في شهادته باعساره الآن وهو استصحاب حالته التي غاب وهو ملتبس بها والاولى ان يقول فلو صرح بمستندها بتأنيث الضمير العائد على البينة وقوله بطلت الشهادة في الخفة ما يقتضي تعييد البطلان بما اذا ذكرته على سبيل الشك لا على سبيل التقوية ونصها بعد كلام بل لو شهدت بينة انه غاب معسرا فلا فسخ ما لم تشهد باعساره الآن وان علم استنادها للاستصحاب أو ذكرته تقوية لا شكا كما ياتي اه وسأني للشارح مثل هذا في آخر فصل الشهادات نقلا عن ابن أبي الدم وعبارته هناك وشرط ابن أبي الدم في الشهادة بالتسامع ان لا يصرح بان مستنده الاستفاضة ومثلها الاستصحاب ثم اختار وتبعه السبكي وغيره انه ان ذكرته تقوية لعلمه بان حزم بالشهادة ثم قال مستندي الاستفاضة أو الاستصحاب سمعت شهادته والا فلا اه بحذف (قوله عند قاض) متعلق بثبوت (قوله أو محكم) قال في النهاية بشرطه اه وكتب ع ش قوله بشرطه أي بان يكون مجتهدا ولو مع وجود قاض أو مقلدا وليس في البلد قاضي ضرورة اه (قوله فلا بد) أي في صحة الفسخ وقوله من الرفع اليه أي رفع أمرها الى من ذكر من القاضي أو المحكم ولا بد أنضام من ثبوت اعساره عنده (قوله فلا ينفذ) أي الفسخ منها وهو مقرر على فلا بد الخ وقوله قبل ذلك أي قبل الرفع اليه (قوله ولا يحسب عدتها) أي اذا فسخت بالشروط

عليه وسلم بعثت بالحنيفية السمحة ولان مدار الفسخ على الاضرار ولا شك ان الضرر موجود فيها اذ لم يمكن الوصول الى النفقة منه وان كان موسرا اذ سر الفسخ هو تضرر المرأة وهو موجود لا سيما مع اعسارها فيكون تعذر وصولها الى النفقة حكمه حكم الاعسار انتهى وقال تليذه شيخنا خاتمة المحققين ابن زياد في فتاويه وبالجملة فالمذهب الذي جرى عليه الراجح والنزوي عدم جواز الفسخ كما سبق والمختار الجواز وحزم في فتيا له أخرى بالجواز و (لا) فسخ باعسار بنفقة ونحوها أو بمهر (قبل ثبوت اعساره) أي الزوج باقراره أو بينة تذكر اعساره الآن ولا تكفي بينة ذكرت انه غاب معسرا ويجوز للبينة الاعتماد في الشهادة على استصحاب حالته التي غاب عليها من اعسار أو يسار ولا تسئل من أين لك أنه معسر الآن فلو

قال شيخنا فان فقد
قاض ومحكم بعلها أو
عجزت عن الرفع
الى القاضى كان قال
لا أفسخ حتى تعطينى
مالا استقلت بالفسخ
للضرورة وينفذ
ظاهرا وكذا باطنا
كما هو ظاهر خلاف لمن
قيد بالاول لان الفسخ
مبنى على أصل صحيح
وهو مستلزم للنفوذ
باطنا ثم رأيت غير
واحد جزموا بذلك
انتهى وفي فتاوى
شيخنا ابن زياد لو
عجزت المرأة عن بينة
الاعسار جازا لها
الاستقلال بالفسخ
انتهى وقال الشيخ
عطية المكي في
فتاويه اذا تعذر
القاضى أو تعذر
الاثبات عنده لفقد
الشهود أو غيبتهم فلها
ان تشهد بالفسخ
وتفسخ بنفسها كما
قالوا في المرتن اذا غاب
الراهن وتعذر اثبات
الرهن عند القاضى
ان له بيع الرهن دون
مراجعة قاض بل
هذا أهم وأعم وقوعا
انتهى (ق) اذا توفرت
شروط الفسخ من
ملازمتها المسكن
الذى غاب عنها وهي
فيه

المذكورة وقوله الامن الفسخ أى لا من الرقع للقاضى (قوله قال شيخنا) أى فى التحفة (قوله فان فقد
قاض الخ) مفرع فى كلامه على عدم جواز الفسخ حتى يثبت اعساره عند قاض أو محكم وقوله بمحلها أى
الزوجة والجار والمجرور متعلق بفقد أى فقد فى محلها من ذكر (قوله أو عجزت عن الرفع الخ) أى أو
لم يقد القاضى أو المحكم لكن عجزت عن الرفع وقوله الى القاضى أى أو المحكم ولو قال أو عجزت عن الرفع
اليه بالضمير العائد على من ذكر من القاضى والمحكم لوفى بالمراد وسلم من الاظهار فى محل الاضمار والمراد
بالعجز العجز الشرعى لان العجز الحسى وهو الفقد قد ذكره بقوله فان فقد قاض (قوله كان قال الخ)
تمثيل للعجز عن الرفع ويمثل أيضا بما اذا فقد الشهود أو غابوا وقوله لا أفسخ حتى تعطينى مالا قال ع ش
ظاهره وان قل وقياس ما فى النكاح من ان شرط جواز العدول عن القاضى للمحكم غير المجتهد حيث
طلب القاضى مالا ان يكون له وقع جريان مثله هنا اه (قوله استقلت بالفسخ) أى بشرط الامهال
الا تى وهو جواب ان (قوله وينفذ) أى الفسخ اذا استقلت به (قوله ظاهرا) أى بحسب ظاهر الشرع
فلها ان تزوج بعد انقضاء العدة (قوله وكذا باطنا) أى ينفذ باطنا أى بحسب ما بينه وبين الله
(قوله خلاف لمن قيد) أى النفوذ وقوله بالاول هو نفوذه ظاهرا فقط (قوله لان الفسخ الخ) علة للنفوذ
مطلقا ظاهرا وباطنا وقوله على أصل صحيح هو الاعسار بما مر وقوله وهو أى بناؤه على أصل صحيح مستلزم
لنفوذه باطنا ولا ينافيه ان شرط نفوذه ثبوت الاعسار عند القاضى أو المحكم لان محله اذا لم تعجز عنه
(قوله جزموا بذلك) أى بالنفوذ باطنا من جزم به شيخ الاسلام فى شرح الروض ونص عبارته فان
استقلت بالفسخ لعدم حاكم ومحكم ثم أو عجزت عن الرفع نفذ ظاهرا وباطنا للضرورة اه (قوله وفى
فتاوى شيخنا ابن زياد الخ) هو مع ما بعده تأييدا لما قاله شيخنا ابن حجر والحاصل الذى يستفاد من
هذه النقول أن محل وجوب الرقع الى القاضى أو المحكم وثبوت الاعسار عنده عند الامكان فان لم
يمكن ذلك لفقد القاضى أو المحكم أو لطلبه مالا أو لفقد الشهود أو غيبتهم جاز لها الفسخ بنفسها مع
الاشهاد عليه (قوله لو عجزت المرأة عن بينة الاعسار) أى لفقدهم أولغيتهم (قوله جاز الخ) جواب
لو (قوله اذا تعذر القاضى) أى والمحكم (قوله أو تعذر الاثبات) أى أولم يتعد القاضى ولكن
تعذر اثبات الاعسار عنده وقوله لفقد الخ علة لتعذر الاثبات أى وانما تعذر اثبات الاعسار لفقد
الشهود أو غيبتهم عن البلد (قوله فلها ان تشهد بالفسخ) جواب اذا ومفاد هذا انه لا بد من الاشهاد
ولم يتعرض ابن حجر لذلك ويمكن أن يقال ان عدم تعرضه له لكونه معلوما لانه لا بد من الاشهاد على
الفسخ (قوله وتفسخ بنفسها) أى وتستقل بالفسخ بنفسها لتعذر القاضى (قوله كما قالوا الخ)
أى قياسا على قولهم فى المرتن الخ وقوله اذا غاب الراهن أى وقد دخل الاجل وأراد المرتن استيفاء
حقه منه (قوله وتعذر اثبات الرهن) أى لفقد الشهود أو غيبتهم أولم يكون القاضى يطلب مالا (قوله
ان له) أى للمرتن وهو مقول القول وقوله بيع الرهن أى الرهنون وقوله دون مراجعة قاض أى من
غير أن تراجع المرتن القاضى (قوله بل هذا) أى فسحها بنفسها عند تعذر القاضى أو الشهود
وقوله أهم أى من بيع المرتن الرهن عند تعذر ذلك لتضررها بعدم الفسخ وقوله وأعم وقوعا أى
أكثر وجودا وحصولا (قوله فاذا توفرت شروط الفسخ من ملازمتها المسكن الخ) فيه انه لم يبين
فيما تقدم ان شروط الفسخ ملازمتها الخ وصنيعه يوهم أنه قد تقدم منه ذلك وأيضا هذه ليست
شروطا للفسخ لانه قد نص على ان شرط الفسخ الاعسار بما مر والاعسار له قيود وهي أن يكون بأقل
النفقة أو الكسوة أو المسكن أو المهر وان يثبت عند القاضى باقراره أو بينة ولو سلم أن شروط النفقة
شروط للفسخ بالاعسار بطريق اللزوم اذا مراد بالاعسار الاعسار بنحو النفقة ولا يقال ذلك الا اذا
كان ثابتا عليه وهو لا يثبت عليه الا بملازمتها المسكن ونحوه من كل مالا يسقط النفقة فكان ينبغي
أن ينص عليه بان يقول وشرط للفسخ شروط النفقة ولو قال فاذا ثبت اعساره عند القاضى أو

وعدم صدور نشوز منها وحلفت عامها وعلى أن لا مال له حاضر ولا ترك نفقة وأثبتت الاعسار بنحو النفقة على المعتمد أو تعذر تحصيلها على المختار (يحمل) القاضي أو المحكم وجوبا (ثلاثة) من الأيام وان لم يستعمله الزوج ولم يرج حصول شيء في المستقبل ليحقق اعساره في قدح لغير اعساره بمهر فانه على الفور وأفتى شيخنا أنه لا امهال في فسخ نكاح الغائب (ثم) بعد امهال الثلاث بديالها (يفسخ هو) أي القاضي أو المحكم أثناء الرابع لخبر الدارقطني والبيهقي في الرجل لا يجد شيئا ينفق على امرأته يفرق بينهما وقضى به عمر وعلى وأبو هريرة رضي الله عنهم قال الشافعي رضي الله عنه ولا أعلم أحدا من الصحابة خالفهم ولو فسخت بالحاكم على غائب فعاد وادعى أن له مالا بالبلد لم يبطل كما أفتى به الغزالي إلا أن ثبت أنها تعلمه ويسهل عليها أخذ

المحكم به له القاضي ثلاثة أيام ثم يفسخ هو أو يأذن له فإليه ولا يجوز الفسخ إلا بشرط ملازمتها للسكن وعدم صدور نشوز منها وحلفت عامها وعلى أن لا مال له حاضر ولا ترك نفقة كان أولى وأسبك (قوله وعدم صدور نشوز منها) عطفه على ما قبله من عطف العام على الخاص (قوله وحلفت عليهما) أي على ملازمتها للسكن وعدم صدور نشوز منها وقوله وعلى أن الخ الجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور قبله أي وحلفت على أن لا مال له حاضر وعلى أنه لم يترك لها نفقة (قوله وأثبتت الاعسار) أي باقراره أو بينة وقوله بنحو النفقة متعلق بالاعسار (قوله على المعتمد) أي في أن الفسخ إنما يجوز لها بالاعسار (قوله أو تعذر تحصيلها) جملة فعلية معطوفة على جملة وأثبتت الاعسار ويحتمل أن يقرأ تعذر بصيغة المصدر فيكون معطوفا على الاعسار أي وأثبتت تعذر تحصيلها وقوله على المختار أي في أنه يجوز لها الفسخ إذا غاب وتعذر تحصيل النفقة منه وهو ضعيف (قوله يميل القاضي الخ) جواب إذا (قوله أو المحكم) أي أو يميل المحكم إذا فسد القاضي وقوله ثلاثة من الأيام صفة لموصوف محذوف أي يميل وجوبا مالا ثلاثة أيام بديالها (قوله وان لم يستعمله الزوج) غاية في وجوب امهال القاضي أو المحكم المدة المذكورة والسين والتاء للطلب أي يجب الامهال وان لم يطلب الزوج من القاضي المهلة (قوله ولم يرج الخ) معطوف على الغاية فهو غاية أي يجب الامهال للزوج المدة المذكورة وان لم يرج الزوج حصول شيء في المستقبل ينفقه عليها (قوله ليحقق اعساره) علة للامهال (قوله في فسخ) متعلق بيمهل وقوله لغير اعساره بمهر متعلق بفسخ وخرج به الفسخ لاعساره بالمهر فانه لا مهلة فيه بل يكون على الفور عقب الرفع إلى القاضي كما صرح به بقوله فانه أي الفسخ بالاعسار بالمهر على الفور وقد علمت عند قوله وخيارها فوري ما نقله في شرح الروض عن الأذري من أن الفورية ليست بواضحة وأن الامهال فيه أولى لانه اذا ثبت في الاعسار بالنفقة التي ضررها بتأخيرها أكثر فليثبت في الاعسار بالمهر بالاولى (قوله وأفتى شيخنا أنه لا امهال الخ) أي بل تجز الفسخ عقب ثبوت الاعسار (قوله ثم بعد امهال الخ) أي ثم بعد مضي مدة الامهال المذكورة (قوله يفسخ هو) أي ولو بعد رضاها باعساره اه فتح الحواد (قوله اثناء رابع) عبارة المنهاج صبعة الرابع (قوله في لرجل) متعلق بمحذوف صفة لخبر أي الخبر الوارد وقوله لا يجد شيئا الجملة حال من الرجل وقوله ينفق على امرأته الجملة صفة لشيئا وقوله يفرق بينهما بديل من لفظ خبر أو عطف بيان له أو مفعول أقول محذوف أي قال عليه السلام فيه يفرق بينهما وعبارة فتح الحواد وذلك لقوله عليه الصلاة والسلام في الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته يفرق بينهما وهو وان أعلم ابن القطان لكن بعضه عمل عمرو على وأبي هريرة رضي الله عنهم بقضيته قال الشافعي رضي الله عنه ولا أعلم أحدا من الصحابة خالفهم وصح عن سعيد بن المسيب أن ذلك سنة قال الشافعي رضي الله عنه ويشبه أن يكون سنة النبي صلى الله عليه وسلم اه (قوله وقضى) أي حكم وقوله به أي بالخبر المذكور أي بمقتضاه (قوله ولو فسخت بالحاكم على غائب) أي ثبتت اعساره عنده وقوله لم يبطل أي الفسخ وقوله إلا أن ثبت أنها تعلمه عبارة التحفة فرع حصر المفسوخ نكاحه وادعى أن له بالبلد مالا خفي على بينة الاعسار لم يكفه حتى يقيم بينة بذلك وبأنها تعلمه وقوله عليه خفي ثم يبطل الفسخ قاله الغزالي وفي الاحتياج إلى اقامته اليقينة بعلمها وقد رتها نظرها لانه بان بينة الوجود انه موثر وهو لا يفسخ عليه وان تعذر تحصيل النفقة منه كما مر اه ومشابه في النهاية وفي حاشية الجمل مانصه وانظر على قول شيخ الاسلام ومن تبعه لو حضر وادعى أن له مالا بالبلد هل يقبل قوله ويبطل الفسخ أولا اه (قوله ويسهل الخ) أي وانها يسهل عليها أخذ النفقة من المال الذي تعلمه في البلد (قوله بخلاف نحو الخ) مفهوم قوله ويسهل عليها أخذ النفقة منه أي بخلاف ما لو ادعى مالا في البلد وعلمت به لكنه لا يسهل عليها أخذ النفقة منه كعقار وعرض لا يتيسر بيعه

فانه لا يبطل به الفسخ لانه حينئذ كالعدم وقوله لا يتيسر بيعه أى ان احتيج الى بيعه بان لم تف غلته
لواجر بالنفقة كما هو ظاهر وكتب ع ش قوله لا يتيسر بيعه لعل المراد لا يتيسر بيعه بعد مدة قريبة
فيكون كالمال الغائب فوق مسافة القصر اه (قوله أو تفسخ هي) معطوف على قوله يفسخ هو وقوله
بأذنه انما توقف فسخها على أذنه لانه محتند فيه كالعنة فلا ينفذ منها قبل ذلك ظاهرا ولا باطنا وقوله
أى القاضى أى أو المحكم (قوله بلفظ فسخت النكاح) متعلق بكل من الفعلين السابقين أعنى قوله
أولا ويفسخ هو وقوله ثانيا أو تفسخ هي (قوله فلو سلم نفقة الرابع) أى قدر علمها حل وهذا
مفهوم قيد ملحوظ بعد قوله بأذنه وهو ما لم تسلم لها نفقة الرابع (قوله فلا تفسخ الخ) جواب لو والاولى
فيه أن يقول لم تفسخ وقوله بما مضى أى من نحو النفقة (قوله لانه صار ديننا) علة لعدم الفسخ أى
لا تفسخ بما مضى اذا سلمها نفقة اليوم الرابع لان ما مضى من النفقة صار ديننا عليه ولا فسخ بالا عسار
بالدين قال فى شرح المنهج ولو سلم بعد الثلاث نفقة يوم وتوافقا على جعلها ما مضى ففى الفسخ احتمالان
فى الشرحين والروضة بلا ترجيح وفى المطلب الرابع منه اه (قوله ولو أعسر) أى من أمهل المدة
المذكورة وقوله بعد أن سلم نفقة الرابع متعلق بأعسر وقوله بنفقة الخامس متعلق بأعسر أيضا
(قوله بنت على المدة) أى بنت الزوجة الفسخ على مدة الامهال الماضية بمعنى أنه يعتد بها وتفسخ
الا آن وقوله ولم تستأنفها هو معنى البناء على المدة المارة أو لازم له (قوله وظاهر قولهم) مقول القول
محذوف أى بنفقة الخامس وهو ثابت فى عبارة التحفة والنهاية فلهذا فى الشرح ساقط من النسخ
(قوله أنه الخ) المصدر المؤول من أن المفتوحة واسمها وخبرها خبر ظاهر (قوله استأنفها) أى
مدة الامهال فلا تفسخ الا بعد مضى ثلاثة أخرى من بعد اليوم الرابع الذى وقع الاتفاق فيه (قوله
وهو) أى الاستئناف الذى هو ظاهر قولهم المذكور ومحمتم (قوله ويحتمل انه الخ) وعليه فتبنى
على ما مضى اذا أعسر بنفقة السادس لان المتخلل أقل من ثلاثة وقوله ان تخللت ثلاثة أى فصلت
ثلاثة أيام ينق فها بين الاعسار الاول الذى مضت مدة الامهال له وبين الاعسار الثانى والحاصل
الضابط على هذا الاحتمال أن يقال انه متى أنفق ثلاثة متوالية وعجز استأنفت وان أنفق دون الثلاث
بنت على ما قبله (قوله أو أقل فلا) أى أو تخلل أقل من الثلاثة فلا يجب الاستئناف بل تبنى وتفسخ
حالا كالمثال المار (قوله ولو تبرع رجل بنفقة لم يلزمها القبول) أى لما فيه من المنية ومن ثم لو
سلمها الزوج وهو سلمها لزمها القبول لان تغاها منة ثم ان محل عدم لزوم قبول تبرعه اذا لم يكن أصلا
للزوج ولا سيد له فان كان أصلا أباً أو جداً وان علالزمها القبول لكن بشرط أن يكون الزوج تحت
حجره وكذلك ان كان سيداً أو وجهه فى الاول أنه يقدر دخول ما تبرع به فى ملك المؤدى عنه ويدون
الولى كانه وهب وقبل له ووجهه فى الثانى أن علقه السيد بقتنه أتم من علقه الوالد بولده وبحث بعضهم
ان تبرع ولد الزوج الذى يلزمه اعفافه كذلك فيلزمه القبول (قوله بل لها الفسخ) الاضرار
انتقالى (قوله لها الخ) الجار والمحرور وخبر مقدم وقوله الخروج مبتدأ مؤخر وقوله فى مدة
الامهال متعلق به (قوله والرضا باعساره) أى وفى مدة الرضا باعساره وذلك لانها فى حالة اعساره
مخيرة بين الفسخ وبين الرضا باعساره مع عدم الفسخ فاذا رضيت لها الخروج فى مدة الرضا انهارا وقوله
قهر اعليه أى بالفهر على زوجها المعسر (قوله لسؤال الخ) متعلق بالخروج أى لها الخروج
لاجل طلب نفقة أو اكتسابها وقوله وان كان لها غابة فى جواز الخروج لما ذكر أى يجوز لها
الخروج لما ذكر وان كان لها مال يكفها النفقة أو أمكن كسبها فى بيتها من غير خروج (قوله
وليس له منعها) أى من الخروج لما ذكر كمالا فى النهاية والاوجه تقييد ذلك بعدم الرية والا
منعها من الخروج أو خرج معها اه ومثله فى التحفة (قوله لان حبسه لها) أى حبس الزوج
أى منعه لها من الخروج وغيره (قوله انما هو) أى الحبس وقوله فى مقابلة انفاقه عليها أى فاذا

لا يتيسر بيعه فانه
كالعدم (أو) تفسخ
(هى بأذنه) أى القاضى
بلفظ فسخت النكاح
فلو سلم نفقة الرابع
فلا تفسخ بما مضى
لانه صار ديننا ولو
أعسر بعد أن سلم
نفقة الرابع بنفقة
الخامس بنت على
المدة ولم تستأنفها
وظاهر قولهم
أنه لو أعسر بنفقة
السادس استأنفها
وهو محتمل ويحتمل
أنه ان تخللت ثلاثة
وجب الاستئناف أو
أقل فلا كما قاله
شيخنا ولو تبرع رجل
بنفقة لم يلزمها
القبول بل لها الفسخ
(فرع) * لها فى
مدة الامهال والرضا
باعساره الخروج
نهارا قهر اعليه
لسؤال نفقة أو
اكتسابها وان كان
لها مال وأممكن
كسبها فى بيتها
وليس له منعها لان
حبسه لها انما هو فى
مقابلة انفاقه عليها

لم يوجد الاتفاق فليس له حبسها (قوله وعليها الرجوع) أي ويجب عليها الرجوع إلى مسكنها أي الذي رضى به الزوج وقوله لا تطرف متعلق برجوع (قوله لأنه وقت الايواء) أي لأن الليل وقت الايواء أي السكون والراحة وهو علة لوجوب الرجوع ليلا في البحرى نقلا عن ع ش ويؤخذ منه أنه لو توقف تحصيلها أي الراحة على ميبتها في غير منزله كان لها ذلك اه وقوله دون العمل أي ليس الليل وقت العمل والشغل (قوله ولها منعه من التمتع) عبارة النهاية ولها منعه من التمتع بها كما قاله الغوى ورجحه في الروضة وقال الرويانى ليس لها ذلك وجل الاذرعى وغيره الاول على النهار أي وقت التحصيل والثاني على الليل وبه صرح في الحاوى وتبعه ابن الرفعة انتهت ومثله في التحفة (قوله قال شيخنا وقياسه الخ) خالفه في النهاية وعبارةها والاوجه عدم سقوط نفقتها مع منعها له من الاستمتاع زمن التحصيل فان منعه ذلك في غير مدة التحصيل سقطت زمن المنع (قوله فروع) أي ثلاثة الاول قوله لا فسخ الخ الثاني قوله ولو زوج أمته الخ الثالث قوله ولو أعسر الخ (قوله لا فسخ في غير مهر الخ) أي لا يجوز للسيد الأمة إذا زوج أمته وأعسر الزوج بغير المهر من النفقة والكسوة والمسكن أن يفسخ النكاح مطلقا ولو كانت غير مكلفة لأن الفسخ بذلك يتعلق بالشهوة والطبع للرأ لا دخل للسيد فيه وما يجب لها من ذلك وان كان ملكا له لكنه في الأصل لها ويتلقاه السيد من حيث انها لا تملك أما إذا أعسر بالمهر فله الفسخ به مطلقا لأنه محض حقه لا يتعلق للأمة به ولا ضرر عليها في فواته ولأنه في مقابلة البضع فكان الملك فيه لسيدها ويشبه ذلك بما إذا باع عبدا وأفلس المشتري بالثمن يكون حق الفسخ للبائع للمشتري قال في التحفة نعم المبيعة لا يندى في الفسخ فيها من موافقتها والسيد أي مالك البعض كما اعتده الاذرعى أي بأن يفسخا معا أو يوكل أحدهما الآخر كما هو ظاهر اه ومثله في النهاية وشرح المنهج (قوله وليس له منعها من الفسخ بغيره) أي ليس للسيد إذا أرادت أمته الفسخ بأعساره بغير المهر أن يمنعهما منه لأن حق قبضه لها وفي الروض وشرحه وتستقل الأمة بالفسخ للنفقة كما تفسخ بحبه وعنته ولا لها صاحبة حق في تناول النفقة فإذا أرادت الفسخ لم يكن للسيد منعها ولو كانت الأمة صغيرة أو مجنونة أو اختارت المقام مع الزوج لم يفسخ السيد ما مر ولأن النفقة في الأصل لها ثم يتلقاها السيد لا لها لا تملك فيكون الفسخ لها للسيد اه (قوله ولا الفسخ به الخ) لفظ فسخ يحتمل أن يكون معطوفا على منعها فهو رجوع وضمير به عليه يحتمل عودها على غير المهر وهـ ذاهو اللام الاقرب لما بعده من التقييد والتعليل ويحتمل عودها على المهر والمعنى على الاول وليس للسيد الفسخ بغير المهر عند رضاها بأعساره أو كونها غير مكلفة وفيه ان هذا عين قوله أو لا فسخ في غير مهر السيد أمته وعلى الثاني وليس للسيد الفسخ بالمهر أي بالأعسار به عند رضاها بأعساره وهو باطل لأن للسيد الفسخ به مطلقا ويحتمل أن يكون معطوفا على الفسخ فهو مجرور ويجرى في ضمير به الاحتمال ان المذكران والمعنى حينئذ وليس للسيد منعها من الفسخ بغير المهر على أن الضمير يعود عليه أو ليس له منعها من الفسخ بالمهر على أن الضمير يعود عليه والاول مكرر مع ما قبله والثاني باطل لأن الفسخ بالمهر يتعلق بالسيد لا غير وعبارة المنهج مع شرحه ولا فسخ في غير مهر السيد أمته بل له ان كانت غير صبيحة ومجنونة الجاؤها إليه بأن يترك واجبها ويقول لها افسخي أو اصبري على الجوع أو العري دفعا للضرر عنه أما في المهر فله الفسخ بالأعسار لأنه محض حقه اه وعبارة فتح الجواد مع الارشاد وتفسخ من فيها راق دون سيدها النفقة أو كسوة أو مسكن وفسخ سيد مهر خاصة لأنه محض حقه وليس له منعها من الفسخ بغيره ولا الفسخ به عند رضاها أو عدم تكليفها لأن النفقة في الأصل لها الخ اه فانت ترى المؤلف خاط صدر عبارة المنهج بغير عبارة فتح الجواد فوجب عدم الالتئام في عبارته فكان عليه أن يسلك مسلك العبارة الاولى أو مسلك العبارة الثانية ويحذف قوله ولا الفسخ به ويكون التقييد والتعليل بعدم تبطين بقوله لا فسخ

وعليها رجوع الى
مسكنها ليلا لانه وقت
الايواء دون العمل
ولها منعة من التمتع
بها نهارا وكذلك
لها لكن تسقط
نفقتها عن ذمته مدة
المنع في الليل قال
شيخنا وقياسه أنه
لا نفقة لها زمن
خروجها للكسب
اه (فروع) لا فسخ
في غير مهر لسيد أمته
وليس له منعها من
الفسخ بغيره ولا الفسخ

في غير مهر لسيد أمة (قوله عند رضاها الخ) متعلق بقوله ولا الفسخ به بناء على احتمال الرفع مع احتمال عود الضمير على غير المهر أي وليس للسيد الفسخ بغير المهر عند رضاها بأعساره أو عدم تكليفها أن لم ترض به وكانت مكلفة فهي التي تبشر الفسخ لا السيد أما على بقية الاحتمالات فهو متعلق بقوله لا فسخ في غير مهر لسيد أمة ومثله التعليل بعسده (قوله لان النفقة الخ) أي ليس للسيد الفسخ بغير المهر لان النفقة في الأصل لها وان كانت تؤل بعد ذلك له من حيث ان الامه لا تملك شيئاً (قوله بل له الجاؤها) أي ليس له الفسخ بغير المهر عند رضاها لكن له الجاؤها الى الفسخ لكن محله اذا كانت مكلفة اذ لا ينفق عليها غيره وقوله بان لا ينفق عليها تصور للالغاء فعنى الالغاء أن لا ينفق عليها ولا يمونها حتى تفسخ فاذا فسخت أنفق عليها واستمتع بها أو زوجها على غيره وكفى نفسه مؤنتها (قوله دفع الضرر عنه) تعليل لجواز الالغاء (قوله ولو زوج أمته بعسده الخ) مثله ما لو زوج أمته باصل له يلزمه اعفافه فلا فسخ لها ولا له اذ مؤنتها عليه (قوله فلا فسخ لها) أي لا لامة وقوله ولا له أي للسيد وقوله اذ مؤنتها أي الامة وكذا مؤنة العبد وفي بعض النسخ مؤنتها فيكون الضمير عائداً عليهما وقوله عليه أي على السيد (قوله ولو أعسر سيد المستولدة) أي منه وقوله عن نفقتها متعلق بأعسر (قوله قال أبو زيد أجبر الخ) وقال في النهاية أجبر على تخليتها لكسب لتنفق منه أو على إيجارها ولا يجبر على عتقها أو تزويجها ولا بيعها من نفسها فان عجزت عن الكسب أنفق عليها من بيت المال قال القموني ولو غاب مولاها لم يعلم له مال ولا لها كسب ولا كان بيت مال فالرجوع الى وجهه أي زيد بالنزوح ويجزى له الصلحة وعدم الضرر اهـ (قوله فائدة الخ) المناسب لتقديم هذه الفائدة وذكرها في شرح قوله فلا فسخ ان لم ينقطع خبره (قوله لو فقد الزوج قبل التمكين) أي غاب وانقطع خبره قبل أن تمكث الزوجة من نفسها ثم ان هذا يقتضي تقييد الخلاف المار في منقطع الخبر بالممكنة وهو أيضاً مقتضى كلامه المار اذ هو مفروض في موسر أو متوسط ممنع من الاتفاق ولا يقال انه ممنع الا اذا وجب عليه ولا يجب عليه الا بعد التمكين (قوله فظاهر كلامهم انه لا فسخ) أي قولاً واحداً وانظر لم يجز فيه الخلاف المار في منقطع الخبر بعد التمكين بجماع الضرر في كل وقد مر أن مدار الفسخ على الضرر ولا شك انه حاصل لها ويمكن أن يفرق بينهما بان الفسخ انما هو للأعسار بالنفقة أو لتعذرها باقطاع خبره والمفقود قبل التمكين لم يجب عليه نفقة حتى يقال انه أعسر بها أو تعذر تحصيل النفقة منه فتنبه (قوله ومذهب مالك رحمه الله تعالى) في الباجوري مذهب المالكية اذا غاب الزوج ولم يترك لها مالاً تنسخ عندهم فلو فعل ذلك مالاً كي ثم حضر الزوج فلا شافعي نقضه اهـ بالمعنى (قوله لافرق) أي في جواز الفسخ (قوله اذا تعذرت النفقة) أي بغيته وقوله وضربت المدة معطوف على تعذرت النفقة (قوله وهي) أي المدة وقوله عنده أي عند مالك رضي الله عنه وقوله للتفحص عنه عله لضرب المدة المذكورة عنده أي وتضرب المدة لاجل التفحص عنه أي السؤال والتفتيش عنه (قوله ثم يجوز الفسخ) أي ثم بعد ضرب المدة المذكورة يجوز لها الفسخ عندهم (قوله تنمة) أي في بيان حكم مؤن الاقارب الاصول والفرع والاصل في وجوبها الاصول قوله تعالى في حق الابوين وصاحبهما في الدنيا معروفاً وقوله تعالى ووصينا الانسان بوالديه احساناً ومن المعروف والاحسان القيام بكفايتهم ما عند حاجتهم ما وخبر أطيب ما يأكل الرجل من كسبه وولده من كسبه فكلوا من أموالهم والاجداد والجدات ملحقون هم في ذلك والاصل في وجوبها للفرع وقوله تعالى فان أرضعن لكم فآتوهن أجورهن اذا حباب الأجرة لارضاع الاولاد يقتضي إيجاب نفقتهن وقوله عليه الصلاة والسلام لهن خذني ما تكفينك وولدك بالمعروف رواه الشيخان وأولاد الاولاد ملحقون بهم (قوله يجب على موسر) أي من أصل أو فرع والكلام على التوزيع فان كان الموسر عارفاً فيجب عليه الكفاية لاصله وان كان

به عند رضاها بأعساره
أو عدم تكليفها
لان النفقة في الأصل
لها بل له الجاؤها اليه
بان لا ينفق عليها
ويقول لها افسخي
أو جوعي دفع الضرر
عنه ولو زوج أمته
بعسده واستخدمه فلا
فسخ لها ولا له اذ
مؤنتها عليه ولو أعسر
سيدا المستولدة عن
نفقتها قال أبو زيد
أجبر على عتقها أو
تزوجها * (فائدة) *
لو فقد الزوج قبل
التمكين فظاهر
كلامهم انه لا فسخ
ومذهب مالك رحمه
الله تعالى لافرق بين
الممكنة وغيرها اذا
تعذرت النفقة
وضربت المدة وهي
عنده شهر للتفحص
عنه ثم يجوز الفسخ
* (تنمة) * يجب على
موسر ذكر أو أنثى

أصل يجب عليه الكفاية لفرعه وقوله ذكر أو أنثى تعميم في الموصى (قوله ولو بكسب) غاية للموصى
وهي الرد أي يجب عليه ولو كان يساره بسبب قدرته على كسب يليق به وهذا يقيد أنه يجب على الأصل
اكتساب نفقة فرعه وهو كذلك إذا كان عاجزاً عن الكسب كما في سم وعبارته يجب على الأصل
القادر اكتساب نفقة فرعه العاجز لنحو زمانه كصغر لمطلقاً اه وقوله يليق به ولا بد أن يكون
حلالاً أيضاً وعبارة التحفة مع الأصل ويلزم كسبها أي المئون في الأصح أن جل ولا يق به وإن لم
تجر عاداته به لأن القدرة بالكسب كهي بالمال في تحريم الزكاة وغيرها وإن لم يلزمه أي الكسب لوفاء
دين لم بعض به لأنه على التراخي وهذه فورية ولقلة هذه وانضباطها بخلافه ولا يجب لأجلها أي المئون
سؤال زكاة ولا قبول هبة فإن فعل وفضل شيء عامراً أنفق عليه منه اه (قوله بما فضل) متعلق بموصى
أي يجب على موصى بما فضل الخ فإن لم يفضل شيء عمداً كرفلاً وجوباً لأنه ليس من أهل المواساة
ولقوله صلى الله عليه وسلم إنساناً بنفسك فتصدق عليها فإن فضل شيء فلا هلك فإن فضل عن أهلك شيء
فلذي قرابتك بقوله عن قوته أي حاجته من كل ما لا غنى له عنه كسكن وملبس وفرش وماء وضوء
وقوله وقوت بمونه أي حاجة من يمونه من زوجته وخادمها وأم ولده وقوله يومه وليلته الضمير فيهما
يعود على الانفاق المعالوم من المقام والطرف متعلق بفضل أي موصى بما فضل عن قوته وقوت بمونه
في يوم الانفاق وليلته أي التي تأخرت عنه (قوله وإن لم يفضل عن دينه) أي يجب عليه ما ذكر وإن لم
يكن فاضلاً عن دينه (قوله كفاية الخ) فاعل يجب وهو مضاف إلى ما بعده إضافة على معنى اللام أو
من أي يجب على موصى كفاية لنفقة الخ لقوله عليه السلام خذي ما يكفيك ولدك بالمعروف ويجب
أشباعه شبعاً يتقدر معه على التردد والتصرف ولا يجب ما زاد على ذلك وهو المبالغة في أشباعه كالأيكفي
سد الرمي ويعتبر حاله في سنه وزهاده ورغبته وقوله مع آدم ودواء أي ومسكن وعبارة الجبري
دخل في الكفاية القوت والادم والكسوة وخالف البغوي في الادم وتجب الكسوة بما يليق به لدفع
الحاجة والمسكن وأجرة القصد والحاجة وطبيب وشرب الادوية ومؤنة الخادم إن احتاج إليه زمانه
أو مرض اه ثم انه يباع لكفاية القريب ما يباع للدين من عقار وغيره كالمسكن والخادم والمركوب ولو
احتاجها لانتهام مقدمة على وفاء الدين فبيع فيها ما يباع فيه بالاولى قال في شرح المهج وفي كيفية
بيع العقار وجهان أحدهما يباع كل يوم جزء بقدر الحاجة والثاني لا لأنه يشق ولكن يقتض عليه
إلى أن يجتمع ما يسهل بيع العقار له ورجح النووي في نظيره من نفقة العبد الثاني فليرجح هنا وقال
الاذرعي انه الصحيح أو الصواب قال ولا ينبغي قصر ذلك على العقار اه (قوله لأصل) متعلق بكفاية
وكما تجب الكفاية له تجب لقته المحتاج له وزوجته إن وجب إعفافه بان احتاج إلى النكاح وقوله
وإن علا أي الأصل وقوله ذكر أو أنثى أي لا فرق في الأصل بين أن يكون ذكر أو أنثى (قوله وفرع)
معطوف على أصل وقوله وإن نزل أي الفرع ولو كان من جهة البنات فشمل ولد الابن وولد البنت
وقوله كذلك أي ذكر أو أنثى * (تنبيه) * اقتصاره على الأصل والفرع بخروج غيرهما من سائر
الأقارب كالإخ والأخت والعمة والعم وأوجب أبو حنيفة رضي الله عنه نفقة كل ذي محرم بشرط
اتفاق الدين في غير الأبعاض تمسكاً بقوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك وأجاب الشافعي رضي الله عنه
بان المراد مثل ذلك في نفي المضارة كما قيده ابن عباس وهو أعلم بكتاب الله تعالى أفاده في المغنى (قوله
أذا لم يملكها) أي الكفاية قال في المهج وشرحه وكانا حرين معصومين وعجز الفرع عن كسب
يليق به ثم قال وبما ذكر أي من تقييد الفرع بالعجز والاطلاق في الأصل علم أنهما لو قدر على كسب
لأتق بهما وجبت لأصل لا فرع لعظم حرمة الأصل الخ اه وقوله حرين أي كلاً أو بعضاً قال في حاشية
الجل فالبعض يجب عليه نفقة قريبه بتسامها كما في شرح مرخلاف لمن قال يجب عليه بقدر ما فيه من
الحرية ولمن قال لا يجب عليه شيء وعبارة الحطيب على المنهاج وأما البعض فإن كان منفقاً فعليه نفقة

ولو بكسب يليق به
بما فضل عن قوته
وقوت بمونه يومه
وليلته وإن لم يفضل
عن دينه كفاية نفقة
وكسوة مع آدم ودواء
لأصل وإن علا ذكر
أو أنثى وفرع وإن
نزل كذلك إذا لم
يملكها

تامة لتسامح ملكه فهو كسر الكل وقيل بحسب حريته وان كان منقفا علمه فقبض نفقته على القريب
والسيد بالنسبة الى ما فيه من رقة وحرية اه (قوله وان اختلافنا) غاية في وجوب الكفاية أي يجب
الكفاية للاصل أو الفرع مطلقا سواء اختلفا في الدين أو اتفقا فلا يضرب في ذلك اختلاف الدين فيجب
على المسلم نفقة الكافر لكن بشرط العصمة وعكسه لعدم الادلة ولو جرد الموجب وهو البعضية فإن
قيل هلا كان وجوب النفقة كالاميراث في اشتراط اتفاق الدين أجيب بان الميراث مبني على الموالاة
والمناصرة ولا موالاة ولا مناصرة عند اختلاف الدين والنفقة مبنية على الحاجة وهي موجودة عند
الاتفاق وعند الاختلاف (قوله لان كان أحدهما الخ) مفهوم قديم لم يحفظ يعلم من عبارة المنهج أي
يجب الكفاية لاصل وفرع ان كانا معصومين لان كان أحدهما حريا أو مرتدا أو نكاحا لم يجب كفايتهما
لانها مواساة وهم ماليسا من أهلها لانه لا حرمه لهما اذ امر الشارع بقتلهما (قوله قال شيخنا في شرح
الارشاد ولان كان زانيا الخ) عبارته ويجب قوام بعض له من أصل أو فرع معصوم لا مرتد وحرى وكذا
زان محصن وتارك الصلاة بشرطه أخذ من التعبير بمعصوم وقياسا له ما على من قبلهما اه اذ علمت
ذلك فالمؤلف حكى قوله بالعلمي وقوله بشرطه أي بشرط عدم عصمته وهو أن يكون قد أمره الامام بها
واستتابه فلم يتب (قوله خلافا لما قاله في شرح المتهاج) عبارته وهل يلحق بها أي المرتد والحرى نحو
زان محصن بجامع الا هدار أو يفرق بينهما قادران على عصمة نفسيهما فكان المانع منهما بخلافه
فان توبته لا تعصمه ويسن له السترة على نفسه وكذا للشهود على ما يأتي فكان من أهل الموساة لعدم
مانع قائم به بقدر على اسقاطه كل محتمل والثاني أوجه اه قال ع ش ومقتضى ما علل به ان مثله أي
الزاني المحصن قاطع الطريق بعد بلوغ خبره للامام اه (قوله ولان بلغ فرع الخ) هذا مفهوم قديم لم يحفظ
يعلم من عبارة المنهج أيضا وهو وعجز الفرع عن كسب يليق به أي فلا يجب الكفاية على الاصل
ان بلغ فرع وترك كسبه القدرة عليه وكان لا ثبته بخلاف الاصل يجب له وان ترك كسب الاق
بمثله لما تقدم ويستثنى من الاول ما لو كان مشغلا بعلم شرعي ويرجى منه النجاسة والكسب يمنعه
فوجب كفايته حينئذ ولا يكاف الكسب وفي حاشية المجموع وقع السؤال عما لو حفظ القرآن ثم نسبه
بعد البلوغ وكان الاشتغال بحفظه يمنعه عن الكسب هل يكون ذلك كاشتغاله بالعلم أم لا والجواب
عنه ان الظاهر ان يقال فيه ان تعين طريقا بان لم يتيسر القراءة في غير أوقات الكسب كان كاشتغال
بالعلم والا فلا اه وخرج بقوله بلغ ما اذا لم يبلغ فكفايته تكون على الولي مطلقا ولو كان مكتسبا
وترك الكسب اختيارا راعى يجوز له أن يحمل على الاكتساب اذا أطاقه وينفق عليه من كسبه وله
البحار لذلك ولو لاخذ نفقته الواجبة له عليه (قوله ولا أثر لقدرة أم أو بنت على النكاح) أي في وجوب
كفايتهما فوجب لهما الكفاية مع القدرة عليه وفي الجبرمي قال زى وقدرة الأم أو البنت على
النكاح لا تسقط نفقتها وهو واضح في الام وأما البنت ففيه نظر اذا خطبت وامتنعت لان هذا من
باب التكسب والفرع اذا قدر عليه كلفه الا أن يقال ان التكسب بذلك يعد عيبا اه (قوله لكن
تسقط الخ) الاولى حذف أداة الاستدراك ووضع حرف العطف موضعها وعبارة القهقهة وتزوجها
تسقط نفقتها بالعقد وان كان الزوج معسرا لم تقسح لتعذر ايجاب نفقتين كذا قيل وفيه نظر لان
نفقتها على الزوج انما يجب بالتمكين كما مر فكان القياس اعتباره الا أن يقال انها بقدرتها عليه
مفوتة لحقتها وعليه فمحوه في مكافئة غيرها لا بد من التمكن والام تسقط عن الاب فيما يظهر اه (قوله
وفيه) أي سقوط نفقتها بالعقد نظروا وهو غير ظاهر على القديم من أنها يجب بالعقد (قوله لان
نفقتها الخ) على النظر (قوله وان كان الزوج معسرا) غاية لقوله تسقط نفقتها بالعقد أي تسقط
نفقتها وان كان الزوج معسرا لا يملك نفقتها وقوله لم تقسح قيد في سقوط نفقتها بذلك مع اعسار
الزوج أي محله لم تقسح النكاح بالاعسار فان فسخت استحققت النفقة على الاصل أو الفرع (قوله

وان اختلافنا لان
كان أحدهما حريا
أو مرتدا قال شيخنا
في شرح الارشاد ولا
ان كان زانيا محصنا
أو تاركا للصلاة خلافا
لما قاله في شرح المتهاج
ولا ان بلغ فرع
وترك كسب الاثنا
ولا أثر لقدرة أم أو
بنت على النكاح
لكن تسقط نفقتها
بالعقد وفيه نظر لان
نفقتها على الزوج انما
يجب بالتمكين كما مر
وان كان الزوج
معسرا لم تقسح

ولا تصير مؤن القريب الخ) أى لا تصير مؤن القريب الاصل أو الفرع بقوتها بمضى الزمان ديناً عليه بل تسقط بذلك وان تعدى المنفق بالمنع وذلك لانها وجبت لدفع الحاجة الناجزة مواساة وقد زالت بخلاف نفقة الزوجة وفي حاشية الجمل ما نصه قال بعضهم قد علم من ظاهر كلامهم المذكور أن في النفقة المذكورة أى نفقة القريب شائبة امتناع من حيث سقوطها بمضى الزمان وشائبة إباحة من حيث عدم تصرفه فيها بغيراً كله وشائبة تملك من حيث ملكه لها بالدفع من غير صيغة وعدم استردادها منه لو أسرفياً كلها اهـ قل على الجلال اهـ (قوله الا باقتراض قاض الخ) أى فانها حينئذ تصير ديناً عليه ويشترط في اقتراض القاضى ان يثبت عنده احتياج الفرع وغنى الاصل وقوله لغيبة منفق متعلق باقتراض والدوام للتعليل وقوله أو منع أى أو منعه من الاتفاق عليه وقوله صدر منه أى من المنفق (قوله لا باذن منه) أى لا تصير ديناً باذن صادر من القاضى في الاقتراض وما ذكره والذي جرى عليه شيخ الاسلام في شرح المنهج وقال فيه خلافا لما وقع في الاصل أى من صبر ورتها ديناً بذلك ونص عبارة الاصل ولا تصير ديناً الا بفرض قاض أو اذنه في اقتراض اهـ قال في التحفة والنهاية وببحث انها لا تصير ديناً الا بعد الاقتراض اهـ (قوله ولو منع الزوج أو القريب الانفاق) أى امتنع من الاتفاق على من يجب عليه الانفاق له (قوله أخذها المستحق) أى من مال الزوج أو القريب الموصى وعبارة المغنى ولل قريب أخذ نفقته من مال قريبه عند امتناعه ان وجد جنسها وكذا ان لم يجده في الاصل وله الاستقراض ان لم يجده مالا وعجز عن القاضى ويرجع ان أشهد اهـ قال في النهاية والوجه جريان ذلك في كل منفق اهـ (قوله فرع) الاولى فروع لانه ذكر ثلاثة فروع الاول قوله من له أب وأم الخ الثاني قوله ومن له أصل وفرع الخ الثالث قوله ويجب على أم الخ (قوله من له أب) أى وان علا وقوله وأم أى وان علت (قوله فنفقته على الاب) أى ولو كان بالغاً استحقها بالماكان في ضعفه ولعموم خبره عند السابق (قوله وقيل هي) أى النفقة عليهما أى على الاب والام معا وقوله لبالغ أى عاقل وانما وجبت له عليهما الاستواء فيهما فيه بخلاف ما اذا كان صغيراً أو مجنوناً التحيز لاب بالولاية عليهما (قوله ومن له أصل وفرع) أى وهو عاجز وقوله فعلى الفرع أى فنفقته على الفرع وان بعد كآب وابن ابن لان عصوبته أقوى وهو أولى بالقيام بشأن أبيه لعظم خرمته وقيل انها على الاصل وقيل عليهما لا اشتراكهما في البعضية (قوله اوله) أى من أسير وقوله محتاجون من أصول وفرع أى وغيرهما ممن تلزمه نفقته كزوج وخادمها بدليل قوله بعد ثم زوجته وعبارة التحفة ومن له محتاجون من أصوله وفروعه أو أحدهما مع زوجة وضاق موجوده عن الكل اهـ (قوله قدم نفسه) أى الحديث ابدأ بنفسك الخ وقوله ثم زوجته أى لان نفقتها كدلائلها لا تسقط بغناها ولا بمضى الزمان ولانها وجبت عوضاً والنفقة على القريب مواساة قال في التحفة ومران مثل الزوجة خادمها وأم ولده اهـ وقوله وان تعددت أى الزوجة فيقدم المتعدد من الزوجات على بقية الاقارب (قوله ثم الاقرب فالاقرب) أى ثم قدم الاقرب فالاقرب من أصوله وفرعه فيقدم الاب على الجد والابن على ابن الابن (قوله نعم لو كان الخ) هذا مفهوم قوله قدم الاقرب فالاقرب أى فان استواء في القرب فالحكم ما ذكره بقوله قدم الخ فلو ذكره لاعلى وجه الاستدراك بل على وجه المفهوم لكان أولى وقوله الابن الصغير ويقدم الرضيع والمريض على غيره (قوله ثم الاب) قال في التحفة الاوجه ان الاب المجنون مستومع الولد الصغير أو المجنون ويقدم من اختص من أحدهم مستويين قراباً بمرض أو ضعف كما تقدم بنت ابن على ابن بنت أضعفها وأزناها أو أب على أبى أم لارثه وجد أو ابن ابن زمن على الاب أو ابن غير زمن ولو استوى جمع من سائر الوجوه وزع ما يجده عليهم ان سدد مسدداً من كل والأفرع اهـ بتصرف (قوله ثم الولد الكبير) أى العاقل (قوله ويجب على أم ارضاع ولدها اللبأ) أى لان الولد لا يعيش

ولا تصير مؤن القريب بقوتها ديناً عليه الا باقتراض قاض لغيبة منفق أو منع صدر منه لا باذن منه ولو منع الزوج أو القريب الانفاق أخذها المستحق ولو بغير اذن قاض (فرع) من له أب وأم فنفقته على أب وقيل هي علم ما لبالغ ومن له أصل وفرع فعلى الفرع وان نزل أوله محتاجون من أصول وفرع ولم يقدر على كفايتهم قدم نفسه ثم زوجته وان تعددت ثم الاقرب فالاقرب نعم لو كان له أب وأم وابن قدم الاب الصغير ثم الام ثم الاب ثم الولد الكبير ويجب على أم ارضاع ولدها اللبأ

بدونه غالباً ولا يقوى ولا تستد بنية الاب قال في التحفة ومع ذلك لها طلب الاجرة عليه ان كان مثله
 اجرة كما يجب اطعام المظر بالبدل اه وفي عش فلو امتنع من ارضاعه ومات فالذي ذكره
 ابن أبي شريف عدم الضمان لانه لم يحصل منها فعل بحال عليه سبب الهالك قياساً على مالوا مسك
 عن المفطر واعتدده شيخنا الخ اه (قوله وهو) أي اللبأ ويقرأ بالهـ مز مع القصر وقوله اللبن أول
 الولادة أي اللبن النازل أول الولادة والذي في التحفة والنهاية هو ما ينزل بعد الولادة (قوله ومدته) أي
 اللبأ وقوله يسيرة أي قليلة (قوله وقيل يقدر) أي اللبأ أي مدته (قوله وقيل سبعة) أي وقيل
 يقدر بسبعة أيام والمعتد أنه يرجع في قدره إلى أهل الخبرة (قوله ثم بعده) أي بعد ارضاع اللبأ
 وقوله ان لم توجد أي للارضاع وقوله الا هي أي الام وقوله أو أجنبية أي أو لم توجد الأجنبية (قوله
 وجب ارضاعه على من وجدت) أي من الام أو الأجنبية ابقاء وحفظاً للطفل (قوله ولها) أي
 للرضعة منها وقوله طلب الاجرة عن تلزمه مؤنته عبارة المغني ولها طلب الاجرة من ماله ان كان والا
 فمن تلزمه نفقته اه (قوله وان وجدت) أي الام والأجنبية وقوله لم تجبر الام أي على الارضاع
 وذلك لقوله تعالى وان تعاسرتم فسترضع له أخرى يعني فان تضايقت في الارضاع فامتنع الاب من
 الاجرة والام من فعله فسترضع له أي للاب أخرى ولا تسكره الام على ارضاعه حل جلال (قوله
 خلية كانت) أي الام وقوله أو في نكاح أبيه أي أو كانت في نكاح أبي الطفل (قوله فان رغبت)
 أي الام وقوله في ارضاعه أي ولو باجرة مثله وقوله فليس لايه منعها أي من ارضاعه لانها أشقى على
 الولد من الأجنبية ولبنها أصلح وأوفق وخرج بأبيه غيره كان كانت منكوحة غير أبيه فله منعها
 (قوله الا ان طلبت) أي الام فوق اجرة المثل أي أو تبرعت بارضاعه أجنبية أو رضيت بأقل من اجرة
 المثل دون الام فله منعها من ذلك وعبارة الروض وشرحه فلو وجدت متبرعة بارضاعه نزع من أمه
 ودفعه إلى المتبرعة لترضعه ان لم تبرع أمه بالارضاع لان في تكليفه الاجرة مع المتبرعة اضار اياه
 وكالمتبرعة الراضية بدون اجرة المثل اذا لم ترض الام الا بها والراضية باجرة المثل اذا لم ترض الام الا
 باكثر منها ولو ادعى وجودها أي المتبرعة أو الراضية بما ذكر وأنكرت هي صدق بيمينه لانها تدعي
 عليه اجرة والاصل عدمها ولانه يشق عليه اقامة البينة انتهت (قوله وعلى أب اجرة مثل الخ) أي اذا
 رغبت الام في الارضاع وطلبت اجرة المثل وأجيب فقيل الاب تلك الاجرة لكن شرط أن لا يوجد
 متبرع بالارضاع فان وجد نزع منها حيث لم تبرع به ودفعه للمتبرع وكان الاخصر والاسبك للشارح
 أن يحذف هذا وما بعده ويريد عقب قوله الا ان طلبت فوق اجرة المثل ما زدته أعني أو تبرعت
 بارضاعه الخ تأمل (قوله وكثير عراض بما رضيت) لعل لفظة دون ساقطة من النسخ قبل ما
 والاصل وكثير عراض بدون ما رضيت به وعبارة فتح الجواد وكثير عراض بدون اجرة المثل اذا لم ترض
 الام الا بها أو بدون ما رضيت به وان كان دونها اه * (مهمة) * اذا أرضعت الام باجرة المثل استحققت
 النفقة أن لم ينقص ارضاعها تمتعه والا فلا كما لو سافرت لحاجتها باذنه فانه لا نفقة لها كذا قاله
 الشيخان قال في التحفة واعترضهما الاذري بان ذلك فيما اذا لم يعمها في سفرها والا فلها النفقة وهو
 هنا متصاحبها فلتستحقها ويفرق بان من شأن الرضاع أن يشوش التمتع بالبا فان وجد ذلك بحيث
 فات به كمال التمكين سقطت والا فلا لم ينظر واهنا للمصاحبة اه والله سبحانه وتعالى أعلم
 * (فصل) * أي في بيان أحكام الحضانة ونفقة المملوك والحضانة بفتح الحاء لغة الضم وشرعا
 ما سبذ كره بقوله تربية الخ وتثبت لكل من له أهلية من الرجال أو النساء لكن الاناث أليق بها لانهن
 بالمحضون أشفق وعلى القيام بها اصبر وبأمر التربية أبصر واذن وزع في الأهلية فلا بد من ثبوتها عند
 الحاكم ومؤنتها في مال المحضون ثم الاب ثم الام ثم هو من محايي المسلمين فتكون المؤنة في بيت المال
 ان انتظم والا فعلى مياسير المسلمين (قوله والاولى بالحضانة) أي الاحق بها وهو مبتدأ خبره

وهو اللبن أول الولادة
 ومدته يسيرة وقيل
 يقدر بثلاثة أيام
 وقيل سبعة ثم بعده
 ان لم توجد الا هي أو
 أجنبية وجب
 ارضاعه على من
 وجدت ولها طلب
 الاجرة عن تلزمه
 مؤنته وان وجدت
 لم تجبر الام خلية كانت
 أو في نكاح أبيه فان
 رغبت في ارضاعه
 فليس لايه منعها الا
 ان طلبت فوق اجرة
 المثل وعلى أب اجرة
 مثل لام لارضاع
 ولدها حيث لا متبرع
 بالارضاع وكثير عراض
 راض بما رضيت
 * (فصل) * والاولى
 بالحضانة

قوله الآتي أم وما بينهما ما اعتراض وانما كانت أولى لخبر البهقي ان امرأة قالت يا رسول الله ان ابني هذا كان بطني له وبني له وجاء وحجري له وجاء وثدي له سقاء وان أباه طلقني وزعم أنه ينزعه مني فقال أنت أحق به ما لم تنكحي قال في التحفة والنهاية نعم يقدم عليها ككل الأقارب زوجة محضون يتأق وطؤه لها وزوج محضونة تطبق الوطء اه واعلم أن المستحق للحضانة ان تحض انا فاقدم الام ثم أمهاتها ثم أمهات الاب ثم أخت ثم له ثم بنت أخت ثم بنت أخ ثم عمه وقد نظمها بعضهم فقال

أم فامها بشرط أن ترث * فامهات والد القدر ورث
أخت نخالة فبنت أختة * فبنت أخ يا صاح مع عمته

وان تحض ذكورا ثبتت الحضانة لكل قريب وارث ولو غير محرم وترتيبهم كترتيب ولاية النكاح لا الارث فيقدم الجسد على الاخ هنا وان لم يقدم عليه في الارث ولا تسلم مشتهاة لغير محرم بل تسلم لثقة وهو بعينها وان اجتمع الذكور والانات قدمت الام ثم أمهاتها ثم الاب ثم أمهاته ثم الجد الاب ثم أمهاته ثم الاقرب فالاقرب من الحواشي ذكرنا كان أو انثى فتقدم الاخوة والاحوات على غيرهما كالماله والعممة فان استويا قرى باقدمت الانثى لما تقدمت من أن النساء أبصر وأصبر فتقدم أخت على أخ وبنت أخ على ابن أخ فان استويا ذكورة أو أنوثة كأخوين أو بنتين قدم بقرة من خرجت فرعته على غيره والخنثى كالذكور هنا فالاحوال ثلاثة اجتماع الاناث فقط اجتماع الذكور فقط اجتماعهما والمصنف رحمه الله تعالى اقتصر على الحالة الثالثة كما ستري ولم يستوفها (قوله وهي تربية من لا يستقل) أي بفعل ما يصلحه ويقه عما يضره كأن يتعهده بغسل جسده وطيابه ودهنه وكلمه وربطه في المهد وغير ذلك والمراد بمن لا يستقل من لا يقوم باموره كصغير ومجنون قال في الروض وشرحه المحضون كل صغير ومجنون ومختل وقليل التمييز وقوله الى التمييز أي وتستمر التربية الى التمييز قال في التحفة واختلف في انتهاها في الصغير فقبل بالبلوغ وقال المتأوردى بالتمييز وما بعده الى البلوغ كقالة والظاهر أنه خلاف لفظي نعم يأتي أن ما بعد التمييز يخالف ما قبله في التخير وتوابعه اه وهذا بالنسبة للصغير وأما المجنون فتستمر تربيته الى الافاقه (قوله لم تزوج باخر) أي بزواج آخر أي غير أبيه ويشترط فيه أن لا يكون له حق في الحضانة كم الطفل وابن عمه والافلات سقط حضانتها بالتزوج عليه وهذا أحد شروط الحضانة المنظومة في قول بعضهم

الحق في حضانة للجامع * تسع شرائط بالامنازع
بلوغه وعقله حرية * اسلامه لمسلم عدالته
اقامة سلامة من ضرر * كبرص وفقده للبصر
ومرض يدوم مثل الفالج * كذاخلوها من التزوج
الا اذا تزوجت باهل * حضانة وقد رضى بالطفل
وعدم امتناع ذات الدر * من الرضاع لو باخذ الاجر

وقوله اقامة أي في بلد المحضون ولو أراد الحاضن سفرا ولو قصيرا انتقلت الحضانة الى غيره ممن هو مقيم في بلده نعم ان أراد أحد الابوين سفرا نقله من بلد الى بلد آخر فالاب أولى بحضانتها من الام ولا يضر سفره ان أمن الطريق والمقصد حفظ النسب لانه لو ترك مع الام لضاع نسبه ومثل الاب بقية العصبه وقوله وعدم امتناع الخ يعني يشترط اذا كان المحضون رضيعا وكانت الحاضنة ذات لبن أن لا تمتنع من ارضاعه فان امتنعت منه سقطت حضانتها وقوله لو باخذ الاجر يعني لو رضيت ترضعه بالاجرة ووجدت متبرعة تسقط حضانتها أيضا ولو شرطية وجوابها محذوف (قوله فامهاتها) أي الام ويشترط أن يكن وارثا فلا حضانة لغير الوارثات كأُم الجدة الفاسدة وهي أم أبي أم وحمل الترتيب انذ كور ما لم يكن للمحضون بنت والاقدمت في الحضانة عند فقد الام على الجدات وتقدم أنه اذا

وهي تربية من
لا يستقل الى التمييز
أم لم تستزوج باخر
فامهاتها

كان له زوجة أو زوج يقدمان على سائر الأقارب حتى الابوين (قوله وان علت) ان أعيد الضمير
للأمهات فـ قد كره مستدرك لانهم جمع مضاف لمعرفة فيهم وان أعيد للأُم كان ذكر الأمهات
مستدركا فالأولى حذفه (قوله فامهاته) أي الأب ويشترط أيضا أن يكن وارثات فلا حضنة لغيرهن
كالجدة الفاسدة المسارة (قوله فاخت) أي للمحضون ولو كانت لام (قوله فبنت أخت فبنت أخ)
انما قدمت الأولى على الثانية لانه اذا جمعت الأخت مع الأخ قدمت الأخت وبنت المقدم مقدمة
على بنت غيره وقوله فعممة انما أخرت عن الحالة لانها تدلى بذكر والحالة تدلى بانثى وما كان مدلى بانثى
يقدم في هذا الباب على المدلى بذكر واعلم انه تقدم أخت وخالة وعمة لابوين عليهن لابلزادة قرابتهن
ويقدم من اذا كن لاب عليهن اذا كن لام لقوة الجهة (قوله والمميز الخ) أفاده ان الترتيب السابق
انما هو في المحضون غير المميز وأما المميز فيكون عندهم من اختاره ولو على خلاف الترتيب السابق
وسن التمييز بالباسبع سنين أو ثمان تقريرا وقد يتقدم على السبع وقد يتأخر عن الثمان والمدار
على التمييز لا على السن قال ابن الرفعة ويعتبر في تمييزه أن يعرف أسباب الاختيار وذلك موكل الى نظر
الحاكم وقوله أسباب الاختيار هي الدين والمهبة وكثرة المال وغير ذلك مما يفضي الى ميله لاحدهما
(قوله ان افترق أبواه من النكاح) أي وصالحا للحضنة فخرج بالآول ما اذا لم يفترقا فانه يكون عندهما
وخرج بالثاني ما اذا لم يصلح الأاحدهما فانه يتعين وما اذا لم يصلح واحدهما فانه تنتقل الكفالة
لمن بعدهما ان صلح والاعين الحاكم وجوباً من يصلح لها قال سم ويذبحي أن يكون كالافتراق
من النكاح ما اذا لم يفترقا منه لكنهما لا يجتمعان بأن اختلف محلها وكان كل منهما لا يأتي للآخر
لان ذلك في معنى الافتراق من النكاح وكذا اذا كان يأتيه لكن أحياناً لا يتأق فيها القيام بمصالحه
اه (قوله كان عندهم من اختاره منهما) أي للخبر الحسن انه صلى الله عليه وسلم خير غلاما بين أبيه
وأمه وانما يدعي بالغلام المميز ومثله الغلامه أي فان اختار الاب سلم اليه وان اختار الام سلم اليها فان
اختارهما معا أقرع بينهما وسلم لمن خرجت قرعته منهما وله بعد اختيار أحدهما اختيار الآخر
لانه قد يظهر له الامر على خلاف ما ظنه كان نظن ان في الاب خبرا فيظهر له ان فيه شرا أو يتغير حال من
اختاره أو لا فيحول الى من اختاره ثانيا وهكذا حتى اذا تكرر منه ذلك نقل الى من اختاره ما لم يظهر
ان ذلك لقلة تمييزه والترك عندهم كان عنده قبل التمييز وكما يقع التمييز بين الابوين يقع أيضا عند
فقد أحدهما بين الذي لم يفقد من الابوين وبين غيره ممن له الحضنة وعند فقدتهما معا يقع بين
غيرهما كذلك فاذا كان المفقود الاب يقع التمييز بين الام والجدة والجدة ان لم يوجد وقع التمييز
بينها وبين من على حاشية النسب كآخ وعم واذ افقدت الام وقع التمييز بين الاب والأخت لغير أب
فقط بان كانت شقيقة أو لام أو بين الاب والحالة ان لم توجد الأخت واذ افقدت الام وقع بين الأخت أو
الحالة وبقيّة العصابة على الاوجه قال في التحفة وظاهر كلامهم ان التخيير لا يجري بين ذكرين
ولا أنثيين اه (قوله ولاب اختيار الخ) أي ويجوز لاب اختاره المحضون أن يمنعه من زيارة أمه ان
كان أنثى وذلك لتألف الصيانة وعدم الخروج والام أولى منها بالخروج لزيارتها قال في التحفة
وافته ابن الصلاح بأن الام اذا طلبتها أرسلت اليه المحمول على معذورة عن الخروج للبنت نحو تخدر
أو مرض أو منع نحو زوج ويظهر ان محل الزام ولي البنت بخروجها للام عند عذرهما بناء على
ما ذكر حديث لاربية في الخروج قوية والام يلزمه اه وقوله لا الذ كراي فلا يمنعه من زيارة
أمه ان لا يكون ساعيا في العقوق وقطع الرحم وهو أولى منها بالخروج لانه ليس بعورة فان منعه حرم
عليه (قوله ولا تمنع الام الخ) يعني لا يمنع الاب المختار الام من زيارة ابنها أو بنتها في بيته بل يمكنها من
دخوله لذلك وعبرة شريح البهجة واذ ازارت لا يمنعها الدخول لبيته ويحلى لها حجرة فان كان البيت
ضيقا خرج ولا تطيل المكث في بيته وعدم منعها الدخول لازم كما صرح به الماوردي فقال يلزم

وان علت فامهاته
فأخت نخالة فبنت
أخت فبنت أخ فعممة
والمميز ان افترق أبواه
من النكاح كان عند
من اختاره منهما
ولاب اختير منع
الانثى لا الذ كزيارة
الام ولا تمنع الام عن

الاب أن يحكمها من الدخول ولا يوطئها على ولدها اللهم في كلام غيره ما يفهم عدم الوجوب وبه
أفتى ابن الصلاح فقال فان بخل الاب بدخولها الى منزله أخرجهما الى أبيه أن يبعثها الى الام
فان امتنع الزوج من ادخالها الى منزله تطرت اليها والبنت خارجة وهي داخله ثم نقل عن بعضهم
ان الدخول من غير طالة لغرض الزيارة لا يمنع منه انتهت (قوله على العادة) أي كيوم من
الاسبوع لافي كل يوم قال في النهاية الا أن يكون منزلها قريبا فلا بأس بدخولها كل يوم اه قال
عش وقد يتوقف في الفرق بين قرية المنزل وبعيدته فان المشقة في حق البعيدة انما هي على الام
اه قال الرشيدى ثم ظهر ان وجهه النظر للعرف فان العرف أن قريب المنزل كالجاري يتردد كثيرا
بخلاف بعيد اه (قوله والام أولى بتعريضهما) أي الابن والبنت لانها اهدى اليه واشفق عليهما
وقوله عند الاب أي في بيت الاب وقوله ان رضى أي الاب بتعريضهما في بيته وقوله والافعندها أي
وان لم يرض أن يكون القربى في بيته فليكن عندها في بيتها وبعودهما الاب ولحترز حيث شذ في
هذه الحالة وفي التي قبلها عن الخلوة المحرمة (قوله وان اختارها ذكرا) هذا مقابل قوله ولا ب
اختراخ وكان المناسب في التقابل أن يقول بدل قوله ولا ب اختراخ فان اختاره ذكرا لم يمنع من
زيارة أمه أو أنثى فله منعها ثم يقول ولا تمنع الام الخ ثم يقول وان اختارها الخ (قوله فعندها ليللا)
أي فيكون عند الام المختارة ليللا وقوله وعندها نهارا أي ويكون عند الاب نهارا وذلك ليعلمه الامور
الدينية والدنيوية على ما يليق به وان لم يكن لائقا بآبائه فاذا كان أبوه جارا وهو عاقل حاذق جدا
فالذي يليق به ان يكون عالما مثلا واذا كان أبوه عالما وهو بليد جدا فالذي يليق به مثله لان يكون
جارا فيؤدبه بالذي يليق فن أدب ولده صغيرا سر به كسيرا ويقال الادب على الاتباع والصلاح على
الله تعالى وما أحسن قول بعضهم

علم بنيك ان أردت صلاحه * لا خير في ولد اذا لم تضرب

أو ما ترى الاقلام حين قصامها * ان لم تقط رؤسها لم تكتب

من الاله على العباد كثيرة * وأجلهن نجابة الاولاد

فضح العصا أدبهم كي يسلكوا * سبل الرشاد ومنهج الازهاد

وقال آخر

(قوله أو اختارها) أي الام وقوله أنثى أي محضونة أنثى (قوله فعندها أبدا) أي فتكون عند الام
ليلا ونهارا وذلك لاستواء الزمن في حقها اذا لائق بها سترها ما أمكن (قوله ويزورها الاب)
أي مع الاحتراز عن الخلوة وقوله على العادة في المغنى ما نصه تنبيهه قوله على العادة يقتضى منعه من
زيارتها ليلا وبصرح بعضهم لما فيه من التهمة والريسة وظاهر أنها لو كانت بمسكن زوج لها لم يحز
له دخوله الا باذن منه فان لم ياذن أخرجهما اليه ليراهما ويتفقد حالها ولا خطها بقيام تأديبها وتعليمها
وتحمل مؤنتها وكذا حكم الصغير غير المتميز والمجنون الذي لا تستقل الام بضبطه فيكونان عند الام
ليلا ونهارا ويزورها الاب ولا حظهما في سر وعليهما ضبط المجنون اه (قوله ولا يطلب
احضارها عنده) أي لتألف الصيانة وعدم الخروج كما مر (قوله ثم ان لم يختار) أي المجنون المتميز
ذكر كان أو أنثى وقوله واحد منهم أي الاب والام (قوله فالام أولى) أي من الاب لان
الحضانة لها ولم يختار غيرها (قوله وليس لاحدهما الخ) يعني اذا كان المحضون رضيعا فليس لاحد
الابوين أي أو غيرهما ممن له الحضانة عند فقدهما فطمه عن الرضاع قبل مضى حولين قال في
النهاية لانهم ما تمام مدة الرضاع فان تنازعا أجيب الداعي الى اكمال الحولين الا اذا كان الفطام
قبلهما أصح للولد فيجانب طالبه كطمه عند جل الام أو مرضها ولم يوجد غيرها اه (قوله ولهما
طمه الخ) أي اذا تراضيا فلهما فطمه قبل مضى حولين لقوله تعالى فان أراد فصالا عن تراض
منهما وتشاور رأى لاهل الخبرة ان ذلك يضرب أو لا فلا جناح عليهما وقوله ان لم يضربه أي الفطم قبلهما

زيارتها على العادة
والام أولى بتعريضهما
عند الاب ان رضى
والافعندها وان
اختارها ذكر
فعندها ليللا وعنده
نهارا أو اختارتها
أنثى فعندها أبدا
ويزورها الاب على
العادة ولا يطلب
احضارها عنده ثم
ان لم يختار واحدا
منهما فالام أولى
وليس لاحدهما
فطمه قبل حولين
من غير رضا الآخر
ولهما فطمه قبلهما

بان اكتفى عن اللبن بالطعام (قوله ولا حنطهما بعد حولين) أى ولا حنطهما فطمه من غير رضا
الاخر بعد مضى حولين وذلك لاستكمال مدة الرضاع ولم يقيد به بعدم الضرر كالذى قبله نظرا
للاغلب اذ لو فرض ان الفطم يضره بعدهما الضعف خلقته أو لشدة حر أو برد لزم الاب بذل أجرة الرضاع
بعدهما حتى يجتزئ بالطعام وتجبر الام على ارضاعه بالاجرة ان لم يوجد غيرها فأداه في التحفة (قوله
ولهما الخ) أى وللأبوين الزيادة في الرضاع على الحولين (قوله حيث لا ضرر) أى بالزيادة عليهم
فان حصل ضرره بالزيادة عليهم ما فليس لهما ذلك (قوله لكن أفتى الحنطى) هو بمحاة مهملة
ونون معناه الحنط كخباز وبقال وهو من صيغ النسب منسوب لبيع الحنطة قال ابن مالك
ومع فاعل وفعال فعمل * في نسب أغنى عن اليا فقبل

لكن زادوا عليه ياء النسب لتأكيد النسبة قال ابن السمعاني لعل بعض أجداده كان يبيع الحنطة
وهو أبو عبد الله الحسين له مصنفات كثيرة في الفقه وأصوله اه ذكره الاسنوى في المهمات اه
بجبري (قوله بانه يسن عدمها) أى الزيادة اقتضار على الوارد وقوله الحاجة أى فلا يسن عدمها
والحاجة كشدة حر أو برد (قوله ويجب على مالك الخ) شروع في بيان نفقة المالك من الأرقاء
وغيرهم وقد أفرده الفقهاء بفصل مستقل والمناسبت تقديمه على الحضائنة (قوله كفاية رقيقه) أى
لان السيد يملك كسبه وتصرفه فيه فتلزمه كفايته والمعتبر كفايته في نفسه باعتبار حاله زهاده ورغبة
كما في نفقة الغريب ولا بد من مراعاة حال السيد أيضا يسار أو عسار فوجب ما يليق بحاله من رفيع
الجنس وخسيسه (قوله الامكاتب) أى فلا تجب كفايته على سيده ولو كانت الكتابة فاسدة لاستقلاله
بالكسب نعم ان يحجز نفسه ولم يفسخ سيده كتابته فعليه كفايته ومثل المكاتب الاممة المسلمة لزوجهما لالا
ونها را فلا تجب كفايتهما على السيد (قوله ولو أعمى الخ) غاية في وجوب كفاية الرقيق أى تجب كفاية
رقيقه ولو لم ينتفع السيد به كان أعمى أو زمنأى أو مستأجرا أو موصى بنفقة أبدا أو معارا وذلك
لخبر للملوك طعامه وكسوته ولا يكاف من العمل ما لا يطيق وخبر كفى بالمرء أن يحبس عن ملوكه
قوته واهم ما سلم وقيس بما فيها ما في معناهما من سائر المئون (قوله ولو غنيا) في هذه الغاية
نظر اذا العبد لا يملك شيئا حتى انه يتصف بالغي اللهم الا أن يقال انه قد يتصور أن يكون غنيا فحذا اذا
كان مبعوضا وكان يبتذله وبين سيده مهاباة وملك ببعضه الحرف في اليوم الذي لسيده تكون
كفايته عليه ولو لم يملك أموالا كثيرة أو يقال ان ذلك بحسب الظاهر بان كان ماذوناله في التجارة أو
يقال انه جار على القول القديم بانه يملك اذا ملكه سيده وقوله أو كولا أى ولو كان كثيرا لا كل بحيث
يزيد فيه على أمثاله فانه تجب كفايته (قوله نفقة وكسوة) منصوبان على التمييز لقوله كفاية ومثلهما
سائر مؤنه حتى ماء طهارته ولو سفر أو تراب تيممه ان احتاجه (قوله من جنس الخ) الجار والمجرور
متعلق بمحذوف صفة لنفقة وكسوة أى نفقة وكسوة كائنين من جنس المعتاد لئلا من أرقاء البلد
والحاصل تجب كفايته من غالب قوت أرقاء البلد من قمح وشعير وذرة ونحو ذلك ومن غالب أدمهم
من سمع وزيت ومن غالب كسوتهم من قطن أو صوف ونحو ذلك فلا يجب أن يكون طعامه من طعام
سيده ولا أن يكون أدمه من أدم سيده ولا أن تكون كسوته من كسوة سيده ولكن يسن ذلك (قوله
ولا يكفي) أى في كسوة الرقيق سائر العورة لان فيه اهانة وتحقير له (قوله وان لم يتأذبه) أى لنحو
حر وبرد وهو غاية لعدم الاكتفاء بسائر العورة (قوله نعم ان اعتيد) أى سائر العورة كبلاد
السودان وهو استدراك من عدم الاكتفاء بسائر العورة (قوله كفى) أى سائر العورة وقوله
اذ لا تحقير علة له قال في النهاية فلو كانوا الاستمر واصلوا وجب ستر العورة لحق الله تعالى ويؤخذ
من التعليق أن الواجب ستر ما بين السرة والركبة اه قال ع ش أى ولو أنثى وينبغي أن يحمله اذا
لم يرد اخرها بحيث تراها الا جانب والاوجب ستر جميع بدنهما اه (قوله وعلى السيد) المقام

ن لم يضره ولا حنطهما
بعد حولين ولهما
الزيادة في الرضاع
على الحولين حيث
لا ضرر لكن أفتى
الحنطى بانه يسن
عدمها الحاجة
ويجب على مالك
كفاية رقيقه الا
مكاتب ولو أعمى أو
زمنأى ولو غنيا أو كولا
نفقة وكسوة من
جنس المعتاد لئلا
من أرقاء البلد ولا
يكفى سائر العورة
وان لم يتأذبه نعم ان
اعتيد ولو ببلاد العرب
على الاوجه كفى اذ
لا تحقير حينئذ وعلى
السيد من دوائه
وأجرة الطبيب عند

للاضمار ولو حذفه لكان أخصرو ويكون قوله بعد ثمن الخ معطوف على نفقة وكسوة وقوله ثمن دوائه مثله سائر المؤن كما طهارته كما علمت (قوله وكسب الرقيق) مبتدأ خبره الجار والمجرور بعده أى وكسب الرقيق يكون ملاك السيد (قوله ينفق منه) أى ينفق عليه من كسبه وقوله ان شاء أى الاتفاق منه والافن غيره (قوله ويسقط ذلك الخ) أى يسقط ما ذكر من النفقة والكسوة وثن الدواء وأجرة الطبيب بمضى الزمان فلا تصير ديناً عليه الا باقتراض القاضى بنفسه أو ما ذونه وقوله كنفقة القريب أى قياساً على نفقة القريب بجامع وجوب الكفاية (قوله ويسن أن يناوله الخ) أى ويسن للسيد أن يعطى رقيقه مما يتنعم هو به وذلك لخبر اخوانكم جعلهم الله تحت أيديكم فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه من طعامه وليلبسه من لباسه وقوله من طعام الخ بمان لما يتنعم به (قوله والافضل اجلاسه معه للاكل) أى ليتناول القدر الذى يشتهي فان لم يفعل أو امتنع هو من جلوسه معه توقير الفلير وغ له فى الدسم لقمة كبيرة تسد مسدداً للصغيرة تهيج الشهوة ولا تقضى النهمة أو لقمتين ثم يناوله لخبر المحبين اذا أتى أحدكم خادمه بطعامه فان لم يجلسه معه فليناول له لقمة أو لقمتين أو أكلة أو كلة أو كلتين فانه أولى حرمه وعلاجه والمعنى فيه تشوف النفس لما تشاهده وهذا يقطع شهوته اه نهاية وقوله فليروغ أى يروى وقوله أحدكم مفعول مقدم وخادمه فاعل مؤخر (قوله ولا يجوز أن يكلفه) أى الرقيق للخبر السابق وقوله كالذواب أى كما لا يجوز أن يكلف الذواب ما ذكر وقوله عملاً لا يطيقه أى لا يطيق الرقيق الدوام عليه فيحرم عليه أن يكلفه عملاً لا يقدر عليه يوماً أو يومين ثم يهجز عنه وكذلك الذواب يحرم عليه ان يحملها ما لا يطيق الدوام عليه (قوله وان رضى) أى بما لا يطيقه وهو غاية لعدم الجواز وقوله اذ يحرم عليه أى الرقيق وهو علة لتحذوف أى وان رضى فلا يعتبر رضاه اذ يحرم عليه ان يضر نفسه وعبارة ع ش وبقي ما لورغب العبد فى الاعمال الشاقة من تلقاء نفسه فهو يجب على السيد منعه منها فيه نظراً لاقرب عدم الوجوب لانه الذى أدخل الضرر على نفسه ويحتمل المنع لانه قد يؤدى الى ضرر يجرى الى اتلافه أو مرضه الشديد وفى ذلك تفويت مالية على السيد بتمكينه فينسب اليه فتمنل منزلة مالو مباشر اتلافه اه (قوله فان أبى السيد الا ذلك) أى تكليفه من العمل على الدوام ما لا يطيقه وكذا الوجه على كسب محرم وقوله يبيع عليه أى باعه الحاكم قهره (قوله ان تعين البيع طريقاً) أى فى خلاصه بان لم يتنع من تكليفه ذلك الا به (قوله والا أوجر عليه) أى وان لم تعين البيع طريقاً أوجر عليه وفى المعنى ما نصه تنبيه قد علم مما تقرران القاضى انما يبيعه اذا عذرت اجارته كما ذكره الجرجاني وصاحب النبية وان كان فضية كلام الروضة وأصلها ان الحاكم يحجز بين بيعة واجارته هذا فى غير المستولدة أماهى فيحملها لا كسب أو يؤجرها ولا يجبر على عتق اه (قوله اما فى بعض الاوقات) مفهوم قوله على الدوام (قوله فيجوز ان يكلفه عملاً شاقاً) قال فى فتح الجواد و يظهر ان محله ان أمن عاقبة ذلك الشاق بان لم يخف منه محذور يتم ولونادر وان كان ما لا اه (قوله ويتبع العادة فى اراحته الخ) عبارة الروض وشرحه ويتبع السيد فى تكليفه رقيقه ما يطيقه العادة فى اراحته وفى وقت القيلولة والاستمتاع وفى العمل طرفى النهار ويرى من العمل اما الليل ان استعمله نهاراً أو النهار ان استعمله ليلاً وان اعتادوا أى السادة الخدمة من الارقاء نهاراً مع طرفى الليل لطوله اتبع عاداتهم وعلى العبد بذل الجهد وترك الكسل فى الخدمة اه وقوله وقت القيلولة الاولى كوقت القيلولة (قوله والاستمتاع) أى وقت الاستمتاع أى التمتع فيما اذا كان رقيقه مزوجاً (قوله وله منعه الخ) أى وللسيد ان يمنع رقيقه من صوم التطوع وصلاة التطوع وعبارة فتح الجواد وله منعه من نفل نحو صوم وصلاة بتفصيله السابق فى الزوجة على الاوجه اه وقوله بتفصيله السابق حاصل التفصيل الذى ذكره فيها انه اذا كان الزوج حاضراً وليس به مانع وطء وكان نحو الصوم نفلاً غير راتب فله منعها منه بخلاف ما اذا كان غائباً أو به مانع

الحاجة وكسب الرقيق لسيد ينفق منه ان شاء ويسقط ذلك بمضى الزمان كنفقة القريب ويسن أن يناوله مما يتنعم به من طعام وأدم وكسوة والافضل اجلاسه معه للاكل ولا يجوز أن يكلفه كالذواب على الدوام عملاً لا يطيقه وان رضى اذ يحرم عليه اضرا نفسه فان أبى السيد الا ذلك يبيع عليه أى ان تعين البيع طريقاً والا أوجر عليه أما فى بعض الاوقات فيجوز أن يكلفه عملاً شاقاً ويتبع العادة فى اراحته وقت القيلولة والاستمتاع وله منعه من نفل

كأحرام أو كان نحو الصوم فرضا أو كان نفلا راتبا فليس له في الجميع منعها ولا تسقط المؤن بفعله
وأنت خير بان التفصيل المذكور لا يظهر إلا في الأمة التي يريد الاستمتاع بها وفي شرح الروض في
باب الصوم مانعه والأمة المباعة لسيدتها كالزوجة وغير المباعة كاخته والعبدان تضرر بالصوم
التطوع أضعف أو غيره لم يجز بغير إذن ولا جازد كره في المجموع وغيره اهـ (قوله وعلى مالك الخ)
أي ويجب على مالك علف وهو يسكون اللام الفعل وبفتحها المعلوم وذلك حرمة الروح ونفسه
الروحاني أنه صلى الله عليه وسلم قال دخلت امرأة النار في هرة حبستها إلا هي أطعمتها ولا هي أرسلتها
تا كل من خشاش الأرض بفتح الخاء وكسر هاء أي هو أمها وقوله دابته أي التي لم يرد بيعها ولا ذبحها
بجل منها كما في التحفة والنهاية أما إذا أراد ذلك حلالا بان كان شارعا في البيع في الأولى ومتعاطيا
لأسباب الذبح في الثانية فلا يجب عليه ذلك وقوله المحترمة سيد كرمحترضا (قوله ولو كلبا محترما) هو
غير العقور وهو غاية في الدابة التي يجب على مالكها علفها وفيها نظر إذا لمالك وانما ثبتت عليه
البند كسائر الاختصاصات فلو قال وكذا ما يختص به من نحو كلب محترم لكان أولى واعلم أن الكلب
ينقسم إلى ثلاثة أقسام عقور وهذا الاخلاق في عدم احترامه وندب قتله وما فيه نفع من اصطيد أو
حراسة وهذا الاخلاق في احترامه وحرمة قتله وما لا نفع فيه ولا ضرر وهذا فيه خلاف ومعتد الرمي
فيه أنه محترم (قوله وسقيها) عطف على علف أي وعليه سقيها أي وسائر ما ينفعها قال في النهاية
والواجب علفها وسقيها حتى تصل لأول الشبع والري دون غايتها ويجوز غضب العلف لها وغضب
الحيط لجراحتهما بيد لهما أن تعينا ولم يباعا ثم قال ويجب على مالك النحل أن يبقى له من العسل في
الكوارة قدر حاجتهما أن يكفها غيره والأفلا يلزمه ذلك وإن كان في الشتاء وتعد ذرعا وجها كان
المبقي أكثر فإن قام شيء مقام العسل في غذائها لم يتعين العسل قال الرافعي وقد قيل يشوي دجاجة
ويلقها بياب الكوارة فتم كل منها ويجب على مالك دود القز ما تحصي ورق الثوب ولو بشرائه وأما
تخليته لا كلة ان وجد ثلاث ليل بغير فائدة ويجوز تشميسه عند حصول نوله وان هلك به كما يجوز ذبح
الحيوان اهـ (قوله ان لم تألف الخ) قيد في وجوب العلف عليه والسقي وقوله الرعي أي والشرب في
طريقها (قوله ويدفها) هكذا وجد في النسخ التي بأيدينا بصورة الجزوم وليس بظاهر بل الصواب
ويكفها بصورة المرفوع وتكون الواو حالية والمعنى هذا ان لم تألف الرعي حال كونه كافيا لها وقوله
والأى بان ألقته حال كونه كافيا كفي إرسالها له عن العلف وقوله والشرب أي ان كان في مرعاها
فحوقد ترشرب منه والالزمه السقي كما هو ظاهر وقوله حيث لا مانع أي من الرعي والشرب كئيل أو
سبع فان وجد مانع فلا يكفي إرسالها لذلك (قوله فان لم يدفها) أي الدابة المرسله للرعي وقوله لزمه
أي المالك وقوله التكميل أي تكميل كفايتها (قوله فان امتنع الخ) عبارة الخطيب فان امتنع
المالك عما ذكره مال أجبره الحاكم في الحيوان المأكول على أحد ثلاثة أمور بيعه أو نحوه مما
يزول ضرره أو علف أو ذبح وأجبر في غيره على أحد أمرين بيع أو علف ويحرم ذبحه لأنه يضر
الحيوان إلا لا كلة فان لم يفعل ما أمره الحاكم به ناب عنه في ذلك على ما يراه ويقتضيه الحال فان لم يكن
له مال باع الحاكم الدابة أو جزأ منها أو أكرها عليه فان تعذر ذلك فعلى بيت المال كفايتها اهـ
وبها يعلم ما في عبارة الشارح حيث لم يفصل فيما بين من كان له مال ومن لم يكن له وحيث سكت عن
الأمر الثالث أعني إجباره على العلف وعن حكم غير المأكول (قوله فان أبي) أي ما أجبره الحاكم به من
إزالة ملكه أو الذبح (قوله فعل الحاكم) أي بنفسه أو مأذونه وقوله الأصلح من ذلك أي من إزالة الملك
أو الذبح (قوله ورقيق كدابة في ذلك كلة) أي ما يتأق فيه وهو أنه يجبر السيد على إزالة ملكه
عنه ان امتنع من الانفاق عليه فان أبي باعه الحاكم به عليه وأما الذبح فلا يتأق فيه ولو حذف لفظ
التوكيل لكان أولى بل قوله المذكور يغني عنه قوله المار في الرقيق فان أبي السيد الا ذلك يبيع الخ

صوم وصلاة وعلى
مالك علف دابته
المحترمة ولو كلبا محترما
وسقيها ان لم تألف
الرعي ويكفها والا
كفي إرسالها للرعي
والشرب حيث لا مانع
فان لم يكفها الرعي لزمه
التكميل فان امتنع
من علفها أو إرسالها
أجبر على إزالة ملكه
أو ذبح المأكول فان
أبى فعل الحاكم
الأصلح من ذلك
ورقيق كدابة في
ذلك كلة

(قوله ولا يجب علف غير المحترمة) أي غير دابته المحترمة وانظر ما مفاد هذه الاضافة لا يقال مفادها الاختصاص لا نأقول الفواسق لا تثبت عليها لحد بلك ولا باختصاص تأمل شو برى ويمكن أن يقال الاضافة تأتي لادنى ملابسة وما هنا كذلك اه بحجى رجل ومن الواضح انه مع عدم وجوب العلف عليه يمتنع عليه حبسها حتى تموت جوعا لخبر اذا قتلتهم فأحسنوا القتلة (قوله وهى) أي غير المحترمة الفواسق الخمس وقد نظمها بعضهم فقال

خمس فواسق في حل وفي حرم * يقتلن بالشرع عمن جاء بالحكم
كلب عقور غراب حية وكذا * حداثة فارة خذ واضح الكلام

وفي الجبرمى مانصة قال في المصباح الفسق أصله خروج الشئ على وجه الفساد وسميت هذه الحيوانات فواسق استعاره وامتها نالهن أسكنة خبثهن وأذهن اه ثم ان عبارة الشارح تقتضى حصر غير المحترم في الفواسق الخمس لانها جلة معرفة الطرفين وليس كذلك اذبقى منها أشياء كالدب والنسر ونحوهما فلو قال كلفواسق بالكاف لكان أولى (قوله ويحلب مالك الخ) قال في المختار حلب يحلب بالضم حلبا بفتح اللام وسكونها اه وقوله ما لا يضر أى قدر لا يضر بها وقوله ولا يولدها أى ولا يضر بولدها أى لانه غذاؤه كفى ولد الامة بل قال الاصحاب لو كان لبنها دون غذاؤه ولدها وجب عليه تكميل غذائه من غيرها وانما يحلب الغاضل عن ربه اه نهائة (قوله وحرم ماضر أحدهما) أى للنهى الصحيح عنه (قوله ولولقة العلف) في التحفة تخصيص الغاية بما يضر الام وهو الظاهر أى ولا يحلب ما يضرها ولو كان الضرر الحاصل لها من الحلب بسبب قلة العلف وعمارة الخطيب ولا يجوز الحلب اذا كان يضر بالبهيمة لقلة علفها ولا ترك الحلب أيضا اذا كان يضرها فان لم يضرها كره للاضاعة اه (قوله والظاهر ضبط الضرر) أى الذى يحرم اذ تركه في الحلب وقوله بما يمنع على حذف مضاف أى بترك ما يمنع أى القدر الذى يمنع وأخذ ما عداه وقوله من نموا مثلهما أى الولد وأمه واذا كان هذا هو ضابط الضرر يكون الواجب حينئذ عليه ترك القدر الذى ينمو به أمثاله ما وأخذ ما عداه (قوله وصبطه فيه بما يحفظه عن الموت) انظر ما مر جمع الضمائر البارزة والظاهر ان الثانى والثالث يعودان على الولد المعلول من المقام وأما الاول فظاهر السياق انه يعود على الضرر وهو مشكل اذ ضبطه حينئذ ليس بما يحفظه عن الموت بل بما لا يحفظه والائتاف قوله بعد المفرع عليه فالواجب الترك له الخ وعبارة شرح الروض والواجب في الولد كما قال الرويانى أن يترك له ما يقيه حتى لا يموت قال في الاصل وقد يتوقف في الاكتفاء بهذا قال الاذرى وهذا التوقف هو الصواب الموافق لكلام الشافعى والاصحاب اه ومثله في النهاية ونصها قال الرويانى والمراد ان يترك له ما يقيه حتى لا يموت قال الرافعى وقد يتوقف في الاكتفاء بهذا الخ وكتب ع ش قوله وقد يتوقف الخ فيقال يجب ان يترك له ما ينمي به نموا مثاله اه (قوله ويسن ان لا يبالغ الخ) أى الخبر دع داعى اللين (قوله وان يقص) أى ويسن ان يقص اظفاره أى لئلا يؤذيها قال في فتح الجواد ويحرم حلبها مع طول ظفره ان آذاها اه (قوله ويجوز الحلب ان مات الولد) محط الجواز قوله باى حيلة كانت والاجواز الحلب قد علم من قوله سابقا ويحلب مالك الخ وقيد ذلك بموت الولد لان الغالب عند موته ذهاب اللبن أو قلته ما لم يتحلب على خروجه والعرب يحشون جلده بتراب أو نحوه ويجعلونه أمامها فيحلبون لها انه حتى كى لا يذهب لبنها أو يقل (قوله ويحرم التهريش بين البهائم) أى تسليط بعضها على بعض قال في القاموس التهريش التحريك بين الكلاب والافساد بين الناس والمهارة تحريك بعضها على بعض اه (قوله ولا يجب عمارة الخ) لما أهى الكلام على حكم ماله روح شرع في بيان حكم ماله روح له وحاصل الكلام على ذلك ان ماله روح له كقناة ودار لا تجب عمارة لانه لا تنفعا حرمة الروح وهذا اذا كان المالك له رشيدا أما اذا كان غير رشيد فيلزم عليه عمارة داره وأرضه وحفظ ثمره وزرعه وكذا وكيله وانظر وقف واذا لم تجب العمارة

ولا يجب علف غير المحترمة وهى الفواسق الخمس ويحلب مالك الدواب ما لا يضرها ولا يولدها وحرم ماضر أحدهما ولولقة العلف والظاهر ضبط الضرر بما يمنع من نموا مثلهما وضبطه فيه بما يحفظه عن الموت توقف فيه الرافعى فالواجب الترك له قدر ما يقيه حتى لا يموت ويسن أن لا يبالغ الحلب في الحلب بل يبقى في الضرر شيئا وأن يقص أظفار يديه ويجوز الحلب ان مات الولد باى حيلة كانت ويحرم التهريش بين البهائم ولا يجب عمارة داره أو قناته

لا يكره تركها الا اذا أدى الى الخراب فيكره ويكره أيضا ترك سقي الزرع والشجر عند الامكان لما فيه من اضاءة المسال فان قيل اضاءة المسال تقتضي التحريم أجيب بان محل الحرمة حيث كانت الاضاءة ناشئة عن فعل كالقاء متاع في البحر بلا خوف ورمى الدراهم في الطريق بخلاف ما اذا كانت ناشئة عن ترك عمل كما هنا فانها لا تحرم ولكنها تتركه كما علمت (قوله بل يكره تركه) أي التعمير المأخوذ من لفظ عمارة وفي بعض نسخ الخط تركها أي العمارة وهو الاولى الموافقة لما في التحفة وقوله الى أن تخرب بفتح الراء فان قيل ان العمارة التي يكره تركها لا تكون الا الدار قد خربت والغاية تفيد خلافه أجيب بان الفرض ان الدار التي يكره ترك عمارتها ليست خربة بالسكينة وانما فيها بعض مواضع خربة تحتاج الى اصلاح ولولت تركت لخربت بالسكينة بحيث تصير لا تصلح للسكنى وقوله بغير عذر متعلق بترك أي يكره الترك لها بلا عذر أما اذا كان بعذر كان لم توجد مؤن العمارة فلا يكره تركها (قوله كترك سقي زرع وشجر) أي فانه يكره (قوله دون ترك زراعة الارض وغرسها) أي فلا يكره (قوله ولا يكره عمارة الحاجة وان طالت) قال ع ش بل قد تنجب العمارة ان ترتب على تركها مفسدة بنحو اطلاع الفسقة على حريمه مثلاً قال في النهاية والزيادة على العمارة خلاف الاولى ورمي اقبل بكرامتها وفي صحيح ابن حبان أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الرجل ليؤثر في نفقته كلها الا في هذا التراب وفي أبي داود كل ما أنفقته ابن آدم في التراب فهو عليه وبال يوم القيامة الا ما أي الامالا بد منه أي ما لم يقصد بالانفاق في البناء به مقصدا صالحا كما هو معلوم اه وقوله مقصدا صالحا ومنه أن ينتفع بغلته بصرفها في وجوه القرب أو على عياله اه ع ش (قوله والاخبار الدالة الخ) قال في الزواجر أخرج ابن أبي الدنيا عن عمار بن ياسر قال اذا رفع الرجل بناء فوق سبعة أذرع نودي يا أفسق الفاسقين الى أين وأبو داود عن أنس رضي الله عنه قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن معه فرأى قبة مشرفة فقال ما هذه قال أصحابه هذه لفلان رجل من الانصار فسكت وجعلها في نفسه حتى اذا جاء صاحبها رسول الله صلى الله عليه وسلم سلم عليه في الناس فأعرض عنه صنع ذلك مرارا حتى عرف الرجل الغضب في وجهه والاعراض عنه فشكل ذلك الى أصحابه قال والله اني لانكر رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا خرج فرأى قبتك فرجع الرجل الى قبه فهدمها حتى سواها بالارض فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم فلم يرها قال ما فعلت القبة قالوا شككنا صاحبها اعراضك عنه فاحبرناه فهدمها فقال أما ان كل بناء وبال على صاحبه الا ما لا أي ما لا بد منه اه ومن الاخبار ما روى عن عمر بن عبد العزيز انه كان لا يبني بيتا ويقول سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه لم يضع لبنه على لبنه ولا قصبته على قصبته وعن ميسرة قال ما بنى عيسى عليه السلام بنينا ناطق فقبل له ألا تبني بيتا فقال لا أترك بعدى شيئا من الدنيا أذكر به وعن ابن مطيع انه تطرأ يوما الى داره فاعجبه حسن ما فبكى ثم قال والله لولا الموت لكنت بك مسرورا ولولا ما نصير اليه من ضيق القبور لقرت بالدنيا أعيننا ثم بكى حتى ارتفع صوته (قوله محمولة) خبر الاخبار أي ما فيها (قوله على من فعل ذلك) أي ما زاد على سبعة أذرع وقوله للخيلاء اللام تعاليمية متعلقة بفعل أي فعله لاجل الخيلاء والتكبر على الناس أما اذا كان لاجل ذلك فلا يمنع من الزيادة المذكورة (قوله والله سبحانه وتعالى أعلم) أي من كل ذي علم قال الله تعالى وفوق كل ذي علم عليم أي حتى ينتهي الامر الى الله سبحانه وتعالى فهو أعلم من كل ذي علم وكان المصنف قصد بذلك التبري من دعوى الاعلمية ففي باب العلم من صحيح البخاري في قصة موسى مع الخضر على نسبنا وعلمهما الصلاة والسلام ما يقتضي طلب ذلك حيث سئل موسى عن أعلم الناس وقال أنا فعتب الله عليه أذ لم يرد العلم اليه أي كان يقول الله أعلم وفي القرآن العظيم الله أعلم حيث يجعل رسالته ويسئل من سئل عما لا يعلم أن يقول الله ورسوله أعلم (خاتمة) نسأل الله حسن الختام ويكره للانسان أن يدعو على نفسه أو على ولده أو ماله أو خدمه لخبر مسلم في آخر كتابه وابي داود عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال

بل يكره تركه الى
أن تخرب بغير عذر
كترك سقي زرع
وشجر دون ترك
زراعة الارض
وغرسها ولا يكره عمارة
لحاجة وان طالت
والاخبار الدالة على
منع ما زاد على سبعة
أذرع محمولة على من
فعل ذلك للخيلاء
والافتخار على الناس
والله سبحانه وتعالى
أعلم

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تدعوا على أنفسكم ولا تدعوا على أولادكم ولا تدعوا على خدكم ولا تدعوا على أموالكم لا توافقوا من الله ساعة يسئلكم فيها عطاف فيستجيب له وأما خبران الله لا يقبل دعاء حبيب على حبيبه فضعيف والله سبحانه وتعالى أعلم
 (باب الجنابة)

أى فى بيان أحكامها كوجوب القود والدية والتعريض بها أولى من تعريض بعضهم بالجراح وذلك لانه يخرج القتل بالسم ونحوه كالخنق ويخرج ازالة المعاني كالسمع فيقتضى أن الحكم فيها ليس كالحكم فى الجراح وليس كذلك وقد تقدم حكمة تأخير الجنائيات عن المعاملات والمناكحات والمراد بها هنا الجنابة على الابدان وأما الجنابة على الاموال والاعراض والانساب وغيرها فاستأنى فى كتاب الحدود والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص فى القتلى وخبر لا يحمل دم امرئ مسلم يشهد أن لا اله الا الله وأنى رسول الله الا باحدى ثلاث الثيب الزانى والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة وشرع القصاص فى الجنائيات حفظا للنفس لان الجاني اذا علم أنه اذا جنى يفتص منه انكف عن الجنابة فيترتب على ذلك حفظ نفسه ونفس المجنى عليه كما شرعت الحدود الاكتية حفظا للانساب والعقول والاموال والاديان انما ان مذهب أهل السنة والجماعة أن القتل لا يقطع الاجل وان من قتل مات باجابه خلافا للعترة فى قوهم القتل يقطع الاجل متمسكين بخبران المقتول يتعلق بقاتله يوم القيامة ويقول يارب ظلمنى وقتلنى وقطع أجلي وهو متمسك فى اسناده وبتقدير صحته فهو منطووفيه للظاهر من أنه لو لم يقتل لاحتمل أن يعيش أو محمول على مقتول سبق فى علم الله تعالى انه لو لم يقتل لكان يعطى أجلا زائدا قال صاحب الجوهرة وميت بعمره من يقتل * وغير هذا باطل لا يقبل

(باب الجنابة)
 من قتل وقطع
 وغيرهما والقتل
 ظلما أكبر الكبائر
 بعد الكفر والقود
 أو العفو لا تبقي
 مطالبة أخروية
 والفعل المزهق ثلاثة

(قوله من قتل وقطع) بيان للجنابة وقوله وغيرهما أى كالجرح الذى لا يزهق وازالة المعاني كالسمع والبصر ونحوهما (قوله والقتل ظلما) هو ما كان عمدا بغير حق (قوله أكبر الكبائر بعد الكفر) أى خبر سئل صلى الله عليه وسلم أى الذنب أعظم عند الله قال ان تجعل لله ندا وهو خلقك قيل ثم أى قال ان تقتل ولدك مخافة أن يطعم معك رواه الشيخان وخبر لاقتل مؤمن أعظم عند الله من زوال الدنيا وما فيها رواه ابوداود باسناد صحيح واعلم أن توبة القاتل تصح منه لان الكافر تصح توبته فهذا أولى لكن لا تصح توبته الا بتسليم نفسه لورثة القاتل ليقتصوا منه أو يعفوا عنه على مال ولو غير الدية أو محانا فاذا تاب توبة صحيحة وسلم نفسه لورثة القاتل راضيا بقضاء الله تعالى عليه فاقصوا منه أو عفو عنه سقط عنه حق الله بالتوبة وحق الورثة بالقصاص أو بالعفو عنه وأما حق الميت فيبقى متعلقا بالقاتل لكن الله يعوضه خيرا أو يصلح بينهما فى الآخرة فان لم يتب ولم يقتص منه بقيت عليه الحقوق الثلاثة ثم اذا أصر على ذلك الى أن مات فلا يتحتم عذابه بل هو فى خطر المشيئة كسائر أصحاب الكبائر غير الذين كفران شاء الله غفر له وأرضى الخصوم وان شاء عذبه لقوله تعالى ان الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وان عذبه لا يخلد فى النار وأما قوله تعالى ومن يقتل مؤمنا متعصدا فجزاؤه جهنم خالدافها محمول على المستحل لذلك أو المراد بالخلود فيه المسك الطويل فان الدلائل تطاهرت على أن عصاة المسلمين لا يدوم عذابهم (قوله وبالقود) أى القصاص وهو متعلق بالفعل الذى بعده وقوله أو العفو أى على مال أو محانا وقوله لا تبقى مطالبة أخروية هذا اذا تاب عند تسليم نفسه للقود أو عند العفو عنه من الورثة توبة صحيحة والابقيت عليه المطالبة من الله لما علمت ان الحقوق ثلاثة حق الله تعالى وحق الورثة وحق المقتول والحق الاول لا يسقط الا بتوبة صحيحة (قوله والفعل) أى جنس الفعل بدليل الاخبار عنه بثلاثة والمراد بالفعل ما يشمل القول كشهادة الزور وكالصياح وقوله المزهق أى المخرج للروح وهو ذا القيد لا مفهوم له لان غير المزهق تأتى فيه

الثلاثة الاقسام التي ذكرها وعبارة شرح المصنف هي أي الجناية على البدن سواء كانت من هبة للروح أم غير من هبة من قطع ونحوه ثلاثة الخ وقوله ثلاثة أي ولا رابع لها ووجه ذلك ان الجاني ان لم يقصد عين المجني عليه بان لم يقصد الجناية أصلاً كأن زلقت رجله فوقع على انسان فقتله أو قصد الجناية على زيد فاصاب عمرافه والخطأ المحض سواء كان بما يقتل غالباً أو لا وان قصد عين المجني عليه فان كان بما يقتل غالباً فهو العمد المحض وان كان بما لا يقتل غالباً فهو شبه العمد قال ابن رسلان في زبده
 فعمد محض هو قصد الضارب * شخصاً بما يقتله في الغالب
 والخطأ الرمي لشخص بلا * قصد أصاب بشراً فقتل
 ومثبه العمد بان يرمى الى * شخص بما في غالباً بل يقتل

(قوله عمد) أي محض وقوله وشبه عمد ويقال له ذاعر خطأ وعمد وخطأ شبه عمد وحقيقته مركبة من شائبة العمد وشائبة الخطأ وقوله وخطأ أي محض (قوله لا قصاص الا في عمد) أي للاجتماع (قوله بخلاف شبهه) أي العمد فلا قصاص فيه لخبر الأنا في قتل عمد الخطأ قتل السوط والعصا مائة من الأبل وقوله والخطأ أي وبخلاف الخطأ فلا قصاص فيه لقوله تعالى ومن قتل مؤمناً خطاً فخرج به ما إذا لم يقصد كأن زلقت رجله فوقع على انسان فقتله فلا قصاص فيه لانه خطأ وقوله ظلماً الأولى حذفه لانه سيد كرش وطأ القصاص كلها وذكروا معها والمراد كونه ظلماً من حيث الاتلاف فخرج ما إذا قصده بحق كالقتل قوداً أو دفع الصائل أو لباع أو بغير حق لكن لا من حيث الاتلاف أي ازهاق الروح كان استحق حر رقبته ففقد نصفين فانه لا قود فيه ما بل هو في الأول جائر وفي الثاني وان كان غير جائر لكنه من حيث العمد ولعن الطريق المستحق الى غيره لا من حيث الاتلاف (قوله وعين شخص) معطوف على فعل أي وقصد عين شخص أي ذاته وخرج به ما لو قصد اصابة زيد مثلاً فاصاب السهم عمرافاً لا يلزمه القود لانه لم يقصد عين المصاب (قوله يعني الانسان) أي ان المراد بالشخص الانسان لا ما يشمل الانسان وغيره وقوله اذ لو قصد الخ تعليل لكون المراد من الشخص الانسان أي وانما كان المراد من الشخص الانسان لا مطلق شخص لانه لو قصد شخصاً ظناً طبيعياً أو نخله أو نحوه ما فرماه ثم تبين انه انسان كان قتله له خطأ لا عمد لانه وان قصد الشخص الذي هو الطبيعى هو لم يقصد الانسان المصاب وفي هذا التعليل نظر لانه يقتضى أنه اذا قصد انساناً عند الرمي وأصاب انساناً آخر غيره كان عمداً مع انه خطأ كما تقدم اذا علمت ذلك فكان المناسب ان يقيس الانسان المقصود للشخص بالمصاب وياتي بدل صورة التعليل المذكور بصورة التفرع بان يقول فلوقصد شخصاً الخ والصورة المعمل بها خارجة بقوله قصد عين شخص وذلك لانه اذا رمى شخصاً على زعم انه طبيعى ثم تبين ان المصاب الرمي انسان فهو لم يقصد عين المصاب وقت الرمي كالصورة المتقدمة تأمل (قوله بما يقتل) متعلق بقصد أي قصده بما يقتل أي بشئ يقتل في الغالب ولو بالنظر لبعض المحال كغرز الابر في المقتل وعلم منه بالأولى ما لو قصد بما يقتل قطعاً وخرج به ما لو قصد بما يقتل لا غالباً بان كان نادراً كغرز ابرة الحياط بغير مقتل ولم يظهر لها أثر أو لا غالباً ولا نادراً بان كان على حد سواء كضرب غير متوال في غير مقتل فانه شبه عمد ولا قود فيه كما سيصرح به (قوله جارحاً كان) أي الشئ الذي يقتل (قوله كغرز ابرة الخ) تمثيل الجراح والمراد بالابر كما في الجبري عن زى ابرة الحياط أما المسئلة التي يخاط بها الظروف فهي مما يقتل غالباً مطلقاً سواء كان في مقتل أو لا وقوله بمقتل مصدر ميمي أريد به المكان ومثله ما لو غرزها في بدن نحو هرم أو نحيف أو صغيراً وكانت مسمومة وغرزها في كبر وقوله كدماغ الخ تمثيل للمقتل وفي الغنى المقتل بفتح المثناة الفوقية واحداً المقاتل وهي المواضع التي اذا أصيبت قتلت كعين ودماغ وأصل أذن وحلق وثغرة ونحر الخ اه وقوله وخاصرة هي ما بين رأس الورك وآخر ضلع في الجنب

عمد وشبه عمد وخطأ
 (لا قصاص الا في
 عمد) بخلاف شبهه
 والخطأ (وهو قصد
 فعل) ظلماً (و) عين
 (شخص) يعني
 الانسان اذ لو قصد
 شخصاً ظناً طبيعياً بان
 انساناً كان خطأ
 (بما يقتل) غالباً
 جارحاً كان كغرز
 ابرة بمقتل كدماغ
 وعين وخاصرة واحليل
 ومثانة وعجان

ومثاله الحصر والكسح وقوله واحليل هو مخرج البول من ذكر الانسان واللين من الثدي وقوله
ومثانه هي موضع الولد أو موضع البول أو أد ذلك كله في القاموس وقوله وعجان بكسر العين (قوله
وهو) أي الهجان المحل الذي بين الخصى والدبر (قوله أولا) أي أولا يكون جارحا (قوله كتجويح
الح) تمثيل لما لا يكون جارحا (قوله وسحر) أي وكسحر فاذا قتل به اقتص منه وفي التحفة ما نصه وم
قيل هذا الكتاب انه لا ضمان على القاتل بالعين وان تعمد ونقل الزكشي عن بعض المتأخرين انه
أفتى بان لولي الدم قتل ولي قتل مورثه بالحال لان له فيه اختيارا كالساحر وحينئذ فينبغي ان ياق
فيه تفصيله اه وفيه نظير بل الذي يتجه خلافه لان غايته انه كعائن تعمد وقد اعتيد منه دائما قتل
من تعمد النظر اليه على ان القتل بالحال حقيقة انما يكون لمهدر لعدم نفوذ حاله في محرم اجساعا اه
وقوله تفصيله أي الساحر وهو انه اذا قال قتلته بسحري وكان يقتل غالبا فمكون عمدا فيه القود
وان كان يقتل نادرا فشببه عمدا وقال أخطأت من اسم غيره له خطأ وفيها الدية على العاقلة (قوله
وقصدهما) مبتدأ خبره شبهه عمدا (قوله أي الفعل والشخص) تفسير لضمر قصدهما قال في التحفة
والنهاية وان لم يقصد عينه اه (قوله بغيره) متعلق بقصد أي قصدهما بغير الشيء الذي يقتل في
الغالب (قوله شبهه عمدا) أي يقال له شبهه عمدا وعترض في المغنى على ضابطه المذكور فقال يرد على
طرده التعزير ونحوه فانه قصد الفعل والشخص بما لا يقتل غالبا وليس شبهه عمدا بل خطأ وعلى عكسه
ما لو قال الشاهدان الراجعان لم نعلم انه يقتل بقولنا وكان ممن يخفى عليهم ما ذلك حكمه حكم شبه العمدا
مع وجود قصد الشخص والفعل بما يقتل غالبا اه (قوله سواء أقتل كثيرا) تعميم في غير الذي
يقتل في الغالب وأفاد به ان الكثرة لا تنافي في عدم الغلبة وهو كذلك اذ قد يكون الشيء كثيرا في نفسه
وليس بغالب وقوله أم نادرا أي أم قتل نادرا لكن بحيث يكون سببا في القتل وينسب اليه القتل
عادة لا نحو قلم بما لا ينسب اليه القتل عادة لان ذلك مصادفة قدر فلا شيء فيه لا قود ولا دية ولا غيرهما
وقد أفاد الشارح هذا القيد بالتمثيل بقوله بعد كضربة يمكن عادة الخ (قوله كضربة الخ) تمثيل
لنادر لان الصربة الواحدة يندر القتل بها ولم يمثل للكثير ومثاله نحو الضرب الكثير غير المتوالي في
غير مقتل كما تقدم وقوله يمكن عادة احواله الهلاك عليها كما اذا كانت بنحو سوط (قوله بخلافها) أي
الضربة وقوله بنحو قلم كتوب أو منديل (قوله أو مع خفتها) أي أو كانت الضربة بنحو عصا مثله لالكن
كانت خفيفة جدا (قوله فهدر) أي لا شيء فيها الا قصاص ولا دية ولا غيرهما (قوله ولو غر زايرة الخ)
المقام للتفريع وحاصل مسئلة الاية انه ان غر زها في مقتل أو في بدن خفيف أو صغير فعمدا مطلقا
وان لم يكن معه ألم فان غر زها في غير ذلك كبدن كبير فان تألم بذلك فعمد أيضا والافشيه عمد وان
غر زها فيما لا يؤلم كجلدة عقب فهدر لعلمنا بان لم يمت به والموت عقبه موافقة قدر وقد علمت المراد
بالايرة فلا تغفل (قوله كالية ونفذ) تمثيل لغير المقتل (قوله وتالم حتى مات) أي تألم تألما شديدا دام به
حتى مات (قوله وان لم يظهر أثر) ان شرطية جوابها قوله فشبهه عمدا والانسب بما قبله وان لم يتألم
(قوله ومات حالا) أي أو بعد زمن يسير أي عرفا فيما يظهر اه تحفة (قوله فشبهه عمدا) قال في التحفة
كالضرب بسوط خفيف اه (قوله ولو حبسه الخ) الانسب تاخير هذه المسئلة وذكرها في التنبيه
الا تي لان منع الطعام والشراب من أسباب الهلاك لا من مباشرته وقوله كان أغلق بابا عليه مثال
للحبس والاغلاق ليس بقيد بل مثله ما لو لم يغلقه ووضع عليه حارسا يمنعه من ذلك وقوله ومنعه الخ
عطف على جملة حبسه قال في النهاية وخرج بحبسه ما لو أخذ بمغارة قوته أولسه أو ماءه وان علم هلاكه
به ويمنعه ما لو امتنع من تناول ما عنده وعلم به خوفا أو حزنا أو من طعام خوف عطش أو من طلب ذلك
أي وقد جوزا بانه لذلك فيما يظهر فلا قود بل ولا ضمان حيث كان حر الا انه لم يحدث فيه صنعا في
الاول وهو القاتل لنفسه في البقية قال الفوراني وكذا لو أمكنه الهرب بلا مخاطرة فتركه أما الرقيق

وهو ما بين الخصى
والدبر أولا كتجويح
وسحر (وقصدهما)
أي الفعل والشخص
(بغيره) أي غير ما
يقتل غالبا (شبهه عمدا)
سواء أقتل كثيرا أم
نادرا كضربة يمكن
عادة احواله الهلاك
عليه بخلافها بنحو قلم
أو مع خفتها جدا
فهدر ولو غر زايرة
بغير مقتل كالية
ونفذ وتالم حتى مات
فعمدا وان لم يظهر أثر
ومات حالا فشبهه عمدا
ولو حبسه كان أغلق
بابا عليه ومنعه
الطعام والشراب أو

فيضخنه باليد اه وقوله الطعام والشراب أى معا وقوله أو أحدهما أى أو منعه أحدهما أى الطعام أو الشراب ومثل منعه من الطعام أو الشراب منعه من اللباس كما في المدايني وسأنتقل لك عبارته (قوله والطلب لذلك) معطوف على الطعام والشراب أى ومنعه الطلب للطعام والشراب (قوله حتى مات الخ) أى حبسه ومنعه من ذلك إلى أن مات بالجوع أو بالعطش أو بكليهما (قوله فان مضت مدة) أى من ابتداء منعه إلى موته وهو جواب لو وقوله يموت مثله أى المحبوس الممنوع من الطعام والشراب وقوله فيها أى في تلك المدة وقوله جوعاً أو عطشاً أى يموت بالجوع وبالعطش فهما منصوبان بإسقاط الخافض (قوله فعمد) أى ففعله المذكور كور عدم موجب للقود وقوله اظهر الخ علة لكونه عمداً وقوله به أى بالفعل المذكور من الحبس ومنع الطعام والشراب أى ولما كان قصد الاهلاك بالفعل المذكور ظاهراً أحيل الهلاك عليه (قوله ويختلف ذلك) أى المدة التي يحصل الموت فيها غالباً عند منع الطعام والشراب وذكري اسم الإشارة باعتبار تأويلها بالمذكور أو بالزمن وعبارته شرح المنهج وتختلف المدة باختلاف حال الممنوع قوة وضعفاً والزمن حراً وبرداً فقد الماء في الحر ليس كهو في البرد اه (قوله باختلاف حال المحبوس) متعلق بخلاف وقوله والزمن معطوف على حال أى وباختلاف الزمن (قوله قوة) أى وضدها وهو راجع لحال المحبوس وقوله وحراً أى وضده وهو راجع للزمن (قوله وحداً الأطباء الجوع) أى ضبطوا زمنه وقوله باثنين وسبعين ساعة أى فلكية وهى ثلاثة أيام بلياليها اه رشيدى (قوله فان لم تمض المدة المذكورة) أى التي يموت فيها غالباً مثله (قوله ومات) أى المحبوس الممنوع من الطعام والشراب مدة لا يموت مثله غالباً فيها (قوله فان لم يكن الخ) جواب ان وقوله جوعاً أو عطشاً سابق أى على الحبس والمنع المذكورين (قوله فشبهه عمد) أى لان ما ذكر لا يقتل غالباً قال في التحفة والنهاية وعلم من كلامه السابق أنه لا بد من مضي مدة يمكن عادة إحالة الهلاك عليها اه (قوله فيجب نصف دية) لا يصح تقريره على ما قبله لان شبه العمد تجب فيه دية كاملة كالخطأ ثم ظهر من عبارة التحفة مع الاصل أن في عبارة الشارح سقطاً من النسخ بعد قوله فشبهه عمد وقبل قوله فيجب نصف دية ونصهما لتعرف ذلك السقط بعد فان لم يكن به جوع وعطش سابق فشبهه عمد وان كان بعض جوع وعطش سابق وعلم الحابس الحال فعمد له محمول حده السابق له والا يعلم الحال فلا يكون عمداً في الاظهر لانه لم يقصد الهلاك ولو أتى بهلك بل شبهه فيجب نصف دية لحصول الهلاك بالامر ين اه بتصرف وقوله بالامر ين هما الجوع أو العطش السابق على الحبس والجوع أو العطش الواقع بعده فاعتبر السابق نصف الدية وللاحق نصفها والواقع من الحابس هو الثاني فوجب عليه النصف ومثلهما عبارة المدايني على الخطيب ونصها فرع من حبس آدميا ومنعه الزاد والماء أو عراه فان كان زمناً يموت فيه غالباً جوعاً أو عطشاً أو برداً فعمد اولاً ويموت فيه فان لم يكن به جوع وعطش سابق فشبهه عمد والا فان حبسه زمناً اذا ضمه للاول مات وعلم سابق جوعه وعطشه فعمد محض وان جهل وجب نصف دية شبه العمد ولو أطعمه وسقاه حتى مات ضمنه ان كان عبد الاحرا أو أخذ زاده أو ماء أو ثيابه بمقازة فمات جوعاً أو عطشاً أو برداً اه (قوله تخويفه) مفعول لاجله أى أشار اليه بسكين لاجل أن يخوفه (قوله فسقطت) أى السكين وقوله عليه أى على الانسان المشار اليه وقوله من غير قصد متعلق بسقطت أى سقطت لا يقصد السقوط بان انزلت من يده (قوله الى انه عمد) متعلق بمال أى مال الى ان فعله المذكور عدم فاذا مات وجب القود (قوله وفيه نظر) أى في كونه عمد انظر لانه لم يقصد عينه أى المشار اليه المصاب وقوله بالا آله أى بسقوطها عليه كما في عرش وعبارته قوله لانه الخ فيه نظره حيث أشار كان قاصداً عينه بالاشارة نعم خصوص الإشارة التي وجدت منه لا تقتل غالباً وسقوط السكين من يده لم يقصد به ويمكن جعل كلام الشارح على هذا بان يقال لم يقصد عينه بسقوط الآلة اه (قوله فالوجه انه غير عمد) أى بل هو شبه عمد لانه قصد

أحدهما والطلب لذلك حتى مات جوعاً أو عطشاً فان مضت مدة يموت مثله فيها غالباً جوعاً أو عطشاً فعمد لظهور قصد الاهلاك به ويختلف ذلك باختلاف حال المحبوس والزمن قوة وحراً وحداً الأطباء الجوع المهلك غالباً باثنين وسبعين ساعة متصلة فان لم تمض المدة المذكورة ومات بالجوع فان لم يكن به جوعاً أو عطشاً سابق فشبهه عمد فيجب نصف دية لحصول الهلاك بالامر ين ومال ابن العماد فيمن أشار لانسان بسكين تخويفه فسقطت عليه من غير قصد الى أنه عمد واجب للقود قال شيخنا وفيه نظر لانه لم يقصد عينه بالا آله فالوجه أنه غير عمد انتهى

الفعل وهو الخوف الذي لا يقتل غالبا (قوله يجب قصاص بسبب) هو ما يؤثر في تحصيل ما يؤثر في التلف كالا كراه فانه يؤثر داعية في القتل في المكروه وهذه الداعية تؤثر في التلف وخرج به الشرط فانه لا يؤثر في الفعل ولا يحصل بل يحصل التلف عنه بغيره ويتوقف تأثير ذلك الغير عليه كخبر يؤثر مع التردى فيها فان المقوت هو الخطى جهته والمحصل هو التردى فيها المتوقف على الحفر ومن ثم يجب فيه قود مطلقا ثم السبب تارة يكون حسيا كالا كراه وتارة يكون عرفيا كتقديم الطعام المسموم الى الضيف وتارة يكون شرعيا كشهادة الزور وقوله كباشرة الكاف للتنظير أي نظير مباشرة القتل فانه يجب بها القصاص وهي ما أثر في التلف وحصله فتحصل أن المباشرة ما ذكر وأن السبب ما أثر في التلف فقط ولم يحصله ومنه منع الطعام السابق والشرط ما لا يؤثر فيه ولا يحصله وتقدم المباشرة على السبب ثم هو على الشرط كما سيذكره (قوله فيجب) أي القصاص وقوله على مكروه بكسر الراء أي مكروه انسانيان يقتل آخر معينا سواء كان اما أم أو متغلبا ومنه أمر خيف من سطوته لو خولف فامر كالا كراه ويشترط لوجوب القصاص عليه أن يكون عالما بان المقتول آدمي سواء علم به المكروه بفتح الراء أم لا وشرط لوجوبه على المكروه بفتح الراء أن يكون عالما به أيضا سواء علم به المكروه بكسر الراء أم لا فلا يتوقف وجوب القصاص على علمهما معا والحاصل أن المكروه والمكروه اما أن يكونا عالمين بان المقتول آدمي أو جاهلين به أو الاول عالما والثاني جاهلا أو بالعكس فيجب القود على كل منهما في الصورة الاولى وتجب الدية على عاقلتهما في الثانية لانه خطأ ويجب القود على المكروه بكسر الراء وحده في الثالثة وعلى عاقله المكروه بفتحها نصف الدية والرابعة بعكس الثالثة وقوله بغير حق خرج به ما اذا أكره الامام آخر على قتل من استحق القتل فلا شيء فيه أصلا (قوله بأن قال اقتل هذا) أي اشارة لا آدمي علمه كما علمت وخرج بقوله هذا المشار به لمعين ما لو قال له اقتل نفسك والافتلتك فقتلهما والوقال له اقتل زيدا أو عمرافقتلهما أو أحدهما فلا قصاص على المكروه بكسر الراء لانه ليس باكره حقيقة لان اتحاد المأمور به والخوف به في الصورة الاولى فكأنه اختار قتل نفسه ولنفويض تعيين عين المقتول الى المكروه بفتح الراء في الثانية فصار له اختيار في القتل فالقود يكون عليه (قوله وعلى مكروه أيضا) أي ويجب القصاص أيضا على مكروه بفتح الراء لكن بشرط علمه بان المقتول آدمي كما علمت قال في التحفة وقيدهم بالغوى وجوب القود عليه بما إذا لم يظن أن الاكره يبيع الاقدام والالم يقتل جزما وأقره جمع لان القصاص يسقط بالشبهة ويتعين جله بعد تسليمه على ما اذا أمكن خفاء ذلك عليه اه وانما وجب القصاص عليه مع أنه مكروه لانه أثر نفسه بالبقاء وان كان كالا لانه فهو كالمضطر الذي قتل غيره ليا كله فان عليه الضمان وقيل لا قصاص عليه لعدم خبر رفع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه (قوله وعلى من ضيف الخ) أي ويجب القصاص أيضا على من ضيف بمسموم ومثل التضييف به دس السم في طعام المقتول وقوله بمسموم يقتل غالبا عبارة التحفة بمسموم يعلم كونه يقتل غالبا فادان أنه لا بد من علم المضيف بذلك فلو لم يعلم به فلا قود وخرج بقوله غالبا اذا كان يقتل لا غالبا ففيه الدية لا القود وقوله غير ميمر أي صيبا كان أو مجنوناً وهو مفعول ضيف (قوله فان ضيف به) أي بالمسموم الذي يعلم أنه يقتل غالبا وقوله بميمر اسواء كان بالغام لا (قوله أو دسه) أي السم وقوله في طعامه أي المميز وخرج به ما لو دسه في طعام نفسه فاكل منه من يعتاد الدخول له وقتله فانه هدر وقوله الغالب أكله منه أي الذي يغلب كل المميز من ذلك الطعام قال سم هذا الفيد وقع في المنهاج وغيره من كتب الشيخين ولم يذكره الا كثرون وهو تقييد لمحل الخلاف المذكور حتى يتأتى القول بوجوب القصاص والا فدية شبه العمد واجبة مطلقا سواء كان الغالب أكله منه أو لا خلافا لما ذكره كسبر من الشراح من أنه اذا لم يكن الغالب أكله منه نبيه على ذلك شيخنا الشهاب الرملي فقول الشارح الآتي

* (تنبيه) * يجب
قصاص بسبب
كباشرة فيجب على
مكروه بغير حق بان
قال اقتل هذا والا
لاقتلتك فقتله وعلى
مكروه أيضا وعلى من
ضيف بمسموم يقتل
غالبا غير ميمر فان
ضيف به ميمر أو دسه
في طعامه الغالب
أكله منه

فهو ممنوع اه (قوله فأكله جاهلا) أي بأن فيه سحما وخرج به مالوا كله عالمابه ومات فانه
 يكون هدر (قوله فشبهه عمد) لا يخفى أن هذا لا يصدق عليه حد شبه العمد المتقدم لأنه تقدم أن
 يكون بما لا يتلف غالبا إلا أن يكون ذلك مخصوصا بالآلة وهذا في السبب تأمل حل بحجري (قوله
 فيلزمه دية) أي دية شبه العمد (قوله ولا قود) أي على المضيف أو الداس للسم (قوله لتناول
 الطعام باختياره) هذا هو الفارق بينه وبين غير المميز (قوله وفي قول قصاص) أي وفي قول يجب
 قصاص على المضيف أو الداس للسم (قوله لتغيره) أي من ذكر من المضيف أو الداس أي للتغير
 الحاصل منه للمميز لا كل فهو كالا كراه وفرق بأن في الأكره الجاء دون هذا (قوله وفي قول لاشئ)
 أي لا قصاص ولا دية (قوله تغليباً للبشارة) قال في النهاية ورد بان محل تغليبها حيث اضمحل السبب
 معها كالمسك مع القاتل ولا كذلك هنا اه وقوله كالمسك مع القاتل يعني إذا أمسك شخص آخر
 فجاء آخر وقتله فالقصاص على القاتل لا على المسك تغليباً للبشارة (قوله وعلى من ألقى) من واقعة
 على المميز القادر على الحركة ومفعول ألقى محذوف والمعنى يجب القصاص على من فادى على الحركة التي
 غيره وقوله في ماء أي جارأورا كدومثل الماء النار ولو قال كما في المنهج في الماء لا يمكنه التخلص منه لكان
 أولى وقوله مغرق أي لثله وخرج به مالوا لقاده في ماء غير مغرق كما منبسط يمكنه الخلاص منه عادة فكث
 فيه مضطجعا حتى هلك فانه هدر لا ضمان فيه ولا كفارة لأنه المهلك لنفسه وقوله لا يمكنه التخلص منه
 أي من الفرق فيه كالحية وقت هجانه وقوله بعموم الباعسيية متعلقة بالتخلص وقوله أو غيره أي غير
 العموم (قوله وان التهمة حوت) غاية في وجوب القصاص أي يجب القصاص على الملقى وان التهمة
 الملقى بفتح القاف حوت وقوله ولو قبل وصوله للماء أي ولو وقع التهام الحوت له قبل أن يصل الماء
 (قوله فان أمكنه التخلص) مفهوم قوله لا يمكنه التخلص منه وقوله ومنعه منه أي التخلص بذلك وقوله
 عارض أي بعد الالتقاء فان كان العارض موجودا عند الالتقاء فالقصاص حل وقوله كوج وريح
 تميل للعارض وقوله فهلك أي الملقى (قوله فشبهه عمد) أي فالفعل المذكر كوروهو الالتقاء شبه عمد
 (قوله فغيبه دية) مفرع على كونه شبه عمداً أي فيلزمه في هالك من أمكنه التخلص ومنعه منه عارض
 دية شبه العمد (قوله وان أمكنه) أي التخلص وقوله فتر كه الخ أي فتر كه لا لعارض بل خوفاً
 أو عناداً (قوله فلا دية) أي على الملقى ولا كفارة عايه أيضاً قال في التحفة والنهاية لأنه المهلك لنفسه
 ذالصل عدم الدهشة ومن ثم لم يمتد الكفار اه وقوله لم يمتد أي لم يمتد من أمكنه التخلص وتر كه
 الكفارة لقتله نفسه اه ع ش (قوله فرع) الأولى فرعان لأنه ذكرهما الأولى قوله لو أمسكه الخ الثاني
 قوله ولا قصاص الخ (قوله لو أمسكه شخص الخ) مثله مالوا لقاده من مكان عال فتلقا آخر بسيف وقده
 نصفين أو حفر بئر فراه فيها آخر فالقصاص على القادر والمردى (قوله ولوللقتل) أي ولو كان أمساكه
 لاجل قتله والغاية للرد على الإمام مالك رضي الله عنه القاتل انه إذا أمسكه للقتل يكون القصاص
 عليه ما لا نه شريك اه بحجري وقوله فالقصاص على القاتل أي الأهل للضمان أما غير الأهل
 كعجنون أو سباع ضار أو حية فلا أثر له لانه كالا والقود على المسك (قوله ولا قصاص على من
 أكره) من واقعة على المكره بكسر الراء والفعل مبني للعلوم ومفعوله محذوف أي على الذي أكره
 غيره وقوله على صعود شجرة أي أو على بئر بشر (قوله فزلق) أي فصعد الشجرة فزلق وفي المصباح
 زلقت القدم زلقا من باب تعب لم تثبت حتى سقطت اه (قوله بل هو) أي أكرهه على صعود
 الشجرة شبه عمد لانه لا يقصد به القتل غالبا وقيل هو عمد فحبب القصاص لتسببه في قتله فاشبهه مالوا
 رماه بسهم (قوله ان كانت) أي الشجرة وهو قيد لكونه شبه عمد وقوله مما يزلق أي من الشجر
 الذي يزلق على مثلها في الغالب وقال سم المعتمد انه شبه عمد وان لم يزلق غالبا والتقييد بالازلاق
 غالبا لجعل الضعيف وهو ان ذلك عمد رم اه (قوله والافطأ) أي وان لم تكن مما يزلق على

فأكله جاهلا فشبه
 عمد فيلزمه دية ولا
 قود لتناوله الطعام
 باختياره وفي قول
 قصاص لتغيره وفي
 قول لاشئ تغليباً
 للبشارة وعلى من ألقى
 في ماء مغرق لا يمكنه
 التخلص منه بعموم أو
 غيره وان التهمة
 حوت ولو قبل وصوله
 الماء فان أمكنه التخلص
 بعموم أو غيره ومنعه
 منه عارض كوج
 وريح فهلك فشبه
 عمد فغيبه دية وان
 أمكنه فتر كه خوفاً
 أو عناداً فلا دية
 * (فرع) * لو أمسكه
 شخص ولوللقتل فقتله
 آخر فالقصاص على
 القاتل دون المسك
 ولا قصاص على من
 أكرهه على صعود
 شجرة فزلق ومات
 بل هو شبه عمد ان
 كانت مما يزلق على
 مثلها غالبا ولا فطأ

مثله فهو خطأ وسيأتي بيان ما يترتب على الخطأ وشبه العمد (قوله وعدم قصد أحدهما) أي أو عدم قصد هبهما أي الفعل وعين الشخص والمثال الأول من مثاليه يصلح له (قوله بأن لم يقصد الفعل الخ) تصوير لعدم قصد أحدهما واعلم أنه يلزم من عدم قصد الفعل عدم قصد الشخص إذ يستحيل فقد قصد الفعل دون فقد قصد الشخص وإن كانت عبارته تعيد خلافه (قوله كأن زلق الخ) تمثيل لعدم قصد الفعل (قوله أو قصده) أي الفعل فقط ولم يقصد الشخص (قوله كأن رمى الخ) تمثيل لقصد الفعل فقط ومثله من رمى زيد فأخطأ السهم وأصاب عمراً أو رمى انساناً طئنه شجرة فبان انساناً فهو خطأ في الصورتين لأنه لم يقصد عين الشخص المصاب وقوله لم يهدف هو الغرض الذي يرمى اليه ويسمى بالنشأن قال في المصباح المهدف بفتحين كل شيء عظيم مرتفع ويطلق أيضاً على الغرض اهـ (قوله خطأ) الأولى حذف الفاء كما حذفها من سابقه لأنه خبر وهو لا يدخل عليه الفاء إلا بشرط مفقودة هنا (قوله ولو وجد بشخص الخ) شروع في بيان حكم الجناية من اثنين وقد ترجم له في المتأخر بفصل مستقل (قوله أي حال كونهما الخ) أفاد أن معاملة متعلقة بمحذوف حال من شخصين وفيه مجيء الحال من النكرة وهو ضعيف وأفاد أيضاً أنها تبادل على الاتحاد في الزمن وفيه خلاف فحوزه ثعلب ومن تبعه ومنعه ابن مالك محتمل بقول إمامنا رضي الله عنه في أن من قال لزوجه إن ولدتسماً معاً فانتسأ طالقاً أنه لا يشترط وقوع الطلاق الاقتران بالزمن وبعضهم حمل قول ابن مالك على ما إذا لم توجد قرينة فإن وجدت دللت على الاقتران في الزمان والقرينة هنا قد وجدت وهي قوله بعد أو وجداه مرتباً وقوله بأن تقارنا في الإصابة أي وإن لم يتقارنا في ابتداء الرمي (قوله فعلاً) نائب فاعل وجد وقوله من هرقان للروح أي مخرجان لها (قوله مذفان) بكسر الفاء المشددة وقوله أي مسرعان تفسير لمذفان إذا التذفيف الاسراع (قوله كز للرقبة) أي صادر من أحدهما وقوله وقد لحيته أي صادر من الآخر لكن الفعلان وقعا معاً (قوله أولاً) أي أول ما يوجد منهما ما فعلان مذفان فقول الشارح أي غير مذفين حل معنى ولو عبر بما عبرت به لكان أولى (قوله كقطع عضوين) أي اشتتر كافهما ما أوقف كل واحد عضواً في آن واحد (قوله أي جرحين) التفسير لا يصلح هنا فاعله حصل تحريف من النسخ بابدال أو بأى وعبرة التحفة أو جرحين أو جرح من واحد اهـ وهي ظاهرة والمراد أو جرح جرحين بأن اشتتر كافهما أو جرح كل واحد جرحاً في بدنه ويشترط في ذلك أن يكون كل واحد لواحد لفرد لقتل (قوله أو جرح من واحد وعشرة مثلاً من آخر) لكن يشترط ما مر أنه لو انفرد جرح الواحد لقتل وكذا لو انفردت الأجواح العشرة لقتلت (قوله فقاتلان) أي فهما قاتلان فهو خير لبتداء محذوف والجملة جواب ولو وجد (قوله فيقتلان) أي بشرط القصاص الآية (قوله اذرب جرح الخ) علته لكن بالنسبة للصورة الأخيرة أعني قوله أو جرح من واحد وعشرة من آخر كما هو ظاهر وقوله نكايته أي تأثير (قوله فان ذفف الخ) مفهوم قوله مذفان وقوله أحدهما أي الفعلين وقوله فقط أي دون الفعل الآخر (قوله فهو) أي الذي ذفف فعله فالضمر يعود على معلوم وقوله فلا يقتل الآخر أي الذي لم يذفف فعله (قوله وان شككنا في تذفيف جرحه) أي الآخر الذي لم نوجب قتله والملائم ابدال جرحه بفعله اذ هو أعم يصدق بالجرح وبقطع العضو والغاية المذكورة لعدم قتل الآخر (قوله لان الأصل عدمه) أي عدم تذفيف جرحه وهو تعليل لمحذوف أي وانما لم نقتله اذا شككنا في تذفيف جرحه لان الأصل عدمه (قوله والقود لا يجب بالشك) أي مع سقوطه بالشبهة اهـ نهاية (قوله أو وجداً) أي الفعلان وقوله به أي بالشخص المقتول وقوله مرتباً أي بأن لم يترنأ في الإصابة وهو مفهوم قوله معاً (قوله فالقاتل الأول) جملة مركبة من مبتدأ وخبر أي فالقاتل هو الأول أي الذي جرحه أولاً أو قطع عضوه أولاً (قوله ان انهاء) أي أوصله بجنايته إلى

(وعدم قصد أحدهما) بأن لم يقصد الفعل كأن زلق أفوقع على غيره ففتهاه أو قصده فقط كأن رمى لم يهدف فأصاب انساناً ومات (خطأ ولو وجد) بشخص (معاً) أي شخصين معاً أي حال كونهم ماقترنين في زمن الجناية بأن تقارنا في الإصابة (فعلاً ان مرقان) للروح (مذفان) أي مسرعان للقتل (كز للرقبة) (وقد) للحيطة (أولاً) أي غير مذفين (كقطع) عضوين (أي جرحين أو جرح من واحد وعشرة مثلاً من آخر) فقاتلان (فقاتلان) فيقتلان اذرب جرح له نكايته باطناً أكثر من جروح فان ذفف أي اسرع للقتل أحدهما فقط فهو القاتل فلا يقتل الآخر وان شككنا في تذفيف جرحه لان الأصل عدمه والقود لا يجب بالشك (أو) وجداه منهما (مرتباً) بالقاتل (الأول) ان انهاء إلى حركة مذبوح

حركة مذبح وحيدته يعطى حكم الاموات وهذا قيد ليكون القاتل هو الاول (قوله بان لم يبق الخ)
تصور لانهاية أى وصوله الى حركة المذبح أى ويتصور وصوله الى حركة مذبح بما اذا لم
يبقى فيه بسبب الجرح ادراك وابصار ونطق وحركة وقوله اختيارات صفة للاربعة قبله قال في
التحفة وأفهم التقييد بالاختيار انه لا أثر لبقاء الاضطرار فهو معه في حكم الاموات ومنه ما لو قد بطنه
وخرج بعض احشائه عن محله خروجا يقطع بجموده فانه وان تسلكم بمنظم كطلب من وقع له ذلك
ما فشر به ثم قال هكذا يفعل بالجرح ان ليس عن روية واختيار فلم يمنع الحكم عليه بالموت بخلاف ما لو
بقيت احشاؤه كلها مجملها فانه في حكم الاحياء لانه قد يعيش مع ذلك كما هو مشاهد حتى فيمن خرق
بعض امعائه لان بعض المهرة فعل فيه ما كان سببا للحياة مدة بعد ذلك اه وفي المعنى مانعه وان
شك في وصوله الى حركة مذبح رجح الى أهل الخبرة كما قال الرافي أى وعمل بقول عدلين منهم وحالة
المذبح تسمى حالة اليأس وهى التى لا يصح فيها السلام ولا ردة ولا شئ من التصرفات وينتقل فيها
ماله لورثته الحاصلين حينئذ لان حدث ولومات له قريب لم يرته اه (قوله ويعذر الثانى) أى لهتكه
حرمة الميت (قوله وان جنى الثانى قبل انهاء الاول اليها) أى الى حركة المذبح (قوله وذفف) أى
الثانى أى جرحه (قوله كثر به) الباء بمعنى اللام أى كثر صادرة منه أى للمقتول ويحتمل أن تكون
الباء بمعنى من والضمير يعود على الثانى وقوله بعد جرح هو بفتح الجيم لانه مثال للفعل وهو مصدر
أما الاثر الحاصل بالجرح فهو جرح بالضم اه ع ش (قوله فالقاتل الثانى) أى فعلية القصاص لان
الجرح الصادر من الاول انما يقتل بالسراية وحرق الرقبة الصادر من الثانى انما يقطع أثرها ولا فرق بين
أن يتوقع البرء من الجراحة السابقة أو يتيقن الهلاك بها بعد يوم أو أيام لان له في الحال حياة مستقرة
وقد عهد عرف في هذه الحالة وعمل بعهد مو صاياه اه معنى ببعض زيادة (قوله وعلى الاول) أى ويجب
على الجراح الاول وقوله قصاص العضو أى ان كان عمدا وقوله أو مال أى ان كان غير عمد (قوله
بحسب الحال) أى من عمد أو ضده على التوزيع المار (قوله وان لم يذفف الثانى) أى لم يسرع جرحه
في الهلاك وهذا مفهوم قوله وذفف أى الثانى وقوله أيضا أى كالاول (قوله ومات الجنى) أى عليه
وقوله بالجنايتين أى الواقعتين من الاول ومن الثانى مع عدم تذفيفهما (قوله كان قطع الخ) تمثيل
للجنايتين اللتين لم تذففا (قوله فقاتلان) خبر مبتدأ محذوف أى فهما قاتلان فيقتص منهما معا
(قوله لوجود السراية) علة لثبوت كونهما قاتلين بالجنايتين الصادرتين منهما وقوله منهما أى
من الجنايتين قال في المعنى بعد العلة المذكورة ولا يقال ان أثر القطع الثانى أزال أثر القطع
الاول اه (قوله لو انذملت الجراحة) أى برئت قال في المصباح انذمل الجرح تراجع الى البرء
اه (قوله فان قال الخ) جواب لو (قوله انها) أى الحمى من الجرح (قوله فالقود) أى يلزم الجراح
(قوله والا فلا ضمان) أى وان لم يقل عدلا طب انهما من الجرح فلا ضمان أى فلا يلزمه شئ لا قصاص
ولا غيره من حيث الهلاك وأما من حيث الجرح فيلزمه ما ترتب عليه (قوله وشرط الخ) شروع
في بيان شروط الأخذ بالقصاص المتعلقة بالقتل وبالقتيل وبالقاتل وكان الاولى أن يذكر أولا
أركان القود ثم يذكر ما يتعلق بكل من الشروط كما صنع في المنهج وعبارته أركان القود في النفس
ثلاثة قتل وقتل وشرط فيه أى في القتل ما مر أى من كونه عمدا ظلم او في القتل عصمة ثم قال
وشرط في القتال أمران التزام للحكام ومكافأة حال جناية اه (قوله أى للقصاص في النفس) أى
لاخذ القصاص بالنسبة للنفس وقوله في القتل متعلق بشرط (قوله كونه) أى القتل وقوله عمدا
ظلمنا خبر ان عن الكون من جهة النقضان وقد تقدم أن المراد بكونه ظلمنا من حيث الاتلاف (قوله
فلا قود في الخطأ) أى لقوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبته مؤمنة وهو وما بعده مفهوم
قوله عمدا وقوله وغير الظلم مفهوم قوله ظلمنا (قوله وفي قتل عصمة) أى وشرط في قتل وجود

بان لم يبق فيه ادراك
وابصار ونطق وحركة
اختيارات ويعذر
الثانى وان جنى
الثانى قبل انهاء
الاول اليها وذفف
كثر به بعد جرح
فالقاتل الثانى وعلى
الاول قصاص العضو
او مال بحسب الحال
وان لم يذفف الثانى
ايضا ومات الجنى
بالجنايتين كان قطع
واحد من الكوع
والاخر من المرفق
فقاتلان لوجود
السراية منهما
(فرع) لو انذملت
الجراحة واستمرت
الحمى حتى مات فان
قال عدلا طب انها
من الجرح فالقود
والا فلا ضمان
(وشرط) أى للقصاص
في النفس في القتل
كونه عمدا ظلمنا فلا
قود في الخطأ وشبهه
العمد وغير الظلم
(وفي قتل عصمة)

عصمة قال في التحفة من أول أجزاء الجنائية كالرمي الى الزهوق اه (قوله بايمان) أي مع عدم
 نحو صيال وقطع طريق للخبر العظيم فاذا قالوها عصموا من دماءهم وأموالهم الا بحقتها (قوله أو أمان
 يحقن دمه) أي يحفظه (قوله بعقد ذمة أو عهد) أي أو أمان مجرد ولو من الاحد كما أن يقول
 شخص أنت تحت أمانى أو ضرب الرق عليه لانه به يصير مالا للمسلمين وماله في أمان ولو قال كعقد مكاف
 التمثيل أشمل الا مان جميع ذلك ودليل ان عقد الذمة أي الجزية يحقن الدم قوله تعالى قاتلوا الذين
 لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين
 أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يدهم صاغرون ودليل الثاني والثالث قوله تعالى وان أحد
 من المشركين استجارك فأجره (قوله فهدر الحربى الخ) أي لعدم العصمة في الجميع ولقوله تعالى
 فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وقوله والمريد أي ويهدر المريد لخبر من بدل دينه فاقتلوه والمراد
 يهدر في حق معصوم لا على مثله كما يستفاد مما ياتي والفرق بينه وبين الحربى حيث أهدر مطلقا ان
 المتردد ملتزم للاحكام فعصم على مثله ولا كذلك الحربى (قوله وزان محصن) أي ويهدر زان
 محصن وقوله قتله مسلم خرج به ما لوقته غير المسلم كذبحي غير حربى أو مريد فانه يقتل به أما الحربى فلا
 يقتل به كما سيأتى قال في التحفة مع الاصل والزانى المحصن ان قتله ذمى والمراد به غير الحربى أو مريد يقتل
 به اذ لا تسليط لهما على المسلم ولا حق لهما في الواجب عليه اه وقوله ليس أي القاتل المسلم وقوله
 زانيا محصنا أي أو فحوه من كل مهدر كما سيذكره (قوله سواء الخ) تعميم في اهدار الزانى المحصن
 وقوله بينة هي في الزنا أربعة شهود (قوله أم باقرار) معطوف على بينة أي ام ثبت زناه باقراره بانه
 زنى وقوله لم يرجع عنه أي عن اقراره فان رجع عنه قتل قاتله ان علم برجوعه كافي التحفة (قوله
 الزانى المحصن) فاعل خرج (قوله فيقتل) أي الزانى المحصن وقوله به أي يقتله للزانى المحصن الذى
 هو مثله (قوله مالم يأمره الامام بقتله) قيد في قوله به وخرج به ما لو امره به فلا يقتل به بل ولا ضمان
 عليه (قوله ويظهر ان يلحق بالزانى المحصن) أي القاتل لمثله وقوله في ذلك أي كونه يقتل اذا قتل
 مثله (قوله كل مهدر) نائب فاعل يلحق (قوله كتارك صلاة) أي كسلب بعد أمر الامام له بها
 وامتناعه منها والافه ومعصوم ولا عبرة بأمر غير الامام (قوله وقاطع طريق متختم قتله) أي بان قتل
 في الطريق من يكافئه (قوله والحاصل أن المهدر معصوم الخ) أي بشرط المكافأة فيما سيأتى فلا
 يرد عليه ما اذا كان القاتل مريدا والقاتل مسلما زانيا محصنا أو قاطع طريق فانه سيذكر أن المسلم
 ولو مهدر لا يجوز ان لا يقتل بكافر لعدم التكافؤ بينهما في الاسلام وقوله في الاهدار متعلق بقتله أي
 مثله في مطلق الاهدار (قوله وان اختلفا) أي المهدران وقوله في سببه أي الاهدار أي كتارك صلاة
 قتل زانيا محصنا (قوله ويد السارق) بالنصب عطف على المهدر أي وان يد السارق وقوله مهدر
 الاعلى مثله أي على سارق مثله فانها لا تكون مهدره عليه في مطالبها اذا جنى عليها (قوله سواء
 المروق منه وغيره) أي سواء كان ذلك المثل الذى لا تهدر يد السارق بالنسبة اليه من سرق منه
 وغيره (قوله ومن عليه قصاص الخ) أي ومن وجب عليه قصاص كائن كغيره ممن ليس عليه ذلك في
 العصمة وقوله في حق غير المستحق متعلق بما تعلق به الخبر اما في حق المستحق فليس هو كغيره فلو قتله
 المستحق لا يقتل ولو بغير امر الامام (قوله فيقتل قاتله) أي من عليه قصاص اذا كان غير المستحق
 (قوله ولا قصاص على حربى) أي ولادية ايضا اذا قتل غيره في حال حربته (قوله وان عصم بعد
 بعد جنائته باسلام أو عقد ذمة وقوله لعدم التزامه أي للاحكام وهو علة لكونه لا قصاص عليه
 لو قتل (قوله ولما تواتر الخ) علة ثانية لكون الحربى لا قصاص عليه ايضا (قوله من عدم الاقادة
 بيان لما أي من عدم اخذ القود عن اسلم (قوله كوحشى قاتل حرة) أي فانه عليه الصلاة والسلام
 لم يقتله لانه قتل في حال حربته نعم قال له عليه السلام ان استطعت أن تغيب عنا وجهك فافعل لانه

بايمان أو أمان يحقن
 دمه بعقد ذمة أو عهد
 فهدر الحربى والمريد
 وزان محصن قتله
 مسلم ليس زانيا
 محصنا سواء اثبت
 زناه بينة أم باقرار لم
 يرجع عنه وخرج
 بقولى ليس زانيا
 محصنا الزانى المحصن
 فيقتل به مالم يأمره
 الامام بقتله قال
 شيخنا ويظهر ان
 يلحق بالزانى المحصن
 في ذلك كل مهدر
 كتارك صلاة وقاطع
 طريق متختم قتله
 والحاصل ان المهدر
 معصوم على مثله في
 الاهدار وان اختلفا
 في سببه ويد السارق
 مهدره الاعلى مثله
 سواء المروق منه
 وغيره ومن عليه
 قصاص كغيره في
 العصمة في حق غير
 المستحق فيقتل قاتله
 ولا قصاص على حربى
 وان عصم بعد لعدم
 التزامه ولما تواتر
 عنه صلى الله عليه وسلم
 وعن اصحابه من عدم
 الاقادة عن اسلم
 كوحشى قاتل حرة
 رضى الله عنهما

عليه الصلاة والسلام حزن على عمه حزنا شديدا وقد استشهد في أحد رضى الله عنه (قوله بخلاف
الذي) مثله المرتد لا التزامه الاحكام كما مر (قوله فعليه القود) أى القصاص اذا قتل غيره لا التزامه
للاحكام وقوله وان أسلم أى الذى فالقود يبقى عليه اذا لا سلام يثبت ولا يرفعه (قوله وشرط فى قاتل
تسليف) أى وعدم حرابة أيضا لما تقدم قريبا ان الحر لا قود عليه وكان عليه أن يزيد ما ذكر
ويؤخر قوله المتقدم ولا قصاص على حرى الخ عنه (قوله فلا يقتل صبي ومجنون) أى لعدم تسليفهما
وقوله حال القتل هو منصوب بأسقاط الحافض متعلق بكل من صبي ومجنون (قوله والمذهب
وجوبه) أى القود قال فى النهاية وفى قول لا وجوب عليه كالمجنون أخذاء امرى فى الطلاق فى تصرفه
اه (قوله على السكران المتعدى) مثله كل من تعدى بإزالة عقله (قوله فلا قود الخ) مفهوم
قوله المتعدى الخ وقوله على غير متعدبه أى يتناول المسكر كان أكره على شرب مسكرا أو شرب ما طمته
دواء أو ماء فاذا هو مسكر قال ع ش ويصدق فى ذلك وان قامت قرينة على كذبه للشبهة فيسقط
القصاص عنه وتجب الدية اه (قوله ولو قال كنت وقت القتل صبيا الخ) قال فى الروض وان قامت
بينتان بمجنونه وعقله تعارضا اه قال سم وينبغى أن يجرى ذلك اذا قامت بصباه وبلوغه اه
ولو قال أنا صبي الآن وأمكن صدق من غير حلف لأن التحليف لا ثبات صباه ولو ثبت لبطلت يمينه
فى تحليفه ابطال التحليف وقوله وأمكن صباه فيه أى فى وقت القتل وخرج بقوله وأمكن صباه ما اذا لم
يمكن صباه بان كان عمره نحو عشرين سنة مثلا وكان القتل من قبل بسنة مثلا (قوله أو مجنونا) أى
أوقال كنت وقت القتل مجنونا وقوله وعهد مجنونه أى ولو لم تقطع أو هو قيد خرج به ما اذا لم يعهد
جنونه فلا يصدق (قوله فيصدق بيمينه) جواب لو والضمير يعود على المذكور من مدعى الصبا
والجنون وفى التحفة مانصه ولو اتفقا على زوال عقله وادعى الجنون والولى السكر صدق القاتل بيمينه
ومثله كما هو ظاهر ما لو قال زال بمالم أتعبه وقال الولى بل بما تعديت به اه (قوله ومكافاة) معطوف
على تسليف أى وشرط مكافاة (قوله أى مساواة) أى من المقتول لقاتله وقوله حال جنابة أى فلا
عبرة بما حدث بعدهما فلو قتل مسلم كافرا لا يقتل به ولو ارتد المسلم بعد عدم المساواة حال الجنابة (قوله
بان لا يفضل) فاعله يعود على القاتل وقوله قتيله مفعوله والباء لتصور المكافاة (قوله باسلام
الخ) الاحسن تعلقه بيفضل المنفى أى بان لا يفضل القاتل على قتيله باسلام فان فضل عليه به لا يقتل
ولا يفضل عليه بحرية فان فضل عليه به لا يقتل به ولا يفضل عليه باصالة فان فضل عليه به بان
يكون القاتل أصلا والمقتول فرعاً فلا يقتل ولا يفضل عليه بسيادة فان فضل عليه به بان يكون القاتل
سيداً والمقتول عبداً فلا يقتل به (قوله فلا يقتل مسلم الخ) هذا مفهوم قوله باسلام وانما لا يقتل
المسلم بالكافر لخبر البخارى ألا لا يقتل مسلم بكافر وقوله بكافر أى ولو لم يخالفاً للإمام أى خفيفة
رضى الله عنه حيث قال يقتل المسلم بالمدى ووافق الامام الشافعى رضى الله عنه على عدم قتل المسلم
بالكافر مطلقا الامام مالك والامام أحمد واسحق رضى الله عنهم وحكى انه رفع الى أبى يوسف مسلم
قتل كافرا الخ حكم عليه بالقود فاتاه رجل برقعة ألقاها اليه من شاعر يكنى أبا المضر ج وفيها هذه الايات

يا قاتل المسلم بالكافر * جرت وما العادل كالجائر
يا من يبغداد وأطرافها * من فقهاء الناس أو شاعر
جار على الدين أبو يوسف * يقتله المسلم بالكافر
فاستر جمعوا وأبكوا على دينكم * واضطربوا فالأجر للصابر

فاخذ أبو يوسف الرقعة ودخل بها الى هرون الرشيد فاخبره بالحال وقرأ عليه الرقعة فقال له الرشيد
تدارك هذا الامر بحيلة لئلا يكون منه فتنة فخرج أبو يوسف وطالب أولياء المقتول بالبينة على صحة
الذمة واداء الجزية فلم يأتوا بها فاسقط القود وحكم بالدية وهذا اذا كان مفضيا الى استنكار النفوس

بخلاف الذى فعليه
القود وان أسلم
(و) شرط فى (قاتل
تسليف) فلا يقتل
صبي ومجنون حال
القتل والمذهب
وجوبه على السكران
المتعدى يتناول
مسكرا فلا قود على
غير متعدبه ولو قال
كنت وقت القتل
صبيا وأمكن صباه
فيه أو مجنونا وعهد
جنونه فيصدق بيمينه
(و مكافاة) أى
مساواة حال جنابة
بان لا يفضل قتيله
حال الجنابة (باسلام
أو حرية أو صالة) أو
سيادة فلا يقتل مسلم
ولو مهدرا بنحو زنا
بكافر

وانتشار الفتن كان العدو له أحق وأصوب وأعلم انه يقتل الذمي أو المعاهد أو المرتد بمثله ولو أسلم
القاتل بعد ذلك كافاة حال الجنابة ويقتل من ذكر بالمسلم أيضا لانه اذا قتل بمثله فممن فوفقه أولى (قوله
ولا حرج من فيه رق) هذا مفهوم قوله أو حرية أي ولا يقتل حر بمن فيه رق لقوله تعالى الحر بالحر والعبد
بالعبد ولا يقتل حر بعبد رواه الدارقطني وحكي الروايات ان بعض فقهاء خراسان سئل في مجلس
أميرها عن قتل الحر بالعبد فقال أقدم حكاية قبل ذلك كنت في أيام فقهى ببغداد قائما ذات ليلة على
شاطئ نهر الدجلة اذ سمعت غلاما يترنم ويقول

خذوا بدمي هذا الغزال فانه * رماني بسهمي مقتليه على عمد
ولا تقتلوه اني أنا عبده * ولم أرحا قط يقتل بالعبد

فقال له الأمير حسبك فقد أغنيت عن الدليل وقوله خذوا بدمي أي بدله وهو الدية لثلاثا في قوله بعبد
ولا تقتلوه وأعلم انه يقتل الرقيق بالرقين مطلقا سواء استويا كعتين ومكاتبين أم لا كأن كان
أحدهما قنابالا آخر مدرا أم مكاتبيا أم ولد نعم لا يقتل مكاتب بقتله وان ساواه رقاً أو كان أصله
على المعتمد لتمييزه عليه بسيادته والغضائل لا تقابل بعضها ببعض (قوله ولا أصل بفرعه) هذا مفهوم
قوله أو أصالة أي ولا يقتل أصل بقتل فرعه وان نزل الخبر لا يقاد للابن من أبيه رواه الحاكم وصححه
وبقية الاصول كالاب وبقية الفروع كالابن والمعنى فيه ان الأصل كان سبباً في وجود الفرع فلا
يكون الفرع سبباً في عدمه وكما لا يقتل الأصل اذا قتل فرعه كذلك لا يقتل اذا قتل عتيق الفرع
أو أمه أو زوجته ونحوهم من كل مال الفرع فيه حق لانه اذا لم يقتل بجنايته على الفرع نفسه فلا
لا يقتل بجنايته على من له في قتله حق أولى وأعلم انه أسقط مفهوم قوله أو سيادة فكان عليه ان يريده
بان يقول ولا سيد برقيقه (قوله ولا يقتل الفرع بأصله) أي بشرط المكافاة في الاسلام والخيرية
ويستثنى المكاتب اذا قتل أباه وهو يملكه بان اشتراه أسير افانه لا يعتق عليه فلا يقتل به كما مروى يقتل
المحارم بعضهم ببعض اذ لا تميز (قوله ولا يقتل جمع بواحد) أي بقتلهم واحد لكن بشرط وجود
المكافاة ويجب على كل واحد كفارة (قوله كأن جرحوه جراحات) أي كان جرح الجمع واحداً
جراحات بمحدد أو عمتل وقوله لها أي للجراحات وقوله دخل في الزهوق أي خروج الروح وأما هذا
انه لا يشترط ان تكون كل واحدة من الجراحات تقتل غالباً لو انفردت بل الشرط ان يكون لها دخل
في الزهوق وخروج به ما لو لم يكن لها دخل في الزهوق بان كانت خفيفة بحيث لا تؤثر في القتل فلا اعتبار
بها ولا شيء على صاحبها (قوله وان فخش بعضها) أي الجراحات وهو غايية في الجراحات التي توجب
القتل للجمع وقوله أو تفاوتوا في عددها أي كان صدر من واحد جراحة واحدة ومن آخر أكثر وهكذا
وهو غايية أيضاً كما ذكر (قوله وان لم يتواطأ) أي يتوافقوا على قتله بان جرح كل واحد منهم
اتفاقاً (قوله وكان ألفوه) معطوف على قوله كان جرحوه قال في التحفة وكان ضرر بوه ضربات وكل
قاتله لو انفردت أو غير قاتله وتواطأوا اهـ وقوله وتواطأوا راجع لغبر القاتلة وانما لم يعتبر التواطؤ في
الجراحات مطلقاً لانها يقصد بها الهلاك غالباً (قوله لما روى الشافعي الخ) علة لتكون الجمع يقتلون
بواحد أي ولانه لو لم يجب عند الاشتراك لكان كل من أراد قتل شخص استعان بغيره واتخذ الناس
ذلك ذريعة لسفك الدماء فوجب القصاص عند الاشتراك لحقن الدماء (قوله غيلة) بكسر المعجمة وهى
ان يخذع ويقتل في موضع لا يراه فيه أحد وقوله أي خديعة تفسير لها وقوله بموضع خال متعلق
بقتلوا (قوله وقال) أي سببنا عمر وقوله ولو تملاً أي اجتمع وقوله أهل صنعاء انما خصهم لان القتاتلين
كانوا منهم بجيرى (قوله ولم ينكر عليه) أي ولم ينكر أحد من الصحابة على سيدنا عمر (قوله فصار)
أي الحكم يقتل جمع بواحد اجماعاً (قوله وللولى العفو عن بعضهم) أي وقبل الباقيين وقوله على حصته
من الدية أي على أحد ما يخص ذلك البعض من الدية (قوله باعتبار عدد الرؤس) أي فلو كانوا عشرة

ولا حرج من فيه رق
وان قتل ولا أصل
بفرعه وان سفل
ويقتل الفرع بأصله
(ويقتل جمع
بواحد) كأن جرحوه
جراحات لها دخل في
الزهوق وان فخش
بعضها أو تفاوتوا في
عددها وان لم
يتواطأوا وكان ألفوه
من عال أو في بحر لما
روى الشافعي رضى
الله عنه وغيره ان عمر
رضى الله عنه قتل
خمسة أو سبعة قتلوا
رجلاً غيلة أي خديعة
بموضع خال وقال
ولو تملاً عليه أهل
صنعاء لقتلهم به
جميعاً ولم ينكر عليه
فصار اجماعاً وللولى
العفو عن بعضهم
على حصته من الدية
باعتبار عدد الرؤس

مثلاً وعفا عن واحد منهم أخذ عشر الدية لانه هو الذي يخصه لو وزعت الدية عليهم (قوله دون الجراحات) أى دون اعتبار الجراحات وانما لم تعتبر لان تأثيرها لا ينضبط بل قد تزيد نكابة الجرح الواحد على جراحات كثيرة هـ هذا فى صورة الجراحات وأما فى صورة الضربات فالمعتبر عدد دها لا عدد الرأس فلو كانوا ثلاثة وضرب واحد وضربة واحد ضربتين وواحد ثلاثاً فعلى الأول سدس الدية وعلى الثانى ثلثها وعلى الثالث نصفها لان مجموع الضربات ستفتوزع الدية عليهم بنسبة ما لكل من الضربات الى المجموع قال فى التحفة وفارقت الضربات الجراحات بان تلك تلاقى نواظر البدن فلا يعظم فيها التفاوت بخلاف هذه اهـ (قوله ومن قتل جمعاً مرتباً قتل بأولهم) فان قتلهم دفعة واحدة قتل بواحد منهم بالقرعة وللباقين الديات من تركه لتعذر القصاص ولو قتل غير الاول فى الاولى وغير من خرجت قرعته فى الثانية عصي ووقع قتله قصاصاً وللباقين الديات قال فى النهاية ولو قتل أولياء القتلى جميعاً وقع القتل عنهم مو زعاً عليهم فبرجع كل منهم الى ما يعتضيه التوزيع من الدية فان كانوا ثلاثة حصل لكل منهم ثلث حقه وله ثلث الدية اهـ (قوله لو تصارعاً) أى طرح كل صاحبه على الارض بشدة فتولد من ذلك قتل أو كسر عضو قال فى القاموس الصرع الطرح على الارض اهـ (قوله ضمن بقوداً ودية) أى بحسب الحال من عمد أو غيره (قوله كل الخ) فاعل ضمن وقوله منهما أى من المتصارعين وقوله ما تولد مفعول ضمن وقوله من الصراعة متعلق بتولد أى بضمن كل ما نشأ فى الآخر من الصراعة فادامات كل منهما ما أخذت دية كل من تركه الآخر (قوله لان كل الخ) تعليل للضمن وقوله لم يأذن أى للآخر وقوله فيما يؤدى أى فى التصارع الذى يؤدى الى نحو قتل وقوله او تلف عضو معطوف على نحو من عطف الخاص على العام (قوله ويظهر أنه لا اثر الخ) أى لا عبرة بما جرت به العادة من عدم المطالبة فيما تولد من الصراعة (قوله بل لابد فى انتقامها) أى المطالبة وقوله من صريح الاذن أى بان يقول كل واحد للآخر صارعنى وأذنت لك فى كل ما تقدر عليه مما يؤدى الى قتلى أو شحى أو نحو ذلك فانه حينئذ لا ضمان على كل مما تولد فى الآخر بالصراعة (قوله تنبيه) أى فيما يوجب القصاص فى غير النفس مما يأتى (قوله يجب قصاص فى أعضاء) أى أطراف وهى خمسة عشر اذن عين جفن انف شفة لسان سن لحي يد رجل حمة ذكر اليان اثنيان شفران وكما يجب القصاص فى الاطراف كذلك يجب فى ازالة ما ضبط من المعانى وهى ستة بصر سمع بطش ذوق شم كلام أماما لا يضبط منها كالنطق والصوت والمضغ والبطش والمشي وقوة الاحبال والامناء والمجاع والعقل فلا قود فيه ويجب أيضاً فى الموضحة من الجروح وهى الجراحة التى تصل الى العظم بعد شق الجلد التى عليه وان لم ير العظم لصغر الجرح كغرز ابرة وصلت اليه دون غيرها منها كالخارصة وهى ماشق الجلد قليلاً والدامية وهى التى تشقه وتدميه والماضعة وهى التى تقطع اللحم بعد الجلد والمتلاحة وهى التى تغوص فى اللحم ولا تبلغ الجلد التى بينه وبين العظم والهاشمة وهى التى تكسر العظم والمنقلة وهى التى تنقله من محله الى محل آخر وانما وجب فى الموضحة دون غيرها لتيسر ضبطها واستيفاء مثلها بان يقاس مثلها طولاً وعرضاً من عضو الشاج ويوضح بالموسى ونحوه بخلاف البقية (قوله حيث أمكن من غير ظلم) أى حيث أمكن القصاص من غير تعدا الى ما لا يتحقق وذلك بان يكون العضو الذى قطعه الجاني له منفصل وقطعه من المفصل كرفق وكوع ومفصل القدم والر كفة أو لم يكن له مفصل لكن له نهايات مضبوطة كالعين والاذن والجفن والمارن والشفة واللسان والد كرو والاشنين أماما لا يمكن القصاص فيه من غير ظلم فلا قصاص فيه ككسر العظام لعدم الوثوق بالمسألة لانه لا ينضبط نعم ان أمكن فى كسر السن بقول أهل الخبرة وجب كأن يكون أصل الجناية بنحو منشار أو مبرد فتنشر سن الجاني كذلك (قوله كيد الخ) تمثيل للأعضاء التى يمكن القصاص فيها من غير تعد (قوله واتشين) أى ببضتين ويشترط لوجوب

دون الجراحات ومن
قتل جمعاً مرتباً قتل
بأولهم * (فرع) *
لو تصارعاً مثلاً ضمن
بقوداً ودية كل منهما
ما تولد فى الآخر من
الصراعة لان كلام
بأذن فيما يؤدى الى
نحو قتل أو تلف
عضو قال اشحننا
ويظهر أنه لا اثر
لاعتادان لا مطالبة
فى ذلك بل لابد فى
انتقامها من صريح
الاذن * (تنبيه) *
يجب قصاص فى
أعضاء حيث أمكن
من غير ظلم ككيد
ورجل وأصابع
وأنا مل وذكروا تشين
وأذن وسن ولسان
وشفة وعين وجفن
ومارن أنف

القصاص فيهما قطعهما بجلدتهما بخلاف قطعهما دون جلدتهما بأن سلهما منهما مع بقاءهما
فلا قود فيهما ما اعتذر الانضباط حينئذ (قوله وهو) أى المارن ما لان من الانف (قوله ويشترط
لقصاص الطرف) بفتح الراء وأما بسكونها فيخفن العين وقوله والجرح فيه أنه لم يذ كر قصاص الجرح
فيما تقدم فكأن الأولى الاقتصار على الأول وقوله ما شرط للنفس أى لقصاص النفس أى فيقال
هنا يشترط في قطع الطرف أن يكون عمدا وظلما ويشترط في المقطوع منه عصبه ويشترط في القاطع
تكليف ومكفاة سابق والحاصل كل من لا يقتل بشخص لا يقطع بقطع طرف ذلك الشخص فلا
يقطع الصبي والمجنون بقطع طرف غيرهما كما لا يقتل به ولا يقطع الوالد بقطع طرف ولده كما لا يقتل
به ولا يقطع المسلم بقطع طرف الكافر كما لا يقتل به ولا يقطع الحر بقطع طرف العبد كما لا يقتل به
وهكذا ويشترط أيضا زيادة على ما تقدم شرطان أحدهما الاشتراك في الاسم الخاص للطرف
المقطوع كاليمين باليمين واليسرى باليسرى ويستفاد هذا الشرط من قوله بعد ولا يؤخذ يمين الخ
ثانيهما أن لا يكون بأحد العضوين فحوشل فلا تقطع يد أو رجل صحيحة بشيء ولا تؤخذ عين صحيحة
بحدقة عمياء ولا أسنان ناطق بأخرس لعدم المماثلة (قوله ولا يؤخذ يمين الخ) هذا مفهوم قيد
الاشتراك في الاسم الخاص الذى طواه ولم يذ كرهه وكان الأولى ذكره ليرتب عليه ما ذ كر (قوله
وأعلى بأسفل) أى ولا يؤخذ طرف أعلى بطرف أسفل كحفن أعلى بحفن أسفل وكشفة عليا بشفة
سفلى (قوله ولا قصاص في كسر عظم) أى لعدم الوثوق بالمماثلة فيه لانه لا ينضبط كما مر (قوله ولو
قطعت الخ) عبارة التحفة مع الاصل وله أى المقطوع بوضع ساعده أو فخذه سواء سبق القطع كسر أم لا
كما أفاد كلاًه هنا مع قوله الا فى لو كسر عظمه وأبانه قطع أقرب مفصل الى موضع الكسر
وان تعدد ذلك المفصل ليستوفى بعض حقه وحكومة الباقي لانه لم يأخذ عظمه وفيما إذا كسر
من الكوع له التقاط أصابعها واناملها وان تعددت المفصلات لعدم قدرته على حمل الجناية
ومفصل غيره فلا كسر بلا فصل لم يقتص منه بقطع أقرب مفصل اه بحذف (قوله ويقطع جمع) أى
أيديهم (قوله بيد) أى بقطعها (قوله تحاملوا عليها دفعة) خرج به ما اذا لم يتحاملوا كذلك بان
تمزق فعل بعضهم عن بعض كأن قطع واحد من جانب وآخر من جانب حتى التقت الحديديتان فلا
تقطع يد واحد منهما بل على كل منهما حكومة تليق بجنايته وقوله بـ د أى أو بمثل كائن أبانوها
بضر بآجتماعها كما فى النفس وقوله فأبانوها أى ولو بالقوة شرح م ر أى كان صارت معلقة
بالجلدة اه ع ش (قوله ومن قتل) من واقعة على الجاني والفعل مبنى للعلوم (قوله بمجدد) أى
أو بمثل كحجر (قوله أو خنق) بكسر النون مصدرا اه تحفة ونهاية وكتب الرشيدى قوله بكسر
النون مصدرا أى ككذب ومضارعه يخنق بضم النون كما قاله الجوهرى وجوز فيه الفارابى اسكان
النون وتبعه المصنف فى تحريره فقال ويجوز اسكان النون مع فتح الحاء وكسرها قال وحكى صاحب
المطالع فتح النون وهو شاذ غلط وله اقتص الانسب بما بعده بناؤه للعلوم وفاعله ضمير مستتر
يعود على المستحق ومتعلقه محذوف أى اقتص المستحق منه بمثله ويحتمل أن يكون البناء للجهول
وقوله ان شاء ضميره يعود على المستحق ومفعوله محذوف أى ان شاء المثل فان شاء السيف اقتص به
وان لم يرض الجاني لانه أسهل وأسرع فى القتل وقوله بمثله نائب فاعل أى أخذ منه المستحق القصاص
بمثل ما قتل به (قوله أو بسحر) معطوف على قوله بمجدد أى ومن قتل بسحر يقتص منه بالسيف لا غير
لاعتذار المثل هنا حرمة ومثل السحر نحوه من كل ما يحرم فعله كلواط ونجرفه يقتص فيهما بالسيف
لا غير لا يقال ان التجويع والتغريق يحرم فعلهما ما أضاف كيف يقتص فيهما لان قول التجويع
ونحوه ما حرم فعلهما من حيث أنه يؤدى الى اتلاف النفس والاتلاف هنا مستحق فلا يمنع بخلاف

يهو ما لان منه ويشترط
لقصاص الطرف
والجرح ما شرط
للنفس ولا يؤخذ يمين
ببصار وأعلى بأسفل
وعكسه ولا قصاص في
كسر عظم ولو قطعت
يد من وسط ذراع
أقتص في الكف وفي
الباقي حكومة ويقطع
جمع بيد تحاملوا
عليها دفعة واحدة
بمجدد فأبانوها ومن
قتل بمجدد أو خنق
أو تجويع أو تغريق
بماء اقتص ان شاء
بمثله أو بسحر فبسيف

فحوا الخمر فانه يحرم من حيث ذاته وان أمن الاتلاف به ثم ان محل قتل الساحر بالسحر اذا كان عمدا بان
قال قتلته بسحري وكان يقتل غالبا فان كان نادرا فشبّه عمدا وقال أخطأت من اسم غيره له خطأ ففهمما
الدبة على العاقلة ان صدقوه والافعليه وقد تقدم هذا التفصيل أول الباب * (تنبيه) * قال في التحفة
تعلم السحر وتعلمه حر امان مفسقان مطلقا على الاصح ومحل الخلاف حيث لم يكن فعل مكفرو ولا
اعتاده ويحرم فعله ويسق به أيضا ولا يظهر الا على فاسق اجماعا فهم ما نعم سئل الامام أحمد عن يطلق
السحر عن المسحور فقال لا بأس به وأخذ منه حل فعله لهذا الغرض وفيه نظر بل لا يصح اذا بطلاله
لا يتوقف على فعله بل يكون بالرقى الجائرة ويحواه ما ليس بسحر وفي حديث حسن النشرة من عمل
الشیطان قال ابن الجوزي هي حل السحر ولا يكاد يفد رعليه الامن عرف السحرا أه أي فالنشرة
التي هي من السحر محرمة وان كانت لقصد حله بخلاف النشرة التي ليست من السحر فانها مباحة
كما بينها الامّة وذكر والمها كيميّات وظاهر المنقول عن ابن المسيب جواز حله عن الغير ولو بسحر قال
لانه حينئذ صلاح لا ضرر لكن خالفه الحسن وغيره وهو الحق لانه اذا خبث من شأن العالم به الطبع
على الفساد والاضرار به ففطم الناس عنه رأسا وهذا رد على من اختار حله اذا تعين لرد قوم يخشى
منهم قال كما يجوز تعلم الفلسفة المحرمة وله أي للسحر حقيقة عند أهل السنة ويؤثر بخومرض وبغضاء
وفرقه اه (قوله موجب العمد) بفتح الجيم أي ما يوجب العمد ويقتضيه وهو مبتدأ خبره قوله قودوهو
بفتح الواو (قوله سمي ذلك الخ) أي انما سمي القصاص بالقود لانهم أي المستحقين يقودون الجاني
بجبل وغيره الى قتله (قوله والدية) هي شرعا المال الواجب بالجناية على الحر في نفس أو فسادونها
فشملت الاروش والحكومات والاصل فيها قوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة
ودية مسلمة الى أهله وخبر الترهذي الآتي (قوله عند سقوطه) أي القود عن الجاني وقوله بعفو
متعلق بسقوط وقوله عنه أي عن القود أو عن الجاني وقوله عليها أي الدية وذلك بان يقول المستحق له
عفوت عنك على أن تعطيني الدية (قوله أو بغير عفو) المراد بغيره موت القاتل بجناية أو غيرها قبل
الاقتصاص منه ولا يشمل قتل الوالد ولده فان الواجب فيه الدية ابتداء والكلام هنا في سقوط القود
بعد ثبوته وفي عس ما يقتضي أن المراد بالغير ما يشمل قتل الوالد ولده وعليه يكون المراد بالسقوط
ما يشمل عدم ثبوته بالكلية اه مجرى ملخصا (قوله بدل عنه) أي عن القود قال في شرح المنهج أي
على ما قاله الدارمي وحزم به الشنخا والأوجه ما اقتضاه كلام الشافعي والاصحاب وصرح به الماوردي
في قود النفس انها بدل ما جنى عليه والازم المرأة بقتلها الرجل دية امرأة وليس كذلك اه (قوله
ولو عفا المستحق عنه) أي عن القود وعن الجاني وقوله مجانا أي بلا مال والمراد صرح له بذلك بان قال له
عفوت عنك بلا شيء وقوله أو مطلقا أي أو عفا عنه عفو مطلقا أي من غير تعرض للدية بان قال له
عفوت عنك وأطلق (قوله فلا شيء) أي يجب على الجاني (قوله وهي) مبتدأ خبره مائة بغير (قوله
لقتل حر) خرج به الرقيق ففيه العيمة بلغت ما بلغت تشبها بالذواب بجماع الملكية وقوله مسلم خرج
به الكافر ففيه ثلث دية المسلم ان كان كتابيا وثلث خمس دية ان كان مجوسيا وقوله معصوم أي
غير جنين وخرج غير المعصوم كزان محصن وقاطع طريق ومرتب وتارك صلاة وحر بي فلا دية فيه ولا
كفارة وقيدته سم بما اذا لم يكن القاتل مثله وخرج بمأذنته الجنين ففيه الغرة عبد أو أمة (قوله
مائة بغير) أي لان الله تعالى أوجب في الآبهة دية وبينها النبي صلى الله عليه وسلم في كتاب عمرو بن
حزم في قوله في النفس مائة من الابل رواه النسائي وصححه ابن حبان ونقل ابن عبد البر وغيره فيه
الاجماع وان أول من سنها مائة عبد المطلب وقيل غيره ثم ان محل كونها مائة اذا صدر القتل من حر
ما لزم للاحكام أما اذا صدر من رقيق فان كان قاتلا بغير القتل أو مكاتباً ولوله فالواجب أقل الامر من
من قيمة القن والدية أو مبعضا وبعضه القن مملوك لغير القتل فالواجب من جهة الحرية القدر الذي

(موجب العمد)
قود أي قصاص
سمي ذلك قود لانهم
يقودون الجاني بجبل
وغيره قاله الازهرى
(والدية) عند سقوطه
بعفو عنه عليها أو
بغير عفو (بدل) عنه
فلو عفا المستحق عنه
مجانا أو مطلقا فلا شيء
(وهي) أي الدية لقتل
حر مسلم ذكره معصوم
(مائة بغير

يناسبها من الدية كنصف ومن جهة الرقية أقل الامر من قبة باقيه لرقيق أو الباقي من الدية أما
القن للقتيل فلا يعلق به شيء إذا السيد لا يجب له على قتله شيء أو صدر من غير ملتزم الاحكام كالخبري
فلا شيء عليه أصلاً كما مر (قوله مثله) بالنصب حال من مائة لتخصيصها بالاضافة وبالرفع خبر
لمبتدأ محذوف أي وهي مثله (قوله في عمد وشبهه) أي في القتل عمداً أو شبهه والجار والمجرور
متعلق بمثله (قوله أي ثلاثة أقسام) بيان لمعنى كونها مثله (قوله فلا تفرقها باعداد) أي
بل المداد على كونها تقسم ثلاثة أجزاء وإن كان بعضها أكثر عدداً كالقسم الثالث فإنه أربعون
(قوله ثلاثون حقة) وهي مالها ثلاث سنين سميت بذلك لأنها استحققت ان يطرقها الفحل أو ان
تركبو يحمل عليها (قوله وثلاثون جذعة) وهي مالها أربع سنين سميت بذلك لأنها أجذعت
أي أسقطت مقدم أسنانها (قوله وأربعون خلفه) قال في المصباح الخلفة بكسر اللام اسم فاعل
يقال خلفت خلفاً من باب تعب إذا جلت فهي خلفه مثل تعبته أه وعند الجمهور لا جمع لها من
لفظها بل من معناها وهي مخاض بمعنى الحواميل وقال ابن سيده تجمع على خلفات وقوله بقول
خبيرين متعلق بحامل يعني ان حملها يثبت بقول عدلين من أهل الخبرة (قوله وخمسة) معطوف
على مثله أي خمسة أقسام متساوية في العدد لعدم زيادة بعض الاقسام على بعض وكان الملائم لها
قبلة أن يأتي بهذا التفسير وقوله في خطأ أي في القتل خطأ والجار والمجرور متعلق بخمسة (قوله
من بنات مخاض) متعلق بخمسة أيضاً وبنات المخاض هي مالها سنة ودخلت في الثانية (قوله وبنات
لبنون) هي مالها سنتان ودخلت في الثالثة وقد سبق الكلام في الزكاة على بيان ما ذكرناه
أعدته هنا بعد العهد (قوله وحقاق وجذاع) لوقال وحقات وجذعات لكان أولى اذ الاعتبار فيهما
الاناث قال مزلان اجزاء الذكور منهما لم يقل به أحد من أصحابنا اهـ (قوله من كل) الجار والمجرور خبر
مقدم وعشرون مبتدأ مؤخر وضمير منها يعود على المذكورات من بنات المخاض وما بعده (قوله لخبر
الترمذي) دليل لكونها مثله بالنسبة للعمد وشبهه وخمسة بالنسبة للخطأ قال سم لفظه بالنسبة
للعمد من قتل عمد ارجع الى أولياء المقتول ان شاؤا فقتلوا وان شاؤا أخذوا الدية وهي ثلاثون
حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفه أهـ (قوله الا ان وقع الخطأ الخ) استثناء من كونها خمسة
في الخطأ أي هي خمسة فيه الا ان وقع القتل خطأ في حرم مكة فلا تخمس بل تثالث مطلقاً سواء كان
القاتل والمقتول فيه أو كان فيه أحدهما بان كان القاتل فيه والمقتول في الحل أو بالعكس أو كلاهما
بالحل لكن قطع السهم في مروره هو الحرم هذا اذا كان المقتول مسلماً فان كان كافراً فلا تغلط
دبته بالتثليث لانه ممنوع من دخول الحرم واختلاف ابن حجر والرملي في تغليظهما إذ كرفيا اذا
دخله لضروره وقتل فيه فقال الاول تغلط وقال الثاني لا قال الخطيب وهو الاوجه (قوله أو في أشهر
حرم) معطوف على في حرم مكة فهو مستثنى أيضاً عما تقدم أي والا اذا وقع القتل خطأ في الأشهر
الحرم أي في بعضها سواء كان المقتول مسلماً أو كافراً (قوله ذى القعدة) بدل من أشهر حرم وهي
بفتح القاف على المشهور سمي بذلك لعودهم عن القتال فيه وقوله وذى الحجة بكسر الحاء على المشهور
سمي بذلك لوقوع الحج فيه وقوله والحرم بضم الميم وفتح الحاء وتشديد الراء المفتوحة سمي بذلك لان
اول تحریم القتال كان فيه على ما قيل وقيل لتحریم الجنة على ابليس فيه وقوله ورجب بالصرف اذا
لم يرد به معين كما هنا فان أريد به معين منع من الصرف سمي بذلك لان العرب كانت ترجيه أي تعظمه
ثم ان عداه على هذا الترتيب وجعلها من سنتين قال في شرح مسلم هو الصواب خلافاً لمن بدأ بالحرم
لتكون من سنة واحدة (قوله أو محرم رحم) معطوف على أشهر حرم فهو مستثنى أيضاً عما تقدم
أي والا اذا وقع القتل خطأ في محرم رحم (قوله بالاضافة) أي اضافة محرم الى رحم أي محرم نشأت
محرميته من جهة الرحم أي القرابة واحترز بذلك عن المحرم الذي لم تنشأ محرميته من الرحم بل من

مثله في عمد وشبهه
أي ثلاثة أقسام
فلا تفرقها باعداد
عدداً (ثلاثون حقة
وثلاثون جذعة
وأربعون خلفه)
أي حاملاً يقول
خبيرين (وخمسة
في خطأ من بنات
مخاض و) بنات
(لبون وبنات لبون
وحقاق وجذاع)
من كل منها عشرون
لخبر الترمذي وغيره
(الا) ان وقع الخطأ
(في) حرم (مكة أو)
(في) أشهر حرم (ذى
القعدة وذى الحجة
والحرم ورجب) أو
محرم (رحم) بالاضافة
كأماً وأخت

الرضاع أو المصاهرة كبنيت عم هي أخت من الرضاع أو أم زوجه فانه لا تغلظ دية بالتثليث (قوله
 فثلاثة) خبر مبتدأ محذوف أي فهي مثلية في الثلاثة أقسام (قوله كما فعله) أي التثليث فيها
 (قوله ولعظم) متعلق بما بعده وقوله حرمة الثلاثة أي حرم مكة والاشهر الحرم والمحرم الحرم وقوله
 زجر عنها أي نهى عن القتل فيها وقوله بالتغليظ من هذا الوجه أي وهو التثليث واعلم ان دية العمد
 مغلظة من ثلاثة وجوه كونها مثلية وكونها مجعلة وكونها على الجاني ودية الخطأ مخففة من ثلاثة
 أوجه كونها مخففة وكونها مؤجلة وكونها على العاقلة ودية شبه العمد والخطأ الواقع في الثلاثة
 المذكورة مغلظة من وجه واحد وهو التثليث ومخففة من وجهين وهما التأجيل وكونها على
 العاقلة (قوله ولا يلحق بها) أي هذه الثلاثة والكلام على التوزيع بالنسبة للمجموع أي ولا يلحق
 بحرم مكة حرم المدينة لاختصاص حرم مكة بوجوب جزاء الصيد فيه دون حرم المدينة ولا الاحرام في
 غير الحرم لان حرمة عارضة غير مستمرة ولا يلحق بالاشهر الحرم رمضان وان كان سيد الشهور لان
 المتبع في ذلك التوقيف (قوله ولا أثر لحرم رضاع ومصاهرة) محتر زقوله رحم وكذا لا أثر لما كان
 الرحم غير محرم كبنيت العم (قوله وخرج بالخطأ) أي الذي يغلظ فيه اذا وقع في واحد من الثلاثة
 المسارة وقوله ضدهما العمد وشبهه (قوله فلا يزيد واجبهما) أي فلا يزداد التغليظ في واجبهما
 وهو الدية وقوله هذه الثلاثة أي بوقوعهما في واحد من هذه الثلاثة وقوله اكتفاء بما فيهما من
 التغليظ أي والمغلظ لا يغلظ نظير قولهم المكبر لا يكبر (قوله وأما دية الانثى الخ) لم يتقدم له مقابل
 وهو محتر زقوله فيما تقدم ذكره وبين محتر زه ولم يبين محتر زات بقية القيود وكان عليه أن يبين ما وجد
 علمها وقوله فنصف دية الذكر أي لما روى البيهقي دية المرأة نصف دية الرجل والحق بالانثى هنا
 الخنثى لان زيادته عليها مشكوك فيها ففي قتل المرأة أو الخنثى خطأ عشرين بنات مخاض وعشرين بنات
 لبون وهكذا وفي قتلها أو قتله عمدا أو شبه عمدا خمس عشرة حقة وخمس عشرة جذعة وعشرون
 خلفه * (تمة) * قال في الاقناع يدخل التغليظ والتخفيف في دية المرأة والذمي ونحوه من له عصمة وفي
 قطع الطرف وفي دية الجرح بالنسبة لدية النفس ولا يدخل قيمة العبد تغليظ ولا تخفيف بل الواجب
 قيمته يوم التلف على قياس سائر المتقومات ولا تغليظ في قتل الجنين بالحرم كما يقتضيه اطلاقهم
 وصرح به الشيخ أبو حامد وان كان مقتضى النص خلافه ولا تغليظ في الحكومات كما نقله الزركشي
 عن تصريح الماوردي وان كان مقتضى كلام الشيخين خلافه اه (قوله ودية عمد على جان)
 مبتدأ خبره الجار والمجرور بعده أي ودية عمد كائنة على الجاني وقوله مجعلة أي حالة بالنصب حال من
 الضمير المستتر في الخبر ويحتمل أن يكون بالرفع خبر الجار والمجرور وقوله كسائر
 أبدال المتلفات أي فانها مجعلة على من أتلفها (قوله ودية غيره) أي غير العمد وقوله من شبه الخ
 بيان للغير وقوله وان تثلث أي دية الخطأ بان وقع في المواضع الثلاثة المتقدمة (قوله على عاقلة) جمع
 عاقل على غير قياس سميت بذلك لعقلهم الا بل بغناء دار المستحق وقيل لتحملهم عن الجاني العقل أي
 الدية (قوله مؤجلة بثلاث سنين) قال في شرح المنهج والظاهر تساوي الثلاث في القيمة وان كل
 ثلث آخر سنته اه وما ذكر من تأجيلها ثلاث سنين مجعلة في حق دية نفس كاملة باسلام وحرية
 وذكر كوردة فان كانت غير كاملة بان كان المقتول كافرا معصوما فتؤجل دية بثلاثة سنين أو كان رقيقا
 فان كانت قيمته قدر دية نفس كاملة فتؤجل ثلاث سنين في آخر كل سنة قدر ثلث الدية وان زادت
 على ذلك زادت في التأجيل والحاصل التأجيل في الرقيق بحسب قيمته ولا يتقدر بثلاث سنين بل قد
 يزيد عليها وقد ينقص عنها أو كان غير ذكربان كان أنثى أو خنثى فديته تؤجل سنين يؤخذ
 في السنة الاولى قدر ثلث دية النفس الكاملة وهو ثلاث وثلاثون وثلث وفي السنة الثانية الباقي وهو
 سدس (قوله على الغني منهم) أي من العاقلة وهو هنسا من يملك زائدا على كفاية بموونه ببقية

(قوله) كما فعله جمع
 من العصابة رضى
 الله عنهم وأقرهم
 بالاقون ولعظم حرمة
 الثلاثة زجر عنها
 بالتغليظ من هذا
 الوجه ولا يلحق بها
 حرم المدينة ولا
 الاحرام ولا رمضان
 ولا أثر لحرم رضاع
 ومصاهرة وخرج
 بالخطأ ضدها فلا يزيد
 واجبهما هذه الثلاثة
 اكتفاء بما فيهما
 من التغليظ وأما دية
 الانثى فنصف دية
 الذكر (ودية عمد
 على جان مجعلة)
 كسائر أبدال المتلفات
 (ودية غيره) من
 شبه عمد وخطاوان
 تثلث (على عاقلة)
 للجاني (مؤجلة
 بثلاث سنين) على
 الغني منهم نصف
 دينار والمتوسط ربح

العمر الغالب عشرين ديناراً وقوله نصف دينار مبتدأ خبره الجار والمجرور قبله وقوله والمتوسط أى وعلى المتوسط منهم ربع دينار وهو هنا من يملك زائداً على ذلك أقل من عشرين ديناراً وفوق ربع دينار ويعتبر الغنى وغيره آخر السنة (قوله كل سنة) ظرف متعلق بما يتعلق به الجار والمجرور قبله أى نصف دينار كائن على الغنى فى كل سنة وربع دينار كائن على المتوسط فى كل سنة (قوله فان لم يفوا) أى العاقلة بالواجب وقوله فن بيت المال أى فيوفى من بيت المال وقوله فان تعذر أى بيت المال بان كان غير منتظم وقوله فعلى الجاني أى فبأى الدية يكون على الجاني (قوله لخبر الصححين) دليل على كون دية غير العمد تكون على العاقلة ولغظ الخبر عن أبى هريرة رضى الله عنه ان امرأتين اقتتلتا فذفت أحدهما الأخرى بحجر فقتلتها وما فى بطنها فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان دية جنينها غيرة عبد أو أمة وقضى بدية المرأة على عاقلتها وفى رواية وان العقل على عصبته وفى رواية لابی داود وبرأ الولد أى من العقل (قوله والمعنى فى كون الخ) أى والحكمة فى ذلك وقوله فمهما أى شبه العمد والخطأ (قوله ان القبائل فى الجاهلية) أى قبل الاسلام وقوله كانوا الخ خبر ان وقوله بنصرة الجاني منهم أى من القبائل والمراد كل قبيلة تنصر الجاني منها (قوله ويمنعون) أى القبائل وقوله أولياء الدم أى المستحقين وقوله أخذ حقهم أى استيفاء القصاص (قوله فابدل الشرع الخ) أى جعل الشرع بدل تلك النصرة والنجية من منعهم أولياء الدم حقهم بذل المال أى دفع المال لأولياء الدم (قوله وخص تحملهم) أى العاقلة للدية وقوله بالخطأ وشبه العمد متعلق بخص أى خصهما وقوله لانهما أى الخطأ وشبه العمد وقوله عما يكثر أى وقوعه (قوله فسننت اعانته) أى الجاني فهما وقوله لئلا يتضر رأى الجاني وهو تعليل لحسن اعانته وقوله بما هو معدو رفيه أى من الخطأ أو شبهه (قوله وأجلت لدية عليهم) أى على العاقلة (قوله رفقاهم) أى بالعاقلة وهو علة لجعل الدية مؤجلة عليهم (قوله وعاقلة الخ) بيان لضابط العاقلة التى تتحمل الدية (قوله المجمع على ارتهم) خرج به ذووالارحام فلا يعقلون الا ان عدمت عصابات النسب والولاء وبیت المال (قوله اذا كانوا ذكورا) خرج بهم الاناث والخناثى فلا يعقلن نعم ان بان ان الخنثى ذكر غرم حصته التى أدها غيره وقوله مكلفين خرج غيرهم من الصبيان والخناثين فلا يعقلون ويشترط فهم أيضاً الحرية والاتفاق فى الدين فلا يعقل الرقيق ولومكاتباً ولا مسلم عن كافر وعكسه وقوله غير أصل وقرع خرج الاصل والفرع فلا يعقلان (قوله ويقدم منهم) أى من العصابات وقوله الاقرب فالأقرب أى فيقدم الاخوة لا بنين ثم لاب ثم بنوهم وان سفلوا ثم الاعمام لا بنين ثم لاب ثم بنوهم ثم معتق الجاني الذكركم عصبته الا أصله وفرعه كاصل الجاني وفرعه ثم معتق المعتق ثم عصبته الا الاصل والفرع كما مر ثم معتق أى الجاني ثم عصبته الا الاصل والفرع وهكذا أبداً ولا يعقل عتيق عن معنقه كما لا يرئى فان فقد العاقل بمن ذكر عقل ذوو الارحام ان لم ينتظم أمر بيت المال وان انتظم عقل فيؤخذ منه قدر الواجب فان لم يكن بيت المال فكل الواجب على الجاني بناء على أن الدية تحبب عليه ابتداء ثم تتحملها العاقلة وهو الاصح (قوله ولا يعقل الخ) المقام للتفريع على قوله على الغنى الخ وكان الاولى تقديمه عنده وقوله فقير هذا مفهوم قوله على الغنى والمتوسط وقوله ولو كسو بأى فلا يعتبر كسبه هنا وقوله وامرأة أى ولا تعقل امرأة وهذا مفهوم ذكورا والمناسب أن يأتى فيه وفيما بعده بصيغة الجمع بان يقول ونساء وخناثى وغير مكلفين وقوله وخنثى هذا مفهوم قوله ذكورا أيضاً وقوله وغير مكلف محترز مكلفين (قوله ولو عدمت) بالبناء للفعول أى فقدت (قوله فى المهل الذى يجب تحصيلها منه) أى وهو محل الدافع من جان أو عاقلة أو أقرب محل اليه (قوله حسا) أى فقدت فى الحس بان لم توجد فى المهل المذكور أصلاً وقوله أو شرعاً أى أوفقدت فى الشرع (قوله بان وجدت الخ) هو وما بعده مثلاً

كل سنة فان لم يفوا فمن بيت المال فان تعذر فعلى الجاني لخبر الصححين والمعنى فى كون الدية على العاقلة فمهما ان القبائل فى الجاهلية كانوا يقومون بنصرة الجاني منهم ويمنعون أولياء الدم أخذ حقهم فابدل الشرع تلك النصرة ببذل المال وخص تحملهم بالخطأ وشبه العمد لانهم اعما يكثر لاسما فى متعاطى الأسلحة فسننت اعانته لئلا يتضرر بما هو معدو رفيه وأجلت لدية عليهم رفقاهم وعاقلة الخ بيان لضابط العاقلة التى تتحمل الدية المجمع على ارتهم بنسب او ولاء اذا كانوا ذكورا مكلفين غير أصل وقرع ويقدم منهم الاقرب فالأقرب ولا يعقل فقير ولو كسو بأمرأة وخنثى وغير مكلف (ولو عدمت ابل) فى المهل الذى يجب تحصيلها منه حساً أو شرعاً بان وجدت فيه بأكثر من ثمن المثل

للقعد الشرعي وقوله فيه أي في المحل الذي يجب تحصيلها منه (قوله أو بعدت الخ) أي أو وجدت
 بمن المثل لكن بعدت عن المحل الذي يجب تحصيلها منه وقوله وعظمت المؤنة والمشقة أي في
 نقلها من المحل الذي هو فيه وضبط الامام عظم المؤنة بان يزيد مجموع الامر من مؤنة احضارها
 وما يدفعه في ثمنها في محل الاحضار على قيمتها بمحل القعد (قوله فالواجب قيمتها) هذا ان لم يعمل
 الدافع فان أمهل بان قال له المستحق أنا أصبح حتى توجد الابل لزمه امتثاله لانها الاصل فان أخذت
 القيمة فوجدت الابل لم ترد لتشي تری الابل لانفصال الامر بالاخذ اه بجبري (قوله وقت وجوب
 التسليم) أي تسليم الابل (قوله من غالب نقد البلد) أي ان القيمة تكون من غالب نقد البلد أي
 محل القعد الواجب تحصيلها منه وفي سيم مانصه هل المراد بالمحل المذكور بلده أو أقرب البلاد
 اليه حيث فرض فقدها منها بعد وجودها فهما وقد يؤيد الاول أن بلده هي الاصل ولا معنى
 لا اعتبار غيرها مع عدم وجود شيء فيه اه (قوله الواجب عندهما) أي الابل (قوله في النفس
 الكاملة) متعلق بالواجب (قوله ألف مثقال ذهب) والمعتبر فيه وفيما بعده المضروب الخالص
 قال في التحفة والنهاية ولا تغليظ هنا على الاصح اه ومقابلاه يقول ان غلظت الدية ولو من وجه
 واحد زيد عليها قدر الثلث لاجل التغليظ ففي الدنيا نير ألف وثلاثمائة وثلاثة وثلاثون دينارا وفي
 الفضة ستة عشر ألف درهم (قوله تنبيهه) أي في بيان ما يتعلق بقطع الاطراف من وجوب دية
 كاملة أو نصفها أو عشرها أو نصف العشر (قوله وكل عضو مفرد) أي كاللسان والذكر أو حشفته
 (قوله فيه جال ومنفعة) خرج ما لاجال فيه ولا منفعة كالدكر الاصل وكلسان الاخرس خلقيا
 كان الخرس أو عارضا فان فيه حكومة لان الشرع لم ينص على ما يجب فيه ولم يبينه فوجب فيه
 حكومة وهي جزء من الدية نسبتها الى دية النفس كنسبة ما نقص من قيمته بسبب الجناية لو كان
 رقيقا لهم اسلموا فلو كانت قيمة المجنى على يده مثالا لو كان رقيقا عشرة لولم يحسن عاها وصارت بالجناية
 تسعة فالتقص عشر فوجب عشرة دية النفس وهو عشر من الابل (قوله اذا قطعه) أي ذلك العضو
 (قوله وجبت فيه) أي في العضو المقطوع وهو جواب اذا وجملة الشرط والجواب خبر كل (قوله
 مثل دية الخ) أي في التغليظ وضده والتجھيل وضده وقوله صاحب العضو أي المقطوع وقوله اذا
 قتله أي خطأ أو شبه عمد (قوله وكذا كل عضوين) أي ومثل العضو المقطوع في وجوب دية
 كاملة كل عضوين من جنس واحد والمراد كل عضوين فیهما جال ومنفعة أما ما لا منفعة فیهما
 ولا جال كأن يكون فیهما مثل ففیهما الحكومة كما مر (قوله ففیهما) أي العضوين المقطوعين
 الكائنين من جنس واحد وقوله الدية أي الكاملة (قوله وفي أحدهما) أي العضوين اللذين من
 جنس واحد وقوله نصفها أي الدية (قوله ففي قطع الاذنين الدية) أي اذا كان القطع من أصلهما
 بغير ائضاح سواء كان سمعاً أم أصم وذلك لخبر عمرو بن حزم في الاذن نجسون من الابل رواه
 الدارقطني والبيهقي ولا تنهما عضوان فیهما جال ومنفعة فوجب أن تكمل فیهما الدية فان حصل
 بالجناية ائضاح وجب مع الدية أرش والجناية في بعض الاذن بقسطه ويقدر بالمساحة ولو أيدسهما
 بالجناية علمهما بحيث لو حركتا لم تحركا فدية كما لو ضرب يده فشلت ولو قطع أذنين يابستين بجناية أو
 غيرها تخكومة (قوله ومثلهما العينان) أي ومثل الاذنين العينان أي فتجب فیهما دية كاملة
 لخبر عمرو بن حزم بذلك وحكى ابن المنذر فیهما الاجماع ولا تنهما من أعظم الجوارح نفعا فكانتا أولى
 بائضاح الدية وفي كل عين نصفها ولو عين أحول وهو من في عينيه خلل دون بصره وعين أعشى وهو
 من يسيل دمه غالباً مع ضعف رؤيته وعين أعور وهو ذاهب حس احدی العينين مع بقاء بصره في
 الاخرى وعين أخفش وهو صغير العين البصرة وعين أعشى وهو من لا يبصر ليلاً وعين أجهر وهو من
 لا يبصر في الشمس لان المنفعة باقية بأعين من ذكر ومقدار المنفعة لا ينظر اليه (قوله والشفتان)

أو بعدت وعظمت
 المؤنة والمشقة
 (ف) الواجب (قيمتها)
 وقت وجوب التسليم
 من غالب نقد البلد
 وفي القديم الواجب
 عند عدمها في
 النفس الكاملة
 ألف مثقال ذهباً أو
 اثنا عشر ألف درهم
 فضة * (تنبيه) *
 وكل عضو مفرد فيه
 جال ومنفعة اذا قطعه
 وجبت فيه دية كاملة
 مثل دية صاحب
 العضو اذا قتله وكذا
 كل عضوين من جنس
 اذا قطعهما ففیهما
 الدية وفي أحدهما
 نصفها وفي قطع
 الاذنين الدية وفي
 احدهما النصف
 ومثلهما العينان
 والشفتان

أى ومثلهما أيضا الشفتان ففي قطعهما معاداة كاملة وفي كل شفة نصفها عليا كانت أو سفلى رقيقة أو غليظة صغيرة أو كبيرة واشلاطهما كقطعهما وفي شقهما بالابانة حكومة ولو قطع شفة مشقوقة وجبت ديتها الاحكومة الشق (قوله والكفان بأصبعهما) أى ومثلهما أيضا الكفان مع أصبعهما وأصبع مفرد مضاف فيع جميع الاصابع ففي قطعهما مع الاصابع دية واحدة فقط لانهما كالعضو الواحد بدليل قطعهما في السرقة بدليل قوله تعالى فاقطعوا أيديهما وفي قطع احدهما النصف ومحل ما ذكر ان قطعت من مفصل الكف وهو الكوع فان قطعت من فوق الكف وجب مع دية الكف حكومة كما مر وخرج بقوله مع أصبعهما ما اذا لم تقطعاهما بان قطعت الاصابع أولا ثم بعدمدة قطعت الكف فلكل حكمه ففي كل أصبع عشر الدية وفي الكف حكومة (قوله والقدمان بأصبعهما) أى ومثلهما أيضا القدمان مع أصبعهما أى أصابعهما ففي قطعهما معاه دية واحدة فقط وخرج بقوله مع أصبعهما ما اذا لم تقطعاهما مع الاصابع بان قطعت الاصابع أولا ثم بعد مدة قطعت القدمان فلكل حكمه كما مر (قوله وفي كل أصبع) أى أصلية أما الزائدة ففيها حكومة وفي كل أظلمة من أصابع اليدين أو الرجلين من غير إصبع ثلاث العشر لأن كل أصبع له ثلاث أظلمة لا إصبع له أظلمتان ففي أظلمته نصفها عما لا يقسط واجب الاصبع (قوله وفي كل سن) أى أصلية تامة مشغورة غير مقلقة صغيرة كانت أو كبيرة بيضاء أو سوداء وخرج بقيد الأصلية الزائدة وهي الخارجة عن سمت الأسنان الأصلية لمخالفة نباتها ففهي احكومة كالأصبع الزائدة وبقيد التامة ما لو كسر بعض الظاهر منها ففيه قسطه من الارش وبقيد المشغورة ما لو قلع سن صغير أو كبير لم يتغير فيمنظر فيه فان بان فساد المنبت فكالمشغورة وان لم يتبين الحال حتى مات ففيها احكومة وبقيد غير المقلقة المقلقة أى المنخرقة فان بطأت منفعتها ففيها احكومة وقوله خمس أى من الابل وهي نصف العشر قال في المنهج ومشرحه ولو قلع الأسنان كلها وهى اثنان وثلاثون فحسابه وان زادت على دية ففيها مائة وستون بعيرا وان اتحد الجاني لظاهره خبر عمره ولو زادت على ثنتين وثلاثين فهل يجب لما زاد حكومة او لكل سن منه ارش وجهان بلاتر جيع للشبه بخين وصحح صاحب الانوار الاول والقمولى والبلقيني الثانى وهو الاوجه اه (تمة) تجب دية كاملة في ذهاب واحد من المعانى كالسمع والبصر والكلام والذوق والمضغ وغيرها مما تقدم اول الباب وتجب ايضا في المارن وهو ما لان من الانف مشتملا على طرفين وحاجز وفي كل من الثلاثة ثلث الدية وفي اللحيين وهما العظامان اللذان تنبت عليهما الأسنان السفلى فان زال معهما شئ من الأسنان وجبت ديته ايضا لان كلامهم له منفعة مستقلة وفي الجفون الاربعة ولو كانت لاعى لان فيها اجالا ومنفعة وتدخل حكومة الاهداب في ديتها ولو أزال الاهداب فقط وجبت فيها حكومة كسائر الاعضاء فساد منبتها لان الغائث بقطعها الزينة والجمال دون المقاصد الأصلية وان لم يفسد منبتها وجب التعزير فقط ويجب ثلث الدية في مأومة وهى الجراحة التى تبلغخرطة الدماغ ولا تخرقها وفي جائفة وهى جراحة تنفذ الى جوف باطن محيل للغذاء والدواء كبطن أو طريق له كصدر وفي ثلث لسان وثلث كلام وما مر من أحد طرفي الانف او الحاجز ويجب ربعها في جفن واحد من جفون العين وفي ربع شئ مما مر كربع الاذن واللسان فتحصل ان الواجب في دية غير النفس من الطرف والجرح والمعنى قد يكون دية كاملة وقد يكون نصفها وقد يكون ثلثها وقد يكون ربعها وقد يكون عشرها وقد يكون نصف عشرها وقد علمت أمثلتها كلها فتقطن (قوله ويثبت القود للورثة الخ) شروع في بيان مستحق القود ومستوفيه (قوله العصبة) بدل من الورثة وهى كل من ليس له فروض مقدرة وقوله وذى الفروض الاولى وذوى بصيغة الجمع وهم كل من ليس له فروض مقدرة كالزوجة والام والام (قوله بحسب رثتهم) متعلق بثبت أى ثبت القود لجمع الورثة بحسب رثتهم أى يوزع عليهم بحسب رثتهم

والكفان بأصبعهما
والقدمان بأصبعهما
وفي كل أصبع عشر
من الابل وفي كل سن
خمس (و) يثبت
(القود للورثة)
العصبة وذى الفروض
بحسب رثتهم المال

كالدية فانها تثبت لهم بحسب ذلك والقود يثبت لهم بطريق التلقي عن الميت لا ابتداء على المعقد
 فاذا عني عنه على مال تعلقت به الديون وجهر منه لان ذلك من جملة تركه الميت وقيل يثبت لهم
 ابتداء فلا يوفي الدين من المال الذي عني عليه على هذا (قوله ولومع بعد القرابة) غاية في نيوتة
 للورثة أي يثبت القود لهم بحسب ارشهم مطلقا سواء كان ارشهم بابتائهم مع قرابة قريبة أو بعيدة
 أو مع عدمها أو أساسا وعبارة المنهاج مع شرح رحمة الله عليه يثبت ثبوتها لكل وارث بغرض أو تعصيب بحسب ارشهم
 المال سواء أو رث بنسب وان بعد كذا في رحمة الله عليه وورثناه أم بسبب كالزوجة والمعتق والامام فحين
 لا وارث له مستغرق انتهت (قوله كذا في رحمة الله عليه) تمثيل لذي القرابة البعيدة وقوله ان ورثناه أي ذا
 الرحم أي بان فقد أرباب الاستحقاق ولم ينتظم بيت المال (قوله أو مع عدمها) أي القرابة (قوله
 كذا في رحمة الله عليه) تمثيل للورثة العادمة للقرابة (قوله تنبيه) أي في بيان ما اذا كان المستحق
 للقود غير كامل أو كان غائبا (قوله يحبس الجاني) أي يحبس له الحاكم وجوباً من غير توقف على
 طلب ولي ولا حضور غائب ضبط الحق مع عذر مستحقه وانما توقف حبس الحامل التي أخر قتلها
 لأجل الحمل على طلبه للسأحة فيها رعاية للحمل كذا في التحفة (قوله الى كمال الصبي) أي فينتظر
 حتى يكمل بالبلوغ ومثله المجنون فينتظر حتى يكمل بالافاقة وانما انتظر ذلك لان القود للتشفي ولا
 يحصل باستيفاء غير المـ تحقق له من ولي أو حاكم أو بنية الورثة فان كان الصبي والمجنون فقـ من
 محتاجين للنفقة جاز لولي المجنون غير الوصي العفو على الدية دون ولي الصبي لان له غاية تنتظر بخلاف
 المجنون وفي عـ شـ مانصة لو استوفاه أي القود الصبي في حال صباه فينبغي الاعتداد به وقوله من الورثة
 أي حال كون الصبي من الورثة وقوله بالبلوغ متعلق بكـ (قوله وحضور الغائب) معطوف
 على كـ أي ويحبس الجاني الى حضور المستحق للقود الغائب وقوله أو اذنه أي الغائب لبقية الورثة
 في أخذ لقود (قوله فلا يحل بكفيل) مفرع على قوله يحبس الجاني أي واذا كان الجاني يحبس أي
 وجوباً فلا يترك مطلقا من غير حبس بضامن وقوله لانه أي الجاني وقوله قد هرب بضم العين مضارع
 هرب بفتحها مثل طاب طاب وقوله فيغوت الحق مفرع على الهرب (قوله والكلام الخ) أي
 والكلام المذكور في الجاني من كونه يحبس الى كمال الصبي أو حضور الغائب ولا يحل بكفيل محله
 في جان غير قاطع طريق (قوله أما هو) أي قاطع الطريق (قوله اذا تحتم قتله) أي بان أخذ المال
 وقتل (قوله فيقتله الامام) في شرح الروض قاطع الطريق أمره الى الامام لتحتم قتله لكن يظهر أن
 الامام اذا قتله يكون له الوصي الدية في ماله أي قاطع الطريق لان قتله لم يقع عن حقه اهـ وقوله
 مطلقا أي سواء كان المستحق صبياً ام لا غائبا ام لا (قوله ولا يستوفي القود الا واحداً الخ) أي ويمتنع
 اجتماعهم على قتل أو خنق أو قطع ولا يملكهم الامام من ذلك لو ارادوه لان فيه تعذيباً ومن ثم لو كان
 القود ينحو اغراق جاز اجتماعهم كما صرح به السابقين اهـ شرح مر وقوله أو من غيرهم أي او واحد
 من غير الورثة ويتمتع الغير في قود نحو طرف ولا يجوز ان يكون مستوفيه منهم لانه ربما بالغ في ترديد
 الا آلة فشد عليه (قوله بتراض منهم) أي من الورثة كلهم اذا كان المستوفي واحداً من غيرهم وقوله
 أو من باقهم أي الورثة اذا كان المستوفي واحداً منهم فالكلام على سبيل اللفظ غير المرتب (قوله
 أو بقرعة بينهم) معطوف على بتراض وما ذكر مختص بما اذا كان المستوفي واحداً منهم أي
 ويستوفي القود واحداً منهم بقرعة اذا لم يتراضوا أي يتفقوا على شيء وعبارة المنهاج مع شرح الرمل
 وليتفقوا على مستوف له والا بان لم يتفقوا على مستوف وقال كل اناس وفيه فقرعة يجب على الامام
 فعلها بينهم فمن خرج له استوفى باذن الدائر له منه وطالب الاستيفاء بنفسه بان يقول لا تستوف
 وانا استوفي انتهت (قوله ولو بادر الخ) المقام لان فربح أي فلو أسرع أحد المستحقين في القتل من غير
 اذن الباقيين (قوله فلا قصص عليه) أي على المبادر لان له حقا في قتله في هذه الحالة قال في النهاية

ولومع بعد القرابة
 كذا في رحمة الله عليه
 ورثناه أو مع عدمها
 كذا في رحمة الله عليه
 والمعتق وعصبته
 * (تنبيه) * يحبس
 الجاني الى كمال الصبي
 من الورثة بالبلوغ
 وحضور الغائب أو
 اذنه فلا يحل بكفيل
 لانه قد هرب فيغوت
 الحق والكلام في
 غير قاطع الطريق أما
 هو اذا تحتم قتله
 فيقتله الامام مطلقا
 ولا يستوفي القود الا
 واحداً من الورثة
 أو من غيرهم بتراض
 منهم أو من باقهم
 أو بقرعة بينهم اذا لم
 يتراضوا ولو بادر
 أحد المستحقين فقتله
 عالما بتحريم المبادرة
 فلا قصاص عليه
 ان كان

نعم لو حكمناكم بمنع من المبادرة بقتل جرماً أو باستقلاله لم يقتل جرماً كما لو جهل تحريم المبادرة اه
ومثله في التحفة (قوله قبل عقومنه) أي من المبادر بالقتل وقوله أو من غيره أي أو قبل عقوم غيره
من بقية الورثة (قوله والافعليه القصاص) أي وإن لم يكن القتل قبل العقومنه أو من غيره بأن
كان بعده فيجب على المبادر من المستحقين القصاص والمستحق له ورثة الجاني الذي يود بقتله ولبقية
ورثة المجني عليه أو لاقسط الدية من تركته لفوات القود بغير اختيارهم (قوله ولو قتله) أي الجاني
من غير أذن المستحقين (قوله أخذ الورثة) أي ورثة المجني عليه أو لا (قوله من تركه الجاني) أي لانه
هو القاتل لمورثهم فهو المطالب بالحق وقوله لا من الأجنبي أي لا تؤخذ من الأجنبي لأنهم ليس لهم
حق عليه والحق إنما هو لوارث الجاني على الأجنبي الذي جنى عليه فإما أن يقتص منه أو يعفو عنه
(قوله ولا يستوفى الخ) أي لخطره واحتياجه إلى النظر لاختلاف العلماء في شروطه قال في شرح
المنهج نعم لا يحتاج مالك رقيق في رقيقه إلى الأذن ولا مضطراً كل من له عليه قود ولا منفرد لا يراه أحد
وعجز عن الإثبات اه وقوله لا يأذن الإمام ويتعين عليه أن لا يأذن الأعراف بالاستيفاء أهل له أما
غير الأعراف أو غير الأهل كالشيخ والزمن والمرأة فلا يأذن له في الاستيفاء وقوله أو نائبه أي الذي
تناولت ولايته إقامة الحد ودفعه اه مر (قوله فإن استقل) أي المستحق وقوله به أي بالقود وقوله
عزراً أي عزره الإمام التعزيز اللائق به على حسب ما يراه (قوله تنقمة) أي في حكم ما يليق في الجزاء
أشرفت السفينة على الغرق من جواز الإلقاء أو وحوه وصل الكلام على ذلك أنه إذا أشرفت
سفينة فيها متاع وركاب على غرق وخيف غرقها بما فيها يجوز طرح متاعها عند توهم النجاة بان
اشتد الأمر وقرب الناس ولم يغد الإلقاء الأعلى يدور أو عند غلبة ظن النجاة بان لم يخش من عدم
الطرح النوع خوف غرق قوي حفظ الروح ويجب طرح ذلك عند ظن النجاة مع قوة الخوف لولم
يطرح وينبغي للمالك إذا تولى الإلقاء بنفسه أو غيره بأذنه العام له تقديم الأخف قيمة من المتاع والحيوان
حفظ المال حسب الامكان فإن لم يلق من وجب عليه الإلقاء حتى حصل الغرق وهلك به شيء أتم ولا
ضمان (قوله يجب عندهم بحال البحر) أي شدة اضطرابه بسبب كثرة الأمواج فيه وتعرض المؤلف
لحالة الوجوب ولم يتعرض لحالة الجواز وقد علمتها في الحاصل المأثر (قوله وخوف الغرق) أي خوفاً
قوياً بحيث يغلب الهلاك لولم يطرح والافلا يجب كما علمت (قوله القاء) فاعل يجب (قوله من المتاع)
بيان لغیر الحيوان (قوله لسلامة الخ) علة لوجوب القاء غير حيوان أي يجب الإلقاء لاجل سلامة
حيوان محترم ولو كلباً (قوله والقاء الدواب الخ) معطوف على القاء غير الحيوان أي ويجب القاء الدواب
لاجل سلامة الآدمي المحترم (قوله إن تعين) أي القاء الدواب بان لم يمكن في دفع الغرق غيره فإن أمكن
غيره في دفع الغرق لم يجب بل لا يجوز إلقاءه في الروض وشرحه وقوله لدفع الغرق أي غرق الآدمي
المحترم (قوله وإن لم يأذن المالك) غاية لوجوب الإلقاء في الصورتين أي يجب إلقاء ما ذكر من المتاع
أو الدواب سواء أذن المالك لهما فيه أو لم يأذن لكنه يضمن الملقى فيما إذا كان بغير الأذن كما سيصرح
به (قوله أما المهدر) مفهوم محترم الذي هو قيد في الحيوان وفي الآدمي (قوله تحريمي) أي وككالب
عقود وتارك الصلاة بعد أمر الإمام وقاطع الطريق (قوله فلا يلقى) أي في البحر وقوله لاجله أي
المهدر وقوله مال مطلقاً أي سواء كان متاعاً أو دواب (قوله بل ينبغي أن يلقى هو) أي المهدر قال في
التحفة ويؤيده بحث الأذرعى انه لو كان ثم أسرى وظهر للإمام المصلحة في قتلهم بدأ بهم قبل المال اه
وقوله بدأ بهم أي في القائمهم في البحر قبل المال (قوله لاجل المال) أي سلامته (قوله ويحرم القاء
العبيد للأحرار) أي لسلامة الأحرار وكذلك يحرم القاء كافر مسلم وجاهل لعالم متبحر ولو انفرد وغير
شريف لشريف لا شتر الكجميع في أصل التكريم وإن تفاوت في الصفات وحينئذ فيبقون كلهم
فأما إن يغرقوا كلهم أو يسلموا كلهم (قوله والدواب الخ) أي ويحرم القاء الدواب لاجل سلامة مال الروح

قبل عقومنه أو من
غيره والافعليه
القصاص ولو قتله
أجنبي أخذ الورثة
الدية من تركته
الجاني لا من الأجنبي
ولا يستوفى المستحق
القود في نفس أو
غيرها إلا بأذن الإمام
أو نائبه فإن استقل
به عزراً * تنقمة *
يجب عندهم بحال
البحر وخوف الغرق
القاء غير الحيوان من
المتاع لسلامة حيوان
محترم والقاء الدواب
لسلامة الآدمي
المحترم إن تعين لدفع
الغرق وإن لم يأذن
المالك أما المهدر
كحريم وزان محصن
فلا يلقى لاجله مال
مطلقاً بل ينبغي أن
يلقى هو لاجل المال
كما قاله شيخنا ويحرم
القاء العبيد للأحرار
والدواب للأرواح

له من الامتعة (قوله ويضمن ما ألقاه) أي من غير الحيوان لاجل سلامة الحيوان المحترم ومن الدواب لاجل سلامة الانسان المحترم ولا ينافي الضمان عدم الاتي في الالتقاء لانه واجب مطلقا كما صرح به لان الاتم وعدمه يتسامح فيهما اما لا يتسامح في الضمان لانه من باب خطاب الوضع (قوله ولو قال) أي شخص من ركاب السفينة وقوله لا يتسامح أي شخص آخر غير المالك وقوله ألق الخ الجملة مع قول القول وقوله متاع زيد خرج به ما لو قال له ألق متاعك وعلى ضمانه فالتزام الا ضمانه وان لم يكن له في السفينة شيء ولم تحصل النجاة لانه التمس اتلاف الغرض صحيح بعوض فصار كونه أعتق عبدك عنى بكذا فاعتق بخلاف ما لو اقتصصر على قوله ألق متاعك ففعل فلا ضمان ويشترط لضمان الاتم شرطان أن يخاف الغرق وأن لا يختص مالكه بفائدة الالتقاء بان يختص بها الملتصق أو أجنبي أو أحدهما مع المالك (قوله ضمانه الملقى) أي لانه المباشر للاتلاف قال في التحفة نعم ان كان المأمور أعجميا يعتق وجوب طاعة أمره ضمن الاتم لان ذلك آله اه (تنبيهه) قال في المغني سكنت المصنف عن المضمون أهو المثل ولرؤية كالتعرض أو المثل في المثل والقمة في المتقوم أو القمة مطلقا ظاهر كلامهم الاخير وان كان الملقى مثليا ورجحه البلقيني لمافي إيجاب المثل من الإجماع وحزم في الكفاية بالوسط ورجحه الأذري وهو كما قال شيخنا أو حقه من كلام البلقيني خلافا لبعض المتأخرين وتعتبر قيمة الملقى حيث أو جنبنا ما قبل هيجان البحر اذا قف له حينئذاه بتصرف وفي الروض وشرحه مانصه فرع لو لفظ البحر المتاع الملقى فيه على الساحل وظفر نابه أحد هذه المالك واسترد الضامن منه عين ما أعطى ان كان باقيا وبذلك ان كان تالغا ما سوى الارش الحاصل بالغرق فلا يسترده اه (قوله فرع أفقي أبو اسحق الخ) عبارة التحفة في فصل عدة الحامل فرع اختلافوا في التسبب لاسقاط المالم يصل لحد نفخ الروح فيه وهو مائة وعشرون يوما والذي يتجه وفاقا لابن العمد وغيره الحرمة ولا يشكل عليه جواز العزل لوضوح الفرق بينهما بان المني حال نزوله محض جامد لم ينهيا للحياة بوجه بخلافه بعد استقراره في الرحم وأخذته في مبادئ التخلق ويعرف ذلك بالامارات وفي حديث مسلم أنه يكون بعد اثنتين وأربعين ليلة أي ابتداءه كما في الرجعة ويحرم استعمال ما يقطع الحمل من أصله كما صرح به كثير من وهو ظاهر اه والذي رجحه م رانه بعد نفخ الروح يحرم مطلقا ويحوز قبله ونص عبارته في باب أمهات الاولاد بعد كلام قال الدميري لا يخفى أن المرأة قد تفعل ذلك بحمل زنا وغيره ثم هي اما أمسة فعلمت ذلك باذن مولاه الواطئ لها وهي مسئلة الفراقى أو باذنه وليس هو الواطئ وهي صورة لا تخفى والنقل فيها عزي وفي مذهب أبي حنيفة شهير في فتاوى قاضيان وغيره ان ذلك يحوز وقد تكلم الغزالي عليها في الاحياء بكلام متين غير انه لم يصرح بالتحريم اه والراجح تحريمه بعد نفخ الروح مطلقا وجوازه قبله اه (قوله بحمل سقى أمته) الامة ليست بقيد كما يعلم ذلك من عبارة التحفة في النكاح ونص عبارته واختلفوا في جواز التسبب الى القاء النطفة بعد استقرارها في الرحم فقال أبو اسحق المروزي يجوز القاء النطفة والعلقة ونقل ذلك عن أبي حنيفة الخ اه (قوله مطلقا) المراد بالاطلاق هنا وفيما يأتي ما يشمل العلقه والمضغة وحالة ما بعد نفخ الروح (قوله وكلام الاحياء يدل على التحريم) أي وليس صريحه وعبارته بعد أن قرر أن العزل خلاف الاولى وليس هذا كالتستجهاض والودأى قتل الاطفال لانه جنابة على موجود حاصل فاول مراتب الوجود وقع النطفة في الرحم فتمتلط بماء المرأة ففسادها جنابة فان صارت علقة أو مضغة فالجنابة أخش فان نفخت الروح واستقرت الخلقة زادت الجنابة تفاحشا اه (قوله قال شيخنا الخ) عبارته فرع أفقي أبو اسحق المروزي بحمل سقى أمته لتسقط ولدها مادام علقه ومضغة وبألف الحنفية فقالوا يجوز مطلقا وكلام الاحياء يدل على التحريم مطلقا وهو الاوجه كما رأى في فصل عدة الحامل وقد علمت عبارته آنما (قوله خاتمة) أي في بيان وجوب الكفارة (قوله نجب الكفارة الخ) أي لقوله تعالى ومن قتل

له ويضمن ما ألقاه بلا
اذن مالكه ولو قال
لرجل ألق متاع زيد
وعلى ضمانه ان
طالبك ففعل ضمنه
الملقى لا الاتم (فرع)
أفتى أبو اسحق
المروزي بحمل سقى
أمته دواء لتسقط
ولدها مادام علقه
أو مضغة وبألف
الحنفية فقالوا يجوز
مطلقا وكلام الاحياء
يدل على التحريم
مطلقا قال شيخنا وهو
الاوجه (خاتمة)*
نجب الكفارة على
من قتل

مؤمناً خطأ فمحرر رقية مؤمنة وخبروا ثلة بن الاسقع قال آتينا الى النبي صلى الله عليه وسلم في صاحب لنا قد استوجب النار بالقتل فقال أعتقوا عنه رقية يعتق الله بكل عضو منها عضواً منه من النار رواه أبو داود وصححه الحاكم وغيره وقوله على من قتل أي على كل قاتل ولو كان كافراً غير حربي أو صيباً أو مجنوناً أو عبداً أو أمة ولا فرق في القتل بين أن يكون بمباشرة أو تسبب أو شرط قد دخل فيه شاهد الزور والمكره بكسر الراء وحذف ياء عداً وأنا أعلم أنه لا كفارة في القتل بالحال كان توجهه ولي بحاله الى الشخص فقتله كما أنه لا ضمان فيه بقود ولا دية كما مر عن التحفة ولا في القتل بالدعاء كما نقل ذلك عن جماعة من السلف قال مهران بن ميمون حدثنا غيلان بن جرير بن مطرف بن عبد الله بن الشخير أنه كان بينه وبين رجل كلام فكذب عليه فقال مطرف اللهم إن كان كاذباً فامته فخر ميتاً فرفع ذلك الى زياد فقال قتلت الرجل فقال لا ولكنك هدوة وافقت أجدلاً ولا في القتل بالعين كما لا ضمان فيه بالقود ولا بالدية كما مر وإن اعترف به وإن كان ذلك حقاً وينبغي للإمام حبس العائن أو أمره بلزوم بيته وبرزقه من بيت المال ما يكفيه إن كان فقيراً لأن ضرره أشد من ضرر المخدم الذي منعه عمر من مخالطة الناس ويندب للعائن أن يدعو للعيون بأن يقول له بسم الله ماشاء الله لا حول ولا قوة الا بالله اللهم بارك فيه ولا تضره أو يقول حصنتك بالحى القيوم الذي لا يموت أبداً ودفعت عنك السوء بالف ألف لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وهكذا ينبغي للإنسان إذا رأى نفسه سليمة وأحواله مستقيمة أن يقول ذلك ولو في نفسه وكذلك ينبغي للشيخ إذا استكثر تلامذته أو استحسن حالهم أن يقول ذلك ومثله الوالد في ولده وفي الأزار كما رما نضه ذكر الامام أبو محمد القاضي حسين من أصحابنا رجهم الله في كتابه التعليق في المذهب قال نظر بعض الانبياء صلوات الله رسالته عليهم أجمعين الى قومه يوماً فاستكثرهم وأعجبوه فبات منهم في ساعة سبعون ألفاً فأوحى الله سبحانه وتعالى اليه أنك عنتهم ولو أنك اذعنتهم حصنتهم لم يهلكوا قال وبأى شئ أحصنهم فأوحى الله تعالى اليه تقول حصنتكم بالحى القيوم الذي لا يموت أبداً ودفعت عنكم السوء بلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم قال المعلق عن القاضي حسين وكان عادة القاضي رحمه الله إذا نظر الى أصحابه فأعجبه ستمهم وحسن حالهم حصنهم هذا المذكور اهـ (قوله من يحرم قتله) أي من كل نفس معصومة عليه قد دخل فيه نفسه لانها معصومة عليه وعبد نفسه ودخل أيضاً الزاني المحصن ونحوه من كل مهدر إذا كان هو أي القاتل مهدر مثله لما مر أنه معصوم بالنسبة مثله وخرج به الحرى وكل مهدر إذا لم يكن القاتل مثله وبأغوصائل ومقتض منه قتله المستحق فلا كفارة في قتلهم كما لا ضمان فيهم بقود ولا دية كما مر (قوله خطأ كان) أي القتل وقوله أو عبداً أي أو شبه عبداً كن تجب في الخطأ على التراخي وفي العمى وشبهه على الفور تدار كالأثم (قوله وهى) أي الكفارة وقوله عتق رقية أي اعتاق رقية أي مؤمنة سليمة من العيوب المخلة بالعمل أو الكسب (قوله فان لم يجد) أي الرقية بشرطها والمراد لم يجد لها حساباً فقد هأ أو شرعاً بأن وجدها بأكثر من ثمن مثلاً أو وجدها بثمنها وعجز عنه وقوله فصيام شهرين أي فعلية صيام شهرين مع النية ويشترط فيها ما مر في باب الصوم من تبينها وتعيينها بكونه عن الكفارة ولا يشترط نية التتابع على المتمدن عجز المكفر عن الصيام فلا اطعام على الأصح نعم لو مات أطعم عنه بدلاً عن الصوم الواجب كما علم ما مر في باب الصوم وقوله متتابعين أي بأن لا يفصل بين أيام الصوم فاصل فيقطع التتابع بفطر يوم ولو بعد ذلك لا ينافي الصوم كمرض بخلاف العذر الذي ينافي كجنون وحيض ونفاس فلا يقطع التتابع واعلم أن صوم الغرض من حيث التتابع وعدمه ثلاثة أنواع الأول ما يجب فيه التتابع وهو صوم رمضان وكفارة الظهار وكفارة القتل وكفارة الحجاج في نهار رمضان وعمداء صوم النذر الذي شرط فيه التتابع الثاني ما يجب فيه التفريق وهو صوم التمتع والقرآن وفوات النسك وترك الواجب فيه وصوم النذر المشروط فيه

من يحرم قتله خطأ
كان أو عبداً وهى
عتق رقية فان لم يجد
فصيام شهرين
متتابعين

انتغريق الثالث ما يجوز فيه الامران وهو قضاة رمضان وكفاة الجماع في النسك وكفارة الجبن
وفدية الحلق والصيد والشجر واللبس والتطيب والاحصار وتقليم الاظفار ودهن غبر الرأس أو
الاحية في الاحرام وصوم النذر المطلق والله سبحانه وتعالى أعلم
(باب في الردة)

أى في بيان أحكامها أعادنا الله وأحبنا وجميع المسلمين منها وانما ذكر هذا الباب بعد ما قبله لانه
جناية مثله لكن ما تقدم من أول الجناية الى هنا متعلق بالنفس وهذا متعلق بالدين وأخره عما تقدم
وان كان هذا أهم أكثر وقوع ذلك أه ع ش وحاصل الكلام على أنواع الردة انها تنحصر في ثلاثة
أقسام اعتقادات وأفعال وأقوال وكل قسم منها يتشعب شعبا كثيرة فمن الأول الشك في الله أو في
رسالة رسوله أو في شيء من القرآن أو في اليوم الآخر أو في وجود الجنة أو النار أو في حصول الثواب
للمطيع والعقاب للعاصي أو فيما هو مجمع عليه مما هو معلوم من الدين بالضرورة أو اعتقاد فقد صفة
من صفاته تعالى أو تحليل ما هو حرام ومن الثاني السجود لغيره أو شمس أو مخلوق آخر ومن الثالث
قوله لمسلم يا كافر أو يا عديم الدين قاصدا بالاول ان دينه المتأبى به وهو الاسلام كفروا بالثاني
ان ما هو متصف به لا يسمى ديننا وقوله لو آخذني الله بترك الصلاة مع ما أتافيه من المرض والشدة
ظلمني أو قوله انا فعلت بغير تقدير الله عند سماعه من يقول فعلك هذا بتقدير الله تعالى أو قوله لو
شهد عندى جميع المسلمين ما قبلتهم استهزأ بهم وسخرية أو قوله للفتى عند أعطائه جواب سؤال
استفتاه فيه اى شيء هذا الشرع ويرمى الجواب استخفافا بالشرع أو قوله وقد امر بحضور مجلس علم
اى شيء اعمل بمجلس العلم او اعنة الله على كل عالم قاصدا الاستخفاف ان لم يرد الاستغراق والالم
يشترط الاستخفاف لشعوله الانبياء والملائكة أو قوله يكون الابعاد قواد ان صليت او صمت او ما
أصبت خيرا من ذل صليت او الصلاة لا تصلح لى قاصدا بذلك الاستخفاف او الاستهزاء أو قول مريض
طال مرضه توفي مسلما او كافرا ان شئت أو قول معلم الصبيان اليهود خير من المسلمين لانهم يقضون
حق معلمى اولادهم لكن ان قصدنا الخير بالمطابقة وما يخشى منه الكفر والعياذ بالله تعالى شتم رجل
اسمه من اسماء النبي صلى الله عليه وسلم ذا كرا النبي والكلام بكلام الدنيا عند سماع قرآن أو
اذان وقوله للقراء هؤلاء كلوا الربا وقوله لصالح وجهه كالخنزير أو أنا أرى يد المال سوا كان من حلال
أحرام واعلم انه يحرى على السنة العامة جملة من أنواع الكفر من غير ان يعلموا انها كذلك فيجب
على أهل العلم أن يبينوا لهم ذلك لعلهم يحسنونه اذا علموه لئلا تحبط أعمالهم ويخلدون في أعظم
العذاب وأشد العقاب ومعرفة ذلك أمر مهم جدا وذلك لان من لم يعرف الشريعة فيه وهو لا يدري
وكل شئ سببه الجهل وكل خير سببه العلم فهو النور والمبين والجهل بسئس القرين وقد استوفى الكلام
على جميع أنواع الردة وبيان المختلف فيه منها والمتفق عليه ابن حجر في كتابه المسمى بالاعلام بقواطع
الاسلام فمن أراد الا حاطة بجميع ذلك فعليه بالكتاب المذكور (قوله الردة لغة الرجوع) أى عن
مطلق شئ الى غيره سواء كان رجوعا عن الاسلام الى غيره وهو الكفر أو عن شئ آخر الى غيره فالمعنى
اللعوى أعم من الشرعى كما هو الغالب (قوله وهى) أى الردة وقوله أخش أنواع الكفر أى أغلظ من
غيرها من بقية أنواع الكفر وذلك لقوله تعالى ومن يرتدد منكم عن دينه فبعثوه كافرين الآية وقوله
تعالى ومن يبتغ غير الاسلام دينا فلن يقبل منه وتجبر البخارى من بدل دينه فاقتلوه (قوله ويحبط
بها العمل) أى الحاصل منه قبل الردة فكانه لم يعمل شيئا ويرتب على ذلك وجوب مطالبته به في
الآخرة وقوله ان اتصلت بالموت فان لم تتصل به بان أسلم قبله فلا يحبط بها العمل وانما يحبط بها
ثوابه فقط فيعود له العمل مجردا عن الثواب ويرتب على ذلك انه لا يجب عليه قضاءه ولا يبالى به في
الآخرة (قوله فلا يجب اعادته) مفرغ على مفهوم قوله ان اتصلت بالموت وهو فان لم تتصل

(باب في الردة)
(الردة) لغة الرجوع
وهى أخش أنواع
الكفر ويحبط بها
العمل ان اتصلت
بالموت فلا يجب اعادته
عبادته التى قبل

بالموت فلا يحبط عمله فلا يجب اعادته ولعله سقط هذا المفهوم من النسخ (قوله وقال أبو حنيفة تجب
 أى الاعادة لأنها يحبط بها عنده العمل مطلقا ولم تتصل بالموت (قوله وشرا) معطوف على آفة
 (قوله قطع مكاف) من اضافة المصدر لفاعله وخرج به الكفر الاصل في فلا يسمى ردة وهي تفارقه في
 أو ورثها أن المرتد لا يقر على ردة فلا يقبل منه إلا الإسلام ومنها أنه يلزم بأحكامنا الا انزامه لها
 بالإسلام ومنها أنه لا يحد نكاحه ومنها تحريم ذبيحته ولا استقراره ملك ولا يسي ولا يفادى ولا يمن عليه
 ولا يرث ولا يورث بخلاف الكافر الاصل في جميع ذلك (قوله قتلوه) أى لردة أى لا يؤاخذ بها وقوله
 من صبي ومجنون أى وسكران غير متعد بسكره (قوله ومكره عليها) أى وتلغوه من مكره عليها لقوله
 تعالى الأمن أكرهه وقلبه مطمئن بالإيمان (قوله أسلما) أى دوام إسلام وهو معقول قطع وخرج به
 قطع الصلاة ونحوها فلا يسمى ردة (قوله بكفر) متعلق بقطع وقوله عزما تميز بحول عن المضاعف
 والاصل بعزم كقوله حالا أو ما لا يعنى ان العزم على الكفر يقطع الإسلام سواء عزم أن يكفر
 حالا أو عزم أن يكفر غدا أو مثل العزم عليه التردد فيه فيكفر به أيضا (قوله فيكفر به حالا) أى فيكفر
 بعزمه على الكفر فى المآل أى المستقبل حالا (قوله أو قولاً أو فعلاً) معطوفان على عزما فهما
 منصوبان على التمييز أيضا لان المعطوف على التمييز تميز وهما محمولان عن المضاعف أيضا والتقدير أو
 قول كفر أو فعلة وقد علمت بعضا من الاقوال المكفرة والافعال كذلك ومن الاول أيضا غير ما تقدم
 ان يقول الله ثلاث ثلاث ومن الثاني غير ما تقدم ان يلقى معجها أو كتب علم شرعى أو ما عليه اسم
 معظم فى قاذورة ولوطاهرة وأما ضرب الفقيه مثلالاولاد الذين يتعلمون منه بالواحد أو ربهما
 من بعد فقال ع ش الظاهر انه ليس كقفر لان الظاهر من حال الفقيه انه لا يريد الاستخفاف بالقرآن
 نعم ينبغى حرمة لا شعاره بعدم التعظيم كما قالوه في الروح بالكراسة على وجهه (قوله باعتقاد) الجار
 والمجرور متعلق بمحذوف صفة لما قبله وظاهر عبارته ان الاعتقاد ادوما بعده من العناد والاستهزاء
 مختصان بالقول والفعل وليس كذلك لثاني الثلاثة أيضا فى العزم على الكفر كما صرح بذلك فى
 التحفة والنهاية فعزمه عليه يكون مع اعتقاد أو عناد أو استهزاء وقال بعضهم لا يظن بالاستهزاء فى
 العزم وقوله أى معه أفاد ان الباء بمعنى مع (قوله أو مع عناد) أى بان عرف انه الحق باطنا وامتنع أن
 يقرب به كان يقول الله ثالث ثلاث أو يسجد لصنم عناد لمن يخاصه مع اعتقاد ان الله واحد وان
 السجود لا يكون الا لله (قوله أو مع استهزاء) مثل من للاستهزاء فى القول بما اذا قيل له قلم اظفارك
 فانه سنة فقال لا فعله وان كان سنة أو لوجاه فى النبي ما قبلته مالم يرد المبالغة فى تبعية نفسه أو يطاق
 فان المتبادر منه التبعية كما أفتى به والدرجة الله تعالى تبعا للسبكي فى انه ليس من التنقيص قول من
 سئل فى شئ لوجاه فى جبريل أو النبي ما فعلته اه (قوله بخلاف الخ) مقابل قوله باعتقاد ادوما معه أى
 ان هذه الثلاثة أعنى العزم على الكفر أو قوله أو فعله تقطع الإسلام ويحصل بها الردة بالاعتقاد أو
 العناد والاستهزاء أما اذا لم تقترب بها بل اقتربت بسبق لسان أو حكاية كقوله أو غير ذلك فلا تقطع
 الإسلام ولا يحصل بها الردة وقوله ماوافقترن به ما واقعة على الثلاثة الاول اعنى العزم والقول والفعل
 وضمر به يعود عليها وقوله كسب لسان الخ تمثيل لما يخرج به عن الكفر وقوله أو حكاية كقوله أى
 كقوله كائن يقول قال فلان أنا الله مثلا وقوله أو خوف أى كائن يكون فى بلاد الكفر وأمرده
 بالسجود لصنم فسجد له خوفا منهم أن يقتلوه ولم يسجد ومثل ما ذكر من سبق لسان وما بعده
 الاجتهاد فى الم يقم الدليل القاطع على خلافه كاعتقاد المعتزلة عدم رؤيته البارى فى الآخرة أو عدم
 هذاب القبر أو نعيه فلا يكفرون بذلك لانه اقترن به اجتهاد (قوله وكذا قول الولي) أى مثل ما اقترن
 به ما يخرج به عن الردة قول الولي فى حال غيبته أنا الله فلا يقتل لعدم تكليفه حينئذ وعادة المغنى
 وخرج بذلك من سبق لسانه الى الكفر أو أكره عليه فانه لا يكون مرتدا وكذا الكلمات الصادرة

الردة وقال أبو حنيفة
 تجب وشرا (قطع
 مكاف) مختار فتلغوه
 من صبي ومجنون
 ومكره عليها اذا
 كان قلبه مؤمنا
 (اسلاما بكفر عزم)
 حالا أو ما لا فيكفر
 به حالا (أو قولاً أو
 فعلاً باعتقاد) لذلك
 الفعل أو القول أى
 معه (أو مع) عناد
 من القاتل أو الفاعل
 (أو مع) استهزاء
 أى استخفاف بخلاف
 ماوافقترن به ما يخرج به
 عن الردة كسبق
 لسان أو حكاية
 كقوله أو خوف قال
 شيخنا كشحه وكذا
 قول الولي حال غيبته
 أنا الله ونحوه مما وقع
 لائمة من العارفين
 كابن عربى واتباعه

من الاولياء في حال غيبتهم وفي أمالي الشيخ ابن عبد السلام ان الولي اذا قال أنا الله عزز التعزير
الشرعي ولا ينافي الولاية لانهم غير معصومين وينافي هذا قول القشيري من شرط الولي ان يكون
محفوظا كما ان من شرط النبي ان يكون معصوما فكل من كان للشرع عليه اعتراض فهو مغرور
مخادع فالولي الذي تواتر افعاله على الموافقة وقد سئل ابن سريج عن الحسين الخلاج لما قال انا الحق
فتوقف فيه وقال هذا رجل خفي على أمره وما أقول فيه شيئا أتيت بكفره بذلك القاضي أبو عمرو والجنيد
وفقهاء عصره وأمر المقتدر بضربه ألف سوط فان مات والاضرب ألفا أخرى فان لم يمت قطعت يده
ورجله ثم ضرب عنقه ففعل به جميع ذلك لست بقين في ذي الحجة سنة تسع وثلاثمائة والناس مع
ذلك يختلفون في أمرهم فمنهم من يبالغ في تعظيمه ومنهم من يكفره لانه قتل بسيف الشرع وجرى ابن
المقرئ تبعه غيره على كفر من شك في كفر طائفة كابن عربي الذين ظاهر كلامهم عند غيرهم الاتحاد
وهو بحسب ما فهموه من ظاهر كلامهم ولكن كلام هؤلاء جار على اصطلاحهم اذ اللفظ المصطلح
عليه حقيقة في معناه الاصطلاحي مجازي في غيره والمعتقد منهم لعنايه معتقد لمعنى صحيح وأما من اعتقد
ظاهره من جهالة الصوفية فانه يعرف ان استمر على ذلك بعد تعريضه صار كافرا اه وفي شرح الروض
بعد كلام والحق ان هؤلاء أي الطائفة كابن عربي مسلمون أخيار وكلامهم جار على اصطلاحهم
كسائر الصوفية وهو حقيقة عندهم في مرادهم وان افترع عند غيرهم من لواعتقد ظاهره عنده كفر
الى تأويل اذ اللفظ المصطلح عليه حقيقة في معناه الاصطلاحي مجازي في غيره فالمعتقد منهم لعنايه معتقد
لمعنى صحيح وقد نص على ولاية ابن عربي جماعة علماء عارفون بالله منهم الشيخ تاج الدين بن عطاء
الله والشيخ عبدا اليافعي ولا يقدح فيه وفي طائفة ظاهر كلامهم المذكور عند غير الصوفية لما
قلناه ولا به قد يصدر عن العارف بالله اذا استغرق في بحر التوحيد والعرفان بحيث تضمن عمل ذاته في
ذاته وصفاته في صفاته ونغيب عن كل ما سواه عبارات تشعر بالحلول والاتحاد لقصور العبارة عن
بيان حاله الذي ترقى الى ما وليست في شيء منها كما قاله العلامة السعد التفتازاني وغيره اه وفي
حاشية الامير على عبد السلام الناس في التوحيد متفاوتون فالعامة الاسلامية اقتصر واعلى علم
ظاهرا لا اله الا الله ومنهم من ترقى الى معرفة ما يمكن بالبراهين الفكرية ومنهم من فتح عليه بامور
وجسدية ومنهم من ذاق الكل من الله واليه فرضي بكل شيء من هذه الحشية كما سبقت الاشارة
اليه غير مرة ومنهم من غاب عن المغامرة وطفح في سكره حيث قال أنا الله أو ما في الجبة الا الله أو ما في
الكون الا الله فمنهم من عذرهم بذلك ومنهم من عاقبهم والكل على خير ان شاء الله تعالى حيث
صح الاصل اه (قوله وما وقع) مبتدأ خبره غير مراد به ظاهره والمعنى ان ما وقع في عبارات القوم
مما يؤولهم الكفر كالكلمات المتقدمة غير مراد به ظاهره بل له معنى صحيح عندهم اصطلاحا وعلمه
(قوله كما لا يخفى على الموقفين) أي المتورين البصيرة (قوله نعم يحرم الخ) استدراك على كون
ما وقع من هذه الطائفة غير مراد به ظاهره بل له معنى صحيح عندهم (قوله مطالعة) فاعل يحرم (قوله
فانها) أي مطالعة كتبهم وقوله مرلة قدم أي موضع زللها والمراد من طالع كتبهم وهو لا يعرف
حقيقة اصطلاحهم يكون ذلك له سببا في زلله وخروجه عن سنن أهل الحق والاستقامة الى سنن
أهل البدع والضلالة (قوله ومن ثم) أي ومن أجل انها مرلة قدم (قوله وقول ابن عبد السلام
الخ) عبارة التحفة وقول ابن عبد السلام يعزروني قال أنا الله ولا ينافي ذلك ولا ينافي لانه غير معصوم
ففيه نظرا لانه ان كان غائبا فهو غير مكلف لا يعزركم الا أول عقبول والا فهو كافر ويمكن جملة على ما اذا
شككنا في حاله فيعزرفظم الله ولا يحكم عليه بالكفر لاحتمال عذره ولا بعدم الولاية لانه غير معصوم
اه (قوله وذلك) أي المكفر قول أو فعلا أو عزما لكن الامثلة التي ذكرها بعضها يناسب الاول
وبعضها يناسب الثاني وبعضها يناسب الثالث فتكون على التوزيع وقوله كني صانع أي وجوده

بحق وما وقع في
عبارتهم مما يؤولهم
كفر غير مراد به ظاهره
كما لا يخفى على الموقفين
نعم يحرم على من لم
يعرف حقيقة
اصطلاحهم وطريقتهم
مطالعة كتبهم فانها
مرلة قدم له ومن ثم
ضل كثير من اغترروا
بظواهرها وقول ابن
عبد السلام يعزروني
وقال أنا الله فيه
نظرا لانه ان قام وهو
مكلف فهو كافر
لا محالة وان قاله حال
الغيبة المانعة
للتكليف فاي وجه
للتعزير اه وذلك
(كني صانع

وهو الله سبحانه وتعالى والذي نفي الصانع الدهرية وهم طائفة يزعمون ان العالم لم يزل موجودا كذلك بلا صانع ومثله نفي صفة من صفاته الواجبة له تعالى اجماعا كالقدم والبقاء ونكر لفظ صانع لانه هو الوارد في حديث الطبراني والحاكم اتقوا الله فان الله فاتح السم وصانع (قوله ونفي نبي) أي نبوته والمراد نبي من الانبياء الذين يجب الايمان بهم تفصيلا وهم الخمسة والعشرون المذكورون في القرآن وقد نظمهم بعضهم في قوله

حتم على كل ذي التكليف معرفة * لانبياء على التفصيل قد علموا

في تلك حجتنا منهم اسم ثمانية * من بعد عشر ويبقى سبعة وهمو

ادريس هود شعيب صالح وكذا * ذوالكفل آدم بالمختار قد ختموا

(قوله أو تكذبه) أي نبي من الانبياء ومثل التكذيب تنقيصه بأي منقص كان كأن صغراسه مر يد التحقير وخرج بتكذيبه الكذب عليه فلا يكون كفرا وان كان حراما قال في التحفة وقول الجويني ان الكذب على نبينا صلى الله عليه وسلم كفر بالغ ولده امام الحرمين في تزييفه وانه زلة اه (قوله وجمعه عليه) أي انكار ما اجمع على اثباته أو على نفسه فدخل فيه جميع الواجبات المجمع عليها وجميع المحرمات كذلك ودخل أيضا القرآن فن أنكرو وجوب شيء من الواجبات كالصلاة والصوم أو حرمة شيء من المحرمات المجمع عليها كالزنا واللواط وشرب الخمر أو أنكرو شيئا من القرآن ولو آية كفر بذلك وسبب التكفير به كافي التحفة ان في انكار ما هو معلوم من الدين بالضرورة تكذيبا للنبي صلى الله عليه وسلم وقوله معلوم من الدين بالضرورة أي معلوم من أدلة ديننا على ما يشبه الضرورى الذى لا يحتاج الى نظر واستدلال بحيث استوى في معرفته العامة والخاصة قال اللقاني

ومن لم يعلم ضرورة جحد * من ديننا يقتل كفرا ليس حد

(قوله من غير تأويل) متعلق بجحد أي جحد من غير تأويل أي أو بتأويل قطعي البطلان كجحد أهل الإمامة وجوب الايمان بعد موته صلى الله عليه وسلم فائلين بانه لا يجب الايمان الا في حياته لا نقطاع شرعته بموته كبقية الانبياء فهذا التأويل باطل قطعا لان شرعته صلى الله عليه وسلم باقية الى يوم القيامة أما ما كان بتأويل غير قطعي البطلان كجحد كفر فرعون واثبات ايمانه تمسكا بظاهر قوله تعالى قال آمنت الآية فلا يكون مكفرا لوجود تأويل وان كان فاسدا لان الايمان لا ينفع عند يأس الحياة بان وصل لا آخر رمق كالغرغرة وادراك الغرق في الآية من ذلك كما هو واضح لكنه غير قطعي الفساد والحاصل كفر فرعون مجمع عليه لما ذكرنا من جحد ذلك لا يكفر لوجود تأويل ما قال وفي التحفة بعد كلام وبما تقرره علم خطأ من كفر القائلين باسلام فرعون لانا وان اعتقدنا بطلان هذا القول لكنه غير ضرورى وان فرض انه مجمع عليه بناء على انه لا عبرة بخلاف أولئك اذ لم يعلم ان فيهم من بلغ مرتبة الاجتهاد اه (قوله وان لم يكن فيه نص) غاية في تكفير جحد مجمع عليه أي يكفر به وان لم يكن لهذا المجمع عليه نص من القرآن أو السنة كالاجماع السدوقى (قوله كوجوب الحج) تمثيل للمجمع عليه فاذا جحد كفر وقوله نحو الصلاة أي كالصيام والزكاة والحج (قوله وتحليل نحو البيع والنكاح) عطف على وجوب أي وتحليل الحج أي فهو مجمع عليه فن جحد كفر (قوله ونسب الرواتب) أي السنن الراتبة أي فهو مجمع عليه فن أنكره كفر وقوله والعيد عطف على الرواتب أي ونسب العيد أي صلاته قال في الاعلام وفي تعليق البغوى من أنكر السنن الراتبة أو صلاة العيدين يكفر والمراد انكار مسر وعيتها لانها معلومة من الدين بالضرورة والمنسك رهيئة الصلاة زعمانه انها لم ترد الا مجملة وهذه الصفات والشروط لم ترد بنص جلى متواتر يكفر أيضا اجماعا اه (قوله بخلاف مجمع عليه الحج) محترز قوله معلوم من الدين بالضرورة وقوله لا يعرفه الا خواص أي دون العوام قال ع ش ظاهره وان علمه ثم أنكره وهو المعتمد وفي شرح البهجة لشيخ الاسلام ما يخالفه

(و) نفي (نبي) أو تكذبه (و) جحد مجمع عليه) معلوم من الدين بالضرورة من غير تأويل وان لم يكن فيه نص كوجوب نحو الصلاة المكتوبة وتحليل نحو البيع والنكاح وتحريم شرب الخمر واللواط والزنا والمكس ونسب الرواتب والعيد بخلاف مجمع عليه لا يعرفه الا خواص ولو كان فيه نص

كاستحقاق بنت الابن
 السادس مع البنت
 وكثرة نكاح المعتدة
 للغير كما قاله النووي
 وغيره وبخلاف
 المعتد وكن قرب
 عهده بالاسلام
 (وسجد الخلق)
 اختيارا من غير خوف
 ولونبيا وان أنكر
 الاستحقاق أولم يطابق
 قاسه جوارحه لان
 ظاهر حاله يكذبه وفي
 أصل الروضة عن
 التهذيب من دخل
 دار الحرب فوجد
 لصنم أو تلفظ بكفر ثم
 ادعى اكراسا فان
 فعله في خلوته لم يقبل
 أو بين أيديهم وهو
 أسير قبل قوله أو تاجر
 فلا يخرج بالسجود
 الر كوع لان صورته
 تقع في العادة للخلق
 كثيرا بخلاف السجود
 قال شيخنا نعم يظهر ان
 محل الفرق بينهما
 عند الاطلاق
 بخلاف ما لو قصد
 تعظيم مخلوق
 بالر كوع كما يعظم
 الله تعالى به فانه لا شك
 في الكفر حينئذ اه
 وكشي الى الكنائس
 بزيم من زنا را وغيره
 وكالقاه ما فيه قرآن
 في مستقذر

اه (قوله كاستحقاق بنت الابن السادس) تمثيل للمجمع عليه الذي لا يعرفه الا لخواص أي فن جده
 لا يكفر به (قوله وكثرة نكاح المعتدة) أي فن جدها لا يكفر قال ع ش أي مع اعترافه باصل
 العدة والافانكار العدة من أصلها كقرئ بوبته بالنص وعلمه بالضرورة اه (قوله بخلاف المعتدور)
 محتر زعيم لم يخطأ أي وجد مجمع عليه من غير عذر وكان الأولى التصريح به (قوله كن قرب عهده
 بالاسلام) تمثيل للمعتدور ومثله من نشأ بادية بعدة عن العلماء (قوله وسجد الخلق) معطوف
 على نفى صانع أي وكسجد للمخلوق سواء كان صنما أو شمساً أو مخلوقاً غيرهما فيكفر به لانه أثبت لله
 شريكاً قال في الاعلام سواء كان السجود في دار الحرب أم في دار الاسلام بشرط أن لا تقوم قرينة على
 عدم استهزائه أو عذره وما في الحلية عن القاضي عن النص أن المسلم لو سجد للصنم في دار الحرب لم يحكم
 برده ضعيف وواضح أن الكلام في المختار اه (قوله اختيارا) خرج المذكور كأن كان في دار الحرب
 وأكرهه على السجود لم يوصف وقوله من غير خوف لاحاجة اليه لانه يغني عنه ما قبله (قوله ولونبيا)
 أي ولو كان المخلوق نبيا فإنه يكفر بالسجود له (قوله وان أنكر الاستحقاق) أي يكفر بالسجود
 للمخلوق وان أنكر استحقاقه له واعتداه مستحق لله تعالى خاصة وقوله أولم يطابق الخ عطفه على ما
 قبله من عطف العام على الخاص قال في الاعلام وفي المواقف وشرحهما من صدق بما جاء به النبي صلى
 الله عليه وسلم مع ذلك سجد للشمس كان غير مؤمن بالاجماع لان سجدته لها يدل بظاهره على انه
 ليس بمصدق ونحن نحكم بالظاهر فلذلك حكمنا بعدم ايمانه لان عدم السجود لغير الله داخل في
 حقيقة الايمان حتى لو علم أنه لم يسجد لها على سبيل التعظيم واعتقاد الالهية بل سجد لها وقلبه مطمئن
 بالتصديق لم يحكم بكفره فيما بينه وبين الله وان أجرى عليه حكم الكافر في الظاهر اه (قوله من دخل
 دار الحرب) أي من المسلمين (قوله فسجد) أي من دخل دار الحرب وقوله لصنم أي أو محو كشمس
 (قوله أو تلفظ بكفر) معطوف على سجد للصنم (قوله ثم ادعى اكراسا) خرج به ما اذا لم يدعه فحكم
 بكفره مطلقا (قوله فان فعله) أي المذكور من السجود والتلفظ بالكفر والحجاة جواب من وقوله في
 خلوته أي ليس بين أيديهم وقوله لم يقبل أي لان قرينة حاله تكذبه (قوله أو بين أيديهم) معطوف
 على الجار والمجرور قبله أي أو فعله بين أيديهم وقوله قبل أي لان قرينة حاله وهي أسره وكونه بين
 أيديهم تصدقه (قوله أو تاجر) معطوف على أسير أي فان فعله بين أيديهم وهو تاجر فلا يقبل لان
 عدم الأسير يدل على كذبه (قوله وخرج بالسجود الر كوع) أي فلا يكفر به ولو كنه يحرم (قوله لان
 صورته) أي الر كوع وهو علة لعدم كفره بالر كوع (قوله بخلاف السجود) أي فان صورته لا تقع في
 العادة للمخلوق (قوله ان محل الفرق بينهما) أي الر كوع والسجود وقوله عند الاطلاق أي عند عدم
 قصده شيئا أي او عند قصده تعظيمه لكن لا كتعظيم الله قال الجبيري والحاصل ان الانحناء للمخلوق
 كما يفعل عند ملاقاته العظماء حرام عند الاطلاق أو قصد تعظيمهم لا كتعظيم الله تعالى وكفران قصد
 تعظيمهم كتعظيم الله تعالى اه (قوله فانه) أي من قصد تعظيم مخلوق بالر كوع كتعظيم الله وقوله
 لا شك في الكفر أي في كفره قال عوض عن الضمير وقوله حينئذ أي حين اذ قصد ما ذكر (قوله وكشي
 الى الكنائس) معطوف على كسجد للمخلوق أي والمكفر أيضا وكشي الى الكنائس حالة كونه متلبسا
 بزيم أي بهيئتهم التي يتلبسون بها كان يشد على وسطه زنا را وهو خيط غليظ فيه ألوان يشد في
 الوسط فوق الثوب أو يخيط فوق الثياب بموضع لا يعتاد الحياطة عليه كالكتف ما يخالف لونها أو يضع
 الربطة فيكفر بذلك وأفهم قوله وكشي الى الكنائس بزيم انه لو قصد أحدهما كان مشى الى
 الكنائس لا بزيم بل بزيم المسلمين أو تزيا بزيمهم من غير مشي اليها لا يكفر وهو كذلك (قوله وكاللقاء
 ما فيه قرآن في مستقذر) أي فيكفر به قال في الاعلام والمراد بالاستقذر النجاسات مطلقا بل والقدر
 الظاهر كما صرح به بعضهم ثم قال وكاللقاء المحض ونحوه في القدر تالمطبخ الكعبة أو غيرها من المساجد

بجس ولو قيل ان تلطيخ الكعبة بالقذر الطاهر كذلك لم يعد الا أن كلامهم ربحا يا باه اه وقال
 في التحفة وقضية قوله كالتقاء ان الالتقاء ليس بشرط وان عماسة شئ من ذلك بقدر كفر أيضا وفي اطلاقه
 نظر ولو قيل لا بد من قرينة تدل على الاستهزاء لم يعد اه وقال سم اختلاف مشايخنا في مسح القرآن
 من لوح المتعلم بالبصاق فاقى بعضهم بحرمة مطلقا وبعضهم بحرمة ان بصق على القرآن ثم مسحه
 وبجله ان بصق على نحو خرقه ثم مسحها اه وقال ع ش ماجرت العادة من البصاق على اللوح
 لازالة ما فيه ليس بكفر وينبغي عدم حرمة أيضا ومثله ماجرت العادة به أيضا من مضغ ما عليه قرآن و
 نحوه للتبرك به أو لصيانته عن النجاسة اه (قوله قال الروايي أو علم شرعي) قال في الاعلام أيضا وهل
 مراد الروايي بالعلوم الشرعية الحديث والتفسير والفقه ولاها كالنحو وغيره وان لم يكن فيها
 آثار السلف أو يختص بالحديث والتفسير والفقه النظائر الاطلاق وان كان بعيد المدرك في ورقة
 من كتاب نحو مثل ليس فيها اسم معظم اه (قوله ومثله) أي العلم الشرعي وقوله ما فيه اسم معظم
 أي من أسماء الله أو أسماء الانبياء أو الملائكة (قوله وتردد في كفر) عطف على نفى صانع أي
 وتردد في كفر هل يفعله أم لا فإنه يكفر به حالا قال في شرح الروض لان استدامة الايمان واجبة
 والتردد يناقضها اه فان قلت التردد من أي قسم من الاقسام السابقة هل هو من العزم أو الفاعل أو
 القول قلت يحتمل أن يكون من العزم لان المراد به القصد مطلقا سواء كان مع حزم أو مع تردد ويحتمل
 ان يكون من الفعل ويراد به ما يشمل الفعل القلبي ويحتمل أن يكون من الثالث بان يراد من التردد
 التردد للساقف لكن الموافق للقلبي كما هو ظاهر (قوله وكسفير مسلم) أي بان قال له يا كافر وقوله
 لذنبه أي لاجل ارتكابه ذنبا من الذنوب وهو ليس بغير ذنب بل مثله بالاولى ما اذا كفر من غير ذنب
 وقوله لا تاويل أي فيكفر به ان كفره لا تاويل للكفر ككفر النعمة مثلا ولا افلا يكفر (قوله
 لانه سعى الاسلام كفرا) عليه لمقدرا أي فيكفر من كفر مسلما من غير تاويل لانه سعى الاسلام المتلبس
 به كفرا وقد صح انه صلى الله عليه وسلم قال اذا قال الرجل لا خيما كافر فقد باء بها أي رجع بكلمة
 الكفر (قوله وكالرضا بالكفر) أي فيكفر به قال في الاعلام ومن المكفرات أيضا ان يرضى بالكفر
 ولو ضمنا كان يسأله كافر يريد الاسلام ان يلقنه كلمة الاسلام فلم يفعل أو يقول له اصبر حتى أفرغ
 من شغلي أو خطبتي ولو كان خطيبا وكان يشير عليه بان لا يسلم وان لم يكن طالبا للاسلام فيها يظهر
 اه (قوله فيكفر في الحال) تفريع على جميع ما مر من نفى صانع الى هنا بدليل قوله في كل ما مر وقوله
 لما فانه أي ما مر للاسلام (قوله وكذا يكفر من أنكر اعجاز القرآن) أي لانه مجمع عليه معلوم من
 الدين بالضرورة (قوله أو حرافته) أي أو أنكر حرافة القرآن أي أو آفة حجة عليها كبسملة
 الخ التي في وسطها أو بسملة الفاتحة فلا يكفر من نفاها منها لعدم الاجماع عليها ومثله ما لو زاد فيه
 آية معتقدا انها منه فيكفر به * (تنبيه) * قال شيخنا الاستاذ العارف بر به الممان سيدنا السيد أحمد
 ابن زيني دحلان في كتابه في التجويد ما نصه قد كفر بعضهم من وقف على نحو قوله تعالى وقالت
 اليهود ابئنا بقوله عزير ابن الله أو وقالت النصارى وابئنا بقوله المسيح ابن الله أو وقالت اليهود
 وابئنا بقوله يد الله مغلوله أو وما أنتم عصريه وابئنا بقوله اني كفرت والمحققون على انه لا يطلق
 القول بالتكفير ولا بالحرمة بل ان كان مطرا وابئنا بما بعده غير معتقد لعنا لا يكفر وان اعتقد
 معاه كفره مطلقا وقف أم لا وعليه يحمل كلام من أطلق فان وقف متعمدا غير معتقد المعنى حرم ولم
 يكفر اه (قوله أو صحبة أبي بكر) أي أو أنكر صحبة أبي بكر رضي الله عنه فيكفر به لشبوتها بالقرآن
 وفي أنكارها تكذيب للقرآن وظاهره انه لا يكفر بانكار صحبة غيره وفي رسالة شيخنا الاستاذ في
 فضل أبي بكر رضي الله عنه ما نصه ومن الآيات الدالة على فضله قوله تعالى ثاني اثنين اذهما في الغار
 اذ يقول لصاحبه لا تحزن ان الله معنا أجمع المسلمون على ان المراد بالصاحب هنا أبو بكر رضي الله عنه

قال الروايي أو علم
 شرعي ومثله بالاولى
 ما فيه اسم معظم
 (وتردد في كفر)
 أي يفعله أولا وكسفير
 مسلم لذنبه لا تاويل
 لانه سعى الاسلام
 كفرا وكالرضا بالكفر
 كان قال لمن طلب منه
 تلقين الاسلام اصبر
 ساعة فيكفر في الحال
 في كل ما مر لما فاته
 الاسلام وكذا يكفر
 من أنكر اعجاز القرآن
 أو حرافته أو صحبة
 أبي بكر

ومن ثم من أنكر صحبته كفر أجماعاً ولا كذلك إنكار صحبته غيره اه وفي الجعري قال الشهاب
 الرملي لو قال أبو بكر لم يكن من الصحابة كفر ولو قال ذلك لغير أبي بكر لم يكفر وفيه نظر لأن الإجماع
 منعقد على صحابة غيره والنص وارد شائع قلت وأقل الدراجات أن يتعدى ذلك إلى عمر وعثمان وعلى
 رضي الله عنهم لأن صحابتهم يعرفها الخاص والعام من النبي صلى الله عليه وسلم فتنا في صحبة أحدهم
 مكذب للنبي صلى الله عليه وسلم اه (قوله أو قذف عائشة رضي الله عنها) أي وكذلك يكفر من
 قذف عائشة لأن القرآن نزل ببراءتها في قذفها جاحداً الله تكذيب القرآن (قوله ويكفر في وجهه
 الخ) قال في الإعلام وفي وجهه حكاه القاضي حسين في تعليقه أنه يلحق بسب النبي صلى الله عليه
 وسلم سب الشيخين وعثمان وعلى رضي الله عنهم فقال من سب الصحابة فسق ومن سب الشيخين أو
 الحسين يكفر أو يفسق وعبارة البغوي من أنكر خلافة أبي بكر يبدع ولا يكفر ومن سب أحداً من
 الصحابة ولم يستحل يفسق واختلفوا في كفر من سب الشيخين قال الزركشي كالسبكي وينبغي أن
 يكون الخلاف إذا سببه لامر خاص به أما لو سببه لكونه صحابياً فينبغي القطع بكفره لأن ذلك
 استغناء بحق الصحبة وفيه تعريض بالنبي صلى الله عليه وسلم وقد روى الترمذي أنه صلى الله عليه
 وسلم رأى أبا بكر وعمر فقال هذان السمع والبصر وهكذا القول في شأن غيرهما من الصحابة وقد ثبت
 عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال يقول الله تعالى من آذى لي ولياً فقد آذنته بالحرب وفي رواية فقد
 استحل محارمي ولا شك أننا نحقق ولاية العشرة فمن آذى واحداً منهم فقد آذى الله تعالى بالمحاربة فلو
 قيل يجب عليه ما يجب على المحارب لم يبعد ولا يلزم هذا في غيرهم إلا من تحقق ولا يمتنع بالخيار
 الصادق اه (قوله لا من قال الخ) أي لا يكفر من قال لخصمه وقد أراد الخصم الحلف بالله تعالى
 لا أريد الحلف بالله تعالى بل بالطلاق أو الاعتاق (قوله أو قال رؤيتي أياك كروية ملك الموت) أي
 لا يكفر بذلك ولا يكفر أيضاً من قال لمسلم سلبك الله الإيمان أو كافر لا رزقك الله الإيمان لأنه مجرد
 دعاء عليه بتشديد الأمر والعقوبة عليه ولا أن دخل دار الحرب وشرب معهم الخمر وأكل لحم الخنزير
 ولا أن صلى بغير وضوء متعمداً أو بنجس أو إلى غير القبلة ولم يستحل ذلك ولا أن تمى حل ما كان
 حلالاً في زمنه قبل تحريمه كإن تمى أنه لا يحرم الله الخمر ولا أن شد الزنار على وسطه أو وضع قلنسة
 المحوس على رأسه أو دخل دار الحرب للتجارة أو لتخليص الأسارى ولا أن قال النصرانية خيراً من
 المجوسية ولا أن قال لو أعطاني الله الجنة ما دخلتها صرح بذلك كله في شرح الروض (قوله تنبيه ينبغي
 للفتي) أي يتعين عليه وقوله أن يحتاط الخ أي أن يسلك طريق الاحتياط في الافتاء بتكفير أحد فلا
 يفتي بذلك إلا بعد الفحص الشديد واليقين الشديد (قوله لعظم خطره) أي التكفير وذلك لأنه ربما
 كفر مسامحة بلفظ غير مكفر فيكفر وقوله وغلبة عدم قصده أي المكفر وقوله سماعاً أي خصوصاً من
 العوام فإنهم يتلفظون بكلمات مكفرة ولا يقصدون معناها (قوله وما زال أئمتنا على ذلك) أي على
 الاحتياط فيه قال في النخبة بعده بخلاف أئمة الحنفية فإنهم توسعوا بالحكم بمكفرات كثيرة مع قبولها
 التأويل بل مع تبادر منها ثم رأيت الزركشي قال عما توسع به الحنفية أن غالبه في كتب الفتاوى نقلاً
 عن مشايخهم وكان المتورعون من متأخري الحنفية ينكرون أكثرها ويخالفونهم ويقولون
 هؤلاء لا يجوز تقليدهم لأنهم غير معروفين بالاجتهاد ولم يخرجوها على أصل أي حنيفة لأنه خلاف
 عقيدته أذمنها أن معناها أصلاً محقة أو الإيمان فلا ترفعها إلا بيقين فيلتنبيه لهذا وليحذر عن يبادر إلى
 التكفير في هذه المسائل منا ومنهم فيخاف عليه أن يكفر لأنه كفر مسلماً لهم لخصاً (فائدة) قال
 الغزالي من زعم أن له مع الله حالاً أسقط عنه نحو الصلاة أو تحريم نحو شرب الخمر وجب قتله وإن كان
 في الحكم بجلود في النار نظر وقل مثله أفضل من قتل مائة كافر لأن ضرره أكثر (قوله ويستتاب
 الخ) شروع في بيان ما يجب على من ارتد والعياذ بالله تعالى بشئ مما روي حاصل ذلك أنه يجب عليه

أو قذف عائشة
 رضي الله عنها ويكفر
 في وجهه حكاه
 القاضي من سب
 الشيخين أو الحسن
 والحسين رضي الله
 عنهم لا من قال لمن
 أراد تخليفة لا أريد
 الحلف بالله بل
 بالطلاق مثلاً أو قال
 رؤيتي أياك كروية
 ملك الموت (تنبيه)
 ينبغي للفتي أن يحتاط
 في التكفير ما أمكنه
 لعظم خطره وغلبته
 عدم قصده سيما من
 العوام وما زال أئمتنا
 على ذلك قديماً
 وحديثاً (ويستتاب)
 وجوباً (مرتد)

العود في الدين الاسلام ولا يحصل الا بالتلفظ بالشهادتين والاقلاع عما وقعت به الردة والندم على كل ما صدر منه والعزم على أن لا يعود مثله ويجب عليه أيضا قضاء ما فاتته من واجبات الشرع في مدة الردة فاذا فعل ذلك كله حكم عليه بالعود الى الاسلام لقوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف واذا قالوا هو اعصوا مني دماءهم وأموالهم فان لم يعد ذلك بنفسه وجب على الامام أو نائبه أن يأمره بذلك فوراً بان يقول له تب وارجع لدين الاسلام والاقتلتك وقوله وجوبا أي استتابة واجبة والفرق بينهما وبين تارك الصلاة حيث نذبت استتابة أن جرمية المرتد تقتضي تخليده في النار ولا كذلك جرمية تارك الصلاة (قوله ذكر أكرأ كان أو أنثى) تعميم في المرتد (قوله لانه كان محترماً بالاسلام) علة للاستتابة أي انما استتيب أولاً ولم يقتل من غير استتابة لانه كان محترماً بالاسلام أي ولانه صلى الله عليه وسلم أمر في امرأة ارتدت أن يعرض عليها الاسلام فان أسلمت والاقتلت (قوله وربما عرضت له شبهة) كالعلة الثانية للاستتابة أي ولانه ربما عرضت له شبهة اقتضت رده فيسحق في ازالته قال في التحفة بل الغالب انها أي الردة لا تكون عن عبث محض اه وقال في الروض وشرحه ولو سأل المرتد قبل الاستتابة أو بعدها ازالة شبهة عرضت له فظهر بعد اسلامه لا قبله لان الشبهة لا تنحصر فحقه أن يسلم ثم يستكشفها من العلماء وهذا ما صححه الغزالي وفي وجه بناظر أولاً لان الحجة مقدمة على السيف اه (قوله ثم ان لم يتب) أي المرتد وقوله بعد الاستتابة أي طلب التوبة منه (قوله قتل) أي كفر الاحد فلا يجب نفسه ولا تكفينة ولا يصلي عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين لخروجه عنهم بالردة (قوله أي قتله الحاكم) فلو قتله غيره عزز لا فتياته على الامام ومحله اذا كان المرتد حراً فان كان رقيقاً جاز للسيد قتله في الاصح لانه ماله فله فعل ما يتعلق به من تأديب ونحوه (قوله بضرب الرقبة) متعلق يقتل أي قتل بضرب رقبة بسيف وقوله لا بغيره أي غير ضرب الرقبة بسيف كاحراق وتعريق وذلك لخبر اذ قلتم فاحسنوا القتل (قوله بلا مهال) متعلق بكل من قوله يستتاب وقوله قتل كما يدل عليه تفسيره بعد (قوله خبر البخاري الخ) دليل للقتل حالا (قوله فاذا أسلم الخ) الاولى تقديمه على قوله ثم ان لم يتب الخ لانه مفرغ على الاستتابة أي فاذا امتثل أمر الامام وتاب بان عاد الى الاسلام صح اسلامه وترك وقوله وان تكررت رده غاية لهجة اسلامه اذا أسلم وقوله لا طلاق النصوص راجع للغاية أي تقبل توبته وان تكررت منه الردة لا طلاق النصوص كقوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف وكثير فاذا قالوا هو اعصوا مني دماءهم وأموالهم (قوله نعم يعزرون تكررت رده) استدراك من صحة اسلامه اذا تكررت منه الردة أي يصح اسلامه مع تكررها لكنه يعزرون زيادة تهاونه بالدين وقوله لا في أول مرة عطف على محذوف أي فيعزرون في المرة الثانية والثالثة لا في أول مرة أما فيما فلا يعزرون وقوله اذا تاب متعلق بيعزرون (قوله خلافا لما زعمه جهلة القضاة) أي من تعزيره في أول مرة وعبارة التحفة ولا يعزرون مرتد تاب على أول مرة خلافا لما يفعله جهلة القضاة اه (قوله تنق) أي في بيان ما يحصل به الاسلام مطلقاً على الكافر الاصل وعلى المرتد (قوله انما يحصل اسلام الخ) عبارة التحفة ولا بد في الاسلام مطلقاً وفي النجاة من الخلود في النار كما حكى عليه الاجماع في شرحه سلم من التلفظ بالشهادتين الخ (قوله بالتلفظ بالشهادتين) متعلق يحصل وانما توقف صحة الاسلام عليه لان التصديق القلبي أمر باطني لا اطلاع لنا عليه فجعله الشارع منوطاً بالنطق بالشهادتين الذي مدار الاسلام عليه وقوله من الناطق خرج به الانحس فلا يطالب بالنطق بل اذا قامت قرينة على اسلامه كالاشارة كفي في حصول الاسلام (قوله فلا يكفي ما قبله من الايمان) أي في اجراء احكام المؤمنين في الدنيا عليه بناء على أن النطق شرط في الايمان أو في النجاة من النار بناء على أنه شرط منه والحاصل اختلاف في النطق بالشهادتين هل هو شرط في الايمان لاجل اجراء الاحكام عليه أو شرط منه أي جزء منه فذهب الى الاول محققوا

ذكر أكرأ كان أو أنثى لانه كان محترماً بالاسلام وربما عرضت له شبهة فتزال (ثم) ان لم يتب بعد الاستتابة (قتل) أي قتله الحاكم ولو نائبه بضرب الرقبة لا بغيره (بلا مهال) أي تكون الاستتابة والقتل حالاً لخبر البخاري من يدل دينه فاقتلوه فاذا أسلم صح اسلامه وترك وان تكررت رده لا طلاق النصوص نعم يعزرون من تكررت رده لا في أول أمره اذا تاب خلافا لما زعمه جهلة القضاة * (تنق) * انما يحصل اسلام كل كافر أصلي أو مرتد بالتلفظ بالشهادتين من الناطق فلا يكفي ما قبله من الايمان

وان قال به الغزالي
 وجمع محققون ولو
 بالجمية وان أحسن
 العربية على المنقول
 المعتمد لا بلغه لقمها
 بل افهم ثم بالاعتراف
 برسالة صلى الله عليه
 وسلم الى غير العرب
 عن يسكرها فيزيد
 العيسوي من اليهود
 محمد رسول الله الى
 جميع الخلق أو البراءة
 من كل دين يخالف
 دين الاسلام فيزيد
 المشرك كفرت بما
 كنت أشركت به
 وبرجوعه عن
 الاعتقاد الذي ارتد
 بسببه ومن جهل
 القضاة ان من ادعى
 عليه عندهم ردة أو
 جاءهم بطلب الحكم
 باسلامه يقولون له
 تلفظ بما قلت وهذا
 غلط فاحش فقد قال
 الشافعي رضى الله
 عنه اذا ادعى على
 رجل انه ارتد وهو
 مسلم لم يكشف عن
 الحال وقلت له قل
 أشهد أن لا اله الا الله
 وأشهد أن محمدا
 رسول الله وأنتك
 برئ من كل دين
 يخالف دين الاسلام اه
 قال شيخنا ويؤخذ
 من تسكره رضى
 الله عنه لفظ أشهد
 أنه لا بد منه في صحة

الاشاعة والماتر يديهم وغيرهم و يترتب عليه ان من صدق بقلبه ولم يقر بلسانه فهو مؤمن عند الله
 غير مؤمن في الاحكام الدينية ومن أقر بلسانه ولم يصدق بقلبه كالمناق في فهو مؤمن في الاحكام
 الدينية غير مؤمن عند الله وذهب الى الثاني قوم محققون كالامام أبي حنيفة وجاعة من الاشاعة
 وعليه فيكون الايمان عنده هؤلاء اسماعلى القار واللسان جميعا وهما التصديق والقرار و يترتب
 عليه ان من صدق بقلبه ولم يتفق له الاقرار في عمره لا مرة ولا أكثر مع القدرة على ذلك لا يكون
 مؤمنا لا عندنا ولا عند الله تعالى وهذا ضعيف والمعتمد الاول (قوله وان قال به) أى بالاكتفاء
 بما في قلبه من الايمان (قوله ولو بالجمية) أى يحصل الاسلام بالتلفظ بالشهادتين ولو أتى بهما
 بالجمية وقوله وان أحسن العربية غاية للغاية وكلاهما الرد (قوله لا بلغه الخ) أى لا يكفي في حصول
 الاسلام الايمان بهما بلغة لقمها العارف بتلك اللغة وهو لا يفهم المراد منها (قوله ثم بالاعتراف)
 عطف على بالتلفظ أى انما يحصل الاسلام بالتلفظ وبالاعتراف لفظا برسالة صلى الله عليه واله
 وسلم الى غير العرب وقوله عن يسكرها حال من الاعتراف أى حالة كونه الاعتراف المشروط عن
 يسكر رسالته الى غير العرب ويقول انها خاصة بالعرب (قوله فيزيد العيسوي الخ) قال في الاسنى
 العيسوي بفرقة من اليهود تنسب الى أنى عيسى اسحق بن يعقوب الاصماني كان في خلافة المنصور
 يعتقد انه صلى الله عليه وسلم رسول الى العرب خاصة وخالف اليهود في أشياء غير ذلك منها انه حرم
 الذبائح اه وقوله محمد رسول الله الاول أن يقول بعد محمد رسول الله الى جميع الخلق لان المزيدي الجار
 والمجرور فقط (قوله أو البراءة) ظاهر صنيعه انه معطوف على محمد رسول الله الخ ويكون المعنى
 أو يزيد البراءة من كل الخ وهو صريح عبارة الفتح ونصها نعم العيسوي لا بد في صحة اسلامه أن يقول
 بعد محمد رسول الله الى جميع الخلق أو يبرأ من كل دين يخالف دين الاسلام اه (قوله فيزيد المشرك
 الخ) لا يناسب تغريعه على ما قبله فالاولى الايمان أو الاستئناف بدل انفاء (قوله وبرجوعه الخ)
 عطف على قوله بالاعتراف يعنى اذا اعتقد مكفرا من المكفرات فلا بد مع المطق بالشهادتين من
 رجوعه عن اعتقاده قال ع ش كان يقول برئت من كذا فيبرأ منه ظاهرا ما في نفس الامر فالعبرة
 بما في نفسه اه (قوله ومن جهل القضاة) الجار والمجرور وخبر مقدم والمصدر المؤول من ان
 واسمها وخبرها بعده مبتدأ مؤخر (قوله ان من ادعى عليه عندهم) أى عند القضاة وقوله ردة
 أى أنكرها وقوله أو جاءهم بطلب الحكم باسلامه أى بعد ان نسبت اليه الردة وقوله يقولون أى
 القضاة أى لمن ادعى عليه ردة أو جاءهم بطلب الحكم باسلامه وقوله تلفظ بما قلت أى بما نسب
 اليك من ألفاظ الردة وهذا مقول يقولون (قوله وهذا) أى ما يقولون له غلط فاحش لما يلزم عليه
 من إعادة لفظ الكفر على لسانه (قوله فقد قال الشافعي الخ) استدلال على كونه ما يفعله القضاة
 غلطا فاحشا وقوله اذا ادعى على رجل أى عندى وقوله لم يكشف عن الحال أى عن السبب الذي ارتد
 به (قوله وأشهد أن محمدا رسول الله) في التهمة اسقاطا واول العطف وكتب سم علمها هذا النص
 فيه تصريح بانه لا يشترط عطف احدى الشهادتين على الاخرى وبوافقه قوهم لو أذن كافر غير
 عيسوي حكم باسلامه بالشهادتين مع ان الاذان لا عطف في شهادتيه اه (قوله ويؤخذ من تسكره)
 أى الامام الشافعي رضى الله عنه وقوله لفظ أشهد مقول تكرير وقوله انه نائب فاعل يؤخذ وقوله
 لا بد منه أى من التسكرير قال سم ينبغي ان يغنى عنه العطف اه وفي حاشية العلامة الباجوري
 على الجوهر ما نصه ولا بد من لفظ أشهد وتكريره ولا يشترط أن يأتي بحرف العطف على ما قاله
 الزيايدى ورجع اليه الرملى آخر افلا يكفي ابدال لفظ أشهد بغيره وان كان مراد ما فيه من معنى
 التعبد ولا بد من ترتيب الشهادتين وموالاتهما ثم قال وما تقدم من الشرط مبني على المعتمد في
 مذهبنامعاشر الشافعية وبه قال ابن عرفة من المالكية حيث قال لا بد أن يقول أشهد أن لا اله الا

الله وأشهد أن محمداً رسول الله وخالف الأبي شيخه ابن عرفة فقال لا يتعين ذلك بل يكفي كل ما يدل على الإيمان فلو قال الله واحد ومحمد رسول الله كفى ونحو ما قاله الأبي لبعض من الشافعية وهو العلامة ابن حجر ولانوى ما يوافق فيه أيضاً فيكون في المسئلة قولان لأهل كل من المذهبين قال المصنف في شرحه وأولهما أولى بالتعويل اهـ (قوله وهو) أى وجوب التكرير (قوله في الكفارة) أى في بابها وقوله وغيرها أى غير الكفارة (قوله لكن خالف فيه) أى في وجوب التكرير (قوله وفي الأحاديث ما يدل لكل) أى من وجوب التكرير وعدمه (قوله بالإيمان بالبعث) متعلق بأمر والبعث عبارة عن إحياء الموتي وإخراجهم من قبورهم بعد جمع الأجزاء الأصلية وهي التي من شأنها البقاء من أول العمر إلى آخره ويندب أيضاً أمره بجميع ما يجب به الإيمان من عذاب القبر ونعيمه وسؤال منكروه ونكروه والميزان والصراط والنار والجنة ونحو ذلك مما أخبر به نبينا صلى الله عليه وعلى آله وسلم (قوله ويشترط لنفع الإسلام) أى لكونه منجياً في الدار الآخرة (قوله مع ماهر) أى من التلغظ بالشهادتين (قوله تصديق القلب بوحداية الله تعالى) أى بأن الله واحد في ذاته وصفاته وأفعاله ولا بد أيضاً من تصديقه بما يجب له سبحانه وتعالى وما يستحيل عليه وما يجوز في حقه تفصيلاً وبمجموع ذلك واحد وأربعون عقيدة قد تقدم بيانها أول الكتاب ثم بعد ذلك تصديقه بأن الله تعالى تصف بكل كمال منزّه عن شائبة النقصان (قوله ورسله) معطوف على وحداية الله تعالى أى ويشترط تصديق القلب برسله أى بأن الله رسلاً أرسلهم فضلاً منه ودرجة للعباد ليعلموا الناس الشرائع والأحكام وأنه لا يعلم عددهم إلا الله تعالى لقوله تعالى منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص عليك لكن ما قام الدليل بمعرفتهم تفصيلاً لا يجب تصديق القلب بهم كذلك وهو لا وهم الخمسة والعشرون المذكورون في القرآن وما قام الدليل بمعرفتهم إجمالاً لا يجب تصديق القلب بهم كذلك ولا بد من تصديقه بما يجب لهم عليهم الصلاة والسلام من الصدق والأمانة والتبليغ والقطانة وبما يستحيل عليهم من اضداد هذه الأربعة وبما يجوز في حقهم من الأعراض البشرية التي لا تؤدي إلى نقص في مراتبهم العلية (قوله وكتبه) معطوف على وحداية أيضاً أى ويشترط تصديق القلب بكتبه أى المنزلة من السماء على الأنبياء والمراد بها ما يشمل الصحف واختلف في عددها والمشهور أنها مائة وأربعة المنزل على شيت ستون وعلى إبراهيم ثلاثون وعلى موسى قبل التوراة عذرة والكتب الأربعة أعني التوراة والإنجيل والزبور والفرقان ويشترط أيضاً تصديق القلب بآلائه كتبه وهم أجسام لطيفة نورانية لا ياكلون ولا يشربون ولا ينامون شأنهم الطاعات ومسكنهم السموات لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون (قوله واليوم الآخر) أى ويشترط تصديق القلب باليوم الآخر وهو يوم القيامة وأوله من وقت الحشر إلى ما لا يتناهى على الصحيح وقيل إلى أن يدخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار وسعى باليوم الآخر لانه آخر أيام الدنيا بمعنى أنه متصل بآخر أيام الدنيا لانه ليس منها حتى يكون آخرها وسمى بيوم القيامة لقيام الناس فيه من قبورهم وقيامهم بين يدي خالقهم وقيام الحجة لهم وعليهم ويشترط أيضاً تصديق القلب بما يقع فيه من هول الموقف أى ما ينال الناس فيه من الشدائد لطول الموقف قيل ألف سنة كافي آية السجدة وقيل خمسين ألف سنة كافي آية سأل ولا تنافي لان العدد لا مفهوم له وهو مختلف باختلاف أحوال الناس فيطول على الكفار ويتوسط على الفساق ويخفف على الطائعين حتى يكون كصلاة ركعتين (قوله فان اعتقده هذا) أى ما ذكر من وحداية الله تعالى والرسل والكتب واليوم الآخر (قوله ولم يأت بمأمر) أى بالشهادتين (قوله لم يكن مؤمناً) أى عندنا وعند الله ان قلنا بالشرطية أو عندنا فقط ان قلنا بالشرطية كما مر وحمل ما ذكرنا لم يكن عدم الاتيان بمأمرنا بعبارة عن عرضت عليه الشهادتان فإني فان كان كذلك فهو كافر مطلقاً على القولين (قوله وان أتى به) أى بمأمر من الشهادتين وقوله بلا اعتقاد أى بمأمر من

الإسلام وهو ما يدل عليه كلام الشرحين في الكفارة وغيرها لكن خالف فيه جمع وفي الأحاديث ما يدل لكل اهـ ويندب أمر كل من أسلم بالإيمان بالبعث ويشترط لنفع الإسلام في الآخرة مع ماهر تصديق القلب بوحداية الله تعالى ورسله وكتبه واليوم الآخر فان اعتقده هذا ولم يأت بمأمر لم يكن مؤمناً وان أتى به بلا اعتقاد

الوحدانية وما بعدها (قوله ترتب عليه الحكم الديني) أي فهو مؤمن عندنا في الدنيا ويرتب عليه الأحكام الدنيوية من مناسكته وأكل ذبخته ومن غسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه في مقابر المسلمين بعد موته لحديث أمّرت أن أحكم بالظاهر والله يتولى السرائر وليس مؤمنا عند الله بل هو منافق في الدرك الأسفل من النار ثبتنا الله على الإيمان ورزقنا القمع بالنظر إلى وجهه الكريم في الجنان بجاه سيدنا محمد سيد ولد عدنان آمين والله سبحانه وتعالى أعلم
 * (باب الحدود) *

أي باب في بيان الحدود وأسبابها والحدود جمع حد وهو لغة المنع وشرعا ما ذكر من الجملد أو الرجم ونحو ذلك من كل عقوبة مقدرّة وسُميت بذلك لأنها من ارتكاب الفواحش وشرعت حفظ الكليات الستة المنظومة في قول اللقاني

وحفظ دين ثم نفس مال نسب * ومثلها عقل وعرض قد وجب

فشرع القصاص حفظ للنفس وقتل الردة حفظ للدين وقد تقدم وحده الزنا حفظ للنسب وحده القذف حفظ للعرض وحده السرقة حفظ للمال وحده الشرب حفظ للعقل وبيان ذلك أنه إذا علم القاتل أنه إذا قتل قتل أنكف عن القتل فكان ذلك سببا لحفظ النفس وهكذا يقال في الباقي وأعلم أن ارتكاب الكبائر لا يسلب الإيمان ولا يحيط الطاعات إذ لو كانت محبطة لذلك لزم أن لا يبقى لبعض العصاة طاعة والقائل بالآحاد يحيل دخوله الجنة قال السبكي والأحاديث الدالة على دخول من مات غير مشرك الجنة بلغت مبلغ التواتر وهي قاصمة لظهور المعتزلة القائمين بخلود أهل الكبائر في النار ذكره المداوي (قوله أولها) أي أول الحدود وقوله حد الزنا هو بالقصر لغة مجازية وبالمدة لغة تجمية (قوله وهو) أي الزنا وقوله أكبر الكبائر بعد القتل أي لقوله تعالى ولا تقربوا الزنا فإنه كان فاحشة وساء سبيلا ولا جامع أهل المال على تخريمه فلم يحل في مله قط ولهذا كان حده أشد الحدود في الجملة (قوله وقيل هو) أي الزنا وقوله مقدم عليه أي على القتل لأن فيه جنائية على التسبب وعلى العرض وفي عرش مانصه وفي كلام بعض شراح الجامع الصغير أن أكبر الكبائر الشرك بالله ثم قتل النفس وإن ما وراء ذلك من السبع الموبقات وغيرها كالزنا لا ترتيب فيه وإنما يقال في كل فرد منه من أكبر الكبائر اهـ (قوله يجلد وجوبا) أي لقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وقوله فاجلدوا أمر وهو للوجوب وقوله امام أو نائبه هذا إذا كان الزاني حرا أو مبعضا فإن كان رقيقا لا يتختم فيه الامام بل يجوز للسيد أن يجلده ولو بغير إذن الامام كما سيذكره لخير مسلم إذا زنت أمة أحدكم فليجلدها وخبر أي داود والنسائي أقيموا الحدود على ما ملكتم أي ما أنتم (قوله دون غيرهما) أي الامام أو نائبه فلا يستوفي الحد وقوله خلافا للفقهاء أي القائل بأن لغير الامام أن يستوفيه (قوله حرا) خرج الرقيق فلا يجلده مائة بل نصفها كما سيذكره وقوله مكلفا أي ولو حكما فشمل السكران المتعدي بسكره وخرج به العصبي والمجنون والسكران غير المتعدي فلا يجادون ولا بد أن يكون المكلف ملتزما للأحكام وخرج به الحربي والمستأمن وأن يكون واضح الذكورة وخرج الخنثى المشكل إذا أوجح آلة الذكورة في فرج فلا يجلد لأن إيلاجه لا يسمى زنا لاحتمال أنوثته وكون هذا عضوا زائدا (قوله زنى بإيلاج حشفة) أي إدخال حشفة ولا بد فهم أن تكون أصلية ومتصلة بفرج إيلاج غير الحشفة كاصبعه أو الحشفة الزائدة ولو احتمالا كما لا واشتبه الأصلي بالزائد أو المنفصلة فلا حد في جميع ما ذكرناه لا يسمى زنا (قوله أو قدرها) أي أو إيلاج قدر الحشفة وقوله من فاقدها خرج به ما لو نفي ذكره وأدخل قدر الحشفة مع وجودها فلا حد لأنه كادخل بعض أصبع اهـ بجيزي (قوله في فرج الخ) متعلق بإيلاج ويشترط فيه أن يكون واضحا فلا حد في إيلاج فرج الخنثى المشكل لأنه لا يسمى زنا لاحتمال كون هذا المثل زائدا وشمل

ترتب عليه الحكم
 الديني ظاهرا
 * (باب الحدود) *
 أولها حد الزنا وهو
 أكبر الكبائر بعد
 القتل وقيل هو
 مقدم عليه (بجلد)
 وجوبا (امام) أو
 نائبه دون غيرهما
 خلافا للفقهاء (حرا
 مكلفا زنى) بإيلاج
 حشفة أو قدرها من
 فاقدها في فرج
 آدمي حي

الفرج فرج نفسه كأن أدخل ذكره في دبره فيجديه قال الجبرمي ونقل عن بعض أهل العصر خلافه
 فاحذر من قوله آدمي حتى سيأتي محترهما (قوله قبل أودبر) بدل من فرج ثم يحتمل عدم
 تنوينهما وإضافتهما إلى ما بعدهما ويحتمل تنوينهما وما بعدهما بدل من آدمي وقوله ذكر أو أنثى أى
 ولو صغيرا فلوا وجع مكاف ذكره في فرج صغيرة ولو بنت يوم فانه يحسد كما أن المرأة المكافئة لو أدخلت
 ذكر صبي ولو ابن يوم في فرجها فانه يحسد (قوله مع علم تحريمه) أى الزنا والطرف متعلق بزنى أو
 بإيلاج وخرج به الجاهل بالتحريم فلا يحسد بخلاف الجاهل بوجوب الحد مع علمه بالتحريم فانه يحسد
 (قوله فلا حد بمفاخذة الخ) محذوف قوله بإيلاج الخ إذا لا إيلاج في فرج في جميع ذلك وقوله واستثناء
 أى تعمد طالب انجراح المني وقوله يبدن نفسه أو غير حليته فان كان يبدنها فلا حرمة ولا تعذر وبالأولى
 عدم وجوب الحد (قوله بل يعز زفاعل ذلك) أى ما ذكر من المفادحة والمساحقة والاستثناء وإنما
 عز لحرمة (قوله ويكره) أى الاستثناء وقوله بنحو يدها أى حليته (قوله كتمكينها) الإضافة
 من إضافة المصدر للمفعول بعد حذف الفاعل أى كتمكين الزوج إياها من العبت والله بذكر
 فانه يكره عليه ذلك (قوله لانه) أى ما ذكر من الاستثناء بيدها وكمينها من العبت بذكر
 وهو علة الكراهة وقوله في معنى العزل أى عزل المني عن الحلية وهو مكره (قوله ولا بإيلاج الخ)
 أى ولا حد بإيلاج في فرج بهيمة أو ميت أى لانه مما ينفر الطبع عنه فلا يحتاج إلى الزجر عنه قال في
 شرح الروض لكن يعزرها وهذا محذور وقوله آدمي حتى (قوله ولا يجب ذبح البهيمة المأكولة) أى
 إذا طشت (قوله خلافاً لهم فيه) أى في وجوب ذبحها وهذا مبني على وجوب الحد على الفاعل
 قال في الروض وشرحه قال في الأصل وقيل يحد واطى البهيمة وعليه فقيل حد قتلها مطلقاً وقيل
 قتلها إن كان محصناً وعلى وجوب القتل لا يختص القتل به بل يجب به أى بالإيلاج فيها ذبح البهيمة
 المأكولة ولو بإيلاج في دبرها وعليه جل حديث الترمذي وغيره من أني بهيمة فاقتلوه واقتلوا البهيمة
 بخلاف غير المأكولة لما في قتلها من ضياع المال بالكلية والمأكولة إذا ذبحت بحل أكلها لأنها
 مذكاة اهـ تلخص في المغنى اختلافه في علة ذلك أى وجوب ذبح البهيمة عند القاتل به فقيل لاحتمال
 أن تأتي بولد مشوه الخلق فعلى هذا لا تذبح إلا إذا كانت أنثى وقد أتاه في الفرج وقيل إن في بقائها
 تذكاراً للفاحشة فيعير بها وهذا هو الأصح فعلى هذا لا فرق بين الذكور والأنثى اهـ (قوله وإنما
 يجاز من ذكر) يصح أن يكون الفعل مبنيًا للعلوم والموصول فاعله وهو واقع على الإمام أو نائبه
 ومفعوله محذوف أى وإنما يجازي الإمام أو نائبه حرام مكلف الخ أو الفاعل ضمير مستتر يعود على الإمام أو
 نائبه والموصول مفعوله وهو واقع على الحر المكلف الخ ويصح أن يكون مبنيًا للجهول والموصول
 نائب فاعل وهو واقع على الحر المكلف الخ (قوله مائة من الجملات) منصوب على المفعولية المطلقة
 لجمل (قوله ويغرب عاماً) أى من بلد الزنا تنكح لاله وإبعاده من موضع الفاحشة واعلم أن شروط
 التغريب سبعة أولها أن يكون بامر الإمام أو نائبه فلو تغرب بنفسه لم يحسب نائبها أن يكون إلى
 مسافة القصير فكثر فلا يكفي ما دونها التواصل الأخبار البه غالباً فلا يحصل له إلا يحاش بالبعد عن
 الأهل والوطن ثالثها أن يكون إلى بلد معين فلا يرسله الإمام إرسالاً وإذا عين له الإمام جهة فليس
 له أن يختار غيرها رابعها أن يكون الطريق والمقصد آمنين خامسها أن لا يكون بالبلد الذي يغرب
 إليه طاعون لانه يحرم الدخول في البلد الذي فيه الطاعون والخروج منه لغير حاجة سادسها كونه
 عاماً في الحر ونصف عام في الرقيق سابعها كون التغريب عاماً أو نصفه ولا عفاً لجوز التغريب لأن
 الإيحاش لا يحصل بالمغرب وذكر المؤلف منها ثلاثة وفي المغنى ما نصه تنبيه أفهم عطفه التغريب
 بالوأنه لا يشترط الترتيب بينهما أى بين الجمار والتغريب فلو قدم التغريب على الجمار جاز اهـ (قوله
 ولا) راجع لسكن من قوله مائة من الجملات وقوله ويغرب عاماً وإن كان ظاهر العبارة يقتضي أنه

قبل أودبر ذكر أو
 أنثى مع علم تحريمه
 فلا حد بمفاخذة
 ومساحقة واستثناء
 يبدن نفسه أو غير
 حليته بل يعزرها
 فاعل ذلك ويكره
 بنحو يدها كتمكينها
 من العبت بذكر
 حتى ينزل لانه في
 معنى العزل ولا
 بإيلاج في فرج بهيمة
 أو ميت ولا يجب ذبح
 البهيمة المأكولة
 خلافاً لهم فيه
 وإنما يجازي من ذكر
 (مائة) من الجملات
 (ويغرب عاماً) ولا
 لمسافة قصر فكثر

مختص بالثاني فلو فرق الجلدات فإن دام الألم به لم يضر وإن زال الألم فإن كان الماضي خمسين لم يضر
أيضاً لأنها حد الرقيق فقد حصل حد في الجملة وإن كان دونها ضرر ووجب الاستئناف أو فرق العام
أو نصه استأنف من أول العام وقوله لمسافة القصر متعلق بيغرب فلا يكفي التغريب لما دون مسافة
القصر لأنه في حكم الحضر لتواصل الأخبار فيها إليه والمقصود أيحاشه بالبعد عن الأهل والوطن وقوله
فاكثر أي من مسافة القصر أي على حسب ما يراه الإمام (قوله أن كان الواطئ أو الموطوءة حراً) الأولى
أن يقول أن كان من ذكر من الحر المكاف الذي زنى بإيلاج الحبرائه يقول ومثله في ذلك الموطوءة
وذلك لأن اشتراط كون الواطئ حراً قد صرح به فيلزم بالنسبة إليه التكرار وهو مذاقيد للجلد مائة
والتغريب عاماً (قوله وهو) أي البكر وقوله من لم يطأ أو توطأ في نكاح صحيح أي بان وطئ أو وطئت
من غير نكاح أصلاً أو بنكاح لكنه فاسد أماً أن وطئ أو وطئت في نكاح صحيح فيرجم لأنه حينئذ
محض (قوله لا أن زنى مع ظن حل) أي لا يجلد مائة ويغرب عاماً أن زنى ظناً حل الزنا عذره وقوله
بان ادعاء أي الحل وقوله وقد قرب الخ تخرج به ما إذا ادعاه وهو بين المسلمين فلا تقبل دعواه ويحد
قال ع ش ويؤخذ من هذا جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي أن شخصاً وطئ جارية زوجته
واحيلها مدعياً جهله وإن ملك زوجته ملك له وهو أي الجواب عدم قبول ذلك منه وحده وكون الولد
رقيقاً لعدم خفاء ذلك على مخالطنا أه (قوله أو مع تحليل عالم الخ) أي ولا أن زنى باعتباره مذهبه
ولكن وجد عالم يحكم على ذلك الوطء بأنه حلال وليس بزنا فإنه لا يجلد به ولا يغرب ولا يعاقب عليه في
الآخرة لوجود الشبهة وقوله يعتد بخلافه خرج به ما لا يعتد بخلافه كإباحة الشيعة ما فوق الأربع
فاذا وطئ زاندا علمين يحد (قوله لشبهة إباحة) علة لعدم الحد والتغريب أي وأنتم لم يجلد ويغرب
لشبهة إباحة العالم وطأه وهذه الشبهة تسمى شبهة الطريق أي المذهب وأما شبهة الفاعل فهي فيمن
وطئ أجنبية ظاناً أنها زوجته وشبهة المحل تكون فيمن وطئ أمة مشتركة وكوطء الأصل جارية ولده
ولاحد فيهما أيضاً وقد تنظم الثلاثة بضم في قوله

الذي أباح البعض حله فلا * حديه وللطريق استعملا
وشبهة لفاعل كان أتى * حرمة يظن حلالاً مثبتا
ذات اشتراك الحقن وسمين * هذا الأخير بالمحل فاعلمن

(قوله وإن لم يقدسه) أي العالم وهو غاية لعدم الحد والتغريب عند وجود شبهة عالم وقوله الفاعل أي
الزاني (قوله كنكاح بلاولي) مثال لما إذا زنى مع تحليل عالم (قوله أو بلاشهود) أي وكنكاح بولي
وبلاشهود وقوله كذهب مالك قال في النهاية على ما شتر عنه لكن المعروف من مذهبه اعتباره
في صحة الدخول حيث لم يقع وقت العقد (قوله بخلاف الخالي عنه ما) أي عن الولي وعن الشهود فإنه
يجب فيه الحد لعدم الشبهة ولا تطرأ خلاف داود لعدم الاعتداد به هذا مجرى عليه ابن حجر وجرى
مر على أنه يعتد به وأنه شبهة يسقط بها الحد ونص عبارة النهاية أو بلاولي وشهود كما نقل عن داود
وصرح به المصنف في شرح مسلم لجعله من أمثلة نكاح المتعة الذي لا حد فيه جريانه مؤقناً بدون
ولي وشهود فإذا اتفق مع وجود التاقية المقتضى لضعف الشبهة فلان يتفق مع استثنائه بالاولى وقد
أفتى بذلك الولد رحمه الله تعالى أه (قوله وكنكاح متعة) معطوف على كنكاح بلاولي فهو
مثال لما إذا زنى مع تحليل عالم: كاح المرأة إلى مدة وهو باطل لأن لو سكب به شخص لم يحد لشبهة
ابن عباس رضي الله عنهما وأعلم أن نكاح المتعة كان مباحاً ثم نسخ يوم خيبر ثم أبيح يوم الفتح ثم نسخ
في أيام الفتح واستمر تحريمه إلى يوم القيامة وكان فيه الخلاف في الصدر الأول ثم ارتفع وأجمعوا على
تحريمه قال بعض الصحابة رضي الله عنهم رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قائماً بين الركن والباب
وهو يقول أيها الناس إنى كنت أذنت لكم في الاستمتاع ألا وإن الله حرمها إلى يوم القيامة فمن كان

ان كان الواطئ أو
الموطوءة حراً (بكر)
وهو من لم يطأ أو توطأ
في نكاح صحيح (لا)
ان زنى (مع ظن حل)
بان ادعاء وقد قرب
عنده بالاسلام أو
بعد عن أهله (أو مع
تحليل عالم) يعتد
بخلافه لشبهة إباحته
وان لم يقدسه الفاعل
كنكاح بلاولي
كذهب أبي حنيفة
أو بلاشهود كذهب
مالك بخلاف الخالي
عنه ما وان نقل عن
داود وكنكاح متعة
نظر الخلاف ابن
عباس

عنده منهم شيء فليخل سبيلها ولا تأخذوا مما آتيتهم من شيء وعن امامنا الشافعي رضي الله عنه لا أعلم شيئا حرم ثم أبى ثم حرم الا المتعة وما نقل عن ابن عباس من جوازها رجح عنه فقد قال بعضهم والله ما فارق ابن عباس الدنيا حتى رجح الى قول الصحابة في تحريم المتعة ونقل عنه انه قام خطيبا يوم عرفة وقال أيها الناس ان المتعة حرام كالميتة والدم والخنزير وقد وقعت مناظرة بين القاضي يحيى بن أكرم وأmir المؤمنين المأمون فان المأمون نادى باباحة المتعة فدخل يحيى بن أكرم وهو متغير بسبب ذلك وجلس عنده فقال المأمون له مالي أراك متغيرا قال لما حدثت في الاسلام قال وما حدث قال النداء بتحليل الزنا قال المتعة زنا قال نعم المتعة زنا قال ومن أين لك هذا قال من كتاب الله وسنة رسوله أما الكتاب فقد قال الله تعالى قد أفلح المؤمنون الى قوله والذين هم لقرو وجهم حافظون الاعلى أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين فن ابني وراء ذلك فأولئك هم العادون يا أمير المؤمنين زوجة المتعة ملك اليمن قال لا قال فهي الزوجة التي عند الله ترث وتورث وتلحق الولد ولها شرأطها قال لا قال فتد صار متجاوزهم من العادين وأما السنة فقد روى الزهري بسند الى علي بن أبي طالب رضي الله عنه انه قال أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أنادى بالنهي عن المتعة وتحريمها بعد ان كان أمرها قالت المأمون للحاضرين وقال أتتحفظون هذا من حديث الزهري قالوا نعم فقال المأمون استغفر الله نادوا بتحريم المتعة وقد تقدم معظم ذلك في باب النكاح عند قول المؤلف ولا مع تأقيت وتقدم هناك أيضا تفسير نكاح المتعة بتفسير غير هذا التفسير الذي ذكرته هنا (قوله ولوم من معتقد تحريمه) أي لا يحد ولو صدر هذا المذكور من النكاح بلا ولي وبلا شاهد وأونكاح المتعة ممن يعتد تحريمه وعبادة الروض وشرحه ويسقط بالشبهة في الجهة أي الطريق وهي اباحة بعض العلماء الوطء بجهة كالنكاح بلا ولي كذهب أي حنيفة أو بلا شاهد كذهب مالان ونكاح المتعة كذهب ابن عباس ولو اعتقد المولج التحريم في هذه الشبهة نظر لاختلاف العلماء اه (قوله نعم ان حكم حاكم) استدراك من عدم الحد اذا زني مع تحليل عالم وقوله باطل النكاح أي أو بالفرقة بينهما ووقع الوطء بعد علم الواطئ به وقوله حد أي قطعاً وقوله لا ارتفاع الشبهة حيث نأى حين اذ حكم الحاكم باطل النكاح المختلف فيه وفي المعنى ما نصه تنبيه محل الخلاف في النكاح المذكور كما قاله الماوردي أن لا يقارنه حكم فان حكم شافعي يبطلانه حد قطعاً أو حنفي أو مالكي بهنئة لم يحد قطعاً اه (قوله ويحد) أي من ذكر من الحر المكلف الحد المار وهو مائة جلدة ويغرب أيضاً عما (قوله في مستأجرة للزناها) أي في وطء امرأة استأجرها لاجل ان يزني بها (قوله اذلاشبهة) أي موجودة وهو تعليل للحد في المستأجرة (قوله لعدم الاعتداد بالخ) أي وانما انتفعت الشبهة في المستأجرة لان عقد الاستئجار لذلك باطل ولا يعتد بالعقد الباطل في وجه من الوجوه (قوله وقول أبي حنيفة انه) أي الاستئجار للزنا وقوله شبهة أي فلا يحد به وقوله ينافيه الجملة خبر قوله وكتب سم مانصه مما يمنع هذه المناقاة ان الاكرام شبهة دافعة للحد مع أنه لا يثبت النسب اه وقوله الاجماع على عدم ثبوت النسب بذلك أي بذلك الاستئجار والمراد بذلك الوطء الخاص بالاستئجار أي ولو كان شبهة لثبت النسب به (قوله ومن ثم) أي ومن أجل ان قول الامام ينافيه الاجماع الخ وقوله ضعف مدركه بضم الميم مصدر مجي بمعنى ادراك والمراد ما يدرك منه الحكم من نحو دليل اه بجري وقوله ولم يراع خلافة قال في التحفة بعده هذا ما أورده شارح عليه وهو لا يتم الا لو قال انه شبهة في اباحة الوطء وهو لم يقل بذلك بل بأنه شبهة في درء الحد فلا يرد عليه ما ذكره وانما الذي يرد عليه اجاعهم على انه لو اشترى حرة فوطئها أو زنا فشرها حد ولم تعتبر صورة العقد الفاسد اه (قوله وكذا في مبيحة) أي وكذا في وطء مبيحة أي اباحتها الوطء وقوله لان الاباحة لا تلحق بالحد وقوله هنا أي في الوطء وقوله لغوا أي فلا يعتد به (قوله ومحرمه عليه) بالجر عطف على مبيحة أي وكذا يحد في وطء محرمه

ولوم من معتد تحريمه
ثم ان حكم حاكم باطل
النكاح لاختلاف فيه
حد لا ارتفاع الشبهة
حيث قاله الماوردي
ويحد في مستأجرة
للزناها اذلاشبهة
لعدم الاعتداد بالعقد
الباطل بوجه وقول
أبي حنيفة انه شبهة
ينافيه الاجماع على
عدم ثبوت النسب
بذلك ومن ثم ضعف
مدركه ولم يراع
خلافة وكذا في مبيحة
لان الاباحة هنا لغو
ومحرمه عليه لتوثن
أول نحو بينونة كبرى

عليه وقوله لتوثن للام للاجل متعلقة بمحرمة أى محرمة عليه لاجل توثن وقوله أولنحو بينونة كبرى
 أى أو محرمة عليه لنحو بينونة كبرى وهى التى تكون بالطلاق ثلاثا ويدخل تحت النحو الرضاع
 والمصاهرة والقربا (قوله وان كان قد تزوجها) غاية لعدم بوطه المحرمة عليه بما ذكر أى بحمد
 بوطها وان كان عقد عليها لان العقديس بشبهة وقال الامام أحمد واسحق يقتل ويؤخذ بماله الحديث
 فيه صححه يحيى بن معين وقوله خلافا لابي حنيفة أى فى قوله ان صورة العقد شبهة وفى المغنى مانعه
 فروع لودعى الجهل بتحريم الموطوءة بنسب لم يصدق لبعده الجهل بذلك قال الاذرى لان الجهل مع
 ذلك النسب ولم يظهر لنا كذبه فالظاهر تصديقه أو تحريمهما برضاع فقولا ان يظهرهما كما قال الاذرى
 تصديقه ان كان من يخفى عليه ذلك أو بتحريمهما بكونهما زوجة لامعة أو ما مكن جهله بذلك صدق
 بميمنه وحدثت هى دونه ان علمت تحريم ذلك اهـ (قوله أما مجوسية تزوجها الخ) قال فى الروض وشرحه
 ونرج بالوثنية المجوسية ففهمها كما فى الاصل عن البغوى أنه يجب الحد وعن الرويانى لا يجب للخلاف
 فى صحة نكاحها وهذا نقله الرويانى فى التجربة عن النص قال الاذرى والزركشى فهو المذهب اهـ
 وقوله فلا يحسد بوطها أى المجوسية (قوله للاختلاف فى حل نكاحها) على عدم الحد وانما اختلفوا
 فيه لان المجوس كان لهم كتاب منسوب الى زرادشت فلما بدلولوه رفع على الاصح (قوله ولا يحسد بالايلاج
 فى قبل مملوكة له الخ) عبارة الفتح مع الاصل ولا ان كان مع شبهة فى المحل كالايلاج فى قبل أمة مملوكة
 له لكانها حرمت عليه بنحو محرمية بنسب أو غيره أو توثن أو تجمس أو اسلام ونحو شركة لغيره فيها
 وكايلاج فى قبل أمة فرع ولومستولدة لشبهة الملك فيما عدا الاخيرة وشبهة الاعفاف الواجب له فى
 الجملة فيها وظاهر كلامه هنا وجوب الحد بالايلاج فى دبر الاخيرتين وفيه نظر بينته فى الاصل اهـ
 (قوله أو شركة لغيره) أى شركة ثابتة لغير الواطئ معه فى الامة الموطوءة (قوله أو توثن أو تجمس)
 معطوفان على نحو محرمية عطف الخاص على العام أى أحرمت عليه مملوكة بسبب توثن أو تجمس
 (قوله ولا يايلاج فى أمة فرع) أى ولا يحسد بالايلاج فى أمة فرع وقوله ولومستولدة أى ولو كانت أمة
 فرع مستولدة له (قوله لشبهة الملك) أى لا يحسد فى وطء المذ كورات لقيام شبهة الملك فى غير الصورة
 الاخيرة وهى الايلاج فى أمة الفرع (قوله وشبهة الاعفاف فيها) أى فى الصورة الاخيرة أى لان
 مال الولد كله محمل لاعفاف الاصل والامة من جملة مال الولد (قوله وأما حد ذى رق) أى وتغريبه فى
 الكلام اكتفاء وهو محتر زقوله ان كان حرا وقوله محصن أو بكر بدل من ذى رق أو عطف بيان
 والمحصن ضد البكر وقوله ولومبعضا أى ولو كان ذوا الرق مبعضا (قوله فنصف الخ) جواب أما وقوله
 وتغريبه بالجر عطف على حد الحراى ونصف تغريبه (قوله فيجلد الخ) بيان لنصف حد الحرو تغريبه
 (قوله ويجد الرقيق الامام أو السيد) فحده لا يتعين فيه الامام بل السيد ان يحده بنفسه للخبر المار فان
 تنازع اقدم الامام (قوله ويرجم) هو من باب نصر (قوله بان يامر الخ) تصوير لرجم الامام أو نائبه
 فعنى رجه أن يامر الناس الخ فاستاد الرجم اليه على سبيل المجاز العقلى (قوله فيرموه) ويسن لامرأة
 حفرة الى صدرها ان لم يثبت زناها باقرار ثلاثه كشف بخلاف ما اذا ثبت بالاقرار فلا تسن لها لجمعتها
 الحرب ان رجعت (قوله بحجارة معتدلة) خرج بالمعتدلة الحصيات الخفيفة لثلاث طول تغذيه
 والصخرات لثلاث دفقه فيفوت به التشكيل المقصود وليس لما يرم به تقدر لاجنسا ولا عددا فقد
 تصيب الاحجار ومقاتله فيموت سريرا وقد يبطئ موته (قوله ان كان) أى الزانى محصنا واعلم أن
 الاحصان لغة المنع قال تعالى لتحصنكم من بأسكم وشرعا عبارة عن البلوغ والعقل والحرية والوطء فى
 نكاح صحيح (قوله حتى يموت) أى يرم حتى يموت (قوله اجماعا) روى الشيخان عن عمر رضى الله عنه
 انه خطب فقال الرجم حق على من زنى اذا كان محصنا وقال ان الله بعث محمدا نبيا وأنزل عليه كتابا وكان
 فيها أنزل عليه آية الرجم قتلونها ووعيناها وهى الشيخة والشيخة اذا زنيا فارجموها البتة نكالا من

وان كان قد تزوجها
 خلافا لابي حنيفة
 لانه لا عبرة بالعقد
 الفاسد أما مجوسية
 تزوجها فلا يحسد
 بوطها للاختلاف فى
 حل نكاحها ولا يحسد
 بالايلاج فى قبل مملوكة
 له حرمت عليه بنحو
 محرمية أو شركة
 لغيره فيها أو توثن
 أو تجمس ولا يايلاج
 فى أمة فرع ولو
 مستولدة لشبهة الملك
 فيما عدا الاخيرة
 وشبهة الاعفاف فيها
 وأما حد ذى رق
 محصن أو بكر ولو
 مبعضا فنصف حد
 الحرو تغريبه فيجلد
 خمسين ويغرب نصف
 عام ويجد الرقيق
 الامام أو السيد
 (ويرجم) أى الامام
 أو نائبه بان يامر
 الناس ليعيطوا به
 فيرموه من الجوانب
 بحجارة معتدلة ان
 كان (محصنا) رجلا
 كان أو امرأة حتى
 يموت اجماعا

الله والله عزير حكيم قال وقد رجم النبي صلى الله عليه وسلم ورجل بعده وكان ذلك بحضور من الصحابة ولم ينكر عليه (قوله لانه صلى الله عليه وسلم رجمه معازا والغامدية) أي أمر برجمهما قال الجعفي ظاهره ان معازا زني بالغامدية وليس كذلك بل هو زني بأمرأة وهي زنت برجل آخر روى أبو داود والنسائي عن يزيد بن أبي نعيم عن أبيه أي نعيم قال كان معاز بن مالك في حجر أبي هرال فاصاب حارية من الحى تسمى فاطمة وقيل غير ذلك وكانت أمة لابي هرال فقال أبو هرال أنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره بما صنعت لعله يستغفر لك فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره بذلك وأقرعته أربع مرات فأمر برجمه وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمسا عز قبل رجه لو سترته بتوبتك لكان خيرا لك وأما الغامدية فهي امرأة من غامد حرم من الأزدي وفي حديثها القديت توبة لوتابها صاحب مكس لغفر له اه ملخصا واعلم أنه يسن للزاني ولكل من ارتكب معصية أن يستتر على نفسه لخبر من أتى من هذه القاذورات شيئا فليستتر يستتر الله تعالى فإن من أبدى لنا صفة حته أقتنا عليه الحد رواه الحاكم (قوله ولا يجلد مع الرجم) محله اذا زني بعد الاحصان أما لو زني قبله ثم زني بعده فإنه يجب جلدته ثم رجه على الأصح من وجهين في الروضة وهو المعتدل لانهما عقوبتان مختلفتان فلا يتداخلان لكن يسقط التغير ببالرجم (قوله وتعرض عليه توبة) أي ويستحب أن تعرض على الزاني المحصن قبل الرجم توبة لتكون خاتمة أمره (قوله ويؤمر) أي الزاني المحصن اذا أراد وارجه (قوله ويحب الشرب) أي اذا طلب عند الرجم ماء شربه فحبابه (قوله ولصلاة ركعتين) أي ويحب أيضا الصلاة ركعتين اذا طلبها (قوله ويعتد بقتله بالسيف) أي فلا يرجم بعده اذا فائدة فيه وقوله لكن فات الواجب وهو الرجم بالحجارة (قوله والمحصن مكلف) أي وان طرأت تكليفه أثناء الوطء فاستدامه قيل لا معنى لاشتراط التكليف في الاحصان بعد اشتراطه في مطلق وجوب الحد ويرد بان له معنى هو ان حذفه يؤهم أن اشتراطه لو وجوب الحد لا تسميته محصنا فيين بذكر برهانه شرط فيهما ويحقق بالمكلف هنا أيضا السكران اه تحفة وقوله حر أي كله مسلما كان أو كافرا لانه صلى الله عليه وسلم رجم اليهوديين كما في الصحيحين زاد أبو داود وكانا قد أحصنا (قوله وطئ أو وطئت) أي حال الكمال باللوغ والعقل والحرية فلا بد من وقوعه حال الكمال بما ذكر كما انه لا بد أن يكون الزنا حال الكمال فلا يرجم الا من كان كاملا في الحالين وان نخللها نقص كجنون ورق بخلاف ما لو وطئ وهو ناقص بأن كان صبيا أو مجنوناً ثم زني وهو كامل فلا يرجم ولا يرذلنا ثم اذا استدخلت المرأة ذكره من حيث انه صار محصنا وليس بمكلف عند الفعل لانا نقول هو مكلف استعجابا بالحالة قبل النوم والاطهر ان الكامل من رجل أو امرأة يكون محصنا بوطء ناقص كما لو كانا كاملين (قوله بقبل) متعلق بكل من الفعلين قبله والباء مستعملة في التعدية بالنسبة للاول وفي الظرفية بالنسبة للثاني والمراد به على الاول ذكر الواطئ وعلى الثاني فرج المرأة ويحتمل جعلها بالظرفية مطلقا ويقدر لكل منهما متعلق أي وطئ بذلك أصل في قبل أو وطئت به في قبلها وخرج بالقبل الدبر فلا يحصل بالوطء فيه تحصيل كما لا يحصل به تحليل (قوله في نكاح صحيح) أي عقد صحيح وهو متعلق بكل من الفعلين أيضا وانما اعتبر في الاحصان الوطء في نكاح صحيح لان به قضى الواطئ الشهوة واسهتوفي اللذة فحقه أن يمتنع عن الحرام فاذا وقع فيه غلط عليه بالرجم (قوله ولو في حيض) أي يكون محصنا بالوطء المذكور ولو وقع في زمن حيض أي أو نحوه من كل ما يحرم الوطء معه حرمة عارضية كالوطء في نهار رمضان أو في الاحرام أو في عدة شبهة (قوله فلا احصان لصبي أو مجنون) محترز قوله مكلفا وانما لم يكونا محصنين لنقصهما فلا يرجمان وانما يؤدبان ان كان لهما نوع تمييز بما يزرجهما عن الوقوع في الزنا وقوله أو قرن أي ولا احصان لقن فلا يرجم وذلك لانه على النصف من الحر كما تقدم والرجم لانصف له وهذا محترز قوله حر وقوله وطئ أي من ذكر من الصبي والمجنون والقن وقوله في نكاح أي صحيح (قوله ولا من وطئ في ملك يمين) أي

لانه صلى الله عليه وسلم رجم معازا والغامدية ولا يجلد مع الرجم عند جاهر العلماء وتعرض عليه توبة لتكون خاتمة أمره ويؤمر بصلاة دخل وقتها ويحب الشرب لأكل ولصلاة ركعتين ويعتد بقتله بالسيف لكن فات الواجب والمحصن مكلف حر وطئ أو وطئت بقبل في نكاح صحيح ولو في حيض فلا احصان لصبي أو مجنون أو قرن وطئ في نكاح ولا من وطئ في ملك يمين أو نكاح فاسد

والاحسان لمن وطئ في ملك يمين وهو محتر زقوله في نكاح وقوله أونسكاح فاسد محتر ز قوله صحيح
 (قوله ثم زني) معطوف على وطئ في نكاح ووطئ في ملك اليمين أي ولا احسان لصبي أو مجنون أو قن
 وطئ ثم زني لمن وطئ في ملك اليمين ثم زني ولا حاجة اليه اذ الكلام في بيان مفاهيم قيود الاحسان
 (قوله وأخر وجوبا رجم الخ) قال في الروض وشرحه ويؤخر وجوبا حدود الله كقطع السرقة لمرض
 بر جي زواله وشدة حر و برد الى البرع واعتدال الزمان لئلا يهلك المهدود ولان حقوقه تعالى مبنية على
 المساهلة بخلاف حقوق الأدميين كقصاص وحقوق فلان تؤخر لانها مبنية على المضايقة لا الراجح
 فلا يؤخر بشئ مما ذكر ولو ثبت زناه باقرار لان نفسه مستوفاة ويؤخر الحمل وانقضاء القطار ولو كان
 الحمل من زنا كما في استيفاء القصاص اه (قوله لوضع حمل) أي الى وضعه وقوله وفطام أي والى
 فطم الرضيع فاذا وضعت ومضت مدة الرضاع رجعت (قوله لا لمرض الخ) أي لا يؤخر الرجم لاجل
 مرض وقوله بر جي بر و منه هو ليس بقيد بل مثله بالاولى ما لا يرجي بر و منه هو كفي المنهاج قولانه ان
 ثبت باقراره يؤخر بذلك لانه بسبيل من الرجوع (قوله وحر و برد) معطوفان على مرض أي ولا
 يؤخر الرجم لاجل حر و برد مغرطين (قوله نعم يؤخر الجلد الخ) لا معنى للاستدراك اذ الكلام في الرجم
 فالاولى حذف أداة الاستدراك والالتيان بواو العطف في محلهما وقوله لهما أي لحر و برد مغرطين الى
 اعتدال الوقت (قوله ولمرض بر جي بر و منه) أي ويؤخر الجلد أيضا لمرض بر جي بر و منه فان لم يرج
 بر و منه لا يؤخر ولا تفرق السياط على الايام وان احتمل التفرق قبل يضرب في الحال اذ لا غاية تنتظر
 لكن لا يضرب بسياط لئلا يهلك بل يضرب بعشكال أي عرجون عليه مائة غصن مرة فان كان عليه
 خمسون غصنا فرتين فان برئ بعد ضربه بذلك اجزأه الضرب به (قوله أول كونها حاملا) أي ويؤخر
 الجلد لذلك كما يؤخر الرجم (قوله لان القصد الردع) علة لتأخير الجلد (قوله ويثبت الزنا باقرار
 حقيقي) خرج الحكمي وهو اليمين المردودة بعد نكول الخصم كان ادعى شخص على آخر انه زني وأراد
 تحميله على انه لم يزن فنشكل ثم رد اليمين على المدعي فحلف اليمين المردودة فاتها كالقرار لكن لا يثبت
 بها الزنا في حق المدعي عليه وانما يسقط بها الحد عن القاذف وقوله مفصل قال الجعري كان يقول
 أدخلت حشفتي فرج فلانة على سبيل الزنا ولا بد أن يذكر الاحسان أو عدمه اه وقوله نظير ما في
 الشهادة أي من اعتبار التفصيل فيها كما يأتي (قوله ولو بآشارة أخرى) غاية في الاقرار أي يثبت
 بالاقرار ولو كان الاقرار بآشارة أخرى لكن بشرط ان يفهمها كل أحد (قوله ولو مرة) غاية ثانية
 للاقرار أي يثبت بالاقرار ولو كان الاقرار مرة وهي الرد (قوله ولا يشترط الخ) المقام للتفريع وقوله
 تكرر أي الاقرار أربع مرات وقوله خلافا لابي حنيفة أي وأما حنيفة فاما اشترط أن يكون الاقرار
 أو بالحد يث ما عر لان كل مرة قائمة مقام شاهد وأجاب أئمتنا بانه صلى الله عليه وسلم انما كرده على
 ما عر في خبره لانه شك في عقله ولهذا قال له أبل كجنون ولم يكرده في القامدية (قوله وبينة) معطوف
 على اقرار أي ويثبت الزنا أيضا ببينة وهي أربعة شهود لقوله تعالى واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم
 فاستشهدوا عليهن أربعة منكم (قوله فصلت الخ) يعني انه يشترط في البينة ان تفصل وتفصيلها
 يكون بذ كرمزني بها الاحتمال ان لا حد بوطئها وبذ كرمز الكيفية أي كيفية ما وجد منه من ادخال
 الحشفة أو قدرها الاحتمال ارادة المباشرة فيمادون الفرج بقولها انه زني وذ كرمز مكان الوطء وزمانه
 لان المرأة قد تحل في مكان دون مكان وفي زمان دون زمان ولو اختلفت البينة في مكانه ووقته بطالت
 الشهادة (قوله كاشهد الخ) تمثيل للشهادة المستكملة للقيود السابقة (قوله ولو أقر) أي الزاني بالزنا
 (قوله ثم رجع عن ذلك) أي عن اقراره (قوله قبل الشروع) متعلق برجع وقوله أو بعده أي
 بعد الشروع (قوله بنحو كذبت الخ) متعلق برجع أيضا (قوله وان قال الخ) غاية لمقدر أي يقبل
 رجوعه بذلك وان قال بعد الرجوع كذبت في رجوعي ولو أخر هذه الغاية عن قوله سقط الحد لكان

ثم زني (وأخر) وجوبا
 (رجم) كقود (لوضع
 حمل وفطام) لا لمرض
 بر جي بر و منه و حر
 و برد مغرطين نعم
 يؤخر الجلد لهما
 ولمرص بر جي بر و منه
 أول كونها
 حاملا لان القصد
 الردع لا القتل
 (ويثبت) الزنا
 (باقرار) حقيقي
 مفصل نظير ما في
 الشهادة ولو بآشارة
 أخرى ان يفهمها كل
 أحد ولو مرة ولا يشترط
 تكرر أو أربع خلافا
 لابي حنيفة (وبينة)
 فصلت بذ كرمزني
 بها وكيفية الادخال
 ومكانه ووقته
 كاشهد أنه أدخل
 حشفته في فرج فلانة
 بمحل كذا وقت كذا
 على سبيل الزنا (ولو
 أقر) بالزنا (ثم رجع)
 عن ذلك قبل الشروع
 في الحد أو بعده بنحو
 كذبت أو ما زنت
 وان قال بعده كذبت

أولى للاستغناء به عن تقدير ما ذكر (قوله أو كنت فاخذت) معطوف على قوله بنحو كذبت فيكون متعلقاً بقوله رجس أيضاً أي أو رجس بقوله كنت فاخذت فظننته زناً وأقررت به (قوله وإن شهد حاله بكذبه) أي يقبل الرجوع بما ذكر وإن شهد حاله بكذبه أي في ظنه أن المغاخذة زناً بان يكون ممن لا يخفى عليه ذلك (قوله بخلاف ما أقررت به) أي بخلاف قوله بعد إقراره أنا ما أقررت به فلا يقبل به الرجوع (قوله لانه) أي قوله ما أقررت به وقوله مجرد تكذيب للبيئة الشاهدة به أي بإقراره سم (قوله سقط الحد) جواب لو فلو قتل بعد سقوطه عنه بالرجوع وجب على قاتله الدية لا القود لا بخلاف العلماء في سقوط الحد بالرجوع وأفهم قوله سقط الحد أن غيره لا يسقط عنه كهر من قال زنت بها مكرهه ثم رجس عن قوله وهو كذلك كما صرح به في فتح الجواد وقال لانه حق آدمي وفي سم لو أقرب بالزنا فهل تسقط عدالته بإقراره بالزنا ثم يعود حكمها برجوعه فيه نظر اه (قوله لانه الخ) علة لسقوط الحد (قوله عرض لماعز بالرجوع) أي بقوله عليه الصلاة والسلام له لعنك قبلت لعنك لمست أهلك جنون (قوله فلو لانه لا يفيد) الصواب حذف لا كما في التحفة والنهاية وذلك لأن لولا تنقيح امتناع الجواب لو جود الشرط فلو كانت لا ثابتة لكان المعنى ثبت امتناع عدم التعريض لوجود عدم الافادة وهو غير مستقيم لأن القصد ثبوت الافادة لا عدمها (قوله ومن ثم سن الرجوع) أي ومن أجل أن النبي صلى الله عليه وسلم عرض لماعز بالرجوع سن لمن أقر بذلك الرجوع عن إقراره ويتوب بينه وبين الله تعالى فإن الله يقبل توبته إذا أخلص نيته (قوله وكان زاني في قبول الرجوع عنه) أي عن الإقرار به وقوله كل حد لله تعالى أي كل موجب حد الذي يقربه ثم يرجع عنه الموجب ويدل له تمثيل الشارح بعد بقوله كسر ب الخ اذ هو لا يصح تمثيلاً للحد وانما هو ملو جبه (قوله بالنسبة للقطع) راجع ثلث سرقة أي يقبل الرجوع في السرقة بالنسبة لسقوط الحد عنه وهو القطع أما بالنسبة للبال المسروق فلا يقبل رجوعه بل يؤخذ منه (قوله وأفهم كلامهم) المناسب وأفهم قولاً ولو أقر ثم رجس لأن ما ذكره مفهوم قوله وإن كان هو مفهوم كلامهم أيضاً (قوله انه) أي الزنا (قوله لا يتطرق اليه) الضمير عائدة على الزنا لكن يتقدير مضاف أي لا يتطرق الى اثباته بالبيئة رجوع (قوله وهو كذلك) أي ما أفهمه كلامهم من عدم تطرق الرجوع اليه كذلك (قوله لكنه) أي الزنا أي حده يتطرق اليه أي الى حده السقوط وقوله بغيره أي غير الرجوع (قوله كدعوى زوجية) أي لمن زنى بها وهو تمثيل لتطرق السقوط بغير الرجوع (قوله وملك أمة) أي وكدعوى ملك أمة زنى بها وقوله وظن ككونها حليلة أي وكدعوى أن هذه الأجنبية التي زنى بها نطن انها حليلته ففي جميع ما ذكر يسقط عنه حد الزنا الثابت بالبيئة لوجود الشهادة وقد قال عليه السلام ادرؤا الحد ود بالشهاد (قوله وثانيها حد القذف) أي وثاني الحد وحد القذف والقذف لغة الرمي يقال قذف النواة أي رماها وشرعاً الرمي بالزنا في معرض التعيير أي في مقام هو التعيير أي التوبيخ والفاظه ثلاثة صريح وكناية وتعريض فالاول هو ما اشتهر فيه ولم يحتمل غيره كقوله لرجل أو امرأة زنت أو زنت بفحشاء التاء وكسرها أو يازاني ولا يضر اللحن بالتذكير للثبوت وعكسه والثاني هو ما احتمل القذف واحتمل غيره كقوله زنا بالهمز في الجمل أو فحوه فهو كناية لأن ظاهره يقتضي الصعود وكقوله لرجل يافجر يافاسق يافاسق يافاسق يافاسق يافاسق يافاسق وأنت تسمين الخلو أو الظلمة أو لا تردن يدا لمس فان نوى به القذف حدوا فلا واذ ادعى عليه بانه أرادته أو أنكروه صدق بيمينه في أنه ما أرادته والثالث هو ما لا يحتمل ظاهره القذف كقوله لغيره في خصومة أو غيرها يا ابن الحلال أو أنا لست بران أو لست أي برانية فليس بقذف وإن نواه (قوله وهو) أي القذف وقوله من السبع الموبقات أي المهلكات من أوبقته الذنوب إذا أهلكته وهي السحر والشرك بالله تعالى وقتل النفس التي حرم الله الأباله وأكل الربا وأكل مال اليتيم والتولي يوم الزحف وقذف المحصنات أي الحرائر البريات (قوله وحد قاذف)

في رجوعي أو كنت فاخذت فظننته زناً وإن شهد حاله بكذبه فما استظهره شيخنا بخلاف ما أقررت به لانه مجرد تكذيب للبيئة الشاهدة به (سقط) الحد لانه صلى الله عليه وسلم عرض لماعز بالرجوع فلو لانه لا يفيد ما عرض له به ومن ثم سن له الرجوع وكان زنا في قبول الرجوع عنه كل حد لله تعالى كسر ب وسرقة بالنسبة للقطع وأفهم كلامهم أنه إذا ثبت بالبيئة لا يتطرق اليه رجوع وهو كذلك لكنه يتطرق اليه السقوط بغيره كدعوى زوجية وملك أمة وظن كونها حليلة وثانيها حد القذف وهو من السبع الموبقات (وحد قاذف)

(الح) وذلك لقوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة وقوله صلى الله عليه وسلم لعل ابن أمية حين قذف زوجته بشريك بن سماعة البينة أو حدى ظهره ولما قال صلى الله عليه وسلم له ذلك قال يا رسول الله إذا رأى أحدنا على امرأته رجلاً ينطلق يلتمس البينة فجعل صلى الله عليه وسلم يكرر ذلك فقال لعل والذي بعثك بالحق نبياً إنى لصادق ولينزل الله ما يبصرى نظهرى من الحدى فنزلت آية اللعان (قوله مكاف) أى بالغ عاقل فلا حدى على صبي ومجنون لنفى الأيذاء بقذفهما لعدم تكليفهما لكن يعززان إذا كان لهما نوع تمييز وقوله مختار خرج المذكره بغتم الرأفة فلا حدى عليه لعدم قصد الأيذاء بذلك وقوله ملتزم للأحكام أى فلا حدى على غير الملتزم لها كالخبري وقوله عالم بالتحريم خرج الجاهل به لقربه من الإسلام فلا يحسد (قوله محصنا) مفعول قاذف (قوله وهو) أى المحصن أى ضابطه وقوله هنا أى فى حد القذف واحترزه عن المحصن فى حد الزنا فهو غير المحصن هنا من حيث أن الذى يشترط هنا كالأسلام والعفة لا يشترط هناك والحاصل شرط وط الإحصان هنا خمسة الإسلام والبلوغ والعقل والحرية وعفته عن وطء محرمه وعن وطء محرم مملوكه وعن وطء زوجته فى دبرها وشروط الإحصان هناك أى فى حد الزنا البلوغ والعقل والحرية والوطء فى نكاح صحيح (قوله مكاف) خرج الصبي والمجنون فلا يحسد قاذفهما وقوله خرج الرقيق فلا يحسد قاذفه لنقصه وقوله مسلم خرج الكافر مطلقاً فلا يحسد قاذفه لما تقدم وفى البخارى لو نازع القاذف فى حرية المقدوف أو فى إسلامه صدق المقدوف بيمينه اهـ وقوله عفيف أى خرج غير العفيف من ذلك فلا يحسد قاذفه لما تقدم وقوله من زنا ووطء دبر حبلته أى ومن وطء مملوكه محرم له كما فى شرح المنهج فالعفة عفته عن هذه الثلاثة فلا تبطل عفته بغيرها ولو كان حراماً كوطء زوجته فى عدة شبهة لأن التحريم عارض بزول وكوطء أمة ولده لثبوت النسب حيث حصل علوق من ذلك الوطء مع انتفاء الحد وكوطء فى نكاح فاسد كوطء من كوحته بلاوى أو بلاشهود لقوة شبهة وكوطء زوجته أو أمة فى حيض أو نفاس أو أحرام أو نحو ذلك (فرعان) ولو زنى مقدوف قبل أن يحسد قاذفه سقط الحد عن قاذفه لأن الإحصان لا يتيقن بل يظن فظهور الزنا يدل على سبق مثله فكانه وقت القذف كان غير محصن ومن زنا مرة ثم صلح بأن صلح حاله لم يعد محصناً أبداً ولو لازم العدة والقصاص من أوره خلق الله تعالى وأزهدهم لأن العرض إذا التحرم بالزنا لم يزل خله بما يطرأ له من العفة فإن قيل قد ورد التائب من الذنب كمن لا ذنب له أجيب بأن هذا بالنسبة إلى الآخرة (قوله ثمانين جلدة) مفعول مطلق لحد وذلك للآية المارة ولا تصح الزيادة عليها فإن زيد عليها ومات ضمن بالقسط (قوله ان كان القاذف حراً) قيد فى كون الحد ثمانين جلدة واستغيد كون الثمانين مخصوصة بالأحرار من قوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وذلك لاقتضائه أنهم قبل القذف كانت شهادتهم مقبولة فتستلزم حرمتهم إذا الرقيق لا تقبل شهادته وإن لم يقذف وإنما ردت شهادتهم بالقذف لنفسهم به اذهو كبيرة كما فى آخر الآية حيث قال وأولئك هم الفاسقون (قوله والأفاريق) أى وإن لم يدلن القاذف حراً بل كان رقيقاً فيحد أربعين لأنه على نصف الحر (قوله ويحصل القذف) أى ويحصل القذف بلفظ يدل عليه أمّا صريحه أو كناية كما تقدم وجس ما ذكره من الصريح ما عدا يا مخنت وبالوطى فإنهما من الكناية لأن الأول مأخوذ من التخنت وهو التكرس فهو محتمل له وللقذف والثانى محتمل لإرادة كونه على دبر قوم لوط وقوله بزنى هو بقاء المخاطب المفتوحة ومنه أبلطت (قوله ومن صريح قذف المرأة أن يقول لانيها من زيد الخ) أى ولو كان منفيها بلعان لكانه قال له ذلك بعد استلحاقه أم قبله فكنا يتفيسل فان قال أردت تصديق الثانى فى نسبة أمه إلى الزنا فقاذف لها أو أردت أن الثانى نفاه أو اتقى نسبته منه شرعاً وأنه لا يشبهه خلقاً أو خلقاً صادق بيمينه ويعزى للإيذاء اهـ

مكاف مختار ملتزم
للأحكام عالم بالتحريم
(محصنا) وهو هنا
مكلف حر مسلم
عفيف من زنا ووطء
دبر حبلته (ثمانين)
جلدة ان كان
القاذف حراً والا
فأربعين ويحصل
القذف بزنى
أو يازانى أو يا مخنت
أو بطلت أو لا بلك
فلان أو يالانط
أو يالوطى وكذا بيا
فجبة لامرأة ومن
صريح قذف المرأة
أن يقول لانيها من
زيد مثلاً لست ابنه
أولست منه

شرق (قوله لا قوله لابنه لست ابني) أي ليس من صريح قذف المرأة قوله لابنه ما ذكر بل هو من الكناية فيسئل حيث ذنبا قال أردت أنه من زنا فقاذف لأمه أو ابنة لا يشبهني خلنا ولا خلقا فيصدق بيمينه والفرق بين قول الأب لولده ما ذكر وبين قول الابن ما تقدم أن الأب لا احتياجه إلى تأديب ولده يحمل ما قاله على التأديب بخلاف الابن (قوله ولو قال) أي شخص أبا كان أو غيره وقوله كان أي قوله المذكور وقوله قذف لأمه أي الولد وعبارة المغنى فرع قال في الحواشي في باب اللعان لو قال لابنه أنت ولد زنا كان قاذفا لأمه قال الدميري وهذه مسألة حسنة ذكرها ابن الصلاح في فتاويه بحشاش من قبل نفسه وكانه لم يطالع فيها على نقل وزاد أنه يعز رللمستوم اه (قوله ولا يحد أصل لقذف فرع) أي وإن علا الأصل وسفل الفرع (قوله بل يعز ر) أي الأصل للأب لولده الحاصل منه لفرعه قال في المغنى فإن قيل قد قالوا في الشهادات أن الأصل لا يحدس في وفاة دين فرع مع أن الحدس تعزير أجيب بأن حبسه للدين قد يطول زمانه فيشق عليه بخلاف التعزير بهنا فإنه قد يحصل بقيام من مجلس وفكوه وحش ثبت فهو لحق الله تعالى لحق الولد وكما لا يحدس بقذف ولده لا يحدس بقذف ورثة الولد اه (قوله كقاذف غير مكلف) أي فإنه لا يحدس بل يعز ر ثم انه يحتمل تنوين اسم الفاعل وما بعده مجرور صفة له أو منصوب به ويحتمل عدم تنوينه وما بعده مجرور بالاضافة لا غير والمعنى على كل صحيح إذا تكليف شرط في حد القاذف والمقذوف فاذا فقد من أحدهما فالحكم لا حد على واحد منهما (قوله ولو شهد بزنا دون أربعة) أي شهده رجال أحرار مسلمون كاثنون دون أربعة أي أقل من أربعة قد دون ظرف غير متصرف صفة لفاعل محذوف وهذا هو الصحيح الذي جرى عليه سيويو والبصريون وجرى الكوفيون على أنها من الظرف المتصرف فعليه هي فاعل شهد (قوله أو نساء أو عبيد) أي أو شهد به نساء أو عبيد ولو زادوا على أربعة (قوله حدوا) أي لأنهم في غير الأولى ليسوا من أهل الشهادة وحذرنا في الأولى من الوقوع في أعراض الناس بصورة الشهادة ولما في البخاري أن عمر رضي الله عنه حد الثلاثة الذين شهدوا بزنا المغيرة بن شعبه رضي الله عنه ولم يخالفه أحد قال في التحفة والنهاية وطهم أي لحدوا الأربعة تخليفه أنه لم يزن فان نكل وحلفوا لم يحدوا اه (قوله ولو تقاذفا) أي صدر من كل منهما ما قذف لصاحبه وقوله لم يتقاصا أي لم يسقط حد هذا بقذف الآخر ولا العكس بل لكل منهما حد على الآخر وذلك لأن شرط التقاص اتحاد الجنس والصفة وهو متعذر هنا لاختلاف تأثر الحد باختلاف البدن غالبا (قوله ولقاذف تخليف مقذوفه) أي رجاء أن ينكل المقذوف فيجاف القاذف ويسقط عنه الحد (قوله وسقط) أي حد القذف وقوله بعفو أي عنه كله فلو عفا عن بعضه لم يسقط منه شيء وقوله من مقذوف متعلق بمحذوف صفة لعفو أي عفو صادر من مقذوف (قوله أو وادنه الحائر) أي أو بعفو صادر من وارث المقذوف الحائر أي بجميع التركة وخرج بالحائر غيره كان عما بعض الورثة فلا يسقط منه شيء وذلك لأنه يرث الحد جميع الورثة الخاصين غير موزع بل يثبت كله جملة لكل واحد بدل العن الآخر فلو عفا بعضهم عن حصته فللباقين استيفاء جميعه لأنه عار والعار يلزم الواحد كما يلزم الجميع وكما يسقط الحد بالعفو يسقط بإقامة المينة على زنا المقذوف وباقرار المقذوف به وبارت القاذف الحد (قوله ولا يستقل المقذوف الخ) أي بل الذي يستقل به الإمام أو نائبه فلو استقل به المقذوف لم يقع الموقع ولو كان باذن الإمام أو القاذف فان مات القاذف به قبل المقذوف ما لم يكن باذن القاذف وإن لم يمت لم يحد حتى يبرأ من الألم الأول (قوله ولزوج قذف زوجته الخ) ظاهره أنه ذلك ويسقط عنه الحد وليس كذلك بل لا يسقط عنه إلا إذا أقام بينة على زناها أو لاعن زوجته * (تنبيه) * اعلم أن الفقهاء عدهم واللعان بابا وذكره بعد الظهار والسراح رحمه الله تعالى لم يتعرض له أصلا ويناسب ذكر نبذة تتعلق به هنا وحاصلها أن اللعان شرعا كلمات نجسة جعلت كالحجة المضطر إلى قذف الزوجة

لا قوله لابنه لست ابني
ولو قال لولده أو ولد
غيره یا ولد الزنا كان
قذفا لأمه (ولا يحد
أصل) لقذف فرع
بل يعز ر كقاذف غير
مكلف ولو شهد بزنا
دون أربعة من
الرجال أو نساء أو
عبيد حدوا ولو
تقاذفا لم يتقاصا
ولقاذف تخليف
مقذوفه انه ما زنى قط
وسقط بعفو من
مقذوف أو وارثه
الحائر ولا يستقل
المقذوف باستيفاء
الحد ولزوج قذف
زوجه

التي لطخت فراشه أو إلى نفي ولد علم أو وطن ظننا مؤكدا أنه ليس منه ظاهرا كأن لم يبطأ أو ولدته لدون
 ستة أشهر من الوطء والقذف لنفيه حينئذ واجب وهي أن يقول إذا قذف زوجته أربع مرات أشهد
 بالله أني لمن الصادقين فيما رميت به هذه من الزنا وأن يقول الخامسة أن لعنة الله عليه أن كان من
 الكاذبين وذلك لقوله تعالى والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهادت إلا أنفسهم فشهادة أحدهم
 أربع شهادات بالله أنه لمن الصادقين والخامسة أن لعنة الله عليه أن كان من الكاذبين ويحصل
 باللعان أشياء كانتغافه نسب نغافه به حيث كان ولدا في الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم فرق بينهما
 وألحق الولد بالمرأة وودعه الحد عنه الثابت لها بالقذف وكذا للزاني أن كان قد عينته في قذفه وسماه
 في لعانه وكثير من المرأة عليه مؤبد الخبر البهقي اللاعن أن لا يجتمعان وكما يجاب الحد عليهما أن لم تلعن
 فإن لا عنت فلا حد وذلك لقوله تعالى ويذرا عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله أنه لمن
 الكاذبين والخامسة أن غضب الله عليها أن كان من الصادقين وكان نكاح ظاهر أو باطنا
 (قوله التي علم زناها) أي كأن رآها تزني وكأن أخبره عدد التواتر بزناها فإن لم يعلم زناها ولم يظنه
 ظننا مؤكدا حرم عليه قذفها ولعانها ولو كان هناك ولد لانه يلحقه بالفراش وقوله وهي في نكاحه
 الجملة حال من زناها أي علم زناها والحال أنها هي في نكاحه فإن علم زناها وليست هي في نكاحه فليس
 له أن يقذفها فإن قذفها أحد وليس له أن لعن لعدم احتياجه لقذفها حينئذ كالأجنبية (قوله ولو بظن
 ظننا مؤكدا) تأمل هذه الغاية بعد قوله علم زناها والاولى أوطن بأوال عاطفة بدل ولو (قوله مع
 قرينة) حال من ظننا أي أوطنه ظننا معكوبا بقرينة والاولى أن يقول بقرينة بياء التصو بر بدل
 مع المفيدة للصاحبة وذلك لأن الظن يحصل بالقرينة مع الشروع لامعها (قوله كأن رآها الخ)
 تمثيل للقرينة وقوله أو رآه أي أو رأى الاجنبي خارجا من عند زوجته أي أو رأى رجلا معها مرارا
 في محل ريبة أو مرة تحت شعار واحد وهو ما ولي الجسد من الثياب (قوله مع شيوخ بين الناس)
 متعلق بالفعلين قبله ويحتمل جعله متعلقا بمحذوف صفة لقرينة أي مع قرينة معكوبة بشيوخ فلا
 تكفي القرينة وحدها لانه ربما رأى الاجنبي دخل عليها الخوف أو سرقه أو نحوها أو دخلت هي
 على الاجنبي لذلك ولا الشيوخ وحده لانه قد يشيعه عدوها أو من طمع فيها ولم ينظر بشئ (قوله أو
 مع خبر ثقة) معطوف على قوله مع قرينة وعمارة التحفة وكما خبر عدل رواية أو من اعتقد صدقه له
 عن معانيته بزناها وليس عدوها ولا له ولا للزاني قال بعضهم وقد بين كيفية الزنا ثلاثا بظن مالم يس
 بزنا زنا وكأقرارها له واعتقد صدقها اه (قوله أو مع تكرار الخ) معطوف على قوله مع قرينة
 أو على قوله أو مع خبر ثقة وقوله رؤيته أي الزوج وقوله لهما أي لزوجته والاجنبي وقوله كذلك أي في
 الخلوة أو خارجا من عندها وقوله مرات مفعل مطلق مؤكدا لقوله تكرار إذا تعدد يفهم من
 التكرار (قوله ووجب نفي الولد) أي فورافان آخر بلا عذر بطل حقه من النفي فيلحقه الولد بخلاف
 ما إذا كان بعذر كأن بلغه الخبر لافا آخر حتى يصبح أو كان مريضا أو مجبوسا ولم يمكنه اعلام القاضي
 بذلك أو لم يجد القاضي فآخر حتى يجده فلا يبطل حقه في ذلك ان تعسر عليه الشهادته بأنه باق على النفي
 والابطال حقه ثم ان علم زناها أوطنه ظننا مؤكدا قذفها ولا عن ولا بد أن يذكر نفي الولد في كلمات
 اللعان الخمسة بأن يقول أشهد بالله أني لمن الصادقين فيما رميت به هذه من الزنا وأن هذا الولد ليس
 مني أو هذا الولد من زناها لم يعلم زناها أو ظنه فلا يجوز له قذفها كما تقدم ويقتصر على النفي باللعان
 لجواز كونه من شبهة أو زوج سابق بأن يقول أشهد بالله أني لمن الصادقين في أن هذا الولد ليس مني
 وقوله ان تيقن انه ليس منه أي أوطنه ظننا مؤكدا وذلك بأن لم يبطأ في القبل ولم تستدخل مائه
 المحترم أصلا أو وطئها فيه أو استدخل مائه المحترم ولكن ولدته لدون ستة أشهر من الوطء ولولا أكثر
 منها من العقد أو فوق أربع سنين من الوطء فإن لم يكن يعلم أو يظن انه ليس منه حرم عليه النفي

التي علم زناها وهي
 في نكاحه ولو بظن
 ظننا مؤكدا مع قرينة
 كأن رآها واجنبيا
 في خلوة أو رآه خارجا
 من عندها مع شيوخ
 بين الناس بأنه زنى
 بها أو مع خبر ثقة اه
 رآه تزني بها أو مع
 تكرار رؤيته لهما
 كذلك مرات ووجب
 نفي الولد ان تيقن انه
 ليس منه

والقذف (قوله وحيث لا ولد ينفيه الخ) هذا مقابل لمقدر أى ما مر من جواز القذف ووجوب نفي
الولد إذا كان هناك ولدينغية فان لم يكن هناك ولداً لاولى له أن يستتر عليها مع امساكها أو مع طلاقها
فهو مخير في ذلك فقوله بعد وان يطلقها الخ بيان لهذين الحالين وقوله فان احبها أمسكها في الجبري
قال الحلبي فيه تصریح بان له امساكها مع علمه بانها تاتى الفاحشة اه (قوله اذا سب شخص آخر
فلان آخر ان يسبه) أى لخبر أبى داود أن زينب لما سبت عائشة رضی الله عنهم ما قال لها النبي صلى الله
عليه وسلم سبها واذا سبه فقد استوفى حق نفسه ويبقى على الاول اثم الابتداء لمافيه من الايذاء والاثم
لحق الله تعالى قال في التحفة كذا قاله غير واحد والذى يتجه انه لا يبقى عليه الا الكافي لانه اذا وقع
الاستيفاء بالسب المماثل فأى ابتداء يبقى على الاول للثاني حتى يكون عليه اثم وانما الذى عليه الاثم
المتعلق بحق الله فاذا مات ولم تب عوقب عليه ان لم يعف عنه اه بتصرف وقوله بقدر ما سبه قال حل
أى عدد الا مثل ما يأتى به الساب لان الذى يأتى به الساب قد يكون كذبا وقذفا وهولا سب بنظيره
وقوله إما لا كذب فيه ولا قذف بيان للقدر الصادر من الثانى فهو متعلق بمحذوف حال منه أى حال
كون هذا القدر الذى يسبه به ليس فيه كذب ولا قذف وليس بياناً لما الواقعة على السب الصادر
من الساب الاول ويدل على ذلك عبارة شرح المنهج ونصها وانما يسبه بما ليس كذبا ولا قذفا هو كتب
عليها الجبري قوله بما ليس كذبا ولا قذفا وان كان ما أتى به الاول كذبا وقذفا وقد يقال في هذا
لم يسبه بقدر ما سبه حل ويدفع بان المراد قدره عدد الاصفة كما ذكره اه (قوله كيانظام
ويا أحمق) تمثيل لما لا كذب فيه ولا قذف وذلك لانه ليس هناك أحديكادينغك عن ذلك والاحق
هو من يفعل الشئ في غير موضعه مع علمه بعبه وفي المصباح الحق فساد في العقل * (تنبيه) * قال في
المغنى يجوز للظالم أن يدعو على ظالمه كما قاله الجلال السيوطي في تفسير قوله تعالى لا يحب الله الجهر
بالسوء من القول الا من ظلم قال بأن يخبر عن ظلم ظالمه ويدعوه عليه اه ويخفف عن الظالم بدعاء
الظالم لما رواه أحمد في كتاب الزهد عن عمر بن عبد العزيز أنه قال بلغني أن الرجل لينظلم مظلمة فلا
يزال المظالم يشتم الظالم وينقصه حتى يستوفى حقه وفي الترمذي عن عائشة رضی الله عنها أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال من دعا على من ظلمه فقد استنصر وفي كتاب اللطائف للقاضي أبى يوسف ان
امرأة من بنى اسرائيل كانت صوامعة قوامعة سرق لها امرأة دجاجة فذمت ريش الدجاجة في وجه
السارقة وعجز واعن ازالته عن وجهها فاسالوا عن ذلك بعض علماء ثم فقالوا لا تزول هذا الريش الا
بدعائها عليها فلم تزل تكرر ذلك حتى سقط جميع الريش اه (قوله ونالها) أى الحدود (حـ الشرب)
أى شرب كل مسكرو هو ومن الكبائر لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا انما الحمر والميسر أى القمار والانصاب
أى ما ينصب له عبد من دون الله والازلام أى القداح التي يضرب بها رجب من عمل الشيطان
فاجتنبوه لعلكم تغلبون انما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الحمر والميسر ويصدكم
عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم منتهون وقوله عليه الصلاة والسلام لعن الله الخمر وشاربها
وساقمها ومبتاعها وبتاعها وعاصرها ومعتصرها وحاملها والمحمولة اليه زاد في رواية وآكل ثمنها وقوله
عليه السلام من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يشرب الخمر وقوله عليه الصلاة والسلام احتبوا
الخمر فانها مفتاح كل شر وقوله عليه الصلاة والسلام اذا تناول العبد كأس الخمر ناداه الايمان أنشدك
بالله ان لا تدخله على فاني لا أستقر أنا وهو في موضع واحد فان شرب به يغرمه مغرة لم يعد اليه أربعين
ضبا حافان تاب تاب الله عليه وساب من عقله شيئا لا يردده عليه الى يوم القيامة (واعلم) أن في شربها
عشر خصال مذمومة تقع له في الدنيا أولها اذا شربها يصير بمنزلة الجنون ويصير مضحكة للصبيان
ومذمومة عند العقلاء والى هذا أشار ابن الوردي بقوله

واهجر الخمر ان كنت فتى * كيف يسعى في جنون من عقل

وحيث لا ولد ينفيه
فالاولى له الستر عليها
وان يطلقها ان
كرها فان احبها
أمسكها الماصح ان
رجلا أتى النبي صلى
الله عليه وسلم فقال
امرأتى لا تردى لامس
فقال طلقها قال انى
أحبها قال أمسكها
* (فرع) * اذا سب
شخص آخر فلان آخر
أن يسبه بقدر ما سبه
عما لا كذب فيه
ولا قذف كيانظام
ويا أحمق ولا يجوز
سب أبيه وأمه
* ونالها حد الشرب

ثانيها أنها مذهب للعقل متعلقة للآل نالها أن شربها سبب للعداوة بين الإخوان والاصدقاء رابعها
أن شربها يمنع من ذكر الله ومن الصلاة خامسها أن شربها يحمل على الزنا وعلى طلاق امرأته وهو
لا بدري سادسها أنها مفتاح كل شر سابعها أن شربها يؤذي الحفظ الكرام بالرائحة الكريهة
ثامنها أن شربها أوجب على نفسه أربعين جلدة فإن لم يضرب في الدنيا ضرب في الآخرة بسياط من
نار على رؤس الأشهاد والناس ينظرون اليه والآن والاصدقاء تأسعها أنه أغلق باب السماء على نفسه
فلاترفع حسناته ولا دعاؤه أربعين يوما عاشرها أنه يخاطر بنفسه لأنه يخاف عليه أن ينزع الإيمان
منه عند موته وأما العقوبات التي في الآخرة فلا تحصى كشرب الحميم والزقوم وفوت الثواب
وغير ذلك (واعلم) أن الحجرة كان شربها جاثرا في صدر الاسلام ثم حصل التحريم بعد ذلك في السنة
الثالثة من الهجرة بعد أحد في تفسير المغوى مانعه ووجه القول على تحريم الخمر أن الله أنزل في الخمر
أربع آيات نزلت بمكة وهي ومن ثمرات الخمير والاعناب تتخذون منه سكرًا ورزقا حسنا فكان
المسلمون يشربونها وهي لهم حلال يومئذ ثم إن عمر بن الخطاب ومعاذ بن جبل وجاعة من الانصار أتوا
رسول الله صلى الله عليه وسلم لم فقالوا يا رسول الله أفتنفي الخمر والميسر فانهم ساء مذهب للعقل مسلبة
للسال فأمر الله تعالى بسؤالك عن الخمر والميسر قل فيهما ما اثم كبير ومنافع للناس الى أن صنع
عبد الرحمن بن عوف طعاما فدعا أناسا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وأتاهم بخمر فشربوها
وسكروا وحضرت صلاة المغرب وتقدم بعضهم ليصلي بهم فقرا أفل يأبى الكافرون أعبد ما تعبدون
بحنفى لا النافية فأمر الله تعالى بأبىها الذين آمنوا لا تقرؤا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون
فحرم السكر في أوقات الصلاة فلما نزلت هذه الآية تركها قوم وقالوا لا خير في شيء يحول بيننا وبين
لصلاة وتركها قوم في أوقات الصلاة وشربوها في غير أوقاتنا حتى كان الرجل يشرب بعد صلاة العشاء
فيصبح وقد زال عنه السكر ويشرب بعد صلاة الصبح فيصحو إذا جاء وقت الظهر واتخذ عتيان بن
مالك طعاما ودعا رجلا من المسلمين فيهم سعد بن أبي وقاص وكان قد شوى لهم رأس بعير فاكلوا
وشربوا الخمر حتى أخذت منهم ثم انهم افتخروا عند عتيان وانتسبوا وانتشدوا الاشعار فأنشد سعد
قصيدة فيها هجول الانصار وغرل قومهم فأخذ رجل من الانصار لحى البعير فضرب به رأس سعد فشججه
شججة فأنطلق سعد الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وشكا اليه الانصارى فقال عمر اللهم بين
لنا في الخمر بينا ناشافا فأنزل الله تعالى تحريم الخمر في سورة المائدة في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا
إنما الخمر والميسر إلى قوله فهل أنتم منتهون وذلك بعد غزوة الأحزاب بأيام فقال عمر انتهينا يا رب اه
(قوله ويجلد) أي بسوط أو عصا معتدلة أو نعل أو أطراف ثياب ما روى الشيخان أنه صلى الله
عليه وسلم كان يضرب بالجر يدوالنعال وفي البخاري عن أبي هريرة أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم
بسكران فأمر بضربهما فبصر ببيده ومنا من ضرب ببعله ومنا من ضرب بشوبه ويفرق الضارب
الضرب على الأعضاء فلا يجمعه في موضع واحد لانه قد يؤدي الى الهلاك ويحتمل المقاتل وهي
المواضع التي يسرع الضرب فيها الى القتل كالقلب ونقرة الخمر والفرج ويحتمل الوجه أيضا لقوله
صلى الله عليه وسلم إذا ضرب أحدكم فليترك الوجه ولانه مجمع الحواس بخلاف الرأس فلا يحتمل لانه
مغطى بالعمامة غالبا (قوله أي الامام أو نائبه) أي من الذي يستوفى الحد الامام أو نائبه لا غيرهما
(قوله مكافا) أي ولو حكما فدخل السكران المتعدي بسكره ولا بد أن يكون ملتزما للحكام فخرج
الحربي لعدم التزامه والذمي أيضا لانه لا يلزم بالذمة ما لا يعتقده (قوله عالما بتحريم الخمر) أي
أو يكون ما شربه خمر (قوله شرب الخ) الجملة صفة لمكافا أي مكافا موصوفا بكونه شرب خمر أي
أو كل بان جدا الخمر وأكله بخلاف ما لو احتقن به بأن أدخله دبره أو استعط به بأن أدخله أنفه فلا
يحد بذلك لان الحد للزجر ولا حاجة اليه هنا وقوله خمر أي صرفا لغير ضرورة وان قل وان لم يسكر

(ويجلد) أي الامام
أو نائبه (مكافا)
مختارا (عالما)
بتحريم الخمر (شرب)
لغير

بداو (خرا) وحققتها
 عند أكثر أصحابنا
 المسكر من عصير
 العنب وان لم يقذف
 بالزبد فتحریم غيرها
 قياسی أى بفرض
 عدم ورود ما ياتی
 والا فسیعلم منه أن
 تحريم الكل منصوص
 عليه وعند أقلام كل
 مسكر ولكن لا يكفر
 مستحل المسكر من
 عصير غير العنب
 للخلاف فيه أى من
 حيث الجنس لحد
 قليله على قول جماعة
 أما المسكر بالفعل
 فهو حرام اجماعا كما
 حكاها الحنفية
 فضلا عن غيرهم
 بخلاف مستحله من
 عصير العنب الصرف
 الذى لم يطبخ ولو قطرة
 لانه مجمع عليه
 ضرورى وخرج
 بالقيود المذكورة
 فيه أضدادها فلا
 حدة على من اتصف
 بشئ منها من صبي
 ومجنون ومكره
 وجاهل بتحریمه
 أو بكونه خرا ان
 قرب اسلامه أو بعد

لقلته وان كان درديا وهو ما يبقی في أسفل انائه ثميناً وخرج بالصرف ما لو شربه في ماء استهلك فيه
 بحيث لم يسق له طعم ولا لون ولا ريح أو أكل خبزاً عن دقيقه به أو شرباً من دقيقه به أو شرباً من دقيقه به
 بذلك لاستهلاك عين الخمر بخلاف ما لو شرب مرق اللحم المطبوخ به أو غمس به أو شرب دقيقه فانه يحسد به
 لبقاء عينه وخرج بفرض ضرورة ما لو غص بلقمة أى شرب ما لم يحسد به فأساغها به فلا حد عليه
 لوجوبه عليه انقاذ نفسه من الهلاك فهذه رخصة واجبة فلو وجد غيره ولو لا أساغها به وحرم
 أساغها بالخمر ولكن لا حد به على المعتدل للشبهة (قوله وحققتها) أى حقيقة الخمر اللغوية ماذا كره
 وعليه فاطلاق الخمر على المسكر من غير عصير العنب مجاز وقوله المسكر من عصير العنب انما هو خرا
 لكونه يخمر العقل أى يستره (قوله وان لم يقذف بالزبد) أى وان لم يرم به قال في المصباح الزبد
 بفتحين من البحر وغيره كالرغوة اهـ (قوله فتحریم غيرها) أى غير الخمرة المتخذة من عصير العنب
 كالتخذة من الانبذة وقوله قياسى أى بالقياس على المتخذة من عصير العنب بجامع الاسكار فى كل
 (قوله أى بفرض الخ) أى ان كونه قياساً انما هو على فرض عدم ورود ما ياتی من خبر الصحابين
 وخبر مسلم وقال سمى لاحاجة اليه بناء على جواز القياس مع وجود النص (قوله والا) أى بان
 فرض وروده وقوله فسیعلم منه أى بما ياتی وقوله أن تحريم الكل أى ما اتخذ من عصير العنب وما
 اتخذ من غيره والملائم والاخصر فى الجواب أن يقول فهو منصوص عليه (قوله وعند أقلام) معطوف
 على قوله عند أكثر أصحابنا أى وحققتها عند أقلام كل مسكر وهذا هو ظاهر الاحاديث كحديث كل
 مسكر خمر وكل خمر حرام (قوله ولكن لا يكفر مستحل المسكر) عبارة النهاية ولكن لا يكفر مستحل
 قدر لا يسكر من غيره اهـ وكتب الرشيدى عليها بخلاف مستحل الكثير منه فانه يكفر خلافا لابن
 حجر اهـ (قوله للخلاف فيه) أى فى المسكر من غير عصير العنب وقوله أى من حيث الجنس دفع به
 ما ية ل ان الخلاف ليس فيه مطلقا بل فى القليل منه وهو القدر الذى لا يسكر وحاصل الدفع أن يقال
 ان المراد أن الخلاف فيه من حيث جنسه وهو يصح بالقليل والكثير والمراد القليل وقوله لحل
 قليله أى وهو القدر الذى لا يسكر بدليل قوله بعد اما المسكر الخ (قوله بخلاف مستحله) أى المسكر
 وقوله من عصير العنب متعلق بمحذوف حال من ضمير مستحله وقوله الصرف خرج غير الصرف وقد
 تقدم الكلام عليه وقوله الذى لم يطبخ أى بخلاف ما لو طبخ على صفة يقول بحملها بتلك الصفة بعض
 المذاهب اهـ ع ش (قوله لانه مجمع عليه ضرورى) علة لمحذوف أى بخلاف مستحله من عصير العنب
 الخ فيكفر به لانه مجمع عليه ضرورى أى لان تحريمه مجمع عليه وفى معنى الخطيب ولم يستحسن
 الامام اطلاق القول بتكفير مستحل الخمر قال وكيف لا يكفر من خالف الاجماع ونحن لانكفر من رد
 أصله وانما نبذعه وأول كلام الاصحاح على ما اذا صدق المجمعين على أن تحريم الخمر ثبت شرعا ثم حمله
 فانه رد للشرع حكاها عنه الزافى ثم قال وهذا ان صح فلنجري سائر ما حصل الاجماع على افتراضه
 فنقاه أو تحريمه فثبت وأجاب عنه الزحافى بان مستحل الخمر لا يكفر لانه خالف الاجماع فقط بل لانه
 خالف ما ثبت ضرورة أنه من دين محمد صلى الله عليه وسلم والاجماع والنص عليه اهـ (قوله وخرج
 بالقيود المذكورة فيه) أى فى حله من شرب المسكر وهو كونه مكلفا مختارا عما لم يتحريم الخمر
 شرب لغیر تداء خرا (قوله ولا حد على من الخ) أى ولا حرمة أيضا فى معظمها وقوله بشئ منها أى من
 أضدادها (قوله من صبي الخ) بيان لشئ (قوله ومكره) منه المصوب فى حلقة قهرا ويجب عليه أن
 يتقيا به بعدز والاكراه (قوله وجاهل بتحریمه) بخلاف ما لو كان عالما به وجاهل وجوب الحد
 عليه فانه يجب عليه الحد لانه كان من حقه حيث علم الحرمة أن يمتنع عن الشرب فلما شرب مع ذلك
 غلط عليه بإيجاب الحد وقوله أو بكونه خرا أى أو جاهل بكونه خرا كأن شربه ينطه ماء أو نحوه فلا
 حدة عليه للعدو يصدق فى دعواه الجهل بيمينه (قوله ان قرب الخ) قيد فى عدم حده بالجهل (قوله

ولا على من شرب لتداوى) أى ولا حاد على من شرب الخمر للتداوى وقوله وان وجد غيرها أى غير الخمر
من الطاهرات للشبهة وهو غاية لعدم الحد بشرب التداوى (قوله وان حرم التداوى بها) أى بصرفها
وهو غاية ثانية لما ذكر وانما حرم التداوى بها لانه صلى الله عليه وسلم لما سئل عن التداوى به قال
انه ليس بدواء ولكنه داء وصح خبر ان الله لم يجعل شفاء أمتي فيما حرم عليها وما دل عليه القرآن ان
فيها منافع انما هو قبل تحريمها وأما بعده فالله سبحانه وتعالى سلها منافعها وخرج بصرفها ما اذا
سئل كنت في دواء فجعو زالتداوى به اذ لم يجد ما يقوم مقامه من الطاهرات كالتداوى بالنجس غير
الخمر كالحم الميته والبول بالشرط المذكور (قوله فائدة) أى في بيان ضابط حرمة شرب الخمر (قوله
اكل الخ) مبتدأ خبره حرم قبله الخ (قوله من خمر) بيان للشراب وهو المتخذ من عصير العنب وقوله
أو غيرها أى غير الخمر وهو المتخذ من نقيع التمر والزبيب وغيره (قوله حرم قبله وكثيره) قال في المغنى
وخالف الامام أبو حنيفة في القدر الذي لا يسكر من نقيع التمر والزبيب وغيره واستند لاحاديث
معلولة بين الحفاظ وأيضاً احاديث التحريم متأخرة فوجب العمل بها اهـ (قوله لخبر الصحيحين) أى
ولخبر انهما كم عن قليل ما أسكر كثيره وخبر ما أسكر كثيره قليله حرام (قوله ويحد شاربه وان لم يسكر)
أى حسم المادة الفساد كما حرم تقييل الاجنبية والخلاوة بها لافضائه الى الوطء المحرم (قوله أى
متعاطيه) تفسير لقوله شاربه أى ان المراد بالشارب المتعاطى له سواء كان بالشراب أو غيره كما في المغنى
وعبارته تنبيه المراد بالشارب المتعاطى شراباً كان أو غيره سواء فيه المتفق على تحريمه والمختلف فيه
وسواء حاد منه ومائعه مطبوخه ونبيته وسواء أتناوله معتقداً تحريمه أم باحتة على المذهب لضعف أدلة
الاباحة اهـ (قوله وخرج بالشراب ما حرم من الجامدات) أى ما عدا حامداً الخمر أماً هو فوجد متعاطيه كما
مر (قوله فلا حاد فيها) أى الجامدات وقوله وان حرم الصواب حذف هذه والاقتصار على ما بعده
لان الكلام فيما حرم من الجامدات تأمل (قوله بل التعزير) أى بل فيها التعزير (قوله ككثير
البنج الخ) تمثيل لما حرم من الجامدات (قوله والحشيشة) أى وكثير الحشيشة واعلم ان العلماء قد
ذكروا في مضار الحشيشة نحو مائة وعشرين مضرة دينية ودنيوية منها انها تورث النسيان
والصداع وفساد العقل والسل والاستسقاء والجذام والبرص وسائر الامراض وافشاء السر وانشاء الشر
وذهاب الحياء وعدم المروءة وغير ذلك ومن أعظم قبائحها انها تنسى الشهادة عند الموت وجميع قبائحها
موجود في الافيون والبنج ونحوهما ويزيد الافيون بان فيه تغيير الخلقة كما هو مشاهد من أحوال
من يتعاطاه وما أحسن ما قيل في الحشيشة

قل لمن يأكل الحشيشة جهلاً * يا خبيثاً قد عشت شر معيشة
دبة العقل بدرة فلماذا * يا سفيهاً قد بدت به بحشيشة

والبدرة (٣) كافي القاموس كيس فيه ألف أو عشرة آلاف درهم أو سبعة آلاف درهم (قوله
ويكرهه كل يسير منها) أى من هذه الثلاثة والمراد باليسير أن لا يؤثر في العقل ولو تخدير او فتورا
وبالكثير ما يؤثر فيه كذلك فيجوز تعاطى القليل مع الكراهة ولا يحرم ولكن يجب كتمه على العوام
لئلا يتعاطوا كثيره ويعتقدوا أنه قليل وقوله من غير قصد المداومة مفهومه انه اذا تعاطاه مع
قصد ما حرم فانظره (قوله ويباح) أى أكل ما ذكر من الثلاثة (قوله الحاجة التداوى) مطلقاً سواء
كان كثيراً أم قليلاً وان كان ظاهراً عبارته انه مختص بالقليل قال في الروض وشرحه فرع مزيل
العقل من غير ادشربة كالبنج والحشيشة حرام لازالة العقل لاحد فيه لانه لا يلد ولا يطرب ولا
يدعو قليله الى كثيره بل فيه التعزير وله تناوله ليزيل عقله لقطع عضو متأكل اهـ (قوله أربعين
جلدة) مفعول مطلق لقوله ويجلد أى يجلد الامام أو نائبه جلدة أربعين وذهبت الاثمة اثلاثة الى
انه ثمانون ويجب توالى الصربات ليحصل الزجر والتنكيل فلا يجوز أن يفرق على الايام والساعات

(٣) قوله كما في
القاموس الخ عبارته
كيس فيه ألف أو
عشرة آلاف درهم
أو سبعة آلاف دينار
اه فتأمل وحرره
مجمع

لعدم حصول الأيلام المقصود من الحدود والضابط أنه ان تخلل زمن يزول فيه الألم الأول لم يكف على الأصح ويحد ذلك كرقائنا والانتى جالسة ويجعل عند المرأة محرم أو امرأة تلف عليها ثيابها إذا انكشف وتيجع عند الخنى محرم لا رجل أجنبي ولا امرأة أجنبية ويكفي الحد المذكور ولو تعدد الشرب مرارا كثيرة قبل الحد وحديث الأمر بقتل الشارب في المرة الرابعة منسوخ بالإجماع (قوله ان كان حرا) سيأتي محترزه (قوله ففي مسلم الخ) دليل على أنها أربعون (قوله يضرب في الحجر) أى في شربه (قوله أربعين) أى في غالب أحواله صلى الله عليه وسلم والافقد جلد ثمانين كما في جامع عبد الرزاق اه حل (قوله فجلد عشرين جلدة) أى لانه حد يتبعه فتنصف على الرقيق كحد الزنا (قوله وانما يجلد الامام الخ) دخول على المتن (قوله ان ثبت) أى شربه الخمر وقوله باقراره أو شهادة رجلين أى لان كلام من الاقرار وشهادة من ذكر حجة شرعية ولا يشترط فيهما تفصيل بل يكفي الاطلاق في اقرار من شخص بانه شرب خمر او في شهادة بسر مسكر بانه شرب فلان خمر ولا يحتاج أن يقول وهو مختار عالم لان الاصل عدم الاكراه والغالب من حال الشارب علمه بما يشربه فنزل الاقرار والشهادة عليه (قوله لا يربح الخ) أى لا يثبت شرب الخمر يربح خمر وهيته مسكر وفيه احتمال أن يكون شرب غالطا أو مكرها والحد يدربا بالشبهة وكذلك لا يثبت برجل وامرأتين لان البيعة ناقصة والاصل راءة الذمة وكتب سم على قول التحفة وهيته مسكر ما نصه تقدير هيته الظاهر انه غير ضروري اه (قوله وحد عثمان) مبتدأ خبره اجتهاده وقوله بالقي متعلق بحديث وقوله اجتهاده أى لسيدنا عثمان رضي الله عنه أى فقد أنبت رضي الله عنه الحد لشارب الخمر بالقي (قوله ويحد الرقيق أيضا) أى كما يحد باقراره أو بشهادة رجلين وقوله بعلم السيد أى أنه شرب الخمر وقوله دون غيره أى غير الرقيق فلا يحد القاضى بعلمه والفرق انه جاز للسيد ذلك لاصلاح ملكه (تمة) لا يحد السكران في حال سكره لان المقصود منه الردع ولزجر والتنكيل وذلك لا يحصل مع السكر بل يؤخر وجوبا الى افاقته ليرتدع فان حد قبلها ففي الاعتداده وجهان أصحهما كما قاله البلقيني الاعتداده ولا في المشد الخبر أى داود وغيره لا تقام الحدود في المساجد ولا احتمال أن يتلوث من حراحة تحدث (قوله جزم صاحب الاستقصاء) عبارة التحفة تنبيه جزم صاحب الاستقصاء بحل اسقائها للبهائم وللزركشي احتمال انها كالا آدمي في امتناع اسقائها اياها للعطش قال لانها تنيرده فيهلكها فهو من قبيل اتلاف المال اه والاولى تعليله بان فيه اضرارها واضرار الحيوان حرام وان لم يلف قال والمتعنه منع اسقائها لها لا لعطش لانه من قبيل التمثيل بالحيوان وهو ممتنع وفي وجهه غريب حل اسقائها للخيل لتزداد حوا أي شدة في جربها قال والقياس حل اطعامها ونحو حشيش وبنج للجوع وان تخدرت ويطهر حوازه لا آدمي جاع ولم يجد غير ذلك وان تخدر لان المخدر لا يزيد في الجوع اه (قوله بحل اسقائها) أى الخمرة فالإضافة من اضافة المصدر لمفعوله بعد حذف الفاعل أى اسقاء الشخص اياها وقوله للبهائم متعلق بالمصدر (قوله وللزركشي احتمال) مبتدأ وخبر وقوله انها الخ المصدر المؤول بدل من احتمال أو خبر لمبتدأ محذوف وقوله في حرمة اسقائها أى الخمر وقوله لها أى للبهائم (قوله ورابعها) أى ورابع الحدود وقوله قطع السرقة هي لغة أخذ الشيء خفية وشرعا أخذ المال خفية من حرز مثل بشرط وهي من الكبائر لقوله عليه الصلاة والسلام لا يرنى الزاني حين يرنى وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن وفي رواية اذا فعل ذلك فقد خلع ربة الاسلام من عنقه فان تاب تاب الله تعالى عليه وقوله عليه السلام لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده ويسرق الحبل فتقطع يده والمراد بالبيضة بيضة الحديد التي تساوى ربع دينار والمراد بالحبل حبل تساوى قعة ماذكر والانا في ما يأتي من شرط القطع في السرقة أن يساوى ربع دينار وقوله عليه السلام لا يحل لاحد أن يأخذ عاه أخيه بغير طيب نفس منه وقوله عليه السلام ان دم المسلم وعرضه

كان (حرا) ففي مسلم
عن أنس كان صلى
الله عليه وسلم يضرب
في الخمر بالجريد
والنعال أربعين
جلدة ونحو ج بالخمر
الرقيق ولو مبعضا
فجلد عشرين جلدة
وانما يجلد الامام
شارب الخمر ان ثبت
(باقراره أو شهادة
رجلين) لا يربح خمر
وهيته مسكر وفيه
وحد عثمان رضي
الله عنه بالقي
اجتهاده ويحد
الرقيق أيضا بعلم
السيد دون غيره
(تمة) جزم
صاحب الاستقصاء
بحل اسقائها للبهائم
وللزركشي احتمال
انها كالا آدمي في
حرمة اسقائها لها
*ورابعها قطع السرقة

وماله حرام (قوله ويقطع الخ) أي لقوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله ولما نظم أبو العلاء المعري البيت الذي شكك به على أهل الشريعة في الفرق بين الدية والقطع في السرقة وهو يد بخمس مئتين عسجد وديت * ما بالها قطعت في ربع دينار

أجاب القاضى عبد الوهاب المالكي بقوله

وقاية النفس أغلاها وأرخصها * وقاية المال فافهم حكمة الباري

وبروى عز الأمانة أغلاها وأرخصها * ذل الخيانة فافهم حكمة الباري

وقال ابن الجوزي الماسئله عن ذلك لما كانت أمينة كانت ثمينة فلما خانت هانت وأركان السرقة الموجبة للقطع ثلاثة مسروق وسارق وسرقة ويشترط في المسروق كونه ربع دينار أو ما قيمته ذلك وكونه محرزا محرزا مثله وان لا يكون للسارق فيه ملك وان لا يكون له فيه شبهة ويشترط في السارق ان يكون بالغاعا قلا مختارا ملتزما للحكام عالما بالتحريم وان لا يكون مأذونا له من المالك (قوله أي امام) يعني ان الذي يستوفي القطع في غير الرقيق الا امام أو نائبه فلو فوضه للسارق لم يقع الموقع بخلاف ما لو فوضه للسارق منه فيقع الموقع وان امتنع من التفويض له مخافة ان يرد الالة عليه فيؤدى الى اهلاكه أو قطعها أو بدلا اذن الامام عز رلا قتياته وتعديه عليه ولا يضمن شيئا وان مات بالسراية لانها مستحقة وما تولد من قطعها تولد من مستحق اه شق (قوله وجوبا) أي حال كون القطع وجوبا أي واجبا للامر به في الآلية السابقة وهو لوجوب ويمتنع العفو عنه بعد رفع الامر اليه وأما ما نقل عن سيدنا معاوية رضي الله عنه انه عفا عن سارق حين أنشدته أمه

بيني أمير المؤمنين أعيدتها * بعفوك انا تلقى نكالا يشينها

فلا خير في الدنيا وكانت خبيثة * اذا ما شمالي فارقتها يمينها

فهو مذهب صحابي فلا يرد (قوله بعد طلب المالك) متعلق بيقطع أي يقطع الامام بعد طلب صاحب المال للقطع وقوله وثبت السرقة أي عنده بما ياتي ولا يقطع قبل ذلك فلو قطع لا يقع الموقع (قوله كوع يمين) مفعول يقطع أي تقطع يده اليمنى من مفصل الكوع ولو كانت معيبة أو ناقصة كفاقد الأصابع أو زائدتها خلقة أو عروضا وان سرق مرارا قبل قطعه لا اتحاد السبب كالموزني أو شرب مرارا فانه يكتبي بحد واحد كما مر فان سرق ثانيا بعد قطعه قطعت رجله اليسرى من مفصل القدم فان سرق ثالثا قطعت يده اليسرى كذلك فان سرق رابعا قطعت رجله اليمنى فان سرق بعد ذلك عزرو ولا يقتل كما سبذكره وقوله بالغ محرور باضافة يمين اليه ويشترط أيضا ان يكون عاقلا مختارا ملتزما للحكام فلا قطع على صبي ومجنون ومكره وحرابي (قوله سرق الخ) الجملة صفة لبالغ وقوله أي أخذ خفية تفسير لسرق (قوله ربع دينار) مفعول سرق أي سرق ربع دينار أي فصاعدا لخبر مسلم لا تقطع يد سارق الا في ربع دينار فصاعدا واعلم ان العبرة في المضروب من الذهب بالوزن فقط فلا تعتبر فيه القيمة والعبرة في غير المضروب بالوزن والقيمة معا فلو كان وزنه دون ربع دينار فلا قطع به وان بلغت قيمته ربع دينار نكحاتم وزنه دون ربع دينار وبلغ بالصنعة ربع دينار فاكثر فلا نظر لقيمة الصنعة ولو كان وزنه ربع دينار فاكثر ولم تبلغ قيمته ذلك فلا قطع به أيضا كربع دينار سبيكة أو حليا أو نحو ذلك كقراضة الذهب لا يساوي ربعا مضروبا والعبرة في غير الذهب ولو من الفضة بالقيمة فقط فلو سرق من الفضة ما يبلغ قيمته ربع دينار قطع به وان لم يبلغ وزنه ذلك وكذا لو سرق شيئا يساوي ذلك حتى المصحف وكتب العلم الشرعي وما يتعلق به وكتب شعر نافع مباح وكذا الكتب التي لا يحل الانتفاع بها ان بلغت قيمة ورقها وجلدها انصا با واءا التقدين ان يبلغ يدون صنعة نصا بالا ان أخرجه من الحرز ليظهر كسره فلا قطع حينئذ وكذا كل ما سلط الشرع على كسره كزمار وطينبور وصنم وصليب لان ازالة المعصية مطلوبة شرعا فصا شبهة لكن محمل ذلك ان قصد باخراجه تسليسه

(ويقطع) أي الامام
وجوبا بعد طلب
المالك وثبت السرقة
(كوع يمين بالغ)
ذكر كرا كان أو اني
(سرق) أي أخذ
خفية (ربع دينار)

فإن قصد السرقة وبلغ مكسره نصاباً يقطع به لانه سرقة نصاباً من حرز مثله كالألو كسره في الحرز ثم أخرجه وهو يبلغ نصاباً فإنه يقطع به كما يقطع ببناء الحجر أو بناء البول أن يبلغ نصاباً وقصد بأخراجه السرقة فإن قصد بأخراجه أراقته فلا قطع لأن ذلك مطلوب شرعاً ولا قطع فيما لا يتناول كخمر ولو محترمة وخنزير وكلب ولو معلماً وجلد ميتة بلا دبح لأن ما ذكر لا قيمة له نعم إن صار الحجر خلاقاً قبل أخراجه من الحرز أو دبح الجلد قبل ذلك ولو بدبح السارق له وكل منهما يساوي نصاباً يقطع به و يقطع بثوب رث أي بال في جيبه تمام نصاب وإن جهله السارق لانه أخرج نصاباً من حرز مثله يقصد السرقة والجهل بجيبه لا يؤثر كالجمل بصفته (قوله أي مثقال) تفسير للدينار وقوله ذهباً يزيل الثقال (قوله مضروباً خالصاً) حالاً من ربع دينار أي حال كون الربع الذي يقطع به مضروباً فلا يقطع بما إذا كان ربع دينار سبيكة ولا يساوي قيمة مضروب كإسبند كرمه وحال كونه خالصاً فلا يقطع بما إذا كان ربعاً مغشوشاً (قوله وإن تحصل من مغشوش) أي إن اعتبر في المسروق أن يكون وزنه ربع دينار خالصاً ولو تحصل ذلك من مغشوش مسروق (قوله أوقيته) معطوف على ربع دينار أي أو سرق ما يساوي قيمة ربع دينار من عروض ودرهم وقوله بالذهب الخ الباء بمعنى من وهي متعلقة بمحذوف حال من المضاف إليه العائد على ربع الدينار أي حال كون ذلك الربع المعتبر تقويم غيره به من الذهب المضروب الخالص قال في التحفة فإن لم تعرف قيمة بالدنانير قوم بالدرهم ثم هي بالدنانير فإن لم يكن يجعل السرقة دنائراً لتقل لأقرب محل الهافيه ذلك كما هو قياس تطاثره اهـ (قوله وإن كان الربع لجماعة) أي يقطع به ولو كان لجماعة انححرزهم فلا يشترط في الربع اتحاد المالك (قوله فلا يقطع الخ) مفهوم قوله مضروباً وقوله بكونه أي المسروق ربع دينار وقوله سبيكة حال من ربع دينار أي حال كونه سبيكة أي غير مضروب وقوله أو حلياً معطوف على ربع دينار أي أو بكونه حلياً وقوله لا يساوي أي كل من السبيكة والحلي ربعاً مضروباً وبالمراد قيمته لا تساوي ربع دينار خالصاً مضروباً (قوله من حرز) متعلق بسرق أي سرق ذلك من حرز مثله فلا قطع فيما إذا أخذه من غير حرز لان المالك مكانه منه بتضييعه ولذلك قال صلى الله عليه وسلم لا قطع في شيء من الماشية إلا فيما أو أواه المراح أي أو ما يقوم مقامه من حافظ يراها (قوله أي موضع الخ) تفسير للعرز وفيه إشارة إلى أنه اسم مصدر بمعنى اسم المفعول أي محرز فيه وقوله محرز فيه أي يحفظ فيه مثل ذلك المسروق وقوله عرفاً أي إن الحكم في الحرز العرف لانه لم يضبط في الشرع ولا في اللغة فرجع فيه إلى العرف وضبطه الغزالي بما لا يعد صاحبه مضيعاً له (قوله ولا قطع الخ) مفهوم قيد المحفوظ في كلامه وهو أن لا يكون للسارق فيما سرقه شبهة وقوله بما للسارق فيه شركة أي بمسروق للسارق فيه شركة وإن قل نصيبه فيه لأن له في كل جزء حقاً وذلك شبهة وقوله ولا يملكه أي ولا قطع بأخذ مملكه من يد غيره ولو بالدعوى بأن ادعى بعد أن سرقه أنه ملكه فلا يقطع به لاحتمال ما ادعاه فيكون شبهة وسمى هذا الإمام الشافعي رضي الله عنه السارق الظريف (قوله وإن تعلق به فحوز رهن) غاية لقوله ولا يملكه أي لا يقطع بملكه وإن كان رهوناً أو مؤجراً (قوله ولو اشترك اثنان الخ) هذا مفهوم مرجع ضم سرقة وهو البالغ إذ منطوقه أن الذي تقطع يده هو البالغ الذي سرق ربع دينار ومفهومه أنه إذا كان بالغان سرقا ربع دينار لا تقطع يدهما وقوله في أخراج نصاب هو هنا ربع دينار بخلافه في الزكاة (قوله لم يقطع واحد منهما) أي من المشتركين وذلك لأن كل واحد لم يسرق نصاباً والمراد لم يقطع ولا واحد ولو قال لم تقطع يدهما لكان أولى لئلا يوهم أن المراد نفي قطع واحد فقط فيصدق بآبائته للآتينين مع أنه لا يصح ذلك (قوله وخرج بسرق ما لو اختلس الخ) الاختلاس أخذ المال جهراً مع الاعتماد على الهرب والنهب أخذه كذلك مع الاعتماد على القوة والغلبة (قوله معتمد الهرب) حال من فاعل اختلس (قوله أو انتهب) معطوف على اختلس وقوله

أي مثقال ذهباً
مضروباً خالصاً وإن
تحصل من مغشوش
(أوقيته) بالذهب
المضروب الخالص
وإن كان الربع
لجماعة فلا يقطع
بذونه ربع دينار
سبيكة أو حلياً
لا يساوي ربعاً
مضروباً (من حرز)
أي موضع يحرز فيه
مثل ذلك المسروق
صرفاً ولا قطع بما
للسارق فيه شركة
ولا يملكه وإن تعلق به
فحوز رهن ولو اشترك
اثنان في أخراج نصاب
فقط لم يقطع واحد
منهما وخرج بسرق
ما لو اختلس معتمداً
الهرب أو انتهب
معتمداً القوة

معتد القوة حال أيضا من فاعل انتهب (قوله فلا يقطع بهما) أي بالاختلاس والنهب ومثلهما ما عا ل
 خان بجعد نحو ودبعة وقوله للخبر الصحيح به أي الوارد به أي بعدم القطع في الاختلاس والنهب ولفظه
 ليس على المختلس والمنتهب والخائن قطع صححه الترمذي وقوله ولا مكان دفعهم الأولى دفعهما أي
 المختلس والمنتهب ولو زاد بعد قوله أو انتهب أو خان لوافق ما في الخبر وناسب جمع الضمير لكن يبقى
 عليه أن يجمع الضمير في قوله فلا يقطع بهما والقصد بهما التعليل بيان الفرق بين السارق وبين غيره
 ممن ذكر وحاصله أن السارق يأخذ المال خفية ولا يتأتى منه بالسلطان أو غيره وكل من المختلس
 والمنتهب يأخذ المال جهرة معانية فيتأتى منه بالسلطان أو غيره والخائن يعطيه المالك المال
 بنفسه فربما يشهد عليه فيتأتى أخذ حقه منه بالحكم إذا خان بعد ذلك فإن لم يشهد عليه فهو المقصر
 (قوله بخلاف السارق) أي فإنه لا يتأتى دفعه بالسلطان لأنه أخذ المال خفية فلذلك إذا اطلع عليه
 تقطع يده (قوله لا حال كون المال مغصوبا) أفاد به أن مغصوبا حال ما قبله وهو ربح دينار والمراد
 بالمال ربح الدينار ولو عبر به لكان أنسب بما قبله (قوله فلا يقطع سارقه) أي يدسارق المال
 المغصوب وقوله من حرز الغاصب متعلق بسارقه ويعلم بالآية عدم قطع يد سارقه من غير حرز الغاصب
 (قوله وان لم يعلم) أي السارق (قوله لان مال كنه الخ) علة لعدم قطع يد سارق المال المغصوب أي
 لا يقطع لان مال كنه الخ (قوله أو حال كونه فيه) أفاد به أيضا أن الجار
 والمحرور متعلق بمحذوف حال ما قبله أيضا وهو ربح دينار (قوله فلا يقطع الخ) مفرع على قوله أو
 حال كونه في مكان مغصوب وقوله أيضا أي كما أنه لا يقطع فيما إذا كان المال المسروق مغصوبا
 (قوله لان الغاصب الخ) علة لعدم قطع يد السارق من حرز مغصوب أي وانما لم تقطع يده لان
 الغاصب للموضع الذي أحرز فيه ماله ممنوع أي شرعا من أن يحرز فيه ماله (قوله بخلاف نحو مستاجر
 ومعار) أي بخلاف حرز مؤجر أو معار وسرق منه فيقطع السارق منه لان المأجر والمستعير مستحقان
 لمنافعه (قوله ويختلف الحرز الخ) الانسب ذكره بعد قوله عرفا (قوله باختلاف الاموال)
 انما اختلف باختلافها لانه قد يكون الشيء حرزافي مال دون مال أي فيمكن الدار وصفتها حرز الخسيس
 آنية وأمانفيسها حرز بيوت الدور وبيوت الخانات وبيوت الاسواق المنبوعة وخزانة وصندوق
 حرز حلي ونقد ونحوهما ونوم بنحو صحراء كنه مسجد وشارع على متاع أو نوسده حرز زله ورأسه حرز
 لعمامة وجيبه حرز لماس فيه وأصبعه حرز لخاتمته ورجله حرز لمداسه وقوله والاحوال أي ويختلف
 ذلك باختلاف الاحوال فقد يكون الشيء حرزافي حال دون حال فالدار المنفصلة عن العمارة حرز في
 حال ملاحظة قوى يقظان بها ولو مع فتح الباب أو نائم مع اغلاقه والمتصلة بالعمارة حرز باغلاق الباب
 مع ملاحظة ولونائما أو وضع عيقا ومع غيبته زمن أمن مهار الامع فتحه ونومه ليل الأونها را ولو مع غيبته
 زمن خوف ولونها را أو زمن أمن ليل الأوال الباب مفتوح فليست حرز او قوله والاقوات أي ويختلف
 ذلك باختلاف الاوقات فقد يكون الشيء حرزافي وقت دون وقت بحسب صلاح احوال الناس
 وفسادها وقوة السلطان وضعفه (قوله فخرز الثوب) أي النفيس وهو تفر يسع على اختلافه
 باختلاف الاموال وقوله والنقد أي ونحوه كاللؤلؤ (قوله الصندوق المقل) أي ونحوه من كل
 موضع حصين بخزانة (قوله والامتنعة) أي وحرز الامتنعة الدكاكين وقوله ونم حارس قيد في كون
 الدكاكين حرز للامتنعة أي يشترط كونها حرزا أن يكون عندها حارس يحرسها على العادة وهذا
 بالنسبة لليل أما بالنسبة الى النهار فيكفي ارجاء نحو شبكة وشراع لار الجيران والمارة ينظرونها قال في
 الروض وشرحه وان ضم العطار والبقال أو نحوهما الامتنعة وربطها بحبل على باب الحانوت أو أرخى
 عليها شبكة أو خالف لوحين على باب حانوته فخرز به بذلك بالنهار ولونام فيه أو غاب عنه لان الجيران
 والمارة ينظرونها ثم قال والحانوت المغلق بالاحراس حرز لمتاع البقال في زمن الامن ولولي الامتناع

فلا يقطع بهما للخبر
 الصحيح به ولا مكان
 دفعهم بالسلطان
 وغيره بخلاف
 السارق لاخذ خفية
 فشرع قطعه زجرا
 (لا) حال كون
 المال (مغصوبا)
 فلا يقطع سارقه من
 حرز الغاصب وان لم
 يعلم أنه مغصوب لان
 مال كنه لم يرض باحرزه
 به (أو) حال كونه
 فيه أي في مكان
 مغصوب فلا قطع
 أيضا بسرقه من حرز
 مغصوب لان
 الغاصب ممنوع من
 الاحرزه بخلاف
 نحو مستاجر ومعار
 ويختلف الحرز
 باختلاف الاموال
 والاحوال والاقوات
 فخرز الثوب والنقد
 الصندوق المقل
 والامتنعة الدكاكين

اليزا ليلاه (قوله ونوم بمسجد) مبتدأ خبره حرزله وقوله أو شارع أي أو صحراء وقوله على متاع متعلق بنوم وقوله ولو بتوسده أي نومه على المتاع حرزله سواء كان مفترشاً له أو متوسده أي جاعلاً له كالوسادة التي يوضع عليها الرأس عند النوم ومحل هذا فعلاً كان التوسد حرزله والا كان توسد كسافيه نقد أو جوهراً فلا يكون حرزله (قوله لا إن وضعة) أي لا إن كان النائم وضع المتاع بقربه ومثل النائم الذاهل عنه والاولى حذف لا وزيادة الواو وعبرة الروض وإن وضع متاعه بقربه في صحراء أو مسجد أو شارع وأعرض عنه كان ولا يظهره أو ذهل عنه بشاغل أو نام فليس بحرزاه (قوله بلا ملاحظ) أي حارس فإن كان هناك ملاحظ قوي ولا زجة أو كثر الملاحظون ولو وجدت فهو حرزله فيقطع من سرقة وقوله يمنع أي ذلك الملاحظ وقوله بقوة أي يمنعه بسبب قوة وقوله أو استغاثته أي أو يمنعه بسبب استغاثته أي طلب من يغيثه على دفع السارق (قوله أو انقلب) أي النائم عنه أي عن متاعه وقوله ولو بقلب السارق أي سواء كان انقلابه عنه بنفسه أو بقلب السارق فلا قطع به لزوال الحرز قبل أخذه قال في النهاية وأما قول الجويني وابن القطان لو وجد جلاً لصاحبه نائم عليه فالقاء عنه وهو نائم قطع فردود فقد نصرح البغوي بعدمه لانه قد رفع الحرز ولم يمتدحه وقد علم من كلامهم الفرق بين هتك الحرز ورفع من أصله اه وقوله هتك الحرز أي كما في نقب السارق الجدار وقوله ورفع من أصله أي إزالته من أصله كما هنا فإن نومه على متاعه حرزله فإذا قلبه عنه فقد زال ذلك الحرز (قوله فليس حرزاه) جوابان (قوله ويقطع) أي السارق (قوله بمال وقف) التركيب توصيفي كما يدل عليه تفسيره بعد ويصح جعله اضافياً على جعل الاضافة من اضافة الموصوف للصيغة (قوله أي بسرقة مال موقوف على غيره) فإن وقف عليه أو كان هو أحد الموقوف عليهم فلا قطع لانه مستحق له وكذلك لا يقطع لو كان السارق أبا الموقوف عليه أو ابنة للشبهة ثم انه لا فرق في القطع بسرقة المال الموقوف على غيره بين أن يكون المالك فيه لله أو للموقوف عليه أو للواقف (قوله ومال مسجد) أي ويقطع بسرقة مال مسجد قال البحرى ويلحق به ستر الكعبة فيقطع سارقه على المذهب ان خيط عليها لانه حينئذ محرز وينبغي أن يكون ستر المبر كذلك ان خيط عليه ولا قطع بسرقة مصحف موقوف للقراءة فيه في المسجد ولو غير قارئ لشبهة الانتفاع به بالاستمتاع للقارئ منه كقناديل الامراج اه (قوله كابه) تمثيل لمال المسجد ومثل الباب كل ما أعيد لتحصينه وعمارته وأمنته كاسقف والشبابيك (قوله وقنديل زينة) أي القنديل المعدل زينة وسياق مفهومه (قوله لا بنحو حصره) أي لا يقطع بسرقة بنحو حصره من كل ما يفرش فيه (قوله وقناديل تسرج) أي ولا يقطع بسرقة قناديل تسرج فيه (قوله وهو مسلم) قيد في عدم القطع أي محل عدم قطعه بسرقة ما ذكر من الحصر والقناديل اذا كان السارق له مسلماً أما اذا كان ذمياً فيقطع به قال زى وكذا مسلم لا يستحق الانتفاع بها بان اختصت بطائفة ليس هو منهم كما هو قضية التعليل اه (قوله لانها) أي الحصر والقناديل ونحوهما وهو علة لعدم القطع بسرقة ما ذكرى وانما لم تقطع بده بسرقتها لانها انما أعدت للانتفاع بها وذلك السارق أحد المستحقين للانتفاع فله شبهة الانتفاع قال في التحفة فكان كبيت المال اه (قوله ولا بمال صدقة) معطوف على لا بنحو حصره أي ولا يقطع بسرقة مال صدقة وقوله أي زكاة تفسير للصدقة هنا (قوله وهو مستحق لها) قيد في عدم قطع السارق من مال الصدقة أي محل عدم قطعه اذا كان السارق مستحقاً لها وقوله بوصف فقر الباء سببية متعلقة بمسحق أي مستحق للصدقة بسبب وجود وصف فقر فيه وقوله أو غيره أي غير وصف الفقر ككونه غازياً أو غارماً (قوله ولولم يكن الخ) الاولى التفريع بالغاء لان المقام يقتضيه ولو شرطية جواباً لقوله قطع وقوله له أي السارق وقوله فيه أي في مال الصدقة وقوله كفى الخ تمثيل للسارق الذي ليس له حق في مال الصدقة (قوله وليس غارماً) هو على ثلاثة أقسام كما تقدم في باب الزكاة

وتم حارس ونوم بمسجد أو شارع على متاع ولو بتوسده حرزله لأن وضعه بقربه بلا ملاحظ قوي يمنع السارق بقوة أو استغاثته أو انقلب عنه ولو بقلب السارق فليس حرزاً له (ويقطع بمال وقف) أي بسرقة مال موقوف على غيره (و) مال مسجد كبابه وساريتيه وقنديل زينة (لا) بنحو (حصره) وقناديل تسرج وهو مسلم لانها أعدت للانتفاع بها (ولا بمال صدقة) أي زكاة (وهو مستحق) لها بوصف فقر أو غيره ولولم يكن له فيه حق كفى أخذ مال صدقة وليس غارماً لاصلاح ذات البين

والمراد به هنا من استدان ديناً لتسكين فتنه بين طائفتين فيعطى ما يقضى به دينه ولو كان غنيا
ترغب الناس في هذه المكرمة وقوله لا صلاح ذات البين أى لا صلاح الحال الواقع بين القوم والمراد
للتسكين الفتنة الواقعة بين القوم (قوله قطع) أى الغنى أى يده (قوله لا تنفقاء الشبهة) علة للقطع
أى وانما قطع لان شبهة الانتفاع منتفية عنه (قوله ولا بمال مصالح) معطوفة أيضاً على بنحو
حصراً أى ولا يقطع بسرقة مال يصرف في مصالح المسلمين كعمارة المساجد وسد الثغور ونحو ذلك
(قوله كبيت المال) أى الذى لم يفرز لغيره اماماً أفرز لغيره ممن له سهم مقدر كذوى القربى فيقطع
به وعمارة النهاج مع شرح م ومن سرق بيت المال وهو مسلم ان أفرز لطائفة ليس هو منهم قطع
لا تنفقاء الشبهة والايمان لم يفرز فالأصح انه ان كان له حق في السرقة كمال مصالح ولو غنيا فلا يقطع أه
(قوله لان له) أى للسارق في بيت المال حقاً وهو علة لعدم قطع السارق من بيت المال وقوله
لان ذلك الخ علة للعلة أى وانما كان له فيه حق وان كان غنيا لان ذلك قد يصرف الخ وقوله فينتفع
به أى بما ذكر من المساجد والباطات وقوله من المسلمين أفاده انه يشترط لعدم القطع الاسلام فلو
كان ذمياً وسرق من مال المصالح قطع به ولا تنظر الى انفاق الامام عليه عند الحاجة لانه انما ينفق
عليه للضرورة وبشرط الضمان كافي الانفاق على المضطرو وأما انتفاعه بالقطاير والباطات فالتبعية
من حيث انه فاطن ببلاد الاسلام لا اختصاصه بحق فيه (قوله ولا بمال بعض) معطوف أيضاً على
لا ينحو حصراً الخ أى ولا يقطع بسرقة مال بعض السارق وقوله من أصل أوفرع بيان للبعض وفي هذا
البيان نظراً الى الأصل ليس بعضاً من الفرع ولو عبر كغيره بقوله ولا بمال أصل أوفرع لكان أولى
وعبارة الروض وشرحه ولا يقطع بمال فرعه وان سفل وأصله وان علماً بينهما من الاتحاد وان
مال كل منهما امر صدى الحاجة الآخر ومنها أن لا تقطع يده بسرقة ذلك المال بخلاف سائر الاقارب
أه وكما لا يقطع الأصل والفرع بسرقة مال الآخر لا يقطع رقيق كل منهما بسرقة مال الآخر لان
القاعدة ان من لا يقطع بمال لا يقطع به رقيقه (قوله وسيد) معطوف على بعض أى ولا يقطع
رقيق بسرقة مال سيده لان يده كيدته ولشبهة استحقاقه النفقة في مال سيده ولو لم يعضاً أو مكاتباً لانه
قد يهجر نفسه فيصير فقيراً كما كان ولذلك لا يقطع السيد بسرقة مال مكاتبه (قوله لشبهة استحقاق
النفقة) تلميح لعدم القطع في المسائلين سرقة مال البعض ومال السيد أى وانما لم تقطع يد السارق
من مال البعض أو السيد لوجود الشبهة وهي استحقاق النفقة وقوله في الجملة أى من بعض الوجوه
وهو ما اذا كان البعض المنفق عليه فقيراً وما اذا كان الرقيق غير مكاتب لان المكاتب نفقته على
نفسه لا على سيده (قوله ولا يظهر قطع أحد الزوجين بالآخر) أى لعدم الأدلة وشبهة استحقاقها
النفقة والكسوة في ماله لا أثر لها لانها مودة محدودة وبه فارقنا البعض والقن وأيضاً الفرض أنه
ليس لها عنده شيء منها فان فرض أن لها شيئاً من ذلك حال السرقة وأخذته بقصد الاستيفاء لم
تقطع ومقابل الاظهر قولان الاول لا قطع على واحد من الزوجين للشبهة لانها تستحق النفقة وهو
يستحق الحجر عليها الثاني يقطع الزوج دونها لان لها حقها في ماله بخلافه ومال الى هذا الاذرعى أفاده
المغنى (قوله أى بسرقة الخ) أفاده أن في الكلام مضامين مقدرين بعد الباء الجارة لاجل تيسير
العبارة وقوله ماله أى الآخر وقوله المحرز عنه أى المحفوظ عن السارق بسبب جعله في حرزه
(قوله فان عاد الخ) مرتبط بقوله ويقطع أى الامام كوعيمين بالغ (قوله بعد قطع يمناه) أى من
مفصل الكوع وخرج به ما لو سرق قبل قطع يمناه فانه يكتب بقطعهما كما علم مما سار وقوله الى السرقة
ثانياً متعلق بعاد (قوله فتقطع رجلاه اليسرى) أى بعد ان دمال يده اليمنى لئلا يفضى التوالى الى
الهلاك وهكذا يقال فيما بعده وقوله من مفصل الساق والقدم أى من المفصل الذى بين الساق
والقدم (قوله فان عاد ثالثاً) أى الى السرقة بعد قطع رجلاه اليسرى (قوله فتقطع يده اليسرى

ولا غزياً قطع لا تنفقاء
الشبهة (و) لا بمال
(مصلح) كبيت
المال وان كان غنيا
لان له فيه حقاً لان
ذلك قد يصرف في
عمارة المساجد
والباطات فينتفع
به الغنى والفقير من
المسلمين (و) لا بمال
(بعض) من أصل أو
فرع (وسيد)
لشبهة استحقاق
النفقة في الجملة
(والاظهر قطع أحد
الزوجين بالآخر)
أى بسرقة ماله المحرز
عنه (فان عاد) بعد
قطع يمناه الى السرقة
ثانياً (ف) تقطع رجلاه
اليسرى (من مفصل
الساق والقدم
ف) ان عاد ثالثاً قطع
يده اليسرى

من كوعها) أى من مفصل كوعها وهو كما تقدم أول الكتاب الذى يلى إمام اليد (قوله فان عاد رابعاً) أى إلى السرقة بعد قطع يده اليسرى وقوله فتقطع رجلاه اليمنى واعلم انه انما كان القطع من خلاف لثلايفوت عليه جنس المنفعة من جهة واحدة فتضعف حركته كفى قطع الطريق وقد روى الامام الشافعى رضى الله عنه باسناده عن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فى السارق ان سرق فاقطع عوايده ثم ان سرق فاقطع عوارجله ثم ان سرق فاقطع عوايده ثم ان سرق فاقطع عوارجله وحكمة قطع اليد والرجل انهما آلة السرقة بالاختزال والنقل ومحل ما ذكر من الترتيب اذا كان له أربع اذ هو الذى يتأتى فيه الترتيب أما اذا لم يكن له الا بعرض الأربع فيقطع فى الأولى ما يقطع فى الثانية بل يقطع فى الأولى ما يقطع فى الرابعة بان لم يكن له الا رجل واحدة يمينى لانه لما لم يوجد ما قبلها تعلق الحق بها (قوله ثم ان سرق بعد قطع ما ذكر) أى من أعضائه الأربعة وذلك كأن سرق بغمه أو رأسه (قوله عزرو ولا يقتل) أى على المأثور لانه لم يبق فى ذلك له بعد ما ذكر الا التعزير (قوله وما روى) مبتدأ أخبره منسوخ وقوله قتله أى السارق بعد المرة الرابعة (قوله أو مؤول) أى واذا كان غير منسوخ بالفرض فهو مؤول بانه عليه السلام اغنا قتله بعد المرة الرابعة لكون السارق استعمل السرقة (قوله بل ضعفه الخ) ما تقدم من الجواب بالنسخ أو التأويل مبنى على تسليم أن المروى عنه صلى الله عليه وسلم صحح ثم اتفق عليه الى الجواب بان المروى لا يحتاج به لانه ضعيف أو منكر (قوله ومن سرق مرارا الخ) هذا مفهوم تقييد القطع ثانياً وتأويل رابعاً اذا كان العود حصل بعد القطع (قوله لم يلزمه) أى السارق المتكرر منه السرقة وقوله الا حد واحد أى كالأولى أو شرب مراراً فانه يكتفى فيه بحد واحد (قوله فتكفى بمينه عن الكل) أى فيكفى قطع عينه عن كل المرات وقوله لا اتحاد السبب أى وهو السرقة وقوله فتداخلت أى الحدود أى اندرج بعضها فى بعض لو جود الحد كحكمة وهى الزجر ولا اتحاد أسماها وانما تعددت الكفارة فيما لو لبس أو تطيب فى الأحرام فى محاسن مع اتحاد السبب لان فيه حقلاً آدمى لصرفها اليه فلم تتداخل بخلاف الحد (قوله وتثبت السرقة برجلين) هذا بالنسبة للقطع مع المال أما بالنسبة للمال فقط فتثبت برجلين وامرأتين وبرجل ويمين لكن به دعوى المالك أو وكيله المال فلو شهدوا حصة لم تثبت بشهادتهم أيضاً لان شهادتهم منصبة الى المال وشهادة الحصة بالنسبة اليه غير مقبولة (قوله كسائر العقوبات) أى فانها تثبت برجلين وقوله غير الزنا أى أما هو فلا يثبت الا بأربعة كما تقدم (قوله واقرار من سارق) معطوف على رجلين أى وتثبت أيضاً باقرار السارق بالمال الذى سرقه وقوله بعد دعوى عليه قيد فى الاقرار فلو أقربه قبل دعوى من المالك عليه ثبت به المال فقط ولا يثبت به القطع الا ان طلب المالك ماله (قوله مع تفصيل) متعلق بتثبيت بالنسبة للرجلين وللأقرار (قوله بان تبين الخ) تصوير للتفصيل أى والتفصيل مصور ببيان السرقة أى أخذ المال خفية وذلك لانه ربما أخذه بالاختلاس أو النهب فلا قطع وبيان المسروق منه هل هو زيد أو عمرو وذلك لانه ربما أن يكون أصلاً أو فرعاً فلا قطع بالسرقة منه وبيان قدر المسروق كربع دينار لانه قد لا يكون نصيباً فلا قطع وبيان الحرز كصندوق أو غيره وذلك لانه قد لا يكون حرزاً للمسروق فلا قطع (قوله وتثبت السرقة) أى بالنسبة للقطع مع المال وقوله خلافاً لما اعتمد جمع أى من أنه لا يقطع ما عدا ما بان القطع حق الله تعالى وهو لا يثبت باليمين المدروسة وصنع عبارته بغير أن معتمد الجمع المذكور ضعيف عنده وهو خلاف ما عليه شخه من اعتماده وعبارته والمنقول المعتمد لا قطع كما لا يثبت ما كان الزنا اه ومثلها النهاية والمعنى (قوله بيمين الخ) متعلق بتثبيت وقوله رد يحتمل قراءته بصيغة المصدر ويكون مجروراً بالاضافة وهى من اضافة الموصوف الى الصفة أى يمين مردودة ويحتمل قراءته بصيغة الماضى والجملة صفة وتذكير الضمير فيه باعتبار الحلف وقوله من المدعى عليه متعلق بدوهو السارق وقوله على

من كوعها (ف) ان عاد رابعاً فتقطع (رجلاه اليمنى ثم) ان سرق بعد قطع ما ذكر (عزرو) ولا يقتل وما روى من أنه صلى الله عليه وسلم قتله منسوخ أو مؤول بقتله لاستحلال بل ضعفه الدارقطنى وغيره وقال ابن عبد البر انه منكر لا أصل له ومن سرق مراراً بلا قطع لم يلزمه الا حد واحد على المعتمد فتكفى عينه عن الكل لا اتحاد السبب فتداخلت (وتثبت) السرقة (برجلين) كسائر العقوبات غير الزنا (واقرار) من سارق بعد دعوى عليه مع تفصيل فى الشهادة والاقرار بان تبين السرقة والمسروق منه وقدر المسروق والحرز بتعيينه (و) تثبت السرقة أيضاً خلافاً لما اعتمد جمع (يمين) (رد) من المدعى عليه

المدعى متعلق أيضا ردوه وهو الموقوف منه (قوله لأنها) أى اليقين المردودة وهو علة لثبوت السرقة
 باليمين المردودة (قوله وقبل رجوع مقر بالنسبة لقطع) قال سمعنا أقرب بالسرقة ثم رجوع ثم كذب
 رجوعه قال الدارمى لا يقطع ولو أقربها ثم أقيمت عليه البينة ثم رجوع قال القاضى سقط عنه القطع على
 الصحيح لان الثبوت كان بالاقرار اهـ (قوله بخلاف المال) أى بخلاف الرجوع بالنسبة للمال
 (قوله فلا يقبل رجوعه) أى عن اقراره وقوله فيه أى فى المال وقوله لأنه أى المال حق آدمى أى وهو
 مبنى على المشاحة بخلاف القطع فإنه حق الله وهو مبنى على المسامحة (قوله ومن أقرب بعقوبة لله
 تعالى) خرج حق آدمى فلا يحل التعريض بالرجوع عنه وان لم يغدر الرجوع فيه شيئا وجهه
 بان فيه جلا على محرم فهو كمتعاطى العقد العاسد وقوله أى بموجبها بكسر الجيم أى سبها (قوله كزنا
 الخ) تمثيل لما موجب العقوبة وقوله ولو بعد دعوى غاية فى الاقرار أى ولو كان اقراره بعد دعوى عليه
 (قوله فللقاض) الفاعل واقعة فى جواب من الشرطية والحار والمجرور خبر مقدم وقوله بعد تعريض الخ
 مبتدأ مؤخر (قوله أى يجوز له) تفسير مراد لقوله فللقاض والمراد يجوز له ذلك جوازاً مستوى الطرفين
 فهو جائز وليس بمنذور وبما ذكره صرح الاستدراك بعد وأما به انه ليس المراد بالجواز ما ذكره بل
 المراد به النذب وانما جاز ذلك له ستر للقبح والخبر الترمذى وغيره من ستر مسلم استتره الله فى الدنيا
 والآخرة (قوله الاجماع على نذبه) أى التعريض قال فى النهاية والمعتمد الاول أى عدم النذب اهـ
 (قوله وحكامه) أى الاجماع على نذبه (قوله وقضية تخصيصهم القاضى الخ) يفهم التخصيص من
 تقديم الجار والمجرور (قوله حرمة) أى التعريض وقوله على غيره أى غير القاضى (قوله وهو) أى
 ما اقتضاه التخصيص من التعريض (قوله ويحتمل ان غير القاضى الخ) هو من مقول قول شيخه وقوله
 أولى أى بالجواز من القاضى قال فى النهاية وهو الاوجه اهـ (قوله لا متناع التلقين عليه) علة
 للدلولية أى وانما كان غير القاضى أولى بالجواز منه لان القاضى يمتنع عليه ان يلحق الخصم بالحجة ولا
 يمتنع ذلك على غيره فاذا جاز التعريض من القاضى الذى يمتنع عليه ذلك فلا يجوز من غيره بالاولى
 (قوله تعريض له) أى للقرع فى التحفة ان كان جاهلا بوجوب الحد وقد عذر على ما فى العزيز ولو كان
 توقف الادعى ويؤيد توقفه ان له التعريض لمن علم انه لا رجوع فكذلك من علم ان عليه الحد اهـ
 وقوله رجوع عن الاقرار متعلق بتعريض أى تعريض بالرجوع عنه (قوله أو بالانكار) معطوف
 على قوله رجوع أى أو تعريض بالانكار أى موجب العقوبة لا للمال وعبارة التحفة وأفهم قوله
 بالرجوع انه لا يعرض له بالانكار لان فيه جلا على الكذب كذا قيل وفيه نظرا ما فى الزنا ان
 انكاره بعد الاقرار كالرجوع عنه ثم رأيتهم صرحوا بان له التعريض بالانكار وبالرجوع ويجب
 عمال به بان تشوف الشارع الى درء الحدود أى النظر الى تضمن الانكار لا الكذب على أنه ليس
 صريحا فيه فنفى أمره اهـ وانظر كيف بصور التعريض بالانكار بموجب الحد ولعل صورة ذلك
 ان يقول له لعلك ما سرفت لعلك ما زينت ويبدأ ذلك بحرف النفي وعليه فيكون التعريض بالرجوع
 أهم منه لانه لا يختص بحرف النفي (قوله فيقول الخ) بيان لصور التعريض بالرجوع وقوله لعلك
 فأخذت هذا بالنسبة للتعريض بالرجوع عن الاقرار بالزنا وقوله وأخذت من غيرى رأى أولئك
 أخذت من غيرى زوهذا بالنسبة للتعريض بالرجوع عن السرقة وقوله أو ما علمته خرا أى أولئك
 شريته وأنت لم تعلم بانه خسر وهذا بالنسبة للتعريض بالرجوع عن الاقرار بشرب الخمر (قوله لانه الخ)
 علة لجواز التعريض (قوله عرض لماعز) أى المقر بالزنا بقوله لعلك قبلت أو غرت أو نظرت (قوله
 وقال) أى عليه الصلاة والسلام وقوله ما أخالك بكسر الهزة على الافصح وبفتحها على القياس أى
 ما أظنك (قوله ونرجع بالتعريض انصرح) أى بالرجوع أو بالانكار (قوله كارجع تمثيل
 للتصريح بالرجوع وقوله أو أجدد تمثيل للتصريح بالانكار (قوله فىأثم) أى القاضى وقوله به أى

على المدعى لانها
 كاقرار المدعى عليه
 (وقبل رجوع مقر)
 بالنسبة لقطع بخلاف
 المال فلا يقبل
 رجوعه فيه لانه حق
 آدمى (ومن أقرب
 بعقوبة لله) تعالى
 أى بموجبها كزنا
 وسرقة وشرب خمر
 ولو بعد دعوى
 (فللقاض) أى يجوز
 له كما فى الروضة
 وأصلها لكن نقل
 فى شرح مسلم
 الاجماع على نذبه
 وحكامه فى البحر
 من الاصحاب وقضية
 تخصيصهم القاضى
 بالجواز حرمة على
 غيره قال شيخنا وهو
 محتمل ويحتمل أن غير
 القاضى أولى منه
 لا متناع التلقين
 عليه (تعريض له
 (رجوع) عن الاقرار
 أو بالانكار فيقول
 لعلك فأخذت أو
 أخذت من غيرى
 أو ما علمته خرا لانه
 صلى الله عليه وسلم
 عرض لماعز وقال لمن
 أقر عنده بالسرقة
 ما أخالك سرقت
 ونرجع بالتعريض
 انصرح كارجع
 عنه أو أجدد فيما ثبته

بالتصريح (قوله لانه الخ) عليه للاثم به (قوله ويحرم التعريض عند قيام البينة) أى لمسافيه من تكذيب الشهود (قوله ويجوز للقاضي أيضا) أى كما يجوز له التعريض لمن أقر الخ (قوله بالتوقف في حد الله تعالى) أى بالتوقف في أداء الشهادة فيما يوجب حد الله تعالى كشرب الخمر والزنا وغير ذلك وعبارة المغنى وهل للعامة أن يعرض للشهود بالتوقف في حدود الله تعالى وجهان أحدهما في زيادة الروضة نعم أن رأى المصلحة في الستر والافلا قال الأذرى ولم يصرحوا بان التصريح لا يجوز أو مكرره والظاهر أن مرادهم الأول اه (قوله ان رأى) أى القاضي وقوله المصلحة في الستر أى على من اتصف بشئ من هذه القاذورات (قوله والافلا) أى وان لم ير المصلحة في الستر فلا يجوز التعريض لهم بالتوقف (قوله وبه يعلم) أى بعموم قوله والافلا السابق بما يترتب على ذلك من المفسدة كضياع الموقوف ونحوه وقوله انه أى القاضي أو الحال والشان وقوله لا يجوز له أى للقاضي وقوله التعريض أى للشهود في التوقف عند أداء الشهادة وقوله ولا لهم التوقف أى ولا يجوز للشهود التوقف عن ذلك وان عرض القاضي لهم به وقوله ان ترتب على ذلك أى على التوقف عن أداء الشهادة فيما يوجب حد الله كالسرقة وقوله ضياع الموقوف أى المال الموقوف وقوله أو حد الغير بالرفع عطف على ضياع أى أو ترتب على ذلك وجوب حد على الغير كأن شهد ثلاثة بالزنا فوجب على الرابع أن لا يتوقف في الشهادة ولا يجوز للقاضي التعريض له به لثلاث توجه على الثلاثة حد القذف * (تنبيه) * لم يتعرض المؤلف للشفاعة في الحد ثم رأيت المغنى نص على ذلك فقل وأما الشفاعة في الحد فقال المصنف في شرح مسلم أجمع العلماء على تحريمها بعد بلوغ الامام وانه يحرم تشفيعه فيه وأما قبل بلوغ الامام فأجازها أكثر العلماء ان لم يكن المشفوع فيه صاحب شر وأذى للناس فان كان لم يشفع اه (قوله خاتمة في قاطع الطريق) أى في حكم مانع المرور في الطريق فالقاطع بمعنى المانع مأخوذ من القطع بمعنى المنع وقطع الطريق هو البروز لاخذ مال أو لقتل أو ارعاب مكارمة اعتمادا على القوة ويثبت برجلين لا برجل واحد وامرأتين كالسرقة ولذلك فكر عقوبها والاصل فيه قوله تعالى انما اجرء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفقوا من الارض أى أن يقتلوا ان قتلوا ولم يأخذوا المال أو يصلبوا مع القتل ان قتلوا وأخذوا المال أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أن أخذوا المال فقط أو ينفقوا من الارض ان أخافوا السبيل ولم يقتلوا ولم يأخذوا المال كما فسره ابن عباس رضى الله عنهم بذلك فحمل كلمة أو على التنوين لا على التخيير (قوله لو علم الامام قوما) أى ملتزمين للاحكام مختارين مكلفين ولو حكموا وخرج بالقيود المذكورة اضدادها فليس المتصف بها أو بشئ منها من حرى ولو معاهد أو وصى أو مجنون أو مكره قاطع طريق وقوله يخيفون الطريق أى المار فيها بسبب وقوفهم فيها ولا بد أن يكون لهم شوكة أى قوة بحيث يقاومون من يبرز اليهم وخرج بذلك المختاسون لا تتفاء الشوكة فيهم فليسوا بقاطع بل حكمهم قودا أو ضمنا كحكم غيرهم (قوله ولم يأخذوا مالا) أى نصاب سرقة فيصدق بمالوا أخذوا دون ذلك ويلزمهم في هذه الصورة مع التعزير رده (قوله ولا قتلوا نفسا) أى ولم يقتلوا أحدا من مبرعهم (قوله عززهم) أى الامام وهو جواب لو وقوله وجوب أى تعزير أو اجبا عليه (قوله محبس) متعلق بعزرو وقوله وغيره أى غير الحبس بمساراه الامام من ضرب وغيره لا رتبة كسبهم معصية لا حد فيها ولا كفارة وللإمام ترك ذلك اذا رآه مصلحة وانما وجب التعزير لاجل ردعهم عن هذه الورطة العظيمة وقوله وان أخذ القاطع المال أى نصاب السرقة ولا بد أن يكون من حر زمت له ولا شبهة له فيه والافلا قطع كما مر في السرقة وقوله ولم يقتل خرج به ما اذا قتل وسيد كركمهم (قوله قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى) أى وجوب فلو قطع الامام مع اليد اليمنى الرجل اليمنى ضمن الرجل بالقيود ان كان عامدا والافلا بدية ولا تجزئ عن قطع اليسرى للخالقة قوله تعالى من خلاف (قوله فان عاد) أى القاطع الطريق وأخذ المال ولم يقتل أيضا وقوله

لانه أمر بالكذب ويحرم التعريض عند قيام البينة ويجوز للقاضي أيضا التعريض للشهود بالتوقف في حد الله تعالى ان رأى المصلحة في الستر والافلا وبه يعلم أى بعموم قوله والافلا السابق بما يترتب على ذلك من المفسدة كضياع الموقوف ونحوه وقوله انه أى القاضي أو الحال والشان وقوله لا يجوز له أى للقاضي وقوله التعريض أى للشهود في التوقف عند أداء الشهادة وقوله ولا لهم التوقف أى ولا يجوز للشهود التوقف عن ذلك وان عرض القاضي لهم به وقوله ان ترتب على ذلك أى على التوقف عن أداء الشهادة فيما يوجب حد الله كالسرقة وقوله ضياع الموقوف أى المال الموقوف وقوله أو حد الغير بالرفع عطف على ضياع أى أو ترتب على ذلك وجوب حد على الغير كأن شهد ثلاثة بالزنا فوجب على الرابع أن لا يتوقف في الشهادة ولا يجوز للقاضي التعريض له به لثلاث توجه على الثلاثة حد القذف * (خاتمة) * في قاطع الطريق لو علم الامام قوما يخيفون الطريق ولم يأخذوا مالا ولا قتلوا نفسا عززهم وجوبا محبس وغيره وان أخذ القاطع المال ولم يقتل قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى فان عاد فرجله اليمنى ويده اليسرى وان قتل قتل حتما وان عفا مستحق القود

فرجله اليمنى أى فتقطع رجله اليمنى ويده اليسرى (قوله وان قتل) أى عمداً عدواناً ولم يأخذ نصاباً
 قتله الامام حتماً فلو قتل خطأ أو شبه عمداً ولا عدواناً بان قتل مرتداً أو زانياً محصناً أو تاركاً للصلاة بعد
 أمر الامام أو من يستحق عليه القصاص فلا يقتل (قوله وان عفا الخ) غاية فى قتله (قوله وان قتل)
 أى عمداً عدواناً كما مر (قوله وأخذ نصاباً) أى نصاب السرقة وهو ربع دينار كما مر وقوله قتل أى
 قتله الامام أو نائبه أى يامر بذلك وقوله ثم صلب أى على خشبة أو نحوها وقوله بعد غسله الخ أى ان كان
 مسلماً وقوله ثلاثة أيام أى صلب ثلاثة أيام ومجمله ان لم ينجح قبلها فان تفجر أنزل وانما صلب بعد القتل
 زيادة فى التنكيل وزجر الغير ولذلك لا يقام عليه الحد الا فى مكان يشاهده فيه من ينزجر به وانما
 كان ثلاثة أيام ليستهر الحال ويتم التنكيل ولان لها فى الشرع اعتبار فى مواضع كثيرة ولا غاية لما
 زاد عليها فلذلك لم يعتبر فى الشرع غالباً (قوله ثم ينزل) أى ثم بعد صلبه ثلاثة أيام على نحو خشبة مثلاً
 ينزل ويدفن (قوله وقيل يبقى وجوبا حتى يتهرى) أى ولو زاد على ثلاثة أيام (قوله وفى قول يصب
 حياً) أى لانه عقوبة فيفعل به حياً وقوله فليلا قال فى التحفة الذى يظهر ان المراد به أدنى زمن ينزجر
 به عرفاً غيره اهـ واعلم ان محل قتله وصلبه هو محل محاربته الا لا يمر به من ينزجر به فاقرب محل
 اليه * (خاتمة) * نسأل الله حسن الختام تسقط عقوبات تخص القاطع من نحتم قتل وصلب وقطع
 رجل وكذا يدبته وتبه عن قطع الطريق قبل القدرة عليه لقوله تعالى الا الذين تابوا من قبل ان
 تقدروا عليهم فاعلموا ان الله غفور رحيم بخلاف ما لا تخصه كالقود وضمان المال فلا يسقط عنه
 أماً توبته بعد القدرة عليه فلا يسقط بها شئ من ذلك وان صلح عمله لمفهوم الآية والفرق أن التوبة
 قبل القدرة لا تهمه فيها وبعد ما فيها تهمه دفع الحد ولا تسقط سائر الحدود المختصة بالله تعالى كحد
 زنا وسرقة وشرب خمر بالتوبة لانه صلى الله عليه وسلم حدى من ظهرت توبته وقيل تسقط بها قياساً على
 حد قاطع الطريق نعم تارك الصلاة يسقط حده بها مطلقاً وهذا الخلاف بحسب الطاهر أما فيما بينه
 وبين الله فثبت صحت توبته سقط بها سائر الحدود وقطعوا من حدى فى الدنيا لم يعاقب فى الآخرة على
 ذلك الحديث إنما عدا أصاب شيئاً مما سبى الله عنه ثم أقيم عليه حده كفر الله عنه ذلك الذنب نعم يعاقب
 على الاصرار عليه ان لم يتب والله سبحانه وتعالى أعلم

(فصل فى التعزير) أى فى بيان موجبه وما يحصل به والتعزير لغة التأديب وشرعاً تأديب على ذنب
 لا حد فيه ولا كفارة كما يؤخذ من كلامه والاصل فيه قبل الاجماع آية واللاقى تخافون نشوزهن
 الآية فاباح الضرب عند المخالفة فكان فيه تنبيه على التعزير وقوله صلى الله عليه وسلم فى سرقة
 النمر اذا كان دون نصاب غرم مثله وجلدات نكاحاً رواه أبو داود والنسائى بمعناه وروى البيهقى ان
 علياً رضى الله عنه سئل عن رجل يافسق ياخذ يفرج يعزروه ويغارق الحد من ثلاثة أوجه
 أحدها اختلافه باختلاف الناس الثانى جواز الشفاعة والعفو عنه بل يستحسان الثالث التالف به
 مضمون خلافاً لابي حنيفة ومالك رضى الله عنهما (قوله ويعز رأى الامام ونائبه) أى أو السيد أو
 الاب أو الزوج كما سيذكره (قوله لمعصية) متعلق بعزروا اللام تعليلية أى يعزروا لاجل صدور
 معصية وقوله لا حد لها أى المعصية وهو قيد خرج به المعصية التى فيها الحد كالزنا فلا تعزير فيه وقوله
 ولا كفارة خرج المعصية التى توجب الكفارة كالتمتع بالطيب فى الاحرام فلا تعزير أيضاً فيه (قوله
 سواء كانت) أى المعصية وهو تعميم فيها وقوله حقا لله تعالى أى كشهادة الزور وموافقة الكفار فى
 أعيادهم ونحوها ومسك الحيات ودخول النار وغير ذلك وقوله أم لا آدمى أى أم حقا لا آدمى وقوله
 كباشرة الخ تمثيل له (قوله غالباً) راجع لقوله ويعزروا لقوله لمعصية ولقوله لا حد لها ولا كفارة
 بدليل كلام الشارح الآتى فبين محترز التقيد بالغلبة فى الثانى بقوله وقد يشرع التعزير بلا
 معصية الخ وفى الاول بقوله وقد ينتفى مع انتفاء الحد الخ وفى الثالث بقوله وقد يجامع التعزير الكفارة

وان قتل وأخذ
 نصاباً قتل ثم صلب
 بعد غسله وتسكينه
 والصلاة عليه ثلاثة
 أيام حتماً ثم ينزل
 وقيل يبقى وجوباً
 حتى يتهرى ويسيل
 صديده وفى قول
 يصب حياً قله لا ثم
 ينزل فيقتل
 (فصل فى التعزير)
 (يعز ر) أى الامام
 أو نائبه (لمعصية لا حد
 لها ولا كفارة) سواء
 كانت حقاً لله تعالى
 أم لا آدمى كباشرة
 أجنبية فى غير فرج
 وسب ليس بعذف
 وضرب لغـ سير حق
 (غالباً) وقد يشرع
 التعزير بلا معصية

الخ (قوله) كمن يكتسب باللهو) أى كالطبل والتغير فلا إمام أن يعززه وإن لم يكن مثله معصية ومثله
الصبي والمجنون إذا فعلا ما يعزى عليه البالغ العاقل فيعززان وإن لم يكن فعلهما معصية وقوله الذى
لامعصية فيه يعلم بالأولى التعزير على اكتساب الله الذى فيه معصية ولا حد فيها ولا كفارة
كاللعب بالأوتار قال البيرمى ومن ذلك ما جرت العادة في مصر من اتخاذ من يذكر حكاية مضحكة
وأكثرها كاذب فيعزى على ذلك الفـعل ولا يستحق ما يأخذ عليه ويجب رده إلى دافعه وإن وقعت
صورة الاستحجار لأنه على ذلك الوجه فاسداه (قوله وقد ينتفى) أى التعزير فى ارتكاب معصية
(قوله كصغيرة الخ) أى وكفى قطع شخص أطراف نفسه (قوله الحديث الخ) دلائل لانتفاء التعزير
مع انتفاء الحد والكفارة (قوله أقبلوا ذوى الخ) أى تجاوزوا عنها ولا تؤاخذوهم عليها وقوله
عثراتهم جمع عثرة وهى الصغيرة التى لا معصية فيها كما هو أحد وجهين وقيل أول زلة ولو كبيرة صدرت
من مطيع (قوله الحدود) أى فلا تغلبوهم فيها (قوله وفى رواية زلاتهم) أى بدل عثراتهم (قوله
وفسرهم) أى ذوى الهيات وقوله من ذكر أى بمن لا يعرف بالشـر وعبرة المغنى اقتضى كلام
المصنف ثلاثة أمور الأول تعزير ذى المعصية التى لا حد فيها ولا كفارة ويستغنى منه مسائل الأولى
إذا صدر من ولى له تعالى صغيرة فإنه لا يعزى كما قاله ابن عبد السلام قال وقد جهل أكثر الناس
فرغموا أن الولاية تسقط بالصغيرة ويشهد لذلك حديث أقبلوا ذوى الهيات عثراتهم إلا الحدود
رواه أبو داود قال الإمام الشافعى رحمه الله تعالى والمراد بذوى الهيات الذين لا يعرفون بالشـر فيزل
أحدهم الرلة ولم يعلقه بالأولياء لأن ذلك لا يطلع عليه فان قيل قد عزر وعمر رضى الله عنه غير
واحد من مشاهير الصحابة رضى الله عنهم وهم رؤس الأولياء وسادات الأمة ولم يذكره أحد أجيب
بان ذلك تكرار منهم والكلام هنا فى أول زلة زلها مطيع الخ اهـ (قوله وقيل هم) أى ذوى الهيات
وقوله أصحاب الصغار أى مع عدم الإصرار عليها كما هو ظاهر (قوله وقيل من يندم الخ) أى وقيل
هم من يندم على الذنب ويتوب منه وظاهره أنه لا فرق فى الذنب بين أن يكون كبيرة أو صغيرة
والإسأوى هذا القيل ما قبله (قوله وكقتل من رآه بزنى باهله) معطوف على قوله كصغيرة
أى من رأى شخصاً زنى باهله أى وهو محصن فقتله انتفى عنه الحد والكفارة والتعزير لعذره
ومقتضى السياق أن قتله المذکور معصية لأن الكلام فى ارتكاب معصية انتفى فيها التعزير
مع انتفاء الحد والكفارة وهو كذلك ولا يناقيه قوله بعد ويحل قتله باطناً لأن ذلك مفروض فيمن
ثبت زناه باربعة وقوله المذکور بعد مفروض فيمن لم يثبت زناه كما استتف عليه ويفرق بين من
ثبت زناه فلا يجوز قتله بامكان رفعه للحاكم وبين من لم يثبت زناه فيجوز قتله بعذره حيث رآه بزنى
باهله وعجز عن اثباته وقوله لأجل الحمية أى ويعذر فى ذلك لأجل الحمية أى إرادة المنع عما يطلب منه
حمايته وفى المختار حمية العار والانفة اهـ (قوله ويحل قتله باطناً) الضمير يعود على من رآه بزنى
باهله والعبارة فيها سقط يعلم من عبارة التحفة ونصها بعد قوله وكقتل من رأى الخ هذا ان ثبت ذلك
والاحـل له قتله باطناً وأفيد به ظاهراً اهـ وقوله هذا ان ثبت الخ أى ما ذكر من انتفاء الحد
والكفارة والتعزير ان ثبت زناه باربعة فان لم يثبت حل قتله باطناً ولا كفى يؤخذ منه القود ظاهراً
(قوله وقد يجامع التعزير الكفارة) أى وقد يجامع الحد أيضاً كما لو قطعت يد السارق وعلمت فى عنقه
زيادة فى نكاله وقد تجتمع الثلاثة الحد والكفارة والتعزير كما لو زنى بامه فى خوف الكعبة فى رمضان
وهو صائم معتكف محرم فإنه يلزمه العتق لافساده صوم يوم من رمضان بالجـماع ويلزمه البدنة
لافساده إحرام بالجـماع ويلزمه الحد للزنا والتعزير لقطع الرحم وانتهاك البيت (قوله كجماع
حليلته فى نهار رمضان) أى فيجب فيه التعزير مع الكفارة والقضاء ومثله المظاهر فإنه يجب عليه
التعزير معها واليمين الفـموس أى الفاجرة سميت بذلك لأنها تنغمس صاحبها فى النار وفى الأثم

كمن يكتسب باللهو
الذى لا معصية فيه
وقد ينتفى مع انتفاء
الحد والكفارة
كصغيرة صدرت من
لا يعرف بالشـر الحديث
صححه ابن حبان
أقبلوا ذوى الهيات
عثراتهم إلا الحدود
وفى رواية زلاتهم
وفسرهم الشافعى
رضى الله عنه من
ذكر وقيل هم
أصحاب الصغار
وقيل من يندم على
الذنب ويتوب منه
وكقتل من رآه بزنى
باهله على ما حكاه ابن
الرفعة لأجل الحمية
والغضب ويحل قتله
باطناً وقد يجامع
التعزير الكفارة
كجماع حللته فى
نهار رمضان

ففيجب فيها ذلك أيضا (قوله ويحصل التعزير) دخول على المتن (قوله بضرب غير مبرح) أي غير شديد مؤلم قال في المغني فإن علم أن التأديب لا يحصل إلا بالضرب المبرح فعن المحققين أنه ليس له فعل المبرح ولا غيره قال الرافعي ويشبهه أن يقال يضرب به ضربا غير مبرح إقامة لصورة الواجب قال في المهمات وهو ظاهر اهـ (قوله أو صفع) معطوف على ضرب أي ويحصل التعزير بصفع وقوله وهو أي الصفع وقوله بجمع الكف بفتح الجيم أي ضمهما مع الأصابع وليس بقيد بل مثله بسطها (قوله أو حبس) معطوف على ضرب أي ويحصل التعزير بحبس (قوله حتى عن الجمعة) أي حتى يحبس عن حضور الجمعة (قوله أو توبيخ بكلام) أي ويحصل التعزير بتوبيخ أي تهديد بكلام لأنه يفيد الردع والزجر عن الجريمة (قوله أو تعزير) أي ويحصل التعزير بتعزير عن بدنه إلى مسافة القصير أذهو إلى ما دونها ليس بتعزير كما في الزنا (قوله أو إقامة من مجلس) أي ويحصل التعزير بإقامته من المجلس (قوله ونحوها) أي ويحصل التعزير بنحو المأذ كوراث ككشف رأس وتسويد وجه وخلق رأس لمن يكرهه واركابه حمارا منكوسا والدوران به كذلك بين الناس (قوله مما يراها) بيان لنحوها أي من كل عقوبة يراها الخ وقوله المعز رأى الامام أو نائبه وقوله جنسا وقد رآه منصوبا على التمييز أي من جهة جنسها وقد رآها بحسب ما رآه تأديبا والحاصل أمر التعزير بمفوض إليه لا انتفاء تقديره شرعا فيجوز فيه جنسا وقد رآه أو اجتماعا فإنه أن يجمع بين الأمور المتقدمة وله أن يقتصر على بعضها بل له تركه رأسا بالنسبة لحق الله تعالى لأعراضه صلى الله عليه وسلم عن جماعة استحقوه كالغالب في الغنيمة أي الخائن فيها وكلاوى شدقه في حمله صلى الله عليه وسلم للزبير رضي الله عنه ولا يجوز ترك التعزير إن كان لا تدمي وتجوز الشفاعة فيه وفي غيره من كل ما ليس بمحدد تستحب لقوله تعالى من يشفع شفاعته حسنة يكن له نصيب منها والخبر الصحيحين عن أبي موسى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أتاه طالب حاجة أقبل على جلسائه وقال اشفعوا ثم جروا ويقضى الله على لسان نبيه ما شاء (قوله لا يخلق لحية) معطوف على بضرب أي لا يحصل التعزير بخلق لحية وصريحه عدم الاجزاء قال سم على منهج وليس كذلك بل يحزى وإن كان لا يجوز ونص عبارته صريح هذا الكلام أن حلق اللحية لا يحزى في التعزير لو فعله الامام وليس كذلك فيما يظهر والذي رأيته في كلام غيره أن التعزير لا يجوز بخلق اللحية وذلك لا يقتضي عدم الاجزاء ولعله مراد الشارح اهـ (قوله وظاهره) أي ظاهر منع التعزير بخلق اللحية حرمة حلفها لآله (قوله وهو) أي المنع من التعزير بالخلق يقتضي التحريم انما يتأتى على القول بحرمة الحلق مطلقا وقوله اما على كراهته الخ أي أما إن جرينا على القول بكراهة الحلق فلا وجه لمنع التعزير به وقال في النهاية لا يعزr بخلق لحية وإن قلنا بكراهته وهو الاصح اهـ وقوله إذا رآه الامام أي رأى التعزير بخلق اللحية زاجرا له عن الجريمة قال في التحفة بعده فإن قلت فيه تمثيل وقد نهينا عن المثلة قلت ممنوع لا مكان ملازمة لبيته حتى تعود فغابته أنه حبس دون سنة اهـ (قوله ويجب أن ينقص التعزير الخ) أي الخبر من باغ حداثه غير حقه ومن المتقدمين رواه البيهقي وقوله عن أربعين ضربة هذا إذا كان التعزير بالضرب فإن كان بالحبس أو بالتعزير فيجب أن ينقص عن سنة في الحر وفي غيره يجب أن ينقص عن نصف سنة (قوله وعز راب) أي بضرب وغيره وهذا وما بعده كالاستثناء من قوله ويعزr أي الامام أو نائبه المعصية الخ وصرح في المعنى بالاستثناء المذكور وعبارته وقضية كلامه أنه لا يستوفيه أي المعزr لا الامام واستثنى منه مسائل الاولى للاب والام ضرب الصغير والمجنون زجرهما عن سي الاخلاق واصلاحهما قال شيخنا ومثلها السفيه وعيادة الدميري وليس للاب تعزr البالغ وإن كان سفها على الاصح وتبعه ابن شهاب الشاذلي لم يعلم أن يؤدب من يتعلم منه لكن اذن الولي الثالث للزوج ضرب زوجته لنشوزها ولما يتعلق به من حقوقه عليها وليس له ذلك لحق

ويحصل التعزير
(بضرب) غير مبرح
أو صفع وهو الضرب
بجمع الكف (أو
حبس) حتى عن
الجمعة أو توبيخ بكلام
أو تعزير أو إقامة
من مجلس ونحوها
بما رآها المعز جنسا
وقد رآه لا يخلق لحية
قال شيخنا وظاهره
حرمة حلقها وهو انما
يجب على حرمة التي
عليه أكثر المتأخرين
أما على كراهته التي
عليها الشيوخ
وآخرون فلا وجه
للمنع إذا رآه الامام
انتهى ويجب أن
ينقص التعزير عن
أربعين ضربة في
الحر وعن عشرين في
(غيره وعز راب)
وان علا

الله تعالى لانه لا يتعلق به الرابعة للسيد ضرب رقيقه لحقه اه بحذف (قوله وألحق به الخ) أى
 وألحق الرافعي الام بالاب في تعزيرها الصغير قال ع ش ظاهره وان لم تكن وصية وكان الاب والجد
 موجودين ولعل وجهه ان هذا لكونه ليس تصرفا في المال بل مصلحة تعود على المحجور عليه
 سوغ فيه ما لم يساح في غيره اه (قوله وان علت) أى الام فلها ان تعزر (قوله وماذونه) معطوف
 على أب أى وعزرها ما دون الاب أيضا (قوله كالمعلم) أى فاذا أذن له الاب بالتعزير فله ذلك ولو كان
 بالغواذالم يأذن له فيه فليس له ذلك كافي التحفة والنهاية وقال في شرح الروض قال الاذرى وسكت
 الخوارزمي وغيره عن هذا التقييد والاجماع الفعلي مطرد من غير اذن اه وشمل المعلم الشيخ مع
 الطلبة فله تاديب من حصل منه ما يقتضى تاديبه فيما يتعلق بالتعلم قال البجيرمي وليس منه
 ما جرت به العادة من ان المتعلم اذا توجه عليه حق لغيره باقى صاحب الحق للشيخ ويطلب منه أن
 يخلصه من التعلم منه فاذا طلبه الشيخ منه ولم يوفقه فليس له ضربه ولا تاديبه على الامتناع من توفية
 الحق فلو عزره الشيخ بالضرب وغيره حرم عليه ذلك لانه لا ولاية عليهم اه (قوله صغيرا) مفعول
 عزرو وقوله وسفها أى أو مجنوننا (قوله بارتكابهما) الباء سببية متعلقة بعزراى عزرا الاب
 أو ماذونه صغيرا أو سفها بسبب ارتكابهما ما لا يليق وقوله زجرهما أى منعاهما عن الاتصاف
 بذيهم الاخلاق أى واصلا حالهما وهو علة التعزير (قوله وللمعلم الخ) مكررم مع قوله كالمعلم وأيضا
 هذا يقتضى عدم اشتراط الاذن وما تقدم يقتضى الاشتراط (قوله وعزرو زوج زوجته لحقه) أى
 بالنسبة لحق نفسه وقوله كنشوزها تمثيل له أى فاذا نشرت أى أو تركت حقما من الحقوق المتعلقة
 به فله تعزيرها على ذلك (قوله لألحق الله تعالى) أى لا يعزرها بالنسبة لحق الله تعالى ومحله كافي
 التحفة والنهاية ما لم يبطل أو ينقص شيئا من حقه والا كأن شربت خمر اخلصت نفور منها بسبب
 ذلك أو نقص تمتعه بها بسبب رائحة الخمر فله تعزيرها على ذلك (قوله وقضيته) أى قضية منع
 تعزيرها لحق الله تعالى وقوله انه لا يضربها على ترك الصلاة أى لانها حق الله تعالى (قوله وأفتى
 بعضهم) هو ابن البرزى وقوله بوجوبه أى ضربه على ترك الصلاة قال في التحفة وببحث ابن
 البرزى بالسر الموحدة انه يلزمه أمر زوجته بالصلاة في أوقاتها وضربها عليها وهو متجه حتى في
 وجوب ضرب المكفلة لكن لا مطلقا بل ان توقف الفعل عليه ولم يخش أن يترتب عليه مشوش
 للعشرة يعسر تداركه اه وتقدم الكلام على هذه المسئلة في أول الكتاب (قوله كما قال شيخنا) أى
 في فتح الجواد وعبارته وأفتى بعضهم بوجوبه والوجه جوازه كإينته مع ما يتعلق به في الأصل اه
 (قوله وللسيد تعزير رقيقه لحقه وحق الله تعالى) أى لان سلطنته أقوى من غيره ولما مر في الزنا
 (قوله وانما يعزرو من مر) الفعل مبنى للعلوم وفاعله ما بعده وهو واقع على الاب وماذونه والزوج والسيد
 ويحتمل بناؤه للمجهول وما بعده نائب فاعل ويكون واقعا على المحجور والزوجة والرقيق وقوله بضرب
 أى ان كان التعزير به وقوله غير مبرح أى شديد مؤلم كما مر (قوله فان لم يغد تعزيره) أى من ذكر
 وقوله الاب مبرح أى بضرب مبرح (قوله ترك) أى التعزير رأسا وهذا بخلاف التعزير الصادر من
 الامام فانه يعزرب بضرب غير مبرح وان لم يغد كما مر عن المعنى نقلا عن الرافعي وفي فتح الجواد يعزرو من
 مروا لم يغد الانحوال زوجة اذا لم يغد تعزيره الاب مبرح فيترك لانه مهلاك أى قد يؤدي الى الهلاك
 ومنه يؤخذ حد المبرح بانه ما خشى منه هلاك رلونا دارا اه وقوله وغيره لا يقيد أى ولان غير المبرح
 لا يقيد شيئا فلا حاجة اليه (قوله وسئل شيخنا الخ) تأييدا لقوله وانما يعزرو من مبرح بضرب غير مبرح الخ
 (قوله عن عبد ملوك) متعلق بسئل (قوله عصي) أى العبد (قوله وخالف أمره الخ) هذا هو معنى
 العصيان فلو قال بان خالف أمره ولم يخدمه الخ لكان أولى (قوله هل لسيد الخ) هذه صورة السؤال
 (قوله أن يضربه) أى عبده المذكور (قوله أم ليس له ذلك) أى أم ليس له أن يضربه بضربا غير

وألحق به الرافعي الام
 وان علت (وماذونه)
 أى من أذن له في
 التعزير كالمعلم
 (صغيرا) وسفها
 بارتكابهما ما لا
 يليق زجرهما عن
 سيئ الاخلاق وللمعلم
 تعزير التعلم منه
 (و) عزرو (زوج)
 زوجته (لحقه)
 كنشوزها الخ الله
 تعالى وقضيته انه
 لا يضربها على ترك
 الصلاة وأفتى بعضهم
 بوجوبه والوجه
 كما قال شيخنا جوازه
 وللسيد تعزير رقيقه
 لحقه وحق الله تعالى
 وانما يعزرو من مر
 بضرب غير مبرح
 فان لم يغد تعزيره الا
 مبرح ترك لانه مهلاك
 وغيره لا يقيد وسئل
 شيخنا عبد الرحمن بن
 زياد رجه الله تعالى
 عن عبد ملوك عصي
 سيده وخالف أمره
 ولم يخدمه خدمة
 مثله هل لسيد الخ
 يضربه بضربا غير
 مبرح أم ليس له ذلك

ضرباً مبرحاً ورفع به

الى أحد حكم الشرية فهل للحاكم أن يمنع عن الضرب المبرح أم ليس له ذلك وإذا منع الحاكم مثلاً ولم يمنع فهل للحاكم أن يبيع العبد ويسلم عنه إلى سيده أم ليس له ذلك وبما يبيعه بمثل الثمن الذي اشتراه به سيده أو بما قاله المقومون أو بما انتهت إليه الرغبات في الوقت فاجاب اذا امتنع العبد من خدمة سيده الخدمة الواجبة عليه شرعاً فلا سيد أن يضربه على الامتناع ضراً بغير مبرح ان أفاد الضرب المذكور وليس له أن يضربه ضراً بغير ما يمنعه الحاكم من ذلك فان لم يمنع من الضرب المذكور فهو وكما لو كلفه من العمل مالا يطبق بل أولى اذا الضرب المبرح ربعاً يؤدي الى الزهوق بجماع التحريم وقد أفتى القاضي حسين بأنه اذا كلف مملوكه مالا يطبق أنه يباع عليه بثلث المثل وهو ما انتهت إليه الرغبات في ذلك الزمان والمكان

مبرح (قوله وإذا ضرب به) أي العبد العاصي (قوله ورفع به) أي رفع العبد أو غيره بسبب ضربه المبرح أي شكاً سيده فالفعل مبني للجهول والجار والمجرور نائب فاعله (قوله فهل للحاكم أن يمنع) أي السيد (قوله أم ليس له ذلك) أي أم ليس للحاكم أن يمنع عن ذلك (قوله وإذا منع الحاكم) أي عن الضرب المبرح وقوله مثلاً أي أو نائبه (قوله ولم يمنع) أي السيد عن الضرب المبرح (قوله فهل للحاكم أن يبيع العبد ويسلم عنه الخ) لم يجب عن هذه المسئلة بالصراحة وان كان يعلم بالمفهوم من قوله أنه يباع عليه أي يبيعه قهراً عليه والذي يبيع كذلك هو الحاكم ومن المعلوم أن المبيع ملك للسيد وقيمته كذلك فيسلمها الحاكم له (قوله وبما يبيعه) أي وإذا أراد بيعه فبأي شيء يبيع العبد به فأركبت مع ذا وجعلنا كلمة واحدة ويحتمل عدم التركيب فتكون ما استقها مية وذا موصولة بدل من ما والعائد محذوف أي وبما الذي يبيعه به والظاهر الأول (قوله بمثل الثمن) بدل من الجار والمجرور قبله والقياس ذكر أداة الاستفهام قبله لتضمن المبدل منه معنى همزة الاستفهام عملاً بقول ابن مالك

وبدل المضمن المميز بل * ههنا كن ذا أسيد أم على (قوله أو بما قاله المقومون) أي أو يبيعه بما يقوله المقومون أي للسلع (قوله أو بما انتهت الخ) أي أو يبيعه بما انتهت أي وصلت إليه الرغبات في وقت البيع (قوله فاجاب) أي العلامة عبد الرحمن بن زياد رجه الله (قوله اذا امتنع الخ) اذا شرطية جواب اجملة فالسيد الخ وقوله الخدمة الواجبة عليه أي على العبد وقوله أن يضربه على الامتناع أي من الخدمة المذكورة وقوله ضراً بغير مبرح مفعول مطلق مبين للنوع وقوله ان أفاد الضرب المذكور وهو غير المبرح (قوله وليس له أن يضربه ضراً بغير مبرح) مقابل قوله فلا سيد أن يضربه ضراً بغير مبرح (قوله ويمنعه) أي السيد (قوله من ذلك) أي من الضرب المبرح (قوله فان لم يمنع) أي السيد وقوله من الضرب المذكور وهو المبرح وفيه اظهار في مقام الاضمار (قوله فهو) أي السيد أي حكمه وقوله كما لو كلفه من العمل مالا يطبق أي حكم السيد الذي كلف رقيقه من العمل مالا يطبق وسيد كرهه قرياً وقوله بل أولى أي بل هذا الذي لم يمنع من الضرب المذكور أولى من الذي كلف رقيقه ما ذكر بالحكم الذي سيد كره (قوله اذا ضرب الخ) علة للأولوية (قوله بجماع التحريم) أي في كل من الضرب المبرح ومن التكليف بما لا يطاق وهذا بيان لوجه الشبهة في قوله فهو كما لو كلفه الخ ولو قدمه على الاضراب وعلمته لكان أولى (قوله انه يباع عليه) بدل من أنه الأولى وجواب اذا محذوف يدل عليه هذا البدل ولو قال وأفتى بأنه يباع عليه مملوكه اذا كلفه الخ لكان أولى (قوله وهو ما انتهت الخ) أي ثمن المثل ما انتهت إليه أي وصلت إليه ووقفت عنده رغبة الراغبين في دفعه لشراء ذلك العبد وقوله الرغبات بفتح الغين جمع رغبة بسكونها وقوله في ذلك الزمان أي زمان البيع وقوله والمكان أي مكانه وهو بلد السيد التي العبد فيها والله سبحانه وتعالى أعلم

(فصل في الصيال) * أي في بيان حكمه أي وفي بيان حكم الختان واتلاف البهائم فهذا الفصل معقود لذلك كله كما استقف عليه وانما ذكر عقب التعزير لانه يناسبه في مطلق التعدي اذا التعزير سببه التعدي على حق الله أو حق عباده والاصل في الصيال قبل الاجماع قوله تعالى فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم وتسمية الثاني اعتداء مشاكلاً والافه وجزاء للاعتداء الاول وخبر الجاري أنصر أخاك ظالمات أو مظلوماً والصائل ظالم ونصره منه وفي مستند الامام أحمد بن حنبل رضي الله عنه من أذل عنده مسلم فلم ينصره وهو قادر أن ينصره أذله الله تعالى على رؤس الخلائق يوم القيامة (قوله وهو) أي الصيال لغة ما ذكر وأما شرعاً فهو الوثوب على معصوم بغير حق وقوله الاستطالة أي فهو ما خوذ من صال اذا استطال وعطف الوثوب عليها تفسير أي الهجوم والعدو والقهر (قوله يجوز للشخص الخ) أي عند غلبة ظن صياله فلا يشترط لجواز الدفع تلبس

انتهى * (فصل في الصيال) * وهو الاستطالة والوثوب على الغير (يجوز) للشخص (دفع) كل (صائل)

الصائل بصياله حقيقة وقوله دفع كل صائل أي ولو آدمية حاملا فإذا صالت على إنسان ولم تندفع إلا بقتلها مع جلها حاز على المعتمد ولا ضمان وفرق بينها وبين الحائنة حيث يؤخر قتلها بان المعصية هناك قد انقضت وهناك وجود مشاهد حال دفعها وهي الصيال وكذا يقال في دفع الهرة الحامل إذا صالت على طعام أو نحوه اه شق (قوله مسلم الخ) تعميم في الصائل وسيأتي التعميم في الموصول عليه وقوله مكلف وغيره تعميم ثان في الصائل أيضا وغير المكلف كصبي ومجنون وبهيمة (قوله على معصوم) متعلق بصائل ونحو غيره كالحربي والمرتب وتارك الصلاة بعد أمر الامام فلا يجوز للشخص دفع الصائل عنهم وله دفع مسلم عن ذمي والدعن ولده وسيد عن عبده لانهم معصومون (قوله من نفس الخ) بيان للمعصوم أي الموصول عليه وهو كالتعميم أي لا فرق في الموصول عليه بين أن يكون نفسا أو طرفا أو منفعة أو بضعا أو غير ذلك قال في النهاية فان وقع صيال على الجميع في زمن واحد ولم يمكن الا دفع واحد فواحد قدم النفس أي وما يسرى اليها كالجرح فالبضغ فالمال الخطير فالحقير أو وقع الصيال على صبي يلاط به وامرأة ترزى بها قدم الدفع عنها كما هو أو وجه احتمالين واقتضاه كلامهم لان حد الزنا مجمع عليه ولما يخشى من اختلاط الانساب المنظور له شرعا اه وقال ابن حجر في الصورة الاخيرة يقدم الدفع عن الصبي الملوط به لان اللواط لا طريق الى حمله وقال الخطيب يتخير بينهما لتعارض المعنيين (قوله أو طرف) بفحنتين العضو كما مر (قوله أو منفعة) ان كان المراد منفعة الطرف فلا حاجة الى ذكرها لانه يلزم من ابطاله ابطالها كما قاله سم وان كان المراد منفعة دار أو دابة مثلا بان يسكن الاولى ويركب الثانية فظاهر ولا يغني عنه ما قبله ولا يقال ان منفعة ما ذكر داخله في المال لاننا نقول هي لا تشتمل على العرف وان قوبلت بمال (قوله أو بضغ) أي قبلا كان أو دراهم آدمي أو بهيمة ولو بضغ حربية والدفع عن بعضها لا احترامها بل من باب ازالة المنكر وان كان الواطئ لها حر بيلا ان الزنا لم يجر في ماله من الممل (قوله ومقدماته) أي البضغ أي مقدمات الحال فيه وهو الوطء (قوله أو مال) معطوف على نفس وقوله وان لم يقول أي يقابل بمال وقال في شرح المنهج ومال وان قل واختصاص بكلمة ميتة اه واستشكل ذلك بما مر في السرقة من اشتراط نصاب لقطع اليد وأجيب بان ما ينزجر به السارق وه و قطع اليد أمر محقق لا يجوز العمدول عنه لنص القرآن فاشترط له أن يكون المال المسروق محققا وهو ربيع دينار فاكثر وما ينزجر به الصائل كقتل غير محقق لعدم النص عليه فيجوز العمدول عنه الى ما دونه فلم يشترط تقدير المال الموصول عليه وقوله على ما اقتضاه اطلاقهم راجع للغاية أي ان عدم اشتراط القبول في المال جار على ما اقتضاه اطلاق الفقهاء المال الذي يجوز للدفع عنه أي أنهم لم يقيدوه بقليل ولا كثير قال في التحفة بعده ويؤيده أن الاختصاص هنا كالمال مع قولهم قليل المال خير من كثير الاختصاص ويحتمل تقييد نحو الضرب بالمقول اه وقوله تقييد فنحو الضرب أي تقييد الدفع بنحو الضرب كالقطع والقتل وقوله بالمقول أي باخذ الصائل متولا (قوله كخبر) مثال لغير المتقول (قوله أو اختصاص) معطوف على نفس ويصح عطفه على مال وهكذا كل معطوف باو يجوز عطفه على الاول وعلى ما قبله وقوله كجاء ميتة تمثيل للاختصاص (قوله سواء كانت) أي المذكورات من النفس وما بعدها (قوله وذلك) أي ما ذكر من جواز دفع الصائل ثابت للحديث الصحيح وقوله أن الخ يدل من الحديث أو عطف بيان له وقوله قتل بالبناء للجهول وقوله دون دمه أي لاجل الدفع عن دمه الخ قال القرطبي دون في الاصل طرف مكان بمعنى أسفل وتحت وهو نقبض فوق وقد استعملت في هذا الحديث بمعنى لاجل (قوله ويلزم منه) أي من كونه شهيدا اذا قتل وهذا بيان لوجه دلالة الحديث على جواز دفع الصائل وحاصله انه لما جعل المقتول لاجل الدفع شهيدا اذ قتل وهذا بيان لوجه دلالة الحديث على جواز دفع الصائل أهل الحرب لما كان شهيدا كان له القتل والقتال وقوله أي وما يسرى اليهما أي أو ما يؤدي الى

مسلم وكافر مكلف وغيره (على معصوم) من نفس أو طرف أو منفعة أو بضغ ومقدماته كتقريب ومعانقة أو مال وان لم يقول على ما اقتضاه اطلاقهم تحية بر أو اختصاص بجلد ميتة سواء كانت للدافع أم لغيره وذلك للحديث الصحيح ان من قتل دون دمه أو ماله أو أهله فهو شهيد ويلزم منه أن له القتل والقتال أي وما يسرى اليهما

القتل والقتال وقوله كالجرح مثال له (قوله بل يجب) اضرب انتقالى (قوله ان لم يخف الح) قيد في وجوب الدفع بالنسبة لنفس الغير وبضعه أى فان خاف لا يجب عليه حرمة الروح وقوله الدفع فاعل يجب (قوله عن بضع) متعلق بالدفع ولا فرق فيه بين أن يكون الصائل كافرا أو غيره وقوله ومقدماته أى البضع كالقبلة والمفاخذة والمعانقة (قوله ولومن غير أقاربه) أى يجب الدفع ولو كان لبضع لغير أقاربه أى ولو كان لهيمة (قوله ونفس) أى له أو لغيره وهو معطوف على بضع وقوله ولو لم يكن له أى ولو كانت النفس المصولة عليها مملوكة فإنه يجب الدفع عنها (قوله قصدها) أى النفس (قوله أو مسلم غير محقون الدم) أى غيره معصوم الدم بأن كان مهذرا (قوله كزان محصن الح) تمثيل لغير محقون الدم (قوله وقاطع طريق تحت قتله) أى بأن أخذ المال وقتل (قوله فيحرم الاستسلام لهم) أى للكافر والبهيمة وغير محقون الدم وذلك لأن الاستسلام للكافر فيه ذل ديني والبهيمة تذبح لاستبقاء الأذى فلا وجه للاستسلام لها وغير المعصوم كذلك (قوله فان قصدها) أى النفس له أو لغيره (قوله لم يجب الدفع) أى دفع المسلم الصائل عن النفس (قوله بل يجوز الاستسلام) محله إذا لم يكن المصول عليه مملوكا أو كافرا أو كافرا في زمانه وكان في بقائه مصلحة عامة والافحش الدفع عنه ولا يجوز الاستسلام (قوله بل يسن) أى الاستسلام وقوله للأمر به أى في خبر كثر خير ابنى آدم أى قابيل وهابيل وخيرهما المقتول وهو هابيل لكونه استسلم للقاتل ولم يدفع عن نفسه ولذا استسلم سيدنا عثمان رضي الله عنه وقال لعبيده وكانوا أربعمائة من ألقى منهم سلاحه فهو حر (قوله ولا يجب الدفع عن مال) محله ما لم يتعلق به حق كرهن واجارة والأوجب الدفع عنه وقوله لا روح فيه خرج ما فيه روح كبهيمة فإنه يجب الدفع عنها لكون بشر طأن يقصد الصائل اتلافها وإن لا يخاف الدافع على نفسه وقوله لنفسه متعلق بمحذوف صفة لمال ومفهومة أنه إذا كان لغيره يجب الدفع عنه مطلقا وأيس كذلك بل لا يجب إلا إذا كان مال محبوره أو ودعة تحت يده أو وقفنا من جرى الغزالي على وجوب الدفع عن مال الغير مطلقا إن أمكنه من غير مشقة بدن أو خسران مال أو نقص جاهد فيمكن أن يكون الشارح تبعه في ذلك تأمل (قوله وليدفع) أى الشخص المصول عليه وهو شرع في بيان كيفية الدفع وقوله الصائل مفعوله وقوله المعصوم سيأتى محترزه (قوله بالآخف فالآخف) أى من الأنواع التي يتأتى الدفع بها (قوله إن أمكن) أى الدفع بالآخف وسيأتى محترزه (قوله كهر بفرزجر الح) بيان للآخف على الترتيب أى فيبدأ بالهرب لأنه أخف من غيره فإذا لم يندفع به فبالجزر بالكلام أى نهيه به فإذا لم يندفع به فبالاستغناء أو التحصن من الصائل بحصن يستتر فيه فإذا لم يندفع بذلك فبالضرر فإذا لم يندفع به فبقطع عضو من أعضائه فإذا لم يندفع به فبالقتل ولا قود عليه ولا دية ولا كفارة ومحل وجوب الترتيب بين الضرر والاستغناء أن ترتب على الاستغناء ضرر أقوى من الضرر المترتب على الضرر كأن يترتب عليه إمساك حاكم جائر والأفلا ترتب بينهما وظاهر المتنازع عدم الترتيب بينهما مطلقا (قوله لأن ذلك الح) علة لوجوب الدفع بالآخف فالآخف أى وإنما وجب الدفع بذلك لأنه إنما جاوز للضرر (قوله ولا ضرر ولا لثقل) أى الأشد ضررا (قوله مع إمكان الآخف) أى مع إمكان الدفع بالآخف (قوله فتي خالف) أى المصول عليه الترتيب المذكور (قوله وعدل إلى رتبة) أى أشد (قوله مع إمكان الآخف) أى في الدفع وقوله بدونها أى الرتبة المعدول إليها (قوله ضمن بالقود وغيره) أى كالدية والكفارة وقيمة البهيمة والريق (قوله نعم الح) استدراك من وجوب البدء بالآخف فالآخف المقتضى لوجوب الترتيب وقوله بينهما أى بين الصائل والدافع (قوله واشتد الأمر عن الضبط) أى خرج الأمر من الضبط عن ضبطه بالترتيب السابق (قوله سقط مراعاة الترتيب) إحوال لو ولو اختلفا في ذلك صدق الدافع (قوله أيضا) لا محل لها هنا ويمكن أن يلتبس لها محل من الاستدراك المذكور رأى أن محل رعاية الترتيب في غير الفاحشة كما أن محلها في غير حالة التحام القتال

كالجرح (بل يجب) عليه ان لم يخف على نفسه أو عضوة الدفع (عن بضع) ومقدماته ولومن غير أقاربه (ونفس) ولو لم يكن له (قصدها كافر) أو بهيمة أو مسلم غير محقون الدم (قوله كزان محصن الح) تمثيل لغير محقون الدم (قوله وقاطع طريق تحت قتله) أى محقون الدم كزان محصن وتارك صلاة وقاطع طريق تحت قتله فمحرم الاستسلام لهم فان قصدها مسلم محقون الدم لم يجب الدفع بل يجوز الاستسلام له بل يسن للأمر به ولا يجب الدفع عن مال لا روح فيه لنفسه (وليبدفع) الصائل المعصوم (بالآخف) فالآخف (إن أمكن) كهر بفرزجر فاستغناء أو تحصن بحصانة فضرر بيده فبسوط فبعضا فقطع فقتل لأن ذلك جواز للضرر ولا ضرر ولا لثقل مع إمكان الآخف فتي خالف وعدل إلى رتبة مع إمكان الاستغناء بدونها ضمن بالقود وغيره نعم لو التعم القتال بينهما واشتد الأمر عن الضبط سقط مراعاة الترتيب ومحل رعاية الترتيب أيضا في غير الفاحشة

(قوله فلور آه الخ) مفرع على مفهوم في غير الفاحشة أى أضافها فتسقط رعاية الترتيب فلور آه الخ
 وفاعل رأى يعود على الدافع ومفعوله يعود على الصائل (قوله فله) أى الدافع أن يبدأ في الدفع بالقتل
 ويسقط الترتيب (قوله وان اندفع بدونه) غاية في جواز بدئه بالقتل أى له ذلك وان اندفع الموجع في
 أجنبية بدون القتل قال سم كلام الشيخين مصرح بخلاف هذا وعبارة العباب كالروض وأصله
 فان اندفع بغير القتل فقتله فالقودان لم يكن محصنا له ولهذا قال شيخنا الشهاب الرملى المعتمد خلاف
 ما قاله الماوردى والرويانى وانه يجب الترتيب حتى في الفاحشة اهـ (قوله لانه) أى الموجع في أجنبية
 وقوله في كل لحظة مواقع أى مجامع لها وقوله لا يستدرك السين والتمازائدتان والمراد لا يدرك أى
 لا يحصل منه من الوقاع بالانابة أو زن فناة أى بالتأني والترخي يعنى ان اللحظة التى يدفع فيها
 بالاخف فالاخف هو مواقع فيها والقصد منه رأسا ولا يكون ذلك الا بالقتل وفيه ان العلة
 المذكورة لا تظهر الا بالنسبة لما اذا لم يدفع عن الوقاع الا بالقتل أما بالنسبة لما اذا كان يدفع
 بغيره فلا تظهر لانه لا يصدق عليه انه في كل لحظة مواقع لا يحصل منه بالانابة لانه قد انكف
 بغيره عن الوقاع (قوله قاله) أى ما ذكر من البدء بالقتل (قوله وقال شيخنا) أى في فتح الجواد
 وقوله وهو أى ما قاله الماوردى الخ من بدئه بالقتل وقوله في الحصن أى بأن كان بالغامعا قلا واطما
 في نكاح صحيح كما مر وانما كان ما ذكر ظاهر فيه لا استحقاقه القتل بفعله هذه الفاحشة (قوله أما
 غيره) أى غير الحصن (قوله فالتجه انه لا يجوز قتله الا ان أدى الخ) أى فان لم يؤد الدفع بغير القتل
 الى ما ذكر لم يجز الدفع بالقتل وهذا بعيد انه قد ينكف عن الوقاع بغير القتل (قوله وآذا لم يمكن الخ)
 محترز قوله ان أمكن وقوله أما اذا كان الصائل الخ محترز قوله المعصوم فهو جار على اللف غير المرتب
 (قوله فرع) مناسبة ذكره هنا من حيث وجوب الدفع والا فلا بد فيه صيال الا أن يقال ان
 مرتكب المنكر صائل مجازا على الشرع من حيث عدم امتثاله له (قوله يجب الدفع عن منكر) أى
 ولو أدى الى القتل ولا ضمان عليه بل شاب على ذلك وعبارة التحفة قال الامام ولا يخفى الخلاف
 بالصائل بل من اقدم على محرم فهل لا أحد منعه حتى بالقتل قال الاصوليون لا وقال الفقهاء نعم قال
 الرافعي وهو المنقول حتى قالوا ان علم شر ب نجر أو ضرب ب نجر في بيت شخص ان يعصم عليه ويرى بل
 ذلك فان أوقاتلهم فان قتلهم فلا ضمان عليه ويشاب على ذلك وظاهر ان محل ذلك ما لم يخش فتنة من
 وال جائز لأن التغرير بالنفس والتعرض لعقوبة ولاية الجور ممنوع اهـ ومثله في النهاية والروض
 وشرحه (قوله ولولا القتال) أى ولو كان الحيوان ملكا للقاتل فله منعه من قتله لحرمة الروح
 ونحو بالقتل التذكية فليس له منعه منها ان كان مما يذكى وكان ملكا لذكى كما هو ظاهر (قوله
 ووجب ختان الخ) مناسبة ذكره هنا من حيث ان من تعدى بختان الصبي أو المجنون من غير إذن
 الولي وهلك المختون ضمنه كما أن من تعدى في دفع الصائل بعدم الترتيب في المراتب السابقة يضمن
 أيضا وقوله للمرأة والرجل نرج الخنى فلا يجب ختنه بل لا يجوز زعم على ما في الروضة والمجموع لان
 الجرح مع الاشكال ممنوع (قوله حيث لم يولد مختونين) أى فان ولدا كذلك فلا يجب الختان
 (فائدة) روى ان نبينا صلى الله عليه وسلم ولد مختونا كثلاثة عشر نبيا وقد نظمهم المسعودى
 في قوله

فلور آه قد أوجع في
 أجنبية فله أن يبدأ
 بالقتل وان اندفع
 بدونه لانه في كل لحظة
 مواقع لا يستدرك
 بالانابة قاله الماوردى
 والرويانى والشيخ
 زكريا وقال شيخنا
 وهو ظاهر في الحصن
 أما غيره فالتجه أنه لا
 يجوز قتله الا أن أدى
 الدفع بغيره الى مضى
 زمن وهو متلبس
 بالفاحشة انتهى
 وأذا لم يمكن الدفع
 بالاخف كان لم يجز الا
 نحو سيف فيضرب
 به أما اذا كان الصائل
 غير معصوم فله قتله
 بالدفع بالاخف لعدم
 حرمة * (فرع) *
 يجب الدفع عن
 منكر كشرب مسكر
 وضرب آلة فهو قتل
 حيوان ولولا القتال
 (ووجب ختان
 للمرأة والرجل حيث
 لم يولد مختونين

وان ترد المولود من غير قلفة * بحسن ختان نعمة وتفضلا
 من الانبياء الطاهرين فها كهم * ثلاثة عشر باتفاق أولى العلا
 فآدم شيث ثم نوح بنيه * شعيب لوط في الحقيقة قد تلا
 وموسى وهود ثم صالح بعده * ويوسف زكريا فافهم له فضلا
 وحنظلة يحيى سليمان مكمل * لعديتهم في الخلف جاعلن تلا
 ختام الجمع الانبياء محمد * عليهم سلام الله مسكوا ومنه لا

لقوله تعالى أن اتبع
 ملة ابراهيم ومنها
 الختان اختن وهو
 ابن ثمانين سنة وقيل
 واجب على الرجال
 وسنة للنساء ونقل
 عن أكثر العلماء
 (بلوغ) وعقل
 اذ لا تكليف قبلهما
 فيجب بعدهما
 فوراً وبحت الزركشي
 وجوبه على ولي مميز
 وفيه نظر فالواجب
 في ختان الرجل
 قطع ما يغطي حشفته
 حتى تنكشف كلها
 والمرأة قطع جزء يقع
 عليه الاسم من اللحم
 الموجودة بأعلى
 الفرج فوق ثقبه
 البول تشبهه عرف
 الديك وتسمى البظر
 بموحدة مفتوحة
 فخمة ساكنة ونقل
 الأردبيلي عن الإمام
 ولو كان ضعيف الخلقة
 بحيث لو ختن خيف
 عليه لم يخن الأن
 يغلب على الظن
 سلامته ويندب
 تحجيله سابع يوم
 الولادة لا تباع فان
 أخر عنه ففي الأربعين
 والاف في السنة
 السابعة لانها وقت
 أمره بالصلاة ومن
 مات بغير ختان لم
 يخن في الأصح ويسن
 اظهار ختان الذكور

والمندل اسم لعود الجذور وغلب غير آدم عليه والاف هو لم يولد انتهى ع ش (قوله لقوله تعالى الخ)
 دليل لوجوب الختان وقوله أن اتبع ملة ابراهيم يعني أن الذي لم يوح اليك فيه شيء وكان في ملة
 ابراهيم فاتبعه وحينئذ يكون اتباعه فيه بوحى من عند الله تعالى لانه تابع له فيه بلا وحي اه
 بحيرى (قوله ومنها) أى ومن ملة ابراهيم الختان أى وجوبه كما في المذهب قبل على المذبحي واندفع
 ما يقال لم يعلم ان الختن عنده واجب أو مندوب والامر بالاتباع يشملهما اه بحيرى (قوله اختن)
 أى ابراهيم بالقدم اسم موضع وقيل آلة للتجار وقوله وهو ابن ثمانين سنة وقيل وهو ابن مائة
 وعشرين والاول أصح وقد يحمل الاول على حسبان من النبوة والثاني من الولادة (قوله وقيل
 واجب الخ) أى الختان واجب الخ (قوله ونقل) أى هذا القيل (قوله بلوغ وعقل) متعلقان بيجب
 (قوله اذ لا تكليف قبلهما) أى قبل البلوغ والعقل وهو علة لوجوب الختان بما ذكر (قوله
 فيجب) أى الختن بعدهما أى البلوغ والعقل فوراً قال في التحفة الا ان خيف عليه منه فيؤخر حتى
 يغلب على الظن سلامته منه ويأمر به حينئذ الامام فان امتنع أجبره ولا يضمنه ان مات الا ان يفعله
 به في شدة حر أو برد فيلزمه نصف ضمانه ولو بلغ مجنوناً لم يجب ختاناه اه (قوله وبحت الزركشي الخ)
 عبارة فتح الجواد وبحت الزركشي وجوبه على ولي مميز توقفت صحة صلاته عليه لضيق الغلظة وعدم
 امكان غسل ما تحتها من النجاسة فيه نظراً لانه لم يخاطب بوجوب الغسل حتى يلزم وليه ذلك اه (قوله
 فالواجب الخ) شروع في بيان كيفية الختن وقوله في ختان الاول في ختن لانه المصدر وهو الفعل
 وأما الختان فهو موضع القطع (قوله قطع ما يغطي حشفته) أى وهو الغلظة بضم القاف قال ع ش
 ينبغي انها اذا ثبتت بعد ذلك لا يجب ازالها للحصول الفرض بما فعل أولاً اه وقوله حتى تنكشف
 أى الحشفة كلها (قوله والمرأة الخ) أى والواجب في ختان المرأة قطع جزء يقع عليه اسم الختان وتقليده
 أفضل لخبر أبى داود وغيره انه صلى الله عليه وسلم قال للختانة أشمى ولا تهكى فانه أحظى للراء
 وأحب للبعل أى لزيادته في لذة الجماع وفي رواية أسرى للوجه أى أكثر لسانه وودمه وقوله من
 اللحم متعلق بقطع وقوله فوق ثقبه البول حال من اللحم أى حال كونها فوق ثقبه البول وهو
 نو كيد ما قبله (قوله تشبه) أى اللحم الكائنة فوق ما ذكر وقوله عرف الديك بضم العين اللحم
 الجراء التي في رأسه (قوله وتسمى) أى اللحم المذكورة (قوله ونقل الأردبيلي) هو حمزة مفتوحة
 وراء ساكنة ثم دال مفتوحة وباء مكسورة صاحب الانوار (قوله ولوا الخ) جملة الشرط والجواب
 مفعول نقل أى نقل هذا اللفظ وقوله كان أى الذي يراد ختنه وقوله ضعيف الخلقة خبر كان
 وقوله بحيث الخ تصوير لضعيف الخلقة أى أنه مصور بحالة هي أنه لو ختن لخيف عليه الهلاك (قوله
 لم يخن) جواب لو الاولى فلو خولف وخن ضمنه من ختنه بالقود أو بالمال بشرطهما من المكافاة
 في القود والعصمة في المال كما هو من ختن مطيقات لم يضمنه ان كان ولياً أو مأذونه فان كان أجنبياً
 ضمنه لتعديده بالمهلك كذا في شرح المنهج (قوله الا أن يغلب على الظن سلامته) أى فانه يخن
 (قوله ويندب تحجيله سابع الخ) أى لانه صلى الله عليه وسلم ختن الحسن والحسين رضي الله عنهما
 يوم سابعهما ويكره قبل السابع ولا يحسب من السبعة يوم ولادته لانه كلما أخر قوى عليه وبه
 فارق العقيقة حيث حسب فها يوم الولادة من السبعة ولانها فرندب الاسراع اليه (قوله فان أخر)
 أى الختن عنه أى سابع يوم الولادة وقوله في الأربعين أى فيختن في الأربعين من الولادة (قوله والا)
 أى وان لم يخن في الأربعين فيختن في السنة السابعة قال ع ش وبعد ما ينبغي وجوبه على الولي ان
 توقفت صحة الصلاة عليه اه وهو مؤيد لبحث الزركشي السابق (قوله لانها) أى السنة السابعة
 وقت أمر الصبي بالصلاة (قوله لم يخن) أى بعدم موته في الأصح (قوله ويسن اظهار الخ) قال في
 التحفة بعده كذا نقله جمع مناعن ابن الحاج المالكي وسكتوا عليه وفيه نظر لان مثل هذا لما ثبت

بدليل ورد عنه صلى الله عليه وسلم فان أريد ان ذلك أمر استحسان لم يناسبه الجزم بسنيته وظاهر كلامهم في الالتماس ان الاطهار سنة فيهما الا أن يقال لا يلزم من ندب ولعة الختان اظهاره في المرأة اه (قوله وأما مؤنة الختان) أي من أجرة الختان وشراء أدوية وغير ذلك (قوله في مال المختنون) أي لانه لمصلحة (قوله ثم على الخ) أي ثم ان لم يكن عنده مال فهي واجبة على من تلزمه مؤنته (قوله ويجب أيضا) أي كما يجب الختان (قوله قطع سريرة المولود) الاولى سر بحدف التاء لان السرة لا تقطع اذ هي الموضع الذي يقطع منه السر والمخاطب يقطعها الولي ان حضر والا فن علم به عينا تارة وكفاية أخرى كارضاعه لانه واجب فوري لا يقبل التأخير فان فرط فلم يحكم القطع أو نحو الربط الا في ضمن وقوله بعد ولادته أي عقبها وقوله بعد نحو ربطها متعلق بقطع (قوله لتوقف الخ) علة لوجوب القطع بعد نحو الربط وقوله عليه أي على القطع المذكور (قوله وحرم تنقيب أنف مطلقا) أي لصبي أو صبية وعبرة التحفة ويظهر في خرق الأنف بحلقة تعمل فيه من فضة أو ذهب انه حرام مطلقا لانه لازمة في ذلك بغتفر لاجلها الا عند فرقة قليلة ولا هبة بهام مع العرف العام بخلاف ما في الآذان فانه زينة للنساء في كل محل اه قال ع ش ومع حرمة ذلك فلا يحرم على من فعل به ذلك وضع الحرام للزينة ولا النظر اليه اه (قوله واذن صبي) أي وحرم تنقيب أذن صبي والاولى لصبي اذ لفظ اذن من المتن فهو ممنون وقوله قطع عاصريح في أنه لا خلاف في حرمة وليس كذلك لان العلامة الرمل استوجه الجواز مطلقا في الصبي والصبية كما يعلم من عبارته فلتراجع (قوله وصبية على الاوجه) أي وحرم تنقيب أذن صبية على الاوجه (قوله لتعليق الخ) متعلق بتنقيب وقوله الحلق جمع حلقة (قوله كما صرح به الخ) أي كما صرح بتحريم تنقيب الاذن في الصبي والصبية الغزالي وغيره (قوله لانه) أي التنقيب وهو تعليل للحرمة وقوله لم تدع اليه حاجة أي لم تدع الى ذلك الا بلام حاجة (قوله وجوزه) أي التنقيب في خصوص الاذن مطلقا للصبي والصبية وليس راجعا لتنقيب الأنف أيضا كما قد يتبادر من كلامه (قوله واستدل) أي الزركشي وقوله بما في حديث أم زرع اعلم أن هذا الحديث أفردته الأئمة بالانصاف وله آداب كثيرة أشهرها ما ذكره وله أيضا طرق كثيرة بعضها موقوف وبعضها مرفوع والمرفوع كما في رواية عبد الله بن مصعب عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا عائشة كنت لك كأي زرع لام زرع فقلت يا رسول الله وما حديث أبي زرع وأم زرع قال جلست احدي عشرة امرأة فتعاهدن وتعاهدن أن لا يتن من أخبار أزواجهن شيئا فقالت الاولى زوجي لحم جل غث على رأس جبل وعرا سهل فيرتقي ولا سمين فينتقل قالت الثانية زوجي لا أثير خبره اني أخاف أن لا أذره ان أذكره اذكر عجره وبجده قالت الثالثة زوجي العشنق ان أنطق أطلق وان أسكت أعلق قالت الرابعة زوجي كليل تهامة لا حرو ولا قرو ولا خفاة ولا سائمة قالت الخامسة زوجي ابد دخل فهدوان خرج أسد ولا يسأل عما عهد قالت السادسة زوجي ان أكل لف وان شرب اشتف وان اضطجع التف ولا يوجع الكف ليعلم البث قالت السابعة زوجي عيايا أو غيايا طباقاء كل داء له داء شجك أو فلك أو جمع كلاك قالت الثامنة زوجي المس مس أرنب والريح ريح زرنب قالت التاسعة زوجي رفيع العماد طويل النجاد عظيم الرماد قريب البيت من الناد قالت العاشرة زوجي مالك ومالك مالك خير من ذلك له ابل كسيرات المبارك قليلات المسارح ادا سمعن صوت المزهر أيقن انهن هوالك قالت الحادية عشرة زوجي أبو زرع وما أبو زرع أناس من حلى اذني وملا من شحم عضدي وبجعتني فجعلت الى نفسي وجدي في أهل غنمة بشق فجعلني في أهل سهيل وأطيط ودائس ومنق فعنده أقول فلا أفجع وأرقد فاتصيح وأشرب فأتقمع أم أبي زرع فأم أبي زرع عكومها راح وبنتها فساح ابن أبي زرع فسا ابن أبي زرع مضجعه كسل شطبة وتشبعه ذراع الجفرة بنت أبي زرع

واخفاء ختان الانثى
وأما مؤنة الختان في
مال المختنون ولو غدير
مكلف ثم على من
تلزمه نفقته ويجب
أيضا قطع سريرة المولود
بعد ولادته بعد نحو
ربطها لتوقف
امساك الطعام عليه
(وحرم تنقيب أنف
مطلقا) (اذن صبي
قطعاً وصبية على
الاوجه لتعليق
الحلق كما صرح به
الغزالي وغيره لانه
ابلام لم تدع اليه
حاجة وجوزه
الزركشي واستدل
بما في حديث أم زرع
في الصحيح وفي فتاوى
فاضل خان من الحنفية

فما بنت ألى زرع طوع أبها وطوع أمها وملء كسائمها وغنيظ جارتها حارية ألى زرع فسا جارية
 ألى زرع لا تبث حديثا تبث شيئا ولا تنقث ميرثتنا قيثا ولا تملأ بيتنا تعشيشا قالت خرج أبو زرع
 والأوطاب تخض فلقى امرأة معها ولدان لها كالفهدين يلعبان من تحت خصرها رمانتين فطلعتني
 ونكحها فتكسبت بعده رجلا سريار كسريا وأخذت خطيا وأراح على نعمائنا ربا وأعطاني من كل
 رائحة زو جا وقال كلى أم زرع وميرى أهلاك فلو جمعت كل شيء أعطانيه ما يبلغ أصغر آنية ألى زرع
 قالت عائشة رضى الله عنها فقال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم كنت لك كائى زرع لأم زرع
 وحيث سقنا الحديث بتمامه فلننتم الفائدة بشرح كلماته بالاختصار تبركا بذلك فقوله فى الحديث قالت
 الأولى زو جى لحم جل غث أى كالحم الجمل شديد الهزال فى الرداءة وقوله على رأس جبل أى كائن
 ذلك اللحم على رأس جبل وقوله لاسهل فیرتقى أى ليس ذلك الجبل سهلا فيصعد اليه وقوله ولا سمين
 أى ذلك اللحم فينتقل إلى البيوت والكلام على اللف غير المرتب والمقصود من ذلك المبالغة فى تكبره
 وسوء خلقه مع كونه مكر وها ردينا وقوله قالت الثانية زو جى لا أنير خبره أى لا أظهره وقوله انى أخاف
 ان لا اذره أى لا أترك عدم ترك الخبر بأن أذكره والمقصود أنها تريد ان لا تذكر خبره لأنها تخاف
 الشقاق والفراق وضياح العيال لأنها ان تذكره تذكر عجره وسائر عيوبه الظاهرة
 والخفية وقوله قالت الثالثة زو جى العشنق بعين مهملة وشين معجمة مفتوحة ونون مفتوحة مشددة
 وهو الطويل المستكره فى طوله النخيف وقوله ان أنطق أطلق أى ان أنطق بعجوبة تفصيلا يطلعتني
 لسوء خلقه ولا أحب الطلاق لحاجتى اليه وقوله وان أسكت أعلقت أى وان أسكت عن عيوبه نصير فى
 معلة وهى المرأة التى لا هى مزوجة بزواج ينفع ولا مطلقة تتوقع ان تزوج وقوله وقالت الرابعة
 زو جى كليل تنامة أى فى الاعتدال وعدم الأذى وسهولة أمره كما بينته بقولها بعد لا حولا قرأى لا ذو
 حرارة مغرطة ولا ذو فرغ القاف أى رودة وقولها لا تخافة ولا سا آمنة أى لا ذو وخافة ولا ذو
 سائمة وقوله وقالت الخامسة زو جى ان دخل فهدى فهو كالفهد بفتح الفاء والهاء فى الوثوب على
 لارادة الجماع أوفى النوم والقرء فهو يحتمل المدح والذم وقوله وان خرج أسد أى فهو كالأسد أى فى
 فضل قوته وشجاعته أوفى غضبه وسفهفه فيحتمل أيضا المدح والذم وقوله ولا يسأل عما عهد أى علم
 فى بيته من مطعم ومشرب وغيرهما ما تكرر ما وما تسكاسا فهو محتمل أيضا للمدح والذم وقوله وقالت
 السادسة زو جى ان أكل لف بتشديد الفاء أى كثر وخالط صنوف العظام ومرادها انه ان كل لم يبق
 شيئا للعيال وأكل الطعام بالاستقلال وقوله وان شرب اشتف أى شرب الشفاقة بضم الشين وهى بقية
 الماء فى قعر الاناء وقوله وان اضطجع التفت أى وان اضطجع التفت فى ثيابه وتغطى بالحاف منفردا فى
 ناحية وحده ولا يباشرها ولا ينفذ فيه وقوله ولا يوجع الكف ليعلم البت أى ولا يدخل يده تحت ثيابها
 عند مرضها ليعلم الحزن والمرض والمراد لا شفقة عنه عليه حتى فى حال مرضها فكأنه أجنبى وقوله
 وقالت السابعة زو جى عيايا بفتح العين المهملة وتحتيتين بينهما ألف وهو من الابل الذى عيى من
 الضراب ومرادها انه عنيى لا يقدر على الجماع وقوله أو غيايا بفتح الغين المعجمة وتحتيتين كالذى قبله
 أى ذو غى وهو الضلالة أو الخيبة وقوله طباف بفتح أوله مدودا أى أحق تنطبق عليه الامور فلا
 يتبدى لها وقوله كل داء له داء أى كل داء يعرف فى الناس فهو داء له والمراد انه اجتمع فيه سائر
 العيوب والمصائب وقوله شجك بتشديد الجيم وكسر الكاف أى جرحك ان ضربك وقوله أو فلك
 بتشديد اللام وكسر الكاف أى ضاعنى كسرك وقوله أوجع كذا أى من الجرح والاكسرك والمراد
 انه ضرب لها فان ضربها شجها أو كسر عظمها أو جع الشج والاكسر لسوء عشرته مع الاهل
 وقوله وقالت الثامنة زو جى المس مس أى كس الارنب فى اللين والنعومة وقوله والريح ريح
 زرنب أى وريحه كريح الزرنب وهو نوع من النباتات طيب الرائحة وقوله وقالت التاسعة زو جى

رقيق العمد أى شرب الذى كثر ظاهرا الصيت وقوله طويل النجاد بكسر النون جائل السيف
 وطوله يستلزم طول القامة وهو المراد وقوله عظيم الرماد أى عظيم الكرم والجود على سبيل الحكاية
 وقوله قريب البيت من النادى أى قريب المنزل من النادى الذى هو مجتمع القوم وقوله وقالت العاشرة
 زوجى مالك أى اسمه مالك وقوله ومما لا كاستفهام تعظيم وتفخيم فكأنها قالت مالك شئ عظيم
 لا يعرف لعظمته فهو خير مما يشئ عليه به وقوله مالك خير من ذلك أى من كل زوج سبق ذكره
 وقوله ابل كثرات المبارك جمع مبارك وهو محل برك البعير وقوله قليلا المسارح جمع مسرح وهو
 محل تسريح الماشية والمراد أنه لا استعداد للضيقة بتركها باركة بقضاء بيته كثيرا ولا بوجهها
 للرعى الا قليلا حتى اذا نزل به ضيف كانت حاضرة عنده ليدسرع اليه بلبنها أو لمجها وقوله اذا سمعن
 صوت المزهر بكسر الميم أى العود الذى يضرب به عند الغناء وقوله أيقن انهن هو اللك أى منحورات
 للضيف وقوله وقالت الحادية عشرة زوجى أبو زرع وما أبو زرع الاستفهام للتعظيم وقوله أناس
 من حلى اذنى أى ملا اذنى من الحلى وهذا هو محل استدلال الزركشى وتطرق فى التحفة فى الاستدلال
 به بأن وجود الحلى فيه مما لا يدل على حل ذلك القهرىق السابق وقوله وملا من شحم عضدى المراد
 وجعائى سمينة بالتريبة فى التمتع وخصت العضدين بالذكور لانهم ما اذا سمعنا يسمن سائر الجسد
 وقوله وبجحنى فججعت الى نفسى أى فرحنى وعظمنى ففرحت وعظمت الى نفسى وقوله وجدنى فى
 أهل غيمة بالتصغير أى فى أهل غنم قليل وقوله بشق بفتح الشين اسم موضع وقوله فجعلنى فى أهل
 صهيل وأطيط ودانس ومنق أى فحملنى الى أهل خيل ذات صهيل وابل ذات أطيط وبقريدوس
 الزرع ومنق بنقى الحب وينظفه وقوله فعنده أقول فلا أقبح أى فأتكلم عنده بأى كلام فلا
 ينسبني الى القبح لكرا متى عليه ولحسن كلامى لديه وقوله وارقد فأتصح أى فانام الى أن يدخل
 الصباح ولا يوقظنى لخدمته وقوله وأشر بفتحة أى أروى وأدع الماء أكثره عنده مع قلته عند
 غيره وقوله أم أبى زرع لما مدحت أبازرع انتقلت الى مدح أمه وقوله فأم أبى زرع استفهام
 تعظيم وتفخيم وقوله عكومها رداح بضم العين والكاف وفتح الراء والدال أى أعدا لها عظيمة ثقيلة
 وقوله وبيتها فساح بفتح الفاء أى واسع وقوله ابن أبى زرع لما مدحت أبازرع وأمها انتقلت
 الى مدح ابنه وقوله مضجعه كدبل شطبة أى محل اضطجاعه وهو الخنب كشطبة مسالوة من جريد
 النخل والمراد أنه فى غاية اللطافة وقوله وتشبعه ذراع الجفرة فيه إشارة الى قلته كله وقوله بنت أبى
 زرع لما مدحت أبازرع وأمها وابنه انتقلت الى مدح بنته وقوله طوع أبيها وطوع أمها أى هى
 مطيعة لهما بآية فيها وقوله وملء كسائها أى مالئها كسائها الضخامتها وسمنها وهما ممدوح في
 النساء وقوله وغيط جارتها المراد منها حاضرتها وانما أغاظتها الغيرة منها بسبب حريدها وحسنها
 وقوله جارية أبى زرع لما مدحت من تقدم انتقلت الى مدح جاريته وقوله لا تبث حديثنا تبثنا
 أى لا تنشر كلامنا الذى نتكلم به فيما بيننا نشر والديانتها وقوله ولا تنقث ميرتنا تنقشنا أى لا تنقل
 طعامنا ناكله الا لما نحتاجه ولا تنقل بيتنا تعيشنا أى لا تجعل بيتنا محلا من القمامة
 والكناسة حتى يصير كانه عش الطائر بل تصلحه وتظفه لشارتها وقوله قالت أى أم زرع خرج أبو
 زرع أى من البيت لسفره والاطاب تخض بالبناء للجهول أى اسقية اللبن تحرك لاستخراج الزبد
 من اللبن وقوله فلقى أى أبو زرع فى سفره وقوله يلعبان من تحت خصرها برمانتين المراد أنهما ذات
 كفل عظيم بحيث اذا استلقت يصير تحت وسطها فجوة يجرى فيها الرمان فيلعب ولداه برماني الرمانتين
 وقوله فطلقتى ونكحها أى فبسبب ذلك طلقنى وتزوج على وقوله رجلا سرايا أى شربها وقوله ركب
 سر يا بفتح الشين وتشديد الياء أى فرسا وقوله وأخذ خطيبا تشديد الطاء المكسورة أى رجلا وقوله
 وأراح على نعمائى أى أدخل على نعمائى كثيرة وقوله وأعطانى من كل رائحة زوجا أى أعطانى من

كل بهيمة اثنين اثنين وقوله وقال كل من زرع أى وقال لي ذلك الرجل الذي تزوجته كل ما تشاءين
 يا أم زرع وقوله وميرى أهلك أى اعطيهم الميرة أى الطعام وقوله فلو جمعت كل شئ الخ تعنى أن
 جميع ما أعطاهم لا يساوى أصغر شئ حقير مما لا يزرع وفي ذلك إشارة إلى قولهم ما الحب إلا للحيث
 الأول ولذلك كانت السنة تزوج البكر وقوله كنت لك كالبى زرع لأم زرع أى فى اللغة والعطاء
 لا فى الفرقه والخ (فالتشبيه ليس من كل وجه والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله أنه لا بأس به) أى إن
 تنقيب الأذن لا بأس به مطلقاً (قوله لا بأس به) أى العرب وقوله كانوا يفعلونه أى التنقيب وقوله فلم
 ينكر عليهم الخ هذا هو محل الاستدلال وفيه نظر لأن التنقيب سقى فى الجاهلية وسكوت النبي صلى
 الله عليه وسلم لا يدل على حله وزعم أن تأخير البيان عن وقت الحاجة ممتنع لا يجدى هنا لأنه ليس
 فيه تأخير ذلك الألو شئ عن حكم التنقيب أو رأى من يفعله أو بلغه ذلك فهذا هو وقت الحاجة وأما
 شئ وقع وانقضى ولم يعلم هل فعل بعد أو لا فلا حاجة لمساواة تليانته نعم لو كان نقل أنهم استمروا على فعله
 بعد الإسلام ولم ينكر عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم لصلح الاستدلال به ولم يثبت ذلك كما نقله
 فى التحفة عن الغزالي ونصها نعم صرح الغزالي وغيره بحرمه تنقيب أذن الصبي أو الصبية لأنه إلام
 لم تدع إليه حاجة قال الغزالي إلا أن يثبت فيه من جهة النقل رخصة ولم تبلغنا أو كأنه أشار بذلك إلى
 رد ما قيل مما جرى عليه قاضيان من الحنفية فى فتاويه إلى آخر الشرح (قوله وفى الرعاية) اسم كتاب
 (قوله يجوز) أى التنقيب فى الأذن (قوله لغرض الزينة) أى بتعليق الحلى (قوله ومقتضى كلام
 شيخنا فى شرح المنهاج) عبارته والحاصل أن الذى يتمشى على القواعد حرمه ذلك فى الصبي مطلقاً
 لأنه لا حاجة له فيه بغتفر لاجلها ذلك التعذيب ولا نظراً لما يتوهم أنه زينة فى حقه مادام صغير إلا أن
 الحق أنه لا زينة فيه بالنسبة إليه وبغرضه هو عرف خاص وهو لا يعتد به إلا فى الصبية لما عرف أنه
 زينة مطلوبة فى حقهن قديماً وحديثاً وقد جرد صلى الله عليه وسلم اللعب لهن للمصلحة فكذلك هذا
 وأيضاً يجوز الأئمة لولم يصرّف ما لها فيما يتعلق بزينة البس أو غيره مما يدعوا إلى واج إلى خطبتها
 وإن ترتب عليه فوات مال لا فى مقابل تقديم المصلحة المذكورة فكذلك أنها ينبغي أن يغتفر هذا
 التعذيب لاجل ذلك على أنه تعذيب سهل محتمل وتبرأ منه سر يعاظم يمكن فى تجويزه لتلك المصلحة
 مفسدة بوجه فتأمل ذلك فإنه مهم اه (قوله لما عرف أنه) أى التنقيب فى الأذن زينة والمراد أنه
 سبب فى الزينة الحاصلة بتعليق الحلى والافتقار للتنقيب لا بعد زينة (قوله قديماً وحديثاً) أى
 جاهلية وإسلاماً (قوله تنمة) أى فى بيان حكم ما تلغف البهائم (قوله من كان مع دابة أى سواء كان
 مالكها أو مستعيرها أو مستأجرها أو غاصبها أو وديعها أو مرتبها أو سواء كان من ذكرها أو
 سائقتها أو قائدها وإذا اجتمع الثلاثة أعنى الراكب والسائق والقائد فيختص الضمان بالراكب على
 الأرجح من وجهين ولو كان أعنى ثانیهما يكون الضمان أثلاثاً وخص عرش كونه الضمان على
 الراكب على الأرجح بما إذا كان الزمام بيده والاف الضمان على من الزمام بيده ولو اجتمع سائق وقائد
 دون راکب فالضمان عليهما نصفين ولو كان عليهما كان فالضمان على المقدم منهم إلا أن سيرها
 منسوب إليه وقيل علمه إلا أن اليد لهما نعم أن لم ينسب إلى المقدم فعل كصغير ومريض لآخر =
 له وجب الضمان على المؤخر وهو الرديف وحده لأن فعلها حينئذ منسوب إليه وكذا لو كان المقدم
 غير ملتزم للأحكام كحربى هذا أن كانا على ظهرها فإن كانا فى جنبهما متحاذيين كأن كانا فى محارة أو
 شتد فبالضمان عليهما فلو ركب فى الوسط ثالث اختص الضمان به عند العلامة الرمل وعند
 غيره الضمان على الثلاثة وقوله يضم الخ أى غالباً من غير الغالب فقد لا يضم كان أو ركب أجنبي
 صديقاً أو مجنوناً بغير إذن الولي فالتلفت شيئاً فالضمان على الأجنبي وكان نفسه بها إنسان بغير إذن
 راکبها فرحت فالتلفت شيئاً فالضمان على الناحس فلو كان بأذنه فالضمان عليه وكان نذ بغيره أو

أنه لا بأس به لأنهم
 كانوا يفعلونه فى
 الجاهلية فلم ينكر
 عليهم رسول الله
 صلى الله عليه وسلم
 وفى الرعاية للمحابة
 يجوز فى الصبية
 لغرض الزينة ويكره
 فى الصبي انتهى
 ومقتضى كلام شيخنا
 فى شرح المنهاج
 جوازها فى الصبية
 لا الصبي لما عرف أنه
 زينة مطلوبة فى
 حقهن قديماً وحديثاً
 فى كل محل وقـ يجوز
 صلى الله عليه وسلم
 اللعب لهن بما فيه
 صورة للمصلحة فكذلك
 هذا أيضاً والتعذيب
 فى مثل هذه الزينة
 الداعية لرغبة
 الأزواج اليهن سهل
 محتمل ومغتفر لتلك
 المصلحة فتأمل ذلك
 فإنه مهم * (تنمة) *
 من كان مع دابة
 يضم ما تلغفه ليلاً
 ونهاراً

انفلتت دابته من يده فافسدت شيئا فلامضمان عليه لغلبته له حينئذ وكان كانت الدواب مع راع
فهاجت ريح وأظلم النهار ففرقت منه وأتلفت زرعاً مثلاً فلامضمان على الراعي في الاظهر للغلبة
بخلاف ما لو تفرقت لشومه فأتلفت شيئاً فانه يضمنه لتفريطه وقوله ما أتلفت له لانه قال في المنهيج
وشرحه أى أو ما تلف ببولها أو روثها أو ركضها ولو معتاد بطريق لان الارتفاق بالطريق مشروط
بسلامة العاقبة كما في الجناح والروشن وهما إذا ما جزم به في الروضة وأصلها في باب محرمات الاحرام
وهو المنقول عن نص الام والاصحاب وجزم به في المجموع وفيه احتمال للامام بعدم الضمان لان
الطريق لا تخلو منه والمنع منها لا سبيل اليه وعلى هذا الاحتمال جرى الاصل كالروضة وأصلها هنا
اه وقوله وعلى هذا الاحتمال الخ اعتمده أيضاً في النهاية والنفحة ومحل الهمان فيما أتلفت له الدابة اذالم
يقصر صاحبه فان قصر كان وضعه بطريق أو عرضه لافلامضمان لتفريطه فهو المضيع لماله (قوله
وان كانت وحدها) أى وان كانت الدابة سائرة وحدها أى وقد أدرسها في الصحراء على الاصح في
الروضة وقال الراعي انه الاوجه أما لو أرسلها في البلد فيضمن مطلقاً المخالفة العادة قال في التحفة
وقضيته أن العادة لو طردت به أى بإرسالها في البلد أدر الحكم عليها أيضاً كالصحراء إلا أن يفرق
بغلبة ضرر الرسالة بالبلد فلم تغو فيها العادة على عدم الضمان ويؤيده قول الراعي ان الدابة في البلد
تراقب ولا ترسل وحدها اه وقوله لم يضمن صاحبها الخ أى للحدث الصحيح بذلك الموافق للعادة في
حفظ نحو الزرع نهاراً وحفظ الدابة ليلاً ومن ثم لو جرت عادة بلد بعكس ذلك انعكس الحكم أو بحفظها
فيهما أى ليلاً ونهاراً ضمن فيهما كما يحسنه البلقي وقباسبه أنها لو جرت بعدمه ففيهما لم يضمن فيهما اه
تحفة (قوله إلا أن لا يفرط في ربطها) أى ان الضمان عليه فيما أتلفت له لا الا اذالم يفرط في ربطها بان
أحكمه وأغلق الباب واحتاط على العادة فخرجت ليلاً ونحو حلها أو فتح لص الباب فانه لا ضمان عليه
حينئذ لعدم تقصيره (قوله واتلاف نحو هرة) دخل فيه الطير والفحل فقوله لم يضمن بالرسالة الطير
والفحل محمول على غير العادى الذى عهدتلافه سم وقال قل على الجلال انه لا ضمان مطلقاً كما قاله
شيخنا زى وخط وخالفهما شيخنا مراهج بحججه وقوله عهدتلافها أى الهرة والاولى اتلافه بتذكير
الضمير والمراد عهد ذلك منه مرتين أو ثلاثاً وقيل يكفى مرة وخرج به التى لم يعهده ذلك منها فلا ضمان
فيه على الاصح لان العادة جرت بحفظ الطعام عنها لا ربطها وقوله ضمن يفتح الضاد وتشديد الميم
المفتوحة وضميره المستتر يعود على المتداو وهو اتلاف والمجمله خبره وقوله مالها أى نحو الهرة
والاولى أيضاً أن يقول مالها كنهه بتذكير الضمير ولو قال كما في شرح المنهيج مضمن لذى اليد لكان أولى
لا يهامه تخصيص ذلك بالمالك وليس كذلك اذا المستعير والمستأجر ونحوهما كالمالك وقوله ان قصر
في ربطه أى نحو الهرة لان هذا ينبغي أن يربط ويكفى شره وخرج به ما اذا أحكم ربطه وأغلق الباب
واحتاط على العادة فانحل من ربطه أو فتح لص الباب فخرج واتلاف فلامضمان (قوله وتدفع الهرة
الضاربة) أى المقترسة التى عهد منها ذلك وقوله على نحو طير متعلق بمحذوف صفة أى الضاربة
الجانية على نحو طير وسياً فى محترزه (قوله كصائل) متعلق بتدفع وقوله رعاية الترتيب السابق
متعلق أيضاً بتدفع أى تدفع بالاحف والاحف كفى الصائل ولو أحر قوله كصائل عنه لكان أنسب
(قوله ولا تقتل ضارية ساكنة) أى لا يجوز قتلها حال كونها ساكنة غير جانية على شئ وقوله
خلافاً لمجمع أى قالوا انها تقتل الحافطاً بالقواسق الخمس المأمور بقتلها ولا يعصمها الاقتناء ووضع
اليدها * (تمة) * لو كان بداره كلب عقوق أو دابة جوح ودخلها شخص باذنه ولم يعلمه بالحال
فعضه الكلب أو جحته الدابة ضمنه ولو كان الداخل بصراً فان دخل بلاذنه أو علمه فلا ضمان لانه
المتسبب في هلاك نفسه وكذا لو كان ما ذكر خارجاً عن داره ولو كان بجانب بابها فلا ضمان لان ذلك
ظاهر يمكن الاحتراز عنه والله سبحانه وتعالى أعلم

وان كانت وحدها
فاتلفت زرعاً أو غيره
نهاراً لم يضمن لا
صاحبها أو ليلاً ضمن
الأن يفرط في ربطها
واتلاف نحو هرة
طيراً أو طعاماً عهد
اتلافها ضمن مالها
ليلاً ونهاراً ان قصر
في ربطه وتدفع الهرة
الضاربة على نحو طير
أو طعاماً لتأكله
كصائل رعاية
الترتيب السابق ولا
تقتل ضارية ساكنة
خلافاً لمجمع لا مكان
الهرز عن شرها

* (باب الجهاد) *

أى باب في بيان أحكام الجهاد أى القتال في سبيل الله مأخوذة من المجاهدة وهى المقاتلة في سبيل الله
واعلم انه ورد في الجهاد من الآيات والاخبار ما يطول ذكره ويتعذر حصره فمن الاول قوله تعالى
كتب عليكم القتال وهو كره لكم وقوله تعالى وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله وقوله
تعالى فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد وقوله تعالى
أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وان الله على نصرهم لقدير وقوله تعالى ان الله اشترى من المؤمنين
أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة يقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويقتلون الآية ومن الثانى قوله صلى
الله عليه وسلم جاهدوا المشركين بأموالكم وأنفسكم واستتكم وقوله عليه السلام اغزوا في سبيل الله
من قاتل في سبيل الله فواق ناقة وجبت له الجنة والفواق ما بين الحلبتين وقوله عليه السلام ان في
الجنة مائة درجة أعدها الله للمجاهدين في سبيل الله ما بين الدرجتين كما بين السماء والارض وقوله
عليه السلام ما غبرت قدما عبد في سبيل الله فتمسه النار وقوله عليه السلام لا يلج النار رجل بكى من
خشية الله تعالى حتى يعود اللبن في الضرع ولا يجتمع غدار في سبيل الله ودخان جهنم في نفخى مسلم
أبد او قوله عليه السلام من رمى بسهم في سبيل الله كان له كعدل محرر وقوله عليه السلام من احتبس
فرسا في سبيل الله ايماناً بالله وتصديقاً بوعده فان شبعه وورثه وورثه في ميزانه يوم القيامة يعنى
حسناً وقد ورد في فضل الشهادة أيضاً شئ كثير فمن ذلك قوله تعالى ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل
الله أمواتاً بل أحياء عند ربهم يرزقون فرحين بما آتاهم الله من فضله وقوله تعالى والذين قتلوا في
سبيل الله فلن يضل أعمالهم سيدهم ويصلح بالهم ويدخلهم الجنة عرفها لهم وقوله صلى الله عليه
وسلم ان للشهيد عند الله سبع خصال ان يغفر له في أول دفعة من دمه ويرى مقعده من الجنة ويحلى
حلية الايمان ويحار من عذاب القبر ويأمن من الغرز الاكبر ويوضع على رأسه تاج الوقار الياقوتة
منه خير من الدنيا وما فيها ورج اثنتين وسبعين زوجة من الخور العين ويشفع في سبعين من أقاربه
واعلم انه ينبغي لكل مسلم أن ينوى الجهاد في سبيل الله ويحدث نفسه به حتى يسلم من الوعيد الوارد في
ترك ذلك وذلك لقوله عليه الصلاة والسلام من مات ولم يغز ولم يحدث نفسه بالغز ومات على شبهة من
النفاق وينبغي الاكثر من سؤال الشهادة قال عليه الصلاة والسلام من سأل الله الشهادة بصدق
المعه الله منازل الشهداء وان مات على فراشه نسال الله العظيم أن يمن علينا بالشهادة وبالحسنى وزيادة
(قوله هو) أى الجهاد فرض كفاية أما كونه فرضاً بالاجماع وأما كونه على الكفاية فلقوله تعالى
لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم
فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدین درجة وكلوا وعد الله الحسنى ففاضل بين
المجاهدين والقاعدین ووعدهم كلا الحسنى وهى الجنة والعاصى لا يوعدها ولا يفاضل بين ما حور
وما زور وقال تعالى فلولنا نفر من كل فرقة منهم طائفة أى ومكثت طائفة ليتفقهوا فى الما كثون
فى الدين وليندروا قومهم اذار جمعوا اليهم فثمهم على أن تنفر طائفة منهم فقط فدل ذلك على ان
الجهاد فرض كفاية لا فرض عين (قوله كل عام) أى لفعله صلى الله عليه وسلم اياه كل عام منذ
أمر به وكأحياء الكعبة فانه فرض كفاية فى كل عام وقوله ولو مرة أى ولو فعل فى كل عام مرة فانه
يكفى والمرة فى الجهاد هى أقله وعبارة المغنى أقل الجهاد مرة فى السنة كأحياء الكعبة ولقوله تعالى وأولاً
يرون أنهم يفتنون فى كل عام مرة أو مرتين قال مجاهد رلت فى الجهاد ولان الجزية تجب بدلا عنه
وهى واجبة فى كل سنة فكذلكها فان زاد على مرة فهو أفضل ونحصل الكفاية بان يشحن الامام
الثغور بمكافئين للكمار مع احكام الحصون والخنادق وتقليد الامراء أو بان يدخل الامام أو نائبه
دار الكفر بالجيش لقتالهم ووجوب الجهاد وجوب الوسائل لا المقاصد اذا المقصود بالقتال انما هو

* (باب الجهاد)
(هو فرض كفاية
كل عام) ولو مرة

الهداية وما سواها من الشهادة وأما قتل الكفار فليس بمقصود حتى لو أمكن الهداية بأقامة الدليل
 بغير جهاد كان أولى من الجهاد اهـ بخلاف ثم ان محل الاكفاء فيه مرة اذ لم يحتج الى زيادة فان
 احتج اليها زيد بقدر الحاجة (قوله اذا كان الخ) قيد لكونه فرض كفاية أى انه فرض كفاية
 في كل عام اذا كان الكفار حاليين في بلادهم لم ينتقلوا عنها (قوله ويتعين) أى الجهاد أى يكون
 فرض عين والملائم أن يقول وفرض عين الخ وقوله اذا دخلوا بلدا أى بلدة من بلاد المسلمين ومثل
 البلدة القرية وغيرها (قوله كما يأتي أى في المتن في قوله وان دخلوا بلدة لتأتين الخ) (قوله وحكم فرض
 الكفاية) أى مطلقا جهادا كان أو غيره (قوله انه اذا فعله من فهم كفاية) أى لمقاومة الكفار
 وان لم يكونوا من أهل فرض الجهاد كالصبيان والمجانين والنساء وذلك لانه أقوى نكاحا في الكفار
 وقوله سقط الحرح أى الاثم وقوله عنه أى عن الفاعل ان كان من أهله وقوله وعن الباقي أى الذين
 لم يفعلوا الجهاد للحصول الكفاية بفعل من فيه كفاية (قوله وأثم الخ) داخل في حكم فرض الكفاية
 وقوله من لا عذر له من المسلمين فان كان به عذر فلا يأثم وقوله ان تركوه أى كلهم وقوله وان جهلوا
 أى يأثمون بالترك وان كانوا جاهلين بفرضية الجهاد عليهم قال في التحفة أى وقد قصر وافى جهلهم به
 أخذ من قوتهم لتقصيرهم كالتأخر تجهيز ميت بقرية أى عن تقضي العادة بتعهده فانه يأثم وان
 جهل موته لتقصيرهم بعدم البحث عنه اهـ (قوله وفروضها) أى الكفاية كثيرة ولما كان
 شأن فروض الكفاية مهم الكثرة وخفائها ذكر جملة منها هنا (قوله كقيام بحجج دينية)
 أى وقيام بحل مشككة في الدين وانما كان ما ذكر من فروض الكفايات لتدفع الشبهات وتصفو
 الاعتقادات عن تمويهات المستدعين ومعضلات المحدثين ولا يحصل كمال ذلك الا باتباع قواعد علم
 الكلام المبينة على الحكميات والاهليات ومن ثم قال الامام لوبقى الناس على ما كانوا عليه في صفوة
 الاسلام لما أوجسنا التشاغل به وربما نهينا عنه أى كما جاء عن الائمة كالشافعي بل جعله أقيح مما
 عدا الشرك فاما الاثن وقد ثارت البدع ولا سبيل الى تركها تلتطم فلا بد من اعداد ما يدعى به
 الى المسلك الحق وتحل به الشبهة فإزالة الاشتغال بادلة المعقول وحل الشبهة من فروض الكفايات
 وأما من استتراب في أصل من أصول الاعتقاد فيلزمه السعي في ازالته حتى تستقيم عقيدته اهـ تحفة
 (قوله وهي البراهين الخ) أى ان الحجج هي البراهين الدالة على اثبات الصانع سبحانه وتعالى واثبات
 ما يجب له سبحانه وتعالى من الصفات المتقدم بيانها في أول الكتاب واثبات ما يستحيل عليه منها
 وقوله وعلى اثبات النبوات أى والبراهين الدالة على اثبات ما يتعلق بالانبياء مما يجب لهم من الصفات
 ويستحيل عليهم منها وقوله وما ورد به الشرع أى من كل ما أخبر به الشارع صلى الله عليه وسلم
 من البعث والنشور والحساب والعقاب ودخول الجنة وغير ذلك (قوله وعلوم شرعية) أى
 وكقيام بعلوم شرعية فهو معطوف على مجموع وقوله كتنسيق الخ تمثيل لها وقوله زائد صفة لفقه
 أى وفرض الكفاية منه القيام بالزائد على ما لا بد منه أما القيام بما لا بد منه فهو فرض عين (قوله
 وما يتعلق بها) معطوف على علوم شرعية وليس معطوفا على تفسير الخ لافادته انه من العلوم الشرعية
 مع انه ليس منها والمراد بما يتعلق بالعلوم الشرعية ما يتوقف عليه من علوم العربية وأصول الفقه
 وعلم الحساب المضطرا في الموارد والافاريروا الوصايا فتجب الاحاطة بذلك كل لشدة الحاجة اليه
 (قوله بحيث يصلح للقضاء والافتاء) مرتبط بعلوم شرعية والباء لتصور القيام بها الذي هو فرض
 كفاية أى ويتصور القيام بها المسقط للحرج بأن يتلبس بحالة هي أن يصلح للقضاء أو الافتاء قال في
 النهاية وانما يتوجه فرض الكفاية في العلم على كل مكلف حرد كغيره بليد مكلف ولو فاسقا غير انه
 لا يسقط به لعدم قبول فتواه ويسقط بالعباد والمرأة في أوجه الوجهين وبقوله غير بليد مع قول
 لمصنف رحمه الله تعالى كابن الصلاح ان الاجتهاد المطلق انقطع من نحو ثلثة سنة يعلم أنه لا اثم

اذا كان الكفار
 يسلاهم ويتعين
 اذا دخلوا بلدا كما
 يأتي وحكم فرض
 الكفاية أنه اذا فعله
 من فهم كفاية سقط
 الحرج عنه وعن
 الباقيين وأثم كل
 من لا عذر له من
 المسلمين ان تركوه
 وان جهلوا وفروضها
 كثيرة (كقيام
 بحجج دينية) وهي
 البراهين على اثبات
 الصانع سبحانه وما
 يجب له من الصفات
 ويستحيل عليه منها
 وعلى اثبات النبوات
 وما ورد به الشرع
 من المعداد والحساب
 وغير ذلك (وعلم
 شرعية) كتنسيق
 وحديث وفقه زائد
 على ما لا بد منه وما
 يتعلق بها بحيث
 يصلح للقضاء والافتاء

على الناس اليوم بتعطيل هذا الفرض وهو بلوغ درجة الاجتهاد المطلق لان الناس صاروا كلهم
 بلدا بالنسبة اليها أي الى درجة الاجتهاد اه ومثله في الخفة (قوله للحاجة اليهما) أي الى القضاء
 والاقتناء وهو علة لتصوير القيام بها بما ذكر (قوله ودفع ضرر معصوم) يصح عطفه على قيام أي
 وكدفع ضرر الخ ويصح عطفه على جميع أي وكالقيام بدفع قال في النهاية هل المراد بدفع ضرر من ذكر
 ما يسهل الرمي أم الكفاية قولان أحدهما ثابتهما فصح في الكسوة ما يستر كل البدن على حسب ما
 يليق بالحال من شتاء وصيف ويلحق بالطعام والكسوة ما في معناهما كاحرة طيب وخن دواء
 وخادم منقطع كما هو واضح اه وقوله مع ومخرج غيره كالحرى والمرئ وتارك الصلاة فلا يجب دفع
 ضررهم (قوله من مسلم الخ) بيان للمعصوم (قوله جائع) صفة له صوم وقوله لم يصل الحاجة الاضطراب
 أما اذا وصل اليها فيجب اطعامه على كل من علم به ولو لم يزد ما عنده من كفاية سنة وان كان يحتاجه من
 قرب (قوله أوعار) معطوف على جائع (قوله أو نحوهما) أي نحو الجائع والعاري كريض (قوله
 والمخاطب به) أي بدفع الضرر عن ذكر (قوله بما زاد) متعلق بموسر (قوله عند اختلال الخ) متعلق
 بالمخاطب أي ان المخاطب يدفع الضرر الموسر عند عدم انتظام بيت المال وعدم وفاء الزكاة ونحوهما
 بكفايته فان لم يختل ما ذكر أو وفاء الزكاة بها لا يكون الموسر هو المخاطب به بل يكون دفع ضرره
 من بيت المال أو من الزكاة وقوله وعدم وفاء زكاة أي أو نذر أو وقف أو وصية بسد حاجات المحتاجين
 (قوله وأمر معروف) أي وكامر معروف أو قيام بأمر الخ فهو بالجزم معطوف على قيام أو على جميع كما
 تقدم واعلم انه ورد في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من الآيات والاحاديث كثير لا يكاد
 يحصر فمن الأول قوله تعالى ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن
 المنكر وأولئك هم المفلحون ومن الثاني قوله عليه السلام من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فان لم
 يستطع فليسله فان لم يستطع فليقلبه وذلك أضعف الايمان وفي رواية أخرى ليس وراء ذلك يعني
 الانكار بالقلب من الايمان مثقال ذرة وقوله عليه الصلاة والسلام ليس منا من لم يرحم صغيرنا
 ويوقر كبيرنا ويأمر بالمعروف وينه عن المنكر (قوله أي واجبات الخ) تفسير للمعروف أي ان المراد
 به شيان واجبات الشرع والكف عن محرماته وقوله فعمل أي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
 وهو تفريع على تفسيره المعروف بما ذكر وبيان ذلك انه اذا أريد بالمعروف ما يشمل الكف عن
 المحرم وأريد من الأمر الأمر اللغوي وهو الطاب سوا عبر عنه بصيغة الأمر الاصطلاحية أو بصيغة النهي
 صدق ذلك بالنهي عن المنكر اذ هو طلب الكف عن المحرم والقصد من ذلك كله دفع ما يرد على
 اقتضاه على الأمر بالمعروف من أن مقتضاه أن النهي عن المنكر ليس من فروض الكفاية مع أنه
 منها حاصل الجواب أن عبارته صادقة به أيضا فلا يراد (قوله لكن محله) أي محل وجوب الأمر
 بالمعروف والنهي عن المنكر وقوله مجمع عليه صفة آكل من واجب ومن حرام والمجمع عليه منهما
 هو ما علم وجوبه بالنسبة للأول وتحريمه بالنسبة للثاني من الدين بالضرورة والأول كالصلاة والزكاة
 والحج وغير ذلك والثاني كالزنا واللواط وشرب الخمر وخرج بالمجمع عليه المختلف فيه منهما فليس القيام
 به من فروض الكفاية فلا يأم الشافعي الخنفي بالسما في الفتحة كما أنه لا ينهي المالكي عن استعمال
 المساء القليل الواقع فيه نجاسة لم يغيره ولا يرد حذو الشافعي خنفي ما يرى اباحتها لضعف أدلته
 ولان العبرة بعد الرفع للقاضي باعتقاده فقط (قوله أوفي اعتقاد الفاعل) معطوف على مجمع عليه أي
 أو واجب أو حرام في اعتقاد الفاعل فله ان يأمر به أو ينهي عنه وان كان على خلاف اعتقاده قال في
 النهاية ولا ينكر العالم مخالفيه حتى يعلم من فاعله اعتقاده تحريمه له حال ارتكابه لاحتمال انه حينئذ
 قلد القائل بحله أو انه جاهل بحرمته أما من ارتكب ما يرى اباحته بتقليد صحيح فلا يحل الانكار
 عليه اه (قوله والمخاطب به) أي بالأمر بالمعروف والشامل للنهي عن المنكر (قوله لم يخف الخ) قال

للحاجة اليهما ودفع
 ضرر معصوم) من
 مسلم وذمي ومستأمن
 جائع لم يصل الحاجة
 الاضطراب أو عار أو
 نحوهما والمخاطب به
 كل موسر بما زاد على
 كفاية سنة له ولأمونه
 عند اختلال بيت
 المال وعدم وفاء
 زكاة (وأمر معروف)
 أي واجبات الشرع
 والكف عن محرماته
 فشمس النهي عن
 منكر أي المحرم لكن
 محله في واجب أو
 حرام مجمع عليه أوفي
 اعتقاد الفاعل
 والمخاطب به كل
 مكلف لم يخف على
 نحو عضو ومال وان
 قل ولم يغلب على ظنه
 أن فاعله يزيفه
 عنادا

في الروض وشرحه ولا يسقط الامر بالمعروف والنهي عن المنكر الخوف منهما على نفسه أو ماله أو
عضوه أو بضعة أو خوف مفسدة على غيره أكثر من مفسدة المنكر الواقع أو غلب على ظنه أن
المرتكب يزيد فيها وفيه عنادا اه (قوله وان علم عادة الخ) غايه لقوله والمخاطب به كل مكلف أى
هو مخاطب بما ذكر وان علم عادة ان أمره أو نهيه لا يفيد المأمور أو المنهى شيئا قال في الروض وشرحه
ولا يختص الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بمسئوع القول بل عليه أى على كل مكلف ان يأمر
وينهى وان علم بالمادة أنه لا يفيد فان الذكرى تنفع المؤمنين فلا يسقط ذلك عن المكلف بهذا العلم
لعموم خبر من رأى منك الخ ولا يشترط في الأمر والنهي كونه معتلا ما يأمر به محبتا ما ينهى عنه
بل عليه أن يأمر وينهى نفسه وغيره فان اختل أحدهما لم يسقط الآخر اه (قوله بان غيره) تصوير
لنهي عن المنكر المندرج تحت الأمر بالمعروف وعبارة فتح الجواب بعد قوله والمخاطب به الخ فعليه
انكاره حينئذ بان غيره الخ اه (قوله بكل طريق أمكنه) أى بكل شئ يمكن له يزيل به المنكر وقوله
من يد الخ بيان للطريق وقوله فاستغاثه بالغير أى يستغيث بغيره لاجل أن يعينه على ازالة المنكر
(قوله فان عجز) أى عن تغيير بيده الخ وقوله أنكروه بقلبه قال في التحفة تنبيه ظاهر كلامهم ان الامر
والنهي بالقلب من فروض الكفاية وفيه نظر ظاهر بل الوجه انه فرض عين لان المراد منهما به
الكرهية والانكار به وهذا لا يتصور فيه أن يكون الا فرض عين فتأمل فانه مهم نفيس اه (قوله
وليس لاحد البحث الخ) قال سيدنا الحبيب عيدا لله الحداد في نصائحه الدينية واعلم أنه ليس بواجب
على أحد أن يبحث عن المنكرات المستورة حتى ينكرها اذا رآها بل ذلك محرم لقوله تعالى ولا تجسسوا
واقول النبي عليه السلام من يتتبع عورة أخيه يتتبع الله عورته الحديث وانما الواجب هو
الامر بالمعروف عند ما ترى التاركين له في حال تركهم والانكار للنكر كذلك فاعلم هذه الجملة
فان رأينا كثيرا من الناس يغلطون فيها ومن المهم أن لا تصدق ولا تقبل كل ما ينقل اليك من أفعال
الناس وأقوالهم المنكرة حتى تشاهد ذلك بنفسك أو ينقله اليك مؤمن تقى لا يجازف ولا يقول
الا بالحق وذلك لان حسن الظن بالمسلمين أمر لازم وقد كثرت بلاغات الناس بعضهم على بعض
وعم التساهل في ذلك وقلت المبالة وارقت الامانة وصار المشكوك وعند الناس من واقعهم على
هوى أنفسهم وان كان غير مستقيم لله والمذموم عندهم من خالفهم وان كان عبدا صالحا فتراهم
يمدحون من لا يستاهل المدح لموافقة اياهم وسكونه على باطلهم ويذمون من يخالفهم وينهونهم
في دينهم هذا حال الأكثر الامن عصم الله فوجب الاحتراز والتحفظ والاحتياط في جميع
الامور فان الزمان مفتون وأهله عن الحق نا كبون الامن شاء الله منهم وهم الاقلون اه (قوله
والتجسس) هو البحث عما ينكرتم عنكم من عيوب المسلمين وعوراتهم حينئذ عطفه على البحث
مرادف (قوله واقتحام الدور) أى الدخول فيها من غير اذن صاحبها (قوله بالظنون) متعلق بكل من
المصادر السابقة (قوله نعم الخ) استدراك من قوله ليس لاحد الخ لانه يؤهم انه ليس له ذلك ولو أخبره
ثقة بشخص اختفى بمنكر الخ مع أنه ليس كذلك فدفع هذا الإيهام بالاستدراك المذكور (قوله
بمن اختفى بمنكر الخ) أى لارادة فعل منكر لا يتدارك لو فعل كالقتل والزنا فانه لا يمكن تداركهما
بعد حصولهما بخلاف ما يتدارك كالغصب والسرقة فلا يلزمه فيه ذلك فانه يمكن تدارك المغصوب
بعد غصبه والمسروق بعد سرقة (قوله لزمه ذلك) أى ما ذكر من البحث والتجسس واقتحام الدور
(قوله ولو توقف الانكار) أى لانكر أى ازالته وقوله على الرفع للسلطان متعلق بتوقف (قوله لم
يجب) أى الرفع الى السلطان (قوله لما فيه) أى في الرفع وقوله من هتك حرمة أى من كشف
وضحة حرمة المرتكب وقد أمر ناسترها ما أمكن وقوله وتغريم مال أى تغريم السلطان المرتكب
مالا وهذا ان كان المنكر الذي ارتكبه فيه تغريم ماله أو كان السلطان جاثرا ياخذ مالا لا (قوله

وان علم عادة أنه
لا يفيد بان غيره
بكل طريق أمكنه
من يد فليسان
فاستغاثه بالغير فان
عجز أنكروه بقلبه
وليس لاحد البحث
والتجسس واقتحام
الدور بالظنون نعم
ان أخبره ثقة
بمن اختفى بمنكر
لا يتدارك كالقتل
والزنا لزمه ذلك ولو
توقف الانكار على
الرفع للسلطان لم يجب
لما فيه من هتك
حرمة وتغريم مال
قال ابن القشيري
قال شيخنا

وله) أي لان القسري وقوله احتمال بوجوبه أي الرفع للسلطان وقوله اذالم ينزجر أي مرتكب المنكر الابرار الرفع اليه (قوله وهو) أي هذا الاحتمال الاوجه (قوله صريح فيه) أي في هذا الاحتمال * (تنبيه) * يجب على الامام ان ينصب محتسبا يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر وان كان لا يختصان بالمحتسب فيتعين عليه الامر بصلاة الجمعة اذا اجتمعت شروطها وكذا صلاة العيدين وان قلنا انها سنة فان قيل قال الامام معظم الفقهاء على ان الامر بالمعروف في المحتسب مستحب وهما مستحب أحجب بأن محله في غير المحتسب ولا يقاس بالوالي غيره ولهذا الامر الامام بصلاة الاستسقاء أو صومه صار واجبا ولا يأمر المخالفين له في المذهب بما لا يجوز منه ولا ينهاهم عما رونه فريض عليهم أو سنة لهم اه مغنى (قوله وتحمل شهادة) أي وتحتمل شهادة أو وقيام بتحمل شهادة فيجرب ما من العطف على قيام أو على حج فهو من فروض الكفاية (قوله على أهـ لـ) أي التحمل أي بأن يكون مكلفا حرا اذا مر وأهـ وعادة (قوله حضر اليه) أي الى الأهل الذي يجب عليه التحمل (قوله أو طلبه) أي أو طلب المشهود عليه الأهل الذي يرد التحمل وقوله ان عذر بعذر رجعة قيد في كون التحمل يجب بالطلب أي محله وجوبه عليه بالطلب ان عذر أي الطالب المشهود عليه فان لم يعذر لا يجب التحمل بالطلب وعبرة المغنى وتحمل الشهادة ان حضر المشهود عليه فان دعي الشاهد المتحمل لم يجب عليه الا ان دعاه قاض أو معذور بمرض أو نحوه اه (قوله وأدائها) أي وكاداء الشهادة أو القيام بأداء الشهادة فهو من فروض الكفاية وقوله ان كان أكثر من نصاب قيد في كونه فرض كفاية أي محل كون الاداء فرض كفاية على المتحمل ان كان أكثر من نصاب والنصاب في الشهود يختلف في نحو الزنار بعة وفي الأموال والعقود رجلان أو رجل وامرأتان ولما يظهر للرجال غالبا كسكاح وطلاق وعقود رجلان وهكذا وسيد كذلك في باب الشهادة (قوله والاخ) أي وان لم يكن المتحمل أكثر من نصاب بل كان نصابا فقط فيكون الاداء فرض عين قال في المغنى تنبيه التحمل يفارق الاداء من جهة ان التحمل فرض كفاية على الناس والاداء على من تحمل دون غيره قاله الماوردي في باب الشهادة وفرض الاداء أغلظ من فرض التحمل لقوله تعالى ولا تسكنوا الشهادة اه (قوله وكأحياء الخ) عطف على قوله كقيام وانظر لم أعاد العامل والاولى عدم ذكره لتكون المعطوفات على نسق واحد فأحياء الكعبة أي قصدها بالنسك من جمع يحصل بهم الشعار فرض كفاية كل عام وقوله بحج وعمرة فلا يكفي أحياءها بأحدهما ولا بغيرهما كالصلاة والاعتكاف * (تنبيه) * قال في المغنى ولا يشترط في القائم بهذا الفرض قدر مخصوص بل الفرض ان يحجها كل سنة بعض المكلفين قاله في المجموع قال الاستوى ويتجه اعتبارها من عدد يظهر بهم الشعار اه ونوزع في ذلك فان قيل كيف الجمع بين هذا وبين المتطوع بالحج لان أحياء الكعبة بالحج من فروض الكفايات فكل وفدي يجيئون كل سنة للحج فهم يحيون الكعبة فمن كان عليه فرض الاسلام حصل ما أتى به سقوط فرضه ومن لم يكن عليه فرض الاسلام كان قائما بفرض الكفاية فلا يتصور حج التطوع أحجب بأن هنا جهتين من حيثين جهة التطوع من حيث انه ليس عليه فرض الاسلام وجهة فرض الكفاية من حيث الامر بأحياء الكعبة فيدعي أن يقال هو تطوع من حيث انه ليس فرض عين وان يقال فرض كفاية من حيث الأحياء وبأن وجوب الأحياء لا يستلزم كون العبادة فريضا لان الواجب المتعين قد يسقط بالندوب كاللعة المغفلة في الوضوء تغسل في الثانية أو الثالثة والجلوس بين المنجدتين بحللة الاستراحة وإذا سقط الواجب المتعين بفعل المندوب وفرض الكفاية أولى ولهذا تسقط صلاة الجنازة عن المكلفين بفعل الصبي ولو قيل يتصور ذلك في العبيد والصبيان والمجانين لكان وجبها اه (قوله وتشيع جنازة) أي وتشيع جنازة فهو فرض كفاية ومثله غسل الميت وتشيعه والصلاة عليه (قوله ورد سلام) أي وكر سلام أي جوابه فهو

وله احتمال بوجوبه
اذالم ينزجر الابه وهو
الاوجه وكلام الروضة
وغيرها صريح فيه
انتهى (وتحمل
شهادة) على أهل له
حضر اليه المشهود
عليه أو طلبه ان
عذر بعذر رجعة
(وأدائها) على من
تحملها ان كان أكثر
من نصاب والافه
فرض عين وكأحياء
كعبة بحج وعمرة كل
عام وتشيع جنازة
(ورد سلام) مسنون

فرض كفاية اذا كان المسلم مسلماً غير مختل به من صلاة أما كونه فرضاً فلقوله تعالى واذا
حيثم بحتة فحيوا بأحسن منها أو ردوها وأما كونه كفاية فلخبر يجرى عن الجماعة اذا مروا أن يسلم
أحدهم ويحزى عن الجلوس أن يرد أحدهم وقوله مسنون صفة للسلام ونخرج به غير المسنون عما
سند كره في قوله ولا يندب السلام على قاضي حاجة إلا فلا يحب رده (قوله عن جمع) عن بمعنى على
وهي ومحروها متعلق بسلام أي أن رد السلام الكائن على جماعة فرض كفاية عليهم اذا قام به
واحد منهم سقط الحرج عن الباقي (قوله أي اثنين فأكثر) ولا بد أن يكونوا مكلفين أو سكارى لهم
نوع تميز سمعوه (قوله ويختص) أي الراد بالتواب (قوله فان ردوا كلهم) أي كل المسلم عليهم وقوله
ولو لم تبا أي ولو كان ردهم مرتباً وليس في آن واحد (قوله أنيبوا) أي كلهم وقوله ثواب الفرض أي
فرض الكفاية (قوله كالمصلين على الحنازة) أي فاتهم يثابون كلهم ثواب الفرض فان قلت لم يسقط
الفرض برد الصبي بخلاف نظيره في الحنازة قلت لان القصد تم الدعاء وهو منه أقرب للاجابة والقصد
هنا الامن وهو ليس من أهله (قوله ولو سلم جمع مرتبون) أي أو دفعة (قوله فرد مرة) أي فاجابهم
بجواب واحد وقوله قاصدا جميعهم أي قاصدا الرد على جميعهم وقوله وكذا لو أطلق أي لم يقصد شيئا
ونخرج بذلك ما اذا قصد الابتداء فلا يسقط به الفرض (قوله أجزأه) أي الرد عن الجميع (قوله ما لم
يحصل فصل ضار) أي بين السلام والجواب فان حصل فصل ضار فلا يحزى وفيه انه كيف يتصور
عدم وجود فصل ضار بالنسبة لغیر السلام الاخير المنصل بالجواب اذا كان المسلمون كثيرًا وسلم
واحد بعد واحد كما هو فرض المسئلة ثم رأيت في المغني ما يؤيد الاشكال ونص عبارته وظاهر كلام
المجموع انه لا فرق بين أن يسلموا دفعة واحدة أو متفرقين وهو كما قاله بعض المتأخرين ظاهر فيما اذا
سلموا دفعة واحدة أو لم يسلموا أو احدا بعد واحد وكانوا كثيرين فلا يحصل الرد لكلهم اذ قد مر أن
شرط حصول الواجب أن يقع متصلاً بالابتداء اهـ (قوله سلام امرأة على امرأة) أي فانه مسنون (قوله
أو نحو محرم) بالجر عطف على امرأة أي سلامها على نحو محرم والاولى حذف لفظ نحو لان ما ندرج
تحت صرح به بعد (قوله أو سيد أو زوج) أي أو سلامها على زوج أو سيد (قوله وكذا على أجنبي) أي
وكذا دخل في المسنون سلامها على رجل أجنبي والحال انها محرم ولا تشتهى (قوله ويلزمها) أي المرأة
وقوله في هذه الصورة أي صورة كونها محرم ولا تشتهى وقوله رد سلام الرجل أي اذا سلم الرجل عليها
وهي محرم ولا تشتهى لزمها أن ترد عليه لان سلامه عليها مسنون كسلامها عليه (قوله أما مشتهة
الخ) مفهوم قوله لا تشتهى والحاصل يحرم الرد عند اختلاف الجنس بشرط أربعة كون الانثى
وحدها وكونها مشتهة وكون الرجل وحده وانتفاء المحرمية ونحوها كالزوجة (قوله ومثله)
أي ومثله الرد في حرمة منها ابتداءً ومنها فانه حرام (قوله ويكره رد سلامها) أي يكره على الأجنبي
أن يرد سلام المشتهة وقوله ومثله أي الرد في الكراهة ابتداءً السلام منه عليها (قوله والفرق)
أي بين ابتداءها وردّها حيث حرما وبين ردّها وابتدائها حيث كرها وقوله ان ردّها أي الأجنبية
المشتهة على الأجنبي وقوله وابتدائها أي ابتداء السلام منها عليه وقوله بطمعه لطمعه فيها أكثر
بعض نسخ الخط اسقاط لفظ لطمعه وهو الصواب الموافق لما في التحفة والازم تعليل الشيء بنفسه
والمراد أن كلاماً من ردّها سلام الأجنبي أو ابتداءً بها بالسلام عليه بطمع ذلك الأجنبي فيها طمعه أكثر
من طمعه فيها الحاصل بردها عليها أو ابتداءً ثمانية (قوله بخلاف ابتداءه ورده) أي فلا يطمعه كل
منها فيها أكثر (قوله فانه شيخنا) أي قال ما ذكر من قوله ودخل في قول مسنون لا الفرق فقط وان
كان هو ظاهر عبارته كما يعلم من الوقوف على عبارة شيخه في التحفة (قوله ولو سلم) أي أجنبي وقوله
على جمع نسوة التركيب اضافي أو توصيفي (قوله وجب الخ) جواب لو وقوله رد احداهن ولو ردن
كلهن جاز وأثن ثواب الفرض فالتعديد باحداهن ليس بمتعين قال في المغني ولا يكره أي الرد على جمع

(عن جمع) أي اثنين
فأكثر فيسقط الفرض
عن الباقي ويختص
بالتواب فان ردوا
كلهم ولو مرتباً أنيبوا
ثواب الفرض كالمصلين
على الحنازة ولو سلم
جمع مرتبون على
واحد فرد مرة قاصدا
جميعهم وكذا لو أطلق
على الأوجه أجزأه
ما لم يحصل فصل ضار
ودخل في قول
مسنون سلام امرأة
على امرأة أو نحو محرم
أو سيد أو زوج وكذا
على أجنبي وهي محرم
لا تشتهى ويلزمها في
هذه الصورة رد سلام
الرجل أما مشتهة
ليس معها امرأة أخرى
فيحرم عليها رد سلام
أجنبي ومثله ابتداءه
ويكره رد سلامها
ومثله ابتداءه أيضاً
والفرق ان ردّها
وابتداءها بطمعه
لطمعه فيها أكثر
بخلاف ابتداءه ورده
قاله شيخنا ولو سلم على
جمع نسوة وجب رد
احداهن

اذلا يخشى قننة
حينئذ يخرج بقولي
عن جمع الواحد فالرد
فرض عين عليه ولو
كان المسلم صبياعمرا
ولا بد في الابتداء
والرد من رفع
الصوت بقدر ما يحصل
به السمع المحقق
ولو في ثقيل السمع نعم
ان مر عليه سريعا
بحيث لم يبلغه صوته
فالذي يظهر كما قاله
شيخنا أنه يلزمه الرفع
وسعه دون العدو
خلفه ويجب اتصال
الرد بالسلام كاتصال
قبول البيع بإيجابه
ولا بأس بتقديم عليك
في رد سلام الغائب
لان الفصل ليس
باحنبي وحيث زالت
الغورية فلا قضاء
خلاف لما يوهمه
كلام الروياني
ويجب في الرد على
الاصم أن يجمع بين
اللفظ والاشارة ولا
يلزمه الرد الا ان جمع
له المسلم عليه بين اللفظ
والاشارة (وابتداؤه)
أي السلام عند
اقباله أو انصرافه
على مسلم غير نحو
فاسق أو مبتدع حتى
الصبي المميز وان
ظن عدم الرد

نسوة أو نحو ذلك لا تنفاه خوف القننة بل ينسب الابتداء به منهن على غيرهن وعكسه اه (قوله اذلا
يخشى قننة حينئذ) أي حين اذ كن جمعا وهو علة وجوب الرد (قوله ونحو ج بقولي عن جمع الواحد)
أي المسلم عليه الواحد وقوله فالرد فرض عين عليه أي جواب السلام يكون فرض عين عليه لكن ان
كان مكلفا (قوله ولو كان المسلم الخ) غاية في كونه فرض عين (قوله ولا بد في الابتداء والرد من
رفع الصوت) أي فلا تسقط سنه الابتداء الارتفاع الصوت ولا تسقط فرضية الرد الا بذلك أيضا وقوله
بقدر ما يحصل به السمع أي انه رفع كل من المبتدئ والراد صوته بقدر ما يحصل به سماع كل
لآخر سمعا محققا ولو بالنسبة لثقل السمع قال في الاذكار وأقل السلام الذي يصير به مسلما
مؤدبا سنة السلام أن يرفع صوته بحيث يسمع المسلم عليه فان لم يسمعه لم يكن آتيا بالسلام فلا يجب الرد
عليه وأقل ما يسقط به فرض رد السلام أن يرفع صوته بحيث يسمعه المسلم فان لم يسمعه لم يسقط عنه
فرض الرد ذكرهما المتولي وغيره قلت والمستحب أن يرفع صوته رفعا يسمعه به المسلم عليه أو عليهم
سمعا محققا واذ انشكك في أنه يسمعه زاد في رفعه واحتياط واستتحي ما اذا سلم على ايقاظ عندهم
نيام فالسنة أن يخفض صوته بحيث يحصل سماع الأيقاظ ولا يستيقظ النيام اه (قوله نعم الخ)
استدراك على اشتراط حصول السماع المحقق وقوله ان مراح فاعل مريد على المسلم وكذلك ضمير
يلغوه وباقي الضمائر يعود على المسلم عليه والمعنى اذا سلم شخص وهو مراح بسرعة على آخر وبعد عنه
بحيث انه اذا رد عليه لم يبلغ المسلم صوته يجب على ذلك الآخر المسلم عليه ان يرفع صوته طاقته ولا
يجب عليه ان يسعى خلفه سواء بلغه صوته أم لا (قوله ويجب اتصال الرد بالسلام) أي الصادر من المسلم
نفسه أو من المبلغ فالأصل في كل شيء بحسبه فلا يعترض ويقال ان ذلك ظاهر فيما لو كان السلام
حصل من المسلم مشافهة أما اذا كان بالتبليغ فلا يتصور رأي فلو فصل بينهما كلام أجنبي أو سكوت
طويل لم يسقط به الفرض (قوله كاتصال قبول الخ) أي نظير وجوب اتصال قبول البيع بإيجابه
(قوله ولا بأس بتقديم عليك الخ) أي بان يقول فيه كما سيأتي عليك وعليه السلام فالفصل بعليك
غير مضر لانه ليس بأجنبي أو هو مستثنى كما عبر به بعضهم (قوله وحيث زالت الغورية) أي في الرد
أي لم يحصل رد فور أو الانسب بآقباله أن يقول وحيث لم يحصل الاتصال وقوله فلا قضاء أي فلا
يقضى الرد بل يفوت عليه ويأنتم بذلك قال سم ويؤيد عدم القضاء أو يصرح به قول الاذكار فصل
قال الامام أبو محمد القاضي حسين والامام أبو الحسن الواحدى وغيرهما ويشترط أن يكون الجواب
على الغور فان أخره ثم رد لم يعد جوابا وكان آتما بترك الرد اه فقله لم يعد جوابا وكان آتما الخ يقتضى
ذلك اذ لو كان يقتضى لم يقل بترك الرد كان يقول بتأخير الرد اه (قوله خلاف لما يوهمه كلام
الرويانى) أي من أنه يقتضى اذا زالت الغورية (قوله ويجب في الرد على الاصم الخ) به يعلم الفرق بين
ثقل السمع وبينه (قوله أن يجمع) أي الراد ليحصل الافهام ويسقط عنه فرض الجواب وقوله بين
اللفظ والاشارة أي بفحو اليد ويغنى عن الاشارة علمه بان الاصم فهم بقرينة الحال والنظر الى فقه
الرد عليه كذا في شرح الروض (قوله ولا يلزمه الرد الخ) أي ولا يلزم الاصم الرد على من سلم عليه الا
ان جمع له من سلم عليه بين اللفظ والاشارة قال في الروض وشرحه وتجزئ اشارة الاخرس ابتداء ووردا
لان اشارة قائمة مقام العبارة (قوله وابتداؤه أي السلام) يؤخذ من قوله ابتداؤه انه لو أتى به بعد
تكلم لم يعتد به نعم يحتمل في تكلم سهوا أو جهلا وعذر به انه لا يفوت الابتداء به فيجب جوابه اه
تحفة (قوله عند اقباله) أي على شخص مسلم وقوله أو انصرافه أي عنه أي اذا أراد أن ينصرف
عنه يسن للنصرف ابتداء السلام عليه (قوله على مسلم) متعلق بالسلام وخارج به الكافر فلا يسن
السلام عليه بل يحرم كما سيذكره (قوله غير نحو فاسق أو مبتدع) سيأتي محترهما (قوله حتى
الصبي المميز) غاية في المسلم أي يسن السلام عليه ولو كان صبياعمرا (قوله وان ظن عدم الرد) غاية

في سنة ابتداء السلام على مسلم فلو أخرها عن قوله سنة لكان أولى (قوله سنة) قال الحليمي وإنما كان الرد فرصا ولا ابتداء سنة لأن أصل السلام أمان ودعاء بالسلامة وكل اثنين أحدهما آمن من الآخر محب أن يكون الآخر آمنا منه فلا يجوز لأحد أن يسكت عنه لئلا يخافه اه
واعلم أن أصل السلام ثابت بالكتاب والسنة والاجماع أما الكتاب فقد قال سبحانه وتعالى فإذا دخلتم بيوتا فسلموا على أنفسكم تحية من عند الله مباركة طيبة وقال تعالى وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها وقال تعالى فقالوا سلاما قال سلام وأما السنة ففي الصحيحين عن عبد الله بن عمرو بن العاصي رضي الله عنهما أن رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أي الإسلام خير قال نطعم الطعام ونقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف وفيه ما أبيض عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال خلق الله عز وجل آدم على صورته طوله ستون ذراعا فلما خلقه قال اذهب فسلم على أولئك نفر من الملائكة جلوس فاستمع ما يحيونك فانها يحيونك وتحية ذريتك فقال السلام عليكم فقالوا السلام عليكم ورحمة الله فزادوه درجة الله وفيه ما عن البراء بن عازب رضي الله عنهما قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بسبع بعبادة المريض وأتباع الجنائز وتسميت العاطس ونصر الضعيف وعون المظلوم وإفشاء السلام وإبرار القسم وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا أولا أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم أفشوا السلام بينكم (قوله عينا للواحد) حال من سنة أي حال كون السنة عينا أي سنة عين من الواحد (قوله وكفاية للجماعة) أي سنة كفاية إذا كان من جماعة فإذا فعله واحد منهم فقد أدى المطلوب وسقط الطلب به عن الباقي قال ابن رسلان في زبده

والسنة المثاب من قد فعله * ولم يعاقب امرؤ أن أهمله

ومنه مسنون على الكفاية * كالبدء بالسلام من جماعة

(قوله كالتمحية للاكل) أي فانها سنة عين من الواحد وكفاية من الجماعة (قوله لخبر الخ) دليل على سنة ابتداء السلام أي وإنما كان سنة لخبر أن أولى الناس بالله أي برجته أو بدخول جنته من بدأهم بالسلام (قوله وأفتى القاضي بأن الابتداء أفضل) أي من الرد وان كان واجبا (قوله كما أن إراء المعسر أفضل من انتظاره) أي مع أن إراء سنة والانتظار واجب (قوله وصيغة ابتداء السلام عليكم) أي وصيغة رده وعليكم السلام أو سلاما ولو ترك الواو جاز وان كان ذلكها أفضل فان عكس فهم ما بان قال في الابتداء عليكم السلام وقال في الرد السلام عليكم جاز وكفي فان قال في الرد عليكم وسكت عن السلام لم يجز إذ ليس فيه تعريض للسلام (قوله وكذا عليكم السلام) أي وكذلك يكفي في صيغة الابتداء عليكم السلام بتقديم الخبر (قوله أو سلاما) معطوف على لفظ السلام أي وكذا يكفي عليكم سلام بالتمكين وتقديم الخبر (قوله لكنه مكرره) أي لكن الاتيان في الابتداء بعلينكم السلام أو عليكم سلام مكرره فضمير لكنه يعود على ما بعد وكذا لا على قوله أو سلام فقط وعبرة النهاية ويجزئ مع الكراهة عليكم السلام ويجب فيه الردو عليكم السلام عليكم سلام اه
وقوله للنهي عنه أي في خبر الترمذي وغيره (قوله ومع ذلك) أي مع كونه مكرره وهاو قوله يجب الرد فيه أي في هذا المكرره (قوله بخلاف عليكم السلام) أي فانه لا يجب فيه الرد لانه لا يصلح لابتداء السلام لتقدم واو العطف (قوله والافضل في الابتداء والرد الخ) قال النووي في الاذكار أعلم أن الافضل أن يقول المسلم السلام عليكم ورحمة الله وبركاته فيأتى بصغير الجمع وان كان المسلم عليه واحدا ويقول المحبب وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته ويأتى بواو العطف في قوله وعليكم ومن نص على أن الافضل في المبتدئ أن يقول السلام عليكم ورحمة الله وبركاته الامام أقضى القضاة أبو الحسن الماوردي في كتابه الحاوي في كتاب السير والامام أبو سعيد المتولي من أصحابنا في كتاب صلاة

(سنة) عينا للواحد وكفاية للجماعة كالتمحية للاكل لخبر أن أولى الناس بالله من بدأهم بالسلام وأفتى القاضي بأن الابتداء أفضل كما أن إراء المعسر أفضل من انتظاره وصيغة ابتداء السلام عليكم أو سلاما وكذا عليكم السلام أو سلاما لكنه مكرره والنهي عنه ومع ذلك يجب الرد فيه بخلاف وعليكم السلام بالواو إذا لم يصلح للابتداء والافضل في الابتداء والرد الا تبيان بصيغة الجمع

الجمعة وغيرهما ودليلا ما روينا في مسند الدارمي وسنن أبي داود والترمذي عن عمران بن حصين رضي الله عنهما قال جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال السلام عليكم فرد عليه ثم جلس فقال النبي صلى الله عليه وسلم عشر ثم جاء آخر فقال السلام عليكم ورجة الله فرد عليه فجلس فقال عشرون ثم جاء آخر فقال السلام عليكم ورجة الله وبركاته فرد عليه فجلس فقال ثلاثون قال الترمذي حديث حسن وفي رواية لابي داود من رواية معاذ بن أنس رضي الله عنه زيادة على هذا قال ثم أتى آخر فقال السلام عليكم ورجة الله وبركاته ومغفرته فقال اربعون وقال هكذا تكون الفضائل اه (قوله حتى في الواحد) أي يأتي المبتدئ بصيغة الجمع ولو كان المسلم عليه واحدا أو يأتي الراد بذلك أيضا ولو كان المسلم واحدا وقوله لا جمل الملائكة أي نظرا لمن معه من الملائكة قال ابن العربي اذا قلت السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أو سلمت على أحد في الطريق فقلت السلام عليكم فاحضر في قلبك كل عبد صالح لله في الأرض والسماء وميت وحى فان من في ذلك المقام برده عليك فلا يبقى ملك مقرب ولا روح مطهر يبلغه سلامك الا ويرد عليك وهو دعاء فيستجاب فيك فتغلب ومن لم يبلغه سلامك من عباد الله المهم في جلاله المشتغل به فانت قد سلمت عليه في هذا الشؤل فان الله ينوب عنه في الرد عليك وكفى بهذا شرفا لك حيث سلم عليك الحق فليته لم يسمع أحد ممن سلمت عليه حتى ينوب الله عن الكل في الرد عليك اه مناوي (قوله وزيادة الخ) أي والافضل زيادة ورجة الله وبركاته ومغفرته لما تقدم آنفا عن النووي ولما روى عن أنس رضي الله عنه قال كان رجل يمر بالنبي صلى الله عليه وسلم برعي دواب أصحابه فيقول السلام عليك يا رسول الله فيقول له النبي صلى الله عليه وسلم وعليك السلام ورجة الله وبركاته ومغفرته ورضوانه فقيل يا رسول الله تسلم على هذا سلاما تسلمه على أحد من أصحابك قال وما يعني من ذلك وهو ينصرف بأجر بضعة عشر رجلا (قوله ولا يكفي الا افراد للجماعة) أي ولا يكفي الا افراد في السلام على الجماعة فلا يجب عليهم الرد (قوله ولو سلم كل) أي من اثنين تلاقيا (قوله فان ترتبا) أي السلامان بان تقدم أحدهما على الآخر وقوله كان الثاني جوابا أي كان السلام الثاني كافيا في الرد أي ان قصده الرد أو أطلق أو شرك أخذاهما بعده وقوله ما لم يقصد أي المسلم الثاني به أي بسلامه الابتداء وحده بان قصده وحده لم يكف عن الجواب فيجب عليه رد السلام على من سلم عليه أولا (قوله والالزم كلا الرد) أي وان لم يترتبا بان وقع سلامهما دفعة واحدة لزم كلا منهما أن يرده سلام الآخر (قوله يسن ارسال السلام) أي برسول أو بكتاب وقوله للغائب أي اندي شرعه السلام عليه لو كان حاضرا بان يكون مسلما غير نجس أو فاسق أو مبتدع (قوله ويلزم الرسول التبليغ) أي ولو بعد مدة طويلة بان نسي ذلك ثم تذكره لانه أمانة اه ع ش (قوله لانه) أي السلام المرسل أمانة (قوله ويجب ادائها) أي الامانة قال بعضهم والظاهر أنه لا يلزم المبلغ قصد عمل الغائب بل اذا اجتمع به وذكر بلغه اه ونظيره في التحفة وقال بل الذي يتجه به يلزمه قصد عمله حيث لا مشقة شديدة عرفا عليه لان اداء الامانة ما أمكن واجب اه (قوله وعمله) أي وحمل لزوم التبليغ عليه وقوله ما اذا رضی أي لفظا والاولى حذف لفظ ما والاقتصار على ما بعدها وقوله يتحمل تلك الامانة أي وهي السلام المرسل للغائب (قوله أما لو ردها) أي تلك الامانة وقوله فلا أي فلا يلزمه التبليغ (قوله وكذا ان سكت) أي وكذا لا يلزمه التبليغ ان سكت ولم يردها لفظا قال في التحفة بعد اخذنا من قولهم لا ينسب لساكت قول وكما جعلت بين يديه ودبقة فسكت ويحتمل التفصيل بين أن تظهر منه قرينة تدل على الرضا وعدمه اه (قوله وقال بعضهم الخ) عبارة التحفة ثم رأيت بعضهم قال فالواجب على الموصي به تبليغه وعمله الخ اه فالسارح تصرف فيها حتى جعل قوله وعمله الخ من كلامه وانه تابع فيه لشيخه مع انه من مقول البعض كما يعلم من آخر عبارة التحفة وقوله يجب على الموصي به تبليغه يعني اذا أوصى شخص آخر أن يبلغ سلامه على زيد مثلا بعد موته

حتى في الواحد لا حل
الملائكة والتعظيم
وزيادة ورجة الله
وبركاته ومغفرته
ولا يكفي الا افراد
للجماعة ولو سلم كل
على الآخر فان ترتبا
كان الثاني جوابا أي
ما لم يقصد به الابتداء
وحده كما بحثه بعضهم
والالزم كلام الرد
(فروع) يسن
ارسال السلام للغائب
ويلزم الرسول
التبليغ لانه أمانة
ويجب ادائها وعمله
ما اذا رضی يتحمل تلك
الامانة أما لو ردها
فلا وكذا ان سكت
وقال بعضهم يجب
على الموصي به تبليغه

فحبب على ذلك الشخص الموصى بفتح الصاد بالسلام التبليغ (قوله ومحله) أي ومحله وجوب التبليغ على الوصى وقوله أن قبل الوصية أي لأنه يبعد تكليفه الوجوب بمجرد الوصية وقوله يدل على التحمل أي تحمل أمانة السلام (قوله ويلزم المرسل إليه الرد فوراً) أي أن أتى الرسول بصيغة معتبرة كأن قال له فلان يقول لك السلام عليك أو أتى المرسل بها كأن قال السلام على فلان فبلغه عنى فقال الرسول له زيد سلم عليك والحاصل لا بد في وجوب الرد من صيغة شرعية من المرسل أو الرسول بخلاف ما إذا لم توجد من واحد منهما كأن قال المرسل سلم لي على فلان فقال الرسول لفلان زيد سلم عليك فلا يجب الرد (قوله وبه الخ) معطوف على باللفظ أي ويلزم المرسل إليه الرد فوراً باللفظ أو بالكتابة فيما إذا أرسل له السلام في كتاب فيلزم الرد باللفظ أو بالكتابة (قوله ويندب الرد) أي في ضمن رده على المرسل كما يعلم من التفريع بقوله فيقول الخ (قوله والبداءة به) أي ويندب البداءة بالمبلغ في صيغة رد السلام (قوله فيقول الخ) بيان لكيفية صيغة الرد على المبلغ مع البداءة به وعلى المرسل أي فيقول المرسل إليه في الرد عليهم أو عليك وعليه السلام (قوله للخبر المشهور فيه) أي في ندب الرد على المبلغ مع البداءة به وذلك الخبر هو ما رواه أبو داود في سننه عن غالب القطان عن رجل قال له حدثني أي عن جدي قال بعثني أبي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اتته فآقرته السلام فاتيتة فقلت أن أبي يقرئك السلام فقال عليك السلام وعلى أبيك السلام (قوله نذب البداءة بالمرسل) أي بأن يقول وعليه وعليك السلام (قوله ويحرم أن يبدأ به) أي بالسلام ذمياً وذلك للنهي عنه في خبر مسلم فإن بان من سلم عليه معتقداً أنه مسلم ذمياً استحب له أن يسترد سلامه بأن يقول له رد على سلامي والغرض من ذلك أن يوحشه و يظهر له أنه ليس بينهما ألفة وروى ابن عمر سلم على رجل فقيل له أنه يهودي فتبعه وقال له رد على سلامي قال النووي في الإذكار وروى في صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تبدؤا اليهود ولا النصارى بالسلام فإذا قيم أحدكم في الطريق فاضطروه إلى أضيقه وروى في صحيح البخاري ومسلم عن أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا عليهم وروى في صحيح البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا سلم عليكم اليهود فأنما يقول أحدكم السلام عليك فقل وعليك ثم قال قال أبو سعيد لو أراد تحية ذمي فعلها بغير السلام بأن يقول هداك الله وأنعم الله صاحبك قلت هذا الذي قاله أبو سعيد لا بأس به إذا احتاج إليه وأما إذا لم يحتج إليه فالأختار أن لا يقول شيئاً فإن ذلك بسط له وإيناس وإظهار صورة مودة وتحن مأمورون بالأغلاظ عليهم ومنه يهون عن ودهم فلا تظهروا لله أعلم اه (قوله ويستثنى) أي الذي وجوباً أن كان ذلك الذي مع مسلم قال النووي في الإذكار أيضاً إذا أمر على جماعة فيهم مسلمون أو مسلم وكفار فالسنة أن يسلم عليهم ويقصد المسلمين أو المسلم وروى في صحيح البخاري ومسلم عن أسامة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم مر على مجلس فيه اخلاط من المسلمين والمشركين عبدة الاوثان واليهود فسلم عليهم النبي صلى الله عليه وسلم اه (قوله ويسن لمن دخل الخ) قال في الروض وشرحه ومن دخل داره فليسلم ندباً على أهله لخبر أنس أنه صلى الله عليه وسلم قال له يا بني إذا دخلت على أهلك فسلم يكن بركة عليك وعلى أهلك رواه الترمذي وقال حسن صحيح أو دخل موضعاً خالياً عن الناس فليقل ندباً بالسلام علينا وعلى عباد الله الصالحين لما روى مالك في موطئه أنه بلغني أنه يستحب ذلك وقال تعالى فإذا دخلتم بيوتاً فسلموا على أنفسكم تحية من عند الله مباركة طيبة وليقل ندباً قبل دخوله بسم الله ويدعو بما أحب ثم يسلم بعد دخوله لخبر أبي داود إذا دخل الرجل بيته فليقل اللهم أني أسألك خير المخرج وخير المدخل بسم الله ولجنا وبسم الله خرجنا وعلى الله توكلنا ثم يسلم على أهله اه (قوله ولا يندب السلام على قاضي حاجة الخ) أي للنهي عنه ولأن مكالمته بعيدة عن

ومحله كما قال شيخنا
أن قبل الوصية باللفظ
يدل على التحمل
ويلزم المرسل إليه الرد
فوراً باللفظ في الأرسال
وبه أو بالكتابة فيها
ويندب الرد أيضاً على
المبلغ والبداءة به
فيقول عليك وعليه
السلام للخبر المشهور
فيه وحكى بعضهم
ندب البداءة بالمرسل
ويحرم أن يبدأ به
ذمياً ويستثنى وجوباً
بقلبه أن كان مع
مسلم ويسن لمن دخل
محلاً خالياً أن يقول
السلام علينا وعلى
عباد الله الصالحين
ولا يندب السلام
على قاضي حاجة بول
أو غائط أو جراح أو

المروعة والادب ولا يندب أيضا على من في الحمام قال الراعي لانه بيت الشيطان ولا شغلته بالغسل اه
وقوله بول مضاف اليه انظر حاجة والاضافة فيه للبيان (قوله ولا على شارب) أي ولا يندب على شارب
أي في هذه مرة ماء على قياس ما بعده وقوله لشغله أي المذكوذ من الشارب والآن كل بما فيه من
الماء واللحمة (قوله ولا على فاسق) أي ولا يندب السلام على فاسق قال الامام النووي في الاذكار
وأما المستدع ومن اقترف ذنبا عظيما ولم يقب منه فينبغي أن لا يسلم عليهم ولا يرد عليهم السلام كذا
قاله البخاري وغيره من العلماء فان اضطر الى السلام على الظلمة بان دخل عليهم وخاف ترتب مفسدة
على دينه أو دنياه أو غيرهما ان لم يسلم سلم عليهم قال الامام أبو بكر ابن العربي قال العلماء يسلم وينوي
ان السلام من أسماء الله تعالى المعنى الله عليكم كرميقيب اه (قوله بل يسن تركه) أي ترك السلام
فيشابه عليه وقوله على مجاهر بنفسه حال من ضمير تركه أو متعلق بنفس الضمير بناء على القول
بجواز ذلك اذا عاد على ما يجوز التعلق به (قوله وتركك ذنبا عظيما) الذي يظهر انه معطوف على
مجاهر ومثله ما بعده ثم رأيت العلامة الرشيدى صرح به مستدلا بعبارة التحفة المماثلة لعبارة
شارحنا فتحصل ان هؤلاء لا يسن ابتداء السلام عليهم ويسن تركه بحيث يشابه عليه وما عداهم من
متركك ذنبا عظيما وهو مخف لا يسن السلام عليه فقط وأما تركه فليس بسنة بل هو مباح (قوله
الاعذر) يحتمل ارتباطه بقوله ولا على فاسق ويحتمل ارتباطه بقوله بل يسن تركه قال ع ش ومن
الاعذر خوفاه ان يقطع نفقته (قوله أو خوف مفسدة) عطف على عذر من عطف الخاص على العام اذ
العذر شامل لخوف المفسدة (قوله ولا على مصلح) أي ولا يندب السلام على مصلح والحاصل
ضابط من لا يندب السلام عليه كل شخص مشغول بحالة لا يليق بالمروعة القرب منه فيها كذا في شرح
الروض (قوله ولا رد عليهم) أي ولا ردوا حب عليهم أي على قاضي الحاجة ومن بعده لان من لا يستحب
السلام عليه لا يلزمه رد ولو سلم عليه الا ما استثنى (قوله الاستمعة الخطيب) أي اذا سلم عليه وقوله فانه
يجب عليه ذلك أي الرد أي مع ان السلام عليه مكره وقيل لا يجب عليه الرد لتقصير المسلم عليه وعبارة
المغنى واذا سلم على حاضر الخطبة وقلنا بالجديد لا يحرم عليهم الكلام في الرد ثلاثة أوجه أحدها
عند البغوى وجوب الرد وصحة البلقين والثاني استحبابه والثالث جوازه اه (قوله بل يكره الرد
لقاضى الحاجة الخ) أي لانه يسن لهم عدم الكلام مطلقا (قوله ويسن) أي الرد لا كل المتقدم
وهو الذى سلم عليه واللحمة بغمه وقوله وان كانت اللحمة بغيه أي يسن للآكل المذكوذ الرد سواء
كانت اللحمة باقية بغمه أولا (قوله نعم يسن الخ) استثناء من الآكل وهو في الحقيقة مفهوم التقيد
بقوله سابقا في هذه اللحمة فانه يفهم منه انه اذا لم تكن في هذه يندب السلام عليه واذا ندب وجب رده
وعبارة المغنى واستثنى الامام من الآكل ما اذا سلم عليه بعد الابتلاع وقبل وضع لقمته أخرى فيسن
السلام عليه ويجب عليه الرد وكذا من في محل نزع الثياب في الحمام كما جرى عليه الزركشى وغيره اه
(قوله ويسن الرد لمن في الحمام) الاخصر حذف قوله ويسن الرد ويكون قوله ولن الخ معطوفا على
للآكل وهو الاولى أيضا ليكون قوله باللفظ مبطنا ردالا كل أيضا (قوله وملب) أي ويسن الرد لمن
قال النووي والملي يكره أن يسلم عليه لانه يكره له قطع التلبية فان سلم عليه رد السلام باللفظ نص عليه
الشافعي واصحابنا اه (قوله ولمصلح الخ) أي ويسن الرد لمن سلم عليه وهو في الصلاة أو الاذان أو الإقامة
بالإشارة بالرأس أو باليد أو غير ذلك قال النووي في الاذكار وأما المصلح فيحرم عليه أن يقول وعليكم
السلام فان فعل ذلك بطلت صلاته ان كان عالما بتجريمه وان كان جاهلا لم تبطل على أصح الوجهين
عندنا وان قال عليه السلام بلفظ الغيبة لم تبطل صلاته لانه دعاء ليس بخطاب والمستحب ان يرد عليه
في الصلاة بالإشارة ولا يتلفظ بشئ وان رد بعد الفراغ من الصلاة فلا بأس وأما المؤذن فلا يكره له رد
الجواب بلفظه المعتاد لان ذلك يسير لا يبطل الاذان ولا يخل به اه وما جرى عليه الشارح في الاذان

استنجاء ولا على شارب
وآكل في هذه اللحمة
لشغله ولا على
فاسق بل يسن تركه
على مجاهر بنفسه
ومتركك ذنبا عظيما
لم يقب منه ومبتدع
الاعذر أو خوف
مفسدة ولا على
مصلح وساجد
ومؤذن ومقيم
وخطيب ومستمع
ولا رد عليهم الاستمعة
الخطيب فانه يجب
عليه ذلك بل يكره
الرد لقاضى الحاجة
والمجامع والمستنجي
ويسن للآكل
وان كانت اللحمة
بغيه نعم يسن السلام
عليه بعد البلع
وقبل وضع اللحمة
بغيه ويلزمه الرد
ويسن الرد لمن في
الحمام وملب باللفظ
ولمصل ومؤذن ومقيم

من رده بالاشارة والاف بعد الفراغ خلاف ما ذكر (قوله بالاشارة) متعلق بما يتعلق به قوله لمصلح
الح أي ويسن الرد بالاشارة لمصلح الح (قوله والاف بعد الفراغ) أي وان لم يرد من ذكر من المصلح
والمؤذن والمقيم بالاشارة فليرد بعد الفراغ أي من الصلاة أو الاذان أو الاقامة وما ذكر من سنية الرد
بالاشارة أو بعد الفراغ هو الاوجه وقيل يجب بعد الفراغ وعبارة المغني ولو سلم على المؤذن لم يجب
حتى يفرغ وهل الاجابة بعد الفراغ واجبة أو مندوبة لم يصرحوا به والاوجه كما قال البلقيني انه
لا يجب اه (قوله أي ان قرب الفصل) أي بين السلام والرد قال ع ش بان لا يقطع القبول عن
الاجاب في البيع اه (قوله ولا يجب) أي الرد وقوله عليهم أي على الآكل ومن في الحمام ومن بعده
وقد نظم الجلال السيوطي المسائل التي لا يجب فيها الرد فقال

رد السلام واجب الاعلى * من في صلاة أو باكل شغلا
أو شرب أو قراءة أو أذنيه * أو ذكر أو في خطبة أو تلييه
أو في قضاة حاجة الانسان * أو في اقامة أو الاذان
أو سلم الطفل أو السكران * أو شابة يخشى بها افتتان
أو فاسق أو ناعس أو نائم * أو حالة الجماع أو تحاكم
أو كان في حمام أو مجنونا * فواحد من بعده عشر ونا

وقوله أو شابة يقرأ بتخفيف الباء للضرورة (قوله ويسن عند التلاقي) أي في طريق وخرج بالتلاقي
ماذا كان القوم جلوساً أو وقفاً أو مضطجعين وورد عليهم غيرهم فالوارد يبدأ بالسلام مطلقاً سواء
كان صغيراً أو كبيراً قليلاً أو كثيراً (قوله سلام صغير الح) فلو عكس بان سلم الكبير على الصغير أو
الواقف على الماشي أو الماشي على الراكب لم يكرهه وإن كان خلاف السنة وقوله وماش على واقف
أي أو جالس أو مضطجع وقوله وراكب عليهم أي ويسن سلام راكب على كبير وماش وواقف
ولو كان الراكب صغيراً (قوله وقيلين على كثيرين) أي ويسن سلام قليلين على كثيرين قال
في شرح الروض فلو تلاقي قليل ماش وكثير راكب تعارضا اه وقوله تعارضا أي فلا أولوية لأحدهما
على الآخر (قوله وحنى الظهر) أي عند السلام وقوله مكرهه أي لخبران رجلا قال يارسول الله
الرجل منا يلي أخاه أو صديقه أن يخني له قال لا قال أفيلترمه ويقبله قال لا قال فيأخذ بيده ويصافحه
قال نعم رواه الترمذي ولا تغتر بكثرة من يفعله من ينسب إلى علم أو صلاح أو غيرهما ممن خصص
الفضل فان الاقتداء بما يكون برسول الله صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى وما آتاكم الرسول فخذوه
وما نهاكم عنه فانتهوا وعن الفضيل بن عياض رجه الله اتبع طريق الهدى ولا يضرك قلة السالكين
وإياك وطريق الضلالة ولا تغتر بكثرة الهالكين ومحل كراهة التقبيل إذا لم يكن لغرض صلاح أما إذا
كان ذلك فلا يكره بل يندب كما سينص عليه قريبا (قوله وقال كثير من حرام) أي خصوصاً ان وصل
إلى حد الركون (قوله وأفتى النووي بكراهة الانحناء بالرأس) معتمد (قوله وتقبيل الح) معطوف
على الانحناء أي وأفتى بكراهة تقبيل الح ومحلها في غير تقبيل الامر بالحسن الوجه أما هو فحرم بكل
حال سواء قدم من سفر أم لا والمعانقة كالتقبيل بل أولى وقوله لاسيما الخو غنى أي خصوصاً إذا كان
لخو غنى ودخل تحت نحو ذنوب وشوكة ووجاهة وقوله الحديث الح تعليل لكراهة التقبيل لخوا
غنى وقوله من تواضع أي من أظهر التواضع سواء كان بتقبيل أو قيام أو غير ذلك (قوله ويندب ذلك)
أي التقبيل قال الامام النووي في الاذكار إذا أراد تقبيل يد غيره ان كان ذلك له هذه وصلاحه أو
علمه أو شرفه وصيافته أو نحو ذلك من الامور الدينية لم يكره بل يستحب وان كان لغناه ودنياه وثروته
وشوكة ووجاهته عند أهل الدنيا ونحو ذلك فهو مكره شديد الكراهة وقال المتولى من أصحابنا
لا يجوز فاشار إلى أنه حرام وبنافى سنن أبي داود عن زارع رضى الله عنه وكان في وفد عبد القيس

بالاشارة والاف بعد
الفراغ أي ان قرب
الفصل ولا يجب
عليه ويسن عند
التلاقي سلام صغير
على كبير وماش
على واقف وراكب
عليهم وقليلين على
كثيرين * (فوائد)
وحنى الظهر مكره
وقال كثير من حرام
وأفتى النووي بكراهة
الانحناء بالرأس
وتقبيل نحو رأس أو
يد أو رجل لاسيما
لخوا غنى لحديث من
تواضع لغنى ذهب
ثلاث دينه ويندب
ذلك لخوا صلاح أو
علم أو شرف لان أبا
عبيدة قبل بدع
رضي الله عنهما

قال جعلنا انتباد من رواحلنا فقبل يد النبي صلى الله عليه وسلم ورجله ثم قال وأما تقبيل الرجل
 خذ ولده الصغير وأخيه وقبله غير خد من أطرافه ونحوها على وجه الشفقة والرحمة والالطف
 ومحبة القرابة فسنة وكذلك قبلته ولده صديقه وغيره من صغار الاطفال على هذا الوجه وأما
 التقبيل بالشهوة فحرام بالاتفاق وسواء في ذلك الوالد وغيره بل النظر اليه بالشهوة حرام اتفاقا على
 لقريب والأجنبي اه (قوله ويسن القيام لمن فيه فضيلة ظاهرة) أي اكراما وبرا واحتراما له
 لاريا وقوله من نحو صلاح بيان للفضيلة وقوله أو ولادة أي ويسن القيام لمن له ولادة كاب أو أم
 وقوله أو ولاية أي ولاية حكم كأمير وقاض (قوله معصية بصيانية) قال ع ش راجع للجميع
 اه والمراد بالصيانة العفة والعدالة ومفهومها أنه لو كان كل من ذكر ليس فيه صيانة بأن كان
 فاسقا أو ظالما فلا يسن له القيام (قوله أولن يرجى خيره) أي ويسن القيام لمن يترقب خيره قال
 السيد عمر البصري لعل المراد الخير الآخر كالمعلم حتى لا ينال في الحديث المساراه وقوله أو يخشى شره
 أي يخاف شره لو لم يقم له (قوله ويحرم على الرجل أن يحب الخ) أي الحديث الحسن من أحب أن يقتل
 الناس له قياما فليقبوا أمقده من النار (قوله ويسن تقبيل الخ) أي لما روى عن عائشة رضي الله
 عنها قالت قدم زيد بن حارثة المدينة ورسول الله صلى الله عليه وسلم في بيتي فأتاه فقرع الباب فقام
 اليه النبي صلى الله عليه وسلم يجر ثوبه فاعتنقه وقبله قال الترمذي حديث حسن (قوله كتميت
 عاطس) أي فهو سنة عندنا واختلف أصحاب مالك في وجوبه فقال القاضي عبد الوهاب هو سنة
 ويجزئ تشييت واحد من الجماعة كذهنا وقال ابن مزين يلزم كل واحد منهم واختاره ابن العربي
 المالكي اه اذ كار (قوله بالغ) سيد كرمقابه (قوله حمد الله تعالى) قيد وسيد كرمحترزه
 ولا بد أيضا أن لا يزيد عطاسه على ثلاث وأن لا يكون بسبب والا فلا يسن التشييت (قوله يبرحك
 الله) أي أن التشييت يكون يبرحك الله أو ربك أو يبرحك الله أو رجم الله (قوله وصغير ميز
 معطوف على بالغ وهو مفهومه أي وكتميت صغير ميز ولم يقيده في التحفة والنهاية الصغير بكونه
 مميزا لعل ما جرى عليه الشارح هو الظاهر لأن التشييت لا يسن الا بعد الحمد وإذا كان غير مميز فلا
 تصور منه حمد وقوله بفحوا صلحك الله أي ان تشييت الصغير يكون بما يناسبه كأصلحك الله
 أو أنشاك الله إنشاء صالحا أو بارك الله فيك ولم يفرق النووي في الاذكار بين ما يشمت به الكبير
 والصغير (قوله فانه) أي التشييت سنة أي لما رواه أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال ان الله يحب العطاس ويكره التثاؤب فاذا عطس أحدكم وحمد الله تعالى كان حقا على كل
 مسلم سعه أن يقول له يرحمك الله وأما التثاؤب فانما هو من الشيطان فاذا تثاؤب أحدكم فليرده
 ما استطاع فان أحدكم اذا تثاؤب ضحك منه الشيطان قال العلماء والحكمة في ذلك ان العطاس سببه
 محمود وهو خفة الجسم التي تكون لقلية الاخلاط وتخفيف الغذاء وهو أمر مندوب اليه لانه يضعف
 الشهوة ويسهل الطاعة والتثاؤب بضد ذلك (قوله على الكفاية ان سجع جماعة) أي العطاس
 والحمد عقبه فالمفعول محذوف فاذا شمت واحد سقط الطلب عن الباقي لكن الافضل أن يشمت كل
 واحد منهم الحديث المتقدم (قوله وسنة عين ان سجع واحد) قال في الاذكار فان كانوا جماعة فسجعه
 بعضهم دون بعض فالتختار انه يشمت من سجعه دون غيره وحكي ابن العربي خلافا في تشييت الذي لم
 يسجع الحمد اذا سجع تشييت صاحبه فليل يشمت لانه عرف عطاسه وجمده بتشيت غيره وقيل لانه لم
 يسجعه اه (قوله اذا حمد الله الخ) أعاده لاجل بيان اشتراط العقبة وبيان أن الحمد سنة عين للعاطس
 ولو قال أو لا حمد الله عقب عطاسه بأن الخ ثم قال بعد قوله فانه سنة عين كالحمد للعاطس فانه يسن الخ
 لسكان أحصر وأسبك وقوله عقب عطاسه لم يقيده في التحفة والنهاية وشرح الروض والاذكار
 فليراجع (قوله بان الخ) تصوير للعقبة وقوله بينهما أي العطاس والحمد وقوله فوق الخ أي مقدار

ويسن القيام لمن
 فيه فضيلة ظاهرة
 من نحو صلاح أو علم
 أو ولادة أو ولاية
 معصية بصيانة قال
 ابن عبد السلام أولن
 يرجى خيره أو يخشى
 شره ولو كافر أخشى
 منه ضررا عظيما
 ويحرم على الرجل
 أن يحب قيامهم له
 ويسن تقبيل قادم
 من سفر ومعانقته
 للاتباع (كتميت
 عاطس) بالغ (حمد
 الله تعالى) يبرحك
 الله أو رجم الله
 وصغير ميز حمد الله
 بفحوا أصلحك الله
 فانه سنة على الكفاية
 ان سجع جماعة وسنة
 عين ان سجع واحد
 اذا حمد الله العطاس
 المميز عقب عطاسه
 بان لم يتخلل بينهما
 فوق ساكنة تنفس
 أوعى

فوق الخ فلنظ فوق صفة لموصوف محذوف هو الفاعل أول لفظ فوق هي الفاعل لأنها من الظرف
المتحركة (قوله فانه يسن له) أي للعاطس عينا وقوله أن يقول عقبه أي العاطس وذلك لحديث إذا
عطس أحدكم فليحمد الله تعالى (قوله وأفضل منه) أي من الحمد لله الحمد لله رب العالمين وقوله
وأفضل منه أي من الحمد لله رب العالمين الحمد لله على كل حال وذلك لحديث من عطس أو تجشى
فقال الحمد لله على كل حال رفع الله عنه سبعين داء أهونها الجذام * (فائدة) * من قال بعد العاطس
عقب حمد الله اللهم ارزقني ما لا يكفيني ويبتليأويني واحفظ على عقلي وديني واكفني شر من يؤذيني
أعطاه الله سؤاله اه يجري (قوله من لم يحمده) أي أو قال لفظا آخر غير الحمد وقوله عقبه الأولى
استاطه لأنه ليس داخل في المخرج بالحمد أو يقول وخرج بقوله عقبه ما إذا لم يحمده عقبه (قوله فلا
يسن التسميت له) أي للعاطس الذي لم يحمد الله تعالى عقبه (قوله فان شك) أي شخص في ان
العاطس حمد أولا (قوله قال) أي السالك وقوله برحم الله من حمده أي ولا يقول رجك الله بالخطاب
(قوله ويسن تذكيره الحمد) أي يسن تذكير من عطس ولم يحمد الله تعالى الحمد لأنه اعانة على
معرفة ولساروى من سبق العاطس بالحمد من من الشوص أي وجع الضرس واللوص أي وجع
الاذن والعلوص وهو وجع البطن ونظمها بعضهم فقال

من يبتدى عاطسا بالحمد يامن من * شوص ولوص وعلوص كذا وردا

(قوله وعند توالي العاطس يشتمه ثلاث) أي لما روى عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا عطس أحدكم فليشتمه جلسه وان زاد على ثلاث فهو من كرم ولا يشتم
بعد ثلاث قال النووي في الاذكار واختلف العلماء فيه أي في المزمع كرم فقال ابن العربي المالكي
فيل يقال له في الثانية انك من كرم وقيل يقال له في الثالثة وقيل في الرابعة والاصح انه في الثالثة قال
والمعنى فيه انك لست بمن يشتم بعد هذا لان هذا الذي بكز كرم ومرض لا خفة العاطس فان قيل
فاذا كان مرضا فكان ينبغي أن يدعى له ويشتم لأنه أحق بالدعاء من غيره فالجواب انه يستحب أن
يدعى له لئلا يكون غير دعاء العاطس المشروع بل دعاء المسلم للمسلم بالعافية والسلامة ونحو ذلك
ولا يكون من باب التسميت اه (قوله ويسر به) أي بالحمد المصلي قال في الاذكار اذا عطس في صلاته
يستحب أن يقول الحمد لله ويسمعه نفسه هـ اذا مذهبنا ولا صحاب مالك ثلاثة أقوال أحدها هـ اذا
واختاره ابن العربي والثاني يحمد في نفسه والثالث قاله سحنون لا يحمد جهر ولا في نفسه اه (قوله
ويحمد في نفسه الخ) أي يحري ألقاظ الحمد في قلبه من غير أن يتلفظ بها ان كان العاطس مشغولا
بشئ ونحوه كغائط والتفسير المذكور وحصل الفرق بينه وبين الحمد سر او حاصله ان معنى الحمد سرا
أن يتكلم به بحيث يسمع نفسه ومعنى الحمد في نفسه آخر أو على قلبه من غير أن يتكلم به ويثاب على
هذا الحمد وليس لنا ذكر يثاب عليه من غير لفظ الا هذا كما تقدم أول الكتاب في آداب داخل الخلاه
(قوله ويشترط رفع) أي رفع الصوت وقوله بكل أي من الحمد والتسميت وقوله بحيث يسمعه صاحبه
أي بحيث يسمع أحد هـ ما لا آخر فالحمد يرفع صوته بالحمد بحيث يسمعه المشتم والمشمتم يرفع صوته
بالتسميت بحيث يسمعه الحامد (قوله ويسن للعاطس وضع شيء على وجهه وخفض صوته ما أمكنه واجابة
مشتمه بنحوه يدرك الله ويصلح بالكم أو يغفر الله لكم الامر به

فانه يسن له أن يقول
عقبه الحمد لله وأفضل
منه الحمد لله رب
العالمين وأفضل منه
الحمد لله على كل حال
وخرج بقوله حمد الله
من لم يحمده عقبه
فلا يسن التسميت له
فان شك قال يرحم
الله من حمده ويسن
تذكيره الحمد وعند
توالي العاطس يشتمه
لثلاث ثم يدعوه
بالشفاء ويسر به
المصلي ويحمد في
نفسه ان كان مشغولا
بنحوه أو جماع
ويشترط رفع بكل
بحيث يسمعه صاحبه
ويسن للعاطس
وضع شيء على وجهه
وخفض صوته
ما أمكنه واجابة
مشتمه بنحوه يدرك
الله ويصلح بالكم
أو يغفر الله لكم الامر
به

فليقل الحمد لله وليقل له أخوه أو صاحبه بركك الله فإذا قال له بركك الله فليقل بسم الله ويصلح
 بالكم أي شأنكم (قوله ويسن للثنايب الخ) أي للحديث المتقدم (قوله وستر فيه الخ) أي ويسن له
 ستره عند الثنايب لما روى عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم إذا ثنيت على أحدكم فلم يمسك يده على فقه فإن الشيطان يدخل وقوله ولو في الصلاة أي ولو كان
 الثنايب في الصلاة ولا ينافية ما تقدم في باب الصلاة من أنه يكره للصلي وضع يده على فقه لأن محله إذا لم
 تكن حاجة كالثنايب وشبهه وقوله بيده اليسرى متعلق بستر (قوله ويسن إجابة الداعي) أي
 المنادي له وقوله بليك أي بأن يقول له بليك فقط أوليك وسعيدك ويسن أيضا أن يرحب بالقادم
 عليه بأن يقول له مرحبا وأن يدعو لمن أحسن إليه بأن يقول جارك الله خيرا أو حفظك الله وأنحوهما
 للأخبار المشهورة بذلك (قوله والجهاد فرض كفاية الخ) شروع في بيان شروط الجهاد الذي هو
 فرض كفاية أما الذي هو فرض عين فلا يشترط فيه هذه الشروط كما سيذكره (قوله على كل مسلم)
 أي فلا جهاد على كافر ولو ذميا لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا قاتلوا الذين يلوونكم من الكفار فاطلب
 به المؤمنين دون غيرهم ولأن الذي اغتصاب بذل الجزية لنذب عنه لا ليذب عنا (قوله مكلف أي بالغ
 عاقل) ولو حكما فدخل السكران المتعدى فلا جهاد على صبي لأن النبي صلى الله عليه وسلم رد ابن عمر
 يوم أحد وكان اذ ذاك ابن أربع عشرة سنة وأجازه يوم الخندق وكان اذ ذاك ابن خمس عشرة سنة ولا
 على مجنون لقوله تعالى ليس على الضعفاء الآية قيل هم المجانين لضعف عقولهم وقيل الصبيان
 لضعف أبدانهم (قوله لرفع القلم عن غيرهما) أي عن غير البالغ والعاقل (قوله ذكر) أي واضح
 المذكورة فلا جهاد على امرأة وخنى مشكل لضعفها غالبا ولقوله تعالى يا أيها النبي حرض المؤمنين
 على القتال ولغز المؤمنين ينصرف للرجال دون النساء وخبر البيهقي وغيره عن عائشة رضي الله عنها
 قالت يا رسول الله هل على النساء جهاد قال نعم جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة وتسمية الحج جهادا لكونه
 مشتملا على مجاهدة النفس بالتعب والمشقة (قوله لضعف المرأة عنه) أي عن الجهاد ومثلها الخنى
 (قوله حر) أي كله (قوله فلا يجب على ذي رق) أي ذكر كان أو أنثى وقوله ولو لمكانا أي أو مدبرا
 (قوله وإن أذن له سيده) أي فلا يجب عليه ولو أمر به فلا يجب عليه امتثال أمره لأن الجهاد ليس من
 الاستخدام المستحق للسيد فإن الملك لا يقتضي التعريض للهلاك نعم للسيد استعجاب غير المكاتب
 معه في الجهاد للخدمة (قوله لنقصه) أي ذي الرق أي ولقوله تعالى وتجاهدون في سبيل الله
 بأموالكم وأنفسكم ولا مال للرقيق ولا نفس له يملكها فلم يشمله الخطاب (قوله مستطيع) أي للجهاد
 بأن يكون صحيحا واجدا ما يكفيه ذهابا وبأيا فاضلا عن مؤنة من تلزمه مؤنته كذلك والحاصل
 الاستطاعة المعتبرة في الحج معتبرة هنا معدا أمن الطريق فليس معتبرا هنا وإن اعتبر في الحج فلو كان
 الطريق مخوفا من كفار أوصوص مسلمين لا يمنع الجهاد لأن مبناه على ارتكاب المخاوف فمحتمل فيه
 ما لا يحتمل في الحج (قوله له) أي للمستطيع وقوله سلاح أي يصلح لقتال العدو (قوله فلا يجب) أي
 الجهاد على غير مستطيع وذلك لقوله تعالى ليس على الأعرج حرج ولا على الأعرج حرج ولا على
 المريض حرج (قوله كقطع) أي لليدين أو الرجلين أو لواحدة منهما (قوله وفاقدم معظم أصابع
 يده) أي أو أشل معظمها وإنما يجب الجهاد مع ذلك لأن المقصود منه البطش والنكابة وهو
 مفقود فيهما وخرج معظم فقد الأقل وبقوله أصابع يده فقد معظم أصابع رجله فلا أثر فيهما
 لا مكان البطش والنكابة بذلك (قوله ومن به عرج بين) أي ولو في رجل واحدة وخرج بالبين
 لعرج اليسير الذي لا يمنع المشي فانه لا يؤثر (قوله أو مرض تعظم مشقته) أي بأن كان يمنعه من
 الركوب والقتال البمشقة شديدة بحيث لا تحتمل عادة كحصى مطبقة بخلاف المرض الذي لا يمنعه
 عن ذلك كصداع خفيف ووجع ضرس وحي خفيفة فانه لا يؤثر (قوله وكعدم مؤن) أي لنفسه

ويسن للثنايب رد
 الثنايب طاقته وستر
 فيه ولو في الصلاة
 بيده اليسرى ويسن
 إجابة الداعي بليك
 والجهاد فرض كفاية
 (على) كل مسلم
 (مكلف) أي بالغ
 عاقل لرفع القلم عن
 غيرهما (ذكر)
 لضعف المرأة عنه
 غالبا (حر) فلا يجب
 على ذي رق ولو لمكانا
 وبعضها وإن أذن له
 سيده لنقصه
 (مستطيع له سلاح)
 فلا يجب على غير
 مستطيع قطع
 وأعني وفاقدم معظم
 أصابع يده ومن به
 عرج بين أو مرض
 تعظم مشقته وكعدم
 مؤن ومركوب في سفر
 قصر

من تلزمه مؤنته كما في الحج ولا على من ليس له سلاح لان عادم ذلك لانصره به (وحرّم) على مدين موسر عليه دين حال لم يوكل من يقضى عنه من ماله الحاضر (سفر) لجهاد وغيره وان قصر وان لم يكن مخوفاً أو كان لطلب علم رعاية لحق الغير ومن ثم جاء في مسلم القتل في سبيل الله يكفر كل شيء الا الدين (بلا اذن غريم) أو ظن رضاه وهو من أهل الاذن ولو كان الغريم ذمياً أو كان بالدين رهن وثيق أو كفيلاً موسراً قال الاسنوي في المهمات ان سكوت رب الدين ليس بكاف في جواز السفر معتداً في ذلك على ما فهم من كلام الشيخين هنا وقال ابن الزرقعة والقاضي أبو الطيب والبنديجي والقزويني لا بد في الحرمة من التصريح بالمنع ونقله القاضي ابراهيم ابن ظهيرة ولا يحرم السفر بل ولا يمنع منه ان كان معسراً أو كان الدين مؤجلاً وان قرب حلوله بشرط وصوله

وقوله ومركوب أي وكعادم مركوب حساً أو شرعاً وقوله في سفر قصر قيد في المركوب فهو ليس بشرط الا ان كان السفر سفر قصر فان كان دونه لم يشترط ان كان قادراً على المشي والا اشترط (قوله فاضل ذلك) نعت لسكل من قوله مؤن وقوله مركوب واسم الاشارة بعود عليه أيضاً والمعنى وكعادم المؤن والمركوب الفاضلين عن مؤنة من تلزمه مؤنته وذلك صادق بان لا يوجد أصلاً أو وجداً لكن غير فاضلين عن ذلك لان النفي المأخوذ من عادم يصح تسليطه على المقيد والقيد معاً أو على القيد فقط (قوله ولا على من ليس له سلاح) أي ولا يجب الجهاد على من ليس عنده سلاح وقوله لان عادم ذلك الخ علة لعدم وجوبه على من ليس عنده سلاح أي وانما لم يجب لان عادم السلاح لا تحصل به النصر على العدو (قوله وحرّم على مدين) أي ولولو والد (قوله موسر) أي بان كان عنده أزد بما يبقى للفلس فيما يظهر ويحقق بالمدين وليه وقوله عليه أي الموسر وقوله دين حال سيد كرم تحترزه (قوله لم يوكل الخ) أي فان وكل من يؤديه عنه من ماله الحاضر فلا يخرم السفر لكن بشرط أن تثبت الوكالة ويعلم الدائن بالوكيل (قوله سفر) فاعل حرم وقوله لجهاد متعلق بسفر (قوله وغيره) أي وغير الجهاد كحج وتجارة (قوله وان قصر) أي السفر قال في التحفة يظهر ضبط القصر هنا بما ضبط طوبه في التنفل على الدابة وهو ميل أو نحوه وحينئذ فليتنبه لذلك فان التسهيل يقع فيه كثيراً اه (قوله وان لم يكن مخوفاً) غاية في الحرمة أي يحرم السفر وان لم يكن مخوفاً بان كان آمناً (قوله أو كان لطلب علم) غاية ثانية أي يحرم وان كان لاجل طلب العلم ولا حاجة لهذه الغاية لان دراج طلب العلم في قوله أو غيره (قوله رعاية لحق الغير) علة للحرمة أي وانما حرم السفر رعاية وحفظاً وتقديم الدين الذي هو حق الغير وقال في شرح المنهاج تقديم الفرض العين على غيره اه (قوله ومن ثم الخ) أي ومن أجل رعاية حق الغير ورد في صحيح مسلم القتل في سبيل الله يكفر كل شيء الا الدين أي فلا يفره لكونه حق الغير (قوله بلا اذن غريم) أي دائن والجار والمجرور متعلق بحرم أو بسفر أي فان كان بأذنه فلا يحرم لرضاه باسقاط حقه قال في النهاية والتحفة نعم لا يتعرض للشهادة بل يقف وسط الصف أو حاشيته حفظاً للدين اه (قوله وهو من أهل الاذن) أي والحال أن ذلك الغريم من أهل الاذن أي والرضا بان كان مكلفاً وشهداً فلو لم يكن من أهل الاذن حرم السفر مطلقاً ولو اذن ولا يجوز لوليّه أن يأذن في السفر ولو اذن فاذنه لا يغني عن معتد به (قوله ولو كان الغريم ذمياً الخ) غاية في حرمة السفر بلا اذن أي يحرم السفر بلا اذن الغريم ولو كان ذلك الغريم ذمياً أو كان رهن وثيق في الدين أو ضامن موسراً (قوله قال الاسنوي الخ) حاصل ما استفيد من نقل ما ذكر أن بعضهم اشترط لجواز السفر بالاذن أن يكون ذلك الاذن لفظاً وأن السكوت غير كاف وبعضهم لم يشترط ذلك وقال متى لم يحصل منع باللفظ حاز السفر مطلقاً سواء حصل اذن باللفظ أولاً (قوله معتداً) حال من فاعل قال وقوله في ذلك أي في أن السكوت ليس بكاف وقوله على ما فهم بالبناء للجهول وقوله هنا أي في باب الجهاد (قوله والبنديجي) بناء مفتوحة فنون ساكنة فدل مفتوحة فنون مكسورة (قوله والقزويني) بقاف مفتوحة وزاى ساكنة (قوله لا بد في الحرمة) أي حرمة السفر (قوله من التصريح بالمنع) أي منع الغريم السفر (قوله ونقله) أي نقل ما قاله هؤلاء من أنه لا بد من التصريح (قوله ان كان معسراً) مفهوم قوله موسر (قوله أو كان الدين مؤجلاً) أي ولا يحرم السفر بل ولا يمنع منه ان كان الدين مؤجلاً لانه لا مطالبة مستحقة الا أن نعم له الخرج معه ليطالبه به عند حلوله وقوله وان قرب حلوله غاية لعدم الحرمة وقوله بشرط الخ تقييد للغاية وقوله لما يحل له فيه القصر أي لمكان يحل له للسافر القصر بخارج السور والعمران وقوله وهو مؤجل أي والحال أن الدين باق على تأجيله فان حل قبل وصوله لما يحل له القصر منه حرم السفر ومنع منه لانه حينئذ في البلد (قوله وحرّم السفر لجهاد الخ) السفر ليس بقيد بالنسبة للجهاد لانه يحرم الجهاد بلا اذن من الاصل مطلقاً سواء وجد سفر أم لا وذلك لان بره

لما يحل له فيه القصر وهو مؤجل (و) حرم السفر لجهاد وج تطوع

فرض عين ولقوله صلى الله عليه وسلم لمن استأذنه في الجهاد وقد أخبره انهما أى الوالدین له ففقيهما
 فجاهد وصح لك والدته قال نعم قال انطلق فأكرمها فان الخنسة تحت رجلها (قوله بلاذن أصل)
 متعلق بحرم أو بالسفر (قوله مسلم) خرج الكافر فلا يحرم الجهاد بلاذنه لانه لا يجب استئذانه
 لاتهامه بمنعه له جنة لدينه وان كان عدوا للمقاتلين (قوله أم) بدل من أصل (قوله وان عليا) أى
 الاب والام وكان القياس وان علوا بالوالا لانه واوى يقال علوا علوت ثم رأيت ان علوا بالوالا والياء
 فيقال في مضارعه يعلو ويعلو وعليه فسا هنا على احدى اللغتين اه ع ش زيادة (قوله ولو اذن
 من هو اقرب منه) غاية في حرمة السفر بلاذن أى يحرم السفر بلاذن من أحد الاصول وان اذن له
 أصل اقرب من المانع كأن منعه جده واذن له أبوه (قوله وكذا يحرم الخ) أى كما انه يحرم السفر
 للجهاد وج التطوع بلاذن أصل يحرم السفر للتجارة بلاذنه وقوله لم تغلب فيه السلامة ظاهرة انه
 قيد حتى في السفر القصير وعبارة المغنى صريحة في كونه قيد في الطويل أما القصير فيحوز مطلقا
 ونصها تنبيه سكنت المصنف عن حكم السفر المباح كالجارة وحكمه انه ان كان قصيرا فلا يمنع منه
 بحال وان كان طويلا فان غلب الخوف فكالجهاد والا حاز على الصحيح بالاستئذان والوالد الكافر في
 هذه الاسفار كالمسلم ما عدا الجهاد كما مر اه (قوله لا سفر لعلم فرض) قال في النهاية ومثله كل واجب
 عيني وان كان وقته متسعا لكن يتحرم منه ما له من خروج حجة الاسلام قبل خروج قافلة أهل
 بلده أى وقته عادة لو أرادوه لعدم مخاطبته بالوجوب الى الآن اه (قوله ولو كفاية) أى ولو كان
 الفرض كفاية من علم شرعي كطلب درجة الفتوى أو آلة كطلب نحو أو صرف أو منطق (قوله
 فلا يحرم) أى السفر لما ذكر لكن بشرط ان يكون أمنا أو قبل خطره ولم يجد بلده من يصلح
 السكك لما رده أو رجا بقرينة زيادة فراغ أو ارشاد استاذ وان يكون رشيدا وان لا يكون أمر دجيلا
 الا ان يكون معه محرم يأمن على نفسه وقوله عليه أى الفرع وقوله وان لم ياذن أصله غاية في عدم
 الحرمة (قوله وان دخلوا الخ) المناسب لتقديم هذا على قوله وحرم سفرا الخ لانه مرتبط بقوله والجهاد
 فرض كفاية وذكره في المنهج مفهوم قيد ذكره لقوله الجهاد فرض كفاية وذلك القيد هو قوله
 والكفار بلادهم وكان الاولى للشارح أن يذكر القيد المذكور بعد قوله والجهاد فرض كفاية
 وقبل قوله على كل مكلف الخ كما صنع في المنهج وكما صنع هو نفسه أول الباب فانظره ثم ان الدخول
 ليس بقيد فثله ما لو صار بينهم وبين البلدة دون مسافة القصر وقوله بلدة مثل البلدة القرية وقوله
 لنا أى المسلمين ومثل كونها لنا كونها للذميين ولو زاد الشارح لفظة مثلا بعد قوله بلدة وقوله لنا
 لكان أولى (قوله تعين الخ) جواب ان وقوله على أهلها أى البلدة التى لنا أو للذميين (قوله أى
 يتعين الخ) تفسير مراد لتعين الجهاد (قوله الدفع بما أمكنهم) أى بأى شئ اطاقوه ولو بحجارة أو
 عصا (قوله والدفع مرتبتان الخ) القصد من هذيان كيفية الدفع وان فيها تفصيلا (قوله ان
 يحتمل الحال اجتماعهم) أى يمكن اجتماعهم بأن لم يجمع عليهم العدو وقوله وتأهبهم للحرب أى
 استعدادهم له (قوله فوجب الدفع) الفاء للتفريع والاولى التعبير بالمضارع أى في هذه المرتبة
 يجب الدفع مطلقا من غير تقييد بشئ وقوله على كل منهم أى على كل واحد واحد من أهل البلد
 ومن دون مسافة القصر وقوله بما يقدر عليه متعلق بالدفع الواجب عليه (قوله حتى على الخ) أى
 يجب الدفع حتى على من لا يلزمه الجهاد (قوله نحو فقير الخ) تمثيل لمن لا يلزمه الجهاد (قوله بلاذن
 ممن مر) أى من الاصل ورب الدين والسيد أى الزوج وان لم يتقدم له ذكر (قوله ويغفر ذلك)
 أى عدم وجود الاذن في هؤلاء وقوله لهذا الخطب العظيم أى لهذا الامر العظيم الذى هو دخول
 الكفار في بلاد المسلمين وقوله الذى لا سبيل لاهماله أى تركه أى هذا الخطب (قوله وثانيتها) أى
 ثانية المرتبتين أن يغشاهم الكفار أى يهجموا عليهم ويحيطوا بهم (قوله ولا يتمكنون) أى

بلاذن (أصل)
 مسلم أب وأم وان
 عليا ولو اذن من هو
 اقرب منه وكذا
 يحرم بلاذن أصل
 سفر لم تغلب فيه
 السلامة لتجارة
 (لا) سفر (للعلم
 فرض) ولو كفاية
 كطلب النحو ودرجة
 الفتوى فلا يحرم عليه
 وان لم ياذن أصله (وان
 دخلوا) أى الكفار
 (بلدة ثنائيتين)
 الجهاد (على أهلها)
 أى يتعين على أهلها
 الدفع بما أمكنهم
 والدفع مرتبتان
 احدهما أن يحتمل
 الحال اجتماعهم
 وتأهبهم للحرب
 فوجب الدفع على كل
 منهم بما يقدر عليه
 حتى على من لا يلزمه
 الجهاد نحو فقير وولد
 ومدين وعبد وامرأة
 فيها قوة بلاذن ممن
 مرو يغفر ذلك لهذا
 الخطب العظيم الذى
 لا سبيل لاهماله
 وثانيتها ان يغشاهم
 الكفار ولا يتمكنون
 من اجتماع وتأهب

فمن قصده كافر أو
كفار وعلم أنه يقتل
أن أخذه فعليه أن
يدفع عن نفسه بما
أمكن وإن كان ممن
لجهاد عليه لا تمتنع
الاستسلام لكافر
(فروع) وإذا لم
يمكن تاهب لقتال
وجوز أسرا وقتلها
قتال واستسلام أن
علم أنه ان امتنع منه
قتل وأمنت المرأة
فأحشة أن أخذت
والاتعين الجهاد فمن
علم أوطن أنه ان أخذ
قتل عينا امتنع عليه
الاستسلام كما مر آنفا
ولو أسروا مسلما يجب
أنه يهوض اليهم فوراً على
كل قادر لخلاصه أن
رجى ولو قال لكافر
أطلق أسيرك وعلى
كذا فاطلعه لزمه
ولا يرجع به على
الأسير إلا أن أذله
في مفادته ف يرجع
عليه وإن لم يشترط له
الرجوع (و) تعين
على (من دون مسافة
قصر منها) أي من
البلدة التي دخلوها
فها وإن كان في
أهلهم كفاية لانهم في
حكمهم وكذا من
كان على مسافة
القصر ان لم يكف
أهلها ومن يلهم
فيصير فرض عين في

اسلمون وقوله من اجتماع أي اجتماعهم وقوله وتاهب أي تاهبهم للقتال (قوله فمن قصده كافر
الح) الفاء للتقريع على المرتبة الثانية أي في هذه المرتبة الثانية كل من قصده الح وقوله وعلم أنه
أي من قصده الح ومثل العلم غلبة الظن وسيأتي محترزه في الفروع وقوله يقتل أن أخذه أي أخذه
الكافر (قوله فعليه الح) أي فيجب على من قصده كافر والجمل جواب من (قوله وإن كان ممن
لجهاد عليه) غاية في الوجوب وهو بعيد بالنسبة للصبي (قوله لا تمتنع الاستسلام لكافر) أي
لأنه ذل ديني (قوله فروع الح) الأسير والاختصار أن يحذف لفظة فروع وما بعدها إلى قوله ولو
أسر والح ويدكر مفهوم قوله قبل الفروع وعلم أنه يقتل أن أخذه ما يقول فإن لم يعلم أنه يقتل بأن
جوز أسرا وقتل الح ثم يقول بعد ذلك ولو أسر والح (قوله وجوز أسرا) أي من غير قتل وقوله
وقتلوا أو بمعنى أو أي أو جوز قتلا أي بعد الأسر (قوله فله قتال الح) أي فيجوز له إذا جوز الأسر
وجوز القتل أن يقاتل ويجوز له أن يستسلم لهم (قوله ان علم الح) قيد في الاستسلام أي محل
جواز له ان علم أوطن ظناً قويا أنه ان امتنع من الاستسلام يقتل يقينا (قوله وأمنت المرأة الح) أي
وإن أمنت المرأة التي قصدها كافر فعل الفاحشة فيها أن أسرت (قوله والاتعين) أي وإن لم يعلم
أنه ان امتنع من الاستسلام يقتل ولم تأمن المرأة فعل الفاحشة فيها تعين الجهاد ولا يجوز الاستسلام
لأنه حينئذ ذل ديني (قوله فمن علم أوطن الح) هذا مفهوم قوله وجوز أسرا وقتل لان مفهومه أنه
ان لم يجوز ذلك بل يتيقن أو غلب على ظنه أنه ان أخذ قتل امتنع عليه الاستسلام (قوله كما مر آنفا)
أي قبيل الفروع في قوله فمن قصده كافر الح (قوله ولو أسروا) أي الكفار وقوله يجب النهوض
اليهم أي وجوب بعينها كدخولهم دار نابيل هذا أولى إذ حرمه المسلم أعظم (قوله على كل قادر)
متعلق بالنهوض أو يجب أي يجب النهوض على كل قادر أي ولو كان قنا (قوله لخلاصه) اللام
تعليلية متعلقة بيجب أي يجب النهوض لأجل خلاص المسلم المأسور من أيدي الكفار (قوله ان
رجى) أي الخلاص ولو على ندور فإن لم يرج خلاصه تركناه للضرورة (قوله ولو قال لكافر الح)
عبارة التحفة ويسن للإمام بل وكل مؤسر عند الجز عن خلاصه مفادته بالمال فمن قال لكافر الح
أه وهي أولى بالزيادة التي زادها قبل قوله فمن الح (قوله لزمه) أي لزم من قال لكافر ماذا كرم المال
له (قوله ولا يرجع) أي الدافع للكافر ذلك المال وقوله به أي المال (قوله إلا ان أذن الح) أي
إلا ان أذن الأسير له في أن يفديه بمال بأن قال له أفدي بمال فينشد يرجع على الأسير به وقوله
وإن لم يشترط له الرجوع غاية في الرجوع على الأسير إذا أذن أي يرجع عليه إذا أذن له في المفاداة
وإن لم يقل وترجع به على ففاعل يشترط يعود على الأسير وضمير له يعود على القائل للكافر ما تقدم
(قوله وتعين) أي الجهاد (قوله وإن كان في أهلهم) الأولى في أهلها أي البلدة التي دخلوها ثم
وجدت ذلك في بعض نسخ الخط (قوله لانهم في حكمهم) أي لان من كان دون مسافة القصر في حكم
أهل البلدة التي دخلوها (قوله وكذا من كان الح) أي وكذا يتعين الجهاد على من كان على
مسافة القصر وقوله ان لم يكف أهلها أي البلدة التي دخلوها وقوله ومن يلهم أي ومن يلي أهل
البلدة التي دخلوها وهم من على دون مسافة القصر (قوله فيصير) أي الجهاد وقوله فرض عين في
حق من قرب أي وهم من على دون مسافة القصر (قوله وفرض كفاية) بالنصب معطوف على
فرض عين أي ويصير فرض كفاية وقوله في حق من بعد أي وهم من على مسافة القصر ولا يظهر
تفريع هذا على ما قبله إلا لوزاد بعد قوله وكذا على من كان على مسافة القصر بقدر الكفاية فيفهم
منه حينئذ انه لا يلزم جميعهم الخروج بل يكفي في سقوط الحرج عنهم خروج قوم منهم فيهم كفاية
ولعل في كلامه سقط من الناسخ وهو ما ذكر (قوله وحرم على من هو من أهل فرض الجهاد) خرج
من هو ليس من أهل كمر يض وامرأة فلاحمة عليه بانصرافه وقوله انصراف عن صف خرج به مالو

حق من قرب وفرض كفاية في حق من بعد (وحرم) على من هو من أهل فرض الجهاد (انصرف عن صف) لتي

لحق مسلم مشركين فانه يجوز انصرافه عنهم وان طلبهم ولم يطلبه (قوله بعد التلاقي) أي تلاقي
 الصغين فان كان قبله فلا يحرم (قوله وان غلب على ظنه الخ) غاية في الحرمة أي يحرم الانصراف
 وان غلب على ظنه انه اذا ثبت في الصف قتل وكتب اسم على قول التحفة وان غلب على ظنه الى آخره
 مانصه الا فيما يأتي قريباً عن بعضهم اه وقوله الا فيما يأتي الخ سيد كره المؤلف أيضاً بقوله وجزم
 بعضهم الخ (قوله لعده الخ) أي ولقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا قاتلتم الذين كفروا فاحذروا
 تولوهم الادبار وقوله الفرار من الزحف أي الفرار من الصف لاجل زحف الكفار الى جهة صف
 المسلمين وقوله من السبع الموبقات أي المهلكات وقد تقدم بيانها غير مرة (قوله ولو ذهب سلاحه
 الخ) مثله ما لو مات موكبه وأمكنه الجهاد راجلاً فيمتنع عليه الانصراف (قوله على تناقض فيه)
 أي على تناقض في عدم جواز الانصراف وقع في كلامهم (قوله وجزم بعضهم بأنه) أي الحال والشأن
 وقوله اذا غلب ظن الهلاك بالثبات أي بثباته في الصف وقوله من غير نكابة فيهم أي من غير ان
 يحصل منه نكابة أي قتل وانحان في الكفار قال في المصباح نكبت في العدو وأنكى والأسم
 النكابة اذا قتلت وانحنت اه بحذف وقوله وجب الفرار أي لقوله تعالى ولا تلقوا يديكم الى التهلكة
 (قوله اذا لم يزيدوا الخ) متعلق بحرم أي حرم الانصراف اذا لم يزيدوا على مثلينا وعبارة المنهج ان
 قاومناهم اه وقال في شرحه وان زادوا على مثلينا كما تة أقوياء عن مائتين وواحد ضعفاء ثم قال
 وخرج ما اذا لم تقاومهم وان لم يزيدوا على مثلينا فيجوز الانصراف كما تة ضعفاء عن مائتين الا واحداً
 أقوياء اه وهي أولى لان العبرة بالمقاومة لا بالعدد ولا ينافي ذلك الآية فانها ينظر فيها المعنى وهو
 المقاومة المأخوذة من قوله صابرة وعبارة التحفة وانما راعى العدد عند تقارب الاوصاف ومن ثم لم
 يختص الخلاف بزيادة الواحد ونقصه ولا يراكب وما شبل الضابط كما قاله الزركشي كالبلقيني ان
 يكون في المسلمين من القوة ما يغلب على الظن أنهم يقاومون الزائد على مثلهم ويرجون الظفر بهم أو
 من الضعف ما لا يقاومونهم اه (قوله للآية) هي قوله تعالى الا ان خفف الله عنكم وعلم ان فيكم
 ضعفاً فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين وان يكن منكم ألف يغلبوا ألفين باذن الله والله مع
 الصابرين وهي خبر بمعنى الامر أي تصبر مائة مائتين (قوله وحكمة الخ) أي الحكمة في كوننا
 ما مودين بالصبر على مقاتلة ضعفنا من الكفار ان المسلمين يقاتلون على احدى الحسينين اما الفوز
 بالشهادة ان قتلوا واما الفوز والظفر بالغنمة مع حصول الآجر ان لم يقتلوا واما الكفار فائتباعا يقاتلون
 على الفوز والظفر بالدنيا فقط فكان الحاصل للمسلمين بسبب الجهاد ضعف ما هو حاصل للكفار
 فوجب عليهم ان يصبروا على ملاقاته ضعفهم من الكفار (قوله اما اذا زادوا الخ) مفهوم قوله اذا
 لم يزيدوا على مثلينا وقوله كما تين وواحد عن مائة قد علمت ان العبرة بالمقاومة وعدمها لا بالعدد
 فلا تغفل (قوله فيجوز الانصراف) أي عن الصف وقوله مطلقاً أي غلب على الظن الهلاك أم
 لا يلبثوا اثني عشر ألفاً أم لا (قوله وحرم جمع محنيدون الانصراف مطلقاً) أي زادوا على مثلينا أم لا
 وقوله اذا بلغ الخ قيد في الحرمة (قوله الخبر الخ) علة للحرمة وقوله ان يغلب بالبناء للمجهول ونائب
 فاعله ما بعده وقوله من قلة متعلق به أي ان يغلب جيش جيشا يبلغ اثني عشر ألفاً من أجل قلة بل هو
 اذا بلغ هذا المقدار فهو كثير ولا يعد قليلاً فيفهم الخبر حينئذ انه لا يجوز الانصراف لانهم كثير (قوله
 وبه خصفت الآية) أي وبهذا الخبر خصفت الآية السابقة المتضمنة ان المسلمين انما يقاتلون
 الضعف ولو زادوا على اثني عشر ألفاً فيقال ان محل ذلك ما لم يبلغ المسلمون هذا المقدار فان بلغوه
 قاتلوا مطلقاً ولو زاد الكفار على ضعفهم (قوله ان الغالب على هذا العدد) أي الذي في الحديث
 وقوله الظفر أي بالاعداء ولو زاد الكفار على ضعفهم (قوله فلا تعرض فيه) أي في الحديث وهذا
 هو محط الجواب (قوله كما هو) أي كون المراد منه ما ذكره واضح (قوله وانما يحرم الانصراف)

بعد التلاقي وان
 غلب على ظنه انه اذا
 ثبت قتل لعده صلى
 الله عليه وسلم
 الفرار من الزحف
 من السبع الموبقات
 ولو ذهب سلاحه
 وأمكن الرمي بالحجارة
 لم يجز له الانصراف
 على تناقض فيه
 وجزم بعضهم بأنه اذا
 غلب ظن الهلاك بالثبات
 من غير نكابة فيهم
 وجب الفرار (اذ لم
 يزيدوا) أي الكفار
 (على مثلينا) للآية
 وحكمة وجوب مصابة
 الضعف أن المسلم يقاتل
 على احدى الحسينين
 الشهادة والفوز
 بالغنمة مع الأجر
 والكافر يقاتل على
 الفوز بالدنيا فقط أما
 اذا زادوا على المثلين
 كما تين وواحد عن
 مائة فيجوز الانصراف
 مطلقاً وحرم جمع
 محنيدون الانصراف
 مطلقاً اذا بلغ المسلمون
 اثني عشر ألفاً فليخبر
 يغلب اثني عشر ألفاً
 من قلة وبه خصفت
 الآية ويجاب بان
 المراد من الحديث ان
 الغالب على هذا
 العدد الظفر فلا
 تعرض فيه لحرمة
 فرار ولا لعدمها كما هو
 واضح وانما يحرم الانصراف ان قاومناهم

الامتحر فالقتال أو
متحيز الى فئة يستجيب
بها على العدو ولو
بعيدة (ويرق ذراري
كفار) وعبيدهم
ولو مسلمين كاملين
(باسر) كما يرق حربى
مقهور الحربى بالقهر
أى يصيرون بنفس
الاسر أرقاء لنا
ويكونون كسائر
أموال الغنمة ودخل
في الذراري الصبيان
والمجانين والنسوان
ولا حدان وطئ غانم
أو أبوه أو سيده أمة في
الغنمة ولو قبل
اختيار التملك لان
فيها شبهة ملك
ويعزر عالم بالتحريم
لأجل به أن عزز
لقرب اسلامه أو بعد
محلته عن العلماء
(فرع) يحكم
بالسلام غير بالغ
ظاهرا وباطنا أما
تبع السانى المسلم ولو
شاركه كافر في سيئه

أعاد له لاجل الاستثناء بعده والافهم مصرح به فيما قبل ولو قال وحصل حرمة الانصراف اذا لم يكن
متحرزا الخ لكان أولى وأخصر وقوله ان قاومناهم المناسب لعبارة ان يقول ان لم يزيدوا على مثلنا
(قوله الامتحر فالقتال الخ) استثناء من عموم الاحوال أى يحرم انصراف المسلم عن الصف في جميع
الاحوال الا في حالة كونه متحرزا للقتال أى ما تلاعن محله ومتنقل عنه لاجل مصلحة القتال بأن كان
قصد به الانتقال لمكان أرفع من مكانه أو أصوب منه ليكمن من العدو أو في حالة كونه متحرزا أى
ذاهبا الى فئة من المسلمين يستجيبها أى يستنصر بها على العدو فلا يحرم (قوله ولو بعيدة) أى
ولو كانت الفئة التى قصد بها بعيدة (قوله ويرق الخ) شروع في بيان ما يفعل بالاسرى وقوله ذراري
جمع ذرية وهم الصغار قال في المصباح الذرية فعلية من الدروهم الصغار وتجمع على ذريات وقد
تجمع على ذراري وقد أطلقت الذرية على الآباء محازا اه (قوله وعبيدهم) أى ويرق عبيدهم
قال في شرح المنهج والمراد برق العبيد استمراره لتجديده اه وقيل ان الرق الذى فهمم نزول بالاسر
ويختلفه رفق آخر لنا ومثلهم المعصون بالنسبة لبعضهم الرقيق ويأتى في بعضهم الحر التحجير بين المن
والفداء والاسترقاق لا القتل تغليب الحقن الدم وقوله ولو مسلمين غاية في رفق العبيد أى يرق عبيدهم
ولو كانوا مسلمين كاملين (قوله باسر) متعلق بمرق والمراد به الاستيلاء والقهر (قوله كما يرق
حربى مقهور الحربى بالقهر) السكاف للتنظير في كون الحربى اذا قهر حربيا آخر استرقه بذلك
(قوله أى يصيرون الخ) تفسير مراد لارقاق الذراري والعبيد بالاسر (قوله ويكونون) أى الذين
استرقوا بالاسر وقوله كسائر أموال الغنمة أى في خمسون الخمس لاهله والباقي للغانمين لانه صلى الله
عليه وسلم كان يقسم السبي كما يقسم المال (قوله ودخل في الذراري الخ) في دخول المجانين
والنسوان البالغين نظر الا أن يكون على سبيل المحازبان يراد بالذراري كل من ينتهى للكفار عن
تجب مؤنته عليهم (قوله ولاحد) أى لازم (قوله ان وطئ غانم) أى واحد من الغانمين (قوله
أو أبوه) أى أو أبو الغانم وقوله أو سيده أى سيد الغانم وقوله أمة مفعول وطئ (قوله في الغنمة) الجار
والمرور صفة لأمة أى أمة كائنة في الغنمة التى غنمها المسلمون (قوله ولو قبل اختيار التملك) غاية
لعدم الحد أى لا يحد ولو قبل ان تدخل في ملكه والدخول فيه يكون باختيار التملك بان يقول
اخترت نصيبى ذلك لان الملك في الغنمة انما يحصل بعد اختيار كل التملك لنصيبه (قوله لان فيها
شبهة ملك) على لعدم الحد أى وانما لم يحد بوطء أمة الغنمة لان فيها شبهة الملك (قوله ويعزر عالم
بالتحريم) أى يعززه الامام بما رآه أى ويلزمه المهر للشبهة كوطء الاب جارية ابنة فان أحبلها لم
ينبت الاستيلاء وان كان موسرا لعدم الملك ولزمه ارش الولادة لحصة غيره كذا في شرح الروض
(قوله لأجل به) أى لا يعزر جاهل بالتحريم لكن بشرط أن يكون معذورا بان قرب الخ (قوله
فرع) الخ لما ذكر ان ذراري الكفار يسترقون بالاسر فرع على ذلك انه يحكم عليهم بالاسلام تبعاً
للمسلمين الذين أسروهم وذكري في ضمن ذلك تبعيتهم فيه أيضا لاحد الاصول (قوله يحكم بالسلام غير
بالغ) أى ذكرنا كان أو أنى أو خنى والمجنون البالغ كالصغير سواء بلغ مجنوناً أو بلغ عاقلاً ثم جن على
الأصح (قوله ظاهرا وباطنا) وقد يحكم عليه بالاسلام ظاهرا فقط كما لو وجد لعيط في دار الاسلام
أو في دار كفار وفيها مسلم فانه يحكم عليه به تبعاً للدار والفرق بين من يحكم عليه بالاسلام ظاهرا
وباطنا وبين من يحكم عليه به ظاهرا فقط أنه في الاول لو وصف الكافر بعد بلوغه بصير مرتدا
فيستتاب فان تاب ترك والاقتل وفي الثانى يتبين انه كافر أصلى وليس مرتدا (قوله أما تبع السانى
المسلم) أى ولو كان غير مكلف ويشترط لتبعيته له أن يكون منفردا عن أبويه بحيث لا يكون
معه أحدهما في جيس واحد غنمة واحدة فان لم يكن كذلك فلا يتبع السانى له بل يتبع أحد
أبويه لان تبعية الأصل أقوى من تبعية الفرع (قوله ولو شاركه كافر) أى يحكم عليه بالاسلام

تبعاً للسبب المسلم ولو شاركه في السب كافر تغليباً للجانب المسلم (قوله وأما تبعاً لأحد أصوله) أي من جهة الأب أو الأم وان لم يكونوا أو اثنين وان بعد وفان قيل إطلاق ذلك يقتضي الحكم على جميع الأطفال بالاسلام باسلام أبهم آدم عليه الصلاة والسلام أجيب بان الكلام في جدي نسب اليه بحيث يعرف به (قوله وان كان اسلامه قبل علوقه) أي يحكم عليه بالاسلام تبعاً وان كان اسلام أحد أصوله قبل علوقه أي قبل ان تعلق به أمه أي تحمل وفيه انه لا معنى لهذه الغاية وذلك لانه ان أسلم أحد أصوله قبل العلوق أو عنده فقد انعقد الحمل مسلماً بالاجماع ولا يقال انه حكم بالاسلام فيه تبعاً وان أسلم بعد العلوق فالحكم بالاسلام يكون على الحمل لا على الصبي كما صرح به الباجوري وعبارته ومثل الصبي الحمل في اسلامه باسلام أحد أبويه أو أحد أصوله وضرورة ذلك أن تحمل به أمه في حال كفر أبويه وسائر أصوله ثم يسلم أحد أبويه أو أحد أصوله قبل انفصاله أو بعده وقبل تمييزه أو بعده وقبل بلوغه أما لو كان أحد أبويه أو أحد أصوله مسلماً وقت علوقه فقد انعقد مسلماً بالاجماع ولا يضر ما يطرأ بعد ذلك من ردة أحد أبويه أو أحد أصوله اهـ (تنبيه) خرج بقوله تبعاً في الصورتين اسلامه استقلالاً كان نطق بالشهادتين فلا يعتد به وذلك لان نقطة بالشهادتين اما خبراً وانشاء فان كان خبراً فغيره غير مقبول وان كان انشاء فهو كعقوده وهي باطلة وأما اسلام سيدنا علي رضي الله عنه فقد اختلف في وقته فقيل انه كان بالغاً حين أسلم كما نقله القاضي أبو الطيب عن الامام وقيل انه أسلم قبل بلوغه وعليه الاكثر وأجاب عنه البيهقي بان الاحكام انما صارت معلقة بالبلوغ بعد الهجرة قال السبكي وهو الصحيح (قوله فلو أقر أحدهما) أي المحكوم عليه بالاسلام تبعاً للسبب أو المحكوم عليه به تبعاً لأحد الأصول وقوله فهو مرتد من الآن أي من وقت افرازه بالكفر لا كافر أصلي وحينئذ يستتاب فان تاب ترك والاقتل كما مر (قوله ولا امام أو أمير) أي أمير جيش (قوله خيار في أسير كامل) أي من الكفار الأصليين أما اذا كان من المرتدين فلا خيار فيه بل يطالبه الامام أو الامير بالاسلام فقط (قوله ببلوغ الخ) متعلق بكامل أي ان كماله يكون ببلوغ وعقل وذكورة وحرية فان لم يكمل بما ذكر بان كان صبياً أو مجنوناً أو أنثى أو خنثى أو رقيقاً فلا خيار فيه بل يسترق بمجرد الاسر فقط كما مر (قوله بين أربع خصال) متعلق بخيار أي هو مخير بين أربع خصال وهذا بالنسبة لغير المعصنين أما هم فيتخير فيهم الامام بين ثلاثة أشياء فقط كما مر (قوله من قتل الخ) بيان للاربع الخصال ثم ان محل القتل اذا كان فيه اخلاص وشوكة الكفار واعزاز المسلمين واطهار قوتهم وقوله بضرب الرقبة لا غير أي لا بتعريق وتعريق ولا بغير ذلك من أنواع القتل (قوله ومن عليه) أي انعام عليه وهو معطوف على قتل وقوله بتخلية سيده متعلق بمن أي من عليه بتخلية سيده بغيره واطلاقه من الاسر من غير مقابل ويفعل ذلك الامام اذا كان فيه اظهار عز المسلمين (قوله وفداء) معطوف على قتل أيضاً وهو بكسر الفاء مع المد أو بفتحها مع القصر وقوله باسرى من أي رد أسرى من المسلمين اليها ومثلهم الذميون والمراد يدفع لهم أسراهم ويدفعون اليها أسرانا (قوله أو مال) معطوف على أسرى أي أو فداء باخذ مال منهم سواء كان من مالهم أو من مالنا تحت أيديهم (قوله فخمسة) أي المال الذي ناخذ كبقية أموال الغنمة (قوله أو بنحو سلاحنا) معطوف على باسرى أي أو فداء باخذ بنحو سلاحنا الذي اخذوه منا (قوله ويغادى سلاحهم باسرانا) يعني نعطيهم سلاحهم الذي اخذناه منهم رد أسرانا اليها (قوله لا بمال) أي لا بغادى سلاحهم الذي اخذناه بدفع مال اليها فالفي التحفة الان ظهرت فيه مصلحة لنا ظهوراً تاماً لا ريبه فيه فيجوز ويترك بينه وبين منع بيع السلاح لهم مطلقاً أي ولو ظهرت مصلحة فيه بأن ذلك فيه اعانتهم ابتداء من الاحاد فلم يظرفيه لمصلحة وهذا أمر في الدوام يتعلق بالامام فإزان ينظر فيه الى المصلحة اهـ بزيادة (قوله واسترقاق) معطوف على قتل أي ومن استرقاق أي ضرب الرق ولو لوثنى أو عربى أو بعض شخص

وأما تبعاً لأحد أصوله
وان كان اسلامه
قبل علوقه فلو أقر
أحدهما بالكفر
بعد البلوغ فهو مرتد
من الآن (ولامام)
أو أمير (خيار في)
أسير (كامل) ببلوغ
وعقل وذكورة
وحرية (بين) أربع
خصال من (قتل)
بضرب الرقبة لا غير
(ومن) عليه بتخلية
سيده (وفداء)
باسرى من أو مال
فخمسة وجوبا أو
بنحو سلاحنا ويغادى
سلاحهم باسرانا على
الأوجه لا بمال
واسترقاق

اذا رآه مصلحة ولا يسرى الرق الى باقيه على الاصح فيكون مفعلاً (قوله في فعل الخ) مفرع على قوله
ولامام خيار الخ وأشار به الى أن التعبير بالخيار فيه مسامحة لانه انما يكون عند استواء الخصال (قوله
الاحظ للمسلمين) أي الاصلح والانفع للمسلمين أي وللإسلام وذلك لأن حظ المسلمين ما يعود اليهم من
الغنائم وحفظ مهجهم في الاسترقاق والغداء حظ للمسلمين وفي المن والقتل حظ للإسلام هذا أن يظهر
له الاحظ فان لم يظهر له حبسهم حتى يظهر له الاحظ فيفعله لانه أمر راجع الى الاجتهاد لا الى التشهي
قيوخر لظهور الصواب (تنبيه) قال في التحفة لم يتعرضوا فيما علمت الى أب الامام لو اختار خصلته له
الرجوع عنها أو لا الى أن اختياره هل يتوقف على لفظ أو لا والذي يظهر لي في ذلك تفصيل لا بد منه
أما الاول فهو انه لو اختار خصلته ظهر له بالاجتهاد انها الاحظ ثم ظهر له به ان الاحظ غير هاهنا كانت
رقا لم يجر له الرجوع عنها مطلقا لان الغنائم وأهل الخمس ملكوا بمجرد ضرب الرق فلم يملك ابطاله
عليهم أو قتلها لاجاز له الرجوع عنه تغليباً لحقن الدماء ما أمكن واذا جاز رجوع مقر بفحوا الزنا بمجرد
تشهيه وسقط عنه القتل بذلك فهنا أولى لان هذا محض حق الله تعالى وذلك فيه شائبة حق آدمي
أو فداء ومن لم يعمل بالثاني لاستلزامه نقض الاجتهاد بالاجتهاد من غير موجب كما لو اجتهاد الحاكم
وحكم لا ينقض حكمه باجتهاد ثان نعم ان كان اختياره أحدهما للسبب ثم زال ذلك السبب وتعينت
المصلحة في الثاني عمل بقضيته وليس هذا نقض اجتهاد باجتهاد بل بما يشبه النص لزوال موجب
الاول بالكلية وأما الثاني فهو ان الاسترقاق لا بد فيه من لفظ يدل عليه ولا يكفي فيه مجرد الفعل
بالاستخدام لانه لا يستلزمه وكذا الفداء نعم يكفي فيه لفظ مستلزم الدل مع قبض الامام له من غير
لفظ بخلاف الخصلتين الاخيرتين لخصوصهما بمجرد الفعل اه وقوله أما الاول أي أما التفصيل في الاول
وهو كونه لو اختار خصلته له الرجوع أو لا وقوله وأما الثاني أي وأما التفصيل في الثاني وهو كون
اختياره هل يتوقف على لفظ أم لا (قوله ومن قتل أسيراً الخ) قال في الاقناع تنبيه لا يقتل من ذكر
أي النساء والصبيان والمجانين والعبيد اللهم عن قتل النساء والصبيان والباقي في معناها ما فان قتلهم
الامام ولولشرهم وقوتهم ضمن قيمتهم للغنائم كسائر أموال الغنيمة اه وقوله فان قتلهم الامام مثل
الامام غيره وهذا في قتل الناقصين أما قتل الكاملين فان كان بعد اختيار الامام القتل أو قبله فلا
ضمان الا التعزير وان كان بعد اختيار الامام للفداء فان كان بعد قبضه الفداء وقبل وصول الكافر
لأمنه ضمن بالدية ويأخذ الامام منها قدر الفداء والباقي لورثته وان كان بعد وصوله لأمنه فلا
ضمان وأما ان كان القتل بعد المن فان كان قبل وصوله لأمنه ضمن بالدية لورثته وان كان بعد وصوله
لأمنه فلا ضمان اه بجبري (قوله أو كاملاً) أي أو قتل أسيراً كاملاً وكما له بما ر وقوله قبل التخيير فيه
متعلق بقتل المقدراً أي قتله قبل ان يختار الامام فيه شيئاً من الخصال الاربع ومفهوماً انه اذا كان
بعد التخيير لا شيء عليه أصلاً لا تعزير ولا غيره مع انه ليس كذلك بل فيه تفصيل يعلم من عبارة الجبري
المارة آتفاً وقوله عز رأى القاتل وهو جواب ان المقدرة مع شرطها (قوله وإسلام كافر كامل) خرج
الناقص فلا يعتد بإسلامه الا تبعا وسيذكر حكمه (قوله بعد أسير) أي وقبل اختيار الامام فيه شياً
فان كان بعد اختيار الامام فيه خصلة من الخصال تعين ما عدا القتل اه بجبري (قوله يعصم) دمه
من القتل (الجملة خبر اسلام) (قوله لخبر الخ) دليل على عصمة دم من أسلم الخ (قوله حتى يشهدوا أن
لا اله الا الله) أي وأن محمداً رسول الله أو يقال أن لا اله الا الله صارت علماً على الشهادتين اه زي (قوله)
فاذا قالوها أي كلمة التوحيد (قوله وأموالهم) فيه ان الاموال لا نعصم بإسلامه بعد الاسر فمحل
الاستدلال قوله دماءهم وكان الاولى ذكر هذا الخبر بعد قوله وإسلامه قبله يعصم دماءهم لا اه بجبري
(قوله الاحقها) أي بحق الدماء والاموال والانساب التي تقتضي جواز قتلهم وأخذ أموالهم اه ع ش
وذلك كالعود والذكاة (قوله ولم يذكرهنا) أي ولم يذكر المصنف هنا أي في اسلامه بعد الاسر كما

في فعل الامام أو نائبه
وجوب الاحظ للمسلمين
لاجتهاده ومن قتل
أسيراً غير كامل لزمته
قته أو كاملاً قبل
التخيير فيه عز فقط
(واسلام كافر)
كامل (بعد أسير يعصم
دمه) من القتل لخبر
الصحيحين أمرت أن
أقاتل الناس حتى
يشهدوا أن لا اله الا
الله فاذا قالوها عصموا
دمي دماءهم وأموالهم
الا يحقها ولم يذكر
هنا

ذكره بعد في قوله واسلامه قبله وكان حق التعبير أن يقول ولم أذكر حرمة التكلم إلا أن يقال أنه ارتكب التجريد (قوله وماله) معقول يذكّر (قوله لأنه) أي الاسلام بعد الاسر وقوله لا يعصمه أي المال لأن المقدور عليه بعده غنية (قوله إذا اختار الامام رقه) قال الرشيدى قضية هذا القيدانه إذا اختار غير الرق يعصم ماله وانظره مع قوله إلا أن ومن حقها أي الاموال أن ماله المقدور ورقيه بعد الاسر غنية ولم أر هذا القيد في غير كلامه وكلام التحفة اه (قوله ولا صغار أولاده) معطوف على قوله وماله أي ولم يذكّر هنا صغار أولاده (قوله للعلم باسلامهم الخ) عبارة التحفة للعلم باسلامهم تبعاً له من كلامه إلا أن في التقيد فيه بقيل النظر لافادة عموم العصمة ثم بخلافها هنا لما ذكر في المال وأما صغار أولاده فالملحظ في الصورتين واحد وزعم المخالفة بين ما هنا وتم وان عموم ذلك مقيد بهذا فلا يتبعونه في اسلامه بعد النظر ولا يعصمون به عن الرق ليس في محله لتصریحهم بتبعيته لم قبل النظر فبعده كذلك اه فله في العبارة سقطاً من الناسخ يعلم من العبارة المذكورة وقوله تبعاله أي لاصله الذي اسلم (قوله وان كانوا الخ) غاية في التبعية أي يتبعونه في الاسلام وان كانوا يدار الحرب وقوله أو أرقاء أي أو كانوا أرقاء بان سباهم مسلمون أو قهرهم حريون (قوله وإذا تبعوه) أي الاصل الذي اسلم وقوله وهم أحرار أي والحال انهم أي صغار أولاده أحرار (قوله لم يرقوا) جواب اذا (قوله لا امتناع طر والرق الخ) حلة لعدم استرقاقهم وقوله على من قارن اسلامه حرية أي على الشخص الذي قارن اسلامه حرية (قوله ومن ثم) أي ومن أجل امتناع طر والرق على من ذكر وقوله اجعوا على ان الحر المسلم خرج الرقيق المسلم فيسي ويسرق اذا كان للعربيين كما تقدم وقوله لا يسي أي لا يؤسر وقوله ولا يسترق عطف لازم على ملزوم لأنه يلزم من عدم صحة سببه عدم صحة استرقاقه (قوله أو أرقاء) معطوف على أحرار أي وإذا تبعوه في الاسلام وهم أرقاء لم ينقض رقه أي فلا يعصمهم اسلام أبيهم من الرق لان أمرهم تابع لساداتهم لانهم من أمواهم (قوله ومن ثم) يعني ومن أجل أن الرق لا ينقض بطر واسلامهم تبعاً لأبيهم بل يستمر رقه مع الاسلام وقوله ثم حكم باسلامه أي ذلك الصغير وقوله تبعاً لاصله أي أصل ذلك الصغير بان اسلم أحد اصوله وقوله جاز سببه واسترقاقه أي صح سببه ذلك الصغير واسترقاقه أي لأنه رقيق حربي ولم ينقض رقه باسلامه تبعاً ورقيق الحربي مجوز سببه واسترقاقه ولو كان مسلماً (قوله ويبقى الخيار الخ) مرتبط بالمتن يعني ان اسلامه انما يعصمه من القتل فقط ويبقى الخيار في باقي الخصال كما أن من عجز عن الاعتناق في كفارة اليمين يبقى خياره في الباقي من خصائصها وقوله من المن الخ بيان لباقي الخصال (قوله ومحل جواز المفاداة الخ) قال ع ش ينبغي ان مثله أي العداء المن بالاولى مع ارادته الاقامة بدار الحرب اه (قوله ان كان له ثم) أي في دار الكفر عشيرة أي جماعة يأمن معها على نفسه وماله فان لم يكن له ثم عشيرة كما ذكر لا تجوز مفاداة ومثله المن (قوله واسلامه قبله) هذا مفهوم قوله واسلام كافر بعد أسر (قوله أي قبل أسر) أي أسرا الامام أو أمير الجيش وقوله بوضع أيدينا عليه متعلق بأسر (قوله يعصم دما الخ) الخ لانه خبر اسلامه (قوله أي نفسا الخ) أشار بهذا التفسير الى انه ليس المراد بالدم سفكه بالقتل كالدّم المتقدم فيمن أسلم بعد الاسر بل المراد به النفس والمراد عصمتها من القتل ومن غيره كالرق فقوله عن كل ما مر أي من الخصال السابقة من القتل والرق والمفاداة (قوله ومالا) أي ويعصم مالا أي من غنمه (قوله بدارنا أو دارهم) الجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة مالا أي مالا كائناً بدار المسلمين أو بدار الكفار (قوله وكذا فرعه الحر الصغير) أي وكذا يعصم اسلامه فرعه الحر الصغير لتبعيته له في الاسلام وقيد بالحر لان الرقيق يسي ويسرق ولا يمنع اسلامه كما علمت وقوله الصغير خرج الكبير فلا يعصمه اسلام أصله وقوله والمجنون عند السبي أي وكذا يعصم ولده المجنون عند الاسر ولو طرأ جذونه بعد البلوغ كما مر ومثل الصبي والمجنون المحمل في عصمه اسلام أبيه لأنه يتبعه

وماله لأنه لا يعصمه
إذا اختار الامام رقه
ولا صغار أولاده للعلم
باسلامهم تبعاً له وان
كانوا يدار الحرب
أرقاء وإذا تبعوه في
الاسلام وهم أحرار لم
يرقوا ولا امتناع طر
الرق على من قارن
اسلامه حرية ومن
ثم اجعوا على ان الحر
المسلم لا يسي ولا
يسترق أو أرقاء لم
ينقض رقه ومن
ثم لو ملك حربي صغيراً
ثم حكم باسلامه تبعاً
لاصله جاز سببه
واسترقاقه ويبقى
الخيار في باقي الخصال
السابقة من المن أو
العداء أو الرق ومحل
جواز المفاداة مع ارادة
الاقامة في دار الكفر
ان كان له ثم عشيرة
يأمن معها على نفسه
ودينه (و) اسلامه
(قبله) أي قبل أسر
بوضع أيدينا عليه
(يعصم دما) أي نفساً
عن كل ما مر (ومالا)
أي جميعه بدارنا أو
دارهم وكذا فرعه
الحر الصغير والمجنون
عند السبي عن

في الاسلام كما نرى ان سببت أمه قبل اسلام أبيه ثبت رقه بسبي الام مع الحكم باسلامه تبعه لاييه
 ولكن لا يبطل اسلامه رقه كالمفصل وقوله عن الاسترقاق متعلق ببعض المقدور بعد كذا (قوله
 لازوجته) يعني أن اسلام الكافر لا يعصم زوجته عن الاسترقاق ولو كانت حاملا لاستقلالها
 فان قيل اذا عقد الكافر الجزية عصم زوجته المودة حين عقد الجزية عن استرقاقها فساكن
 الاسلام أولى بذلك أجيب بان الزوجة تستقل بالاسلام فلا تجعل فيه تابعة لان ما يمكن استقلال
 الشخص به لا يجعل فيه تابعا غيره ولا تستقل ببذل الجزية فتجعل فيه تابعة لان ما يمكن استقلال
 الشخص به يجعل فيه تابعا غيره (قوله فاذا سببت) أي زوجته وقوله ولو بعد الدخول غاية لقوله
 انقطع نكاحه أي ينقطع النكاح ولو كان السبي حصل بعد الدخول بها وهي للرد على القائل بانه
 ان كان السبي بعد الدخول ما انتظرت العدة فلعلها تعتق فيها فيدوم النكاح كالردة (قوله انقطع
 نكاحه حالا) أي انفسخ نكاحه حالا أي حال السبي وذلك لا يمنع امساك الامة الكافرة في نكاح
 المسلم كما يمنع ابتداء نكاحها (قوله واذا سبي زوجان أو أحدهما) أي وكانا حريين أو أحدهما
 حرافق ورق بان كان غير مكلف أو رقه الامام بان كان مكلفا أو لو كانا رقيقين سواء سبيا أم أحدهما
 فلا ينقطع نكاحهما اذ لم يحدث رق وانما انتقل الملك من شخص الى آخر وذلك لا ينقطع النكاح
 كالبيع والهبة (قوله انفسخ النكاح بينهما) محله في سبي زوج صغير أو مجنون أو مكلف اختار
 الامام رقه فان من عليه أو فادى به استمر نكاحه حيث لم يحكم برق زوجته بان سبي وحده وبقيت بدار
 الحرب (قوله لما في خبر مسلم الخ) دليل لانفساخ النكاح بينهما اذا سبي أو أحدهما (قوله انهم)
 أي الصحابة وهو بيان لما في خبر مسلم (قوله يوم أوطاس) بفتح الهمزة كما في المختار وقال ق ل هو بضم
 الهمزة أفصح من فتحها اسم وادهن هو اذن عند حنين اه (قوله من وطء المسيبات المتزوجات) أي
 اللاتي كن متزوجات قبل السبي (قوله والمحصنات) أي وحرمت عليكم المحصنات فهو معطوف
 على ما قبله في الآية (قوله فخرم الله تعالى المتزوجات والمسبيات) أي واستثنى منهم من سبي
 منهن فاحل نكاحهن وهذا يدل على انه يفسخ بالنسبة النكاح والالم يحل نكاحهن (قوله فرغ)
 الاولى فرعان (قوله لو ادعى أسير) أي كامل اذ الدعوى لاتسمع الا منه وانما ادعى ذلك لاجل ان
 لا يصح سببه فلا يصح استرقاقه (قوله قد أرق) أي قد اختار الامام رقه ومفهومه انه اذا ادعاه قبل
 ان يرق يقبل حتى بالنسبة للرق فانظره (قوله لم يقبل في الرق) أي لم يقبل ما ادعاه بالنسبة للرق
 فيستدام الرق الذي اختاره الامام فيه أما بالنسبة للقتل والمقاداة يقبل (قوله ويجعل مسلما من
 الاثن) أي ويحكم باسلامه من وقت دعواه ذلك (قوله ويثبت الخ) هذا كالتقييد لقوله لم يقبل
 أي ان محل عدم قبوله اذ لم يثبت اسلامه الذي ادعاه بالبينة فان ثبت بها وهي رجل وامرأتان قبلت
 فلا يصح أسره ولا استرقاقه ولا غير ذلك (قوله ولو ادعى أسير أنه مسلم) تأمله فان كان المراد انه ادعى
 اسلامه قبل أسره فهو عين ما قبله وان كان المراد بعد أسره فانظر لم فصل فيه بقوله فان أخذ من
 دارنا الخ ولم يفصل فيما اذا ادعى أنه أسلم قبل الاسر والظاهر أن المراد الاول وقصده بيان تقييد قوله
 فيما تقدم لم يقبل في الرق المقتضى قبوله بالنسبة لغير الرق وقوله ويجعل مسلما من الاثن بما اذا
 أخذناه من دارنا فان أخذناه من دارهم فلا يقبل مطلقا ولا يحكم عليه بالاسلام لكن كان المناسب
 والاخصر في التعبير حيث كان هذا هو المراد أن يقول بعد قوله ويجعل مسلما من الاثن ان أخذناه
 من دارنا فان أخذناه من دارهم فلا وفيه ان هذا يقتضي انهم يجوز قتلهم اذا أخذناه من دارهم
 ولو قالوا نحن مسلمون فانظره ثم رأيت ع ش بحث في ذلك واختار استفسارهم وعبارته فرغ لو أسر
 نفرقلوا نحن مسلمون أو أهل ذمة صدقوا بأيمانهم ان وجدوا في دار الاسلام وان وجدوا في دار
 الحرب لم يصدقوا جزم به الرافعي في آخر الباب اه سم على منهج وقضية عدم تصديقهم جواز قتلهم

الاسترقاق لازوجته
 فاذا سببت ولو بعد
 الدخول انقطع
 نكاحه حالا واذا
 سبي زوجان أو
 أحدهما انفسخ
 النكاح بينهما لما في
 خبر مسلم انهم لما امتنعوا
 يوم أوطاس من وطء
 المسيبات المتزوجات
 نزل والمحصنات أي
 المتزوجات من النساء
 الاما ملكت أيمانكم
 فخرم الله تعالى
 المتزوجات الا
 المسيبات * (فرغ) *
 لو ادعى أسير قد أرق
 اسلامه قبل أسره لم
 يقبل في الرق ويجعل
 مسلما من الاثن
 ويثبت بشاهد
 وامرأتين ولو ادعى
 أسير أنه مسلم فان
 أخذ من دارنا صدق
 بعينه أو من دار
 الحرب فلا

(وإذا أرق) الحربي
(وعليه دين) مسلم
أوذى (لم يسقط)
وسقط أن كان حربي
ولو اقترض حربي من
حربي أو غيره أو
اشترى منه شيئاً ثم
أسلم أو أحدهما لم
يسقط لالتزامه بعقد
صحح ولو أتلّف حربي
على حربي شيئاً أو
غصبه منه فأسماً
أو أسلم المتلف فلا
ضمان لأنه لم يلتزم
شيئاً بعقد حتى
يستدام حكمه ولأن
الحربي لو أتلّف مال
مسلم أو ذى لم يضمنه
فأولى مال الحربي
(فرع) لو قهر
حربي دائنه أو سيده
أو زوجته ماله
وارتفع الدين والرق
والنكاح وإن كان
المقهور كاملاً وكذا
إن كان القاهر بعضاً
للقهور ولدن ليس
للقاهر بيع مقهوره
البعض لعنقه عليه
خلاف السهمودي
(مهمة) قال شيخنا
في شرح المنهاج قد
كثر اختلاف الناس
وتأليفهم

لمع قولهم نحن مسلمون وقد يقال القياس استغسارهم فإن نطقوا بالشهادتين تركوا أو لا قتلوا الخ اه
(قوله وإذا أرق الحربي) بالبناء للجهول أى وإذا أرق الامام أو أمير الجيش الحربي (قوله وعليه دين
مسلم أو ذى) مثل من عليه الدين من له الدين فإذا أرق فإن كان دينه على مسلم أو ذى لم يسقط وإن كان
على حربي سقط والحاصل صور المقام ستة لانه إذا أرق من عليه الدين إما أن يكون دينه لمسلم أو ذى
أو حربي وإذا أرق من له الدين إما أن يكون من عليه الدين مسلماً أو ذمياً أو حربياً ولا يسقط في هذه
الصور كلها إلا دين حربي على مثله إذا أرق أحدهما (قوله لم يسقط) أى الدين فيقضى من ماله
أن غنم بعد رقه وإن زال ملكه عنه بالرق قياساً للرق على الموت فإن غنم قبل رقه أو معه لم يقض منه
فإن لم يكن له مال أولم يقض منه بقي في ذمته إلى أن يعتق فيطالب به اه شرح المنهاج (قوله وسقط)
أى الدين إن كان حربي مفهوم قوله لمسلم أو ذى والفرق بين الحربي وغيره أن مال الأول غير محترم
بخلاف الثاني (قوله ولو اقترض حربي من حربي) أى أو كان له عليه دين معاوضة كصدّق وقوله
أو غيره بالجر معطوف على حربي المجرور عن أى أو اقترض حربي من غير الحربي من مسلم أو ذى
أو معاهراً أو مستأمن (قوله أو اشترى) أى الحربي وقوله منه أى حربي آخر (قوله ثم أسلم) أى
الحربيان معاً أو مرتباً أى أو أعطيا الجزية أو أخذاً أماناً أو عبارة المنهج ثم عصم أحدهما بإسلام
أو أمان مع الآخر ودونه اه (قوله لم يسقط) أى الدين الملتزم بعقد القرض أو الشراء (قوله لالتزامه)
أى الدين وهو علة لعدم السقوط وقوله بعقد صحح أى وهو القرض أو البيع (قوله ولو أتلّف) مفهوم
قوله اقترض أو اشترى المقتضى وجود عقد إذا تلافى لا عقد فيه وقوله على حربي ليس بقيد كلفهم
من قوله إلا حتى لو أتلّف مال مسلم أو ذى لم يضمنه (قوله فأسماً) أى الحربيان معاً أو مرتباً (قوله
أو أسلم المتلف) في شرح الروض وكاسلامهما اسلام أحدهما وتقييد الأصل بإسلام المتلف لبيان
محل الخلاف اه (قوله فلا ضمان) أى على المتلف (قوله لانه) أى المتلف لم يلتزم أى في ذمته
شيئاً بعقد وقوله حتى يستدام حكمه أى حكم الملتزم بالعقد وهو الضمان وأفهم التعليل المذكور أن
ما اقترضه المسلم أو الذى من الحربي يستحق المطالبة به وإن لم يسلم لالتزامه بعقد أفاده عن (قوله
ولأن الحربي الخ) معطوف على لانه لم يلتزم الخ (قوله فأولى مال الحربي) أى قال الحربي المتلف
أولى بعدم الضمان (قوله لو قهر حربي دائنه) أى لو قهر حربي مديون دائنه الحربي وقوله أو سيده
أى أو قهر عبده حربي سيده الحربي وقوله أو زوجته أى أو قهر حربي زوجته أى زوجته فاطلاق
الزوج بالاتفاق على المرأة هو القياس ومثله ما لو قهرت امرأة زوجها (قوله ماله) أى ملك القاهر
المقهور وقوله وارفع الدين أى سقط بالنسبة للصورة الأولى (قوله والرق) أى وارفع الرق بالنسبة
للصورة الثانية (قوله والنكاح) أى وارفع النكاح بالنسبة للصورة الثالثة (قوله وإن كان
المقهور كاملاً) أى ماله وارفع ما ذكر وإن كان المقهور كاملاً ليس لو غ وعقل وحرية وكورة
قال في شرح الروض قال الامام ولم يعتبر وفى القهر قصد الملك وعندى لا بد منه فقد يكون للاستخدام
أو غيره اه (قوله وكذا إن كان القاهر بعضاً للمقهور) أى وكذا يملكه إن كان القاهر ولداً للمقهور
أو والداه فإداه البعض ما يشمل الأصل والفرع وإن كان في إطلاقه على الأصل تسمع (قوله ولا يكن
ليس للقاهر) أى الأصل أو الفرع وقوله بيع مقهوره البعض أى الأصل أو الفرع (قوله لعنقه
عليه) أى بعد ثبوت الملك بالقهر يعتق عليه (قوله خلاف السهمودي) مقتضى السياق أنه يخالف في
عدم جواز البيع (قوله مهمة) أى تتعلق بما سبي من بلاد الروم ونحوها وحاصل الكلام على
ذلك أنه إن كان حراماً مسلماً فلا يصح سبيته ولا استرقاقه كما وإن كان كافراً فإن علم أن السابى له كافر
صح سبيته واسترقاقه وجاز شرأؤه وسائر التصرفات فيه أو علم أنه مسلم سباه باختلاس أو نهب أو غير ذلك
فإن علم أن الامام خمسة كسائر أموال الغنيمة أو قال كل من أخذ شيئاً فهو له فكذلك يصح شرأؤه وسائر

تخمس ولم تقسم
يحمل شراؤه وسائر
التصرفات فيه
لا احتمال أن أسره
البائع له أو لأحري
أو ذى فانه لا يخمس
عليه وهذا كثير
لأنه نادراً أن تحقق إن
أخذته مسلم بنحو
سرقة أو اختلاس
لم يجز شراؤه الأعلى
الوجه الضعيف انه
لا يخمس عليه فقول
جمع متقدمين ظاهر
الكتاب والسنة
والاجماع على منع
وطء السراري المجلوبة
من الروم والهند إلا
أن ينصب من يقسم
الغنائم ولا حيف
يتعين جله على ما علم
أن الغنائم المسلمون
وانه لم يسبق من
أميرهم قبل الاغتنام
من أخذ شيئاً فهو له
لجوازه عند الأئمة
الثلاثة وفي قول
للشافعي بل زعم التاج
الفرزاري انه لا يلزم
الامام قسمة الغنائم
ولا تخميسها وله أن
يحرم بعض الغنائم
لكن رده المصنف
وغيره بأنه مخالف
للإجماع وطريق
من وقع بيده غنية
لم تخمس ردها المستحق
علم والأقل القاضي

التصرفات قطعاً وان علم انه لم يخمسه أو لم يقل ذلك فلا يصح شراؤه ولا سائر التصرفات قطعاً ووقع
الخلاف فيما إذا احتمل أن السبي كافر واحتمل انه مسلم والمعتقد انه يصح شراؤه للاحتمال الاول
(قوله في السراري) جمع سرية وقوله والارقاء معطوف على ما قبله من عطف العام على الخاص
(قوله المجلوبين) أي المأخوذون وقوله من الروم والهند أي ونحوهما كالترك والسودان (قوله)
وحاصل معتمد مذهبنا فيهم أي في السراري والارقاء المجلوبين من الروم والهند (قوله أن من لم
يعلم كونه غنية لم تخمس ولم تقسم) أي بان علم انه غنية تخمس وتقتضى أو جهل ذلك (قوله)
يحمل شراؤه أي من لم يعلم كونه غنية لم تخمس ولم تقسم (قوله وسائر التصرفات فيه) أي ويحمل
فيه سائر التصرفات كالحطبة والعق والرهن والاجارة (قوله لا احتمال الخ) علة للحل ذلك أي وانما
حل شراؤه لا احتمال ان الذي أسره عربي أو ذى (قوله فانه لا يخمس عليه) علة للعلمه أي وانما حل
شراؤه إذا احتمل ان سايه عربي أو ذى لان ما أسره الحربي أو الذي لا يخمسه الامام عليه بل يستقل
به لكونه ليس غنية للمسلمين (قوله وهذا) أي كون الا تسره حريباً أو ذمياً كثيراً نادراً (قوله)
فان تحقق أن أخذه مسلم أي وانه لم يخمسه الامام ولم يقدحه وهذا مفهوم قوله من لم يعلم كونه الخ
وقوله بنحو سرقة متعلق بأخذه (قوله لم يجز شراؤه) أي لانه غنية للمسلمين وهي لا تملك الا بعد
التخمس والقسمة (قوله انه لا يخمس عليه) أن وما بعده في تأويل مصدر يدل من الوجه الضعيف
أو عطف بيان (قوله فقول جمع الخ) مبتدأ أخبر به جلة يتعين جله الخ وهذا جواب شرط مقدّم وقد بره
واذا علمت ان حاصل معتمد مذهبنا ما ذكر من التفصيل فقول جمع الخ (قوله ظاهر الخ) مبتدأ
خبره الجار والمحرور بعده والجملة مقول القول وفي التحفة تظاهر بصيغة الماضي بمعنى اتفق وقوله
على منع وطء السراري أي على حرمة ذلك لعدم صحة شرائه (قوله الا أن ينصب الخ) أي الا أن يولي
الامام من يقسم الغنائم فان ولى فلا منع وقوله ولا حيف أي ولا جور وظلم موجود في القسمة بان
يعطى كل ذي حق حقه أما إذا وجد حيف بان أعطى بعض الغنائم وحرم الباقي فمتنع وطؤون
(قوله يتعين جله) أي القول المذكور وقوله على ما علم أي يتيقن أن الغنائم له أي للذ كور من
السراري المسلمون (قوله وانه لم يسبق) أي وعلم انه لم يسبق الخ وقوله من أخذ شيئاً فهو له فاعل
يسبق أي لم يسبق من أميرهم هذا اللفظ (قوله لجوازه) أي لجوازه أن يسبق من الامير المذكور
ذلك أي صحته عند الأئمة الثلاثة وعبارة المؤلف في آخر باب الزكاة لا يصح شرط الامام من أخذ
شيئاً فهو له وفي قول يصح وعليه الأئمة الثلاثة اهـ وإذا جاز قول الامير المذكور جاز لا أخذه بقوله
كافي الرشيدى وعبارته اذيقوله المذكور كل من أخذ شيئاً اختص به أي عند الأئمة الثلاثة لا عند
الشافعي الا في قول ضعيف له اهـ وإذا جاز لا أخذه بقول الامير لخصته عند الأئمة الثلاثة فيصح وطء
السراري ويبطل قول - مع ظاهر الكتاب الخ الا أن يحتمل على ما ذكره المؤلف (قوله وفي قول
للشافعي) معطوف على عند الأئمة الثلاثة أي ولجوازه في قول ضعيف للشافعي (قوله بل زعم التاج
الفرزاري الخ) وعليه فيحمل وطء السراري مطلقاً لخصته شرائه وقوله وله أن يحرم الخ معطوف على
اسم ان وخبرها أي وزعم الفرزاري ان للامام أن يحرم الخ (قوله لكن رده) أي ما زعمه التاج الفرزاري
وقوله المصنف أي النووي وقوله بانه متعلق برده (قوله وطريق من وقع بيده غنية لم تخمس
أي والمخلص من وقع في يده شيء من الغنائم التي لم تخمس يقيناً بشراء أو هبة أو وصية أن يدفعه
لاستحقاقه ان كان معلوماً ثم بعد ذلك ان شاء اشتراه منه بعقد جديد ويحمل وطؤه حينئذ (قوله والا
فالقاضي) أي وان لم يعلم المستحق أي ولم يباين منه بدليل التشبيه الا في فرده للقاضي لم يحفظه
عنده حتى يعلم المستحق فيعطيه له (قوله كالمال الضائع) الكافي للتنظير أي ان هذه الغنائم
التي لم تخمس نظير المال الضائع في أنه يدفع للقاضي لم يحفظه عنده (قوله أي الذي الخ) بيان لاقيد

المال الضائع ومثله في القيد المذكور من وقع بيده من الغنائم (قوله والا) أي بأن وقع اليأس من ماله كانه كان ملك بيت المال وعلى قياسه يقال هنا اذا وقع اليأس من مستحق الغنيمة يكون ملكا لبيت المال (قوله فلن له فيه الخ) تفريع على كونه لبيت المال أي واذا صار ملكا له فلكل من كان له في بيت المال حق الظفر به أي بالمال الضائع الذي أيس من ماله (قوله ومن ثم الخ) أي ومن أجل أن من كان له حق في بيت المال له الظفر به كان المعتمد فيه وصل له شيء أي أعطى شيئا يستحقه من بيت المال حل أخذه وان كان بقية المستحقين مظلومين وقوله كما مر يعني في كلام التحفة في كتاب قسم النبي والغنيمة وعبارته هناك فائدة منع السلطان المستحقين حقوقهم من بيت المال ففي الأحياء قيل لا يجوز لأحد منهم أخذ شيء منه أصلا لانه مشترك ولا يدرى حصته منه وهذا غلو وقيل يأخذ كفاية يوم بيوم وقيل كفاية سنة وقيل ما يعطى اذا كان قدر حقه والباقي مظلومون وهذا هو القياس لأن المال ليس مشترك كائين المسلمين ومن ثم من مات وله فيه حق لا يستحقه وارثه اهـ وخالفه ابن عبد السلام فنع الظفر في الأموال العامة لأهل الاسلام ومال المجانين والايام وما ذكره الغزالي أوجه مما ذكره ابن عبد السلام اهـ بخلاف (قوله نعم الورع الخ) مرتبط بقوله يحل شراؤه في أول المبحث يعني انه اذا لم يعلم كونه غنيمة لم تخمس يحل شراؤه وسائر التصرفات لكن الورع لم يريد التسري الخ ويحتمل ان يكون مرتبطا بقوله قريبا حل له أخذه ويدل للاول صنيع النهاية وقول المؤلف بعد أن يشتري ثانيا اذ هو يدل على أنه وقع الشراء منه أولا وفي صورة حل الاخذ ليس فيه شراء أصلا وقوله أن يشتري ثانيا أي بثمن ثان غير الذي اشتري به أولا ويشترط أن يكون ثمن مثلها اهـ ع ش وقوله واليأس بالرفع عطف على عدم الخميس أي ولأن الغالب اليأس من معرفة مالكها أي السراي (قوله فيكون) أي الذي لم يخمس وأيس من معرفة مالكه وقوله ملكا لبيت المال أي ككل ما أيس من معرفة مالكه اهـ رشيدى (قوله تمة) أي في ذكر مسائل تتعلق بالهدنة وهي مصالحة أهل الحرب على ترك القتال مدة معينة مجانا أو بعوض إلا على سبيل الجزية وهي جائزة لا واجبة والأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى تراءى من الله ورسوله الآية وقوله وان جنحوا للسلم فاجنح لها وأركبها ثلاثه الاول العاقد وهو الامام أو نائبه ان كانت الهدنة للكفار مطلقا أو لأهل اقليم كالروم والهند لان فيها خطر اعطيا بترك الجهاد فاختصت بهما فان كانت لبعض كفار اقليم جاز أن يكون الوالي وان يكون الامام وانما يعقدها من ذكر المصلحة كضعفنا قلة عدو أو هبة وكر جاء اسلام أو بدل جزية أو اعانتهم لنا أو كفهم عن الاعانة علينا الثاني المدة وهي أربعة أشهر فاقول ان كان بنا قوة وعشرين سنين فاقول ان كان بنا ضعف فتى زادت المدة على أربعة أشهر في الحالة الاولى أو على عشرين سنين في الحالة الثانية بطل العقد في الزائد وصرح في الجائز تفريقا للصيغة فان لم يذكروا عقد الهدنة مدة أصلا بطل مطلقا لانه يقتضي التأيد الثلاثة الصيغة وهي كهادنتكم أو وادعتكم مثلا على ترك القتال مدة كذا واذا صحت الهدنة وجب علينا الكف عنهم وفاء بالعهد حتى تنقضي مدتها أو ينقضوها هم بتصريح منهم بنقضها أو بقتالنا أو قتل مسلم أو ذمي بدارنا عمدا (قوله يعتق رقيق حربي) هو تر كيب اضافي والمراد فقه مطلقا ولو مستولدة أو مكاتبها وقوله اذا هرب أي من سيده الحربي وقوله ثم أسلم أي بعد الهرب وقوله ولو بعد الهدنة أي ولو وقع الاسلام بعد الهدنة فانه يعتق عليه لان الهدنة لا توجب أمان بعضهم من بعض قال في الروض وشرحه ولو هاجر قبل الهدنة أو بعد هجرته أسلم عتق لانه اذا جاء قاهر السيد ملك نفسه بالقهر فيعتق أو أسلم ثم هاجر قبل الهدنة فكذا يعتق لوقوع قهره حال الإباحة أو بعده فلا يعتق لان أموالهم محظورة حينئذ فلا يملكها المسلم بالاستيلاء اهـ (قوله أو أسلم ثم هرب قبلها) أي الهدنة وقوله وان لم يهاجر الياناعية لعقده بما ذكر أي يعتق عليه بما ذكر وان لم يهاجر أي يأت الى المسلمين (قوله

والا كان ملك بيت
المال فلن له فيه
حق الظفر به على
المعتمد ومن ثم كان
المعتمد كما مر ان من
وصل له شيء يستحقه
منه حل له أخذه
وان ظلم الباقيون نعم
الورع لم يريد التسري
ان يشتري ثانيا من
وكيل بيت المال
لان الغالب عدم
الخمس واليأس
من معرفة مالكها
فيكون ملكا لبيت
المال انتهى* (تمة)*
يعتق رقيق حربي اذا
هرب ثم أسلم ولو بعد
الهدنة أو أسلم ثم هرب
قبلها وان لم يهاجر

لا عكسه) أي لا يعتق في عكس المذكور (قوله بأن أسلم الخ) تصوّر للعكس (قوله ثم هرب) أي بعد
 الإسلام (قوله فلا يعتق) أي على سيده الحر بي لان أموالهم محظورة علينا حينئذ فلا يملكها المسلم
 بالاستيلاء كما تقدم (قوله لكن لا يرد إلى سيده) استدراك من عدم عتقه حينئذ دفع به ما يتوهم منه
 من تمكين السيد منه (قوله فان لم يعتقه الخ) مقابل لمخدوف أي فان عتقه أو باعه على مسلم فذاك
 واضح وان لم يعتقه ولم يبعه عليه باعه الامام على مسلم أو دفع له فجهته من بيت المال وأعتقه عن كافة
 المسلمين والولاء يكون لهم جميعا (قوله وان أتانا بعد الهدنة) فاعل الفعل قوله بعد حرذ كرمكف
 وقوله وشرط رد من جاء منهم الينا الجملة حالية أي والحال انهم شرطوا علينا في عقد الهدنة ان يرد اليهم
 من جاء منهم الينا (قوله مسلما) حال من فاعل جاء أو من فاعل أتانا وهو قوله حر ولورفعه وجعله
 صفة رابعة لكان أولى (قوله فان لم تسكن الخ) جواب ان أتانا أي وان أتانا من ذكر مسلما فقيه
 تفصيل فان لم تسكن له عشيرة أي جماعة ثم أي في بلاد أهل الحرب تحميه فلا يجوز رده اليهم وان كان
 له ثم عشيرة تحميه رد اليهم بطلبهم اياه فان طلبه غير عشرته لم يرد وان كان يحميه الا ان يقدر المطلوب
 على قهر الطالب والهرب منه فيرد اليه وعليه جل رد النبي صلى الله عليه وسلم أبا بصير لما جاء في طلبه
 رجلا فقتل أحدهما في الطريق وهرب منه الآخر (قوله بالتحلية بينه وبين طالبه) تصوير
 للرد فغنى رده اليهم ان يخلى بينه وبين طالبه (قوله بالاخبار الخ) أي أنه يخلى بينه وبين طالبه من
 غير ان يجبره على الرجوع مع طالبه لحرمة اجبار المسلم على اقامته بدار الحرب ولا يلزم المطلوب
 الرجوع مع طالبه بل يجوز له ان خشي فتنه وذلك لانه لم يلتزمه اذ العاقد غير وولم يرد لم ينكر صلى الله
 عليه وسلم على أبي بصير امتناعه ولا قتله لطالبه بل سره ذلك ومن ثم سن أن يقال له سر لا تترجم وان
 رجعت فأهرب متى قدرت أفاده في التحفة (قوله وكذا لا رد الخ) أي كما انه لا يرد من ليس له ثم عشيرة
 تحميه كذلك لا يرد صبي ومجنون وهو مفهوم قوله مكاف وقوله وصفا الاسلام أم لا أي نطقا
 بالشهادتين أم لا وانما قال وصفا ولم يقل أسما لعدم صحة الاسلام منهما (قوله وامرأة) أي وكذا لا ترد
 امرأة أي لثلايطاها زوجها أو يتزوجها حربي وقوله وخشي أي وكذا لا يرد خشي وهما مفهوم
 قوله ذكر وبق عليه مفهوم قوله حر وهو الرقيق فلا يرد أيضا لانه جاء مسلما امرأته السيد وتقدم
 بيان كونه يعتق عليه أم لا (قوله أي لا يجوز ردهم) تفسير مراد لقوله وكذا لا يرد الخ أفاده
 حكمه وهو عدم الجواز (قوله لضعفهم) علة لعدم جواز ذلك أي لا يجوز لضعفهم أي الصبي
 والمجنون والمرأة والخشي قال في التحفة فان كل الصبي أو المجنون واختارهم مكناه منهم اه (قوله
 ويغرمون لنا قيمة رقيق ارتد) أي وهرب منا اليهم وقد شرطوا علينا ان لا يردوا من جاءهم مرتدا
 من قال في المنهج وشرحه ولو شرط عليهم في الهدنة رد مرتد جاءهم من الزمهم الوفاء به عملا بالشرط
 سواء كان رجلا أم امرأة حر أو رقيقا فان أوفوا فاقضوا العهد لمخالفتهم الشرط وجاز شرط عدم
 رده أي مرتد جاءهم منا ولو امرأة ورقيقا فلا يلزمهم رده لانه صلى الله عليه وسلم شرط ذلك في مهادنة
 قريش ويغرمون مهر المرأة وقبعة الرقيق فان عاد اليه سارردنا لهم قيمة الرقيق دون مهر المرأة لان
 الرقيق يدفع قيمته بصير ملكهم والمرأة لا تصير زوجة اه (قوله دون الحر المرتد) أي اذا ذهب
 اليهم فلا يلزمهم شيء فيه اذ لا قيمة للحر * (خاتمة) * نسأل الله حسن الختام والعقود التي تقيد الكفار
 الا من ثلاثة الهدنة والامان والحزبية وقد علمت ما يتعلق بالهدنة وانها تختص بالامام أو نائبه
 واما الامان فلا يختص به بل يجوز لكل مسلم مختار غير صبي ومجنون وأسير ولو امرأة وعبد أو فاسقا
 وسغيها امان جماعة من أهل الحرب محصورين قبل أسر وذلك لقوله تعالى وان أحد من الشركين
 استجارك فابعه وخبر الصحيحين ذمة المسلمين واحدة يسعى بها ادناهم أي يتحملها ويعتدها مع الكفار
 ادناهم فن أحقر مسلما أي نقض عهده فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين وخرج بمسلم الكافر

الينا لا عكسه بان
 أسلم بعد هدنة ثم
 هرب فلا يعتق لكن
 لا يرد إلى سيده فان لم
 يعتقه باعه الامام من
 مسلم أو دفع لسيد
 قيمته من مال المصالح
 وأعتقه عن المسلمين
 والولاء لهم وان أتانا بعد
 الهدنة وشرط رد من
 جاء منهم الينا حر ذكر
 مكلف مسلما فان
 لم تسكن له ثم عشيرة
 تحميه لم يرد والارد
 عليهم بطلبهم بالتحلية
 بينه وبين طالبه بلا
 اجبار على الرجوع
 مع طالبه وكذا
 لا يرد صبي ومجنون
 وصفا الاسلام أم لا
 وامرأة وخشي أسلما
 أي لا يجوز ردهم ولو
 لنحو الاب لضعفهم
 ويغرمون لنا قيمة
 رقيق ارتد دون الحر
 المرتد

فلا يصح أمانه لأنه منهم وبمختار المكره وبما بعده الصبي والمجنون والاسير فلا يصح أمانهم وخرج
 بالمحصورين غيرهم وضابطه أن يؤدي الأمان إلى إبطال الجهاد في تلك الناحية فلا يصح من الاتحاد
 حينئذ أمان لا يبطاله شعار الدين وأعظم مكاسب المسلمين وانما عقد الأمان بإيجاب صريح كأنتك
 وأجرتك ولا تخف ولا بأس عليك أو كناية نحو كن كيف شئت ومنها الكتابة وبقبول الأمان ولو بما
 يشعر به كترك القتال ويدخل في الأمان للحرى بدارنا ماله وأهله من ولده الصغير والمجنون وزوجته
 أن كان بدارنا وكذا ما معه من مال غيره أن كان المؤمن له الأمان فان أمنه غيره لم يدخل أهله ولا
 ماله يحتاجه من ماله إلا بشرط دخوله ما وكذا يدخل فيه أن كان بدارهم وشروط دخوله ما امام
 لا غيره وأما الجزية فتختص بالامام أو نائبه كالمدينة وهي لغة اسم لخارج مجعول على أهل الذمة وشرعا
 مال يلتزمه كافر بعقد مخصوص والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى فاتلوا الذين لا يؤمنون بآلته ولا
 باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوثروا الكتاب حتى
 يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ومارواه البخاري من أنه صلى الله عليه وسلم أخذها من محوس
 هجر وقال سنوابهم سنة أهل الكتاب ومارواه أبو داود من أخذها من أهل نجران وفسر أعطاء
 الجزية في الآية بالتزامها بالعقد والصغار فهم بالاتزام أحكامنا التي يعتقدها كحرمة زنا وسرقة
 بخلاف التي لا يعتقدها كحرمة شرب مسكر ونكاح محوسى محارم فانهم لا يلتزمونها إلا لأنه لا يلزمهم
 الانقياد إلا لأحكام التي يعتقدها وأركانها خمسة عاقد ومعه قودله ومكان ومال وصيغة وشروط فيها
 ما مر في البيع من نحو اتصال الإيجاب بالقبول وهي إيجابا كأقرر تكم أو أذنت في أقامتكم بدارنا على
 أن تلتزموا كذا وتنفقوا والحكمنا وقبولا كقبلنا ورضينا وشروط في العاقد كونه اماما أو نائبه فلا
 يصح عقدها من غيره لأنهم من الامور السكينة فتحتاج الى نظر واجتهاد وشروط في المعقود كونه
 مفسكا بكتاب كنز وراة ونجبل وزبور حرا ذكرا غير صبي ومجنون وشروط في المكان قبوله للتقرير
 فيمنع كافر ولو ذميا اقامة بالحجاز وهو مكة والمدينة والعمامة وطرقها وقراتها كالطائف مكة وخيبر
 للمدينة وشروط في المال عند قوتنا كونه دينارا فأكثر كل سنة عن كل واحد لقوله صلى الله عليه
 وسلم لمعاذ لما بعثته الى اليمن خذ من كل حالم أى محتلم دينارا واره أبو داود وغيره ويسن للامام أن يشاح
 غير الفقير عند العقد في قدر ما يعقده بان يقول للتوسط لا أعقد إلا بدنانيرين وللوسر لا أعقد إلا
 بأربعة دنانير ويسن للامام أيضا أن يشترط عليهم الضبقة لمن يمر عليهم من المسلمين المجاهدين وغيرهم
 ويتضمن عقد الجزية أربعة أشياء أحدها أن يؤدوا الجزية بالذلة والصغار ثانها أن تجرى عليهم
 أحكام المسلمين فيصنعون ما يتلفونه عليهم من نفس ومال ثالثها أن لا يذكروا الاسلام إلا بخير
 رابعها أن لا يفعلوا ما فيه ضرر على المسلمين كرفع بناء لهم على بناء مسلم وكإيوائهم من يطلع على
 عورات المسلمين وكدلالتهم أهل الحرب على عورة لنا وكدعائهم مسلما للكفر وكزنا ذمى بمصلحة فان
 فعلوا ذلك انتقض عهدهم ويجب على الامام إذا اختلطوا بنا أن يأمرهم بلبس الغيار وهو تغيير اللباس
 بان يخيط الذمى على ثوبه شيئا يخالف لون ثوبه وشدة الزنار وهو خيط غليظ يشد في الوسط فوق الثياب
 وبغير ذلك مما هو مذكور في المطولات والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب القضاء)

أى في بيان أحكام القضاء من كونه فرض كفاية أو فرض عين أو مندوبا أو مكرها أو حراما وما
 يتعلق بذلك من شروط القاضي وانما أخر الى هنا لأنه يجري في جميع ما قبله من معاملات وغيرها
 (قوله أى الحكم بين الناس) أى المترتب على الولاية وهذا معنى القضاء شرعا أمانعة فهو أحكام
 الشيء بكسر الهمزة أى اتقاه وامضاه أى تنعذه وله معنى أيضا عند المتكلمين وهو إيجاب الله
 الأشياء مع زيادة الأحكام والاتقان عند المتأخرين يدية منهم أو إرادة الله الأشياء في الازل على ما هي

(باب القضاء)
 بالمدى الحكم بين
 الناس

عليه فيما لا يزال عند الاشاعة منهم (قوله والاصل فيه) أي والدليل عليه قبل الاجماع (قوله قوله تعالى) أي وقوله تعالى انا انزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس (قوله وأن احكم بينهم) أي اقض بينهم (قوله وأخبار) أي والاصل فيه اخبار (قوله وفي رواية بدل الاولى) أي قوله فله أجران وقوله فله عشرة أجور لا ينافي هذا الرواية الاولى لان الاخبار بالقليل لا ينفي الكثير ولجواز أنه أعلم أو لا بالأجرين فأخبر بهما ثم بالعشرة فأخبر بها (قوله أجمع المسلمون على أن هذا) أي ما في خبر الصحيحين من كون المصيب له أجران أو عشرة أجور والمخطئ له أجر واحد (قوله في حاكم الخ) أي مفروض في حاكم عالم مجتهد (قوله أما غيره) أي أما حاكم غير العالم المجتهد (قوله فاشتم بجميع أحكامه) أي لانه لا يجوز له الحكم حينئذ (قوله وان وافق الصواب) غاية في ائمه بذلك قال في التحفة بعد الغاية وأحكامه كلها مردودة لان اصابته اتفاقية اه وعبارة المغني مثلها ونصها ولا تنفذ حكمه سواء وافق الحق أم لا لان اصابته اتفاقية ليست عن أصل شرعي اه واذا علمت ما ذكر تعلم أن في عبارته سقط من النسخ وهو المعلن بالعلم التي ذكرها أعني لان اصابته اتفاقية وقوله في التحفة وأحكامه كلها مردودة محمله كما سيأتي وكما في الرشد مالم يوله ذو شوكه والافلا تكون مردودة (قوله وصح خبر القضاة الثلاثة الخ) يحكي أنه كانت القضاة في بني اسرائيل ثلاثة فأت أحدهم فولى مكانه غيره ثم قضاوا ما شاء الله أن يقضوا ثم بعث الله لهم ملكا يمتحنهم فوجد رجلا يسقي بقرعة على ماء وخلقها بماء فدعاها الملك وهورا كب فرسا فبعتها الهجالة فتخاصما فقالا لبيدنا القاضي فأتا الى القاضي الاول فدفع اليه الملك درة كانت معه وقال له احكم بان الهجالة لي قال بماذا احكم قال أرسل الفرس والبقرة والهجلة فان تبعت الفرس فهي لي فارسلها فتبعت الفرس فحكم بها له وأتيا القاضي الثاني فحكم كذلك وأخذ درة وأما القاضي الثالث فدفع له الملك درة وقال له احكم بيننا فقال اني حائض فقال الملك سبحان الله أبحيض الذي ذكر فقال له القاضي سبحان الله أتلد الفرس بقرعة وحكم بها لصاحبها اه فشنى على الاربعة وعين وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ولي قضاء المسلمين ثم غلب عدله جوره فله الجنة وان غلب جور عدله فله النار أخرجه أبو داود وقال عليه السلام عرج حجر الى الله تعالى وقال الهى وسيدى عبدتك كذا وكذا سنة ثم جعلتني في أس كنيف فقال أما ترضى أن عدلت بك عن مجالس القضاة رواه ابن عساكر ولذلك امتنع الاكارم من قبول القضاء لما عرض عليهم كان عمر رضي الله عنه ما فانه امتنع منه لما سأله عثمان رضي الله عنه القضاء وعرض على الحسين بن منصور النيسابوري قضاء نيسابور فاختفى ثلاثة أيام ودعا الله فأت في اليوم الثالث وامتنع منه الامام الشافعي رضي الله عنه لما استدعاه المأمون لقضاء الشرق والغرب وامتنع منه الامام أبو حنيفة رضي الله عنه لما استدعاه المنصور فخبره وضر به وحكى القاضي الطبري وغيره ان الوزير ابن القرات طلب بأبلى بن خيران لتولية القضاء فهرب منه فتم على دوره نحو ما من عشرين يوما كما قيل فيه

وطينوا الباب على أي على * عشرين يوما ليلا فاولى

وقال بعض القضاة وليت القضاء وليت القضاء * علم يك شيئا توليته

فأوقعني في القضاء القضاء * وما كنت فدما تمنيته

(وقال آخر)

فيا ليتني لم أكن قاضيا * ويا ليتها كانت القاضي

(قوله وفسر الاول) أي فسر النبي صلى الله عليه وسلم الاول فالفسر هو النبي كما تدل عليه عبارة الخطيب ونصها وقد روى الاربعة والبيهقي والحاكم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال القضاة ثلاثة قاضيان في النار وقاض في الجنة فاما الذي في الجنة فرجل عرف الحق وقضى به واللذان في النار

والاصل فيه قبل
الاجماع قوله تعالى
وأن احكم بينهم بما
أنزل الله وقوله فاحكم
بينهم بالقسط وأخبار
تخير الصحيحين اذا حكم
حاكم أي أراد الحكم
فاجتهد ثم أصاب فله
أجران واذا حكم
فاجتهد ثم أخطأ فله
أجر وفي رواية بدل
الاولى فله عشرة
أجور قال في شرح
مسلم أجمع المسلمون
على أن هذا في حاكم
عالم مجتهد أما غيره
فأشتم بجميع
أحكامه وان وافق
الصواب لان اصابته
اتفاقية وصح خبر
القضاة الثلاثة قاض
في الجنة وقاضيان
في النار وفسر الاول
بانه عرف الحق

رجل عرف الحق فخار في الحكم ورجل قضى للناس على جهل (قوله والاخران) بكسر الخاء
 أى وفسر الاخران أى فسرهما النبي صلى الله عليه وسلم كما علمت (قوله وما جاء في التحذير عنه)
 أى وما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم في التحذير عن القضاء (قوله فقد ذبح بغير سكين) هو
 كناية عن هلاكه بسبب القضاء (قوله محمول) خبر ما جاء الخ وقوله على عظم الخطر فيه أى في
 القضاء أى فينبغي ترك الدخول فيه (قوله أو على من يكرهه القضاء) فيه ان الكراهة لا توجب
 هذا الوعيد الشديد اه بجري وفي المغنى ما نصه وورد من الترغيب والتحذير أحاديث كثيرة ولا
 شك انه أى القضاء منصب عظيم اذا قام العبد بحقه ولكنه خطر والسلامة فيه بعيدة الا ان عصمه
 الله تعالى وقد كتب سلمان الفارسي الى أبي الدرداء رضى الله تعالى عنهم لما كان قاضيا بيت
 المقدس ان الارض لا تفسد أحدًا وانما يقدس المرء عمله وقد بلغني انك جعلت طبيبا تدوى
 فان كنت تبرئ فنعما لك وان كنت مطيبا فاحذر ان تقتل أحدًا فتدخل النار فبالك بمن ليس
 بطبيب ولا مطيب اه (قوله هو) مبتدأ خبره فرض كفاية (قوله أى قبوله الخ) تفسير للضمير
 الواقع مبتدأ وقوله من متعدد صالحين له أى للقضاء (قوله فرض كفاية) أما كونه فرضا فلقوله
 تعالى كونوا قوامين بالقسط وأما كونه على الكفاية فلانه أمر بمعروف أو نهى عن منكر وهما
 على الكفاية وقد بعث النبي صلى الله عليه وسلم عليا الى اليمن قاضيا فقال يا رسول الله بعثتني أقضى
 بينهم وأنا شاب لا أدري ما القضاء فضر ب النبي صلى الله عليه وسلم صدره وقال اللهم اهده وثبت لسانه
 قال فوالذي فلق الحبة وبرأ النسمة ما شككت في قضاء بين اثنين واستخاف النبي صلى الله عليه وسلم
 عتاب ابن أسيد على مكة واليا وقاضيا وقلد معاذ قضاء اليمن وبعث عمر رضى الله عنه أبا موسى
 الأشعري الى البصرة فلو كان القضاء فرض عين لم يكف واحد أفاده في المغنى (قوله في الناحية) هي
 مسافة العدو دون ما زاد (قوله بل أسنى الخ) أى بل القضاء أسنى أى افضل فروض الكفايات
 وذلك للاجتماع مع الاضطراب اليه لان طباع البشر مجبولة على التظام وقل من ينصف من نفسه
 والامام الاعظم مشغول بما هو أهم منه فوجب من يقوم به وكان أسنى فروض الكفاية (قوله فان
 امتنع الصالحون له) أى للقضاء وقوله منه متعلق بامتنع فالضمير يعود على القضاء أيضا وقوله أموا أى
 وأجبر الامام أحدهم (قوله اما تولية الخ) مقابل قوله هو أى قبوله وعبارة المغنى وخرج بقول
 التولية ايها القاضي من الامام فانها فرض عين عليه اه (قوله في اقليم) أى كالمندوجاوى والمحار
 (قوله ففرض عين عليه) أى على الامام ويتعين على قاضى الاقليم ان يولى تحتة فيما يحجز عنه (قوله ثم على
 ذى شوكة) أى ثم هو فرض عين على ذى شوكة ان لم يوجد الامام (قوله ولا يجوز اخلاء الخ) والمخاطب
 بذلك الامام أو من فوض اليه الامام الاستخلاف كقاضى الاقليم وقوله مسافة العدو هي التى لو
 خرج منها بكرة أى من طلوع الفجر لبلد الحاكم رجع اليها يومه بعد فراغ زمن الخاصة المعتدلة من
 دعوى وجواب واقامة بينه حاضرة وتعد باها والعبرة بسير الاثقال لانه منضبط وقوله عن قاض أى
 أو خليفته (قوله فرع لا بد من تولية من الامام أو ما ذونه الخ) فيه ان هذا عين قوله أولا أن تولية
 الامام أو نائبه فرض عين الخ فكان الاسبيل والاخصر ان يقول بعد قوله ثم على ذى شوكة ثم على
 أهل الحل والعقد الخ وبعد قوله مع رضا الباقيين يأتى بقوله أولا ولا يجوز اخلاء مسافة العدو عن
 قاض ثم يأتى بقوله ومن صريح التولية الخ واعلم انه يشترط في التولية أن تكون للصالح للقضاء فان
 لم يكن صالحا لم تصح توليته ويأثم المولى بكسر اللام والمولى بفتحها ولا ينفذ حكمه وان أصاب فيه
 الالزام ضرورة بان ولى سلطان ذو شوكة مسلما فاسقا فينفذ قضاؤه للضرورة لئلا تعطل مصالح الناس
 كما سيذكره روى البيهقي والحاكم من استعمل عاملا على المسلمين وهو يعلم أن غيره أفضل منه وفى
 رواية جلاء على عصاة وفى تلك العصابة من هو أرضى الله منه فقد خان الله ورسوله والمؤمنين (قوله

وقضى به والاخران
 بمن عرف وجارى
 الحكم ومن قضى على
 جهل وما جاء في
 التحذير عنه تكبر من
 جعل قاضيا فقد ذبح
 بغير سكين محمول على
 عظم الخطر فيه أو
 على من يكرهه
 القضاء أو يحرم
 (هو) أى قبوله من
 متعدد صالحين له
 (فرض كفاية) في
 الناحية بل أسنى
 فروض الكفايات
 حتى قال الغزالي انه
 أفضل من الجهاد
 فان امتنع الصالحون
 له منه أموا أما تولية
 الامام أو نائبه
 لا أحدهم فى اقليم
 ففرض عين عليه ثم
 على ذى شوكة ولا
 يجوز اخلاء مسافة
 العدو عن قاض
 (فرع) لا بد من
 تولية من الامام
 أو ما ذونه ولولم تعين

فان فقد الامام فتولية) يقرأ بالجر أى فلا بد من تولية وقوله أهل الحل والعقد أى حل الامور وعقد هاهنا من العلماء وجوه الناس المتيسر اجتماعهم (قوله أو بعضهم) أى بعض أهل الحل والعقد ولو كان واحدا لكان مع رضا الباقيين (قوله ولو لواه) أى الصالح للقضاء وقوله أهل جانب من البلد أى من أهل الحل والعقد (قوله صح) أى ما ذكر من التولية ولو قال صحت بقاء التائيد لكان أولى وقوله فيه أى في ذلك الجانب وقوله دون الاخر أى دون الجانب الاخر من البلد فلا تصح التولية بالنسبة اليه لكان محله ان لم يرض به أهله والا صحت (قوله ومن صريح التولية الخ) مرتبط بمعدوف أى ويشترط في صحة التولية الصيغة من ايجاب وقبول ومن صريح التولية أى ايجابا وليتك أو قادتك القضاء (قوله ومن كنياتها) أى التولية (قوله عليك فيه) متعلقان بكل من عولت واعتمدت (قوله ويشترط القبول) أى من المولى بفتح اللام وقوله لفظا أى بان يقول قبلت ذلك أو توليته (قوله وكذا فور الخ) أى وكذا يشترط أن يكون فوراً فيما اذا كان المولى بفتح اللام حاضراً (قوله وعند بلوغ الخبر في غيره) أى ويشترط أن يكون القبول عند بلوغ خبر التولية بكتاب أو رسول فيما اذا كان غير حاضر (قوله وقال جمع محققون الخ) معتمد قال سمي لا يعتبر القبول لفظاً بل يكفي فيه الشروع بالفعل كالوكيل كما أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملي نعم يرتد بالرد اهـ (قوله ومن تعين في ناحية) أى للقضاء بان لم يوجد في ناحية أى بلده ومن على دون مسافة العدوى صالح له غيره (قوله لزمه قبوله) أى القضاء للحاجة اليه (قوله وكذا طلبه) أى وكذا يلزمه طلبه القضاء ان تعين له وفي المغنى ما نصه تنبيه محل وجوب الطلب اذا ظن الاجابة كما بحثه الاذرعى فان تحقق أو غلب على ظنه عدمها فالمعامل من فساد الزمان وأتمته لم يلزمه فان عرض عليه لزمه القبول فان امتنع عصي وللإمام اجباره على الاصح لان الناس مضطرون الى علمه ونظيره فاشبهه صاحب الطعام اذا امتنع المضطر فان قيل انه بامتناعه حينئذ يصير فاسقا ويحمل قوله مجبر على انه يؤمر بالتوبة أو لا فاذا تاب أجبر أجيب بانه لا يفسق بذلك لانه لا يمتنع غالباً الا امتناً ولا للهذرات الواردة في السباب واستشعاره من نفسه العجز وعدم اعتماده على نفسه الامارة بالسوء وكيف يفسق من امتنع متأولاً وتأولاً لا سائغاً اذا ما اجتهد اليه وان المنجى له من عذاب الله وسخطه له عدم التلبس بهذا الامر اهـ (قوله ولو ببذل مال) أى ان قدر عليه فاضلا عما يعتبر في الفطرة (قوله وان خاف من نفسه الميل) أى يلزمه القبول والطلب وان خاف من نفسه الجور والظلم واذا تولاها احترز عنه كسائر فروع الايمان (قوله فان لم يتعين فيها) أى في ناحية بان وجد من يصلح له غيره (قوله كره للفضول والطلب) وذلك لما روى عن عبد الرحمن بن سمره أنه قال له النبي صلى الله عليه وسلم لا تسأل الامارة ومحمل كراهة ما ذكر حيث لم يتميز الفضول بكونه أطوع في الناس أو أقرب الى القلوب أو أقوى في القيام في الحق أو أوزم لمجلس الحكم والاجازة القبول والطلب من غير كراهة (قوله ان لم يمتنع الا فضل) فان امتنع فهو كالمعدوم ولا يكره للفضول ذلك (قوله ويحرم طلبه) أى القضاء قال في الروض وشرحه وان كان هناك قاض فان كان غير مستحق للقضاء فكالعدم وان كان مستحقاً له فطلبه حرام وان كان مفضولاً فان فعل أى عزل وولى غيره نفذ للضرورة أى عندها وأما عند تمهيد الاصول الشرعية فلا يتغذصر به الاصل فيما اذا بذل مال لذلك والظاهر أنه بدونه كذلك اهـ (قوله بعزل صالح له) أى للقضاء فان كان غير صالح له فلا يحرم طلبه بعزله بل يسن ولو ببذل المال واعلم أن الذي تحصل من كلامه ان قبول القضاء تعتبر به الاحكام ماعدا الاباحة فيجب اذا تعين في الناحية ويند بان لم يتعين وكان أفضل من غيره ويكره ان كان مفضولاً ولم يمتنع الا فضل ويحرم بعزل صالح ولو لم يمتنع (قوله وشرط قاض) هو مفرد مضاف فيعم (قوله كونه أهلاً الخ) فيه احالة على مجهول الا أن يقال انك في ذلك على شهرته وقوله للشهادات كلها أى اسائر انواعها اذهى تنوع بحسب المشهود به الى سبعة انواع كما سيأتي

للقضاء فان فقد الامام فتولية أهل الحل والعقد في البلد أو بعضهم مع رضا الباقيين ولو لواه أهل جانب من البلد صح فيه دون الآخر ومن صريح التولية وليتك أو قادتك القضاء ومن كنياتها عولت واعتمدت عليك فيه ويشترط القبول لفظاً وكذا فوراً في الحاضر وعند بلوغ الخبر في غيره وقال جمع محققون الشرط عدم الرد ومن تعين في ناحية لزمه قبوله وكذا طلبه ولو ببذل مال وان خاف من نفسه الميل فان لم يتعين فيها كره للفضول القبول والطلب ان لم يمتنع الا فضل ويحرم طلبه بعزل صالح له ولو مفضولاً (وشرط قاض كونه أهلاً للشهادات)

بيانها في بابها (قوله بان يكون مسلماً) قال الماوردي وما حوت به عادة الولاية من نصب رجل من أهل الذمة فتقليد رياسته وزعامته أي سيادة لا تقليد حكم وقضاء اهـ (قوله مكلفاً) أي بالغاً عاقلاً (قوله حراً) أي كله (قوله ذكراً) أي يقينا (قوله عدلاً) العدالة لغة التوسط وشرعاً ملكة في النفس تمنع من اقتراف الكبائر والذائل المباحة كما تقدم (قوله سميعاً) انما اشترط السمع فيه لان الاصم لا يفرق بين اقرار وانكار وانشاء واخبار وقوله ولو بالصياح غاية في كونه سميعاً أي ولو كان لا يسمع الا بالصياح في أذنيه فانه يكفي ولا يضر الا الصمم الشديد بحيث لا يسمع أصلاً (قوله بصيراً) أي ولو باحدى عينيه ولو كان يبصر نهاراً فقط دون من يبصر ليلاً فقط قاله الاذري وخالفه الرملي ومن تبعه فمن يبصر ليلاً فقط فقال يكفي كونه يبصر ليلاً فقط كما يكفي كونه يبصر نهاراً فقط * (فائدة) * البصر قوة في العين تدرك به المحسوسات كما ان البصيرة قوة في القلب تدرك بها المعقولات فالبصيرة للقلب بمنزلة البصر للعين (قوله فلا يولي من ليس كذلك) أي من ليس مستديماً لا للشروط المذكورة بان يكون كافراً أو صيباً أو مجنوناً أو طبع جتونه أو لا أورياً كونه كله أو بعضه أو أنثى أو خنثى أو فاسقاً أو أصم أو أعمى فلا يصح توليتهم لنقصهم (قوله ولا أعمى) فيه انه مندرج في قوله من ليس كذلك فلا يولي شيء أفرد (قوله وهو من يرى الخ) عبارة التحفة فلا يولي أعمى ومن يرى الشيخ الخ اهـ فاعل لفظة هو زائدة من النسخ (قوله الشيخ) أي الحسم وقوله ولا يميز الصورة أي ولا يميز صورة ذلك الشيخ هل هي صورة زيد أو عمر أو غير ذلك (قوله وان قربت) أي لا يميزها مطلقاً مع القرب ومع البعد (قوله بخلاف من يميزها اذا قربت) أي الصورة فانه يصح توليته (قوله بحيث يعرفها) تصوير لتمييزها باها والمراد بحيث يعرف انها صورة زيد مثلاً (قوله ولو بتكلف الخ) أي ولو كانت معرفتها بتكلف ومزيد تأمل فانه يصح توليته (قوله وان عجز عن قراءة المکتوب) أي فانه يصح توليته (قوله واختبر صحة ولاية الاعمى) أي واختار بعضهم صحة ولاية الاعمى مستدلاً بانه صلى الله عليه وسلم استخلف ابن أم مكتوم على الصلاة وغيره من أمور المدينة رواه الطبراني وأجاب المانعون ولايته باحتمال انه استخلفه في أمور العامة من الحراسة وما يتعلق بها لا في خصوص الحكم الذي الكلام فيه (قوله كافي للقيام بمنصب القضاء) أي بان يكون ذا نقطة تامة وقوة على تنفيذ الحق بحيث لا يوثق من غفلة أي لا يصاب في الحكم بان يحكم بخلاف الحق من أجل غفلة ولا يتخدد من غرة أي لا يتخدد عن الحق بسبب غرور شخص له قال في المغني وفسر بعضهم الكفاية للاتقة بالقضاء بان يكون فيه قوة على تنفيذ الحق بنفسه فلا يكون ضعيف النفس جباناً فان كثير من الناس يكون عالماً بما دينا ونفسه ضعيفة عن التنفيذ والالزام والسطوة فيطمع في جانبه بسبب ذلك اهـ (قوله فلا يولي مغفل) هو الذي لا يضبط الامور بان يكون مختل النظر والفكر كبراً أو مرضاً أو غير ذلك (قوله ومختل نظر) أي فكر وعطفه على ما قبله من عطف التفسير وقوله بكبراً أو مرضاً الباء سببية متعلقة بكل من مغفل ومختل نظر (قوله مجتهداً) أي اجتهاداً مطلقاً لانه المنصرف اليه اللفظ عند الاطلاق وبذلك يبينه الا في الاجتهاد في الاصل بذل المجهود في طلب المقصود ويرادفه التجري والتوخي ثم استعمل في استنباط الاحكام من الكتاب والسنة وخرج به مجتهد المذهب وهو من يستنبط الاحكام من قواعد امامه كالمرني ومجتهد الفتوى وهو من يقدر على الترجيح في الاقوال كالرافعي والنووي والمقلد الصرف وهو الذي لم يتأهل للنظر في قواعد امامه والترجيح بين الاقوال (قوله فلا يصح توليته جاهلاً) أي بالاحكام الشرعية (قوله ومقلد) أي ولا يصح توليته مقلداً لامام من الائمة الاربعة (قوله وان حفظ الخ) غاية في عدم صحة توليته المقلد (قوله لهجزه عن ادراك غوامضه) أي مسائل مذهب امامه الصعبة قال في التحفة بعده وتقرر أداته اذ لا يحيط بهما الاجتهاد مطلق اهـ وقال في النهاية المقلد هو من

كلها بان يكون مسلماً
مكلفاً حراً ذكراً عدلاً
سميعاً ولو بالصياح
بصيراً فلا يولي من
ليس كذلك ولا أعمى
وهو من يرى الشيخ ولا
يميز الصورة وان قربت
بخلاف من يميزها اذا
قربت بحيث يعرفها
ولو بتكلف ومزيد
تأمل وان عجز عن
قراءة المکتوب
واختبر صحة ولاية
الاعمى (كافياً)
للقيام بمنصب القضاء
فلا يولي مغفل
ومختل نظر بكبراً أو
مرض (مجتهداً) فلا
يصح توليته جاهلاً
ومقلداً وان حفظ
مذهب امامه لهجزه
عن ادراك غوامضه

حفظ مذهب امامه لكنه غير عارف بغوامضه وقاصره عن تقرير أدلته لانه لا يصلح للفتوى والقضاء
أولى اه (قوله والمجتهد) أى المطلق (قوله من يعرف بأحكام القرآن) الباعزة أدلة وفى الكلام حذف
مضافين أى من يعرف أنواع محال الاحكام لئلا يكتفى من استنباطها منها ويقدر على التجميع فيها
عند تعارض الأدلة (قوله من العام الخ) بيان للمضاف الاول من المضافين اللذين قدرتهم اوليس بياناً
للأحكام فى كلامه كما يفيد صنيعة اذ العام ليس حكماً وانما هو محمول له والعام لفظ يستغرق الصانع
له من غير حصر كقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم والخاص بخلافه كقوله عليه الصلاة والسلام
الصائم المتطوع أمير نفسه ان شاء صام وان شاء أفطر والمحمل ما لم يتضح دلالة كقوله تعالى وآتوا
الزكاة وقوله خذ من أموالهم صدقة لانه لم يعلم منها قدر الواجب والمبين هو ما اتضحت دلالة والمطلق
مادل على المساهمة بلا قيد كآية الظهار والمقيد مادل على المساهمة بقيد كآية القتل والنص
مادل دلالة قطعية والظاهر مادل دلالة ظنية قال فى جمع الجوامع المنطوق مادل عليه اللفظ فى محمل
النطق وهو نص ان أفاد معنى لا يحتمل غيره كزيد وظاهر ان احتمل غيره مرجوحاً كما سداه
والناسخ كآية والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً
والمنسوخ كآية والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً وصية لازواجهم متاعاً الى الحول والحكم
كقوله تعالى ليس كمثل شئ وهو السميع البصير فهذه نص فى أنه لا يماثل شئ فى ذاته ولا فى صفاته
ولا فى أفعاله والمتشابه كقوله تعالى الرجن على العرش استوى (قوله بأحكام السنة) معطوف على
بأحكام القرآن والمراد أن يعرف أنواع محال الاحكام من السنة أيضاً كما تقدم والسنة هى
الاحاديث الشريفة وهى كل ما نسب للنبي صلى الله عليه وسلم من الأقوال والأفعال وأهم والنقير
كان فعل بعض الصحابة شيئاً أو قال شيئاً بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم وأقره عليه (قوله من
المتواتر الخ) بيان لما قدرته أيضاً وليس بياناً لنفس الاحكام كما مر (قوله وهو) أى المتواتر
ما تعدد طرقه بان رواه جمع عن جمع يؤمن نواظروهم على الكذب قال الجعفى المتواتر ما ترويه
جماعة يستحيل نواظروهم على الكذب عن جماعة كذلك فى جميع الطبقات والآحاد ما ترويه
واحد عن واحد أو أكثر ولم يبلغوا عدد التواتر اه (قوله والآحاد) بالجر عطف على المتواتر
(قوله وهو) أى الآحاد أى حديثهم وقوله بخلافه أى بخلاف المتواتر وهو ما لم تعدد طرقه (قوله
والمتمصل) بالجر عطف على المتواتر وقوله باتصال رواه أى المصور باتصال رواه فالباء للتصوير
وكان الملائم لما قبله ان يأتى به فى صورة التعريف بان يقول وهو ما اتصلت رواه الخ (قوله
ويسمى) أى المتمصل باتصال الخ المرفوع (قوله أو الى الصحابي) معطوف على قوله اليه أى أو
باتصال رواه الى الصحابي ولم يرفع الى النبي صلى الله عليه وسلم (قوله ويسمى) أى المتمصل الى الصحابي
الموقوف (قوله والمرسل) بالجر أيضاً عطف على المتواتر وقوله وهو قول التابعى الخ أى فهو ما سقط
منه الصحابي كما قال فى البيهقونية * ومرسل منه الصحابي سقط * وهذا اصطلاح المحدثين وأما
اصطلاح الفقهاء والاصوليين فهو ما سقط من سند رواه أو أكثر سواء كان من أوله أو من آخره أم
بينهما وبعبارة قل فى حاشية شرح الورقات وأما اصطلاح المحدثين فالمرسل ما سقط منه الصحابي
وما وقف على الصحابي موقوف وما وقف على التابعى مقطوع وما سقط منه رواه منقطع أو رواه
فمنقطع من موضعين ان كان بغير اتصال والافضل وما سقط أوله معاق وما أسند الى النبي صلى الله
عليه وسلم مرفوع اه (قوله أو بحال الرواة) معطوف على بأحكام القرآن وأوجعنى الواو أى
ويعرف بحال الرواة لانه يتوصل به الى تقرير الاحكام (قوله قوة وضعفاً) منصوبان على التمييز
أى من جهة القوة ومن جهة الضعف (قوله وما تواترناقلوه) أى بلغوا عدد التواتر وهو مستأنف
(قوله وأجمع السلف) عبارة التحفة نعم ما تواترناقلوه وأجمع السلف على قبوله لا يبحث عن عداله

والمجتهد من يعرف
بأحكام القرآن من
العام والخاص والمحمل
والمبين والمطلق
والمقيد والنص
والظاهر والناسخ
والمنسوخ والحكم
والمتشابه وبأحكام
السنة من المتواتر
وهو ما تعددت طرقه
والآحاد وهو
بخلافه والمتمصل
باتصال رواه اليه
صلى الله عليه وسلم
ويسمى المرفوع أو
الى الصحابي فقط
ويسمى الموقوف
والمرسل وهو قول
التابعى قال رسول
الله صلى الله عليه
وسلم كذا أو فعل
كذا أو بحال الرواة
قوة وضعفاً وما تواتر
ناقلوه وأجمع السلف
على قبوله لا يبحث
عن عداله ناقلية

وله الا كتفاء بتعديل
 امام عرف صحة
 مذهبه في الجرح
 والتعديل ويقدم
 عند التعارض الخاص
 على العام والمقيّد
 على المطلق والنص
 على الظاهر والمحكم
 على المتشابه والناسخ
 والمتصل والقوى
 على مقابلها ولا تنحصر
 الاحكام في خمسمائة
 آية ولا في خمسمائة
 حديث خلافا
 لزاعمها وبالقياس
 بانواعه الثلاثة من
 الجلي وهو ما يقطع
 فيه بنفي الفارق
 كقياس ضرب الوالد
 على تافيفه والمساوي
 وهو ما يبعد فيه
 انتفاء الفارق كقياس
 احراق مال اليتيم على
 اكله والادون وهو
 ما لا يبعد فيه انتفاء
 الفارق كقياس
 الذرة على البر في الربا
 بجماع الطعم وبلسان
 العرب لغة ونحوها
 وصرفا وبلاغة
 وباقوال العلماء من
 الصحابة فمن بعدهم
 ولو فيما يتكلم فيه
 فقط لا يتخلل الفهم
 قال ابن الصلاح
 اجتماع ذلك كله انما
 هو شرط للمجتهد
 المطلق الذي يفتي في
 جميع ابواب

ناقليه اه فعليه تكون الواو بمعنى او (قوله وله الخ) أي للمجتهد الا كتفاء بتعديل امام
 لراوى الحديث أي قوله انه عدل وقوله عرف أي المجتهد وقوله صحة مذهبه أي الامام (قوله
 في الجرح والتعديل) أي جرح الرواة وتعديلهم أي بيان انهم عدول أو غير عدول (قوله
 ويقدم عند التعارض الخ) بيان لكيفية الترجيح عند تعارض الأدلة (قوله والناسخ والمتصل
 والقوى) أي وتقدم هذه الثلاثة على مقابلها وهو المنسوخ والمنقطع والضعيف (قوله ولا تنحصر
 الاحكام الخ) قال في النهاية ولا ينحصر ذلك في خمسمائة آية ولا في خمسمائة حديث للاستنباط
 في الاولى من القصص والمواظ وغيرهما أيضا ولا ان المشاهدة قاضية ببطوانه في الثاني فان أراد
 القائل بالحصرفي ذلك بالنسبة للاحاديث الصحيحة السالمة من الطعن في سند أو نحوه والاحكام
 الخفية الاجتهادية كان له نوع قرب على ان قول ابن الجوزي انها ثلاثة آلاف ونحوه مردود بان
 غالب الاحاديث لا تكاد تخلو عن حكم أو أدب شرعي أو سياسة دينية ويكفي اعتقاده فيها على أصل
 صحيح عنده يجمع غالب احاديث الاحكام كسنة أبي داود أي مع معرفة اصطلاحه وما للناس فيه
 من نقل ورد اه (قوله خلافا لزعيمهما) أي زاعم انحصار الاحكام في خمسمائة آية وخمسمائة
 حديث (قوله وبالقياس) معطوف على باحكام القرآن أي وبان يعرف بالقياس وقوله بانواعه
 أي القياس والجار والمجرور بدل من الجار والمجرور قبله (قوله من الجلي الخ) بيان للانواع
 الثلاثة (قوله وهو) أي الجلي (قوله ما يقطع فيه بنفي الفارق) أي بين المقيس والمقيس عليه
 (قوله كقياس ضرب الوالد على تافيفه) أي في التحريم الثابت بقوله تعالى فلا تنقل له ما أف ومثله
 قياس ما فوق الذرة بها في قوله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره (قوله أو المساوي) معطوف
 على الجلي (قوله وهو) أي المساوي وقوله ما يبعد فيه انتفاء الفارق الصواب وجود الفارق وعبارة
 التحفة وهو ما يبعد فيه الفارق اه وهي ظاهرة (قوله كقياس احراق مال اليتيم على اكله) أي
 في التحريم الثابت بقوله تعالى ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما انما يأكلون في بطونهم نارا
 (قوله أو الادون) معطوف على الجلي أيضا (قوله وهو ما لا يبعد فيه انتفاء الفارق) عبارة التحفة
 وهو ما لا يبعد فيه ذلك أي وجود الفارق وهي الصواب (قوله كقياس الذرة على البر) الذي في
 التحفة والنهاية كقياس التفاح على البر بجماع الطعم وهو أولى اذ قياس الذرة على البر من القياس
 المساوي لانه يبعد فيه وجود الفارق بينهما اذ القصد منهما واحد وهو الاقتيات بخلاف قياس
 التفاح على البر فانه لا يبعد فيه وجود الفارق بل هو قريب اذ القصد من التفاح التفكه والتلذذ
 بخلاف البر فالقصد منه الاقتيات (قوله وبلسان العرب) معطوف على باحكام القرآن أيضا أي
 وبان يعرف بلسان العرب أي كلامهم لغة ونحوها وصرفا وبلاغة وبيان وصيغ الامر والنهي والخبر
 والاستفهام والاسماء والافعال والحروف (قوله وباقوال العلماء) معطوف على باحكام القرآن
 أي وبان يعرف باقوال العلماء اجتماعا واختلافا لا يتخلل الفهم في اجتهاده (قوله ولو فيما يتكلم فيه
 فقط) أي يكفي معرفة الاقوال ولو في المسئلة التي يتكلم فيها فلا يشترط ان يعرف أقوال العلماء في كل
 مسئلة بل في المسئلة التي يريد النظر فيها بان يعلم ان قوله فيها لا يتخلل الفهم (قوله اجتماع ذلك
 كله) أي معرفته احكام القرآن والسنة والقياس ولسان العرب وأقوال العلماء (قوله انما هو شرط
 للمجتهد المطلق) أي وقد فقد من بعد الخمسمائة بحسب ما يظهر لنا فلا ينافي انه في نفس الامر يوجد
 وأقله فطب الغوث فانه لا يكون المجتهد اه يحيرني وفي المعنى ما نصه قال ابن دتيق العيد ولا يخلو
 العصر عن مجتهد الا اذا ادعى الزمان وقربت الساعة وأما قول الغزالي والقفال ان العصر خال عن
 المجتهد المستقل فالظاهر ان المراد مجتهد قائم بالقضاء فان العلماء يرغبون عنه وهذا ظاهر لا شك

لحقه أمانة لا يعدو
 مذهب امام خاص
 فليس عليه غير معرفة
 قواعد امامه وليراع
 فيها ما راعيه المطلق
 في قوانين الشرع فانه
 مع المجتهد كالمجتهد مع
 نصوص الشرع ومن
 ثم لم يكن له عدول عن
 نص امامه كما لا يجوز
 الاجتهاد مع النص
 انتهى (فان ولي
 سلطان) ولو كافرا
 (أو ذو شوكة) غيره
 في بلدان انحصرت
 قوتها فيه (غير أهل)
 للقضاء كقلد وجاهل
 وفاسق أى مع علمه
 بنحو فسقه والابان
 ظن عدلته مثلا ولو
 علم فسقه لم يوله
 فالظاهر كما جزم به
 شيخنا لا ينفذ حكمه
 وكذا لو زاد فسقه أو
 ارتكب مفسقا آخر
 على تردد فيه انتهى
 وجزم بعضهم بنفوذ
 توليته وان ولاه غير
 عالم بنفسه وكعب
 وامرأة وأعمى (نفذ)
 ما فعله من التولية
 وان كان هناك مجتهد
 عدل على المعتد فينفذ
 قضاء من ولاه للضرورة
 ولثلاث تعطل مصالح
 الناس وان نازع
 كثير ونفوذ كرفي
 الفاسق وأطالوا وصبوه
 الزركشى قال شيخنا

وماذ كرفي المقلد محله ان كان ثم مجتهد

فيه اه (قوله امام مقيد) هو صادق بمجتهد المذهب ومجتهد الفتوى وبالمقلد الصرف وقوله لا يعدو
 مذهب امام خاص أى لا يتجاوز وقوله فليس عليه الخ جواب أما (قوله وليراع فيها) أى في قواعد
 امامه أى بان يقدم الخاص منها على العام والمقيد على المطلق والنص على الظاهر وهكذا (قوله في
 قوانين الشرع) أى قواعده (قوله فانه مع المجتهد الخ) أى فان المقيد الذى لا يعدو وقواعد امامه
 بالنسبة لامامه المجتهد كالمجتهد بالنسبة لنصوص الشرع فقواعد امامه في حقه كنصوص الشرع في
 حق امامه (قوله ومن ثم) أى ومن أجل انه مع المجتهد الخ وقوله لم يكن له عدول عن نص امامه أى
 لا يجوز له أن يعدل عن نص امامه كما لا يسوغ للمجتهد أن يعدل عن نص الشرع (قوله فان ولي
 سلطان) أى مطلقا ذاشوكة كان أم لا بأن حدس أو أسرو لم يخلف فان أحكامه تنفذ (قوله ولو كافرا)
 لم يذكر هذه الغاية في التحفة ولا في النهاية ولا غيرهما وهي مشكلة اذا السلطان بشرط فيه أن يكون
 مسلما وأما الكافر فلا تصح سلطنته ولا تنعقد امامته ولو تغلب ولو أخرجها عن قوله أو ذو شوكة وجعلها
 غايته لانه يمكن أن يكون كافرا أو عن قوله غير أهل وجعلها غايته لتكون بالنسبة للثاني للرد على
 الأذرى القائل بعدم نفوذ تولية الكافر القضاء كان أولى تأمل (قوله أو ذو شوكة غيره) أى غير
 السلطان (قوله في بلد) متعلق بمحذوف حال أى حال كون ذى الشوكة في بلد أى ناحية وقوله بأن
 انحصرت قوتها أى البلدة فيه أى ذى الشوكة والباء لتصوير كونه له شوكة في بلده وعبرة التحفة
 والنهاية بأن يكون ناحية انقطع غوث السلطان عنها ولم يرجعوا الا اليه اه (قوله غير أهل) منفعول
 ولي (قوله كقلد الخ) تمثيل لتغير الأهل (قوله أى مع علمه) أى المولى بأسر اللام سلطانا أو ذا
 شوكة وقوله بنحو فسقه أى المولى بفتح اللام (قوله والالاح) أى وان لم يعلمه وقوله ولو علم فسقه لم يوله
 الا والاحال أى والحال انه لو كان يعلم بنفسه لم يوله وقوله فالظاهر الخ جواب ان الشرطية المدغمه في
 لا النافية وقوله كما جزم به شيخنا أى في فتح الجواد (قوله وكذا لو زاد الخ) أى وكذا لا ينفذ حكمه
 لو زاد فسقه بان كان يشرب الخمر في الجمعة مرة فصار يشرب على خلاف العادة (قوله وأارتكب مفسقا
 آخر) أى بان كان يرتكب فسادا يربى ويشرب الخمر (قوله على تردد فيه) أى فيما بعد كذا من زاد
 فسقه وأارتكب مفسقا آخر (قوله وجزم بعضهم بنفوذ توليته) أى الفاسق مطلقا وقوله وان ولاه
 غير عالم بنفسه هذا هو الفارق بين ما جزم به بعضهم وبين ما ذكره قبل (قوله وكعب مداح) معطوف
 على قوله كقلد (قوله نفذ ما فعله) أى المولى سلطانا أو ذا شوكة (قوله من التولية) بيان لما (قوله
 وان كان الخ) غاية في نفوذ التولية أى تنفذ التولية وان كان هناك أى في الناحية المولى عليها غير
 الأهل مجتهد عدل (قوله على المعتد) متعلق بنفذ (قوله فينفذ قضاء) مفرع على نفوذ التولية
 (قوله للضرورة) قال البلقيني يستفاد من ذلك انه لو زالت شوكة من ولاه بموت أو نحوه انه يلزم زال
 الضرورة وانه لو أخذ شيئا من بيت المال على ولاية القضاء أو جوامك في نظر الاوقاف استرد منه لان
 قضاءه انما نفذ للضرورة ولا كذلك المال اه بجري (قوله وان نازع كثير ونفوذ كرفي) أى في
 نفوذ قضاء من ولاه للضرورة اذا كان فاسقا وقوله وأطالوا أى في النزاع وقوله وصبوه الزركشى أى
 وقال انه لا ضرورة اليه بخلاف المقلد قال في التحفة بعده وهو عجيب فان الغرض ان الامام أو ذا
 الشوكة هو الذى ولاه عالما بنفسه بل أو غير عالم به على ما جزم به بعضهم فكيف حينئذ يفرغ الى
 عدم تنفيذ أحكامه المترتب عليه من الفتن ما لا يتدارك خرفه وقد أجمعت الأمة كما قاله الأذرى على
 تنفيذ أحكام الخلفاء الظلمة وأحكام من ولوه اه (قوله وماذ كرفي المقلد الخ) أى ماذ كرفي المقلد
 من انه اذا ولاه سلطان أو ذو شوكة تنفذ توليته محله ان كان ثم مجتهد ولا ينفذ توليه غير ذى شوكة
 ولا يخفى ما في عبارة شيخنا المذكرة اذ قوله سلطان صادق بذى الشوكة وغيره كما صرح به هو واذا
 كان كذلك فلا معنى للتقييد الذى ذكره بل لا يتأتى نعم يصحير للتقييد المذكور معنى لأبقى عبارة

المحتاج على حاله اوهى فان تعذر جمع هذه الشروط فولى سلطان له شوكه فاسقاً او مقلداً نفذ قضاؤه للضرورة ففهم اختصاص التولية بذى الشوكه وحينئذ فيصر قوله وما ذكر محله الخ ثم رأيت الرشيدى اعترض على قول النهاية المضاهى لقول شيخه المذكور بما نصه قوله وما ذكر في المقلد محله الخ هذا التامى تاتى لوابقى المتن على ظاهره الموافق لكلام غيره وأما بعد أن حوله الى ما مر فلا موقع لهذا هنا وحاصل المراد كما يؤخذ من كلامهم ان السلطان ذاولى فاغنياً بالشوكه نفذت توليته مطلقاً سواء كان هناك أهل للقضاء أم لا وان ولاه لا بالشوكه أو ولاه قاضى القضاة كذلك فيشترط في صحة توليته فقد أهل للقضاء انتهى (قوله والا الخ) أى وان لم يكن هناك مجتهد نفذت تولية المقلد ولو صدرت من غير ذى شوكه كسلطان محبوس أو ماسور ولم يخلع كما مر (قوله وكذا الفاسق) أى ومثل المقلد فيما ذكر من التفصيل الفاسق (قوله فان كان هناك عدل الخ) تصرح بما علم من التشبيه (قوله اشترطت شوكه) أى فى المولى بكسر اللام (قوله والا فلا) أى وان لم يكن هناك عدل فلا تشترط الشوكه (قوله كما يفيد ذلك) أى التفصيل المذكور (قوله الحق الخ) مقول قول ابن الرفعة (قوله والاوجه ان قاضى الضرورة يقضى بعلمه) أى يحكم بما علمه ان شاء كأن يدعى شخص على شخص بمال وقد رآه القاضى أقرضه آياه أو سمعه يقر به فله أن يحكم عليه بما علمه ويثبت المال عنده (قوله ويحفظ مال اليتيم) أى وله أن يحفظ مال اليتيم (قوله ويكتب لقاض آخر) أى وله أن يكتب لقاض آخر فيما ادعى عنده على غائب بمال مثلاً ويثبت عنده بالبينة فله أن يكتب الى قاضى بار الغائب ليستوفى له من مال الغائب الحاضر عنده (قوله خلافاً للحضرمى) أى الشيعى اسمعيل الحضرمى فى قوله ليس لقاضى الضرورة أن يحكم بعلمه الخ (قوله يلزمه بيان مستنده) أى اذا سئل عنه كما أفصح به فى التحفة وسياًقى أيضاً والمراد بمستنده ما استند اليه من بيته أو نكول أو نحو ذلك اهرشيدى وذلك كأن يقول مثلاً ثبت عندى بالبينة أن المال المدعى به عندك وحكمت عليك به (قوله ولا يقبل قوله حكمت بكذا الخ) قال فى التحفة وكانه لضعف ولايته ثم قال ومحل ان لم يمنع موليه من طلب بيان مستنده اهـ وقوله من غير بيان مستنده فيه أى فيما حكمت به (قوله ولو طلب الخصم) أى المدعى عليه (قوله تبين الشهود) أى عينهم كزيد وعمر ومثلاً (قوله لزم القاضى) أى الفاسق والمقام للاضمار فلو قال لزمه لكان أولى (قوله والا) أى وان لم يبينهم لم ينفذ حكمه (قوله يندب للامام) أى أو نائبه (قوله ان يأذن الخ) أن وما بعدهما فى تأويل مصدر نائب فاعل يندب أى يندب له اذنه للقاضى المولى بفتح اللام فى الاستخلاف ليكون أسهل له وأقرب لفصل الخصم ومات ويتأكد ذلك عند اتساع الخطة فان نهى الامام عنه لم يستخلف استخلافاً عاماً لعدم رضاه بنظر غيره فان كان ما فوض له أكثر مما يلزمه القيام به اقتصر على الممكن وترك الاستخلاف أما الاستخلاف الخاص كتخليف وسماع بينة فقطع الثقال بحواز للضرورة الا أن ينص على المنع منه أفاده مر (قوله وان أطلق التولية) أى بان لم يأذن له فى الاستخلاف ولم ينه عنه وقوله استخلف فيما لا يقدر عليه أى فيما عجز عنه لحاجته اليه وقوله لا غير أى لا يستخلف فى غير ما لا يقدر عليه وهو المقتدر عليه لان قرينة الحال تقتضى عدم الاستخلاف فيه وقوله فى الاصح مقابله يقول يستخلف مطلقاً فيما عجز عنه وغيره * (تنبيه) * يشترط فى الخليفة ما شرط فى القاضى من = وانه أهلاً للشهادات كلها ومجتهداً الا ان استخلف فى أمر خاص كسماع بينة وتخليف فيما كفى علمه بما يتعلق به من شروط البينة والتخليف وبحكم الخليفة باجتهاده أو باجتهاد مقلده بفتح اللام ان كان مقلداً ولا يجوز أن يشترط عليه أن يحكم بخلاف اجتهاده أو اجتهاد مقلده بفتح اللام لانه بعدت قد بطل لانه والله تعالى إنما أمر بالحكم بالحق * (قوله مهمة) أى فى بيان كون القاضى يحكم باجتهاده ان كان مجتهداً أو باجتهاد مقلده ان كان مقلداً (قوله يحكم القاضى) أى أو خليفته كما مر (قوله باجتهاده) أى بما أداه اليه اجتهاده من

والانفذت تولية المقلد
ولو من غير ذى شوكه
وكذا الفاسق فان
كان هناك عدل
اشترطت شوكه والا
فلا كما يفيد ذلك قول
ابن الرفعة الحق انه
اذ لم يكن ثم من يصلح
للقضاء نفذت تولية
غير الصالح قطعاً
والاوجه ان قاضى
الضرورة يقضى بعلمه
ويحفظ مال اليتيم
ويكتب لقاض آخر
خلافاً للحضرمى
وصرح جمع متأخرون
بان قاضى الضرورة
يلزمه بيان مستنده
فى سائر أحكامه ولا
يقبل قوله حكمت
بكذا من غير بيان
مستنده فيه ولو طلب
الخصم من القاضى
الفاسق تبين الشهود
التي ثبت بها الامر لزم
القاضى بيانهم والا
لم ينفذ حكمه
* (فرع) * يندب
للإمام اذا ولى قاضياً أن
يأذن له فى الاستخلاف
وان أطلق التولية
استخلف فيما لا يقدر
عليه لا غير فى الاصح
(مهمة) يحكم القاضى
باجتهاده

المسائل (قوله ان كان مجتهدا) أى اجتهدا مطلقا (قوله أو اجتهدا مقلده) أى أو يحكم باجتها
 مقلده أى امامه فهو بفتح اللام وقوله ان كان أى القاضى وقوله مقلدا بكسر اللام (قوله وقضية
 كلام الشيخين الخ) أقره سم (قوله وقال الماوردى وغيره يجوز) أى الحكم بغير مذهب مقلده
 بفتح اللام (قوله وجمع ابن عبد السلام والاذرى) أى بين قضية كلام الشيخين وقول الماوردى
 وقوله بحمل الاول أى قضية كلام الشيخين (قوله وهو) أى من لم ينته لما ذكر (قوله المقلد
 الصرف) أى المحض وبينه بقوله بعد الذى لم يتأهل للنظر أى أن المقلد الصرف هو الذى لم يتأهل
 للنظر في قواعد امامه والترجيح بين الاقوال (قوله والثانى الخ) أى وحمل الثانى وهو قول الماوردى
 وقوله على من له أهلية لذلك أى للنظر والستر جرح قال فى التحفة بعده ومنع ذلك الحسابى من جهة أن
 العرف جرى بان تولية المقلد مشروطة بان يحكم بمذهب مقلده وهو متجه سواء اهل لما ذكر وغيره
 لاسيما ان قال له فى عقد التولية على عادة من تقدم لك لانه لم يعتد لمقلد حكم بغير مذهب امامه اه
 (قوله ونقل ابن الرفعة الخ) مؤيد لكلام الشيخين (قوله وقال الغزالي لا ينقض) عبارة التحفة
 وما أفهمه كلام الرافعى عن الغزالي من عدم النقض بناء على ان للمقلد تقليد من شاء وجرم به فى
 جمع الجوامع قال الاذرى بعيدا الوجه بل الصواب سد هذا الباب من أصله لما يلزم عليه من المفاسد
 التى لا تخصى اه وقال غيره المقتضى على مذهب الشافعى لا يجوز له الافتاء بمذهب غيره ولا ينفذ منه أى
 لو قضى به لتحكيم أو تولية لما تقرّر عن ابن الصلاح نعم ان انتقل لمذهب آخر بشرطه وتجربته جازله
 الافتاء به اه (قوله وتبعه الرافعى) أى تبع الغزالي الرافعى فى كونه لا ينقض رقبته بحشا أى انه
 بحث ذلك من غير نص (قوله وشيخنا فى بعض كتبه) أى وتبعه شيخنا فى بعض كتبه (قوله فائدة)
 أى فى بيان التقليد وحاصل الكلام عليه ان التقليد هو الاخذ والعمل بقول المجتهد من غير معرفة
 دليله ولا يحتاج الى التلطف به بل متى استشعر العامل ان عمله موافق لقول امام فقد قلده وله شروط
 ستة الاول ان يكون مذهب المقلد بفتح اللام مدونا للثانى حفظ المقلد بكسر اللام شروط المقلد بفتح
 اللام فى تلك المسئلة الثالث ان لا يكون التقليد مما ينقض فيه قضاء القاضى الرابع ان لا يتتبع
 الرخص بان يأخذ من كل مذهب بالاسهل الاتخذ لربقة التكليف من عنقه قال ابن حجر ومن ثم كان
 الاوجه ان يفسق به وقال الرملى الاوجه أنه لا يفسق وارأى به الخامس ان لا يعمل بقول فى مسئلة
 ثم يعمل بضده فى عينها كان أخذ نحو دار بشقة الجوار تقليدا لاى حنيقة ثم باعها ثم اشتراها فاستحق
 واحد مثله بشقة الجوار فاراد ان يقلد الشافعى ليدفعها فانه لا يجوز السادس ان لا يلقى بين قولين
 تتولد منهما ما حقيقة واحدة مركبة لا يقول كل من الامامين بها وزاد بعضهم شرطاسا بها وهوانه يلزم
 المقلد اعتقاد ربحية أو مسارة مقلده لا غير وقال فى التحفة الذى رجحه الشحان جواز تقليد المفضول
 مع وجود الفاضل وزاد بعضهم أيضا شرطاسا بها وهوانه لا بد فى صحة التقليد ان يكون صاحب
 المذهب حيا وهو مردود بما اتفق عليه الشحان وغيرهما من جواز تقليد الميت وقالوا وهو الصحيح قال
 فى التحفة ومن أدى عبادة اختلف فى صحتها من غير تقليد للقائل بالحكمة لزمه اعادتها اذا علم بفسادها
 حال تلبسه بها لكونه عابثا حينئذ اما من لم يعلم بفسادها حال تلبسه بها كن مس فرجه مثلا ففسده أو
 جهل التحريم وقد عذر به فله تقليد الامام أى حنيقة رضى عنه فى اسقاط القضاء ان كان مذهبه
 صحة صلاته مع عدم تقليده له عند الصلاة اه بالمعنى وقوله فله تقليد الامام أى حنيقة قول سم هو
 صريح فى جواز التقليد بعد الفعل اه (قوله اذا تمسك العامى) مثله غيره من العلماء الذين لم يبلغوا
 رتبة الاجتهاد كما ذكره سم عند قول التحفة قال اله روى مذهب أصحابنا ان العامى لا مذهب له
 الخ فانظره ان شئت (قوله لزمه المذهب) أى المشى والجرى على مذهب معين من المذاهب الاربعة
 (قوله لا غيرها) أى غير المذاهب الاربعة وهذا ان لم يدون مذهبه فان دون جاز كفى التحفة ونصها

ان كان مجتهدا أو
 اجتهدا مقلده ان كان
 مقلدا وقضية كلام
 الشيخين ان المقلد
 لا يحكم بغير مذهب
 مقلده وقال الماوردى
 وغيره يجوز وجمع ابن
 عبد السلام والاذرى
 وغيرهما بحمل الاول
 على من لم ينته لرتبة
 الاجتهاد فى مذهب
 امامه وهو المقلد
 الصرف الذى لم يتأهل
 للنظر ولا للترجيح
 والثانى على من له
 أهلية لذلك ونقل
 ابن الرفعة عن
 الاصحاب أن الحاكم
 المقلد اذا بان حكمه
 على خلاف نص
 مقلده نقض حكمه
 ووافقه الذوى فى
 الروضة والسبكي
 وقال الغزالي لا ينقض
 وتبعه الرافعى بحثنا
 فى موضع وشيخنا فى
 بعض كتبه * (فائدة) *
 اذا تمسك العامى
 بمذهب لزمه
 موافقته والا لزمه
 المذهب بمذهب معين
 من الاربعة لا غيرها

ثم له وان حمل بالاول الانتقال الى غيره بالكلمة أو في المسائل بشرط أن لا يتقبح (٢١٩) الرخص بأن يأخذ من كل مذهب

بالأسهل منه فيفسق به على الأوجه وفي الحاد من بعض المحتاطين الأولى لمن ابتلى بوسواس الأخذ بالأخف والرخص لئلا يزداد فيخرج عن الشرع والضد الأخذ بالانقل لئلا يخرج عن الإباحة وأن لا يلق بين قولين يتولد منهما حقيقة مركبة لا يقول بها كل منهما وفي فتاوى شيخنا من قلدا ما ما في مسئلة لزمه أن يجري على قضية مذهبه في تلك المسئلة وجيع ما يتعلق بها فيلزم من انحراف عن عين الكعبة وصلى الى وجهتها مقلدا لاى حنيفة مثلا أن يمسح في وضوئه من الرأس قدر الناصية وأن لا يسيل من بدنه بعد الوضوء وما أشبه ذلك والاك كانت صلاته باطلة باتفاق المذهبين فليست فطن لذلك انتهى وواقعه العلامة عبد الله أبو نحرمة العدني وزاد فقل قد صرح بهذا الشرط الذي ذكرناه غير واحد من المحققين

يجوز تقليد كل من الأئمة الأربعة وكذا من عداهم من حفظ مذهب في تلك المسئلة ودون حتى عرف شروطه وسائر معتبراته فالاجماع الذي نقله غير واحد على منع تقليد الجماعة يحمل على ما فقد فيه شرط من ذلك اه (قوله ثم له) أي ثم يجوز له الخ قال ابن الجبال أعلم أن الأصح من كلام المتأخرين كالشيخ ابن حجر وغيره انه يجوز الانتقال من مذهب الى مذهب من المذاهب المدونة ولو بمجرد التنشيط سواء انتقل دوما أو في بعض الحادثة وان أفتى أو حكم وعمل بخلافه ما لم يلزم منه التلغيق اه (قوله وان عمل بالاول) أي بالمذهب الاول كمذهب الشافعي (قوله الانتقال الى غيره) أي غير الاول بالكلمة كان ينتقل من مذهب الشافعي الى مذهب أي حنيفة رضى الله عنهما (قوله أو في المسائل) أي أو الانتقال في بعض مسائل غير مذهب وقوله بشرط الخ مرتبط به أي يجوز له أن يقلد في بعض مسائل بشرط أن لا يتبع الرخص (قوله بأن يأخذ الخ) تصورا لمتبوع الرخص (قوله فيفسق به) أي يتبع الرخص وهذا ما جرى عليه ابن حجر أما ما جرى عليه الرملي فلا يفسق به ولكنه يأثم كما مر (قوله وفي الحاد الخ) هذا كالتقييد السابق له فكأنه قال محل اشتراط عدم تتبع الرخص فيمن لم يتبدل بالوسواس أمما هو فيجوز له ذلك وقوله عن بعض المحتاطين أي الذين يأخذون بالأحوط في أعمالهم (قوله لئلا يزداد) أي الوسواس وهو حالة الأولوية وقوله فيخرج بالنصب عطف على يزداد أي فيخرج بسبب زيادة الوسواس عن الشرع مثلا لو ابتلى بالوسواس في النية في الوضوء أو بقرعة الفاتحة خلف الإمام وصار يصرف أكثر الوقت في الوضوء أو في الصلاة فله أن يترك النية ويقلد الإمام بأحنيقة فيه فانها سنة عنده أو يقلده في ترك الفاتحة خلف الإمام حتى يذهب عنه الوسواس (قوله ولضده) أي والأولى لضده من ابتلى بالوسواس وهو الذي لم يتبدل به (قوله الأخذ بالانقل) أي بالأشد (قوله لئلا يخرج عن الإباحة) أي عن المباح لولم يأخذ بالانقل (قوله وأن لا يلق الخ) معطوف على قوله أن لا يتبع الرخص أي وبشرط أن لا يلق أي يجمع بين قولين (قوله يتولد الخ) أي ينشأ من القولين اللذين لفق بينهما حقيقة واحدة مترتبة كتقليد الشافعي في مسح بعض الرأس ومالك في طهارة الكلب في صلاة واحدة فلا يصح تقليده المذکور لانه لفق فيه بين قولين نشأ منهما حقيقة واحدة وهي الصلاة لا يقول بجهتها كلا الإمامين (قوله وفي فتاوى شيخنا الخ) مؤيدا لاشتراط عدم التلغيق (قوله لزمه أن يجري على قضية مذهبه) أي على ما يقتضيه مذهب ذلك الإمام الذي قلده في تلك المسئلة وقوله وجيع ما يتعلق بها أي بتلك المسئلة أي من استحکال شروط طهارة ومراعاة محصاتها واجتناب مبطلاتها (قوله فيلزم من انحراف الخ) تعبيره بالماضي فيه وفيما بعده لا يلائم قوله بعد أن يمسح الخ فانه للاستقبال وانحراف وصلى للضئ فلا بد من ارتكاب تأويل في الاول بأن يجعل بمعنى المضارع أو في الثاني بأن يجعل بمعنى الماضي أي فيلزم الشافعي الذي قصده أن ينحرف عن عين القبلة ويصلى الى وجهتها مقلدا للإمام أي حنيفة رضى الله عنه أن تكون طهارته على مذهبه بأن يكون يمسح في الوضوء قدر الناصية وأن لا يسيل منه دم بعد الوضوء فانه ناقض له عنده أو فيلزم الشافعي الذي انحراف وصلى الى الجهة مقلدا للإمام أي حنيفة في ذلك انه كان قد مسح الخ وقوله وان لا يسيل الخ معطوف على أن يمسح (قوله وما أشبه ذلك) أي ما ذكر من مسح قدر الناصية وعدم سيلان الدم والمشببه لذلك فعل كل ما هو شرط للحكمة الصالحة عند الإمام أي حنيفة رضى الله عنه وترك كل ما هو مبطل لها عنده (قوله والا) أي بآل لم يمسح قدر الناصية أو سال منه دم بعد الوضوء كانت صلاته باطلة (قوله فليست فطن لذلك) أي للشرع المذكور (قوله وواقعه) أي الشيخ ابن حجر (قوله وزاد) أي العلامة عبد الله أبو نحرمة (قوله قد صرح بهذا الشرط) أي وهو أن من قلدا ما ما في مسئلة لزمه الجريان على قضية مذهبه فيها (قوله وقال شيخنا المحقق ابن زياد الخ) فيه

من أهل الأصول والفقهاء منهم ابن دقيق العيد والسبكي ونقله الاستاذ في التمهيد عن العراقي قلت بل نقله الرافعي في العزيز عن القاضي حسين انتهى وقال شيخنا المحقق ابن زياد رجه الله تعالى في فتاويه

ان الذي فهمناه من أمثلتهم ان التركيب القادح انما يمتنع اذا كان في قضية واحدة من أمثلتهم اذا اتواؤا وليس تقليدا لاي حنيقة واقتصد تقليد الشافعي (٢٢٠) ثم صلى فصلاته باطلا لا اتفاق الامامين على بطلان ذلك وكذا اذا اتواؤا ومس بلام

مخالفة لابن حجر ومن وافقه فيما اذا كان التركيب من قضيتين (قوله ان الذي فهمناه من أمثلتهم) أي التي يجوز فيها التقليد والتي لا يجوز (قوله ان التركيب القادح) أي المضر في التقليد (قوله انما يمتنع) صوابه انما يوجد (قوله اذا كان) أي التركيب وقع في قضية واحدة كالطهارة أو الصلاة (قوله من أمثلتهم) أي للتقليد المضر (قوله اذا اتواؤا وليس) أي الاجنبية (قوله تقليدا لاي حنيقة) أي في عدم نقض الوضوء بالمس (قوله واقتصد تقليد الشافعي) أي في عدم نقض الوضوء بذلك (قوله ثم صلى) أي بذلك الوضوء (قوله لا اتفاق الامامين) أي الشافعي وأبي حنيفة وقوله على بطلان ذلك أي الوضوء لا يتقاضاه بالمس عند الشافعي وبخروج الدم عند أبي حنيفة (قوله وكذلك) أي مثل هذا المثال في البطلان وقوله اذا اتواؤا ومس أي فرجه وقوله تقليد الامام مالك أي في عدم نقض الوضوء وقوله ولم يدل ذلك أي لم يتبع الامام مالك في ذلك بل تبع الامام الشافعي في عدمه (قوله ثم صلى) أي بذلك الوضوء المجرد عن الدلك (قوله لا اتفاق الامامين) أي الشافعي ومالك وقوله على بطلان طهارته أي لانه مس وهو مبطل عند الشافعي ولم يدل ذلك وهو مبطل عند الامام مالك (قوله بخلاف ما اذا كان التركيب) أي الناشئ من التلغيق بين قولين وقوله من قضيتين أي حاصل من قضيتين أي كالطهارة والصلاة مثلا (قوله فالذي يظهر ان ذلك) أي التركيب من قضيتين (قوله غير قادح في التقليد) أي غير مضر له (قوله كما اذا اتواؤا الخ) تمثيل لما اذا كان التركيب حاصل من قضيتين (قوله ومسح بعض رأسه) أي أقل من الناصية تقليد الامام الشافعي فيه (قوله ثم صلى الى الجهة) أي لا الى عين الكعبة وقوله تقليد لاي حنيقة أي في قوله بحجة الصلاة الى جهة الكعبة (قوله فالذي يظهر الخ) الجملة جواب اذا وقوله صحة صلاته خبر الذي (قوله لان الامامين) أي الشافعي وأبا حنيفة رضى الله عنه ما وقوله لم يتفقا على بطلان طهارته اذ هي صحيحة على مذهب الامام الشافعي رضى الله عنه (قوله فان الخلاف فيها بحاله) أي فان الخلاف بين الامامين باق بحاله في تلك الطهارة فهي صحيحة على مذهب الشافعي وباطلة على مذهب أبي حنيفة (قوله لا يقال اتفقا على بطلان صلاته) أي أفقد شريطها عند الشافعي وهو استقبال العين وفقد شريطها عند أبي حنيفة وهو مسح قدر ربع الرأس (قوله لا نأقول الخ) علة النفي (قوله من التركيب في قضيتين) أي اصل في قضيتين وهما الطهارة والصلاة كما مر (قوله والذي فهمناه) أي من أمثلتهم وقوله انه أي التركيب الواقع في قضيتين وقوله غير قادح في التقليد أي غير مضر ومؤثر فيه (قوله ومثله) أي مثل هذا المثال في التركيب من قضيتين (قوله في ان العورة السواتان) أي القبل والدفء الواجب عند الامام أحمد سترهما فقط (قوله وكان) فعل ماض واسمها يعود على المقلد للامام أحمد أي وكان المقلد للامام أحمد في قدر العورة ترك المضمة مقلدا للامام الشافعي (قوله والاستنشق) الواو بمعنى أو (قوله الذي يقول الخ) الاولى في التعبير أن يقول التي يقول الامام أحمد بوجوبها أي الثلاثة وهي المضمة والاستنشاق والسجدة (قوله فالذي يظهر الخ) جواب اذا (قوله اذا قلده) أي قلدا للامام أحمد (قوله لانهما) أي الامام أحمد والامام الشافعي وهو تعليل لظهور صحة صلاته فعاد كرو وقوله لم يتفقا على بطلان طهارته أي لان الشافعي يقول بحدتها والامام أحمد يقول ببطلانها وقوله التي هي أي الطهارة وقوله قضية واحدة أي وهي التي يضر فيها التركيب (قوله ولا يقدح في ذلك) أي في التقليد المذكور (قوله فانه) أي فان البطلان المتفق عليه وقوله تركيب من قضيتين هما ستر العورة والطهارة (قوله وهو) أي التركيب من قضيتين غير قادح في التقليد (قوله وقد رأيت في فتاوى الملقين الخ) مؤيد لما تقدم (قوله تمة) أي في بيان حكم

شهوة تقليد الامام مالك ولم يدل ذلك تقليدا للشافعي ثم صلى فصلاته باطلا لا اتفاق الامامين على بطلان طهارته بخلاف ما اذا كان التركيب من قضيتين فالذي يظهر ان ذلك غير قادح في التقليد كما اذا اتواؤا ومس بعض رأسه ثم صلى الى الجهة تقليدا لاي حنيقة فالذي يظهر صحة صلاته لان الامامين لم يتفقا على بطلان طهارته فان الخلاف فيها بحاله لا يقال اتفقا على بطلان صلاته لانا نقول هذا الاتفاق نشأ من التركيب في قضيتين والذي فهمناه أنه غير قادح في التقليد ومثله ما اذا قلدا الامام أحمد في أن العورة السواتان وكان ترك المضمة والاستنشاق أو التسمية الذي يقول الامام أحمد بوجوب ذلك فالذي يظهر صحة صلاته اذا قلده في قدر العورة لانهم لم يتفقا على بطلان طهارته التي هي

قضية واحدة ولا يقدح في ذلك اتفاقهما على بطلان صلاته فانه تركيب من قضيتين وهو غير قادح في التقليد كما يفهمه تمثيلهم وقد رأيت في فتاوى الباقيين ما يقتضي ان التركيب بين قضيتين غير قادح انتهى ملخصا * (تمة) *

الاستفتاء (قوله يلزم محتاجا) أى الى معرفة حكم من الاحكام الشرعية وقوله استفتاء عالم عرف أهليته عبارة الروض وشرحه يجب على المستفتي عند حدوث مسألة أن يستفتي من عرف علمه وعد الله ولو بأخبار ثقة عارف أو باستغاضة لذلك والابان لم يعرفهما يبحث عن ذلك يعنى عن علمه بسؤال الناس فلا يجوز استفتاء من انتسب الى ذلك وانتصب للتدريس وغيره من مناصب العلماء بمجرد دانته به وانتصابه وقضية كلامه انه يبحث عن عدالته أيضا والمشهور كما في الاصل خلافه وبه يشعر قوله فلو خفيت عليه عدالته الباطنة اكتفى بالعدالة الظاهرة لان الباطنة تعسر معرفتها على غير القضاة اه (قوله ثم ان وجد) أى المحتاج وفوله مفتين مفعول وجدوه وهما معنى أصاب فلا يطلب الا مفعولا واحدا (قوله فان اعتقد أحدهما أعلم الخ) قال في الروض ويعمل أى المستفتي بفتوى عالم مع وجود أعلم منه جهله قال في شرحه بخلاف ما اذا علم بان اعتقده أعلم كما صرح به بعد فلا يلزم البحث عن العلم اذا جهل اختصاص أحدهما بزيادة علم ثم قال في الروض فان اختلفا أى المفتيان جوابا وصفة ولا نص قدم العلم وكذا اذا اعتقد أحدهما أعلم أو ورع قدم من اعتقده أعلم أو ورع ويقدم العلم على الاورع اه بزيادة من شرحه (قوله قال في الروضة ليس لمفت وعامل الخ) قال في التحفة بعد ان نقل ما ذكر ونقل ابن الصلاح الاجماع فيه لكن حمله بعضهم على المفتي والقاضي لما مر من جواز تقليد غير الاثمة الاربعة بشرطه وفيه نظر لانه صرح بمساواة العامل للمفتي في ذلك فالوجه حمله على عامل متأهل للنظر في الدليل وعلم الرابع من غيره اه وقال في الفوائد وابن الجمار في فتح المجيد اعلم أن القولين أو الوجهين أو الطرفين اذا كانا لواحد ولم يرج أحدهما فالمتقدم أن يعمل لنفسه بأمره ما شاء اذا لم يكن أهلا للترجيح فان كان أهلا فلا يجوز له العمل الا بالتبعية والترجيح فان رجح أحدهما فالفتوى والحكم بالرأى مطلقا والمرجوح منهما اذا رجحه بعض أهل الترخيح يجوز تقليده للعمل فقط سواء كان المتقدم أهلا للنظر والترجيح أم لا وان لم يرجح فيمتنع تقليده على الأهل لا على غيره واذا كان الوجهان والطريقان لاثنين ولم يرجح أحدهما ثالث يجوز تقليد كل منهما في الافتاء والقضاء أيضا اذا لم يكن المتقدم أهلا ويجوز له العمل نفسه فقط اذا كان التقليد من المتأهل لتضمن ذلك ترجيح كل منهما من قائله الأهل وان رجح أحدهما ثالث فالفتوى بالرأى لتقويته بالترجيحين سواء كان المفتي أهلا أم لا والمرجوح منهما ما يجوز تقليده لعمل النفس فقط ولومن المتأهل للتضمن المذكور هذا هو الحق الصريح الذي لا محيد عنه لانه المنقول والمعتمد عند جمهور المتأخرين اه من تذكرة الاخوان المشتهرة على مصطلحات التحفة وغيرها (قوله أن يعتمد أحدهما) أى الوجهين أو القولين وأن وما بعدهما في تأويل مصدر راسم ليس (قوله بلا نظر فيه) أى بلا تأمل وتفكير في ذلك الاحد الذي يريد أن يعتمد (قوله بلا خلاف) أى ليس له ذلك بلا خلاف وقد علمت ان محله اذا كان أهلا للنظر والترجيح (قوله بل يبحث عن أرجحهما) أى الوجهين أو القولين (قوله بنحو تأخره) متعلق بأرجحهما وهو بيان مقتضى الارحية فتأخر أحد القولين أو الوجهين أو قوة دليله أو نحو ذلك يقتضى الارحية (قوله وان كانا) أى القولان أو الوجهان لتبخر واحد وهو غاية لكونه يبحث عن الارجح بما ذكر (قوله ويجوز تحكيم اثنين) أى في غير حد وتعذر لله تعالى أمهما فلا يجوز فيهما التحكيم اذا لم يطلب لهما معين (قوله ولومن غير خصومة) غاية في جواز التحكيم أى يجوز مطلقا سواء كان في خصومة كان حكم خصمان ثالثا أو في غير خصومة كأن حكم اثنين في نكاح ثالثا (قوله كما في النكاح) أى انفاقة وتولى خاص بنسب أو معتق وهو تمثيل للتحكيم في غير الخصومة (قوله رجلا) مفعول تحكيم المضاف الى فاعله (قوله أهلا للقضاء) صفة لرجلا (قوله أى من له أهلية القضاء المطلقة) تفسير لما مر من الأهل للقضاء وتقدم ضابط من له أهلية ما ذكر وهو من له قدرة على استنباط

يلزم محتاجا استفتاء
عالم عدل عرف أهليته
ثم ان وجد مفتين
فان اعتقد أحدهما
أعلم معين تقديمه قال
في الروضة ليس
لمفت وعامل على
مذهبنا في مسألة
ذات وجهين أو قولين
أن يعتمد أحدهما
بلا نظر فيه بلا
خلاف بل يبحث عن
أرجحهما بنحو تأخره
وان كانا لواحد
انتهى (ويجوز
تحكيم اثنين) ولو
من غير خصومة كما
في النكاح (رجلا
أهلا للقضاء) أى من
له أهلية القضاء
المطلقة

لا في خصوص تلك الواقعة فقط خلافاً لجمع متأخرين ولو مع وجود قاض أهل خلاف للروضة أما غير الأهل فلا يجوز تحكيمه أي مع وجود الأهل والأجواز ولو في النكاح وإن كان ثم مجتهد كما جزم به شيخنا في شرح المنهاج تبعاً لشيخه زكريا لكن الذي أفتاه أن الحكم العدل لا زوج الامع فقد القاضي ولو غير أهل ولا يجوز تحكيم غير العدل مطلقاً ولا يفيد حكم المحكم لا رضاهما لفظاً لاسكوتاً فيعتبر رضا الزوجين معافي النكاح نعم يكفي سكوت البكر إذا استؤذنت في التحكيم ولا يجوز التحكيم مع غيبة الولي ولو لم يمسافة العصران كان ثم قاض خلافاً لابن العماد لأنه ينوب عن الغائب بخلاف المحكم ويجوز له أن يحكم بعلمه على الأوجه (وينعزل القاضي) أي يحكم بانعزاله ببلوغ خبر العزل

الاحكام من الكتاب والستة والقياس والاجماع (قوله لا في خصوص تلك الواقعة) أي ليس المراد به من كان أهلاً للقضاء في تلك المسئلة الحادثة فقط وقوله خلافاً لجمع أي قالوا بان الشرط وجود الأهلية في خصوص تلك الواقعة لا مطلقاً (قوله ولو مع وجود قاض أهل) غاية في جواز تحكيم رجل أهل أي يجوز تحكيم الأهل ولو مع وجود قاض أهل في تلك البلدة (قوله خلافاً للروضة) أي القائل بعدم جواز التحكيم مع وجوده (قوله أما غير الأهل) مفهوم قوله أهلاً (قوله أي مع وجود الأهل) انظر ما مراد بالأهل هل هو خصوص القاضي أو ما يعمه وغيره والظاهر أن المراد الأول والأبان كان المراد الثاني نافته الغاية بعد أعني قوله وإن كان ثم مجتهد (قوله والأجاز) أي وإن لم يوجد قاض أهل على ما مر بأن لم يوجد قاض أصلاً أو وجد لكنه غير أهل جاز تحكيم غير الأهل وهو ضعيف كما يفيد الاستدراك بعد (قوله ولو في النكاح) أي ولو كان التحكيم في النكاح فإنه يجوز (قوله وإن كان ثم مجتهد) أي غير قاض (قوله كما جزم به) أي بما ذكر من عدم جواز تحكيم غير الأهل مع وجود الأهل وجواز تحكيمه مع عدم وجوده وفيه أنه لم يجزم بهذا شيخه وإنما ذكره وأحاله على ما مر منه في النكاح من أنه لا يجوز مع وجود الحاكم ونص عبارته هنا وأما غير الأهل فلا يجوز تحكيمه أي مع وجود الأهل والأجاز ولو في النكاح على ما مر فيه اه وقوله على ما مر أي في باب النكاح ونص عبارته هناك نعم لم يكن لها ولي جاز لها أن تقوض مع خاطبها أمرها إلى مجتهد عدل فيزوجها ولو مع وجود الحاكم المجتهد أو إلى عدل غير مجتهد ولو مع وجود مجتهد غير قاض فيزوجها لأمع وجودها كم ولو غير أهل كما حررت في شرح الإرشاد اه (قوله لكن الذي أفتاه) أي أفتى به شيخه ابن حجر وعبارته تفيد أن هذا هو ما جزم به في فتاويه مع أنه جزم به في غيرها كما يعلم من عبارته في باب النكاح ثم إن هذا هو الذي جزم به في النهاية أيضاً ونصها نعم لا يجوز تحكيم غير مجتهد مع وجود قاض ولو قاض ضرورة اه ونقله سم وأقره فهو المتمد وقوله ولو غير أهل أي ولو كان القاضي غير أهل قال الجبيري فيمنع التحكيم إلا أن لوجود القضية ولو قضية ضرورة كما نقله زى عن ممر إذا كان القاضي يأخذ مالاً وقع فيجوز التحكيم حينئذ كما قاله حل اه (قوله ولا يجوز تحكيم غير العدل مطلقاً) أي سواء فقد القاضي أم لا (قوله ولا يفيد حكم المحكم) أي لا ينفع ويؤثر وقوله لا يرضاهما أي الخصمين من قبل المحكم ويشترط استمراره إلى انتهائه قال في التحفة نعم إن كان أحد الخصمين القاضي الذي له الاستخلاف واستمر رضاه لم يؤثر عدم رضاه لان المحكم نائبه وقوله به أي بالحكم الذي يستحكم به وقوله لفظاً أي بان يقول له حكمنا لك لتحكم بيننا ورضينا حكمك وقوله لاسكوتاً أي فلا يكفي (قوله فيعتبر برضا الزوجين معاً) قال ع ش أي فلا يكفي بالرضا من ولي المرأة والزوج بل الرضا انمياً يكون بين الزوجين حيث كانت الولاية للقاضي اه (قوله نعم الخ) استدراك من اعتبار رضا الزوجين أي باللفظ (قوله ولا يجوز التحكيم مع غيبة الولي) هذا كالتقييد بما تقدم فكأنه قال محل جواز التحكيم في النكاح إذا لم يكن الولي غائباً بان كان مفقوداً بالكلية (قوله ولو لم يمسافة العصر) أي لا يجوز التحكيم مع غيبة الولي ولو كانت غيبته إلى مسافة القصر (قوله إن كان ثم) أي في البلدة التي يراد التحكيم فيها (قوله خلافاً لابن العماد) أي القائل بجوازه عند غيبته ولو كان هناك قاض (قوله لأنه) أي القاضي وهي علة لعدم جواز التحكيم حين انغاب الولي (قوله بخلاف المحكم) أي فإنه لا ينوب عن الغائب فلا يجوز تحكيمه مع وجود الغائب (قوله ويجوز له) أي للمحكم أن يحكم بعلمه كقاضي الضرورة كما مر وقوله على الأوجه أي عند ابن حجر وأما عند ممر فالأوجه عدم الجواز فلان الخطأ طرقت به عن القاضي (قوله وينعزل القاضي الخ) شروع فيما يقتضي انعزال القاضي وما يذكر معه وقد أفرد الفقهاء بفصل مستقل (قوله ببلوغ خبر العزل)

أى الصادر من الامام باحد الاسباب الالتمية (قوله ولو من عدل) أى ولو كان بلغه الخبر أى وصل اليه من عدل واحد فانه يعزل به وبعبارة التحفة وبحث الاذرعى الا كتماعه فى العزل بخبر واحد مقبول الرواية والقياس ما قاله الزركشى أنه لا بد من عدل الشهادة أو الاستفاضة كالتولية لا يقال يتعين على من علم عزله أو ظنه أن يعمل باطنا بمقتضى علمه أو ظنه كما هو قياس تطاثره لا نأقول انما يتبعه ذلك ان قلنا بعزله باطنا قبل أن يبلغه خبره وقد تقرر أن الوجه خلافه اه واذا علمتها تعلم أن المؤلف وافق الاذرعى فى الاكتفاء بالواحد وخالف شيخه (قوله وينعزل نائبه) أى نائب القاضى الذى عزل ولو قاضى الاقليم لان القصد بالاستنابة المعاونة وقد زالت ولايته فبطلت المعاونة (قوله فى عام) متعلق بنائبه أى نائبه فى أمر عام كان أنابه فى كل الاحكام وقوله أو خاص أى أمر خاص كسماع شهادة فى حادثة معينة على ميت أو غائب (قوله بان يبلغه) أى النائب والجار والمجرور متعلق ببنعزل أى ينعزل النائب ببلوغه خبر عزل مستخلفه له وازدافه عزل الى ما بعده من اضافة المصدر لفاعله (قوله أو الامام الخ) بالجر عطف على مستخلفه أى أو يبلغه خبر عزل الامام مستخلفه قال فى شرح الروض قال الملقيني ولو بلغه الخبر ولم يبلغ نوابه لا ينزلون حتى يبلغهم الخبر وتبقى ولاية أصلهم مستمرة حكما وان لم ينفذ حكمه ويستحق ما رتب له على سبب الوظيفة قال ولو بلغ النائب قبل أصله فالقياس أنه لا ينعزل وينفذ حكمه حتى يبلغ الأصل اه (قوله ان أذن الخ) أى ومحمل انعزاله ببلوغه خبر عزل الامام مستخلفه ان كان الامام أذن له أن يستخلف عن نفسه بان قال الامام له وليتك القضاء واستخلف عن نفسك أو أطلق بان قال له استخلف ولم يقل له عن نفسك ولا عنى ومثل ذلك ما اذا لم يأذن له فى الاستخلاف (قوله لا حال كون النائب الخ) أى ولان كان قضايا لقيم أو وقف فلا يعزل بانعزال القاضى لئلا تختل مصالحهما (قوله بان قال) أى الامام (قوله فلا ينعزل) أى النائب بذلك أى بانعزل القاضى وذلك لانه خليفة الامام والقاضى انما هو سفر فى التولية (قوله وانما انعزل الخ) دخول على المتن (قوله لا قبل بلوغه ذلك) أى لا ينعزل كل من القاضى ونائبه قبل بلوغ خبر العزل (قوله لعظم الخ) لتعيل اكون العزل انما يثبت بعد بلوغ الخبر لاقبائه وقوله فى نقض أفضيته أى فى رد أفضيته الصادرة منه بعد العزل فى الواقع وقبل أن يعلم به وقوله لو انعزل أى لو حكم عليه بالانعزال قبل بلوغ الخبر (قوله بخلاف الوكيل الخ) أى لان من شأنه عدم عظم الضرر فى نقض تصرفاته (قوله فانه) أى الوكيل سواء كان وكيل عن صاحب المال أم لا وعن وكيل صاحب المال بان أذن له فى أن يوكل عن نفسه أو أطلق وقوله من حين العزل أى عزل الموكل صاحب المال له أو عزل صاحب المال لموكله (قوله ومن علم عزله الخ) كالاستئذان من عدم انعزاله قبل بلوغه خبره فكأنه قال ومحل عدم ثبوت انعزاله بالنسبة لمن لم يعلم به أما بالنسبة له فيثبت ولا ينفذ حكمه له لعله أنه غير حاكم باطنا قال فى التحفة بعد نقله ما ذكر عن الماوردى وانما يتبعه أن صح ما قاله أنه غير حاكم باطنا أما على ما اقتضاه اطلاقهم أنه قبل أن يبلغه خبر عزله باقى على ولايته ظاهرا وباطنا فلا يصح ما قاله ألا ترى أنه لو تصرف بعد العزل وقبل بلوغ الخبر بترخيص من لاولى لها مثلا لم يلزم الزوج باطنا ولا ظاهرا انعزالها اه (قوله الا أن يرضى الخ) أى فينفذ حكمه فيه وقوله فيما يجوز التحكيم فيه أى وهو ما كان غير حدود تعزير الله تعالى كما مر (قوله وينعزل أيضا) أى كما أنه ينعزل ببلوغه خبر العزل (قوله كل منهما) أى القاضى ونائبه (قوله باحد امور) متعلق ببنعزل (قوله عزل نفسه) بدله من أحد امور بالنسبة للشرح ومعطوف على خبره بالنسبة للتميز ومحله ما لم يتعين والا فلا ينفذ عزله لنفسه كما سيذكره (قوله وجنون وانما) معطوفان على عزل نفسه (قوله وان قل رمنهما) أى الجنون والانما قال فى فتح الجواد كما اقتضاه اطلاقهم لكن مرفى نحو الشريعة أنه لا انعزال به الا ان كان زمنه بقدر ما بين صلاتين فيحتمل أن يقال هذا كذلك ويحتمل الفرق بأنه يحتمل

له ولو من عدل
(و) ينعزل (نائبه)
فى عام أو خاص بان
يبلغه خبر عزل
مستخلفه أو الامام
مستخلفه ان أذن له أن
يستخلف عن نفسه
أو أطلق (لا) حال
كون النائب نائب (عن)
امام فى عام أو خاص
بان قال للقاضى
استخلف عني فلا
ينعزل بذلك وانما
انعزل القاضى ونائبه
(بخبره) أى ببلوغ
خبر العزل المفهوم من
ينعزل لا قبل بلوغه
ذلك لعظم الضرر
فى نقض أفضيته لو
انعزل بخلاف
الوكيل فانه ينعزل
من حين العزل ولو
قبل بلوغ خبره
ومن علم عزله لم
ينفذ حكمه له الا أن
يرضى بحكمه فيما
يجوز التحكيم فيه
(و) ينعزل أيضا
كل منهما باحد
امور (عزل نفسه)
كالوكيل (وجنون)
وانما وان قل
زمنهما

(وفسق) أى ين عزل
يفسق من لم يعلم
موليه بفسقه الاصل
أو الزائد على ما كان
حال توليته وإذا
زالت هذه الاحوال
لم تعد ولايته بالتولية
جديدة في الاصح
ويجوز لا امام عزل
قاض لم يتعين بظهور
خلل لا يقتضى انعزاله
ككثرة الشكاوى
فيه وبافضل منه
وبمصلحة كتسكين
فتنة سواء أعزله
بمثله أم بدونه وان لم
يكن شئ من ذلك لم
يجز عزله لانه عبث
ولكن ينفذ العزل
أما اذا تعين بان لم
يكن شئ من يصلح غيره
فيحرم على موليه
عزله ولا ينفذ وكذا
عزله لنفسه حينئذ
بخلافه في غيره هذه
الحالة فينفذ عزله
لنفسه وان لم يعلم
موليه (ولا ين عزل
قاض بسوء امام)
أعظم

هنا ما لا يحتاط به ثم ولعل هذا أقرب اه وقوله ولعل الخ جرى عليه في التحفة وعبارتها ولولم خلافا للشارح اه (قوله وفسق) انما لم ين عزل الامام الاعظم به لما فيه من اضطراب الامور وحدث الفتن (قوله أى ين عزل بفسق) يقرأ بالتثنية وفاعل الفعل من لم يعلم (قوله حال توليته) ظرف متعلق ببيعلم المنفى أى لم يعلم موليه حال توليته اياه بفسقه الاصل أو علم به لكنه لم يعلم بما زاد عليه حال التولية أيضا فان علم موليه بذلك حالها فلا ين عزل به لما تقدم أنه اذاولى سلطان أو ذو شوكة غير أهـل نفذ قضاؤه للضرورة وكلامه صريح في أن فسقه أو ما زاد عليه لم يطرأ بعد التولية بل هو موجود حال التولية الا أنه لم يعلم موليه به وكلام غير صريح في أنه طارئ بعد التولية ولو ابقى المتن على ظاهره لمكان يمكن جملة عليه بخلافه بعد أن فصل فيه بين علم موليه به وعدم علمه به حال التولية فلا يمكن جملة عليه لانه لم يكن موجودا اذ ذلك حتى يفصل فيه بما ذكر (قوله واذا زالت هذه الاحوال) أى الجنون والاعماء والفسق وقوله لم تعد ولايته أى لم ترجع له الا بتولية جديدة من الامام لان ما بطل لا يعود الا بتحديد عقده وقوله في الاصح مقابله يقول تعود من غير تولية جديدة قياسا على الاب اذا جن ثم أفاق أو فسق ثم تاب فانه تعود له الولاية على موليه بعد ذلك (قوله ويجوز للامام عزل قاض) أى لما روى أبو داود أنه صلى الله عليه وسلم عزله اماما صلى يقوم بصق في القبلة وقال لا يصلى بهم بعدها أبدا واذا جاز هذا في امام الصلاة جاز في القاضي بل أولى الا أن يكون متعينا فلا يجوز عزله ولو عزل لم ين عزل اه شرح الروض (قوله لم يتعين) أى للقضاء بان وجد من يصلح للقضاء غيره (قوله بظهور خلل) متعلق بعزل وقوله لا يقتضى انعزاله الجملة صفة للخلل أى خلل موصوف بكونه غير مقتضى لانزاله فان اقتضاه لم يحتج الى عزل الامام له لانزاله بنفس ذلك الخلل المقتضى له وهو كالفسق والجنون الى آخر ما تقدم (قوله ككثرة الخ) تمثيل للخلل الذى لا يقتضى انعزاله وقوله الشكاوى أى من الرعية بسبب تضررها منه وقوله فيه أى فى القاضي (قوله وبافضل منه) معطوف على بظهور خلل أى ويجوز عزله بوجود أفضل منه وان لم يظهر فيه خلل رعاية للاصلح للمسلمين ولا يجب العزل لذلك وان قلنا ان ولاية المفضل لا تنعقد مع وجود الفاضل لان الغرض حدوث افضل بعد الولاية فلم يقدح فيها أفاده في التحفة (قوله بمصلحة) معطوف أيضا على بظهور خلل أى ويجوز عزله بسبب وجود مصلحة في العزل كتسكين فتنة ولولم بعزل يخاف من حدوثها وقوله سواء أعزله بمثله أم بدونه أى سواء أعزله بذلك مع وجود مثله يوليه فى مكانه أم بدونه فالبايع معنى مع وهى مضافة لمعذوف (قوله وان لم يكن شئ من ذلك) أى من المذكور ومن ظهور خلل ووجود افضل منه وظهور مصلحة وقوله لم يجز عزله لانه عبث أى وتصرف الامام بضان عنه وقوله ولكن ينفذ العزل أى مع انتم المولى والمتولى بذلا اطاعة السلطان قال في النهاية وهذا فى الامر العام أما الوظائف الخاصة كإمامة وأذان وتصوف وتدریس وطلب ونحوها فلا تنعزل أربابها بالعزل من غير سبب كما أفتى به جمع متأخرون وهو المعتمد ومحل ذلك حيث لم يكن فى شرط الواقف ما يقتضى خلاف ذلك اه وقوله خلاف ذلك أى وهو العزل من غير سبب بان قال الواقف وللناظر عزله وتولية آخر من غير سبب (قوله أما اذا تعين الخ) مفهوم قوله لم يتعين (قوله بان لم يكن شئ من ذلك) أى فى تلك الناحية من يصلح للقضاء غيره (قوله فيحرم الخ) جواب أما (قوله ولا ينفذ) أى عزله (قوله وكذا عزله لنفسه حينئذ) أى وكذا يحرم عزله لنفسه مع عدم نفوذه حين اذ تعين للقضاء (قوله بخلافه في غيره هذه الحالة) أى بخلاف عزله لنفسه في غير حالة التعيين (قوله فينفذ عزله لنفسه) أى ولا يحرم وهو تفرع على قوله بخلافه الخ وقوله وان لم يعلم موليه غاية فى النفوذ (قوله ولا ين عزل قاض) أى ولو قاض ضرورة اذا لم يوجد محبته د صالح أما مع وجوده فان رجي توليه انعزاله والا فلا فائدة فى انعزاله عن اه بحيرى ومثل القاضي فى عدم انعزاله الامير والمحاسب وناظر الجيش ووكيل

ولا بانعزاله لعظم

شدة الضرر بتعطيل

الحوادث وخرج

بالامام القاضي فينعزل

نوابه بموته (ولا يقبل

قول متول في غير محل

ولايته) وهو خارج

عمله (حكمت بكذا)

لانه لا يملك انشاء

الحكم حينئذ فلا

ينفذ اقراره به واخذ

الزركشي من ظاهر

كلامهم انه اذا ولي

بيلد يتناول مزارعها

وبساتينها فلو زوج

وهو باحد هما من

هي بالبلد وعكسه لم

يصح قيل وفيه نظر

قال شيخنا والنظر

واضح بل الذي يتجه

انه ان علمت عادة

بتبعية او عدمها

فذلك والا اتجه

ما ذكره اقتصارا على

ما نص له عليه وافهم

قول المتهاج انه في غير

محل ولايته كعزول

انه لا ينفذ منه فيه

تصرف استباحه

بالولاية كايجار وقف

نظره للقاضي بيع

مال يتيم وتقرير في

وظيفة قال شيخنا

وهو ظاهر (كم)

لا يقبل قول

(معزول) بعد انعزاله

ومحكم بعد مفارقة

مجلس حكمه حكمت

بيت المال وما أشبه ذلك (قوله ولا بانعزاله) أي الامام الاعظم بسبب كفره أو عزله لنفسه (قوله لعظم شدة الخ) إضافة عظم إلى ما بعده للبيان أي لعظم هو شدة الضرر وفي التحفة والنهاية لعظم الضرر فقط بدون زيادة شدة وهو الاولى وقوله بتعطيل الحوادث الباء سببية متعلقة بعظم أي ان عظم الضرر حاصل بسبب تعطيل الحوادث أي الاحكام لو انعزل القاضي بانعزال الامام أو بموته (قوله فينعزل نوابه) أي القاضي وقوله بموته أي القاضي أي أو بانعزاله بمحكم (قوله ولا يقبل) أي الابينة وقوله قول متول في غير محل ولايته أي ولو على أهل محل ولايته زى (قوله وهو) أي غير محل ولايته وقوله خارج عمله أي تصرفه قال في التحفة لا خارج عمله خلافا لمن وهم فيه الا أن يريد أن موليه قيد ولايته بذلك المجلس اه (قوله حكمت بكذا) مقول القول سواء أقالها على وجه الاقرار أو على وجه الانشاء (قوله لانه) أي المتولي في غير محل ولايته وقوله لا يملك انشاء الحكم حينئذ أي حين اذ كان في غير محل ولايته (قوله فلا ينفذ اقراره به) أي بالحكم في غير محل ولايته (قوله من ظاهر كلامهم) أي الفقهاء (قوله انه الخ) المصدر المنسبك مفعول أخذ (قوله لم يتناول) أي توليه المفهوم من ولي أو حكمه المعلوم من المقام وقوله مزارعها أي البلد وقوله وبساتينها عطف خاص على عام (قوله فلو زوج) أي القاضي وهو تغريع على قوله لم يتناول الخ وقوله وهو أي القاضي وقوله باحد هما أي المزارع أو البساتين (قوله من هي بالبلد) مفعول زوج (قوله أو عكسه) أي بان زوج من هو في البلد من كانت في أحدهما (قوله لم يصح) أي الزوج وهو جواب لو (قوله قيل وفيه نظر) أي وفيما أخذ الزركشي من ظاهر كلامهم أي في اطلاقه نظر (قوله والنظر واضح) وجهه انه قد يقتضي العرف تبعية المزارع أو البساتين للبلد فلا يصح اطلاق القول بعدم نفوذ حكمه فيها حينئذ (قوله بل الذي يتجه الخ) حاصله انه ان اطر د عرف بالتبعية نفوذ حكمه فيها والا فلا ينفذ وان لم يطر د عرف لا بتبعية ولا غيرها اقتصر على ما نص عليه فلا يتجاوز (قوله بتبعية) أي تبعية المزارع والبساتين للبلد وقوله أو عدمها أي التبعية (قوله فذلك) أي واضح أي فيعمل بما جرت به العادة (قوله والا) أي وان لم تعلم عادة لا بتبعية ولا غيرها وقوله اتجه ما ذكره أي الزركشي من انه اذا ولي ببلد لم يتناول مزارعها وبساتينها (قوله اقتصارا الخ) علمه لا اتجه ما ذكره أي وانما اتجه ما ذكره ان علمت عادة بتبعية أو عدمها اقتصارا على المحل الذي نص الامام عليه في الولاية وهو هنا البلد فيقتصر عليها ولا يتجاوز حكمه غيرها من البساتين والمزارع (قوله انه الخ) الجملة مقول قول المتهاج أي ان القاضي بالنسبة لغير محل ولايته كعزول (قوله انه لا ينفذ الخ) المصدر المنسبك مفعول افهم وقوله فيه أي في غير محل ولايته وقوله تصرف فاعل ينفذ وقوله استباحه بالولاية الجملة صفة لتصرف أي تصرف موصوف بكونه استباحه بسبب الولاية (قوله كايجار وقف) مثال للتصرف الذي يستباحه بالولاية ولا ينفذ منه ان كان في غير محل ولايته وقوله نظره للقاضي أي النظر على ذلك الوقف كائن للقاضي (قوله وبيع مال الخ) معطوف على ايجار وقف أي وكبيع مال يتيم وتقرير أحد في وظيفة وهما مثالان أيضا للتصرف الذي يستباحه بالولاية ولا ينفذ منه ان كان في غير محل ولايته (قوله قال شيخنا وهو) أي ما أفهمه قول المتهاج (ظاهر) وقال بعده كتر ويح من ليست بولايته وظاهر هذا انه لا يصح استخلافه قبل وصوله لمحل ولايته من يحكمها فاقضاء بعضهم بحكمته بعيد اه (قوله كما لا يقبل قول معزول) أي قاض معزول والكاف للتنظير (قوله بعد انعزاله) متعلق بقول (قوله ومحكم) معطوف على معزول أي وكما لا يقبل قول محكم بعد مفارقة المجلس الذي وقع الحكم فيه (قوله حكمت بكذا) مقول لقول كل من المعزول والمحكم (قوله لانه) أي المذكو من المعزول والمحكم ولو قال لانها لم تكن أولى (قوله حينئذ) أي حين اذ صدر القول المذكو وبعد الانعزال وبعد

مفارقة مجلس الحكم (قوله فلا يقبل اقراره) أي بعد الانعزال وبعد المفارقة المذكورة وقوله به أي بالحكم (قوله ولا يقبل أيضا) أي كما لا يقبل حكمهما حينئذ (قوله شهادة كل منهما) أي من المعزول والحكم ومثلهما المتولي في غير محل ولايته ولو قال شهادة من ذكر لي شمل الجميع لكان أولى وقوله بحكمه خرج به ما لو شهد ان فلانا أقر في مجلسه بكذا فيقبل (قوله لانه) أي كلا منهما وقوله يشهد بفعل نفسه أي على فعل نفسه أي والشهادة على ذلك غير صحيحة قال في التحفة وفارق المرضعة بأن فعلها غير مقصود بالاثبات مع ان شهادتها لا تتضمن تركية نفسها بخلاف الحام كما فيها اه (قوله الا ان شهد الخ) استثناء من عدم قبول شهادته على فعل نفسه أي لا يقبل ذلك الا ان شهد كل منهما بحكم حاكم ولم يصفه لنفسه بأن قال أشهد انه حكم حاكم بهذا أو ثبت هذا عند حاكم ولا يعلم القاضي الذي حصلت الدعوى عنده ان هذا الحكم حكم الشاهد الذي شهد به فتقبل شهادته لانه لم يشهد على فعل نفسه ظاهر أو احتمال المبط لا أثر له وقوله ان لم يكن فاسقاً قيد في قبول الشهادة من المذكور وخرج به ما اذا كان فاسقاً فلا تقبل شهادته لا تنفائ شرط الشهادة (قوله فان علم القاضي) أي المشهود عنده وهو مفهوم قوله ولا يعلم الخ وقوله انه أي الحكم الذي شهد به وقوله حكمه أي الشاهد (قوله لم تقبل شهادته) جواب ان قال في التحفة وقد يشكل علمه ما في فتاوى البغوي اشترى شيء فغصبه منه غاصب فادعى عليه به وشهد له البائع بالملك مطلقاً قبلت شهادته وان علم القاضي انه البائع له كن رأي عناني يد شخص يتصرف فيها تصرف المالك له أن يشهد له بالملك مطلقاً وان علم القاضي انه يشهد بظاهر اليد فيقبله وان كان لو خرج به لم يقبل ثم رأيت الغزي نظري في مسألة البيع وقد يجاب بأن التهمة في مسألة الحكم أقوى لان الانسان محبول على ترويح حكمه ما أمكنه بخلاف المسئلتين الاخيرتين اه (قوله كما لو صرح به) أي بأنه حكمه عند أداء الشهادة فلا تقبل شهادته (قوله ولا يقبل قوله) أي القاضي وقوله بمحل حكمه أي ولايته وهو وما بعده متعلقان بلفظ قوله ويحتمل أن يكونا متعلقين بمحذوف حال من ضمير قوله أي ويقبل قول القاضي حال كونه كائناً في محل ولايته وحال كونه قبل عزله وقوله حكمت بكذا مقول القول (قوله وان قال بعلي) غاية في القبول أي يقبل قوله ما ذكر وان قال حكمت بعلي أي لا يبينه ولا اقرار (قوله لقد رتبه على الانشاء حينئذ) أي حين اذ كان في محل ولايته وقبل العزل (قوله حتى لو قال) حتى تقر بعية أي فلو قال القاضي وقوله على سبيل الحكم أي لا على سبيل الاخبار وقوله نساء هذه القرية مبتدأ خبره طوائف (قوله أي المحصورات) عبارة التحفة ومبحث الاذرعى ان محله أي قبول قوله المذكور في محصورات والافهوكاذب مجازف وفي قاض مجتهد ولو في مذهب امامه قال ولا ريب عندي في عدم نفوذه من جاهل أو فاسق اه (قوله قبل) جواب لو (قوله ان كان الخ) قيد في القبول أي محل قبول قول القاضي ما ذكر ان كان مجتهداً وقوله ولو في مذهب امامه أي ولو كان مجتهداً في مذهب امامه فانه يكفي ولا يشترط أن يكون مجتهداً مطلقاً (قوله ولا يجوز لقاض أن يتبع) يقرأ بتشديد التاء وأصله يتبع بقاءين فأدغم أحدهما في الآخر وعبارة الفتح أن يتبع بالفتح من غير ادغام وقد عقد في الروض وشرحه لهذه المسئلة فصلاً فقال فصل في جواز تتبع القاض حكم من قبله من القضاة الصالحين للقضاء وجهان أحدهما نعم واختاره الشيخ أبو حامد وثانيهما المنع لان الظاهر منه السداد ووجه جزم الحاملي وصححه الفارقي وعزاه الماوردي الى جمهور البصريين واقتضاه كلام الاصل في الباب الا أن في فان تظلم شخص من معزول أو نائبه سأله عما يريد منه لا يسارع الى احضاره فقد يقصد ابتذاله فان ادعى بان ذكر ان يدعى معاملة أو اتلاف مال أو عيناً أخذها بغصب أو نحوه أحضره وفصل خصومه منه كغيره وكذا لو ادعى عليه رشوة بتثليث الرأى أو حكماً بعدين مثلاً أي بشهادة عشرين أو غيرهم ممن لا تقبل شهادته وان لم يتعرض للاخذ أي أخذ المال المحكوم به منه فان

فلا يقبل اقراره به ولا يقبل أيضاً شهادة كل منهما بحكمه لانه يشهد بفعل نفسه الا أن شهد بحكم حاكم ولا يعلم القاضي انه حكمه فتقبل شهادته ان لم يكن فاسقاً فان علم القاضي انه حكمه لم تقبل شهادته كما لو صرح به ويقبل قوله بمحل حكمه قبل عزله حكمت بكذا وان قال بعلي لقد رتبه على الانشاء حينئذ حتى لو قال على سبيل الحكم نساء هذه القرية أي المحصورات طوائف من أزواجهن قبل ان كان مجتهداً ولو في مذهب امامه ولا يجوز لقاض أن يتبع حكم قاض قبله صالح للقضاء

أقام على المعزول بعد الدعوى عليه بيعة أو أقر المعزول حكم عليه والاصدق بيئته كسائر الامناء اذا ادعى عليهم خيانة ولعموم خبر البيعة على المدعى واليمين على من أنكر الخ (قوله وليس والقاضي الخ) لما فرغ من شروط القاضي شرع في الامر المطالب منه وفي المحرم عليه وبدأ بالاول فقال وائسوا الخ (قوله بين الخصمين) أي وان وكل فلا يرفع الموكل على الخصم لان الدعوى متعلقة به أيضا بدليل انه اذا وجبت يمين وجب تحليفه وكثير يوكل خلاصا من ورطة التسوية بينه وبين خصمه وهو جهل قبيح (قوله في اكرامهما) متعلق بيسوأي وليس وفي اكرام الخصمين أي بسائر وجوه الا اكرام وفي الكلام = تفاء أي وفي عدم اكرامهما كطلاقة وجهه وضدها وقيام وضده ونظر اليهما وضده وهكذا (قوله وان اختلفا شرفا) أي فضيلة وهو غاية للتسوية ومحله ما لم يختلفا بالاسلام والكفر والافتحاف أن يميز المسلم على الكافر في سائر وجوه الا اكرام كأن يجلس المسلم أقرب اليه كما جلس سيدنا علي رضي الله عنه بجنب شريح في خصومة له مع يهودي وقال له لو كان خصمي مسلما جلست معه بين يديك لكني سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا تساووهم في المجالس رواه البيهقي (قوله وجواب سلامهما) معطوف هو وما بعده على اكرامهما من عطف الخاص على العام وعبارة المخرج وليس بين الخصمين في الاكرام كقيام ودخول واستماع وطلاقة وجهه الخ اه وهي أولى من عبارة المؤلف (قوله والنظر اليهما) أي وائسوا في النظر الى الخصمين فلا ينظر لاحدهما دون الآخر لئلا ينكسر قلب الآخر (قوله والاستماع للكلام) أي وليس في استماع كلامهما فلا يسمع كلام أحدهما دون الآخر مر (قوله وطلاقة الوجه) أي رايه في طلاقة الوجه أي اظهار الفرح لهما فلا يخص أحدهما بطلاقة الوجه لهما (قوله والقيام) أي وليس بينهما في القيام لهما فلا يقوم لاحدهما دون الآخر لهما بل يقيم لاحدهما ولم يعلم انه في خصومة ينبغي أن يقوم للآخر أو يعتذر بأنه لم يعلم انه جاء في خصومة (قوله فلا يخص أحدهما) أي الخصمين وهو تقرير على قوله وليسوا الخ وقوله بشئ مما ذكر رأى من جواب السلام والنظر والاستماع للكلام وطلاقة الوجه والقيام (قوله ولو سلم الخ) الاولى التفريع بالقاء وقوله أحدهما أي الخصمين وقوله انتظر أي القاضي الآخر أي سلامه فيجبهما معا وفي الجبري قال بعضهم ان ما ذكرهنا يخالف ما سبق في السير من ان ابتداء السلام سنة كفاية من جع فاذا حضر جع وسلم أحدهم كفي عن الباقيين اه (قوله ويغتفر طول الفصل) أي بين الرد وسلام الاول وقوله للضرورة أي وهي المحافظة على التسوية (قوله أو قال له سلم) وانتم هذا التكلم باجنبي ولم يكن قاطع الرد للضرورة والتسوية أيضا قال زي فلو لم يسلم ترك جواب الاول محافظة على التسوية اه قال الجبري وفيه انه يلزم عليه ترك واجب التحصيل واجب فما المخرج الا أن يقال المخرج الاحتياط للمحافظة على التسوية اه (قوله ولا يمزج الخ) معطوف على قوله فلا يخص أحدهما أي ولا يمزج القاضي مع أحدهما الخصمين لئلا ينكسر قلب الآخر ويتضرر به وتخصيص المزج بكونه مع أحد الخصمين ليس بقيد بل مثله بالاولى ما اذا كان مع الخصمين كما صرح به في الروض وشرحه ونصهما وليقبل عليهما ما قبله وعليه السكنة بلا مزج معهما أو مع أحدهما ولا نهر ولا صباح عليهما ما لم يتركا أو بافان تركا أو بانهرهما أو صباح عليهما ويندب أن يجلسا بين يديه لتمييزا وليكون استماعه لكل منهما أسهل واداءا لسلامتهما بالآتي يكونان جلوسا امرأة غير محرم فيتباعان اه (قوله وان شرف الخ) غاية لقوله لا يخص الخ أي لا يخص أحدهما بذلك وان شرف بعلم أو حرية أو نحوهما وكان الاولى تقديمه على قوله ولو سلم أحدهما الخ (قوله والاولى ان يجلسهما) أي الخصمين بين يديه لما مر آنفا ولو اجلس أحدهما عن يمينه والاخر عن يساره جاز لك أنه خلاف الاولى (قوله فرع) الاولى فروع (قوله لوازدحم مدعون) أي في مجلس الحكم وقد جاؤا مترتبين

(وليس والقاضي بين
الخصمين) وجواب في
اكرامهما وان
اختلفا شرفا وجواب
سلامهما والنظر
اليهما والاستماع
للكلام وطلاقة
الوجه والقيام فلا
يخص أحدهما بشئ
مما ذكر ولو سلم
أحدهما انتظر
الآخر ويغتفر طول
الفصل للضرورة
أو قال له سلم ليحيبهما
معا ولا يمزج معهما
وان شرف بعلم أو
حرية والاولى أن
يجلسهما بين يديه
* (فرع) * لوازدحم
مدعون

وعرف السابق بدليل قوله بعد فان استووا أو جهل سابق (قوله قدم الاسبق فالاسبق) أي المسلم
 أما الكافر فيقدم عليه المسلم المسبوق قال في التحفة والعبرة بسبق المدعي لانه ذو الحق وبحسب البليغيني
 أنه لو جاء مدع وحده ثم مدع مع خصمه ثم خصم الاول قدم من جاء مع خصمه (قوله كفت
 ومدرس) أي في فرض العين أو الكفاية أما في غير الفرض كالعرض وزيادة التجر على ما يشترط
 في الاجتهاد المطلق فالنقدم بالمشيئة والاختيار (قوله فيقدمان) أي المفتي والمدرس ومفعول الفعل
 محذوف أي يقدمان من جاء يستفتي أو يتعلم وقوله بسبق متعلق بتقديمان وهذا ان كان ثم سبق
 وعرف السابق بدليل ما بعد (قوله فان استووا) أي في مجيئهم عند القاضي أو المفتي أو المدرس
 فهو مرتبط بالجميع ولو تم الكلام على ما يتعلق بالقاضي ثم قال كفت ومدرس لكان أولى وقوله
 أو جهل سابق أي جهل من جاء أولا اليهم وقوله أقرع أي بينهم اذ لا مرجح لاحدهم على الآخر وحديثه
 يقدم من خرجت قرعته قال في الروض وشرحه فان كثروا وعسر الاقراع كتب الرقاع أي كتب
 فيها أسماءهم وصبت بين يدي القاضي ليأخذها واحدة واحدة ويدي من طرح اسمه في كل مرة
 ويستحب أن ترتب ثقة يكتب أسماءهم يوم قضائه ليعرف ترتيبهم ولو قدم الاسبق غيره على نفسه
 حاز ولا يقدم سابق وقارع أي من خرجت قرعته لا بدعوى واحدة وان اتحد المدعي عليه دفعا
 للضرر عن الباقي فان كان له دعوى أخرى انتظر فراغهم أو حضر في مجلس آخر ويستحب له عند
 اجتماع الخصوم عنده تقديم مسافرين مستوفزين أي متهئين للسفر وخائفين من انقطاعهم عن
 رفقتهم ان تأخر واعن المقيمين لئلا يتضرروا بالتخلف وتقديم نساء طلبات لسترن ولو كان المسافرون
 والنساء مدعي عليهم فانه يستحب تقديمهم بدعاوهم ان كانت خفيفة بحيث لا تضر المقيمين في
 الاولى وبالرجال في الثانية اضرا رابنا ويقدم المسافر على المرأة المقيمة صرح به في الانوار اه بحذف
 (قوله وقال شيخنا) أي في فتح الجواد ونص عبارته مع الاصل كفت ومدرس في فرض عين أو كفاية
 فيقدمان وجوباً بسبق الى مجلسهما ولو قبل حضورهما اقباسا على ما مر في القاضي فان استووا
 أو جهل سابق فيقرعة بقوى أو درس واحد نعم ان ظهر له جواب المسبوق فقط قدمه بحسبه الاذرى
 ويأتي في تقديم سفر أي مسافرين ونساء ما مر أما في غير الفرض قال بعضهم كالعرض فالتقديم
 بمشيئة المفتي أو المدرس وظاهر أن طلب فرض العين مع ضيق الوقت يقدم كالمسافر بل أولى اه
 واذا تأماتها تعلم ان عبارة شارحنا مختصرة منها الا انه أدخل في الاختصار من حيث انه لم يستوف
 الكلام على القاضي أولاً ومن حيث انه أطلق في المفتي والمدرس ومن حيث ان قوله وظاهر ان طالب
 فرض الخ يومه ارتباطه بالقاضي كالمفتي والمدرس مع انه مرتبط بالخيرين فقط (قوله ويستحب
 كون مجلسه الخ) ويستحب أيضاً ان يأتي المجلس راكبا ويسلم على الناس يمينا وشمالا وان
 مجلس على مرتفع كدكة وكرسی ليسهل عليه النظر الى الناس ويسهل عليهم المطالبة بين يديه
 وان يميز عن غيره بفراش كرتبة ووسادة وطيلسان وعمامة وان كان زاهدا متواضعا ليعرفه الناس
 وليكون أهيب للخصوم وأرفق به وأن يستقبل القبلة في جلوسه لانها أشرف الجهات وان يدع عقب
 جلوسه بالتوفيق والسداد والاولى أن يقول كما قال النبي صلى الله عليه وسلم فيما روته أم سلمة اللهم
 اني أعوذ بك أن أصل أو أضل أو أزل أو أزل أو أظلم أو أظلم أو أجهل أو أجهل على وكان الشعبي يقول
 اذا خرج الى مجلس القضاء يزديه أو أعتهدي أو يعتدي على اللهم أعني بالعلم وزيني بالحلم
 ولزمني التقوى حتى لا أنطق إلا بالحق ولا أقضي إلا بالعدل وان يشاور الامناء والفقهاء عند
 اختلاف وجوه النظر وتعارض الأدلة قال تعالى لبيه صلى الله عليه وسلم وشاورهم في الامر قال الحسن
 البصري كان صلى الله عليه وسلم مستغنيا عن المشاورة ولكن أراد الله أن تكون سنة للحكام
 وخرج يقولنا عند اختلاف وجوه النظر وتعارض الأدلة الحكم للعلوم بنص أو إجماع أو قياس جلي

قدم الاسبق فالاسبق
 وجوباً كفت
 ومدرس فيقدمان
 وجوباً بسبق فان
 استووا أو جهل
 سابق أقرع وقال
 شيخنا وظاهر أن
 طالب فرض العين
 مع ضيق الوقت يقدم
 كالمسافر ويستحب
 كون مجلسه الذي
 يقضى فيه فسيحاً بارزاً

فلا حاجة للشاؤمة فيه وان ينظر أولا في حال أهل الحبس لانه عذاب عليهم فمن أقرب بحق منهم فعل به مقتضاه ومن ادعى منهم انه مظلوم بالحبس طلب من خصمه حجة ان كان حاضرا فان لم يقدرها صدق المحبوس بيمينه وأطلقه وان كان غائبا كتب اليه ليحضر عاجلا هو أو وكيله فان لم يحضر صدقه بيمينه وأطلقه أيضا لكن يحسن أن يأخذ منه كفيلًا ثم بعد فراغه من النظر في حال المحبوسين ينظر في حال الاوصياء فمن ادعى منهم وصاية أثبتها عنده بيمينه ثم يبحث عن حاله وتصرفه فيها فمن وجدته عدلا قويا أقره ومن وجدته فاسقا أو شك في عدالته نزع المال منه ووضع عنه عدل ومن وجدته عدلا ضعيفا قواه بمعين يضمه اليه ثم بعد ذلك ينظر في أمناء القاضى المنصوبين على المحاجر ثم في الوقف العام والمال الضال واللقطة ويستحب أيضا أن يتخذ كاتبًا للحاجة اليه فان القاضى قد لا يحسن الكتابة وان أحسنها فلا يتعرج لها غالياً ويشترط في الكاتب أن يكون عدلا لا يخبون فيما يكتبه فإذا كرا عارفا بكتابة محاضر وسجلات وكتب حكمية ليعلم كيفية ما يكتبه والمحاضر جمع محضر وهو ما يكتب فيه حضر فلان وادعى على فلان بكذا الى آخر ما يقع من الخصمين من غير حكم والسجلات جمع سجل وهو ما يسجل فيه الحكم بعد الدعوى ويحفظ في بيت القاضى والكتب الحكمية هي المعروفة الآن بالحجج وهي ما يكتب فيه ذلك ويكتب القاضى عليه خطه ثم يعطى للخصم وأن يتخذ له مترجمين يترجمان له كلام من لا يعرف لغته من خصم أو شاهد وان كان ثقیل السمع اتخذ مسمعين أيضا بشرط أن يكون كل من المترجمين والمسمعين من أهل الشهادة وان يتخذ سجنا واسعا للتعزير وأداء الحق وأجرته على المسجون لشغله وأجرة السجنان على صاحب الحق ودرة بكسر الدال وفتح الزاء المشددة للتأديب بها وأول من اتخذها سيدنا عمر رضي الله عنه وكانت من نعل سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت أهيب من سيف الحجاج وما ضرب بها أحدا على ذنب وعاد اليه بل يتوب منه (قوله ويذكره أن يتخذ المسجد الخ) أي بالاعذر فان وجد عذر كشدته حر أو برد أو ريح أو مطر فلا يذكره (قوله صوناله) أي حفظ المسجد وقوله عن اللفظ وارتفاع الاصوات أي الواقعين بمجلس القضاء عادة وعطف ارتفاع الاصوات على اللفظ من عطف التفسير (قوله نعم ان اتفق عند جلوسه فيه) أي في المسجد لصلاة أو غيرها وقوله قضية الخ فاعل اتفق (قوله فلا بأس بفصلها) أي القضية أي أو فصلها أي القضية أي فلا يذكره ذلك في المسجد وعلى ذلك يحمل ما جاء عنه صلى الله عليه وسلم وعن خلقائه من القضاء في المسجد ثم ان جلس في المسجد مع الكراهة أو دونها منع الخصوم من الخوض فيه بالمخاصمة والمشاغبة ونحوهما ولا يدخلونه جميعا بل يقعدون خارجا وينصب من يدخل عليه خصمين خصمين (قوله وحرم قبوله الخ) شروع فيما يحرم على القاضى وهو الهدية وما في معناها كالضيافة والهبة والعمارة ان كانت لمنفعة تقابل باجرة كسكنى دار وركوب دابة بخلاف التي لا تقابل باجرة كقطع سكين وغرلة بغير مال وكالصداقة والزاكاة على ماسياتي فيهما (قوله أي القاضى) خرج به المقتى والواعظ ومعلم القرآن فلا يحرم عليهم قبول الهدية اذ ليس لهم رتبة الا لزم لكن ينبغي لهم التزعم عن ذلك (قوله هدية) يقرأ بغير تنوين لانه مضاف الى ما بعده وهو مفعول المصدر المضاع الى فاعله وقوله من لاعادته بها أي بالهدية أي باهدائها للقاضى والجار والمجرور متعلق بعادة ومثله الطرف بعده (قوله أو كان الخ) الجملة معطوفة على جملة لاعادته بها أي وحرم قبوله هدية من له عادة بها الخ (قوله لكنه) أي من له عادة بالهدية وقوله زاد في القدر أي قدر الهدية كأن كانت عادته قبل الولاية اهداء عشرة مثلاً زاد عليهم ابعدها وقوله أو الوصف أي كأن كانت عادته قبلها اهداء ثوب كنان فأهدى له بعدها ثوب حرير واختلف هل يحرم في صورة الزيادة قبول الجميع أو الشئ الزائد فقط وينبغي أن يقال كما في الذخائر ان لم تتميز الزيادة بجنس أو قدر حرم قبول

ويذكره أن يتخذ المسجد
مجلسا للحكم صوناله
عن اللفظ وارتفاع
الاصوات نعم ان اتفق
عند جلوسه فيه
قضية أو قضيتان
فلا بأس بفصلها
(وحرم قبوله) أي
القاضى (هدية من
لا عادته بها قبل
ولاية) أو كان له عادة
بها لكنه زاد في
القدر

الجميع ان كان للزيادة وقع فان لم يكن لها وقع فلا عبرة بها وان تميزت بجنس أو قدر حرم قول الزيادة فقط ولا يحرم قبول الاصل (قوله ان كان الخ) قيد في حرمة قبوله هدية من ذكر أي محل حرمة ذلك ان القاضي حالا في محل ولايته سواء كان المهدي من أهل محل ولايته أم لم يكن من محل ولايته وودخل بها في محلها وكذا لو أرسلها مع رسول ولم يدخل بها فمحرم قبوله على الراجح عند بعضهم كما سيذكره (قوله وهدية) بالنصب معطوف على هدية أي وحرمة قبوله هدية من له خصومة عنده حاضرة (قوله أو من أحسن منه) معطوف على من له خصومة أي وحرمة قبوله هدية من ليس له عنده خصومة حاضرة ولكنه أحسن واستشعر منه بأنه سيخاصم (قوله وان اعتادها الخ) غاية في الصورتين أي يحرم قبوله هدية من له خصومة أو من سيخاصم وان اعتاد القاضي الهدية منه قبل ولايته أي وان كان في غير محل ولايته فيحرم عليه أيضا قبولها (قوله لانها الخ) على الحرمة القبول في جميع الصور وقوله في الأخيرة مراده بها من له خصومة وما عطف عليه وقوله تدعو إلى الميل إليه أي إلى المهدي المذكور في مقدمه على خصمه وربما يحكم به غير الحق وقوله وفي الأولى مراده بها من لا عادته بها وما عطف عليه وقوله سببها أي الهدية الولاية روي الشيخان عن أبي جريد الساعدي ما بال العامل تستعمله فيأتي نافية قول هذا من عملكم وهذا أهدي إلى أفلأقعني بيت أبيه أو أمه فنظر هل يهدي له أم لا فوالذي نفس محمد بيده لا يغفل أحدكم منها شيئا الا جاء به يوم القيامة يحمله على عنقه ان كان بغير اجابه له رغاء وان كانت بقرة جاء بها لها خوار وان كانت شاة جاء بها تيعر فقد بلغت أي حكم الله الذي أرسلت به في هذا اليكم (قوله وقد صححت الاخبار الصحيحة بتحريم هدايا العمال) منها قوله عليه السلام هدايا العمال وفي رواية الامراء غلول بضم الغين واللام وهو الخيانة والمراد أنه اذا أهدي العامل للامام أو نائبه شيئا فقبله فهو خيانة منه للاسلمين فلا يختص به دونهم ومنها ما رواه أبو يعلى هدايا العمال حرام كلها وانما حل له صلى الله عليه وسلم قبول الهدية لانه معصوم فهو من خصوصياته روي الترمذي عن عائشة رضي الله عنها كان يقبل الهدية ويثيب عليها بخلاف غيره من الحكام وولاية الامور فانه رشوة فيحرم عليهم خوفا من الزيف عن الشرع والميل مع الهوى أفاده الجبرمي (قوله والا) أي وان لم يكن لا عادته له بان كان له عادة لان نفى النفي اثبات وقوله انه يهدي بالبناء للعلوم وضميره مع الذي قبله يرجع للمهدي وضمير اليه يرجع للقاضي (قوله ولو مرة) أي ولو كان الاهداء اليه مرة واحدة فانه لا يحرم (قوله أو كان في غير محل ولايته) معطوف على مدخول لو المقدر أي ولو كان القاضي في غير محل ولايته فانه لا يحرم والأولى ان يأتي في الغاية بما هو مستبعد بان يقول أو كان في محل ولايته (قوله أو لم يزد) الأولى التعبير بالواو لانه مع ما بعده قيد فحين كان له عادة تعني وان كانت له عادة ولم يزد عليها ولم تكن له خصومة الخ جاز قبولها سواء كان القاضي في محل ولايته أم لا والحاصل ان من له خصومة في الحال أو مترتبة يحرم قبول هديته ولو كان القاضي في غير محل ولايته وان اعتادها قبل ولايته وأما غيره من له خصومة فان لم يكن للمهدي عادة بالهدية أوله عادة وزاد عليها قدر اوصفة حرم قبول هديته أيضا اذا كان القاضي في محل ولايته فان كان للمهدي عادة بالهدية ولم يزد عليها قدر اوصفة لم يحرم عليه قبولها سواء كان القاضي في محل ولايته أو غيره (قوله جاز قبوله) جواب ان المدغمة في لا النافية (قوله ولو جهزها الخ) يعني لو أرسل المهدي هدية مع رسوله إلى القاضي والحال انه ليس له محاسبة أي خصومة ففي جواز القبول وجهان وفيه ان هذه الصورة داخله تحت قوله وحرمة قبوله هدية من لا عادته الخ اذ هو صادق بما اذا جاء بها إلى القاضي أو أرسلها اليه ولم يجبي بنفسه ففي كلامه تدافع انما سبق يقتضي الحرمة بالاتفاق وهذا يقتضيها مع وجود الخلاف ويمكن أن يجاب بان ما سبق محمول على ما اذا جاء صاحبها بها فلا تدافع وبعبارة التحفة في شرح قول المصنف حرم عليه قبولها وسواء كان المهدي من أهل عمله أم من غيره وقد جعلها اليه لانه

أو الوصف (ان كان في محله) أي محل ولايته (أو هدية من له خصومة) عنده أو من أحسن منه بأنه سيخاصم وان اعتادها قبل ولايته لانها في الأخيرة تدعو إلى الميل إليه وفي الأولى سببها الولاية وقد صححت الاخبار الصحيحة بتحريم هدايا العمال والابان كان من عادته أنه يهدي اليه قبل الولاية ولو مرة فقط أو كان في غير محل ولايته أو لم يزد المهدي على عادته ولا خصومة له حاضرة ولا مترتبة جاز قبوله ولو جهزها له مع رسوله وليس له محاسبة ففي جواز

صار في عمله فلو جهزها له مع رسول وليس له محاسبة فوجهان الخ اه وهي ظاهرة فلو صنع كصنيع
 شيخه لكان أولى (قوله ربح بعض شراح المنهاج الحرمه) أى حرمه قبول القاضى للهدية في الصورة
 المذكورة (قوله وعلم محامر) أى من قوله ان كان في محله المجهول قيد الحرمه قبوله هدية من لاعادة
 له أو من له عادة لكن زاد عليها (قوله أنه) أى القاضى لا يحرم عليه قبولها أى الهدية ممن لاعادة له
 بها أو زاد عليها (قوله في غير عمله) أى حال كون القاضى في غير محل ولايته فالجار والمجرور متعلق
 بمحذوف حال من ضمير انه (قوله وان كان المهدي الخ) غاية في عدم حرمه قبوله اذا كان في غير
 محل ولايته (قوله ما لم يستشعر الخ) قيد في عدم الحرمه أى محل عدم الحرمه اذا لم يستشعر القاضى
 بان الهدية مقدمة لخصوصه مستق من المهدي فان استشعر ذلك حرم قبولها (قوله ولو أهدى له) أى
 للقاضى وقوله بعد الحكم أى للمهدي (قوله حرم القبول أيضا) أى كما يحرم قبل الحكم (قوله ان كان)
 أى ما أهدى له وهو قيد في الحرمه وقوله مجازاة له أى بقصدانه مجازاة أى في مقابلة الحكم (قوله والا
 فلا) أى وان لم يقصد أنه مجازاة له فلا يحرم قبوله (قوله كذا أطلقه) أى ما ذكر من التفصيل
 بين الحرمه ان قصدت المجازاة وعدمها ان لم تقصد (قوله ويتعين حله) أى ما أطلقه بعض الشراح
 وقوله على مهده معتاد الخ أى فان لم يكن معتادا حرم القبول مطلقا سواء قصدت المجازاة أولا (قوله
 وحيث حرم القبول أو الأخذ) عبارة ففتح الجواد والأخذ بالواو وهى أولى ولو اقتصر على الاول لكان
 أولى (قوله لم يملك) أى القاضى وقوله ما أخذه أى من المهدي (قوله فيرده) أى يرد القاضى
 ما أخذه وقوله لما لسه أى المال المأخوذ (قوله ان وجد) أى المالك (قوله والا) أى وان لم يوجد المالك
 وقوله فليبت المال أى فيرده في بيت المال (قوله وكالهدي الهبة) أى في الحرمه بقيودها المارة من
 كونه أيسر له عادة قبل الولاية أو له عادة وزادت مع كون القاضى فيها في محل ولايته وجود
 خصوصية مطلقا وحدث عادة أم لا كان في محل ولايته أم لا وفي عدم الحرمه ان انتفت قيودها (قوله
 والضيافة) أى كالهدي هذا يفيد ان الضيافة غير الولاية وهو كذلك اذا الضيافة تختص بالطعام الذى
 يصنع للنازل عنده والولاية مختصة بالطعام الذى ينادى عليه لكن رأيت في المصباح عرف الولاية
 بتعريف شامل للضيافة وعبارة الولاية اسم لكل طعام يتخذ لجمع اه وعليه فتكون الضيافة من
 افراد الولاية ويكون بينهما وبين قوله الا فى ويذكره حضور الولاية تدافع اذ هو هنا أطلق ان الضيافة
 كالهدي وفيما سياتى فصل تفصيل لا غير التفصيل المذكور في الهدية (قوله وكذا الصدقة)
 أى ومثل الهدية في التفصيل المذكور بين الحرمه بالقيود المارة وعدمها بانتفاء الصدقة (قوله
 وجوز له السبكي الخ) الفرق بين ما قاله السبكي وبين ما مر أن السبكي أطلق الجواز فيما لا يمكن له عادة
 ولم يقيده بما اذا لم يكن في محل ولايته بخلاف ما مر انه مقيد بذلك وقوله ولا عادة بالاولى ما اذا كان له
 عادة (قوله وخصه) أى خص السبكي جواز القبول ممن لا خصوصية له ولا عادة في تفسيره بما اذا لم يعرف
 المتصدق ان هذا المتصدق عليه هو القاضى أى ولم يعرف القاضى عين المتصدق كما يدل لذلك عبارة
 تفسيره ونصها كما في الرشيدى ان لم يكن المتصدق عارفا بانه القاضى ولا القاضى عارفا بعينه فلا شك
 في الجواز انتهت وكما صرح به الشارح في باب الوقف (قوله وبمحت غيره) أى غير السبكي وقوله
 القطع أى الجزم محل أخذه أى القاضى الزكاة (قوله وينبغي تقييده) أى المحل وقوله بما ذكر
 أى بما اذا لم تذكر هناك خصوصية ولا عادة ولم يكن المزكى ممن يعرف القاضى أى ولا القاضى يعرفه
 (قوله وتردد السبكي في الوقف عليه) أى على القاضى وقوله من أهل عمله الجار والمجرور حال من
 الوقف أى حال كونه صادرا من أهل عمله (قوله والذي يتجه فيه) أى في الوقف على القاضى وقوله
 وفي النذر أى على القاضى (قوله انه) يصح عود الضمير على القاضى ويصح عوده على الواقف أو
 الناذر المأخوذ من الوقف والنذر وقوله ان عينه الضمير المستتر يعود على الواقف أو الناذر والبارز

قبوله وجهان ربح
 بعض شراح المنهاج
 الحرمه وعلم محامر أنه
 لا يحرم عليه قبولها
 في غير عمله وان كان
 المهدي من أهل عمله
 ما لم يستشعر بانها
 مقدمة لخصوصه ولو
 أهدى له بعد الحكم
 حرم القبول أيضا ان
 كان مجازاة له والا فلا
 كذا أطلقه بعض
 شراح المنهاج قال
 شيخنا ويتعين حله
 على مهده معتاد
 أهدى اليه بعد
 الحكم وحيث حرم
 القبول أو الأخذ لم
 يملك ما أخذه فيرده
 لما لسه ان وجد
 والا فليبت المال
 وكالهدي الهبة
 والضيافة وكذا
 الصدقة على الأوجه
 وجوز له السبكي في
 حليته قبول
 الصدقة ممن لا
 خصوصية له ولا عادة
 وخصه في تفسيره بما
 اذا لم يعرف المتصدق
 انه القاضى وبمحت
 غيره القطع محل
 أخذه الزكاة قال
 شيخنا وينبغي تقييده
 بما ذكر وتردد
 السبكي في الوقف
 عليه من أهل عمله
 والذي يتجه فيه وفي
 النذر أنه ان عينه

يعود على القاضي وقوله باسمه متعلق بعينه أى عينه باسمه بان قال وقفت هذا على فلان القاضي أو
 نذرت هذا عليه وخرج به ما اذالم بعينه باسمه بان قال وقفت هذا على من يتولى القضاء في هذه البلدة
 أو نذرت عليه أو على السادة وكان القاضي منهم فانه يصح لانه لم يقصده بعينه حال الوقف (قوله
 وشرطنا القبول) أى قلنا ان القبول من الموقوف عليه والمنذور له شرط قال ع ش وهو معتمد
 في الوقف دون النذر اه فان لم نقل انه شرط فلا يكونان كالمدينة (قوله كان) أى المذكور
 من الموقوف والمنذور وقوله كالمدينة له أى للقاضي فبحرم عليه قبوله وعليه حينئذ يكون الوقف
 من منقطع الاول فيكون باطلا (قوله ويصح ابرأؤه) أى القاضي وقوله عن دينه أى الدين الذى
 عليه (قوله ولا يشترط فيه) أى فى البراءة قبول وهو تعليل لاجحة ابراء القاضي من الدين الذى
 عليه (قوله ويكره للقاضي حضور الوليمة) المراد بها ما يشمل وجة العرس وغيرها ولا ينافى هذا
 ان وليمة العرس اجابته واجبة لان محله فى غير القاضي اما هو فلا يجب عليه كما تقدم فى بابها (قوله
 التى خص بها) أى بالوليمة وحده (قوله وقال جمع يحرم) أى فيما اذا خص بها وحده قال فى شرح
 الروض قال الاذرى وما ذكر من كراهة حضوره لها فيما اذا اتخذت له اخذته الرافعى من التهذيب
 والذي اقتضاه كلام الجمهور ان ذلك كالمدينة وهو ما أورده الفورانى والامام والغزالي اه (قوله
 أو مع جماعة آخرين) معطوف على قوله وحده أى خص بها مع جماعة آخرين غيره (قوله ولم يعتد
 ذلك) أى تخصيصه بها وحده أو مع آخرين قبل الولاية فان اعتيد ذلك قبلها فله حضوره ولا يكره
 (قوله بخلاف ما اذالم يقصدها خصوصا) أى ولم يقصدها أيضا فى عموم الاغنياء كما فى فتح الجواد فانه
 لا يكره ولا يحرم بل تسن الاجابة حينئذ (قوله كما لو اتخذت) أى الولاية وهو تمثيل لما اذالم يقصد
 من القاضي خصوصا (قوله وهو منهم) الجملة حالية أى والحال ان القاضي من جملة الجيران أو
 العلماء واعلم أن محل هذا التفصيل ان كانت الولاية لغير خصم فان كانت له حرم عليه الحضور مطلقا
 سواء كانت خاصة له أو عامة كما فى الروض وشرحه وعبارتهما وليس له حضور وائمة أحد الخصمين
 حال الخصومة ولا حضور وليتهما ولو فى غير محل ولايته خوفا الميل ويجب غيرهما استحبابا بان عم
 المولى النداء لها ولم يقطع كثره الولا ثم عن الحكم بخلاف ما اذا قطعت عنه فبتر كهافى حق الجميع وله
 تخصيص اجابة من اعتاد تخصيصه بها قبل الولاية ويكره له حضور وائمة اتخذت له خاصة أو
 للاغنياء ودعى فيهم بخلاف ما لو اتخذت الجيران أو العلماء اه (قوله يجوز لغير القاضي اخذته
 بسبب النكاح) يعنى اذا أهدى الزوج لغير القاضي من ولى المرأة المخطوبة أو وكيلا أو هى نفسها
 لاجل تزوجه عليها جاز قبول الهدية منه وتقدم للشارح فى باب الهبة وباب الصداق ان من دفع
 لمخطوبته أو وكيلا أو وليها طعاما أو غيره ليتزوجها فردد قبل العقد جع على من أقبضه وعالله ابن
 حجر بان قرينة سبق الخطبة تغلب على الظن انه انما بعث أو دفع اليه التتم الخطبة ولم تتم اذيفهم منه
 جواز قبولها وعدم رجوعه بعد العقد (قوله ان لم يشترط) أى غير القاضي على الزوج بانه
 لا يزوجه بنته مثلا لا بما ل فان اشترط ذلك حرم قبوله قال فى التحفة فى أو آخر باب الهبة وحيث دلت
 قرينة ان ما يعطاه انما هو الحياء حرم الاخذ ولم يملكه قال الغزالي اجاعا وكذا لو امتنع من فعل أو
 تسليم ما هو عليه الاعمال كزوج بنته اه (قوله وكذا القاضي) أى وكذلك يجوز له ما أهدى
 اليه بسبب النكاح بان كان هو ولى المخطوبة (قوله حيث جاز له الحضور) انظره فان الكلام
 فيما يدفع اليه على سبيل الهدية وليس فى ذلك حضور وائمة حتى يشترط ذلك تأمل (قوله ولم
 يشترط) أى القاضي على الزوج انه لا يزوجه مثلا لا بما ل أو نحوه وقوله ولا طلب أى القاضي منه
 ذلك فان اشترط أو طلب حرم عليه القبول ادلا يقابل ذلك بما ل (قوله وفيه نظر) أى فى قوله بجواز
 اخذ القاضي الهدية مطلقا نظر ووجهه ان القاضي لا يجوز له اخذ الهدية الا اذا اعتيد ذلك ولم يزد

باسمعه وشرطنا
 القبول كان كالمدينة
 له ويصح ابرأؤه عن
 دينه اذ لا يشترط
 فيه قبول ويكره
 للقاضي حضور
 الوليمة التى خص بها
 وحده وقال جمع يحرم
 أو مع جماعة آخرين
 ولم يعتد ذلك قبل
 الولاية بخلاف ما اذا
 لم يقصدها خصوصا
 كما لو اتخذت للجيران
 أو العلماء وهو منهم
 أو لعموم الناس
 قال فى العباب يجوز
 لغير القاضي اخذ
 هدية بسبب
 النكاح ان لم يشترط
 وكذا القاضي حيث
 جاز له الحضور ولم
 يشترط ولا طلب اه
 وفيه نظر

على العادة ولم تكن خصومة كما تقدم لا مطلقا فالنظر بالنسبة للقاضي فقط من جهة اطلاقه فيه
 جواز الاخذ (قوله يجوز لمن لا رزق) أى لقاض لا رزق له وهو يفتح الرأسم للفعل ويكسر هاء اسم
 الاثر وهو ما سبق اليك والمراد هنا الثاني (قوله ولا في غيره) أى غير بيت المال كمن ميا سبر
 المسلمين (قوله وهو غير متعين للقضاء) أى والحال ان هذا لقاضى الذى لا رزق له فيما ذكر غير
 متعين للقضاء بأن وجد من يصلح للقضاء غيره وما ذكر قيد في جواز ان يقول لأحكم بينكما بالأجرة
 وخرج به ما اذنا عين للقضاء فيحرم عليه ذلك وهذا مبنى على الضعيف أن الواجب العيني لا يقابل
 بأجرة ولا يصح انه يقابل بأجرة فالمتعين لتعليم الفاتحة له أن يتمتع منه بالأجرة وكذلك المتعين للقضاء له
 أن يتمتع من الحكم بالأجرة لكن ان كان مما يقابل بأجرة كما نبه على ذلك في فتح الجواد وعبارته
 ولن لا رزق له في بيت المال ولا في غيره وهو غير متعين للقضاء وكان عمله مما يقابل بأجرة أن يقول
 لأحكم بينكما بالأجرة أو رزق على ما قاله جع وهو أقرب للنقول لكن في استثناء المتعين والعمل
 يقابل بأجرة مخالفة لقولهم لا يلزم المتعين بعلم الفاتحة بالأجرة لان الاصح جواز اخذها على الواجب
 العيني كما لا يجب بذل طعام لمضطر الا بالتزام البدل فلعل ذلك التفتيد على مقابل الاصح اه (قوله
 وكان عمله) أى على من لا رزق له مما يقابل بأجرة فان كان مما لا يقابل بأجرة فليس له أن يقول
 لأحكم بينكما بالأجرة ويحرم عليه قبولها ولا يملكها وتقدم للشارح في باب الاحارة انه نقل عن
 شيخه ابن زياد حرمة اخذ القاضي الاجرة على مجرد تلقين الايجاب اذ لا كلفة في ذلك (قوله وقال
 آخر ون يحرم) أى قوله ما ذكر واذا حرم ذلك حرم قبولها ولا يملكها ولو أعطيت له (قوله وهو) أى
 القول بالحرمة الاحوط (قوله لكن الاول) هو القول بالجواز أقرب أى الى المنقول * (تنبيهه) *
 قال في المغنى قبول الرشوة حرام وهى ما يبذل له ليحكم بغير الحق أو ليمتنع من الحكم بالحق وذلك لخبر
 لعن الله الراشى والمرتشى في الحكم رواه ابن حبان وغيره وصححه ولان الحكم الذى يأخذ عليه
 المال ان كان بغير حق فاخذ المال في مقابله حرام أو بحق فلا يجوز توقيفه على المال ان
 كان له رزق في بيت المال وروى أن القاضي اذا اخذ الهدية فقدأكل السمحت واذا اخذ الرشوة
 بلغت به الكفر واختلف في تأويله ف قيل اذا اخذها مستح لا وقيل أراد أن ذلك طريق وسبب
 موصل اليه كما قال بعض السلف المعاصى يريد الكفر اه (قوله ونقض القاضى الح) شروع
 فيما ينقض حكم الحاكم وقد ترجم له في الروض بفصل مستقل وعبارته مع شرحه فصل فيما ينقض
 من قضائه أى القاضى ولنقدم عليه قواعد فنقول المعتمد فيما يقضى به القاضى ويقتى به المفتى
 الكتاب والسنة والاجماع وقد يقتصر على الكتاب والسنة ويقال الاجماع يصدر عن أحدهما
 والقياس يرد الى أحدهما وليس قول الصحابي ان لم ينتشر في الصحابة حجة لانه غير معصوم عن الخطا
 فاشبه التابعي ولان غيره يساويه في أدلة الاجتهاد فلا يكون قوله حجة على غيره لكن يرجح به أحد
 القياسين على الآخر واذا تقرر انه ليس بحجة فاختلاف الصحابة في شئ كاختلاف سائر المجتهدين
 فلا يكون قول واحد منهم حجة نعم ان لم يكن للقياس فيه مجال فهو حجة كما نزع عليه الشافعى في
 اختلاف الحديث فقال روى عن على رضى الله عنه انه صلى في ليلة ست ركعات في كل ركعة ست
 سجعات وقال لو ثبت ذلك عن على لقلت به فانه لا مجال للقياس فيه فالظاهر أن قوله توقفا اه فان
 اتشرو قول الصحابي في الصحابة ووافقه فاجاع خفي في حقه فلا يجوز له كعبه مخالفة الاجماع
 فان خالفوه فليس باجماع ولا حجة فان سكتوا بان لم يصرحوا بواقفة ولا بمخالفة أو لم ينقل ساكت
 ولا قول فحجة سوا كان القول مجرد عنوى أم حكما من امام أرفاض لانهم لو خالفوه لا عترضوا عليه
 هذا ان انقضوا والا فلا يكون حجة لاحتمال أن يخالفوه لامر يبدوهم والقياس جلى وهو ما قطع
 فيه بنفى تأثير الفارق بين الاصل والفرع أو بعد تأثيره وغير جلى وهو ما لا يقطع فيه بذلك والحق

(تنبيهه) يجوز لمن لا
 رزق له في بيت المال
 ولا في غيره وهو غير
 متعين للقضاء وكان
 عمله مما يقابل بأجرة ان
 يقول لأحكم بينكما
 بالأجرة أو رزق على
 ما قاله جع وقال
 آخرون يحرم وهو
 الاحوط لكن الاول
 أقرب (ونقض
 القاضى وجوبا

كائن مع أحد المتهمدين في القروع قال صاحب الاثوار وفي الاصول والاخر خطي ما جور لقصد
الصواب ولخير المحققين اذا اجتهد الحاكم فاصاب فيه أجزان واذا اجتهد فخطأ فيه أجزاه بحذف
(قوله حكما لنفسه أو غيره) أي حكما صدر من نفسه أو صدر من غيره لكنه اذا صدر من غيره
ونقصه سئل عن مستنده وقولهم لا يسئل القاضي عن مستنده محله اذا لم يكن حكمه نقضا ومحله
أيضا كما اذا لم يكن فاسقا أو جاهلا (قوله ان كان المخ) قيد في النقص أي محل كون الحكم
ينقض ان بان مخالفا للنص وقوله كتاب أو سنة بدل من قوله نص أو عطف بيان له وهذا ان كان
القاضي مجتهدا وقوله أو نص مقلده أي أو كان بخلاف نص مقلده بفتح اللام وهذا ان كان مقلدا لما
تقدم ان نص المقلد بالنسبة للمقلد كنص الشارع بالنسبة للمجتهد المطلق (قوله أو قياس جلي)
عطف على نص أي أو كان بخلاف قياس جلي والمراد به غير الخفي فيشمل المساوي وخرج به ما اذا كان
بخلاف قياس خفي فلا ينقض الحكم به وبعبارة الروض وشرحه فان بان له الخطأ بقياس خفي رجه
أي رآه أرحح مما حكم به اعتمده مستقبلا أي فيما يستقبل من أخوات الحادثة ولا ينقض به حكما لان
الظنون المتقاربة لا استقرار لها فلو نقض ببعضها استمر حكمه ولشق الامر على الناس وعن عمر رضي
الله عنه انه شرك الشقيق في المشركة بعد حكمه بحرمانه ولم ينقض الاول وقال ذلك على ما قضينا
وهذا على ما نقضى اه (قوله وهو) أي القياس الحلي وقوله ما قطع فيه بالخاق الفرع أي المقيس
للاصل أي المقيس عليه وذلك كالحاق الضرب بالتأنيف في قوله تعالى فلا تقل لهم آف وكالحاق
ما فوق الذرة به في قوله تعالى فن يعمل مثقال ذرة خيرا يره كما تقدم أول الباب (قوله أو اجماع)
عطف على نص أي أو كان ذلك الحكم بخلاف الاجماع (قوله ومنه) أي ومن خلاف الاجماع
ما خالف شرط الواقف فن حكم بخلافه نقض (قوله وما خالف المخ) أي والحكم الذي خالف المذهب
الاربعة فهو كالمخالف للاجماع أي فينقض (قوله أو يرجوح) عطف على قوله بخلاف نص
أي أو كان ذلك الحكم بقول مرجوح من مذهب امامه (قوله فيظهر المخ) مرتبط بقوله ونقض وهو
كالتفسير له أي فالمراد من نقضه اظهار بطلانه لانه باطل من أصله وليس المراد به البطلان نفسه
لا يمامه أنه كان صحيحا ثم بطل وقوله ما ذكر أي من النص والقياس والاجماع (قوله وان لم يرفع
اليه) غاية في اظهار البطلان والفعل مبني للمجهول ونائب فاعله يعود على الامر المخالف لما ذكر
وضمير اليه يعود على القاضي أي يظهر القاضي البطلان مطلقا سواء رفع الخصمان الامر المخالف لما
ذكر اليه أم لا قال في المغنى وعلى القاضي اعلام الخصمين بصورة الحال قال المساوردي ويجب على
القاضي أن يسجل بالنقض كما يسجل بالحكم ليكون التسجيل الثاني مبطلا للاول كما صار الثاني
ناقضا للحكم الاول فان لم يكن قد سجل بالحكم لم يلزمه الاسجبال بالنقض وان كان الاسجبال به أولى
اه (قوله بنحو نقضه) متعلق بظهر أي يظهر البطلان بصيغة تدل عليه كتنقضه وأبطلته وفسخته
قال في التحفة اجماعا في مخالف الاجماع وقياسا في غيره (قوله تنبيه) أي في بيان عدم جواز
الحكم بخلاف الرابع (قوله الاجماع) مفعول نقل (قوله على انه) ضميره للحال والشان والجار
والجور ومرتعلق بالاجماع وقوله بخلاف الرابع متعلق بالحكم وقوله في المذهب متعلق بالاربع أي
لا يجوز للقاضي أن يحكم بخلاف الرابع في مذهبه وهو المرجوح (قوله وصرح السبكي بذلك) أي
بعدم الجواز (قوله وأطال) أي السبكي الكلام على ذلك (قوله وجعل ذلك) أي الحكم بخلاف
الرابع في المذهب وقوله من الحكم بخلاف ما أنزل الله تعالى قال في التحفة وبه يعلم ان مراد الاولين بعدم
الجواز عدم الاعتداد به فيجب نقضه وقال فيها أيضا قال ابن الصلاح وتبعوه وينعذ حكم مر له أهلية
الترجيح اذ ارجح قولوا ولو مرجوحا في مذهبه بدليل جبهه وليس له أن يحكم بشاذ أو غريب في مذهبه
الا ان ترجح عنده ولم يشترط عليه التزام مذهب باللفظ أو العرف كقوله على قاعدة من تقدمه اه

(حكما) لنفسه أو غيره
ان كان ذلك الحكم
(بخلاف نص) كتاب
أو سنة أو نص مقلده
أو قياس جلي وهو
ما قطع فيه بالخاق
الفرع للاصل (أو
اجماع) ومنه ما
خالف شرط الواقف
قال السبكي وما
خالف المذهب
الاربعة كالمخالف
للاجماع (أو يرجوح)
من مذهبه فيظهر
القاضي بطلان
ما خالف ما ذكر وان
لم يرفع اليه بنحو
نقضه وأبطلته
(تنبيه) نقض
العراقي وابن الصلاح
الاجماع على أنه
لا يجوز الحكم بخلاف
الرابع في المذهب
وصرح السبكي بذلك
في مواضع من فتاويه
وأطال وجعل ذلك
من الحكم بخلاف
ما أنزل الله

لأن الله تعالى أوجب على المجتهدين أن يأخذوا بالراجح وأوجب على غيرهم (٢٢٥) تقليدهم فيما يجب عليهم العمل

به ونقل الجلال
البليغي عن والده
أنه كان يفتي أن
الحاكم إذا حكم بغير
الصحيح من مذهبه
نقض وقال البرهان
ابن ظهيرة وقضيته
والحالة هذه أنه
لا فرق بين أن يعضده
اختيار لبعض
المتأخرين أو بحث
* (تذنيه نان) * أعلم
أن المعتمد في المذهب
للحكم والفتوى
ما اتفق عليه الشيخان
فما جزم به النووي
فالرافعي فأرجحه
الاكثر فالاعلم
فالاورع قال شيخنا
هذا ما أطبق عليه
محققا والمتأخرين
والذي أوصى باعتماده
مشايخنا وقال
السهودي مازال
مشايخنا يوصوننا
بالاقتناء ما عليه
الشيخان وإن تعرض
عن أكثر ما حوله فإياه
وقال شيخنا ابن زياد
يجب علينا في الغالب
مأرجحه الشيخان
وان نقس - سل من
الاكثرين خلافة
(ولا يقضي) القاضي
أي ولا يجوز له القضاء
(بخلاف علمه) وان
قامت به بينة كما إذا
شهدت برق أو نكاح
أو ملك من يعلم حره

(قوله لان الله تعالى الخ) تعليل لجعل الحكم بخلاف الراجح من الحكم بغير ما أمر الله تعالى (قوله انه) أي والد الجلال وقوله نقض أي حكمه (قوله وقضيته) أي الاقتضاء بنقض الحكم وقوله والحالة هذه أي حالة كون الحكم كائنا بغير الصحيح من مذهبه وقوله انه أي الحال والشأن وقوله لا فرق أي في نقض الحكم بغير الصحيح وقوله بين أن يعضده أي يقويه وضميره يعود على غير الصحيح والمقابل محذوف أي أولا (قوله تنبيه نان) أي في بيان المعتمد في المذهب (قوله ما اتفق عليه الشيخان) أي النووي والرافعي وحمله ما لم يتفق المتأخرون على أن ما اتفقوا عليه سهواً وغلطاً (قوله فاجزم به النووي) يعني إذا اختلف كلام النووي والرافعي فالمعتمد ما جزم به النووي * وأعلم انه إذا اختلفت كتب النووي فالتجسس لا يتقيد بشئ منها في الاعتماد عليه وأما غيره فيعتمد منها المتأخر الذي يكون تدعيمه فيه لكلام الأصحاب أكثر كالمجموع والتحقيق والتنقيح فالروضة فالتأخر وما اتفق عليه الاكثر من كتبه مقدم على ما اتفق عليه الأقل منها وما ذكر في باب مقدم على ما ذكر في غيره غالباً فمما قاله ابن حجر وتبعه ابن علان وغيره (قوله فالرافعي) أي فاجزم به الرافعي أن لم يجزم النووي بشئ (قوله فأرجحه الخ) أي فان اختلفا ولم يجز ما بشئ فالمعتمد من كلامهما ما رجحه أكثر الفقهاء ثم ما رجحه أعلمهم ثم ما رجحه أوردعهم (قوله قال شيخنا هذا) أي ما ذكر من كون المعتمد فيما ذكر ما اتفق عليه الشيخان الخ وقوله ما أطبق أي أجمع واتفق (قوله والذي أوصى الخ) أي وهذا هو الذي أوصى به الخ قاسم الموصول معطوف على ما قبله وأعلم انه إذا اختلف كلام المتأخرين عن الشيخين كشيخ الاسلام وتلامذته فقد ذهب علماء مصر إلى اعتماد ما قاله الشيخ محمد الرملي خصوصاً في نهايته لأنها قرئت على المؤلف إلى آخرها في أربع مائة من العلماء فنقدوها وصححوها وذهب علماء حضرموت وأكثر الذين والحجاز إلى أن المعتمد ما قاله الشيخ أحمد بن حنبل في تحفته لما فهم من الإحاطة بنصوص الإمام مع مزيد تتبع المؤلف فيها ولقراءة المحققين لها عليه الذين لا يحضرون ثم إذا لم يشعروا بشئ فيفتي بكلام شيخ الاسلام ثم بكلام الخطيب ثم بكلام الزبيدي ثم بكلام ابن قاسم ثم بكلام عميرة ثم بكلام عرش ثم بكلام الحلبي ثم بكلام الشوبري ثم بكلام الغناني ما لم يخالفوا أصول المذهب كقولهم لو نقلت صخرة من أرض عرفات إلى غيرها يصح الوقوف عليها وقد تقدم في خطبة الكتاب ما هو أبسط مما هو أفا رجح البه ان شئت (قوله وقال السهودي الخ) تأييد لما قبله (قوله ولا يقضي القاضي) أي أو نائبه (قوله أي لا يجوز الخ) تفسير للراد من نفى القضاء بخلاف العلم (قوله بخلاف علمه) أي بالشئ المخالف لعلمه قال بعضهم الصواب التعبير بما يعلم خلافه فان من يقضي بشهادة من لا يعلم صدقهما ولا كذبهما فاض بخلاف علمه وهو نافذ افتقاراً له وردده في التحفة بقوله وهو عجيب فانه فرضه فحين لا يعلم صدقهما ولا كذبهما فكيف يصح أن يقال ان هذا قضى بخلاف علمه حتى يرد على المتن فالصواب صحة عبارته اه قال في المغني وقوله ولا يقضي بخلاف علمه يندرج فيه حكمه بخلاف عقيدته قال البليغي وهذا يمكن أن يدعى فيه اتفاق العلماء لان الحكم انما يبرم من حاكم بما يعتقده اه (قوله وان قامت به) أي بخلاف علمه بينة وفي هذه الحالة لا يقضي بعلمه كما لا يقضي بالبيننة للتعارض بينهما فيعرض عن القضية بالأكلية (قوله كما اذا شهدت) أي البينة وقوله برق الخ الاغاط الثلاثة تقرأ من غير تنوين لاضافتها إلى لفظ من الواقعة اسمها موصولا وقوله يعلم أي القاضي وقوله حره راجع لما اذا شهدت البينة برقه وقوله أو يبينونها أي أو يعلم يبينونها وهو راجع لما اذا شهدت بالنكاح أي ببقائه ولم تبين منه وقوله أو عدم ملكه أي أو يعلم عدم ملكه هذا العبد مثل لا وهو راجع لما اذا شهدت بملكه له فالكلام على التوزيع مع اللف والنشر المرتب (قوله لانه قاطع) أي حازم وهو علم لعدم جواز قضائه بخلاف علمه فيما اذا قامت به بينة وقوله به أي بما شهدت به البينة وقوله حينئذ أي حين

أو ملك من يعلم حره أو يبينونها أو عدم ملكه لانه قاطع بطلان الحكم به حينئذ والحكم بالبطل محرم

اذ كان مخالفا لعله وقوله والحكم بالبطل محرم من تمة العلة (قوله ويقضى أى القاضى الخ) أى يجوز له ذلك (قوله ولو قاضى ضرورة) هكذا فى التحفة وقيده فى النهاية بما اذا كان مجتهدا (قوله بعلمه) متعلق بقضى قال فى شرح الروض لانه يقضى بالبينه وهى انما تفيد من انفا العلم أولى لكنه مكرره كما أشار اليه الشافعى فى الام فلورام البينة نفا لا ريبه كان أحسن قاله الغزالي فى خلاصته اه (قوله ان شاء) أى القضاء بعلمه (قوله أى بظنه المؤكد) تفسير للعلم والوجه كما فى سم تفسيره بما يشمل العلم والظن اذ قد يحصل له حقيقة العلم أو الظن لا تفسيره بخصوص الظن لخروج العلم به (قوله الذى الخ) صفة لظنه وقوله يجوز بضم الياء وفتح الجيم وتشديد الواو لا كسورة وقوله له أى للقاضى وقوله الشهادة مفعول يجوز (قوله مستندا) أى معتمدا وهو حال من ضميره وقوله اليه أى الى ظنه المؤكد (قوله وان استفاده) أى العلم وهو غاية للقضاء بعلمه يعنى أنه يقضى بعلمه مطلقا سواء استفاده قبل الولاية أم بعدها وسواء أيضا كان فى الواقعة بينة أم لا (قوله نعم لا يقضى به) أى بعلمه استدراك من جواز قضاء القاضى بعلمه أى يجوز له ذلك فى الحدود والتعازير (قوله لنسب الستر) أى مع سقوطها بالشبهة وقوله فى أسباب أى الحدود والتعازير وتلك الأسباب هى الزنا وشرب الخمر والسرقه قال فى التحفة نعم من ظهر منه فى مجلس حكمه ما يوجب تعزير اعززه وان كان قضاء بالعلم قال جمع متأخرون وقد يحكم بعلمه فى حد لله تعالى كما اذا علم من مكاف أنه أسلم ثم أظهر لردة فيقضى عليه بموجب ذلك قال البلقيني وكما اذا اعترف فى مجلس الحكم بموجب حد ولم يرجع عنه فيقضى فيه بعلمه وان كان اقراره سر الخبير فان اعترفت فارجعها ولم يقيد بحضرة الناس وكما اذا ظهر منه فى مجلس الحكم على رؤس الاشهاد نحو ردة وشرب خمر اه (قوله اما حدود الادمين) أى الحدود المتعلقة بحقوق الادمين (قوله فيقضى فيها) أى فى حدود الادمين وقوله به أى بعلمه (قوله سواء المال الخ) لا يصلح أن يكون تعميلا للحدود اذ هى عقوبات مقدرة كما مر والمال ليس منها ولو قال فيما تقدم اما حقوق الادمين فيقضى الخ لكان أولى اذ هى شاملة للمال والحدود (قوله واذا حكم) أى القاضى (قوله لا بد ان يصرح باستنده) أى بما استند اليه وهو هنا علمه (قوله فيقول الخ) تمثيل للحكم بالعلم مع التصريح باستنده (قوله فان ترك أحد هذين اللفظين) أى التركيبين وهما قوله علمت الخ وقوله وقضيت أو حكمت الخ وقوله لم ينفذ حكمه جواب ان (قوله ولا يقضى لنفسه) أى لا يجوز له ان يقضى لنفسه من غير التهمة فلو قضى لم ينفذ كما لا ينفذ سماعه شهادة لنفسه وانما ساجزله تعزيره من أساء أدبه عليه فى حكمه كحكمته على الجورائلا يستخف ويستهان فلا يسمع حكمه وخرج بقوله لنفسه القضاء عام فاجوز وهل هو اقرار أو حكم وجهان المعتمد عند ابن حجر الثانى وعند مر الاول قال الخطيب فى مغنیه واستثنى البلقيني صوراً تتضمن حكمه فيها لنفسه وتنفذ الاولى ان يحكم لمجوده بالوصية وان تضمن حكمه استيلاء على المال المحكوم به وتصرفه فيه الثانية الاوقاف التى شرط النظر فيها للعلماء أو صار فيها النظر اليه بطريق العموم لا تقراض ناظرها الخاص له الحكم به تحتها وان تضمن الحكم استيلاء عليه وتصرفه فيه الثالثة للامام الحكم بان تقال ملك الى بيت المال وان كان فيه استيلاء عليه بحجة الامامة والقاضى الحكم به أيضا وان كان يصرف اليه فى جامكية ونحوها اه بتصرف ومثله فى التحفة والنهاية (قوله ولا لبعض) أى ولا يقضى لبعض من أصله أو فرعه لاثمة أيضا (قوله ولا لشر يكره فى المشترك) أى ولا يقضى لشر يكره فى المال المشترك للثمة أيضا قال البلقيني ويستثنى من ذلك ما اذا حكم بشاهد وبيمين الشريك فانه يجوز لان المنصوص أنه لا يشاركه فى هذه الصورة قال ولم أر من تعرض لذلك ولا يقضى أيضا لرقبة لاثمة ولو مكاتب واستثنى الباقينى أيضا منه الحكم بجناية عليه قبل رقه بان جنى ملتزم على ذمى ثم حارب وأرق فانه يجوز قال ويوقف ما ثبت له حينئذ الى عتقه فان مات قنا صار فى المعنى ما نصه قد يورثهم

(ويقضى) أى القاضى ولو قاضى ضرورة على الوجه (بعلمه) ان شاء أى بظنه المؤكد الذى يجوز له الشهادة مستندا اليه وان استفاده قبل ولايته نعم لا يقضى به فى حدود أو تعزير لله تعالى كحد الزنا أو سرقه أو شرب لنسب الستر فى أسبابها أما حدود الادمين فيقضى فيها به سواء المال والقود وحده القذف واذا حكم بعلمه لا بد ان يصرح باستنده فيقول علمت ان له عليك ما ادعاه وقضيت أو حكمت عليك بعللى فان ترك أحد هذين اللفظين لم ينفذ حكمه كما قاله الماوردى وتبعوه (ولا) يقضى لنفسه (ولاً لبعض) من أصله وفرعه ولا لشر يكره فى المشترك

اقتصار المصنف على منع الحكم لمن ذكر جوازه على العدو وهو وجه اختاره لما وردى والمشهور في
 المذهب أنه لا يجوز حكمه عليه ويجوز ان يحكمه اه (قوله ويقضى لكل منهم) أى من القاضى
 نفسه والبعض والشر يك وقوله غيره أى غير القاضى الذى أراد الحكم لنفسه أو لهؤلاء وقوله من امام
 الخ بيان لذلك الغير (قوله وقاض آخر) أى غير هذا القاضى الذى أراد القضاء لنفسه أو لهؤلاء (قوله
 ولونا ثباعته) أى ولو كان القاضى الاخر ثابتا عن القاضى المذكور (قوله دفعا للتمهة) علة
 لكونه يقضى له من ذكر (قوله ولورأى قاضى الخ) أى أو شهد شاهدان انك حكمت أو شهدت
 بما فى هذه الورقة (قوله وكذا شاهد) أى وكذلك مثل القاضى الشاهد أى رأى ورقة فيها شهادة
 (قوله ورقة) مفعول رأى وقوله فيها حكمه أى فى تلك الورقة مكتوب فيها حكمه وهذا بالنسبة
 للقاضى وقوله أو شهدته أى أو فيها شهادته وهذا بالنسبة للشاهد (قوله لم يعمل) أى من ذكر
 من الحاكم أو الشاهد وقوله به أى بضمون ما فى الورقة من الحكم أو الشهادة وفى الجبرى وأشعر
 كلامه بجواز العمل به لغيره وهو كذلك فلو شهدا عند غيره بان فلانا حكم بكذا الزمه تنفيذه الا ان
 قامت بينة بان الاول أنكر حكمه وكذبها زى وكلامه قاصر على ما إذا شهد بالحكم اه (قوله
 فى امضاء الخ) فيه ان هذا هو معنى العمل به المنفى فلو قال بان يمضيه ويكون تصورا للعمل لكان
 أولى وأخصر وفى التحفة والنهاية اسقاطه وهو أولى (قوله حتى يتذكر ما حكم أو شهد به) أى تفصيلا
 كما فى التحفة ونصها حتى يتذكر الواقعة بتفصيلها اه وبديل قوله بعد ولا يكفى الخ (قوله
 لا مكان التزوير) هذا يناسب جعله علة لما زعمته وهو عدم العمل بشهادة شاهدين عليه بما ذكر
 وقوله ومشاهدة الخط أى ولا مكان مشاهدة الخط وهذا يناسب جعله علة لما ذكره وهو عدم العمل
 بالورقة المكتوب فيها الحكم أو الشهادة وقولى أولا يناسب الخ يعلم منه انه يصح جعله علة أيضا لما
 ذكره ويكون المراد بالتزوير التزوير فى الخط فتنبه (قوله ولا يكفى تذكره) أى القاضى أو الشاهد
 وقوله ان هذا أى المكتوب خطه وقوله فقط أى من غير أن يتذكر الواقعة تفصيلا وهذا مقابل لما
 زعمته أولا بقولى أى تفصيلا (قوله وفيهما وجه) انظر ما مرجع الضمير فان كان الحكم والشهادة
 بضمون ما فى الورقة فغير مناسب لما بعده لانه يخل المعنى وفى الحكم والشهادة وجه ان كان الحكم
 والشهادة الخ وفى ذلك ركاكة لا تخفى وان كان الورقة المكتوب فيها الحكم والورقة المكتوب فيها
 الشهادة فلا معنى له أصلا ثم ظاهر الاول وانه ارتكب الاظهار فى مقام الاضمار فى قوله بعد ان كان
 الحكم والشهادة فكن عليه أن يقول ان كانا بالثبوت التثنية تأمل (قوله مصونة عندهما) أى
 محفوظة عند القاضى وعند الشاهد (قوله ووثق بانه) أى ووثق كل من القاضى والشاهدين بان
 ما فى الورقة خطه (قوله ولم يداخله فيه) أى فى كونه خطه وقوله ريبه أى شك (قوله انه يعمل)
 بدل من قوله وجه أو عطف بيان له قال فى التحفة والنهاية والاصح عدم الفرق لاحتمال الريبة اه
 وقوله به أى بضمون ما فى الورقة (قوله وله الخ) الجار والمجرور خبر مقدم وقوله حلف مبتدأ مؤخر وهو
 مستأنف (قوله أى الشخص) تفسير للضمير وأتى به دفعا لما يتوهم من عوده لا قرب مذكور وهو
 القاضى (قوله حلف) يشمل اليمين المردودة واليمين التى معها شاهد اه يحرمى (قوله على استحقاق)
 لو قال كما فى التمهة على ماله به تعلق كاستحقاق الخ لكان أولى (قوله أو أدائه لغيره) عطف على
 استحقاق أى وله حلف على أداء الحق الذى عليه لغيره (قوله اعتماد الخ) هو منصوب على الحال
 على تأويله باسم الفاعل أى له أن يحلف على ذلك حال كونه معتمدا على ما ذكر قال فى التحفة
 ودليل حل الحلف بانظر حلف عمر رضى الله عنه بين يدي النبى صلى الله عليه وسلم أن ابن صياد هو
 الدجال ولم ينكر عليه مع انه غيره عند الاكثرين واتما قال ان يكنه فلن تسلط عليه اه وقوله على
 اذ ارعدل متعلق باعتماد أى اخباره باستحقاق الحق أو أدائه (قوله وعلى خط نفسه) معطوف

ويقضى لكل منهم
 غيره من امام وقاض
 آخر ولونا ثباعته دفعا
 للتمهة (ولورأى)
 قاض وكذا شاهد
 (ورقة فيها حكمه)
 أو شهدته (لم يعمل
 به) فى امضاء حكم
 ولا أداء شهادة (حتى
 يتذكر) ما حكم
 أو شهد به لا مكان
 التزوير ومشاهدة
 الخط ولا يكفى تذكره
 ان هذا خطه فقط
 وفيهما وجه ان كان
 الحكم والشهادة
 مكتوبين فى ورقة
 مصونة عندهما
 ووثق بانه خطه ولم
 يداخله فيه ريبه
 أنه يعمل به (وله)
 أى الشخص (حلف
 على استحقاق)
 حقق له على غيره أو
 أدائه لغيره (اعتمادا)
 على اخبار عدل
 و(على خط) نفسه
 على المعتمد

على اخبار عدل وقوله على المعتمد مرتب بالمعطوف أى بوله الحلف اعتمادا على خط نفسه على المعتمد وفارق القضاء والشهادة السابقين حيث لا يجوز فيهما الاعتماد على الخط بان اليمين تتعلق به والحكم والشهادة يتعلقان بغيره (قوله وعلى خط مأذونه) أى واعتمادا على خط مأذونه أى رقيقة المأذون له في التجارة مثلا فاذا وجد حسيده ورقة مكتوب فيها بخطه ان لك عند فلان ديننا كذا ثمن كذا أو انى أدبت عندك ما عليك من الدين جازله أن يحلف اعتمادا على خطه وقوله ووكيله معطوف على مأذونه أى واعتمادا على خط وكيله أى في بيع ماله ولو في الذمة أو قضاء الديون التى عليه فاذا وجد موكله ورقة مكتوب فيها بخطه ان لك عند فلان ثمن كذا أو انى أدبت الدين عندك جازله أن يحلف اعتمادا على ذلك الخط (قوله وشريكه) معطوف على مأذونه أيضا أى واعتمادا على خط شريكه أى المأذون له في بيع المال المشترك ولو في الذمة وأداء الديون فاذا وجد شريكه ورقة مكتوب فيها ان لك عند فلان ثمن كذا أو انى أدبت الدين عندك جازله أن يحلف اعتمادا على ذلك الخط (قوله ومورثه) معطوف أيضا على مأذونه أى واعتمادا على خط مورثه فاذا وجد الوارث ورقة مكتوب فيها بخط مورثه ان لك عند فلان كذا أو انى أدبت الدين الذى كان على جازله أن يحلف اعتمادا على الخط المذكور (قوله ان وثق) أى الشخص وقوله بامانتى أى من ذكر من مأذونه وما بعده باعتبار الشرع أو مورثه فقط باعتبار المتن (قوله بان علم) أى الحالف وهو تصور للوثوق بامانتى وقوله انه أى من ذكر من مأذونه وما بعده أو المورد فقط على نسق ما قبله وقوله لا يتساهل فى شئ من حقوق الناس ضابط ذلك انه لو وجد في التذكرة لفلان على كذا اسم سميت نفسه بدفعه ولم يحلف على نفيه (قوله اعتضادا بالقرينة) علة للحلف أى له أن يحلف اعتضادا أى اعتمادا على القرينة وهى خط مأذونه وما بعده وفيه ان هذه العلة هى عين قوله اعتمادا على خط الخ * (تمة) * له رواية الحديث اعتمادا على خط كتبه هو أو غيره محفوظ عنده أو عند غيره متضمن ذلك الخط انه قرأ البخارى مثلا على الشيخ الفلانى أو انه سمعه منه أو انه أحازه عليه وان لم يتذكر قراءة ولا سمعا ولا اجازة لان باب الرواية أوسع وعلى ذلك عمل السلف والخلف ولورأى خط شحبه بالاذن له فى الرواية وعرفه جازله الاعتماد عليه أيضا (قوله تنبيه) أى فى بيان ما اذا خالف الظاهر الباطن أى حقيقة الامر (قوله والقضاء) أى الحكم الذى يستفيد القاضى بالولاية فيما باطن الامر فيه بخلاف ظاهره وقوله الحاصل على أصل كاذب أى المرتب على أصل كاذب مثل شهادة الزور (قوله ينفذ ظاهرا) أى بحسب ظاهر الشرع وقوله لا باطنا أى لا ينفذ فى الباطن أى فيما بينه وبين الله لقوله صلى الله عليه وسلم انكم تحتصمون الى وائل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضى له بغيره وما أسمع منه فن قضيت له من حق أخيه بشئ فلا يأخذه فانما أقطع له قطعة من النار وقوله ألحن قال ع ش أى أقدر وقال الرشيدى أى أبلغ وأعلم والاول أنسب (قوله فلا يحل) أى ذلك الحكم حراما كأن أثبت بشاهدى زور نكاحه بامرأة وقوله ولا عكسه أى ولا يحرم حلالا كأن ادعى عليه بانه طلق زوجته بذلك فلا تحرم عليه باطنا ويحل له وطؤها ان أمكن لكنه يكره للتممة ويبقى التوارث بينهما لا النفقة للحيولة ولونكحها آخر فوطئها جاهلا بالاحال فمشبهة وتحرم على الاول حتى تنقضى العدة أو عالما أونكحها أحد الشاهدين فكذا فى الاشبهه عند الشيخين اه معنى (قوله فلو حكم الخ) تفريع على الاول أعنى قوله فلا يحل حراما (قوله بظاهر العدالة) بدل من بشاهدى زور ولوقال كما فى شرح الرملى ظاهرهما العدالة لكان أولى (قوله لم يحصل الخ) جواب لو (قوله سواء المال والنكاح) تعميم فى عدم حصول الحل باطنا فيما حكم به بشاهدى زور (قوله أما المرتب) أى أما القضاء المرتب وهو مقابل قوله والقضاء الحاصل الخ وقوله على أصل صادق وهو ما لم يكن بشهادة الزور (قوله فينفذ القضاء فيه) أى فى المرتب على أصل صادق وقوله باطنا أى كما ينفذ ظاهرا وقوله قطع هذا ان كان فى

وعلى خط مأذونه ووكيله وشريكه و (مورثه) ان وثق بامانتى (بان علم منه أنه لا يتساهل فى شئ من حقوق الناس اعتضادا بالقرينة) * (تنبيه) * والقضاء الحاصل على أصل كاذب ينفذ ظاهرا لا باطنا فلا يحل حراما ولا عكسه فلو حكم بشاهدى زور بظاهر العدالة لم يحصل بحكمه الحل باطنا سواء المال والنكاح أما المرتب على أصل صادق فينفذ القضاء فيه باطنا أيضا قطعاً

محل اتفاق المجتهدين مثل وجوب صوم رمضان بشاهدين والابان كان في محل اختلافهم فينفذ على
 الاصح مثل وجوب صومه بواحد ومثل شفعة الجوار (قوله وجاء في الخبر) أي ورد فيه وساقه
 دليلا على قوله ينفذ ظاهر الا باطنا وقوله أمرت أن أحكم الخ أي أمرني الله أن أحكم بالظاهر والله يتولى
 السرائر قال في التحفة جزم الحافظ العراقي بان هذا الخبر لا أصل له وكذا أنكره المزني وغيره ولعله من
 حيث نسبة هذا اللفظ مخصوصه اليه صلى الله عليه وسلم أمامنا فهو صحيح منسوب اليه صلى الله
 عليه وسلم أخذ من قول المصنف في شرح مسلم في خبر أني لم أؤمر أن أنقب عن قلوب الناس ولا أشق
 بطونهم معناه أني أمرت أن أحكم بالظاهر والله يتولى السرائر كما قال صلى الله عليه وسلم اه (قوله
 ويلزم المرأة الخ) أي يجب عليها ما ذكر فلو سلمت نفسها مع القدرة على ما ذكر أعتب به (قوله الهرب)
 أي من المدعي عليها ما ذكر وقوله بل والقتل أي بل يلزمها أن تقتله ولو بسم ومجمله ان لم يندفع
 بغيره وقوله ان قدرت عليه أي على المذكوور من الهرب والقتل (قوله كالصائل على البضع) أي
 فاتها يلزمها دفعه ولو بالقتل (قوله ولا تنظر لكونه) أي الواطئ أي يلزمها ما ذكر ولا تنظر لكونه
 بعقده الا باحة (قوله بعقده الا باحة) أي اباحة الوطء بالحكم كان يكون حنفيا وعبارة المغني فان
 قيل فلعله من يرى الا باحة فكيف يسوغ دفعه وقتله أجيب بان المسوغ للدفع والموجب له انتهاك
 الفرج المحرم بغير طريق شرعي وان كان الطالب لا اتم عليه كالموصال صبي أو مجنون على بضع امرأة
 فانه يجوز لها دفعه بل يجب اه (قوله فان أكرهت) أي على الوطء بان لم تقدر على الهرب ولا
 على قتله فلا اتم عليها بوطئه أياها قال في التحفة ولا يخالف هذا قوطم الا كراه لا يبيح الزنا شبهة سبق
 الحكم على ان بعضهم في عدم الا اتم بما اذار بطت حتى لم يبق لها حركة لكن فيه نظر اذ لو كان هذا
 مراد لم يفرق قوا بين ما هنا والا كراه على الزنا لان محل حرمة حيث لم تربط كذلك اه (قوله والقضاء
 على غائب) شروع في بيان جواز القضاء للحاضر على غائب والاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم
 لم نخذل ما يكفك وولدك بالمعروف وهو قضاء منه على زوجه او هو غائب ولو كان فتوى لقال
 لها لك أن تأخذى أو لا بأس عليك أو نحوه ولم يقل خذى وقول عمر رضى الله عنه في خطبته من كان
 له على الاسيفع بالفاء المكسورة دين فليأتنا عدا فاننا يا عمو له وقاسمويه غرامه وكان غائبا (قوله
 عن البلد) أي فوق مسافة العدوى اه بحيرى (قوله وان كان) أي ذلك الغائب المدعى عليه وقوله
 في غير عمله أي في غير محل ولاية القاضي (قوله أو عن المجلس) أي أو غائب عن مجلس الحكم وقوله
 بتوار متعلق بغائب المقدر أي أو غائب عن المجلس بتوار أي اختفاء خوفا وقوله أو تعزز أي امتناع
 من الحضور لا خوفا بل تغلبا (قوله جائر) أي لما تقدم ولا تفاقم على سماع البينة عليه فالحكم
 مثلها اولان الغيبة ليست باعظم من الصغر والموت في الجمر عن الدفع عن الغائب فاذا جاز الحكم على
 الصغير والميت فالجزم على الغائب أيضا (قوله في غير عقوبة الله تعالى) أي في كل شيء سوى عقوبة
 الله تعالى أما هي فلا يقضى عليه بها لبنائها على المساهلة (قوله ان كان مدع حجة) قيد في جواز
 القضاء على الغائب أي يجوز القضاء عليه بشرط أن يكون مدع حجة أي وقد علمها الحاكم وقت الدعوى
 على ما دل عليه كلامهم وان اعترضه المقتني وجوز سماعها اذا حدث بعدها علم البينة أو تحملها
 كذا في التحفة والمراد بالحجة هنا ما يشمل الشاهد والعين فيما يقضى فيه بها وعلم الحاكم وظاهر
 كلامه أنه اذا لم تكن حجة سمعت دعواه ولكن لا يحكم القاضي بها على غائب وليس كذلك فلا تسمع له
 دعوى أصلا حينئذ فكأن الاولى للشارح أن يدخل على المتن بقوله وانما تسمع دعواه ويقضى بها على
 لغائب ان كان مدع حجة (قوله ولم يقل هو الخ) سيأتي محترزه (قوله بل ادعى) أي طالب الحق على
 المدعى عليه الغائب وقوله بجوده أي للحق المدعى به وفي المغني ما نصه تنبيه يقوم مقام الجوده ما في
 معناه كما لو اشترى عينا وخرجه مستحقة فادعى الثمن على البائع الغائب فلا خلاف أنها تسمع وان لم

وجاء في الخبر أمرت أن
 أحكم بالظاهر والله
 يتولى السرائر وفي
 شرح المنهاج لشخصنا
 ويلزم المرأة المحكوم
 عليها بنكاح كاذب
 الهرب بل والقتل
 ان قدرت عليه
 كالصائل على البضع
 ولا تنظر لكونه بعقده
 الا باحة فان أكرهت
 فلا اتم (والقضاء
 على غائب) عن البلد
 وان كان في غير عمله
 أو عن المجلس بتوار
 أو تعزز (جائر) في
 غير عقوبة الله تعالى
 (ان كان مدع حجة
 ولم يقل هو) أي
 الغائب (مقر) بالحق
 بل ادعى بجوده

يذكر المحذور واقدمه على البيع كاف في ادلاله على جوده قاله الامام والغزالي اه (قوله وانه يلزمه الخ) أي وادعي ان الغائب المدعي عليه يلزمه تسليمه المدعي به الا ان وانه مطالب به فلو لم يذكر في الدعوى ما ذكر بان قال لي عليه كذا فقط فلا تسمع دعواه اذ من شرطها ان يتعلق بها التزام وطالبة في الحال و يشترط ايضا لبيان المدعي به وقدره ونوعه وصفه كما سيأتي (قوله فان قال) أي المدعي هو أي الغائب مقرر وهذا محترز لقوله ولم يقل هو مقرر (قوله وانا اقيم الحجة الخ) أي فيكون قد ثبت الحق عليه بالحجة قال في التحفة ولا اثر لقوله مخافة ان ينكر خلافه لالمقيني أي حيث قال ان مخافة انكاره متبوعة لسماع الدعوى وقوله استظهارا أي طلبا لظهور الحق (قوله أوليه كتب) معطوف على استظهارا أي ان اقامة الحجة اما لاجل استظهار الحق أو لاجل ان يكتب الخ ويصح عطفه على مخافة أي لاجل المخافة أو لاجل ان يكتب الخ وقوله بها أي بالحجة أي بشيوت الحق بها (قوله لم تسمع حجه) جواب ان قال في التحفة الا ان يقول وهو ممتنع فانها تسمع وقان في النهاية لا تسمع ولو قال ذلك اه (قوله لتصريحه) أي المدعي وقوله بالماضي لسماعها أي وهو الاقرار وذلك لانها لا تقام على مقرر (قوله اذ لا فائدة فيها) أي الحجة وهو وعدة المناقاة (قوله نعم الخ) استدراك على عدم سماع الدعوى من المقرر (قوله لا يكتب القاضي به) أي بشيوت الدين بالبينة (قوله بل ليوفيه منه) أي أقام البينة ليوفي القاضي دينه من ماله الحاضر (قوله فتسمع) أي البينة وهو جواب لو (قوله وان قال هو مقرر) الاولى حذفه اذا استدراك مرتب على قوله هو مقرر (قوله وتسمع أيضا) أي كما تسمع اذا ادعى جوده وقوله ان اطلق أي لم يدع جودا ولا اقرارا وانما سمعت في هذه الحلة لانه قد لا يعلم جوده في غيبته ويحتاج الى اثبات الحق فيجعل غيبته كسكوته (قوله ووجب ان كانت الخ) أي ولم يكن للغائب وكيل حاضر وقوله بدين أي له على الغائب وقوله أو عين أي أو دعها عنده أو أعاره اياها أو نحو ذلك وقوله أو بصحة عقد معطوف على بدين أي أو كانت الدعوى عليه بصحة عقد كان ادعى على الغائب انه اشترى هذا العبد منه بشراء صحيح وأنكره ذلك وقوله أو ابراء أي أو كانت الدعوى عليه ببراء أي بان الغائب أبراء الحاضر من الدين الذي له عليه وأنكره (قوله كان حال الخ) تمثيل للاراء ولا يتصور بغير ما ذكر لان الدعوى على الغائب باسقاط حق له لا تسمع ولا تسمع وعبرة المغني ولا تسمع الدعوى والبينة على الغائب باسقاط حق له لان ادعى بذلك والبينة لا تسمع الا بعد المطالبة بالحق قال ابن الصلاح وطريقه في ذلك ان يدعي على انسان ان رب الدين أحاله به فيعترف المدعي عليه بالدين لربه وبالحوالة ويدعي انه أبرأه منه أو قبضه فتسمع الدعوى بذلك والبينة اه (قوله فادعي) أي المدين الحاضر وقوله ابراءه أي ابراء الغائب اياه فالإضافة من إضافة المصدر لفاعله مع حذف المفعول ويحتمل أن تكون من إضافة المصدر لمفعوله بعد حذف الفاعل (قوله تحليفه) فاعل وجب وقوله أي المدعي تفسير للضمير وأفادته أن الإضافة من إضافة المصدر لمفعوله بعد حذف الفاعل أي تحليف الحاكم اياه وهو غير متعين بل يصح أن تكون من إضافة المصدر لفاعله وحذف المفعول (قوله يمين الاستظهار) هي التي لم تثبت بها حق وانما وجبت احتياطا قال في التحفة ولا يبطل الحق بتأخير هذه اليمين ولا ترد بالرد لانها ليست مكملية للحجة وانما هي شرط للحكم اه (قوله ان لم يكن الغائب متواريًا ولا متعززا) قيد به في شرح المنهج أيضا ونقل الجبيري عن زبي أن المعتمد انه يجب تحليفه وان كان متواريًا أو متعززا (قوله بعد اقامة الخ) متعلق بتحليفه أي تحليفه بعد اقامة البينة أي وبعد تعديلها (قوله ان الحق) أي على ان الحق وهو متعلق بكل من بينة ومن تحليفه (قوله في الصورة الاولى) هي ما اذا كانت الدعوى بدين وقوله ثابت في ذمته أي الغائب وقوله الى الا ان أي الى وقت الدعوى عليه (قوله احتياط الخ) علة لوجوب التحليف أي وجب تحليفه بذلك احتياطًا للغائب المحكوم عليه (قوله

وانه يلزمه تسليمه له الا ان وانه مطالب به بذلك فان قال هو مقرر وانا اقيم الحجة استظهارا مخافة ان ينكر أو ليكتب بها القاضي الى قاضي بلد الغائب لم تسمع حجه لتصريحه بالمنافي لسماعها اذ لا فائدة فيها مع الاقرار نعم لو كان للغائب مال حاضر وأقام البينة على دينه لا يكتب القاضي به الى حاكم بلد الغائب بل ليوفيه منه فتسمع وان قال هو مقرر وتسمع أيضا ان اطلق (ووجب) ان كانت بالدعوى بدين أو عين أو بصحة عقد أو ابراء كان أحال الغائب على مدين له حاضر فادعي ابراءه (تحليفه) أي المدعي يمين الاستظهار ان لم يكن الغائب متواريًا ولا متعززا (بعد) اقامة بينة أن الحق في الصورة الاولى ثابت في ذمته الى الا ان احتياطًا للحكم عليه

(لأنه الخ) عليه العلة وقوله لم يمدعي أي الغائب بشئ يبرئه كأداء وإبراء (قوله ويشترط مع ذلك) أي مع قوله في الحلف أن الحق ثابت في ذمته وقوله أ يقول أنه الخ أي لأنه قد يكون عليه ولا يلزمه أدائه لتأجيل أو نحوه (قوله وأنه لا يعلم الخ) أي ويلزمه أيضاً أن يقول أنه الخ قال في التحفة بناء على الأصح أن المدعي عليه لو كان حاضراً وطلب تخليف المدعي على ذلك أجيب اه وقوله قاذحاً أي في الشهادة مطلقاً أو بالنسبة للغائب وقوله كعسق وعداوة تمثيل للقاذح في الشهادة (قوله قال شيخنا في شرح المنهاج وظاهر الخ) فيه أن هذا لا يظهر بعد تقييده فيما سبق بقوله في الصورة الأولى اذ يعلم منه أنه في غيرها لا يخلف بما ذكر وقوله أن هذا أي باقي المتن فقط وهو أن الحق ثابت في ذمته وأما ما زاده عليه وهو أنه يلزمه الخ فيأتي في جميع الصور وقوله في الدعوى بعين أي ادعي أنه جعلها ودبعة عنده أو استعارها منه أو نحو ذلك كما تقدم (قوله على ما يليق بها) أي كأن يقول أدعي عليه بثوب مثلاً وهو باق تحت يده ويلزمه تسليمة إلى والعين باقية (قوله وكذا نحو الإبراء) أي وكذلك لا يأتي ما ذكر في الدعوى بنحو إبراء كعسق وطلاق ويصح بل يخلف فيه على ما يليق به كان يقول في الإبراء أنه أ رأني وأنه لا يستحق في ذمتي شبه أو كان يقول في العتق أن سمعته أعتقه وفي الطلاق أن زوجها طلقها وفي البيع أنه باعني أياه بيعاً صحيحاً (قوله أما لو كان الغائب الخ) مفهوم قوله أن لم يكن الغائب الخ (قوله فيقضي) أي القاضي وقوله علم ما أي على المتواري والمتعزز وقوله لتقصيرهما أي بسبب التواري والتعزز (قوله قال بعضهم الخ) عبارة التحفة أما إذا كان له وكيل حاضر فهل يتوقف التخليف على طلبه وجهان وقضية كلامهما توقفه عليه واعتمده ابن الرفعة واستشكله في التوضيح بأنه إذا كان له وكيل حاضر لم يكن قضاء على غائب ولم تجب بين جزم ما وفيه نظر لأن العبارة في الخصومات في نحو الأيمن بالموكل لا الوكيل فهو قضاء على غائب بالنسبة للأيمن ويؤيد ذلك قول البلقيني للقاضي سماع الدعوى على غائب وإن حضر وكيله لوجود الغيبة المستوغة للحكم عليه والقضاء إنما يقع عليه أي في الحقيقة أو بالنسبة للأيمن فالحاصل أن الدعوى إن سمعت على الوكيل توجه الحكم إليه دون موكله إلا بالنسبة للأيمن احتياطاً لحق الموكل وإن لم تسمع عليه توجه الحكم إلى الغائب من كل وجه في يمين وغيرهما اه (قوله كما لو ادعي شخص على نحو صبي) أي كسجنون والكاف للتخفيف في وجوب الحلف على المدعي وفي المعنى ما نصه لاتنافي بين ما ذكر هنا وما ذكر في كتاب الدعوى والقسم أنه من أن شرط المدعي عليه أن يكون مكلفاً ملتزماً بالأحكام فلا تصح الدعوى على صبي ومجنون لأن محل ذلك عند حضور ولهم ما فتكون الدعوى على الولي أما عند غيبته فالدعوى عامها كالدعوى على الغائب فلا تسمع إلا أن تكون هناك بينة ويحتاج معها إلى الأيمن اه وقوله لا ولي له قال في التحفة أوله ولي ولم يطلب فلا تتوقف الأيمن على طلبه اه ومثله في النهاية (قوله وميت) معطوف على صبي أي وكما لو ادعي على أميت (قوله ليس له وارث خاص حاضر) أي بأن كان له وارث غير خاص أوله وارث خاص لكنه غير حاضر في البلد (قوله فانه) أي المدعي على نحو الصبي والميت وقوله يخلف أي بعد إقامة البينة بما أدعاه وتعديلها والاف لا تسمع دعواه (قوله لماسر) أي احتياطاً للحكم عليه الصبي أو الميت (قوله أما لو كان لنحو الصبي ولي خاص الخ) هذا خلاف ما جرى عليه شيوخه من أن وجوب الحلف لا يتوقف على طلب الولي إذا وجد بالنسبة للدعوى على الصبي والمجنون كما يعلم من عبارته المسارة ويتوقف على طلب الوارث الخاص إذا وجد بالنسبة للميت وقال الفرق بينه وبين الولي واضح وجرى أيضاً على ذلك في النهاية وكتب ع ش على قول النهاية والفرق واضح مانصه وهو أي الفرق أن الحق في هذه يتعلق بالتركة التي هي للوارث فتركة لطلب الأيمن اسقاط لحقه بخلاف الولي فإنه إنما يتصرف عن الصبي بالصلحة اه والمؤلف تبسح شيخ الإسلام

لأنه لو حضر لم يمدعي
بما يبرئه ويشترط مع
ذلك أن يقول أنه يلزمه
تسليمة إلى وأنه لا يعلم
في شهوده قاذحاً
كعسق وعداوة قال
شيخنا في شرح المنهاج
وظاهر كما قال البلقيني
أن هذا لا يأتي في
ادعوى بعين بل
يخلف فيها على
ما يليق بها وكذا نحو
الإبراء أما لو كان
الغائب متواري أو
متعززاً فيقضي
عليهما بالأيمن
لتقصيرهما قال
بعضهم لو كان
للغائب وكيل حاضر لم
يكن قضاء على غائب
ولم يجزى بين (كما لو
ادعي) شخص (على)
نحو (صبي) لا ولي له
(وميت) ليس له
وارث خاص حاضر
فانه يخلف لماسر أما
لو كان لنحو الصبي
ولي خاص أو للميت
وارث خاص حاضر
كامل

فما ذكر كما يعلم من عبارة شرح المنهج والاسنى ونص الثاني فان كان للميت وارث خاص اعتبر في الحلف طلب الوارث لان الحق له في التركة ومثله ما لو كان للصبي نائب خاص الخ اه (قوله اعتبر في وجوب التحليف) أي على المدعي وقوله طلبه أي طلب من ذكر من الولى والوارث التحليف من المدعي فلاضافة من اضافة المصدر لغاعله وحذف مفعوله ويحتمل أن تكون من اضافة المصدر لمفعوله بعد حذف الغاعل (قوله فان سكت) أي من ذكر من الوارث الخاص والولى وقوله عن طلبها أي العيين المعلوم من السياق وقوله لجهل أي بأنه يعتبر في وجوب العيين طلبها وقوله عرفه الخاكم أي بين له أن ذلك أن تحلفه (قوله ثم ان الخ) أي ثم بعد التعريف أن لم يطلب منه العيين حكم عليه الخاكم بدون عيين (قوله لو ادعى وكيل الغائب) أي إلى مسافة يجوز القضاء فيها على الغائب بان كان فوق مسافة العدوى أو في غير ولاية الخاكم وان قربت أفاده في التحفة وقوله على غائب أي إلى ما ذكر أيضا (قوله أو فحوصي) بالجر معطوف على غائب أي أو ادعى وكيل الغائب على فحوصي كمنحون (قوله أو ميت) أي أو ادعى على ميت أي وان لم يرثه الا بيت المال اه تحفة (قوله فلا تحليف) أي واجب على الوكيل (قوله بل يحكم) أي الخاكم وقوله بالبينه أي التي أقامها الوكيل المدعي ويعطى حينئذ المال المدعى به ان كان للمدعى عليه هناك مال (قوله لان الوكيل الخ) تعليل لعدم تحليف الوكيل وقوله لا يتصور حلفه على استحقاقه أي لا يمكن أن يحلف الوكيل على استحقاقه للحق الذي ادعى به لانه ليس له وإنما هو للوكل (قوله ولا على أن موكله يستحقه) أي ولا يتصور أن يحلف على أن موكله يستحقه اذ يحتمل أن موكله أبرأه ولو حلف فلا يستحق الموكل شيئا اذ لا يثبت للشخص الحق بغيره (قوله ولو وقف الامر الخ) من تنمة التعليل أي ولانه لو وقف الامر الخ وقوله إلى حضور الموكل أي من المحل الذي هو فيه وكان بعيدا أو قريبا وكان في غير ولاية الخاكم والابان كان في محل قريب وهو بولاية القاضي فلا بد من حضوره وتحليفه عيين الاستظهار اذ لا مشقة عليه في الحضور حينئذ بخلاف ما لو بعد أو كان بغير ولاية الخاكم كذا في التحفة ومثل حضور الموكل في عدم وقف الامر اليه بلوغ الصبي وفاقاة المنخون وقيام نائب عن الميت فلا يوقف الامر إلى ذلك (قوله ولو حضر الغائب) أي المدعي عليه وقوله وقال أي بعد الدعوى عليه من وكيل الغائب يدين له عليه وقوله أبرأني موكلك مقول القول وقوله أو وفيتته أي أو قال وفيتته وقوله فاحر فعل أمر والمخاطب الوكيل وقوله إلى حضوره أي الموكل وقوله ليحلف لي أي لاجل أن يحلف لي بأنه ما أبرأني أي أو ما وفيتته (قوله لم يجب) جواب لو أي لم يجب ذلك الغائب الذي حضر إلى ما طلبه من التأخير (قوله وأمر بالتسليم له) أي أمرا قاضي ذلك الغائب الذي قد حضر بتسليم الحق للوكيل (قوله ثم يثبت البراء) أي ثم بعد تسليم الحق يمكن من اثبات البراء أو التوفية ويأخذ حقه وقوله بعدمبني على الضم أي بعد حضور الموكل وقوله ان كان الخ قيد في الاثبات وقوله له أي للغائب الذي قد حضر وقوله به أي بالبراء وكذا التوفية وقوله حجة أي بينة (قوله لانه لو وقف الخ) علة لعدم اجابته (قوله ذم له) أي للغائب الذي قد حضر وادعى عليه بالدين وهو استدراك على كونه لم يجب فيما طلبه وقوله اذا ادعى عليه أي الوكيل وقوله علمه أي الوكيل وهو مفعول ادعى وقوله بفحوى الراء متعلق بعلمه وفحوى الراء التوفية وقوله انه لا يعلم الخ المصدر المؤول منصوب بزع الخافض وهو متعلق بتحليف أي له تحليفه بعدم علمه بان الموكل أبرأه وقوله مثلا أي أو وفاه الدين (قوله لهجة هذه الدعوى) علة لكونه له تحليف الوكيل بما ذكر رأى وإنما كان له ذلك لهجة هذه الدعوى وهي علمه بفحوى الراء لانه لو أبرأه بضمونها بطلت وكالته قال في المغنى فان قيل هذا يخالف ما سبق من أن الوكيل لا يحلف أجيب بانه لا يلزم من تحليفه هنا تحليفه ثم لان تحليفه هنا انما جاء من جهة دعوى صححة يقتضى اعترافه بضمونها سقوط مطالبته بخروجها باعترافه من الوكيل كالتة في الخصومة بخلاف عيين الاستظهار فان

اعتبر في وجوب التحليف طلبه فان سكت عن طلبها لجهل عرفه الخاكم ثم ان لم يطلب ما قضى عليه بدونها (فرع) * لو ادعى وكيل الغائب على غائب أو فحوصي أو ميت فلا تحليف بل يحكم بالبينه لان الوكيل لا يتصور حلفه على استحقاقه ولا على أن موكله يستحقه ولو وقف الامر إلى حضور الموكل لتعذر استيفاء الحقوق بالوكلاء ولو حضر الغائب وقال للوكيل أبرأني موكلك أو وفيتته فاحر الطلب إلى حضوره ليحلف لي أنه ما أبرأني لم يجب وأمر بالتسليم له ثم يثبت البراء بعد ان كان له به حجة لانه لو وقف لتعذر الاستيفاء بالوكلاء نعم لة تحليف الوكيل اذا ادعى عليه علمه بفحوى الراء أنه لا يعلم أن موكله أبرأه مثلا لهجة هذه الدعوى

حاصلها أن المال ثابت في ذمة الغائب أو الميت وثبوته في ذمة من ذكر لا يتأتى من الوكيل اه
 * (تنبيه) قال في التحفة يكفي في دعوى لو كيل مصادقة الخصم له على الوكالة ان كان القصد اثبات
 الحق لا تسلمه لانه وان ثبت عليه لا يلزمه الدفع الاعلى وجه مبرر ولا يبرر الا بعد ثبوت الوكالة اه (قوله
 واذا ثبت عندنا حكم مل) أي بان اقام المدعي الحجة عليه وحلف يمين الاستظهار كما تقدم (قوله وحكم
 به) أي بثبوت المال عنده على ذلك الغائب وهو قيد خرج به ما اذا ثبت عنده ولا كنه لم يحكم به فلا
 يقضيه منه (قوله وله) أي للغائب أو الميت وقوله مال حاضر في عمله أي في محل عمل القاضى وولايته
 (قوله أودين الخ) معطوف على له مال حاضر أي أو كان له دين ثابت على حاضر في عمله أي في محل عمله
 قال في النهاية ولا يعارضه قوطم لا تسمع الدعوى بل دين على غريم الغريم اذ هو محمول على ما اذا كان
 الغريم حاضرا أو غائبا ولم يكن دينه ثابتا على غريم الغريم فليس له لدعوى لاثباته اه ومثله في
 التحفة (قوله قضاء) أي الدين وقوله منه أي من المال الحاضر أو الدين (قوله اذا طلبه المدعي) أي
 اذا طلب المدعي قضاء حقه من الحاكم وخرج به ما اذا لم يطلبه فلا يقضيه الحاكم منه (قوله لان الحاكم
 يقوم مقامه) أي الغائب وهو تعليل لكون الحاكم يقضيه من مال الغائب الحاضر وعبرة لمغنى
 لانه حق وجب عليه تعذر وفاءه من جهة من هو عليه فقام الحاكم مقامه كما لو كان حاضر أو امتنع اه
 (قوله ولو باع قاض) أي أو نائبه (قوله في دينه) أي في قضا الدين الذي عليه (قوله فقدم) أي وصل
 ذلك الغائب الى بلد البيع (قوله وأبطل الدين) أي أبطل اثباته في ذمته وقوله باثبات ايقاته أي
 أدائه لدائنه والجار والمجور ومتعلق بأبطل (قوله أو بخوفسقى شاهد) أي أو أبطله بدعواه فسق
 الشاهد ونحوه من كل ما يبطل الشهادة (قوله استرد) أي القاضى وقوله ما أخذه أي الخصم من
 القاضى (قوله وبطل البيع) أي بيع القاضى مال الغائب وقوله للدين أي لاجله والجار والمجور
 متعلق بالبيع (قوله خلافا للروايات) أي القائل بعدم بطلان البيع وعدم استرداد ما أخذه
 الخصم (قوله والا يكن الخ) الاولى أن يقول والا بان لم يكن له مال وقوله في عمله أي محل عمل القاضى
 (قوله ولم يحكم) الواو بمعنى أو ولو عبر بها كما في التحفة لكان أولى وهو مفهوم قوله وحكم به (قوله
 فان الخ) جواب ان المدعى في لالنافية وقوله سأل المدعي أي طلب من قاض بلد الحاضر (قوله
 انهاء الحال) أي تبليغ الامر الواقع عند قاضى بلد الحاضر من سماع بينة أو حكم (قوله الى قاضى)
 متعلق بانهاء (قوله أجابه) أي أجاب القاضى المدعي لمسأله اياه (قوله وان كان المكتوب اليه)
 الاولى وان كان المنهى اليه سواء كتب اليه أم لا اذ المكتوبة غير شرط وهذا يجري في جميع ما يأتي
 (قوله مسارعة الخ) تعليل لوجوب الاجابة وقوله بقضاء حقه أي حق المدعي من ذلك الغائب (قوله
 فينهى) أي قاضى بلد الحاضر وهو تفريع على قوله أجابه وقوله اليه أي قاضى بلد الغائب (قوله
 سماع بينته) أي انه سمع بينة المدعي (قوله ثم ان عدلها) أي عدل قاضى بلد الحاضر البينة
 أي اثبت عدلها وقوله لم يحتج المكتوب اليه أي القاضى المكتوب اليه وقوله الى تعديلها أي اثبات
 عدلها عنده (قوله والا احتاج اليه) أي وان لم يعدلها قاضى بلد الحاضر احتاج القاضى المنهى
 اليه الى تعديلها (قوله له حكم) أي قاضى بلد الغائب والجار والمجور ومتعلق بينه وقوله بها أي
 بالبينة التي سمعها قاضى بلد الحاضر (قوله ثم يستوفى) أي قاضى بلد الغائب المنهى اليه من
 المدعي عليه الكثر في بلدته الحق (قوله وخرج بها) أي بالبينة وقوله علمه أي القاضى بمادعي به
 المدعي (قوله فلا يكتب به) أي بعلمه له حكم به المكتوب اليه (قوله لانه) أي القاضى اذا كتب
 بعلمه يكون شاهدا لا قاضيا وعبرة تخرج الروض لانه ما لم يحكم به هو كالمشاهد والشهادة لا تتأدى
 بالمكتوبة اه وكتب السيد عمر البصرى على قول التحفة وخرج بها علمه ما نصه قد يقال ان حكم
 بعلمه فظاهر انهاء الحكم المستند الى العلم والافهوشاهد حينئذ لعل ما في العدة محمول على

عليه (واذا ثبت)
 عندنا حكم (مال على
 الغائب) أو الميت
 وحكم به (وله مال)
 حاضر في عمله أو دين
 ثابت على حاضر في
 عمله (قضاء) الحاكم
 منه اذا طلبه
 المدعي لان الحاكم
 يقوم مقامه ولو
 باع قاض مال غائب
 في دينه فقدم وأبطل
 الدين باثبات ايقاته
 أو بخوفسقى شاهد
 استرد من الخصم ما
 أخذه وبطل البيع
 للدين على الاوجه
 خلافا للروايات
 (والا) يكن له مال في
 عمله ولم يحكم (فان
 سأل المدعي انهاء
 الحال الى قاضى بلد
 الغائب أجابه) ووجوب
 وان كان المكتوب
 اليه قاضى ضرورة
 مسارعة بقضاء حقه
 (فينهى اليه سماع
 بينته) ثم ان عدلها لم
 يحتج المكتوب اليه
 الى تعديلها والا
 احتاج اليه له حكم بها
 ثم يستوفى الحق
 وخرج بها علمه فلا
 يكتب به لانه شاهد
 لا قاض

الثاني وكلام السرخسي على الاول وأما قول البلقيني لان علمه الخ فاطلاقه محل تأمل لانه انما يكون كالبيئة بالنسبة اليه لا بالنسبة لقاض الا ترى انه لو كان القاضى الاخر حاضرا فقال له قاض أنا أعلم هذا الامر يجوز له الحكم بمجرد قوله فليتنامل اه (قوله ذكره) أى ما ذكر من عدم كتابة علمه الى قاضى بلد الغائب وقوله فى العدة بضم العين اسم كتاب للقاضى شريح (قوله وخالفه السرخسي) أى خالف صاحب العدة السرخسي فاجاز الكتابة بالعلم وبعبارة شرح الروض وفى أمالى السرخسي جوازه ويقضى به المكتوب اليه اذا جوزنا القضاء بالعلم لان اخباره عن علمه كخبره عن قيام البيئة اه والسرخسي وجده مضبوطا بالتعلم بفتح السين والراء وسكون الخاء وكسر السين بعدها (قوله لان علمه) أى القاضى وقوله كقيام البيئة أى عنده أى والاخبار به حائز فليكن الاخبار بعلمه كذلك (قوله وله) أى لقاضى بلد الحاضر (قوله ان يكتب) أى الى قاضى بلد الغائب وقوله سماع شاهد واحد أى انه سمع شهادة شاهد واحد وقوله ليسمع الخ للام تعليلية متعلقة بجوز مقدر اقبل قوله له ان الخ أى ويجوز له ان يكتب بذلك لاجل ان يسمع القاضى المكتوب اليه شاهد آخر غير هذا الشاهد (قوله أو يحلفه) بالنصب معطوف على ليمسمع أى أو يحلفه فيما اذا كانت الدعوى على شئ يثبت بشاهد ويمين (قوله ويحكم) بالنصب معطوف على ليمسمع أو يحلف والفاعل يعود على المكتوب اليه وقوله له أى للمدعى (قوله أو ينهى اليه) معطوف على فينهى اليه سماع بينته وقوله حكما أى ينهى اليه انى حكمت لفلان على فلان بكذا وكذا وقوله ان حكم قيد فى انهاء الحكم (قوله ليستوفى) أى قاضى بلد الغائب الحق من المدعى عليه وهو علة لانهاء الحكم (قوله لان الحاجة الخ) تعليل للانهاء بسماع البيئة أو بالحكم وقوله الى ذلك أى الانهاء (قوله والانهاء ان يشهد الخ) أى والانهاء مفسر وبان يشهد قاضى بلد الحاضر ذكرين عدلين بما جرى عنده من سماع بينته أو حكم ليؤديه عند قاضى بلد الغائب وهذا ان الشاهدان غير الشاهدين على اثبات الحق ولولم يشهدهما القاضى ولكن أنشأ الحكم بحضورهما فلهما أن يشهدا عليه وان لم يشهدهما (قوله ولا يكفي) أى فى الانهاء غير رجلين (قوله ولو فى مال) أى ولو كان الانهاء فى اثبات مال أو هلال رمضان لماعلمت أن شهود الانهاء غير شهود الاثبات (قوله ويستحب كتاب) أى مع الاشهاد وقوله به أى بما جرى عنده من ثبوت الحق أو حكم وبسم الله الرحمن الرحيم حضر عندنا عاقل الله وياك فلان وادعى على فلان الغائب المقيم فى بلدك بالشئ الفلانى وقام عليه شاهدان وحلفت المدعى بيمين الاستظهار وحكمت له بالمال فاستوفه أنت منه واشهدت بالكتاب فلانا وفلان هذا اذا حكم عليه فان لم يحكم عليه قال بعد قوله وحلفت المدعى بيمين الاستظهار فاحكم عليه واستوف الحق منه واشهدت بالكتاب فلانا وفلان ولسن ختمه بعد قراءته على الشاهدين بحضرته ويقول اشهد كما اتى كتبت الى فلان بما سمعتهما ويضعان خطهما فيه ولا يكفيه أن يقول أشهد كما ان هذا خطى أو ان ما فيه حكمى ويندب أن يدفع للشاهدين نسخة أخرى بلا ختم ليطالعاهما ويتذكر عند الحاجة فان انكر الغائب بعد احضاره ان المال المذكور فيه علمه شهد عليه الشاهد ان عند قاضى بلده بحكم القاضى الكاتب فان قال ليس المكتوب اسمى صدق بيمينه لانه أخبر بنفسه والاصل براءة ذمته هذا ان لم يعرف به فان عرف به لم يصدق فان قال لست الخصم حكم قاضى بلده عليه ان ثبت أن المكتوب اسمه باقراره او بينته ولا يلتفت الى انكاره انه اسمه حينئذ اذ لم يكن ثم من يشاركه فيه وهو معاصر للمدعى يمكن معاملته له بان لم يكن ثم من يشاركه فيه أصلا أو كان ولم يعاصر المدعى أو لم يمكن معاملته لان الظاهر انه المحكوم عليه حينئذ فان كان هناك من يشاركه فيه وعاصر المدعى وأمكنت معاملته له بعث المكتوب اليه لاسكتاب أنه يطلب من الشهود زيادة تمييز للشهود عليه ويكتبها وينهيها فان لم يجد زيادة تمييز وقف الامر

ذكره فى العدة
وخالفه السرخسي
واعتمد البلقيني لان
علمه كقيام البيئة
وله على الاوجه أن
يكتب سماع شاهد
واحد ليمسمع
المكتوب اليه شهادا
آخر أو يحلفه ويحكم
له (أو) ينهى اليه
(حكما) ان حكم
(ليستوفى) الحق
لان الحاجة تدعو الى
ذلك (والانهاء ان
يشهد) ذكرين
(عدلين بذلك) أى
بما جرى عنده من
ثبوت أو حكم ولا
يكفى غير رجلين ولو
فى مال أو هلال
رمضان ويستحب
كتاب به

حتى يشكف الحال فعلم من ذلك انه يعتبر مع الماصرة امكان المعاملة كما صرح به الجرجاني
والسندني وغيرهما أفاد ذلك كله في الاقتناع وحواشيه (قوله يذكر) أي القاضي فيه أي
الكتاب وقوله ما يميز به المحكوم عليه أي الغائب المحكوم عليه أي أو الشهود عليه وعبارة المنهج
وشرحه ما يميز الخصم من الغائب وهذا الحق اه (قوله من اسم) بيان لما وقوله أو نسب أي أو صفة
أو حلية (قوله وأسماء الشهود) أي على ما في الكتاب وأما شهود الحق فلا يحتاج إلى ذكر أسمائهم
ان كان قد حكم فان لم يحكم احتيج إلى ذكرهم ان لم يعد لهم قاضي بلد الحاضر والافله ترك ذلك
كذا في المنهج وشرحه (قوله وتاريخه) أي ويذكر تاريخ الكتاب * (تمة) * لو شافه القاضي وهو
في محل عمله قاضي بلد الغائب بحكمه بان حضر قاضي بلد الغائب إلى بلد الحاكم وشافه بذلك أمضاه
ونفذه اذ ارجع إلى محل ولايته بخلاف ما لو شافه القاضي وهو في غير محل عمله قاضي بلد الغائب
فلا يرضيه كما قاله الامام والغزالي ولو قال قاضي بلد الحاضر وهو في طرف محل ولايته حكمت بذلك
لفلان على فلان الذي يبلدك أهضاه ونفذه أيضا لانه أبلغ من الشهادة والكتاب وهو حينئذ قضاء
بعلمه (قوله والانهاء بالحكم) العبارة فيها قلب والاصل والحكم المنهي ولو بلا كتاب (قوله يمضي)
أي ينفذ (قوله وسماع البيعة) بالجزم معطوف على بالحكم أي والانهاء بسماع البيعة وفي العبارة
قلب أيضا أي وسماع البيعة انتهى (قوله لا يقبل الا فوق مسافة العدوى) أي لا يقبل الانهاء
بالسماع الا اذا كان بين القاضيين فوق مسافة العدوى والفرق بينه وبين الانهاء بالحكم انه لم يتم
الامر في سماع البيعة مع سهولة احضارها في القرب دون البعد فلذلك قبل في البعد دون القرب وفي
انهاء الحكم قد تم الامر فلم يبق الا الاستيفاء فلذلك قبل مطلقا (قوله اذ يسهل) أي على قاضي بلد
الغائب وقوله احضارها أي البيعة وقوله مع القرب أي بأن تكون المسافة مسافة العدوى فسادونها
(قوله وهي) أي مسافة العدوى وقوله التي يرجع منها الجار والمجرور متعلق بما بعده وقوله
مبكر أي خارج من محله قبل طلوع الشمس وقبل عقب طلوع الغجر وقوله إلى محله متعلق
بیرجع وهو اظهر في مقام الاضمار وقوله لا أي أوائله والمعنى أن مسافة العدوى هي التي
يرجع أول الليل إلى محله من خرج منه إلى بلد الحاكم فيقبل طلوع الشمس وتعبيره بقوله لا أي
لا ينافي تعبيرهم بقوله يومه لأن أوائل الليل كالثهار كما في النهاية وعبارة الخطيب ومسافة العدوى
ما يرجع منها مبكر إلى محله يومه المعتدل اه قال ليجري عليه والمعنى أن يذهب إليها ويرجع
يومه المعتدل اه وسميت بذلك لان القاضي يعدى من طلب احضار خصمه منها أي يعينه على
احضاره (قوله فلو تسرع الخ) تفريع على التعليل اذ في اذ يسهل الخ وعبارة التحفة وأخذ في
المطلب من التعليل المذکور أنه لو تسرع الخ اه ولو صنع المؤلف كصنيعه لكان أولى وقوله مع
القرب أي قرب المسافة بين القاضيين وقوله بخومض متعلق بتسرع أي تسرع احضار البيعة له بسبب
مرض أو نحو ذلك الطريق وقوله قبل الانهاء جملة فعلية واقعة جوابا للو (قوله قال القاضي)
مقول القول جملة لوجه الغريم وقوله وأقر وه أي الفقهاء في قوله المذکور (قوله لو حضر
الغريم) أي غريم المدعي في البلد التي هو فيها (قوله وامتنع) أي الغريم (قوله من يبيع مال
الغائب) أي عن البلد التي حضر فيها وقوله لو فاء دينه متعلق ببيع أي امتنع من البيع لاجل وفاء
الدين الذي عليه وقوله به أي بماله الغائب أي بثمنه اذا بيع وهو متعلق بوفاء (قوله عند الطلب)
أي طالب المدعي حقه منه والطرف متعلق بامتنع (قوله ساغ للقاضي) أي جاز للقاضي بلد
المدعي بيعه وهو جواب لو وقوله لقضاء الدين أي لاجل قضاء الدين من ثمنه (قوله وان لم يكن
المال يعمل ولائته) أي القاضي وهو غاية في جواز البيع ويتصور بيعه حينئذ بما اذا كان
المشتري من أهل بلد القاضي وقد رأى المال الغائب وبما اذا حضر مشتر من بلد المال الغائب

يذكر فيه ما يميز به
المحكوم عليه من
اسم أو نسب أو ماء
الشهود وتاريخه
والانهاء بالحكم من
الحاكم يمضي مع قرب
المسافة وبمسافة
وسماع البيعة لا يقبل
الا فوق مسافة
العدوى اذ يسهل
احضارها مع القرب
وهي التي يرجع
منها مبكر إلى محله
ليلا فلو تسرع احضار
البيعة مع القرب بنحو
مرض قبل الانهاء
* (فرع) * قال
القاضي وأقر وه لو
حضر الغريم وامتنع
من بيع ماله الغائب
لوفاء دينه به عند
الطلب ساغ للقاضي
بيعه لقضاء الدين
وان لم يكن المال
يعمل ولائته

واشتراء منه أوله وكيل في الشراء عنه (قوله وكذا ان غاب بمحل ولايته) أي وكذلك يسوغ للقاضي بيع المال الغائب ان غاب الغريم الذي هو مال كنه لا يمكن في محله ولايته (قوله كما ذكره) أي ما بعد وكذا (قول وقالوا) أي السبكي والغزالي (قوله بخلاف ما لو كان) أي الغريم الذي هو المالان في غير محل ولايته أي فانه لا يسوغ للقاضي بيع ماله الغائب ويؤخذ من قوله بعد ومنعه اذا خرج اعظمه تقييد عدم جواز البيع بما اذا كان المال أيضا في غير محل ولايته (قوله لانه الخ) تعليل لما تضمنه قوله بخلاف ما لو الخ (قوله لا يمكن نيابته) أي القاضي وقوله عنه أي عن الغريم الغائب وقوله حينئذ أي حين اذ كان في غير محل ولايته قال في التحفة بعد ما ذكر ونوزعا بتصریح الغزالي كما مره واقتضاه كلام الرافعي وغيره بانه لا فرق في العقار المقضي به بين كونه بمحل ولاية القاضي الكاتب وغيره اقال الامام فان قيل كيف يقضى ببقعة ليست في محل ولايته قلنا هذا غفلة عن حقيقة القضاء على الغائب فكما انه يقضى على من ليس بمحل ولايته فغيب ليس فيه كذلك وعن هذا قال العلماء بحقيقة ان القضاء قاض في قرية ينفذ قضاؤه في دائرة الاتفاق ويقضى على أهل الدنيا ثم اذا ساغ القضاء على غائب فالقضاء بالدار الغائبة قضاء على غائب والدار مقضى بها اه تم قال وقد اعتمد بعضهم كلام السبكي والغزالي فارقا بين انتهاء القاضي الى قاضي بلد المال فحوز مطلقا وبين بيعه للمال فلا يجوز الا ان كان أحدهما في محل عمله فقال ما حاصله قال ابن قاضي شبهة وانما يمنع البيع اذا غاب هو وماله عن محل ولايته أي فيمنه الى الحاكم بلده وفيها أو ماله كما ذكره الاثمة ولا يجوز ان يبيع اذا خرج اعظمه وقوله بعضهم يجوز سهو اه (قوله وحاصل كلامهما) أي السبكي والغزالي (قوله جواز البيع) أي بيع القاضي مال الغائب بمحل ولايته (قوله اذا كان هو) أي الغريم (قوله ومنعه) أي البيع وقوله اذا خرج أي الغريم وماله معا وقوله عنها أي عن محل ولاية القاضي (قوله لو غاب انسان الخ) أي غاب انسان من بلده من غير ان يجعل له وكيل فيها وقوله وله أي للانسان الغائب وقوله مال حاضر أي في البلد (قوله فانه سي) بالنسبة للجهول والمجار والمجور وبعد نائب فاعله والاصل فانه سي شخص من أهل محله ما ذكر قال ع ش و ينبغي وجوب ذلك على سبيل الكفاية في حق أهل محله اه (قوله انه) أي المال الحاضر أو الحاكم فأنصهر يصلح عوده على كل منهما وقوله ان لم يبعه الضمير المستتر يعود على الحاكم ولبارز يعود على المال (قوله اختل معظمه) أي فسد معظم المال (قوله لزمه بيعه) أي لزم الحاكم بيع المال أي وحفظ ثمنه عنده (قوله ان تعين) أي البيع طريقا أي سببا لسلامته فان لم يتعين لم يلزمه بيعه بل ببقه و يقرضه أو يؤجره قال في الروض وشرحه وللقاضي اقراض مال الغائب من ثقة لحفظه بالذمة أي فيها وله بيع حيوان لخوف هلاكه ونحوه كغصبه سواء فيه مال اليتيم الغائب وغيره وله تأجير أي اجارته ان أمن عليه لان المنافع تغتفر بمضي الوقت ومال من لا يرجي معرفته له بيعه وصرفه أي صرف ثمنه في المصالح وله حفظه اه بخلاف وقوله وللقاضي قضيته جواز ما ذكر عليه لا وجوبه فهو بخلاف ما ذكره الشارح وفي فتاوى القفال ما يقتضي الجواز أيضا ونصه للقاضي بيع مال الغائب بنفسه أو فمه اذا احتاج الى نفقة وكذا اذا خاف فوته أو كان الصلاح في بيعه ولا يأخذ به بالشفعة واذ اقدم لم ينقض بيع الحاكم ولا يجاره اه (قوله وقد صرح الاصحاح الخ) الغرض من سياقه تقوية ما ذكره وافادة ان فيه تفصيلا (قوله انما يتسلط على أموال الغائبين) أي انما يتصرف فيها ببيع ونحوه (قوله اذا اشرفت على الضياع) أي قربت من الفساد (قوله أو مست الحاجة اليها أي الجأت الحاجة الى أموالهم وقوله في استيفاء حقوق متعلق بالحاجة وفي معنى اللام أي الجأت الحاجة الى أموالهم لقضاء الحقوق التي ثبتت عليهم منها (قوله وقالوا) أي الاصحاح (قوله ثم في الضياع) أي فيما يؤل الى الضياع لولم يتصرف فيه اذ التفصيل ليس في الضياع نفسه والاصح قوله بعد وعسرت المراجعة

وكذا ان غاب بمحل ولايته كما ذكره التاج السبكي والغزالي بخلاف ما لو كان بغير محل ولايته لانه لا يمكن نيابته عنه في وفاة الدين حينئذ وحاصل كلامهما جواز البيع اذا كان هو وماله في محل ولايته ومنعه اذا خرج اعظمه (وهمة) * لو غاب انسان من غير وكيل وله مال حاضر فانه سي الى الحاكم انه ان لم يبعه اختل معظمه لزمه بيعه ان تعين طريقا لسلامته وقد صرح الاصحاح بان القاضي انما يتسلط على أموال الغائبين اذا اشرفت على الضياع أو مست الحاجة اليها في استيفاء حقوق ثبتت على الغائب وقالوا ثم في الضياع تفصيل

قبل وقوع الضياع (قوله فان امتدت) طالت وقوله الغيبة أى غيبة مالك المال (قوله وعسرت المراجعة) أى مراجعة الحاكم لصاحب المال فى شأنه (قوله فىل وقوع الضياع) متعلق بالمراجعة (قوله ساغ التصرف) أى جاز للحاكم التصرف فيه ببيع ونحوه وقضيته عدم الوجوب الآن يقال المراد به ما قابل الامتناع فى صدق بالوجوب وهو المراد (قوله وليس من الضياع) أى المسوغ للتصرف فيه وقوله اختلال أى فساد فى المال وقوله لتلف المعظم أى معظم المال وقوله ولم يكن أى الاختلال سارياً وعطف هذه الجملة على ما قبلها من عطف أحد المتلازمين على الآخر إذ يلزم من عدم سريانه عدم تأديته لتلف المعظم وبالعكس (قوله لا امتناع الخ) علة لتقدير مرتب على قوله وليس من الضياع الخ أى وإذا كان ليس من الضياع الاختلال المذكور فلا يبيعه الحاكم لا امتناع ببيع مال الغائب لمجرد المصلحة وهذا يخالف ما مر عن فتاوى القفال من أنه إذا كان الصلاح فى بيعه فله ذلك (قوله والاختلال المؤدى الخ) هو مفهوم قوله لا يؤدى الخ وفى أخذه مفهومه ولم يأخذ مفهوم ما بعده أعنى ولم يكن سارياً الخ يؤيد ما قررته عليه والمعنى أن الاختلال يقتضى لتلف معظم المال بعد ضياعاً فيسوغ للإمام التصرف فيه قبله (قوله نعم الخ) استدراك على التفصيل فى الضياع أى أن التفصيل المذكور محله فى غير الحيوان أما هو ففى ما حصل اختلال فيه تصرف فيه مطلقاً ولم يؤد اختلاله إلى تلفه وقوله لحرمة الروح أى حفظ الحرمة الروح وهو علة البيع وقوله ولأنه أى الحيوان وهو معطوف على العلة قبله وقوله يباع أى يبيعه الحاكم عليه ومحله أن تعين البيع والابان أمكن تدارك الضياع بالاجارة كتفى بها ويقتصر على أقل زمن يحتاج إليه كالمزاد وقوله على مالكه أى فخرها عن مالكه أو نيابة عنه فعلى معنى عن وهى متعلقة بمحذوف (قوله بحضرته) متعلق ببيع أى يباع بحضرة مالكه وقوله اذالم ينفق عليه أى اذالم ينفق المالك على الحيوان (قوله ولونهى الخ) معطوف على العلة قبله أيضاً فهو علة لبيع الحيوان أى ولانه لونهى المالك عن التصرف فيه امتنع التصرف فيه إلا فى الحيوان فلا يمتنع حفظ الروح (قوله بحبس الحاكم) أى أو نائبه وقوله إلا ببقى الرقيق المأرب من سيده وهو مفعول بحبس (قوله اذأوجده) أى وجد الحاكم الآبق (قوله انتظاراً لسيده) حال على تأويله باسم الفاعل أى بحسبه حال كونه منظر السيد أو مفعول مطلق لفعل محذوف أى وينتظر سيده انتظاراً (قوله فان أبطأ سيده) أى تراخى فى طلب سيده (قوله باعه الحاكم) أى أو يؤجره أن أمن عليه (قوله فاذا جاء سيده فليس له غير الثمن) أى وليس له فسخ البيع لأن ما صدر من الإمام كان بنيابة شرعية عنه (تمة) فى القسمة وهى تمييز بعض الانصباء من بعض والأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى وإذا حضر القسمة أولو القربى واليتامى والمساكين فأرزقوهم منه فكان يجب إعطاء المذكورين شيئاً من التركات فى صدر الإسلام ثم نسخ الوجوب وبقي الندب وأخبار تكبر الأصحاب كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم الغنائم بين أربابها والحاجة داعية إليها لتحسن كل واحد من الشرى يكن أو الشركاء من التصرف فى نصيبه استقلالاً ويتخلص من سوء المشاركة واختلاف الأيدي وأركانها ثلاثة قاسم ومقسوم ومقسوم له ويشترط فى القاسم المنصوب من جهة الامام أهلية الشهادات وعلمه بالقسمة وكونه عفيفاً عن الطمع حتى لا يرتشى ولا يخون فإن لم يكن منصوباً من جهة الامام بل تراضى عليه الشرى كان أو الشركاء ولم يحكموه فى القسمة لم يشترط فيه إلا التكليف فان حكموه اشتراط فيه ما اشترط فى منصوب الامام واعلم ان القسمة على ثلاثة أنواع أحدها القسمة بالنظر للأجزاء المتساوية كقسمة المثلثات من جوب وغيرها فقجزاً الانصباء كإلّا فى مكيل وزنا فى موزون وتسمى هذه القسمة قسمة المتشابهات لأن الأجزاء فيها متشابهة فمقدورها صورة وقسمة الأجزاء لكونها أفرزت لكل من الشركاء نصيبه فانها القسمة بالتعديل أى التقويم بان تعدل السهام بالقيمة كقسمة أرض تختلف قيمة أجزائها بقوة

فان امتدت الغيبة
وعسرت المراجعة
قبل وقوع الضياع
ساغ التصرف
وليس من الضياع
اختلال لا يؤدى
لتلف المعظم ولم يكن
سارياً لا امتناع ببيع
مال الغائب لمجرد
المصلحة والاختلال
المؤدى لتلف المعظم
ضياع نعم الحيوان
يباع لمجرد طرق
اختلال إليه لحرمة
الروح ولانه يباع على
مالكه بحضرته اذالم
ينفق عليه ولونهى
عن التصرف فى ماله
امتنع الا فى الحيوان
الحاكم (فرع) * يحبس
الحاكم الآبق اذا
وجده انتظاراً لسيده
فان أبطأ سيده باعه
الحاكم وحفظ ثمنه
فاذا جاء سيده له
فليس غير الثمن

أشياء أو قريب ماء أو بسبب ما فيها كاستان بعضه فخل وبعضه عنب وتكون الأرض بينهما نصفين
 ويساوي قيمة ثلث الأرض مثلاً قيمة ثلثها وثالثها النصفه لرد وهي التي يحتاج فيها الرد أحد
 الشرطين للآخر ما لا أخيبها كان يكون في أحد جانبي الأرض المشتركة ثراً أو شجرة مثلاً لا يمكن
 قسمته فبر من يأخذه بالقسمه قسط قيمة الثراً أو الشجرة فلو كانت قيمة كل من الثراً أو الشجرة مثلاً ألفاً
 رد الآخر ذلك الجانب الذي فيه الثراً أو الشجرة خمسة أضعاف لهما نصف ألف والنوع الأول من أنواع
 القسمه الثلاثة أفرز للحق أي يتبين به أن ما خرج لكل هو الذي ملكه لا يبيع والنوع الثاني أن
 يبيع لكن لا يقتصر للفظ نحو يبيع أو يقلبك وقبول بل يقوم الرضا مقامهما ويشترط للقسمه الواقعة
 بالتراضي في الأنواع الثلاثة رضاها بعد خروج القرعة أن حكمها بالقرعة كان يقولوا رضينا بهذه
 القسمه أو بما أخرجته القرعة بخلاف القسمه بالإيجاب وهو لا يكون إلا في قسمه الأفرز والتعديل
 دون الرد فلا يدخلها إيجاب فلا يعتبر فيها الرضا قبل القرعة ولا بعدها فإن لم يحكموا بالقرعة كأن
 اتفقوا على أن يأخذ أحدهم هذا القسم والآخر ذلك القسم وهكذا ابتراضهم كما يقع كثيراً فلا حاجة
 إلى رضا آخر والله سبحانه وتعالى أعلم

* (باب الدعوى والبيّنات) *

ذكرهم ما عقب القضاء لكونهم لا يقعان الاعتقاد أو محكم وأقر الدعوى لأن حقيقة واحدة
 وإن اختلف المدعى به وجمع البيّنات لاختلاف أنواعها لأنها إما رجل أو رجلان أو أربع نسوة كما
 سيأتي (قوله الدعوى لغة الطلب) منه قوله تعالى ولهم ما يدعون أي يطلبون (قوله وألفها للتأنيث)
 أي كآلف حبل وقد تؤنث بالتاء فيقال دعوة وتجمع على دعوات كسجدة وسجديات لكن المشهور
 أن الدعوة بالتاء تكون للدعوة إلى الطعام (قوله وشرعاً) عطف على لغة وقوله أخبار عن وجوب
 حق أي ثبوت حق على غيره وهذا يشمل الشهادة فالأولى أن يزيد لفظه بأن يقول عن وجوب حق
 له أي للخبر لتخرج الشهادة وقوله عندكم قال في التحفة وكانهم أنما لم يذكر والمحكم هنا مع ذكرهم
 له فيما بعد لأن التعريف للدعوى حيث أطلقت وهي لا تبادر منها إلا ذلك اهـ (قوله وجمعها الخ)
 الأولى تقديمه على قوله وشرعاً كما في التحفة لأن الجمع المذكر كور للدعوى بالمعنى اللغوي لا المعنى
 الشرعي لأنه حقيقة واحدة لا تعدد فيها كما تقدم فربما وقوله بفتح الواو وكسرهما قال ابن مالك
 وبالفعل والفعالي جمعاً * صحراء والعذراء والقيس اتبعوا

(قوله كفتاوى) أي فانه بفتح الواو وكسرهما (قوله والبيّنات الشهود) الأولى والبيّنات جمع بيّنات
 وهي الشهود لانه ذكرها في الترجمة كذلك (قوله سمعوا) أي الشهود وقوله أي بالبيّنات (قوله
 لا بهم يتبين الحق) أي يظهر واسم ان ضمير الشأن محذوف (قوله وجمعوا) أي البيّنات والأولى
 وجمعت أي البيّنات على بيّنات (قوله لاختلاف أنواعهم) أي البيّنات والأولى لاختلاف أنواعها
 أي البيّنات واخذ ألف الأنواع يكون بحسب اختلاف المدعى به كما سيذكره في فصل الشهادات
 (قوله والأصل فيها خبر الصحبين) عبارة التحفة والأصل فيها قوله تعالى وإذا دعوا إلى الله ورسوله
 لحكم بينهم الآية وخبر الصحبين الخ اهـ (قوله ولو يعطى الناس الخ) أي لو كان كل من ادعى شيئاً
 عند الحاكم يعطاه بمجرد دعواه بالبيّنات لا يدعى أناس الخ ولكن لا يعطون بدعواهم بالبيّنات فلم يدعوا
 الخ (قوله دماء رجال وأموالهم) قدم الدماء مع أن الدعوى بالمال أكثر لأن الدماء أول ما تقع فيها
 المطالبة ويفصل فيها بين المتخاصمين يوم القيامة (قوله ولكن الخ) هي وإن لم تأت لفظاً على
 قانونها من وقوعها بين نفي وأثبت لكنها جارية عليه تقدير الان لو تغيّر النفي إذا المعنى لا يعطى
 الناس بدعواهم المجردة ولكن باليمين وهي على المدعى عليه الآتي اللعان والقسمه إذا اقترن بدعوى
 الدم لو ثبت فاليمين في جانب المدعى فيها (قوله وفي رواية) أي للبيهقي وذكرها بعد ما تقدم لأن

* (باب الدعوى
 والبيّنات) * الدعوى
 لغة الطلب وألفها
 للتأنيث وشرعاً أخبار
 عن وجوب حق
 على غيره عند
 حاكم وجمعها دعوى
 بفتح الواو وكسرهما
 كفتاوى والبيّنات
 الشهود سمعوا لأن
 بهم يتبين الحق وجمعوا
 لاختلاف أنواعهم
 والأصل فيها خبر
 الصحبين ولو يعطى
 الناس بدعواهم
 لا يدعى أناس دماء
 رجال وأموالهم
 ولا لمن اليمين على
 المدعى عليه وفي
 رواية

ففيها زيادة فائدة وهي ان البينة على المدعي (قوله البينة على المدعي واليمين على من أنكر) انما جعلت البينة على الال واليمين على الثاني لان جانب الاول ضعيف لدعواه خلاف الاصل والبينة حجة قوية تلعبها عن التهمة وجانب الثاني قوي لموافقة للاصل في البراءة واليمين حجة ضعيفة لقربها من التهمة فجعل القوي في جانب الضعيف والضعيف في جانب القوي (قوله المدعي الخ) لما كانت الدعوى تتضمن مدعى ومدعى عليه شرع في بيانها فقال المدعي الخ (قوله من خالف قوله الظاهر) وقيل هو من لو سكت لترك والمدعى عليه من لو سكت لم يترك قال في التحفة واستشكل أي التعريف الاول للمدعي بان الوديع اذا ادعى الرأ والتلف يخالف قوله الظاهر مع ان القول قوله ورد به يدعي أمر الظاهر هو بقاءه على الامانة ويرده ما في الروضة وغيرها ان الامناء الذين يصدقون في رد بيمينهم مدعون لانهم يدعون الرد مثلا وهو خلاف الظاهر لكن اكتفي منهم باليمين لانهم أثبتوا أيديهم لغرض المال اه (قوله وهو) أي الظاهر وقوله براءة الدمة أي ذمة المدعى عليه مما ادعاه المدعي فلوا سلم الزوج والزوجة قبل الدخول ثم قال الزوج أسلمنا معا فالنسكاح باق وقالت الزوجة بل أسلمنا مرثيا فالنسكاح فهو مدع لان اسلامهما معا خلاف الظاهر وهي مدعى عليها لموافقتها الظاهر فتحالف هي ويرتفع النسكاح وفي الجبرمي وقضية هذا ان القول قول الزوجة والمعتقد خلافه وهو ان القول قول الزوج لان الاصل بقاء النسكاح ولا يرتفع الا بيمين اه بالمعنى (قوله والمدعى عليه من وافقه أي الظاهر) أي ان ضابط المدعى عليه هو من وافق قوله الظاهر وتقدم ضابط آخر له غير هذا (قوله وشرطهما) أي المدعى والمدعى عليه وقوله تكليف قال سم انظره مع قوله في أول باب القضاء على الغائب والقياس سماعها على ميت وصغير ومع قول المتن ويجريان في دعوى على صبي ومجنون اه بتصرف وقصده الاعتراض على اشتراط التكليف بالنسبة للمدعى عليه مع ان ما تقدم في القضاء على الغائب يقتضي عدم الاشتراط ثم رأيت العلامة الرشيدى كتب على قول النهاية والمدعى عليه المتصرف بما امره من أي الذي من جلته التكليف ولعل مراده المدعى عليه الذي تجرى فيه جميع الاحكام التي من جلته الجواب والحلف والافحوا الصبي يدعى عليه لكن لاقامة البينة اه (قوله والزام للاحكام) أي أحكام المسلمين قال في فسخ الجواد كذبي لآخرى ومعاهد ومستأمن نعم تسمع دعوى الاخيرين على مثلها ما ودمي ومسلم بل قد تصح دعوى الحربى كما بينته في الاصل اه وقوله في الاصل قال فيه بل الحربى نفسه تصح دعواه في بعض الصور لما مر في الامان ان الاسير لو اشترى منه شيء شراعه محال لزمه ان يبعث اليه ثمنه أو فاسد عينه فحينئذ تصح دعواه ذلك وكذلك تصح دعواه فيما لو دخل حربا ان دارنا أمان فقتل أحدهما الا آخر فاذا قدم وارث المقتول أو سيده سمعت دعواه على قاتله اه (قوله فليس الحربى ملتزما للاحكام) أي فلا تصح الدعوى منه وعليه قال سم وقد تسمع دعوى الحربى اه أي في بعض الصور كما تقدم آنفا (قوله بخلاف الذي) أي فانه ملتزم لها فتسمع الدعوى منه وعليه (قوله ثم ان كانت الدعوى) أي المدعى به فهي مصدر بمعنى اسم المفعول والاصح الاخبار عنها بقوله قودا الخ وقوله قودا الخ والخاصل انه ان كان المدعى به عقوبة لا دمي وجب رفعها للحاكم ولا يستقل صاحب الحق باستيفائها وان كان عقوبة لله فلا تسمع فيها دعوى لانتفاء حق المدعى فيها فالطريق في اثباتها شهادة الحسبة وان كان عبنا أو دينا فغية تفصيل سيد كرهه الشارح وان كان منفعة فان كانت واردة على العين فهي كالعين فله استيفاؤها من نفسه ان لم يخش من ذلك ضررا ولا ولد من ارفع الى الحاكم وان كانت واردة على الذمة فهي كالدين فان كانت على غير ممنوع طالبه بها ولا يأخذ شيئا من ماله بغير مطالبة وان كانت على ممنوع وقد رد على تخصيصها بأخذ شيء من ماله فله ذلك بشرطه قال الرشيدى وضابط ما اشترط فيه الدعوى عند من ذكر كل ما لا تقبل فيه شهادة الحسبة وليس بما لاه (قوله

البينة على المدعى
واليمين على من أنكر
(المدعى من خالف
قوله الظاهر) وهو
براءة الدمة (والمدعى
عليه من وافقه) أي
الظاهر وشرطهما
تكليف والسترام
للاحكام فليس الحربى
ملتزما للاحكام
بخلاف الذي ثم ان
كانت الدعوى قودا
أو دمي قذف أو تعزيرا

وجب رفعها) أي الدعوى بما ذكرها الضمير يعود على الدعوى بالمعنى المصدرى لا بمعنى اسم المفعول
 وقوله إلى القاضي مثله أميراً ونحوه عن برجي الخلاص على يده والمقصود عدم الاستقلال عمرة اه
 بجري (قوله ولا يجوز للاستحقاق الاستقلال باستيفائها) أي الدعوى بمعنى المدعى به فلو خالف واستقل
 وقعت الموقعة وإن أتم باستقلاله اه ع ش (قوله وكذا سائر العقود الخ) أي ومثل القود وحدها القذف
 والتعزير في وجوب الرفع إلى القاضي وعدم جواز الاستقلال في استيفائها سائر العقود والفسوخ
 قال سم لعله في غير العقوبة كالنكاح والرجعة باعتبار الظاهر فقط حتى لو عامل من ادعى زواجيتها
 أو رجعتها معاملة الزوجة جاز له ذلك فيما بينه وبين الله تعالى إذا كان صادقا فليراجع اه
 (قوله كالنكاح) راجع للعقود أي فلو ادعى زوجية امرأة فلا بد في ثبوتها من الرفع إلى الحاكم
 (قوله والرجعة) أي فيما إذا ادعى بها بعد انقضاء العدة أي ادعى بعد انقضاء العدة أنه كان راجعها
 قبلها والابان ادعى بها قبل انقضاء العدة فلا حاجة للدعوى والرفع للحاكم لانه قادر على انشائها اه
 بجري وهي راجعة للعقود (قوله وعيب النكاح) أي العيب الذي يثبت فسخ النكاح فهو
 راجع للفسوخ فليس للزوج أو الزوجة الاستقلال بفسخ النكاح بالعيب بل لا بد من الرفع إلى
 الحاكم (قوله والبيع) يحتمل أنه معطوف على النكاح المضاف إليه عيب أي وعيب البيع أي الذي
 يثبت به فسخ البيع فيكون راجع للفسوخ ويحتمل أنه معطوف على النكاح الأول أي وكالبيع
 فيكون راجعاً للعقود (قوله واستثنى الماوردي) أي من عدم جواز الاستقلال باستيفاء حد
 القذف أو التعزير وقوله من بعد عن السلطان أي أو قرب منه وخاف من الرفع إليه عدم التمكن
 من اثبات حقه أو غرم دراهم فله استيفاء حقه حيث لم يطع عليه من يثبت بقوله وأمن الفتنة اه
 ع ش (قوله فله استيفاء الخ) أي ومع ذلك إذا بلغ الامام فله تعزير به لافتياته عليه وقوله حد قذف
 أو تعزير أي فقط فلا يستوفي القود وقال ابن عبد السلام في آخر قواعد ما لو انفرد بحيث لا يرى ينبغي
 أن لا يمنع من القود ولا سيما إذا عجز عن اثباته اه وقوله ينبغي أن لا يمنع أي شرعا فيجوز له ذلك باطنا
 (قوله وله أي للشخص) مراده به الدائن بدليل قوله بعدم من مال مدين له فكل ما قاصر على الدين
 وكان الأولي أن يذكر كغيره العين أيضا فيقول وله بلا فتنة أخذ عين ماله استقلالاً من هي تحت يده
 وأخذ ما هو له من مال مدين مما طل الخ (قوله بلا خوف فتنة) الجار والمجرور متعلق بمخوف حال
 من المصدر بعده أي له أخذ ماله حال كونه الأخذ كائناً بلا خوف فتنة (قوله عليه أو على غيره)
 أي أنه لا فرق في خوف الفتنة بين أن تقع على الأخذ نفسه أو على غيره (قوله أخذ ماله) بكسر اللام
 أي حقه الذي في ذمة المدين والمراد جنس حقه كما سيذكره ويصح قراءته بفتح اللام أي الشيء الذي
 هو ثابت له في ذمة المدين (قوله استقلالاً) أي من غير رفع للحاكم (قوله للضرورة) تعليل لجواز
 الأخذ استقلالاً أي وإنما جاز له الأخذ كذلك لوجود الضرورة قال حل وهي المؤنة ومشقة الرفع
 إلى الحاكم اه وإذا كان المراد بالضرورة ما ذكره من رافع قوله لا حتى ولان في الرفع للقاضي
 مشقة ومؤنة وحينئذ فالأولى حذف هذا التعليل اكتفاء عنه بما سيأتي (قوله من مال مدين)
 متعلق بأخذ وقوله له متعلق بمدين وضميره يعود على الأخذ أي مدين للأخذ (قوله مقر مما طل)
 أي مواعده بالوفاء مرة بعد أخرى قال في المصباح مطلة يد بينه مطلاً إذا سوفه بوعده بالوفاء مرة بعد أخرى
 اه وقوله به أي بالدين (قوله أو أحادله) أي منكراً للدين وهو مقابل قوله مقر (قوله أو متوار)
 أي مختلف بعد حلول أجل خوف أن يطله الدائن (قوله أو متعزز) أي ممتنع من أدائه اعتماداً على
 القوة والغلبة قال في المصباح عزيز أي اشتد كناية عن الانفة وتعزز أي تقوى اه ولو قال كافي
 المنهج على ممتنع من أدائه مقراً كان أو حاد الكنانة وأخصر وأنسب بقوله لا حتى ولو كان الدين
 على غير ممتنع من الاداء طلبة الخ (قوله وإن كان على الجاحد الخ) غاية لجواز الأخذ (قوله أو رجاً)

وجب رفعها إلى
 القاضي ولا يجوز
 للاستحقاق الاستقلال
 باستيفائها لعظم
 الخطر فيها وكذا سائر
 العقود والفسوخ
 كالنكاح والرجعة
 وعيب النكاح
 والبيع واستثنى
 الماوردي من بعد
 عن السلطان فله
 استيفاء حد قذف
 أو تعزير (قوله وله) أي
 للشخص (بلا خوف
 فتنة) عليه أو على
 غيره (أخذ ماله)
 استقلالاً للضرورة
 (من) مال مدين له
 مقر (مما طل) به أو
 أحادله أو متوار أو
 متعزز وإن كان على
 الجاحد بينة أو رجاً
 أقراده لو رفعه للقاضي

لاذنه صلى الله عليه وسلم لم يند لما سكت اليه شيخ أى سفيان أن تأخذ ما يكفها وولدها بالمعروف ولان في الرفع للقاضي مشقة ومؤنة وانما يجوز له الاخذ من جنس حقه ثم عند تعذر جنسه بأخذ غيره ويتعين في أخذ غير الجنس تقديم النقد على غيره ثم ان كان المأخوذ من جنس ماله يملكه ويتصرف فيه بدلا عن حقه فان كان من غير جنسه فبيعه الطافر بنفسه أو مأذونه للغير لانفسه اتفاقا ولا لمحجوره لامتناع تولي الطرفين وللمهمة هذا ان لم يتيسر علم القاضي به لعدم علمه ولا بينة أو مع أحدهما لكنه يحتاج لمؤنة ومشقة والا اشترط اذنه ولا يبيعه الا بنقد البلد (ثم ان كان جنس حقه مملوكه) والا اشترط جنس حقه ومملكه ولو كان المدين محجورا عليه بفلس أو ميتا وعليه دين لم يأخذ الا قدر حصته بالمضاربة ان علمها والا احتاط

أى الدائن اقراره أى المدين الجاحد وقوله لو دفعه للقاضي أى رفع دعواه عليه للقاضي (قوله لاذنه الخ) علمه لجواز الاخذ (قوله ان تأخذ) أى من مال أى سفيان والمصدر المنسوب لك منصوب بنزع الخافض وهو متعلق بأذنه (قوله ولان في الرفع للقاضي مشقة ومؤنة) أى في الجملة والافتقار لتكون مشقة ولا مؤنة فيه (قوله وانما يجوز له) أى للدائن الظافر وقوله من جنس حقه أى الذى يطلبه به وحده اياه (قوله ثم عند تعذر جنسه) أى بان لم يوجد (قوله يأخذ غيره) أى له أن يأخذ غير جنس حقه ولو أمة ومجمله اذا كان الغريم مصدقا انه مملكه فلو كان منكرا اذ لم يجز له أخذه وجها واحدا كما في النهاية والتحفة (قوله ويتعين في أخذ غير الجنس) أى غير جنس حقه وقوله تقديم النقد على غيره أى تقديم النقد أى في الاخذ ايش ترى به ما هو من جنس حقه (قوله ثم ان كان المأخوذ) أى المال الذى أخذه الظافر (قوله يملكه) أى بلفظ يدل عليه كملكك قال في التحفة وظاهره كالروضة والشرحين انه لا يملكه بمجرد الاخذ لكن قال جرح يملكه بمجرد واعتمده الاسنوى وغيره لان الشارع اذن له في قبضه فكان كاقباض الحاكم له وهو متجه اه (قوله ويتصرف) أى الاخذ وقوله فيه أى في المأخوذ (قوله فان كان) أى المأخوذ وقوله من غير جنسه أى جنس حقه قال في التحفة أو منه وهو بصفة أرفع اه (قوله فيبيعه) أى ولا يملكه من غير بيع وان كان قدر حقه (قوله بنفسه) متعلق ببيع أى يبيعه بنفسه أى استقلا لا من غير رفع للحاكم كما يستعمل بالاخذ (قوله لانفسه) أى لا يبيعه على نفسه اتفاقا (قوله ولا لمحجوره) دل في التحفة بعده كما هو ظاهر (قوله لا امتناع الخ) تعليل لعدم جواز البيع على نفسه أو محجوره باطنا وقوله تولي الطرفين أى الايجاب والقبول (قوله وللمهمة) تعليل ثان له (قوله هذا) أى محل كونه يبيعه بنفسه للغير (قوله ان لم يتيسر علم القاضي به) أى لم يسهل علم القاضي بحق الظافر الكائن تحت يد الغير وقوله لعدم الخ تعليل لعدم تبس ذلك وقوله علمه أى القاضي وقوله ولا بينة أى موجودة تشهد بالحال وقوله أو مع أحدهما أى أو تبس علم القاضي مع العلم أو البينة ولا يخفى ما في ذلك من الركاكة وعجالة فتح الجواد وباع الظافر بغير جنس حقه ولو بوكيله ما ظفر به حيث لم يعلم القاضي الحال ولم يكن له بينة لتقصير المدين بامتناعه وليس له تمككه فان علم القاضي لم يبيع الا بأذنه وكذا لو كان له بينة ومجمله كما يحسنه البلقينى في الاول وقياسه انه في حيث لا مشقة ومؤنة فوق العادة والاستقلال اه وهي ظاهرة (قوله لكنه) أى الرفع للقاضي يحتاج الى مؤنة ومشقة (قوله والا) أى بان تبس علم القاضي أو وجدت بينة مع وجود المشقة أو مع وجود المؤنة وقوله اشترط اذنه أى اذن القاضي في البيع وعجالة شرح الروض فان أطلع عليه القاضي لم يبيعه الا بأذنه قال البلقينى ولعله فيما اذلم تحصل مؤنة ومشقة فوق العادة والا فلا يبعد ان يستعمل بالبيع كما يستعمل بأخذ الجنس وغيره اه (قوله ولا يبيعه) أى غير جنس حقه وقوله لا بنقد البلد أى الغالب (قوله ثم ان كان جنس حقه مملوكه) واعلم أن هذا من المتن في غالب النسخ فيمقتضاه يكون اسم كان يعود على المأخوذ ولكن الشارح تصرف فيه وجعله عائدا على نقد البلد ويوجب في بعض نسخ الخط انه من الشارح وعليه فعود الضمير على نقد البلد ظاهر (قوله تملكه) يأتى فيه ما تقدم (قوله والا اشترى) أى وان لم يكن نقد البلد من جنس حقه اشترى به جنس حقه قال في التحفة لا بصفة أرفع اه (قوله ومملكه) أى ما اشتراه بنقد البلد الذى ليس من جنس حقه وظاهره انه يملكه بمجرد الشراء وهو كذلك كما في التحفة (قوله ولو كان المدين الخ) لو شرطية جواها قوله لم يأخذ الا قدر حصته (قوله أو ميتا) أى أو كان المدين ميتا وقوله وعليه دين أى وعلى الميت دين آخر لشخص آخر (قوله لم يأخذ) أى الظافر بحقه وقوله الا قدر حصته بالمضاربة أى قدر ما يخصه من أموال المحجور وعليه أو الميت بعد المقاسمة وتقسيطها على أرباب الديون (قوله ان علمها) أى قدر حصته وأنت الضمير لا كتسابه التائب من المضاف اليه (قوله والا احتاط) أى

وان لم يعلم قدر حصته احتياط قال ع ش أى فى أخذ ما يتقن ان أخذه لا يزيد على ما يخصه اه (قوله وله) أى للشخص الدائن وقوله الاخذ أى ظفرا وقوله من مال غريم غريمه أى كان يكون لزيد على عمرو دين ولعمرو على بكر مثله فلزيد ان يأخذ من بكر ماله على عمرو ويلزمه حينئذ ان يعلم الغريم بأخذه حتى لا يأخذ ثانيا وان أخذ كان هو الظالم ولا يلزمه اعلام غريم الغريم اذ لا فائدة فيه ومن ثم لو خشي أن الغريم يأخذ منه ظلم الزمهم فيما يظهر اعلامه (قوله ان لم يظفر) أى الدائن الذى هو زيد فى المثال وقوله بمال الغريم أى غريم الدائن وهو بكر فى المثال فان ظفربه لم يجزله الاخذ من مال غريم الغريم (قوله ويجد غريم الغريم) يعنى وكان غريم الغريم الذى هو بكر جاحدا للغريم الذى هو عمرو فلو كان مقراله غير ممتنع من الاداء لم يجز لزيد ان يأخذ منه شيئا (قوله جازله) أى لا يأخذ بنفسه فلو وكل بذلك أجنبيا لم يجز فان فعل ضمن المباشرة قال فى التحفة ولو قيل بجواز الاستعانة به لما جاز عن نحو الكسر بالكلية لم يبعد اه (قوله كسر باب أو قفل ونقب جدار) أى بشرط أن لا يكون ماذ كرمهونا أو مؤجرا ولا ملحجور عليه حجر فليس وقوله للدين متعلق بمحذوف صفة لكل من باب وقفل وجدار ويشترط فيه أن لا يكون صيبا أو مجنونا أو غائبا فلا يؤخذ من مالهم ان ترتب عليه كسر أو نقب لعذرهم خصوصا الغائب وان لم يترتب على الاخذ ماذ كرجاز وبه ضمهم منع الاخذ من مالهم مطلقا وعبارة النهاية ويمتنع نحو النقب فى غير متعد لنحو صفر قال الاذرى وفى غائب معدور وان جاز الاخذ اه (قوله ان تعين) أى المذكور من الكسر والنقب فان لم يتعين ذلك لم يجز فلو فعل ضمن (قوله وان كان معه بينة) أى يجوز له الكسر والنقب وان كان بينة معه تشهد بالحق الذى له قال فى التحفة وان كان لذى له تافه القيمة أو اختصاصا كما بحثه الاذرى اه (قوله فلا يضمنه) مفرع على جواز الكسر والنقب وضميره يعود على المذكور من الباب والقفل والجدار (قوله كالصائل) أى فانه لو تعدر دفعه الا باتلاف ماله جاز ولا يضمن وعبارة التحفة ولا يضمن ما فوته كتلف مال صائل تعدر دفعه الا باتلافه اه (قوله وان خاف فتنه الخ) محترز قوله بالاخوف فتنه وقوله أى مفسدة تفسير لقوله فتنه (قوله تفضى الى محرم) أى تؤدى تلك المفسدة الى ارتكاب حرام وقوله كأخذه له أى مال الاخذ الدائن لو اطلع عليه وهو مثال للمفسدة التى تفضى الى محرم اذا أخذ مال الدائن حرام (قوله وجب الرفع) جواب ان (قوله أو نحوه) أى كإثباته ومحكم وذى شوكة (قوله لتمكنه) أى الدائن وهو تعليل لوجوب الرفع للقاضى وقوله من الخلاص به أى من خلاص حقه من المدين بالقاضى (قوله ولو كان الدين على غير ممتنع) أى على قر غير ممتنع من الاداء وهذا مفهوم قوله مما طل الخ (قوله طالبه) أى طالب الدائن مد منه غير الممتنع (قوله ولا يحل أخذه شئ) أى من مال غير الممتنع من غير مطالبة وقوله له يصح تعلقه بالفعل ويصح بالمصدر (قوله لان له) أى للدين غير الممتنع وقوله الدفع من أى ماله شاء أى بخلاف ما لو استقل بالاخذ فلربما يأخذ شيئا لا تسمح نفس المدين به (قوله فان أخذ) أى الدائن شيئا من مال غير الممتنع من أدائه (قوله لزمه) أى الدائن الاخذ وقوله رده أى للدين (قوله وضمنه) أى ضمان المغصوب ان تلف (قوله مالم يوجد الخ) قيد للزوم الرد والضمان وقوله شرط التقاص وهو أن يكون الذى أخذه مشل الذى له عند المدين جنسا وقدر اوصفة قال فى المصباح قاصصته مقاصصة وقصاصا من باب قاتل اذا كان لك عليه دين مثل ماله عليك فجعلت الدين فى مقابلة الدين اه (قوله فرع) الاولى فرعان لانه ذكرهما الاولى قوله له استيفاء الخ والثانى قوله وله جدد الخ (قوله له) أى للدائن المعلوم من السياق وقوله استيفاء الحاصل صورة المسئلة ان لعمرو ومثلا مائتى ريال على بكر واحد من المائتين علمها بينة والاخرى ليس علمها ذلك فأدى بكر المائة التى علمها البينة من غير اطرلاعها على الاداء وأنكر المائة التى بلا بينة فلعمر وأنى يدعى عليه بالمائة الاولى بدل الثانية ويقم البينة على ذلك وان كان قد أداه فى

وله الاخذ من مال غريم غريمه ان لم يظفر بمال الغريم ويجد غريم الغريم أو ما طسـل وإذا جاز الاخذ ظفرا جازله كسر باب أو قفل ونقب جدار للدين ان تعين طريقا للوصول الى الاخذ وان كان معه بينة فلا يضمنه كالصائل وان خاف فتنه أى مفسدة تفضى الى محرم كأخذه ماله لو اطلع عليه ووجب الرفع الى القاضى أو نحوه لتمكنه من الخلاص به ولو كان الدين على غير ممتنع من الاداء طالبه ليدوى ما عليه فلا يحل أخذه شئ له لان له الدفع من أى ماله شاء فان أخذ شيئا لزمه رده وضمنه ان تلف مالم يوجد شرط التقاص* (فرع)* له استيفاء دين له على

الواقع للضرورة (قوله جاحد له) أي جاحد ذلك الآخر ذلك الدين (قوله بشهود) متعلق باستيفاء وقوله دين آخر له أي للدائن وقوله عليه أي على المدين الجاحد وقوله قضى من غير علمهم أي قضى ذلك الدين الآخر من غير علم الشهود به (قوله وله جحد من جحده) يعني إذا كان زيدا مائة ريال على عمرو ولعمرو على زيد كذلك وليس عليهم ما بينة فأنكر عمرو والدين الذي عليه زيد فيجوز لزيد حينئذ أن يجحده أيضا (قوله مثل ماله) أي للجاحد وقوله عليه أي على الدائن الأول (قوله فحصل التقاص) أي فكل منهما جعل الدين الذي في ذمته في مقابلة الدين الذي في ذمة الآخر (قوله فان كان له) أي لمن يسوغ له الجحد وقوله دون مال لا آخر عليه بأن تكون له نسون ريالاً وللجاحد عنده مائة ريال مثلاً وقوله بجحد جواب أن وقوله من حقه أي حق الجاحد وقوله بقدره أي بقدر حقه نفسه وهو في المثال المذكور نسون ريالاً (قوله وشرط للدعوى الخ) اعلم أنه يشترط لصحة كل دعوى سواء كانت بدم أم بغيره كغصب وسرقه واتلاف مال ستة شروط الأول أن تكون مفصلة بأن يفصل المدعى ما يدعيه وتفصيله يختلف باختلاف المدعى به ففي دعوى الدم يكون التفصيل بذكر قتله عمداً أو خطأ أو شبه عمداً فإذا أوشركه وفي دعوى نقدي يكون بذكر جنسه ونوعه وقدره وفي دعوى عين تتضبط بالصفات كحيوان وجبوب يكون بوصفها بصفات السلم وفي دعوى عقار يكون بذكر جهة وبلد وسلسلة وحدود أربعة وفي دعوى النكاح على حرة يكون بذكر شرطه ورضائها أن كانت غير مبررة وعلى أمة يكون بما ذكره ويزيد عليه ذكر خوف العنت وفقد مهر حرة الشرط الثاني أن تكون ملزمة للمدعى عليه فلا تسمع دعوى هبة شيء أو بيعه أو الإقرار به حتى يقول وقبضته باذن الواهب ويلزم البائع أو المقر التسليم إلى وذلك لاحتمال أن يقول الواهب لا كذلك لم تقبضها بأذني فلا يلزمه شيء ولا احتمال أن يكون للبائع حق الحبس أو يكون المقر به ليس في يده المقر لا يلزمه التسليم إليه الشرط الثالث أن يعين المدعى عليه فلو قال قتله أحد هؤلاء لم تسمع دعواه لا بهام المدعى عليه الشرط الرابع أن لا تناقضها دعوى أخرى فلو ادعى على واحد انفراده بالقتل ثم ادعى على آخر شر كفيه أو انفراده لم تسمع دعواه الثانية لأن الأولى تكذبها ولا يمكن من العود إلى الأولى لأن الثانية تكذب الشرط الخامس أن يكون كل من المدعى والمدعى عليه مكافئاً ومثله السكران الشرط السادس أن يكون كل منهما ملتزماً بالأحكام وقد نظم بعضهم هذه الشروط بقوله

لكل دعوى شروط ستة جمعت * تفصيلها مع الزام وتعيين

أن لا تناقضها دعوى تغايرها * تكليف كل ونفي الحرب للدين

وكلها تؤخذ من كلامه ما عدا ما اتعيين بعضها صراحة وبعضها ضمناً (قوله حتى تسمع) أي تلك الدعوى أي يسمعها القاضي وقوله وتحجج إلى جواب أي تحجج الخصم إلى أن يجيب صاحب الدعوى (قوله بنقد) متعلق بالدعوى وقوله خالص أو مغشوش تعميم في النقد (قوله أو دين) معطوف على نقد أي وشرط للدعوى بدين (قوله مثلي) أي ذلك الدين كاردب حب مسلم فيه أو مقترض وقوله أو مقتوم هو بكسر الواو معطوف على مثلي وذلك كعبد مسلم فيه أو مقترض (قوله ذكر جنس) نائب فاعل شرط والمراد بالجنس هنا ما كثرت أفراده واختلفت صفاته لا الجنس المنطقي كما هو ظاهر قال في فتح الجواد وقد يغنى النوع عنه (قوله من ذهب أو فضة) بيان للجنس (قوله ونوع) معطوف على جنس أي وشرط ذكر نوع كاشفي أو ظاهري وكريال مجيدي أو فرانسوا كجنيه فرنساوي أو مجيدي وهكذا (قوله وصحة وتكسر) معطوف أيضاً على جنس أي وشرط ذكر صحة وتكسر وقوله ان اختلف بهما أي بالجهة والتكسر غرض وعبارة الروض وشرحه وكذا بيان صحة وتكسر نقداً أن أثر في قيمته بأن اختلفت قيمته بهما إذا لم تختلف قيمة النقد بالجهة والتكسر فلا يحتاج إلى بيانهما اه بخلاف (قوله وقدر) معطوف على جنس أيضاً أي

آخر جاحد له بشهود
دين آخر له عليه
قضى من غير علمهم
وله جحد من جحده إذا
كان له على الجاحد
مثل ماله عليه أو أكثر
فحصل التقاص
للضر ورقان كان له
دون مال لا آخر عليه
جحد من حقه بقدره
(وشرط للدعوى)
أي لصحتها حتى تسمع
وتحجج إلى جواب
(بنقد) خالص أو
مغشوش (أو دين)
مثلي أو مقتوم (ذكر
جنس) من ذهب
أو فضة (ونوع)
وصحة وتكسر ان
اختلف بهما غرض
(وقدر)

وشرطاً كرقدر عشرة (قوله كائة درهم الخ) مثال للجمع للقيود ما عدا ما قبل الآخر فلم
يذكره وكان حقه ان يذكره وعبارته شرح الروض كائة درهم فضة ظاهرة صحاح أو مكسرة اه
وقوله اشرفية نسبة للسلطان الاشرف (قوله اطلبه بها الا ن) زائد على القيود السابقة وهو
ساقط من عبارة المنهج وشرح الروض فكان لاولى اسقاطه هنا وان كان هو لا بد منه لما علمت ان
من شروط الدعوى الالتزام في الحال (قوله لان شرط الخ) علة لاشتراط ما ذكر في الدعوى
بنقد او دين أى وانما شرط للدعوى بنقد او دين ذكر ما ذكر لان شرط الدعوى ان تكون
معلومة وهى لا تعلم الا بذكر ذلك في المدعى به (قوله وما علم الخ) هو في معنى الاستدراك على اشتراط
القدر فكان الاولى زيادة أداة الاستدراك كما في شرح الروض (قوله ولا يشترط ذكر القيمة في
المغشوش) قال في التحفة بناء على الاصح انه مثلي نقول الملقني بحب فيه مطلقاً منوع اه وكتب
سم قوله بناء على الاصح الخ مانصه قضيته اعتباراً ذكر القيمة في الدين المتقوم لكن عبر في المنهج
وشرحه بقوله ومتى ادعى نقداً او ديناً مثلياً او متقوماً وجب ذكر جنس ونوع وقدر وصفه اه
ولم يتعرض لاعتبار ذكر القيمة اه (قوله ولا تسمع دعوى) أى على المغلس وقوله دائن مغلس
تركيب اضافي وقوله ثبت فاسه أى عند القاضي (قوله أنه وجد مالاً) المصدر المنسبك من ان
واسمها وخبرها منصوب بنزع الخافض وهو متعلق بدعوى والمعنى لا تسمع دعوى دائن على مغلس
بان المغلس تحصل عنده مال وقوله حتى يبين أى الدائن المدعى وقوله سببه أى سبب وجود المال
عنده (قوله كارت الخ) تمثيل للسبب (قوله وقدره) بالنصب معطوف على سببه أى وحتى يبين
قدر المال الذي وجد عنده فان لم يبين سببه وقدره لا تسمع دعواه عليه أما في الاول فالظاهر عدم
وجود مال عنده وأما في الثاني فلان المال يطلق على أقل متول فلربما انه وجد مالاً كما قال المدعى
الا انه لا يقع الموضع فلا فائدة في سماع الدعوى (قوله وفي الدعوى بعين) معطوف على للدعوى
بنقد أى وشرط في الدعوى بعين والمراد بها غير النقد أما هو فقد تقدم ذكره انفاً (قوله تنضبط
بالصفات) خرج به العين التي لا تنضبط بالصفات كالجواهر والمعتبر في ما ذكر القيمة في قول جوهرة
فيمتها كذا (قوله كجوب وحيوان) تمثيل للعين التي تنضبط بالصفات ومثل بمثالين اشارة الى
أنه لا فرق في العين بين أن تكون من المثليات كالمثال الاول أو من المتقومات كالمثال الثاني (قوله
ذكر صفة) نائب فاعل شرط مقدراً قبل قوله وفي الدعوى بعين وأفهم إطلاقه اشتراطاً ذكر
الصفة في المتقوم وهو كذلك عند جرح وعند م يجب في المثلي ويندب في المتقوم مع وجوب ذكر
القيمة فيه (قوله بان بصفها) أى العين المدعى بها وقوله بصفات سلم أى لانها لا تتميز بالتمييز الكامل
الانها وذلك بان يذكر في الرقيق نوعه كخبثى أو رومى وذكر كورته أو أنوثته وقدره طولاً أو قصره
ولونه كايض ويدكر في الثوب الجنس كقطن أو كتان أو حرير والنوع كقطن عراقي والطول
والعرض وهكذا وقد تقدم تفصيل ذلك في باب السلم (قوله ولا يجب ذكر القيمة) أى قيمة العين
اكتفاً بذكر صفات السلم (قوله فان تلغت العين الخ) مقابل المحذوف أى هذا ان بقيت العين
فان تلغت الخ ومثل التسالفة ما اذا غابت عن البلد فيجب ذكر القيمة في المتقوم ولا يجب ذكر
الصفات كما صرح بذلك في التحفة في فصل في غيبة المحكوم به ونص عبارتها مع الاصل وبيان
وجود المدعى في الوصف للمثلي ويدكر القيمة في المتقوم وجوباً بالذات لا يصير معلوماً الا بها ما ذكر
قيمة المثلي والمبالغ في وصف المتقوم فندوبان كما جري عليه هنا وقوله ما في دعاوى يجب وصف
العين بصفات السلم دون قيمتها مثلية كانت أو متقيمة محمول على عين حاضرة بالبلد يمكن احضارها
محلس الحكم اه (قوله وجب ذكر القيمة مع الجنس) أى ولا يجب ذكر بقية الصفات لان
القيمة هي الواجبة عند التلف فلا حاجة لذكر شئ من الصفات معها (قوله وفي الدعوى بعقدار)

كائة درهم فضة
خالصة أو مغشوشة
اشرفية اطلبه بها
الا ن لان شرط
الدعوى أن تكون
معلومة وما علم وزنه
كالدينار لا يشترط
التعرض لوزنه ولا
يشترط ذكر القيمة
في المغشوش ولا
تسمع دعوى دائن
مغلس ثبت فلسه
انه وجد مالاً حتى
يبين سببه كارت
واكتساب وقدره
(و) في الدعوى
(بعين) تنضبط
بالصفات كجوب
وحيوان ذكر
(صفة) بان بصفها
المدعى بصفات سلم
ولا يجب ذكر القيمة
فان تلغت العين وهى
متقيمة وجب ذكر
القيمة مع الجنس
كعبد قيمته كذا
(و) في الدعوى
(بعقدار) ذكر
(جهة) ومحلة
(وحدود) أربعة

معطوف على للدعوى بنقد أى وشرط في الدعوى بعقدار وقوله ذكر جهة نائب فاعل شرط مقدرا
 قبل قوله وفي الدعوى بعقدار والجهة كالحجاز أو الشام وقوله ومحلة أى وذ كرمحلة وهي بغتتين
 وتشديد اللام المفتوحة المعبر عنها بالحارة وقوله وحدود أى وذ كرحود أو أربعة وهي الشرق
 والغرب والشام واليمن وبقي عليه ذكر البلد والسكة أى الزقاق وأنه في يمينه داخل السكة أو يسره
 وعبارة الروض وشرحه وبين في دعوى العقار الناحية والبلدة والمحلة والسكة والحدود الأربعة
 وأنه في يمينه داخل السكة أو يسره أو صدرها ذكره البلقيني ولا حاجة لذكر القيمة اه (قوله فلا
 يكفي ذكر ثلاثة منها) أى من الحدود وقوله إذ لم يعلم أى العقار وهو قيد في عدم الاكتفاء بذلك
 (قوله فإن علم بواحد منها) أى من الحدود الأربعة وقوله كفى أى ذكر ذلك الواحد (قوله بل
 لو أغنت شهرته) أى العقار كأن وضع له اسم لا يشاركه فيه غيره كدار الندوة بمكة وقوله عن تحديده
 أى بالحدود الأربعة وقوله لم يجب أى التحديد (قوله وفي الدعوى بنسكاح) معطوف أيضا على
 للدعوى بنقد أى وشرط في الدعوى بنسكاح وقوله على امرأة متعلق بالدعوى وهي ليست بغير بدل
 من مالها الرجل فلو ادعت زوجة رجل وذ كرت ما أتى من العجة وشرط النكاح فأنكر خلفت
 اليمين المردودة ثبتت زوجيتها ووجب مؤنتها وحل له أصابتها لأن أنكار النكاح ليس بطلاق
 قاله الماوردي وحل أصابتها بدون ظاهر إلا باطنان صدق في الإنكار (قوله ذكر صحته) أى
 النكاح وهو نائب فاعل شرط المقدرا أيضا وقوله وشرطه أى النكاح وذلك بأن يقول نكحتنا
 نسكاحا صحابولي وشاهدين ويصفهم بالعدالة ويصف المرأة بالرضا إن كانت غير مجبرة قال في شرح
 الروض ولا يشترط تعيين التولي والشاهدين ولا التعرض لعدم المواضع لأن الأصل عدمها ولا كثرتها
 اه وإنما شرط الجمع بين ذكر العجة وذكر الشروط مع أن كل واحد منهما يستلزم الآخر احتياطا
 في النكاح (قوله من نحو ولي الخ) بيان للشروط ودخل تحت نحو السيد الذي يلي نكاح الأمة
 وقوله عدول صفة لكل من ولي وشاهدين (قوله ورضاها) معطوف على نحو ولي من عطف
 الخاص على العام ولو قال كرضاها تمثيل لنحو ما ذكر لكان أولى وقوله إن شرط أى الرضا وقوله
 بأن كانت غير مجبرة تصوير بشرط الرضا فال في التهمة أما إذ لم يشترط رضاها كمجبرة فلا يتعرض له بل
 لمزوجها من أب أو جد أو ألعلمها به إن ادعى عليها اه وقوله بل لمزوجها الخ أى بل يتعرض له أو
 لما بعده بأن يقول نكحتنا من أبيها أو جدتها أو هي عالمة به (قوله فلا يكفي فيه) أى في دعوى
 النكاح وذكر الضمير مع أن المرجع مؤنث لاكتسابه التذكير من المضاف إليه وقوله الاطلاق
 أى بأن لم يتعرض للشروط وقيل يكفي ذلك ويكون التعرض لذلك مستحبا كما اكتفى به في دعوى
 استحقاق المال فإنه لا يشترط فيه ذكر السبب بخلاف ولأنه ينصرف إلى النكاح الشرعي وهو
 ما وجدت فيه الشروط اه نهاية * (تنبيه) * يستثنى من عدم الاكتفاء بالاطلاق على المعتقد
 أنكحة الكفار فيكفي في الدعوى بها أن يقول هذه زوجتي وإن ادعى استقرار نكاحها بعد الإسلام
 ذكر ما يقتضي تقريره أفاده المغنى (قوله فإن كانت الزوجة أمة وجب) أى زيادة على ما مر وقوله
 ذكر العجز الخ أى ذكر ما يبيح له نكاح الأمانة من الشروط التي ذكرها وذلك بأن يقول نكحتنا
 نسكاحا صحابولي وشاهدين وإن عجز عن مهر حرة وخائف العنت وليس تحت زوجة حرة (قوله
 وفي الدعوى بعقد مالي) معطوف على للدعوى بنقد أى وشرط في الدعوى بعقد مالي أى
 يتعلق بالمال وقوله كبيع وهبة تمثيل له وقوله ذكر صحته أى العقد وهو نائب فاعل شرط المقدرا
 كالذي قبله (قوله ولا يحتاج إلى تفصيل) أى ولا يحتاج العقد إلى أى الدعوى به إلى تفصيل
 بذ كشرطه بل يكفي فيه الاطلاق وقيل يشترط فيه ذلك كان يقول بعته أياه ببيع صحابدين
 معلوم ونحن جازأ التصرف وتفرقا عن تراض (قوله كافي النكاح) تمثيل للنفي فإنه يحتاج فيه

فلا يكفي ذكر ثلاثة
 منها إذ لم يعلم إلا
 بأربعة فإن علم بواحد
 منها كفى بل لو أغنت
 شهرته عن تحديده لم
 يجب (و) في الدعوى
 (بنسكاح) على امرأة
 ذكر صحته وشرطه
 من نحو و (ولي
 وشاهدين عدول)
 ورضاها إن شرط
 بأن كانت غير مجبرة
 فلا يكفي فيه الاطلاق
 فإن كانت الزوجة
 أمة وجب ذكر
 العجز عن مهر حرة
 وخوف العنت وأنه
 ليس تحت حرة (و)
 في الدعوى (بعقد
 مالي) كبيع وهبة
 ذكر (صحته) ولا
 يحتاج إلى تفصيل كما
 في النكاح لأنه أحوط

الى التفصيل كما هو قوله لانه أى النكاح وهو علة لكون النكاح محتاج فيه الى التفصيل وقوله
أحوط حكمائه أى من العقد المالى وكان المناسب في العلة أن يقول لانه دون النكاح في الاحتياط
(قوله وتلغو الدعوى بتناقض) أى بوجود تناقض أى مناقض لها وذلك كان يدعى شخص على
انسان انه قتل مورثه وحده ثم يدعى ثانيا ويقول قتله آخر وحده أو مع الاول فلا تسمع الثانية
لما قضت الاول ولا يمكن الرجوع الى الاولى لما قضت الثانية ومحل الغاء ماذ كراذالم يحصل اقرار
من المدعى عليه حينئذ فيؤخذ مدعى عليه مقر صدقه المدعى في اقراره بمضمون الاول أو الثانية
لان الحق لا يعدو هما وغلط المدعى في الاخرى محتمل (قوله فلا يطلب الخ) تغريص على الغاها
(قوله كشهادة) أى كإلغاء شهادة خالفت الدعوى فالكاف للتنظير (قوله كان ادعى الخ) تمثيل
لإلغاء الشهادة ولم يمثل لإلغاء الدعوى وقد علمته وقوله بسبب أى كارت مثلا (قوله فذكر الشاهد
سببا آخر) أى كهيئة (قوله فلا تسمع) أى الشهادة (قوله لما فاتها) أى الشهادة وقوله ادعى
مفعول المصدر أو منصوب بإسقاط الخافض (قوله وقضيته) أى التعليل وقوله انه أى الشاهد
وقوله لو أعادها أى الشهادة وقوله قبلت أى الشهادة قال في التحفة وينبغي تقييده بشهور بالديانة
اعتيد فحوسبق لسان أو نسيان اه (قوله وبه صرح الخ) أى وبقبول الشهادة المعادة صرح الشيخ
اسماعيل الحضرمي (قوله ولا تبطل الدعوى بقوله) أى المدعى وقوله شهودى فسقة الخ الجملة مقول
القول وخرج بالدعوى نفس البينة فتبطل بقوله المذكور ولا تقبل قال في الروض وشرحه ومن
كذب شهوده سقطت بينته لتكذيبه لها لا لدعواه لاحتمال كونه محققا لها والشهود مبطلين
أشهادتهم بما لا يعلمون وفي مثله قال الله تعالى والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون
اه (قوله فله إقامة الخ) مفرع على عدم بطلان الدعوى أى واذا لم تبطل الدعوى فله إقامة بينة
أخرى أى غير بينته الاولى أماهى فلا تقبل ثانيا ما لم تحصل توبة وتمضى مدة الاستبراء والاقبلت كما
في الجبرمى نقلا عن سم ونص عبارته ولو قال شهودى فسقة أو عبيد ثم جاء بعد فان مضت مدة
استبراء أو عتق قبلت شهادتهم والافلا اه (قوله والخلف) هكذا في التحفة وانظر ما المراد به فان
كان المراد ان له إقامة البينة مع الخلف فالتطير لا يشيخ يحلف وان كان المراد ان له إقامة البينة وله
الخلف بمعنى انه يخبر بينهم فلا يصح اذ لا يقبل منه حلف فقط وان كان المراد به حلف النكول بان
قال القاضي للخصم بعد عجز المدعى عن الاتيان بالبينة احلف فأبى الخصم ذلك صح ولكنه يعيد من
كلامه فتأمل (قوله ومن قامت عليه بينة) أى شهدت عليه بينة (قوله بحق) أى بشيوت
حق عنده والجار والمجرور متعلق بقامت (قوله ليس له) أى لمن قامت عليه البينة وقوله تحليف
المدعى أى على من قامت عليه البينة بحق وقوله على استحقاق ما ادعاه متعلق بتحليف وقوله بحق هو
ضد الباطل وهو متعلق باستحقاق أى ليس لمن قامت عليه البينة أن يحلف المدعى بان ما ادعى به
عليه يستحقه حتى (قوله لانه) أى التحليف وهو علة لقوله ليس له الخ وقوله تكليف حجة هى اليمين
وهى حجة في الجملة وقوله بعد حجة هى البينة (قوله فهو الخ) أى تحليف المدعى مع إقامة البينة
كالطعن في الشهود أى القدرح فيهم وهو ممتنع فكذلك التحليف بعد إقامة البينة ممتنع وهذا تعليل
ثان لقوله ليس الخ وعبارة النهاية لانه كالطعن في الشهود والتظاهر قوله تعالى فاستشهدوا شهدائكم
اه (قوله نعم له تحليف الخ) استثناء من امتناع التحليف مع إقامة البينة فكانه قال يمتنع التحليف
مع إقامة البينة الا ان ادعى المدين انه معسر وأقام بينة على اعساره فلا بد ان تحليفه بانه ليس عنده
مال لاحتمال أن يكون له مال باطنا (قوله باعساره) تنازعه كل من تحليف والبينة (قوله لجواز
الخ) علة لكون الدائن له أن يحلف المدين وقوله مالا باطنا أى لم تطلع عليه البينة (قوله ولو ادعى
الخ) هذا استثناء أيضا من امتناع التحليف مع إقامة البينة فكانه قال يمتنع التحليف مع إقامة

حكمائه (وتلغوا)
الدعوى (بتناقض)
فلا يطلب من المدعى
عليه جوابها كشهادة
خالفت الدعوى كان
ادعى ملكا بسبب
فذكر الشاهد سببا
آخر فلا تسمع لما فاتها
الدعوى وقضيته أنه
لو أعادها على وفق
الدعوى قبلت وبه
صرح الحضرمي
واقضاه كلام غيره
ولا تبطل الدعوى
بقوله شهودى
فسقة أو مبطلون فله
إقامه بينة أخرى
والخلف (ومن قامت
عليه بينة) بحق
ليس له (تحليف
المدعى) على
استحقاق ما ادعاه
بحق لانه تكليف
حجة بعد حجة فهو
كالطعن في الشهود
نعم له تحليف المدين
مع البينة باعساره
لجواز أن له مالا باطنا
ولو ادعى

البينة الا ان ادعى الخصم بعد اقامة البينة عليه انه ادى الدائن حقه أو ان الدائن ارأه منه أو غير ذلك
 فله أن يحلفه على نفي ما ادعاه (قوله خصمه) أي خصم الدائن وهو المدين (قوله مسقطه) أي
 للحق (قوله كذا الخ) تمثيل للسقط وقوله أي للحق وكذا ضمير منه بعد وفي المقتضى مانصه يستثنى
 من اطلاق المصنف الادعاء لو قال الاجير على الخ قد حججت فانه يقبل قوله ولا يلزمه بينة ولا يمين فانه
 الديلى اه (قوله أو شرأته) بالجر عطف على أدائه أي وكشراثة أي الحق منه أي من المدعى وذلك
 بأن يدعى عليه بعد مثالا في ذمته و يقيم البينة على ذلك فيقول الخصم قد اشترت يته منك (قوله
 فيحلف) يصح قراءته بالبناء للجهول فيكون بضم الياء وفتح الحاء وتشديد اللام المفتوحة وضم يه
 يعود على الدائن المدعى عليه بالاداء ونحوه ويصح قراءته بالبناء للعلوم فيكون بفتح الياء وسكون
 الحاء وكسر اللام والمناسب الاول وقوله على نفي ما ادعاه الخصم أي بأن يقول والله ما تأديت منه الحق
 ولا أرأته اياه ولا بعته عليه (قوله لاحتمال ما يدعيه) تعليل لكونه يحلف ويحتمل تحليفه على نفي
 ذلك ان ادعى الخصم ذلك قبل قيام البينة والحكم أو بينهما ومضى زمن امكانه والا فلا يلتفت لدعواه
 كذا في شرح المنهج (قوله وكذا الوادعي الخ) أي وكذلك يحلف على نفي ما ادعاه لو ادعى الخ وهو
 مستثنى عما رأينا وقوله علمه مفعول ادعى وضميره يعود على من ادعى عليه بحق دائئا أو غيره وقوله
 بقسق شاهده أي الذي أقامه شاهد على حقه وهو مفرد مضاف فيعم فيشمل الشاهدين وقوله أو كذبه
 أي أو علمه بكذبه فهو بالجر معطوف على بقسق وعبارة الروض وشرحه وان ادعى عليه بقسق الشهود
 أو كذبهم فله تحليفه أنه لا يعلم ذلك لانه لو أقر به لنفعه وكذا ان ادعى عليه بكل ما لو أقر به لنفعه كان
 ادعى اقراره له بكذا أي بالمدعى به الخ اه (قوله ولا يتوجه حلفه على شاهد أو قاض الخ) عبارة
 الروض وشرحه ولا يجوز تحليف القاضي ولا الشهود وان كان ينفع الخصم تكذيبهم ما أنفسمهم لما
 مر ان منصبهما يأبى التحليف اه (قوله ادعى) أي الخصم وقوله كذبه أي الشاهد في شهادته أو
 القاضي في حكمه وعبارة متن المنهاج ولا يحلف قاض على تركه الظلم ولا شاهدانه لم يكذب اه
 (قوله لانه) أي توجه الحلف علمهما وهو علمه لقوله ولا يتوجه وقوله يؤدي الى فساد عام أي وهو
 ضياع حقوق الناس وذلك لان التحليف كالمعنى في الشهادة وفي الحكم وليس هناك أحد يرضى
 الطعن في شهادته أو في حكمه فاذا علم الشاهد والقاضي أنه يحلف امتنع الاول من الشهادة والثاني
 من الحكم فيؤدي ذلك الى ضياع حقوق الناس وهذا فساد عام هذا ما ظهر في معنى الفساد العام
 (قوله ولونكل) أي مقيم البينة من الحلف وهو مرتبط بالصو والثلاث أعني قوله نعم له تحليف الخ
 وقوله ولو ادعى خصمه الخ وقوله وكذا الوادعي الخ ومقيم البينة في الصورة الاولى المدين المعسر وفي
 الصورتين الباقيتين المدعى بحق دائئا كان أو غيره (قوله حلف المدعى عليه) أي اليمين المردودة
 والمدعى عليه في الصورة الاولى الدائن وذلك لان المدين يدعى بانه معسر فطلب الدائن منه اليمين
 ونكل منها فيحلف الدائن حينئذ اليمين المردودة ولا تسقط بينة الاعسار وفي الصورتين الباقيتين من
 عليه الحق وقوله وبطلت الشهادة أي بالاعسار في الصورة الاولى وبسبوت الحق في ذمة المدين في
 الصورتين الباقيتين (قوله واذا طلب الامهال) أي من القاضي (قوله من قامت عليه البينة)
 من اسم موصول فاعل طلب والمجمله بعده صلة الموصول (قوله أمهال القاضي) أي أمهل من
 طلب منه الامهال (قوله لكن بكفيل) أي لكن يمهله بشرط أن يأتي بكفيل عليه يحضره اذ هرب
 (قوله والا) أي وان لم يأت بكفيل وقوله فبالترسيم عليه أي يمهله مع الترسيم عليه أي المحافظة عليه
 من طرف القاضي (قوله ان خيف هربه) راجع لاصل الاستدراك كافي الرشدي (قوله ثلاثة)
 مفعول فيه لامهال أو نائب عن المفعول المطلق أي امهالا ثلاثة أيام (قوله ليأتي) أي من طلب
 الامهال وهو علمه طلبه اياه أي طلب الامهال لاجل أن يأتي الخ وقوله بدافع أي بينة دافع فهو على

خصمه مسقطه كاداء
 له أو ابراء منه أو شرأته
 منه فيحلف على
 نفي ما ادعاه الخصم
 لاحتمال ما يدعيه
 وكذا الوادعي خصمه
 عليه علمه بقسق
 شاهده أو كذبه ولا
 يتوجه حلفه على
 شاهد أو قاض ادعى
 كذبه قطعا لانه يؤدي
 الى فساد عام ولونكل
 عن هذه اليمين
 حلف المدعى عليه
 وبطلت الشهادة
 (و) اذا طلب الامهال
 من قامت عليه
 البينة (أمهاله)
 القاضي وجوبا
 لكن بكفيل والا
 فبالترسيم عليه ان
 خيف هربه (ثلاثة)
 من الايام (ليأتي
 بدافع) من نحو أداء

حذف مضاف اذا لما في به البينة لا الدافع الذي بينه بقوله من نحو اداء او ابراء ويجب استفساره الدافع
ان لم يفسره وكان جاهلا لانه قد يتوهم ما ليس بدافع دافع بخلاف ما اذا كان عارفا (قوله وممكن من
سفره) أي ان احتاج في اثباته اليه وقوله ليحضره أي الدافع أي بينته كما علمت (قوله ان لم ترد المدة)
أي مدة السفر وهو قيد لتكينة من السفر وقوله على الثلاث أي التي هي مدة الامهال فان كانت
تزيد عليها لا يمكن منه وفي الجبري فرع لو قال لي بينة في المكان الفلاني والامر يزيد على الثلاثة
ففهو كلامهم عدم الامهال فلو قضى عليه ثم حضرها بعد الثلاثة أو قبلها سمعت عمرة شو برى
اه (قوله لانها) أي الثلاث لا يعظم الضرر فيها وهو تعليل لكونه مهمل ثلاثة من الايام قال في التحفة
ولو حضر بعد الثلاث شهود الدافع أو شاهد واحد أو مهمل ثلاثاً أخرى للتعديل أو التسكيل كما
صرح به الماوردي لكن ضعفه البلقيني ولو عين جهة ولم يأت ببينة ثم ادعى أخرى عند انقضاء مدة
المهلة واستعمل لها لم يمهل أو اثنتانها مهمل بقيتها اه وقوله ولو عين جهة أي للدفع كاداء أو ابراء
(قوله ولو ادعى) أي شخص وقوله رفق مقول ادعى (قوله مجهول النسب) خرج به ما اذا علم نسبه
فلا تسمع دعوى الرق عليه أصلا (قوله فقال) أي البالغ العاقل المدعي عليه بالرق (قوله أناحر
أصالة) أي (٧) لا يضرب على الرق أصلا وفي سم وقع السؤال عما لو كانت أمه رقيقة وقال
أناحر الأصل فهل يقبل قوله بيمينه أيضا لاحتمال حرية الأصل مع ذلك بنحو وطء شبهة يقتضي الحرية
أو لا بد من بينة لان الولد يتبع أمه في الرق فالأصل في ولد الرقيقة هو الرق فيه نظرا وتعليل الوجه
الثاني وبه أفتى م متكررا ويؤيده تعليلهم بموافقة الأصل وهو الحرية اذ لا يقال في ولد الرقيقة
ان الأصل فيه الحرية اه (قوله ولم يكن) أي المدعي عليه بالرق وقوله قد أقر له أي المدعي الرق
أي أول غيره وعبارة شرح الروض ولم يسبق منه اقرار بالرق هو هي أولى وقوله قبل أي قبل قوله أناحر
أصالة وخرج به ما لو أقر بالرق قبل ثم ادعى حرية الأصل فلا تسمع دعواه بها كما صرح به في التحفة قبيل
باب الجعالة وفي شرح الروض وخرج ما لو قال أنا عبد فلان فالمدعي السيد لا اعترف العبد بالرق وانه
مال ثبتت عليه اليد واليد عليه السيد فلا تنتقل بدعواه اه وقوله وهو رشيد الجملة حالية أي لم يكن
قد أقر به في حال كونه رشيدا وفي التقييد به خلاف ولذلك قال في التحفة وهو رشيد على ما مر قبيل
الجعالة ونص عبارته هناك وان أقر به أي الرق وهو المكلف وعن ابن عبد السلام ما يقتضي اعتبار
رشده أيضا وظاهر كلامهم خلافة ما هو كتب سم قوله اعتبار رشده قد يؤيده انه اقرار بمال وشرطه
الرشد اللهم الا أن يمنع ان اقرار بالرق ليس من اقرار بالمال وان ترتب عليه المال اه (قوله
حلف) أي مدعي الحرية (قوله فيصدق بيمينه) أي ان لم يأت مدعي الرق ببينة والا قدمت (قوله
وان استخدمه) أي استخدم مدعي الرق مدعي الحرية وهو غاية لتصدق الثاني بيمينه (قوله قبل
انكاره) أي انكار مدعي الحرية الرق وهو لا مفهوم له كما هو ظاهر (قوله أو تداولته الأيدي)
معطوف على الغاية فهو غاية أيضا أي وان تداولته الأيدي أي استعملته الأيدي باب صار ينتقل
من يد إلى يد أخرى على سبيل الاستخدام أو الاجارة أو البيع (قوله لموافقة الأصل) تعليل لقوله
ففيصدق بيمينه وعبارة شرح الروض صدق بيمينه وان تداولته الأيدي وسبق من مدعي رقه قرينة
تدل على الرق ظاهرا كاستخدام واحارة قبل بلوغه لان اليد والتصرف انما يبدلان على الملك فيما هو
مال في نفسه وهذا بخلافه لان الأصل الحرية اه (قوله وهو) أي الأصل الحرية (قوله ومن ثم)
أي ومن أجل ان الأصل الحرية وقوله قدمت بينة الرق أي البينة المثبتة للرق وقوله على بينة الحرية
أي البينة المثبتة للحرية (قوله لان الأولى ان) علة للعلل مع علته أي وانما قدمت بينة الرق لكون
الأصل الحرية لان مع بينة الرق زيادة علم أي على بينة الحرية وبيان ذلك أن بينة الحرية انما علمت
بالأصل فقط وهو الحرية وبينه الرق علمت به وبطر والرق عليها فعملها يزيد على علم الأولى بذلك وقوله

أو ابراء وملن من
سفره ليحضره ان لم
ترد المدة على الثلاث
لانها لا يعظم الضرر
فيها (ولو ادعى رفق
بالنسخ) عاقل مجهول
النسب (فقال أناحر
أصالة) ولم يكن قد أقر له
بالمالك قبل وهو رشيد
(حلف) فيصدق
بيمينه وان استخدمه
قبل انكاره وبجرى
عليه البيع مرارا أو
تداولته الأيدي
لموافقة الأصل
وهو الحرية ومن ثم
قدمت بينة الرق
على بينة الحرية لان
الأولى معها زيادة علم
بنقلها عن الأصل
(٧) قوله لا يضرب
على الخ كذابا عليه
وهو تحريف من
الناسخ ولعله لم يضرب
الخ اه معجده

وتخرج بقولي أصالة
 مالوقال أعتقتني أو
 أعتقتي من باعني لك
 فلا يصدق الابينة
 وإذا ثبتت حرية
 الأصلية بقوله رجع
 مشتريه على بائعه
 بثمنه وإن أقره بالملك
 لانه بناء على ظاهر
 اليد (أو) ادعى رق
 (صبي) أو مجنون
 كبير (ليس في يده)
 وكذبه صاحب اليد
 (لم يصدق الابينة)
 من بينة أو علم قاض
 أو عيّن مردودة لأن
 الأصل عدم الملك فلو
 كان الصبي بيده أو
 بيد غيره وصدقه
 صاحب اليد حلف
 لخطر شأن الحرية عالم
 بعرف لقطه ولا أثر
 لانكاره إذا بلغ لأن
 اليد حجة فإن عرف
 لقطه لم يصدق إلا
 بينة * (فرع) *
 لا تسمع الدعوى
 بدين مؤجل أذ لم
 يتعلق بها الزام
 ومطالبة في الحال
 ويسمع قول البائع
 المبيع وقف وكذا
 بينة أن لم يصرح
 حال البيع بملكه
 والاسمعت دعواه
 لتحليف المشتري
 أنه باعه وهو ملكه

تنتقلها عن الأصل الضمير يعود على البينة والباعسيبة متعلقة بزيادة أي وانما كان معها زيادة علم
 بسبب انتقالها عن الأصل الذي هو الحرية وشهادتها بخلافه وهو الرق الذي يطرأ على الباع على الحرية
 (قوله وتخرج بقولي أصالة) أي من قوله أنا حر أصالة (قوله مالوقال) أي مدعى الحرية المدعى الرق
 وقوله أعتقتني الخ مقول القول (قوله فلا يصدق الابينة) أي لا يصدق مدعى العتق الابينة
 يقعها عليه لأن الأصل عدمه (قوله وإذا ثبتت حرية الأصلية) مثله ما لو ثبتت حرية العارضية
 بالعتق بالبينة فيرجع المشتري على بائعه (قوله بقوله) أي بقوله أنا حر أصالة أي مع البين كإيه
 ظاهر (قوله رجع الخ) جواب إذا (قوله وإن أقر) أي المشتري له أي للبائع بالملك وهو غاية
 للرجوع بالثمن (قوله لانه) أي المشتري المقر وهو له لمقدر أي فلا يضر إقراره لانه الخ وقوله بناء
 أي الملك وقوله على ظاهر اليد أي على ظاهر كونه تحت يده وتصرفه فان الذي يظهر من ذلك أنه ملكه
 (قوله أو ادعى) معطوف على مدخول لوفهمي مسيطرة عليه أيضا أي ولو ادعى شخص رق صبي أو
 مجنون وقوله كبير صفة للمجنون (قوله ليس) أي من ذكر من الصبي والمجنون وقوله في يده أي في
 قبضته وتصرفه والضمير يعود على مدعى الرق (قوله وكذبه) أي كذب المدعى صاحب اليد أي
 بأن قال له أنه ليس برقيق وهذا إذا كان في يد غيره أو لا فقد يكون ليس في يد أحد الحكم واحد
 (قوله لم يصدق) أي مدعى الرق (قوله من بينة) هو مع ما بعده بيان للحجة وقوله أو عيّن مردودة
 أي من صاحب اليد (قوله لأن الأصل عدم الملك) أي ولا يترك هذا الأصل الابينة (قوله فلو
 كان الصبي بيده) أي مدعى الرق وقوله وصدقه صاحب اليد أظهر في مقام الاضمار وهو محترز
 قوله وكذبه صاحب اليد (قوله حلف) أي مدعى الرق أي بحكم له به باليمين (قوله لخطر شأن الحرية)
 تعليل للحلف (قوله ما لم يعرف لقطه) أي يحلف ويصدق به ما لم يعلم لقطه صاحب اليد فالضمير
 يعود على صاحب اليد مطاوعة سواء كان هو مدعى الرق أم لا والاضافة من اضافة المصدر لفاعله
 ويصح أن يعود على المدعى عليه بالرق والاضافة من اضافة المصدر لمفعوله بعد حذف الفاعل (قوله
 ولا أثر لانكاره) أي المدعى عليه بالرق إذا بلغ نعم أن أتى ببينة صدق بها (قوله فإن عرف لقطه) محترز
 قوله ما لم يعرف لقطه (قوله لم يصدق) أي من ادعى الرق سواء كان هو الملتقط أو من كان تحت يده
 كما مر وقوله الابينة أي لأن اللقيط محكوم عليه بالحرية ظاهر إفلازال عنها الاستنداق وهو
 البينة (قوله لا تسمع الدعوى بدين مؤجل) قال في النهاية إلا أن كان بعضه حالا وادعى بجميعه
 ليطلب به ما حل سمعتاه (قوله أذ لم يتعلق بها) أي بدعوى الدين المؤجل وقوله الزام ومطالبة في الحال
 أي ومن شرط الدعوى كاتقدم أن تكون ملزمة المدعى عليه بالمدعى به في الحال (قوله ويسمع قول
 البائع المبيع وقف الخ) أي إذا باع عينا ثم ادعى الوقفية وأن البيع باطل سمعت دعواه والمراد بسماعها
 بالنسبة لتحليف الخصم أنه باعه وهي ملكه وفائدة ذلك أنه ربما ينكر فيحلف البائع بأنها ليست
 ملكا وانما هي وقف ويبطل البيع وهذا إن لم يكن عنده بينة والاعمال بها ولا تحليف كما هو ظاهر
 (قوله وكذا بينة) لعل الباع زائدة من النسخ أي وكذا تسمع بينة أيضا إن وجدت وقوله أن لم يصرح
 حال الخ قيد لقوله وكذا بينة أي وكذا تسمع أن لم يصرح البائع حال البيع بأنها ملكه بأن اقتصر
 على البيع ولم يذ كر شيئا (قوله والاسمعت الخ) أي وإن لم يصرح بأن صرح حال البيع بأنها ملكه
 ثم ادعى الوقفية سمعت دعواه فقط أي ولم تسمع بينته ولو قال والالم تسمع بينته وسمعت دعواه الخ لكان
 أنسب وقوله لتحليف الخ هذا ثمرة سماع دعواه أي سمعت دعواه لاجل تحليف الخصم أنه باعه والمبيع
 ملك له لا وقف فإن حلف اسمع البيع على صحته والابان نكل حلف البائع وبطل البيع وثبتت
 لوقفية وما ذكرته من الحل المذكور هو مقتضى صنيعه كالتحفة ويؤيد عبارة الأتوار ونصها
 ولو ادعى البائع أنه وقف قال الفقهاء لا تسمع بينته والتقييد بما يشعر بسماع دعواه وتحليف خصمه

وقال العراقيون تسمع اذا لم يصرح بانه ملكه بل اقتصر على البيع اه وقوله تسمع أى البيعة وجرى في الروض وشرحه على أنه اذا لم يصرح بانها ملكه سمعت دعواه وبينته واذا صرح بذلك لم تسمع دعواه ولا يبينته وعبارتهما ولو ادعى البائع وقفها ولم يكن قال حين البيع هى ملكى سمعت دعواه للتخليف وبينته والاى وان قال ذلك لم تسمع دعواه ولا يبينته وتقييد سمعها فمما اذا لم يذ كر تأويله ولا وقال من زيادته أخذ من المسئلة الاتية وظاهر ان محل عدم سمعها فمما اذا لم يذ كر تأويله ولا وقال البائع للشترى منه بعتك وأنا لا أملكها والا أن قدم ملكتها ولم يكن قال حين البيع هى ملكى سمعت دعواه وبينته فان لم يكن له بيعة حلف المشتري أنه باعها اياها وهى ملكه وان كان قال ذلك لم تسمع دعواه ولا يبينته اه وقوله اذا لم يذ كر تأويله أى لقوله أولا هى ملكى ثم قوله ثانيا هى وقف فان ذ كر تأويله سمعت دعواه وبينته والتأويل مثل أن يبيعها طائفاً منها ملكه لكونه ورثها ولم يعلم أن مورثه أوقفها ثم يتبين له بعد البيع أنه قد وقفها فتسمع دعواه الواقعية وبينتها والله سبحانه وتعالى أعلم

* (فصل) * في جواب الدعوى وما يتعلق به * (إذا أقر المدعى عليه ثبت الحق) بلا حكم (وان سككت عن الجواب أمره القاضي به) وان لم يسأل المدعى فان سككت فكمنكر (فتعرض عليه اليمين) فان سككت أيضاً ولم يظهر سببه (فنا كل) فيحلف المدعى وان أنكر اشتراط انكار ما ادعى عليه وأجزائه ان تجزأ (فان ادعى) عليه (عشرة) مثلاً (لم يكف) في الجواب (لا تلزمنى) العشرة (حتى يقول ولا بعضها وكذا يحلف) ان توجهت اليمين عليه

* (فصل في جواب الدعوى وما يتعلق به) * لما انتهى الكلام على بيان كيفية الدعوى شرع في بيان كيفية الجواب وما يكفى منه وما لا يكفى والجواب شيان اما اقرار أو انكار وقوله وما يتعلق به أى بالجواب وهو اليمين أو النكول (قوله اذا أقر المدعى عليه) أى بالحق للمدعى أى وكان عن يصرح اقراره (قوله ثبت الحق) أى عليه للمدعى وقوله بلا حكم أى من غير افتقار لحكم بخلاف ما اذا ثبت بالبيعة فيفتقر اليه لان قبولها يقتضى نظر الى نظر واجتهاد (قوله وان سككت) أى المدعى عليه وقوله عن الجواب أى للدعى به وقوله تعرض عليه اليمين (قوله أمره القاضي به) أى بالجواب بأن يقول له أجب به (قوله وان لم يسأل المدعى) غاية في أمر القاضي له به أى يأمره بذلك وان لم يطلب المدعى من القاضي ذلك (قوله فان سككت) أى فان استقر على السكوت عن الجواب بعد أمر القاضي فكمنكر أى فكلمه كحكم المنكر للمدعى به وقوله فتعرض عليه اليمين بيان لذلك الحكم قال في الروض وشرحه ويستحب عرضها أى اليمين على النا كل ثلاثا وعرضها على ساكت عنها آكد من عرضها على النا كل اه (قوله فان سككت) المراد به هنا السكوت عن الحلف بعد ان عرض عليه وليس المراد السكوت عن الجواب والا كان مكرراً مع قوله أولاً فان سككت فكمنكر وقوله أيضاً أى كما انه سككت أولاً عن الجواب (قوله ولم يظهر سببه) أى سبب السكوت من جهل أو دهشة والعامل بقرأ بالبناء للعلوم وما بعد فاعله (قوله فنا كل) أى فكنا كل أى عمتنع عن الحلف قال في الروض وشرحه والسكوت عن الحلف بعد الاستحلاف للدهش ونحوه كغياوة نكول كما أن السكوت عن الجواب في الابتداء انكاره - ذامع الحكم به أى بالنكول ليرتب عليه رد اليمين بخلاف ما لو صرح بالنكول فانه بردها وان لم يحكم به وبخلاف السكوت للدهش أو نحوه ليس نكولاً وليس للقاضي أن يحكم بانه نكول اه (قوله فيحلف المدعى) أى اليمين المردودة ويثبت الحق وهو تغريب على قوله فنا كل (قوله وان أنكر الخ) مقابل قوله وان سككت وهو دخول أيضاً على قوله فان ادعى الخ (قوله اشتراط) أى لعنة انكاره وقوله انكار ما ادعى عليه أى به فالعائد على ما محذوف وقوله وأجزائه معطوف على ما أى وانكار أجزاها ادعى عليه به وقوله ان تجزأ أى ان كان له أجزاء كالعشرة الاتية (قوله فان ادعى الخ) تغريب على قوله وان أنكر اشتراط الخ (قوله لم يكف في الجواب) أى على سبيل الانكار وقوله لا تلزمنى العشرة فاعل بكفى قصد لفظه أى لم يكف هذا اللفظ وقوله حتى يقول ولا بعضها أى فاذا قال ذلك مع قوله أولاً لا تلزمنى العشرة كفى في الجواب (قوله وكذا يحلف) أى ومثل الجواب المذكور يكون الحلف فلا يكتفى أن يحلف على العشرة حتى يقول ولا بعضها (قوله ان توجهت اليمين عليه) أى بأن لم توجد بيعة من

المدعى (قوله لان مدعيها الخ) عليه لعدم الاكتفاء في الجواب وفي الحلف بقوله لا تلزمني العشرة حتى الخ وقوله لكل جزء منها أي من العشرة (قوله فلا بد أن يطابق الخ) أي وانما يطابقها أن نفي المدعى عليه كل جزء منها وقوله دعواه أي دعوى المدعى (قوله فان حلف) أي المدعى عليه على نفي العشرة بأن قال والله ليس له عندى عشرة دراهم (قوله واقتصر عليه) أي على نفي العشرة ولم يزد عليه لفظ ولا بعضها وقوله فنا كل أي فهو نا كل ولا بعضها فان لم يحلف كذلك فنا كل عما دونها (قوله فمحلف المدعى الخ) أي من غير تجديد دعوى وهو تفريع على النكول عما دونها أي وإذا كان نا كلا عما دونها فمحلف المدعى على استحقاق مادون العشرة وياخذ ما حلف عليه وهو الجزء الذي دون العشرة وان قل (قوله لان النكول عن اليمين) عبارة التحفة لما ياتي ان النكول مع اليمين كالإقرار اه فلعل عن في كلامه بمعنى مع والافهم مجرد النكول ليس كالأقرار (قوله أو ادعى مالا) عطف على قوله ادعى عليه عشرة (قوله مضافا للسبب) أي متعلقا بسبب القرض والادعاء (قوله كفاه في الجواب لا تستحق الخ) أي كفاه في الجواب أن يقول ماذا كرو ولا يشترط فيه التعرض للسبب كان يقول لم تقرضني شيئا وقوله أو لا يلزمني الخ معطوف على قوله لا تستحق الخ أي وكفاه في الجواب لا يلزمني الخ (قوله ولو اعترف الخ) أتى به في شرح المنهج في ضمن تعليل ذكره للاكتفاء في الجواب بلا يستحق على شيئا الخ ونص عبارته لان المدعى قد يكون صادقا وعرض ما يسقط المدعى به ولو اعترف به وادعى مسقطا طولب بالبيينة وقد يجز عنها فادعت الحاجة الى قبول الجواب المطلق اه ومثله في التحفة والنهاية والمغنى وعبارة الاخير بعد قول المنهاج كفاه في الجواب الخ ولا يشترط التعرض لنفي تلك الجهة لان المدعى قد يكون صادقا في الأقرض وغيره وعرض ما أسقط الحق من أداء أو إبراء فلونفي السبب كذب أو اعترف وادعى المسقط طولب بالبيينة قد يجز عنها فقبل الإطلاق للضرورة اه وإذا علمت ذلك فلعل في عبارته سقطا من النسخ وهو قوله لان المدعى الى قوله ولو اعترف وقوله به أي بالمدعى به وادعى مسقطا أي من أداء أو إبراء وقوله طولب بالبيينة أي على ذلك المسقط أي وهو قد يجز عنها (قوله ولو ادعى عليه ودیعة الخ) هذا كالاكتفاء من الجواب دعوى ما أضيف للسبب بقوله لا يلزمني تسليم شي اليك وقوله فلا يكفي في الجواب لا يلزمني التسليم الخ أي لانه لا يلزمه في الوديعة تسليم وانما يلزمه التخلية (قوله بل لا تستحق على شيئا) أي بل الذي يكفي في الجواب أن يقول له لا تستحق على شيئا ومثله في الاكتفاء به أن يقول هلك الوديعة أو رددها أو ينكرها من أصلها وعبارة المغنى فالجواب الصحيح أن ينكر الادعاء أو يقول لا تستحق على شيئا أو هلك الوديعة أو رددها اه (قوله ويحلف الخ) مرتبط بجميع ما قبله وقوله كما أجاب أي فان أجاب بالإطلاق كقوله لا تستحق على شيئا حلف عليه كذلك وقوله لي مطابق الخ عليه لكون الحلف يكون على وفق الجواب وعبارة المنهاج مع المغنى ويحلف المدعى عليه على حسب جوابه هذا أو على نفي السبب ولا يكلف التعرض لنفيه فان تبرع وأجاب بنفي السبب المذكور كقوله في صورة القرض السابقة ما أقرضني كذا حلف عليه أي على نفي السبب كذلك لي مطابق اليمين الانكار (تنبيه) قضية كلامه انه اذا أجاب بالإطلاق ليس له الحلف على نفي السبب وليس مراد بل لو حلف على نفيه بعد الجواب المطلق جاز اه بخلاف (قوله ولو ادعى) أي شخص وقوله عليه أي على شخص آخر (قوله فانكر) أي المدعى عليه المال المدعى به (قوله وطلب منه اليمين) أي وطلب المدعى من المدعى عليه اليمين على نفي المدعى به (قوله فقال) أي المدعى عليه (قوله وأعطى المال) أي وأعطيك المال الذي ادعيت به من غير حلف (قوله لم يلزمه قبوله) أي لم يلزم المدعى أن يقبل المال قال ع ش

لان مدعيها مدع
لكل جزء منها فلا بد
أن يطابق الانكار
واليمين دعواه فان
حلف على نفي العشرة
واقتصر عليه فنا كل
عما دونها فمحلف
المدعى على استحقاق
مادون العشرة وياخذ
لان النكول عن
اليمين كالإقرار (أو)
ادعى (مالا) مضافا
لسبب كقرضك
كذا (كفاه في
الجواب لا تستحق)
أنت (على شيئا) أو لا
يلزمني تسليم شي
اليك ولو اعترف به
وادعى مسقطا طولب
بالبيينة ولو ادعى عليه
وديعة فلا يكفي في
الجواب لا يلزمني
التسليم بل لا تستحق
على شيئا ويحلف كما
أجاب لي مطابق الحلف
الجواب ولو ادعى عليه
مالا فانكر وطلب منه
اليمين فقال لا أخلف
وأعطى المال لم يلزمه
قبوله من غير إقرار

ومفهومه جواز القبول ويدل عليه قوله وله تخليفه الخ قال في التحفة وكذا الوكيل عن اليمين وأراد
 المدعي أن يحلف يمين الرد فقال خصمه أنا أبذل المال باليمين فيلزمه الحاكم بأن يقولوا لحلف المدعي
 اه (قوله وله تخليفه) أي وللمدعي تخليف المدعي عليه على نفق ما دعي به عليه لانه لا يأمّن أن
 يدعي عليه بما دفعه بعد* (تنبيه)* يقع كثيرا أن المدعي عليه يجيب بقوله ثبت ما يدعيه فتطالب
 القضاة المدعي بالاثبات لفهمهم أن ذلك جواب صحيح وفيه نظر ظاهر إذ طلب الاثبات لا يستلزم
 اعترافا ولا انكارا فتعين أن لا يكتفى منه بذلك بل يلزم بالتصريح بالاقرار والانكار ويقع
 أيضا كثيرا أن المدعي عليه بعد الدعوى عليه يقول ما بقيت أتحاكم عندك أو ما بقيت أدعي
 عندك والوجه أنه يجعل بذلك منكرانا كلا فيحلف المدعي ويستحق كذا في التحفة وسم (قوله
 لو ادعي عليه عينا) أي كائنة تحت يد المدعي عليه ولا فرق في العين بين أن تكون عقارا أو عبدا
 أو غيرهما (قوله فقال) أي المدعي عليه ليست أي تلك العين لي أي واقتصر على ذلك (قوله
 أو هي لرحل الخ) عبارة المنهج وشرحه أو أضافها لمن يتعذر مخاطبته كهي لمن لا أعرفه الخ (قوله
 أو لابي الطفل) أي أو هي لابي الطفل أي أو المجنون أو السفه سوا زاد على ذلك أنهم ملوك
 أو وقف عليه أم لا كما هو ظاهر اه تحفة (قوله أو وقف الخ) أي أو قال هي وقف على الفقراء
 أو مسجد كذا وقوله وهو أي المدعي عليه ناظر فيه أي ناظر على الوقف على المسجد أو الفقراء قال حل
 فان كان الناظر غيره انصرفت الخصومة عنه الى الناظر اه (قوله فالاصح الخ) جواب لو وقوله
 انه أي الحال والشأن وقوله لا تنصرف الخصومة عنه أي عن المدعي عليه وذلك لان ما صدر منه
 بالنسبة للاولين ليس بمؤثر ولا نه لم يقر في البقية لذي يمكن نصب الخصومة معه وقوله ولا تنزع
 العين منه أي لان الظاهر أن ما في يده ملكه أو مستحقه وما صدر عنه ليس بمزيل (قوله بل يحلفه
 المدعي) أي بطلب منه الحلف وقوله انه لا الخ أي على انه لا يلزمه أن يسلم للمدعي العين المدعي بها
 (قوله رجاء الخ) علة لقوله يحلفه أي وانما يحلفه رجاء أن يقرأ بالعين المدعي بها وقوله أو ينكل
 معطوف على يقرأ أي ورجاء أن ينكل أي عن اليمين وهو بضم ال كاف من باب دخل (قوله فيحلف)
 أي المدعي يمين الرد وهو راجع لقوله ينكل وقوله وثبت الخ راجع لكل من الاقرار والاذول مع
 الحلف وقوله أي للمدعي (قوله في الاولين) هـ ما قوله ليست لي وقوله هي لرجل لا أعرفه (قوله
 والبديل للحيولة) أي ويثبت له البديل للحيولة في البقية أي قوله هي لابي الطفل أو وقف على
 الفقراء أو مسجد كذا وذلك البديل هو القصة وان كانت العين مثلية كما في عيش وفي الجبيري
 مانصه قوله والبديل للحيولة فيه بحث لان اليمين المردودة مفيدة لانزاع العين في المسائل كلها لان
 الغرض ان الخصومة لا تنصرف عنه نعم ان قلنا بانصراف الخصومة في مسألة المحجور والوقف كما
 ذهب اليه الغزالي وكذا في الايامين على وجه كان له التحليف انغريم البديل فاقاله شرح المنهج
 هنا وهم منشؤه انتقال النظر من حالة الى حالة عميره سم وعبارة شرح الروض فيحلف المدعي
 وتثبت له اه ولم يزد وهو صريح في ثبوت العين في جميع الصور (قوله أو يقيم المدعي)
 معطوف على قوله بل يحلفه فالمدعي مخير بين تخليفه المدعي عليه وبين اقامته البينة واذا اقامها
 يقضى له بالعين (قوله ولو أصر المدعي عليه الخ) هـ اذا قد علم من قوله سابقة فان سكت أيضا فكل
 فلا حاجة الى اعادته هنا ويمكن أن يقال انه أعاده لاجل تقييد الذكول بدونه بعد حكم القاضي به (قوله
 ان حكم القاضي بنكوله) زاد في شرح المنهج بعده أو قال للمدعي احلف بعد عرض اليمين عليه أي
 المدعي عليه اه وكتب الجبيري قوله ان حكم الخ أي فلا يصيرنا كلا بمجرد السلوت بل لابد من
 الحكم بالذكول أو يقول للمدعي احلف اه وقد تقدم عن شرح الروض مثله وزيادة (قوله واذا
 ادعى أي اثنان الخ) شروع في بيان تعارض البينتين وكان المناسب للؤائف أن يفرد كغيره بفصل

وله تخليفه* (فرع)*
 لو ادعي عليه عينا
 فقال ليست لي أو هي
 لرجل لا أعرفه
 أو لابي الطفل
 أو وقف على الفقراء
 أو مسجد كذا وهو
 ناظر فيه فالاصح أنه
 لا تنصرف الخصومة
 عنه ولا تنزع العين
 منه بل يحلفه المدعي
 انه لا يلزمه التسليم
 للعين رجاء أن يقر
 أو ينكل فيحلف
 المدعي وتثبت له
 العين في الاولين
 والبديل للحيولة في
 البقية أو يقيم المدعي
 بيئته أنما له ولو أصر
 المدعي عليه على
 سكوت عن جواب
 للدعوى فكل ان
 حكم القاضي بنكوله
 (واذا ادعى) أي
 اثنان

مستقل (قوله أى كل منهما) أشار به الى أنه ليس المراد انهما ادعياها جميعا على انها شركة بينهما بل المراد ان كلا ادعى ذلك الشيء لنفسه على حدته وقوله شيئا مفعول ادعيا والمراد بالشيء هنا العين كما عبر بها في المنهاج (قوله في يد ثالث) الجار والمجرور صفة لشيء أى شيئا كائن في يد ثالث (قوله لم يسنده الخ) الجملة صفة لثالث أى ثالث موصوف بكونه لم يسند ذلك الشيء أى لم يصفه أو يقر به لواحد من المدعين (قوله قبل البينة) أى قبل اتیان ذلك لأحد بينته وقوله ولا بعدها أى ولم يسنده بعد الاتیان بالبينة الى أحدهما (قوله وأقاما الخ) أى أقام كل واحد من المدعين بينة تثبت دعواه سواء كانت مطلقة التاريخ أو متفقته أو أحدهما مطلقة والاخرى مؤرخة كما في شرح الروض وقوله به الباء بمعنى على متعلقة بأقاما والضمير يعود على الشيء المدعى به (قوله سقطتا) أى البينتان ويخلف الثالث المدعى عليه حيث ذلك منهما أيينا الخبر البينة على المدعى واليمين على من أنكر ويكون المدعى به له وأما خبر الحاكم ان رجلين اختصما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعر فأقام كل واحد منهما بينة أنه له فعمله النبي صلى الله عليه وسلم بينهما فاجيب عنه بأنه يحتمل أن البعير كان بيدهما فأبطل البينتين وقسمه بينهما (قوله لتعارضهما) أى البينتين وقوله ولا مرجح أى والحال أنه لا مرجح موجود لا أحد البينتين على الاخرى قال في النهاية أى فاشبه الدليلين اذا تعارضا بل اترجىح اه (قوله فكان كالبينة) أى فكان الشيء المدعى به عند التعارض للبينتين كالذى لا بينة عليه أصلا وعبارة التحفة فكان كالبينة اه (قوله فان أقر ذواليد) أى وهو المدعى عليه وهذا مفهوم وقوله لم يسنده الخ والملائم له أن يقول فان أسنده ذواليد الخ وقوله لا أحدهما قال سم فلو أقر بانها لهما فهل يجعل بينهما اه وفي شق انها تجعل بينهما ما وقوله رجحت بينته أى بينة ذلك لأحد المقر له لا اعتضاها بالقرار فعمل حيث تذهب مقتضاها (قوله أو ادعيا شيئا بيدهما) أى كأن كان فراشا جالسين عليه أو جارا راكبين عليه أو دارسا كنيين فيها (قوله وأقاما بينتين) أى أقام كل واحد منهما بينة بأن هذا الشيء كله (قوله فهو لهما) أى فذلك الشيء يبقى تحت يدهما كما كان أولا للتعارض وكلامه يقتضى أنه لا يحتاج السابق منهما الى إعادة البينة وليس مراد بالذي أقام البينة أولا يحتاج الى أعادتها للنصف الذي بيده لتقع بعد بينة الخارج بالنسبة لذلك النصف فان لم يفعل كان الجميع لصاحب البينة المتأخرة كما في الجبري هذا اذا شهدت كل بينة بجميع الشيء كما علمت فان شهدت بينة كل واحد منهما بالنصف الذي في يده صاحبه فلا تعارض لان البينتين لم يتوارد على محل واحد فيحكم القاضي لكل واحد منهما بما في يده لكن لا من جهة التساقط ولا الترجيح باليد بل من جهة الترجيح بالبينة (قوله اذ ليس أحدهما الخ) تعليل لكون الشيء يجعل لهما بقيام كل بينة على مدعاه (قوله أما اذا الخ) صديقه يقتضى ان حكم هذه المسئلة يخالف الحكم ما اذا كان بيدهما وليس كذلك بل هو مثله كما يفيد وقوله فيجعل بينهما مع قوله أولا فهو لهما وعبارة المنهج أو بيدهما أولا يبدأ أحد اه وكان الأولى أن يصنع كصنيعه وقوله لم يكن يبدأ أحد قال سم كأن كان عقارا أو متاعا ملقى في طريق وليس المدعيان عنده اه (قوله وشهدت بينة كل له بالكل) أى وشهدت بينة كل من المدعين له بكل ذلك الشيء قال سم وكذا بالبعض بالأولى بل لا تعارض حيثئذ بينهما اه (قوله فيجعل بينهما) جواب اما أى فيجعل الشيء المدعى به بين المدعين أى للتعارض فليس أحدهما أولى به من الآخر كما اذا كان بيدهما معا (قوله ومحل التساقط اذا وقع تعارض) أى كما في الصور السابقة وقوله حيث لم يتميز أحدهما للضمير للمدعين أى حيث لم يتميز بينة أحدهما وقوله بمرجح متعلق بيمتيز (قوله والا) أى بان يتميز أحدهما بمرجح وقوله قدم أى ذلك لأحد المتميزين كما ذكر (قوله وهو) أى ذلك المبرج وقوله بيان نقل الملك أى من أحد المتداعيين للآخر كأن

أى كل منهما) شيئا
في يد ثالث) لم يسنده
الى أحدهما قبل
البينة ولا بعدها
(وأقاما) أى كل منهما
(بينته) به (سقطتا)
لتعارضهما ولا مرجح
فكان كالبينة فان
أقر ذواليد لا أحدهما
قبل البينة أو بعدها
رجحت بينته (أو)
ادعيا شيئا (بيدهما)
وأقاما بينتين (فهو
لهما) اذ ليس
أحدهما أولى به من
الآخر أما اذا لم يكن
يبدأ أحدهما شهدت
بينته كل له بالكل
فجعل بينهما ومحل
التساقط اذا وقع
تعارض حيث لم يتميز
أحدهما بمرجح والا
قدم وهو بيان نقل

قالت احدهما هذه الدار ملك زيد وقالت الاخرى هذه ملك عمرو وتلك كاهما من زيد فتقدم الثانية لانها
بينت انتقال الملك (قوله ثم اليد فيه للدعي) أي ثم المرح أيضا كون اليد على المدعي به ثابتة
للمدعي وقوله أولن أقوله به أي أو كون اليد لمن أقول للمدعي بالمدعي به كأن يكون في يد ثالث وأقر به
لاحد المدعين والانساب والاولى أن يقول ثم اقرار المدعي عليه به لاحدهما لان الغرض ببيان المرح
والمرح هنا الاقرار المذكور لا كون اليد لمن أقر المرح وقوله أو انتقل له منه أي أو كون اليد لمن
انتقل المدعي به منه لاحد المدعين كأن قالت احدي البيتين هي ملك لزيد اشتراها من عمرو
واقصرت على ذلك وقالت الاخرى هي ملك لبلكر اشتراها من خالد وهي في يده قدمت الثانية
(قوله ثم شاهدان) معطوف على بيان أي ثم المرح أيضا شاهدان وقوله مثلا أي أو شاهد
واحد أو اثنين كما سيأتي وقوله على شاهد ويمين متعلق بمحذوف أي ويرجح الشاهدان على شاهد
ثمين (قوله ثم سبق ملك أحدهما) معطوف أيضا على بيان أي ثم المرح أيضا سبق ملك أحد
المدعين أي سبق تاريخه وقد صرح به في التحفة وقوله بذلك زمن أي متقدم وهو متعلق بمقدر
أي ويعلم ذلك السابق بذلك زمن متقدم على الزمن الذي ذكرته البيئتان الاخرى كان تقول احدي
البيئتين ونشهداته ملكه من منذ سنة وتقول الاخرى من منذ شهر فتقدم الاولى على الثانية (قوله
وبيان) بالجر عطف على ذكر أي ويعلم سبق تاريخ الملك أيضا ببيان ان الشيء المدعي به ولد في
ملك أحدهما كان شهدت احدي البيئتين ان هذه الدابة ملكه وانها ولدت في ملكه وشهدت
الاخرى بانها ملك فلان واقصرت على ذلك فتقدم الاولى على الثانية (قوله ثم بذلك) الباء
زائدة ومدخولها معطوف على بيان الاول أي ثم المرح أيضا ذكر سبب الملك كسواء أو هبة أو
وصية أو وارث وفيه ان بيان سبب الملك يستلزم بيان نقل الملك واذا كان كذلك فهو يغني عنه
(قوله أو ادعيا) أي اثنان (قوله يبد أحدهما) الجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لشيء أي
شيئا كائنا يبد أحدهما المدعين (قوله تصرفا أو امساكا) بيان لمعنى اليد أي ان المراد باليد
الحاصية كالتصرف أو الحسية كالامساك (قوله قدمت بينته) أي ذلك الاحد الذي ذلك الشيء
المدعي به تحت يده (قوله من غير يمين) أي من ذلك الاحد الذي العين تحت يده (قوله ان
تأخر تاريخها) غاية في التقديم أي قدمت وان تأخر تاريخها أي عن تاريخ بيئته غير ذي اليد
ويسمى الخارج قال الجبيري ومجمله اذا لم تسند انتقال الملك عن شخص واحد والا قدمت بيئته
الخارج ان كانت أسبق تاريخا كما ذكره في القوت عن فتاوى البغوي وغيرها واعتمده الشهاب الرملي
اه وسيد كره الشارح أيضا في قوله ولوادعي في عين يبد غيره انه اشتراها الخ (قوله أو كانت شاهدا
ويمينا) معطوف على الغاية فهو غاية أيضا أي قدمت بيئته صاحب اليد وان كانت شاهدا ويمينا
وبيئته الخارج شاهدين (قوله أولم تبين سبب الملك) معطوف على الغاية أيضا فهو غاية أي قدمت
بيئته صاحب اليد وان لم تبين سبب الملك أي وبيئته بيئته الخارج وقوله من شرع وغيره بيان لسبب
الملك (قوله ترجحا الخ) علة لتقديم بيئته صاحب اليد وقوله بيده الباء سببية متعلقة بترجحا (قوله
ويسمى) أي صاحب اليد الداخل (قوله وان حكم بالاولى الخ) غاية أيضا لتقديم بيئته صاحب اليد
وانظر ما المراد بالاولى فان كان بيئته الداخل نافاه قوله بعد هذا ان اقامها بعد بيئته الخارج الخ وان
كان المراد بيئته الخارج فلا منافاة لكن برده عليه ان الاول في كلامه بيئته الداخل لان الخارج ولعلها
سرت له من عبارة التحفة المستقيمة لان الاول فيها بيئته الخارج ونصها مع الاصل ولو كانت بيده
فأقام غيره بها بيئته وأقام هو بيئته قدم صاحب اليد ويسمى الداخل وان حكم بالاولى قبل قيام الثانية
اه وقوله أو بينت بيئته الخارج سبب ملكه غاية أيضا لتقديم بيئته صاحب اليد أي قدمت وان
بينت بيئته الخارج سبب الملك وفيه ان هذه الغاية يغني عنها الغاية الثالثة أعني أولم تبين سبب الملك

الملك ثم اليد فيه
للمدعي أولن أقوله به
أو انتقل له منه ثم
شاهدان مثلا على
شاهد ويمين ثم سبق
ملك أحدهما
بذلك زمن أو ببيان
أنه ولد في ملكه مثلا
ثم بذلك سبب الملك
(أو) ادعيا شيئا
(يبد أحدهما)
تصرفا أو امساكا
(قدمت بينته) من
غير يمين وان تأخر
تاريخها أو كانت
شاهدا ويمينا وبيئته
الخارج شاهدين أو
لم تبين سبب الملك من
شرع وغيره ترجحا
لبيئته صاحب اليد
بيده ويسمى الداخل
وان حكم بالاولى قبل
قيام الثانية أو بينت
بيئته الخارج سبب

لان معناها كما تقدم قدمت بينة صاحب اليد مطلعا سواء بينت بسبب الملك أم لا مع كون بينة
الخارج بينت ذلك (قوله نعم لو شهدت الخ) استثناء من المتن أعني قوله قدمت بينة أي صاحب
اليد فكانه قال تقدم بينة صاحب اليد على بينة الخارج ان كان معها زيادة علم والا قدمت هي على
بينة صاحب اليد وقوله بانه أي غير صاحب اليد وقوله اشتراه منه أي من صاحب اليد وقوله أو من
بائعه معطوف على الخارج والمجرور قبله وخبره يعود على صاحب اليد أي أو اشتراه من البائع على
صاحب اليد لكن لا بد من تقييد هذا بتقدم شرائه على شراء صاحب اليد حتى يكون شراء صاحب
اليد باطلا لانه اشتراه من الذي لا يملك وسيد كرا الشارح هذه المسئلة بقوله ولو ادعى في عين يده غيره
أنه اشتراه من زيد من مندسنتين فاقام الداخل بينة أنه اشتراه من زيد من مندسنة قدمت بينة
الخارج لانها أثبتت ان يد الداخل عادة بشرائه من زيد ما زال ملكه عنه وقوله مثالا راجع لقوله
اشتراه أي أو غصبها ذلك الداخل أي أو البائع عليه أي شهدت بينة الخارج بان الداخل أو البائع عليه
غصبها منه (قوله قدمت) أي بينة الخارج بقوله لبطلان اليد أي يد المدعي وقوله حينئذ أي حين
إذا قام الخارج البينة بانه اشتراه الخ (قوله ولو أقام الخارج) أي غير صاحب اليد (قوله بان الداخل)
أي صاحب اليد وقوله أقرله أي للخارج (قوله قدمت) أي بينة الخارج (قوله ولم تنفعه) أي
الداخل وقوله بينته بالملك أي بينة الداخل التي شهدت بالملك لان بينة الاقراء معها زيادة علم بانتقال
الملك من المقر للمقرله (قوله الا ان ذكرت الخ) أي بان قالت بينة الداخل تشهد ان هذا ملكه وهبه له
فلان المقرله فتقبل حينئذ وتنفعه لان معها زيادة بانتقال الملك من المقرله للمقر وقوله من المقرله أي
وهو الخارج وقوله اليه أي الى الداخل وهو المقر (قوله هذا ان أقامها الخ) اسم الاشارة يعود على
تقديم بينة صاحب اليد أي محل تقديمها ان أقامها بعد قيام بينة الخارج ولو قبل تعديها (قوله
مخلاف مالو أقامها قبلها) أي بخلاف مالو أقام صاحب اليد بينته قبل بينة الخارج فلا يعتد بها فإذا
أقام الخارج بينته استحق زرع العين منه فيحتاج حينئذ الى إقامة البينة لتدفع بينة الخارج (قوله
لانها) أي بينة صاحب اليد وهو تعليل لمخدوف أي فلا يعتد بها لانها الخ وقوله انما سمع بعدها أي
بعد بينة الخارج (قوله لان الاصل الخ) علة للعلة وقوله في جانبه أي الداخل وذلك لانه مدعى عليه
وهو الذي يكون في جهته اليمين (قوله فلا يعدل عنها) أي اليمين وقوله مادامت كافية أي وهي كافية
مادام الخارج لم يقيم بينته اه بحجتي (قوله فروع) أي ثلاثة الاول قوله لو أزيلت الخ الثاني
قوله ولو تداعيا دابة الخ الثالث قوله ولو اختلف الزوجان (قوله لو أزيلت يده) أي الداخل والمراد
أزيل المال من تحت يده اما حسبا بان سلم المال لخصمه واما حكما بان حكم عليه به فقط وقوله ببينة الباء
سببية متعلقة بأزيلت أي أزيلت بسبب بينة أي أقامها الخارج وحكم لها القاضي (قوله ثم أقام)
أي الداخل الذي أزيلت يده وقوله بينة بملكه أي بينة تشهد بان هذا المال المزال من تحت يده ملك
له من قبل الازالة وقوله مستندا حال من فاعل أقام أي أقامها حال كونه مستندا أي مضيقا ملكه
الى ما قبل الازالة أي مع استدامته الى وقت الدعوى ويصح أن يكون حالا من ملكه ويكون بالبناء
للفعل أي بملكه حال كونه مستندا أي مضافا الى ذلك قال في التحفة وخرج بمستندا الخ شهادتها
بملك غير مستند فلا تسع اه (قوله واعتذر) أي الداخل أي اعتذر من عدم أقامتها عند ارادة
الازالة قال في شرح المهرج واشترط الاعتذار ذكره الاصل كالرخصة وأصلها قال الملقيني وعندي
انه ليس بشرط والاعتذر انما يطلب اذا ظهر من صاحبه ما يخالفه كسئلة المراجعة قال الولي العراقي
بعد نقله ذلك ولهذا لم يتعرض له الخاوي اه وبحاب بانه انما شرط هنا وان لم يظهر من صاحبه
ما يخالفه لتقدم الحكم بالملك لغيره فاحتيط بذلك ليسهل نفص الحكم اه وقوله كسئلة المراجعة
أي كما لو قال اشتريت هذا بمائة وباعه بمائة وعشرة ثم قال غلطت من ثمن متاع الى آخر

ملكه نعم لو شهدت
بينة الخارج بانه
اشتراه منه أو من
بائعه مثلاً قدمت
لبطلان اليد حينئذ
ولو أقام الخارج بينة
بان الداخل أقرله
بالملك قدمت ولم
تنفعه بينته بالملك الا
ان ذكرت انتقالا
ممكنا من المقرله اليه
(هذا ان أقامها بعد
بينة الخارج) بخلاف
مالو أقامها قبلها
لانها انما سمع بعدها
لان الاصل في جانبه
اليمين فلا يعدل عنها
مادامت كافية
(فروع) لو أزيلت
يده ببينة ثم أقام بينة
بملكه مستندا الى
ما قبل الازالة يده
واعتذر بغيبة شهوده

وانما اشترى بته بمائة وعشرة ع ش فقوله غلط هذا والعذر اه بيجري وقوله بغيبة شهوده
المقام للاضمار فلو قال بغيبته أى البينة التى أقامها بعد لكان أولى وقوله أو جهله هم معطوف على
غيبته أى أو اعتذر بجهله بالشهود قال فى التحفة أى أو يقبلهم اه (قوله سمعت) أى بينة
الداخل وقيل لا تسمع فلا ينقض القضاء والى هذا ذهب القاضى حسين ونقل عن الهروى أنه قال
أشككت على هذه المسئلة نيفا وعشرين سنة لما فيها من نقض الاجتهاد بالاجتهاد وتردد جوابى فيها
ثم استقر فيها على أنه لا ينقض اه معنى (قوله أذ لم تزل) أى بد الداخل وقوله لا لعدم الحاجة أى
وقت الازالة (قوله وقد ظهرت) أى المحجة بعد الازالة (قوله فينقض القضاء) أى يبطل الحكم
بازالة العين من تحت يد الداخل وإثباتها للخارج وترد بعد النقض الى الداخل (قوله لكن لو قال
الخارج الخ) استدراك على قوله سمعت وقدمت أى تسمع بينة الداخل بعد ازالة العين من تحت يده
ما لم تشهد بينة الخارج بان الازالة حصلت بسبب شراء الخارج منه وأنكر الداخل ذلك فان شهدت
بينة الخارج بما ذكر قدمت على بينة الداخل وهذا الاستدراك لا حاجة اليه هنا لانه يغنى عنه
الاستدراك الاول أعنى قوله نعم لو شهدت الخ فالاول والاحصر اسقاطه (قوله لزيادة علم بينته) أى
الخارج وقوله بانتقال الملك متعلق بزيادة والمراد بالخارج بانتقال الملك (قوله وكذا قدمت بينته)
أى الخارج أى لتبين بطلان يد الداخل وقوله لو شهدت أى بينة الخارج وقوله انه أى الشئ وقوله
ملكه أى الخارج وقوله وانما أودعه الخ فاعل الافعال الثلاثة يعود على الخارج وضميره البارز يعود
على الشئ وقوله للداخل تنازعه كل من الافعال الثلاثة (قوله أو انه الخ) عطف على أنه ملكه
أى أو شهدت بينة الخارج أن الداخل غصب ذلك الشئ وقوله أو بائعه بالنصب عطف على اسم ان
وضميره يعود على الداخل وقوله منه متعلق بغصبه أى غصبه هو أو البائع عليه من الخارج (قوله
وأطلقت بينة الداخل) أى بان قالت هو ملكه واقتصرت على ذلك (قوله ولولنداعيا) أى شخصان
(قوله لاحدهما) أى المتداعيين وقوله متاع فيها فى معنى على بالنسبة للدابة وعلى حقيقة بالنسبة
للبيعة وعبارة المغنى ولولنداعيا بعير الاحدهما عليه متاع فالقول قول صاحب المتاع يمينه لانفراده
بالانتفاع بخلاف مالولنداعيا بعير الاحدهما عليه ثوب لم يحكم له بالعبد لان كونه على البعير
انتفاع به فيده عليه والمنفعة فى لبس الثوب للعبد لا لصاحب الثوب فلا بد له ولولنداعيا حاملة
وانتفاعا على ان الحمل لاحدهما قال البغوى فهى لصاحب الحمل اه (قوله أو الحمل) أى أو لاحدهما
الحمل أو الزرع والاول بالنسبة للدابة والثانى بالنسبة للأرض (قوله قدمت بينته) أى ذلك الاحد
الذى له المتاع أو الحمل أو الزرع أى باتفاقهما أو بينته (قوله على البينة الخ) متعلق بقدمت أى
قدمت على البينة التى تشهد للاخر بالملك المطلق بان قالت تشهد أن هذه الدابة أو الأرض أو الدار
ملك ولم تتعرض لشيء آخر (قوله لانفراده) أى ذلك الاحد المذكور وهو على لتقديم بينته وقوله
بالانتفاع أى بالدابة لان متاعه عليها بالأرض لان زرعه فيها وبالدار لان متاعه فيها (قوله فالبند
له) أى للنفرد بالانتفاع (قوله فان اختص المتاع ببيت) أى من الدار (قوله فالبند فيه) أى
فى البيت الذى فيه المتاع وقوله فقط أى وليس له اليد فى بيت غير الذى فيه المتاع (قوله ولو اختلف
الزوجان فى أمتعة البيت) أى فقال الزوج هى ملكى وقالت الزوجة هى ملكى (قوله ولو بعد
الفرقة) أى ولو حصل الاختلاف بعد فرقهما بطلاق أو غيره (قوله ولا بينة) أى لاحدهما
موجودة (قوله ولا اختصاص لاحدهما يبد) أى ككونه فى خزانة له أرضه ودوق مفتاحه بيده
(قوله فلاكل) أى من الزوجين تحليف الآخر أى على دعواه (قوله فاذا حلفا) أى الزوجان
(قوله جعل) أى المدعى به والاولى جعلت أى الامتعة ومثله يقال فى الافعال بعده وقوله بينهما أى
الزوجين أى نصفين (قوله وان صلح لاحدهما) ان غائبة وان كان ظاهرا صنيعه أنها شرطية

أو جهله هم سمعت
وقدمت أذ لم تزل الا
لعدم الحاجة وقد
ظهرت فينقض القضاء
لكن لو قال الخارج
هو ملكى اشترى بته
منك فقال الداخل
بل هو ملكى وأقام
بیتين بما قال قدم
الخارج لزيادة علم
بينته بانتقال الملك
وكذا قدمت بينته
لو شهدت أنه ملكه
وانما أودعه أو آجره
أو أعاره للداخل أو
أنه أو بائعه غصبه
منه وأطلقت بينة
الداخل ولولنداعيا
دابة أو أرضا أو دارا
لاحداهما متاع فيها
أو الحمل أو الزرع
قدمت بينته على
البينة الشاهدة
بالمالك المطلق لانفراده
بالانتفاع فالبند له
فان اختص المتاع
ببيت فالبند فيه
فقط ولو اختلف
الزوجان فى أمتعة
البيت ولو بعد الفرقة
ولا بينة ولا اختصاص
لاحداهما يبد فلكل
تحليف الآخر فاذا
حلفا جعل بينهما
وان صلح لاحدهما
فقط

جوابه أقوله قضى الخ ويدل على ما قلته عبارة النهاية ومثلها عبارة عمدة في حواشي البهجة ونصها قال الشافعي رضي الله عنه إذا اختلف الزوجان في متاع البيت فن أقام البينة على شيء من ذلك فهو له ومن لم يقيم بينة فالقياس الذي لا يعذر أحد عندي بالقفلة عنه أن هذا المتاع ان كان في أيديهما معا فيحلف كل منهما لصاحبه على دعواه فان حلفا جميعا فهو بينهما نصفين وان حلف أحدهما فقط قضى له به سواء اختلفا في دوام النكاح أم بعده واختلفا وارثهما ما كانا وسواء ما يصلح للزوج كالسيف والمنطقة والزوج كالحلخال والغزل وغيرهما كالدرهم أو لا يصلح لهما كما الحلف وهما أميان وتاج الملوك وهما عاميان وقال أبو حنيفة ان كان في أيديهما حاسفا فهو لهما وان كان في أيديهما حكفا يصلح للرجل فلز وجوما يصلح للأنثى فلز وجوة والذي يصلح لهما يكون لهما وعند أحد ومالك قريب من ذلك واحتج الشافعي رضي الله عنه بأننا لو استعملنا الظنون لحكم في دباغ وعطار تداعيا عطر أو دباغا في أيديهما أن يكون لكل ما يصلح له وفيما لو تنازع موسر ومعسر في لؤلؤ أن نجعله للموسر ولا يجوز الحكم بالظنون اه (قوله أو حلف أحدهما) أي الزوجين دون الآخر (قوله قضى له أي قضى ذلك المدعي به لذلك الاحد والفعل المذكور يجعل جوابا بالان مقدرة قبل قوله حلف أحدهما أي وان حلف أحدهما قضى له وذلك ليوافق ما قررته أنا من جعل ان غائبة لا شرطية (قوله كما لو اختلفت باليد وحلف) هذا مفهوم قوله ولا اختصاص لاحدهما بيد أي كما لو اختلف أحدهما بوضع اليد عليه فانه يقضى له به لكن بعد الحلف عليه (قوله وتريح البينة) أي مطلقا سواء كانت للداخل أو للخارج وقوله بتاريخ سابق أي على تاريخ البينة الاخرى (قوله فلو شهدت الخ) تريح على تريح البينة بالتاريخ السابق (قوله في عين) متعلق بالمتنازعين (قوله بيدهما الخ) متعلق بمحذوف صفة لعين أي عين كائنة بيدهما أو بيد ثالث أو لا بيد أحد وخرج بذلك ما اذا كانت بيد أحدهما فاقدم ولو تنازعا تاريخها كما تقدم وكما سيأتي في قوله واذا كان لصاحب متاخرة التاريخ الخ (قوله بملك) متعلق بشهدت (قوله من سنة) متعلق بملك أي شهدت بانه يملكه من منذ سنة وقوله الى الآن متعلق بملك أيضا أي شهدت بانه يملكه من منذ سنة الى الآن أي أنه مستقر الى الآن ولا بد من ذكر هذا الماسيأ في قريباً أنه لو شهدت ببنية بملك أمس ولم تتعرض للحال لم تسمع (قوله وشهدت ببنية أخرى) أي غير هذه البينة وقوله للآخر أي لا أحد المتنازعين الآخر وقوله بملك متعلق بشهدت وقوله لها أي للعين المدعي بها وقوله من أكثر الخ هو الجار والمجرور بعده متعلقان بملك أيضا كالذي قبله وقوله كسنتين تمثيل للاكثر من سنة (قوله فتريح الخ) جواب لو (قوله لانها) أي ببنية ذي الاكثر وقوله أثبتت الملك أي ملك العين المدعي بها وقوله في وقت متعلق بأثبتت وقوله لا تعارضها فيه الاخرى المحذوفة لوصف أي وقت موصوف بكونه لا تعارض ببنية ذي الاكثر فيه البينة الاخرى وذلك الوقت هو السنة الاولى وعبارة التحفة لانها أثبتت الملك في وقت لا تعارضها فيه الاخرى وفي وقت تعارضها فيه فيتساقطان في محل التعارض ويعمل بصاحبة الاكثر فيما لا تعارض فيه والاصل في كل ثابت دوامه اه (قوله ولصاحب التاريخ السابق) أي على صاحب التاريخ المتأخر وقوله أجرة أي لما أثبت له وقوله وزيادة حادثة أي كولد وثمرة حدثا في المدعي به (قوله من يوم ملكه بالشهادة) قال ع ش أي وهو الوقت الذي أرخت به البينة لا من وقت الحكم فقط اه (قوله لانها) الاولى لانها ما أي الاجرة والزيادة (قوله واذا كان لصاحب متاخرة التاريخ) أي لصاحب البينة التي تاخر تاريخها وقوله يد أي تصرفاً وحكماً كما مر (قوله لم يعلم أنها عادية) الجملة صفة ليد أي يد موصوفة بكونها لم يعلم أن تلك اليد عادية أي متعديّة في جعل العين تحتها بقص أو بشراء لا يملك (قوله قدمت) أي متأخرة التاريخ قال في التحفة ذكر أي البينتين أو احدهما الاتنقال لمن تشهد له من معين أم لا وان اتحد ذلك المعير لتساوي البينتين في اثبات الملك حالا

أو حلف أحدهما
قضى له كما لو اختلفت
باليد وحلف
(وتريح) البينة
(بتاريخ سابق) فلو
شهدت البينة لأحد
المتنازعين في عين
بيدهما أو يد ثالث
أو لا بيد أحد بملك
من سنة الى الآن
وشهدت ببنية أخرى
للاخر بملك من
أكثر من سنة الى
الآن كسنتين فتريح
ببنية ذي الاكثر لانها
أثبتت الملك في وقت
لا تعارضها فيه
الاخرى ولصاحب
التاريخ السابق أجرة
وزيادة حادثة من
يوم ملكه بالشهادة
لانها فواته ملكه
واذا كان لصاحب
متاخرة التاريخ
لم يعلم أنها عادية
قدمت على الاصح

فيتساقتان وتبقى اليد في مقابلة الملك السابق وهي أقوى اه (قوله ولو ادعى الخ) المقام للتفريع
فلو قال فلو بقاء التفريع لكان أولى وقوله بيد غيره الجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لعين أي
عين كائنة بيد غيره وقوله انه اشتراها الخ ان وما بعدها في تأويل مصدر مجرور بحرف جر مقدر متعلق
بأدعى أي ادعى فيها بانه اشتراها من زيد من منسنتين وقوله فأقام الداخل أي الذي يبدله (قوله
قدمت بينة الخارج) قال في التحفة نعم يؤخذ مما ياتي في مسألة تعويض الزوجة انه لا بد أن يثبت
الخارج هنا أنها كانت بيد زيد حال شرائه منه والابقيت بيد من هي بيده اه (قوله لانها) أي بينة
الخارج (قوله بشرائه) الباء سببية متعلقة بعادية وقوله ما زال ملكه ما اسم موصول مفعول المصدر
أي بشرائه الشيء الذي زال ملكه زيد عنده قال في التحفة والنهاية ولا نظرا لاحتقال أن زيدا اشتريها
باعها للآخر لان هذا خلاف الأصل والظاهر اه (قوله ولو اتحد تاريخهما الخ) مقابل قوله بتاريخ
سابق وهذا قد علم من قوله أو ادعى شيئا يبدل أحدهما قدمت بينة وان تأخر تاريخها ففي كلامه شبه
التكرار وقوله أو أطلعتا أي في الشهادة ولم تتعرضا للتاريخ وقوله أو أحدهما أي أو أطلعت أحدهما
أي وأرخت الأخرى وقوله قدم ذواليد أي كما أنه يقدم لو اختلف التاريخ لكن بشرط أن لا يعلم أن يده
عادية كإمر (قوله ولو شهدت بينته بملك أمس ولم تتعرض للحال) أي بان قالت نشهد أن هذا ملك
فلان أمس ولم تقل إلى الآن وهذا محترز التقييد بقوله إلى الآن (قوله لم تسمع) أي البينة وهو
جواب لو وفي المغني إمانه تنبيه يستثنى من إطلاق المصنف عدم السماع مسائل الأولى ما لو ادعى رق
شخص بيده وادعى آخر أنه كان له أمس وأنه أعتقه وأقام بذلك بينة قبلت لان المقصود منها اثبات
العتق وذكر الملك السابق وقع تبعاً للثانية ما لو شهدت أن هذا المملوك وضعته أمه في ملكه أو هذه
الثمرة أثمرتها فخلته في ملكه ولم تتعرض للملك الولد والثرمة في الحال فنها تسمع الثالثة اذا شهدت أن هذا
الغزل من قطنه أو أن هذا الطير من بيضه أو الأجر من طينه الرابعة اذا شهدت أنها ملكه بالأمس
ورثها قال العمراني حكاهما على الأصح وذكر أن الربيع والمزني نقل ذلك الخامسة اذا شهدت أنها
ملكه بالأمس اشتراها من المدعي عليه بالأمس أو أقر له بها المدعي عليه بالأمس ولم تتعرض للحال
قبلت السادسة لو شهدت أن هذه الدار اشتراها المدعي من فلان وهو يملكها ولم يقولوا وهي الآن ملك
المدعي قبلت على ما يفهم من كلام الجمهور اه محذوف (قوله كما لا تسمع دعواه بذلك) أي بالملك
أمس من غير تعرض للحال (قوله حتى تقول الخ) مرتبط بقوله لم تسمع أي لم تسمع البينة حتى تقول
الخ أي فاذا قالت ما ذكرته وقوله ولم يزل ملكه أي لم ينقل ملكه عنه فهو من زال يزل التامة
وليس في هذا شهادة بنفي محض حتى يقال انها غير مقبولة (قوله أو لا نعلم الخ) معطوف على قوله ولم
يزل ملكه أي أو تقول لا نعلم من يلا ملكه (قوله أو تبين الخ) بالنصب عطف على تقول أي أو حتى تبين
سببه أي الملك (قوله كان تقول الخ) تمثيل لتبيين السبب وقوله من خصه أي وهو المدعي عليه (قوله
أو أقر) أي الخصم وقوله له أي للمدعي وقوله به أي بالشراء وقوله أمس متعلق بكل من اشتري وأقر
(قوله لان دعوى الملك الخ) عليه لقوله لم تسمع ولا حاجة إليها للاستغناء عنها بقوله سابقا كما لا تسمع
دعواه بذلك اذ هو في معنى العلة وفي التحفة الاقتصار على الثاني وفي شرح المنهاج الاقتصار على الأول
(قوله فكذا البينة) أي لا تسمع (قوله ولو قال من بيده عين الخ) هذه الصورة من مفاهيم قوله
سابقا لم يعلم انها عادية (قوله وأقام به) أي بالشراء من منذ شهر (قوله فقالت زوجة البائع)
أي الذي هو فلان المتقدم وقوله هي أي تلك العين التي اشتريتها أم ملكي وقوله تعوضتها منه أي
أخذتها منه بعوض بطريق الشراء أو الهبة وقوله من منذ شهرين متعلق بتعويضها (قوله وأقامت
به) أي بالملك أو بالتعويض من منذ شهرين (قوله فان ثبت) أي ببينة أو باقرار المشتري وقوله
انها أي العين وقوله حكمها أي حكم بالعين للزوجة لان يد الداخل عادية بشرائه عن لا يملك كما

ولو ادعى في عين بيد
غيره أنه اشتراها من
زيد من منذ سنتين
فأقام الداخل بينة
أنه اشتراها من زيد
من منذ سنة قدمت
بينة الخارج لانها
أثبتت أن يد الداخل
عادية بشرائه من
زيد ما زال ملكه عنه
ولو اتحد تاريخهما أو
أطلعتا أو أحدهما
قدم ذواليد ولو
شهدت بينة بملك
أمس ولم تتعرض
لأن لم تسمع كما لا تسمع
دعواه بذلك حتى
تقول ولم يزل ملكه
أو لا نعلم له من يلا أو
تبين سببه كان تقول
اشتريها من خصه
أو أقر له به أمس لان
دعوى الملك السابق
لا تسمع فكذا البينة
ولو قال من بيده عين
اشتريتها من فلان
من منذ شهر وأقام
به بينة فقالت زوجة
البائع منه هي ملكي
تعوضتها منه من
منذ شهرين وأقامت
به بينة فان ثبت انها
بيد الزوج حال
التعويض حكم بها
هذا

والا بقت يبد من
هي يبد الا آن (و)
ترج (بشاهدين)
وشاهد وامرأتين
وأربع نسوة فيما
يقبلن فيه (على
شاهد مع يمين)
للإجماع على قبول من
ذكر دون الشاهد
واليمين (لا) ترج
(زيادة) نحو عدالة
أعداد (شهود) بل
تتعارضان لأن
ما قدره الشرع
لا يختلف بالزيادة
والنقص ولا برجلين
على رجل وامرأتين
ولا على أربع نسوة
(ولا) بينة (مؤرخة)
على بينة (مطلقة)
لم تتعرض لمن الملك
حيث لا يدل أحدهما
واستويا في أن لكل
شاهدين ولم تبين
الثانية سبب الملك
فتعارضان نعم لو
شهدت أحدهما
بدن والاخرى بالبراء
رجحت بينة الأبراء
لأنها انما تكون بعد
الوجوب والاصل
عدم تعدد الدين ولو
شهدت بينة بالف
وبينة بالفين يجب
ألقان

مر (قوله والاخ) أي وان لم يثبت أنها يبد الزوج حال التعويض بقيت العين يبد من هي يبد
الآن قال في النهاية كذا قيل والوجه تقديم بينتها أي الزوجة مطلقا لا تفاهما على أن أصل
الانتقال من زيا فعمل بأسبقهما تاريخا اه (قوله وترج) أي البينة وقوله بشاهدين الباء للتصوير
وهي متعلق بمحذوف حال من نائب فاعل ترج أي وترج البينة حال كونها مصورة بشاهدين
وشاهد وامرأتين أو أربع نسوة وعبارة المنهج ويرج بالياء التحتية وعليها فئات الفاعل يعود على
أحد المدعيين وهي ضاهرة وقوله فيما يقبل أي النسوة فيه وهو ما يظهر للنساء غالبا كولد وحيض
(قوله على شاهد مع يمين) متعلق بترج ومحله في غير بينة الداخل كما يعلم مما مر (قوله للإجماع الخ)
علة الترجيح وعبارة شرح المنهج لأن ذلك حجة بالإجماع وأبعد عن صحة الخالف بالكذب في يمينه
اه وقوله قبول من ذكر أي من الشاهدين أو الشاهد والمرأتين أو الأربع نسوة (قوله لا ترج)
أي البينة (قوله زيادة نحو عدالة الخ) لفظ عدالة بقرآن من غير تنوين لأنه مضاف إلى شهود أولى
نظيره ومثله لفظ عدد ودخل تحت نحو عدالة بقية الصفات المعبرة في الشاهد كرواة وبصار ومجمع
وعقل وقوله شهود فيه اظهر في مقام الاضمار أو رتبة في العبارة فلو قال لا زيادة نحو عدالتها
أو عدد ما كان أولى (قوله بل تتعارضان) أي البينتان ومحل التعارض ما لم تبلغ زيادة أحدهما
عدد التواتر والارجح لا فادتها حيث نال العلم الضروري وهو لا يعارض أفاده في التحفة والنهاية (قوله
لأن الخ) علة لقوله لا ترج وقوله ما قدره الشرع أي الأمر الذي قدره وحده الشارع كعدد الشهود
هنا وقوله لا يختلف بالزيادة أي عددا أو صفة كما مر وقوله والنقص أي عن تلك الزيادة لأن الذي
قدره الشارع لانه مضر كما هو ظاهر (قوله ولا برجلين) أي ولا ترج برجلين الخ أي لكمال الحجة في
الطرفين (قوله ولا بينة مؤرخة) أي ولا ترج بينة مؤرخة وهي القيدة بمن (قوله على بينة)
متعلق بترج المقدر بعد لا النافية وقوله مطلقة بكسر اللام اسم فاعل من أطلق وقد بينا بقوله لم
تعرض لمن الملك (قوله حيث الخ) متعلق بترج المقدر أي لا ترج البينة المؤرخة على البينة
المطلقة بل هما سواء حيث لا يدل أحدهما بان كانت له ما مع أو لا أحد أو لثالث غيرهما أما إذا
كانت اليد لأحدهما فترجح بينة صاحبها وان كانت مطلقة خلافا لما يوجبها ظاهر العبارة من أن
المؤرخة ترج إذا كانت اليد لأحدهما سواء كانت بينة هي المؤرخة أو المطلقة (قوله واستويا) أي
المتدعيان وقوله في أن لكل شاهدين فإن لم يستويا في ذلك بان كان مع أحدهما شاهد يمين ومعه
الاخر شاهدان قدم الثاني سواء كانت بينة مطلقة أم مؤرخة كما مر (قوله ولم تبين الثانية) أي
البينة الثانية سبب الملك كشراء أو ارث كما مر فان بينت ذلك قدمت على غيرها مطلقا (قوله
فتعارضان) مفرع على عدم ترجيح أحدهما على الاخرى المقضى للاستواء قال في النهاية ومحمد
التاريخ غير مرجح لاحتمال أن المطلقة لو فسرت فسرت بما هو أكثر من الاول اه (قوله نعم لو
شهدت الخ) أي وقد اطلقت أحدهما وأرخت الاخرى كما هو الفرض وصرح به في شرح الروض
فهو استدراك على قوله ولا مؤرخة على مطلقة كما قال س ل اه بجبري قوله وصرح به في شرح
الروض عبارته مع الاصل والمؤرخة كالمطلقة لا تقدم عليها بل تساويها لأن المطلقة قد ثبتت الملك
قبل ذلك التاريخ نعم لو شهدت أحدهما بالحق والاخرى بالبراء وأطلقت أحدهما وأرخت الاخرى
قدمت بينة الأبراء لأنها انما تكون بعد الوجوب اه (قوله لأنها) أي بينة الأبراء وعبارة التحفة
لأنه انما يكون بعد الوجوب اه فذكر الضمير وهو أولى لهوده على الأبراء وقوله بعد الوجوب
أي وجوب الدين أي ثبوته أي فيكون مع بينة الأبراء زيادة علم وقوله والاصل عدم تعدد الدين من
تمة التعليل وأتى به لدفع ما يقال أنه ربما استدان منه دين آخر فسمع بينته (قوله ولو شهدت بينة
الخ) ههنا الصورة والتي بعدها كالاستدراك من قوله والاصل عدم تعدد الدين وقوله يجب

ألفان أي لاحتمال حدوث ألف ثانية عليه لم تطلع عليه البيعة الأولى (قوله ولو أثبت) أي أحدهما وقوله اقرار زيد له أي لذلك الاحد وقوله بدين أي على زيد لذلك الاحد (قوله فثبت زيد اقراره) أي ذلك الاحد المدعى وقوله بانه لا شيء له أي لذلك الاحد وقوله عليه أي على زيد (قوله لم يؤثر) أي أثبت زيد اقرار ذلك الاحد بانه لا شيء له عليه (قوله لاحتمال حدوث الدين بعد) أي بعد اقرار ذلك الاحد بما ذكر قال في التحفة ولان الثبوت لا يرتفع بالنفي المحتمل اهـ وقوله المحتمل أي لهذا الدين ولغيره (قوله فروع) أي خمسة (قوله لو أقام بينة بملك دابة أو شجرة) أي لو ادعى شخص أن هذه الدابة أو هذه الشجرة ملكه وأقام بينة تشهد بذلك وقوله من غير تعرض الخ متعلق بمحذوف هو متعلق الجار والمجرور قبله أي أقام بينة تشهد بذلك من غير أن يتعرض لملك سابق بالتأخير بان قالت تشهد أن هذه الدابة أو الشجرة ملك فلان واقتصرت على ذلك (قوله لم يستحق) أي مقيم البيعة وقوله ثمرة ظاهرة ولا ولد منفصلا انما لم يستحقهما لانهما ليسا من أجزاء العين ولذا لا يدخلان في بيعها ولان البيعة لا تثبت الملك بل تظهره فكفي تقدمه عليه بالمخطة فلم يستحق ثمرا وتناجا حصل قبل تلك اللحظة اهـ تحفة (قوله عند الشهادة) متعلق بكل من ظاهرة ومنفصلا (قوله ويستحق) أي مقيم البيعة (قوله غير ظاهر) صفة للثمر أي الثمر غير البارز المؤبر (قوله عندها) متعلق بمحذوف صفة لكل من الحمل والثر أي الموجودين عندها أي الشهادة (قوله تبع اللام) أي بالنسبة للحمل وقوله والاصل أي بالنسبة للثمر قال في التحفة ولا عبرة باحتمال كون ذلك لغير مالك الام والشجر بفخوصية لانه خلاف الاصل اهـ (قوله فاذا تعرضت الخ) مقابل قوله من غير تعرض لملك وقوله سابق على حدوث ما ذكر أي الثمرة الظاهرة والولد المنفصل وذلك بان قالت تشهد أن هذه الدابة أو الشجرة ملك فلان من منذ سنة فينثذ كل ما يحدث في هذه السنة يكون ملكا للشهود له وعبارة المغني فان تعرضت لوقت مخصوص ادعاه المشهود له فاحصل من النتائج والثمرة له وان تقدم على وقت أداء الشهادة (قوله فيستحق) أي يستحق مالك الدابة أو الشجرة ما ذكر من الولد المنفصل والثمرة الظاهرة ولو قال فيستحقهما بضمير التثنية العائد على الولد والثمرة كان أولى (قوله ولو اشتري شيئا) أي وأقبض ثمنه (قوله فاخذه منه) أي فاخذ ذلك الشيء من المشتري بان ادعى شخص فيه بانه ملكه وأقام بينة عليه وأخذه منه وقوله بحجة أي ولو مطلقة عن تقييد الاستحقاق بوقت الشراء أو غيره وقوله غير اقرار سيأتي محترزه (قوله رجوع على بائعه) أي رجوع المشتري على بائعه بما دفعه له قال الجبيري محل الرجوع ما لم يكن يعلم عند البيع بانه لا يملكه كأن تحقق أنه سارقه أو عاصبه واللم يرجع عليه بما دفعه له لانه في مقابلة تسليمه اياه وقد حصل وأيضاً لما علم أنه لا يملكه كان كأنه متبرع بما أعطاه اهـ وقوله الذي لم يصدقه هذه الصلة جرت على غير من هي له لان الضمير المستتر يعود على المشتري والبارز يعود على الذي فكان حقه أن يبرز الضمير والمعنى للمشتري أن يرجع على بائعه بشرط أن لا يصدقه في أن المدعى به ملكه فان صدقه في أنه ملكه وأن المدعى كاذب في دعواه لم يرجع عليه بشئ لاعترافه بان الظالم غيره وهو المدعى قال في النهاية نعم لو كان تصديقه له اعتمادا على ظاهر يده أو كان ذلك في حال الخصومة لم يمنع رجوعه حيث ادعى ذلك لعذره حينئذ اهـ (قوله ولا أقام الخ) معطوف على صلة الموصول والفاعل ضمير يعود على البائع الواقع عليه اسم الموصول فالصلة بالنسبة له جرت على من هي له أي رجوع على بائعه الذي لم يقيم بينة بانه اشتراه من المدعى به ثم باعه فان أقام بينة على ذلك بعد أن حكم به للمدعى وأخذ من المشتري فلا يرجع على بائعه بشئ إذ الظالم غيره وهو المدعى (قوله ولو بعد الحكم الخ) غاية في إقامة البيعة فهي راحة للنفي (قوله بالثمن) متعلق برجع أي رجوع على بائعه بالثمن الذي دفعه له (قوله بخلاف ما لو أخذ الخ) مفهوم قوله غير قرار أي بخلاف ما لو أخذ ذلك الشيء من المشتري باقراره أنه ملك للمدعى فانه لا يرجع على بائعه بشئ

ولو أثبت اقرار زيد له بدين فثبت زيد اقراره بانه لا شيء له عليه لم يؤثر لاحتمال حدوث الدين بعد * (فروع) * لو أقام بينة بملك دابة أو شجرة من غير تعرض لملك سابق بتأخير لم يستحق ثمرة ظاهرة ولا ولد منفصلا عند الشهادة ويستحق الحمل والثر غير الظاهر عندها تبعا للام والاصل فاذا تعرضت لملك سابق على حدوث ما ذكر فيستحق ولو اشتري شيئا فاخذه منه بحجة غير اقرار رجوع على بائعه الذي لم يصدقه ولا أقام بينة بانه اشتراه من المدعى ولو بعد الحكم به بالثمن بخلاف ما لو أخذ منه باقراره

أو بحلف المدعي بعد
نكوله لأنه المقصر
ولو اشترى قنا وأقر
بأنه قن ثم ادعى
بحرية الأصل وحكم
له بهار جح بثمنه
على بائعه ولم يضر
اعترافه برفقه لأنه
معتد فيه على الظاهر
ولو ادعى شراء عين
فشهدت بينة بملك
مطلق قبلت لأنها
شهدت بالمقصود ولا
تناقض على الأصح
وكذا لو ادعى ملكا
مطلقا فشهدت له به
مع سببه لم يضر وإن
ذكر سببا وهم سببا
آخر ضرر ذلك للتناقض
بين الدعوى والشهادة
* (فرع) * لو باع دارا
ثم قامت بينة حسبة
أن أباه وقعها عليه ثم
على أولاده انتزعت
من المشتري ورجح
بثمنه على البائع
ويصرف له ما حصل
في حياته من الغلة
إن صدق البائع
الشهود والوقوف
فإن مات مصرا
صرفت لأقرب الناس
إلى الواقف قاله الرافعي
كالقفال * (فرع) *

لأن إقراره للغير لا يكون حجة على البائع ولا ملزم له إن رجع عليه (قوله أو بحلف الخ) معطوف
على إقراره أي وبخلاف ما لو أخذ منه بحلف المدعي البين مردودة من المشتري بدليل قوله بعد
نكوله فإن المراد به بعد نكول المشتري عن البين بأن قال المدعي له أحلف إن هذا الذي اشتريته
ليس ملكي فيشكل فحلف المدعي وياخذ حقه ولا يرجع المشتري على البائع لأنه يعتقد أن هذا
البيع ملكه وإن المدعي غير محقق (قوله ولو اشترى) أي شخص وهذه المسئلة قد تقدمت في باب
الدعوى بأبسط مما هنا وقوله قنا أي رقيقا ذكرنا كان أو أنثى (قوله وأقر) أي المشتري بأنه قن (قوله
ثم ادعى) أي القن وقوله بحرية الأصل أي بأنه حر أصالة (قوله وحكم له) أي للمدعي الحرية وقوله
بها أي بالحرية (قولا رجع) أي المشتري وقوله بثمنه أي الرقيق وقوله على بائعه متعلق برجوع
(قوله ولم يضر) أي في الرجوع بالثمن وقوله اعترافه أي المشتري وقوله برفقه أي ما اشتراه وقوله لأنه
أي المشتري وهو علة لعدم الضرر وقوله معتد فيه أي في اعترافه بالرق وقوله على الظاهر أي ظاهر
اليد (قوله ولو ادعى شراء عين) أي ادعى الملكية وبين السبب (قوله بملك مطلق) أي لم تبين فيه
السبب (قوله قبلت) أي البينة (قوله لأنها شهدت بالمقصود) أي وهو الملك وأما السبب فهو
تابع له (قوله ولا تناقض) أي والحال أنه لا تناقض بين الدعوى والشهادة بوجود (قوله على
الأصح) متعلق بقبلت وبعبارة التحفة وفي الأنوار عن فتاوى القفال لو ادعى شراء عين فشهدت بينة له
بملك مطلق قبلت لكن رد بان الصحيح أنها لا تسمع حتى تصرح له بالشراء وفيه نظر بل الوجه الأول
الخ اه (قوله وكذا) متعلق لم يضر بعد الواقع جواب لو أي لم يضر كذا أي كذا لو ادعى شراء عين الخ
وعدم الضرر فيه لم يضر به وإنما يعهم من قوله قبلت وقوله ملكا مطلقا أي لم يضر كرسية وقوله
فشهدت أي البينة وقوله له أي للمدعي الملك المطلق وقوله به أي بالملك وقوله مع سببه أي مع ذكر
سبب الملك (قوله لم يضر) أي ما زادت البينة من السبب قال في التحفة لأن سببه تابع له وهو المقصود
وقد وافقت البينة فيه الدعوى نعم لا يكون ذلك كرههم للسبب مرجح لأنهم ذكروه قبل الدعوى به فإن
أعاد دعوى الملك وسببه فشهدوا بذلك رجحت حينئذ اه (قوله وإن ذكر) أي المدعي وقوله سببا
أي للملك كشراء وقوله وهم أي وذ كرههم أي الشهود وقوله سببا آخر أي كارت (قوله ضرر ذلك)
أي ذكرهم السبب الآخر في شهادتهم (قوله للتناقض الخ) قال في التحفة ويفرق بين هذا وما لو
قال له على ألف من ثمن عبدا فقال المقر له لا بل من ثمن دار بأنه يعتق في الإقرار ما لا يعتق في الشهادة
المشترط فيها المطابقة للدعوى لافيه أي الإقرار اه (قوله ولو باع) أي شخص (قوله ثم قامت الخ)
أي ثم بعد البيع قامت بينة حسبة وهي التي تشهد قبل الاستشهاد سواء سبقها دعوى أم لا وهي
ما أخوذة من احتساب بذلك أجزا عند الله اعتمده ينوي به وجه الله تعالى (قوله أن أباه) أي أنا البائع
(قوله وقفها) أي الدار المبيعة وقوله عليه أي على البائع (قوله ثم على أولاده) أي ثم من بعده تكون
وقفها على أولاده ولا بد أن تكون موقوفة من بعدهم على جهة عامة كالعقار لتصح شهادة الحسبة لما
سياق في الشارح أنها لا تصح إلا في حق مؤكده كدلالة كطلاق وعتق ووقف الخوجه عامة الخ (قوله
انتزعت) أي الدار وهو جواب لو (قوله ورجح) أي المشتري (قوله ويصرف له) أي للبائع أي
لذي وقف الدار عليه (قوله من الغلة) أي غلة الدار مثلا أي أجزائها وهو بيان لما حصل (قوله
إن صدق البائع الشهود) أي في الوقفية (قوله والا) أي وإن لم يصدقهم وقوله وقف أي الغلة أي
تبقى موقوفة ولا تصرف على أحد (قوله فإن مات مصرا) أي على عدم تصديقهم وقوله صرفت أي
الغلة وانتظر حينئذ هل يبطل الوقف أولا مقتضى قوله لأقرب الناس إلى الواقف يؤيد الأول والقال
صرفت إلى أولاد البائع من بعده لأنهم مذكورون في صيغة لواقف وأيضا أقولهم في باب الوقف
يشترط القبول من الموقوف عليه المعين والباطل حقه وبطل أصل الوقف إن كان عدم القبول من

تجوز الشهادة بل
تجب ان انحصر الامر
فيه بملك الاثن للعين
المدعاة استصحابا لما
سبق من ارث وشراء
وغيرهما اعتمادا على
الاستصحاب لان
الاصل البقاء والحاجة
لذلك والالتسرت
الشهادة على الاملاك
السابقة اذا تناول
الزمن ومحلها ان لم
يصرح بانه اعتماد
الاستصحاب والالم
يستمع عند الاكثرين
(ولو ادعى) أى كل
من اثنين (شيأ يبيد
ثالث) فان أقسره
لاحدهما سلم اليه
وللا آخر تخليفه
(و) ان ادعى شيأ
على ثالث و (أقام كل)
منهما (بينة انه اشتراه)
منه وسلم ثمنه (فان
اختلف تاريخهما
حكم للسابق) منهما
تاريخا لان معاز زيادة
علم (والا) يختلف
تاريخهما بان أطلقا
أو احدهما أو
أرخنا بتاريخ متحد
(سقطتا) لاستحالة
أعمالهما ان أقر
لهما أو لاحدهما
فواضح والا حلف
لكل يميناً ويرجعان
عليه بالثمن لثبوت
البينة

البطن الاول يؤيده وعبارة المتنازع مع التحفة هناك والاصح ان الوقف على معين يشترط فيه قبوله ان
تأهل والاقبول عليه عقب الايجاب أو بلوغ الخبر ولو رد الموقوف عليه المعين بطل بحقه منه وخرج
بحقه أصل الوقف فان كان الراد البطن الاول بطل عليهما أو من بعده فكمنقطع الوسط اه بخلاف
(قوله بل تجب) أى الشهادة (قوله ان انحصر الامر فيه) أى في الشاهد بان لم يوجد غيره (قوله
بملك) متعلق بالشهادة (قوله استصحابا) حال من مقرر أى تجوز الشهادة للشخص حال كونه
مستحبا الخ وقوله لما سبق أى لسبب سبق الشهادة أى وجد قبلها وقوله من ارث بيان لما وقوله
وغيرهما أى غير الارث والشراء كهيئة (قوله اعتمادا على الاستصحاب) هو عين قوله استصحابا فالاولى
اسقاطه (قوله لان الاصل البقاء) أى بقاء الملك وهو علة للعلة (قوله وللحاجة لذلك) أى للاعتماد
على الاستصحاب في أداء الشهادة وذلك لانه لا يمكن استمرار الشاهد مع صاحبه دائماً لا يفارقه لحظة لانه
متى فارقه أمكن زوال ملكه عنه فتعذر عليه الشهادة (قوله والا) أى وان لم تجز الشهادة اعتمادا على
الاستصحاب وقوله لتعسر الشهادة على الاملاك السابقة أى لانه يقال فيها يحتل زوال ملكه عنها
(قوله ومحلها) أى محل قبول الشهادة اعتمادا على ما ذكر وقوله ان لم يصرح أى الشاهد في الشهادة
بانه اعتمادا على الاستصحاب بان يقول أشهد انه ملك له الا ان اعتمادا على ما سبق من انه ورثه أو اشتراه (قوله
والا) أى بان صرح بذلك وقوله لم تسمع أى الشهادة قال في النهاية لكن يتجه حمله على ما اذا ذكره على
وجه الرتبة والتردد فان ذكره لحكاية حال أو تقوية قبلت معه اه (قوله ولو ادعى الخ) المسئلة الاولى
قد تقدمت (قوله أى كل من اثنين) أى ادعى كل واحد من اثنين (قوله فان أقر) أى الثالث وان
أنكر ما ادعاه ولا يثبت حلف لكل منهما يميناً وترك في يده وقوله به أى بذلك الشيء (قوله سلم) أى ذلك
الشيء وقوله اليه أى الى الاحد المقر له (قوله وللآخر تخليفه) أى وللدعى الثاني تخليف المقر بان هذا
الشيء ليس ملكه قال في النهاية اذ لو أقر به له أيضا غرم له بدله اه (قوله وان ادعى شيأ على ثالث) أى
أنكرهما وانما عدل عن قوله في المتن بيد ثالث الى ما قاله ليشمل ما اذا لم يكن في يد المائع كما سأل في الاشارة
اليه (قوله وأقام كل منهما) أى من المدعين وقوله انه اشتراه منه أى وهو يملكه ان كان المبيع بغير
يده والالم يحتل ذلك كذا في (قوله وسلم ثمنه) قيد به لاجل قوله بعد ويرجعان عليه بالثمن (قوله
فان اختلف تاريخهما) أى كأن شهد أحدي البيتين انه اشتراه في رجب والآخرى انه اشتراه في
شعبان (قوله حكم للسابق منهما) أى من البيتين قال سم ويلزم المدعى عليه للاخر دفع ثمنه لثبوت
بيئته من غير تعارض فيه كما هو ظاهر وكلام الروض صريح فيه اه (قوله لان معهما) أى مع
البينة التي هي أسبق تاريخا وقوله زيادة علم أى بثبوت الملك في وقت لا تعارضها فيه الاخرى قال
في التحفة ولان الثاني اشتراه من الثالث بعد ما زال ملكه عنه ولا نظر لاحتمال عوده اليه لانه خلاف
الاصل بل والظاهر اه (قوله ولا يختلف تاريخهما) أى البيتين معا وهو صادق بثلاث صور بان
لا يوجد تاريخ أصلا منهما وذلك بان أطلقا وبما اذا وجد تاريخ من أحدهما وبما اذا وجد
منهما ما ولكنه متحد وقد بينا بقوله بان أطلقا الخ (قوله سقطتا) أى البيتان (قوله لاستحالة
أعمالهما) أى لاستحالة العمل بمال التعارضهما (قوله ثم ان أقر الخ) أى ثم بعد سقوطهما ان أقر
المدعى عليه بانه باع كلاما منهما أو أحدهما فالحكم واضح وهو انه في الاولى يثبت البيع لاحدهما
ويرجع الاخر عليه بالثمن الذي سلمه له لبطان البيع بالنسبة له وفي الثانية كذلك يثبت البيع
للمقر له ويرجع الاخر عليه بالثمن (قوله والا) أى وان لم يقر وقوله حلف لكل منهما أى بانه
مابعه (قوله ويرجعان عليه بالثمن) قال في شرح الروض اذ لا تعارض فيه لان بيئته كل منهما
شهدت بتوفيق الثمن وانما وقع التعارض في الدار لا امتناع كونها ملكا لكل منهما في وقت واحد
فسقطتا فيهما دون الثمن اه ومحل رجوعهما عليه بالثمن ما لم تعرض البيئته لقبض المبيع والا فلا

يرجعان عليه به لتقرر العقد بالقبض وليس على البائع عهدة ما يحدث بعده (قوله ولو قال كل
 منهما الخ) هذه عكس المسئلة السابقة لان تلك في مشتريين وبائع وهن في بائعين ومشتري
 ومقصودهما الثمن وفي ثلاث العين (قوله والمبيع الخ) أي والحال ان المبيع في يد المدعي عليه (قوله
 بعته بكذا وهو ملكي) مقول القول قال سم وانظر لوقال وهو في يدي هل يكفي كما قد يدل عليه
 ما في التنبيه الا في اه (قوله والا) أي وان لم يقل هو ملكي لم تسع الدعوى (قوله فأنكر) أي
 المدعي عليه الشراء منهما (قوله واقاما) أي مدعي المبيع (قوله بما قالاه) أي من البيع عليه
 (قوله فان اتحد تاريخهما سقطتا) أي لا امتناع كون العين ملكا لكل منهما في وقت واحد
 فحلف لكل منهما بما كان له بينه وبينه العين ولا يلزمه شيء (قوله وان اختلف) أي
 تاريخهما مثله ما لو اطلقا أو اطلقت احدهما وأرخت الأخرى (قوله لزمه الثمنان) أي لان
 التنافي غير معلوم والجمع ممكن لكن بشرط ان يكون بينهما زمان يمكن فيه العقد الاول ثم الانتقال
 من المشتري الى البائع الثاني ثم العقد الثاني فلو عين الشهود زمانا لا يتأتى فيه ذلك لم يلزم الثمنان
 ويحلف حينئذ لكل اه نهاية (قوله ولو قال الخ) شروع في حكم ما اختلف مؤخر اندامه لا
 والمستأجر في قدر ما استؤجر كالمثل المذكور ومثله ما اختلف في قدر الاجر كان قال أجزتك
 البيت بعشرة فقال بل أجزتني بخمسة أو فهما معا كان قال أجزتك البيت بخمسة فقال بل أجزتني
 جميع الدار بثلاثة (قوله واقاما بينتين) أي اطلقنا واحداهما أو اتحد تاريخهما وكذا اذا اختلف
 تاريخهما واتفقا على انه لم يجز الا عقد واحد اه تحفة (قوله تساقطتا) أي البتتان لتناقضهما
 في كيفية العقد الواحد قال في شرح الروض ويغارق هذا ما لو شهدت بينة بألف وأخرى بالعين
 حيث ثبتت الا لغان بانهما لا يتنافيان لان الشهادة بالألف لا تنفي الالفين وهذا العقد واحد اه
 (قوله ثم يفسخ العقد) أي عقدا الاجارة ويسلم المدعى أجره مثل ما سكن في الدار (قوله لا يكفي في
 الدعوى كالشهادة الخ) عبارة الروض وشرحه وشترط في دعوى المشتري من غير ذي اليد ان
 يقول المدعي اشتريتها منه وهي ملكه أو تسلمتها منه أرسلها الى كالشهادة بشرط فيها ان يقول
 الشاهد اشتراها من فلان وهي ملكه أو اشتراها أو تسلمها منه أو سلمها اليه لا في دعوى الشراء من
 ذي يد فلا يشترط فيها ذلك بل يكفي ذكر اليد لان اليد تدل على الملك اه (قوله اذا كان) أي
 البائع غير ذي يد بان كان المبيع في يد شخص آخر غير البائع (قوله أو مع ذكر الخ) عطف على قوله
 مع ذكر ملك البائع أي أو الامع ذكر اليد في ذلك لان اليد تدل على الملك كما مر (قوله اذا كانت
 اليد له) أي للبائع وقوله ونزع منه تعديا فيه انه يكون حينئذ غير ذي يد فيقال حينئذ ما الفرق
 بين هذه الصورة والتي قبلها ويمكن أن يفرق بينهما بما يحمل قوله في الصورة الاولى غير ذي يد على
 ما اذا لم يكن تحت يده أصلا وان ورثه من أبيه ولم يستلمه من وكيله أو من وصيه وجل ما هنا على ما اذا
 دخل تحت يده ولو كان انتزع منه ولو أسقطه كما في شرح الروض لا كان أولى (قوله ولو ادعوا الخ)
 هذه المسئلة ذكرها في باب الشهادة (قوله مالا) مفعول ادعوا وقوله عينا الخ تعميم في المال
 (قوله لمورثهم) متعلق بمحذوف صفة مالا أي مالا ملكا لمورثهم (قوله واقاموا شاهدا) أي
 بعد اثباتهم لموته وارثهم وانحصارهم اه نهاية (قوله وحلف معه بعضهم) أي وحلف مع
 الشاهد الذي أقامه بعض الورثة قال في شرح الروض فادخلوا كلهم ثبت الملك له وصار تركه
 تقضي منها ديونه وصايا اه (قوله على استحقاق مورثه الكل) أي المال ولا يقتصر على قدر
 حصته لانه انما ثبت الملك لمورثه وكذا وحلفوا كلهم ما ذكر (قوله أخذ نصيبه) قال في شرح
 الروض ويقضي من نصيبه قسطه من الدين والوصية لا الجميع اه (قوله ولا يشارك) بالبناء
 للجهول وقوله فيه نائب فاعله وخمير يعود على نصيبه الذي أخذه (قوله من جهة البقية) أي بقية

ولو قال كل منهما - ما
 والمبيع في يد المدعي
 عليه بعته بكذا
 وهو ملكي والا لم تسع
 الدعوى فأنكر واقاما
 بينتين بما قالاه وطالباه
 بالثمن فان اتحد
 تاريخهما سقطتا
 اختلف لزمه الثمنان
 ولو قال أجزتك البيت
 بعشرة مثلا فقال بل
 أجزتني جميع الدار
 بعشرة واقاما بينتين
 تساقطتا فيتحقق الغان
 ثم يفسخ العقد
 (تنبيه) لا يكفي في
 الدعوى كالشهادة
 ذكر الشراء الامع
 ذكر ملك البائع اذا
 كان غير ذي يد ومع
 ذكر يده اذا كانت
 اليد له وزعت منه
 تعديا (ولو ادعوا)
 أي الورثة كلهم أو
 بعضهم (مالا) عينا
 أو دينيا أو منفعة
 (لمورثهم) الذي مات
 (واقاموا شاهدا)
 بالمال (وحلف معه
 بعضهم) على
 استحقاق مورثه الكل
 (أخذ نصيبه ولا
 يشارك فيه) من جهة
 البقية

الورثة (قوله لان الحجة تمت الخ) علة عدم المشاركة وقوله في حقه أي الخالف (قوله وغيره) أي
ولان غير الخالف قادر عليها أي الحجة وقوله بالخلف متعلق بقادر (قوله وان يمين الانسان الخ) علة
ثالثة لعدم المشاركة وقوله لا يعطى أي يمين الانسان وقوله غيره أي غير الانسان صاحب اليمين
(قوله فلو كان الخ) مرتب على محذوف تقديره ويطل حق كامل لم يخلف بنكوله ان حضري
البلد وكان قد شرع في الخصومة أو شعر بها فلو كان بعض الورثة صبياً الخ (قوله حلف اذا بلغ)
راجع للصبي وقوله أو حضر راجع للقائب (قوله وأخذ) أي وأخذ كل منهما وقوله نصيبه أي
حصته (قوله بلا إعادة دعوى وشهادة) أي لانها وجدوا من السكامل خلافة عن الميت (قوله
ولو أقر) أي شخص بدين الميت (قوله فأخذ بعض ورثته) أي الميت من ذلك الدين المقربه (قوله
ولو بغير دعوى) غاية في الاخذ وقوله ولا اذن من حاكم أي في الاخذ (قوله فالبقية) أي بقية الورثة
وقوله مشاركته أي مشاركة بعض الورثة في القدر الذي أخذه (قوله ولو أخذ أحد شركائه) أي
الشخص وقوله في دار متعلق بشركاء أي شركائه في نفس الدار وقوله أو منفعتهما معطوف على في الدار
أي أو شركائه في منفعة الدار بان كان موصى بها الجماعة (قوله ما يخصه) مفعول أخذ وقوله من
أجرتها أي ما (قوله لم يشاركه فيه) أي فيما أخذه مما يخصه من أجرتها (قوله بقية الورثة)
صوابه بقية الشركاء كما في بعض نسخ الخط والله سبحانه وتعالى أعلم

(مصل في الشهادات) *

شروع في القسم الثاني من ترجمة الباب السابق وهو البنات وانما أفرد به بفصل مستقل لطول
الكلام على القسم الاول وهو الدعاوى ولان الباب ما شتمل على فصول فلا يقال انه في الباب السابق
ترجم للبنات ولم يذكرها فيه (قوله جمع شهادة) وانما جمعها لتنوعها كما مريانه والاصل فيها
قبل الاجماع آيات كقوله تعالى ولا تلتصموا الشهادة وقوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم وأقيموا
الشهادة لله وقوله تعالى واستشهدوا شهوداً عليهم من رجالكم وأخبار كخبر الصحبين ليس لك إلا
شاهدك أو يمينه أي ليس لك يوم مدعى في اثبات الحق على خصمك إلا شاهدك وليس لك في فصل
الخصومة بينك وبينه عند عدم البينة الا يمينه وكخبر البيهقي والحاكم وصححه اسناده انه صلى الله عليه
وسلم سئل عن الشهادة فقال للسائل ترى الشمس قال نعم فقال على مثلها فاشهد أو دع وقوله على مثلها
الخ المراد ان كنت تعلم الشيء الذي تريد الشهادة به مثل الشمس فاشهد به وان كنت لا تعلمه مثلها فاترك
الشهادة به وأركانها خمسة شاهد ومشهود به ومشهود عليه ومشهود له وصيغة وكلها تعلم من كلامه
(قوله وهي) أي الشهادة شرعاً ما ذكر وأما لغة فعناها الاطلاع والمعاينة كما في المصباح وقوله
اخبار الشخص الخ عرفها بعضهم بأنها اخبار عن شيء بلفظ خاص وهو أولى لشعوله لنحوه لال رمضان
بمخلاف تعريف الشارح (قوله بحق على غيره) أي لغيره (قوله بلفظ خاص) أي على وجه خاص
بان تكون عند قاض بشرطه اه رشيدى والمراد باللفظ الخاص لفظ أشهد لا غير فلا يكفي ابداله
بغيره ولو كان ابلغ لان فيه نوع تعبد (قوله الشهادة الخ) شروع في بيان ما يعتبر فيه شهادة
الرجال وتعدد الشهود وما لا يعتبر فيه ذلك وقوله لرمضان أي وتوابعه كتجهيل زكاة الفطر في اليوم
الاول ودخول شوال وصلاة التراويح (قوله أي لثبوته) أي رمضان وأفاد بهذا التفسير ان
الشهادة ليست لنفس رمضان وانما هي لاثباته (قوله بالنسبة للصوم فقط) أي لا بالنسبة لحلول
أجل أول وقوع طلاق كما في باب الصوم (قوله رجل) خبر عن الشهادة ولا بد من تقدير مضاف
في الاول أو الثاني ليتطابق المبتدأ والخبر وذلك لان الشهادة ليست عين الرجل اذ هي اسم معني وهو
جثة وتقديره في الاول ذوال الشهادة لرمضان رجل وفي الثاني الشهادة لرمضان شهادة رجل ويصح ان
يكون رجل فاعلا لفعل محذوف مع متعلقه والتقدير يكفي فيها رجل وهذا أقصد من جهة المعنى

لان الحجة تمت في حقه
وحده وغيره قادر
عليها بالخلف وان
يمين الانسان لا يعطى
بها غيره فلو كان بعض
الورثة صبياً أو غائباً
حلف اذا بلغ أو حضر
وأخذ نصيبه بلا إعادة
دعوى وشهادة ولو أقر
بدين الميت فأخذ بعض
ورثته قدر حصته
ولو بغير دعوى ولا
اذن من حاكم فالبقية
مشاركته ولو أخذ
أحد شركائه في دار أو
منفعتهما ما يخصه من
أجرتها لم يشاركه فيه
بقية الورثة كما قاله
شيخنا

(فصل في الشهادات)
جميع شهادة وهي
اخبار الشخص بحق
على غيره بلفظ خاص
(الشهادة لرمضان)
أي لثبوته بالنسبة
للصوم فقط (رجل)

الا انه يرد عليه ان حذف العامل لا يجوز الا مع القرينة ولا قرينة هنا الا ان يدعى المقام ومثل ذلك
يجرى في جميع ما يأتي (قوله لامرأة وخنثى) أى فلا يثبت من اهل لال رمضان لنقصهما (قوله
ولزنا ولواط) معطوفان على قوله لرمضان أى والشهادة لزنا ولواط أى وايتان بهيمة أو ميته (قوله
أربعة من الرجال) أى لقوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم
ثمانين جلدة ولان الزنا أقبح الفواحش وان كان القتل أغلظ منه على الأصح فغلظت الشهادة فيه
سترا من الله تعالى على عباده واشترط الاربعة فيهم انما هو بالنسبة لاثبات الحد والتعزير أما
بالنسبة لسقوط حصانته وعدالته وقوع طلاق علق بزناه فيثبت رجلين وقد يشكك على ثبوت
ما ذكرهم ما مرقى باب حد القذف من أن شهادة مادون الاربعة بأربعة بارنا تفسيقهم وتوجب حدهم
فكيف يتصور هذا وقد يجاب بان صورته أن يقولوا نشهد بزناه بقصد سقوط أو وقوع مذكور
فقوله ما بقصد الخ ينفى عنهما الحد والفسق لانهما صرحا بما ينفى أن يكون قصدهما ما الحاق العار
به لذى هو موجب حد القذف (قوله يشهدون الخ) بيان لكيفية الشهادة بالزنا واللواط (قوله
انهم) أى الاربعة وقوله رأوه أى الزانى أو اللاتط (قوله مكلفا مختارا) حالان من فاعل أدخل
(قوله حشفته) أى أو قدرها من مقطوعها وهو مفعول أدخل (قوله في فرجها) متعلق بأدخل
ولا بد من تعيينها كهذه أو فلانة وقوله بالزنا متعلق بأدخل أى على وجه الزنا ولا بد من ذكر ذلك أو
ما يفيد معناه كأن يقول على وجه محرم (قوله لا يشترط ذكر زمان ومكان) أى زمان الزنا
ومكانه (قوله الا ان ذكره) أى المذكور من الزمان والمكان وقوله أحدهم أى أحد الشهود
الاربعة (قوله فيجب سؤال الباقيين) أى عن الزمان والمكان (قوله لاحتمال) علة للوجوب وقوله
وقوع تناقض أى اذا سلوا عنهما وذلك كأن تذكر بقية الشهود زمانا أو مكانا غير الذى ذكره
الشاهد الاول كان يقول أحد الشهود رأيت زنى أول النهار فى المكان الفلانى ويقول الباقيون
رأيناه زنى آخر النهار فى المكان الفلانى غير المكان الاول فهذا تناقض وخلف وقع بينهم وهو
يسقط الشهادة أى يبطلها (قوله ولاد كثر رأينا الخ) أى ولا يشترط ذكر رأيناه أدخل حشفته فى
فرجها كدخول المروء فى المكحلة والمروء بكسر الميم الميسل (قوله بل يسن) أى ذكر رأينا
كالمرود فى المكحلة (قوله ويكفى للاقرار به) أى بالزنا أى وما الحق به من اللواط وايتان البهيمة
والميته وقوله اثنان أى شهادة اثنين وقوله كغيره أى كغير الاقرار بالزنا من الاقرار برفاته يكفى فيها
اثنان (قوله ولما ل) معطوف على لرمضان أيضا والشهادة لمال (قوله عينا كان) أى
ذلك المال كدار ونوب وقوله أو منفعة أى لدار ونحوها (قوله وما قصده مال) أى وللشئ الذى
قصد منه مال (قوله من عقد) بيان لما وقوله مالى أى متعلق بالمال (قوله أو حق مالى) أى
متعلق بالمال ولم يمتثل له الا بمثل واحد وهو الخيار (قوله كبيع) تمثيل للعقد المالى (قوله
وحالة) معطوف على بيع عطف الخاص على العام ومثله جميع الامثلة الآتية ماعدا الخيار فاعلم
للعقد اذهى بيع دين بدين فهى تمثيل أيضا للعقد المالى (قوله وضمنان) هو مثال للعقد المالى
أيضا وفى حوائى شرح المنهيج جعله مثالا للحق المالى وايس كذلك اذ هو عقد (قوله ووقف)
هو مثال أيضا للعقد المالى أى الذى قصد منه مال وفى حاشية الباجورى جعله من الحق المالى
وليس كذلك اذ هو عقد أيضا وكب الجبرى على قول الخطيب تنبيه من هذا الضرب لو وقف
ما نصه لان المقصود منه فوائده أو أجرته وهى مال وصورة المسئلة ان شخصا ادعى ملكا تضمن
واقفية كان قال هذه الدار كانت لانى ووقفها على وأنت غاصب لها وأقام شاهدا وحلف معه حكم
له بالملك ثم نصير وقفا باقراره وان كان الوقف لا يثبت بشاهد ويمين قاله فى البحر مراه (قوله
وقرض) هو وجميع ما بعده ماعدا الخيار من العقد المالى أما الخيار فن الحق المالى كما علمت

واحد لامرأة وخنثى
(ولزنا) ولواط (أربعة)
من الرجال يشهدون
أنهم رأوه أدخل
مكلفا مختارا وحشفته
فى فرجها بالزنا قال
شخصا الذى يتجه أنه
لا يشترط ذكر زمان
ومكان الا ان ذكره
أحدهم فيجب سؤال
الباقيين لاحتمال
وقوع تناقض يسقط
الشهادة ولا ذكر
رأينا كالمروء فى
المكحلة بل يسن
ويكفى للاقرار به
اثنان كغيره (ولما ل)
عينا كان أو ديننا أو
منفعة (وما قصده
مال) من عقد مالى
أو حق مالى (كبيع)
وحالة وضمنان
ووقف وقرض وبراء
(ورهن) وصلاح وخيار
رأجل

ومثله جناية توجب مالا وجعل الجعري الاجل أيضا من الحق المالي وفيه نظرا لانه لا بد أن يكون مصرحاً به في العقد فهو من متعلقات العقد لا الحق (قوله رجلان الخ) خبر المبدأ المقدر قبل قوله لمال أي والشهادة لمال وما قصد به مال يكفي فيها رجلان أو رجل وامرأتان أو رجل ويمين وذلك لقوله تعالى فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان أي ان لم ترغبوا في اقامة الرجلين وليس المراد أنه لا يكفي الرجل والمرأتان الا عند تعذر الرجلين بدليل الاجماع على خلافه وعموم البلوى بالمعاملات ونحوها فوسع في طرق اثباتها واستثنى في التحفة من الاكتفاء بشهادة من ذكر الشركة والقراض والكفالة وقال أما هي فلا بد فيها من رجلين فالم يرد في الاولين اثبات حصته من الربح اه (قوله ولا يثبت شيء بامرأتين ويمين) أي ولو فيما يثبت بشهادة النساء منفردات وذلك لعدم ورود ذلك واضعفاً عما وانما قام المرأتان مقام الرجل في الرجل والمرأتين لو روده (قوله ولغير ذلك) معطوف على رمضان أيضاً أي والشهادة لغير ذلك أي المذكور من رمضان وما بعده وقوله أي ما ليس بمال ولا يقصد منه مال تفسيراً غير ذلك لا لاسم الإشارة كما هو ظاهر وكان عليه أن يزيد وما ليس بربح رمضان ولا زناً لانها من جملة المذكور قبل (قوله من عقوبة لله تعالى) بيان لما هو على حذف مضاف أي من موجب عقوبة كسرب وسرقة لان الشهادة لها وقوله كحسب أي شرب خمر وهو تمثيل للعقوبة وقوله وسرقة أي وحسب سرقة (قوله أولاً آدمي) معطوف على الله أي أو عقوبة لا آدمي وهو على حذف مضاف أيضاً كالذي قبله أي موجب عقوبة لا آدمي (قوله كقود) أي قصاص وهو تمثيل لعقوبة لا آدمي (قوله ومنع ارث) عطف على قود المجهول مثلاً لعقوبة لا آدمي وهو يفيد أنه مثال لها أيضاً وفيه نظراً لأن براد من العقوبة مطلق أذية حسية كانت أو معنوية تأمل (قوله بان ادعى الخ) تصويراً لمنع الارث (قوله ولما يظهر للرجال) معطوف على رمضان أيضاً أي والشهادة لما يظهر للرجال الخ وقوله غالباً أي في غالب الاحوال وقد لا يظهر على سبيل الندور فقد يتفق أن الرجل يطلق زوجته من غير حضور رجال بل بحضور النساء ومع ذلك فلا عبرة بهن (قوله كسكاح) قال سم نقل عن ابن العمامد يجب على شهود النكاح ضبط التاريخ بالساعات واللمحظات ولا يكفي الضبط بيوم العقد فلا يكفي أن النكاح عقد يوم الجمعة مثلاً بل لا بد أن يزيدوا على ذلك بعد الشمس مثلاً بالخطبة أو لخطتين أو قبل العصر أو المغرب كذلك لان النكاح يتعلق به لحاق الولد أسته أشهر ولخطتين من حين العقد فعليه ضبط التاريخ بذلك لحق النسب وهذا ما يغفل عنه في الشهادة بالنكاح اه وفي المغني تنبيه يستثنى من النكاح ما لو ادعت انه نكاحها وطلعت أو طلبت شطر الصداق أو انها زوجة فلان الميت وطلعت الارث فيثبت ما ادعته برجل وامرأتين وبشاهد ويمين وان لم يثبت النكاح بذلك لان مقصودها المال ومن الطلاق ما لو كان بعوض وادعاه زوج فانه يثبت بشاهد ويمين ويلغز به فيقال لنا طلاق يثبت بشاهد ويمين اه (قول ورجعة) ذكرها مبني على القول باشتراط الاشهاد فيها والمعتقد خلافه فلا تحتاج عليه الى اشهاد رأساً فضلاً عن اشتراط الرجلين فيها (قوله وطلاق) أي بعوض أو غيره ان ادعته الزوجة فان ادعاه الزوج بعوض ثبت بشاهد ويمين ويلغز به فيقال لنا طلاق ثبت بشاهد ويمين وفيه ان الطلاق ثبت باقراره والثابت بالرجل واليمين انما هو العوض اه بجعري (قوله وقراض وكالة) محل اشتراط الرجلين فيها وفي الوصاية وفي الشركة ان أراد عقودها والولاية فيها فان أراد اثبات العمل في الوكالة والوصاية واثبات حصته من المال في الشركة وحصته من الربح فيها وفي القراض قبل فيها رجلان أو رجل وامرأتان أو شاهد ويمين لان المقصود منها المال حينئذ وقد تقدم التنبيه على بعض ذلك (قوله ووديعه) أي ادعى مالها غصب ذي اليد لها وذو اليد انها وديعة فلا بد من شاهدين لان المقصود بالذات اثبات ولاية الحفظ له وعدم الضمان يترتب على

(رجلان أو رجل وامرأتان أو رجل ويمين) ولا يثبت شيء بامرأتين ويمين (ولغير ذلك) أي ما ليس بمال ولا يقصد منه مال من عقوبة لله تعالى كحسب شرب وسرقة أو لا آدمي كقود وحسب قذف ومنع ارث بان ادعى بقية الورثة على الزوجة ان الزوج خالها حتى لا ترث منه (ولما يظهر للرجال) غالباً كسكاح ورجعة (وطلاق) منجز أو معلق وفسخ نكاح وبلوغ (وعتق) وموت واعسار وقراض وكالة وكفالة وشركة ووديعة

ذلك اه تحفة (قوله ووصاية) أى فالشهادة للوصاية أى بان فلانا وصى فلانا لا بدقيها من رجائين
 لقوله تعالى شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان ائح (قوله ورؤية هلال غير
 رمضان) أى أمار رؤية هلال رمضان فتثبت بواحد كما تقدم والراجح عند غير شيخ الاسلام وابن حجر
 أن رؤية هلال غير رمضان تثبت بواحد بالنسبة للعبادة كروية هلال رمضان فتقبل شهادة
 الواحد به لال شوال للأحرام بالجموع وصوم ستة أيام من شوال وهلال ذى الحجة للوقوف وللصوم في عشره
 ما عدا يوم العيد وهلال رجب للصوم فيه وهلال شعبان لذلك حتى لو نذر صوم شهر فشهدوا واحد
 به لاله وحب (قوله وشهادة على شهادة) أى بان يشهد اثنان على شهادة كل من الشاهدين بنحو قرص
 لغيبهما مثلا (قوله واقرار بما لا يثبت بالرجلين) وهو ما يظهر لال رجال غالبا كالنكاح وما بعده
 ولو قال واقرار بما أى به هذه المذكورات لكان أولى ومثل الاقرار بذلك الاقرار بما لا يثبت الا
 بأربعة رجال كالزنا كما مر أما الاقرار بما يثبت بما أو برجل ويمين مما مر من المال أو ما يقصده مال
 فيكفى فيه ذلك أيضا كما صرح به في الرضوع وبسارته الضرب الثالث المال وما المقصود منه المال
 كالأعيان والديون والعقود المالية وكذا الاقرار به يثبت برجلين ورجل وامرأتين اه فقوله وكذا
 الاقرار به هو محل الاستشهاد (قوله لال رجل وامرأتان) أى ولا رجل ويمين (قوله لال روى مالك
 ائح) أى ولانه تعالى نص في الطلاق والرجعة والوصاية على الرجلين وصح به الخبر في النكاح اه تحفة
 وقوله مضت السنة أى استقرت بأنه أى على أنه ائح أو حكمت ونسبة الحكم اليها مجاز والسنة
 الطريقة أى شريعة النبي صلى الله عليه وسلم وهى الأحكام الشرعية لا مقابل الغرض اه شق
 (قوله وقيس بالمذكورات) أى في الخبر وهى الحدود والنكاح والطلاق وقوله غيرها أى
 المذكورات نائب فاعل قيس (قوله ما يشاركها في المعنى) أى وهو كل ما ليس بمال ولا هو المقصود
 منه ولا نظر لرجوع الوصاية والو كالتل لال لان القصد منهما اثبات الولاية لال اه تحفة (قوله
 ولما يظهر للنساء) معطوف على لرمضان أيضا أى والشهادة للحق الذى يظهر للنساء وقوله غالبا أى في
 غالب الاحوال وقد يظهر للرجال على سبيل الندور (قوله كولد) أى ادعتها وانكرها الرجل
 فتثبت بهن قال فى التحفة اذا ثبتت الولادة بالنساء ثبت النسب والارث تبعالان كلامهما لازم شرعا
 للشهود به لا ينقل عنه ويؤخذ من ثبوت الارث فيما ذكر ثبوت حياة المولود وان لم يتعرضن لها في
 شهادتهن بالولادة لتوقف الارث عليهما أى الحياة فلم يمكن ثبوته قبل ثبوتها أم الولم يشهدن بالولادة بل
 بحياة المولود فظاهراهن لا يقبلن لان الحياة من حيث هى مما يطلع عليه الرجال غالبا اه بخذف
 (قوله وحيض) أى ادعته لال العدة فانكر وفي المجزئ ما نصه قوله وحيض هو صريح في امكان
 اقامة البينة عليه به صرح النووي في أصل الروضة ونقله في فتاويه عن ابن الصباغ وصوبه
 بعضهم خلافا لما في الروضة كأصلها في كتاب الطلاق من تعذر اقامة البينة عليه ورجح بعضهم
 ما هنا وجل في الطلاق من التعذر على التعسر اه وانما كان متعسرا لان الدم وان شوهد يحتمل انه
 استحضرة (قوله وبكارة) أى فيما اذا شرطت في العقد وادعى زوجها انه وجدها ثيبا وأراد الفسخ
 وأنكرت ذلك وادعت انها بكر الى الآن وأقامت أربع نسوة على دعواها فيقبلن وقوله وثيابة في
 بعض نسخ الخط وثيو به بالواو وهى ضد البكارة وصورتها أن يكون قد طلقها وادعى انه طلقها وهى
 بكر لتشطير المهر عليه فادعت انها ثيب بوطئه لها يستقر المهر كله لها وأقامت أربع نسوة على ذلك
 فيقبلن (قوله ورضاع) أى اذا كان من الثدي أما اذا كان من اناة فلا يقبلن فيه لان ذلك يطلع
 عليه الرجال غالبا نعم يقبلن في أن هذا اللبن الذى في هذا الاناء من هذه المرأة لان الرجال لا يطلعون
 عليه غالبا (قوله وعيب امرأة) أى كرتق وقرن وجرح على فرجها مرة كانت أمانة وقوله تحت
 ثيابها المراد به ما لا يطلع عليه الرجال غالبا ونخرج به عيب الوجه واليد من الحرة فلا يثبت حيث لم

ووصاية وردة وانقضاء
 عدة بأشهر ورؤية
 هلال غير رمضان
 وشهادة على شهادة
 واقرار بما لا يثبت
 بالرجلين (رجلان)
 لال رجل وامرأتان لما
 روى مالك عن الزهري
 مضت السنة من
 رسول الله صلى الله
 عليه وسلم أنه لا يجوز
 شهادة النساء في
 الحدود ولا في النكاح
 ولا في الطلاق وقيس
 بالمذكورات غيرها
 مما يشاركها في المعنى
 (ولما يظهر للنساء)
 غالبا (كولد)
 وحيض وبكارة
 وثيابة ورضاع
 وعيب امرأة تحت
 ثيابها

بقصده مال الأبرجلين وكذا ما يبدو وعند مهنة الأمة إذا قصد به فسح النكاح مثلا أما إذا قصد به الرد في العيب فيثبت برجل وامرأتين وشاهد ويمين لأن القصد منه حينئذ المال لا يقال كون هذا مما يطلع عليه الرجال غالبا إنما يظهر على القول بحل النظر إلى ذلك لأعلى المعتمد من تحريره لا نأقول الوجه والكفان يطلع عليهما الرجال غالبا وإن قلنا بتحرير النظر لهما لأنه جاز لمحاميهما وزوجها بل وللأجنبي لتعليم ومعاملة وتحمل شهادة (قوله أربع من النساء) خبر عن الشهادة المقادة قبل قوله ولما يظهر الخ واعلم أن ما قبلت فيه شهادة النساء على فعله لا تقبل شهادةهن على الإقرار به لأنه مما يطلع عليه الرجال غالبا بالسماع كسائر الأقارير (قوله أورجلان الخ) واعلم أن قبول شهادة من ذكر معلوم بالأولى لأنه إذا قبلت شهادةهن منفردات قبلت شهادة الرجال ورجل وامرأتين بالأولى (قوله لما روى الخ) دليل للاكتفاء بشهادة أربع نسوة فيما يظهر للنساء غالبا (قوله من ولادة الخ) بيان لما وقوله عيو بهن أي كالتريق وما بعده مما مر (قوله وقيس بذلك) أي بالمدكور في الحديث من الولادة والعيوب وقوله غيره أي غير المذكور في الحديث مما هو في معناه من كل مالا يطلع عليه الرجال غالبا كالحيض وما بعده مما مر (قوله ولا يثبت ذلك) أي ما يظهر للنساء غالبا برجل ويمين لأنهما حجة ضعيفة وعبود النساء ونحوها في معناها أمور خطيرة تحتاج إلى حجة قوية (قوله وسئل الخ) الغرض من إيراد ما ذكر بيان أن البلوغ قد ثبت بالنسوة تبع لما يقبل فيه وإن كان استقلا لا لا يثبت الأبرجلين (قوله أن فلانة يتيم) يحتمل أن هذا علم عليها ويحتمل الوصف (قوله ولدت) بالبناء للجهول وقوله شهر مولده أي مولد فلان الذي شهد رجلا أن يبلغه ست عشرة سنة وقوله أو قبله أي أو ولدت قبل شهر مولده وقوله أو بعده أي أو بعد شهر مولده وقوله بشهر متعلق بولدت المقدر وقوله مثلا أي أو بشهرين (قوله فهل يجوز تزويجها) أي فيما إذا كف على ذنها بأن لم يكن لها ولي مجبر (قوله اعتمادا على قولهن) أي في ثبوت الولادة (قوله أولا يجوز) أي تزويجها (قوله إلا بعد ثبوت بلوغ نفسها) أي إلا بعد أن تثبت بلوغها بنفسها برجلين (قوله نعم يثبت ضمنا) أي تبعاً للولادة وقوله من شهدن بنون النسوة (قوله كما يثبت النسب) أي تبعاً للولادة كما تقدم في عبارة التحفة (قوله فيجوز تزويجها الخ) مفرغ على ثبوت البلوغ بولادتها (قوله لو أقامت شاهدا الخ) أي إذا ادعت دخوله عليها ليستقر المهر كله وأنكر الزوج لينسطر المهر فأقامت شاهدا على أنه أقر بأنه دخل عليها كفي حلفها مع ذلك الشاهد لأن القصد المال وما كان القصد منه ذلك يكفي فيه شاهد ويمين كما مر وقوله ويثبت المهر أي كله بذلك (قوله أو أقامه الخ) أي إذا ادعى دخوله عليها التثبت العدة إذا طلقها والرجعة إذا كان رجعيًا وأنكرته هي لئلا يكون عليها عدة ولا تثبت له الرجعة لأن الطلاق قبل الوطء لا عدة فيه ولا رجعة وأقام شاهدا على إقرارها بالدخول فلا يكفي الحلف معه لأنه ليس القصد المال بل العدة والرجعة وما كان كذلك لا بد فيه من رجلين كما مر (قوله وشرط في شاهدا الخ) شروع في بيان شروط الشاهد وذكر منها خمسة شروط وسيد كر ثلاثة وهي عدم النعمة والابصار والسمع في البصرات والمسموعات وسيد كر محترقات الجميع وبقى عليه من الشروط الإسلام والنطق والرشد فلا يقبل الشهادة من كافر ولو على مثله لأنه أحسن الفساد ولقوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم وقوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم والكافر ليس من رجالنا وليس يعدل وأما ما ذكره لا تقبل شهادة أهل دين على غيرهم إلا المسلمون فإنهم عدول على أنفسهم وعلى غيرهم فضعيف وأما قوله تعالى أو آخران من غيركم فعنه من غير عشرتهم أو منسوخ بقوله تعالى وشهدوا ذوي عدل منكم ولا من آخرس وإن فهم أشارته كل أحد فلا يعتد بشهادته بها كما لا بحث فيها لو حلف لا يتكلم ولا تبطل صلاته بها فهي لاغية في هذه الأبواب الثلاثة ومعتبرة في غيرها ولا من محجور عليه بسفغ لنقصه واعلم أن هذه الشروط

العدة والرجعة وليس إكمال (وشرط في شاهد تكليف وحسية ومرة وعدالة) وتيقظ

باعتبر وجودها في الشاهد عند التحمل والاداء في النكاح لتوقف صحته على الشهود وعند الاداء فقط في غيره فيجوز أن يتحملها وهو غير كامل ثم يؤذيها وهو كامل (قوله فلا تقبل من صبي) أي لقوله تعالى من رجالكم والصبي ليس من رجالنا فلا تقبل شهادته ولولم يأت أوعليه خلافا للامام مالك رضي الله عنه حيث قبل شهادة الصبيان فيما يقر بينهم من الجراحات ما لم يفرقوا وقوله ويحزنون أي فلا تقبل شهادته بالاجماع (قوله ولا يمن به رق) أي ولا تقبل الشهادة ممن فيه رق كسائر الولايات اذ في الشهادة نفوذ قول على الغير وهو نوع ولاية ولانه مشغول بخدمة سيده فلا يتفرغ لتحمل الشهادة ولا لادائها اه شرح الروض (قوله ولا من غير ذي مروءة) أي ولا تقبل الشهادة من غير صاحب مروءة وهي بضم الميم لغة الاستقامة وشرعا ما سبذكره (قوله لانه) أي غير صاحب مروءة لاجتماعه (قوله ومن لاجتماعه يقول ماشاء) أي لقوله صلى الله عليه وسلم اذ لم تستحي فاصنع ما شئت (قوله وهي) أي المروءة شرعا ومعناها لغة ما تقدم وقوله توقي الادناس أي التحرر من كل دنس أي خسيس لان فيه أوفيه اثم كسرقه لقمعة وقوله عرفا راجع لادناس فالمراد من الدنس ما يبعد في العرف دنسا فهو لا ينضبط بل يختلف باختلاف الاشخاص والاحوال والا ما كن وعسارة المهاج والمروءة تخلق بخلق أمثاله في زمانه ومكانه قال في المعنى لان الامور العرفية قلما تنضبط بل تختلف باختلاف الاشخاص والازمنة والبلدان وهي بخلاف العدد القانها لا تختلف باختلاف الامتصاص فان الفسق يستوى فيه الشريف والوضيع بخلاف المروءة فانها تختلف وقيل المروءة التحرر عما يسخر منه ويضحك به وقيل هي أن يصون نفسه عن الادناس ولا يشينها عند الناس وقيل غير ذلك اه وقوله وقيل غير ذلك منه المروءة ترك ما يزرى بتعاطيه لكونه غير لائق به عرفا وهذه التعاريف متقاربة من جهة المعنى واعلم أنه يجوز تعاطي حارم المروءة اذا تعينت عليه الشهادة فيحرم عليه تعاطيه وقد فقدت المروءة الا من القليل من الناس وما أحسن ما قيل فيها

مرت على المروءة وهي تبكى * فقلت علام تنحب الفتاة

فقال كيف لأبكي وأهلى * جميعا دون خلق الله ماتوا

(قوله فيسقطها) أي المروءة وقوله الاكل والشرب في السوق أي ونحوه من كل مكان لا يعتاد فيه ذلك فالسوق ليس بقيد ومحل اسقاطهما للمروءة حيث لا عذر والا كائن غلبه جوع أو عطش واضطر الى ذلك فيه أو كان صائما وقصد المبادرة لسنة الفطر فلا يسقطانها ومحله أيضا كما في النهاية فيما اذا أكل أو شرب خارج الحانوت أو أكل داخل الحانوت وكان مستترا فيه بحيث لا ينظره غيره ممن هو خارج فلا يضره ذلك ولم يرتض هذا في التحفة ونصها قال البلقيني أو أكل داخل حانوت مستترا ونظر فيه غيره وهو الحق فيمن لا يليق به ذلك اه (قوله والمشي الخ) بالرفع معطوف على الاكل أي ويسقطها المشي في السوق حال كونه كاشفا ما ذكره والمشي ليس بقيد وقوله أو بدنه أي غير العورة أما كشف العورة فحرام (قوله لغير سوق) متعلق بكل من الاكل والشرب والمشي فان صدرت هذه الثلاثة من السوق فلا تسقط مروءة (قوله وقبله الخلية الخ) بالرفع أيضا عطف على الاكل أي ويسقطها أيضا قبله الخلية زوجة كانت أو أمة بحضرة الناس وفي المعنى ما نصه قال البلقيني والمراد بالناس الذين يستحي منهم في ذلك وبالتقبيل الذي يستحي من اظهاره فلو قبل زوجته بحضرة جواريه أو بحضرة زوجات له غيرهما فان ذلك لا يعد من ترك المروءة وأما تقبيل الرأس ونحوه فلا يخل بالمروءة اه بتصرف ولا ترد على اسقاط القبلة لها تقبيل ابن عمر رضي الله عنهما أمتي وقعت في سهمه لانه كان تقبيل احسان لا عاظة الكفار لا تمتع أو كان بيانا للجواز ومثل القبلة في اسقاط المروءة وضع يده على موضع الاستمتاع منها من صدر ونحوه (قوله واكتار الخ) بالرفع أيضا عطف على الاكل أي ويسقطها اكنار ما يضحك من الحكايات بين الناس ومحله ان قصد ضحك الجالسين فان لم يقصده لكون ذلك

فلا تقبل من صبي
ويحزنون ولا يمن به
رق لنقصه ولا من
غير ذي مروءة لانه
لاحياء له ومن لاجتماع
له يقول ماشاء وهي
توقي الادناس عرفا
فيسقطها الاكل
والشرب في السوق
والمشي فيه كاشفا
رأسه أو بدنه لغير
سوق وقبله الخلية
بحضرة الناس
واكنار

طبعه لم يعد خارا ما لرواة كما وقع ذلك لبعض أصحابه وفي الصحيح من تكلم بالكلمة يتضحك ثم اجلساء
 يهوى بها في النار سبعين خريفا (قوله أولعب شطرنج) بالجر عطف على ما يضحك أي واكثر لعب
 شطرنج بحيث يشغله عن مهماته والكلام اذا خلا عن المال والاخرام كما سيذكره (قوله ورقص)
 هو بالجر أيضا عطف على ما أي واكثر رقص والكلام أيضا حيث لم يكن تكثرا ولا فهو حرام (قوله)
 بخلاف قليل الثلاثة) أي ما يضحك ولعب شطرنج والرقص فانه لا يسقطها ومما يسقطها أيضا اكثر
 الغناء بكسر الغين والمداد واستماعه ويسقطها أيضا حرفة دينية تحجب وكذا زبل ودبيع عن لا تليق
 به لا شعارها بالخسة بخلافها عن تليق به وان لم تكن حرفة آتائه فلا يسقطها (قوله ولا من فاسق) عطف
 على قوله من صبي أي ولا تقبل الشهادة من فاسق لقوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم وهو ليس
 بعدل (قوله واختار جمع الخ) قال في الفخفة رده ابن عبد السلام بان مصالحة أي المشهود له يعارضها
 مفسدة المشهود عليه وقوله قضى الحاكم بشهادة الامثل فالامثل انظر ما المراد به ولعله الاخف فسقا
 (قوله والعدالة الخ) هي لغة التوسط وشرعا ما ذكره وهو اجتناب الكبائر والاصرار على الصغائر
 وقيل هي ملكة في النفس تمنع من اقتراف الكبائر والذات المباحة (قوله باجتناب كل كبيرة)
 أي بالتباعد عنها والترك لها وعبارته من عموم السلب فقيد انه متى ارتكب كبيرة انتفت عنه
 العدالة (قوله كالقتل الخ) افادت كاف التمثيل مع الضابط الا في أن الكبائر أشياء كثيرة قال في
 المغني قال ابن عباس هي الى السبعين أقرب وقال سعيد بن جبيرانها الى السبع مائة أقرب اه وقد
 نظم بعضهم جملة منها فقال

اذا رمت تعدد الكبائر اخذا * عن المصطفى والصحب كى تبلغ الغفر
 فشرك وقتل ثم سحر مع الربا * فظلم اليتامى والفرار اذا زحف
 عقوق والحاد وتبديل هجرة * وسكر ومن يزنى ويسرق أو قذف
 وزور وتقدر ببول نعمة * غلول ويأس أو من المكر لم يخف
 واضرار موص منع ماء ونحلة * ونسيان قرآن كذا سبه السلف
 وسوء ظنون والذي وعده أقى * بنار ولعن أو عذاب نخد ووف

وقوله منع ماء أي عن ابن السبيل وقوله ونحلة أي مهرور يروى ونحلة أي ومنع فحله وفي الزواجر
 أخرج البزار بسند فيه ضعف أكبر الكبائر أشرك بالله وعقوق الوالدين ومنع فضل الماء ومنع
 الفحل (قوله واليمين الغموس) بفتح الميم أي الغابرة وهي التي يبطل بها حق أو ثبت بها باطل
 وسميت بذلك لانها تغمس الحالف في الأنثى في الدنيا وفي النار في الآخرة قال عليه الصلاة والسلام
 من حلف على مال امرئ مسلم بغير حق لقي الله وهو عليه غضبان وقال عليه السلام من اقتطع حق
 امرئ مسلم بيمينه فقد أوجب الله له النار وحرم عليه الجنة فقال له رجل وان كان شيئا يسيرا يا رسول
 الله قال وان كان قضيبا من أراك (قوله والفرار من الزحف) أي الانصراف من الصف زحف
 الكفار على المسلمين وتقدم لكلام عليه في مجتبه الجهاد فارجع اليه ان شئت وقوله بالاعداد اما
 اذا كان لعدو كرض وكالا انصراف من الصف لاجل أن يكمن في موضع ثم يهجم فلا يحرم (قوله)
 وعقوق الوالدين) أي ولو كافرين وهو الظاهر وان وقع في بعض الاحاديث التقييد بالمسلمين لان
 الظاهر أنه جرى على الغالب ومعنى عقوتهما أن يؤذيهما أذى ليس بالهين ومنه التأقيف قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم من عق والد به فقد عصي الله ورسوله وانه اذا وضع في قبره ضمه القبر حتى
 تختلف أضلاعه وأشد الناس عذابا في جهنم عاق لوالديه والرافى والمشرى بالله سبحانه وتعالى وروى
 أ رجلا شكوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم أباه وانه يأخذ ماله فدهاه فاذا هو شيخ يتوكأ على
 عصا فسأله فقال له كان ضعيفا وأنا قوي وفقيرا وأنا غني فكنت لا أمنعه شيئا من مالي واليوم أنا

ما يضحك بينهم أولعب
 شطرنج ورقص
 بخلاف قليل الثلاثة
 ولا من فاسق واختار
 جمع منهم الا ذرعى
 والغزى وآخرون
 قول بعض المالكية
 اذا فقدت العدالة
 وعزم العسق قضى
 الحاكم بشهادة الامثل
 فالامثل للضرورة
 والعدالة تتحقق
 (باجتناب كل
 كبيرة) من أنواع
 الكبائر كالقتل والزنا
 والقذف به وأكل
 الربا ومال اليتيم
 واليمين الغموس
 وشهادة الزور وبخس
 الكيل أو الوزن
 وقطع الرحم والفرار
 من الزحف بالاعداد
 وعقوق الوالدين

ضعيف وهو قوي وأنا فقير وهو غني ويخجل على عما له فيكبري رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال ما من
 حجر ولا مدر يسمع بهذا الأبي ثم قال للولد أنت ومالك لأبيك وشكا إليه أن سوع خلق أمه فقال لم
 تكن سيئة الخلق حين حملتك تسعة أشهر قال انها سيئة الخلق قال لم تكن كذلك حين أوضعتك
 حولين قال انها سيئة الخلق قال لم تكن كذلك حين سهرت لك ليلها وأطعمت لك نهارها قال لقد
 جازيتها قال ما فعلت قال حجبت بها على عنق قال ما جازيتها قال عليه السلام يا كم وعقوق الوالدين
 فإن الجنة يوجد ربحها من مسيرة ألف عام ولا يجدر يحها عاق ولا قاطع رحم ولا شيخ زان ولا جازازاره
 خيلاء أن الكبرياء لله رب العالمين اه بجبري (قوله وغضب قدر ربح دينار) أما غضب ما دونه
 فهو من الصغائر قال في الروض وشرحه وغضب مال خبر مسلم من اقتطع شبرا من أرض ظلمها طوقه
 الله إياه يوم القيامة من سبع أرضين وقيد به جماعة بما يبلغ فيه ربح من قال كما يقطع به في السرقة
 ونخرج بغضب المال غضب غيره كغضب كلب فصغرة اه (قوله وتغويت مكتوبة) أي فهو
 من الكبائر لقوله تعالى إخبارا عن أصحاب الجحيم ما سألكم في سقر قالوا لم نك من المصلين ولم نك نطمع
 المسكين وكنا نخوض مع الخائضين ولما روى أن من ترك الصلاة متمعدا فقد رثت منه ذمة الله
 ومثل تغويت الصلاة تعدا تأخيرها عن وقتها أو تقديمها عليه من غير عذر كسفر أو مرض لقوله
 تعالى تخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غيا لا من تاب قال
 ابن مسعود رضي الله عنه مالم يس معنى أضاعوها تر كوها بالكلية ولكن أخرها عن أوقاتها وقال
 سعيد بن المسيب امام التابعين هو أن لا يصلي الظهر حتى تأتى العصر ولا يصلي العصر إلى المغرب ولا
 يصلي المغرب إلى العشاء ولا يصلي العشاء إلى الفجر ولا يصلي الفجر إلى طلوع الشمس فمن مات وهو مصر
 على هذه الحالة ولم يتب أو عده الله بغي وهو وادى جهنم بعيدا فعد شديد عقابه (قوله وتأخير زكاة)
 مثله بالاولى تركها بالكلية وقوله عدوانا أي عداوه وراجع لكل من تغويت الصلاة وتأخير
 الزكاة ونخرج به ما إذا كان تغويت الصلاة لعذر كسيان أو نوم أو كان تأخير الزكاة لعذر كان لم
 يحضر المستحق لها وقت وجوبها فلا حرمه في ذلك مطلقا (قوله ونعمة) هي نقل الكلام على وجه
 الافساد سواء قصد الفساد أم لا وسواء نقله لمن تكلم به فيه أو نقله إلى غيره كايه وابنه مثلا وحصل
 الافساد والمراد بالافساد ضرر لا يحتمل ونقل الكلام ليس قيد بل نقل الإشارة والفعل كذلك
 وسواء نقله بكلام أو إشارة أو كتابة اه بجبري وإنما كانت من الكبائر لورود الوعيد الشديد فيها
 فقد روى الشيخان لا يدخل الجنة قتات أي نمام وروى أحمد والنسائي لا يدخل الجنة عاق ولا
 مدمن خمر ولا نمام (قوله وغيرها) أي وغير المذكورات (قوله من كل حريم الخ) بيان للغير
 وهذا حد كبير واعتراض بشموله صغائر الخسة كسرقة لقمة لانها حريم أي معصية تؤذن بقله
 أكثر أي اعتناء مرتكبها بالدين ورفقة الديانة أي ضعفها لكن مع شموله لذلك هو أولى من حدها
 بأما هي التي توجب الحد لان أكثرها لا حد فيه ومن حدها بما فيه وعيد شديد بنص الكتاب أو
 السنة لان كثرة انما عدوه كبائر ليس فيه ذلك كالظهار وأكل لحم الخنزير وكثيرا ما عدوه صغائر
 فيه ذلك كالغيبية * واعلم أن للعلماء أقاويل كثيرة في حد الكبيرة فمنها ما تقدم ومنها قول ابن
 الصلاح في فتاويه قال الجلال البلقيني وهو الذي اختاره الكبيرة كل ذنب عظم عظم ما يصح معه أن
 يطلق عليه اسم الكبيرة ويوصف بكونه عظيما على الاطلاق ولها امارات منها إيجاب الحد ومنها
 الأبعاد عليه بالعذاب بالنار ونحوها في الكتاب أو السنة ومنها وصف فاعلمها بالقسوق ومنها اللعن اه
 ومنها قول البارزي في تفسيره التحقيق ان الكبيرة كل ذنب قرن به وعيد أو لعن بنص كتاب أو سنة
 أو علم أن مفسدته كفسدة ما قرن به وعيد أو حد أو لعن أو أكثر من مفسدته أو أشعر بتهاون
 مرتكبه في دينه اه وقد استوعبها الشيخ ابن حجر في كتابه المسمى بالزواج عن اقتراف الكبائر

وغضب قدر ربح
 دينار وتغويت
 مكتوبة وتأخير زكاة
 عدوانا ونعمة وغيرها
 من كل حريم تؤذن
 بقلة أكثر
 مرتكبها بالدين ورفقة

وقال فيه واعلم ان كل ما سبق من الحدود وانما قصدوا به التقرير فقط والافهى ليست يحسدو جامعة
وكيف يمكن ضبط ما لا طمع في ضبطه اه (قوله واجتناب اصرار على صغيرة) معطوف على اجتناب
كل كبيرة والاصرار هو ان يمضي زمن تمكنه فيه التوبة ولم يتب وقيل بأن تركها ثلاث مرات من
غير توبة وقال عميرة الاصرار قيل هو الدوام على نوع واحد منها والارجح انه الاكثار من نوع أو انواع
قاله الرافعي لكنه في باب العضل قال ان المداومة على النوع الواحد كبيرة و به صرح الغزالي في
الاحياء قال الزركشي والحق ان الاصرار الذي تصير به الصغيرة كبيرة اما تكرارها بالفعل وهو
الذي تكلم عليه الرافعي واما تكرارها في الحكم وهو العزم عليها قبل تكفيرها وهو الذي تكلم فيه
ابن الرفعة وتفسيره بالعزم فسر به الماوردي قوله تعالى ولم يصروا على ما فعلوا وانما يكون العزم
اصرار بعد الفعل وقبل التوبة اه وفي الاحياء ان الصغيرة قد تكبر بغير الاصرار كما تستصغار
الذنوب والسرور به وعدم المبالاة والغفلة عن كونه بسبب الشقاوة والتهاون بحكم الله والاغتدار بستر
الله تعالى وحمله وأن يكون عالما بقتدي به ومحو ذلك اه يحرمي (قوله أو صغائر) أي من نوع واحد
أو أنواع (قوله بأن لا تغلب طاعاته صغائره) الذي يظهر أن الباء بمعنى مع وهي متعلقة باصرار المنفي
والمعنى ان العدالة تتحقق باجتناب الاصرار المصاحب لعدم غلبة طاعاته معاصيه بأن استويا أو
غلبت المعاصي أما الاصرار المصاحب لغلبة الطاعات فتتحقق العدالة بدون اجتنابه كما سيصرح به
ورأيت السيد عمر البصري كتب على قول التحفة بأن لا تغلب الخ مانصه كذا في النهاية وفي هامش
أصله بخط تلميذه عبد الرؤف مانصه الظاهر أن لازمة وفيه نظر لان الظاهر أن مراد الأشارح تفسير
الاصرار المراد للمصنف وحينئذ فيتم عين اثبات لا وأما حذف لا فإما يتأتى لو كان المراد تفسير اجتناب
الاصرار وليس مرادا اه وهو يفيد أن الباء تصو ير مراد المصنف من الاصرار وهو بعيد ويبدل على
ما ذكرته قول التحفة قيل عطف الاصرار من عطف الخاص على العام لما تقرر انه ليس المراد مطلقه
بل مع غلبة الصغائر أو مساواتها للطاعات الخ اه وقوله بل مع الخ هو محل الاستدلال (قوله فتي
ارتكب الخ) تفرع على مجموع قوله باجتناب كل كبيرة واجتناب اصرار على صغيرة الخ المقيّد
للاطلاق في جانب الكبيرة والتقيّد في جانب الصغيرة وقوله مطلقا أي سواء غلبت طاعاته صغائره
أم لا (قوله أو صغيرة) أي ومتى ارتكب صغيرة أو صغائر وقوله داوم عليها أي أصر عليها لا وقوله
خلاف لمن فرق أي بين المداومة أي الاصرار وعدمها والظاهر أن هذا الفارق يقول ان المداومة
عليها تسقط الشهادة مطلقا غلبت معاصيه أم لا كالكبيرة كما يدل على ذلك عبارة الروض وشرحه
ونصها فالاصرار على الصغائر ولو على نوع منها يسقط الشهادة بشرط ذكره في قوله قال الجمهور ومن
غلبت طاعته معاصيه كان عدلا وعكسه فاسق اه فيؤخذ من قوله بشرط الخ ان خلاف الجمهور
لا يقولون به تأمل (قوله فان غلبت الخ) جواب متى المقدرة قبل قوله أو صغيرة قال في النهاية ويتجه
ضبط الغلبة بالعدم من جاني الطاعة والمعصية من غير نظر لكثرة ثواب في الاولى وعقاب في الثانية لان
ذلك أمر آخر وي لا تعلق له بما نحن فيه اه وكتب ع ش قوله من جاني الطاعة والمعصية أي بأن يقابل
كل طاعة بكل معصية في جميع الايام حتى لو غلبت الطاعات على المعاصي في بعض الايام وغلبت
المعاصي في باقيها بحيث لو قوبلت جملة المعاصي بجملة الطاعات كانت المعاصي أكثر لم يكن عدلا اه
وقوله من غير نظر لكثرة الخ معناه أن الحسنة تقابل بسبعة لا بعشر سيئات وعبارة قل ومعنى غلبتها
مقابلة الفرد بالفرد من غير نظر الى المضاعفة اه قال في النهاية ومعلوم ان كل صغيرة تاب منها
مرتكبها لا تدخل في العدل لا ذهاب التوبة الصحيحة أثرها رأسا اه (قوله والصغيرة الخ) هي كل ذنب
ليس بكبيرة قال في الزواجر واعلم أن جماعة من الأئمة أنكروا أن في الذنوب صغيرة وقالوا بل سائر
المعاصي كبائرها منهم الاستاذ أبو اسحق الاسفرايني والقاضي أبو بكر الباقلاني وأمام الحرمين في الارشاد

الديانة (و) اجتناب
(اصرار على صغيرة)
أو صغائر بأن لا تغلب
طاعاته صغائره فتي
ارتكب كبيرة بطلت
عدالته مطلقا
أو صغيرة أو صغائر
داوم عليها أو لا خلافا
من فرق فان غلبت
طاعاته صغائره فهو
عدل ومتى استويا أو
غلبت صغائره طاعاته
فهو فاسق والصغيرة

وابن القشيري في المرشد بل حكاه ابن فورك عن الاشاعرة واختاره في تفسيره فقال معاصي الله عندنا كلها كبائر وانما يقال لبعضها صغيرة وللبعضها كبيرة بالاضافة الى ما هو أكبر منها ثم قال وقال جمهور العلماء ان المعاصي تنقسم الى صغائر وكبائر ولا خلاف بين الفريقين في المعنى وانما الخلاف في التسمية والاطلاق لاجماع الكل على أن من المعاصي ما يقدر في العدالة ومنها ما لا يقدر في العدالة وانما الاولون فروا من هذه التسمية فكم هو اتساع معصية الله صغيرة تنظر الى عظمة الله تعالى وشدة عقابه واجلاله عز وجل عن تسمية معصيته صغيرة لانها بالنظر الى باهر عظمتها كبيرة أى كبيرة ولم ينظر الجمهور الى ذلك لانه معلوم بل قسموها الى صغائر وكبائر لقوله تعالى وكره اليكم الكفر والفسوق والعصيان فاعلموا ان ثلثة وسبعين بعض المعاصي فسوقا دون بعض وقوله تعالى الذين يحتنبون كاثرا لاثم والفواحش الا الهمم الاية وسياق في الحديث الصحيح الكبائر سبع وفي رواية تسع وفي الحديث الصحيح ايضا ومن كذا الى كذا كفارة لما بينهما ما اجتنبت الكبائر فخص الكبائر ببعض الذنوب ولو كانت الذنوب كلها كبائر لم يسع ذلك ولان ما عظمت مفسدته أحق باسم الكبيرة على أن قوله تعالى ان تحتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم صريح في انقسام الذنوب الى كبائر وصغائر ولذلك قال الغزالي لا يليق انكار الفرق بين الكبائر والصغائر وقد عرف من مدارك الشرع اه (قوله كنظر الاجنبية) أى غير حاجة أما اذا كان الحاجة كتحمل شهادة أو استشفاء فلا يحرم (قولا ووطء رجعية) أى من قبل الرجعة (قوله وهجر المسلم فوق ثلاث) أى من الايام بلا سبب يقتضى ذلك وقد تقدم الكلام عليه في فصل القسم والنشوز (قوله وليس رجل ثوب حرير) أى غير حاجة أما اذا كان الحاجة كجرب وقل فلا يحرم كما مر في باب الجمعة (قوله وكذب لاحد فيه) عبارة الروض وشرحه وكذب لاحد دفعه ولا ضرر وقد لا يكون صغيرة كان كذب في شعره بمدح واطراء وأمكن جملة على المبالغة فانه حائر لان غرض الشاعر اظهار الصنعة لا التحقيق كما سياتى ذلك وخرج بنفى الحد والضرب ما لو وجد أو أحدهما مع الكذب فيصير كبيرة لكنه مع الضرر ليس كبيرة مطلقة بل قد يكون كبيرة كالكذب على الانبياء وقد لا يكون بل الموافق لتعريف الكبيرة بانها المعصية الموجبة للعداوة ليس كبيرة مطلقا اه (قوله ولعن) عدوه ان حجر في الزواجر من الكبائر ان كان لمسلم ونصها سبب المسلم والاستطالة في عرضه وتسبب الانسان في لعن أو شتم والديه وان لم يسبهم أو لعنه مسلما من الكبائر اه واللعن معناه الطرد والمعد من رحمة الله ومحل حرمة ان كان لعين ولو فاسقا أو كافرا حيا أو ميتا ولم يعلم موته على الكفر لاحتمال أنه ختم له بالاسلام بخلاف من علم انه ختم له على غير الاسلام كفر وعون وأبى جهل وأبى لهب ويجوز اجماع العن غير المعين بالشخص بل بالوصف كلعنة الله على الكاذبين أو الظالمين وقد ورد في النهي عنه شيء كثير فن ذلك قوله عليه السلام من أكبر الكبائر أن يلعن الرجل والديه قيل وكيف يلعنهما قال يسب أباً بالرجل فيسب أباه ويسب أمه فيسب أمه وقوله عليه السلام ان العبد اذا عن شيأ صعدت اللعنة الى السماء فتغلق أبواب السماء دونها ثم تهبط الى الارض فتغلق أبوابها دونها ثم تأخذ يمينه وشماله فان لم تجد مساعرا جعت على الذي لعن فان كان أهلا والارجعت على قائمها وقوله عليه السلام ليس المؤمن بالطعان ولا باللعان ولا بالفاحش ولا بالبذي أى المتكلم بالفحش والكلام القبيح ومر عليه السلام بابي بكر رضى الله عنه وهو يلعن بعض رقيقه فالتفت اليه وقال لعانين وصديقين كلا ورب الذبابة فاعتقه أبو بكر رضى الله عنه يومئذ ثم جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا أعود ولعن رجل بغيره فقال عليه السلام لا تتبعنا على بغير ملعون وقال عليه السلام لا تسبوا الديك فانه يوقظ للصلاة وصرخ ديك قرب النبي صلى الله عليه وسلم فقال رب جل اللهم العنه فقال عليه السلام مه فانه يدعو الى الصلاة ولدغت برغوث رجلا فلعنهما فقال عليه السلام لا تلعنهما فانها نهبت نبيانا من الانبياء لآلة الهيج وفي حديث لا تسبوهما فنهجت

كنظر الاجنبية
ولسها ووطء رجعية
وهجر المسلم فوق ثلاثة
وبيع حجر وليس
رجل ثوب حرير
وكذب لاحد فيه
ولعن ولولبهجة أو كافر

الدابة فانها أيقظتكم لذكرا لله وقد قيل فيها شعر

لا تشتموا البرغوث أن اسمه * برغوث لك لو تدري

فبهره شرب دم فاسد * وغوثه الا يقاظ للغير

ولعن رجل الریح فقال عليه السلام لا تلعن الریح فانها مأمورة من لعن شيأ ليس باهل رجعت
اللغة عليه وقوله ولولبيمة أو كافر أي فنه يحرم قال في الزواجر واستفيد من هذه الأحاديث أن لعن
الدواب حرام وبه صرح أئمتنا والنظار أنه صغيرة ثم قال ثم رأيت بعضهم صرح بان لعن الدابة والذي
المعين كبيرة وقيد حرمة لعن المسلم بغير سبب شرعي وفيه نظر والذي يتجه ما مر من أن لعن الدواب
صغيرة وأما الذي فيتمثل أنه كبيرة لاستوائه مع المسلم في حرمة أذائه وأما تقييده بغير صحيح اذ ليس
لنا غرض شرعي يجوز لعن المسلم أصلا اه (قوله ويبيع معيب بلاذكر عيب) أي للمشتري فانه حرام
من الصغار ومحلها اذا علم البائع بالعيب والافلا حرمة كما هو ظاهر (قوله ويبيع رفيق مسلم
لكافر) أي فانه حرام ولا يصح كما تقدم في باب البيع لما في ذلك من الإذلال للمسلم ولقوله تعالى ولن
يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا نعم يصح فيما إذا كان يعتقد عليه كما إذا كان المبيع أصلا أو
فرا للمشتري الكافر لانه يستعقب العتق فلا اذلال ويحرم أيضا بيع المصحف لكافر ولا يصح كما
تقدم لما فيه من الاهانة (قوله ومحاذاة قاضي الحاجة الكعبة بفرجه) أي فانها حرام استقبالا
واستديارا لكن بشرط أن يكون في صحراء بدون ساتر أو في بناء غير معد للقضاء الحاجة وذلك لخبر إذا
أنتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها بول ولا غائط ولكن شرفوا أو غر بوا وقد تقدم
هذا في أول الكتاب (قوله وكشف العورة في الخلوة عينا) أي من غير حاجة فهو حرام حينئذ فان
كان الحاجة كاعتسال لم يحرم كما تقدم أول الكتاب في شروط الصلاة (قوله ولعب بنرد) هو المعروف
عند الناس بالطاولة وفي مسلم من لعب بالنرد فكان غمسه يده في لحم خنزير ودمه وفارق الشطرنج
حيث يكره أن خال عن المال بأن معتمده الحساب الدقيق والفكر الصحيح فقيه تصحيح الفكر ونوع
من التدبير ومعتمد النرد الحزر والغممين المؤدى الى غيابة من السفاهة والحق قال العلامة الهمام
ابن نباتة في شرحه رسالة ابن زيدون وقد وضع النرد لاذشير من ولد ساسان وهو أول الفرس الثانية
تنبيه على أنه لا حيلة للإنسان مع القضاء والقدر وهو أول من لعب به ففعل نردشير وقيل أنه هو
الذي وضعه وشبهه به قلب الدنيا بأهلها فجعل يموت النرد اثني عشر بيتا بعدد شهور السنة وعدد
كلا بيتا اثنين بعدد أيام الشهور وجعل الفصين مثلا للقضاء والقدر وتقليب ما بأهل الدنيا وأن
الإنسان يلعبه فيمبلغ بأسعاف القدر ما يريد وأن اللاعب غير الغطن يتأق له ما يتأق للفطن اذا أسعفه
القدر فعارضهم الهند بالشطرنج (قوله وغيبة وسكوت عليهما) عبارة الروض وشرحه وغيبة للسر
فسقه واستماعها بخلاف المعلن لا تحرم غيبته بما أعلن به كما مر في النكاح وبخلاف غير الغائب
فينبغي أن تكون غيبته كبيرة وجرى عليه المصنف كاصله في الوقوع في أهل العلم وحالة القرآن
كما مر وعلى ذلك جعل ما ورد فيها من الوعيد الشديد في الكتاب والسنة وما نقله القرطبي من
الاجماع على أنها كبيرة وهذا التفصيل أحسن من إطلاق صاحب العدة أنها صغيرة وان نقله
الأصل عنه وأقره وجرى عليه المصنف وقوله واستماعها أنخص من قول الأصل والسكوت
عليها لانه قد يعلمها ولا يسمعها اه (قوله ونقل بعضهم) مبتدأ خبره قوله محمول الخ (قوله الاجماع
على أنها) أي الغيبة (كبيرة) وقوله لما فيه من الوعيد الشديد على كونها كبيرة وما ورد فيها
قوله عليه السلام من قفا مؤمنا بماليس فيه حبسه الله في ردغة الخبال رواه الطبراني وغيره
وردغة بسكون الدال وفتحها عارة أهل النار وقوله عليه السلام لما عرج بني مرت بقوم لهم أنظار
من نحاس يخمشون صدورهم فقلت من هؤلاء يا جبريل قال هؤلاء الذين ياكلون لحوم الناس

ويبيع معيب بلاذكر
عيب ويبيع رفيق
مسلم لكافر ومحاذاة
قاضي الحاجة الكعبة
بفرجه وكشف
العورة في الخلوة
عينا ولعب بنرد
لله غيبة
وسكوت عليها ونقل
بعضهم الاجماع على
أنها كبيرة لما فيها
من الوعيد الشديد

ويقعون في أعراضهم وقوله عليه السلام في حجة الوداع ان دماءكم واعراضكم حرام عليكم كحرمة يومكم
 هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا من أدب الربي استطالة المرء في عرض أخيه وعن عائشة رضي الله عنها
 قلت للنبي صلى الله عليه وسلم حسبك من صفة كذا وكذا قال بعض الرواة تعني انها قصيرة فقال عليه
 السلام قلت كلمة لومزجت بماء البحر لمزجته أي لا تنتهه وغيرت ريحه وجاء رجل الى النبي صلى الله
 عليه وسلم وأخبره ان فتاتين ظلتا صائمتين فأعرض عنه أربع مرات وهو يكره عليه ذلك ثم قال انهما لم
 يصوما وكيف صام من ظل هذا اليوم يا كل لحوم الناس اذهب فرهما ان كاتنا صائمات فلتتقيا
 فرجع اليهما وأخبرهما ففقات كل واحدة علقه من دم فرجع اليه صلى الله عليه وسلم فأخبره فقال
 والذي نفسي بيده لو بقيتا في بطونهما لا كلتاهما النار وفي رواية فقال لاحداهما قيثي ففقات ففقات
 ودما وصديد أو مجا حتى ملأت نصف القدح ثم قال للآخرى قيثي ففقات من قي ودما وصديد وحلم
 عبيط وغيره حتى ملأت القدح ثم قال ان هاتين صامتا عما أحل الله لهما وأطعنا على ما حرم الله
 عليهما جلست احدهما الى الأخرى فعملتا نأكلان من لحوم الناس (قوله محمول على غيبة أهل
 العلم وجملة القرآن) أي لشدة احترامهم (قوله لعموم البلوى بها) أي وانما اجل الاجماع على
 ذلك ولم يبق على اط (قوله لعموم البلوى بالغيبة فيحصل حرج عظيم ولم يحمل عليه (قوله وهي) أي
 الغيبة وهو بيان لحدها وقديمنها به عليه السلام في قوله هل تدري ما الغيبة قالوا الله ورسوله أعلم
 قال ذكر كرك أهلك بما يكرهه قال أفرأيت ان كان في أخي ما أقول قال ان كان فيه ما تقول فقد اغتبته
 وان لم يكن فيه فقد بهته قال في الزواجر وذكر الاخ في الحديث كالأية للعطف والتذكير بالسبب
 المأث على أن الترك متأكد في حق المسلم أكثر لانه أشرف وأعظم حرمة اه وقوله ذكر كرك المراد
 بالذكرك التعرض بالابذاء بدليل الغاية بعده وقوله ولو بنحو اشارة دخل تحت نحو الغمز والكتابة
 والتعرض كأن يذكرك عنده غيره فيقول الحمد لله الذي ما ابتلانا بقله الحياء أو بالدخول على السلاطين
 وأيس قصده بدعائه الألب يفهم عيب ذلك الغير ومثله كل ما يتوصل به الى فهم المقصود كان يمشي
 مشيته بل قال الغمز الى ان هذا أعظم لانه أبلغ من التصريح والتفهم وانكسر للقلب (قوله غيرك)
 مفقود ذكر المضاف لقاعله والمراد بالغير ما يعي المسلم والذي وسئل الغزالي رحمه الله تعالى عن غيبة
 الكافر فقال هي في حق المسلم محذورة ثلاث علل الابداء وتنقيص ما خلقه الله تعالى وتضييع
 الوقت بما لا يعنى والاولى تقتضى التحريم والثانية الذم والتهمة والثالثة خلاف الاولى وأما الذم
 فكم للمسلم فيما يرجع الى المنع من الابداء لان الشرع عصم دمه وعرضه وماله وأما الحرى فلم يس
 بمحرم على الاولى ويكرهه على الثانية والثالثة وأما المستدع فان كفره كالحرى والافسكالمسلم وقوله
 المحصور المعين لو اقتصر على القيد الثاني لكان أولى لانه يفيد مفاد الاول وزيادة وخرج بذلك غير
 المعين كان يذم الجلاء أو المتكبرين أو المرائين ويتعرض لهم بالتنقيص من غير تعيين أحد منهم
 فهذا لا يعد غيبة (قوله بما يكرهه) متعلق بذكر كرك أي ان تذكره بشئ يكرهه سواء كان في بدنه
 كقصير وأسود وغير ذلك أو في نسبه كابنوه أسكافى أو في خلقه كسبي الخلق عاجز ضعيف أو في فعله
 الديني ككذاب أو متهاون بالصلاة أو لا يحسنها أو الدينوى كقليل الأدب أو لا يرى لاحد حقاً على
 نفسه أو كثير الأكل أو النوم أو في ثوبه كطويل الذيل وقصيره ووسخه أو في داره كضيقة أو قليلة المنافع
 أو دأبه كجور أو ولده كقليل التربية أو زوجته ككثيرة الخروج أو عوز أو تحكم عليه أو قليلة
 النظافة أو في خادمه كأتق أو غير ذلك من كل ما يعلم أنه يكرهه واعلم ان أصل الغيبة الحرمة وقد تناح
 لغرض صحيح شرعى لا يتوصل اليه الا بها ويختصر في ستة أسباب وقد تقدم الكلام عليها لكن
 يحسن ذكرها هنا أيضاً وهي الظلم فلان ظلم بالبناء للجهول أن يشكوا من يظن ان له قدرة على إزالة الظلم أو
 تخفيفه والاستعانة على تغيير منكره كره لمن يظن قدرته على إزالته بنحو فلان يعمل كذا فاجزه

محمول على غيبة أهل
 العلم وجملة القرآن
 لعموم البلوى بها
 وهي ذكر كرك ولو بنحو
 اشارة غير كرك المحصور
 المعين ولو عند بعض
 المخاطبين بما يكره

أو أعتى على ذبحه ومنعه منه والاستفتاء بان يقول لمقت ظلمني فلان فهل يجوز له ما طريق في الخلاص
منه أو تحصيل حقي منه أو نحو ذلك وتحذير المسلمين من الشر وفتحهم بجرح الرواة والشهود والتجاهر
بالفسق فيجوز ذكر المتجاهر بما تجاهر به دون غيره والتعريف بنحو لقب كالاعمش والاصم (تنبيه)
البواعث على الغيبة كثيرة وهي عامة وخاصة فالعامة كتشفي الغيب بذكر مساوي من أعضائه
وكوافقة الإخوان ومجاملتهم بالاسترسال معهم بما هم فيه أو إبداء تطير ما أبدوه خشية أنه لو سكت أو
أنكر استنقلوه ونفروا عنه ويطن لجهله أن هذا من المجاملة في العجبة بل وقد يغضب لغضبهم إظهارا
للجاهلية في السراء والضراء فيخوض معهم في ذكر المساوي والعيوب فهلك والخاصة كالتمجيب من
فعل غيره منكرًا كان يقول ما أعجب ما رأيت من فلان أو عجب من فلان كيف يحب أمته وهي
قبحة أو كيف يقرأ على فلان الجاهل وهكذا ويتعين عليك معرفة علاج الغيبة وهو بأن تعلم أنك قد
تعرضت بها للخطأ الذي تعالى وعقوبته وانها تحبط حسناتك وبأن تنظر في باعثها فتقطع عنه من أصله
إذا علاج العلة إنما يكون بقطع سببها ومما ينفعك في ذلك أن تتدبر في عيوبك وتجتهد في الطهارة منها
لتدخل في قوله عليه السلام طوبى لمن شغله عيبه عن عيوب الناس وما أحسن قول بعضهم

لعمرك ان في ذنبي لشغلا * لنفسي عن ذنوب بني أمية
على ربي حسابهم اليه * تناهى علم ذلك لآلئيه
وليس بضائر في ما قد أتوه * إذا ما الله أصح ما لديه

عرفوا اللعب بالشرطي
بكسر أوله وفتح هـ
محمدا ومهملا
مكروه ان لم يكن فيه
شرط مال من
الجانبيين أو أحدهما
أو تقويت صلاة ولو
بنسيان بالاشتغال به
أولاً مع معتقد
تحريمه

وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لبعض أخوانه أو صديقك ستة أشياء إن أردت أن تقع في أحد
وتدغم فذم نفسك فانك لا تعلم أحداً أكثر عيوبا منها وإن أردت أن تعادي أحدا فعدا المظن فليس
لك عدو أعدي منها وإن أردت أن تحمد أحدا فاحمد الله فليس أحداً أكثر منه منة عليك والطف بك
منه وإن أردت أن تترك شيئاً فترك الدنيا فانك إن تركتها ونكح محمداً والآخر ككك وأنت مذموم وإن
أردت أن تستعد شيئاً فاستعد للوثة فانك إن لم تستعد له حل بك الخسران والندامة وإن أردت أن
تطلب شيئاً فاطلب الآخرة فلست تنالها إلا بان طابها اللهم بصبرنا بعيوب أنفسنا عن عيوب غيرنا
يا كريم (قوله واللعب) مبتدأ أخبره مكره وقال في شرح الروض واحتج لا باحة اللعب به بان الأصل
الاباحة وبأن فيه تدابير الحروب والذكر اهة بان فيه صرف العمر إلى ما لا يجدي وبأن عليه رضى الله
عنه م يقوم بعبوديته فقال ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون اه (قوله ان لم يكن فيه) أى
في اللعب بالشرطي وهو قيد في الكراهة وقوله شرط مال من الجانبين أى جانبى اللاعبين أى بان
يشرط كل واحد منهما على الآخر ما لا ان غلب وقوله أو أحدهما أى وان لم يكن فيه شرط مال من
أحد اللاعبين بان يخرج ما لا يبيد له ان غلب بالبناء للجهول ويمسكه ان غلب وليس له على الآخر شيء
(قوله أو تقويت صلاة) معطوف على شرط مال أى وان لم يكن فيه تقويت لصلاة أى عن أدائها في
الوقت وقوله ولو بنسيان أى سواء كان تقويته له اعتداً أو نسياناً نشأ عن الاشتغال باللعب به قال في
الزواجر فان قلت لو استغرقه اللعب به حتى أخرج الصلاة عن وقتها غير متعمد لذلك فإوجه تأنيجه
مع أنه لا غافل والغافل غيره كلف فيستحيل تأنيجه قلت محمل عدم تكليف الناس والغافل
حيث لم ينشأ النسيان والغفلة والجهل عن تقصيره والا كان مكلفاً دائماً في الغفلة فلما صرحوا به
في الشرطي من أنه لا يعذر باستغراقه في اللعب به حتى خرج وقت الصلاة وهو لا يشعر ما تقر بان هذه
العفلة نشأت عن تقصيره بمزيدا كبابه وملازمته على هذا المكره حتى ضيع بسببه الواجب عليه وأما
في الجهل فلما صرحوا به من أنه لو مات انسان فحقت عليه مدة ولم يجهز ولا صلى عليه أثم جاره وان لم يعلم
بموته لان تركه البحث عن أحوال جاره إلى هذه الغاية تقصير شديد فلم يعد القول بعصيان اه
(قوله أولعب) الأولى قراءته بصيغة الفعل وهو مع فاعله معطوف على ما تدخل يكن أى وان لم يكن

لعب به مع معتقد تحريمه كخفي ومالكى (قوله والا) أى بان كان فيه شرط مال من الجانبين أو من أحدهما أو كان فيه تفويت صلاة أو كان لعب به مع معتقد تحريمه وقوله فحرام وجه الحرمة في الصورة الأولى أن فيها اشتراط المال من الجانبين وهو قار وفي الثانية أن فيها اشتراط مال من أحدهما وهو وان كان ليس بقمار عقده سابقة فاسدة لانه على غير آلة قتال وتعاطى العقود الفاسدة حرام وفي الثالثة تأخير الصلاة عن وقتها وفي الرابعة اعانة على محرم (قوله ويحمل ما جاء في ذمه) أى لعب الشرط نيج المقتضى للحرمة وقوله امن لاحاديث والا تار من ذلك ما روى عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا مررتهم هؤلاء الذين يلعبون بهذه الا زلام التردوا الشرط نيج وما كان من الله ولا تسلموا عليهم فانهم اذا اجتمعوا أو كبروا عليهم جاءهم الشيطان بخنوده فاحذروهم كمالا ذهب واحد منهم بصرف بصره عنها الكره الشيطان بخنوده فما زالون يلعبون حتى يتفرقوا كالكلاب اجتمعت على جيفة فأكلت منها حتى ملأت بطونها ثم تفرقت وروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال أشد الناس عذابا يوم القيامة صاحب الشاه يعنى صاحب الشرط نيج ألا تراه يقول قلتمته والله مات والله افتراء وكذبا على الله قال على كرم الله وجهه الشرط نيج مبسر الا عاجم ومرضى الله عنه على قوم يلعبون الشرط نيج فقال ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون لان عيس أحدكم جراح حتى يطفأ خبره من أن عيسها ثم قال والله لغير هذا خلقتم وقال أيضا رضى الله عنه صاحب الشرط نيج أكثر الناس كذبا يقول أحدهم قتلتما وقاتلتما وماتتما (قوله على ما ذكر) أى من شرط مال من الجانبين أو أحدهما أو تفويت الصلاة أو لعب مع معتقد تحريم (قوله وتسقط مروعة الخ) مكرر مع قوله فيما تقدم واكثر ما يضحك بينهم أو لعب بشرط نيج الخ فلا حاجة اليه (قوله وهو) أى لعب الشرط نيج وقوله حرام عند الآئمة الثلاثة هم أبو حنيفة ومالك وأحمد بن حنبل رضى الله عنهم وانما قالوا بالحرمة للاحاديث الكثيرة التي جاءت في ذمه قال في التحفة لكن قال الحافظ لم يثبت منها حديث من طريق صحيح ولا حسن وقد له جماعة من أكارب الصحابة ومن لا يحصى من التابعين وبعدهم ومن كان يلعبه عباس سعيد بن جبير رضى الله عنه اه وقوله مطلقا أى وجد شرط مال أم لا كان هناك تفويت صلاة عن وقتها أم لا (قوله ولا تقبل الشهادة من مغفل) محترز قوله وتيقظ وقوله ومغفل نظراى ناقص عقل لا يضبط الامور وعطفه على ما قبله من عطف المرادف (قوله ولا أصم الخ) أى ولا تقبل الشهادة من أصم في مشهوده يسمع ولا من أعمى في مشهوده يبصر (قوله كما يأتي) أى عند قوله وشرط للشهادة بفعل ابصار وبقول هو وسمع ومراده بهذا الاعتذار عن عدم اشتراط السمع والبصر هنا (قوله ومن التيقظ الخ) المناسب تقديمه وذكره بعد قوله وتيقظ (قوله ومن ثم) أى ومن أجل أن من التيقظ ضبط ألفاظ الخ وقوله لا تجوز الشهادة بالمعنى أى فلو كانت صيغة البيع مثلا من البائع بعث ومن المشتري اشترى بعث فلا يعتد بالشهادة الا اذا قال أشهد أن البائع قال بعث والمشتري قال اشترى بخلاف ما لو قال أشهد أن هذا اشترى هذا من هذا فلا يكفي فتنبه فانه يغلط فيه كثيرا اه عش (قوله نعم لا يبعد جواز التعبير بأحد الرديفين عن الآخر حيث لا إيهام) قال في التحفة كما يشير لذلك قولهم لو قال شاهدوكاه أو قال قال وكتبه وقال الآخر فوض اليه أو أأنابه قبل أو قال واحدا قال وكتبت وقال الآخر قال فوضت اليه لم يقبل لان كلا أسند اليه لفظا مغايرا للآخر وكان الغرض انهما اتفاقا على اتحاد اللفظ الصادر منه والافلامانع أن كلا سمع ما ذكره في مرة ويجزى ذلك في قول أحدهما قال القاضى ثبت عندى طلاق فلانة والا آخر قال ثبت عندى طلاق هذه وهى تلك فانه يكفي اتفاقا اه (قوله وشرط في الشاهد أيضا) أى كما اشترط فيه التكليف وما بعده من الشروط المارة وقوله عدم تهمة هى بضم ففتح وانما اشترط عدمها لخير لا تجوز شهادة ذى الظنة ولا ذى الحنة والظنة بكسر الظاء وتشديد النون المفتوحة التهمة والحننة بكسر الحاء وفتح

والا فحرام ويحمل ما جاء في ذمه من الاحاديث والا تار على ما ذكر وتسقط مروعة من يداومه فترد شهادته وهو حرام عند الآئمة الثلاثة مطلقا ولا تقبل الشهادة من مغفل مغفل نظراى ناقص عقل لا يضبط الامور ولا أعى في مشهوده كما يأتي ومن التيقظ ضبط ألفاظ المشهود عليه بخبر وفها من غير زيادة فيها ولا نقص قال شيخنا ومن ثم لا تجوز الشهادة بالمعنى نعم لا يبعد جواز التعبير بأحد الرديفين عن الآخر حيث لا إيهام (و) شرط في الشاهد أيضا (عدم تهمة

يجر نفع اليه أو إلى
من لا تقبل شهادته
له أو دفع ضرعه بها
(قترد) الشهادة
(لرقيقه) ولو مكاتباً
ولغريم له مات وان
لم تستغرق تركته
الديون بخلاف
شهادته لغريمه الموسر
وكذا المعسر قبل
موته فتقبل لهما
(و) ترد (لبعضه)
من أصل وان علا أو
فرع له وان سفل
(لا) ترد الشهادة
(عليه) أي لا على
أحدهما بشئ إذا
تهمة ولا على أبيه
بطلاق ضرة أمه
طلاقاً بائناً وأمّه
تحتة أمار جي فتقبل
قطعا

النون المخففة العداوة قال في التحفة ويضر حدوثها أي التهمة قبل الحكم لا بعده فلو شهد لأخيه بمال
فمات وورثه قبل استيفائه فان كان بعد الحكم أخذوا الألف لا وكذا لو شهد بقتل فلان لأخيه الذي له
ابن ثم مات وورثه فان صار وارثه بعد الحكم لم ينقض أو قبله لم يحكم له اه (قوله بجر نفع الخ) الباء
للتصور متعلقة بمحذوف صفة لتهمة أي تهمة مصورة بجر نفع إلى الشاهد أي بتحصيل نفع إليه وقوله
أو إلى من لا تقبل شهادته أي أو بجر نفع إلى شخص لا تقبل شهادته ذلك الشخص لذلك الشاهد كان
يكون أصله أو فرعه (قوله أو دفع ضر) معطوف على بجر نفع يعني ان التهمة تتصور أيضاً بدفع ضر
وقوله عنه ضميره راجع للأحد الدائر بين المذكورين أي الشاهد ومن لا تقبل شهادته له وقوله بها
أي بالشهادة وهو متعلق بكل من جرنفع ودفع ضر (قوله قترد الشهادة لرقيقه) مفرع على مفهوم
الشرط أي فإذا وجدت التهمة ردت الشهادة كشهادة السيد لرقيقه لأنها تجر نفعاً إلى السيد ومحلها
ان شهد له بالمال فان شهد أن فلان أخذ منه قبلت ان لا فائدة تعود عليه حينئذ (قوله ولو مكاتباً) غاية في
رد الشهادة لرقيقه أي ترد له ولو كان مكاتباً لأنه ماله فله علقته بماله بدليل منعه له من بعض
التصرفات ولأنه بصدد العود اليه بجر أو تمييز كما في التحفة (قوله ولغريم الخ) معطوف على لرقيقه
أي وترد الشهادة لغريم للشاهد قدماء وصورته كما في الجبرمي ان يدعي وارث الميت المدين بدين
لميت على آخر ويقوم الوارث المذكور دائن الميت يشهد مع آخر للميت بدينه فلا تصح شهادته اذ ان
لميت للتهمة لأنه إذا ثبت بشهادته للغريم الميت شياً فقد أثبت لنفسه المطالبة به لا محل وفاء دينه
ومثله غريم المحجور عليه بغلس فلا تقبل شهادته له لذلك (قوله وان لم تستغرق الخ) غاية في رد
شهادته للغريم وقوله تركته أي الغريم وهو مفعول مقدم وقوله الديون فاعل مؤخر (قوله بخلاف
شهادته لغريمه الموسر) أي الحي وقوله وكذا المعسر أي الحي فقوله قبل موته راجع لكل منهما
وهو محتر زقوله قدماء وعبارة التحفة بخلاف غريمه الحي ولو معسر لم يحجر عليه لتعلق الحق بذمته
وجعله في شرح المهرج مفهوم شئ آخر وعبارته مع المنهج وترد شهادته لرقيقه وغريم له مات أو جرح
عليه بغلس بخلاف حجر السفة والمرض وبخلاف شهادته لغريمه الموسر وكذا المعسر قبل موته والحجر
عليه لتعلق الحق حينئذ بذمته لا بعين أمواله اه بخلاف فقوله وبخلاف شهادته لغريمه الخ مفهوم
قوله أو جرح عليه بغلس لان مفهومه صادق بصورتين بما اذا كان موسراً فإنه لا يحجر عليه وبما اذا كان
معسراً لم يحجر عليه وفي كليهما تقبل الشهادة (قوله وترد لبعضه) أي وترد شهادة الأصل لفرعه
وبالعكس ولو بالرشد أو التزكية لأنه بعضه فكأنه شهد لنفسه فوجدت التهمة (قوله من أصل
الخ) بيان للراد من البعض أي ان المراد به ما يشمل الأصل والفرع (قوله لا ترد الشهادة عليه) أي
على بعضه قال في التحفة ومحلها حيث لا عداوة بينهما أو أفرجهان والذي يتجه منهما عدم القبول
أخذاً مما أمر أن لا يلي بنته اذا كان بينهما عداوة ظاهرة ثم رأيت صاحب الأنوار جزم به اه (قوله
أي لا على أحدهما بشئ) أي لا ترد الشهادة على أحدهما أي الأصل والفرع بشئ وأفاد بهذا التفسير
ان مرجع ضمير عليه الاحد الدائر والاولى كما أشرت اليه ارجاعه للبعض وهو صادق بذلك الاحد
والاخصر حذف لفظ لا وقوله اذا لتهمة أي موجودة وهو علة لعدم رد الشهادة عليه (قوله ولا على
أبيه) أي ولا ترد شهادة البعض على أبيه والمراد بالبعض الجنس فيشمل الاثنين اذ شرط صحة الشهادة
بدرجلان وكذا يقال فيما يأتي وعبارة متن المتأخر وكذا تقبل شهادتهما على أبيهما بطلاق ضرة
أمهما أو قدنفها في الاظهر قال في التحفة لضعف تهمة نفع أمهما بذلك اذله طلاق أمهما متى شاء مع
كون ذلك حسبة تلزمهما الشهادة به اه (قوله طلاقاً) مفعول مطلق لطلاق وقوله بائناً هو ما
يكون بالثلاث أو بالخلع (قوله وأمه تحتة) أي وأم الشاهد تحت أبيه وهو ليس بقيد وانما أتى به
لان التهمة انما تتوهم حينئذ (قوله أمار حتى) مقابل قوله بائناً وقوله فتقبل قطعا لم يذ كر في

الصورة السابقة ما يفيد الخلاف حتى يجزم هنا بالقبول فكان الأولى أن يرد في الصورة السابقة ما يفيد وهو في الاظهر كما في المهاج (قوله هذا كله) أي ما ذكر من عدم رد الشهادة على أنه بطلاق الضرة باثنا في الاظهر وعدم رده قطعاً إذا كان رجعيًا وقوله في شهادة حسبة أي بان شهد ولداً عليه من غير تقدم دعوى (قوله أو بعد دعوى الضرة) أي أن زوجها طلقها وأقامت ولديه يشهدان به عليه (قوله فإن ادعاه الأب الخ) أي فإن ادعى الطلاق الأب في زمن سابق لاسقاط نفقة ماضية وأقام بعضه شهيد بذلك لم تقبل شهادته لأنها في الحقيقة شهادة للأب لا عليه فالتهمة موجودة قال في المغني ولكن نحصل الفرقة بدعواه الخلع كما مر في بابيه اه (قوله وكذا لو ادعته أمه) أي وكذلك لا تقبل شهادة بعضه لو ادعت أمه طلاقاً ضرته أو أقامته يشهد بذلك للتهمة (قوله لو ادعى الفرع على آخر دين لموكله) أي في استيفائه من ذلك الآخر (قوله فإنكر) أي المدين أن عليه ديناً للوكل (قوله فشهد به) أي بالدين وقوله أبو الوكيل أي الذي هو الفرع والمراد شهيد مع غيره (قوله قبل) أي أبو الوكيل والأولى قبلت أي شهادته (قوله وإن كان فيه الخ) الواو للحال وإن صلة وخمير فيه يعود على قبول شهادته أي تقبل شهادته وال حال أن في قبولها تصديق ابنه قال في التحفة والتهمة السابقة لضعف التهمة جداً اه (قوله وتقبل شهادة كل الخ) أي لا تنفاه التهمة وقوله من الزوجين محل القبول فيه ما لم يشهد الزوج بزنا زوجته أو أن فلا نافي فيها والاف لا تقبل على الراجح وقوله لا آخر متعلق بتقبل والمراد الآخر من الزوجين والاخوين والصديقين فتقبل شهادة الزوج لزوجته وبالعكس أي لأن الحاصل بينهما عقد يطرأ ويزول فلا يمنع قبول الشهادة كما لو شهد الأجير للستاجر بعكسه وتقبل شهادة الأخ لأخيه وكذا بقية الحواشي والصديقين أصديقه وهو من صدق في ودادك بأن همه ما أهمك قال سم وقيل ذلك أي في زمانه ونادر في زماننا وذلك لضعف التهمة لانهما لا يتهمان تهمة الأصل والفرع أفاده المغني (قوله وترد الشهادة بما هو محل تصرفه) يعني وترد شهادة ما ذنونه في التصرف كوكيل وولي ووصى في الشيء الذي هو محل تصرفه وهو المال مثلاً (قوله كائن وكل أو أوصى) يقرآن بالبناء للجهول وفيه نائب فاعلها ما وخميره يعود على ما هو محل تصرفه وهو تمثيل لكون الشهادة تكون فيما هو محل التصرف وفي العبارة حذف أي ثم ادعى فيه فشهد كل من الوكيل أو الوصى ثموته للوكل أو اليتيم مثلاً وإيضاحه أن يكون المسالك قد وكله في بيع شيء مثلاً ثم ادعى شخص أنه ملكه فشهد هو أي الوكيل بأنه ملك موكله أو أوصاه على يقيم ثم ادعى آخر ببعض مال اليتيم فشهد هو أي الوصى بأنه ملك اليتيم فتدشهادة من ذكر التهمة (قوله لانه) الضمير يعود على معلوم من المعام وهو المأذون له في التصرف وكيلاً كان أو وصياً وهو عليه لرد الشهادة فيما هو محل تصرفه وقوله ثبت بشهادته أي بثبوت المال لموكله أو اليتيم وقوله ولاية أي سلطنة لنفسه على المشهود به أي فالتهمة موجودة في حقه (قوله نعم لو شهد الخ) استدراك على رد الشهادة من ذكر فيما ذكر وعبارة شرح الرمي فإن عزل الوكيل نفسه ولم يخص في الخصومة قبلت أو بعدها أي الخصومة فلا وإن طال الفصل اه وقوله بعد عزله أي عزل الولي له بالنسبة للوكيل أو عزل القاضي له بالنسبة للوصي (قوله ولم يكن خاصم) أي ولم يكن من ذكر خاصم المدعي لمال موكله أو اليتيم قبل العزل فإن خاصم ثم عزل لم تقبل (قوله قبلت) أي شهادته وهو جواب لو (قوله وكذا لا تقبل شهادة وديع) أي بأن الوديعة ملك للودع وقوله ومرتن لانه أي ولا تقبل شهادة مرتن أي أن الرهن ملك للرهن عنده (قوله اتهمه بقاء يدهما) أي استدامة يدهما أي الوديعة والمرتن على الوديعة والزهن والتهمة تبطل الشهادة (قوله أماما ليس الخ) أي أما النسي الذي ليس وكيلا فيه أو وصياً فيه فتقبل شهادة الوكيل أو الوصى وعبارة المغني وأفهم كلامه كغيره القطع بقبول شهادة الوكيل

هذا كله في شهادة حسبة أو بعد دعوى الضرة فإن ادعاه الأب لعدم نفقة لم تقبل شهادته للتهمة وكذا لو ادعته أمه قال ابن الصلاح لو ادعى الفرع على آخر دين لموكله فإنكر فشهد به أبو الوكيل قبل وإن كان فيه سم تصديق ابنه وتقبل شهادته كل من الزوجين والاخوين والصديقين للآخر (و) ترد الشهادة بما هو محل تصرفه كان وكل أو أوصى فيه لانه ثبت بشهادته ولاية له على المشهود به نعم لو شهد به بعد عزله ولم يكن خاصم قبلت قبلت وكذا لا تقبل شهادة وديع لو دعه ومرتن لانه لتهمة بقاء يدهما أماما ليس وكيلاً أو وصياً فيه فتقبل

لموكله بما ليس وكذا فيه ولكن حكى الماوردي فيه وجهين وأصحهما الله اه (قوله ومن حيل شهادة الوكيل) أي ومن الحيل المحصنة لشهادة الوكيل (قوله ما لو باع) أي الوكيل شيئا ولم يقبض ثمنه (قوله فأنكر المشتري الثمن) أي بأن ادعى أدائه اليه (قوله أو اشترى) أي الوكيل شيئا (قوله فادعى أجنبي بالمبيع) أي بأنه ملكه (قوله فله) أي للوكيل وقوله أن يشهد لموكله بأن الخ راجع للصورة الاولى أعني صورة ما لو باع الوكيل الخ وقوله له أي للموكل وقوله عليه أي المشتري وقوله كذا أي الثمن وقوله أو بأن هذا الخ راجع للصورة الثانية أعني صورة ما إذا اشترى الخ فهو على اللف والنشر المرتب وقوله ملكه أي أو أن يشهد بأن هذا المبيع الذي ادعاه الأجنبي ملك الموكل (قوله ان جازله أن يشهد به للبائع) أي محل جواز شهادته بأن هذا ملك موكله أن جازل للوكيل أن يشهد به للبائع لو فرض أنه استشهد عليه بأن يعلم أنه ملك له حقيقة (قوله ولا يذكر) أي في الشهادة أنه وكيل فان ذكر ذلك لا تقبل شهادته (قوله و صوب الاذرى حله) أي ما ذكر من شهادة الوكيل بما ذكر قال في التحفة بعده ثم توقف أي الاذرى فيه لجهة الحاكم على الحكم بما لو عرف حقيقة لم يحكم به ويحجب بأنه لا أثر لذلك لان القصد وصول المستحق لحقه اه وقوله باطنا أي بينه وبين الله بمعنى أنه لا يعاقبه على ذلك (قوله لان فيه توصلا للحق) علة الحل باطنا أي وانما حل له أن يشهد بما تقدم لان فيه ايصال الحق للمستحق وقوله بطريق مباح الذي يظهر أنه متعلق بتوصلا وان المراد بالطريق المباح هي شهادته بما ذكر اعلم ان المشهود به ملك حقيقة للمشهود له واذا كان كذلك يكون من قبيل الاظهار في مقام الاضمار لان التقدير وانما حازت الشهادة بما ذكر لان فيه توصلا للحق بها (قوله وكذا لا تقبل براءة الخ) أي وكذا لا تقبل شهادة الوكيل أو الوصى فيما هو محل التصرف فيه لا تقبل الشهادة ببراءة الذي ضمنه الشاهد أو أصله أو فرعه أو رقيقه فالضمان لا فرق فيه بين أن يكون من الشاهد نفسه أو من أصل الشاهد أو من فرع الشاهد أو من رقيقه فالشاهد في الاول هو الضامن وفيما عداه غيره لان الضامن الاصل أو الفرع أو الرقيق والشاهد غير ذلك ببراءة الذي ضمنه من الدين الذي عليه ومثلها الاداء وقوله لانه أي الشاهد الضامن هو أو أصله أو فرعه أو عبده وقوله يدفع به الاولى أي بشهادته كافي التحفة وقوله الغرم عن نفسه وذلك لانه لو لم يؤد المضمون ادين الذي عليه فالمطالبة به الضامن أي فالتهمة موجودة وقوله أو عن الخ معطوف على عن نفسه ومن واقعة على الضامن الاصل أو الفرع أو الرقيق وقوله لا تقبل شهادته الضمير يعود على من وضمير له يعود على الشاهد والتقدير اولانه يدفع الغرم عن أصله أو فرعه أو رقيقه الذين لا تقبل شهادتهم له لو أشهدهم أي فالتهمة موجودة (قوله وترد الشهادة من عدو على عدوه) أي الحديث لا تقبل شهادة ذي غم على أخيه رواه أبو داود وابن ماجه باسناد حسن والغمر بكسر الغين الغل والحقد ولما في ذلك من التهمة (قوله عداوة دنيوية) خرج بها الدينية أي المتعلقة بالدين كشهادة مسلم على كافر فتقبل ولا بد أن تكون ظاهرة لان الباطنة لا يطلع عليها الاعلام الغيوب وفي مجمع الطيراني أن النبي صلى الله عليه وسلم قال سيأتي قوم في آخر الزمان اخوان العلانية أعداء السرية قيل لنبي الله أيوب عليه الصلاة والسلام أي شيء كان أشد عليك مما حاربك قال شحاتة الأعداء وكان صلى الله عليه وسلم يستعذب بآلته منها فنسأل الله سبحانه وتعالى العافية من ذلك وقوله لاله أي لا ترد الشهادة لعدوه اذ لا تهمة حيث نذوما أحسن ما قيل ومايحة شهدت لها ضراتها * والفضل ما شهدت به الأعداء

ومن حيل شهادة الوكيل ما لو باع فأنكر المشتري الثمن أو اشترى فادعى أجنبي بالمبيع فله أن يشهد لموكله بأن له عليه كذا أو بأن هذا ملكه ان جازله أن يشهد به للبائع ولا يذكر أنه وكيل و صوب الاذرى حله باطنا لان فيه توصلا للحق بطريق مباح وكذا لا تقبل براءة من ضمنه الشاهد أو أصله أو فرعه أو عبده لانه يدفع به الغرم عن نفسه أو عن لا تقبل شهادته له (و) ترد الشهادة (من عدو) على عدوه عداوة دنيوية لاله وهو من يحزن بفرحه وعكسه

(قوله وهو) أي عدو الشخص وقوله من يحزن الخ عبارة المتهاج وهو من يبغضه بحيث يقتل زوال نعمته ويحزن بسروره ويفرح بمصيبه اه وهو بمعنى ما ذكره المؤلف وقوله وعكسه هو من

يفرح بحزته (قوله ولو عادى الخ) مرتب على محذوف يعلم من عبارة التحفة ونصها وقد تمتع
العداوة من الجانبين ومن أحدهما فلو عادى من يريد أن يشهد عليه وبالغ في خصومته فلم يجبه
قبلت شهادته عليه اهـ ومثلها عبارة النهاية والخطيب ونص الثاني وقد تكون العداوة من
الجانبين وقد تكون من أحدهما فاحتص برشهادته على الآخر ولو عادى من يستشهد عليه
وبالغ في خصامه ولم يجبه ثم شهد عليه لم ترد شهادته لا يتخذ ذلك ذريعة إلى ردها اهـ وقوله
من يريد الخ من واقعة على الشاهد وهو المعادى بفتح الدال وقوله ان يشهد عليه فاعل يشهد
يعود على من وهو العائد وضمه ير عليه يعود على المشهود عليه الذي هو المعادى بكسر الدال والمعنى
أن هذا المشهود عليه عادى الشاهد فهذه العداوة لا تمتنع شهادة الشاهد عليه والا اتخذ الناس
العداوة المذكورة ذريعة ووصلة لرد الشهادته عليه (قوله وبالغ) أى المشهود عليه وقوله في
خصومته أى الشاهد (قوله فلم يجبه) أى لم يجب الشاهد من بالغ في الخصومة (قوله قبلت
شهادته) أى هذا الذى خوصم وعودى وقوله عليه أى على المشهود عليه الذى هو المعادى والمخاصم
(قوله قبولها) أى الشهادته وقوله من ولد العدو أى فلو شهد ولد العدو عليه قبلت ومثل الولد
الأصل كما فى المغنى ونص عبارته وخرج بالعدو أصله وفرعه فتقبل شهادتهما إذا لم يمنع بينهما ما
بين المشهود عليه اهـ (قوله ويوجه) أى قبول شهادة ولد العدو وقوله بأنه لا يلزم من عداوة الخ قال فى
التحفة وزعم أنه أبلغ فى العداوة من أبيه وأنه ينبغي أن لا تقبل ولو بعد موت أبيه وإن كان الأصح على
ما قيل عند المالكية قبوله بعد موته لافى حياته ليس فى محله لأن الكلام فى ولد العدو ولم يعلم حاله
وحينئذ يبطل زعم أنه أبلغ فى العداوة من أبيه بأطلاقه أمام معلوم الحال من عداوة أو عدمه لغيره
واضح اهـ (قوله ان من قذف آخر) أى قبل الشهادة كما فى النهاية (قوله لا تقبل شهادة كل منهما
على الآخر) أى لا تقبل شهادة القاذف على المقذوف ولا المقذوف على القاذف لان كلا عدو
للآخر (قوله وان لم الخ) غاية فى عدم قبول شهادة كل وقوله حده أى القاذف (قوله وكذا الخ)
أى مثل من قذف آخر فى عدم قبول شهادة كل من ادعى على آخر أنه قطع عليه الطريق وأخذ ماله
وقوله فلا تقبل شهادة أحدهما على الآخر أى لا تقبل شهادة المدعى بقطع الطريق على الآخر
ولا شهادة الآخر عليه للعداوة بينهما (قوله قال شيخنا يؤخذ من ذلك) انظر من أين يؤخذ فانه لا يلزم
من عدم قبول الشهادة فى القذف ودعوى قطع الطريق عدم قبولها فى كل فسق ولعل فى العبارة
سقطاها لما أخذ منه ذلك يعلم من عبارة التحفة ونصها بعد نقله حاصل كلام الروضة الخ ويوجه بان
رد القاذف والمدعى ظاهر لانه نسبته فيهما إلى الفسق وهذه النسبة تقتضى العداوة عرفا وان صدق
ورد المقذوف والمدعى عليه كذلك لان نسبته للزنا والقطع تورث عنده عداوة له تقتضى انه ينتقم
منه بشهادة باطلة عليه وحينئذ يؤخذ من ذلك أن كل من نسب آخر الخ اهـ فقوله وحينئذ يؤخذ من
ذلك أى من توجيه عدم قبول الشهادة هادة فى صورة القذف وصورة قطع الطريق بحصول العداوة
بينهما بسبب ذلك (قوله اقتضى وقوع عداوة) الجملة فى محل جر صفة لفسق وذلك كشرط الحجر
ونحوه (قوله نعم يتردد النظر) أى فى قبول الشهادة من أحدهما على الآخر وعدم قبولها (قوله
فمن اغتاب الخ) متعلق بتردد أو بالنظر (قوله يجوز له غيبته به) يصح قراءة يجوز بفتح الياء
ويضم الجيم المحففة وسكون الواو وغيبته بعده فاعله ويصح قراءته بضم الياء وفتح الجيم وتشديد الواو
المكسورة وغيبته مفعوله والفاعل ضمير يعود على مفسق وعلى كل الجملة صفة لمفسق أى مفسق
موصوف بكونه يجوز ان اغتاب غيبته به (قوله وان أثبت الخ) غاية فى تردد النظر وقوله السبب
المحوز لذلك أى للغيبه وذلك السبب كالتجاهر به أو كطلمه له واعلم ان المؤلف اقتصر فى النقل من عبارة
شيخه على تردد النظر فيما ذكر ولم يذكر كرم الخطأ عليه وكان عليه أن يذكر لانه من تثمير

فـ لو عادى من يريد
أن يشهد عليه وبالغ
فى خصومته فلم يجبه
قبلت شهادته عليه
* (تنبيه) * قال
شيخنا ظاهر كلامهم
قبولها من ولد العدو
ويوجه بأنه لا يلزم
من عداوة الأب
عداوة الابن
* (فائدة) * حاصل
كلام الروضة وأصلها
أن من قذف آخر
لا تقبل شهادة كل
منهما على الآخر
وان لم يطلب المقذوف
حده وكذا من ادعى
على آخر أنه قطع عليه
الطريق وأخذ ماله
فلا تقبل شهادة
أحدهما على الآخر
قال شيخنا يؤخذ
من ذلك أن كل من
نسب آخر أو فسق
اقتضى وقوع عداوة
بينهما فلا تقبل
الشهادة من أحدهما
على الآخر نعم يتردد
النظر فمن اغتاب
آخر بمفسق يجوز له
غيبته به وان أثبت
السبب المحوز لذلك

عبارته ونصها بعد قوله وان أثبت السبب المجوز لذلك وقضية ما تقر في الدعوى بالقطع أي قطع الطريق من أنه لا تقبل شهادة أحدهما على الآخر وان أثبت المدعي دعواه أنه هنا كذلك وعليه فيفرق بين مسألة القطع ومسألة الغيبة بأن المعنى المجوز للغيبة وهو أن المغتاب هتك عرضه بظلمه للمغتتاب يجوز له الشارع الانتقام منه بالغيبة غير المعنى المقتضى للرد وهو أن ذلك الأمر يحل على الانتقام بشهادة باطلة وذلك جائز وقوعه من كل منهم فلم تقبل شهادة أحدهما على الآخر اه
بعض تصرف (قوله فرع تقبل شهادة الخ) عبارة الروض وشرحه فرع تقبل شهادة أهل البدع كذكرى صفات الله وخلقها أفعال عباده وجوارز رؤيته يوم القيامة لا اعتقادهم أنهم مصيبون في ذلك لما قام عندهم الاخطائية وهم أصحاب الخطاب الاسدي الكوفي كان يقول بالهية جعفر الصادق ثم ادعى الالهية لنفسه فلا تقبل شهادتهم لمثلهم وان علمنا أنهم لا يسبحون دماءنا وأموالنا لتجوزهم الشهادة من صدقوه في دعواه أي لانهم يرون جواز شهادة أحدهم لصاحبه اذا سمعه يقول لي علي فلان كذا في صدقه بيمين أو غيرها ويشهد له اعتقاد على أنه لا يكذب اذ الكذب عندهم كفر والامنكرى العلم لله تعالى بالمعدوم والجزئيات ومنكرى حدوث العالم والبعث والحشر للأجسام فلا تقبل شهادتهم لكفرهم لانكارهم ما علم بحجى الرسول به ضرورة لا من قال بخلق القرآن أو نفى الرؤية وما ورد من كفرهم بمؤول بكفران النعمة لا الخروج عن المسئلة بدليل أنهم لم يلحقوهم بالكفار في الارث والانكحة وجوب قتلهم وقتلهم وغيرها فلو قال الخطابي في شهادته رأيت أو سمعت قبلت شهادته له لتصرف به بالمعينة وتقبل شهادته من سب الصحابة والسلف لانه بقوله اعتقاد الاعداء وعنادا فلان كفر متاولا له وجه مثل نعم قاذف عائشة رضي الله عنها كافر فلا تقبل شهادته لانه كذب الله تعالى في انها محصنة قال الله تعالى ان الذين يرمون المحصنات الغافلات الاثية وقذف سائر المحصنات بوجوب رد الشهادته فقد ذفها أولى اه بالحرف (قوله لانكفره ببدعته) خرج من نكفره ببدعته كذكرى حدوث العالم والبعث والحشر فلا تقبل شهادته كما مر (قوله وان سب الصحابة) غاية في قبول الشهادته من المبتدع أي تقبل الشهادة من المبتدع وان كان يسب الصحابة وعبارة المغني تنبيه قضية طلاقه أنه لا فرق بين سب الصحابة رضي الله عنهم وغيره وهو المرجح في زيادة الروضة قال بخلاف من قذف عائشة رضي الله عنها فانه كافر أي لانه كذب الله تعالى وقال السبكي في الحلبيات في تكفير من سب الشيخين وجهان لا صحابنا فان لم نكفره فهو فاسق لا تقبل شهادته ومن سب ببيعة الصحابة فهو فاسق مردود الشهادته ولا يغلط فيقبل شهادته مقبولة اه بفعل ما رجحه في الروضة غلطا قال الاذري وهو كما قال ونقل عن جع التصريح به وان المساوردى قال من سب الصحابة أو لعنهم أو كفرهم فهو فاسق مردود الشهادته اه وقوله وهو المرجح في زيادة الروضة جزم به في التحفة والنهاية (قوله وادعى السبكي والاذري) عبارة التحفة وان ادعى زيادة ان الغائية وقوله انه غلط أي أن قبول الشهادة من سب الصحابة غلط (قوله وترد) أي الشهادة من مبادر بشهادته (قوله قبل أن يسألها) بالنساء للجهول أي قبل أن يطلب منه أدائها (قوله ولو بعد الدعوى) غاية في الرد أي ترد منه مطلقا سواء بادر بها قبل الدعوى أم بعد ادائها قال في المغني وترد قبل الدعوى جزموا وكذا بعد ادائها وقبل أن يستشهد على الأصح للثمة والخبر الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم بحجى قوم يشهدون ولا يستشهدون فان ذلك في مقام الذم لهم وأما خبره سلم ألا أخبركم بخير الشهود الذي يأتي بشهادته قبل أن يسألها فمحمول على ما سمع فيه شهادة الحسبة اه (قوله لانه) أي المبادر بالشهادة منهم (قوله نعم لو أعادها) أي الشهادة وهذا استثناء من رد شهادته المبادر فكانه قل ترد لان أعادها وقوله في المجلس أي الذي شهد فيه أولا بمبادرة وانظر هل هو قيد أولا وقوله بعد الاستشهاد أي بعد ما لب الشهادته منه (قوله قبلت)

* (فرع) * تقبل
شهادة كل مبتدع
لانكفره ببدعته
وان سب الصحابة
رضوان الله عليهم
كفى الروضة وادعى
السبكي والاذري
انه غلط (و) ترد (من
مبادر) بشهادته
قبل أن يسألها ولو
بعد الدعوى لانه
متمم نعم لو أعادها
في المجلس بعد
الاستشهاد قبلت

أى الشهادة المعادة وهو جواب لو (قوله الا فى شهادة حسبة) استثناء من عدم صحة شهادة المبادرو الحسبة مأخوذة من الاحتساب وهو طلب الاجرام (قوله وهى) أى شهادة الحسبة (قوله فتقبل) أى شهادة الحسبة (قوله قبل الاستشهاد) أى قبل طلب أداء الشهادة منه (قوله ولو بلا دعوى) أى تقبل ولو من غير سبق دعوى قال الرشيدى وقضية الغاية انها قد تقع بعد الدعوى وتكون شهادة حسبة وليس كذلك فقد صرح الاذرى وغيره انها بعد الدعوى لا تكون احسبة اه (قوله فى حق مؤكده) متعلق بقول الشارح فتقبل الخ وعبارة المتهاج وتقبل شهادة الحسبة فى حقوق الله تعالى وفماله فيه حق مؤكده اه ومثلها عبارة المتهاج والمراد بالاول أعنى حقوق الله تعالى ما كان متممضاً لله تعالى كالصلاة والصوم والحدود والثانى أعنى ماله فيه حق مؤكده ما كان فيه حق لآدمى وحق لله لا كمن المغلب الثانى كاطلاق رجعي كان أو بائن لان لمغلب فيه حق الله وكالعق والاستيلاد والوصية والوقف لجهة عامة ونحو ذلك فاعل فى عبارته سقطاً أو يقال ان المراد بالحق المؤكده ما شمل المتممض لله وغيره (قوله وهو مالا يتأثر الخ) أى ان الحق المؤكده هو مالا يتأثر برضا آدمى أى لا يتغير ولا يرتفع برضاه مثلاً لو اتفق الزوجان وتراضيا على ارتفاع الطلاق فإنه لا يرتفع ولا أثر لرضاهما (قوله كاطلاق) تمثيل للحق المؤكده وقوله رجعى صفة لطلاق وقوله أو بائن أى ولو خلعا لكن بالنسبة للفراق دون المال بان يشهد بذلك لجمع من مخالفة ما يترتب عليه (قوله وعق واستيلاد) عبارة الروض وشرحه وكالعق والاستيلاد لافى عقدي التدبير والكتابة وفارقهما الاستيلاد بانه يقضى الى العتق لا بحالة بخلافهما ولا فى شراء القريب الذى يعتق به وان تضمن العتق لكون الشهادة على المالك والعتق تبع وليس كالخلع لان المال فيه تابع وفى الشراء مقصود فائباته دون المال محال اه (قوله ونسب) انما كان حقاً مؤكداً لله لان الله اكد الانساب ومنع قطعها (قوله وعفو عن قود) انما كان حقاً لله أيضاً لان فيه احياء نفس وهو حق لله (قوله وبقاء عدة) انما كان حقاً لله أيضاً لانه يترتب على الشهادة به صيانة الفرج عن استباحته وتمتع الأزواج به وهى حق لله تعالى (قوله وانقضائهما) أى العدة أى فيما اذا طلقها وزوجها طلاقاً رجعيّاً أو أراد ان يراجعها فشهدوا بانقضاء العدة وانما كان حقاً لله لما يترتب على الشهادة من صيانة الفرج من تمتع زوجته به من غير طريق شرعى (قوله لنحو جهة عامة) متعلق بكل من الوصية والوقف وعبارة الروض وشرحه وفى الوصية والوقف اذا عمت جهتهما ولو أخرجت الجهة العامة فدخل نحو ما أفتى به البغوى من انه لو وقف دار على أولاده ثم على الفقراء فاستولى عليها ورثته وتملكوها فشهد شاهدان حسبة قبل انقراض أولاده بوقفيتهما قبلت شهادتهما لان آخره وقف على الفقراء لان خص جهتهما فلا تقبل فيهما التعلقهما بالخطوط خاصة اه (قوله وحق لمسجد) أى وحق مستحق للمسجد بوصية أو وقف فاذا شهدا شاهدان بان هذه الدار وقف على المسجد قبلت شهادتهما (قوله انما تسمع شهادة الحسبة الخ) قال فى المغنى وكيفية شهادة الحسبة ان الشهود يجيئون الى القاضى ويقولون نحن نشهد على فلان بكذا فاحضره لنشهد عليه فان ابتدوا وقالوا فلان زنى فهم قذفة اه (قوله عند الحاجة اليها) أى الى شهادة الحسبة (قوله فلو شهد الخ) تفريع على مفهوم قوله عند الحاجة اليها (قوله لم يكف) أى قولهما المذكور فى شهادة الحسبة وقوله حتى يقول الخ غاية لعدم الاكتفاء أى لا يكفي ذلك حتى يقولان فلانا الذى أعنت عبده بستره أو ان فلانا أخو فلانة من الرضا بريد الزوج اه اذا قال ذلك اكتفى به فى شهادة الحسبة لوجود الحاجة وهى الاسترقاق أو الزوج (قوله وخرج بقولى فى حق الله تعالى) هذا مما يؤيدان فى العبارة سقطاً (قوله حق الا آدمى) أى المتممض له (قوله فلا تقبل فيه شهادة الحسبة) قال فى المغنى لكن اذا لم يعلم صاحب الحق به أعلمه الشاهد به ليستشهد به بعد الدعوى اه (قوله وتقبل فى حد الزنا الخ) أى

(الا) فى شهادة حسبة وهى ما قصد بها وجه الله فتقبل قبل الاستشهاد ولو بلا دعوى (فى حق مؤكده) تعالى وهو مالا يتأثر برضا الا آدمى (كطلاق) رجعى أو بائن (وعق) واستيلاد ونسب وعفو عن قود وبقاء عدة وانقضائهما وبأوغ واسلام وكفر ووصية ووقف لنحو جهة عامة وحق لمسجد وترك صلاة وصوم وزكاة بان يشهد بتركها ونكح رضاء ومصاهرة * تنبيهه * تسمع شهادة الحسبة عند الحاجة اليها فلو شهدا شاهدان فلانا اعتق عبده أو أنه أخو فلانة من الرضا لم يكف حتى يقول انه بستره أو أنه يريد نكاحها وخرج بقولى فى حق الله تعالى حق الا آدمى كقود وحد قذف ويبيع فلا تقبل فيه شهادة الحسبة وتقبل فى حد الزنا وقطع الطريق والسرقة

لأنها محض حق الله تعالى وكان الأولى أن يذكره بعد قوله كطلاق الخ ويسبكه به (قوله وتقبل الشهادة من فاسق بعد توبة) أي في غير الشهادة المعادة أما هي بان شهد وهو فاسق فردت شهادته ثم تاب وأعادها فإنها لا تقبل هذه المعادة منه (قوله حاصلة) أي التوبة وقوله قبل الغرغرة أي معانية سكرات الموت أما بعد ما فلا تقبل وذلك لأن من وصل إلى تلك الحالة أيس من الحياة فتوبته انما هي لعلمه باستحالة عودته إلى ما فعل (قوله وطلوع الشمس الخ) معطوف على الغرغرة أي وقبل طلوعها من مغربها أما بعده فلا تقبل توبته ونقل عن ابن العربي في شرح المصابيح أنه قال اختلف أهل السنة في أن عدم قبول توبة المذنب وإيمان الكافر هل هو عام حتى لا يقبل إيمان أحد ولا توبته بعد طلوع الشمس من مغربها إلى يوم القيامة أو هو مختص بمن شاهد طلوعها من المغرب وهو غير فاسق من يولد بعد طلوعها من المغرب أو ولد قبله ولم يكن بمزاف صار عيضا ولم يشاهد الطلوع فيقبل إيمانه وتوبته وهذا هو الأصح فليراجع اهـ بحججهم وفي الروض وشرحهم تجب التوبة من المعصية على الفور بالاتفاق وتصح من ذنب دون ذنب وان تكررت توبته وتكررت منه العود إلى الذنب ولا تبطل توبته به بل هو مطلق بالذنب الثاني دون الأول وان كانت توبته من القتل الموجب للقتل صحت توبته في حق الله تعالى قبل تسليحه نفسه ليقبض منه ومنعه القصاص حينئذ عن مستحقه معصية جديدة لا تقدر في التوبة بل تقتضي توبته منه ولا يجب عليه تجديد التوبة كلما ذكر الذنب وقيل يجب لأن تركه حينئذ استهانة بالذنب والأول يمنع ذلك وسقوط الذنب بالتوبة مظنون لا مقطوع به وسقوطه بالسلام مع الندم مقطوع به وثابت بالإجماع وانما كان توبة الكافر مقطوعا بها لأن الإيمان لا يجامع الكفر والمعصية قد تجامع التوبة اهـ ببعض تصرف واعلم أنه ورد في فضائل التوبة من الآيات والاحاديث شئ كثير فمن ذلك قوله تعالى ونوبوا إلى الله جميعا أيه المؤمنون لعلكم تفلحون وقوله تعالى الا من تاب وآمن وعمل عملا صالحا فلنأخذ له بدل الله سبائهم حسنات وكان الله فغورا رحيمًا وقوله عليه الصلاة والسلام ان الله يبسط يده بالليل ليتوب مسيء النهار ويبسط يده بالنهار ليتوب مسيء الليل حتى تطلع الشمس من مغربها رواه مسلم وقال عليه السلام ان من قبل المغرب انما بامسيرة عرضه أربعون عاما أو سبعون سنة فتحه الله عز وجل للوبة يوم خلق السموات والارض فلا يغلقه حتى تطلع الشمس منه رواه الترمذي وصححه اللهم اجعلنا من التائبين يا كريم (قوله وهي) أي التوبة ندم عبارته تقتضي انها هي الندم بالشرط الآتية وهو الموافق لحديث التوبة الندم وقوله من حيث انها معصية عبارة الزواجر وانما يسد به أي بالندم ان كان على ما فاتته من رعاية حق الله تعالى ووقوعه في الذنب حياء من الله تعالى وأسفا على عدم رعاية حقه فلوندم لحظ دنوي كعار أو ضياع مال أو تعب بدن أو لا يكون مقتوله ولده لم يعتد به كما ذكره أصحابنا الاصوليون وكلام أصحابنا الفقهاء ناطق بذلك وانما لم يصرحوا به لأن التوبة عبادة وهي لا تكون الا لله تعالى فلا يعتد بها ان كان لغرض آخر وان قيل من خصائص التوبة أنه لا سبيل للشيطان عليها لانها باطنة فلا تحتاج إلى الاخلاص لتكون مقبولة ولا بدخلها الحب والرياء ولا مطمع للخصماء فيها اهـ (قوله لا تخوف عقاب الخ) أي ان كان الندم من حيث خوف عقاب لو اطاع عليه أو كان من حيث غرامة مال عليه فانه لا يعتبر فيهما ولا بعد تائبا (قوله بشرط اقلع عنها) أي عن المعصية وقوله حالا أي بان يتركها من غير مهلة وقوله ان كان متلبسا أي بالمعصية وقوله أو مصرعا على معاودتها الظاهر ان هذا يعني عنه قوله فيما سياتي وعزم أن لا يعود اذ هو جود هذا يفتني الاصرار على معاودتها تأمل (قوله ومن الاقلع رد المغصوب) لا حاجة إلى هذا الاندراج في قوله وخرج عن ظلامة آدمي الذي هو ثمرة الاقلع وسيصرح به هناك (قوله وعزم أن لا يعود اليها) معطوف على اقلع أي وبشرط العزم على أن لا يعود إلى المعصية قال في التحفة ومجمله ان تصور منه والا كمن محبوب تعذر زنا لم يشترط فيه العزم على عدم

(وتقبل) الشهادة
(من فاسق بعد
توبة) حاصلة قبل
الغرغرة وطلوع
الشمس من مغربها
(وهي ندم) على
معصية من حيث
انها معصية لا تخوف
عقاب لو اطاع عليه
أو لغرامة مال
(بشرط) اقلع
عنها حالا ان كان
متلبسا أو مصرعا على
معاودتها ومن
الاقلع رد المغصوب
(وعزم أن لا يعود)
اليها ما عاش

العود له بالاتفاق اه (قوله وخروج عن ظلامه آدمي) معطوف على اقلع أيضا أي وبشرط خروج
عن ظلامه آدمي وعبارة التحفة في الدخول على هذا ثم صرح بما يفهمه الاقلع للاعتناء به فقال ورد
ظلامه آدمي يعني الخروج منها بأي وجه قدر عليه مالا كانت أو عرضا نحو قود وحذقني ان تعلقت
به سواء تخضت له أم كان فيهما مع ذلك حق مؤكده تعالى كزكاة وكذا نحو كفارة وجبت فورا اه
(قوله من مال) بيان للظلمة وقوله أو غيره كالعرض (قوله فيؤدي الخ) أي من عليه ظلامه وأراد
التوبة وهذا هو معنى الخروج عن الظلمة (قوله ويرد المغصوب ان بقي) أي ان كان باقيا بمينه
(قوله وبذله) أي أو يرد بذه ان كان قد تلف وقوله المستحقه متعلق ببرد (قوله ويمكن الخ) أي ويمكن
التائب الذي عليه ظلامه مستحق القود وحذقني من الاستيفاء بان يأتي اليه ويقول له أنا الذي
قتلت أو قدفت ولزمني موجب ما فان شئت فاستوف وان شئت فاعف (قوله أو يرثه منه المستحق)
الظاهر أنه معطوف على مقدر أي فيبعد التمكن يستوفيه منه المستحق أو يرثه منه فهو خير في ذلك
(قوله للخبر الصحيح) دليل اشتراط الخروج عن ظلامه آدمي وعبارة الزاوج والاصل في توقف التوبة
على الخروج من حق الآدمي عند الامكان قوله صلى الله عليه وسلم من كان لآخيه الخ ثم قال كذا
أورده الزركشي عن مسلم والذي في صحيحه كما أن درون من المغلس قالوا المغلس فينا من لا درهم له
ولا متاع قال ان المغلس من أمي من يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة وقد شتم هذا وقد نفى
هذا أو كل مال هذا وسفك دم هذا وضرب هذا فاعطى هذا من حسناته وهذا من حسناته فان
فنت حسناته قبل أن يقضى ما عليه أخذ من خطاياهم فطرحت عليه ثم طرح في النار رواه
الترمذي ورواه البخاري بلفظ من كانت عنده مظلمة فليستحمله منه فإنه ليس هناك دينار ولا درهم
من قبل أن يؤخذ لآخيه من حسناته فان لم يكن حسنات أخذ من سيئات آخيه فطرحت عليه
ورواه الترمذي بمعناه وقال في أوله رحم الله عبدا كانت لآخيه مظلمة في عرض أو مال فغاء فاستحله
اه (قوله من كانت لآخيه عنده مظلمة) قال في القاموس المظلمة بكسر اللام وكسامة ما يظلمه
الرجل اه وقوله وكسامة أي وهو ظلمة (قوله في عرض) أي من عرض ففي معنى من البيانية
(قوله فليستحله اليوم) أي في الدنيا وقوله قبل أن لا يكون دينار ولا درهم أي ينفق وهو يوم القيامة
(قوله فان كان له) أي لمن كانت عنده مظلمة وقوله عمل أي صاخر (قوله يؤخذ منه) أي من عمله
(قوله والا) أي وان لم يكن له عمل أي صاخر (قوله أخذ من سيئات صاحبه) أي الذي له المظلمة (قوله
فحمل عليه) أي طرح عليه قال في التحفة ثم تحمليه للسيات يظهر من القواعد أنه لا يعاقب الا على
ما سببه معصية أما من عليه دين لم يعص به وليس له من العمل ما يفي به فاذا أخذ من سيئات الدائن
وجل على المدين لم يعاقب به وعليه ففائدة تحمليه له تخفيف ما على الدائن لا غير اه (قوله وشمل
العمل) أي في الحديث وقوله الصوم أي فيؤخذ ثوابه ويعطى للظلم (قوله خلافا لمن استثناه)
عبارة لتحفة فمن استثناه فقد وهم اه (قوله فاذا تعذر رد الظلمة على المالك أو وارثه) عبارة
الروض وشرحه فان لم يكن مستحق أو انقطع خبره سلمها الى قاض أمين فان تعذر تصديق به على الفقراء
ونوى الغرم له ان وجده أو يتركها عنده قال الاسنوي ولا يتعين التصديق به بل هو خير بين وجوه
المصالح كلها والمعسر ينوى الغرم اذا قدر بل يلزمه التكسب لا يفاء ما عليه ان عصى به لتصح
توبته فان مات معسرا طواب في الآخرة ان عصى بالاستدانة كما تقتضيه طواهر السنة الصحيحة والا
فالظاهر أنه لا مطالبة فيها الا لامعصية منه والرجاء في الله تعويض الخضم اه بحذف (قوله فان
تعذر) أي القاضي الثقة أي الامين بان لم يوجد أو وجدوا لكنه غير ثقة (قوله صرفها) أي
الظلمة (قوله فيما شاء) أي في الوجه الذي شاءه من هي تحت يده وقوله من المصالح بيان لما
(قوله عند انقطاع خبره) الظاهر أن ضميره يعود على المستحق ولا حاجة اليه اذا الكلام مفروض في

(وخروج عن ظلامه
آدمي) من مال أو
غيره فيؤدي الزكاة
المستحقة ويرد
المغصوب ان بقي
وبذله ان تلف
المستحقه ويمكن
مستحق القود وحذق
القذف من الاستيفاء
أو يرثه منه المستحق
للخبر الصحيح من
كانت لآخيه عنده
مظلمة في عرض أو مال
فليستحله اليوم قبل
أن لا يكون دينار ولا
درهم فان كان له عمل
يؤخذ منه بقدر
مظلمته والا أخذ
من سيئات صاحبه
فحمل عليه وشمل
العمل الصوم كما
صرح به حديث مسلم
خلافا لمن استثناه
فاذا تعذر رد الظلمة
على المالك أو وارثه
سلمها للقاض ثقة فان
تعذر صرفها فيما شاء
من المصالح عند
انقطاع خبره

انه متعذر وتعذره يكون بعدم وجوده أو بانقطاع خبره (قوله بنية الغرم) متعلق بصرفها وقوله له أى للمستحق (قوله اذا وجدته) أى المستحق (قوله فان أعسر) أى فان كان من عنده المظلمة معسرا (قوله عزم على الاداء) أى أداء الظلمة واعطاء المستحق لها وقوله اذا أيسر متعلق بالاداء (قوله فان مات) أى المعسر وقوله قبله أى قبل الاداء (قوله انقطع الطلب عنه فى الآخرة) أى لا يطالب به بها مستحقها فى الآخرة (قوله ان لم يعص بالتزامه) أى بالتزامه فى ذمته بان أخذه ليشرب به خرا أولي زنى به (قوله فالمرجوع) معطوف على جملة انقطع والاولى التعبير بالواو أى انقطع عنه الطلب والذى يرجى من فضل الله أن يعرض المستحق فى حقه (قوله ويشترط أيضا) أى كما اشترط ما مر لجهة التوبة وقوله عن اخراج صلاة أو صوم عن وقتها أى بان ترك الصلاة فى وقتها أو الصوم فى وقته وقوله قضاؤه أى الصلاة والصوم وعبارة الزواجر الحادى عشر أى من شروط التوبة التدارك فيما اذا كانت المعصية بترك عبادة فى ترك نحو الصلاة والصوم تتوقف صحة توبته على قضاؤها الوجوب عليها فور افساد بتركه كما مر فان لم يعرف مقدار ما عليه من الصلوات مثلا قال الغزالي تحرى وقضى ما تحقق أنه تركه من حين بلوغه اه (قوله وان كثر) أى القضاء عما فاتة فيشترط لجهة التوبة فعل جميع ما عليه من الصلوات أو الصيام (قوله وعن القذف) معطوف على عن اخراج الخ أى ويشترط أيضا فى صحة التوبة عن القذف الخ وقوله أن يقول القاذف الخ وفى الجبرى مانعه وانظر هذا القول يكون فى أى زمن ويقال لمن شوى اه وفى الزواجرانه بقوله بين بدى المسخّل منه كالمقذوف اه قال سم ولوعلم أنه لو أعلم مستحق القذف ترتب على ذلك قننة فالوجه أنه لا يجب عليه اعلامه ويكفيه الندم والعزم على عدم العود والاقتلاع اه (قوله قذفى باطل) قيل المراد بهذا أن القذف من حيث هو باطل لا خصوص قوله اذ قد يكون صادقا ولذا رد الجمهور على الاصطخري اشتراطه أن يقول كذبت فيما قذفته اه (قوله وعن الغيبة الخ) معطوف أيضا على عن اخراج الخ أى ويشترط فى صحة التوبة أن يستحلها الخ وعبارة الزواجر ولو بلغت الغيبة المغتاب أو قلنا انها كالكود والقذف لا تتوقف على بلوغ الطريق أن يأتى المغتاب ويستحل منه فان تعذر لموته أو تعذر لغيبته الشاسعة استغفر الله تعالى ولا اعتبار بتخيل الورثة ذكره الحناطى وغيره وأقرهم فى الروضة قال فيها وأقضى الحناطى بان الغيبة اذا لم تبلغ المغتاب كفاء الندم والاستغفار له وجرم به ابن الصباغ حيث قال نحتاج لاستحلال المغتاب اذا علم لمسا داخله من الضرر والغم بخلاف ما اذا لم يعلم فلا فائدة فى اعلامه لتأذيه فاي تب فاذا تاب أغناه عن ذلك نعم ان كان انتقصه عند قوم رجح عليهم وأعلمهم أن ذلك لم يكن حقيقة اه (قوله ولم يتعذر) أى الاستحلال وقوله بموت أى للغتاب وقوله أو غيبة طويلة أى له أيضا (قوله والا) أى بان لم تبلغه أو تعذر الاستحلال منه كفى الندم (قوله والاستغفار له) أى للغتاب وعبارة غيره كالروض وشرحه ويستغفر الله تعالى من الغيبة اه ويمكن الجمع بان يقال يستغفر لنفسه من المعصية الصادرة منه وهى الغيبة ويستغفر للغتاب فى مقابلة غيبته له وذلك بان يقول اللهم اغفر لنا وله ثم رأيت مصرحاه فى فتح الجواد وعبارته فان تعذر أو تعسر لغيبته البعيدة استغفر له ولنفسه مع ندمه ويظهر أن الاستغفار له هنا شرط ليكون فى مقابلة تأذيه بلوغ الخبر له اه قال سم فان استغفر الله ثم بلغته فهل يكفي الاستغفار أم لا والوجه أنه يكفي اه (قوله كالحاسد) أى فانه يكفي فيه الندم والاستغفار للحسود هذا ما يقتضيه صنيعه وعبارة التحفة والنهاية وكذا يكفي الندم والاقتلاع عن الحسد اه وعبارة الروض وشرحه ويستغفر الله من الحسد وهو أن يتمنى زوال نعمة غيره ويسر بيليته وعبارة الاصل والحسد كالغيبة وهى أفيد ولا يخبر صاحبها أى لا يلزمه اخبار الحاسد قال فى الروضة بل لا يسن ولو قيل يكره لم يبعد اه وقوله وهى أفيد قال سم وكان وجه الافسدية أنها

بنية الغرم له اذا وجدته فان أعسر عزم على الاداء اذا أيسر فان مات قبله انقطع الطلب عنه فى الآخرة ان لم يعص بالتزامه فالمرجوع من فضل الله الواسع تعويض المستحق ويشترط أيضا فى صحة التوبة عن اخراج صلاة أو صوم عن وقتها قضاؤه وان كثر وعن القذف أن يقول القاذف قذفى باطل وأنا نادى عليه ولا أعود اليه وعن الغيبة أن يستحلها من المغتاب ان بلغته ولم يتعذر بموت أو غيبة طويلة والا كفى الندم والاستغفار له كالحاسد

تفيد أيضا انه اذا علم المحسود لا بد من استحقاقه اه (قوله واشترط جمع متقدمون انه) أى الحال
والشان وقوله لا بد في التوبة من كل معصية من الاستغفار أى لنفسه وقوله أيضا كما اشترط ما مر في
صححة التوبة (قوله وقال بعضهم يتوقف في التوبة الخ) أى يحتاج في صححة التوبة من الزنا على
استحلال الزوج المزنى بها ان لم يخف فتنه وقوله فلا يتضرع الخ أى فلا
يتوقف على الاستحلال بل يكفي التضرع الى الله تعالى في ارضاء الخصم عنه (قوله وجعل
بعضهم الخ) قال في الزاوج بعد كلام وقضية ما ذكره أى الغزالي من اشتراط الاستحلال في الحرم
الشامل للزوجة والمحامر كما صرح حوايه ان الزنا واللواط فيهما حق للآدمي فتوقف التوبة منهما
على استحلال أقارب المزنى بها أو الملوطة به وعلى استحلال زوج المزنى بها هذا ان لم يخف فتنه والا
فليتضرع الى الله تعالى في ارضائهم عنه ويوجه ذلك بانه لا شك أن في الزنا واللواط الحاق عار أى
عار بالاقارب وتنازع فراش الزوج فوجب استحلالهم حيث لا عذر فان قلت بنا في ذلك جعل بعضهم
من الذنوب التي لا تتعلق بها حق آدمي وطء الأجنبية فيمادون الفرج وتقبيلها من الصغار والزنا
وشرب الخمر من الكبائر وهذا صريح في أن الزنا ليس فيه حق آدمي فلا يحتاج فيه الى الاستحلال قلت
هذا لا يقاوم به كلام الغزالي لا سما وقد قال الاذمعي عنه انه في غاية الحسن والتحقيق فالعبرة بمبادل
عليه دون غيره اه (قوله فلا يحتاج فيه) أى الزنا وهو تقرير على انه ليس فيه حق آدمي وقوله
الى الاستحلال أى استحلال زوج المزنى بها (قوله والاوجه الاول) أى ما قاله بعضهم من أنه يتوقف
في التوبة من الزنا على الاستحلال (قوله ويسن للزاني الخ) أى لقوله عليه السلام من ابتلى منكم
بشيء من هذه القاذورات فليستتر بستر الله تعالى (قوله السترة على نفسه) نائب فاعل يسن (قوله
بان لا يظهرها) أى المعصية وهو تصور للستر المسنون (قوله ليحد أو يعزر) علة لاظهار المنفي
فهو اذا أظهرها يحد أو يعزر ويكون خلاف السنة واذا لم يظهرها لا يحد ولا يعزر ويكون مسنونا
(قوله لان يتحدث بها) معطوف على أن لا يظهرها والمعنى عليه بصور السترة بعدم اظهارها ولا
يصور بالتحدث بالمعصية الخ وهذا أمر معلوم فلا فائدة في نفية وعبرة التحفة لان لا يتحدث بها زيادة
للاذنية بعد أن وهى ظاهرة وذلك لان معناها أن السترة المسنون لا يصور بعدم التحدث بها تفكيها
أو مجاهرة اذ يغيب حينئذ ان عدم التحدث بها سنة وان التحدث خلاف السنة فقط مع انه حرام قطعا
اذا علمت ذلك فلم يل في العبارة اسقاط لفظ لا من النسخ تامل وقوله تفكيها أى استلذاذا بالمعصية
وقوله أو مجاهرة أى أو لاجل التجاهر بها (قوله فان هذا) أى التحدث بالمعصية تفكيها أو مجاهرة
حرام قطعا وخرج بالتحدث لذلك التحدث لا لذلك بل ليستوفى منه الحد الذى أو جبهته المعصية فهو
ليس بمحرام بل خلاف السنة فقط كما علمت (قوله وكذا يسن لمن أقرب بشئ من ذلك) أى من المعاصي
وقوله الرجوع عن اقراره به قال في التحفة ولا يخالف هذا أقولهم يسن لمن ظهر عليه حد أى الله ان يأتى
الامام ليقيم عليه لفوات السترة لان المراد بالظهور هنا أن طلع على زناه مثلاً من لا يثبت الزنا بشهادته
فيسن له ذلك أما حد الآدمي أو القودله أو تعزيره فوجب الاقرار به ليستوفى منه ويسن لشاهد الاول
الستر ما لم ير المصلحة في الاظهار ومحل ان لم يتعلق بالترك ايجاب حد على الغير والا كثة ثلاثة شهدوا
بالزنا لزم الرابع الادعاء ثم بتركه وليس استيفاء نحو القودم بل لا بد معه من التوبة اه
وقوله لان المراد بالظهور هنا أى في قوله يسن لمن ظهر عليه الخ قال سم قال في شرح الروض قال
ابن الرفعة والمراد به أى بالظهور والشهادة قال وألحق به ابن الصباغ ما اذا اشتهر بين الناس اه (قوله
قال شيخنا الخ) عبارته في الزاوج وفي الجواهر لومات المستحق واستحقاقه وارث بعد وارث فمن يستحقه
في الآخرة أربعة أوجه الاول آخر الورثة ورابعها ان طال به صاحبه به فحده به وحلف فهو له والا
انتقل الى ورثته وادعى القاضى انه لو حلف عليه يكون للاول وقال النسائي لو استحق الوفاء وارث بعد

واشترط جمع
متقدمون أنه لا بد
في التوبة من كل
معصية من الاستغفار
أيضا واعتده البلقيني
وقال بعضهم يتوقف
في التوبة من الزنا على
استحلال زوج المزنى
بها ان لم يخف فتنه
والا فليتضرع الى
الله تعالى في ارضائه
عنه وجعل بعضهم
الزنا ما ليس فيه
حق آدمي فلا
يحتاج فيه الى
الاستحلال والاوجه
الاول ويسن للزاني
كل مرتكب بمعصية
الستر على نفسه بان
لا يظهرها يحد أو
يعزر لا أن يتحدث بها
تفكيها أو مجاهرة فان
هذا حرام قطعا وكذا
يسن لمن أقرب بشئ من
ذلك الرجوع عن
اقراره به قال شيخنا

وارت فان كان المستحق ادعاه وحلف قال في الكفاية فالطلب في الآخرة لصاحب الحق بلا خلاف أو لم يحلف فوجوب في الكفاية أصحها ما نسبته الرافي للخطأ كذلك والثاني للكل والثالث للآخر ولمن فوقه ثواب المنع قال الرافي وإذا دفع لآخر الورثة خرج عن مظاهرة الكل الا فيما سوف وما طل اه لمخصا وقوله ثواب المنع أي من وفاء ما يستحقه (قوله وله) أي لمن مات وقوله دين أي على غيره وقوله لم يستوفه أي لم يستوف ذلك الميت الدين عن هو عليه (قوله يكون هو) أي من مات لا ورثته وقوله المطالب به بكسر اللام اسم فاعل وقوله على الأصح مقابله يعلم من العبارة المارة (قوله وبعد استبراء سنة) معطوف على قوله بعد توبة أي تقبل الشهادة من فاسق بعد توبة وبعد استبراء سنة قال في المغني واستثنى من اشتراط ذلك صورته هنا تخفى الغسق اذا تاب وأقر وسلم نفسه للعدالة لم يظهر التوبة عما كان مستورا عليه الا عن صلاح قاله الماوردي والرويان ومنها ما لو عصى الولي بالعضل ثم تاب زوج في الحال ولا يحتاج الى استبراء كما حكاه الرافي عن البغوي ومنها شاهد الزنا اذا وجب عليه الحد لعدم تمام العدد فانه لا يحتاج بعد التوبة الى استبراء بل تقبل شهادته في الحال على المذهب في أصل الروضة ومنها ناظر الوقف بشرط الواقف اذا فسق ثم تاب عادت ولا يته من غير استبراء اه (قوله من حين الخ) من ابتدائية متعلقة بمحذوف صفة لسنة أي بسنة مبتدأة من حين توبة فاسق وقوله ظهر فسقه قيد في كون قبول التوبة يكون بعد استبراء سنة وخرج به ما اذا خفي فسقه وأقر به ليقام عليه الحد فتقبل شهادته عقب توبته كما مر آنفا (قوله لانها) أي التوبة قلبية وهو علة لا اشتراط الاستبراء (قوله وهو متهم الخ) من تعة العلة أي والفاسق الذي ظهر فسقه متهم أي في اظهار توبته وقوله لقبول الخ هذا سبب التهمة أي وانما كان متما في اظهارها لانه يقال ربما انه انما أظهرها لاجل أن تقبل شهادته وتعود ولا يته وعبارة التحفة وهو متهم باظهارها لالترويح شهادته وتعود ولا يته فاعتبر بذلك لتقوى دعواه اه وقال عميرة وجه ذلك أي اشتراط الاستبراء التحذير من أن يتخذ الفاسق مجر التوبة ذريعة الى ترويح أقوالهم اه (قوله فاعتبر بذلك) أي الاستبراء بسنة وقوله لتقوى دعواه أي للتوبة (قوله وانما قدرها) أي مدة الاستبراء وقوله بسنة الأصح انها تقر بنية لا تحديدية فيعتفر مثل خمسة أيام لا ما زاد عليها اه بحجري (قوله لان للفصول الاربعة) هي الشتاء والربيع والصيف والخريف (قوله في تهيج النفوس) أي تحريكها واشتياقها وهو متعلق بقوله بعد أثرنا بقوله وشهواتها الباء بمعنى اللام متعلقة بتهيج أي تهيج النفوس لشهواتها وعبارة شرح الروض لان لمضيا أي السنة المشتهلة على الفصول الاربعة أثر في تهيج النفوس لما تشبهه فاذا مضت على السلامة أشعر ذلك بحسن السريرة اه والمراد أن لكل فصل من الفصول الاربعة تأثير في تحريك النفس لما تشبهه وتعتاده فان لم تحرك نفسه لذلك فيها حتى مضت دل ذلك على حسن توبته وارتفعت التهمة عنه (قوله فاذا مضت) أي الفصول الاربعة (قوله وهو على حاله) أي وهو باق على حاله بعد التوبة (قوله أشعر ذلك) أي مضى الفصول وهو باق على حاله (قوله وكذا لا بد في التوبة الخ) عبارة المغني تنبيه اقتصار المصنف كالرافي على الغسق يقتضي انه اذا تاب عما يجرم المرؤة لا يحتاج الى استبراء وائس مراد فقد صرح صاحب التنبيه بأنه يحتاج الى الاستبراء قال البلقيني وله وجه فان حارم المرؤة صار باعتياده سجيعة له فلا بد من اختبار حاله وذكرك في المطلب انه يحتاج الى الاستبراء في التوبة من العدو أو سواء كانت قد فأن لا كالغيبية والنميمة وشهادة الزور اه وقوله من حارم المرؤة متعلق بالتوبة وقوله الاستبراء لعل لفظ من سقط من النسخ أي لا بد من الاستبراء (قوله فروع) أي ثلاثة الاول قوله لا يقدح في الشهادة الخ والثاني قوله ولا توقفه الخ والثالث قوله ولا قوله الخ وعدها في التحفة فرعا واحدا (قوله لا يقدح في الشهادة) أي لا يؤثر فيها وقوله جهله أي الشاهد وقوله بفروض نحو الصلاة والوضوء اللذين يؤديهما أي ولم يقصر في التعلم كما في النهاية فان قصر فيه

من مات وله دين لم يستوفه ورثته يكون هو المطالب به في الآخرة على الأصح (و) بعد (استبراء سنة) من حين توبة فاسق ظهر فسقه لانها قلبية وهو متهم لقبول شهادته وتعود ولا يته فاعتبر بذلك لتقوى دعواه وانما قدرها الاكثرون بسنة لان للفصول الاربعة في تهيج النفوس شهواتها أثرنا بينها فاذا مضت وهو على حاله أشعر ذلك بحسن سريرته وكذا لا بد في التوبة من حارم المرؤة الاستبراء كما ذكره الاصحاب (فروع) لا يقدح في الشهادة جهله بفروض نحو الصلاة والوضوء اللذين يؤديهما

لم تقبل شهادته لان تركه من الكبار كافي التحفة ونصها ينبغي أن يكون من اللائق ترك تعلم ما يتوقف عليه صحة ما هو فرض عين عليه لكن من المسائل الظاهرة لا الخفية نعم مر أنه لو اعتقد أن كل أفعال نحو الصلاة أو الوضوء فرض أو بعضها فرض ولم يقصد بفرض معين النغلية صح وحينئذ فهل ترك تعلم ما ذكر كبيرة أيضاً ولا للنظر فيه مجال والوجه أنه غير كبيرة لأهمية عباداته مع تركه وأما افتناء شيخنا بأن من لم يعرف بعض أركان أو شرط نحو الوضوء أو الصلاة لا تقبل شهادته فيتعين جملته على غير هذين القسمين لئلا يلزم على ذلك تفسير العوام وعدم قبول شهادة أحد منهم وهو خلاف الإجماع الفعلي بل صرح أئمتنا بقبول شهادة العامة كما يعلم مما يأتي فيبيل شهادة الحسبة على أن كثيرين من المتفقهة يجهلون كثير من شرط نحو الوضوء اهـ (قوله ولا توقفه في المشهود به) معطوف على جهله بفروض الخ أي ولا يقدر في الشهادة تردد الشاهد في المشهود به كأن قال أشهد أن علي فلان مائة أو سبعين متردداً في ذلك (قوله ان عاد) أي الشاهد وهو قيد لعدم القدر في توقفه (قوله وجزم به) أي بالمشهود به (قوله فيعيد الشهادة) أي من أولها ولا يكفي اقتصاره على جزم به بالمشهود به (قوله ولا قوله الخ) معطوف على قوله جهله أيضاً ولا يقدر في الشهادة قول الشاهد قبل أن تصدر منه هذه الشهادة لا شهادة إلى في هذا الذي (قوله ان قال الخ) قيد لعدم القدر في الشهادة بقوله المذكور وقوله نسيت أي الشهادة فقلت لا شهادة لي ثم تذكرتها وشهدت (قوله أو أمكن حدوث المشهود به بعد قوله) أي لا شهادة لي بأن مضي زمن يمكن فيه إيقاعه (قوله وقد اشتهرت ديانته) أي من قال لا شهادة لي ثم شهد ومفهومه أنه إذا لم تشتهر ديانته يكون قوله المذكور قادحاً في شهادته (قوله ولا يلزم الخ) كلام مستأنف وعبارة لتحفة وحيث أدى الشاهد أداء صحيحاً لم ينظر لريية يجدها الحاكم كما بأصله ويندب له استفساره اهـ وقوله استفساره أي الشاهد أي طلب تفسير الشهادة وتفصيلها بأن يسأله عن وقت تحملها وعن مكانه (قوله ان اشتهر ضبطه وديانته) قيد في عدم لزوم استفساره (قوله بل يسن) أي الاستفسار (قوله كتفرقة الشهود) أي فانها تسن عند أداء الشهادة بأن يستشهد القاضي كل واحد على حدته (قوله والا الخ) أي وان لم يشتهر ضبطه وديانته لزم القاضي أن يستفسره وعبارة المغني قال الامام والاستفصال عند استسغار القاضي غفلة في الشهود حتم وكذا ان رآه أمر وإذا استفسلهم ولم يفصلوا بحث عر أحوالهم فان تبين له أنهم غير مغفلين قضى بشهادتهم المطلقة قال ومعظم شهادة العوام يشوبها غرور وسهو وجهل وان كانوا عدولاً فيتعين الاستفصال كما ذكرنا وليس الاستفصال مقصوداً في نفسه وإنما الغرض تبين تثبتهم في الشهادة اهـ وتعقب كلام الامام المذكور في التحفة فقال فيها والوجه ما أشرت إليه آنفاً انه ان اشتهر ضبطه وديانته لم يلزمه استفساره والالزمه اهـ (قوله وشرط لشهادة بفعل) أي زيادة على الشرط المتقدمة التي ذكرها (قوله كزنا الخ) تمثيل للفعل (قوله وولادة) قال في التحفة وزعم ثبوتهما بالسماع محمول على ما إذا أريد بها النسب من جهة الام اهـ وقوله محمول الخ وذلك لان النسب يكفي فيه الاستفاضة (قوله ابصار الخ) نائب فاعل شرط أي شرط ابصار لذلك الفعل مع ابصار فاعله الحصول اليقين به قال تعالى الا من شهد بالحق وهم يعلمون ولا تخبر السابق على مثلها أي الشمس فاشهد (قوله فلا يكتفي فيه) أي في الفعل أي الشهادة به وقوله السماع من الغير أي بحصول ذلك الفعل بان يسمع ان فلان زني بفلان فلا يجوز له أن يشهد بالسماع المذكور (قوله ويجوز تعمد نظر فرج الزانيين) أي لانهما هتكاً حرمة أنفسهما وقوله لتحمل شهادة عالة الجواز أي يجوز النظر لأجل التحمل فان كان لغيره فسقوا وردت شهادتهم وعبارة الخطيب وإنما تقبل شهادتهم بالزنا إذا قالوا حانت منا التفاتة فرأينا أو تعمد بالنظر لأقامة الشهادة قال الماوردي فان قالوا تعمدنا لغير الشهادة فسقوا وردت شهادتهم اهـ (قوله وكذا امرأة الخ) أي وكذلك يجوز تعمد نظر فرج امرأة تلد وقوله

ولا توقفه في المشهود
به ان عاد وجزم به
فيعيد الشهادة ولا
قوله لا شهادة لي في
هذا ان قال نسيت
أو أمكن حدوث
المشهود به بعد قوله
وقد اشتهرت ديانته
ولا يلزم القاضي
استفساره ان اشتهر
ضبطه وديانته بل
يسن كتفرقة الشهود
والالزم الاستفسار
(وشرط لشهادة
بفعل كزنا) وغصب
ورضاع وولادة
(ابصار) له مع فاعله
فلا يكفي فيه السماع
من الغير ويجوز تعمد
نظر فرج الزانيين
لتحمل شهادة وكذا
امرأة تلد لاجلها

لاجلها أي لاجل تحمل الشهادة وأنت الضمير العائد على مذكرة كسبها التانيث من المضاف اليه
 (قوله ولشهادة يقول) معطوف على شهادة بفعل أي وشرط لشهادة يقول (قوله كعقد الخ)
 تمثيل للقول (قوله هو) نائب فاعل شرط المقدر (قوله وسمع) معطوف على الضمير (قوله لقائله)
 هو وما بعده متعلقان بإبصار المفعول تفسير للضمير والاولى ان يذكركهما بعد قوله أي إبصار
 وبقدر اسمع متعلقان باسمه أي سمع لقوله وعبارة المتهاج مع التحفة والاقوال كعقد وفسخ وقرار
 بشرط سمعها وإبصار قائلها حال صدورهما منه ولوم من وراء نحو زجاج فيما ينظر ثم رأيت غير واحد
 قالو تكفي الشهادة عليهم من وراء ثوب خفيف يشف على أحد وجهين كما اقتضاء ما سمعته الرافعي
 في نقاب المرأة الرقيق أه وقوله حال صدوره أي القول (قوله فلا يقبل الخ) تقرير على مفهوم
 شرط القول وقوله ولا أعني في مرئي تقرير على مفهوم شرطه وشرط ما قبله وهو الفعل أي فلا يقبل
 في القول أي الشهادة به أصم لا يسمع شيئاً أي وأما الفعل فيقبل لحصول العلم بالمشاهدة كما صرح به في
 المتهاج (قوله ولا أعني في مرئي) أي ولا يقبل شهادة أعني في مرئي وهو الفعل مع فاعله بالنسبة للاول
 وقائل القول بالنسبة للثاني ومثل الأعني من يدرك الأشخاص ولا يميز بينها ويستثنى من ذلك صور
 تقبل شهادة الأعني فيها على الفعل والقول منها ما اذا وضع يده على ذلك داخل في فرج امرأة أو در
 صبي مثلاً فامسكهما وزمهما حتى شهد عند الحاكيم بما عرفه بمقتضى وضع اليد فيقبل شهادته لأن
 هذا أبلى من الرؤية وقومها في الغصب والاتلاف فيما لو جلس الأعني على بساط لغيره فغصبه غاصب
 أو اتلفه فامسكه الأعني في تلك الحالة مع البساط وتعلق بهما حتى شهد عند الحاكيم بما عرفه فتقبل
 شهادته ومنها ما اذا أقر شخص في أذنه بخطوط لا أوعتق أو مال رجل معروف الاسم والنسب
 فسكه حتى شهد عليه عند قاض فتقبل شهادته ومنها ما اذا كان عمه بعد تحمله الشهادة والمشهود له
 والمشهود عليه معروف فالاسم والنسب فتقبل شهادته لحصول العلم به ومنها ما ثبت بالاستغاضة
 والشيوع من جرح كثير يؤمن تواطؤهم على الكذب مثل الموت والنسب والعق بمأسياتي قريبا
 فتقبل شهادته فيه (قوله لا نسداد طرف التمييز) أي المعرفة وهو تعليل لعدم قبول شهادة الأعني
 أي وإن لم تقبل لا نسداد طرق التمييز عليه وقوله مع اشتباه الاصوات أي فبما كفى الإنسان صوت
 غيره فيشبهه صوته به فلذلك لا تقبل شهادته حتى على زوجته اعتماداً على صوتها كغيرها خلافاً لما
 يجتنبه الأذرع من قبول شهادته عليها اعتماداً على ذلك وإنما يجوز والله وطأها اعتماداً على صوتها
 للضرورة ولأن الوطء يجوز بالنظر بخلاف الشهادة فلا يجوز إلا بالعلم واليقين كما يفهمه الخبر السابق
 وهو على مثلها فاشهد (تنبيه) الأعني هو فقد البصر عما من شأنه أن يكون بصيراً يخرج الجحاد وهو
 ليس بضار في الدين بل المضراً عما هو عي البصيرة وهو الجهل بدليل فانه لا تعمى الابصار ولكن
 تعمى القلوب التي في الصدور وضمير فانهما للقصّة وما أحسن قول أبي العباس المرسى

(و) شهادة (يقول)
 كعقد (و) فسخ وقرار
 (هو) أي إبصار
 (و) سمع (لقائله) حال
 صدوره فلا يقبل فيه
 أصم لا يسمع شيئاً ولا
 أعني في مرئي لا نسداد
 طرق التمييز مع اشتباه
 الاصوات ولا يكفي
 سماع شاهد من وراء

يقولون الضرير فقلت كلا * بلى والله أبصر من بصير

سواد العين زار بياض قلبي * ليجتمع على فهم الامور

ولما عي سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أنشد

ان ياخذ الله من عيني نورهما * فان قلبي مضى ما به ضرر

أرى بقلبي دنياي وآخري * والقلب يدرك ما لا يدرك البصر

(قوله ولا يكفي سماع شاهدان) لو حذف الفعل وجعل ما بعده معطوفاً على قوله ولا أعني لكان

أحصر وأولى لأن هذا مفرع أيضاً على مفهوم اشتراط الابصار وقوله من وراء حجاب يصح جعل من

اسمها موصولاً وتكون مفعول سماع أي ولا يكفي سماعه من كان وراء حجاب ويصح جعلها حارة وهي

متعلقة بحذف صفة لشاهد أي كائن من وراء حجاب والمراد بالحجاب غير الشفاف أما هو كزجاج فيكفي

كأمر (قوله وان علم) أى الشاهد وقوله صوته أى المشهود وعليه (قوله لان ما أمكن ادراكه الخ) أى لان ما أمكن معرفته يقينا بأحدى الحواس كالبصر هنا لا يعمل فيه بغلبة الظن الحاصلة بغيره كالسمع وعما قررته اندفع ما يقال ان السمع من الحواس والصوت يدرك به فالعلة غير صحيحة وحاصل الدفع أن السمع وان سلم أنه من الحواس إلا أنه لا يحصل به الادراك أى المعرفة يقينا بل يفيد غلبة الظن فقط لجواز اشتباه الاصوات والذي يفيد الادراك يقينا هنا هو البصر فاذا أمكن به لا يجوز العمل بخلافه والحواس الظاهرة خمس السمع والبصر والشم والذوق واللمس فلو أدرك الاعى شيئا بالشم وما به من الحواس جاز أن يشهد به لحصول الادراك به يقينا فاذا اختلف المتبايعان في مرارة المبيع أو حوضته أو تغير رائحته أو حرارته أو برودته جازت شهادة الاعى به (قوله نعم لو علمه الخ) استثناء من عدم الاكتفاء بسمع شاهد من وراء حجاب أى لا يكتفى بذلك الا ان عرف الشاهدان هذا المشهود عليه القائل بكذا مثلا هو في البيت وحده وعرف ان الصوت خرج من هذا البيت الذي فيه المشهود عليه وحده فانه يكتفى بسمع صوته ويجوز اعتماده وان لم يره لحصول اليقين عما ذكر (قوله وكذا لو علم الخ) أى وكذا يجوز لأشهاد اعتماد الصوت ويكتفى به في سماع الشهادة لو علم اثنين كائنين ببيت وحدهم الا ثالث لهما سمعهما يتعاقدان (قوله وعلم الموجب) بكسر الجيم قوله منهما أى من الاثنين وهو متعلق بالموجب وقوله من القابل متعلق بعلم على تضمنينه معنى ميز وقوله لعلمه بمالك المبيع علة لعلمه بالموجب من القابل أى ان معرفته بالموجب من القابل لا يكونه يعلم من قبل بمالك المبيع وعبارة المغنى وما حكاه الروايات عن الاصحاب من أنه لو جلس بباب بيت فيه اثنان فقط فسمع معاقبتهما بالمبيع وغيره كفى من غير رؤية يفيد البند ينحى بانه لا يعرف الموجب من القابل قال الاذرى وقضية كلامه انه لو عرف هذا من هذا انه يصح التحمل ويتصور ذلك بان يعرف ان المبيع ملك أحدهما كمالو كان الشاهد يسكن بيتا أو نحوه لأحدهما أو كان جاره فسمع أحدهما يقول بعنى بيتك الذى يسكنه فلان الشاهد أو الذى فى جواره أو علم ان القابل فى زاوية والموجب فى أخرى أو كان كل واحد منهما فى بيت بمفرده والشاهد جالس بين البيتين وغير ذلك اه (قوله أو نحوه ذلك) أى نحوه مالك المبيع وهو القابل (قوله فله) أى للعالم بما ذكر وهذه نتيجة التشبيه بقوله وكذا (قوله ولا يصح تحمل شهادة على منتقبة) رى على نفسها أو على كاحها كما يعلم ذلك من قوله قال جمع الخ والمنتقبة بنون ثم تاء هى التى غطت وجهها بالنقاب قال فى المغنى تنبيه مراد المصنف والاصحاب بانه لا يصح التحمل على المنتقبة ليوذى ما تحمله اعتمادا على معرفة صوتها أما لو شهد اثنان ان امرأة منتقبة أقرت يوم كذا الغلان بكذا فاشهدا نحن ان تلك المرأة التى قد حضرت وأقرت يوم كذا هى هذه ثبت الحق بالبينتين كالمقامت بينة ان فلان بن فلان أقر بكذا وقامت أخرى على ان الحاضر هو فلان بن فلان ثبت الحق اه ومثله فى الخفة والنهاية (قوله كما لا يتحمل بصير فى ظلمة) أى كما لا يتحمل الشهادة وهو فى ظلمة لا يرى القائل وقوله اعتمادا عليه أى على الصوت (قوله نعم لو سمعها الخ) عبارة الخفة والنهاية وأفهم قوله اعتمادا انه لو سمعها فتعلق بها الخ اه وهى أولى من الاستدراك وضمير سمعها يعود على المنتقبة والمراد سمع قولها اذ السماع لا يتعلق بالذوات وقوله حاز أى ما ذكر من الشهادة عليها ولو قال جازت أى الشهادة عليها لكان أولى (قوله كالاغى) أى فى أنه ان سمع من يقر له صبي شئ فتعلق به حتى وصل الى القاضى فانه يجوز كأمر (قوله بشرط ان تكشف الخ) فيه ان هذا شرط للحكم بالشهادة التى الكلام فيها ثم رأيت الرشيدى كتب على قول النهاية بشرط ان يكشف نقابها الخ مانصه هذا شرط للعمل بالشهادة كما لا يخفى اه (قوله وقال جمع الخ) قال سم اذا رأى الشاهدان وجهها عند العقد صح وان لم يره القاضى العاقد لانه ليس بحاكم بالنكاح ولا شاهد كما لو زوج ولى النسب بموليته التى لم يرها قط

حجاب وان علم صوته
لان ما أمكن ادراكه
بأحدى الحواس
لا يجوز ان يعمل فيه
بغلبة ظن لجواز
اشتباه الاصوات قال
شيخنا نعم لو علمه ببيت
وحده وعلم أن
الصوت من فى البيت
جاز اعتماد صوته وان
لم يره وكذا لو علم
اثنين ببيت لثالث
لهما وسمعهما
يتعاقدان وعلم
الموجب منهما من
القابل لعلمه بمالك
المبيع أو نحوه وذلك
فله الشهادة بما
سمعه منهما اه ولا
يصح تحمل شهادة
على منتقبة اعتمادا
على صوتها كما
لا يتحمل بصير فى
ظلمة اعتمادا عليه
لاشتباه الاصوات نعم
لو سمعها فتعلق بها
الى القاضى وشهد
عليها جاز كالاغى
بشرط ان تكشف
نقابها ليعرف القاضى
صورتها وقال جمع
لا ينعقد نكاح
منتقبة الا ان عرفها
الشاهدان اسما
ونسبا بصورة

بل لا يشترط رؤية الشاهدين وجهها وفي انعقاد النكاح كمال اليه كلام الشارح في باب النكاح
 خلاف ما نقله هنا عن الجمع المذكور اهـ وقوله كمال الخ صرح به الجبيري فقال قال حجر يجوز
 العقد علمها مع عدم رؤيتها ومعرفة اسمها ونسبها بان يشهدا على وقوع العقد بين الزوجين اهـ
 وقوله اسمها ونسبها أي بان يستفيض أنها فلانة بنت فلان وقوله وصورة الواو بمعنى أو وقد عبر بها
 في التحفة والنهاية وهو أولى (قوله وله أي للشخص الخ) شروع فيما يجوز فيه الشهادة اعتمادا
 على الاستفاضة وذ كرمه ستة أشياء وهي النسب والعق والوقف والموت والنكاح والملك وبقي
 مما ثبتت به الأشياء وهي القضاء والجرح والتعديل والرشد والارث واستحقاق الزكاة والرضاع
 وعزل القاضى وتضرر الروجة والاسلام والكفر والسفه والحمل والولادة والوصايا والحرية والقسامة
 والغصب وقد نظمها المناوي في قوله

ففي الست والعشرين تكفي استفاضة * وتثبت سمعادون علم باصله
 ففي الكفر والتجريح مع عزل حاكم * وفي سغه أو ضد ذلك كله
 وفي العتق والاقاف والزكوات مع * نكاح وارث والرضاع وعسره
 وابصائه مع نسبة وولادة * وموت وحمل والمضرب بأهله
 وأثرية ثم القسامة والولا * وحرية والملك مع طول فعله

وانما ثبتت هذه الامور بالاستفاضة لانها مؤيدة فاذا طالت مدتها عسر اقامة البينة على
 ابتدائها فست الحاجة الى ثبوتها بالاستفاضة ولا يشك احدان السيدة عائشة رضي الله عنها وعن
 أبيها وزوج النبي صلى الله عليه وسلم وان السيدة فاطمة رضي الله عنها بنت النبي صلى الله عليه وسلم
 ولا مستند لذلك الا السماع (قوله بلا معارض) سيد كرمه (قوله شهادة على نسب) أي وان لم
 يعرف عين المنسوب اليه (قوله ولومن أم أو قبيلة) من بمعنى اللام أي انه لا فرق في الشهادة بالنسب
 بين أن يكون المنسوب اليه أم أو أماً أو جد أو قبيلة وذلك بان يقول أشهد أن هذا ابن فلان أو فلانة أو
 من قبيلة كذا أو فائدة هذه الشهادة بالنسبة الى القبيلة استحقاق المنسوب اليها من وقف كائن عليها
 مثلاً (قوله وعتق) معطوف على نسب أي وله شهادة على عتق بماسيد كره (قوله ووقف)
 معطوف أيضاً على نسب أي وله شهادة على وقف بماسيد كره وهذا بالظن لاصاله أما بالظن لشروطه
 فقال النووي في فتاويه لا يثبت بالاستفاضة شرط الوقف وتفصيله بل ان كان وقفاً على جماعة
 معينين أو جهات متعددة فسعت الغلبة بينهم بالسوية أو على مدرسة مثلاً وتعذر معرفة الشرط
 صرف النظر الغلبة فيما يراه من مصالحها اهـ والاوجه جل هذا على ما أفق به ابن الصلاح شيخه من
 أن الشرط ان شهد بها منفردة لم يثبت بها وان ذكرها في شهادته باصل الوقف سمعت لانه يرجع
 حاصله الى بيان كيفية الوقف اهـ معني (قوله وموت) انما اكتفى فيه بالاستفاضة لان أسمايه
 كثيرة منها ما يخفى ومنها ما يظهر وقد عسر الاطلاع عليها فافتضت الحاجة أن يعتمد فيه الاستفاضة
 (قوله ونكاح) واعلم انه حيث ثبت بالاستفاضة لا يثبت الصداق المدعى به بها بل يرجع لمهر المثل
 (قوله وملك) أي مطلق أما المقيد بسبب فان كان مما يثبت سببه بالاستفاضة كالارث فكذلك وان
 كان مما لا يثبت سببه بها ولا (قوله بتسامع) متعلق بشهادة (قوله أي استفاضة) تفسير للتسامع
 وفي الجبيري نقلاً عن الدميري ما نصه والفرق بين الخبر المستفيض والخبر المتواتر ان المتواتر هو
 الذي بلغت روايته مبلغاً حالت العادة تواطهم على الكذب والمستفيض الذي لا ينتهي الى ذلك بل
 أما اذا الامن من التواطؤ على الكذب والامن معناه الوثوق وذلك بالظن المؤكد اهـ (قوله من جمع)
 متعلق بتسامع (قوله أي تواطؤهم عليه) أي يؤمن تواطؤهم على الكذب (قوله لكثرتهم) علة
 الامن (قوله فيقع الخ) تفريع على كونهم يؤمن منهم ذلك (قوله ولا يشترط حريتهم) أي

(وله) أي للشخص
 (بلا معارض شهادة
 على نسب) ولومن أم
 أو قبيلة (وعتق)
 ووقف وموت
 ونكاح (وهلك بتسامع)
 أي استفاضة (من
 جمع يؤمن كذبهم)
 أي تواطؤهم عليه
 لكثرتهم فيقع العلم
 أو الظن القوي بخبرهم
 ولا يشترط حريتهم
 ولا ذكرهم

الجمع المسعور منهم أى ولا عدد التهم فيكفى فيهم أن يكونوا نساء وأرقاء وفسقة (قوله ولا يكفى) أى فى الشهادة بالاستغاضة وقوله ان يقول أى الشاهد وقوله سمعت الناس يقولون كذا معقول القول وانما لم يكف قوله المذكور لانه يحدث ريبه فى شهادته لانه يشعر بعدم جزمه بالشهادة مع انه لا بد من الجزم بها كان يقول أشهد بموت فلان أو ان فلانا بن فلان أو ان هذا لى ملك فلان أو ان فلانا عتيق فلان (قوله له) أى للشخص (قوله على ملك) هذا مكر مع قوله السابق بملك فالصواب الافتصار على هذا كما فى المنهج فانه اقتصر عليه وقوله به متعلق بالشهادة (قوله عن ذكر) أى من جمع يؤمن ناطقوهم على الكذب (قوله أو بيد وتصرف الخ) معطوف على قوله به أى وله الشهادة على ملك اعتمادا على اليد مع التصرف فيه تصرف المالك كما ان له الشهادة اعتمادا على الاستغاضة وعامة الروض وشرحه من رأى رجلا يتصرف فى شئ متميزا عن أمثاله كالدار والعبد واستغاض فى الناس انه ملكه جازله أن يشهد له به وأن لم يعرف سببه ولم تطل المدة وكذا يجوز ذلك لو انضم الى اليد تصرف مدة طويلة ولو تغير الاستغاضة لان امتداد اليد والتصرف بلا منازع يغلب على الظن الملك اه (قوله كالسكنى الخ) تمثيل لكونه تحت اليد مع التصرف وقوله والبناء الواو فيه وفيما بعده بمعنى أو اذ كل واحد منها على حدته كاف كما صرح به فى التحفة وقوله والبيع المراد والفسخ بعده والا فالبيع بزيل الملك فكيف يشهد له بالملك (قوله مدة طويلة) متعلق بتصرف وانما جازت الشهادة بالملك حيث دلان امتداد الايدى والتصرف مع طول الزمان من غير منازع يغلب على الظن الملك وقوله عرف أى ان المعتبر فى طول المدة العرف قال الشيخان ولا يكفى التصرف مرة قال الاذرى بل ومرتين بل ومرار فى مجلس واحد أو أيام قليلة (قوله فلا تكفى الشهادة بمجرد اليد) أى لا تكفى الشهادة بالملك اعتمادا على مجرد اليد أى من غير تصرف ويعلم من هذا أن المراد باليد فيما مر اليد المسببة لا الحكمية وهو كونه تحت تصرفه وسلطنته والا لما صح قوله المذكور (قوله لانها) أى اليد وقوله لا تستلزمه أى الملك وذلك لان اليد عليه قد تكون بطريق الاجارة أو الادارية (قوله ولا بمجرد التصرف) أى ولا تكفى الشهادة بالملك اعتمادا على مجرد التصرف أى من غير يد (قوله لانه) أى التصرف المجرد وقوله قد يكون بنية أى وكالة وقد يكون بغصب (قوله ولا تصرف بمدة قصيرة) عبارة شرح المنهج ولا بهما أى البدن والتصرف معا بدون التصرف المذكور كان تصرف مرة أو تصرف مدة قصيرة لا بذلك لا يحصل الظن اه (قوله نعم ان انضم الخ) استدراك على اشتراط المدة الطويلة فهو مرتبط بالمتن وقوله استغاضة أن الملك له أى شيوخ ان الملك لهذا التصرف (قوله جازت الشهادة به) أى بالملك وذلك لانه اذا جازت بمجرد الاستغاضة فلا يجوز بها مع التصرف أولى (قوله ولا يكفى قول الشاهد رأيت ذلك) أى ما ذكر من اليد والتصرف سنين بل لا بد من المدة الطويلة فهما عرفا أو الاستغاضة (قوله واستثنوا من ذلك) أى من جواز الشهادة باليد والتصرف فى المدة الطويلة (قوله فلا تحوز الخ) أى فليس لمن رأى صغيرا فى يد من يستخدمه ويأمره وينهاه مدة طويلة أن يشهد له بملكه وهذا خلاف ما يستفاد من عبارة شرح الروض المارة (قوله الا ان انضم لذلك) أى اليد والتصرف وقوله السماع من ذى اليد أنه له أى بان قال هو عبدى مثلاً ولا بد أيضاً من السماع من الناس كما يستفاد من التحفة والنهاية وعارتهما الا ان انضم لذلك السماع من ذى اليد ومن الناس اه قال ع ش أى لا يكفى السماع من ذى اليد من غير سماع من الناس ولا عكسه اه (قوله للاحتياط فى الحرية) تعليل لعدم جواز الشهادة به ملكه بمجرد اليد والتصرف وكسب الرشيدى على قول النهاية للاحتياط للحرية ما نصه يؤخذ منه ان صورة المسئلة ان النزاع مع الرقيق فى الرق والحرية أهالو كان بين السيد وبين آخر يدعى المالك فظاهر أنه تجوز الشهادة فيه بمجرد اليد والتصرف فى مدة طويلة هكذا ظهر فليراجع اه (قوله وكثرة استخدام الاحرار) على تانية لعدم

ولا يكفى أن يقول
سمعت الناس يقولون
كذابا بل يقولوا أشهد
انه ابنه مثلا (و) له
الشهادة بلا معارض
(على ملك به) أى
بالسماع ممن ذكر
(و) بيد وتصرف
تصرف مـ ملك
كالسكنى والبناء
والبيع والرهن
والاجارة (مـ مدة
طويلة) عرفا فلا
تكفى الشهادة بمجرد
اليد لانها لا تستلزمه
ولا بمجرد التصرف
لانه قد يكون بنية
ولا تصرف بمدة
قصيرة نعم ان انضم
للتصرف استغاضة
أن الملك له جازت
الشهادة به وان
قصرت المدة ولا بد
قول الشاهد رأيت
ذلك سنين واستثنوا
من ذلك الرقيق فلا
يجوز الشهادة بمجرد
اليد والتصرف فى
المدة الطويلة الا ان
انضم لذلك السماع
من ذى اليد أنه له كما
فى الروضة للاحتياط
فى الحرية وكثرة
استخدام الاحرار

جواز الشهادة بانه ملكه بمجرد اليد والتصرف أى وانما لم يجز ذلك لكثرة استعماله لاجرار أى فلا بد لان على الملكية (قوله واستصحاب) مرتبط بالمتن فهو معطوف على الضمير من به والتقدير وله الشهادة على ملكه باستصحابه السابق وكان الاولى أن يذكره بعد قوله مدة طويلة عرفا ويعبر بها ويدل على ذلك عبارة المنهج ونصها وله بلا معارض شهادة بملكه أى بالتسامع عن ذكره أو يبد وتصرف تصرف ملاك كسكنى وهدم وبناء ويبيع مدة طويلة عرفا أو باستصحابه السابق الخ اه بزيادة من شرحه وهذه المسئلة قد تقدمت في الشرح قبيل فصل الشهادات وعبارته هناك فرع تجوز الشهادة بل يجب ان انحصر الامر فيه بملك الا ان العين المدعاة استصحابا بالمسبق من ارض وشراء وغيرهما اعتمادا على الاستصحاب لان الاصل البقاء وللحاجة لذلك والالتعسرت الشهادة على الاملاك السابقة اذا تطاول الزمن ومحلها ان لم يصرح بانه اعتمادا على الاستصحاب والالم تسمع عند الاكثرين اه (قوله من نحو ارض الخ) بيان لمسبق (قوله وان احتمل زواله) أى الملك وهو غاية لجواز الشهادة بالاستصحاب لمسبق (قوله للحاجة الخ) علة لجواز الشهادة بالملك بالاستصحاب أى بالاعتماد عليه وقوله الى ذلك أى الى الشهادة اعتمادا على الاستصحاب (قوله ولان الاصل الخ) علة ثانية للجواز (قوله وشرط ابن أى الدم الخ) عبارة شرح الروض ولا بد كرم من غير سؤال الحما كم مستند شهادته من تسمع أو رؤية أو تصرف فلو ذكره بان قال أشهد بالتسامع أن هذا ملك زيد أو أشهد انه ملكه لاني رأيت به يتصرف فيه مدة طويلة لم يقبل على الاصح لان ذكره يشعر بعدم جزمه بالشهادة ويوافق ما سياتى في الدعاوى من أنه لو صرح في شهادته بالملك بانه يعتمد الاستصحاب لم تقبل شهادته كما لا تقبل شهادة الرضاع على امتصاص التدى وحركة الخلقوم اه (قوله ومنها) أى ومثل الاستفاضة الاستصحاب فلا يجوز أن يصرح بانه مستند في الشهادة (قوله ثم اختار) أى ابن أبى الدم (قوله انه) أى الشاهد وقوله ان ذكره أى المستند والمصدر المؤول من ان ومعه مولها مع قول اختار وقوله تقوية لعلمه عبارة شرح الرملى والاوجه انه ان ذكره على وجه الريبة والتردد بطلت أو لتقوية كلام أو حكاية حال قبلت اه (قوله بان الخ) تصوير لكون ذكره على سبيل التقوية وقوله جزم بالشهادة أى بان قال أشهد ان بغيره حرف العطف (قوله والا) أى وان لم يذكره تقوية لعلمه وانما ذكره على سبيل التردد وقوله كأن قال شهدت بالاستفاضة أى بان صرح بالمستند مقرنا بالشهادة لامتناعها (قوله فلا) أى فلا تسمع شهادته وهو جواب ان المدغم في لا النافية (قوله خلافا للرافعى) أى القائل بانه لا يضر ذكر المستند مطلقا وعبارة التحفة بل كلام الرافعى يقتضى انه لا يضر ذكرها أى الاستفاضة مطلقا حيث قال في شاهد الجرح يقول سمعت الناس يقولون فيه كذا لكن الذى صرحوا به هناك ان ذلك لا يكتفى لانه قد يعلم خلاف ما سمع وعليه فيوجهه الا كتمان ذلك في الجرح بانه مفيد في المقصود منه من عدم ظن العدالة ولا كذلك هنا اه (قوله واخترز) يقرأ بصيغة المضارع المبدوء بهزة المتكلم بدليل قوله بقولى ويصح قراءته بصيغة الماضى مبني للمجهول وقوله بلا معارض أى للتسامع لذى هو مستند الشهادة (قوله عما اذا كان في النسب) أى في نسبة النسب الى فلان وقوله مثلا أدخل به ما بعده من العتق والوقف والموت وما بعدها وقوله طعن من بعض الناس قال في التحفة كذا أطلقوه ويظهر أنه لا بد من طعن لم تقم قرينة على كذب قائله اه ومثل الطعن انكار المنسوب اليه (قوله لم تجز الشهادة بالتسامع) المناسب للتقرير بان يقول فانه لا تجوز الشهادة بالتسامع وقوله لو جرد معارض أى وهو الطعن أو انكار المنسوب اليه (قوله يتعين على المؤدى الخ) الانسب تقديم هذه المسئلة أول الباب أو تأخيرها الى آخره (قوله فلا يكتفى مرادفه) أى مرادف أشهد (قوله لانه) أى لفظ أشهد أى ولما مر أول الباب من أن فيه نوع تعبد وقوله أبلغ في الظهور أى من غيره

واستصحاب لما سبق من نحو ارض وشراء وان احتمل زواله للحاجة الداعية الى ذلك ولان الاصل بقاء الملك وشرط ابن أى الدم في الشهادة بالتسامع أن لا يصرح بان مستنده الاستفاضة ومنها الاستصحاب ثم اختار وتبعه السبكي وغيره انه ان ذكره تقوية لعلمه بان جزم بالشهادة ثم قال مستندى الاستفاضة أو الاستصحاب سمعت شهادته والا كان قال شهدت بالاستفاضة بكذا فلا خلافا للرافعى وأحد تترز بقولى بلا معارض عما اذا كان في النسب مثلا طعن من بعض الناس لم تجز الشهادة بالتسامع لوجود معارض * (تنبيه) يتعين على المؤدى لفظ أشهد فلا يكتفى مرادفه كاعلم لانه أبلغ في الظهور

(قوله ولو عرف الشاهد السبب) أي لئلا يكون وقوله كالأقرار أي اقرار شخص بان هذا العبد مثلاً ملك فلان (قوله هل له أن يشهد بالاستحقاق) أي استحقاق الملك اعتماداً على السبب (قوله وجهان) أي قيل له ذلك وقيل ليس له ذلك وقوله أشهرهما أي الوجهين وقوله لا أي لا يشهد بالاستحقاق قال في التحفة لانه قد يظن ما ليس بسبب سبباً ولا أن وظيفة نقل ما سمعه أو رآه ثم ينظر الحاكم فيه ليرتب عليه حكمه لا ترتيب الأحكام على أسبابها اه (قوله وقال ابن الصباغ كغيره تسمع) أي الشهادة بالاستحقاق والملائم في المقابلة أن يقول يشهد بالاستحقاق وتسمع (قوله وهو) أي سماعها وقوله مقتضى كلام الشيخين قال في النهاية وهو الوجه اه قال في التحفة بعده ولك أن تجمع بحمل الاول على من لا يوثق بعلمه والثاني على من يوثق بعلمه ثم أطال الكلام على ذلك فانظره ان شئت (قوله وتقبل شهادة على شهادة) أي لعموم قوله تعالى وأشهدوا ذوى عدل منكم فهو شامل للشهادة على أصل الحق وللشهادة على الشهادة وللحاجة إليها لان الأصل قد يتعذر ولان الشهادة حق لازم الاداء فيشهد عليها كسائر الحقوق (قوله مقبول الخ) مجرور باضافة شهادة التي في المتن اليه وفيه حذف التنوين منه والاولى ابقاؤه وزيادة من الجارة قبل قوله مقبول وقوله شهادته نائب فاعل مقبول أي تقبل شهادة على شهادة من قبلت شهادته وخرج به مردودها كفاً سق ورقيق وعدو فلا يصح تحمل شهادته لعدم الفائدة فيه (قوله في غير عقوبة لله) متعلق بتقبل (قوله ما لا كان) أي غير العقوبة ولا فرق في المال بين أن يكون فيه حق لا آدمي وحق لله كالكافة ووقف المساجد والجهات العامة أو متمسكاً لا آدمي كالديون (قوله أو غيره) أي غير مال (قوله كعقد الخ) تمثيل لغير المال (قوله ووقف على مسجد أو جهة عامة) أي أو على شخص معين (قوله وقود وقذف) أي وكقود وقذف فهما معطوفان على عقد (قوله بخلاف عقوبة لله تعالى) أي موجباً اذا منع الشهادة على الشهادة انما يكون فيه وأما الشهادة على الشهادة في أصل العقوبة فلا تمنع كما في البحر ونص عبارته والمراد بمنع الشهادة على الشهادة في عقوبة الله منع اثباتها فلو شهد على شهادة آخر من ان الحاكم حد فلا تقبل اه ومثل عقوبة الله احصان من ثبت زناه بان أنكر كونه محصناً فشهدت بدنة باحصانه لا جـ لـ رجـهـ فـ لا تقبل الشهادة على هذه الشهادة (قوله كحد زنا الخ) تمثيل لعقوبة الله تعالى (قوله وانما يجوز التحمل بشروط الخ) أي أربعة الاول تعسر أداء الأصل الشهادة الثاني الاسترخاء بان يلتصق الأصل من الفرع رعاية الشهادة وحفظها الثالث تبين الفرع عند الاداء جهة التحمل الرابع تسمية الفرع اياه ثم انه لا يخفى أن هذه الشروط ما عدا الاسترخاء لقبول القاضى الشهادة على الشهادة لا يجوز التحمل فلو أبقى المتن على حاله ولم يزد قوله وانما يجوز التحمل أو قال وانما تقبل بدل يجوز التحمل لكان أولى وعبارة متن المهاج وشروط قبولها تعسر أو تعذر الأصل بموت أو عي الخ اه ومنها عبارة المنهج (قوله تعسر الخ) بدل من شروط وقوله أداء أصل أي للشهادة والمراد بالأصل من تحمل الشهادة على أصل الحق والفرع من تحمل الشهادة على شهادته (قوله بغيبة) متعلق بتعسر والباء سببية أي ان تعسره يكون بسبب غيبة الأصل وقوله فوق مسافة العدو قد تقدم بيانها غير مرة وخرج بفوق مسافة العدو ما إذا كانت غيبة الأصل الى مسافة العدو أو دونها فلا تقبل الشهادة على الشهادة لانها انما قبلت فيما إذا كانت الغيبة فوق مسافة العدو للضرورة ولا ضرورة حينئذ (قوله أو خوف الخ) عطف على غيبة فهو من أسباب التعسر فهو يكون بالغيبة ويكون بخوف الأصل الحدس من غريم لو أدى الشهادة بنفسه عند القاضي وقوله وهو معسر أي والحال ان ذلك الأصل معسر ليس عنده ما يفي به دين الغريم فان كان موسراً لا تقبل الشهادة على شهادته (قوله أو مرض) معطوف أيضاً على غيبة فهو من أسباب التعسر أيضاً والمراد بالمرض غير الانغماء اما هو فينتظر لقرب زواله (قوله يشق معه حضوره) أي مشقة ظاهرة بان

ولو عرف الشاهد
السبب كالأقرار هل
له أن يشهد
بالاستحقاق وجهان
أشهرهما لا كما نقله
ابن الرفعة عن ابن
أي الدم وقال ابن
الصباغ كغيره تسمع
وهو مقتضى كلام
الشيخين (وتقبل
شهادة على شهادة)
مقبول شهادته (في
غير عقوبة له) تعالى
ما لا كان أو غيره
كعقد وفسخ وأقرار
وطلاق ورجعة
ورضاع وهلال
رمضان ووقف على
مسجد أو جهة عامة
وقود وقذف بخلاف
عقوبة لله تعالى كحد
زنا وشرب وسرقة
وانما يجوز التحمل
(بشروط) تعسر أداء
أصل (بغيبة فوق
مسافة العدو) أو
خوف حبس من
غريم وهو معسر أو
مرض يشق معه
حضوره

يجوز ترك الجمعة ومثل المرض المذكور سائر الاعذار المرخصة لترك الجمعة لان جميعها يقتضي تعسر
الحضور وعمله كما قال الشيخان في الاعذار الخاصة بالاصل فان عمت الفرع أيضا كالمطر والوحل لم
يقبل (قوله وكذا بتعذره) لو قال وكذا تعذره باسقاط الباء لكان أولى والمراد أن مثل تعسر أداء
الاصل تعذره وقوله بموت أي للاصل بعد أن تحمل الفرع الشهادة عنه وقوله أو جنون أي له بعدما
ذكر أيضا (قوله وباسترعائه) الاولى حذف الباء لانه معطوف على تعسر فهو من جملة الشرط ثم
رايت في بعض نسخ الخط بشرط تعسر الخ بصيغة المفرد فعليه تكون الباء ظاهرة وتكون هي
ومدخلوها معطوفين على بشرط واعلم ان مثل الاسترعاء ما اذا سمعه يشهد عند قاض أو محكم فله أن
يتحمل الشهادة عنه وان لم يسترعه لانه إنما يشهد عند من ذكر بعد تحقق الوجوب وما اذا بين
الاصل اسبب الوجوب كأن قال أشهدان لفلان على فلان كذا من ثمن مبيع أو قرض فلان سمعه أيضا
أن يتحمل الشهادة عنه وان لم يسترعه أيضا لا تتفاء احتمال الوعد في التساهل مع الاسناد الى السبب
وقد صرح بما ذكرته في متن النهاج ونص عبارته مع التحفة وتحملها الذي يعتد به انما يحصل
باحد ثلاثة أمور اما بان يسترعه الاصل فيقول أنا شاهد بكذا فلا يكفي أنا عالم ونحوه وأشهدك أو
أشهدتك أو شاهد على شهادتي أو بان يسمعه يشهد بما يريد أن يتحمله عنه عند قاض أو محكم قال
البلقيني أو نحو أمير أو بان يبين السبب كأن يقول ولو عند غيري كما شهد أن لفلان على فلان الغامض
ثمن مبيع أو غيره لان اسناده للسبب يمنع احتمال التساهل فلم يحتج لادنه أيضا اهـ بحذف (قوله
أي التماسه) تفسير للاسترعاء وأشار به الى أن السين والتاء في استرعائه للطلب وقوله منه أي من
مريد تحمل الشهادة عنه وهو الفرع (قوله رعاية شهادته) أي تحفظها وهو مفعول استرعاء وقوله
وضبطها العطف للتفسير (قوله حتى يؤديها) أي الفرع وقوله عنه أي عن الاصل (قوله لان
الشهادة الخ) تعليل لاشتراط الاسترعاء أي وانما اشتراط لان الشهادة على الشهادة نيابة أي فالفرع
نائب عن الاصل فيها (قوله فاعتبر فيها) أي في الشهادة على الشهادة لكونه نيابة وقوله
اذن المنوب عنه أي وهو الاصل (قوله أو ما يقوم مقامه) أي الاذن بما ذكرته لك عند قوله
وباسترعائه (قوله فيقول) أي المسترعى الذي هو الاصل وهو بيان لصفة الاسترعاء (قوله فلا
يكفي أنا عالم به) أي كما لا يكفي ذلك في أداء الشهادة عند القاضي لما تقدم أنه يتعين على المؤدى
حروف الشهادة (قوله وأشهدك أو أشهدتك أو أشهد) أي بأفعال ثلاثة الاول مضارع والثاني
ماض والثالث أمر اشارة الى أنه يجوز التعبير بأي واحد منها وقوله على شهادتي متعلق بالأفعال الثلاثة
ومثل ذلك ما لو قال له اذا استشهدت على شهادتي بكذا فقد أدنت لك أن تشهد (تنبيه) لو استرعى
الاصل شخص معيناً للشهادة يجوز ان يسمعه الشهادة على شهادته وان لم يسترعه هو بخصوصه كما
صرح به في التحفة (قوله فلو اهل الاصل لفظ الشهادة) أي لم يعبر به بل عبر عما دونه كاعلمك أو
أخبرك وهذا تفريع على اتيار التعبير في الافعال الثلاثة بحروف الشهادة (قوله فلا يكفي) أي في
التحمل وهذا جواب لو (قوله كما لا يكفي ذلك) أي قوله أخبرك أو أعلمك (قوله ولا يكفي في التحمل)
أي للشهادة وقوله سماع قوله الخ أي سماع شخص يريد التحمل قول شخص آخر لفلان على فلان
كذا الخ أي ونحو ذلك من صور الشهادة التي في معرض الاخبار كاشهاد بان لفلان على فلان كذا
وانما لم يكف سماع هذه الالفاظ لانه مع كونه لم يأت في بعضها بلفظ الشهادة قد ير يدان لفلان على
فلان ذلك من جهة وعد وعداياه ويشير بكلامه على الخ الى ان مكارم الاخلاق تقتضي الوفاء وقد
يتساهل باطلاق لفظ الشهادة لغرض صحيح كحمله على الاعطاء أو فاسد كأن كان غرضه شهادة الفرع
على أصله فاذا آل الامر الى الشهادة تأخر عما أفاده في شرح المنهج (قوله وتبينين فرع) معطوف أيضا
على تعسر فالاولى حذف الباء كما تقدم وعبارة المهاج وليين الفرع عند الاداء جهة التحمل فان لم يبين

وكذا بتعذره بموت
أو جنون
(و) (استرعائه)
أي الاصل أي
التماسه منه رعاية
شهادته وضبطها
حتى يؤديها عنه لان
الشهادة على الشهادة
نيابة فاعتبر فيها اذن
المنوب عنه أو ما يقوم
مقامه (فيقول أنا
شاهد بكذا) فلا
يكفي أنا عالم به
(وأشهدك) أو
أشهدتك أو شاهد
(على شهادتي) به فلو
أهل الاصل لفظ
الشهادة فقال أخبرك
أو أعلمك بكذا فلا
يكفي كما لا يكفي ذلك
في أداء الشهادة عند
القاضي ولا يكفي في
التحمل سماع قوله
لفلان على فلان كذا
أو عندى شهادة
بكذا (و) (تبيين
فرع عند الاداء
جهة

ووثق القاضي بعلمه فلا بأس به وقوله جهة تحمل أى طريقه وهو واحد الامور الثلاثة المتقدمة وهى الاسترعاء أو سماعه يشهد عندها كم أو سماعه يبين سبب الشهادة (قوله كاشهد الخ) أى كقول الفرع اشهد بصيغة المضارع ان فلانا شهد بكذا وقوله واشهدنى على شهادته يقول هذا ان استرعاء الاصل (قوله أو سمعته) معطوف على قوله واشهدنى على شهادته وهذا بقوله ان لم يسترعه زيادة على قوله اشهد ان فلانا شهد بكذا وبقى عليه بيان سبب الملك كان يقول اشهد ان فلانا شهد ان فلان على فلان الغامض من ميسر مثلاً (قوله فاذا لم يبين) أى الفرع وقوله جهة التحمل هى الامور الثلاثة المار بيانها آنفاً (قوله ووثق الحاككم بعلمه) أى علم الفرع بشروط التحمل أى وثق القاضي بان الفرع عالم بشروط التحمل (قوله لم يجب البيان) جواب اذا قال فى التحفة اذ لا محذور نعم سن له استقصاه اهـ (قوله فيكفى الخ) تفريع على عدم وجوب تبين جهة التحمل (قوله لحصول الغرض) أى بهذه الشهادة المجردة عن البيان وذلك الغرض هو اثبات الحق (قوله وبتمهينه) معطوف على تعسر أيضاً فالاولى حذف الباء كما مر والاضافة من اضافة المصدر الى فاعله واياء مفعوله وعبارة الروض وشرحه فصل يشترط تسمية الاصول وتعرف يفهم من الفروع اذ لا بد من معرفة عدالتهم ولا تعرف عدالتهم ما لم يعرفوا وليتمكن الخصم من جرحهم اذ اعرفوا فلا يكفي قول الفرع اشهدنى عدل أو نحوه لان الحاككم قد يعرف جرحه لو سماعه ولانه بسبب الجرح على الخصم أى لو لم يسمعه اهـ (قوله تسمية) مفعول مطلق لتسميته وقوله تميزه أى تميز تلك التسمية الاصل عن غيره (قوله وان كان) أى الاصل وهو غاية لا شترط التسمية (قوله لتعرف عدالته) أى الاصل وهو تعليل لا شترط تسميته أى وانما اشترطت لتعرف القاضي عدالته أى اوضحها وعبارة التحفة لتعرف القاضي حالهم ويتمكن الخصم من القدح فيهم اهـ (قوله فان لم يسمعه) أى لم يسم الفرع الاصل (قوله لم يكف) أى فى التحمل فلا يقبل الحاككم منه ذلك (قوله لان الحاككم الخ) علة لعدم الاكتفاء به وقوله قد يعرف جرحه أى جرح الاصل وقوله لو سماعه أى سمى الفرع الاصل للحاكم (قوله وفى وجوب تسمية قاض) الاضافة من اضافة المصدر الى مفعوله بعد حذف الفاعل أى وفى وجوب تسمية الفرع أصلاً قاضياً عند قاض آخر أو محكم وعبارة المغنى تنبيه شمل اطلاق المصنف ما لو كان الاصل قاضياً كما لو قال اشهدنى قاض من قضاة مصر أو القاضي الذى به اولى سمعه الخ اهـ وقوله شهد أى الفرع وقوله عليه أى القاضي والمراد على شهادته كما هو الغرض (قوله وجهان) مبتدأ أخبره الجار والمجرور وقبله وفيه انه لا معنى لكون الوجهين فى الوجوب فلا بد من تقدير الواو مع ما عطفت أى وفى وجوبها وعدمه وجهان قال سم عبارة القوت بخلاف ما لو قال اشهدنى قاض من قضاة بغداد أو القاضي الذى ببغداد ولم يسمه وليس بها قاض سواء على نفسه فى مجلس حكمه بكذا هل تسمع فيه وجهان والفرق أن القاضي عدل بالنسبة الى كل أحد بخلاف شاهد الاصل فانه قد يكون عند فرعه عدلاً والحاكم يعرفه بالفسق فلا بد من تعيينه لينظر فى أمره وعدالته والصواب فى وقتنا تعيين القاضي لما لا يخفى اهـ (قوله وصوب الاذرى الوجوب) أى وجوب التسمية (قوله ولو حدث الخ) مرتب على شرط مقدرو هو ان لا يخرج الاصل عن صحة شهادته فان حدث الخ والمراد حدوث ما ذكر قبل الحكم فان كان بعده لم يؤثر (قوله عداوة) أى بينه وبين المشهود عليه وقوله أو فسق أى أو تكذيب الاصل للفرع كان قال لا أعلم انى تحملت الشهادة أو نسيت ذلك (قوله لم يشهد الفرع) أى لم تقبل شهادته (قوله فلوزالت هذه الموانع) أى من الاصل (قوله احتجج الى تحمل جديد) أى بعدمضى مدة الاستبراء التى هى سنة لتحقيق زوالها اهـ ع ش (قوله فرع لا يصح تحمل النسوة الخ) عبارة الرض وشرحه ولا يتحمل نساء شهادة مطلقاً أى سواء كانت الاصول أو بعضهم نساء أم لا وسواء كانت الشهادة بالولادة والرضاع أم لا لان شهادة الفرع تثبت شهادة الاصل

تحمل) كاشهد ان
فلانا شهد بكذا
وأشهدنى على شهادته
أو سمعته يشهد به
عند قاض فاذا لم يبين
جهة التحمل ووثق
الحاكم بعلمه لم يجب
البيان فيكفى أشهد
على شهادة فلان
بكذا الحصول الغرض
(و) (ب) تسميته (أى
الفرع (اياء) أى
الاصل تسمية تميزه
وان كان عدلاً لتعرف
عدالته فان لم
يسمعه لم يكف
لان الحاكم قد يعرف
جرحه لو سماعه وفى
وجوب تسمية قاض
شهد عليه وجهان
وصوب الاذرى
الوجوب فى هذه
الازمنة لما غلب على
القضاة من الجهل
والفسق ولو حدث
بالاصل عداوة أو
فسق لم يشهد الفرع
فلوزالت هذه
الموانع احتجج الى
تحمل جديد
(فرع) * لا يصح
تحمل النسوة

لما شهد به الاصل ونفس الشهادة ليست بمال ويطلع عليها الرجال غالباً اه (قوله ولو على مثلهن)
 أى شهادة مثلهن وقوله في نحو ولادة متعلق بالمضاف المقدر ونحو الولادة كل ما لا يطلع عليه الرجال
 غالباً كحيض وبكارة (قوله لان الشهادة) أى على الشهادة وقوله مما يطلع عليه الرجال أى وما
 يطلع عليه الرجال لا تقبل فيه النسوة (قوله ويكفي فرعان لاصلين) أى يكفي شهادة فرعين على
 شهادة اصيلين معاً بان يقولوا نشهد أن زيداً وعمران شهدا بكذا وأشهدانا على شهادتهما وذلك لانهما
 شهدا على قول اثنين فهو كما لو شهدا على مقررين (قوله أى لكل منهما) دفع بهذا التفسير ما يوهمه
 ظاهر المتن من ان الفرعين يوزعان على الاصيلين فيشهدوا واحد لهما واحد لهما مع انه لا يكفي ذلك
 بل لا بد من شهادة مجموع الفرعين لكل واحد من الاصيلين (قوله فلا يشترط لكل منهما فرعان)
 أى فلا يشترط ان يكون لكل اصيل فرعان غير فرعي الاخر يتحملان شهادته بل يكفي فرعان فقط
 يتحملان عنهما معاً (قوله ولا تكفي شهادة واحد الخ) أى وان أوهمه المتن لولا تفسير الشارح
 بقوله أى لكل منهما كما علمت (قوله ولا واحد على واحد في هلال رمضان) أى ولا يكفي تحمل
 واحد شهادة واحد في هلال رمضان وان كان الهلال يشهد بواحد لان الفرع لا يثبت بشهادته
 الحق بل يثبت بها شهادة الحق وهي لا بد فيها من رجلين كما تقدم (قوله فرعان) أى في رجوع
 الشهود عن شهادتهم (قوله لو رجعوا) أى الشهود كلهم أى أو من يكمل النصاب به والمراد
 بالرجوع التصريح به فيقول رجعت عن شهادتي ومثله شهادتي باطلة أو لا شهادة لي فيه فلو قال
 أبطلت شهادتي أو فسختها أو ردتها هل يكون رجوعاً فيه وجهان قال في التحفة ويتجه أنه غير
 رجوع اذ لا قدر له على انشاء باطلها اه (قوله عن الشهادة) أى التي أدوها بين يدي الحكم
 (قوله قبل الحكم) أى بشهادتهم ولو بعد ثبوتها بناء على الاصح أنه ليس بحكم مطلقاً (قوله منع الحكم)
 جواب لو والفعل مبني للعلوم والفعل ضمير مستتر يعود على الرجوع المأخوذ من رجعوا والحكم
 مفعوله أى منع رجوعهم الحكم بهذه الشهادة والمراد أن الحاكم يمنع عليه أن يحكم بهذه الشهادة قال
 في المغني وان أعادوها سواء كانت في عقوبة أو في غيرها لان الحاكم لا يدرى أصدقاؤه الاول أو في
 الثاني فينتفي ظن الصدق وأيضاً فان كذبهم ثابت لا محالة أما في الشهادة أو في الرجوع ولا يجوز
 الحكم بشهادة الكذاب ولا يفسقون برجوعهم الا ان قالوا تعمدنا شهادة الزور ولو رجعوا عن
 شهادتهم في زنا واحد أو القذف وان قالوا غلطنا ما فيه من التعيير وكان حقهما التثبت وكما لو
 رجعوا عن باعده الحكم اه (قوله أو بعده) معطوف على قبله أى أو رجعوا بعد الحكم وقوله لم
 ينقض أى ذلك الحكم لجواز كذبهم في الرجوع ويجب استيفاء ما ترتب على الحكم ان كان غير
 عقوبة فان كان عقوبة ولو لا دعي كزنا أو قود وحذف لم تستوف لانها تسقط بالشبهة والرجوع
 شبهة هذا ان رجعوا قبل استيفائها فان رجعوا بعد استيفائها يقتل أو رجم أو جلد مات منه أو قطع
 بجنابة أو سرقة وقالوا تعمدنا شهادة الزور واقتص منهم مما ناله أو أخذت منهم دية مغلظة موزعة على
 عدد رؤسهم فان قالوا أخطأنا في شهادة تنافذة مخففة موزعة على عدد رؤسهم تكون في ما لهم لا
 على عاقلة لان اقرارهم لا يلزم العاقلة ما لم تصدقهم (قوله ولو شهدوا) قال في التحفة إعادة ضمير
 الجمع على الاثنين سائغ اه (قوله بطلاق بائن) أى بخلع أو ثلاث وخرج به الرجعي فلا غرم فيه عليهم
 اذ لم يقوتوا شيئاً فان لم يراجع حتى انقضت العدة غرموا كما في البائن (قوله أو رضاع محرم) بكسر
 الراء المشددة وهو كما تقدم في بابه خمس رضعات مفترقات (قوله وفرق القاضي الخ) قال في النهاية
 وما يحثه البلقيني من عدم الاكتفاء بالتفريق بل لا بد من القضاء بالتحريم ويترتب عليه التفريق
 لانه قد يقضى به من غير حكم كما في النكاح الفاسد رد بان تصرف الحاكم في امر رفع اليه وطلب منه
 فصله حكم منه اه (قوله فرجعوا عن شهادتهم) أى بعد التفريق (قوله دام الفراق) أى في

ولو على مثلهن في نحو
 ولادة لان الشهادة
 مما يطلع عليه الرجال
 غالباً (ويكفي فرعان
 لاصلين) أى لكل
 منهما فلا يشترط
 لكل منهما فرعان ولا
 تكفي شهادة واحد
 على هذا واحد على
 آخر ولا واحد على
 واحد في هلال
 رمضان (فرع) * لو
 رجعوا عن الشهادة
 قبل الحكم منع الحكم
 أو بعده لم ينقض ولو
 شهدوا بطلاق بائن
 أو رضاع محرم وفرق
 القاضي بين الزوجين
 فرجعوا عن شهادتهم
 دام الفراق

الظاهر ان لم يكن باطن الامر فيه كظاها كراهو واضح فراجع اه رشيدى قال فى المغنى تنبيه
 قوله دام الفراق لا يأتى فى الطلاق البائن ونحوه بخلافه فى الرضاع واللعان فلو عبر بدل دام بتقيد أو
 بقول الروضة لم يرتفع الفراق كان أولى اه (قوله لان قولهما) أى الشاهدين وهو علة دوام
 الفراق (قوله محتمل) أى صدقه وكذبه (قوله والقضاء) أى قضاء القاضى وقوله لا يرد محتمل
 أى بقول محتمل صدقا وكذبا (قوله ويجب على الشهود) أى الذين رجعوا عن شهادتهم (قوله
 حيث لم يصدقهم الزوج) أى فى شهادتهم بما ذكر من الطلاق والرضاع فان صدقهم بان قال
 انهم محقون فى شهادتهم بما ذكر فلا يجب عليهم له شئ ومحله أيضا حيث لم يكن الزوج قناكاه فان كان
 كذلك فلا يجب عليهم له شئ لانه لا يملك شيا ولا يجب عليهم شئ أيضا لما سألناه لانه لا تعلق له بوجه
 عبده فلو كان معضا وجب له عليهم قسط الحرية كذا فى التحفة واستظهر فى المغنى الحاق
 ذلك بالا كساب فيكون لسيدته كله فيما اذا كان قناوا بعضه فيما اذا كان مبعضا (قوله مهر مثل)
 أى ساوى المسمى فى العقد أولا (قوله ولو قبل وطء) أى ولو وقع الفراق قبل الوطء والغاية للرد على
 القائل بوجوب نصفه فقط حينئذ لانه الذى فوتاه (قوله أو بعد ابراء الخ) معطوف على قبل وطء
 أى يجب عليهم ذلك ولو بعد ابراء الزوجة وزوجها عن المهر (قوله لانه) أى مهر المثل وهو علة
 لوجوب مهر المثل مطلقا ولو قبل الوطء أو بعد ابراء وقوله الذى فوتوه عليه اسم الموصول صفة للبضع
 وضمير فوتوه المنصوب يعود عليه وضمير عليه يعود على الزوج أى لان مهر المثل بدل البضع الذى
 فوتوه الشهود على الزوج وقوله بالشهادة أى بسببها فالباء سببية متعلقة بفوتوه (قوله الا ان ثبت)
 أى بينة أو اقرار أو علم قاض وعبرة المتنازع مع التحفة ولو شهد بطلاق وفرق بينهما فرجا فقامت
 بينة أو ثبت بحجة أخرى انه لا نكاح بينهما كان ثبت انه كان بينهما رضاع محرم أو أنها بانئت من قبل
 فلا غرم عليهم اذ لم يفوتا عليه شيئا فان غرما قبل البينة استردا اه (قوله بنحو رضاع) أى بسبب
 نحو رضاع وهو متعلق بما تعلق به خبر لا (قوله فلا غرم) أى عليهم الزوج والملازم لما قبله أن
 يقول فلا يجب عليهم مهر المثل (قوله اذ لم يفوتوا الخ) علة لعدم الغرم (قوله ولو رجع) أى بعد
 الحكم وقوله شهود مال أى عين ولوأولاد شهدا بعقبتها أو دين (قوله غرموا الخ) أى لانهم أحالوا بينه
 وبين ماله ومن ثم لو فوتوه ببذله كبيع بثمن يعادل المبيع لم يغرموا كما قاله الماوردى واعتمده البلقينى
 اه تحفة وقوله البذل أى وهو القيمة فى المتقوم والمثل فى المثلى واختلف فى القيمة فقبل تعتبر وقت
 الحكم لانه المقوت حقيقة وقيل وقت الشهادة لانهما السبب وقيل أكثر ما كانت من وقت الحكم الى
 وقت الرجوع واعتمد فى التحفة بالنسبة للشاهد الثانى وبالنسبة للحاكم فيما اذ رجع عن حكمه
 الاول (قوله بعد غرمه) أى بعد دفع المحكوم عليه المال للدعى والنظر متعلق بغرموا والاضافة
 من اضافة المصدر لفاعله وحذف مفعوله ويصح العكس وعليه يكون الضمير عائدا على المال
 (قوله لا قبله) أى لا يغرمون له قبل أن يغرم هو للدعى (قوله وان قالوا أخطأنا) أى غلطنا فى
 شهادتنا وهو غاية لغرمهم للمحكوم عليه البذل (قوله موزعا الخ) حال من مفعول غرموا وهو
 البذل أى غرموه حال كونه موزعا عليهم أو من فاعله وهو الواو أى غرموا حال كونهم موزعا عليهم
 البذل بالسوية ولا فرق فى ذلك بين أن يرجعوا معا أو مرتين * (تنبيه) محل ما تقدم فيما اذا
 رجعوا كلهم فان رجع بعضهم فان كان الباقي نصابا فلا غرم على الرجاع لقيام الحجة بمن بقي وان
 كان دون نصاب فعلى الرجاع نصف البذل يغرمه للمحكوم عليه ومحله أيضا فيما اذا اتحد نوع الشهود
 فان اختلف كأن شهد رجل وامرأتان فيما يشتبهم ثم رجعوا فعليه نصف وعليهما نصف لانهما
 كرجل واحد أو شهد رجل واربع نسوة فيما يشتب بمحضهن كرضاع ونحوه فعليه ثلث وعليهن
 ثلثان لما تقر بأن كل ثنتين برجل (قوله تمة الخ) المناسب ذكر حاصل ما فيها عند قوله فيما

لان قولهما فى الرجوع
 محتمل والقضاء لا يرد
 بمحتمل ويجب على
 الشهود حيث لم
 يصدقهم الزوج مهر
 مثل ولو قبل وطء
 أو بعد ابراء الزوجة
 زوجها عن المهر
 لانه بدل البضع الذى
 فوتوه عليه بالشهادة
 الا ان ثبت أن لا نكاح
 بينهما بنحو رضاع
 فلا غرم اذ لم يفوتوا
 شيئا ولو رجع شهود
 مال غرموا للمحكوم
 عليه البذل بعد
 غرمه لا قبله وان
 قالوا أخطأنا موزعا
 عليهم بالسوية
 * (تمة) قال شيخ
 مشايخنا **ك**ريا
 كالغرمى فى تليق

هذا) أي قبول شهادتهما وقوله من تلفيق الشهادة من كل وجه أي لفظا ومعنى (قوله بل صورة
 الخ) لو أتى به على صورة العلة وقال لان صورة الخ لكان أولى وقوله واحدة أي وهي قوله طلقتها
 ثلاثا والفرق بينهما معنى لان الاقرار اخبار عما مضى والانشاء حصول في الحال وقوله في الجملة أي في
 غالب الاحوال وقد تختلف الصورة كما لو قال لولمهاز وجهها فهذا اقرار بالطلاق كما مر في بابه وليس
 صورته كصورة انشائه (قوله والحكم) أي على المدعي عليه بالطلاق وهذا من تنمة الدليل على أن
 هذا ليس من تلفيق الشهادة من كل وجه وقوله ثبت بذلك أي بصدور صورة الطلاق منه وقوله
 كيف كان أي على أي حالة ووجد ذلك سواء كان بقصد الانشاء أو بقصد الاقرار (قوله وللقاضى بل
 عليه) أي بل يجب وقوله سماعها أي الشهادة الصادرة منهما وانما ذكرها عقب الدعوى والبيانات لان
 العلم (قوله خاتمة في الايمان) أي في بيان أحكامها وانما ذكرها عقب الدعوى والبيانات لان
 الايمان قد يحتاج لتقديم دعوى والفقهاء يذكرونها قبل القضاء لان القاضى قد يحتاج الى اليقين
 من الخصوم فلا يقضى الا بعد ما فل كل وجهة والايمان بفتح الهمزة جمع يمين وهي في اللغة اليد اليمنى
 وأطلقت على الحلف لانهم كانوا اذا حلفوا وضع أحد يمينيه في يمين صاحبه وقيل القوة ومنه قوله
 تعالى لاخذنا منه باليمين أي بالقوة وعليه فتسمية الحلف به لانه يقوى على الحث أو عدمه وعلى الاول
 جرى م ر في النهاية وعلى الثاني جرى ابن حجر في التلخيص وفي الشرع تحقيق أمر محتمل باسم من أسمائه
 تعالى أو صفة من صفاته ماضيا كان أو مستقبلا نفيا أو اثباتا كما في العادة كحلفه ليدخلن الدار أو
 تمتعافها كحلفه ليقتلن الميت أو ليقتلن زيدا بعد موته والمراد بتحقيق ذلك التزام تحقيقه وإيجابه
 على نفسه والتصميم على تحصيله واثبات أنه لا بد منه وأنه لا سعة في تركه وليس المراد به جعله محققا
 حاصل لا ذلك غير لازم والمراد بالامر النسبة الكلامية كما اذا قلت زيدا قائم فعو رضت فيه فقلت
 والله انه قائم فتحقيق ذلك والمراد بالمحتمل العقل فيدخل فيه الحال العادي وخرج بتحقيق أمر
 لغو اليمين الاتي و بالمحتمل المراد به هنا غيره وهو الواجب فقط كقوله والله لا موتن فليس يمين
 لا متناع الحث فيه أي مخالفة المحلوف عليه فلا اخلاص فيه بتعظيم اسمه تعالى * والاصل فيها
 قبل الاجماع آيات كقوله تعالى لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤخذكم بما عقدتم الايمان
 أي قصدهم وما يدل على آية أخرى وهي ولكن يؤخذكم بما كسبت قلوبكم وقوله تعالى ان الذين
 يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا الآية وأخبار منها أنه صلى الله عليه وسلم كان يحلف لا ومقلب
 القلوب رواه البخاري ومنها قوله عليه السلام والله لا غزو من قرى ثلاث مرات ثم قال في الثالثة ان
 شاء الله رواه أبو داود وقد أمره الله بالحلف على تصديق ما أمر به في ثلاثة مواضع من القرآن في يونس
 في قوله تعالى قل اي وربي انه لحق وفي سبأ في قوله تعالى وقال الذين كفروا لا تأتينا الساعة قل بلى
 وربي لتأتينكم وفي التغابن في قوله تعالى زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بلى وربي لتبعن وأركانها
 حالف ومحلوف به ومحلوف عليه وشرط في الاول التكليف والاختيار والنطق والقصد فلا تتعقد
 يمين الصبي والمجنون والمكره ويمين اللغو وفي الثاني أن يكون اسما من أسمائه تعالى أو صفة من
 صفاته على ما سيأتي وفي الثالث أن لا يكون واجبا بان يكون محتملا عقلا ولو كان مستحسنا عادة كما
 علمت (واعلم) أن الايمان نوعان واقعة في خصوصية واقعة في غيرهما فالتى تقع فيها ما أن تكون
 لدفع وهي يمين المنكر للحق بان قال لي عليك كذا فانكر وحلف لدفع مطالبة المدعي بالحق واما أن
 تكون للاستحقاق وهي خمسة اللعان فالخالف يستحق بحلفه حدز وجته لانه ان لم تحلف هي
 والقسامة فالمستحق يحلف ويستحق الدية واليمين مع الشاهد في الاموال أو ما يؤل اليها واليمين
 المردودة على المدعي بعد النكول واليمين مع الشاهدين والتي تقع في غير الخصومة ثلاثة أقسام اثنتان
 لا ينعقدان وهما لغو اليمين ويمين المكره بفتح الراء واحد ينعقد وهو يمين المكلف المختار القاصد

هـذا من تلفيق
 الشهادة من كل وجه
 بل صورة انشاء
 الطلاق والاقرار به
 واحدة في الجملة
 والحكم ثبت بذلك
 كيف كان وللقاضى
 بل عليه سماعها
 انتهى
 * (خاتمة في الايمان) *

في غير واجب * واعلم أيضاً أن الفقهاء يجمعون النذر مع الإيمان في كتاب واحد لما بينهما من المناسبة
وهي أن بعض أقسام النذر فيه كفارة بممين والمؤلف رحمه الله تعالى خافهم وذكروا في أواخر باب الحج
عقب مبحث الاضحية وله وجه أيضاً كما أنها عليه هناك وهو أن بعض أقسام الحج قد يكون مندوراً
وكذلك الاضحية فناسب أن يستوفي الكلام على النذر هناك (قوله لا ينعقد اليمين الا بالح) انعقادها
بهذين النوعين من حيث الحنف المرتب عليه الكفارة أمام من حيث وقوع المحلوف عليه فلا ينحصر
فهم بل يحصل بغيرهما أيضاً كالحلف بالعق والطلاق المعلقين على شيء كقوله ان دخلت الدار
فأنت طالق أو فعبدى حر وأما قولهم الطلاق والعق لا يحلف بهما معناه أنهما لا يكونان مقسمهما
كقوله والطلاق أو والعق لا أفعل كذا وقوله باسم المراد بالاسم ما دل على الذات فقط كالماء أو على
الذات والمعنى كالحالق وبالصفة ما دل على المعنى فقط كعظمته وقوله خاص بالله تعالى أي بان لا يطلق
على غيره كالله وكتب العالمين ومالك يوم الدين وكالحى الذى لا يموت وكن نفسى بيده أي بقدرته
يصرقها كيف يشاء والذى أعبدته أو أسجد له فلا فرق بين المشتق وغيره ولا بين أن يكون من
الاسماء الحسنى أو لا ولا بين أن يكون من الاسماء المضافة أو لا (واعلم) أن أسماءه تعالى ثلاثة أنواع
كما يعلم من عبارة المنهاج ما لا يحتمل غير الله تعالى وهو ما ذكر وما يحتمل غيره والغالب اطلاقه عليه
تعالى كالرحيم والخالق والرازق وما يستعمل فيه وفي غيره على حد سواء كالموجود والعالم والقسم
الاول لا يقبل فيه ارادة غير الله تعالى لانه لا يحتمل غيره اذا افترض أنه مختص بالله تعالى وأما اذا قال
أردت به غير اليمين كأن قال بالله لا أفعل كذا وقال أردت تبرك بالله تعالى أو أستعين بالله فإنه يقبل
منه لأن التورية نافعة كما سيصرح به ما لم تكن بحضرة القاضى المستحلف له والا فلا تنفعه قال في
فتح الجواد خلافا لما توهمه عبارة المنهاج أي من عدم قبول ذلك منه على أنه قبل انها سبق قلم اه ونص
عبارة المنهاج لا تنعقد اليمين الا بذات الله تعالى أو وصفه كقوله والله ورب العالمين والحى الذى
لا يموت ومن نفسى بيده وكل اسم يختص به ولا يقبل قوله لم أرد به اليمين اه والقسم الثانى تنعقد به
اليمين ما لم يرد به غير الله بان أراده أو أطلق لا نصرافه عند الاطلاق اليه تعالى لكونه غالباً فيه فان
أراد به غيره لم ينعقد اليمين لانه يطلق على غيره كرحيم القلب وخالق الافك ورازق الجيش ورب
الابل فيقبل هنا ارادة غيره تعالى كما يقبل ارادة غير اليمين والقسم الثالث تنعقد به اليمين ان أراده
تعالى بخلاف ما اذا أراد به غيره أو أطلق لانه لما أطلق عليه وعلى غيره سواء أشبهه الكليات فلا يكون
يميناً الا بالنية (قوله أو وصفه من صفاته) أي الذاتية كما في التحفة والنهاية وشرح التحرير وكتب
الرشيدى مانصه قوله الذاتية أخرج الفعلية كالخلق والرزق فلا تنعقد بها كما صرح به الرافعى
وأخرج السليبية ككونه ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض لكن بحث الزركشى الانعقاد بهذه لانها
قديمة متعلقة به تعالى اه وكتب شق مانصه ليس المراد بها أي بالذاتية خصوص صفات المعاني
السبعة المذكورة في الكلام بل المراد ما يشعلها وغيرها من كل مقام بالذات كالعظمة ومثلها
الصفات السليبية على المعتمد كعدم الجسمية والقدم والبقاء وكذا الاضافية كالازلية والقبلية للعالم
مخلاف الصفات الفعلية كالخلق والرزق والاحياء والاماتة فلا تنعقد بها اليمين وان نوى خلافاً
للحنفية اه قال في شرح الروض والفرق بين صفتي الذات والفعل أن الاولى ما استحقته في الازل
والثانية ما استحقته فيما لا يزال دون الازل يقال علم في الازل ولا يقال رزق في الازل الا توسعاً اه (قوله
كوالله) هو وما بعده إلى قوله وخالق الخلق أمثله للاسم وقوله ولو قال وكلام الخ أمثله للصفة ولو
حذف لفظ لو وعطف ما بعدها على ما قبلها كان أولى * (تنبيه) * اللحن هنا لا يؤثر في الانعقاد فلو
رفع الاسم الداخل عليه أو القسم أو نصبه أو سكنه انعقد به اليمين كما في المعنى وشرح المنهج (قوله
وكلام الله) أي أو ومثبته وعلمه وقدرته وعزته وعظمته وكبريائه وحقه ان لم يرد بالحق العبادات

لا تنعقد اليمين الا
باسم خاص بالله تعالى
أو وصفه من صفاته
كوالله والرحمن
والاله ورب العالمين
وخالق الخلق ولو قال
وكلام الله أو كتاب
الله أو قرآن الله أو
والتوراة

أو بالانجيل فيمن
وكذا والمصحف أن لم
ينو بالمصحف الورق
والجلد وان قال
وربي وكان عرفهم
تسمية السيد با
فكنانة والافمين
ظاهر أن لم يرد غير
الله ولا ينعتق بخلق
كالنبي والكعبة
للهي الصحيح عن
الحلف بالآباء وللأمر
بالحلف بالله وروي
الحاكم خبر من حلف
بغير الله فقد كفر
وجملوه على ما إذا قصد
تعظيمه كتعظيم الله
تعالى فإن لم يقصد
ذلك أثم عند أكثر
العلماء أي تبعا لنص
الشافعي الصريح
فيه كذا قال بعض
شرح المهاج والذي
في شرح مسلم عن
أكثر الأصحاب
الكراهة وهو المعتقد
وان كان ادليل
ظاهر في الائم قال
بعضهم وهو الذي
ينبغي العمل به في
غالب الأعصار لقصد
غالبهم به أعظام
المخلوق به ومضاهاته
لله تعالى الله عن
ذلك علوا كبيرا وإذا
حلف بما ينعتق به
اليمن ثم قال لم أرد به
اليمن لم يقبل

وبالعلم والقدرة المعلوم والمقدور وبالبيعة ظهور آثارها الطاهرة وهي قهر الجبارة في العظمة
والكبرياء وعز المخلوقات عن إيصال مكره إليه تعالى في العزة فإن أراد ذلك فليس بعين (قوله فيمن)
خبر مبتدأ محذوف أي فهو عين ومحملة أ أراد بذلك كله الصفة القدسية فإن أراد غيرها بان أراد
بالكلام الالفاظ التي تقرأها ويكتبها بكتاب الله المكتوب من النقوش وبالقرآن المقر ومن الالفاظ التي
تقرأها والخطبة وبالتوراة والانجيل الالفاظ التي تقرأ فليس ذلك بعين (قوله وكذا والمصحف)
أي وكذلك يكون يميننا إذا حلف بالمصحف (قوله ان لم ينو الخ) فان نوى ذلك فليس بعين (قوله وان
قال وربي) أي بالاضافة فان قال والرب بالالف واللام فهو يمين صريح لا يسهل ولا يستعمل في غير الله
تعالى (قوله وكان عرفهم) أي عرف أهل بلدة الحالف (قوله فكناية) أي فان نوى به اليمن انعتقد
والافلا (قوله والا) أي بان لم يكن في عرفهم ذلك وقوله فيمن ظاهر أي صريح بحاقبة عقده اليمن
من غيرنية (قوله ان لم يرد غير الله) قيد في كون الحلف بورد يينعتقد به اليمن وخرج به ما إذا أراد
به غير الله فانه لا يكون يميننا لانه يصح اطلاقه على غير الله تعالى ولولم يكن في عرف بلدة ذلك الاطلاق
(قوله ولا ينعتق) أي اليمن بمعنى الحلف والاولى فلا ينعتق بقاء التفريح لان المقام له اذ هو مفهوم
حصر انعقاد اليمن في القسمين السابقين والمعنى اذا حلف بغير الله لا تنعتق يمينه ولو شرك في حلفه بين
ما يصح الحلف به وغيره كوالله والكعبة فالوجه انعتقد اليمن ان قصد الحلف بكل أو أطلق وكذا
لو قصد الحلف بالمجموع لان جزءه هذا المجموع يصح الحلف به فالمجموع الذي جزؤه كذلك يصح
الحلف به كذا في سم (قوله كالنبي) أي بان يقول والنبي أو وحق النبي لا فعلن كذا أو ينبغي للحالف
أن لا يتساهل في الحلف بالنبي صلى الله عليه وسلم لكونه غير موجب لكفره سيما اذا حلف على نية
أن لا يفعل فان ذلك قد يجزئ الكفر لعدم تعظيمه لرسول الله صلى الله عليه وسلم والاستخفاف به
(قوله للنهي الصحيح الخ) أي في خبرنا الله فيها كم أن تحلفوا بآباءكم فن كان حلفا للحلف بالله
أوليه صحت وقوله وللأمر بالحلف بالله أي في الخبر السابق في قوله فن كان حلفا الخ وهو محل الدلالة على
النهي عن الحلف بالكعبة أو النبي ونحوهما ولا يرد على ذلك ما ورد في القرآن الحلف بغير الله تعالى
كقوله تعالى والشمس والضحى لانه على حد من مضى أي ورب الشمس مثلا أو ان ذلك خاص به
تعالى فاذا أراد تعظيم شيء من مخلوقاته أقسم به وليس بغيره ذلك (قوله فقد كفر) في رواية فقد أشرك
(قوله وجملوه) أي خبر الحاكم المذكور (قوله على ما إذا قصد) أي الحالف وقوله تعظيمه أي غير
اه (قوله فان لم يقصد ذلك) أي تعظيمه كتعظيم الله تعالى (قوله أثم الخ) أي فهو حرام ولا يكفر به
(قوله أي تبعا لنص الشافعي) قال في النهاية قال الشافعي وأخشي أن يكون الحلف بغير الله معصية
اه (قوله كذا قاله الخ) أي قال انه ياتم بذلك عند أكثر العلماء تبعا لنص (قوله والذي الخ) مبتدأ
خبره الكراهة أي كراهة الحلف بغير الله مع عدم قصد ما مر (قوله هو المعتقد) أي القول بالكراهة
المعتقد وفي الخفة قال ابن الصلاح يكره ما له حرمة شرعا كالنبي ويحرم ما له حرمة له كالطلاق وذكر
الماوردي ان للمعتب التحليف بالطلاق دون القاضي بل يمتز به الامام ان فعله وفي خبر ضعيف
ما حلف بالطلاق مؤمن ولا استخلف به الامنافق اه (قوله وان كان الخ) غاية في كون القول
بالكراهة هو المعتقد (قوله قال بعضهم وهو) أي القول بالائم (قوله لقد صدغالبهم) أي الحالفين
بغير الله وقوله أعظام المخلوق به أي باليمن وقوله ومضاهاته أي المخلوق أي مشابته لله وفيه اهـ
أن قصدوا المضاهاة بكفرون لا بنباتهم الشريعة ولا ياتمون فقط فتأمل (قوله تعالى الله) أي تنزه الله
وتباعد وقوله عن ذلك أي عن كون أحد مضاهيه أو يعظم كتعظيمه وقرله علوا أي تعالى فوضع اسم
المصدر في موضع المصدر مثل والله أنبتكم من الأرض نباتا ر قوله كبير اصفة لعلوا وفيها تمام المبالغة
في التزاهة (قوله واذا حلف بما ينعتق به اليمن) أي عاصر في كلامه من اسم خاص به تعالى أو صفة

من صفاته وقوله ثم قال لم أرد به اليمين لم يقبل هذه العبارة مساوية لعبارة المنهاج وقد علمت عن فتح
الجواد أنه قيل إنها سبق قلم وكذلك قاله شيخ الإسلام ونص عبارة المنهاج مع شرحه له الآن يريد به
غير اليمين فليس يمين فيقبل منه ذلك كما في الروضة وأصلها ثم قال فقول الأصل ولا يقبل قوله لم أرد به
اليمين مؤول أو سبق قلم اه (قوله ولو قال بعد يمينه ان شاء الله) مثل الاثبات التي كان لم يشأ الله
ومثل مشيئة الله مشيئة الملائكة لا مشيئة آدميين كما مر في باب الطلاق (قوله وقصد اللفظ الخ)
فيه أنه لا يشترط قصد اللفظ بل فراغ اليمين بل الشرط قبله قصد الاستثناء أي التعليق وعبارة
الروض وشرحه ويشترط التلفظ بالاستثناء وقصده قبل فراغ اليمين واتصالها بها اه (قوله واتصل
الاستثناء بها) أي باليمين اتصالا عرفيا لا حقيقيا لأنه لا يضر الفصل بسكته التنفس والعي وانقطاع
الصوت (قوله لم تنعقد اليمين) جواب لو وانما لم تنعقد لعدم العلم بوقوع المعلق عليه لان مشيئته
تعالى وما ألحق بها غير معلومة لنا وقيل تنعقد لكون مع عدم المؤاخذه بها (قوله فلا حث
ولا كفارة) تفريع على عدم انعقاد اليمين (قوله وان لم يتلفظ بالاستثناء) أي أو تلفظ به ولو لم يكن لم
يقصد الاستثناء بان سبق له اليه أو قصد التبرك أو ان كل شيء بمشيئة الله أو لم يعلم هل قصد
التعليق أم لا أو أطلق (قوله لم يندفع الخ) جواب ان وقوله الحث بكسر الحاء أي أتم حلف اليمين
بفعل المحلوف عليه كان قال والله لا أكاف زيدا فكلما قال في القاموس الحث بالكسر الاتم والحلف
في اليمين والميل من باطل الى حق وعكسه اه وقال في المصباح حث في يمينه يحث حثا اذا لم يف
بموافقه وحاث وحاثته بالتشديد جعلته حاثا والحث الذنب وتحث اذا فعل ما يخرج به من
الحث قال ابن فارس والتحث التبعيد ومنه كان صلى الله عليه وسلم يحث في غار حراء اه (قوله بل
يدين) بضم ياء المضارعة وفتح الدال ونشيد الياء المفتوحة أي يعمل باطنا بما نواه وقصده فان قصد
قبل فراغ اليمين الاستثناء لم تنعقد باطنا وان لم يقصد ذلك انعقدت (قوله ولو قال لغيره أقسمت
عليك) أي أو أقسم عليك وفي الجبرمي لو حذف لفظ عليك فيمين لا يجزى فيها تفصيل اه (قوله
أو أسألك بالله) قال ع ش وكذا لو قال بالله لتفعلن كذا من غير ذكر المعلق اه (قوله واراد يمين نفسه)
أي فقط بان أراد تحقيق هذا الامر المحتمل فاذا حلف شخص على آخرانه ما كل فالا كل أمر محتمل فاذا
أراد حقيقة وأنه لا بد من الاكل كان يميننا وان أراد أنشفع عنك بالله أنك تا كل أو أراد يمين المخاطب
كان قصد جعله حالفيا لا فلا يكون يمينالا لأنه لم يحلف هو ولا المخاطب اه يجزى (قوله ومتى لم يقصد
يمين نفسه) اظهر في مقام الاضمار فلو قال ومتى لم يرد هذا كان أولى (قوله بل الشفاعة) أي بل
قصد الشفاعة بالله ان يفعل المخاطب كذا وقوله أو يمين المخاطب أي جعل المخاطب حالفيا بالله تعالى
وقوله أو أطلق أي لم يقصد يمين نفسه ولا يمين المخاطب ويحمل في هذه الحالة على الشفاعة أي جعلت
الله شفيعا عندك في فعل كذا (قوله فلا تنعقد) أي اليمين (قوله لأنه لم يحلف هو) أي القائل
ذلك ولا المخاطب واعلم أن اللفظ الذي ينعقد به اليمين اما أن يكون صريحا والمراد به هنا ما يحصل
الانعقاد به عند الاطلاق وذلك كما في القسمين الأولين المارين أعني ما كان بمختص بالله من اسم
أو صفة له وما كان اطلاقا عليه غالبا واما أن يكون كناية وهي ما ليس كذلك فلا ينعقد به اليمين
الا بالنية وذلك كان باقي بالجلالة مع حذف حرف القسم نحو الله بتثليث الهاء أو تسكينها لا فعلن كذا
ونحو لعمر الله أو على عهد الله أو ميثاقه أو ذمته أو أمانته أو كفالته لا فعلن كذا ونحو أو شهد
أو شهدت بالله لقد كان الامر كذا ونحو عزمت أو أعزمت بالله لا فعلن كذا أو عليه لك لتفعلن كذا ونحو
ذلك كالألف التي تطلق على المولى وعلى غيره على حد سواء كالموجود والعالم والحي والديم واختلاف في
بله بنشيد اللام وحذف الألف فقال في التحفة هي لغو وان نوى بها اليمين لان هذه كلمة غير الجلالة
أذهى الرطوبة وقال في النهاية هي يمين ان نواه خ لا فالجمع ذهبوا الى أنها لغو وفي الجبرمي وبقي ما لو

ولو قال بعد يمينه ان
شاء الله وقصد اللفظ
والاستثناء قبل فراغ
اليمين واتصل
الاستثناء بها لم تنعقد
اليمين فلا حث ولا
كفارة وان لم يتلفظ
بالاستثناء بل نواه لم
يندفع الحث ولا
الكفارة ظاهرا بل
يدين ولو قال لغيره
أقسمت عليك بأنه
أو أسألك بالله لتفعلن
كذا واراد يمين نفسه
فيمين ومتى لم يقصد
يمين نفسه بل الشفاعة
أو يمين المخاطب
أو أطلق فلا تنعقد
لأنه لم يحلف هو ولا
المخاطب

قال والله يحذف الالف بعد اللام هل يتوقف الانعقاد على نيتها أولا ولا يظهر الا ان الثاني لعدم
الاشترك في اللفظ بين الاسم الكريم وغيره بخلاف البهية فنهامشتركة بين الحلف بالله وباله
الطوبى وبه وبقي ايضا ما لو حذف الهاء من لفظ الجلالة وقال بالا أو والا هل هي يمين أو لا فيه نظر
والاقرب الثاني لانها بدون الهاء ليست من اسمائه ولا صفاته ويحتمل الانعقاد عند نية اليمين
ويحتمل على انه حذف الهاء ترخيما والترخيم جائز في غير المنادى على قلة اه (قوله ويكره رد
السائل بالله تعالى) الخبر من سأل بالله تعالى فأعطوه وفي الزواجر أخرجه الطبراني وغيره إلا أحدكم
عن الخضر قالوا لي يا رسول الله قال بينما هو يمشي ذات يوم في سوق بني اسرائيل أبصره رجل مكاتب
فقال تصدق علي بارك الله فيك فقال الخضر آمنت بالله ما شاء الله من أمره ما عندى شيء
أعطيكم فقال المسكين أسألك بوجه الله لما تصدقت علي فاني نظرت السماحة في وجهك رجوت
البركة عنده فقال الخضر آمنت بالله ما عندى شيء أعطيكه إلا أن تأخذني فتبيعني فقال المسكين
وهل يستقيم هذا قال نعم أقول لقد سألتني بامر عظيم أما اني لا أخيبك بوجهي بعني قال فقدمه الى
السوق فباعه باربع مائة درهم فكث عند المشتري زمانا لا يستعمله في شيء فقال انما اشتريته
التماس خيرة عندي فاوصني بعمل قال أكره أن أشق عليك أنك شيخ كبير ضعيف قال ليس يشق
علي قال قم فأنقل هذه الحجارة وكان لا ينقلها دون ستة نفر في يوم فخرج الرجل لبعض حاجته ثم
انصرف وقد نقل الحجارة في ساعة قال أحسنت وأجملت وأطقت عالم أرك طيقه ثم عرض للرجل سفر
فقال اني أحسبك أميناً فاخلعني في أهلي خلافة حسنة قال أوصني بعمل قال اني أكره أن أشق عليك
قال ليس يشق علي قال فاضرب من اللبن لبيتي حتى أقدم عليك قال فرأى الرجل أسفاره قال فرجع وقد
شيد بناءه قال أسألك بوجه الله ما سبيك وما أمرك قال سألتني بوجه الله ووجه الله أو قعني في هذه
العبودية فقال الخضر سأحدثك من أنا أنا الخضر الذي سمعت به سألني مسكين صدقة فلم يكن
عندي شيء أعطيه فسألني بوجه الله فامكنته من رقبتي فباعني وأخبرك انه من سئل بوجه الله فرد
سأله وهو يقدر ووقف يوم القيامة جلده ولا لحم له يتققق فقال الرجل آمنت بالله شققت عليك يا نبي
الله لم أعلم قال لا بأس أحسنت واتقنت فقال الرجل يا نبي الله احكم في أهلي ومالي بما شئت
أو اختر فاحلى سبيلك قال أحب أن تخلى سبيلي فاعبد ربى فحلى سبيله فقال الخضر الحمد لله الذي أوثقني
في العبودية ثم نجاني منها اه (قوله أو بوجهه) أي بوجه الله كان يقول أسألك بوجه الله لتفعلن
كذا (قوله في غير المكره) متعلق برده وهو على حذف مضاف أي في سؤال غير المكره اما في سؤال
المكره فلا يكره رده ومثله المحرم بالاولى وذلك لما أخرجه الطبراني عن أبي موسى الاشعري رضى
الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ملعون من سأل بوجه الله ولم يعون من سئل
بوجه الله ثم منع سألته ما لم يسأل هجرانضم فسكون قال في الزواجر أي ما لم يسأل أمر اقبح لا يليق
ويحتمل انه أراد ما لم يسأل سؤالاً قبيحاً بكلام قبيح اه (قوله وكذا السؤال بذلك) أي وكذا يكره
السؤال بالله أو بوجهه حديث لا يسئل بوجه الله إلا الجنة (قوله ولو قال ان فعلت كذا فانا يهودي
أو نصراني) أي أو مستحل الخمر أو الزنا أو أنا بريء من الاسلام أو من الله أو من رسوله ونحو ذلك (قوله
فليس) أي قوله المذكور يمين وهو جواب لو (قوله لا تنفاه الخ) علة عدم انعقاد قوله المذكور
يميناً (قوله ولا كفارة) أي عليه (قوله وان حنت) أي بان فعل المحلوف عليه (قوله نعم يحرم
ذلك) أي قوله ما ذكرناه معصية والتلفظ باحرام (قوله بل ان قصد الخ) الصواب حذف لفظ
بل ولفظ حرم لانه قيد لقوله ولا يكفر وقوله أو أطلق أي لم يقصد شيئاً (قوله ويلزمه التوبة) أي لانه
حرام والتوبة واجبة من كل معصية ولا ينافي ذلك قوله بعد سن له أن يستغفر الله لان ذلك باللسان
وهو ليس بواجب (قوله فان علق) أي قصد تعليق اليهود ومحوه مما عر على فعل ذلك وقوله أو أراد

ويكره رد السائل
باله تعالى أو بوجهه
في غير المكره وكذا
السؤال بذلك ولو قال
ان فعلت كذا فانا
يهودي أو نصراني
فليس يمين لا تنفاه
اسم الله أو صفة
ولا كفارة وان حنت
نعم يحرم ذلك كغيره
ولا يكفر بل ان قصد
تبعيد نفسه عن
المحلف أو أطلق
حرم ويلزمه التوبة
فان علق أو أراد
الرضا بذلك ان فعل
كفر حلالاً

الرضاء بذلك أي بالتهود ونحوه وقوله أن فعل أي المعلق عليه وقوله كفر حال أي لان فيه رضاء بالكفر وهو كفر كما في باب الردة قال في المغني فان لم يعرف قصده لموت أو لغيبته وتعدت مرارته في المهمات القياس تكفيره إذا عرى عن القرائن الحاملة على غيره لان اللفظ بوضعه يقتضيه وكلامه الاذكار يقتضي خلافه اهـ والاوجه ما في الاذكار اهـ وقوله والاوجه الخ قال في التحفة هو الصواب (قوله وحيث لم يكفر) أي بان قصد تبعية نفسه أو أطلق (قوله سن له أن يستغفر الله) أي باللفظ والإفالة التوبة واجبة كما صرح به آتفا بقوله ويلزمه التوبة وذلك كان يقول أسستغفر الله العظيم الذي لا اله الا الله محمد رسول الله قال في التحفة وحذفهم أشهد هذا لا يدل على عدم وجوبه في الاسلام الحقيقي لانه يغتفر فيما هو للاحتياط ما لا يغتفر في غيره على انه لو قيل الاولي أن يأتي هنا لفظ شهد فهم ما لم يبعد لانه اسلام اجامع بخلافه مع حذفه اهـ (قوله وأوجب صاحب الاستقصاء ذلك) أي قوله لا اله الا الله الخ أي لخبرنا المحققين من حلف باللات والعزى فليقل لا اله الا الله ورده المجهور بان الامر فيه محمول على النذب (قوله ومن سبق لسانه الخ) عبارة الرضوخ وشرحه ومن حلف بلا قصد بان سبق لسانه الى لفظ اليمين بلا قصد كقوله في حالة غضب أو الجأح أو صلة كلام لا والله تارة وبلى والله تارة أخرى أو سبق لسانه بان حلف على شيء فسبق لسانه الى غيره فلو غوى فهو لغو ويمسك الا يقصد بذلك تحقيق اليمين ولقوله تعالى لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم ولخبر لغو اليمين لا والله وبلى والله رواه أبو داود وابن حبان وصححه فلو جمع بين لا والله وبلى والله في كلام واحد قال الماوردي الاولي لغو والثانية منعقدة لانها استدرأ مقصود منه اهـ وقوله قال الماوردي الخ قال في التحفة هو ظاهر ان علم انه قصد ما وكذا ان شك لان الظاهر انه قصد ما أما اذا علم انه لم يقصد ما فواضح انه لغو اهـ وقال في المغني وجعل صاحب الكافي من لغو اليمين ما اذا دخل على صاحبه فاراد أن يقوم له فقال والله لا تقوم وهو مما تميم به البلوى اهـ وهو ظاهر ان لم يقصد اليمين فان قصد ما كانت عينا كإيمانه عليه في التحفة والنهاية (قوله بلا قصد) لاحاجة اليه بعد قوله سبق لسانه كإيمانه عليه في المغني وعبارته تنبيه لاحاجة لقوله بلا قصد بعد قوله ومن سبق لسانه اهـ (قوله كذا والله وبلى والله) أي كقوله ذلك وقوله في نحو غضب متعلق بقوله المقدر (قوله لم ينقد) أي اليمين بذلك وهو جواب من (قوله) والحلف مكرره) أي لقوله تعالى ولا تتجمعوا الله عرضة لايمانكم أي نصيبا لها بان تذكر وامنها لتصدقوا ولخبر انما الحلف حدث أو ندمر واه ابن حبان في صححه ولانه ربما يجز عن الوفاء فيها حلف عليه قال حرملة سمعت الشافعي رضي الله عنه يقول ما حلفت بالله صادقا ولا كاذبا قط * (تنبيه) * كان الاولي للوفاء يزيد بعد قوله مكرره لفظ في الجملة وذلك لان من اليمين ما هو معصية كما سيأتي في كلامه ومنها ما هو مباح ومنها ما هو مستحب كان توقف عما نزل مندوب أو ترك مكرره ومنها ما هو واجب فيها اذا توقف عليها عمل واجب أو ترك حرام (قوله الا في بيعة الجهاد الخ) لوقال كغيره الا في طاعة كبيعة الجهاد الخ لكان اولى اذ عيارته تنفيد الحصر في هذه الثلاثة مع انه ليس كذلك بل مثلها كل طاعة من فعل واجب أو ترك حرام أو فعل مندوب فلا كراهة في الحلف في جميع ذلك ومثل في شرح الررض للبيعة على الجهاد بقوله عليه الصلاة والسلام والله لا أغزون قريشا الحديث المار وقوله والحث على الخير أي كقوله والله ان لم تثبت لئدم (قوله والصادق في الدعوى) الملائم لما قبله أن يقول وفي الدعوى الصادقة أي عند حاكمهم ولا تذكره اليمين أيضا فيما اذا دعت حاجة اليها كنوكيد كلام كقوله صلى الله عليه وسلم فوالله لا يمل الله حتى تملا أي لا يترك ثوابكم حتى تتركوا العمل أو تعظم أمر كقوله عليه السلام والله لو تعلم ما علم لضحتم قليلا ولبكيتم كثيرا (قوله ولو حلف الخ) هذا إشارة الى استثناء رابع فكنه قال وتكرره لان حلف على ارتكاب معصية فحرم

وحيث لم يكفر سن له أن يستغفر الله تعالى لا يقول لا اله الا الله محمد رسول الله وأوجب صاحب الاستقصاء ذلك ومن سبق لسانه الى لفظ اليمين بلا قصد كلا والله وبلى والله في نحو غضب أو صلة كلام لم ينقد والحلف مكرره الا في بيعة الجهاد والحث على الخير والصادق في الدعوى ولو حلف في ترك واجب أو فعل حرام عصي ولزمه حنث وكفارة

وقوله ولزمه حنث الخ تلخص من كلامه ان الحنث تارة يجب كما في هذه الصورة وتارة يندب كما ذكره بقوله أو ترك مستحب أو فعل مكروه وتارة يكون خلاف الاولى كما ذكره بقوله أو على ترك مباح أو فعله وبقي عليه الكراهة وذلك كما اذا حلف على فعل مندوب أو ترك مكروه والتعريم كما اذا حلف على فعل واجب أو ترك حرام فيحرم عليه الحنث بترك واجب أو فعل حرام فتحصل ان الحنث تعتبر به أحكام خمسة ولا تعتبر به الاباحة لانه في صورة المباح يكون خلاف الاولى وبضد ما قيل في الحنث يقال في البرغيث وجب الحنث حرم السر وحيث حرم الحنث وجب البر وحيث ندب الحنث كره البر وحيث كره الحنث ندب البر اهـ بجري يتصرف وقوله عصى أى بالخلف واستثنى البلقيني من الصورة الاولى أعني ترك الواجب مستثنتين الاولى الواجب الذي يمكن سقوطه كالقصاص بعد الحكم به فانه يمكن سقوطه بالعفو الثانية الواجب على الكفاية كما لو حلف لا يصلي على فلان الميت حيث لم تتعين عليه فانه لا يعصى بهذا الحلف اهـ معنى وقوله ولزمه حنث وكفارة أى لان الاقامة على هذه الحالة معصية وخبر الصحيحين من حلف على يمين فرأى غيرهما خيرا منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه وانما يلزمه الحنث اذا لم يكن له طريق سواء والا فلا كما لو حلف لا ينفق على زوجته فان له طريقا بان يعطيها من صداقها أو يقرضها ثم يبرئها لان الغرض حاصل مع بقاء التعظيم اهـ شرح المنسوخ وقوله بان يعطيها من صداقها أى مع كون النفقة باقية في ذمته والاولى أن يمثل بنفقة القريب لانها تسقط بمضي الزمان اهـ بجري (قوله أو ترك الخ) بالجر عطف على ترك واجب وقوله مستحب أى كسنة الظهور وقوله أو فعل الخ عطف على ترك أى كالتفات في الصلاة وقوله سن حنثه وعليه كفارة) أى لان اليمين والاقامة عليهما مكروهان ولا يهتدون ولا يأتل أو لو الفضل منكم والسعة أن يؤتوا اولى القربى والمساكين والمهاجرين في سبيل الله وليعفووا وليعفووا ألا تحبون أن يغفر الله لكم والله غفور رحيم وسبب نزولها أن الصديق رضى الله عنه حلف أن لا ينفق على مسطح بعدما قال لعائشة ما هي بريئة منه فانزل الله ولا يأتل أو لو الفضل الآية فقال بلى والله انى لاحب أن يغفر الله لى فرجع الى مسطح الذى كان يجريه عليه من النفقة (طريفة) يحكى أن ابن المقرئ منع النفقة عن ولده لما رآه غير مستقيم فكتب اليه ولده

لا تقطع عن عادة بر ولا * تجعل عقاب المرء في رزقه
فان أمر الافك من مسطح * يحط قدرا النجم من أفقه
وقد جرى منه الذى قد جرى * وعوتب الصديق في حقه
(فاجابه بقوله) قد يمنع المضطر من ميتة * اذا عصى بالسب في طرقة
لانه يقوى على توبه * توجب ابصا الى رزقه
لوم يتب مسطح من ذنبه * ما عوتب الصديق في حقه

(قوله أو على ترك مباح أو فعله) معطوفان على ترك واجب أى أو حلف على ذلك وقوله كدخول دار الخ مثال للمباح * (تنبيه) * اختلف فيما لو حلف لا يأكل طيبا ولا يلبس ناعما ف قيل مكروه لقوله تعالى قل من حرم زينة الله الآية وقيل طاعة لما عرف من اختيار السلف خشونة العيش وقيل يختلف ذلك باختلاف أحوال الناس وقصودهم وفراغهم للعبادة واشتغالهم بالضيق والسعة وهذا كما قال الرافعي الصواب (قوله فالأفضل ترك الحنث) وقيل الأفضل له الحنث لستفنع الفقراء بالكفارة قال الاذرى ويشبهه ان محل الخلاف ما اذا لم يكن في ذلك أذى للغير فان كان بان حلف لا يدخل دارا أحد أبويه أو أقاربه أو صديقه فالأفضل الحنث قطعاً وعقد اليمين على ذلك مكروه بلا شك وكذا حكم الأكل واللبس اهـ معنى (قوله ابقاء لتعظيم الاسم) أى المحلوف به أى ولقوله تعالى ولا تنقضوا الايمان بعد تو كيدها (تنبيهات) من حلف أن لا يفعل شيئا ككونه

أو ترك مستحب أو
فعل مكروه سن
حنثه وعليه كفارة
أو على ترك مباح أو
فعله كدخول دار
وأكل طعام كلا
أكله أنا فالأفضل
ترك الحنث ابقاء
لتعظيم الاسم

لا تزوج موليته أولا يطلق امرأته أولا يعتق عبده أولا يضرب غلامه فامر غير به ففعله وكيلاه
 ولو مع حضوره لم يحث لانه حلف على فعله ولم يفعل الا أن يريد الحالف استعمال اللفظ في حقيقته
 وعازمه وهو أن لا يفعله هو ولا غيره فحث بفعله وكيلاه فحذر عما أرادته فان فعل الشيء الذي
 حلف عليه بنفسه عامدا عما استختر احث بخلاف ما لو كان جاهلا أو ناسيا أو مكرها فلا يحث
 حينئذ ومن الفعل جاهلا أن يدخل دارا لا يعرف انها المحلوف عليها أو يسلم على زيد في ظلمة ولا يعرف
 انه زيد وهو حالف انه لا يسلم عليه ومن حلف لا يبيع هذا العبد أو لا يشتري هذا الثوب فوجهه في
 الاولى أو وجه له في الثانية لم يحث لانه لم يفعل المحلوف عليه من حلف لا يبيع ولا يוכל وكان قد
 وكل قبل ذلك ببيع ماله فباع الوكيل بعد الحلف بالو كالة السابقة ففي فتاوى القاضى حسين انه
 لا يحث لانه بعد البيع لم يباشر ولم يוכל وقياسه انه لو حلف على زوجه أنه لا يخرج الا باذنه وكان قد
 أذن لها قبل ذلك في الخروج الى موضع معين فخرجت اليه بعد الميعاد لم يحث ومن حلف لا يعتق
 عبده فكاتبه وعتق بالاداء لم يحث كما نقله الشيخان عن ابن القطان وأقره ومن حلف لا يأكل
 الحشيشة فبلعها من غير مضغ حث لانه يسمى أكلأعرفا والايمان مبنية على العرف بخلاف ما لو
 حلف بالطلاق انه لا يأكل الحشيشة فبلعها من غير مضغ فانه لا يحث لانه لا يسمى أكلألغة والطلاق
 مبنى على اللغة ولو حلف لا يلبس خاتما فلبسه في غير الخنصر لم يحث ومن حلف لا يكتب بهذا القلم
 فكسره بيمينه وبرا به بيمينه جديدة وكتب به لم يحث ومن حلف لا يتغدى أو لا يتعشى أو لا يتسحر فلا
 يحث في الاول الا بالاكلة قبل الزوال لان وقت الغداء من طلوع الفجر الى الزوال ولا يحث في الثاني
 الا بالاكلة بعد الزوال لان وقت العشاء من الزوال الى نصف الليل ولا يحث في الثالث الا بالاكلة بعد
 نصف الليل لان وقت السحور من نصف الليل الى طلوع الفجر ومن حلف لا يفارق غريمه حتى يوفيه
 حقه ففهر بغيره منه لم يحث ولو تمسك من اتباعه بل ولو أذن له في الهرب لانه لم يفارقه هو ومن حلف
 لا يدخل الدار حث بدخوله داخل بابا حتى دهليزها ولو برجل واحدة معتمدا عليها فقط لا يصعد
 سطح من خارج الدار ولو صوطا بان يكون له درج يصعد عليها من خارجها وإذا حلف الامير
 مثلا لا يضرب زيدا فامر الجلا فضر به لم يحث أو حلف لا يبني بيته فامر البناء ببناؤه فبناه فكذلك
 لا يحث أو حلف أن لا يحلق رأسه فامر حلاقا فحلقه لم يحث كما جرى عليه ابن المقرئ لعدم فعله وقيل
 يحث للعرف ومطلق الحلف على العقود ينزل على الصحيح منها فلا يحث بالفاسد ولو أضاف العقد الى
 ما لا يقبله كان حلف لا يبيع الخمر والمستولدة ثم أتى بصورة البيع فان قصد التلغظ بلفظ العقد مضافا
 الى ما ذكره حث وان أطلق فلا وكذلك الحلف على العبادات كالصلاة والصوم ينزل على الصحيح
 منهم فلا يحث بالفاسد منهما الا الحث فانه يحث بالفاسد ولو حلف لا يصلي لم يحث بالصلاة الجنازة لانها
 لا تسمى صلاة عرفا ومن حلف لستين على الله أحسن الثناء وأعظمه أو أجمله فيقل لأحصى ثناء
 عليك أنت كما أثنيت على نفسك أو بأجل التحاميد فقل الحمد لله جدا يوفي نعمه وكفا في مزيد
 أو حلف ليصلين على النبي صلى الله عليه وسلم بأفضل الصلاة عليه فيصل بالصلاة الابراهيمية التي في
 التشهد وهنأفروع كثيرة تركناها خوف الإطالة (قوله فرع الخ) الاولى فروع لانه ذكر
 أربعة الاول قوله ين تغليظ الخ الثاني قوله ويعتبر في الحلف الخ الثالث قوله واليمين يقطع الخصومة
 الخ الرابع قوله واليمين المرودة الخ * واعلم أن ما ذكره الفقهاء في باب الدعوى وهو
 الانسب وان كان له كرههنا وجه أيضا وهو ان الكلام في لايان وانها قد تقع في خصوصية كإمر
 وقوله تغليظ يمين الخ انما سن ذلك لان اليمين انما وضعت للرجوع عن التعدي فغلظت بمبلغ
 وتأكيد الردع فيها هو متأكد في نظر الشرع وهو ما سيدكره من النكاح الخ وقوله من المدعى
 أى صادرة منه فيما اذا كان المدعى به يثبت بيمين وشاهد أو في يمين الرد وقوله والمدعى عليه أى

(فرع) * يسن
 تغليظ يمين من المدعى

وتعليظ يمين صادرة من المدعي عليه فيما اذا لم يكن عند المدعي بينة (قوله وان لم يطلبه) أي
 التعليظ وهو غاية في سنية التعليظ أي يسن وان لم يطلبه الخصم قال في التحفة بل وان أسقطه كما قاله
 القاضي اه (قوله في نكاح الخ) أي في دعوى ذلك والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة ليمين
 أي يمين واقعة في دعوى الخ ويحتمل ان في معنى على والجار والمجرور متعلق بيمين ولا حاجة الى تقدير
 مضاف أي يمين على نكاح وطلاق الخ وقوله ووكالة أي ولو في درهم اه تحفة (قوله وفي مال)
 معطوف على نكاح وقوله بلغ عشرين دينار أي أو ما قيمته ذلك * (تنبيه) * كان حقه أن يزيد ولعان
 كما في التحفة لان قوله الا في وقوعه ما عليه أولى لا يظهر الا في الزوجين المتلاعنين لانهما هما
 اللذان يصعدان على المنبر (قوله لا في سادون ذلك) أي لا يسن تعليظ اليمين فيما دون عشرين
 ديناراً (قوله لانه) أي ما دون ذلك وقوله حقير في نظر الشرع أي فلم يعتن فيه بتعليظ اليمين (قوله
 نعم الخ) استدراك على عدم سنية التعليظ فيما دون ذلك وقوله لوراءه الخا كم المفعول الثاني محذوف
 أي رأى التعليظ أصح فيما دون ذلك وقوله لنحو جراءة الخالف أي على اليمين واللام للتعليل وهي
 متعلقة برأي أو بمفعوله الثاني المحذوف وقوله فعله أي فعل الخا كم التعليظ في اليمين (قوله وهو)
 أي الزمان الذي يحصل به التعليظ وقوله بعد العصر أي لان اليمين الفاجرة بعد العصر أغلظ عقوبة
 لخبر الصحاحين عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا
 يزكهم ولهم عذاب أليم وعدمهم رجلا خاف على يمين كاذبة بعد العصر يقتطع بها مال امرئ مسلم
 (قوله وعصر الجمعة أولى) أي من عصر غير الجمعة لان يومها أشرف الاسبوع وساعة الاحابة فيها
 بعد عصرها (قوله وبالمكان) معطوف على بالزمان أي والتعليظ يكون بالمكان أيضاً (قوله
 وهو) أي المكان الذي يحصل به التعليظ به وقوله للسلمين عند المنبر الطرف متعلق بمحذوف خبر
 المبتهد أو الجار والمجرور وقوله متعلق بما يتعلق به هذا الخبر أي وذلك المكان كائن عند المنبر بالنسبة
 للمسلمين أي أما بالنسبة لغيرهم اذا ترفعوا اليها فيبغى بكسر الباء وهي معبد النصراني أو كنيسة
 وهي معبد اليهود أو بيت نار مجوس لا بيت أصنام وثني دخل دارنا مدين أو أمان وترافعوا اليها فلا
 يحلف فيه لانه لا أصل له في الحرمات والتعظيم بل في مجاس الحكم وعبارة الخطيب في باب اللعان فان
 كار في غير المساجد الثلاثة فيكون في الجامع على المنبر كما صححه صاحب الكافي لان الجامع هو
 المعظم من تلك البلدة والمنبر أولى فان كان في المسجد الحرام فبين الركن الذي فيه الحجر الأسود
 وبين مقام ابراهيم عليه الصلاة والسلام ويسمى ما بينهما بالخطيم فان قيل لاشي في مكة أشرف من
 البيت أحسن بان عدلهم عنه صيانة له عن ذلك وان كان في مسجد المدينة فعلى المنبر كما في الام
 والتخصر لقوله صلى الله عليه وسلم من حلف على منبري هذا يمينا آثم أو مقعده من النار وان كان
 في بيت المقدس فعند الصخرة لانها أشرف بقاعة لانها قبلة الانبياء عليهم الصلاة والسلام وفي ابن
 حبان انها من الجنة اه ومحل ذلك في غير المرأة الخائض أو النفساء أو المتخيرة أما هي فعند باب الجامع
 لتحريم مكثها فيه (قوله وصعودهما) أي الزوجين عند اللعان كما علمت وعبارة فتح الجواد مع الاصل
 ورقى كل منهما عند لعانه عليه أي المنبر بطيبة شرفها الله وبغيرها أيضاً ولي وان قل القوم اه وقوله
 عليه أي على المنبر (قوله وزيادة الخ) معطوف على بالزمان أي ويكون التعليظ بزيادة الاسماء
 والصفات كأن يقول والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم السر
 والعلانية هذا ان كان الخالف مسلماً فان كان يهودياً فله القاضى بالله الذي أرسل التوراة على
 موسى ونجاه من الغرق أو نصرانياً فله بالله الذي أنزل الانجيل على عيسى أو مجوسياً أو وثنياً فله
 بالله الذي خلقه وصوره ولا يجوز للقاضي أن يحلف أحداً بطلاق أو عتق أو نذر ومتى بلغ الامام أن
 القاضي يتحلف الناس بذلك عزله كما قاله الشافعي رضي الله عنه وقال ابن عبد البر لا أعلم أحداً من

والمدعي عليه وان لم
 يطلبه الخصم في نكاح
 وطلاق ورجعة
 وعتق ووكالة وفي مال
 بلغ عشرين ديناراً لا
 فيما دون ذلك لانه
 حقير في نظر الشرع
 نعم لوراءه الخا كم لنحو
 جراءة الخالف فعله
 والتعليظ يكون
 بالزمان وهو بعد
 العصر وعصر الجمعة
 أولى وبالمكان وهو
 للمسلمين عند المنبر
 وصعودهما عليه
 أولى وزيادة الاسماء
 والصفات

أهل العلم يرى الاستحلاف بذلك اه (قوله ويسن أن يقرأ الخ) عبارة غيره ومن التغليظ أن يوضع
المحلف في حجره ويطلع له سورة براءة ويقال له ضع يدك على ذلك ويقرأ قوله تعالى إن الذين يشترون
الآية اه (قوله وتواقتصر) أي الحالف وقوله كفي أي في الحلف (قوله ويعتبر) أي يعتمد
وقوله في الحلف أي بالله تعالى لانه المراد عند الاطلاق (قوله نية الحاكم) أي وعقيدته ومثله
الحاكم نائبه أو الحاكم أو المنصوب للظالم وغيرهم من كل من له ولاية التحليف وإنما اعتبرت نيته دون نية
الحالف لخبر مسلم العيين على نية المستحلف وجعل على الحاكم لانه الذي له ولاية الاستحلاف ولانه لو
اعتبرت نية الحالف لضاعت الحقوق وقوله المستحلف أي لمن توجه عليه الحلف (قوله فلا يدفع اثم
العين الخ) مفرع على اعتبار نية الحاكم أي وإذا كان الاعتبارية الحاكم لانية الحالف فلوحلف
وورى في حلفه أو تاول أو استثنى فلا ينفعه ذلك ولا يدفع عنه اثم العين الفاجرة لكن بشرط أربعة
تستفاد من كلامه وهي أن يكون ذلك الحلف عند القاضي أو الحاكم فلو حلف عند المدعي فقط نفعه
ذلك وأن يطلب منه القاضي أو الحاكم الحلف فلو حلف قبل طلبه منه نفعه ذلك وأن لا يكون التحليف
بالطلاق والعق فإما كان بهما نفعه أيضا ذلك وأن لا يكون الحالف محقا ولا نفعه وقوله بخواتمة
هي قصد مجاز للفظ لا حقيقة كان ادعى عليه ثوبا أو أنكر خلعها القاضي فقال والله لا يستحق على
ثوبا أو أراد بالتوب الرجوع لانه من تاب إذا رجح وهذا مجاز منه يجوز أو كان ادعى عليه درهما أو أنكر
خلعه القاضي فقال والله لا يستحق على درهما ونوى الحديقة لانه كما في الفاموس يطلق عليها وقوله
كاستثناء تمثيل لنحو التورية قال الجبيري كان كان له عليه خمسة فادعى عليه عشرة وأقام شاهدا
واحدا على العشرة وحلف مع الشاهد أن له عليه عشرة وقال الانجسة سرا اه أي فقوله الانجسة الا
يدفع عنه اثم العين الفاجرة ومثل الاستثناء التأويل وهو اعتقاد خلاف نية القاضي بأن ادعى عليه
دينار فادعى عليه مائة فقال له القاضي قل والله لا يستحق على دينار فقال له ذلك ونوى ثمن مبيع
ونوى القاضي قيمة المثل أو قصد بالدينار اسم رجل وقوله لا يسمعه الحاكم الحجة صفة لاستثناء وضيم
يسمعه يعود عليه وهذا القيد زاده لاجل أن يكون الاستثناء من نحو التورية لا للاحتراز لانه لو أسمع
الحاكم لا يدفع عنه اثم العين الفاجرة أيضا بل يعزره الحاكم كما في النهاية ونصها وخرج بحيث لا يسمعه
مالو سمعه فيعزره ويعيد العين اه (قوله أن لم يظلم خصمه) قيد في عدم دفع اثم العين الفاجرة
بذلك وقوله أما من ظلمه خصمه الخ محذور القيد المذكور (قوله كان ادعى على معسر الخ) وكان
يدعى على شخص أنه أخذ من ماله كذا بغير إذنه وسأله رده وهو إنما أخذه في دين له عليه فأجابته بنفي
الاستحقاق فقال المدعي للقاضي حلفه أنه ما أخذ من مالي شيئا بغير إذني وكان القاضي يرى حاجته
لذلك فخلف المدعي عليه أنه ما أخذ شيئا من ماله بغير إذنه ونوى بغير استحقاق فانه ينفعه ذلك ولا اثم
عليه (قوله أي تسليمه الآن) أي ونوى تسليمه الآن لكونه معسرا (قوله فتنفعه التورية
والتأويل) أي ولا ياتم بهما والملازم لما قبله في الجواب أن يقول فلا اثم عليه بهما (قوله لان خصمه
ظالم) عليه لكونه تنفعه التورية والتأويل حين إذا كان مظلوما وقوله ان علم أي أن المدين معسر
وقوله أو مخطئ معطوف على ظالم أو أن خصمه مخطئ ان جهل ذلك (قوله فلو حلف انسان الخ)
مرتب على ما يستفاد من قوله المار المستحلف وهو اشتراط طلب الحاكم الحلف إذا السين والتأني فيه
للطلب كما في التحفة وقوله ابتداء أي من غير أن يطلب منه أحد الحلف وقوله أو حلفه غير الحاكم أي
كالمدعي (قوله اعتبارية الحالف) أي اعتمدت نيته فيعمل بها (قوله ونفعته التورية) أي
فيتمخلص بيمينه المورى فهما من استمرار الخصومة (قوله وان كانت) أي التورية حراما وقرله حيث
الخ قيد في الحرمة (قوله والعين يقطع الخصومة الخ) أي يفيد قطع ذلك أي قطع المطالبة بالحق
وقوله لا الحق أي لا يقطع الحق أي لا يفيد قطع الحق المدعى به وذلك لخبر الصحيح أنه صلى الله عليه

ويسن أن يقرأ على
الحالف آية آل عمران
ان الذين يشترون
بعهد الله وأيمانهم
ثمنا قليلا وأن يوضع
المحلف في حجره ولو
اقتصر على قوله والله
كفي ويعتبر في الحلف
نية الحاكم المستحلف
فلا يدفع اثم العين
الفاجرة بخواتمة
كاستثناء لا يسمعه
الحاكم ان لم يظلمه
خصمه كما يجزه
البليغي أما من ظلمه
خصمه في نفس الامر
كان ادعى على معسر
فيحلف لا يستحق على
شيأ أي تسليمه الآن
فتنفعه التورية
والتأويل لان خصمه
ظالم ان علم أو مخطئ
ان جهل فلو حلف
انسان ابتداء أو
حلفه غير الحاكم
اعتبارية الحالف
ونفعته التورية
وان كانت حراما
حيث يبطل بها حق
المستحق والعين
يقطع الخصومة حالا
لا الحق

وسلم أمر حالها بالخروج من حق صاحبه أي كأنه علم كذبه كما رواه الامام أحمد (قوله فلا تبرأ الخ) مفرع على قوله لا الحق وقوله ان كان أي الحالف كاذبا (قوله فلو حلفه) أي حلف الحالك المدعي عليه عند عدم البينة (قوله ثم أقام) أي ثم بعد حلفه أقام المدعي بينة أي أو شاهد أو واحد الحلف معه (قوله حكمها) أي بالبينة ولغت يمين المدعي عليه لما علمت أنها لا تفيد البراءة من الحق وإنما تفيد قطع الخصومة فقط (قوله كما لو أقر الخصم) أي بالحق للمدعي فإنه يثبت بأقراره وقوله بعد حلفه أي بعدم الحق في ذمته مثلا (قوله والنكول الخ) لا يخفى أنه غير مرتبط بما قبله فكان الصواب أن يؤخر عن قوله بعد النكول الخ وعبارة المتهاج وإذا نكل حلف المدعي وقضى له ولا يقضى له بنكوله والنكول أن يقول أنا كل أو يقول له القاضي احلف فيقول لا أحلف اه (قوله واليمين) مبتدأ خبره قوله كاقرار الخ وقوله المردودة أي من المدعي عليه أو القاضي على المدعي (قوله وهي) أي اليمين المردودة وقوله بعد النكول أي نكول المدعي عليه من اليمين (قوله كاقرار المدعي عليه) يبنى على ذلك أنه لا يحتاج لحكم حاكم بعدها بالحق ولا تسمع بعدها دعوى بمسقط كاداء أو ابراء لأن الاقرار من المدعي عليه لا يقتضي حكم حاكم ولا يقبل الرجوع عنه بخلاف ما لو جعلت كالبينة فإنه يحتاج لذلك لاحتمال التزوير وتسمع الدعوى بما ذكر لعدم اقرار المدعي عليه اه شق (قوله فلو أقام المدعي عليه) هو بصيغة اسم المفعول وثابت فاعاله الجار والمجرور وقوله بعدها أي اليمين المردودة وقوله بينة مفعول أقام وقوله باداء أو ابراء أي أو نحوهما من المسقطات وقوله لم تسمع أي البينة وقوله لتكذيبه أي المدعي عليه والاضافة من اضافة المصدر لفاعله وقوله لها أي للبينة والاولى اياها لان المصدر متعدي بنفسه وقوله بأقراره أي التنزيلى لانه لم يحصل اقرار بالفعل وإنما حلف المدعي بعد النكول وهو كالاقرار (قوله وقال الشيخان في محل) أي في موضع آخر من كتبهما غير ما ذكرناه هنا أي في باب الدعوى (قوله وصحح الاسنوي الاول) أي عدم السماع (قوله والبلقيني الثاني) أي وصحح البلقيني الثاني أي السماع (قوله وقال شيخنا الخ) عبارة التحفة وصحح الاسنوي الاول والبلقيني الثاني وبسط الكلام عليه وتبعه الزركشي فصوله لانه اقرار قد يرى لانتقيد فلا تكذيب فيه واعتراض بان ظاهر كلام الشيخين تفريع السماع على الضعيف أنها كالبينة وهو متجه فالمعتمد ما في المتن الخ اه وقوله وهو أي الاعتراض منجبه وقوله فالمعتمد ما في المتن أي من عدم سماعها (قوله فرع) أي في بيان صفة كفارة اليمين واختصت من بين الكفارات بانها مخيرة ابتداء مرتبة انتهاء ومعنى كونها مخيرة ابتداء أنه يخبر المكفر فيها بين الاعتناق والاطعام والكسوة في ابتداءها كما قال المؤلف يتخير في كفارة اليمين بين الخ ومعنى كونها مرتبة انتهاء أنه لا ينتقل الى الخصلة الرابعة التي هي الصوم الا اذا عجز عن الخصال الثلاثة كما قال فان عجز عن الثلاثة لم يمه صوم ثلاثة أيام والراجح في سبب وجودها عند الجمهور اليمين والحث معا ولا يكفر في غير صوم تقديمها على أحد سببها كالأكل وليس له ذلك في الصوم لانه عبادة دينية وهي لا تقدر على وقت وحوها بلا حاجة بخلاف ما اذا كان بحاجة كفي الجمع بين الصلاتين تقديم (قوله يتخير) أي المكفر ويشترط فيه أن يكون حار شيدا فان كان رقيقا ولو مكاتباً فلا يتخير بين الثلاثة المذكورة بل عليه الصوم فقط لانه لا يملك أو يملك ملكا ضعيفا فلو كفر عنه سيده بغير إذنه لم يجز وكذا بالصوم أيضا ويجزى بعدم موته بالاطعام والكسوة لانه لا رقب بعد الموت وله في المكاتب أن يكفر عنه بها ما أذنه كما أن المكاتب أن يكفر بهما باذن سيده وان كان سفيها أو مغلسا فليس له التكفير الا بالصوم والكافر يتخير بين الثلاثة ولا ينتقل عنها الى الصوم الا اذا عجز عنها وحينئذ يستقر الصوم في ذمته ولا يصوم بالفعل الا اذا أسلم فلو أسير بعد ذلك لم يلزمه الرجوع الى غير الصوم من الخصال الثلاث (قوله في كفارة اليمين) قد نظمها ابن رسلان في زبده بقوله

فلا تبرأ ذمته ان كان
كاذبا فلو حلفه ثم أقام
بينة بما ادعاه حكمها
كما لو أقر الخصم بعد
حلفه والنكول أن
يقول أنا نكل أو
يقول له القاضي
أحلف فيقول
لا أحلف واليمين
المردودة وهي يمين
المدعي بعد النكول
كاقرار المدعي عليه
لا كالبينة فلو أقام
المدعي عليه بعدها
بينة باداء أو ابراء لم
تسمع لتكذيبه لها
بأقراره وقال الشيخان
في محل تسمع وصحح
الاسنوي الاول
والبلقيني الثاني
وقال شيخنا والمتجه
الاول فرع يتخير
في كفارة اليمين

كفارة الجين عتق رقبة * مؤمنة سليمة من معيبه
أو عشرة تمسكتوا قد أدى * من غالب الأقوات مدامدا
أو كسوة بما سمي كسوه * ثوباً قباء أو ورداً أو قسروه
وعاجز صام ثلاثاً كالرقيق * والأفضل الولاء جازاً للتفريق

(قوله بين عتق رقبة) هو عندنا أفضل من الإطعام ولو في زمن الغلاء والمراد بالعتق الاعتاق ولو عبر به
لكان أولى للخروج ما لو اشترى من يعتق عليه بقصد العتق عن الكفارة كأصله وقرعته فإنه لا يجوز
عنها لأنه مستحق للعتق بجهة القرابة فلا ينصرف عنها إلى الكفارة وعلم من ذلك أنه يشترط أن
لا تكون الرقبة مستحقة للعتق بجهة أخرى غير الكفارة فتخرج أم الولد فلا يجوز اعتاقها عن الكفارة
لأنها مستحقة للعتق بجهة أخرى وقوله كاملة أي فلا يجزئ عتق نصف رقبة وإطعام خمسة أو كسوتهم
وكذلك لا يجزئ إطعام خمسة وكسوة خمسة وقوله مؤمنة أي قبل العتق فلا تجزئ الكافرة ولا
المؤمنة مع العتق والمراد بالإيمان فيها الإسلام إذا لم يدار في إجراء الأحكام إنما هو على الإسلام وأما
الإيمان بمعنى التصديق فامر باطن لا اطلاع لنا عليه (قوله بلا عيب الخ) أي ويشترط أن تكون
سليمة من العيوب لأن المقصود من العتق تكميل حال الرقيق ليتفرغ لوظائف الأحرار ولا يتفرغ لها
الآن استقل بكفاية نفسه والأصاير كلاً أي نقلاً على نفسه وعلى غيره ولا يستقل بكفاية نفسه إلا
السليم ولو بحسب الأصل والظاهر فيجزئ صغير ولو ابن يوم لأن الأصل والتظاهر من حاله السلامة
ومريض برجي برؤه فان لم يبرأ تبين عدم الأجزاء على الأصح ولا يجزئ زمن ولا هرم عاجز ولا فاقد
رجل أو خنصر أو ينصر من يداؤفاً قد أغلقتين من غيرهما ولا فاقد أنملة إبهام لتعطل منفعة اليد بذلك
بخلاف فاقد أنملة غير إبهام أو أغلقتين من الخنصر أو النضر وأما من كل منهما فيضرو ويجزئ مقطوع
الخنصر من يده والنضر من يده أخرى (قوله بخل بالعمل) أي يضرب بالعمل اضراً ربنا لكونه
عظيماً بخلاف غير البين لكونه يسيراً فيجزئ فاقد الأنف أو الأذن أو أصابع الرجلين بخلاف فاقد
أصابع اليدين ويجزئ الآخر إذا كان له إشارة مفهومة وفهم إشارة غيره والأصم وهو فاقد السمع
والأعور الذي لم يضعف عوره بصر عينه السليمة والأعرج الذي يمكنه تتابع المشي بأن يكون عرجه
يسيراً أو الأقرع وهو الذي لانما برأسه وقوله أو الكسب أو بمعنى الواو والعطف للتفسير أو مرادف
(قوله ولو نحو غائب) أي ولو كانت الرقبة غائبة أو نحوها كرهونة ومغصوبة فإنه يجزئ اعتاقها
وقوله علمت حياته أي نحو الغائب ولو بعد الاعتاق (قوله أو إطعام) الأولى التعبير بالواو لأن
مدخولها معطوف على مدخول بين وهي لا تدخل الأعلى متعدد والمراد بالإطعام التمليك وإنما عبر
به اقتداءً بالآية الشريفة وهي فكفارته إطعام عشرة مساكين الآية فلا يكفي أن يصنع لهم طعاماً
يغدهم به أو يعشيمهم وقوله عشرة مساكين لو ملأهم جلة الأمداد كفي كما لو ملأهم عشرة أبواب جلة
فانه يكفي بخلاف ما لو ملأهم ثوباً كبيراً يكفي العشرة فلا يكفي وإن اقتسموه بعد ذلك نعم لو قطعه
عشرة قطع وأعطاهم كفي بشرط أن تسمى كل قطعة كسوة (قوله كل مسكين مد) أي كل مسكين
يعطى مداً فلا يكفي دون مد ولو أحدهم منهم ولو أعطى العشرة أمداداً لا أحد عشر مسكيناً لم يكف لأن كل
واحد أخذ دون مد وقوله حب ليس بقيد بل الضابط أن يكون من جنس الفطرة بأن يكون من
غالب قوت البلد من الأقوات المفصلة هناك وقوله من غالب قوت البلد أي بلد الكفران كفر عن
نفسه فإن كفر عنه غيره فالعبرة بغالب قوت بلد الكفر عنه (قوله أو كسوتهم) يقال فيه ما تقدم
والضهير يعود على العشرة مساكين والمراد يدفع المكفر لكل واحد منهم ما يطلق عليه كسوة وقد
علمت أنه يجزئ أن يدفع للعشرة مساكين عشرة أبواب جلة ثم يقتسموها بينهم بخلاف ما لو دفع ثوباً
كبيراً وإن اقتسموه بعد ذلك إلا أن قطعه عشرة قطع بالشرط المتقدم وقوله بما سمي كسوة أي بشئ

بين عتق رقبة كاملة
مؤمنة بلا عيب
يخل بالعمل أو
الكسب ولو نحو غائب
علمت حياته أو
إطعام عشرة مساكين
كل مسكين مد حب
من غالب قوت البلد
أو كسوتهم بما سمي
كسوة كقمة يص

يسمى كسوة ممن يعتاد لبسه وقوله كتميص لا يشترط فيه أن يكون صالحا للدفع اليه فيجزئ أن يدفع للرجل ثوب صغير أو ثوب امرأة ولا يشترط كونه جديدا فيجوز دفعه ملبوسا لم يذهب قوته ولو كان مغسولا أو متنجسا لكن يجب عليه أن يعلمهم بنجاسته بخلاف نجس العين فلا يجزئ ويخالف ما ذهب قوته وهو الثوب البالي فلا يجزئ لضعف النفع به (قوله أو أزار) أي أو رداء أو عمامة وإن قلت كذراع (قوله لا خف) أي ونحوه من كل ما يسمى كسوة كقفازين ومنطقة وهي ما يشد به الوسط وخاتم وتسكة وتبان وهوسر وال صغير بقدر شبر لا يبلغ الزكبة بل يغطي السواتين كما يلبسه الملاحون ودرع من نحو حديد ونعل وجورب وقلنسوة وهي ما يغطي بها الرأس وعرقية وهي الطاقية المعروفة وقول شيخ الإسلام في شرح منهجه بإخراجها محمول على أن المراد ما شئ آخر كالعراقة التي تجعل تحت البرذعة أو السرج وهذا الحمل وإن كان بعيدا أولى من إبقائه على ظاهره المخالف لكلام الأصحاب ومما بعد هذا الحمل المذكور كون العراقة المذكورة لا تسمى كسوة للاداميين بل للدواب وقد قال تعالى أو كسوتهم ولم يقل أو كسوة دوابهم (قوله فان عجز عن الثلاثة) أي عن كل واحد من الثلاثة والمراد بالعجز ما شمل الحسي كأن لم يجد شيئا من الثلاثة رأسا والشرعي بأن وجد ذلك ولكنه لم يملك ثمنه أو ملكه ولكنه يحتاج إليه لمؤنة نفسه أو ماله وليس من العجز الشرعي وجود شيء من الثلاثة بأكثر من ثمن مثله كافي التيمم بل يصبر إلى أن يجده بثمن مثله وكذلك ليس منه ما لو غاب ماله إلى مسافة القصر فيصبر إلى أن يحضر ماله ويكفر به (قوله لزومه صوم ثلاثة أيام) أي بنية الكفارة ويشترط تبييتها (قوله ولا يجب متابعتها) أي لا طلاق الآية وهي فن لم يجد فصيام ثلاثة أيام (قوله خلافا لكثيرين) أي قالوا بوجوب التتابع واحتجوا بذلك بقراءة ابن مسعود ثلاثة أيام متتابعات والقراءة الشاذة تكبر الواحد في وجوب العمل بها ولذلك أوجبوا قطع يد السارق اليمنى في السرقة الأولى بقراءة والسارق والسارقة فاقطعوا أيماهما مع كونها قراءة شاذة وأجاب الأولون بأن قراءة متتابعات نسخت تلاوة وحكما فلا يستدل بها بخلاف آية السرقة فانها نسخت تلاوة لاحكاما والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب في الاعتاق) *

هو لغة السبق والاستقلال مأخوذ من قولهم عتق الفرس إذا سبق وعتق الفرج إذا طار واستقل فكان العبد إذا ذل من الرق تخلص واستقل وسبق غيره ممن لم يعتق وشرعا إزالة الرق عن آدمي كما سيذكره وأعلم أنه قد قام الاجماع على أن العتق بالقول قرينة سواء المنجز والمعلق وأما تعليقه فليس قرينة إن قصد به حث أو منع أو تحقيق خبر كأن دخلت الدار فانت حر أو أن لم تسافر فانت حر أو أن لم يكن الخبر الذي أخبرتك به حقا فعبدى حر فإن لم يقصد به ذلك كان قرينة ثم إن طلعت الشمس فانت حر وأما العتق بالفعل وهو الاستيلاء فليس قرينة لأنه معلق بقضاء أو طار إلا أن قصد به حصول عتق أو ولد فيكون قرينة والعتق بالقول من الشرائع القديمة بدليل عتق ذى الكراع الحميري ثمانية آلاف وكان ذلك في الجاهلية وعتق أبي طيب ثوبية لما بشرته بولادة النبي صلى الله عليه وسلم وأما العتق بالفعل فهو من خصوصيات هذه الأمة وأركانها ثلاثة عتق وعتيق وصيغة أو بشرط في المعتق أن يكون حرا كله مختارا مطلق التصرف بشرط في العتيق أن لا يتعلق به حق لازم غير عتق يمنع ذلك الحق بيعه بأن لا يتعلق به خلق أصلا أو يتعلق به حق جائز كالمعار أو يتعلق به حق لازم هو عتق كالمستولدة أو يتعلق به حق لازم غير عتق لا يمنع بيعه كما هو في خلاف ما يتعلق به حق لازم غير عتق يمنع بيعه كالمهرن فإن فيه تفصيلا وهو أنه ينفذ من الموصر ولا ينفذ من المعسر وشرط في الصيغة لفظ بشرع بالعتق أو إشارة أخرى أو كتابة بنية وهذه الأركان معا إذا العتق مصرح بها في كلامه وأما العتيق فمعلوم من كلامه ضمنا (قوله هو) أي الاعتاق شرعا وقوله إزالة الخ المراد بإزالة ما شمل الزوال فدخل

أو أزار أو مقة نعة أو
مندبل يحمل في اليد
أو ألكم لا خف فان
عجز عن الثلاثة لزومه
صوم ثلاثة أيام ولا
يجب متابعتها خلافا
لكثيرين
(باب في الاعتاق) *
هو إزالة الرق عن
الآدمي

فيه العتق بالعضية وبالسرابة والعتق بالفعل وهو الاستيلاء وذلك لانه ذكر ذلك كله في هذا الباب وقوله عن الأدي نخرج به غير الأدي كالطير والبيسة فلا يصح عتقهما لانه كتسيب السوايب وهو حرام نعم لو أرسل ما كولا بقصد ما حتمه لمن يأخذه لم يحرم ومن يأخذه كلفه فقط وليس له اطعام غيره منه على المعتد كالضيف فانه لا يجوز له اطعام غيره لانه انما أبيع له كلفه دون غيره (قوله والاصل فيه) أي والدليل على مشروعية الاعتاق وقوله قوله تعالى فك رقبة أي من الرق أي وقوله تعالى واذا تقول للذي أنعم الله عليه أي بالاسلام وأنعمت عليه أي بالعتق كما قاله المفسرون (قوله وخبر الصحابين) معطوف على قوله تعالى أي والاصل فيه خبر الصحابين وقوله انه صلى الله عليه وسلم الخ يدل من خبر الصحابين وقوله من أعتق رقبة المراد بالرقبة الذات على سبيل المجاز المرسل وانما عبر عنها بالرقبة لان الرق كالغل في الرقة فان السيد يحبس به كما يحبس الدابة بالجل في رقبته فاذا أعتقه فقد أطلقه من ذلك الغل الذي كان في رقبته وقوله مؤمنة التقييد بالغائب فلا مفهوم له وقوله وفي رواية امرأ مسلمة أي بدل قوله رقبة مؤمنة وقوله حتى الفرج بالفرج نص على ذلك لان ذنبه أقيح وأقيح أولانه قد يختلف من العتق والعتيق كعتق الرجل أمة وكعتق المرأة رجلا (قوله وعتق الذكرا أفضل) عبارة التحفة قبله وصح خبر أيما امرئ مسلم أعتق لله امرأ مسلمة كان في النار وأيما امرئ مسلم أعتق امرأتين مسلمتين كانتا في النار وبه يعلم ان عتق الذكرا أفضل أي من عتق الانثى اه (قوله) وروى ان عبد الرحمن الخ) عبارة التحفة قبله ويسن الاستكثار منه كما جرى عليه أكار الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين وأكثر من بلغنا عنه ذلك عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه فانه جاء انه أعتق ثلاثين ألف نسمة وعن غيره أنه أعتق في يوم واحد ثمانية آلاف عبد اه وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم أعتق ثلاثا وستين نسمة وعاش ثلاثا وستين سنة وفجر بيده في حجة الوداع ثلاثا وستين بدنة وأعتقت عائشة تسعا وستين وعاشت كذلك وأعتق أبو بكر كثيرا وأعتق العباس سبعين وأعتق عثمان وهو محاصر عشرين (قوله وختمنا) أي الكتاب وقوله كالأصحاب أي أصحاب الامام (قوله تفاؤلا) أي رجاء ان الله يعتقه من النار وأيضا للناسب الختام الافتتاح بالعبادات والختم بالعتق الذي هو أفضل القربات وبين العبادة والقربة تناسب واضح (قوله صح عتق) أي اعتاق وقوله مطلق تصرف أي من يجوز له أن يتصرف تصرفا مطلقا بان يكون بالغاعا فلا رشيدا وقوله له ولاية أي على الرقيق بطريق الملكية أو بطريق النيابة ولا بد أن يكون حرا كاملا الحرية وأن يكون مختارا فلا يصح من المكاتب والمعتق ومن المكره بغير حق أما إذا كان بحق فيصير كما لو اشترى العبد بشرط العتق ثم امتنع من الاعتاق فاذا أكرهه الحاكم عليه حينئذ صح لانه أكرهه بحق (قوله ولو كافرا) غاية في مطاق التصرف أي يصح العتق منه ولو كان كافرا قال الشراقي فيخفف عنه من عذاب غير الكفر بسببه اه (قوله فلا يصح) أي الاعتاق وهو مفهوم القيود المندرجة تحت قوله مطلق تصرف أعني البلوغ والعقل والرشد وانما لم يصح منهم لعدم صحة تصرفهم (قوله ومحجور بسفه) محل عدم صحة اعتاقه اذا كان بالقول المنجز أما اذا كان بالفعل أو كان معلقا فسفذه وقوله أو فلس أي أو محجور عليه بفلس ومحل عدم صحة اعتاقه أيضا اذا كان بالفعل أو بالقول المنجز أما اذا كان بالقول المعلق كالتدبير فيصح منه أفاده الجبرمي (قوله ولا من غير مالك الخ) مفهوم قوله له ولاية أي ولا يصح العتق من غير مالك للعبد وقوله بغير نيابة أي من المالك أما بالنيابة منه فيصح (قوله ونحو أعتقتك الخ) الملائم أقوله بعدو بكنية أن يقول هذا بصريح عتق ونحو أعتقتك الخ وهذا شروعي بيان الركن الثالث وهي الصيغة وحاصل الكلام عليها أنها تنقسم الى صريح في العتق وإلى كناية فيه والاول هو ما لا يحتمل غير العتق وذلك كشتق تحرير واعتاق وفك رقبة كقوله أنت حر أو محرر أو حررتك أو أنت عتق أو معتق أو أعتقتك أو أنت فكيتك الرقبة أو مفكوكك الرقبة أو فككتك

والاصل فيه قوله تعالى فك رقبة وخبر الصحابين أنه صلى الله عليه وسلم قال من أعتق رقبة مؤمنة وفي رواية امرأ مسلمة أعتق الله بكل عضو منها عضوا من أعضائه من النار حتى الفرج بالفرج وعتق الذكرا أفضل وروى أن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه أعتق ثلاثين ألف نسمة أي رقبة وختمنا كالأصحاب بيباب العتق تفاؤلا (صح عتق مطلق تصرف) له ولاية ولو كافرا فلا يصح من صبي ومحجور وسفوه وسفوه أو فلس ولا من غير مالك بغير نيابة (نحو أعتقتك أو حررتك

رقتك ولو قال أعتقك الله أو الله أعتقك كان صريحاً أيضاً للقاعدة أن كل ما استقل به الإنسان إذا أسنده لله كان صريحاً ولا يستقل به الإنسان كالبيع إذا أسنده لله كان كناية وقد تظمها بعضهم في قوله مافية الاستقلال بالإنشاء * وكان مسند الذي الاستلاء

فهو صريح ضده كناية * فكن لذا الضابط ذا دراه

وحكم الصريح أنه لا يحتاج إلى نية الإيقاع لانه لا يفهم منه غير العتق عند الإطلاق فهو قوي في نفسه فلم يحتاج لتقويته بالنية نعم لو قال لمن أسعها حرة يا حرة ولم يقصد العتق بأن قصد النداء أو أطلق لم تعتق والثاني ما احتل العتق وغيره وذلك كقول السيد لعبد لا ملك لي عليك أو لا سلطان لي عليك أو لا سبيل لي عليك ولا خدمة لي عليك أو أنت سائبة أو أنت مولاي أو أنت سيدي أو أزلت ملكي أو حكمي عنك ونحو ذلك مما هو صريح أو كناية في الإطلاق أو الظاهر لا كن فيها هو صالح للعتق بخلاف ما ليس بصالح له كقوله لعبد اعتد أو استبرئ رجك وقوله لامته أنا منك طالق فلا يقع به العتق وإن نواه وحكم ما كان بالكناية أنه يقع به العتق إن نواه وإن احتقت به قرينة فلا تكفي عن النية ويكفي قرن النية بحز من الصيغة المركبة من المبتدا والخبر مثلاً كافي الإطلاق بالكناية (قوله كفككتك الخ) تمثيل لنحو أعتقتك (قوله وبكناية) معطوف على فحوالح وقوله مع نية أي للعتق وذلك لاحتمال اللفظ غير العتق (قوله كلامك الخ) أي لكوني أعتقتك وبمحتمل لكوني بعثك وقوله لي عليك مرتبط بكل من قوله لا ملك وقوله لا سبيل (قوله أزلت ملكي عنك) أي بالعتق وبمحتمل بالبيع (قوله وأنت مولاي) إنما كان كناية لا شترا به بين المعتق والعتيق قال الشاعر وهل يتساوى سادة وعبيدهم * مع أن أسماء الجميع موالى

(قوله وكذا ياسيدي) أي وكذلك هو كناية وقوله على المراج أي عند غير القاضي والغزالي وعبارة المغني تنبيه لو قال لعبد ياسيدي هل هو كناية أو لا وجهان رجع الامام انه كناية وجرى عليه ابن المقرئ وهو الظاهر ورجع القاضي القاضي والغزالي انه لغو لانه من السود وتدير المنزل وليس فيه ما يقتضي العتق اه وفي التحفة وهل أنت سيدي كذلك أو يقطع فيه بانه كناية كل محتمل اه (قوله وقوله) أي المالك مخاطب العبد في المثال الاول ومخاطب الغير في بقية الامثلة وقوله اعتناق أي صريحاً كما يدل عليه قوله بعد أو يا بني كناية وهو خبر عن قوله أنت الخ (قوله ان أمكن من حيث السن) أي ان أمكن أن يكون الرقيق ابنه أو بنته أو أباه أو أمه من حيث السن قال ع ش والأي وان لم يمكن ذلك كان لغوا اه (قوله وان عرف نسبه) أي نسب الرقيق لغير المدعي (قوله مؤاخذه له بأقراره) تعليل لكون قوله المذكور اعتناق أي يعتق عليه به وان عرف نسبه لغيره مؤاخذه له بأقراره قال ع ش أي فيعتق ظاهراً باطناً وينبغي أن محله حيث قصد به الشفقة والخوف أو أطلق عتق ظاهراً باطناً اه (قوله أو يا بني الخ) الاولى التعبير بالواو كما في التحفة أي وقوله يا بني بالنداء كناية (قوله فلا يعتق في النداء) الاولى الاضمار بأن يقول فلا يعتق فيه أي في قوله يا بني وقوله الا ان قصد به العتق أي فانه يعتق عليه وقوله لاختصاصه أي النداء وهو علة لعدم العتق الا بالقصد (قوله كما صرح به) أي بالمدكور كونه من قوله أنت يا بني الخ لكن قوله فلا يعتق في النداء الخ في شرح الارشاد لا في التحفة ونص عبارة الاول ويعتق أيضاً بقوله أنت يا بني أو أنت بنتي أو أنا أولك فيما يظهر اذا كان ذلك خطأ بالمكن كونه ابنه لصغر سنه وان لم ينو بذلك عتقه أو كان بالغاً وكذبه في انه ابنه وعرف كذب السيد فيه لكون القن معروف بالنسب من غيره مؤاخذه له بأقراره ويؤخذ من ذلك ان عتقه بذلك إنما هو في الظاهر دون الباطن ان لم يكن فيه ابنه وهو محتمل والا وجه كما بينته في الاصل ان ما ذكر لا يجري في النداء بل لا يعتق به الا ان قصد به العتق لاختصاصه بأنه يستعمل في العادة كثير اللاطفة وحسن العشرة اه (قوله وليس من لفظ

كفككتك وأنت
حراً وعتيق وبكناية
مع نية كلامك أولاً
سبيل لي عليك أو
أزلت ملكي عنك
وأنت مولاي وكذا
ياسيدي على المرح
وقوله أنت يا بني أو هذا
أوهو يا بني أو أي أو
أي اعتناق ان أمكن
من حيث السن وان
عرف نسبه مؤاخذه
له بأقراره أو يا بني
كناية فلا يعتق في
النداء الا ان قصد به
العتق لاختصاصه
بأنه يستعمل في
العادة كثيراً
للالاطفة وحسن
المعاشرة كما صرح به
شيخنا في شرح المتهاج
والارشاد وليس من لفظ

(الاقرار به) أى بالعتق وقوله لا عتق لعبدى فلان الذى يظهر ان اللام الاولى لام الابتداء ومدخولها
 فعل مضارع واللام الثانية زائدة ومدخولها مفعوله وقوله لانه لا يصلح موضوعه الخ علة لكون
 اللفظ المذكور ليس اقرارا بالعتق أى وانما لم يكن اقرارا به لان موضوعه أى لفظ اعتق لا يصلح
 لاقرار به ولا انشاء بل هو الوعد به اذ صيغة الاستقبال تفيد ذلك وانت خبير بان قياس قولهم فى
 البيع ان صيغة المضارع كتابية فيه لاحتمال الوعد والانشاء أن يكون هنا كذلك فليراجع (قوله
 ولو بعوض) غاية لقوله صح عتق الخ وقوله أى معه أفاد به ان الباء بمعنى مع أى يصح العتق بما ذكر
 ولو مع عوض أى ما ترم فى ذمة الرقيق يؤديه بعد العتق فلا يصح أن يكون معنا كهذا الثوب اذ لا
 ملك له قبل العتق (قوله فلو قال) أى السيد لعبدى وقوله أعتقتك على ألف أى فى ذمتك تؤدىنى
 اياها بعد العتق كما عرفت (قوله أو بعثك نفسك بألف) عبارة المتهاج مع شرح ابن حجر ولو قال
 بعثك نفسك بألف فى ذمتك حالا أو وجه لا تؤديه بعد العتق فقال اشترى بكذا فذهب صحة البيع
 كالكتابة بل أولى لان هذا الزم وأسرع ويعتق فى الحال وعليه ألف عملا بمقتضى العقد وهو عقد
 عتاق لا بيع فلا خيار فيه وخرج بقوله بألف قوله بهذا فلا يصح لانه لا يملكه والولاء للسيد لما تقرر انه
 عقد عتاق لا بيع اهـ (قوله فقبل) أى العبد وقوله فورا قيد لانه يبيع فى المعنى وهو بشرط فيه
 القورية بين الايجاب والقبول كما تقدم (قوله عتق) أى العبد واعلم ان عتق يستعمل لازما كما
 هنا ويستعمل متعديا كما فى قولك عتقت عبدى وقد تدخل عليه الهمة فيقال أعتق وهو حيث
 متعد لا غير (قوله ولزمه الالف) أى لزم لرقيق أداء الالف التى التزمها فى ذمته للسيد قال فى
 التحفة ولا حظ هنا للضعف شبه بالكتابة اهـ وقوله فى الصورتين أى قوله أعتقتك على ألف وقوله
 بعثك نفسك بألف (قوله والولاء للسيد) أى لعموم خبر العتق انما الولاء لمن أعتق وقوله فيها
 أى فى الصورتين (قوله ولو أعتق حاملا) شمل اطلاقه ما لو قال لها أنت حرة بعد موتى فانها عتقت مع
 حملها على الاصح ولو عتقت بعد خروج بعض الولد منها سرى اليه العتق كما فى الروضة وأصلها فى باب
 العدد (قوله مملوكه) أى للعتق وقوله هى تو كيد للضمير المستتر وقوله وحملها بالرفع معطوف
 على الضمير المستتر وساغ ذلك لوجود شرطه وهو الفصل بالضمير المنفصل كما قال ابن مالك
 وان على ضمير رفع متصل * عطفت فافضل بالضمير المنفصل

الاقرار به قوله لا عتق
 لعبدى فلان لانه
 لا يصلح موضوعه
 لاقرار ولا انشاء وان
 استعمل عرفا فى
 العتق كما أفتى به شيخنا
 رحمه الله تعالى (ولو
 بعوض) أى معه
 فلو قال أعتقتك على
 ألف أو بعثك نفسك
 بألف فقبل فورا
 عتق ولزمه الالف
 فى الصورتين والولاء
 للسيد فهم ما رولو
 أعتق حاملا مملوكه
 له هى وحملها (تبعها)
 أى الحمل فى العتق
 وان استثناه لانه
 كالجزء منها ولو أعتق
 الحمل عتق ان نفخت
 فيه الروح دونها ولو
 كانت لرجل والحمل
 لا يخرج بوصية
 لم يعتق أحدهما
 بعث الآخر (أو)
 أعتق (مشتراكا)
 بينه وبين غيره أى
 كله

أو فاصل ما الخ (قوله تبعها) أى ما لم يكن فى مرض الموت ولم يحتملها المالك فان كان كذلك فان
 الحمل لا يتبعها كما نقله سم عن البرلسى اهـ بجزمى (قوله وان استثناه) أى استثنى الحمل
 فى صيغة العتق بأن قال عتقتك دون حملك فانه يتبعها فيه ولقوة العتق لم يبطل بالاستثناء بخلافه
 فى البيع كما مر (قوله لانه) أى الحمل وهو علة للتبعية أى وانما يتبعها فيه لانه كالجزء منها فعتقه
 بالتبعية لا بالسراية لان السراية انما تكون فى الاشخاص كالربيع لافى الاشخاص (قوله ولو أعتق
 الحمل) أى فقط وقوله عتق ان نفخت فيه الروح أى لانه يشترط فى العتق أن يكون آدميا قال فى
 المعنى تنبيه محل صحة اعتاقه وحده اذ انفخ فيه الروح فان لم تنفخ فيه الروح كضغطة كأن قال أعتقت
 مضغتك فهو لغو اهـ وقوله دونها أى دون الامانة الحاملة أى فلا تتبعه فى العتق لان الاصل
 لا يتبع الفرع (قوله ولو كانت لرجل الخ) مفهوم قوله مملوكه هى وحملها وقوله بنحو وصية
 تصوير لكون الحمل يكون لشخص وأمه لا آخر أى يتصور ذلك بما اذا وصى شخص بالحمل لشخص
 غير الوارث ومات فيكون الحمل ملكا للوصى له والام لاوارث واندرج تحت بنحو الوصية الوقف (قوله
 لم يعتق أحدهما بعث الآخر) أى لانه لا استتباع مع اختلاف المالدين ولا تتأنى السراية لما مر
 أن السراية انما تكون فى الاشخاص لا فى الاشخاص (قوله أو أعتق مشتركا) شروع فى العتق
 بالسراية وقوله بينه أى المعتق وقوله وبين غيره هو الشريك (قوله أى كله) أى أعتق كل

المشترك بأن قال له أنت حر (قوله أو أعتق نصيبه) أى أو لم يعتقه كله بل أعتق نصيبه أى حصته من العبد المشترك بأن قال نصيب منك حر أو نصفك حر وهو يملك نصفه (قوله عتق نصيبه) أى فقط وهو جواب لو المقدره قبل قوله أعتق مشتركا وقوله مطلقا أى موسرا كان أو معسرا فى صورة عتقه كله وفى صورة عتقه نصيبه فقط وذلك لأنه يملك التصرف فيه (قوله وسرى الاعتاق الخ) أى لخبر المحققين من أعتق شركا له فى عبد وكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم العبد عليه قيمة عدل فأعطى شركاه حصصهم وعتق عليه العبد والافقد عتق منه ما عتق (قوله من موسر) المراد به هذا الموسر بنصيب شريكه فاضلا عن جميع ما يترك للمعسر من قوت يومه ومنه وليته ومن سكنى يومه ومن دست ثوب يليق به كإمرأه بجيرى وقوله لا معسر أى لا يسرى الاعتاق من معسر بنصيب شريكه فيبقى الباقي بعد الاعتاق رفيقا للشريك (قوله لما أسير به) متعلق بسرى أى سرى لما أسير بقتته وقوله من نصيب الخ بيان لما (قوله ولا يمنع السراية دين) أى لو كان المعتق مدينا فلا يمنع الدين المستغرق لجميع ما عنده السراية لأنه مالكتها فى يده نافذا التصرف فيه ولهذا واشترى عبدا أو أعتقه نفذ وقوله بدون حجر أى لا يمنع الدين السراية عليه إذا كان غير محجور عليه فإن كان محجورا عليه منع السراية ويشترط أن يكون الحجر بنفسه أما إذا كان بسفقه فلا يمنع كما فى المغنى وعبارته بعد قول الأصل ولا يمنع السراية دين مستغرق تنبيه هذا إذا كان من سرى عليه غير محجور عليه فإن حجر عليه بغلس بعد أن علق عتق حصته على سفقه ثم وجدت حال الحجر فلا سراية وفى نظيره فى حجر السفه يعتق عليه والفرق أن المغلس لو نفذنا عتقه ضررنا بالغرماء بخلاف السفه (قوله واستيلاد) مبتدأ أخبره جملة يسرى وقوله الموسر بالجر صفة لاحد الشرى كين وخرج به المعسر فلا يسرى استيلاده وينعقد الولد بمعضا لا حر وقوله كالعتق أى كسرايته كإمرأه (قوله وعليه قيمة نصيب شريكه) هذا مرتبط بصورة الاعتاق وصورة الاستيلاد فضمير عليه يعود على المذكور من المعتق والمستولد يعنى أنه يسرى الاعتاق إلى ما أسير به وعليه قيمة نصيب شريكه ويسرى الاستيلاد إلى حصته شريكه وعليه قيمة ذلك قال الجيرى وهو يغيب أن الواجب قيمة ما أسير به لائحة ذلك من قيمة الجميع فإذا أسير حصته شريكه كلها فالواجب قيمة النصف لأن نصف القيمة عمرة سم والمراد بقيمة النصف قيمته منفردا عن النصف الآخر والمراد بنصف القيمة نصف قيمة جميعه بأن يقوم جميعه (قوله وحصته من مهر المثل) هذا مرتبط بالصورة الثانية فقط أى وعليه لشريكه حصته من مهر المثل وعبارة المنهج مع طرحه وعليه لشريكه فى المستولدة حصته من مهر مثل مع أرش بكارة ان كانت بكره إذا تأخر الانزال عن تغيب الحشفة كما هو الغالب والأول لا يلزمه حصته مهر لان الموجب له تغيب الحشفة فى ملك غيره وهو منتفأ (قوله مع أرش بكارة أى مع حصته من أرش بكارة وينبغى أن محله ان تأخر الانزال عن أزالتها كما هو الغالب والأول لا يلزمه حصته من لم ينه عليه لبعد العلوق من الانزال قبل زوال البكارة (قوله لقيمة الولد) أى ليس عليه لشريكه قيمة الولد وذلك لان أمه صارت أم ولد لا فيه يكون العلوق فى ملك الوالد فلا تجب القيمة وقوله أى حصته أفاد به ان هنا مضافا مقدرين المتضامين هو ما ذكر أى لقيمة حصته الشريك من الولد ولو قال من أول الامر لقيمة حصته الولد لكان أخصر (قوله ولا يسرى التدبير) يعنى إذا دبر أحد الشرى يكتن نصيبه من العبد كأن قال ان مت فنصيبى منك حر فلا يسرى التدبير لنصيب شريكه لأنه ليس اتلا فابدى لى جواز بيع المدبر فبموت السيد يعتق مادرمه فقط لان الميت معسر ومثل التدبير المعلق عتقه بصفة واعلم أنه يشترط للسراية أمور أحدها اليسار كما علم محامرانها أن يتسبب فى اعتاقه باختياره ولو بنائبه كسرايته جزء أصلا أو فرعه فانه يسرى إلى الباقي لأنه تسبب فيه باختياره وان عتق عليه فهرافى هذا المثال بخلاف ما لو ورث جزء أصله أو فرعه فانه

(أو) أعتق (نصيبه)
منه كنصيبى منك حر
(عتق نصيبه) مطلقا
(وسرى الاعتاق)
من موسر لا معسر
لما أسير به من نصيب
الشريك أو بعضه
ولا يمنع السراية دين
مستغرق بدون حجر
واستيلاد أحد
الشرى كين الموسر
يسرى إلى حصته
شريكه كالعتق
وعليه قيمة نصيب
شريكه وحصته من
مهر المثل لقيمة الولد
أى حصته ولا يسرى
التدبير

يعتق عليه ذلك الجزء ولا يسرى الى الباقي لان سبيل السراية سبيل ضمان المتلفات ولم يوجد منه
اتلاف ولا قصد ثالثا ان يكون المثل قابلا للنقل من شخص الى آخر فلا سراية في نصيب حكم
بالاستيلاء فيه بان استولد الامة أحد السريين وهو معسر فيحكم بالاستيلاء في نصيبه فقط فاذا
أعتق الآخر نصيبه عتق فقط ولا سراية الى الحصص الموقوفة أو المنذورة أعتاقها رابعها ان يعتق
نصيبه فقط أو جميعه فيعتق بذلك نصيبه ثم يسرى العتق الى نصيب سريه فلو أعتق نصيب سريه
لغسلاته لا ملك ولا تبعية (قوله ولو ملك الخ) شروع في الملك بالبعضية والمراد بالملك ما يشتهل
القهرى كالارث والاختيارى كالشراء والهبة والوصية وقوله شخص أى حر كله ولو كان غير رشيد
كصبي ومجنون وسفيه خلا القول المتهاج اذا ملك أهل تبرع الخ فتقييده باهل التبرع غير معتبر
كنايه عليه في شرح المنهج (قوله من أصل أو فرع) أى من النسب أما من الرضاع فإنه لا يعتق
عليه وقوله وان بعد أى لا فرق في كل من الأصل أو الفرع بين ان يبعد أو يقرب من المشتري مثلا
ولا فرق أيضا بين أن يتخذ الدين أو يختلف وذلك لانه حكم متعلق بالقرابة فاستوى فيه من ذكر
(قوله عتق عليه) أى على ملكه بشرط أن يكون حرا كله كما علت فيخرج المسكاتب والمبعض فلو
ملك كل واحد منهما أصلا أو فرعه فلا يعتق عليه لتضمنه الولاء وهما ليسا من أهله وإنما عتقت أم
ولد المبعض بموته لانه أهل للولاء حينئذ لا تقطع الرق عنه بالموت لانه لا رق بعد الموت (قوله الخبر
مسلم) هو قوله صلى الله عليه وسلم لن يجزى ولد والده الا أنه يحده مملوكا فيشترى به فيعتقه وقوله
فيعتقه بالرفع وضميره المستتر يعود على الشراء أى يعتقه نفس الشراء وليس المراد أن الولد يعتقه
بأنشائه العتق وهذا الخبر دليل لعتق الأصل على الفرع ويدل له أيضا قول الله تعالى واخفض لهما
جناح الذل من الرحمة ولا يتاخر خفض الجناح مع الاسترقاق ويدل لعتق الفرع على الأصل قوله
تعالى وما ينبغي للرجن أن يتخذ ذلدا ان كل من في السموات والأرض الا في الرجن عبدا وقوله
تعالى وقالوا اتخذ الرجن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون فدل ذلك على نفى اجتماع العبدية
والولدية (قوله وخرج بالبعض غيره) أى من سائر الأقارب كالأخوة والأعمام فانهم لا يعتقون
بالملك لانه لم يرد فيهم نص وأما خبر من ملك ذارحم فقد عتق عليه فضعيف بل قال النسائي أنه منكر
(قوله فلا يعتق) أى غير البعض بملك بل حكمه حكم الاجنبي واعلم أنه لا يصح شراء الولي لصي أو
مجنون أو سفيه من يعتق عليه لانه انما يتصرف بالمصلحة ولا مصلحة له في ذلك لانه يعتق عليه وفيه
تضييع مال عليه وأما لو وهب لمن ذكر من يعتق له أو وصى له به فان لم يلزمه نفقته كأن كان معسرا أو
فرعه الموهوب له كسوا بالفعل الولي قبوله ويعتق على المولى لا تنفاه الضرر عنه وحصول الكمال
لأصله أو فرعه وان لم يلزمه نفقته فليس للمولى قبوله ولا يصح لو قبل لحصول الضرر للمولى (قوله ومن
قال لعبده أنت حر بعد موتى الخ) شروع في بيان أحكام التدبير من كون المدبر يعتق بعد وفاة
سيده من ثلث ماله وجواز بيعه في حياته وغير ذلك وقد أفرد الفقهاء بترجمة مستقلة والتدبير
لغة النظر في العواقب والتأمل فيها ومنه قوله عليه الصلاة والسلام التدبير نصف المعيشة وشرعا
تعليق المالك عتق رقيقه بموته وسعى بذلك لان السيد يدبر نفسه في الدنيا باستخدام الرقيق وفي
الآخرة يعتقه والأصل فيه قبل الاجماع خبر الصحاحين أن رجلا ادرك غلاما ليس له مال غيره فباعه
النبي صلى الله عليه وسلم في دين كان عليه فتقرر برده صلى الله عليه وسلم له حيث لم ينكر عليه يدل على
جوازه ولا يتأني ذلك ببيع لانه لا يدل على جواز الرجوع عنه بالبيع ونحوه وأركانها: أنه مدبر وهو
المالك ومدبر بفتح الباء وهو الرقيق وصيغة وكلها تعلم من كلامه ضمنا وشرط في الاول بلوغ وعقل
واختيار فلا يصح من صبي ومجنون ومكره ويصح من سفيه ومفلس ومبعض وسكران لانه مكلف
حكما وكافر ولو حريا وأما المريد فتدبيره موقوف فان أسلم بانتهى صحته وان مات مرتدا بان بطلانه

(ولو ملك) شخص
(بعضه) من أصل
أو فرع وان بعد
(عتق عليه) لخبر
مسلم وخرج بالبعض
غيره كالأخ فلا
يعتق بملك (ومن
قال لعبده أنت حر
بعد موتى) أو اذا
مت فانت حر

والبحر في حمل مدبره الكافر الاصل الى دار الحرب بخلاف المسلم المرتد لبقاء علقته الاسلام فيه وشرط في الثاني كونه غير أم ولد فلا يصح تدبير أم الولد لأنها تستحق العتق بجهة أخرى أقوى من التدبير فإنها تعتق من رأس المال والمدبر يعتق من الثلث وشرط في الثالث وهو الصبيغة لفظ يشعر بالتدبير أو كتابة بالنية أو إشارة أخرى مفهومة واللفظ اما صريح وهو ما لا يحتمل غير التدبير كقوله اذا مت فانت حر كما سبذ كره وكقوله دبرك أو أنت مدبر وان لم يقل بعد موتي وأما كناية وهي ما يحتمل التدبير وغيره كخليت سبيلك أو حبستك بعد موتي فيه ما وكقوله اذا مت فانت حرام أو مسيب (قوله أو اعتقتك بعد موتي) أي أو حررتك أو أنت حر بعد موتي ولا بد من التلفظ بـ بعد موتي والاعتق حالا (قوله وكذا اذا مت) أي ومثل أنت حر بعد موتي الخ اذا مت فانت حرام أو مسيب لكن في هاتين الصورتين لا بد من نية التدبير لانها من الكناية كما أفاده بقوله مع نية (قوله فهو مدبر) جواب من ان كانت شرطية وخبرها ان كانت موصولة (قوله يعتق بعد وفاته الخ) أي وحكم المدبر انه يعتق كله بعد وفاة السيد من ثلث ماله وان وقع التدبير في العفة ومحل كونه يعتق كله ان خرج كله من الثلث فان لم يخرج كله من الثلث عتق منه بقدر ما خرج من الثلث كالنصف ان لم تجز الورثة ما زاد على الثلث فان أجاز واعتق كله والحيلة في عتق الجميع وان لم يخرج من الثلث بل وان لم يكن هناك مال سواء أن يقول في حال صحته ان مرضت فهذا الرقيق حر قبل مرض موتي بيوم وان مت فجاء فهو حر قبل موتي بيوم فاذا مات بعد التعليقين با كن من يوم عتق من رأس المال ولا سبيل لاحد عليه لكن ليس هذا من التدبير كما هو ظاهر وقوله بعد الدين أي محل كونه يعتق من الثلث بعد وفاة الدين فان استغرق الدين التركة لا يعتق منه شيء (قوله وبطل أي التدبير بنحو بيع) أي من كل مزيل للثلاث كالوقف والهبة المقبوضة وجعله صداقا وبطل بايلا لدبرته أيضا لانه أقوى من التدبير بدليل انه لا يعتبر من الثلث ولا يمنع منه الدين (قوله فلا يعود) أي الى التدبير وقوله وان ملكه لا معنى للغاية فلو حذف الواو وجعله قيداً لما قبله كان أولى وعبارة متن المتنازع فلو باعه ثم ملكه لم يعد التدبير على المذهب اه وانما لم يعد التدبير حينئذ لان الزائل العائد هنا كالذي لم يعد (قوله ويصح بيعه) أي المدبر لانه صلى الله عليه وسلم لم يباع المدبر كما مر في حديث العجيجين السابق ويشترط أن يكون السائغ له جائز التصرف وخرج غيره = السفيه فانه لا يصح بيعه وان صح تدبيره ومثل البيع سائر التصرفات فتصح منه فيه ولعل الشارح اقتصر على البيع لانه الراد في الحديث ويقاس غيره عليه (قوله لا يرجوع الخ) أي لا يبطل التدبير بالرجوع عن التدبير لفظا كسائر التعليقات (قوله ولا بانكار للتدبير) أي ولا يبطل أيضا بانكاره التدبير فليس انكاره رجوعا عنه كما أن انكار الردة ليس اسلاها وانكار الطلاق ليس رجعة ولا يبطل التدبير أيضا بردة السيد ولا بردة المدبر صيانة لحق المدبر عن الضياع فيعتق بموت السيد وان كانا مرتدين (قوله ويجوز له وطء المدبرة) أي للسيد أن يطأ مدبرته لبقاء ملكه فيها كالمستولدة مع انه لم يتعلق بها حق لازم ولا يكون وطؤه لها رجوعا عن التدبير لانه قد يؤدي الى العاوق المحصل لمقصود التدبير وهو عتقها بخلاف نحو البيع فان أولدها بطل تدبيره كما مر (قوله ولو ولدت مدبرة ولدا) أي جلت به بعد التدبير وقوله من نكاح بان زوجهاسيدها (قوله لا يثبت للولد حكم التدبير) أي لانه عقد يقبل الرفع فلا يسرى للولد الحادث بعده كالمخلاف الاستيلاء وفيه ما نصه قال في شرح الأرشاد وقيل للحكمة التدبير ونقله في الشرح الصغير عن نرجس الاكثرين وبه قال الأئمة الثلاثة وانتصر له الزركشي بانه قياس تبع الولد للام في نذر الهدى والاضحية ويرد بان النذر لازم فيقوى على الاستتباع الحادث بخلاف التدبير فانه جائز فلم يقع على ذلك اه (قوله فلو كانت حاملا الخ) مفرع على مفهوم قوله ولدت وعبارة التحفة

أو اعتقتك بعد موتي
وكذا اذا مت فانت
حرام أو مسيب مع
نية (فهو مدبر يعتق
بعد وفاته) من ثلث
ماله بعد الدين
(وبطل) أي التدبير
(بنحو بيع) للمدبر
فلا يعود وان ملكه
ثانيا ويصح بيعه
(لا رجوع) عنه
(لفظا) كفسخته
أو نقضته ولا بانكار
للتدبير ويجوز له
وطء المدبرة ولو ولدت
مدبرة ولدا من نكاح
أو زنا لا يثبت للولد
حكم التدبير فلو
كانت حاملا عند
موت السيد فيتبعها
جزما

وخرج بولدت مآلو كانت حاملا عند موت السيد فتيبها جزما اه قال سم حاصل المسئلة انها اذا كانت حاملا في أحد الوقتين وقت التدبير ووقت الموت دون الآخر أوقفهم مآمعاتبها الولد والا فلا اه (قوله ولودر حاملا) أى بما كهاهى وجاهلها سواء كان جملها من زنا أو من زوج ويعرف وجوده عند التدبير بوضعه لدون ستة أشهر منه فان وضعته لا كثر من أربع سنين لم يتبعها وان ولدت لمسا بينهم ما فان كان لها زوج يقتربها فلا يتبعها وان كانت ليست كذلك تتبعها أفاده البجيرى نقل عن زى (قوله ان لم يستثنه) أى ان لم يستثن السيد الحمل عند تدبير الام بان قال لها أنت مدبرة فان استثناه بان قال لها أنت مدبرة دون حملك لم يتبعها فى التدبير ويفرق بينه وبين ما مر فى العتق بقوته وضعف التدبير وحمل ذلك ان ولدت قبل موت السيد والا تتبعها لان الحرية لا تلد الا حرا أى غالبا أفاده فى التحفة (قوله وان انفصل الخ) غاية لثبوت التدبير له أى ثبت التدبير للحمل تبعا سواء انفصل قبل موت سيدها أم لا (قوله لان أبطل الخ) أى لا يثبت التدبير للحمل ان أبطل السيد تدبيرها قبل انفصاله كان باعها أو وهبها أو جعلها صداقا وخرج بقبل انفصاله مآلو أبطل تدبيرها بعد انفصاله فانه لا يبطل تدبيره ولو بطل تدبيرها قبل انفصاله فانه لا يبطل تدبيره أيضا ان عاش وهو نادر (قوله والمدبر كعبد فى حياة السيد) يعنى ان حكم المدبر فى حال حياة السيد حكم العبد القن فتكون أ كسابة التى ا كتسبها فى حال حياته للسيد بخلاف التى ا كتسبها بعد موته (قوله ويصح تدبير مكاتب وعكسه) أى كتابة المدبر فيصير فيها مدبرا مكاتباً ويعتق بالاسبق من موت السيد أو أداء النجوم (قوله كما يصح تعليق عتق مكاتب) أى وعكسه وهو كتابة المعلق عتقه بصفة ويعتق فى ذلك بالاسبق من وجود الصفة المعلق عليها أو أداء النجوم (قوله ويصدق المدبر بعين فيما وجد معه) أى فى المسال الذى وجد تحت يده وقوله وقال كسبته الخ أى واختلاف هو والوارث فقال المدبر كسبته بعد الموت فهو ملكى وقال الوارث بل كسبته قبله فهو ملكى لان الا كساب الحاصلة منه حال حياة السيد للسيد فادامات انتقلت للوارث (قوله لان اليد له) أى لتصدق المدبر أى واذا كان كذلك فيرجح بيده وكذلك تقدم بينته على بينة الوارث اذا أقام بينتين لا اعتضاد بينهما بيده وهذا بخلاف ما لو ادعت المدبرة أنها ولدت بعد موت السيد فيكون حرا وادعى الوارث أنها ولدت قبله فيكون رقيقا فان القول قول الوارث بيمينه لانها تزعم حريته والحر لا يدخل تحت اليد والغرض أنها جلت به بعد التدبير حتى يظهر الاختلاف المذكور لانها لو كانت حاملا به حين التدبير كان مدبرا تبعا لها كما مر (قوله الكتابة الخ) شروع فى بيان أحكام الكتابة كاستحبابها اذا سألها العبد وكان أمينا مكتسبا ولو لمها من جهة السيد وجوازها من جهة المكاتب وقد أفردوها الفقهاء بترجمة مستقلة والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيمانكم فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيرا أى أمانة وكسبا كما فسر الشافعى رضى الله عنه بذلك وخبر من أعان غارما أو غاريا أو مكاتباً فى رقبته أظله الله فى ظله يوم لا طول الاطلة وخبر المكاتب عبد ما بقى عليه درهم رواه أبو داود وغيره والحاجة داعية اليها لان السيد قد لا تسمح نفسه بالعتق بخانا والعبد لا يتشمر لكسب تشمره اذا علق عتقه بالتخصيل والاداء ولفظها السلامى لم يعرف فى الجاهلية وأركانها أربعة مكاتب بكسر التاء الفرقية وهو السيد ومكاتب بفتح التاء وهو الرقيق وعوض وصيغة وشرط فى الاول كونه مختارا أهل تبرع وولاء لان الكتابة تبرع وآيلة للولاء فتصح من كافراً صلبى وسكران لا من مكروه ولا من صبي ومجنون ومحجور سغه أو فليس ولا من أوليا ثم ولا من مبيع ومكاتب وان أذن له سيده لانها مال ليس أهلا للولاء ولا من مرتد لان ملكه موقوف والعقد لا توقف على الجديد وشرط فى الثانى اختيار وتكليف وأن لا يتعلق به حق لازم بخلاف المكروه والصبي والمجنون كسائر عقودهم ومن تعلق به حق لازم لانه امام معرض للبيع كالمزهر والكتابة تمنع منه أو مستحق المنفعة كالمؤجر فلا يتفرع

ولودر حاملا ثبت
التدبير للحمل تبعا
لها ان لم يستثنه وان
انفصل قبل موت
سيدها لان أبطل
قبل انفصاله تدبيرها
والمدبر كعبد فى حياة
السيد ويصح تدبير
مكاتب وعكسه كما
يصح تعليق عتق
مكاتب ويصدق
المدبر بعين فيما
وجد معه وقال
كسبته بعد الموت
وقال الوارث بل قبله
لان اليد له (الكتابة)

يتفرغ لاكتساب ما يوفي به النجوم وشرط في الثالث أن يكون ما لا معلوما ولو منقعة في الذمة مؤجلا
 إلى أجل معلوم منجم بنجمين فأكثر وشرط في الرابع وهو الصيغة أن يكون لفظا يشعر بالكتابة أو
 كتابة أو إشارة أخرى مفهومة واللفظ أما إيجاب كقوله كاتبتك أو أنت مكاتب علي دينارين تدفعهما
 إلى في شهرين فاذا ادبرتهما إلى فانت حر وأما قبول كقول العبد قبلت ذلك وسيد كرمك أو أف بعض
 هذه الأركان معنونا عنه بلفظ الشرط وبقيتها تؤخذ من كلامه ضمنا (قوله شرعا عقد الخ) أي
 وأما لغة فهي الضم والجمع وسمى المعنى الشرعي بها لأن فيه ضم نجم إلى نجم وللعرف الجاري بكتابة ما
 تضمنه العقد في كتاب (قوله بلفظها) أي الكتابة (قوله معلق) بالجر صفة لعق وقوله بمال أي
 بأدائه (قوله منجم بنجمين) أي مؤقت بوقتين ويطلق النجم على القدر الذي يؤدي في وقت معين
 (قوله هي) أي الكتابة وقوله سنة أي بالشروط الآتية (قوله لا واجبة) صرح به مع علمهما
 قبله توطئة للغاية بعده (قوله وان طلبها الرقيق) غاية لعدم الوجوب للسنة وهي للرد على من قال
 بوجوبها إذا طلبها الرقيق تمسكا بقوله تعالى والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيمانكم فكاتبوهم
 الآية فعمل الأمر على الوجوب والجمهور رجلاه على التدبير قياسا على التدبير وشراء القريب الذي
 يعتق عليه ونحو ذلك فلا تجب الكتابة وان سألها الرقيق لثلاث عطل أثر المالك وتستحكم المالك على
 المالك (قوله كالتدبير) أي قياسا على التدبير في عدم وجوبه أي ونحوه مما مر آنفا (قوله بطلب الخ)
 ذكر السنة قيودا ثلاثة وهي الطلب والأمانة والاكتساب فان فقدوا أحدهما كانت مباحة كما
 سيذكره وقال بعضهم الطلب ليس قيد للاكتساب وانما هو قيد لكدها فان لم يطلبها فهي
 مستنونة من غير تاكيد بخلاف الشرطين فهما للاكتساب فان فقد أحدهما كانت مباحة وقوله عبد
 المراد به الرقيق ولو أنى وقوله أمين أي فيما يكسبه بحيث لا يضيعه في معصية فالمدار على كونه لا يضيع
 المال وان لم يكن عدلا في دينه لترك صلاحه ونحوه وانما اعتبرت الأمانة في ذلك لئلا يضيع ما يحصله فلا
 يعتق وقوله مكتسب بما ينفي مؤنته ونجومه أي قادر على كسب ما ينفي بذلك وانما اعتبرت القدرة على ذلك
 ليؤثر في تخصيص النجوم (قوله وشرط في صحتها) أي الكتابة وقوله لفظ أي أو إشارة أخرى مفهومة أو
 كتابة مع النية كما مر واللفظ أما صريح أو كناية كما تقدم فن الصريح ما ذكره بقوله كاتبتك الخ ومن
 الكتابة قوله كاتبتك علي كذا واقتصر عليه فان نوى بذلك الكتابة صحت والا فلا وانما كان منها
 لاحتمال اللفظ لكتابة الخراج وللكتابة التي الكلام فيها (قوله إيجابا) حال من لفظ أي حال كون اللفظ
 المذكور إيجابا الخ أو خبر كان مقدرة مع اسمها أي كان ذلك اللفظ إيجابا وهو ما صدر من السيد
 وسيد كرم مقابله (قوله كاتبتك) لا بد من إضافته إلى الجملة فلوقال كاتبتك مثالا لم يصح
 اه بحري (قوله على كذا) أي على أن تعطيني كذا (قوله منجمين) أي مؤقتا بوقتين فأكثر كما سيأتي
 في كلامه وهو حال من لفظ كذا (قوله مع قوله الخ) أي ولا بد أن ينضم إلى اللفظ المذكور قوله إذا
 أدبته الخ والمراد بالقول ما يشمل قول النفس اذنية ذلك كافية كما صرح به في التهاج ونصه ولو ترك لفظ
 التعليق أي قوله إذا أدبته فانت حر ونحوه جاز ولا يكفي لفظ كتابة بلا تعليق ولا نية على المذهب اه وانما
 اشترط انضمام ذلك لفظا أو نية إلى قوله كاتبتك ونحوه لأن لفظ الكتابة يصلح لهذا ويصلح للخارجة
 فاحتج لتمييزها بالضميمة المذكورة قال في الحقة والتعبير بالأداء للغالب من وجود الأداء في الكتابة
 والأفني كما قال جمع أن يقول فاذا رثت أو فرغت ذمتك منه فانت حر (قوله وقبولا) عطف على
 إيجابا ولا بد أن يكون فوراً به تتم الصيغة فلا تصح الكتابة بدونه كسائر العقود وانما لم يكف الأداء
 بلاقبول كالأداء في الخلع لأن هذا أشبه بالبيع من ذلك ويكفي استحباب وإيجاب ككاتبتني على
 كذا فيقول كاتبتك (قوله قبلت ذلك) أي كقول المكاتب قبلت ذلك فلوقبل أجنبي الكتابة من
 السيد يؤدي عن العبد النجوم لم تصح لخالفته موضوع الباب (قوله وشرط فيها) أي في صحتها (قوله

شرعا عقد يعتق
 بلفظها معلق بمال
 منجم بنجمين فأكثر
 هي (سنة) واجبة
 وان طلبها الرقيق
 كالتدبير (بطلب
 عبد أمين مكتسب)
 بما ينفي مؤنته ونجومه
 فان فقدت الشرط
 أو أحدها فباحة
 (وشرط في صحتها لفظ
 يشعر بها) أي
 بالكتابة (إيجابا
 ككاتبتك) أو أنت
 مكاتب (على كذا)
 كائنه (منجمين مع)
 قوله (إذا أدبته فانت
 حر وقبولا كقبلت)
 ذلك (وشرط فيها
 عوض)

من دين الخ) بيان للعوض ولا فرق فيه بين أن يكون نقداً أو عرضاً وخرج بالدين العين فلا تصح الكتابة عليها لانه لا يملك الا عيان حتى يورد العقد عليها (قوله أو منفعة) لو قال كافي المتهاج والمنهج ولو منفعة لكان أولى اذا المراد بالمنفعة المتعلقة بالذمة كان يقول له كاتبتك على بناء دارين في ذمتك في شهرين وهي دين أما المنفعة المتعلقة بعين من الاعيان كان كاتبه على منفعة دابةين معيتين لزيد يدفعهما له في شهرين فلا تصح الكتابة عليها اذ منفعة العين مثل العين وهي لا تصح الكتابة عليها كما علمت نعم المنفعة المتعلقة بعين المد تب تصح الكتابة عليها بشرطين أن تتصل بالمنفعة المذكورة كالخدمة والحياطة بالعقد وان تكون مع ضمنية شيء آخر اليها كدينار كاتبتك على ان تخدمني شهر من الاذن أو تخيط لي ثوباً بنفسك وعلى دينار تأتي به بعد انقضاء الشهر أو نصفه فلو أجل المنفعة لم تصح لان الاعيان لا تقبل التأجيل فكذلك منافعها وكذلك لا تصح ان لم تكن مع الضمنية المذكورة لعدم تعدد النجم الذي هو شرط في صحة الكتابة ولو اقتصر على خدمة شهرين وصرح بان كل شهر نجم لم يصح أيضاً لانهم انجم واحد ولا ضمنية ولو فرق بينهما كرجب ورمضان كان أولى بعدم الصحة لانه يشترط في المنفعة المذكورة اتصالها بالعقد كما علمت (قوله مؤجل) صفة لعوض أى عوض مؤجل الى أجل معلوم فلا تصح الكتابة بالخال لان الكتابة عقد خالف القياس في وضعه واتباع فيه سنن السلف والمأثور عن الصحابة فمن بعدهم قولاً وفعلاً انما هو التأجيل ولم يعدها أحد منهم حالة ولو جاز لم يتفقوا على تركه مع اختلاف الأغراض خصوصاً وفيه تهجيل عتقه واختار ابن عبد السلام والرواية في حليته جواز الحلول وهو مذهب الاماميين مالك وأبي حنيفة رضى الله عنهم ما فان قيل لو اقتصر المصنف على الاجل لا غنى عن الدينية فان الاعيان لا تقبل التأجيل أحسب بان دلالة الالتزام لا يكتفى بها في مخاطبات وهذان وصفان مقصودان اه مغنى ونظر في التحفة في الجواب المذكور بان دلالة المؤجل على الدين من دلالة التضمن لا الالتزام لان مفهوم المؤجل شرعاً دين تأخر وفاؤه فهو مركب من شيئين ودلاله التضمن يكتفى بها في مخاطبات وأجاب بجواب آخر غير نظريه سم فانظره (قوله لخصله) أى ذلك العوض وهو عالة لا اشتراط التأجيل وقوله ويؤديه أى بعد تحصيله لسيده (قوله منجم بنجمين فاكثر) صفة ثانية لعوض أى عوض مؤقت بوقتين فاكثر فالمراد بالنجم هنا الوقت وسمي بذلك لان العرب كانت لا تعرف الحساب وكانوا يبنون أمورهم على طلوع النجم فيقول أحدهم اذا طلع النجم أديت حقك ونحو ذلك فسميت الاوقات بنجوم لذلك ويطلق النجم أيضاً على المؤدى في الوقت كما مر قال في المغنى تنبيه قضية اطلاقه انها تصح بنجمين قصيرين ولو في مال كثير وهو كذلك لا مكان القدرة عليه كاسلم الى معسر في مال كثير الى أجل قصير اه (قوله كما جرى عليه أكثر الصحابة) الكاف للتعليل أى وانما اشترط أن يكون منجم بنجمين فاكثر لانه هو الذي جرى عليه أكثر الصحابة أى ومن بعدهم فلو كفى نجم لفعله لانه لا يمتنع ان يبدرون الى القربات والطاعات ما أمكن ولان الكتابة عقد ارفاق ومن تمة الارفاق التحميم بنجمين فاكثر (قوله ولو في مبيع) غاية في اشتراط التأجيل والتحميم بنجمين يعنى انه يشترط ما ذكر في صحة الكتابة ولو بالنسبة لمبيع كوتب كتابة صحبة فمارق منه وهو قادر على اداء العوض في الحال أو دون نجمين لما علمت من أن الكتابة عقد خالف القياس الخ (قوله مع بيان قدره) صفة ثالثة لعوض أى عوض محبوب ببيان قدره أى ويشترط لصحة الكتابة أن يبين قدر العوض وقوله وصفته أى ومع بيان صفة العوض أى وجنسه ونوعه وذلك لانه عوض في الذمة فاشترط فيه بيان ذلك كدين السلم قال في التحفة نعم الاوجه أنه يكفي نادر الوجود اه وفي الروض هل يشترط بيان موضع التسليم للنجوم أو لافيه الخلاف المذكور في السلم قال في شرحه قضية ترجيح الاول ان وقع العقد بموضع لا يصلح لتسليمها أو يصلح له ونحوها مؤنة وبه جزم القاضى وغيره اه (قوله

من دين أو منفعة
(مؤجل) لخصله
ويؤديه (منجم
بنجمين فاكثر) كما
جرى عليه أكثر
الصحابة رضوان الله
عليهم ولو في مبيع
(مع بيان قدره) أى
العوض (وصفته)

وعدد النجوم) أي وبيان عدد النجوم كشهرين أو ثلاثة (قوله وقسط كل نجم) أي وبيان ما يؤديه في كل نجم من العوض السيد خمسة أو عشرة (قوله ولزم سيدا) مثله وارثه ولو تعدد السيد واتحد المكاتب وجب الخط (قوله في كتابة صحفة) خرجها بالكتابة الفاسدة فلاحظ فيها لأن الغلب فيها التعليق بالصفة وهي لا توجد إلا أن أدى ما كاتبه عليه فلو حظ عنه منه شيئا لم توجد الصفة فلا يعتق (قوله قبل عتق) فإن أخر الخط عنه أتم وكان قضاء وعبارة التحفة مع الاصل والاصح أن وقت وجوبه قبل العتق أي يدخل وقت أدائه بالعقد ويتضييق إذا بقي من النجم الأخير قدر ما بقي به من مال الكتابة كما مر أنه ليس القصد به إلا الاعانة على العتق فإن لم يؤد قبله أدى بعده وكان قضاء أه (قوله حظ متمول) فاعل لزم أي لزمه حظ متمول وإن قل كشي من جنس النجوم فتمته درهم نحاس ولو كان المال كمتعدد أو يقوم مقام الخط أن يدفع السيد جزأ معلوما من جنس مال الكتابة أو من غيره برضاه ولكن الخط أول من الدفع لأن الاعانة على العتق بالخط محقة والدفع موهومة لأنه قد يصرف المدفوع في جهة أخرى وإذا مات السيد وقام مقامه وارثه في الخط قدمه على مؤن التجهيز (قوله لقوله تعالى) دليل للزوم الخط وجه الدلالة أن آتوهم أمر والامر للوجوب ولم يعم دليل على حمل الايتاء على الاستعجاب فيعمل بما اقتضاه الظاهر واستثنى من وجوب الايتاء ما لو كاتبه في مرض موته والثلث لا يحتمل أكثر من قيمته وما لو كاتبه على منفعة وما لو أراه من النجوم أو باعه من نفسه أو أعتقه ولو بعوض فلا يجب شي في ذلك (قوله فسر الايتاء بما ذكر لان الخ) أي فسر المفسرون الايتاء في الآية بالخط مع أن المتبادر منه الدفع لأن القصد الخ وفيه ان المفسرين لم يقتصر واقي تفسير الايتاء على الخط بل فسر ومبهو بالدفع فكان على المؤلف أن يزيد لفظ أو دفعه بعد قوله حظ متمول ويكون المراد بقوله بما ذكر أي بالخط والدفع ثم رأيت في المتن هج ذ كر الزيادة المذكورة وقال في شرحه وفسر الايتاء بما ذكر لان القصد الخ وكتب البجيرمي ما نصه قوله وفسر الخ أي وانما فسر الايتاء بما يشمل الخط وإن كان المتبادر منه الدفع لأن القصد الخ أه وهو الظاهر الموافق لما في التفسير ولعل تلك الزيادة سقطت من النسخ فتنبه (قوله وكونه) أي الذي يقصد خطه وقوله ربعا فسر بها أولى عبارة المغني مع الاصل ويستحب الربع أي حظ قدر ربع مال الكتابة إن سمح به السيد والا فالسبع روى حظ الربع النسائي وغيره عن علي وروى عنه رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم وروى حظ السبع مالك عن ابن عمر رضي الله عنهما قال السلقيني بقي بينهما حظ السدس رواه البيهقي عن أبي سعيد مولى أبي أسداه (قوله ولا يفسحها) أي الكتابة الصحيحة لأنها لازمة من جهته لا تكونها عقدت لحظ مكاتبه وهو تخليصه من الرق لا لحظ نفسه أما الكتابة الفاسدة وهي ما اختلت صحتها فساد شرط كشرط أن يبيعه كذا أو كتابة بعض رقيق أو فساد عوض مقصود تكسر أو فساد أجل كتجم واحد فلا سيد أن يفسحها كالمكاتب لأنها حاضرة من جهتها أو أما الكتابة الباطلة وهي ما اختلت صحتها باختلال ركن من أركانها ككون أحد العاقدين صبييا أو مجنوننا أو مكرها أو عقدت بغير مقصود كدم فهي ملغاة واعلم أن الفاسد والباطل معنى واحد إلا في الكتابة فيفترقون بينهما وكذلك في الحج والعارية والخلع واعلم أنها كما لا يجوز للسيد أن يفسحها لا تنفسخ أيضا بالجنون والانغماء والحجر سواء كان ذلك من السيد أو من المكاتب لأن اللازم من أحد الطرفين لا يفسخ بشئ من ذلك كالرهن ويقوم ولي السيد مقامه في قبضه ويقوم الحاكم مقام المكاتب في أدائه إن وجد له مالا ولم يأخذ السيد استقلالاً وثبتت الكتابة وحل النجم وحلف السيد على استحقاقه ورأى أن له مصلحة في الحرية فإن استقل السيد بالقض عتق لحصول القبض المستحق وإن رأى الحاكم أنه بضيع إذا وافق لم يؤد عنه كما قاله الغزالي قال الشيخان وهذا حسن وإن لم يجد له مالا مكن السيد من التجهيز والفسخ فاذا فسخ عاد المكاتب قتاله وعليه مؤنته فإن أفاق أو ارتفع الحجر وظهر له مال كان حصاله قبل فسخ السيد

وعدد النجوم وقسط كل نجم (ولزم سيدا) في كتابة صحفة قبل عتق (حظ متمول منه) أي العوض لقوله تعالى وآتوهم من مال الله الذي آتاكم فسر الايتاء بما ذكر لان القصد عنه الاعانة على العتق وكونه ربعا فسر بها أولى (ولا يفسحها) أي لا يجوز فسخ السيد الكتابة

دفعه الحاكم الى السيد ونقض تحجيزه وفسخه وحكم بعقته (قوله الا ان عجز الخ) استثناء من قوله ولا يفسخها (قوله عن أداء) متعلق بعجز (قوله عند المحل) متعلق بأداء وهو بكسر الحاء أى وقت الحلول ولو استعمل المكاتب سيده لعجزه عند المحل سن أمهاله مسافة القصر في تحصيل النجوم ليحصل العتق أو استعماله لبيع عرض وجب أمهاله أو لحضار ماله من دون مسافة القصر وجب أمهاله أيضا لأنه كالحاضر بخلاف ما لو كان فوق ذلك فلا يجب أمهاله لطول المدة وله أن لا يزيد في مدة الأمهال على ثلاثة أيام ولو كان له كساد سلعته لأنها المدة المغترة شرعا فليس له الفسخ فيه سألوه الفسخ فيما زاد عليها (قوله لنجم) متعلق بأداء أيضا وقوله أو بعضه أى بعض النجم ومحله في غير الواجب في الإتياء فان عجز عن بعض الواجب في الإتياء فليس للسيد الفسخ ولا يحصل التقاص فيه لأن للسيد أن يدفع غيره (قوله أو امتنع عنه عند ذلك) أى والا ان امتنع المكاتب عن الاداء عند المحل فلا سيد ان يفسخها وقوله مع القدرة عليه أى على الاداء وامتناع العبد عن الاداء حيث نجاثر لأن الكناية جائرة من جهته كما سيأتي (قوله أو غاب عند ذلك) أى أو الا ان غاب المكاتب عند المحل (قوله وان حضر ماله أو كانت الخ) غايتان لجواز فسخ السيد اذا غاب المكاتب أى للسيد فسخها اذا غاب وان حضر ماله أو كانت غيبته دون مسافة القصر (قوله فله فسخها الخ) مفرع على الصور الثلاث أى واذا عجز المكاتب أو امتنع أو غاب فلا سيد أن يفسخ الكتابة بنفسه أو يحاكمه كموقيده بالقبض بما اذا لم يأذن له السيد في السفر وينظره الى حضوره والا فليس له الفسخ (قوله متى شاء) أى الفسخ ومنه يعلم انه لا بد من الفسخ ولا يحصل بمجرد التحجيز (قوله وليس للحاكم الاداء الخ) أى بل يمكن السيد من الفسخ لأن المكاتب ربما عجز بنفسه أو امتنع من الاداء لو حضر وقوله الغائب صفة للمكاتب (قوله وله) أى للمكاتب فسخ أى لانها جائرة من جهته خلافا لابي حنيفة رضى الله عنه في قوله انها لازمة من جهته أيضا (قوله كالرهن بالنسبة للرتن) أى فانه جائر من جهته (قوله فله) أى للمكاتب وقوله ترك الاداء أى أداء النجوم وقوله والفسخ بالرفع عطف على ترك وقوله وان كان معه وفاء أى له ذلك مطلقا سواء كان معه ما يوفي به النجوم أم لا لجوازه من جهته كما علمت (قوله وحرم عليه) أى على السيد المكاتب بكسر التاء وقوله تمتع أى مطلقا ولو بالنظر لانها كالأجنبية (قوله لا ختم ملكه) أى لضعف ملكه فيها (قوله ويجب بوطئه لها مهر) أى وان طأ وعته لشبهه الملك اه شرح المنهج وقوله أشبهه الملك دفع لما قد يقال اذا طأ وعته كانت زانية فكيف لها المهر وحاصله أن لها شبهة دافعة للرنا وهي الملك اه بجري قال ع ش ولا يتكرر المهر بتكرار الوطء الا اذا وطئ بعد أداء المهر اه (قوله لاحد) أى لا يجب عليه حد بوطئه لها وان علم التحريم واعتقده لانها ملكه نعم يعز من علم التحريم منها (قوله والولد حر) أى واذا أحبلها أو ولدت منه يكون الولد حرا لانها علقته به وهي في ملكه قال في المنهج وشرحه ولا يجب عليه قيمته لانه قاده حرا وصارت بالولد مستعدة مكاتبة فان عجزت عنقت بموت السيد اه (قوله وله أى للمكاتب) بفتح التاء وقوله شراء أى توسع عاله في طريق الاكتساب (قوله لا تزوج) أى ليس له أن يتزوج لما فيه من المؤن ولانه عبد ما بنى عليه درهم وليس للمكاتبه أيضا أن تزوج خوفا من موتها بالطلاق فيفوت حق السيد (قوله الا باذن سيده) أى فله التزوج حينئذ (قوله ولا تسر ولو باذنه) أى لا يجوز له التسرى مطلقا سواء كان أذن سيده له فيه أم لا لضعف ملكه وخوفا من هلاك الحاربه بالطلاق لو حبلت فنتعه من الوطء كنع الراهن من وطئه المراهونة فان خالف ووطئ فلا حد عليه لانها ملكه والولد منه يلحقه ويتبعه رفا وعقافان عنق هو عتق ولده والارق وصار للسيد ولا تصير الامة به أم ولد لانه قاده رقيقا لملا كالا ييه (قوله يعنى لا يجوز له وطئه مملوكه) أى وان لم ينزل وانما جل التسرى على مطلق الوطء لان حقيقة التسرى ليست مرادة هنا وذلك لانه يعتبر فيها أحران حجب الامة

(الا ان عجز مكاتب عن أداء) عند المحل لنجم أو بعضه (أو امتنع عنه) عند ذلك مع القدرة عليه (أو غاب) عند ذلك وان حضر ماله أو كانت غيبة المكاتب دون مسافة القصر فله فسخها بنفسه ويحاكم متى شاء لتعذر العوض عليه وليس للحاكم الاداء من مال المكاتب الغائب (وله) أى للمكاتب (فسخ) كالرهن بالنسبة للرتن فله ترك الاداء والفسخ وان كان معه وفاء (وحرم عليه تمتع بمكاتبة) لا ختم ملكه ويجب بوطئه لها مهر لاخذ والولد حر (وله) أى للمكاتب (شراء) اماء لتجارة لا تزوج الا باذن سيده ولا تسر ولو باذنه يعنى لا يجوز له وطئه مملوكه

عن أعين الناس وازاله فيها وهمها ليسا بشرط هنا أفاده في النهاية (قوله وما وقع للشيخين) مبتدأ خبره مبني وقوله في موضع أي من كتبهما وقوله مما يقتضي التحيز لبيان لما وقوله جواز أي الوطء وقوله بالاذن أي باذن السيد (قوله ان القن الخ) بدل من الضعيف أو عطف ببيان له وقوله يملك بتعليك السيد له وجه بناء جواز وطء المكاتب لامتة على ملك الرقيق بتعليك السيد له ان الملك يستلزم جواز وطئه للامة التي ملكها سيده له وإذا كان الرقيق يحوز وطؤه على هذا الوجه فالمكاتب من باب أولى لان له ملكا في الجملة (قوله قال شيخنا) أي في التحفة وقوله ويظهر أنه أي المكاتب وقوله ليس له الاستمتاع بمادون الوطء أي لان من حرم حول المحرم يوشك أن يقع فيه وقوله أيضا أي كما لا يجوز له الوطء (قوله ويجوز للمكاتب بيع الخ) الحاصل يجوز للمكاتب التصرف فيما فيه تسمية المال كالبيع والشراء والاجارة لا فيما فيه نقصه واستهلاكه كالهبة والصدقة والهبة لا فيما فيه خطر كغرض وبيع نسيئة وأن استوثق برهن أو كفيل الا باذن السيد (قوله لاهبة وصدقة) أي لا يجوز له ذلك نعم ما تصدق به عليه من نحو لحم وخبز مما العادة فيه أكله وعدم بيعه له اهداؤه لغيره (قوله فرغ) الاولى فرعان لذكرهما الاول قوله لوقال السيد الخ والثاني قوله ولوقال كاتبك الخ (قوله لوقال السيد الخ) أي لو ادعى السيد على المكاتب بعد قبضه نجوم الكتابة انك فسخت عقد الكتابة قبل أن تؤديني المال فأنكر المكاتب ذلك فان أقام السيد بينة على ما ادعاه سمعت والاصدق المكاتب بيمينه (قوله كنت) بناء المخاطب وقوله فسخت أي قبل قبض المال (قوله فأنكر المكاتب) أي أصل الفسخ أو كونه قبل قبض المال منه (قوله صدق) أي المكاتب بيمينه ان لم يأت السيد بالبينة (قوله لان الاصل عدم الفسخ) لوقال لان الاصل عدم ما ادعاه السيد لكان أولى ليشمل الصورة الثانية وهي ما اذا أنكر كونه قبل قبض المال (قوله وعلى السيد البينة) أي على ما ادعاه فان أقامها سمعت وفسخت الكتابة وبقي العبد على رقه (قوله ولوقال) أي السيد للمكاتب (قوله وأنا صبي) في المنهاج والمنهج اسقاطه والاقتصار على قوله كاتبك وأنا مجنون أو مجبور على وهو الاولى لسلامة قوله بعد ان عرف له ذلك اذ هو انما يظهر فهما (قوله أو مجبور على) أي بسفه تحفة ونهاية (قوله فأنكر المكاتب) أي ما ادعاه السيد وقال له بل كاتبتني وأنت بالغ عاقل رشيد (قوله حلف السيد) أي وصدق بحلفه (قوله ان عرف له ذلك) أي ما ادعاه من الجنون والحجر وذلك لقوة حائبه حينئذ لكون الاصل بقاءه ومن ثم صدقناه مع كونه مدعيًا للفساد على خلاف القاعدة وهو مخالف لما ذكره في النكاح من أنه لو زوج بنته ثم قال كنت مجبوراً على أو مجنوناً يوم زوجتها لم يصدق وان عرف له ذلك وفرق بان الحق ثم تعلق بشاكت وهو الزوج بخلافه هنا (قوله والا فالمكاتب) أي وان لم يعرف للسيد ما ادعاه فحلف المكاتب ويصدق بحلفه وقوله لان الاصل عدم ما ادعاه السيد أي وأضعف جانبه بقصد القرينة (قوله اذا أحيل الخ) شروع في الاعتاق بالفعل وهو الاستيلاء وقد أفرد الفقهاء بترجحه مستقلة وختم كتابه به لان العتق فيه يعقب الموت الذي هو خاتمة أمر العبد في الدنيا وهو قرينة في حق من قصده حصول ولد وما يترتب عليه من العتق وغيره من القربات كما تقدم واختلف فيه هل هو أقوى من العتق باللفظ أو العتق باللفظ أقوى منه ذهب ابن حجر الى الاول وعلمه بنفوذه من المجنون والمجور عليه بسفه وذهب مدر الى الثاني وعلمه بانه باللفظ ينفذ قطعا بخلافه بالاستيلاء لجواز أن تموت المستولدة أولا وبانه مجمع عليه بخلاف الاستيلاء والاصل فيه انه صلى الله عليه وسلم قال في مارية أم ابراهيم لما ولدت أعتقها ولدها أي أثبت لها حق الحرية رواه الحارثي كما قال انه صحيح الاسناد وخبر أيما أمة ولدت من سيد هاهنا حرية عن دبر منه أي بعد آخر جزء من حياته رواه ابن ماجه والحارثي كما وصححه اسناده وخبر الصحيحين عن أبي موسى قلنسا يا رسول الله انا نأتى السبايا ونحب أن نساكنهن فاسترى في العزل أي الارزاق خارج الفرج

وما وقع للشيخين في
موضع مما يقتضي
جوازه بالاذن مبني
على الضعيف ان القن
غير المكاتب يملك
بتعليك السيد قال
شيخنا ويظهر أنه
ليس له الاستمتاع بما
دون الوطء أيضا
ويجوز للمكاتب بيع
وشراء واجارة لاهبة
وصدقة وقرض بلا
اذن سيده * (فرغ)
لوقال السيد بعد
قبضه المال كنت
فسخت الكتابة فأنكر
المكاتب صدق
بيمينه لان الاصل
عدم الفسخ وعلى
السيد البينة ولوقال
كاتبك وأنا صبي
أو مجنون أو مجبور
على فأنكر المكاتب
حلف السيد ان عرف
له ذلك والا فالمكاتب
لان الاصل عدم
ما ادعاه السيد (اذا
أحيل

فقال ما عليكم أن لا تفعلوا ما من نسمة كائنة أي مقدره الى يوم القيامة الا وهي كائنة أي موجودة ففي قوتهم ونجب انما من دليل على أن بيعهن بالاستيلاء تمتنع واستشهد البيهقي لامتناع بيعها بقول عائشة رضي الله عنها لم يترك رسول الله صلى الله عليه وسلم دينارا ولا درهما ولا عبدا ولا أمة قال ففيه دلالة على أنه لم يترك أم إبراهيم رقيقة وانها عتقت بعد موته وقد استنبط سيدنا عمر رضي الله عنه امتناع بيع أم الولد من قوله تعالى فهو - ل عسيتم ان توليتم أن تفسدوا في الأرض وتقطعوا أرحامكم فقال وأي قطيعة أقطع من أن تباع أم امرئ منكم وكتب الى الأفاق لا تباع أم امرئ منكم فانه قطيعة وانه لا يحل رواه البيهقي مطولا * (تنبيه) * أثر التعبير باذا على التعبير بان لان ان تخصص بالشكوك والموهوم والنادر بخلاف اذا فانها للتيقن والمظنون ولا شأن ان احال الاماء كثير مظنون بل متيقن وتطيره قوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا الخ وقوله تعالى وان كنتم جنبا فخصوا وضوء باذا التكرره وكثرة أسبابه والجنابة بان لندرتها أفاده في التحفة (قوله حر) أي كله أو بعضه فينفذ ايلا للمبعوض في أمته التي ملكها ببعضه الحر لا يقال انه لا يصح اعتاقه لانه ليس أهلا للولاء لا نأقول لأرق بعد الموت فموته الذي يحصل به عتق أم ولده ينتفي كونه ليس أهلا للولاء ومن ثم صح تديره ويشترط فيه أن يكون بالغاد لا ينفذ ايلا بالصبي وان لحقه الولد عند امكان كونه منه لان النسب يكفي فيه الامكان احتياطا له ومع ذلك لا يحكم ببلوغه لان الاصل عدمه وبذلك يبالغ فيقال لنا اب غير بالغ ولا يشترط أن يكون عاقلا مختارا وينفذ ايلا للمجنون والسفيه بخلاف المغلس فلا ينفذ ايلا له على المعقل لانه كالراهن المعسر خلافا للبلقيني في اعتقاده نفوذه وخرج بالحر المكاتب فلا ينفذ ايلا له قلو مات لا تعتق بموته أمته ولا ولدها ولو مات حرا بان أدى نجوم الكتابة قبل الموت كذا في المغني (قوله أمته) أي ولدت دبرا كأن وطئ الاصل أمة فرعه التي لم يستولدها فبقية درخولها في ملك الاصل قبيل العلو وقومها أمته كاتبه أو مكاتبة ولده ويشترط فيها شرطان الاول أن تكون مملوكة للسيد حال علوقها منه الثاني أن لا يتعلق بها حق لازم للغير فخرجت المرهونة اذا أولدها الراهن المعسر بغير اذن المرتهن فلا ينفذ ايلا له الا ان كان المرتهن فرعه كما في بعضهم فان انفك الرهن نفذ في الاصح وخرجت الجانية المتعلقة برقبته مال اذا أولدها مالها المعسر فلا ينفذ ايلا له الا ان كان المجني عليه فرع مالها (قوله أي من له فيها ملك) تفسير مراد الامة وهو يشمل الامة المشتركة فينفذ استيلاؤه في نصيبه ويسرى الى نصيب شريكه ان أسرى بقبضته والا فلا يسرى كما تقدم وقوله وان قل أي ملكه الحاصل فيها كسدس (قوله ولو كانت مزرعة) غاية في الامة ولو أخرها عن قوله عتقت بموته وجعلها غاية له لكان أولى (قوله أو محرمة) هي بضم الميم وفتح الحاء وتشديد الراء المتوعدة عطف على مزرعة من عطف العام على الخاص أي ولو كانت محرمة عليه بسبب حيض أو نفاس أو احرام أو فرض صوم أو اعتكاف أو لكونه قبل استبرائها أو لكونها محرمة بالنسب أو رضاع أو مصاهرة أو معتدة أو مجوسية أو مرتدة (قوله لان أحل الخ) فاعل لفعل وارث وانظر أمة مضاف الى تركة وهي مضافة الى مدين والمراد به المورث أي لا تعتق بالموت ان أحبل وارث معسر أمة مورث مدين لتعلق حق الغرماء بها وقد تقدم أنه يشترط فيها أن لا يتعلق بها حق لازم للغير (قوله فولدت) معطوف على أحبل أي أحبلها فولدت قال في التحفة أي في حياة السيد أو بعد موته عدة يحكم بثبوت نسبه منه وفي هذه الصورة الواجبه كما رجحه بعضهم انها تعتق من حين الموت فملك كسبها بعنده اهـ وقوله تعتق الخ أي يتبين عتقها من حين الموت وقيل تعتق من حين الولادة وقوله حيا أو ميتا أي بشرط أن ينفصل جميعه فان انفصل بعضه ولم ينفصل باقيه لم تعتق بالانتماء انفصاله ولو ولدت أحدتوا أمين عتقت وان لم ينزل الا آخر (قوله أو مضغة) معطوف على حيا أي أو ولدت مضغة وقوله مصورة أي فيها صورة آدمي ظاهرة أو خفية أخبر بها القوابل ويعتبر بأربع منهن أو رجلا

حر أمته أي من له
فها ملك وان قل ولو
كانت مزرعة أو
محرمة لا ان أحبل
أمة تركة مدين
وارث معسر (فولدت)
حيا أو ميتا أو مضغة
مصورة بشئ من
خلق الادميين

أورد جل وأمر أن بخلاف ما لم يكن فيها صورة آدمي وإن قلن لو بقيت لتخططت (قوله عتقت) جواب
 إذا وقوله بموته أي ولو يقتلها له وهذا مستثنى من قولهم من استجبل بشي قبل أو أنه عوقب بجرمانه
 لتشوف الشارع إلى العتق وفي الخبري قال الشوري فان قيل إذا كانت الولادة هي الموجبة للعتق
 فلم وقع على موت السيد قيل لأن لها حق بالولادة والسيد يحق بالملك وفي تحجيل عتقها بالولادة إبطال
 لحقه من الكسب والاستمتاع في تعليقه بموت السيد حفظ للعتق فكان أولى اه (قوله من رأس
 المال) متعلق بعتق أي عتقها بحسب من رأس المال لا من الثلث سواء استولدها في الهبة أو المرض
 أو نجز عتقها في مرض موته ولا تنظر إلى ما فوته من منافعها التي كان يستحقها إلى موته لأن الاستيلاد
 كالاتلاف بالكل واللبس وغير ذلك من الذات وبالقياس على من تزوج امرأة بمهر مثلها في مرض
 موته (قوله مقدها الخ) حال من العتق أي وبحسب العتق من رأس المال حال كونه مقدها على قضاء
 الديون ولولله تعالى كالكفارة وعلى نفوذ الوصايا ولو لجهة عامة كالفقراء (قوله وان حبلى في مرض
 موته) غاية في حساب العتق من رأس المال وتقديمه على الديون والوصايا أي بحسب من رأس المال
 ويقدم على الديون والوصايا وان حبلى في مرض موته وان أوصى بها من الثلث لأمرو وتلغو وصيته
 (قوله كولدها) أي المستولدة والكاف للتنظير في العتق من رأس المال وتقديمه على الديون
 والوصايا وقوله الحاصل أي من غير السيد أما الحاصل منه فانه ينعقد حرا (قوله بنكاح) متعلق
 بالحاصل (قوله بعد وضعها) متعلق بالحاصل وخرج به ولدها الحاصل من غير سيدها قبل أن تضع
 ولد السيد فانه لا يعتق من رأس المال بموت السيد بل يكون رقيقا يتصرف فيه بما شاء من التصرفات
 لحدوثه قبل استحقاق الحرية للام (قوله ولد السيد) مفعول وضعها (قوله فانه يعتق من رأس
 المال) أي فانه يكون مملوكا للسيد ويعتق من رأس المال بموته لسريان الاستيلاد إليه أي
 ويقدم على الديون والوصايا (قوله وان ماتت الخ) غاية في كونه يعتق من رأس المال أي يعتق
 من رأس المال وان ماتت أمه قبل موت السيد لانه حق استحقة في حياة أمه فلا يسقط بموتها ولو أعتق
 السيد مستولدة قبل موته لم يعتق ولدها تبعها لها فإذا مات السيد بعد ذلك عتق بموته (قوله وله وطء
 أم ولد) أي أول السيد أن يطأ أم ولده وقوله أجماعا أي وخبر الدارقطني أمهات الأولاد لا يبعن ولا
 يوهن ولا يورثن يستمتع بها سيدهما مادام حيا فإذا مات فهي حرة ومحل جواز وطئها إذا لم يقم بها مانع
 ككونها محرما أو مسلمة وهو كافر أو موطوءة أبيه ونحو ذلك (قوله واستخدامها) معطوف على
 وطء أي وله استخدامها أي طالب الخدمة بجميع أنواعها لأنها كالقنصة في جميع الأحكام ما لم تكن
 مكاتبية والامتنع الاستخدام وغيره مما ذكر معه (قوله واجارها) معطوف أيضا على وطء أي وله
 اجارها أي غيرها أما إذا أجرها نفسها فانه لا يصبح لأن الشخص لا يملك منفعة نفسه بعقد وهل لها أن
 تستعير نفسها من سيدها قياسا ما قالوه في الحر أنه لو أجر نفسه وسلمها ثم استعارها جاز أنه هنا كذلك
 ولومات السيد بعد أن أجرها لنفسه الا حارة (قوله وكذا تزويجها بغير إذنها) أنما فصله عما قبله
 لأن فيه خلافا والأصح ما ذكره أي وكذلك للسيد أن تزوجه أجبر بغير إذنها على الأصح إبقاء ملكه
 علمها وعلى منافعتها إلا أن كان السيد كافرا وهي مسلمة فلا تزوجهها هو بل تزوجه الحاكم لأنه لا ولاية
 للكافر على المسلمة (قوله لا تملكها غيره) أي لا يجوز للسيد أن يملكها غيره لأنها لا تقبل النقل وما
 رواه أبو داود عن جابر رضي الله عنه قال كنا نبيع سراري أمهات الأولاد والأنبي صلى الله عليه وسلم
 حتى لا نرى بذلك بأسا أجيب عنه بأنه منسوخ على فرض اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك مع
 كونه قبل النهي أو أنه منسوب إلى النبي صلى الله عليه وسلم استدلالا واجتهادا أي من جابر حيث
 غاب على ظنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أطلع عليه وأقره فيقدم عليه ما نسب إليه صلى الله عليه وسلم
 قولنا ونصا وهو نهيه صلى الله عليه وسلم عن بيع أمهات الأولاد في خبر الدارقطني السابق وهو وان

(عتقت بموته أي
 السيد من رأس المال
 مقدها على الديون
 والوصايا وان حبلى
 في مرض موته
 (كولدها) الحاصل
 (بنكاح أو زنا بعد
 وضعها) ولد السيد
 فانه يعتق من رأس
 المال بموت السيد وان
 ماتت أمه قبل ذلك
 (وله وطء أم ولد)
 أجماعا واستخدامها
 واجارها وكذا
 تزويجها بغير إذنها
 (لا تملكها) لغيره
 بيع أمهات

كان نفيها لفظا لكنه هي معنى (قوله فحرم ذلك) أي تملكها الغير ببيع أو هبة (قوله وكذا رهنها) أي وكذا لا يصح رهنها لما فيه من التسليط على بيعها (قوله كولدها التابع لها) أي بان كان من غير السيد كما روقوله في العتق يموت السيد متعلقا بالتابع لها (قوله فلا يصح تملكها) أي ولدها التابع لها أي ولا رهنه ويصح استخدامه وأجارته وأعارته وأجاره على النكاح أن كان أنثى لأن كان ذكرا والحاصل يمتنع على السيد التصرف فيه بما يمتنع فيها ويجوز له التصرف فيه بما يجوز فيها ما عدا الوطء وقوله من غيره أي على غيره أو لغيره فمن معنى على أو اللام وقوله كالأم أي أمه فإنه لا يصح تملكها لغيره كما صرح به فيما قبل (قوله بل لو حكم به) أي بالتملك أي صحته في الأم وولدها التابع لها وقوله نقض أي لخالفته الإجماع وما وقع من الخلاف بين أهل القرن الأول فقد انقطع وانعقد الإجماع على منع التملك (قوله وتصح كتابتها) أي أم الولد لما علت من بقاء ملكه عليها (قوله وبيعها من نفسها) أي ويصح بيعها على نفسها لانه عقد عتاقه وكبيعها من نفسها هبتها لها وقرضها لنفسها ويجب عليها في صورة القرض رد مثلها الصوري وهو جارية مثلهما بالبيع لها ليس ببيع (قوله ولو ادعى ورثة سيدها) أي على المستولدة وقوله مالا له أي لسيدها (قوله بيدها قبل موته) أي كائنا ذلك المال تحت يدها من قبل موت السيد (قوله فادعت ناعمة) أي فأقرت به وادعت انه تلف قبل الموت (قوله صدقت بيمينها) أي لان يدها عليه قبل الموت يد أمانة (قوله فان ادعت تلفه بعده) أي بعد الموت (قوله لم تصدق فيه) أي في التلف لان يدها عليه حينئذ يد ضمان لانه ملك الغير وهي حرة اه تحفة (قوله فيمن أقرب بوطء أمته) مفهومه انه اذا أنكره لا تصدق (قوله فادعت الخ) أي وأنكره هو ما ادعته وقوله أسقطت منه ما نصير به أم ولد أي كضعة تصورت (قوله بانها تصدق) متعلق بأفنى قال في النهاية وفي فروع ابن القطان لو قالت الامة التي وطئها السيد أنقيت سقطت بصرتها أم ولد فأنكر السيد القاءها ذلك فن المصدق وجهان قال الاذري الظاهر ان القول قول السيد لان الاصل معه لا سيما اذا ذكر الاستقاط والعلق مطلقا وفيما اذا اعترف بالجمل واحتمال والا قرب تصديقه أيضا الا ان تمضي مدة لا يبقى الجمل منتسبا اليها اه (قوله ان أمكن ذلك) أي سقوط جمل منها نصير به أم ولد بان أسقطته بعد مضي مائة وعشرين يوما من الوطء (قوله بيمينها) متعلق بتصديق (قوله فاذا مات عتقت) أي فاذا صدقناها بيمينها ومات السيد عتقت بموته (قوله أعقتنا الله تعالى) هذه الجملة دعائية فهي خبرية لفظا انشائية معنى ثم انه يحتمل أن الشارح قصد نفسه فقط مع تعظيمها اظهار التعظيم لله له حيث أهله للعلم فيكون من باب التحدث بالنعمة قال الله تعالى وأما بنعمة ربك فحدث ولا ينافية ان مقام الدعاء يقتضي الذلة والخضوع لان الشخص اذا نظر لنفسه احتقرها بالنسبة لعظمة الله تعالى واذا نظر لتعظيم الله له عظمها ويحتمل انه أراد به نفسه واخوانه المسلمين وهو أولى لان الدعاء مع التعميم أقرب الى القبول وجميع ما ذكر يجري في الجملة بين بعد ثم ان المراد بالعتق هنا الخالص فعني أعقتنا الله خالصنا الله وليس المراد حقيقة التي هي ازالة الملك عن الآدمي فيكون في الكلام استعارة تبعية وتقريرها أن تقول شبه تخليص الله له من النار بمعنى العتق بجامع ازالة الضرر وحصول النفع في كل واستعير العتق من معناه الاصل لتخليص الله له من النار ولا تخفى مناسبة هذا الدعاء هنا على بصير وفيه إشارة الى أنه خالص من تأليف هذا الشرح المبارك العميم البغ فغيه من المحسنات البديعة مراعاة المقطع وتسمي حسن الختام وهي الايمان في أواخر الكلام نظما ونثر بما يدل على التمام كقول بعضهم

فحرم ذلك ولا يصح
وكذا رهنها (كولدها
التابع لها) في العتق
لموت السيد فلا يصح
تملكه من غيره كالأم
بل لو حكم به فاض
نقض على ما حكاه
الروائي عن الاصحاب
وتصح كتابتها وبيعها
من نفسها ولو ادعى
ورثة سيدها مالا له
بيدها قبل موته
فادعت تلفه أي قبل
الموت صدقت بيمينها
كائنه الاذري فان
ادعت تلفه بعده لم
تصدق فيه كما قاله
شيخنا رحمه الله تعالى
رجة واسعة وأفنى
القاضي فيمن أقرب
بوطء أمته فادعت انها
أسقطت منه ما نصير
به أم ولد بانها تصدق
ان أمكن ذلك بيمينها
فاذا مات عتقت
أعقتنا الله تعالى
من النار

حسن ابتدائي به أرجو الاختصاص من * نار الحميم وهذا حسن محتتم

(قوله من النار) هي حرم لطيف نورى علوى وهي في الاصل اسم لبعيدة القعر كما في القاموس والمراد بها دار العذاب بجميع طبقاتها السبع التي أعلاها جهنم ونحتها النوى ثم الحطمة ثم السبعير ثم

سقر ثم الحميم ثم الهاوية وباب كل من داخل الاخرى أعادنا الله والمسلمين منها (قوله وحشرنا في زمرة المقربين) الحشر بمعنى الجمع وفي معنى مع وزمرة بضم الزاي بمعنى جماعة ويحتمل أن المراد بالحشر الدخول وفي باقية على معناها وعلى كل فاضافة زمرة لما بعده للبيان والمعنى على الاول وجعنا مع جماعة هي المقربون من الانبياء والصديقين والشهداء والصالحين المذكورين في آية اولئك مع الذين أنعم الله عليهم الخ وعلى الثاني أدخلنا فيهم والمراد بجعنا معهم في دار السلام أو أدخلنا فيهم وذلك لتستقيم في الجنة برؤيتهم وزيارتهم والحضور معهم وان كان مقرهم في الدرجات العلى بالنسبة الى غيرهم ولذلك سبب وهو محبتهم واقتفاء آثارهم لما أخرج الطبراني وابن مردويه وأبو نعيم في الحلية والفضلاء المقدسي في صفة الجنة وحسنه عن عائشة رضي الله عنها قالت جازى الله النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انك لا أحب الى من نفسي وانك لا أحب الى من ولدى واني لا أكون في البيت فاذا كرك فإصبر حتى آتي فانظر اليك واذا ذكرت موقفي وموتك عرفت أنك اذا دخلت الجنة رفعت مع النبيين واني اذا دخلت الجنة خشيت أن لا أراك فلم يرد عليه النبي صلى الله عليه وسلم حتى نزل جبريل بقوله تعالى ومن يطع الله والرسول فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا وفي رواية عن أنس رضي الله عنه أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الساعة فقال متى الساعة قال وما أعددت لها قال لا شيء الا أني أحب الله ورسوله فقال أنت مع من أحببت قال أنس فانا أحب النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر وأرجو أن أكون معهم والمراد بالمعية في الحديث المذكور وفي الآية التردد للزيارة والحضور للتأنس بهم مع أن مقر كل منهم الدرجات التي أعدها الله لهم وليس المراد أنهم يكونون في درجة واحدة لأنه يقتضي استواء الفضل والمفضول في الدرجة وليس كذلك بل يكون كل في درجته ولكن يتكبر من رؤية غيره والتردد اليه اللهم امتحننا بهم واحشرنا في زمرة ثم آمين وقوله الاخيار جمع خير بشد الياء وتخفيفها كما موات جمع ميت مشددا وتخفيفا وهم الذين اختارهم الله واصطفاهم وقوله الابرار جمع بر وأبر من البر وهو الاحسان يقال بره يبره بفتح الباء وضعها فهو بر وأبر وذكر بعضهم أن جمع البار برة وجمع البر أبرار والمراد بهم الاولياء والعباد والزهاد وقيل المراد بهم المؤمنون الصادقون في ايمانهم بحوا أرباد الانهم برؤا بالاء والانباء والنبات كما أن لوالدك عليك حقا كذلك لولدك عليك حقا فالبر بالآباء والامهات الاحسان اليهم والانة الجانب لهم والبر بالانباء والنبات أن لا يفعل فيهم ما يلدن سببا في العقوق (قوله وأسكننا الفردوس) أي جعل سكنانا الفردوس وهو أفضل الجنان وأوسطها كما تقدم أول الكتاب ولا بد من تقدير مضاف قبل الفردوس أي قربه أو جواره لانه خاص بالمصطفى صلى الله عليه وسلم كما في شرح منظومة أسماء أهل بدر (قوله من دار القرار) أي دار استقرار المؤمنين وثباتهم ومن تبعيضية متعلقة بمحذوف حال من الفردوس أي حال كونه بعض دار القرار الذي هو الجنة وهو يغيد أنها متعددة أي تحتها أنواع وهو الذي ذهب اليه ابن عباس رضي الله عنهما كما تقدم أيضا أول الكتاب واستدل لذلك بحديث رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال الجنان سبع دار الجلال ودار السلام وجنة عدن وجنة المأوى وجنة الخلد وجنة الفردوس وجنة النعيم وذهب بعضهم الى أنها واحدة والاسماء كلها صادقة عليها اذ يصدق عليها جنة عدن أي اقامه ودار السلام لسلامتهم فيها من كل خوف وحزن ودار الخلود لخلودهم فيها وهكذا وعليه فن بيانية أي الفردوس الذي هو دار القرار (قوله ومن على) يطلق المن على الانعام والاحسان ابتداء من غير حساب ومنه قوله تعالى لقد من الله على المؤمنين الآية ويطلق على تعداد النعم كقولك فعلت مع فلان كذا وكذا ومنه قوله تعالى لا تبطلوا صدقاتكم باليمن والاذى وهو حرام الا من الله والنبي والاصل والشيوخ والمراد به هنا الاول وان كان الثاني يشرح اطلاقه على الله أي أنعم على وأحسن الى

وحشرنا في زمرة
المقربين الاخيار
الابرار وأسكننا
الفردوس من دار
القرار ومن على في
هذا التأليف وغيره

تفضل الله لا وجوباً عليه وفي تعبيره هنا يعلى وتعبيره فيما قبله بناديل على أن المراد بمدلولها
 الاحتمال الثاني من الاحتمالين السابقين عند قوله أعطينا الله وقوله في هذا التأليف أي الذي
 هو الشرح مع الأصل إذ كلاهما له وقوله وغيره أي غير هذا التأليف من بقية مؤلفاته وقوله بقبوله
 الأولى بقبولهما بضمير التثنية العائد على هذا التأليف وغيره وإن كان يصح إرادة المذكر كورومثله
 يقال في الضمائر بعد (قوله وعموم النفع به) معطوف على قبوله وإضافة عموم إلى ما بعده من إضافة
 الصفة للموصوف أي ومن على بالنفع العام به أي إيصال الثواب بسببه لأن النفع إيصال الخير للغير
 (قوله وبالإخلاص فيه) معطوف على قبوله أيضاً أي ومن على بالإخلاص فيه أي من الأمور التي
 تعوقه عن القبول كالرياء والسعة وحب الشهرة والمحمدة واعلم أن مراتب الإخلاص ثلاث الأولى أن
 تعبد الله طلباً للثواب وهو باطن العقاب الثانية أن تعبد الله تشرفاً بعبادته والنسبة إليه والثالثة أن
 تعبد الله لذاته لا لطمع في جنته ولا هرب من ناره وهي أعلاها لأنها مرتبة الصديقين ولذلك قالت
 رابعة العدوية رضي الله عنها

كلهم يعبدوك من خوف نار * ويرون النجاة حظاً زيلاً
 أو بأن يسكنوا الجنان فيخطوا * بقصور ويشربوا سلسبيلاً
 ليس لي في الجنان والتأرجح * أنا لا أبتغي بحبي يدلاً

وكلامه صادق بكل من المراتب الثلاث لكن بقطع النظر عن التعليل بعد ما بالنظر إليه فيكون خاصاً
 بالمرتبة الأولى (قوله ليكون) أي ما ذكر من هذا التأليف وغيره والمراد جزأؤه وهو علة طلبه
 من الله أن يمين عليه في هذا التأليف وغيره بالقبول الخ وقوله ذخيرة أي ذخراؤه وهو ما أعدته لوقت
 الحاجة من الشيء النفيس والمراد به هنا جزاء هذا التأليف وغيره على سبيل المجاز فشيء جزاء هذا
 التأليف بالشيء النفيس المدخر إلى وقت الحاجة بجماع الانتفاع بكل (قوله أذا جاءت الطامة) هي
 اسم من أسماء يوم القيامة سميت بذلك لأنها تطم كل شيء أي تعلوه لعظم هولها (قوله وسببها)
 معطوف على ذخيرة والسبب في الأمل المحبب قال تعالى فليجد بسبب إلى السماء ثم أطلق على كل
 شيء يتوصل به إلى أمر من الأمور فليكون مجازاً بالاستعارة إن جعلت العلاقة لمشاهدة في التوصل في
 كل أو مجازاً مرسلان جعلت علاقته بالإطلاق والتقييد (قوله لرجة الله الخاصة) أي لعباده
 المؤمنين في الآخرة وقوله والعامية أي في الدنيا لعباده المؤمنين والكافرين وللطائعين والعاصين قال
 في حاشية المجل وفي الخطيب ورجتي وسعت كل شيء أي عمت وشملت كل شيء من خلق في الدنيا ما من
 مسلم ولا كافر ولا مطيع ولا عاص إلا وهو متقلب في نعمتي وهذا معنى حديث أبي هريرة في الصحيحين
 إن رجتي سبقت غضبي وفي رواية غلبت غضبي وأما في الآخرة فقال فسأكتبها للدين يتقون الخ أه
 والحاصل رجة الله نعم البر والفاجر في الدنيا ونخص المؤمنين في الآخرة واعلم أنه ينبغي لكل شخص
 أن يرحم أخاه عملاً بحديث الراجون يرحمهم الرحمن قال كعب الأحبار مكتوب في الإنجيل يا ابن آدم
 كما ترحم كذلك ترحم فكيف ترجو أن يرحمك الله وأنت لا ترحم عباد الله وعمياً يعزى لابن حجر رحمه
 الله تعالى كما تقدم أول الكتاب

أرحم هديت جميع الخلق إنك ما * رجت يرحمك الرحمن فاعنما

(وله أيضاً) أرحم عباد الله يرحمك الذي * عم الخلاق جوده ونواله

الراجون لهم نصيب وافر * من رجة الرحمن جل جلاله

اللهم يا رحمن ارحمنا واجعلنا من الراجين بحمد سيدنا محمد سيد الأولين والآخرين (قوله الحمد لله
 الخ) لما كان تمام التأليف من النعم حمد الله عليه كما حمده على ابتدائه فكانه قال الحمد لله الذي
 أقدرني على إتمامه كما أقدرني على ابتدائه واختار الجملة الإسمية لإفادتها الدوام المناسب لل مقام وقوله

بقبوله وعموم النفع به
 وبالإخلاص فيه
 ليكون ذخيرة أي إذا
 جاءت الطامة وسببها
 لرجة الله الخاصة
 والعامية الحمد لله جدا
 يوافق نعمه ويكافئ
 مزیده

جدام مفعول مطابق منصوب عنله وهو الحمد الواقع مبتدأ وقوله بوافي نعمه أي يقابلها بحيث يكون بقدرها فلا تنفع نعمة الامتقابلة بهذا الحمد بحيث يكون الحمد بأزاء جميع النعم وهذا على سبيل المبالغة بحسب ما ترجاه والافضل نعمة تحتاج الى حمد مستقل وقوله ويكافئ همزة في آخره بمعنى يساوي وقوله مزيده مصدر ميمي والضمير لله تعالى أي يساوي الحمد ما زاده تعالى من النعم والمعنى ان المؤلف ترجى أن يكون الحمد الذي أتى به موفيا بحق النعم الحاصلة بالفعل ومساويا بما يزيد منها في المستقبل واعلم ان أفضل المحامد هذه الصيغة لما ورد أن الله لما أهبط أبانا آدم إلى الأرض قال يارب علمني المكاسب وعلمني كلمة تجمع لي فيها المحامد فاوحى الله اليه أن قل ثلاثا عند كل صباح ومساء الحمد لله حمد ابوا في نعمه ويكافئ مزيده ولهذا ألوحف انسان ليعمدن الله بجميعا مع المحامد بذلك وقال بعض العارفين الحمد لله ثمانية أحرف كأبواب الجنة فمن قالها من صفاء قلب استحق أن يدخل الجنة من أمها شاء (قوله وصلى الله وسلم الخ) أي اللهم صل وسلم فهي جملة خبرية لفظا انشائية معني وأتى بالفعلين بصيغة الماضي رجاء لتحقيق حصول المسؤل وقد تقدم الكلام على الصلاة والسلام في خطبة الكتاب فارجع اليه أن شئت وقوله أفضل صلاة نائب عن المفعول المطلق لصلى أي صلى الله عليه صلاة موصوفة بكونها أفضل الصلوات الصادرة منك على خلقك أو الصادرة منهم على الانبياء والمرسلين وقوله وأكمل سلام نائب عن المفعول المطلق أيضا لقوله وسلم أي وسلم عليه سلاما موصوفا بكونه أكمل السلام أي النخبة الصادرة منك على خلقك أو من خلقك على الانبياء والمرسلين (قوله على أشرف مخلوقاته) متعلق بكل من صلى وسلم أي صلى الله وسلم على أفضل المخلوقات أي على الاطلاق كما قال صاحب الجوهرة

وأفضل الخلق على الاطلاق * نيناقل عن الشقاق

وقوله محمد بالجر بدل من أشرف ويصح رفعه على انه خبر مبتدأ محذوف ونصبه على انه مفعول لفعل محذوف (قوله وآله) معطوف على أشرف والضمير يعود على محمد أي وصلى الله وسلم على آل محمد أي أتباعه ولوعصاة لان المقام مقام دعاء والعاصي أحوج الى الدعاء من غيره (قوله وأصحابه) معطوف على أشرف والضمير يعود على سيدنا محمد أي وصلى الله وسلم على أصحابه وهو جمع صاحب والمراد به صاحب النبي صلى الله عليه وسلم وهو من اجتمع بنينا صلى الله عليه وسلم اجتماعا متعارفا مؤمنا به ولو أعمى وغير مميز فإن قلت لم قدم الآل على الأصحاب مع ان فيهم من هو أشرف الانام بعد المصطفى صلى الله عليه وسلم وهو أبو بكر فالجواب أن الصلاة على الآل ثبتت بالنص في قوله صلى الله عليه وسلم قولوا اللهم صل على محمد وآله الحديث وعلى العجب بالقياس على الآل فاقتضى ذلك التقدم (قوله وأزواجه) معطوف أيضا على أشرف والضمير يعود على سيدنا محمد أي وصلى الله وسلم على أزواجه وهو جمع زوج ويقال للرجل والمرأة ويقال للمرأة أيضا زوجة والمراد هنا نسائه صلى الله عليه وسلم الطاهرات المطهرات اللاتي اختارهن الله تعالى لنبيه وخيرة خلقه ورضيهن أزواجهن في الدنيا والآخرة حتى استحققن أن يصلي عليهن معه صلى الله عليه وسلم وأنزل الله في شأنهن ما أنزل من آياتهن أجورهن مرتين وكوتهن لسنن كأحد من النساء اه شرح الدلائل للغاسي (قوله عدد الخ) منصوب على النيابة عن المصدر لصلى وسلم أي صلى وسلم صلاة وسلاما عددهما مساويا لعدد ما ذكر وقوله معلوماته أي الله سبحانه وتعالى أي ما تعلق به علم الله تعالى من الواجبات والخائرات والمستحيلات (قوله ومداد كلماته) أي الله قال في شرح الدلائل مداد بكسر الميم هو ما يكثر به ويزاد قال في المشارق أي قدرها وقال السيوطي في الدر النثير في تلخيص نهاية ابن الاثير أي مثل عددها وقيل قدر ما يوازيها في الكثرة بمعيار كيل أو وزن أو عدد أو ما أشبهه من وجوه الحصر والتقدير وهذا تمثيل يراد به التقريب لان الكلام لا يدخل في الكيل والوزن بل في العدد

وصلى الله وسلم
أفضل صلاة وأكمل
سلام على أشرف
مخلوقاته محمد وآله
وأصحابه وأزواجه
عدد معلوماته
ومداد كلماته

اه (قوله وحسبنا الله) أى كافينا الله بحسب بمعنى كافى فهو بمعنى اسم الفاعل وهو خبر مقدم والله مبتدأ مؤخر وقيل ان حسب اسم فعل بمعنى يكتفى والله فاعله والمعنى على الاول الله كافينا وعلى الثانى يكتفىنا الله قال الله تعالى ومن يتوكل على الله فهو حسبه فمن اكتفى بالله كفاه وأعطاه سؤاله ومنه وكشف همه وأزال غمه كيف لا ومن التجأ الى ملك من الملوك حفظه وسلك به أحسن السلك فالاولى بذلك من يحتسب رب العالمين ويكتفى به عن الخلق أجمعين (قوله ونعم الوكيل) أى الله فالخصوص بالمدح محذوف والمجالة معطوفة على جملة حسبنا الله من عطف الانشاء على الانشاء ان جعلنا الجملة حسبنا الله لانشاء الاحتساب فان جعلنا هالالاخبار كان من عطف الانشاء على الخبر ورفى جواز مخالفاً والاكثر ون على منعه ولذلك قال بعضهم

وعطفك الانشاء على الاخبار * وعكسه فيه خلاف جارى
فابن الصلاح وابن مالك أبوا * جوازه فيه وبالجل اقتدوا
وجوزته فرقة قليله * وسيدويه وارتضى دليله

وحسبنا الله ونعم
الوكيل ولا حول ولا
قوة الا بالله العلى
العظيم يقول المؤلف
رضى الله عنه وعن
آبائه ومشايعه

ثم ان وكيل فعيل بمعنى مفعول وقيل انه بمعنى فاعل والمعنى على الاول ونعم الموكول اليه الامر لان عبادته وكلوا أمورهم اليه واعتمدوا فى حوائجهم عليه والمعنى على الثانى ونعم القائم على خلقه بما يصلحهم فوكل أمور عبادته الى نفسه وقام بها قرضهم وقضى حوائجهم ومنحهم كل خير ودفع عنهم كل ضرر اللهم اجعلنا من المعتمدين عليك المفوضين جميع أمورنا اليك (قوله ولا حول ولا قوة الا بالله) أى لا تحول عن معصية الله الا بعصمة الله ولا قوة على طاعة الله الا بمعونة الله وقوله العلى أى الرفيع فوق خلقه وليس فوقه شئ فالمراد به علو قدره ومنزلة وقيل العلى بالملك والسلطنة والعهر فلا أعلى منه أحد وقوله العظيم أى شأنه وقدره واعلم أنه حاق فى فضائل لا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم شئ كثير فمن ذلك ما أخرجه الطبرانى وابن عساكر عن ابن عباس رضى الله عنه ما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر وأمن قول لا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم فانها أكثر من كنوز الجنة وفيها شفاء من تسعة وتسعين داء أسرها لهم وفى رواية أكثر وأمن ذكر لا حول ولا قوة الا بالله فاتم اتدفع عن قائلها تسعا وتسعين باباً من الضرر أدناها اللهم ومن ذلك ما أخرجه الطبرانى وابن عساكر عن أبى هريرة رضى الله عنه أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أبطن عليه رزقه فليكثر من قول لا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم وفى رواية البخارى ومسلم أنها أكثر من كنوز الجنة ومن ذلك ما رواه ابن أبى الدنيا بسنده الى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال من قال فى كل يوم لا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم مائة مرة لم يصبه فقر أبداً ومن ذلك ما روى أن عوف بن مالك الأشجعي رضى الله عنه أسر المشركون ابنه يسمى سالم فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أسرابنى وشكى اليه الغاقة فقال عليه الصلاة والسلام ما أمسى عند آل محمد الا مد فأتى الله واصبروا أكثر من قول لا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم ففعل فيمنها ما هو فى بيته اذ قرع ابنه الباب ومعه مائة من الابل غفل عنها العدو فاستاقها وفى الغشنى على الأربعين النووية ومن الادعية المسجلة أنه اذا حل للشخص أمر ضيق يطبق أصابع يده اليمنى ثم يفتحها بكلمة لا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم اللهم لك الحمد ومنك التفرح واليسر المشتكى وبك المستعان ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم وهى فائدة عظيمة اه وبالمجالة فلا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم لها تأثير عظيم فى طرد الشياطين والجن وفى جلب الرزق والغنى والشفاء وتحصيل القوة ودفع العجز وغير ذلك (قوله يقول المؤلف الخ) هـ هذه الجملة يحتمل أن تكون من المؤلف ويكون جارية على طريقة الالتفات اذ حقه أن يقول أقول كما فى قول ابن مالك فى أول ألفيته * قال محمد هو ابن مالك * ويحتمل أن تكون من بعض الطلبة أدخلها على قول المؤلف فرغت الخ والاول أقرب (قوله عفا الله عنه الخ) جملة دعائية (قوله

فرغت الخ) الجملة مقول القول (قوله ضحوة) ظرف متعلق بفرغت وهي بفتح الضاد وسكون
الحاء مثل قرية والجمع ضحى مثل قرى اسم للوقت وهو من ارتفاع الشمس كرجح إلى الزوال (قوله
الرابع والعشرين) بدل من يوم الجمعة وقوله من شهر رمضان متعلق بمحذوف حال من الرابع
والعشرين أي حال كون الرابع والعشرين كائنًا من شهر رمضان وفي المصباح إن رجب الشهر
مصرف وإن أراد به معين وأما باقي الشهور فخمادى عنوع لالف التانيث وشعبان ورمضان
للعلية والزباد والباقي مصرف اه (قوله المعظم) صفة لشهر رمضان وقوله قدره نائب فاعله
(قوله سنة الخ) متعلق بمحذوف حال من شهر رمضان أي حال كونه كائناً في سنة اثنتين أو ثلاثين
وتسعمائة من هجرة النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وأرجو الله) الرجاء بالمد تعلق القلب بمرغوب
فيه مع الإحذف في الأسباب فان لم يكن معه أخذ في الأسباب فطمع وهو مذموم وأما الرجاء بالقصر فهو
الناحية والاول هو المراد هنا والمعنى أطلب وأؤمل أملاً من الله أن يقبل هذا الشرح الخ وإنما أعاد
طلب ما ذكر مع أنه قد طلبه أولاً بقوله اعتقنا الله الخ لأن الله سبحانه وتعالى يحب المحسنين في الدعاء كما
جاء في الحديث وقوله سبحانه وتعالى لما ذكر الاسم الكريم ناسب أن يأتي بما ذكر لأنه يطلب من
العبد أنه متى ذكر المولى أي بما يدل على تنزيهه عما يليق به ومعنى سبحانه تنزيهه عن كل ما لا يليق
بجلاله ومعنى تعالى تباعدوا رتفع عما يقوله الظالمون من اتخاذ الولد أو الشريك أو نحو ذلك (قوله
أن يقبله) أي هذا الشرح والمصدر المؤول من أن والفعل مفعول أرجو (قوله وأن يعم النفع به)
أي وأرجو الله أن يعم النفع به هذا الشرح وقد أحاب الله المؤلف بعين ما طلب فعم النفع بالشرح
المذكور شرفاً وغرباً وشامواً وميناً وذلك لأنه رضي الله عنه كان من أكابر الصوفية وكان محاب
الدعوة رضي الله عنه ونفعنا بتراب أقدامه آمين (قوله ويرزقنا) بالنصب عطف على يقبله أي
وأرجو الله أن يرزقنا الإخلاص في هذا الشرح وقد تقدم الكلام عليه آنفاً (قوله ويعيدنا به)
بالنصب أيضاً عطف على يقبله أي وأرجو الله أن يعيدنا أي ينقذنا بسبب هذا الشرح من الهاوية
أي نار جهنم أعادنا الله والمسلمين منها (قوله ويدخلنا به) بالنصب أيضاً عطف على يقبله أي
وأرجو الله أن يدخلنا بسببه في جنة عالية أي عالية المكان مرتفعة على غيرها من الامكنة أو عالية
القدر لأن فيها ما تشبهه النفس وتلذذ العين لا حرمنا الله والمسلمين منها (قوله وأن يرحم الخ) أي
وأرجو الله سبحانه وتعالى أن يرحم الخ وهذا دعاء من المؤلف لمن نظرا الخ (قوله تنظر بعين الانصاف
اليه) أي تنظر بعين العدل إلى هذا الشرح وفي الكلام استعارة بالكناية حيث شبه العدل بإنسان
ذو عين وحذف المشبهة ورزله بشئ من لوازمه وهو عين وفيه تنبيه على أن من نظر إليه بعين الجور
لا يدخل في دعاء المؤلف المذكور وأنه لا اعتداد به (قوله ووقف الخ) معطوف على نظري
و رحم الله امرأ وقف على خطافي شرحي هذا فاطلعني عليه وهذا تواضع من المؤلف رحمه الله تعالى
حيث اعترف بأن شرحه هذا لم يأمن عدم وقوع الخطأ فيه (قوله أو أصلحه) أي أصلح ذلك الخطأ
وهذا اذن من المؤلف لمن يكون أهلاً أن يصلح ذلك الخطأ والمراد بالأصلاح أن يكتب على الهاشم
لعله كذا أو الصواب كذا وليس المراد أن يغير ما في الشرح على الحقيقة ويكتب بدهل لأن ذلك لا يجوز
فانه لو فتح باب ذلك لادى إلى عدم الوثوق بشئ من كتب المؤلفين وذلك لأن كل من طالع وظهر له شئ
غير ما هو مقرر في الكتاب غيره إلى غيره ويجي ممن بعده ويفعل مثل فعله وهكذا حتى لا يوثق
بنسبة شئ إلى المؤلفين لاحتمال أن ما وجد من مبتدئ في كلامهم يكون من اصلاح بعض من وقف على
كتبهم قاله ع ش في كتابته على خطبة النهاية وقال أيضاً فيه ليس كل اعتراض سائغاً من المعترض
وأنما يسوغ له اعتراض بحسنة شروط كما قاله الأبشيطي وعبارته لا ينبغي لمعترض اعتراض إلا
باستكمال خمسة شروط والاف هو أنهم مع رد اعتراضه عليه كونه المعترض أعلى أو مساوياً للمعترض عليه

فرغت من تبين
هذا الشرح ضحوة
يوم الجمعة الرابع
والعشرين من شهر
رمضان المعظم قدره
سنة اثنتين وثلاثين
وتسعمائة وأرجو
الله سبحانه وتعالى أن
يقبله وأن يعم النفع
به ويرزقنا الإخلاص
فيه ويعيدنا به من
الهاوية ويدخلنا به
في جنة عالية وأن
يرحم امرأتنا نظري
الانصاف اليه ووقف
على خطافي طلعني
عليه أو أصلحه

وكونه يعلم أن ما أخذته من كلام شخص معروف وكونه مستحضر لذلك الكلام وكونه قاصدا
للصواب فقط وكون ما اعترضه لم يوجد له وجه في التأويل إلى الصواب اه أقول وقد يتوقف في
الشرط الأول فإنه قد يجري الله على لسان من هو دين غير مبرأ من حال ما لا يجريه على لسان الأفضل اه
واعلم أنه لا بد في الإصلاح من التأمل وتمعن النظر فلا يعم ببادئ الرأي على التخطئة وما أحسن
ما قاله الاخضرى في نظم المنطق

وأصلح الفساد بالتأمل * وإن بدية فلا تبدل

اذ قيل كم مزيف صححا * لاجل كون فهمه قبيحا

(قوله الحمد لله الخ) أى الثناء بالمجمل مستحق لله رب العالمين وجدنا ثانيا تنبيهها إلى أنه ينبغي ألا كثر
من الحمد اذ نعم الله على عبده في كل لحظة لا تنقطع وليكون شاكرار به على الهامة للحمد الأول لان
الهامة إياه نعمة تحتاج إلى الشكر عليها وإضافته إشارة إلى القبول لان ختم الدعاء به علامة على
اجابته (قوله اللهم صل وسلم الخ) لما أعاد الحمد لله ناسب أن يعيد الصلاة والسلام على رسول الله تباركا
بهما ولقوله تعالى ورفعنا لك ذكرك أى لا ذكرك الا وذا كرمعى يا محمد وإشارة إلى القبول لان ختم
الدعاء بهما علامة على اجابته وقوله كلما ذكرك وذكركه اذا كرون وغفل عن ذكرك وذكركه
الغافلون هذه رواية وبروى أيضا كلما ذكرك اذا كرون وغفل عن ذكركه الغافلون بذكرك
الذكركرة في جانب الذكركرين ومرة في جانب الغافلين وهذه الرواية الثانية سمع فيها احتمالات أربع
الأول ما ذكرك من كونه بكاف الخطاب في الأول وهاء الغيبة في الثانى الاحتمال الثانى عكس هذا وهو
بهاء الغيبة في الأول وكاف الخطاب في الثانى الاحتمال الثالث بكاف الخطاب فيهما الاحتمال الرابع
بهاء الغيبة فيهما والاحتمال الأول منها أولى لان الذكركرين لله أكثر من الغافلين عنه والغافلين عن
النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من الذكركرين له اذا المؤمنون بالنسبة للكافرين كالشجرة اليسى
في الثور الاسود وذكركه أكثر في جانب الله والاكثر في جانب النبي صلى الله عليه وسلم يبلغ في كثرة
الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم ثم انه يحتمل أن يكون المراد من الذكر القلبي وهو الاستحضار ويحتمل
أن يكون المراد منه اللسانى والمراد بالغفلة على الأول النسيان وعلى الثانى السكوت كما يؤخذ من شرح
الدلائل واعلم أن أول من صلى بهذه الصيغة الامام الشافعى رضى الله عنه قال محمد بن عبد الحميد رأيت
الشافعى رضى الله عنه في المنام فقلت له ما فعل الله بك يا امام قال رحى وغفرتى وزفت الى الجنة كما
ترى العروس فقلت بماذا بلغت هذا الحال قال بما فى كتاب الرسالة من الصلاة على رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال وقلت كيف تلك الصلاة قال اللهم صل على سيدنا محمد عددا ما ذكرك اذا كرون
وغفل عن ذكركه الغافلون قال فلما أصبحت أخذت الرسالة ونظرت فوجدت الامر كما رأيت وقال
بعض الصالحين رأيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله ما جزاء الشافعى عندك حيث قال فى
كتاب الرسالة وصلى الله على سيدنا محمد عددا ما ذكرك اذا كرون وغفل عن ذكركه الغافلون
فقال صلى الله عليه وسلم جزاؤه عندي أنه لا يوقف للحساب واختلاف هل يحصل للأصلى بنحو هذه
الصيغة ثواب صلوات بقدر هذا العدد أو يحصل له ثواب صلاة واحدة لكنه أعظم من ثواب الصلاة
المجردة عن ذلك قولان والمحققون على الثانى (قوله وعليها) معطوف على سيدنا محمد أى وصل وسلم
عليها والضمير للتكلم وحده أو هو مع غيره من جميع المسلمين ففيه احتمالان والثانى أولى كما تقدم
وقوله معهم ظرف متعلق بكل من الفعلين المقدرين والاضافة لادنى ملازمة أى وصل وسلم وعليها مع
صلواتك وسلامك عليهم أى النبي صلى الله عليه وسلم وآله وأصحابه فتحصل لنا الصلاة تبعاً لهم واعلم
ان هذه الصلاة المفروغ منها قد احتوت على الصلاة على غير النبي صلى الله عليه وسلم وقد اختلف في
ذلك والمعتمد أنها ان كانت على سبيل التبعية كما هنا فهي جائزة والا فممنوعة واختلف في المنع هل هو

الحمد لله رب العالمين
اللهم صل وسلم على
سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه كلما ذكرك
وذكركه اذا كرون
وغفل عن ذكرك
وذكركه الغافلون
وعليها معهم

من باب التحريم أو كراهة التنزيه أو خلاف الأولى والصحيح الذي عليه الأكثر الثاني لأنه شعار أهل البدع وقد نهين عن شعارهم ويستحب الترضي والترحم على الصحابة والتابعين فمن بعدهم من العلماء والعباد وسائر الأخيار وأما قول بعض العلماء أن الترضي خاص بالصحابة ويقال في غيرهم رجه الله تعالى فليس كما قال بل الصحيح الذي عليه الجمهور استحبابه اهـ لمخصص من شرح الدلائل (قوله برحمتك الخ) الجار والمجرور يحتمل أن يكون متعلقاً بمحذوف تقديره وارحنا برحمتك ويحتمل أن يكون متعلقاً بكل من صل وسلم أي صل وسلم على من ذكر برحمتك أي بفضلك الواسع لا بالوجوب عليك فيكون فيه إشارة إلى ما في الصحيح سددوا وقاربوا واعلموا أنه لن يدخل الجنة أحد بعمله قالوا ولا أنت يا رسول الله قال ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمته ويحتمل أن تكون الباء للقسام أي وأقسم عليك في تخيير ما سألته بحق رحمتك التي وسعت كل شيء ولذا طمع فيها ابليس حيث لا يقبده الطمع وقد ورد في الحديث عن سلمان رضي الله عنه أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله تبارك وتعالى خلق يوم خلق السموات والأرض مائة رحمة كل رحمة طباق ما بين السماء والأرض فانزل منها إلى الأرض رحمة واحدة فيها تعطف الوالدة على ولدها والوحش والطير بعضها على بعض حتى أن الفرس لترفع حافرها عن ولدها خشية أن تصيبه فإذا كان يوم القيامة رد الله تعالى هذه الرحمة إلى التسعة والتسعين فأكلها مائة رحمة فبرحمته عباداه وقوله يا أرحم الراحمين أي بعباده فإنه تعالى أرحم بالعباد من نفسه وأشفق عليه من والديه ولذا أحب توبته ورجوعه إليه قال صلى الله عليه وسلم لله أشد فرحاً بتوبة عبده من أحدكم إذا سقط عليه بعيره قد أضله بارض فلا ترواه الشيطان وفي الحديث إن لله ملائكة مطهرة يقولون يا أرحم الراحمين فمن قالها ثلاثاً قال له الملاك إن أرحم الراحمين قد أقبل عليك فسل رواء الحاكيم عن أبي أمامة ويا أرحم الراحمين كنوز الجنة ومن دعا به ألف مرة في خوف الليل لا ي حاجه كانت من الحاجات الدنيوية والآخر وية قضى الله حاجته اللهم يا أرحم الراحمين يا أرحم الراحمين يا أرحم الراحمين اقض حوائجنا الدنيوية والآخر وية ووفقنا لاصلاح الذية بحمد سيدنا محمد خير البرية وأهل بيته ذوى النفوس الزكية وهذا آخر ما سر الله جمعه من حاشية فتح المعين بشرح قرّة العين وكان ذلك يوم الاربعاء بعد صلاة العصر السابع والعشرين من شهر جمادى الثانية سنة ألف ومائتين وثمانية وتسعين على يد مؤلفها راجي العفو والغفران من ربه ذى العطاء أبي بكر ابن المرحوم محمد شطا وقد جاءت بحمد الله حاشية لا كالحواشي أعينها بالله من كل حاسد وواشى تقر بها عين الناظرين ويشفي بها صدر المتصدرين وتنزل من القلوب منزلة الجنان ومن العيون منزلة الانسان كيف وقد بذلت الجهد في توشيحها وترشيحها وصرفت الوسع في تهذيبها وتنقيحها مع اني أبدي الاعتذار لذوى الفضل والاقتدار وأقول قل أن يخلص مصنف من الهفوات أو ينجوم مؤلف من العثرات مع عدم تأهلي لذلك وقصور رباي عن الوصول لما هنالك ومع ضيق الوقت وكثرة الاشغال وتوالي الهموم على الاتصال وترادف القواطع وتتابع الموانع وعدم الكتب التي ينبغي أن تراجع في مثل هذا الشأن وأرجو منهم ان رأوا خللاً أو عيانوا زللاً ان يصلحوه بعد التأمل باحسان ولا يستغرب هذا من الانسان خصوصاً وقد قيل الانسان محل النسيان

وما سمى الانسان الانسية * ولا القلب الا أنه يتقلب

(ولله درابن الوردي حيث يقول)

فالناس لم يصنفوا في العلم * لكي يصيروا هداً للذم

ما صنّفوا الا رجاء الاجر * والدعوات وجيل الذكر

لكن فديت جسداً بالاحسد * ولا يضيع الله حقاً واحداً

برحمتك يا أرحم
الراحمين

والله عند قول كل قائل * وذو الحجامن نفسه في شاعل

فاذا طفرت اهل الطالب بمسئلة فاجة فادع لي بحسن الخاتمة واذا طفرت بعثرة فادع لي بالتجاوز
 والمغفرة واتضرع الى الله سبحانه وتعالى واسأله من فضله العيم متوسلا بنبيه الكريم أن ينفع بها
 كما ينفع بأصلها الخاص والعام ويقبلها بفضله كما أنعم بالانعام وأن يجعلها خالصة لوجهه الكريم
 وسبيل الفوز بجنت النعيم وأن يظهر ظواهرنا بامتثال أوامره واجتناب نواهيه وأن يخلص سرائرنا
 من شوائب الاغيار والشيطان ودواعيه وأن يتفضل علينا بالسعادة التي لا يلحقها زوال وأن يذيقنا
 لذة الوصال بمشاهدة الكبير المتعال وأن يلحقنا بالذين هم في رياض الجنة يتقلبون وعلى أسرته تحت
 المجال يجلسون وعلى الفرش التي بطائنهم استبرق يتكثرون وبالحور العين يتمتعون وبانواع الثمار
 يتفكهون يطوف عليهم ولدان مخلصون بكواب وأباريق وكأس من معين لا يصدعون عنها
 ولا ينزفون وفاكهة مما يتخيرون ولحم طير مما يشتهون وحوارين كامنات اللؤلؤ المكنون جزاء بما
 كانوا يعملون فقلوا بذلك السعادة الابدية وكانوا بذلك المشاهدة هم الواصولون والصلاة والسلام
 على الواسطة العظمى لنا في كل نعمة وعلى آله وأصحابه كلما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون
 يقول المؤلف عفا الله عنه وعن آبائه وأخوانه ومحبيه ومشايخه والمسلمين أجمعين قد تم تحرير هذه
 الحاشية المباركة ان شاء الله تعالى يوم الاثنين المبارك بعد الظهر الثالث والعشرين من شهر شوال
 المعظم قدره سنة ثلثمائة وألف ١٢٠٠ من هجرة من خلقه الله على أكمل وصف صلى الله عليه
 وسلم وجاء والله الحمد على أتم حال وأحسن منوال وذلك بواسطة حبيبه المصطفى صلى الله عليه وسلم
 وشيخي واستاذي مربي الطالبين ناشر شريعة سيد المرسلين ورئيس العلماء والمدرسين ومفتي الانام
 ببلد الله الامين مولانا العارف بربه المنان السيد أحمد بن زيني دحلان وبواسطة بقية أشياخي الكرام
 بدور الظلام أطال الله في أعمارهم وأدام النفع بهم آمين اللهم انا نسألك بالطاهر النسب الكريم
 الحسب خير الهيم والعرب سيدنا محمد بن عبد الله بن عبد المطلب أن تمنحهم من صحائفنا ما نزل به البنان
 أو أدخل به البيان وأن تتقبل منا ما سطرنا وأن تجعله حجة لنا لا حجة علينا حتى نتمنى اننا ما كتبنا وما قرأنا
 اللهم يا محول الاحوال حول حالنا الى أحسن حال بحولك وقوتك يا عزيز يا متعال اللهم انا نسألك من
 النعمة تمامها ومن العصمة دوامها ومن الرجعة شمولها ومن العافية حصولها ومن العيش أرغده
 ومن العمر أسعده ومن الاحسان أتمه ومن الانعام أعمه ومن الفضل أعذبه ومن اللطف أنفعه اللهم
 كن لنا ولا تكن علينا اللهم اتمم بالسعادة آجالنا وحقق بالزيادة آمالنا وافرنا بالعافية غدونا
 وأصلنا واجعل الى رحمتك مصيرنا وما آتانا واصبب سجال عفوكم على ذنوبنا ومن علينا باصلاح
 ع و بنا واجعل التقوى زادنا وفي دينك اجتهادنا وعليك توكلنا واعتمادنا وثبتنا على نهج الاستقامة
 وأعذنا في الدنيا من موجبات الندامة يوم القيامة وخفف عنا ثقل الاوزار وارزقنا عيش الابرار
 واكفنا واصرف عنا شر الاشرار وأعق رقابنا ورقاب آبائنا وأمهاتنا وأولادنا واخواننا وعشيرتنا
 وأصحابنا وأحبائنا من النار برحمتك يا عزيز يا غفار يا ستار يا حليم يا جبار يا الله يا الله يا الله يا رحيم
 برحمتك يا أرحم الراحمين وصلى الله على خاتم الولاية النبوية الارسالية وعلى آله وأصحابه وأرباب العناية
 الالهية وسلم تسليما والحمد لله أولا وآخرا باطنا وظاهرا والحمد لله المستغرق الحمد كلها ولا حول ولا قوة
 الا بالله العلي العظيم وحسبنا الله ونعم الوكيل نعم المولى ونعم النصير سبحان ربك رب العزة عما يصفون
 وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين آمين

(يقول معصمه راجي غفران المساوي محمد الزهري الغمراوي)

ان أجل ما جعل سبباً للمثال سوابغ النعماء وأعظم ما تسبب به درر الفضل وجواهر الآلاء جد الله الذي طبع خيار خلقه على خير خلقه وجمع لمن أراد به خير أفقهه في الدين من روض الفضل أنيقه وشكره من وفق من أراد به من الكملة لتبيين أحكام دينه المتين وأظهار عرائس التحقيق لتتبع بها عيون بصائر الناظرين فنحمده على جزيل أفضاله ونشكره على عيم نواله ونصلي ونسلم على أفضل رسله الذي بين للناس أحكام دينه امتناعاً وحلاو يبلغ غاية الكمال فوجب اتباع منهجه القويم فعلاً وقولاً وعلى آله الذين اتدبوا القهر بهذا الدين وصحابة الذين بلغوا به غاية اليقين (أما بعد) فقد تم طبع كتاب اعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين وهو لعمرى كتاب أشرفت في سماء التحقيق بنجوم آياته وزعت في أفق إيضاح المشكلات آثار عباراته كشف غيوم المعضلات برائع لفظ رائق وانتقى من النقول كل مفيد فائق فأضفى برشاقة عبارته عنواناً للسهل الممتنع وبتحقيق مسائله دليلاً على الفضل المرتفع وكيف لا وهو تحرير العلامة المحقق والفهم المدقق كاشف لثام المعضلات وشمس ليل المدلهمات السيد أبي بكر المشهور بالسيد البكري ابن العارف بالله تعالى السيد محمد شطا الديماطي الأصل ونزيل مكة المشرفة رجه الله تعالى رجة الأبرار وأسكنه جنات تجري من تحتها الأنهار وقد تحلى هامش هذا الكتاب بشرح فتح المعين مع زيادة تحقيقات للؤلؤ أسر الناظرين وضعها حين قراءته لهذه الحاشية فعلت في سماء المحاسن هذه الطبعة الخامسة السابعة وجاءت ترفل في حلال جديده وتقلدت دررا من الحسن عديده وذلك بالطبعة المحيية بمصر المحروسة المحمية على نفقة الحاج فدا محمد الكشميري وشركاه جل الله مسعاهاهم ومسعاها وذلك في شهر محرم الحرام سنة ١٣٢٦ هجرية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية آمين

(و حين تمام طبعه بالمطبعة الأميرية بدولاق مصر المحمية قد قرظه العلامة الفاضل والاستاذ الكامل من أربى على بديع الزمان وفاق ببيانته سبحانه السيد الاجل والملاذلا مثل السيد محمد الحسيني رئيس معصي دار الطباعة الأميرية سابقا رجه الله بقوله) *

سبحان من من باعانة الطالبين للتحفة في الدين وهدى صراطه المتين من نصبت له أعلام الهداية ولاحت عليه أنوار فتح المعين فكان ذلك له قررة العين وفاز بسعادة الدارين أجده أنعم فأفضل وأشكره أمين فأجزل وأصلح وأسلم على ختام الانبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه وسائر الأئمة المجتهدين (أما بعد) فقد تم طبع هذا الكتاب الجليل عذب المنهل السلسيل وهو الخواشي الرقيقة رخصة الخواشي الرشيدة التي اسفرت شعوش التحقيق في آفاقها وأزهرت بدور التحقيق على صفحات أوراقها وتلايلات يسميات فرائدها في ثمين عقودها بيهيج نظامها على أجياد عرائسها وهامت عشاق اللطائف طربا عند مشاهد رقائقها ونفائسها وهي المسماة (باعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين) فدونك كتابا برزى بعقود النجوان ويجر ذيل النسيان على فصاحة قس وبلاغة سبحانه نريك الانجم الزهر على صفحات الطروس ويجلوك المخدرات من بنات الافكار على منصة العروس أبدى لديك من بدائع التحقيقات الفقهية وغرائب الابحاث والاحكام الشرعية ما ينعش القلوب ويصل بمؤلفه الى حضرة علام الغيوب

بجوامع الكلمات خص نظمه * وبحكم التأليف فاق تسيره
لاحت لقارئه علامات الهدى * وبمجلس التحقيق فاح عبيره
ان سافر القاري به فنديمه * أو حل فهو أنيسه وسعيره

فأعرض عليه بتأجيل كتابه * ما حي ظلام المشكلات ميره
 فسبح بنان العلامة الامام وتحتة فكر السيد الهمام الجيهدي اللبيب والامامى الارب العالم
 العامل المحقق الفاضل المتقن الاجل الكامل المتجلي بكارم الاخلاق والفضائل سلاله البضعة
 الهاشمية وفرع الشجرة المصطفوية السيد أبى بكر المشهور بالسيد البكري ابن سيد أهل المكارم
 والعطا العارف بالله تعالى السيد محمد شطا الدمياطى الاصل ونزيل مكة المشرفة أقم الله سبحانه
 من هنى احسانه وأتحفه وهو تلميذ تاج العلماء وبهجة الفضلاء استاذ الاساتذة وعمدة السادة
 الجهابذة علامة زمانه وجديد عصره وأنه البحر الذي تستمد من فيضه البحور والخبز الذي تتفجر
 ينابيع الحكم من بين ثناياه وتغور العباب الذي يقذف بنفائس اللائى والدرر والروض النضير
 الذي يتحف آتية بشهى الازهار وجنى الثمر مربى الطالبين ومفيد الواردين والصادر من مرشد
 السالكين والمحصلين وكاشف غوامض المشكلات للسترشدين

علم الهدى ما حى الردى مغنى العدى * كهف الانام ومظهر الاسلام
 غوث لمن يأتى جاهه ومجلى * نور الظلام مسدد الاحكام
 شمس همام سيد ذو شارة * بدر التمام وبهجة الايام
 شمس لاهل الدين مصلح أمرهم * ماضى الحسام ومنهل الاكرام
 حامل لواء العزوسيد المجلين الامراء خلاصة بنى السيدة المطهرة الزهراء شيخ العلماء ومقتى السادة
 الفضلاء الشافعية بالديار المشرفة والمعاهد المعظمة والمجاهد الرفيع المكيه على المهمة وعظيم
 الشأن مولانا وسيدنا السيد أحمد ابن السيد زينى بن السيد أحمد دحلان متع الله الانام بدوام
 وجوده وأفاض عليهم من بركة أنسه وشهوده وجهه الله درجة البرار وأسكنه الفردوس مخ الاخير

* (وقد قرطه أيضا العلامة الاديب والعهامة اللبيب الجيهدي الفاضل والامامى الكامل الاستاذ
 الشيخ طه قطريه الدمياطى المنشا ورئيس المحققين سابقا بدار الطباعة الكبرى الاميريه
 بيولا في مصر المعزى به وجهه الله تعالى بقوله) *

تحمداك اللهم جد أهل ودائك من وفقهم للعمل على وفق مرادك فأدوا ما جلاو من أعباء الديانة مع
 شهودهم الحجز والاستكانة لولا ان أمددتهم بالفتح والاعانة ونسألك اللهم في سالكهم انتظاما ومن
 مقسم الفضل معهم اقتساما ونصلى ونسلم على خير من فقه وعلم وأوقى جوامع الكلم وعلى آله الميامين
 وأصحابه أصحاب اليمين (أما بعد) فان من جلائل النعم التي لا تثبت في ساحة شكرها قدم طبع
 كتب العلوم الدينية التي من أجلها الحاشية المبهمة المسماة اعانة الطالبين على شرح فتح المعين
 للمحقق العلامة الذي نشرت ما أثره على هام الحجة أعلامه نزيل مكة المشرفة السيد أبى بكر بن السيد
 محمد شطا الدمياطى أجزل الله له الأجر وأرجح له التجرب فلقد جاء بما يلا القلب سرورا والعين قررة
 ونورا ويمن نفعه عموم الشمس ويوجب على الشافعي أن يحافظ عليها كاحدى الخمس فهكذا
 فليؤلف من شاء والا فليرح نفسه من السهر في محض العناء فلا خير في تأليف لا تألف القلوب عليه
 ولا يرجع في المشكلات اليه فالحق هذه الحاشية بان يصل رجاؤها ولو ألهمهم العاليه ولا تزال
 الايضار طامحة الها والافكار وقفا عليها

اعكف على العلم ترج منه ميزانا * فالعلم أحسن شئ للفقى زانا
 والفقه في الدين أولى ما سعت قدم * في كسبه واقتضى فكرا وامعانا
 فارحل الى علماء الدين مقتفيا * آثار من جل منهم بالتقى شانا
 ولا تقف مع حسبي ما علمت فكم * قد هون الجهل أمرا قاطما هانا

ولن تنال ولونك الحجر من * دقائق العلم ما نال ابن عروانا
 وان عرايا عويص من مسائله * ولم تجد في بطون الكتب تبيانا
 فاضرع الى الله يرزقك الاعانة اذ * لم يبلغ القصد لولاها الذي عاني
 اكرم بها منتهى الآمال حاشية * رقت فكانت لعين الشرع انسانا
 أسدى بها السيد البكري ما قصرت * عنه يدا كل نذب رام احسانا
 وشي بها حبرات الفتح فان كشفت * عن العيون به الاقذا وما شاننا
 تالله لو نظرت بها عين من سلفوا * راق ابن ادريس تاليف لها ازدهانا
 وقد نمانعها لما أن انطبعت * طبعار قيقا حوى لطفها واتقاننا
 فاجز المؤلف خيرا ر بنا و به اذ * فغناوا أصلح لنا دينا و دنيانا

(وقد قرظه الشاب النجيب الفطن الاديب الشيخ أحمد الغطاني الملايوي فقال)

بشرى فاعلام الاعانة قد سمت * وزهت وفي أوج القبول تبسمت
 فتمايلت طربا قلوب أولى النهى * وطيسور أفكار السرور وترغمت
 قم وأسقني يا صاح كاسات الهنا * ففخوض في ذكرى موطن عظمت
 لله أشكو حر أشواق لها * وتفكرى حين الدياجي أظلمت
 كيف السبيل الى الرجوع لوردها * وبم التخلص عن عوائق أرممت
 هي دار أنس دار كل فضيلة * حجت لكعبتها العباد وأخرمت
 لله سادات بها سرج الهدي * وشموس مطلع مسألة قد أسلمت
 فيهم فتى كالبدرين كواكب * والبحرين جداول فيه طمت
 فبساط كل الفضل موطن رجلاه * وبه العلوم تتوجت وتعممت
 السيد البكري شههم قد سطا * ذوهمة همم الفحول لها همت
 فهو المجدد قرنه مصداق ما * عن جده روت الثقات وأحكمت
 أسدى لطلاب العلوم اعانة * وبني منائر فتحها قد هدمت
 ان الاعانة فضلها سام كتبا * بفصل آياته فاستحكمت
 بل كنز كل نفائس ولطائف * يغني الوفود اذا اليه عيمنت
 فيه من التحقيق ما خضعت له * أعناق كل عوائص واستسلمت
 فخرى مؤلفه الاله بفضله * كل المنى وحياء خيرات تمت
 يارب واحفظ شيخه قطب التقى * زين الشريعة من به شرفا سمت

(تمت)

| | |
|--------|--------|
| ٥٠ ٩٩ | واغلبه |
| الف ٢١ | فن |
| | تتم |

To: www.al-mostafa.com